



Copyright © King Saud University







٢١٧٣

ج . ش

حاشية على شرح التحرير للأنصاري ، تأليف  
الشوبري ، محمد بن أحمد - ١٠٦٩ هـ .  
بخط علي بن مصطفى سنة ١١٢٣ هـ .

٨٥ق ٢٢ س ٢٠x١٤ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ حسن .

٤٨٢٢

الاعلام ٢٣٨:٦ هدية العارفين ٢٨٧:٢

١ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب

الاسلاميه أ - المؤلف ب - النسخ ج - تاريخ

النسخ د - الشوبري على شرح التحرير

Copyright © King Saud University



مهرست حاشيد الشيخ  
 خضر الشوبري علي التجرير كنيته  
 الاسلام رجمها الله تعالى امين  
 امين امين

باب الوضوء ١١	باب الأحاديث ٣٠	باب الغسل ٣٥	باب التيتميم ٣١	كتاب الطهارة ٧
باب في الاستنجاء ٤٤	باب في الحنف ٥٠	باب الحيض ٥٥	كتاب الصلوة ٦٣	باب النماسة ٤١
باب ما يفسد الصلاة ٩٧	باب الأذان ١٠٣	باب مواقيت الصلاة ١١٠	باب الامامة في الصلاة ١١٦	باب أحكام الصلاة ٦٧
باب صلاة المفرد ١٢٩	باب صلاة الخوف ١٣٨	باب قضا الصلوات ١٤١	باب صلاة العذور ١٤٢	باب صلاة المسافر ١٣٠
باب الاستسقاء ١٤٦	باب صلاة الكسوف ١٤٩	باب صلاة النفل ١٥١	باب شجود الشكر ١٦٠	باب صلاة العيد ١٤٣
باب ما يحرم استعماله ١٦٧	كتاب الجنائز ١٦٩	كتاب الزكاة ١٧٥	باب زكاة الناصي ١٧٨	باب صلاة الجماعة ١٦٥

باب زكاة التجارة ١٧٨	باب المبادلة ١٩٣	باب الخلطة ١٩٣	باب زكاة النابت ١٨٣	باب زكاة النطر ١٨٧
باب اجتماع زكائين ١٩٣	باب تحويل الزكاة ١٩٥	باب الفدية ٢١٦	باب الكفارة ٢١٣	باب زكاة المعدن ١٩٦
باب قسم الصدقات ١٩٨	باب قسم الغنم ٢٠٦	باب الفدية ٢١٦	باب الكفارة ٢١٣	باب زكاة المعدن ١٩٦
باب ما يفسد الصوم ٢٢٨	باب الفطر في رمضان ٢٣٣	باب ما يكره في الصوم ٢٣٣	باب الاغتلاف ٢٣٥	باب زكاة المعدن ١٩٦
باب أركان الحج واجباته ٢٤٨	باب في شرب ماء ٢٦٥	باب فحرمات الاحرام ٢٦٩	باب التحلل من النسك ٢٧٤	باب جزا الصيد ٢٧٨
باب زمن الحمار ٢٨٣	باب مواقيت النسك ٢٨٣	باب الهدى ٢٨٦	باب افساد النسك ٢٩٠	باب فوات الحج ٢٩١
باب تكررها ٢٩١	باب نذر الهدى ٢٩١	باب كيف يفسد الاستطاعة ٢٩٣	باب الصدقة ٢٩٦	باب دخول مكة ٢٩٧
باب البيع ٣٠٠	باب بيع الاعيان ٣٠٨	باب نزوم البيوع ٣٠٩	باب السلام ٣١١	باب الربا ٣١٦
باب المراحم ٣١٩	باب الخيار ٣٢٠	باب اليوع الباطلة ٣٢٣	باب الصلح ٣٢٨	باب الحواله ٣٣٠



باب الوصية	باب المساقاة	باب الاجارة	باب العارية	باب الوديعة
٣٣٣	٣٣٥	٣٣٧	٣٤٠	٣٤٣
باب القراض	باب الوكالة	باب الشراكة	كتاب الهبة	باب الضمان
٣٤٧	٣٥٠	٣٥٤	٣٥٧	٣٦١
باب الرهن	باب الكتاب	باب الاقرار	باب الشفعة	باب الفصب
٣٦٤	٣٦٩	٣٧٣	٣٧٦	٣٧٨
باب اللقطة	باب الاجال	باب الحجر	باب التفليس	باب الوقف
٣٨١	٣٨٣	٣٨٥	٣٨٦	٣٨٨
باب احياء الموات	كتاب الفرائض	باب الحجر	باب في عدد اصول المسائل	باب في الاقتصار
٣٩٣	٣٩٤	٣٩٩	٣٩٩	٣٩٩
باب في المناقضة	باب في ميراث الجد	باب في ميراث الخنثى	كتاب النكاح	باب في الاوليا
٣٩٩	٣٩٩	٣٩٩	٣٩٩	٣٩٩
باب في الا نكح	باب في الا نكح المكره	باب في نكاح غير الحر	باب في عيوب النكاح	باب في الاسلام على النكاح
٣٩٩	٣٩٩	٣٩٩	٣٩٩	٣٩٩
باب في خيار العقيقة	باب في ما يقتضيه وطئ الحائض	باب المداق	باب في المتعة	باب في الوليمة
٣٩٩	٣٩٩	٣٩٩	٣٩٩	٣٩٩
باب في القسم والنسوز	باب الخلع	كتاب الطلاق	باب الرجعة	باب الايلا
٣٩٩	٣٩٩	٣٩٩	٣٩٩	٣٩٩

باب الظهار	باب اللعان	باب العدة والاستبراء	باب الرضاع	كتاب النفقات
٤٥١	٤٥٤	٤٥٩	٤٦٥	٤٦٩
باب الحضانة	كتاب الجنائيات	باب في موجبات القتل	باب في الجناية على الرقيق	باب في الاستبراء
٤٧٩	٤٨٣	٤٨٩	٤٩٠	٤٩٠
باب في الجناية على غير النفس	باب الديات	باب العاقلة	باب في تغليب الدين	باب في الاصطدام
٤٩١	٤٩٤	٥٠١	٥٠٣	٥٠٥
باب في الجناية على الجنين	باب القسام	باب الحكم المرتد	باب احكام السكران	باب الاكراه
٥٠٧	٥٠٩	٥١٣	٥١٦	٥١٦
كتاب الجهاد	كتاب البقا	باب السير	باب الجزية	باب الجهد
٥١٧	٥٢١	٥٢٣	٥٢٦	٥٣٠
باب الخراج	باب السبق والرمي	كتاب الحدود	باب خد السرقة	باب فاطم الطريق
٥٣٣	٥٣٣	٥٣٦	٥٣٩	٥٤٠
باب حكم الجدار	باب حكم الاسيرة والاطعمة	باب الصيد	باب الاضحية	باب في العقيقة
٥٥٠	٥٥٥	٥٥٣	٥٥٦	٥٦١
كتاب الايمان	باب النذر	باب انقضاء	كتاب الشهادات	كتاب العتق
٥٦٣	٥٦٨	٥٧٠	٥٧٦	٥٨٣
باب انهاء الاولاد	باب احكام الرقيق	باب احكام المبعوض	باب القرعة	باب احكام الاعمي
٥٨٦	٥٩٠	٥٩١	٥٩١	٥٩١



عليك بأحيا العلوم ودرسهما ٥ وإياك أن يحري عليك قنصاده ٥  
فكلم من اناس لا سيا به يهلم ٥ اقتبسوا فقه العلوم فمنا دوا ٥



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى  
**قوله** الحمد لله الذي فقه فيه براعة الاستهلال وهي ان يشير الشخص  
في خطبته الى ما يريد الشروع فيه فيها يناسبه ويشتمل عليه **قوله** في دينه  
الدين لغة يطلق على عدة معان بينها بالاصل منها الطاعات وامام  
اصطلاحا فهو وضع الالهى سابق لذوى العقول باختيارهم المجرود  
الى ما هو خير لهم بالذات أي موضوع واحكام وضعها الله تعالى للعباد  
فروعها كانت او اصلية فخرج بالوضع الالهى الاوضاع البشرية نحو  
الرسم والسياسة والتدبيرات المعاشية والاوضاع الصناعية  
وبسابق اي باعثة وحامل الاوضاع الالهية غير السابقة كائنة  
بالارض او بطائر السها وبذوى العقول ما يسوقهم وغيرهم من  
الحيوانات الاوضاع الطبيعية التي يهتدى بها الحيوانات لما فيها  
ومضارها وبالاختيار الاوضاع الالهية الاتفاقيه والقسرية كما  
للاجناديات وبقوله بالذات ما يكون خيرا بالقياس الى كل شيء  
صانعها الطب والفلاحة فانها وان تعلقت بالوضع الالهى  
اعني تاثير الاجرام العلوية في السفلية كانتا سائقتين لذوى الالباب  
باختيارهم المجرود الى صنف من الخيرات فليست توديانهم الى الخير  
الذاتى الذي هو السعادة الابدية والقرب الى خالق البرية شرح  
شيخنا اللقاني على منظومته في اصول الدين **قوله** احمد على  
جميع نعمائه ما سمي الله تعالى وحده ثم اردفها بذكر ما فيه  
براعة الاستهلال احمد ثانيا على فقال احمد على جميع نعمائه  
اشارة الى الجمع بين نوعي الحمد الواقع في مقابلة صفات الله  
العظام والواقع في مقابلة نعمه الجسام التي من جملتها  
التوفيق لتأليف هذا الكتاب ولما كانت الصفات قديمة مستمرة

والنعم

والنعم متجدة متعاقبة ذكر الاول بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت  
والاستمرار والثاني بالجملة الفعلية الدالة على التجدد والتعاقب  
**شرح** وجمع بينهما تاسيا بحديث ان الحمد لله محمد انتهى شرح  
ابن حجر **قوله** الاية في مفرداتها لفات الابداع الهمة وكسرهما  
مع التنوين وعدمه فيها وتثنية الهمزة مع سكون اللام والفتح  
لتنوين واشهرها الاول بوزن رجي ذكر ذلك المؤلف في شرح الفقه  
العراقى **قوله** واشهد الخ اتي به لقوله صلى الله عليه وسلم كل  
خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذما وقد صرح بكلمة لا اله  
الا الله في القرآن في سبعة وثلاثين موضعا **قوله** يحل يضم الحان  
حللت فقد احلها خلافتها **قوله** ويجقق مساييله في ثبوتها  
بدلايلها **قوله** ويجرد دلايله اي ياتي بها مذهب متقاة في الصحاح  
تحرير الكتاب وغيره تقويمه **قوله** والله الكريم اسأل اي لا غيره  
اخذ من تقديم المجهول المفيد للاختصاص كما في لياك تعبد **قوله** بلغ  
اي الف هو الاحسن في متعلق الجار والمجرور كونه فضلا وموخرا  
وخاصا دون تقديره اسما ومقدما او عامالا ان الاصل في العمل  
للافعال ولا فائدة الاختصاص بتأخير العامل كما في اياك تعبد  
فالتقدير هنا مثلا الف لا بغيره ولشمول بركة التسمية لجميع  
اجزائ التاليف اذا كان المتعلق خاصا بخلافه عاما لما ابتدئ ووافتح  
لان كل فاعل يضم ما جعل التسمية مبتداه مما يناسب ذلك  
الفعل كما لمسافر اذا حل او ارتحل فقال بسم الله كان المعنى  
بسم الله احل او بسم الله ارتحل **قوله** من رحم اي من  
مصدره لانه الاصل اي بعد تنزيله منزلة اللازم او جعله لازما  
ونقله الى فعل بالضم والرحمة رقة القلب وهي كيفية نفاذية  
من رحم مع انه مقدور لا يشق الا ان اللازم والجواب عنه ما اشير اليه بقوله صح

الافعال  
في الاستشفاة



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

فستحيل في حق الله تعالى تقتضي التفضل والتفضل غايةا واسما  
الله اما اخوذة من نحو ذلك اما توخذ باعتبار الغاية دون المبدأ  
وقدم الله على الرحمن الرحيم لانه اسم ذات وهما اسم صفة  
والذات مقدمة على الصفة وقدم الرحمن على الرحيم لانه خاص  
اذ لا يقال لغير الله بخلاف الرحيم والخاص مقدم على العام ولانه  
ابلى من الرحيم لان زيادة البناء على زيادة المعنى كما في قطع  
وقطع **فان قلت** تقديم الرحمن على الرحيم مخالف للعادة من  
تقديم غير الابلى على الابلى كقولهم عالم خير من جواد فياض  
**قلت** قيل ان الرحيم ابلى وقيل ان معناها واحد فلا ابلى لانه  
قابل له **قلت** كلا منهما بشي فقيل رحمن الدنيا ورحيم الآخرة وقيل  
عكسه وقيل الرحمن امدح والرحيم الطوف وقيل اما خولفت  
العادة لانه اريد ان يردف الرحمن الذي يتناول جلايل النعم  
واصولها بالرحيم ليكون كالقيمة والرديف لتناوله مادق  
منها ولطف واختاره الرخصي وهذا كله مبني على ان الرحمن  
وصف وهو كذلك في الاصل لكن صار علما بالقلية على الذات  
الواجب الوجود شرح البسلة لشيخ الاسلام المولف **قوله**  
وهو القنا باللسان الخ هذا تعريف الجدلقة واما تعريفه اصطلاحا  
فهو فضل يني عن تعظيم المنعم بسبب كونه منها على الحامد وغيره  
باللسان او بالجنان او بالاركان وعليه قول الشاعر  
افادكم النعماني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا  
**قوله** على الجليل للمعجل **قوله** المتفضل فيه بعلينا مقرونا  
بنون العظمة لغوا من قوله المرشد الخ وخصه بتحرير التقيج  
مع انه مرشد لغيره ايضا قال رعاية للجمع **قوله** بنعمة جمع

غالب

الذي يكون انفعالا  
في القليل  
والسكندر  
في شجرا

بكر

بكر النون بمعنى الانعام وهو الاحسان واما النعمة بفتح النون  
فهى التعم وبفتحها المسرة انتهى **قوله** بنعمة للبيان ولم يتعر  
للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولولا يتوهم اختصاصه  
بشي دون شي ولتذهب نفس السامع كل من ذهب ممكن واما  
حمد على الانعام اي في مقابلته لا مطلقا لان الاول واجب  
والثاني مندوب قال المص في حواشي جمع الجوامع ان معنى كون  
الاول واجبا انه يقع واجبا لانه اذا انعم الله تعالى بنعمة على  
عبده يجب عليه ان يحمد عليها بالحمد الذي ذكره او بالحمد  
المعنوي وعبارة الشهاب ابن حجر في شرح الشهاب ليس المراد  
بوجوب الحمد في مقابلة النعم ان من تركه لفظا لا يشي ان من  
اتى به في مقابلة النعمة اثنى عليه ثواب الواجب ومن اتى به لا  
في مقابلة شي اثنى عليه ثواب المندوب اما شكر المنعم بمعنى  
امثال او امره واجتناب نواهيه فهى واجبة شرعا على كل مكلف  
ويانثر بتركه اجماعا شرح شيخنا العلامة الشنقاني لبسلة المولف  
**قوله** ذي بال البال الحال وامر ذو بال اي شريف بهتم به والبال  
ايضا القلب كان الامر لشرفه وعظم قدره ملك قلب صاحبه  
لا شغاله به وقيل شبه بذي قلب على سبيل الاستعارة  
المكينة وفي وصف الامر بذلك رعاية وتقيد به فايدتان  
الاولى رعاية تعظيم اسم الله حيث يبدأ به في الامور التي لها  
بشان وخطر والثانية التيسير على الناس في محقرات الامور  
واورد ان كلامه البسلة والجدلة امر ذو بال فيحتاج الى سبق  
مثله ويتسلسل واجيب بان المراد الامر الذي يقصر في ذاته  
بحيث لا يكون وسيلة لغيره قلت احسن منه ان يقال ان كل

من

واجب

مكلف

شأن

CopyRighted by the University of Cambridge



من البسملة والحمد لله كما يحصل البركة لغيره ويمنع نقصه كذلك  
يجب اي يلزم ان يحصل مثل ذلك لنفسه كالشاة من اربعين  
تزكي نفسها وغيرها حاشية شيخ شيخنا عميره علي المحلى ومن  
تقرير شيخنا الزيادي **قوله** كل امر ذي بال اي يقصد لذاته  
وليس محروما ولا مكروها ولا ذكر امحضا ولا جعل الشارع له مبدء  
غير البسملة فخرج بالاول البسملة لانها مقصودة لغيرها و  
بالثاني والثالث المحرم والمكروه فان التسمية تحرم على المحرم  
وتكروه على المكروه على المعتمد وبالرابع الاذكار المحضة فلا يطلب  
لها تسمية ولا يرد القرآن لانه مشتمل على احكام وبالحامس  
الصلاة لان الشارع جعل لها مبدءا وهو التكبير **قوله** بمعنى  
التسليم اشارة الى ان المصدر الذي هو السلام ياتي بمعنى  
المصدر الذي هو التسليم وذلك واقع في القرآن كثيرا ودفع  
لايهام من توهم ان السلام هنا من اسمائه تعالى انتهى **قوله**  
على سيدنا الاضافة فيه لتعريف العهد الخارجي اي السيد  
المعني المعلوم عند اهل الملة اي سيد خير الامم او البشر  
او المخلوقات وعلى كل تقدير يفيد سيادته لجميع المخلوقات  
فعلم من كلامه انه صلى الله عليه وسلم افضل الخلق  
مطلقا واما قوله صلى الله عليه وسلم لا تفضلوا بين الانبيا  
وقوله لا تفضلوني على يونس ونحوها فاجيب عنه بانه  
نهى يودي الي تنقيص بعضهم فان ذلك كفر او عن تفضيل  
في نفس النبوة التي لا تتفاوت في ذوات الانبيا المتفاوتين في  
الخصايص وقد قال تعالى فضلنا بعضهم على بعض منهم  
من كلم الله ورفع بعضهم درجات او بانه نهى قبل علمه انه

اسم

افضل

افضل الخلق ولهذا لما علم قال انا سيد ولد آدم ولا فخر وانه  
نهى تادبا وتواضعا وليلا يودي الي الخضوع وجميع بين  
الصلاة والسلام لنقل العلماء كراهة افراد احدهما عن الاخر اي  
لفظ الاضطرار فان عمم قيل والا افرادا لما يتحقق ان يختلف  
الحال او الكتاب اي بنا علي التعميم والسيد اي المتولي  
للسوداي الجماعة الكثيرة وينسب ذلك فيقال سيد القوم  
ولا يقال سيد الثوب وسيد الفرس ويقال ساد القوم يسودهم  
ولما كان من شأن المتولي الجماعة الكثيرة ان يكون مذهب  
النفس قيل لكالم من كان فاضلا في نفسه سيد قال النووي  
في الاذكار ويطلق علي الذي يفوق قومه ويرتفع قدر معلوم  
وعلي الخليم الذي لا يستغفره غضبه وعلي الكريم وعلي المالك  
**قوله** هو يدل من سيدنا مقصود بالذات والاول توطئة وهو  
بهذا المعنى في حكم الطرح لا مطلقا ويجوز ان يكون عطفا  
نظرا الي ان اثبات السيادة له صراحة مقصودة وعمل تقدير سيدنا  
ابن الخلد لادالة علي علميته في السيادة فليتدر وهو علم منقول  
من اسم مفعول المضعف سمي به نبينا محمد صلى الله عليه وسلم  
تقاولا بان يكثر حمد الخلق له روي في السيوات قيل لجد عبد المطلب  
وقد سماه في سابع ولادته لموت ابيه قبلها لم يسميت ابنك محمدا  
وليس من اسماء ابايكم ولا قومك قال رجوت ان يمد في  
السماء والارض وقد حقق الله رجاء كما سبق في علمه لا سيما  
ان جميع ما نقل عن جده انه راي سلسلة بيضا خرجت منه ارضا  
لها العالم فاولت بولد يحيى منه يكون كذلك وليكون علي  
وفق تسميته له تعالى قبل الخلق بالفي عام علي ما ورد عند

عن



اي نعيم وروي ابن عساکر عن كتب الاخبار ان ادم رآه مكتوبا  
على ساق العرش وفي السموات وعلى كل قصر وغرفة في الجنة  
وعلى خور الحور العين وعلى ورق شجرة طوي وسدرة المنتهى  
واطراف الحب وبين اعين الملائكة ولم يسم به احد قبله لكن  
لا قرب منه ونشر اهل الكتاب نعتة سمي به قوم اولادهم رجلا  
الشوة لهم والله اعلم بحديث جعل رسالاتهم خمسة  
عشر كما بينه بعضهم واشتق له صلى الله عليه وسلم من الحمد  
اسمان احدهما يفيد المبالغة في المحمودية والاخر المبالغة في  
الحامدية وهو احمد واشتهر الاول من الاسماء اشتهاها اكثر  
وحصى به كلمة التوحيد لانه انبى بماله من مقام المحمودية وذكر  
ابن الحاج في المدخل عن الحسن البصري ان الله لم يوقف العبد  
بني يديه اسمه احدا وهو فيقول يا عبدني ما تسبحني وانت  
تقصيني واسمك اسم حبيبي فينكس العبد راسه حيا ويقول  
اللهم اني قد فعلت فيقول الله عز وجل يا جبريل خذ بيد عبدك  
وادخله الجنة فاني استحي ان اعذب بالنار من اسمه اسم حبيبي  
الي هنا كلامه **فائدة** استنبط بعض العلماء من اسم محمد ثلاث مائة  
واربعة عشر رسولا فقال فيه ثلاث مائة واذا بسطت كلامها  
فقلت ميم وعدتها بحساب الجمل الكبير تسعون فيحصل منها  
مائتان وسبعون واذا بسطت الحاء والذال فقلت ذال بخمسة  
وثلاثين والحاء بتسعة فالحمل ما ذكره اولوا العزم منهم خمسة  
**محمد** ابراهيم موسى كليمه **ف** عيسى فتوح هم اولوا العزم فاولم  
وجهه الصلاة والسلام خيرية لفظا قصد بها انشا الدعاء بالصلاة  
اي الرحمة والسلام اي السلامة من النقايسى انتهى شيخنا علي

بسملة

بسملة المؤلف **قوله** نبينا بهن ودونه انسان مر ذكره من بني ادم او  
اليه بشرع وامر بتبليغه كان له كتاب اول اول ذكوت الرسل وقلت  
الكتب فان الرسل ثلاث مائة وثلاثة عشر والكتب مائة واربعة  
والانبياء مائة واربعة وعشرون الفا انتهى رملي **قوله** وعلى اله  
اعاد علي رد اعلي الشيعة ان جمع ال مع النبي صلى الله عليه وسلم  
بكلمة علي ليحوز وجب ترك الفصل بينه وبين اله وينقلون  
في ذلك حديثا موضوعا وكلمة علي هنا مجردة علي المضرة  
كما في قوله تعالى فتوكل على الله فلا يدرك ان الصلاة بمعنى الدعاء  
واذا استعمل الدعاء مع كلمة علي تكون المضرة مع انه يمكن الفرق  
بين علي عليه ودعا عليه واثبات الصلاة والسلام بعد البسملة  
في صدر الكتاب والرسائل حدث في زمن ولاية بني هاشم ثم مضى  
العمل على استنساخه ومن العلماء من يختم بهما الكتاب **قوله** وهم  
مؤمنوا بني هاشم وبني المطلب قال شيخ مشايخنا فيما كتبه علي  
شرح المنهاج للجلال الحلي وقوله مؤمنوا بني هاشم فيها تغليب  
كما لا يخفى قال شيخنا فالمراد بهما ما يشمل البنات المؤمنات من  
بنات هاشم والمطلب وهذا تصريح منه بشمول الال للذكور والانا  
انتهى شيخنا علي بسملة المؤلف **قوله** مؤمنوا نبينا اي بعد نبوته  
حال حياته ولو اعم او غير ميم ومن ثم عدوا محمد ابن ابي بكر  
صحابيا مع ولادته قبل وفاته صلى الله عليه وسلم بثلاثة اشهر  
وثلاثة ايام وشملت من الانس والجن وكذا الملائكة بنا علي انه  
مرسل اليهم وهو الصحيح وعند بعض الحديثي من رآه قبل النبوة  
ومات علي بن الحسين كزبير بن عمر ابن نفيل صحابيا قوله علي  
من ذكر نعمها مبتدرا والاسمية لازمة للمبتدرا ويكنى الشرط والفا

حي بلغ

ث



## حاشية

— 241 —

九



اول الفكر اخر العمل كما في تصور الخلق على السرير الذي هو  
علة الغاية فانه ادله ما يقع في الفكر ولا يوجد بالفعل الا بعد  
نصبه قوله من حيث انها الخ قال المصنف وقد اولع انفسها  
وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو محض فاحش فانها لا تنافي  
الا الى الجملة وان المفتوحة ومعمولها في تاويل المفرد انتهى  
ولحق كما قاله شيخنا شيخ الاسلام ابو عبد الله القاياني جواز  
الامر من اما الكسري فمأذون واما الفتح فباعتبار الاصل اذ الاصل  
في المضاف اليه ان يكون مفردا انتهى على شذوذا بن هشام  
قوله تسمى علة غائية العلة الغائية هي المتقدمة ذهنية  
المتأخرة فعلا ووجودا ولهذا يقال اول الفكر اخر العمل قوله  
واندلت غير المعقولة فيه ادخالها في جزي الابدال على  
الماخوذ وادخال الباقي في جزي الابدال وفي جزي بدل والتبرل والاستبدال  
على المتروك وهو الفصيح وخفي هذا التفصيل على من اعترض  
المثنى واصله باية وبدلناهم بجنتين ومن يتبدل الكفر  
بالايمان فقد ضل وقد تدخل في جزي بدل وتبدل ونحوه على  
الماخوذ كما في قوله وبدل طالعي غشي بسعدك فائدة مات  
لجوهر في الابدال قوم صلحون لا تخلوا منهم الدنيا اذ مات  
منهم واحد ابدل الله مكانه اخر وقال علي رضي الله عنه  
الابدال بالشام والنجباء مصر والعصائب بالعراق اي الزهاد  
وعلامه الابدال ان لا يولد لهم وكان منهم حماد بن زيد تزوج  
بستى امرأة فلم يولد له ثم الخطيب قوله بعاريه متعلق بغنى  
ولما كانت الصلاة افضل المبادات بعد الايمان ومن اعظم شؤنها  
الطهارة لقوله النبي صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة

الطهور

الطهور والشرط مقدم طبعاً فقدم ونعابدا المصنف بها  
فقال كتاب بيان احكام الطهارة فالكتاب هنا خبر  
مبتدأ محذوف كما قدرته كذا في كل كتاب وباب وفصل بحسب  
ما يليق به واذا قد علمت ذلك فلا احتياج الى تقرير ذلك في كل  
كتاب او باب او فصل ما ذكر اختصارا ثم الخطيب قوله  
ويقال كتب كتابا وكتابة وكتابا قال ابو حيان ولا يصح  
ان يكون الكتاب مشتقا من الكتب لان المصدر لا يشتق من  
المصدر ولجيب بان المزيد يشتق من الجرد قوله الطهارة  
عينية وحكية فالعينية ما لا تجاوز محل حلولها كغسل النجا  
والحكية ما تجاوزها قال شيخنا اي تجاوز سب محل حلولها  
محل حلول موضوعهم روقا ايضا الطهارة من غسل النجاسة  
لا تكون الا عينية وان كانت حكية **ثم رمل** وهي تنقسم الى  
واجب كالطهارة عن حدث ومستحب كتجديد الوضوء والافساح  
المسنونة **ثم** الواجب تنقسم الى واجب قلبي وبدني فالقلبي  
كالسجود والعبادة والربا والكبر قال الفراء في مفرق محدودها  
واسبابها وظيفها وعلاجها فرض عيني يجب ثقله والبدني  
اما بالما او التراب او بهما كما في ولوغ الكلب او بغيرها كالحريف  
في الدباغ او بنفسه كالقلا ب التمرة خلا **ثم** الخطيب قوله  
الطهور اي بالمعنى الشامل للرافع والمبيح والمجمل من ما ينع وجامد  
وغيرها قوله ما الماء مرد علي الاقصر واصله موه تحركه الفوا  
وافتح ما قبلها فقلت الفاء ثم ابدلت الهاء همزة ومن عجيب  
لفظ الله انه اكثر منه ولم يخرج فيه الى كثير من معالجة لغوم  
الحاجة اليه **ثم** الخطيب وهو جوهر سيال مرطب مسكن

سنة

ل



المعنى ثم رمل قوله في حدث هو في اللغة الشيء للمادة  
وفي الشرع يطلق على امر اعتباري يقوم بلا عضا<sup>ء</sup> يمنع من  
صحة الصلاة حيث لا مخرج وعلى الأسباب التي ينتهي بها  
الطهر وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الاول لانه الذي  
لا يرفعه الا لما بخلاف المنع لانه صفة الامر الاعتباري فهو  
غيره فان المنع هو الحرمة وهي ترتفع ارتقا عما مقيدا بالنسبة  
لفرض ونوافل نحو التيمم بخلاف الاول ولا فرق في الحدث بين الا<sup>مر</sup>  
وهو ما انتفى العضو والمتوسط وهو ما اوجب الفصل من  
جماع او انزال والا<sup>مر</sup> وهو ما اوجب من حيض ونقاس ثم الخطيب  
قوله وغبت هو لغة مستقذر ولو طاهر او شرعا مستقذر  
يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج او معنى يوصف به الجمل الملاقي  
لعين من ذلك مع توسط مطلوبته من احد الجانبين وهذا هو  
المراد هنا ولا فرق فيه بين المخفف كبول صبي لم يطعم غيره  
لبن والمتوسط كبول غيره من غير نحو كلب ثم الخطيب قوله  
وغسلات نحو كلب يعني ان له فيها دخلا والاذا المطهر انما  
هو اما بشرط امتزاجه بالتراب كما في ثم الروض قوله غب  
خسر اتفاقا ويلحق بها البهيد والمراد بالحمر ما خامر العقل فيشمل  
البهيد قوله بشرطها شرط الحب زوال الاوصاف من طعم ولون  
وريح الا ما عسر زواله وشرط الحدث جريان الماء على العضو  
كذا بخط شيخنا الزيادي في جواب سوال عن ذلك قوله واما  
الجري الاستيناف ليس مطهرا بل مخفف وهو كذلك لان اثر  
النجاسة باق بحله ولهذا تبطل صلاة من حمل مستحسرا قوله  
فالما المطهر ما يسمى بالما فان الاصل في الة الطهارة هو الماء

المصنف

المصنف بيان فوات فالما المطهر ما يسمى ما لا يقيد بخلاف الخلل  
وخوه وما لا يذكر الا مفيدا كما ورد او بصفة كما اذا فق او بلا  
عهد كقوله صلى الله عليه وسلم نعم اذارات الماء يعني الثاني قال  
الولي العراقي لا حاجة لتقييد بكونه لازما لان القيد الذي ليس  
بلازم كما يرى مثلا فينطلق عليه اسم الماء بكونه لا حاجة للاحتراز  
عنه وانما يحتاج الى القيد في جانب الاثبات كقولنا غير المطلق  
هو المقيد بقيد لازم انتهى ويدخل في التعريف ما نزل من السماء  
وهو ثلاثة المطر وذوب الثلج والبرد وما تبع من الارض وهو اربعة  
ما الصيون والابار والانهار والبحار وما تبع من بين اسابعه  
صلى الله عليه وسلم من الماء او من ذاتها على خلاف فيه والاربع  
الثاني وهو افضل المياه مطلقا وتبع من الزلال وهو شبي  
ينعقد من الماء على صورة حيوان وما ينعقد من الماء لان اسم الماء  
يتناول في الحال وان يغير بعد ثم الخطيب قوله وان رشح  
من بخار الماء المفلي لانه ما حقيقة وينقص بقره وهذا هو  
المعتمد وصححه المصنف في مجموعه وغيره قال في الهادي ولا  
يجوز رفع حدث ولا ازالة نجس الا بالماء المطلق او بخارا المطلق  
ثم رمل وان قال الرافي نازع فيه عامة الاصحاب وقالوا  
يسمون بخارا او شحاما ما على الاطلاق ثم الخطيب على انها  
مع زيادة وكذا كثيرا بطاهرها وركمود ودهن مطيبين لان تغيره  
بذلك لا يمنع اطلاق اسم الماء والكافور نوعان صلب وغيره فالاول  
مجاور والثاني مخالط ومثله القطران لان فيه نوعا فيه دهنيه  
يمتزج بالماء فيكون مجاورا ونوع لا دهنيه فيه فيكون مخالطا ويحمل  
كلام من اطلق على ذلك ويعلم مما تقرران الماء المتغير كثيرا بالقطر

ن



الذي يدهن به القرب ان تحققنا تغيره به فانه مما لط فغير ظهور  
وان شككنا او كان من مجاور فظهور سوا في ذلك الريح وغيره  
خلاف الزركشي ويظهر في الماء المبخر الذي غير الخور طعمه اولونه  
او ريحه عدم سلب الطهورية لان لم تحقق لخلال الاجز الحاطة  
وان بناء بعضهم على الوجهين في دخان النجاسة ثم رملي والمجاور  
ما يميز في راي القيني والخالط خلافه ثم الاصل قوله كطخبل  
بضم اوله مع ضم ثالثة او فتحه شيء اخضر يعملوا الماء من طول الملك  
ولا فرق بين ان يكون بمجر الماء او ممره او لا نصرا ان اخذ ودق ثم  
طرح ضر لكونه مما لطا يستغني عنه **رملي** قوله او بتراب  
ولا فرق في التراب بين ان يكون طهورا او مستورا كما اعتد  
الرملي في شرحه ان تغير الماء حتى صار لا يسمى الا طينا سلبا  
كما في الشرح الصغير للرافعي قوله وملح ما اي لان الملح الماء  
ينصدم من الماء فهو كالجذخلاف الجلي فانه خليف مستغني عنه  
غير متعقد من الماء وكذا لا يضر اوراق شجر تناثرت وتفتتت  
واختلطت وان كانت ربيعية او بيضة عن الماء التمزصون الماء  
عنها فلا يمنع التغير به اطلاق اسم الماء عليه وان اشبهه  
التغير به التغير في الصورة التغير الكثير يستغني عنه لان طرحت  
وتفتتت او اخرج منه الطخبل او الزرنيخ ودق ناعما والقي فيه وغيره  
فانه يضر او تغير بالثمار الساكنة لا مكان القوز عنه غالبا قوله  
بشي من الاربعة هي الطاهر المجاور او خليط لا غنى للماء عنه او تراب  
وملح ما قوله مطلقا وهو الاصح قوله وانزلنا من السماء ماء  
طهورا والسماء افضل من الارض ثم **رملي** قوله طهورا  
اي مظهرا وعدل عن قوله تعالى وبقر لكم من السماء ماء طهورا

به وان قيل باصر حيثها ليقيد ان الطهور غير الطاهر وقوله تعالى  
وانزلنا من السماء ماء دل على كونه طاهرا لان الآية سبقت في  
معرض الامتنان وهو سبحانه وتعالى لا يعتني بنجس وحينئذ فيكون  
الطهور غير الطاهر والا لزم التاكيد والتأسيس بخبر منه ثم رملي  
وهذا المراد بالسما في الآية الجرم المعهود او السحاب قولان حكاهما  
المصنف في دقائق الروضة ولا مانع من ان ينزل من كل منهما ثم  
رملي على المنهاج قوله لغات الامتنان فيه تأمل فما المانع من  
صحة الامتنان بشي وان قام غيره مقامه وهذا الوجه الاستدلال  
بان يقول ثبتت الطهارة بالماء ولم تثبت بغيره ولا مدخل للقياس  
لظهور الفرق فيه **قوله** في فرض من رفع حدث كالفسلة  
الاولي ولومن طهر صاحب الضرورة طاهر غير مظهر ومراده بالفرض  
ما لا يدر منه اثم تاركه ام لا فشمول وضوء الصبي ونوعه ميراث وخالة  
وليه للظواهر كما سيأتي وضوء الخفي الذي لا يعتد وجوب  
النية لان فعله دفع الاعتراض عليه من الخالف وانما لم يصح  
اقتدائه به اذا مس فرجه اعتبارا في الباب وما استعمل في  
غسل باعتقاد المأمور لا اشتراط الزابطة في الاقتداء في  
الطهارات واحتياط في البابي وما استعمل في غسل بدل  
مسح من راس او خف او غسل ميت او كتابية او مجنونة او  
مستنعة عن حيض او نفاس ليحل وطوها ثم رملي وخرج بالفرق  
المستعمل في غيره كالفسلة الثانية والثالثة والوضوء المرد  
في طهر لا تنفعا العلة **قوله** ازالة خبث اي نجاسة ولو خففة  
قوله فانه اي الماء المعتبر بذلك مظهر لا يشترط في مظهر بلوغه  
قلبي في الشق الثاني قوله كما علم من قوله فالما المظهر ما

وهذا المراد بالسما في الآية الجرم المعهود او السحاب قولان حكاهما  
المصنف في دقائق الروضة ولا مانع من ان ينزل من كل منهما ثم  
رملي على المنهاج قوله لغات الامتنان فيه تأمل فما المانع من  
صحة الامتنان بشي وان قام غيره مقامه وهذا الوجه الاستدلال  
بان يقول ثبتت الطهارة بالماء ولم تثبت بغيره ولا مدخل للقياس  
لظهور الفرق فيه قوله في فرض من رفع حدث كالفسلة  
الاولي ولومن طهر صاحب الضرورة طاهر غير مظهر ومراده بالفرض  
ما لا يدر منه اثم تاركه ام لا فشمول وضوء الصبي ونوعه ميراث وخالة  
وليه للظواهر كما سيأتي وضوء الخفي الذي لا يعتد وجوب  
النية لان فعله دفع الاعتراض عليه من الخالف وانما لم يصح  
اقتدائه به اذا مس فرجه اعتبارا في الباب وما استعمل في  
غسل باعتقاد المأمور لا اشتراط الزابطة في الاقتداء في  
الطهارات واحتياط في البابي وما استعمل في غسل بدل  
مسح من راس او خف او غسل ميت او كتابية او مجنونة او  
مستنعة عن حيض او نفاس ليحل وطوها ثم رملي وخرج بالفرق  
المستعمل في غيره كالفسلة الثانية والثالثة والوضوء المرد  
في طهر لا تنفعا العلة قوله ازالة خبث اي نجاسة ولو خففة  
قوله فانه اي الماء المعتبر بذلك مظهر لا يشترط في مظهر بلوغه  
قلبي في الشق الثاني قوله كما علم من قوله فالما المظهر ما



يسمى ما بلا قيد <sup>١٧</sup> ما تغير كثيرا بظاهر خلط الماء عنه غنى  
 اي ولو قلتي فالكثرة انا لطيف فيه ما فتوا انسان منه لصلة  
 الصبح فصيح وصوه ثم توفا منه للظهر فلم يصح وضوه ثم توفا منه لصبح  
 الثاني بحسب اعضاوه ولا يقع فيه شيء بعد الرضو الاول وصورتها ان  
 يحصل فيه حمرا وزيبا فهو عند الصبح متغيرا تغيرا يسيرا وعند الظهر  
 متغيرا كثيرا وعند الصبح الثاني صار مسكرا <sup>الذي</sup> وليس ترابا  
 ومنه ما طرأ فيه فيدرهما لا يقتضيانها من خلط عنه غنى وقد مر  
 ان التغير هما كثيرا مطلقا مظهر <sup>في</sup> جنس من جنس احتوز به عن غير  
 الجنس كهيئة لادم لها سايل فانهلجسة في نفسها غير مفسدة  
 لغريها وعبارة **ق**س وفي شرح الارشاد الشيخنا ابن حجر يفيده  
 ونقل الحب الطبري المعفوع عن جرة البعير والحق من يختار من اولاد  
 البقر والضأن اذا التهم اخلافه وفم صبي من جنس وبحث الادري  
 المعفوع عن روث ما نشوه في الماء لم يغيره والزر كشي المعفوع عن  
 رزق الطيور في الماء وان لم تكن من طيوره والغزاري عن قارة عم  
 الابتلا بها ونقل ابن العماد المعفوع عن بعير شاة وقعر في اللبن  
 حال الحلب وبحث جميع ينيون المعفوع عما يبق في الكرش مما تشق  
 تنقيته منه وفي اكثر ذلك نظر ومخالفة الكلام انتهى **قوله**  
 اي بالجنس المتصل به خرج بالمتصل به المتغير به وهي خارجه عنه  
 كما اذا تغير حيفة على الشط لقربها منه ثم اسل مع زيادة قوله  
 والقلتان خمساية رطل القلة في اللغة الجرة المظلمة سميت بذلك  
 لان الرجل العظيم يقلها بيده اي يرفعها فرج شخص يجب عليه  
 تحصيل البول ليطهر منه في وضوئه وغسله وازاله نجاسته  
 وصورته في جماعة معهم قلطان فصاعدا من الماء وذلك لا يكفيهم

البون

لظهارتهم

لظهارتهم ولو كملوه ببول وقدره على الماء في اشد الصفات لم  
 يغيره فانه يجب عليهم الخلط ويستعملون جميعه **قوله**  
 قوله بغدادك قال في المجموع وفي بغداد اربع لغات احداها  
 بدالين مهملتين والثانية باهال الاولى وانعام الثانية والثالثة  
 بغداد بالنون والرابعة مغدان يسمى من اولها وتذكر وتونث  
 ويقال هذا بغداد ومعناها بالعربية عطية الصم وقيل بان  
 الصم فائدة كره العلماء تسميتها ببغداد لان معناها عطية الصم  
 لكن يقال مدينة السلام لانهم يسمون نهر الدجلة نهر السلام  
 اي نهر الله وينقل الغزالي في الاصل كراهة سكنائها واستحباب  
 طلب القرى منها ولهذا طلب الطغرائي الخروج منها قوله  
 ولا ينجس بالنجاسة اوله اي الماء القلتان باتصال جنس هذا علمه  
 من قوله مظهر وانما ذكره توطئة للخبر **قوله** ولا يقبله قال  
 في المجموع ولان ذلك من باب حمل المعنى خوفا لان لا يحمل  
 الضيم اي يقبله ولا يلزمه ولا يصير عليه قال الله تعالى  
 مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها اي لم يقبلوها  
 احكامها ولم يلزموها بخلاف حمل الجسم خوفا لان لا يحمل  
 الجراي لا يطبقه لشقله ولو حمل الجراي على هذا لم يبق التقيد  
 بالقلتين فائدة انتهى **قوله** وحمل الشيء اي في قول الراوي  
 فاذا القلة منها تسع قريتين او قريتين وشيا فاحتاط الشا  
 فحسب الشيء نصفه اذ لو كان فوقه لقال تسع ثلاث قرب  
 الاشياء على عادة العرب فيكون القلتان خمس قرب والمجموع  
 خمساية رطل **قوله** وحمل يفتح الها ولجيم قرية بقرب المدينة  
 النبوية لاهجر البحرين وهما بالمساحة في الموضع المربع المستوي

فهي



الابعلا الثلاثة ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقاً وفي المذبح كالبير  
 ذراعاً طولا وذراعاً عرضاً قاله العجالي والمراد فيه بالطول  
 العمق وبالنظر لما بين حايطي البير من سائر الجوانب وبالذراع  
 في المربع ذراع الادمي وهو شبران تقريباً واما في المذبح  
 فالمراد الطول ذراع النجار الذي هو بذراع الادمي ذراع وربع  
 تقريباً فائدة القدرات اربعة احدها ما هو تقريباً بـ ١٢  
 كسراً تقريباً ١٢ في المذبح في شرايه **ثانيها** تحديد بلا  
 خلاف كتحديد مسج الحلق واجار الاستسما وعسل النورغ  
 والعدد في الجملة ونصاب الركعة والاسنان الماخوذة ومن الا  
 ضحية والادوية في العرايا والى قول في الركعة والجزية ودية  
 الخط وتغريب الزاني وانظار المولي والعين ومدة الرضاع ومقا  
 دير الحدود **ثالثها** تحديد على الاصح ومن اميال مسافة القصر ومنه  
 تقدير خمسة اوسق بالف وستماية رطل والاصح انه تحديد ووقع  
 للمصنف انه صح في روس المسائل انه تصحيح ونسبه للمشهور  
**رابعا** تقريب على الاصح كست الحوض والمسافة بين الصنفين  
**ثم** الخطيب على المنهاج **قوله** بقدر معين من الاشياء المغيرة  
 كان ناخذ انا بين واحد يسع قلنان والاخر دونهما ثم تضع في  
 احدهما قدراً من المغير كرتل زعفران وتضع في الاخر قدره فان  
 لم يظهر بينهما تفاوت في التغير لم يضر ذلك والاخر وهذا  
 اول من الاول لضبطه **قوله** كشب بالمثلثة ثبت طيب الريح  
 من الطعم وبالموحد جوهري شبه الزاج **ثم** اصل **قوله** في جعل  
 اي الدبغ وكذا ضمير المقصوده ومقصوده الاحالة **قوله** ولو  
 كان الدبغ نجساً واما خبر بطهرها الماء والقرظ فيجوز على

وبالعرض

الذبح

الذبح او الطهارة المطلقة **قوله** انقلاب المذبح خلا وخروج بلغم  
 النبيذ وهو المتخذ من النمل والزبيب فانه لا يسمى خمر عند  
 الاكثرين كما قال الشيخان في الاثرية وقد صرح القاضي ابو الطيب  
 في كتاب الوصايا ان النبيذ لا يطهر بالخلل ليجنس الماء به حالة الاشتداد  
 فينجسه بعد انقلابه خلا وافر عليه في المطلب لكن يؤخذ من  
 كلام البغوي انه يطهر لان الماء من ضرورته وهذا هو المعتمد  
 او يراد بها النبيذ مطلقاً فيستفاد النبيذ مطلقاً بالملطوق  
 وينضد قول الامام النووي في نهذيب الاسماء والصفات  
 نقلاً عن جماعة انها اسم لكل مسكر **باب الوضوء** **قوله**  
 وقيل بضمها وهو اضعفها وهو اسم مقدر اذ قياس المصدر  
 التوضوء بعوزن التكلم والنظم وقد استعمل استعمال المصادر  
 والوضوء اصله من الوضأة وهي النظافة والوضأة والضبا  
 من ظلمة الذنوب وكان فرضه مع فرض الصلاة قبل الهجرة  
 بسنة وهو مفعول المعنى خلافاً للامام ومن تبعه وانما  
 اختص الرأس بالمسح لسره غالباً كما كفي فيه يادني طهارة  
 وليس من خصوصيات هذه الامة كما اقي به الوالد رحمه الله  
 تعالى بشهادة هذا وضوء الانبياء من قبل  
 والظاهر مشاركة الامم لانبيائهم في العبادات وحقوقها  
 والاصل عدم الخصوصية **طب** وانما الخاضع بها الضرة  
 والتجمل **ثم** رملي واما الوضوء شرعاً فهو ما قاله الشارع  
 استعمال الماء الخ وهو يشتمل على فروض وسنن وشروط ومكر  
 كما يعلم ذلك كله من كلام المصنف **قوله** بغير طهور اعي  
 بضم الطاء ويصح الفتح والضم اشهر **قوله** بمد كل صلاة

وهنا



اي ولو غنية مسجد ولو ركعة واحدة اذا اقتصر عليها لا تسجد  
 تلاوة او شكر لعدم كونها صلاة ولا طوقا وان كان ملحقا بالصلاة  
**شرح رملي قوله** اي امر ليحيا بالافقار امرهم امر نذير لان الله  
 خيره بين الاثنين فاخترنا الثاني لمشقة الاول **قوله** فان لم  
 يود بالاول صلاة كره المحدث اي تنزيها لا تحريجا ويصح كما  
 اوضحته في شرح العباب نعم ان عارضه فضيلة اول الوقت  
 قدمت على التحديد لانها اولي منه كما افتي به الوالد رحمه  
 الله تعالى **شرح رملي قوله** وغسل واجب كما قال الولي العراقي  
 وافتى به الرملي الكبير وعبارته ابن حجر في شرح المنهاج وزعم  
 الحاملي ومن تبعه اختصاصه بالفصل الواجب ضعيف كما  
 علم مما قدمته **قوله** سنة وثلاثون نوعا واصلها بفهم  
 الي اربعين **ح** **شرح رملي قوله** وعند غضب والغضب  
 كما قال الراغب ثوران دم القلب لارادة الانتقام وسببه  
 كما قال الماوردي هجوم ما تكرهه النفس من هود ووثها  
 انتهى **ح** **قوله** لوزر الامر بذلك عبارة **شرح الاصل** الحاربي  
 ان الغضب من الشيطان وان الشيطان خلق من النار  
 وانما تطفئوا النار بما فاذا غضب احدكم فليتوضا  
 انتهى **قوله** وعند ارادة الجنب اي وخوفا من انقطع  
 او نفاسها بالنسبة لغير الوطى ويأتي في كل منهما بنية  
 معتقة من نيات الوضوء ولا يكفي نية السب وكذا سائر  
 ما يأتي **قوله** ومن حمله اي اراد حمله فليتوضا ليكون على  
 طهارة **ح** **شرح** لا وروايته ولو سنة على ضعف كما  
 يقتضيه اطلاقهم واما الموضوع فيظهر عدم سن الوضوء

له لانه كذب وهو شر الحديث وكلا دراجه تحت يوم ما من  
 الموضوع من كل كلام قبيح شطط قوله ودرس علم كذا في شرح  
 المذهب قال الولي العراقي فيحتمل ان يراد به حفظ العلم والتكلم  
 عليه وان يراد به تعليمه للناس والثاني اقرب ولا يسعد استجابته  
 لكل منهما ثم الظاهر ان المراد العلم الشرعي وهو التفسير وما  
 يتعلق به كعلم الاصول وعلم الاما غيرهما من العلوم فلا ضرورة له  
 توجب ذلك وقد قيده النووي بذلك في التحقيق الشلي قوله  
 وفروضة اي اركانه اراد بقوله اي اركانه دفع بتوهم من شمول  
 الفرض للركن والشرط فحمل الركن على الفرض دفعا لذلك وان  
 من دفعها بما سباني من تصريحه بالشرط **قوله** النية الكلام على  
 من سبعة اوجه جميعها بمضيق في **قوله** **سنة** **ح**  
 حقيقة حكم محل وزمن وكيفية شرط ومقصود حسن  
 فحقيقته لغة القصد وشرعا قصد الشيء مقرا بفعله وحكما  
 الوجوب وحملها القلب ونزولها اول التمديدات الاغنى  
 الصوم لمفسر مراقبة الفجر وكيفية تختلف بحسب الاجا  
 وشرطها اسلام الناوي وتميزه وعلمه بالمتنوي وعدم  
 اثباته بما ينافيها بان يستصحبها حكما بان لا ينوي قطعها ولا  
 ياتي بما ينافيها كالرودة والمقصود بها تميز العبادة عن العادة  
 كالجلوس للاعتكاف تارة ولانها تارة اخرى او تميز رتبها كالملا  
 تارة تكون فرضا واخرى نفلا وان لا تكون معلقة بلوقال نويت  
 الوضوء ان شا الله تعالى فان قصد التعليق او اطلق لم يصح  
 وان قصد التبرك صح ووقتها اول المروض كفسل اوله  
 جزء من الوجه وانما لم يوجبوا المقارنة في الصوم لمفسر مراقبة



النجو وتطبيق النية عليه قوله كان ينوي رفع الحدث اي علم  
الناوي اي رفع حكمه حرمة الصلاة لان المقصد من الوضوء رفع  
المانع فاذا نواه فقد تعرض للمقصود سواء نوي رفع جميع احواله  
ام بعضها وان بقي باقية فان نوي غير ما عليه غا الطامع اي ولو  
جنابة كما صرح في التفصيل بل وان لم يتصور منه كل خير في حق  
الرجل حرقي شي ولو نوي رفع بعض حدثه لم يصح كما قال الزكي  
وبعض شراح الحاوي وهو ظاهر ثم رمل في كان ينوي رفع الخ هذا  
الغرض دأمة اما دأمة فلا يكفيه نية الرفع وما في معناه من نية  
الطهارة لبقا لحدثه منهج وشرحه قال البرملي في شرحه وعلم  
نية دأمة الحدث فيما يستتبعه من الصلوات حكم المسمى  
حرف الجرف فان نوي استباحة عرض استباحة والا فلا ثم رمل  
او استباحة اي الصلاة كصلاة ومس مصحف وطواف لان رفع الحدث  
انما يطلب لهذه الاشياء فاذا نواها فقد نوي غاية المقصد فظاهر  
انه لو قال نويت استباحة مفتقر الى وضو اجزائه وان لم يخطئ  
له شيء من مفرداته وكون نيته حينئذ تصدق بنية وطهرتهم  
مما يقتضيه لا يضر لانه مع ذلك مع متضمن لنية رفع الحدث  
وشمل ذلك ما لو نوي ما لا يأتي له به فعله حاله كالطواف وهو  
بمصر مثلا او صلاة العيد في حوجب وما لو نوي ان يصلي  
به الظهر مثلا ولا يصلي به غيرها وهو كذلك بخلاف ما لو  
نوي رفع الحدث بالنسبة لصلاة دون غيرها فانه لا يصح  
وضوءه بقوة واحدة كما قاله البغوي لان حدثه لا يجري اذا بق  
بعضه بقي كله وهذا هو المعتمد ثم رمل في قوله او الطهارة  
للمصلاة الخ ذكر الرفع في الصلاة انه لا بد من قصد فعل الصلاة

ولا

ولا يكفي احضاره بنفس الصلاة غافلا عن الفعل والذي ذكره يجه  
منه هنا عند نية الوضوء والطهارة وخوضها رمل في تحسبه  
يتمتع في الوضوء المحذور نية رفع الحدث والطهارة عند نية  
الاستباحة دون ما عدا هذه الثلاثة وهذا هو المعتمد  
لبعض شراح الارشاد لانه بالنسبة لهذه الثلاثة مثلا يباح  
قوله وجب قربها بنسب اول جزء من الوجه اي ولو شعرا  
خارجا عن حده لرغوله في هذا الوجه بخلاف جوانب الروس  
ولا يكفي قرن النية به وان وجب غسله تبعا فيما يظهر  
مع قوله فان عزيت قبل غسل الوجه لم يصح فلو استمرت  
الى الشروع فيه اعتد بها قطعا واذا عبت الجراحة الوجه ولا  
يجزيه عليها فعمل النية عند غسل اليدين وان كان جبهة  
وجب مسحها بالما وينوي عنده وباني ذلك في بقية الاعضا  
مع قوله وكذا بغية نيته اي الوجه فانه يصح قوله  
وعلي هذا وهو ما اذا كان بغية نية الوجه فقط فانه لا يجب  
اعادته على الاصح فان كان بنية المضمضة مثلا او اطلق او  
شرك بين الوجه والمضمضة فانه يجب اعادته ذلك الجز في  
هذه الصور الثلاثة بخلاف ما اذا كان بنية الوجه فانه لا  
يجب اعادته في هذه فقط وعلى كل حال النية صحيحة به  
وجب اعادته الجز مع الوجه اي لو جرد المصارف عنه بنية  
غسل غير الوجه كالمضمضة ولم تنصرف النية بذلك اذا  
قصد المضمضة مع وجود انفصال جز من الوجه لا يصلح  
صارف للنية وعدم الاعتداد بالمفسول عن الوجه لا خلاف  
في ظاهرها غنا مله لتعلم الرفع ما اطل به جمع هنا حينئذ



لا يغيب له المضمضة كما ذكره الرمي في شرح المنهاج نقلا عن  
 القباب قوله وغسل الوجه أي ظاهره فلا يجب بل وليس غسل  
 داخل عينيه وباطن فم وانف بل يكره ويحرم ان علم ولو بغلبة  
 ظنه ضرورة ولا يشكل عليه وجوب غسل عيني مثلا نجس  
 باطنها أي حيث لم يتحقق ضرر فيها يظهر لفظ امر النجاسة  
 بدليل وجوب ازالته عن الشهيد في غير دم الشهادة والوجه  
 يشمل علي ثلاثين فرضا كما وقفت عليه في بعض المقدمات  
 ولو خلق له وجهان وجب غسلهما أو راسا كفي مسح  
 بعض احدهما لان الواجب في الوجه جميعه فيجب غسل ما  
 يسمى وجهها وفي الراس بعض ما يسمى راسا وذلك يحصل  
 ببعض احدهما نعم لو كان له وجه من جهتي قبله واخرين  
 جهتي دبره وجب غسل الاول فقط كما افتي به الوالد رحمه  
 الله تعالى قوله ويجب غسل شعره حاصل ما يقال في ذلك  
 ان الحية الذكر وعارضاه وما خرج عن حد الوجه ولو من  
 المرأة والحشني الكثيف يجب غسل الظاهر دون الباطن  
 والكثيف يجب غسل الباطن والظاهر وان كان الحية المرأة  
 والحشني في حد الوجه وجب غسل ذلك مطلقا قرره شيخنا  
 الزيادي عن شيخه البلقيني قوله وغسل اليدين فأيدرة  
 كل مائت في الانسان من الاعضاء كاليد والعين والاذن فهو  
 مؤث في خلاف الانف والقلب وخوهماح رملي فرع في فتاوى  
 النغوي لو دخلت اصبعه شوكة يصع وضوءه وان كان راسها  
 ظاهرا لان ما حولها يجب غسله وهو ظاهر وما سترته الشوكة  
 باطن فلو كان بحيث لو نزع الشوكة تبقى ثقبه فينيد لا يصع  
 وضوءه

وضوءه حتى يترعها رملي قوله او فوفه اي المرفق نذب غسل  
 باقي عضوله ليلا يغسلوا القميص عن طهارة وتطويل التحيل  
 كما لو كان سليم اليد وانما لم يسقط التابع بسقوط المتبوع  
 ثم بخصه فالتابع اولى به وهذا ليس بخصه بل لتعذره فحسب  
 الاثيان بالتابع محافضة على العبادة بقدر الامكان كما مر  
 المحرم الموسي على راسه عند عدم شعره وان قطع من منكبيه  
 غسل محل القطع بالما كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه  
 وجرى عليه الشيخ ابو حامد وغيره ثم خطيب قوله بان لا  
 يخرج عنه بالمدى من جهة نزوله فلو خرج به عنه منها لم  
 يكن المسح عليه ثم خطيب قوله ولم يقل احد بوجوب خصوص  
 الناصية اي وهي الشعر الذي بين الترقين والاكتفائهما  
 يمنع وجوب الاستيعاب ويمنع وجوب التقدير بالربع او  
 اكثر لانها دونه والبا اذا دخلت علي متعدي كما في قوله  
 ويطوفوا بالبيت المتيق تكون للاصاق ثم خطيب  
 قوله وغسل الي الرجلين الخ والمراد بغسل الاعضاء المذكورة  
 انفسالها ولا يعلم ذلك الا بانفسال ملاقيها معا اي ولو  
 بغسل غيره بلا اذنه او بسقوطه في نهوان كان ذا كرا للنسبة  
 فيهما بخلاف ما وقع بفعله كعرضه للطر ومشيده للماء  
 فلا يشترط فيه ذلك ح قوله والعبرة بمسوم اللفظ وهو عام  
 ولانه تعالى ذكره مسوحا بين مغسولات وتغريق المتجاشس  
 لا تركبهما العرب الا لفائدة وهي هنا وجوب الترتيب لا  
 ندبه بقرينة الامر في الخبر ولان العرب اذا ذكرت متعاطفات  
 بدلت بالاقرب فالاقرب فلما ذكر الوجه ثم اليدين ثم الراس



ثم الرجلين دلت علي الامر بالترتيب والا لقال فاعسلوا وجوهكم وامسحوا برؤوسكم واعسلوا ايديكم واجعلكم ثم رملي قوله خروجا من خلاف من اوجبه وعلي القول بأنه سنة لوق عرق لا يحتاج الي تجديد النية علي الاصح لان التفريق اذا جاز كانت النية الاولى كافية كما في الحج ذكر جميع ذلك الراعي ثم اصل قوله وما صح عن عمر انه اي ابن عمر فعله وكان ذلك بحضرة جميع من الصحابة فهو كجماع وقيل الضري راجع للنبي صلى الله عليه وسلم قوله فامره ان يعيد الوضوء والصلاة **وجه الدلالة** من هذا ان امره باعادة الوضوء دليل علي وجوب الوضوء لان غسل الرجلين اخر الاعضاء الواجب غسلها فلو كان الوضوء واجب لم يامر الا بغسل تلك الموضع فقط قوله وسلس بفتح اللام اسم للمرض نفسه وبكسرهما اسم لصاحب المرض وهو الشخص نفسه والمراد هنا الاول قوله والتسمية هي سنة عني في نحو الوضوء ولو لم يجرأه بخلاف الاكل والجماع فسنة كفاية قوله واكملها بسم الله الرحمن الرحيم اي ثم الحمد لله علي الاسلام الحمد لله الذي جعل الماء طهورا زاد الفرائد رب اعوذ بك من همزات الشياطين واعوذ بك رب ان يحضرون وسن التعمود قبلها وتس لكل امرئ بال من عبادة او غيرها افضل وتيمم وتلاوة ولو من اثنا سورة وذبح وخروج من منزلة الصلاة والحج والادكار ونكره لمكره ويظهر كما قاله الاذرعى خروجهما لحرم ثم رملي قوله سنت في اثنايه اظهر كلامه انه لا ياتي بها بعد فراغ وضوئه وهو كذلك بخلاف الاكل فانه ياتي بالحج بها بعد كما افاده الشيخ رحمه الله تعالى ليتقيا الشبهات ما اكله

ما اكله وحله هو حقيقة او لا محتمل وعلي كونه حقيقة لا يلزم ان يكون داخل الاثنا فيجوز وقوعه خارجه ثم رملي قوله فان شك في طهرها خرج بقوله شك في طهرها من يتقن بها ستها فانه يخرم عليه غسهما والفرق بين هذه وكراهة البول في الماء القليل حصول تحسن ما كان طاهرا من بدنه بادخاله المذ كورة بخلاف البول رملي قوله قبل تثليث لغسلهما وهذا شي لمارله ذكره وهو انه لو كان الشك في نجاسة كلبة فالظاهر انه لا تزول كراهة الغسل الا بغسل اليد سبعاً بالتراب قبل ادخالهما والحديث وكلام الاصحاب خرج علي غير ذلك ت ح رملي قوله ولا تزول الكراهة الا بغسلهما ثلاثا للخبر وان غسل يقيئ لم يجرى بواحدة ولان الشارع اذا نجا عن نجاسة فانه يخرج عن التعمدة باستيعابها وحل عدم الكراهة عند تقين طهرهما اذا كان مستند اليقين غسلهما ثلاثا فلو كان غسلهما غيما مقضى من نجاسة متيقنة او شلوكة مرة او مرتين كره غسهما قبل اكمال الثلاثة كما بحثه الاذرعى فان كان الاثنا كبري ولم يقدر علي الصب منه ولا يجد ما يغترف به منه استعان بغيره او غترف منه بطرف ثوب نظيف او بفيه والغسلات المذكورات هي المطلوبة اول الوضوء غير انه يفعلها خارج الا عند الشك ثم رملي قوله والمضمضة قال الشيخ عز الدين وقدمت المضمضة علي الاستنشاق لشرف منافع الفم علي منافع الانف فانه مدخل الطعام والشراب اللذين بهما قوام الحياة وهو محل الاذكار الواجبة والمندوبة والامر بالمصروف والنهي عن المنكر انتهى عجالة له والاستنشاق افضل من المضمضة زيادي



وعبارة الخادم قال الدرامي في كتاب جامع الجامع ومودع البديع  
ومنى خطه نقلت المضمضة دون الاستنشاق في الناكير لورود  
اخبار تحفه بالاجور لقوله بلو الشعر قال والشعر يوجر قال  
في الانق دون الفم والظهور الانق وانطباع الفم قلت  
ولان ابانور قال المضمضة سنة والاستنشاق فرض بنا علي  
ان اقواله صلى الله عليه وسلم محمولة علي الوجوب  
وافعاله علي التدب والمضمضة نقلت عن فعله والاستنشاق  
ثبت من قوله اذا ثوبا احركم فليجعل ما في انفه انتهى وتقدم  
المضمضة علي الاستنشاق مستحق اي للاعتداد بهما معا فلو  
قدم الاستنشاق علي المضمضة حصل مقودون المضمضة وان  
اتي بها بعده علي المعتمد كما لو تعود قبل الافتتاح وما يدر  
تقدم المضمضة والاستنشاق وغسل الكفين معرفة اوصاف  
المأمن طعم وريح ولون ولو بالنظر هل تغير ام لا **شر ملي**  
قوله وسن امرا الا صابع عليها اي اليسرى كما قال الكنود  
والادري والزر كشي لان اليماني يكون فيها الماء اذا اجتمع اليه  
قوله فلا يسن له المبالغة بل تكفه كما في المجموع لحوق الافطار  
الا ان يفسل فيه من نجاسة واستشكل بخو القبله اذا غشي  
الانزال مع ان الملة في كل منهما خوف الفساد واجيب بانه  
يمكنه اطباق حلقه وجمع الماء هناك لا يمكنه رد الماء اذا خرج لانه  
مادافق وبانه ربما كان في القبله افساد لعبادة اثني وبان قليله  
القبله يودي الي كثير مما خلا في ما المضمضة والاستنشاق فيصور  
تعدده ولا كذلك في المبالغة المذكورة فان الافساد فيها لا يتصور  
تعدده لتعلقه بطهارة كل شخص في حديثه وبانه يغتفر في الرسائل

مالا

مالا يغتفر في المقاصد ولان القبله غير مطلوبة بارادة لهما  
يضاد الصوم من الانزال بخلاف المبالغة ويؤخذ من ذلك حرمة  
المبالغة علي صائم فرضي غلب علي طنبه سبق الماء الي جوفه ان  
سبقها وهو ظاهر **قوله** وجمعهما ثلاث الاولى وثلاث كما  
صرح بذلك في منهيه ليفيد ان الجمع سنة في حدوده وثلاث  
سنة ثانية **قوله** وجمعهما الخ اشتمل كلامه علي ست كيفيات  
وذلك ان في طريق الفصل ثلاث كيفيات ان تاخذ ست غرفات  
لكل من المضمضة ثلاث ولكل من الاستنشاق ثلاث وذلك  
صادق بصورتين اما ان تنوي ثلاث المضمضة وثلاث الاستنشاق  
واما ان تاخذ غرفة واحدة للمضمضة وغرفة ثانية للاستنشاق  
وهكذا الي تمام الست الكيفية الثالثة من كيفيات الفصلان ان  
تاخذ غرفتين تتمعن في كل منهما ثلاثا ثم تستنشق من  
الاشري ثلاثا وكيفيات الوصل ثلاث كيفيات ايضا وذلك  
بان بان تاخذ ثلاث غرف تتمعن في كل منها ثم تستنشق  
وهذه افضل كيفيات الوصل او تاخذ غرفة تتمعن في منها  
ثلاثا ثم تستنشق بها ثلاثا وتكون كل واحدة من مرات المضمضة  
والاستنشاق علي حدة او تاخذ غرفة تتمعن في ثم تستنشق  
ثم ثانية وثالثة كذلك **قوله** ان كان له شعر ينقلب ويخيز  
يكون الدهاب والبرد مرة واحدة لعدم تمام المسحة بالذهاب  
**قوله** والابان لم يكن له شعر ينقلب لصغر او قصره او عدمه  
لم يرد اذ لا فائدة له فان رد لم تحسب ثانية لان الماء صار حسرا  
ولا ينافيه ما لو انفسد وحدث اكبر في ما قليلنا ويارفع حده  
ثم احدث حال انقماسه فله ان يرفع الحدث المتجدد به قبله



خروجه لان ما مسح تافه لا قوة له كقوة هذا ولهذا لو اعد غسل  
 ما الذراع مثلاً ثانياً لم يحسب غسلة ثانية لكونه تافها بالنسبة  
 الى ما الانعاس ولو مسح جميع راسه وقطع ما يقع عليه الاسم  
 فرضاً والباقي سنة كظيهره من تطويل الركوع والسجود والقيام  
 وكوهها من الأركان الطويلة وكالبديهة المخرجة عن اقل من سبعة  
 دماً في الحج او عن سبع شياة في نحو الاضحية **ثم طيب** بخلاف  
 اخراج بغير الزكاة عن دون نحو خمس وعشرين كما اعتد به  
 ذلك لو ادرجه الله تعالى ويرقى بان ما يمكن تجزيه يقع  
 الواجب فرضاً فقط بخلاف ما لا يمكن كغير الزكاة اذ الواجب  
 في زكاة النعم اخراج الحيوان حياً ويجزيه فيها ممنوع **ش طيب**  
**ثم رمى قوله** وتم على ما عليه وان لم يضعه على ظهر وفارق  
 الحق بانه بدل دونها مسح بعض الراس وهو كذلك الا ان يكون  
 عاصياً بلبس نحو العمامة كما اذا كان محرم باللبس بعمامة بلا عذر  
 فلا يكمل بالمسح عليه كما استظهره بعضهم وافهم قوله **ثم**  
 انه لا يكفي المسح عليه استقلالاً وانه لو مسح على نحو العمامة  
 الا اولاً ثم مسح جزاً من راسه ولا يكفي اخرا من قوله **ثم** بخلاف  
 غسل ما زاد على الغرة والتجمل اولا فانه يحصل به السنة  
 حينئذ ايضا وتم على ما عليه اي ولو على طيلسان فوقها  
 وان كان تحتها عرقية **قوله** الاذنين بضم الذال افصح من  
 اسكانها ظاهرهما وهو ما يلي الراس وباطنهما وهو ما يلي  
 الوجه **ثم اصل** بوجه بما جديداً اي للاتباع ولا يشغل  
 امتناع مسح صماخيه ببلل مسح الاذنين وببلل مسح الراس  
 في الثانية والثالثة مع ان المستعمل في ذلك ظهور لان المراد

الاكمل الاصل السنة فانه يحصل بذلك كما جزم به السبكي  
 في فتاويه **ثم رمى قوله** لا يبلل الراس فلو اخذ باصبعه  
 ما لراسه فمسح ببعضه وبعضها وبالباقى الاذنين كفي فانه  
 ما جديداً **ثم الخطيب قوله** ثم يلصق كفيه اي ثلاث مرات  
 على المعتمر **قوله** وتخليل شعر كثيف الخ اما الشعر الخفيف  
 او الكثيف الذي في جود الوجه من لحية غير الرجل وعارضيه  
 فيجب ايصال الماء الى ظاهره وباطنه ومنايته بتخليل وغيره  
 ومحل سن التخليل في غير المحرم اما هو فلا يلا يودي الى  
 لتساوط شعره كما قاله المتولي وجزم به ابن المقرئ في رقة  
 وهو المعتمد **ثم رمى قوله** وتوجيهه انه سنة ونقف  
 شعر المحرم حرام وهذه معصية اليه اي من شأنه ذلك  
 عادة لان الشعر مظنة النتف عادية وسريعة انتفاف  
 الشعر فيه بخلاف شعر الميت غير المحرم لان نتفه ليس  
 بحرام كالمحرم **ثم طيب** وقوله وخارج عن الوجه هو عطف عام  
 على خاص لشموله بقية الشعر من الرجل وكلها من غيره **قوله**  
 بالتشبيك اذ محل كراهة تشبيكها فيمن كان بالمسجد ينظر  
 الصلاة اذ من هو فيه لا يليق به العبث ولو كانت اصابعه  
 ملتفة بحيث لا يصل الماء اليها الا بالتخليل ونحوه وجب او ملته  
 حرم فتقها لانه تعذيب بلا ضرورة اي ان خاف محذوراً يسم  
 فيما يظهر اخرا من العلة **ثم رمى قوله** ابن صوبة بفتح الصاد  
 وكسر الباء **قوله** والتشبية والتثليث المفروض والمنسوب من  
 تخليل وموقعين والحاذل مانع فيهما من ايصال الماء الى  
 محله والا وجب غسلها وسؤالك ودعا للاتباع في اكثر ذلك



وقياسا في غيره لا الخف كما سياتي وهل يثلاث على الجبيرة و  
لعمامة اولها كالحق الاشبه نعم خلا فاللركشي ويفرق بينها  
وبينه به انه امكنه فيه مخافة تقييبه ولا كذلكها وقد يجب  
الاقتصار على مرة واحدة عند ضيق وقت الفرض بحيث لو  
ثلاث خرج وقته او خوف عطش بحيث لو اكمله الاستوعاب  
الما وادركه العطش ونحو ذلك **قوله** انه صلى الله عليه  
وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا وروي البخاري انه توضأ مرة  
مرة وتوضأ مرتين مرتين قال الروياني اعلم ان هذا المان  
منه صلى الله عليه وسلم افعالا مختلفة واحوال شتى هذا  
هو الاقرب ومحمّل انه كان في حالة واحدة على طريق  
التعليم لان مثل هذا بدعة اذ لم يكن على سبيل التعليم  
فان من توضأ يكره له ان يتوضأ قبل ان يصلي بوضوئه صلاته  
**ح روى قوله** والا فضل التثليث ولو توضأ مرة مرة ثم كذلك  
لم يحصل فضيلة التثليث كما قال الشيخ ابو محمد وهو المعتمد  
خروفا للرويانى والفولاني ويفرق بينه وبين نظيره في  
الضوضنة والاستنشاق بان الوجه واليد متباعدان فينبغ  
ان يفرغ من احدها ثم ينتقل الى الاخر واما الانف والضم  
فكعضو واحد **ح روى** فلو غسل يده في ما كثير اكد وحركها  
حصل التثليث عند القاضي حسين والبعقوي وافق الشيخ  
بما الفتها رعاية لصورة العرد والان الما قبل الانفصال عن  
المحل لا يثبت له حكمه فلا يحصل العرد به **ح روى قوله** وافق  
الشيخ اشار الى تضعيفه **ح روى** كفضل الخ اشار  
بالكاف الى عدم الحصر فيها مثل به فمن ذلك الاحتمال والتعليم

وقص

وقص الشارب ونتف الابط وحلق الراس والسواك وتحليل  
الصلاة ومفارقة الخلا والاكل والشرب والمصافحة واستلام  
الحجر والركن اليماني والاخذ والاعطاء **قوله** وطهوره اي بضم  
الطا **قوله** وفي شأنه كله اي مما هو من باب التكريم **قوله** فيسن  
التيامن مطلقا اي في الكفين والخدين والاذنين وجانبى الراس  
**قوله** الا لعذر فلا يابس بالاستعانة مطلقا اي في صب الماء  
وفي غسل الاعضاء وقوله بل قد يجب اي في ذلك وفي احضار  
الماء **قوله** فان لم يجد ماء على ولعاده وتغيرهم بالاستعانة  
المقتضى طلبها جري على الغالب ومن ثم عبر بعضهم بالاعانة  
هنا اذا كانت فيها السنين للطلب واما اذا كانت لغيره نحو  
الصيرورة كما هو الاصل اي صيرورته معانا بطلب او غيره  
كما في استحجر الطين اي صار حجرا فلا على ما ذكر **ح روى** وال  
فظاهرا انه لا فرق بين طلبها وعدمه كما يدل له تعليلهم  
واذا تشغى فالاولى ان لا يكون بذيله وطرف ثوبه ونحوها  
قاله في الذخاير فقد قيل ان ذلك يورث الفقر **الخطيب** قوله  
وفي اليدين والرجلين بالاصابع الا ان صب عليه غيره فبالمر  
والكعب وهذا هو المعتمد **قوله** ومثل ما لو صب عليه غيره ما  
لو توضأ من حقبة او توضأ بنفسه من نحو ابريق كما بحثه بعض  
مشايخنا فقوله وان صب عليه غيره ضيق **قوله** لان النقص  
كالتمري من العبادة اي فهو خلاف الاولى كما اقتضاه كلامهم  
وصححه في التحقيق خلاف اللروضة من كونه مباحا والشرحين  
من كراهته **ح روى** **قوله** وترك تنشيق اي فهو خلاف الاولى  
ماصح من انه صلى الله عليه وسلم اتى له بمنديل بعد غسله

فق



من الجناية فرده وجعل ينفض الما بیده ولا دليل فيه لا باحة  
 النفض لاحتمال كونه فعلة بيان الجواز والتعير بالتشيق  
 لا يقتضي ان المسنون تركه اما هو المبالغة فيه خلافا لمن  
 قوهه اذ هو كما في القاموس اخذ الما بخرقه والتشيق هنا  
 هو المناسب لا التشيق لما مر ان الاول اخذ الما بخرقه واما  
 الثاني بمعنى الشرب فلا يظهر هنا الا بنوع تكلف **شرح**  
**قوله** لا يسن تركه بل يتأكد منه كان خرج بعد وضوئه في هبويه  
 ريح تجس او امله شدة برد **شرح** **قوله** وان يقول اخره الاول  
 عقبه كما عبر به في منجيه اي بحيث لا يطول بينهما فصل عرفا  
 فيما يظهر انتهى وبيان ان ياتي بجميع هذا لاثلاثا كما مر مستقبل  
 القبله بصره رافعا بصره الى السماء ولو نحو اعني ومن سنن  
 الوضوء توقي الرشاش وان لا يلم وجهه بالما وان ياخذه  
 اليه بكفه معا ويقدم سليم استنجاء عليه وصلاة ركعتين  
 عقبه يقرأ الفاتحة في الاولى ولو انهم اذ ظلموا انفسهم  
 جاؤا فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجروا  
 الله توابعها وفي الثانية ومن يعمل سوا او يظلم نفسه  
 ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيم **شرح** **قوله** **قوله**  
 كالغسل والتميم والشرب من فضل وضوئه انتهى **شرح** **قوله**  
 لابن حجر **شرح** سئل البلقيني عن انسان فرغ من وضوئه  
 وحين فراغه منه فرغ المودن الاذان فهل ياتي بذكر الوضوء  
 الاذان واذا اتى باحدهما هل يشرع الايتان بالآخر فاجاب  
 ياتي بالذكر المشهور عقب الوضوء فانه ذكر العبادة التي  
 اتى بها وهي الوضوء ياتي بالذكر الذي يقال بعد الاذان وفي الذكر

عقب الوضوء الشهادتان وحسن ان ياتي بهما اولاهما فيها  
 بالرد عا بعد الاذان لتعلقه بالنبي صلى الله عليه وسلم ثم ياتي  
 بالدعاء لنفسه كذا بخط شيخنا العلامة الشنواني **قوله** اسففر  
 اي اطلب منك المظفرة اي ستر ما صدر من نقص تمحوه في  
 الاستدعي سبق ذنب خلافا لمن زعمه وظاهر كلامهم ندب  
 واتوب اليك ولو لم يغير متلبس بالتوبة واستشكل بانه كذب  
 ويحاجب بانه خبر بمعنى الانشائي اسالك ان تتوب علي وهو  
 باق على خبريته والمعنى انه بصورة التائب الخاضع الدليل  
 وياتي وجهت وجهي وخضع لك سعي بما يوافق بعض ذلك  
**ثم** **ابن حجر** ولينظر تخصيص الفتح بالثمانية مع ان القرطبي عد  
 ابوابها ثمانية عشر بابا **قوله** وهو من ياتي الضمير في وهو  
 من زيادتي راجع للباقي الذي رواه الحاكم وهو سبعا ائمة اللهم  
 وبجهدك **قوله** واطالة الفرة والتجمل وهو غسل ما فوق  
 الواجب في الاول من اليردين والرجلين في الثاني **شرح** **قوله**  
 وهي غسل ما فوق الواجب الخ الضمير راجع للاطالة والفرقة  
 والتجمل اسمان للواجب والمسنون واطالتهما يحصل اقلها  
 بادي زيادة وان سقط في الكل غسل الفرض لعذر **قوله**  
 ومكروهاته الاسراف والزيادة على الثلاثة تكرير في كلامه  
 لان الاول في تكثير الما ما خوذ والثاني في العدد **قوله** الاسراف  
 في الما ولو بشط نهر اي الاما موقوف فتحرم الزيادة عليه  
 لكونها غير ما ذون فيها **شرح** **قوله** ابن مغفل اي بضم  
 الميم وفتح المصية وتشد يد الف المفتوحة **قوله** يعترون  
 بتخفيف الدال يتجاوزون الحد لطلب ما لا يليق مع المبالغة



برفع الصوت **قوله** والزيادة على الثلاث **قال** ابن دقيق  
 العيد ومحل الكراهة في الزيادة على الثلاث اذا اتى بها على  
 قصد نية الوضوء واطلق فلوزاد عليها بنية التبرؤ او مع  
 قطعها عنها لم يكره وقال الزركشي ينبغي ان يكون موضع  
 الخلاف ما اذا توضع يده او مملوك له فان توضع من  
 ما هو موقوف على من يظهر به او يتوضأ منه كالمدرسين والرباط  
 حرم الزيادة بلا خلاف لانها غير ما ذون فيها **خطيب**  
 فمن زاد على هذا او نقص فقد اساء وظلم ان زاد على ما ذكر من  
 الثلاث او نقص عنها فقد خالف السنة اذ مخالفتها سبب  
 ظالم وبهذا علم رجوع اساء وظلم لكل من الامرين وهو  
 المختار ومقابل له رجوع اساء للنقص وظلم للزيادة فان الظلم  
 مجاوزة الحدود ووضع الشيء في غير موضعه او عكسه  
 فان الظلم استعمال معنى النقص كما في انت اكلها ولم تظلم منه  
 شيئا فان قيل كيف يكون النقص اساء وظلما وقد ثبت  
 انه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وتوضأ مرتين مرتين  
 اجيب بان ذلك كان لبيان الجواز فكان في ذلك الحال  
 افضل لان البيان في حقه صلى الله عليه وسلم واجب  
**خطيب** **قوله** كالاستياك للصائم اي لان يزيل الخلو في  
 كونه من مكروهات الوضوء نظرا لانه مكروه في نفسه لاجل  
 الصوم سواء توضأ ام لا فهو مكروه في كل حال غاية الامر ان  
 الوضوء حال منها **قوله** والوضوء في ما رآك ولو كثيرا بلا  
 عذر كالغسل قال في شرح الوضوء وهو محمول على وضوء  
 الجنب اي اخذ من التقيده في الغسل في خبر لا يغسل

لجنب

احرك

احركم في الماء الدائم وهو جنب ومشي عليه الشهاب الرمل  
 في فتاويه قال في شرح الروض انما كره ذلك لاختلاف العلماء  
 في ظهور ربه او تشبيهها بالماء المضاف وان كانت الاضافة  
 لا تفيده اذ الاعضا في الغلب لا تخلو عن الاعراق والار  
 وينبغي ان يكون ذلك في غير المستبحر انتهى ويؤخذ من  
 التعليل الثاني عدم الفرق بين الجنب وغيره واعتداله  
 ابن حجر **قوله** مطلقا عند المتوضي اي يقينا او ظنا بالا  
 جهار حتى لو اشتبه عليه ظهوره كمتجسس واجتهد  
 وظن طهارة احرجه به فتصح طهارته بذلك **قوله**  
 كطفل ومجنون اي الا اذا اراد الولي ان يطوف بغيره  
 المميز فلا بد من طهارته وفي هذه الحالة يصح وضوء  
 غير المميز للضرورة **قوله** من نحو حيض اي كنفاس  
 في غير اغسال الحج ونحوها **خطيب** **قوله** وعين حبر  
 وحناء ووسخ تحت ظفر وغبار متجدد لا عرف متجدد  
 لانه كالجز منه ومن ثم نقض مسه **قوله** وعدم الحائل  
 قال في شرح الاصل وهذا معلوم من غسل الاعضا لانه  
 حينئذ لم يحصل غسلها ورده الرمل في شرحه على انها  
 بقوله وان يجري الماء على العضو ولا يمتنع من عذر هذا  
 شرطا لكونه معلوما من مفهوم الغسل لانه قد يراد به  
 ما يعم النضج **قوله** ودخول اي وطن دخوله وتقدم  
 استنجا وتحفظ احتيج اليه وموالاه بينهما وبينها  
 وبين الوضوء وبين الوضوء وبين افعاله وبينه وبين  
 الصلاة **قوله** كعرفة كيفية الوضوء كنظير في الصلاة

ساح

ج

هـ



اي بان يميز فرائضه من سننه فان اعتقد ان جميع افعاله  
فرض صح او جميعها سنة لم يصح او بعضها فرض و  
بعضها سنة فان كان عاميا صح ان لم يقصد بفرض  
سنة وان كان متفقا فلا بد من التمييز بين الفرض  
وغيره قال الرملي في شرحه في باب شروط الصلاة والمراد  
بالصالح من لم يحصل من الفقه شيئا يهتدى به الى  
الباقى ويستفاد من كلامه معطاة انه هنا من لم يميز  
فرائض صلاته من سننها وان العالم من يميز ذلك  
وانه لا يغتفر في حقه ما يغتفر في حق العامي **قوله** ودوام  
النية فلو قطعها في اثنا الوضوء بان نوى التبرؤ او الله  
لتنظيف وكان غافلا عن النية او نوى قطع الوضوء  
او ارتد في اثنا احتاج في بقية الاعضاء الى نية ك  
**باب الاحداث قوله** الاصغر غالبا اي ومن  
غير الغالب ما اذا كان عليه جنابة ونوى رفع الحدث  
فان الجنابة ترتفع عنه فهذا من غير الغالب **قوله**  
هنا انما قال هنا ليحترز بذلك عن الحدث المعروف في تعريف  
الطهارة في قوله رفع حدث فان المراد بالحدث هنا الامر الا  
عتباري او الامر العام شيئا زائدا **قوله** وعلى الاسباب التي  
ينتهي بها الطهر اولى من تعبير من عبر بالنقص لان  
الصحيح ان الحدث لا ينقض الوضوء بل ينتهي الوضوء بوجوه  
كما يقال اذا غربت الشمس انتهى الصور ولا يقال بطل واذا  
مضت مرة الاجارة قال انتهت الاجارة لا بطلت **قوله**  
**قوله** والمراد هنا الثاني هل هنا بحث وهو ان المراد الثاني

بالاحداث يحتاج لمعرفة وقرينة والكلام يحتمل غير الثاني بخلاف  
تعبير الاصل باسباب الحدث فانه لا يحتمل غير الثاني بخلاف  
تعبير الاصل بحسب المتبادر فتعبير الاصل اولى الا ان يقال  
القرينة قوله هي خروج الخ **قوله** هي اربعة لا غير والخص  
فيها تعبدى وان كان كل منهما معقول المعنى فمن ثم لم يقس  
عليها نوع اخر وان قيس على جنسيتها **قوله** خروج اي  
تقضى خروج شي عبا **قوله** اي المتوضى فيه إشارة الى ان  
الضهير عايد على غير مذكور على حقه قوله تعالى حتى توارى  
بالحجاب ردوها على بكرى **قوله** الحي ومحل ما ذكر في الواضح  
اما المشكل فان خرج من فرجه جميعا فنقض والا فلا **قوله**  
**قوله** انفصلا ولا قال في الروض ولو اخرجت دودة راسها  
انقض **قوله** وان رجعت **قوله** والفرج منسل هذه جملة  
حالية اي والحال ان الفرج منسل ومعنى انسداده اي صار  
لا يخرج منه شي وان لم يلتحم كما قال الفزاري **قوله** والفايط  
المكان المظلم اي فيه وهو بالفرج كذا قال العلامة سعد  
الدين التفتازاني في خواشي الكشاف من الارض يقضى فيه  
الحاجة سمي باسمه الخارج للمجاورة فاطلاق الفايط على  
الفضلة الخارجة من البر مجاز سببه النقل قال الازهري  
واو في الآية بمعنى الواو الحالية ليوافق ما اجمع عليه الفقهاء  
اي من ان الموضي والسفر ليسا حدثين **قوله** وخروج  
بالثقب المذكور الي قوله فلا ينقض وعلى هذا اذا كان ممكنا  
للتقبية المذكورة وخروج الخارج وكان متوضيا ومكث مدة من  
الزمان لا يمسه فيها فرجا ولا يمسه فيها امرأة اجنبية فانه



لا ينقض بذلك وعلى هذا يلغز فيقال لنا شخص مكث نحو ستين  
سنة ياكل ويشرب ويخرج منه الخارج وينام ولم ينتقض  
وضوه وصورته ما ذكره الشيخ بقوله وخارج **قوله** اما  
الخلق فينقض الخ مثل النقض غيره من بقية الاحكام فانها  
ثبتت له على المعتمد خلاف اللهم بخلاف العارض فلا يثبت  
له سوى النقض بالخارج والنوم لغير المتكبر **قوله** مطلقا  
اي في اي محل كان ولو كالرأس وخارج بقوله من الثقب اي  
المتقدم قال فيه للعهد وخارج غيره من بقية منافذ البدن  
فلا ينقض بالخارج منها كما يفيد تعبيرهم بالمنفتح المشعر  
بفروض الانفتاح خلاف بعض المتأخرين المراد به ابن  
حجر في قوله بالنقض الخارج منها **قوله** اما منية الموجب  
للغسل فلا ومثله الولادة بلا بل بخلاف القابض ولرفاهه  
ينقض الوضوء ولا يوجب الغسل وقاعدة عدم النقض صحة  
الغسل قطعا على ما قيل والخلاف اما هو في صحة الصلاة  
بخلاف القول بالانتقاض فانه اذا اغتسل ولم يتوضا  
فانه فيه خلاف ايضا وفايدته ايضا كيفية النية في الوضوء  
فان قلنا ببقائه نوى سنة الغسل والانوى رفع الحجر  
**ح** **قوله** كان امي بمجرد نظره اي بفكره اشار بقوله كان  
الخ الي عدم الحصر فيما ذكره فمن ذلك ما لو وطئ محرمة  
او اولج في بهيمة او لقي على ذكره خرقه وجامع من ينقض  
مسه الوضوء وادخل فرجه في هو الفرج او جامع في دبر  
فكل ذلك مما لا ينقض الوضوء وبعضهم فيما يوجب الغسل  
ولا ينقض الوضوء قال

نظر

نظر وفكر ثم نوم قاعدا ايا لاجه في خرقه هي تقبض  
وكذا الخ في ذكر وفرج بهيمة ست انت في روضة الانتقض  
**قوله** لانه اوجب اعظم الامرين اي وهو الغسل بخصوصه  
وهو كونه منيا فلا يوجب ادونها وهو الوضوء بعمومه  
وهو كونه خارجا كذا المحصن **قوله** وان احتيج لتقيده  
بما امر الذي مر هو قوله الموجب للغسل **قوله** اثنان للقبل هما  
مخرج البول ومخرج المني فان لكل مخرجا فقد شق ذكر بالروم  
فوجد به مخرجان فلا يختص مخرجا للقبل بالمرأة غاية الامر ان  
التعدد ظاهر بخلافه ومقل علماء التشريح ان في الذكر ثلاث  
مخارج مخرج للبول والودي ومخرج للمني ومخرج للمني بينهما  
والفقهاء لم يقولوا على ذلك **قوله** عقل العقل غريزة يتبناها  
العلم بالضروريات عند سلامة الالات والمراد هنا التمييز  
ولا يصح حمله هنا على الغريزة لانها لا يزيلها الا الجنون  
ومحل العقل القلب **قاعدة** قال الغزالي لا يزيل العقل  
والاغما يفهم والنوم يستمر **قوله** بجنون الخ الجنون هو  
زوال الشعور من القلب مع بقا حركة الاعضاء وقوتها والاغما  
زواله منه مع فتورها والنوم زواله منه مع ارخا المفاصل  
والسكر زواله منه مع طرب واختلاط نطق **قوله** وكما  
السهم هو بسين مهملة مشددة وهي حلقة الدبر والوكا بكسر  
الواو والهمزة الخيط الذي يربط به الشيء **قوله** شطيط **قوله**  
من نام اي غير متمكن فليتوضى بدليل ما ورد ان الصحابة  
رضي الله عنهم كانوا ينامون حتى تخفق رؤسهم الارض  
وحصل على نوم الممكن بين الحديثين كما يأتي **قوله** والعينان

الجنون



كناية عن اليقظة والمعنى فيه ان اليقظة هي الحافظة لما يخرج  
والنايم قد يخرج منه الشيء ولا يشعر به **قوله** وخروج بالغبلة  
على العقل اي التمييز الخ تفسيره العقل بالتمييز حيث عبروا  
بزوال العقل ليكون استثناء النوم متصل بالحيث عبر بالغبلة  
على العقل كما هو اوله لم يفسره في الاصل بل قال فيه انه غريزة  
يتبناها العلم بالضرورات عند سلامة الآلات وحينئذ فا  
استثناء النوم متصل هنا بدونه لدخوله في التعبير بالغبلة بخلافه  
في التعبير بزوال العقل ليس متصل بالبرعاية هذا التفسير  
**قوله** ومن علامات النفاس سماع كلام الحاضرين والام يفهمه  
ومن علامات النوم الرويا والفرق بينهما ان النوم فيه غلبة  
على العقل وسقوط الحواس وان النفاس ليس فيه ذلك وانما هو  
فيه فتور الحواس لانه ربح لطيف تاتي من قبل الدماغ تغطي  
العين ولا تصل الى القلب فان وصلت اليه كان نوما ويستثنى  
من الانتقاض بالنوم مضطجما النبي صلى الله عليه وسلم كما  
هو مبين في خصايصه وكذلك بقيه الانبياء **قوله** ولا عبرة  
باحتمال خروج ربح من قبله ومثله ما لو نام متمكنا بالمنفتح الناقض  
كما يؤخذ من كلام التنبيه **قوله** لنورته قضيته ان من يكثر خروج  
الربح من قبله ينتقض وضوه بنومه غير متمكن قبله فليتامل  
**ق** ش ولو زالت احدي اليدين نايم ممكن قبل انتباهه نقض  
او بعده او معه او شك في تقدمه او في انه نايم او ناعس  
او في انه ممكن او لا او في ان ما خطر بباله رويا او حديث  
نفس فلا رمل ولو نام غير ممكن واخيره معصوم كالخضر  
بنا على الاصح انه نبي انه لم يخرج منه شيء لم ينتقض وضوه

وقد ينافيه قاعرة ان ما يبط بالمظنة لا فرق بين وجوده  
وعدمه كالمشقة في السفر ابن حجر ولكن المعتقد النقض  
حتى لو تحقق انه لم يخرج منه شيء انتقض وضوه شيخنا **يادى**  
**قوله** ولو محتبيا اي او مستندرا الي ما لو زال لسقط **قوله**  
ولا تمكن لمن نام على قفاه ملصقا مقعده بمقره ولو مستندا  
وكف من نام محتبيا وهو هزيل بحيث لا ينطبق الياء على  
الارض على ما نقله في الشرح الصغير عن الروياي وقال  
الاذري انه الحق **ثم البهجة** قوله على ما نقله معقود **رمل**  
وما في المجموع عن الماوردى انه ممكن وصحة في التحقيق وا  
لروضة محمول على هزيل ينطق الياء على الارض على ما نقله  
فهما مسالتان خلافا لما فهمه شيخ الاسلام في شرح البهجة  
من كونهما مسألة واحدة **رمل** **قوله** ومن فرج ادمي الخ  
للماس والمسوسى اربعة احوال اما ان يكونا واضحين  
او مشكلين او الماس واضحا والمسوسى مشكلا او عكسه و  
عموم هذا غير مراد فيتعين حمل كلام المصم على ما اذا كان  
الماس واضحا او مشكلا والمسوسى واضحا وما عدا ذلك  
مقرر في الكتب المبسوطة كذا بخط شيخنا الزياي عبارة  
**ثم الرمل** ولا بد من تقييد القبل بكونه من واضح اذ المشكل  
انما ينتقض بمس الواضح ماله من المشكل فينتقض وضوه  
الرجل بمس ذكر الخنثى والمرأة بمس فرجه ولا يمكن حيث  
لا حرمة ولا صغر بالنسبة للمس ولو مس المشكل كل القليل  
من نفسه او من مشكل اخر او مس فرج نفسه وذكر  
مشكل انتقض وضوه ولو مس احدي فرجي مشكل انتقض



ولو لم يمس احدى المشككين فرج صاحبه ومسى الاخر ذكر الاول  
 انتقض وضوء اخرهما لا بعينه لكن لكل منهما ان يصلي ان الاصل  
 الطهارة **قوله** ولو صغيرا او ميتا ذكر الحان او انثى ويتصور كون  
 مس الرجل قبل المرأة ناقضا اذا كانت محرما له او صغيرة لا  
 تشتبه او مست نفسها ويفرق بين النقص بمس فرج الصغير  
 وعدم النقص بمس الاجنبية الصغيرة بان المراد من الاجنبية  
 على المظهر وهي مفقودة في الصغيرة بخلاف الفرج فان المراد  
 فيه على الاسم وهو موجود في فرج الصغير **قوله** او اشل  
 وهو كما قال الامام منقبض لا ينسبط وعكسه ومسى الفرج  
 الاشل من المرأة ناقض كما بحثه بعضهم والعضو الاشل حي  
 وقيل ميت والاشل يبس في العضو وهو كما قال الامام الشافعي  
 منقبض لا ينسبط وعكسه ومسى الفرج الاشل من المرأة  
 ناقض **قوله** ببطن كف سهيت بذلك لكفها الاذى عن البرن  
**قوله** الخبر من مس فرجه ان قلت لم قدمه على الحديث الذي  
 بعده انص في المقصود من حيث ان الافضا هو الجنس بخلاف  
 المس قلت كانه لكثرة مخرجيه وايضا فقد قال البخاري هو  
 اصح شئ في الباب انتهى **قوله** وايضا فلان في وايضا فلان  
 الذي بعده كالتفسير له حيث قيد بالافضا وهو المراد بما  
 لمسى والتفسير يكون متاخرا فليتأمل **قوله** ولانه اشبه  
 له اي فيما اذا اختلفت الجنسي **قوله** وما بينهما المراد يبين  
 الاصابع فيما يظهر النقر التي بينهما وما جازاها من اعلا  
 الاصابع الى اسفلها ويجوز فيها جواربها **قوله** فيتقيد به المس  
 في بعض الاخبار اعترض الغرض نوى بان المس وان كان مطلق

الا انه عام شامل للمس ببطن الكف وغيرها لانه صلة المو  
 الذي هو من صيغ العموم والافضا فرد من افراد العام و  
 فرد من افراد العام بحكم لا يخصص كما هو القاعدة الاصولية  
 فلا يصح ان تكون الرواية الثانية مخصصة للعموم الرواية  
 الاولى ثم اجاب فقال الاقرب ادعاء تخصيص عموم المس  
 بعموم خبر الافضا لان قوله اذا افضى بيده افهم ان خبر  
 الافضا لا يكون ناقضا فتاخر هذا المفهوم وتخصص به  
 عموم قوله من مس او يقال ان هذا من باب المطلق وا  
 لمعيد لان المس مطلق فيتقيد بخبر الافضا كما اشار اليهم  
 بعضهم **قوله** على المنفر بفتح الفاي المحيطين به احاطة به  
 الشفتين بالغم دون ما عدا ذلك ولو كان له كفان اتفقا عملا  
 او شلا انتقض بالعاملة دون الشلا كما هو مقتضى الروضة  
 وغيرها ووضح في التحقيق النقص بكل منهما وهذا التفصيل يأتي  
 في الزكزين ويعرف عمل الذكر ببول منه فلو كان له ذكران ببول  
 باخرهما وجب الفصل بايلاجه ولا يتعلق بالاخر حكم فان  
 بال بهما على الاستوى فهما اصلان **قوله** وحمل كلام  
 الروضة على الزائدة غير المسامة للاصلية سواء كانتا على  
 معصم ام معصمين وكلام التحقيق على ما اذا كانت الزائدة  
 مسامة للاصلية على معصم ام معصمين **قوله** والوجه ان الصفة  
 في العمل والمسامة بوقت المس دون ما قبله وما بعده **قوله**  
**قوله** ليسير قيد باليسير ليدخل فيه المنحرف الذي يلي  
 الكف **قوله** روض فرج لو مس ذكره مقطوعا وشك هل هو ذكر  
 رجل او انثى او شك في المسوس هل هو رجل او انثى لا انتقض



على المعتمد خلاف الاسنوي اذا انقض بالشلح **دقواه** وتلاقي  
بشرتي ذكر وانتي قال في الانوار والمراد بالبشرة هنا غير الشعر  
والسن والظفر انتهى ولو كثر الوسخ على البشرة من العرق فان  
لمسه ينقض لانه صار كالجزء من البدن بخلاف ما اذا كان من  
غبار **رحملي قوله** ذكر آدمي ولو من الجن اذا تحقق الذكورة  
الا فوضحة على المعتمد ولو على غير صورة الرجل او المرأة حتى لو  
تصور على صورة كلب مثلا ينقض لمسه وظاهر كلامهم انه  
لو اخبره عدل بمسها له او بنحور يجر منه في حال نومه متمكنا  
وجب الاخذ بقوله والمعتمد خلافه فلا ينقض باخبار العدل  
بشي مما ذكر **قوله** كالمشتركين في لذة الجماع اي فانه قد وجب  
الفصل على كل منهما فكذا الوضوح هنا **قوله** واللمس اللمس يوافق  
اللمس في صور **احدها** ان اللمس شرطه اختلاف النوع فلا يكون  
الا بين الرجل والمرأة واما اللمس فشرطه اتحاد النوع فيكون  
بين الرجلين والمرأتين **الثانية** ان اللمس يكون بأي موضع  
من البشرة واللمس لا يكون الا باطن الكف **الرابعة** ينتقض  
وضو اللامس واللموس وفي اللمس لا ينتقض الا وضو اللماس  
خاصة **الخامسة** لمس المحرم لا ينتقض ومس فوجيه ينتقض  
**السادسة** لمس العضو المبان من المرأة لا ينتقض ومس الذكر  
المبان ينتقض **قواه** واللمس الجس باليد وغيرها اي وحمله  
على الجماعة صرف اللفظ على ظاهره وقطع النظر عن النظر  
لان البارء عطف الملازمة على المجبي من الغايط ورتب عليها  
الامر بالتيمم فدل على انها مثل المجبي من الغايط في ايجاب  
الوضوح **دقوله** وفي معناه اللحم كلحم الاسنان ومثله باطن

العين والعظم اذا وضع فينقض على المعتمد خلاف البعض  
المؤخرين والشعر ولو ثبت على الفرج **قوله** والعضو المبان  
وان التصق بعد بخرارة الدم لوجوب فصله بل وان لم يجب  
فصله لخشيته محذور يترتب منه لانه لعارض بدليل انه لو زل  
الخشيته وجب ولو قطع الرجل والمرأة قطعتين سواء تساويا  
ام لا فالمرار على بقا الاسم فان بقي الاسم نقض والافلاح **قوله**  
الذكر ان اي ولو امرد احسن وشمل اطلاق المص وغيره النقض  
بلمس المجوسية والوثنية والمرتدة وبه صرح في الانوار للاكتفا  
انها تحل له في وقت **قوله** لا محرم المحرم من حرم نكاحها  
بنسب او رضاع او مصاهرة على التابيد بسبب مباح لمصرتها  
واحتراز بالتابيد عن من يحرم جمعها مع الزوجة كاخاتها وبالحا  
عن ام الموطوعة يشبهه وبنيتها فانها يحرم ان على التابيد وليا  
يحرم له لعدم اباحة السبب ان وطى الشبهة لا يوصف بابا  
ولا تحريم ولا يرد على الغايط زوجاته صلى الله عليه وسلم  
مع ان الحد صادق عليهن وليست بمحارم لان التحريم لحرمة  
صلى الله عليه وسلم لا لحرمتهم ولا الموطوعة في نحو حيف لان  
حرمتها لعارض يزول **قوله** ايضا لا محارم ولو احتمل ان كان  
اختلطت محرمة باجنيات محصورات وفي هذه الحالة لو نكح  
واحدة منهن جاز له وطوها واذا لمسها لم ينتقض وضو  
لانا لا ننقض بالشلح وقد بعضنا الاحكام في هذه المسألة  
نصم لو لمس ازيد من عدة محارمه انتقض وضوه **باب**  
**الفصل** اي هذه باب موجبات وواجبات ومكروهات و  
سنن **الفصل** **قوله** بنية اي واجبة او مندوبه فيدخل في ذلك



غسل الميت **قوله** جنابة وهي لغة البعد وشرا امر معنوي يقو  
 بالبدن يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج **قوله** يخرج  
 منيه المراد بخروج المني في حق الرجل والذكر خروجه عن الفرج  
 الى الظاهر ويكفي في الشب وصوله الى محل يجب غسله في الجنابة  
 ومن احس نزول منيه فامسك ذكره فلم يخرج فلا غسل عليه  
 نعم الكلام في مني مستحكم فان لم يستحكم بان خرج لموضع  
 لم يجب الغسل بلا خلاف كذا في المجموع عن الاصحاب **قوله**  
 فان لم يستحكم لم يجب هذا محله اذا خرج من غير طريق المقاد  
 اما اذا خرج من الطريق المعتاد فيجب الغسل كما صرحوا به  
 في سلس المني انتهى **قوله** منيه سمي منيا لانه مني اي يصب  
 قال تعالى من نطفة اذا مني يقال امنى ومنى مخففا ومنى مثقلا  
**س الاصل قوله** صلب الرجل وهو الظهر وترايب المرأة وهي عظام  
 الصدر **قوله** وخروج منيه مني غيوه اي وفيه تفصيل فاذا خرج  
 من المرأة مني الرجل بعد غسلها وقد قضت شهواتها وجب  
 عليها اعادة الغسل والا بان لم تقض وطرها كصغيرة ونائمة  
 ومكرهة فلا يجب عليها اعادة الغسل وهذا محله اذا كان  
 ذلك في قبلها اما اذا كان الوطى في دبرها ثم اغتسلت وخارج  
 منها مني الرجل لم يجب اعادة الغسل وعبارة التصحيح  
 ولو وطئت امرأة في دبرها فاعتسلت ثم خرج منها مني  
 الرجل لم يجب اعادة الغسل وكذا الحكم في القبل اذا لم تكن  
 من ذوات شهوة او لم تقضها بدخول حشفة وهي كما في  
 الصحاح والقاموس ما فوق الختان فلا يحصل ببعضها  
 ولو مع اكثر الذكر بان شق وادخل احد شقيه مما هو

صريح كلامهم **قوله** ولو ميتة او بهيمة اي او كان على الذكر  
 خرقه ملفوفة ولو غليظة **قوله** او دخول حشفة او قدرها  
 فرجاي من واضح فلا غسل بايلاج حشفة مشكل ولا بايلاج  
 في قبله الا ان اجتمع الحان او لم يجز رجل في قبله وهو في فرج امرأة  
 او في دبر فيجب المشكل لانه جامع او جومع ولو خلق  
 له ذكران يقول بهما فاو لم يجزها وجب الغسل بالاجاه دون  
 الاخران لم يسامت العامل ولواو لم يجز الخنثى في دبر رجل تخير  
 بين الوضوء والغسل **قوله** وموت الموت عدم الحياة و  
 يعبر عنه بمفارقة الروح الحسد وقيل عدم الحياة عما من  
 شأنه الحياة وقيل عرض يضادها **قوله** تعالى خلق الموت  
 والحياة ورد بان المعنى قدس والعدد مقدرا **قوله**  
 ايضا موت اي او ما في حكمه لا السقط النازل بلا حياة بعد تمام  
 ابشهره ولم يظهر اماراة الحياة فانه يجب غسله على المذهب  
**ح ر** بل يدخل في الموت بمعنى عدم الحياة عما من شأنه  
 الحياة **ق** وقيل عدم الحياة عما من شأنه الحياة والاظهر  
 كما في شرح المواقف ان يقال عدم الحياة عما من شأنه الحياة  
 بالفعل ومن موجباته تخير المستحاضة فانه يجب عليها  
 الغسل لكل فريضة **ح ر** غير شهيد اشار الى ورود  
 على المنطوق واعتذر عنه بانه سياح فلا يراد بذكر **قوله**  
 اية فاعتزلوا النساء في الحيض الاية وجه الدلالة من هذه  
 الاية ان المرأة يلزمها تكمين الزوج من الوطى ولا يجوز ذلك  
 الا بالغسل وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب **ح ر** **قوله**  
 لان الولد ونحوه مني منعقد ومن ثم صح الغسل عقبهما اي



الولادة وانما لم يجب بخروج بعض الولد كيد ورجل لانه لا يسمى  
ولادة وتطربه المرأة الصائمة على ما في التحقيق وهو المقتد  
**شطب قوله** ويجوز جماعها بعد الولادة بلا بلل لانها جنباء وهي  
لا تمنع الجماع **شطب قوله** كان ينوي رفع الجنباته او الحيض لو نوت  
الحايض رفع حدث النفاس او عكسه صم ولومع الحدث على المقتد لان  
كلا منهما يطلق على الاخر لا شتر الكه في الاسمين **قوله** ويسامح بها  
طن المقدر اي عقد الشعر اذا انعقد بنفسه والحق بهما من  
ابتلى بنحو طبع لصق باصول شعره حتى منع وصول الماء اليها  
ولم يمكنه ازالته لكن صرح شيخنا شيخ الاسلام بخلافه وانه  
يقيم عنه وحمله على ممكن ازالة غير صحيح لانه لا يصح التيمم  
عنه حينئذ والذي يتجدد العفو عنه للضرورة فان امكنه بحلق  
محلّه فالذي يتجه ايضا وجوبه ما لم يحصل له به مثله لا تخفى  
عادة انتهى ابن حجر **قوله** ويجب نقض الطلأير الخ اي وغسل  
ما ظهر من صماخي الاذنين وما يبذوا من شقوق البدن التي  
لا غور لها وعبارة **شطب الاصل** ثم ان كان للجراحة في اللحم غور فلا  
يلزمه مجاوزة ما ظهر منها بالماء الى ما بطن في محل الانقضاء واذا  
اندمت الجراحة والتامت سقط ذلك كالعادات البكارة بعد  
الافتضاخ اما اذا كان بباطن الجراحة دم وتعذر ازالته وخشى  
ضررها الى العضو او النفس فلا يلزمه ايصال الماء الى باطنها  
ويلزمه ايضا الصلاة اذا اندمل عند الشافعي دون المزي وظاهر  
ان الواو في قوله وخشى يعني او وما ظهر من باطن انف مجزوع  
ومن فرج الثيب عند بقودها حاجتها **شطب قوله** فايده لو اتخذ  
املا وانما من ذهب افضة وجب عليه غسله من حدث اصغر

او اكبر ومن نجاسة غير معفو عنها لانه وجب عليه غسل ما ظهر  
من الاصابع والانف بالقطع وقد تعذر للعذر فصارت الانملة  
والانف كالاصليين **شطب قوله** ثم ان تجردت جنباته على  
الحدث اي كان احتم وهو جالس ممكن نوى سنة الفصل **قوله**  
وان اجتمع نوى به رفع الحدث الاصغر و مراده عدم وجوب نيته  
مع نية الفصل لا في نيتها فيرجع لما قاله البتوي تبعه ابن الصلاح  
**ح** فلم يزد النوى على الراجح الا التفصيل في كيفية النية لان القاع  
ان كل ما هو داخل تحت عبادة كالطواف في الحج والسواك في الوضوء لا  
يحتاج الى نية **شطب قوله** وهذا محله اذا قدمه على الفصل ما اذا  
اخره فان اراد الخروج من الخلاف نوى رفع الحدث والانوى سنة  
الفصل **ح** ولو توضأ قبل غسله ثم احدث قبل ان يغتسل لم يحتاج  
لتحصيل سنة الوضوء الى اعادته كما افق به الوالد بخلاف ما لو غسل  
يديه في الوضوء ثم احدث قبل المضمضة مثلاً فانه يحتاج في تحصيل السنة  
الى اعادة غسلها بعد نية الوضوء لان تلك النية بطلت بالحدث  
**شطب قوله** وهو اي التثليث افضل من التثنية المستنونه اي من  
الاقتصار عليها والا فهي في نفسها سنة ايضا **قوله** والتحليل الخ هذا  
اذا كان غير محرماً اما اذا كان محرماً فلا يسن له التحليل وهذا هو المقتد  
زيادي **قوله** ثم شقه الايمن ثلاثاً ثم الايسر ثلاثاً وذلك بان يغسل  
ويبدل شقه الايمن المقدم ثم المؤخر ثم الايسر كذلك مرة ثم ثانية  
وثالثة كذلك وفارق غسل الميث حيث لا ينتقل للمؤخر الا بعد  
الفراغ من المقدم لسهولة ذلك على الحي هنا بخلافه ثم ما يلزم  
فيه من تكرار تقليب الميث قبل الشروع في شئ من الايسر  
فقول الاستوى باستواءيهما مردود فلو انغمس في ماء فان كان



جاء بكفي في التثنية ان يمر عليه ثلاث جريات لكن يفوته الركك  
لعدم تمكنه منه غالباً تحت الماء وان كان ركرك انغمس فيه ثلاثاً  
اما برفع راسه منه ونقل قدميه او انتقاله فيه من مقامه الى  
آخر ثلاثاً ولا يحتاج الى انفصال جمليه ولا راسه كما في التطهير  
من النجاسة المظلمة اذا حركت تحت الماء **جري الماء رملي**  
**قوله** خروجه من خلاف من اوجبه قال بن حجر في شرح المنهاج  
يؤخذ من العلة ان ما لم تصل يده له يتوصل الى ذلك بيد غيره  
مثلاً اذا المخالف يوجب ذلك وفيه نظر **قوله** والسر في الخلوة  
اي بحرق من لا يجرم عليه نظرها او يغض بصره **قوله** وا  
لشهادتان اخره الاولي عقبه مستقبل كالوضوء **قوله** و  
مكروهات مكروهات الوضوء اي مجموعها اذن مكروهات  
الوضوء الزيادة على المرد وهو لا ياتي هنا قيل وهذه العبارة  
معكوسة كقوله وشروطه شروط الوضوء لان القاعدة عندهم  
تقديم المعلوم اولاً ويحال عليه المعلوم وقد عكس ذلك هنا  
فلما ينبغي له ان يقول ومكروهات الوضوء مكروهاته و  
شروط الوضوء شروط علمها من بخلاف مكروهات الفصل  
وشروطه الى الان لم تعلم من كلامه **قوله** لا يقبل الله الخ قال  
في شرح الروض والقبول يقال لحصول الثواب ولو وقع الفعل  
صحياً والمراد هنا الثاني بقراءة الاجماع لانه الذي يلزم  
من نفيه نفي الصحة فالمعنى لا يصح صلاة الا بوضوء **قوله**  
اذ مقتضاه حرمتها بالحدث الاصغر لانه قال ان احدث  
والحدث ينصرف غالباً عند اطلاقه اليه كما هو ولقوله  
ايضاحاً يتوضى والوضوء مرفع الاصغر **قوله** وسجود

غير  
محر  
ان كان  
مكروهات الوضوء وشروطه

لتلاوة

لتلاوة قال في المجموع وما يفعله عوام الفقراء وشبههم من  
سجودهم بين يدي المشايخ حرام بالاجماع ولو بطهارة وتوج  
الى القبلة وقد يتخيل ان ذلك تواضع وتقرب وكسر نفس  
وهو خطأ فاحش فكيف يتقرب الى الله بما حرمه ورماه  
اغتر بعضهم بقوله تعالى ورفع ابويه على العرش وخروا  
له سجداً والاية منسوخة او موهولة وقال ابن الصلاح هذا  
السجود من عظام الذنوب ويخشى ان يكون كفر **ثم الاصل**  
**قوله** وقراءة قرآن شمل ذلك ما لو قرأ اية للاحتياج فتحرم قراتها  
لانه يقصد القرآن للاحتياج ذكره في المجموع **ثم الاصل مسألة**  
اشارة الاخرى اذا كان جنباً بالقرآن وتحريك لسانه به  
حرام لان اشارته بمنزلة نطقه في جميع الابواب الا في ثلاث  
مسائل اذا اشار في صلاته فلا تبطل صلاته واذا حلق لا يكلم  
فلان الله اشار اليه فلا يجنب واذا اشار بالشهادة فلا تقبل  
**ح د قوله** ولو بعض اية كحرف واحد قلت صورة النطق بحرف  
واحد ان يقصد القرآن فياخر وان اقتصر لانه نوى معصية  
وشرع فيها فالتحريم من هذه الجهة لا من حيث انه يسمي قارياً  
فتفطن لذلك **رح رملي قوله** بقصد ها اي القراءة ولو مع  
الذكر اي فانه يحرم **قوله** فان لم يقصد ها اي بان قصد الذكر  
او اطلق كانه جرى على لسانه من غير قصد فانه لا يحرم  
وليشترط الحرمة ان يتلفظ بذلك وان يسمع نفسه وان  
تكون قراته نفلاً وعبارة **رح رملي** ويدخل في عموم مفهوم  
قول الارشاد ومنع نقل قراءة اية الخطبة للجمعة لفاقد الطهورين  
وما لو نذر قراءة سورة معينة كل يوم ثم فقد الطهورين

جه

رين



يوما كاملا فقتضاه جوارها في الصورتين ولم اره منقولا  
**قوله** وحمله ان كان مما يوجد نظمه الى قوله والا فيحرم  
مطلقا ضعيف وعبارة **شأن الرمي** وظاهره انه لا فرق بين ما  
لا يوجد نظمه لافيه كاية الكرسي وسورة الاخلاص وبين  
ما يوجد نظمه فيه وفي غيره كما اعتمدوا الدرر حمله الله  
وهو الاقرب للمنفق **قوله** ومسه اي ولومع حائل بحيث  
يعدم معه ما سأل **قوله** اي القرآن بمس وحمل ما هو فيه  
اشار بذلك الى ان القرآن صفة لله تعالى وهي المعنى  
القائمة بذاته والالفاظ اعراض فبين ان المراد من وحمل  
ما هو فيه واوله كالمنفقوش ولو للبياض المتخلل والحواشي  
وبغى اعضا الوضو **قوله** هو خبر بمعنى النهي اي والا لزم  
المخالف في كلامه تعالى بان غير المتطهر بمسه فان قلت بل هو  
باق على اصله والمراد بالقرآن اللوح المحفوظ وبالمطهرون  
الملايكه سلمنا انه بمعنى النهي لكنه متوجه الى الملايكه لانهم  
طاهرون فلا يصدر فيهم النفي والاثبات **شأن البصحة**  
نعم لو دعت ضرورته الى حمله كان خاف تنجسا او تلفا او  
ضياحا وعجز عن الطهارة وعن ايداعه مسلا ثقة حمله فيما  
في غير الضياع ولو حال تفويطه ويجب التيمم له ان امكنه  
**شأن الرمي** قوله الا في متاع اي بشرط ان لا يعد ما سأل **قوله**  
فلو قصده ولو مع المتاع حرم والمعتد في هذه الحلالات  
المتاع جرم فصالح للاستمتاع بخلاف ما لو قصص الجنب  
القرآن وغيره فيحرم لان هذا معنى لا يصلح للاستمتاع  
وعبارة **شأن الرمي** والا اصح حمل حمله في امتعة ان لم يكن مقصودا

بالحمل

٣٩  
بالحمل وحده فان قصد الامتعة فقط او لم يقصد شيئا او قصد  
كما اقتضاه كلام الراعي في الثالثة بخلاف ما اذا اقتصد فقط  
انتهى **قوله** ويحرم من خريطه وصندوق فيهما مصحفي اي  
وقد اعد له اي وحده كما هو ظاهر فان لم يكن فيهما او التفتي عراد  
له حملهما او مسهما وظاهر كلامه هنا انه لا فرق فيما اعد له  
بين كونه على حجة ام لا وان لم يعد مثله له عادة وهو قريب **شأن الرمي**  
**قوله** ومن جلده اي المتصل به فان انفصل عنه فمقتضية كلام  
البيان الحل وبه صرح الاسنوي لكن نقل الزركشي عن عبارة  
المختصر للغزالي انه يخرج ايضا وقال ابن العماد انه الاصح ما لم  
تنقطع نيته عنه فان انقطعت نيته عنه كان جعله جلد كتاب  
اخر لم يحرم مسه قطعاً من ورقه يعود خرج به ما لو  
قلبه باصبعه وعليها خرقة نحوكمه فان يحرم **قوله** وخطبة جمعة  
قد علم انه لا يحرم بالحدث الا صغرا الذكر والقراءة الا في مسالة وا  
حدة وهي خطبة الجمعة لا شرائط الطهارة فيها **قوله**  
وليتك مسلم اي بالغ اما الصبي فيجوز لوليه تمكينه من المكث  
كالقراءة كما ذكره النووي في فتاويه **قوله** بمسجد اي موضع  
وقف الصلاة اي بحيث تحقق ذلك ولو بالاستفاضة السائلة  
من المعارض واما ما **قوله** بعضه مسجد كان وقف خصه  
شايعة مسجد فلا مسجد في حرمة المكث فيه على الجنب ونحوه  
وتجب قسمته فورا ويستحب لداخله التحية ولا يصح الاعتكاف  
فيه على المعتد **قوله** لا يجوز اي الجواز به فانه لا يحرم  
وان كره ولا ينافي ما في المجموع من انه خلاف الاول لانهم قد  
يطلقون المكروه عليه ويريدون به الكراهة الحقيقية وحمله



حيث لا غرض فان كان فلا كراهة ولا خلاف الاولي واما لم يحرم  
القبور لقوله تعالى الاعابى سبيل **قوله** لكن يلزمه التيمم اي  
ان وجد غير تراب المسجد اما ترابه المداخل في وقفه كان كان  
المسجد ترابا فيحرم التيمم به ويصح اما اذا كان المسجد مبلطا او  
مرحبا وجلبت التيمم فيه ترابا فلا يحرم التيمم به وينبغي وجوب  
غسل ما يمكن غسله من بدنه لان الميسور لا يسقط بالمقصور  
وهذا هو المعتبر بلقينى **قوله** وبالمسلم الكافر فلا يمنع من ذلك  
لكن ليس له ولو غيّر جنب دخول المسجد الى حجه مع اذن مسلم  
بالغ اي وجلوس قاض فيه ويظهر ان جلوس المفتي فيه للافتا  
كذلك انتهى ابن حجر وهذا بالنسبة للمتمكين اما هو فيحرم على الجلوس  
مع الجنابة لانه مخاطب بفروع الشريعة خطاب عقاب **قوله**  
ثم ما حرم على جنب حرم على المحرث الا قراءة القرآن والمكث في  
المسجد ولا يمنع الصبي الصغير المتعلم المميز من مس المصحف  
والنوح وحملها قال النووي في فتاويه سواء كان محدثا ام جنبا  
وجرى عليه ابن العمد وهو المعتبر **قوله** وطب وكن الا سنوي  
لم يطلع عليه فقال لم اجد نصريحه حال الجنابة والقياس  
المنع لانها نادرة وحكمها اغلظ واما قاله اوجه **قوله** الاصل **قوله**  
والاغسال السنوي وينوي بها المغسل الا الغسل من جنون  
او غما فينوي به رفع الجنابة ولو صبيا نظر الحكمة الاصلية  
هذا ما بحث **ح** ويجزى به فرض وجودها اذا لم يتبين الحال اخذ  
مما مر في وضوء الاحتياط ويغفر عدم الجزم بالنية للضرورة  
ولو فاتت هذه الغسل لم تقض **قوله** **قوله** وكسوف قال  
في شرح المهذب في باب صلاة الكسوف ويدخل وقت الغسل

للكسوف

للكسوف باوله اي لانه يخاف فوته بالا نغلا بخلاف الاستسقا اذا  
اريد فعله جماعة فلا يدخل وقته الا بالاجتماع اي باجتماع  
من يغلب فعلمهم لها **قوله** لا اجتماع الناس لها يؤخذ منه  
انه لو صلى لا يسن له الغسل لكن قال **قوله** يستحب للمنفرد ايضا  
وان كان خلاف ظاهر العبارة **قوله** اذا اجاز حكم الجمعة فيه  
تغليب المذكر على الموثق بدليل خبر ابن حبان عن ابي الجمعة  
من الرجال والنساء فليغتسل **قوله** وصرفه عن الوجوب ضابط  
الفرق بين الغسل الواجب والمستحب كما قاله المحلى في شعب  
الايمان والقاضي الحسين في كتاب الحج ان ما شرعت بسبب ما مضى  
كان واجبا كالغسل من الجنابة والحيض والنعاس وما شرع  
لمعنى في المستقبل كان مستحبا كغسل الحج واستثنى الحليم من الاو  
الغسل من غسل الميت قال الزركشي وكذا الجنون والاعما وال  
سلام **ح** **قوله** اي فبالسنة اخذ اي بما جوزته من الاقتصار  
على الوضوء **قوله** والغسل معها افضل ووقته بعد طلوع فجر  
صادق وقربه من ذهابه افضل لانه افصى الى الغرض من انتفا  
الرايحة الكريهة حال الاجتماع واليبطلة حدث وجنابة ولو  
عارضه التكبير قدم الغسل لانه مختلف في وجوبه وتعدى اثره  
الي غير ومزيد الاهتمام به في هذا اليوم الفاضل عن بقية ايام  
اسبوعه ومن ثم انفردت به الجمعة عن سائر المناسبات  
الحسنى بخلاف التكبير وغسل الجمعة اكر الاغسال السنوي ويغفر  
غسل الجمعة باليأس من فعلها **قوله** **قوله** وغسل الجمعة  
ثم غسل غاسل الميت ولم اقف فيه على ذكر الافضية في غيرها  
في كلام **قوله** **قوله** وقدم غسل غاسل الميت على البقية للاختلاف



في وجوبه ومنه يؤخذ ان الفضل بعدهما ما كثرت احاديثه ثم  
ما اختلف في وجوبه ثم ما كان تعدى نفعه اكثر ومن فوائد معرفة  
الاكثر تقديمه فيما لو اوصى او وكل بمال لا يولي به انتهى وهذا  
هو المصنف **قوله** وغسل عيدي ويدخل وقته بنصف ليلته  
ويخرج بالغروب كما افهمه كلامهم لانه لليوم واليوم لا ينتهي  
الا بما ذكر ولا نظر الى وقت خروج صلاته بالزوال لان غسله ليس  
للمصلاة كما من النفا حتى يتقيد بوقتها فافهم والله اعلم **قوله** لانه  
صلى الله عليه وسلم امر به قيس بن عاصم لما اسلم اعترض الاستئلال  
به بان قيسا كان اسلامه بالفاذ اولاد فهو حجب بالضرورة  
فامر بالفصل لوجوبه عليه وليس غسله بما وسد وان يحلق  
راسه لخبر ابي داود الق عنك شعر الكفر قبل غسله ووقت غسله  
ليزيل ما ودهن اثار الشعر هذا اذا لم يكن احرق حرقا اكبر في  
كفره اما اذا احرق فيه فيمن ان يقع حلقه بعد غسله منه  
لينفصل منه وهو ظاهر من الجنابة او نحوها وفي كلام الغزالي  
وجماعة ما يؤخذ منه هذا وما تقر به جميع بين كلامين المتأخرين  
فيه ويحمل كلام المؤلف في شرح الروض عليه فتدبر **قوله**  
ووقت غسله بعد الاسلام وما في خبر عياده ما يخالفه مجول  
على انه اسلم ثم اغتسل ثم اظهر اسلامه بقريضة رواية اخرى  
**قوله** اعم اي ليس هو له للحيف والنفا **قوله** والفضل من غسل  
الخ ويخرج وقته بالاعراض عنه او بطول الزمن كما يحسنه شيخنا  
الزيادي **قوله** من غسل ميتا فليغتسل ومن حمله فليتوضا  
وقوله من حمله اي اراد حمله ليكون على طهارة **قوله**  
ودخول حمام الحمام كما مضى عليه الشافعي للنجس المذكور ومعناه

اذا دخل فعرق استحب له ان لا يخرج حتى يغتسل والحمام  
دخوله مباح ولكن يكره للنساء لا عذم وادابه قصد التضييق  
لا الترفه وتسليم الاجرة او لا والتسمية للدخول ثم القود وتذكر  
بحر النار والجنة ورجوعه غير عريان وتركه (لما الجاري الى ان  
يعرق والصمت واذا خرج استغفر الله تعالى وصلى ركعتين  
وكره دخوله قبيل المغرب وبين المشايخ وصب الماء البارد  
على الراس ويشربه عند الخروج لان ذلك عدة لمباح **قوله**  
**قوله** كنا نغتسل من خمس اي من اجلها فلا ينافي الفضل من اجل  
غيرها وقوله من الحمام والحمام ونفق الا بطو ومن الجنابة  
ويوم الجمعة بدل مما قبله وصرح بالعامل في الجنابة اشارة  
لمفارقة حكم غسلها غيره **قوله** وفي معنى الاغتسال الجنون قال  
الشافعي قد قيل من جن الا ويترك **قوله** بعد الزوال هو ظرف  
للموقوف بعرفة لان الفضل يدخل وقته بالفجر الصادق كما في  
غسل الجمعة **قوله** غداة الخ ظرف للموقوف بمنزلة اما الفضل  
للبيت بمزاد لانه فيمن بعد نصف ليلة النحر فيدخل وقته با  
لغروب **قوله** فان اغتسل للموقوف بعرفه كفى عن الفضل  
للبيت بمزاد لانه اي لقربه منه **قوله** لو وافق يوم العيد  
يوم الجمعة فاغتسل للعيد قبل الفجر لم يسقط غسل الجمعة  
لتاكره وللاختلاف في وجوبه **قوله** ويستوى في الغسل للاحرام  
التي ليس مكرام مع قوله في المقتل لكن يصح غسل نحو حايض لنحو احرام  
لان ذلك ذاك في الصحة وهذا في الاستحباب وهو لا يلزم من الصحة  
وتغير بدن اي من نحو حياضة او قصد او خروج من حمام اي عند  
ارادة الخروج وان لم ينوي لانه يغفر البدن ويضعفه والغسل



بنفسه وليشره ومن تنق ابط ويقامى به قص الشارب وحلق  
 العانة **قوله** على قوله كالغسل لمحضون كل مجمع من الناس اما  
 الغسل للصلوات الخمس ففيه مستحب كما افتى به الوالد رحمه  
 الله لشدة الحرج والمشقة **قوله** على قوله **باب التيمم** اي هذا  
 باب بيان اسبابه وكيفية واحكامه فهو مشتمل على ثلاثة اطراف  
 الاول في سبابه الثاني في كيفية الطرف الثالث في احكامه **قوله**  
 ولا يتموا الخبيث منه تنفقون اي لا تقصدوا الخبيث تنفقون  
 منه بل اقصدوا الطيب لان الله طيب لا يقبل الا الطيب **قوله**  
 جعلت لنا الارض مسجدا قال الخطابي معناه ان من كان  
 قبلنا من الامم لم يبح لهم الصلاة الا في البيع والكنائس ذكره  
 في المجموع اي بخلاف هذه الامة الطمعية فوسع لها في فعل  
 صلاتها في اي بقعة من بقاع الارض تشريفا لها وهذا الذي  
 قاله يرجع الي صدر الخبر واما قوله وترتبتها ظهورا فالترتبة  
 من لغات الغراب وفيه اشارة الى انها في زمن من تقدم من  
 الانبياء واممهم لم تكن كذلك بل كانت ظاهرة غير مطهرة و  
 الله اعلم **قوله** مسح الوجه واليدين بدلا عن وضوء وغسل  
 عضو تعذر غسله او غسل بعضه وخصت به هذه الامة  
 اخذ من قوله جعلت لنا الارض الخ وهو رخصة وقيل عزيمة  
 وبه جزم الشيخ ابو حامد قال والرخصة انما هي اسقاط القضا  
 ومن فوايد الخلاف حكم تيمم العاصي بسفره ان قلنا التيمم  
 رخصة فتيممه قبل التوبة غير صحيح فعليه القضاء وان  
 قلنا عزيمه فتيممه صحيح انتهى اسعاده **قوله** مسح الوجه  
 واليدين قال كذا في شرح البهجة واجمعوا على انه مختص

بالوجه

بالوجه واليدين قال في شرح البهجة واجمعوا وان كان الحديث  
 اكبر **قوله** وترتبتها ظهورا والترتبة من اسما التراب وجاهه  
 بلفظ التراب في رواية الدارقطني ومحمدا بن عوانة جعلت  
 لي الارض مسجدا وترتيبها ظهورا **قوله** يختص التيمم بتراب  
 قال ابو محمد النيسابوي في كتابه المسمى بلطائف المعارف انما  
 اختصت الطهارة بالماء والتراب لان الله خلق ادم منها فامثالا  
 على غيرهما واسم التراب يقع على جميع انواع الارض وذكر بعضهم  
 انها استون نوعا وان الله خلق ادم من ستين نوعا فجاءت اولاد  
 على الوان وصور مختلفة ودخل في التراب المذكور المحروق منه  
 ولو اسود ما لم يصير مادا كما في الروضة وغيرها وكذا ما يوكل سفها  
 كالمدر وطين مصر المسمى بالطين المستحجر وان اختلط بلعابها لم يحو  
 بما يعجن وان تغير لونه او ريحه او طعمه والبطيخ وهو ما في  
 مسيل الماء والسيخ الذي لا يثبت مالم يعله ملح قال الرافعي وكل  
 ذلك يقع عليه اسم التراب كما يقع اسم الماء على الملح والعذب وا  
 لصافي وسائر الانواع انتهى **قوله** بتراب وهو اسم جنسي وقيل  
 جمع واحده ترابه ومن فوايد الخلاف ما اذا قال لزوجه  
 انت طالق بعدد التراب فعلى الاول طلاق وعلى الثاني يقع  
 الثلاث **قوله** قال الشافعي وقوله حجة يؤيده قوله تعالى  
 فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه اذا لا تيان بمن المفيدة  
 للتبعض تقتضي ان مسح بشي يحصل على الوجه واليدين  
 بعضه وقول بعض الامة انها لا تبدأ الفاية فلا يشترط  
 تراب ضعفه الزمخشري بان احدا من العرب لا يفهم من قول



القبائل مسح برأسه من الذهب ومن الماء ومن التراب إلا معنى  
التبعض والاذعان للحق أحق من المراسم **الرملي** وقوله بخلاف  
الخ وعلى هذا التفصيل المصريح به في المجموع يحمل ما وقع في كتب النووي  
من إطلاق الأجزاء وإطلاق عدمه قال في المجموع قال أصحابنا ويحرم  
التيمن من غبار تراب على مخدة أو ثوب أو حصى أو جدار أو كذا لو  
ضربه بيده على حنطة أو شفع فيه غبار **قوله** ويجمع أي للتيمن إذا  
جمع واتى بيده صلح للتيمن كنية استباحة الصلاة لم تكف للتيمن  
أيضا نعم إن استمر مستحضرا للنية أي لنية الوضوء كفت وهو  
ظاهر لأنها كنية مستأنفة **قوله** كما أوضحته في شرح الأصل قال  
فيه عقب ما هنا جزاء من جواز التيمم عن الوجه واليدين مع  
وجود ما يجب استعماله فيقتصر على التيمم وقيل لا فرق فيتمم أو لا  
الوجه واليدين ثم مسح بذلك رأسه ثم يتيمن عن الرجلين ولا يؤثر  
هذا الما في صحة التيمم عن الوجه واليدين لأنه لا يجب استعماله  
فيهما فوجوده بالنسبة إليهما كعدمه قال في المجموع وهذا أقوى  
في الدليل لأنه واحد والمجذور الذي قاله يزول بما ذكر انتهى **قوله**  
وله أسباب المراد بهما ما يشتمل الإحوا كما عبر بها اللباب ليدخل نحو  
التيمن قبل الوقت ووضع الساتر **قوله** فقد الما أي سواء كان الفقرجيا  
بان لم يجز الما أصلا أو شرعيا بان وجزم ما سبلا للشرب على الطريق  
حتى قالوا أنه لا يجوز له أن يكحل منه بقطرة ولا يجعل منه في دواة  
ونحو ذلك لأنه لم يبع إلا الشيء مخصوص لما أنه لا يجوز أن يتيمن بتراب  
غيره قال الرمزي وهو مشكل لأنه يودي إذا مزج بأرضي القرى الموحدة  
قوفه أو المملوكة لا يجوز التيمم بترابها وفيه بعد والمسامحة  
بذلك مجزوم بها عرفا فلا ينبغي أن يشك في جوازه بها انتهى وهذا

من الحلال المستفاد بقريضة الحال فقد قال الأصحاب أنه يجوز للمروء  
ملك غيره إذا لم يصير طريقا للناس على الطريق فينتيم ولا يجوز  
له أن يوضو منه ولا إعادة عليه لقصر الوقت له على الشرب نقله  
صاحب البحر عن الأصحاب وأما الصهاج المسبلة للشرب فلا يتوضأ  
منها ولا انتفاع فيجوز الوضوء غيره إن شك اجتنب الوضوء قاله  
العز بن عبد السلام وقال غيره يجوز أن يفرق بين الخابية والصهاج  
فإن ظاهر الحال فيها الاقتصار على الشرب والأوجه تحكيم العرف في مثل  
ذلك ويختلف باختلاف الحال **قوله** يغلب فيه وجوده يفيد  
أنه لو غلب الفقن أو استوى الفقن والوجود لا قضا وعبارة **ق** في  
بعد كلام هذا والتعبير المعتمد ما قرره ثم قال اختلف عبارات  
في ضبط ذلك والمعتمد أن المعتمد وفاقا لعبارة التحقيق أنه أن غلب  
وجود الماء وجب القضا وإن غلب عدمه أو استوى الأمران لم يجب  
قال والمعتمد أن المعتمد موضع الصلاة لا موضع التيمم حتى لو تيمم  
بمحل يغلب فيه وجود الماء وصلى بموضع يغلب فيه عدمه فلا  
قضا ولو انعكس الحال انعكس الحكم انتهى **قوله** ونسيانه أي  
حقيقة أو حكما يشمل نسيان الثمن أو ضلاله **قوله** فيهما أي في  
نسيان الما في رحله ومثل ذلك ضلال من الما كما ذكره القولوي  
وغيره ونسيان الة الاستفا واضلا لهما كما صرح بهما الأذري  
بحشا ويوحى من التعليل بالتقصير أنه لو رث ما لا ولم يعلم  
به أنه لا يجب عليه الإعادة وهو ظاهر **قوله** أو اضل رحله  
الذي فيه الما في حال الظلمة ونحوها أو امعن في الطلب أو ضل  
عن الرفقة أو أخرج ما أو ثمنه أو الة الاستفا في رحله بعد طلبه  
ولم يعلم به بغير خفية وتيمم وصلى فلا قضا إن وجد ذلك

رج

ثم رملي



لعدم تقصيره بخلافه في النسيان لتقدم علمه بذلك وفي  
الاضلال ومخيم الرفقة اوسع من مخيمه فكان ابعد عن التقصير  
ويؤخذ منه كما قاله الشيخ انه لو اتسع مخيمه لم يكن بعض  
الامر السلطان ونائب كثير الاتباع بحيث لا ينسب عادة من  
اضل ما وه فيه الي تقصير عادة كان مخيم الرفقة اما لو كانت  
ظاهرة فانه يجب القضاء ولم يطلبه من رحله لعله ان لما  
فيه وادرج فيه فكذا لا ايضا ولم تيمم الاضلاله عن القافلة او  
عن اما ولغصب ما به فلا اعادة قطعا **شمس على قوله** على  
غير طهراي اذا اخذ من الصحيح شيئا والا فلا وهذا محله  
في غير اعضا التيمم اما اعضا التيمم فيجب القضاء مطلقا وان  
لم تأخذ من الصحيح لنقص البدل والمبدل **ح** وهل المراد با  
لظهر في قولهم اذا كان على عضو سائر ووضع على غير طهر  
قضى طهر ذلك الموضع او الطهر الكامل تردد فيه بعض  
المؤخرين والذى حرره شيخنا الرملة ان المراد الطهر الكامل  
وهذا استفاد من تشبيهه بالحق **ح** **د** **قوله** قبل الوقت اي  
لانه طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت بخلاف ما لو  
تيمم لها في وقتها فدخل وقت اخرى فصلاها به دون التي  
تيمم لها لا اعادة عليه لانه لم يتيمم لها قبل وقتها بل تيمم  
لغيرها في وقته وصلاها به وهو جائز **شمس الاصل قوله** فلو  
التيمم قبل الوقت قلت ايجاب الاعادة يوجب صحة الصلاة  
بهذا التيمم وليس كذلك بل هي لفقد شرطه انتهى تنقيح بحروقه  
وما اعترض به صاحب التنقيح على الباب يعترض على  
المولف في منته هذا فانه غير يعين ما عبر به صاحب الباب

فلتأمل

فلتأمل **قوله** وعصيان بسفر بخلاف العاصي باقامته فانه  
يتيمم لفقد الماء ولا يقضى كما وافق **م** **ر** وجزم به في شرحه على  
المنهاج ويهتزق بان من شأن السفر لفقد فلا يليق كونه  
سببا للاستعانة بالقضا الذي هو رخصة عن العاصي بالسفر  
ولا كذلك الاقامة اذ ليس من شأنها لفقد **ق** **س** **و** خرج  
العاصي في سفره كان زنا او شرب فيه فانه لا قضاء عليه لان  
المريض غير ما به المعصية **شمس على قوله** كرم كثير اي جاوز  
محله او حصل بفعله هذا كما ترى اما يتاخر بنا على عدم  
وجوب تقدم ازالة الخبائث عليه وهو المعتمد فيكون القضاء  
لعدم صحة التيمم لا لعدم صحة العفو فان فرض طروا النجاسة  
بعد التيمم فلا بنا **قوله** نعم ان كان الخ هذا استفاد على قوله  
بخلاف ما يعنى عنه **قوله** سوا كلف المحتاج الى ذلك اي الى المالمش به  
المالك ام احدي ففته فالحاجة للماء بالنسبة لشربه عام للمالك  
ورفته واما بالنسبة لبيعته خاص بموونه فقط كما هو ظاهر  
صنيعه في **شمس الاصل قوله** ولو حيوانا محترما والمراد بالمحترم  
ما يحرم قتله وبغير المحترم ما لا يحرم قتله كرتد وزان محصن  
وتارك صلاة وكلب عقور قال شيخنا لو كان غير المحترم هو  
الذي معه الماء وهو يحتاج الى شربه فهل يكون كغيره في انه يستعمله  
في الطهارة وان مات عطشا او يشربه ويتيمم لانه غير مأمور  
بمباشرة قتل نفسه المتجه الثاني **ح** **ر** **م** **و** **الكلب** ثلاثة اقسام  
عقور هذا الاخلاق في عدم احترامه والثاني محترم بالاخلاق وهو  
ما فيه نفع من صيد او حراسة والثالث ما فيه خلل وهو ما لا  
نفع فيه ولا ضرر وقد تناقض فيه كلام النووي والمعتمد عند

سنة



شيخنا الرملة انه محترم محرم قتلته **قوله** ولو بما يتقارب  
 بمثله اعلم ان الزيادة اليسيرة على ثمن المثل لا اثر لها في جميع  
 ابواب الفقه الا في مسألة واحدة وهي ما اذا كان شجاعا عاما كما  
 في هذه المسألة **شيخنا الرملة** **قوله** فلا يودي ذلك الى ترك الما الى  
 الاخلال الى **قوله** بخلاف نظيره في تصرف الوكيل وذلك بان يوكل  
 شخص شخصا في نشر اشئ معين فوجوده الوكيل يباع حينئذ  
 بالثمن من ثمن مثله بما يتقارب به فله شراءه لا نالو منعنا  
 الوكيل من شرايه لادى الى الاخلال بمقصود الموكل اذ لا بدول  
 لما عينه الموكل متى سخر بخلاف الما فان بدله وهو التراب يقوم  
 مقامه فله العدول عنه فلا اخلال بمقصود الشارع زيادي  
**قوله** اولم يجد ما يستق به ولو وجد ثوبا وقدر على شوه في  
 الدلو او على ادلايه في البير وعصره او على شقه وايصال بعضه  
 ببعض وجب ان لم يزد نقصانه على اكثر الامرين من ثمن مثل  
 الما واجرة الحبل ولو وجد ثمن الما وهو محتاج الى سيرة للصلاة  
 قدمها الدوام النفع بها ولو فقد الما وعلم انه لو جفر محله وصل  
 اليه فان كان يحصل بمغنى يسير من غير مشقة لزمه والا  
 فلا ذكره في المجموع عن الرويا في **قوله** واستحشا فاي  
 بان يصير بدنه كالخشقة اليابسة **قوله** وثمرة اي نقرة  
**قوله** المهننة بفتح اوله وه حكم كسره وهي الخدمة **بش العباب**  
**قلنقوله** فلا اثر لخوف ذلك واستشكل بما اذا كان في مملوك  
 اذ الخسران منه اكثر في الزيادة على ثمن الما وهي مانعة من ايجاب  
 شرايه كما مر واجيب بان الزيادة في الخسران محقق بخلافه  
 في نقص المملوك انتهى **قوله** ويعتمد في الخوف قوله عدل

في الرواية بان يكون مسلما بالفاعلا عدلا املا وخاف من  
 استعمال الما محذورا وليس الخوف ناشيا عن اخبار الطبيب ولا  
 معرفة طب كما يقع لكثير من الناس يخاف استعماله مرضا او زيادة  
 في تيمم وفي هذه المسألة خلاف والمعتد انه لا يباح له التيمم بل  
 يجب عليه استعمال الما خلافا لبعض المتأخرين **قوله** وفرضه  
 مبتدأ وخبره محذوف تقديره خمسة وقوله نقل تراب اما ان يعرف  
 بول مفصل من مجمل او خبرا لمبتدأ محذوف ويصح ان يكون نقل تراب  
 خبر عن اركان التيمم وتبع في عمدة الاركان خمسة النوى في منهاجه  
 وقد اسقط التراب والقصد قال الرفع اذ لو حسن عند التراب ركننا  
 لحسن عدم اركاننا في الوضوء والفصل اي والمال لا يعد ركنا في الوضوء  
 والفصل لانه مشروط في سائر الطهارات بخلاف التراب فانه  
 مختص بالتيمم ولا يرد غسل النجاسة المعلقة فانه ليس  
 مطهرا فيها والمطهر اما هو الما بشرط امتزاجه بواحدة  
 من الغسلات السبع واما القصد فان كان في ضمن النقل  
 فلا يكفي بدلالة الالتزام فالمعتد ان الاركان سبعة كما في  
 الروضة كما صلها **قوله** نقل التراب مصدر مضاف  
 للمفعول بعد حذف الفاعل والتقدير ينقل المتيهم او من  
 قام مقامه التراب الخ زيادي ولو مومه غيره باذنه فاحرث  
 احدهما بعد اخذ التراب وقبل المسح لم يضره كما ذكر القا  
 حسين في فتاويه وهو المعتبر اما الاذن فلا نه غير  
 ناقل واما الاذن له فلا نه غير متيمم اذ هو كماله وكذا  
 لا يضر حدثها في الحالة المذكورة ايضا **قوله** ايضا  
 نقل التراب او تحويله من نحو الارض الى الهوى الى العضو



المستوح بنفس ذلك العضو كان معه وجهه او يديه بالارض  
او بغيره من ماذونه كما ياتي او بنفسه كان اخر ما سفته  
الرجح من الهوى او غير ذلك **قوله** فيهما اي فيما لو سفته  
سبح عليه او وقف في مذهب ربح **قوله** كان ينوي استباحة  
الصلاة ولا فرق بين ان يعين الحدث ام لا حتى لو تيمم بنية  
لاستباحة طائفا كون حدثه اصغر فتبين انه اكبر او بالعكس  
لم يضر لان موجبهما متحد بخلاف ما اذا كان متعديا فانه  
يضر لتلاعبه فلو كان مسافرا واجنب فيه ونسي وكان يقيم  
وقتا ويتوضا وقتا اعاد صلاة الوضوء فقط ما ذكر **قوله**  
**قوله** لان التيمم لا يرفعها وان اريد لانه في المعنى نية لاستباحة  
المنع او هو منع من كل فرض من مكتوب ومنسوب اذا ليرفع  
هذا الا الما في طهر السليم لا غير الما مطلقا كالتراب ولا الما  
في طهر ذي الضرورة كما مستحاضة وسلس البول **قوله** طب  
فان اريد به منع خاص وهو المنع من فروض فقط وما  
لستباح معه اجزا كما هو ظاهر لانه يرفع هذا الخاص **قوله**  
ولا فرض التيمم هذا مصورا بما اذا نوى فرض التيمم ولم يصفه  
للصلاة اما اذا نوى فرض التيمم او التيمم للصلاة ونحوها  
فانه يصح كذا قاله شيخنا ابن الرمي **قوله** لان التيمم  
طهارة الخ نعم ان تيمم ندبا كان تيمم للجمعة تعذر  
غسله اجزائه نية التيمم بدل الغسل كما بحثه الشيخ رحمه  
الله **قوله** في التيمم ولا يسن تجديده ذكر الرمي في حاشية  
شبهة **قوله** ان التيمم يخالف الوضوء سبع وعشرين  
مسألة فليرجع اليها من احب الوقوف عليها **قوله** فان

اراد صلاة فرض الخ **قوله** سكت الشيخ عما يستتبع به مع  
وجود النية المعتبرة وحاصله ان نية الفرض تتبع الكل  
ونية النفل او الصلاة او الجنابة تتبع ما عدا الفرض ونية غير  
هذه الثلاثة تتبع ما عدا الصلاة من نحو مسح المصحف وحمله و  
سجدة التلاوة والشكر والمكث في المسجد وقرارة القرآن ولو كانت  
فرضا عينيا كتعليم الفاتحة فيستتبعه لان الجميع في رتبة واحدة  
نعم لو تيمم لواحد منها كان له فعل البقية **قوله** يجب استراحتها  
الى مسح بشي من الوجه المعتمد ان اقران النية بالنقل والمسح كاف  
واما استراحتها فليست شرطا وكلامهم جرى على الغالب لان  
هذا من يسير قل ان تغرب فيه **قوله** مسح الوجه يعني وصول  
التراب ولو نحو خرقة اذا لا يشترط خصوص المسح الذي هو امر  
اليد على العضو **قوله** واليدين مع المرفقين وياتي في الروايد و  
تدلى الجلبة ونحوها ما مر في الوضوء ولا يشترط تيقن وصول  
التراب الى جميع اجزا العضو بل يكفي غلبة الظن كما في الام وغيرها  
**قوله** والترتيب اي ترتيبه بين مسح الوجه واليدين كما في  
الوضوء وان كان حدثه اكبر بخلاف الغسل منه لان البدن فيه  
كعضو في الوضوء واما الوجه واليدين في التيمم فمختلفان  
**قوله** وقضيته ان التيمم الخ معتمد وقضيته ان التيمم  
يجب فيه الترتيب وهو ظاهر اذ تعميم البدن لا يجب في حالة  
حتى يكون كالغسل واما خبر عمار فواقعة حال يتطرق اليها  
الاحتمال وخرج بالمسحين النفلان فلا يجب الترتيب بينهما  
اذ مسح اصل والنقل وسيلة فلو ضرب يديه على التراب  
ومسح باحدهما وجهه وبالاخر يده الاخرى جاز **قوله**



وسننه التسمية وصفتها وفروعها السابقة في الوضو تأتي هنا **قوله**  
**ش** العباب **ابن جبر** **قوله** ونفض اليدين الخ ولا يطلق مسافر  
 نفض ما غشيه من غبار السفر الا ان كشف **قوله** وابتدأ مسح الوجه  
 من اعلاه اي كالوضوء يأتي به على الكيفية المشهورة وهي  
 ان يضع بطون اصابع اليسرى سوى الابهام بحيث لا يخرج  
 انا من اليسرى عن مسحة اليسرى ولا مسحة اليمنى عن انا من  
 اليسرى ويحركها على ظهر كف اليمنى فاذا بلغ الكوع ضم اطراف  
 اصابعه الى حرف الزراع ويحركها الى المرفق ثم يدبر بطن كفه  
 الى بطن الزراع فيحركها عليه رافعا ابهامه فاذا بلغ الكوع  
 امر ابهام اليسرى على ابهام اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك  
 ثم مسح احدي الراحتين بالاخرى **ثم رمل** **قوله** واليدين من  
 الاصابع كما في الوضوء ففضية القياس الابتداء بالاصابع وان  
 يمه غير لكن المعتمد في الوضوء انه اذا وضاه غيره يبدأ  
 بالمرفق فقياسه هنا انه اذا يمه غيره يبدأ بالمرفق ايضا  
**قوله** كما لو الالة بتقدير التراب هذا محله في السليم اما صاحب  
 الضرورة فيجب الموالاة في طهره **قوله** والا وجب اي التخليل  
 في الثانية ان لم يفرقها في الضربتين ليوصل التراب الى المحل  
 الواجب مسحه او فرق في الاولى دون الثانية لان ما وصل اليه  
 قبل مسح وجهه لا يعتد به في حصول السنة فاحتاج الى التخليل  
 ليحصل ترتيب المسحين **ثم رمل** **قوله** وان امكن بضرية  
 بخرقه ونحوها مشكل لان الواجب نقلتان فهو اذا وضع  
 خرقه على الارض علق بها تراب ومسح ببعضها وجهه  
 ثم ببعضها الاخرى فلهذه نقلة ثانية وحينئذ فعدم

الاجزا

الاجزا على اياه مشكل فتفطن لهذه المسألة وامعن النظر فيها  
 وقد اورد هذا بعض مشايخنا المحققين وتوقف فيه وقد  
 عرضته على بعض مشايخنا في درسه فتوقف ايضا ولم يظهر  
 له ولا لاحد من كان حاضرا من الفضل جواب ولعل انه ان  
 يفتح بالجواب بعد ذلك **قوله** والمستعمل منه ما بقي  
 بعضوه او تناثر منه علم من حصر المستعمل فيما ذكر انه لو يمه  
 واحد او جماعة مرات كثيرة من تراب يسير في نحو خرقه جا  
 حيث لم يتناثر اليه شي مما ذكر كالوضوء متكررا من انا واحد **قوله**  
 فلم تجرد وما فشرط التيمم عدم اما ونكراما في سياق التوقيف  
 فتضي انه لا يسمى حاج **رمل** **قوله** وطلب اما حتما وان ظنه  
 اذ التيمم طهارة ضرورة مع امكان الظاهر بالما ولا فرق في الطلب  
 بين ان يكون بنفسه او بما ذونه الثقة ولو واحدا عن جمع فلو  
 بعث النازلون ثقة لهم كفي كما سيأتي في كلام المصم ايضا ولا بد  
 ايضا من كون الطلب في الوقت فلو طلب شاك فيه لم يصح وان صا  
 دفه نعم يجوز تقديم الاذن في الطلب قبل الوقت ان قال فيه او اطلق  
 لان قال قبله وقد يجب طلبه قبل الوقت كما في الخادم او في اوله  
 لكون القافلة عظيمة لا يمكن استيعابها الا بمبادرته اول الوقت  
 فيجب عليه تحصيل الطلب في اظهر احواله الي ابن الاستاذ ولو طلب  
 طلب قبله ودام نظره الى المواضع التي يجب نظرها حتى دخل الوقت  
 كفي قاله ابن الصباغ وغيره **قوله** وان توجهه اي وقع في وجهه  
 اي ذهبه بان جوز ذلك كما قاله الشريعي تحويرا راجحا وهو  
 الظن او مرجوحا وهو الوهم او مستويا وهو الشك فليس  
 المراد بالوهم هنا الثاني وان كان صحيحا **رمل** ويفهم منه



انه يطلب عند الشك والظن بطريق الاولي وانما حول ذلك  
 الشك ليصوره منطوقا وليس كذلك كبير امر قال تعالى ولا تقل  
 لهما اف ولا تنهرهما ويففهما منه الضحى عن الضرب ونحوه بطريق  
 الاولي ثم **الخطيب قوله** من رحله هو مسكن الشخص من  
 حجر او مدر او شعر او وبر ويجمع في الكثرة على رجال وفي القلة  
 على رجل ويطلق ايضا على ما يستصحبه من الامان **قوله**  
 اورففته بتثنية الراحم الجماعة ينزلون معا ويرتلون معا  
 فهو بذلك لا رفاق بعضهم ببعض **قوله** ويستوجبهم بالطلب  
 ولا يجب الطلب من كل بعينه بل يكفي تدعيم الجميع بان يقول  
 معن معه ما يجوده او يبيعه فيجمع بينهما لانه قد يبدله ولا  
 يهبه ولا يبيعه ولو اقتصر على من يجوده به وسكت على من  
 لا يبدله الا بمانا او على اطلاق النداسكت من يظن انها به  
 ولا يسمع الا ببيعه **قوله** الا ان يضيق وقت الصلاة فلا يفي  
 الا ما يسمع تلك الصلاة **قوله** ان كان يستومئ الارض ويخص موضع  
 الخضرة والطير مزيد احتياط وهو واجب ان غلب على الظن  
 توقي غلبة ظن الفقد عليه **قوله** في قول والايمان كان ثم شجر  
 او جبل او وهدة او نحوها **قوله** تردد الخ ولا بد ان يامن على  
 نفسه وماله وعضوه واختصاصه المحترم وانقطاعا عن رفقة  
 وان لم يستوحش بخلاف الجمعة لتكرره كل يوم بخلافها وفوت  
 وقت الصلاة بان لم يبق من ذلك الا ما يسمعها ويفارق واجد  
 اما بحيث لو توضأ خرج الوقت ولو جمعة فانه يجب عليه الوضوء  
 ولا يتيمم بانه ليس بفاقد الما **قوله** فان لم يجد يتيمم  
 لظن فقد **قوله** فلو علم ما اي ولو أخبر عدل رواية او فاسق

وقع في قلبه صدقه اخذ من نظائره ابن حرج **قوله** وهو فوق  
 القوت ويسمى حد القرب قال محمد بن يحيى ولعله يقرب من  
 نصف فرسخ **قوله** وجب مقصده اي طلبه منه لانه اذا كان يسعى  
 الى هذا الحد للاستغال الرئوية فللمباداة اولى **قوله** غير  
 اختصاص ومال يجب بذله الخ خرج بالمال الاختصاصات والمال  
 الذي يجب بذله في تحصيل المأثمة او اجرة فلا اثر للخوف عليه  
 هنا وان اعتبرناه ثم في حالة التوهم كما مر **قوله** لتيقن وجوه  
 فان كان الما محل فوق ذلك المحل المتقدم ويسمى حد البعد  
 يتيمم وعلم مما تقر ان المراتب الثلاثة حد القوت يجب فيه  
 الطلب بشرط الامن حتى على الاختصاص والمال الذي يجب  
 بذله لما طهارته وحد القرب يجب طلبه فيه ان امن على  
 غير اختصاص ومال وحد البعد لا يجب فيه الطلب مطلقا  
**قوله** لتحل لمسلم ليس بقيد كما مر **قوله** لتحل لمسلم ليس بقيد  
 ايضا **قوله** وعدم حائل لما مر في الوضوء الاولي كما في الوضوء والم  
 يرفع فيه تقليل هذا الشرط **قوله** وتقرم ازالة النجاسة عن بدنه  
 اي غير المغفوع عنها ولو لم يجد ما يستنجي به او يزيل به النجا  
 لم يتيمم بل هو كفا قد الطهورين وانما يصح التيمم قبل  
 زوال النجاسة من البدن للتوضيح بها وكون التيمم طهارة  
 ضعيفة لا تكون زوالها شرط للصلاة والا لما صح التيمم قبل  
 زوالها عن الثوب والمكان **قوله** والعلم بالقبلة فلو تيمم  
 قبل الاجتهاد فيها كان كتيمم من على بدنه نجاسة لم يزل  
 وهذا راى مرجوح وانه يصح التيمم قبل الاجتهاد في القبلة  
 وقبل ستر الصورة ولو تيمم للخطبة بعد الزوال صح او قبله



فلا والجمعة قبل الخطبة جازلان وقتها دخل بالزوال و  
تقدم الخطبة اما هو بشرط صحة فعلها ومثل ذلك ما لو  
تيمم الخطيب او غيره قبل تمام العدد الذي ينقصر به الجمعة  
**قوله** ايضا والعلم بدخول الوقت واوقات الرواتب وسائر  
الموكلات كصلاة العيد والكسوف معروفة في حالها ومن  
الموكلات صلاة الاستسقاء ويدخل وقتها باجماع المعظم  
لها ان اراد فعلها جماعة وان اراد فعلها فرادى فعند ارادة  
فعلها والكسوف يدخل وقته بمجرد التغير واذا اراد فعله جماعة  
والفرق بينهما ان الكسوف يفوت بالانحلال ولا كذلك الاستسقاء  
لا يفوت بالسقيا وتحية المسجد يدخل وقتها بدخول المسجد  
والجنازة بتمام الفصل الواجب وهي الفسلة الاولى او التيمم  
للهميت وان لم يكن وهذا شخص لا يصح تيممه حتى يتيمم غيره  
وهو الميميت ويتيمم للنفل المطلق في كل وقت ارادة الوقت الكراهه  
اي اذا اراد ليصلي به في وقت الكراهه اما اذا تيمم ليصلي به  
خارج الوقت او اطلق فانه يصح تيممه وهناك قاعدة في القضا  
وعدمه تشتمل التيمم وغيره وهي ان العذر اما عام وهو ما يغلب  
على الظن وقوعه وهو ما نادر واما دايما فلا قضاء في العام والرايم  
لما في اجابته من المخرج من المخرج او غيره اي غير الرايم وهو  
اما قتال او قرار مباح ولا قضاء ايضا او غيرهما فيجب مثال العام  
المرض والسفر ولو قصر اذا تيمم لفقد الما وصلى ثم وجده فلا  
قضا ومثال النادر الرايم سلس البول ونحوه ومثال النادر غير الرايم  
التأديري مخالفي لما في الروضة من كون القتال في الوقت **قوله**  
وطلب الما ونقل التراب فيه فهو من باب التنازع اي في الوقت

فيها

فيها اي في طلب الما ونقل التراب الاول مكرر لانه تقدم في قوله  
وطلب الما واجيب بانه ليس مكررا لان ما تقدم في طلب الما في حد  
ذاته وانه شرط لا يفيد كونه في الوقت وهذا بالنسبة الى وقوعه  
في الوقت بدليل السياق فلما نه قال من شروط طلب الما وكون  
الطلب واقعا في الوقت وانما يذكر هذا عقب ذلك من غير فصل  
ليذكر ما رآه على حده كما نبه عليه بقوله وهذا ما لاربعة الخ **قوله**  
**طلب قوله** وقد تفهم الاخيرة مما مر او لئلا الباب اي في قوله وكون  
التيمم للصلاة قبل الوقت **قوله** ويبطل التيمم بحدث اي اصغر  
اما التيمم عن الاكبر فلا يبطله الحدث الا اصغر بل انما يبطله  
الحدث الاكبر نعم ان تيممت للممكن لم يبطل بالجنازة الملقاة  
بعد ذلك **قوله** ورد ذلك لانه للاستباحة وهي منتفية مع الردة  
بخلاف الوضوء والفعل اي وضوء السليم وغسله اما وضوء  
الضرورة وغسله فالتيمم يبطل بالردة على المعتد كما جزم  
به ابن المقر في روضه تبعا للاسنوي **قوله** شيخنا الزيايدي على  
شرح البهجة **قوله** وتوجهه اي الما **قوله** كان راي سرايا وهو  
ما يرى نصف النهار كانه ما او اوله او اخره او غمامة مطبقة  
بقربه او طلع ركب او نحوه فلو سمع قايلا يقول عندي ما  
لغايب او ما نجى او ما ورد بطل تيممه كما صرح به الزركشي و  
ابن قاضي شهبة او عندي لفلان ما وهو يعلم غيبته فلا فان  
كان يعلم حضوره ولم يعلم من حاله شيئا بطل تيممه لوجوب  
السؤال عنه وحصل بطلانه بالتوهم ان يبقى من الوقت زمن  
لوسعى فيه الي ذلك لامنك التطهر به للصلاة فيه قال في الخادم  
ولو قال لفلان عندي من شيء خسر ما بطل تيممه لوجوب البحث

حب



عن صاحب الما وطلبه منه **رسالة** قوله فيهما اي في روية اما  
وتوجهه **قوله** لانه لم يشرع في المقصود بخلاف توجهه السترة  
لعدم وجوب طلبها وفهم من التوهم ما فوقه بالاولى فان قلت  
هلا كان وجود الماكوجود المكفر للرقبة قلت باني الصوم وا  
لاشهر مقصود ان بخلاف التيمم **رسالة** قوله فلو توهم بوجوبه  
فراه **قوله** لم يبرأ لم يبطل تيممه فان قيل قال في المجموع لو سقطت  
جبرته في الصلاة بطلت وان لم يبرأ كما اخذ الخ فيشكل على  
ما هنا اجيب بان ما هنا محمول على ما اذا لم يظهر من الضميمة  
ما يجب غسله بان لم يظهر منه شيء بان يكون المنصوب على قدر  
الجراحة وان يكون العليل بحيث لا يلزمه ان يمر التراب عليه وما  
هناك على ما اذا ظهر منه ذلك **رسالة الخطيب** فاما الثاني حينئذ  
على حد سواء فلا فرق بينهما **قوله** بخلاف توهم الما فانه يبطله وان  
يبين ان **قوله** الا في صلاة وروية الما قبل تمام التكبير مبطل **رسالة**  
لان الاحرام اما يتحقق بانتهاء بها **قوله** في الاربع الاخيرة هي روية  
اما وتوجهه وقدرة على ثمنه وزوال علة **قوله** وفيها اي الثانية  
التي هي مسالة التوهم **قوله** نعم يندب قطع الصلاة ويجوز له  
قلبه فلا خلاف لابن حجر زيادي **قوله** فاذا ضاق الوقت حرم  
قطعها قطعا اي بان لم يبق منه ما يسمعها تامة ان اراد الا  
تمام او مقصورة ان اراد القصر باقل مجزى زيادي **قوله** فخرج  
لوعهم الميت وصلى عليه ثم وجد الما قبل دفنه وجب غسله وا  
عادة الصلاة عليه كما افق به البقوي وخالفه ابن سراقه  
وقال بعدم الوجوب وجمع بين الكلامين بحمل كلام البقوي  
على ما اذا كان في موضع يغلب فيه فقد الما وحينئذ فلا مخالفة

بين الكلامين والميت كما في **رسالة** قوله بعد غير التوهم متعلق  
بقوله باقامة والتقدير فلو اقام المسافر القاصر او نوى الاقامة  
بعد روية الما او القدرة على ثمنه او زالت الصلة بطلت صلاته  
وان كانت تسقط بالتيمم لان باقامة او نيتها الزمها الا تمام  
وهو انما السباح بالتيمم هي ركعتين فالزايد عليها ما فتاحه  
صلاة فيضة بتيمم واحد وهو ممتنع وهو انما استثنى التوهم  
لضعفه عما قبله وعما بعده اما في مسالة التوهم فلا بطلان لصلا  
بالتوهم لضعفه ولا بالشك او الظن لان الا تمام ما فتاح صلاة  
اخرى ولو تاخر الروية للماعن نية او الا تمام كان كتقدمها  
فيض كما تقتضيه عبارة ابن المقرئ وهو المعتمد كما افاده الوا  
رحمة الله **رسالة** قوله زيادة على ما مر فانه في عضوين  
فقط الا ان الله تعالى اوجب طهارة الاعضا الاربعة في  
الوضوء اول الآية ثم اسقط منها عضوين في التيمم فبقى  
العضوان في التيمم على ما ذكرنا وفي الوضوء اذ لو اختلفا بينهما  
كما قاله الشافعي رضي الله عنه **رسالة الخطيب** **قوله** بمعناه  
الاول اما بالمعنى الثالث ثم في رفعه التيمم كالوضوء كما قدمته  
ثم وبالمعنى الثاني وهو ان الحدث بمعنى الاسباب فلا يرفعانه  
لان السبب اذا وقع لا يرفع وهو ظاهر **رسالة الاصل** مع زيادة  
توضيح **قوله** وفيه انه لا يجب بل ولا يسن كما في الكفارية **رسالة**  
**الاصول** **قوله** وان كان المتيهم صبيا نعم لو تيمم للمفرض  
ثم بلغ لم يصل به الفرض لان صلاته نقلها صححه في  
التحقيق وهو المعتمد **رسالة الخطيب** عمل بالاحتياط في حقه  
في الموضعين وسواء كان الفرض اداء ام قضا **قوله** تعالى



اذا اقمتم الى الصلاة الى قوله تعالى فيتموا فاقتضى وجوب  
الطهر لكل صلاة **ثم الاصل قوله** فرضان ولا يجمع بين  
الجمعة وخطبتها بيمين واحد كما رجحوا وهو المعتمد لان  
الخطبة وان كان فرض كفاية قد التحقت بفرايض الا  
عيان لما قيل انها بدل عن ركعتين والصحيح لا يقطع به  
النظر عن مقابله وانما يجمع بين الخطبتين بيمين واحد مع  
انها فرضان لكونها في حكم شيء واحد وعلم من ذلك ان  
الخطيب يحتاج الى يمين واحدة لو تيمم للجمعة فله ان يخطب به  
ولا يصلي به الجمعة وانه لو تيمم للخطبة فلم يخطب فله ان يصلي  
به الجمعة وان كانت دون ما فعله لما تقدم من انها الحقت  
بفرض العين **ثم على قوله** لكن لو تيممت المرأة للمكين  
حليلها لم تستبح غيره من الصلاة ولو تغلوا ويجوز التمكن  
من ارادوا ما يجمع بين التمكن وصلاة الفرض اذا تمت بقصد  
استباحة صلاة الفرض خلافا لمن وهم في هذا فاباح الجمع  
بين التمكن وبين الفرض اذا تيممت للتمكن وليس كذلك  
**فرج** لو تيممت حايض لفقد ما شره حليلها من الوطى ثم  
راى انه اثنا الجماع بطل يمينها وجرع عليها تمكينه ووجب  
عليه النزع بخلاف ما اذا رآه وهو وهو بجامعها فلا يجب  
عليه النزع لعدم بطلان يمينها برويته هو اذ لو تيمم  
شخص لفقد ما شره غيره ولم يبطل يمينه **الاولح دقا**  
ويزيد اي الى تيمم على الوضوء ثلاثه اشياء بوجوب القصد  
اي التراب وبوجوب النقل له وبوجوب الضميتين والله  
اعلم بما مر في ذلك بخلاف الوضوء لا يجب فيه شيء من ذلك

بل لو نوى الوضوء فنزل عليه ما مطر او غيره فان غسلت  
اعضاءه صح وضوءه **الصل** **باب النجاسة**  
**وان اتبها قوله** لا امر به الخ وقيس به سائر ابوال واما  
امره صلى الله عليه وسلم العربيين بشرب ابوال الابل فكان  
للتن اوى وهو جازن بصرف النجاسة غير الخمر وما ورد  
من ان الله تعالى لم يجعل الشفا في المحرمات محمول على صرف  
الخمر وشمل كلامه نجاسة الفضلات من رسول الله صلى الله  
عليه وهو ما صححه وحمل القائل بذلك الاخبار التي يدل  
ظاهرها للطلهارة لعدم انظاره صلى الله عليه وسلم ام ايمن  
بوله على التراخي لكن جزم البغوي وغيره بطهارتها وصححه  
القاضي وغيره ونقله العمري عن الخراسانيين وصححه السبكي  
والبارزي والنزكشي وقال بن الرفعة انه الذي اعتقده والقي  
الله به وقال البلقيني ان به الفتوى وصححه القاياتي وقال انه  
الحق وقال الحافظ ابن حجر تكثر الأدلة على ذلك وعده  
الامة في خصايصه فلا يلتفت الى خلافه وان وقع في كتب كثير من  
الشافعية فقد استقر الامر من ائمتهم على القول بالطهارة  
انتهى وافق به الوالد رحمه الله وهو المعتمد وحمل تنزيهه  
صلى الله عليه وسلم منها على الاستحباب ومزيد النظافة قال  
النزكشي وينبغي طرد الطهارة في فضلات سائر الانبياء ونزاعه  
الجري في ذلك واما الحصة التي تخرج مع البول او معه احيا  
وتسميها العامة حصية فافق فيها الوالد بانه ان اخبر طبيب  
عدل بانها منقذة من البول فنجسة والا فتنجسه لرحولها  
اي في اجساد المتقدمين **ثم على فرج** قال م وان الخرز



البقرية نجسة والظاهر ان والده قال ذلك **ق من قوله**  
وهو ما ابيض رقيق عبارة **ق من قوله** وهو ما اصفر رقيق ثم  
قال وفي تعليق ابن الصلاح انه يكون ابيض ثخيناً وفي الصنف  
اصفر رقيقاً واما النجس بخروجه وهو اغلب في النجاسة للرجال  
خصوصاً عند هيجانهم **قوله** ولو لم يكن اي وجرا دانه صلى  
الله عليه وسلم لما حي له بحجرين وروثه ليستنجي بها اخذ  
الحجرين ورد الروثه وقال هذا ركس رواه البخاري **قوله** ظهور  
قال النووي في شرح مسلم ظهور انا احركم الاشهر فيه ضم الطاء  
ويقال بفتحها الفتان ح شجنا على شرح البهجة **قوله** ايضا ظهور  
وجه الدلالة ان المال لم يكن نجساً لما امر باراقته لما فيها من  
اتلاف المال المنهي عن اضاعته وان الطهارة اما عن حدث او نجس  
ولا حدث على الانا فتعينت طهارة النجس فثبت نجاسة فيه وهو  
اطيب اجزائه بل هو اطيب الحيوان لكثرة ما يلهمت ببقيتها  
اولي وارقة ما فيه واجبة اريد استعمال الانا والا فتنجسه  
كسائر النجاسات الا الخمر غير المحترمة فيجب اراقته الطلب تناولها  
**قوله** البهجة **قوله** اذا لا يحل اقتناؤه بحال اي مع تاق اقتناؤه فلا  
ينتقض بالحشرات **ق من قوله** ولانه يندب قتله من غير ضرر  
فيه ومنصوص فيه على تحريمه قال النووي ولا دالة فيه وليس  
لنا دليل واضح على نجاسته واحترزوا بقولهم من غير ضرر فيه  
عن الحية وسائر الفواسق الخمسة وما في معناها فانها طاهرة  
وان كانت منذوباً الى قتلها لكن لضررها **ق من قوله**  
وخرج كل لو تولد ادى وكلية فهو محكوم بطهارته لقوله تعالى  
ولقد كرّمنا بني ادم اذا الاسناد الى الآية اولى من الاسناد الى

القاعدة واجرى عليه جميع الاحكام لانه بالغ عاقل والعقل مناط  
التكليف والعقل فهو هو كذلك تغليباً للادنى او لا محل منظر **قوله**  
او تغليباً للنجس وعمله في المذهب بانه مخلوق من نجاسة فكان  
مثلاً قال في شرحه ولا ينتقض بالدود المتولد منها لانه منع  
انه مخلوق خلق من نفسها واما تولد فيها كدود الخمل لا يخلق  
من نفس الخمل بل يتولد فيه قال في شرح المذهب ولو ارتضع  
جدي كلية او خنزيرة فثبت لحمه على لبنها لم ينجس على الاصح  
**قاعدة** الفرع يتبع الاب في النسب والام في الرق والحرية وامر فيها  
في الدين والمناكحة **ق من البهجة** **قوله** ومنها اي مني الخنزير و  
الكلب وفرع كل **قوله** لذلك اي تبعا لاصله اما مني نحو الكلب  
فنجس واما مني الادنى فطاهر في الاظهر لانه اصله رجل او امرأة  
او خنثى وغايته انه خرج من غير طريقه المعتاد وهو لا يوش  
فالقول بالنجاسة ليس بشئ وسواء في الطهارة مني الحي والميت  
والخصي والمجبوب والممسوح فكل من تصور له مني كان  
كغيره وخرج من لا يمكن بلوغه وخرج منه مني فانه يكون نجساً  
لانه ليس بمنى **قوله** عن عائشة رضي الله عنها كانت تحاء  
المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلي فيه  
اعترض الاستدلال بهذا الحديث لانه انما ياتي على القول  
بنجاسة فضلاته صلى الله عليه وسلم وهو ما عليه الشيخان  
شعباً للجمهور والذي عليه بعض المتأخرين وهو المعتمد  
طهارتها واجيب عنه بان الاحتلام لا يجري على الانبياء لانه  
من الشيطان ومن المعلوم ان الانسان اذا جامع زوجته اختلط  
منه ما منه وكان صلى الله عليه وسلم اذا جامع لا يحتزم من



منها الاختلاط بمنية وكانت تحكه من ثوبه ويصلي فيه فثبت  
من هذا طهارة من غير ما ورد من انها كانت تغسله حملوه  
على النوب جمع بين الاخبار ولوبال الشخص ولم يفصل محله  
تنجس منية وان كان مستجرا بالاجار تنجس منها ويحرم  
عليه ذلك لانه يتنجس ذكره **رسلي** من عند قوله ولوبال  
الخ **قوله** وهو ما في المראה ومثلها اسم الحية لان سنها يظهر  
على محل اللسعة لا العقرب لان ابرتها تفوص في باطن  
الحية وتخرج السم فيه وهو لا يجب غسله وما تقر من بطلانها  
بالحية دون العقرب هو الوجه الا ان علم ملاقات السم  
للظاهر او ما لاقتها ومحل ما تقر في المראה بالنسبة لما  
فيها اما هي فتنجسه كالكرشي واما الخزة التي توجد  
في المראה وتستعمل في الادوية فيذبح كما قاله في الخادم  
نجاستها لا بها نجسة من النجاسة فاشبهت اما الخمس  
اذا انعقد **رسلي** مسكرا المراد به هذا المغطى للعقل  
لاذوالشدة المطربة والالم ينجح لقولهم مايع **ح قوله**  
ولا ترد الخزة المنعقدة فانها جامدة وهي نجسة والحشيشة  
المزابة فانها طاهرة لان الخزة المنعقدة مايع في الاصل  
بخلاف الحشيشة المزابة فانها جامدة في الاصل وهي طاهرة  
اي ان لم يحصل منها شدة مطربة وقد سئل الوالد  
رحمه الله عن الكشك هل هو نجس لانه يتخمر كالبوطة  
وهل يكون جفافه كالخلل في الخمر فيطهر **فاجاب**  
بانه لا اعتبار بقول هذا القائل فانه لو فرض كونه مسكرا  
لكان طاهرا لانه ليس بمايع انتهى اي حال اسكاره لو

كان

كان ويؤخذ منه ان البوطة نجسة وهو كذلك اذ لو نظر  
الي جهودها قبل اسكارها لورد على ذلك الزبيب والتمر  
وتخوها من الجامرات وهذا ظاهر جلي ثم اعلم ان الاعيان  
جماد وحيوان فالجماد كله طاهر لان الله خلقه لمنافع  
غاية ولو من بعض الوجوه ولا يحصل الانتفاع او يكمل  
الا بالطهارة الامانص الشارع على نجاسته وهو ما ذكره  
المصنف بقوله فيهما من كل مسكر مايع والحيوان كله طاهر  
الاما استثناء الشارع وقد نبه عليه المصنف بقوله وكلب  
**رسلي قوله** كالروث وهل العسل خارج من دبر النحل  
او من فيها خلاف ولم ارفيه ترجيحاً والاستثناء الثاني فعلى الاول  
يستثنى ذلك من الضابط في الخارج **رسلي** وعلى الثاني يستثنى  
ذلك من المني وقيل يخرج من ثقبه تحت جناحيها فلا استثناء  
الا بالنظر انه حينئذ كاللبن وهو من غير المأكول نجس  
**ثم ابن حجر قوله** نعم ان كان الخارج الخ عبارة عن الاصل نعم  
ان اكلت بهيمة حبان القته محبباً فان كانت صلابته بحيث  
لوزرع ثبت فعينه طاهرة فيجب غسل ظاهره لانه وان  
صار غذاها في تغير الى فساد كما لو اتبلع نواة وان زالت  
صلابته بحيث لا ينبت فينجس العين ذكره في الروضة **قوله** اما  
الاول اي وهو لبن ما يوكل لحمه كلبن الفرس وان ولدته بغلا  
وكزالبن الشاة او البقرة اذا ولدها كلب او خنزير فلا يظهر  
خلافاً للركشي في خادمه ولا فرق بين لبن البقرة والنور  
والعجل خلافاً للبلقيني ولا فرق بين ان يكون على لون الرم  
اولا ان وجدت فيه خواص اللبن كظيره في المني اما ما اخذ



من ضرع بهيمة ميتة فانه نجس اتفاقا لما في المجموع **شر الرمي**  
**قوله** ولا فرق فيه بين الانثى والذكر والحى والميت وقد شمل  
ذلك تعبير الصيغى بقوله البان الادميين والادميات لم  
يختلف المذهب في طهارتها وجواز بيعها **شر الرمي** **قوله**  
اللبن افضل من غسل النخل كما صرح به السبكي في تفضيل  
اللبن على الغسل وافق الشهاب الرملى بان اللبن افضل  
من الحيوان اللحم لوجه له وذكرها في حاشية **شر الروض**  
قال والره في الحاشية المذكورة مانعه لكن حكى الجلال في الجامع  
الصغير عنه صلى الله عليه وسلم انه قال سيد ادم اهل  
الدنيا والاخرة اللحم فلعل الوالد رحمه الله لم يستحضر ذلك  
وورد عنه ايضا عليه السلام افضل طعام الدنيا والاخرة اللحم  
انتهى بحروفيه **قوله** محرم تناولها قال في شرح الروض وتحريم  
ما ليس بمحترم ولا مستقذر ولا ضرر فيه يدل على نجاسته انتهى  
ولا بد من ملاحظة هذه القضية حتى ينتج المطلوب والافاطاخ  
والبصاق ونحوهما يحرّم تناولها مع طهارتها والميتة الزائلة  
الحياه بغير ذكاة شرعية كما المذكاة من غير المأكول كالحمار اذا  
ذبح او منه مع فقد بعض شروطها كان تراب بعض الحلقوم او  
المري او كان الزاج مما لا يحل من تحتها لاهل ملته كالمجوسى لكان  
الزاج محرما بضم الميم والمذبح صيد برى ودخل الجنين فان  
ذكاته بذكاة امه وصيد لم تدرى ذكاته والبعل النادر والردى  
اذا ماتا بالسهم ودخل في نجاسة الميتة جميع اجزائها من  
عظم وشعر وصوف ووبر وغير ذلك لان كل منها تحيله الحياة  
ودخل في ذلك ميتة دود ونحوه وتنفاح فانها نجسة لكن لا

تنجسه

تنجسه لمس الاحترار عنها وجوز اكله معه لعسر تمييزه **قوله**  
اماميتة الادمى وتاليه فطاهرة والجن والملك كذلك ميتتهما طاهرا  
كما رايته كذلك بخط شيخنا العلامة الشهي الرملى في فتاويه  
المرونة كتبها غير مرتبة **قوله** ودم يستثنى منه المنى واللبن اذا  
خرج ليلتوي الدم ودم بيضه لم تغسل واما اذا صار مزارا وهو  
الذى اختلط بياضه بصفاره فطاهر بلا خلاف كما في المجموع  
وشمل كل ما يبقى على اللحم والعظام ومن صرح بطهارته اراد  
انه معفو عنه لكن اذا طبخ اللحم بما وصار المامتغيو اللون فانه  
لا يضر ولا فرق في ذلك بين ان يكون الما واردا او موردا او اما ان  
غسل اللحم بما وصار المامتغيو اللون بواسطة الدم الباقي في اللحم  
فانه يكون مصر الان بشرط ازالة النجاسة ولو كانت معفوا عنها  
اذالة الاوصاف **قوله** السمك والمراد بالسلك لهما اكل من حيوان  
البحر وان لم يسم سمكا والجراد السم جنسى واحده جراده يطلق  
على الذكر والانثى وعلم من حصوه النجاسة فيما ذكر مع ما في معنا  
طهارة الصبر والزباد والعلقه ورطوبة الفرج من حيوان  
طاهر والانفحة الماخوذة من مزلما يطعم غير اللبن قال الله  
الرملى في شرحه نفع يعنى عن الجبن المعمول بالانفحة من  
حيوان تغذي بغير اللبن لعموم البلوى به في هذا الرمان  
كما افق به الوالد رحمه الله **شر رملى** ولحم الجدى الذى ار  
كلية او نحوها فنبت لحمه على لبنها وما خرج على سبيل التبرع  
كخياط وبصاق وعرق من حيوان طاهر وهو كذلك في الجميع  
**قوله** الحجر يكسر الجيم وهي ما يخرج البصير او غيره  
للاحتراز لياكله ثانيا **شر الروض** **قوله** واما ما يخرج من جانب

هرة

تضع



فيه المسمى بالقلة فليس بنجس لانه من اللسان **قوله** ودخان  
 النجاسة وبخارها كذلك ان تصاعد بنو اسطة نار لانه جز  
 من النجاسة تفصله النار بفوتها والا فظاهر وعلى هذا يحمل  
 اطلاق من اطلق نجاسته او طهارته **قوله** وما زيد الخ جواب  
 عن الحصر الذي استفيد من الحصر المذكور **قوله** وازالتها اي  
 النجاسة الخ لما انتهى الكلام على بيان بعض الاعيان النجسة  
 شرع في ازالتهما ثم النجاسة لها اطلاقان تطلق تارة على الاعيان  
 وتطلق تارة على الحكم وهو معنى يوصف به المحل عند ملاقاته  
 لعين من الاعيان النجسة مع توسط رطوبة من احد الجانبين  
 وهو بهذا المعنى ينقسم الى مغلظة ومتوسطة وكل منهما اما  
 عيني وهو ما نجس او صافه بنسب او نظر او سم او ذوق ولا  
 يتصور بغير ذلك من الحواسي او حكمي وهو بخلافه كبول جن  
 ولم يدرك له طعم ولا لون ولا ريح فالانقسام ستة ولا يشرط  
 في ازالتهما نية بخلاف طهارة الحدث لانها عبادة كسائر العبادات  
 وهذا من باب التزكك كترك الزنا والغضب وانما وجب  
 في الصوم مع انه من باب التزكك لانه لما كان مقصود القمع  
 الشهوة ومخالفة الهوى التحق بالفعل ويجب ان يبادر  
 بغسل النجس عاص بالتنجس كان استعمل النجاسة  
 في بدنه بغير عذر خروجه من المعصية وان لم يكن عاصيا  
 به فتلتحق الصلاة ويندب ان يعمل به فيما عدا ذلك و  
 ظاهر اطلاقهما انه لا فرق بين المغلظة وغيرها وهو  
 كذلك وان قال الزركشي ينبغي وجوب المبادرة بالمغلظة  
 مطلقا قال الاسنوي والعاصي محتمل الحاقه بالعاصي بالتنجس

والمتنجس

والمتنجس بخلافه لانه الذي عصى به متلبس به بخلافه **ثم قوله**  
 ولو من خف هذا هو الجديد وامثار الي الرد على القديم القائل  
 بطهارة الخف بدلكه من نجاسة تصبه باسفله او جوانبه  
 قال في شرح الاصل وللقديم شروط ان يكون للنجاسة جرم يلصق  
 بالخف بخلاف البول ونحوه وان يدركه في حال الجفاف لا في حال  
 الرطوبة وان تحصل النجاسة بالمشي بغير تعمد بخلاف ما لو تعمد  
 حصولها **قوله** في غير بعض ما يأتي كبول صبي أي وكجلد دبع  
 واستنجى بالاعبار وارضى تجست بنحو بول وما قليل بمكانة  
 وما كثير يزوال تغيره **قوله** الا ما عسر والله من لون او ريح بحيث  
 لا يزول بالمبالغة كخوالج والقرص بالمهمل **ثم الخليل** سوا  
 في ذلك الارض والثوب والا ناسوا طال بقا الراحية ام لا **قوله**  
 بل يظهر محل اي حقيقة لانه نجس معفو عنه حتى لو اصابه  
 لم يتنجس اذ لا معنى للغسل الا الطهارة والاثر الباقي شبه بما  
 يشق الاحتراز عنه وظاهر اطلاقه انه لا فرق بين المغلظة  
 وغيرها فلو عسر ازالة الخودم مغلظة او ريحه طهر وهو  
 كذلك خلافا للزركشي في خادمه وانما لم يصف عن قليل دمه  
 لسهولة ازالة جرمه **ثم على قوله** بخلاف ما لو اجتمعا وكانا  
 في محل واحد من نجاسة واحدة ولو توقف زوال ذلك ونحوه  
 على اشتراك او صابون او حث او قرض وجب والا استحب  
 وبه يجمع بين قول الوجوب والاستحباب واغنى الوالد  
 في ما نقل من البحر ووضع في منبر فوجد فيه طعم زبل او ريحه  
 اولونه بنجاسته بل قياس فقد الماعند حاجته عدم الطهر  
 مطلقا وهو الاوجه فقد قال الاصحاب وشرع تقديم المضضة



والاستنشاق ليصرف طعم الماء ولا يحته انتهى **رمل قوله**  
 ولو تنجس ما يع أي غير الماء الخ ولبن اخل امها ياتي اخر الباب من  
 ان قليل الماء يظهر بكثرة وكثيره بزياد تغيره والجامر هو الذي  
 اذا اخذ قطعة لا يتراد من الباقي ما علما محلها عن قرب والماء  
 بخلافه ذكره في المجموع والحيلة في تطهير العسل المتنجس  
 اسقاؤه للنحل **قوله** او نجس ذكره استطرادا وان لم يصدق  
 به السياق لان تخصيص المتنجس بالجواز يفهم المنع في النجس  
 مع ان حكمه كذلك والمجروح بغيره متعلق به فقط **قوله** من غير  
 نحو الكلب اما دهن نحو الكلب فلا يحل الاستصباح به ولا الطلي  
 ايضا لفظ النجاسة نعم افنى شيخنا الرمل بان يجر دهن  
 كلب محترم بدهن كلب اخر حيث دعت له حاجة ولا يلزم  
 منه تفهم بنجاسة عينه والله اعلم قال شيخنا الزيايدي ويؤخذ  
 من التعليل السابق انه لا يجوز الدرع برون الكلب ونحوه  
 وان اجزأ في الدرع **قوله** ويستثنى المساجد اي فلا يحل الاست  
 ستصباح فيها بالمتنجس لما في تنجيسه كذا اجزم به المقرئ تبعا  
 للاذري والزر كشي وصرح به الامام وهو المعتمد وافق به  
 الوالد رحمه الله وان مال الاستوى الى الجواز معللا به بقلة  
 الرخا و حمل بعضهم الاول على الكثير اخذوا من التعليل قال  
 الاذري والظاهر انه يتحقق بالمساجد المنزل الموحى والمعار  
 ونحوهما من الاستصباح بحيث يعلق الرخا بالسقف وا  
 لجدار ويعنى عما يصيبه من دهن المصباح لقلته والبخار  
 الخارج من الكنيف طاهر وكذا الريح الخارجة من الدبر كالجشا  
 لانه لم يتحقق انه من عين النجاسة لجواز ان يكون من الرائحة

الكريهة

الكريهة الموجودة فيه لمجاورته النجاسة لانه من عينها  
**رمل قوله** في باب اللباس **قوله** ويجوز نسقي الدواب الماء المتنجس  
 الخ استدراك على قوله ولا يحل انتفاع به بجعله شاملا لها  
 المتنجس ويجوز كما في المجموع طلي السفن بشحم الميتة واتحاشا  
 صابون من الزيت النجس ويجوز استعماله في بدنه وثوبه  
 كما صرحوا به ثم يظهرها وكذلك يجوز استعمال الادوية  
 المتنجسة في الدرع مع وجود غيرها من الطاهرات وبما شرها  
 الرابع بيده **رمل قوله** ان تفتت اي تقطع لانه يتقطع  
 عند ملاقات الماء على الوجه الذي يتقطع عند اصابة النجا  
 ولا ينجس الا بتوسط طوبى لانه جاف فلو وقع فيه فارة  
 وماتت ولا رطوبة لم تنجس قاله ابن القطان **رمل الخطيب**  
**قوله** ان امكن تطهيره بفصل ظاهره قال ابن الرفعة ومحل  
 هذا اذا تنجس مما لا دهنية فيه فان تنجس بما فيه دهنية  
 كورث الميتة لم يظهر بل اخلاف **قوله** وجلد هذا عطف  
 على مقدس تقديره وازالتها واجبة بفصل في غير الجلد وفي  
 جلد بائنا بانه **قوله** ظاهره او باطنا قال الزركشي في الخادروا  
 مراد بباطنه ما بطن وبالظاهر ما ظهر من وجهيه بدليل  
 قولهم اذا قلنا بظاهرة ظاهره فقط جازت عليه لافيه  
 فتنبه لذلك فقد رايت من يغلط فيه **رمل قوله** بان يربطه  
 ولو بوقوعه بنفسه او بالقاية بريح او نحو ذلك او بالقاء  
 الرابع عليه ولو بنحو ربح **قوله** وخرج بالجلد الشعر ونحوه  
 نضر قال النووي ويعنى عن قليله فيطهر نتعا واستشكله  
 الزركشي بان ما لا يثاثر بالربح كيف يطهر قليله قال ولا

سنة

الصلاة



مخلص الا ان يقال لا يظهر وانما يعطى حكم الطاهر انتهى وقد  
يوجه كلام النووي بانه يظهر تبعاً للمشقة وانما لم يتأثر  
بالدابع كما يظهر دن النحر تبعاً وان لم يكن فيه تخليل ونزع  
بعض مشايخنا في القياس بالفرق بين الدن والشفر بان الحكم  
على الدن بالتخلل ضروري والالم يوجد دخل طاهر ولا كزلاء  
الشفر لا ضرورة على الحكم عليه بالطهارة بان ان الله ممكنة  
ح ويمكن الانتفاع به لا من جهة الشفر كجلد الكلب ونحوه اي  
فلا يظهر بالدبع لان الحياة ابلغ منه في افادة الطهارة والحياة  
لا تغيرها فالدبع اولى **قوله** والميتنجى بملاقاته قبل طهر  
عنه فلا يظهر الا بفصل باجر الماء على ظاهر الجلد سواء دبغ  
بطاهر ام نجس ثم يصلي فيه ويستعمله في ما يغ ويحرم اكله  
وان كان اصل حيوانه مأكولاً لم يخرج حيوانه بهوته عن المأكول  
لخبر الصحيحين انها حرم من الميتة اكلها ويجوز بيعه وان  
لم يفصله ما لم يمنع من ذلك مانع **نص** في الاستنجاء **قوله**  
ويجب استنجاء والاستنجاء والاستنجاء والاستطابة بمعنى ازالة  
الخارج من الفرج عنه بالماء او بالماء او بالحجر او ما في معناه من كل طاهر  
جامد قالع للنجاسة غير معوم بشرطه الاتي في كلامه والاستنجاء  
والاستطابة نعمان الماء والحجر بخلاف الاستنجاء فانه خاص بالحجارة  
والاستنجاء ما خوذ من نجوت الشجرة وانجيتها بمعنى قطعها لان  
المستنجى يقطع الاذى عن نفسه او من النجوة وهي اسم لما ارتفع  
من الارض لان قاضي الحاجة يطلب مكان مرتفعاً يستقر به عن  
العيون ولا يجب على الفور وانما يجب عند ارادة القيام الى  
الصلاة ونحوها **ح** ويجوز تاخيرها عن وضوء السليم بان لم

شروط في قوله ح

لمس

يمس ناقضاً بان يستنجى بخرقه يلفها على يده دون التيمم ونحو  
**قوله** ملوث دخل فيه الدم الحيض فيجزي الحجر فيه عند النووي  
خلاف الرافعي ويجزي الحيض في دم حايض او نفسا وفايدته  
فيمن انقطع دمها وعجزت عن استعمال الماء استنجت بالحجر ثم تميمته  
فانها تصلي ولا إعادة قال الاسنوي ومحلّه في البكر دون الثيب  
كما حكاه الرويانى عن النص ووجهه ابن الرفعة **قوله** بالماء اي الا  
ما زهر من فله حرمة تمنع من الاستنجاء به كما قاله الماوردي لكنه  
يجزيه اجماعاً والمعمد انه خلاف الاولى **قوله** او مسح ثلاثاً اختلق  
في هذه المسألة فمنهم من ذهب الى انه يجب ان يعيم بكل مسح جميع  
المحل ليصدق ان مسح ثلاثاً فلا يكتفى بالتوزيع لجانبية والوسط  
ومنهم من رجح الاكثف بثلاث مسحات وان لم يعيم بكل مسح جميع  
المحل ومنهم الجلال المحلى في شرح المنهاج وابن المقري في تمحيته  
ويدل لذلك ان الخلاف في الافضلية لا في الوجوب فالقائل با  
لتعميم وهذا ما رجحه شيخنا الشهاب البرلسي وغيره وافرد المسألة  
بالتصنيف واعتمد الاستنجاء وكذلك الشيخ ابو الحسن البكري  
الف فيها ايضا جزاء سماه تحرير النظر في كيفية الاستنجاء بالحجر  
واعتمد الاستنجاء والذي اعتمد شيخنا الشهاب الرملي وجوب  
التعميم بكل مسح وكذلك ابن حجر ويجاب عن الموزعة بان المراد  
بها بيان كيفية الاعتماد مع صرق مسح ثلاثاً **قوله** بجامر محج  
دخل في الجامر ما كان من حجارة الحرم والذهب او الفضة ولم  
يطبع ولم يهيا او الجوهر النفيس **قوله** كجلود الدبع لان الدبع  
يقبله الى طبع الثياب وهو وان كان مأكولاً حيث كان مذكراً  
لكن اكله غير مقصود لانه لا يعتاد بخلاف المذبوع لانه اما



مطعوم بحاله او نجس والا وجه في جلود حوت كبير جاف انه ان قويت  
 صلابته بحيث لو بل لم يلين جاز الاستنجاء به والا فلا ويستثنى جلد  
 جعل لكتاب علم محترم فيجزم الاستنجاء به مادام متصلا بخلاف  
 جلد المصحف فانه يحرم وان انفصل عنه **قوله** كبره الا في جمعه بين  
 اما والحجر فلا يشترط طهارة الحجر حينئذ وهذا ظاهر بالنسبة  
 لحصول اصل فضيله الجمع اما كمالها فلا بد فيه من بقية شروط  
 الاستنجاء بالحجر **قوله** وبالقانع غيره مما لا يقلع ملاسته كالقصب  
 الاملسي او رخوه كالقحم الرخو او تنافرا جزاياه كالقواب المتناثر  
 ودخل في ذلك الحجر الثاني والثالث اذا لم يتلوث باستعماله **قوله**  
 كما لمطعوم من غير الماء ولو عظا ولو حرق لانه صلى الله عليه  
 وسلم نهي عن الاستنجاء بالعظم وقال انه طعام اخوانكم يعني  
 من الجن فطعوم الانسان اولى سوا اختص به ام لا غلب استعماله  
 ام كان مستعملا للادمي والبهايم على السوا بخلاف ما اختص به  
 البهايم او مستعملا له اغلب **ثم روى قوله** ويعص به في المحترم  
 اي وكذا غيره ان قصد به الاستنجاء بتقاطيع عبادة فاسدة واما  
 اختص المحترم لثبوت حرمة من غير كونه عبادة فاسدة  
**ق س قوله** وان لا ينتقل الخارج من محله فيصير كما لو طرات عليه  
 نجاسة من خارج **قوله** وان لا يطرا عليه اجنبي طاهر او نجس  
 وقوله الشم من النجاسات يقال عليه مثله ما اذا ورد عليه من  
 الطاهرات الرطبة فان كانت خافة لم يمنع الحجر وحينئذ فيصح  
 ان يقال خرج بالنجس الطاهر وفيه تفصيل والمفهوم اذا  
 كان فيه تفصيل لا يرد نعم لو يمس بوله قبل الاستنجاء به ثم  
 بال ثانيا وبل الثاني ما بله الاول جاز الحجر ومثله الغايظ المطابع

فان

فان جف الخارج او انتقل او طرا نجس اخر فحين الماء ولو استنجى بحجر  
 مبلول لم يصح استنجاءه لان بلله يتنجس بنجاسة المحل ثم ينجسه  
 فتعين الماء **ثم روى قوله** فان تقطع الخ وجاوز بان صار بعضه  
 باطن الالية او في الحشفة وبعضه خارجا والفرق بين الانتقال  
 يعتبر فيه الاستقرار قبل حصوله في الثاني والتقطع يخرج ابتداء  
 الى مواضع برون اتصال **تنبيه** ليس اذا استنجى بالماء تقديم  
 قبله على دبره واذا استنجى بالحجر تقديم دبره على قبله كما في الرو  
 وهو المعتقد خلاف الماء في الروض **فرع** يندب النظر الى الحجر  
 المستنجى به قبل رميه ليعلم هل قلعه ام لا ذكره المحب الطبري  
 ولو شذ في فقد بعض الشروط امتنع الاقتصار على الحجر لانه  
 رخصة والرخصة لا يصار اليها الا بيقين **قوله** ويكفي فيها نجس  
 ببول غير الادمي كانا وارض فيطهر بالنضح كما هو مقتضى اطلا  
 ولا ينافيه قولهم الاتي وفارقت الذكر الخ لان الابتداء المذكور حكمته  
 في الاصل فلا ينافي تخلفه في غير الادمي وعموم الحكم **ق س على**  
**شرح ابن حجر قوله** لم يطعم بفتح اوله وثالثه اي لم ياكل ولم  
 يشرب **قوله** في الحولين اي وهما تقرب فلا تضر زيادة نحو  
 يومين **فرع** لو مرضت ام الولد فصار ياكل غير اللبن للتغذي  
 ثم شفيت امه فصار يقتصر على شرب اللبن فيجب في بوله  
 الفصل ولو بعد الاقتصار على شرب اللبن لانه يصرق عليه  
 انه اكل غير اللبن للتغذي قال الشافعي وشربه اللبن بعد  
 الحولين كالمطعم حتى لو شرب اللبن قبل الحولين ثم بال بعد  
 الحولين قبل ان ياكل غير اللبن فانه يجب الفصل لان تمام  
 الحولين بمنزلة اكل غير اللبن **ح د قوله** نفع بضاد معجمة

منة

دخل فيها  
 فهم



وحامه ملة وقيل بمجعة ايضا **قوله** تصح لا يبعد ان محله ماله  
يختلط برطوبة في المحل مثلا والاوجب الغسل لان تلك  
الرطوبة صارت نجسة وهي ليست ببول صبي **ق س على شرح**  
**ابن حجر قوله** ان الاتيلاف الخ يعني ان الرجال والنساء ينفون  
حمل الصبيان بخلاف الانثى انها يالفها غالبا الا الانثى فانزع  
بذلك ما يقال ان الانثى ايضا تالفها الرجال والنساء **قوله** فلا  
يلصق بالمحل لصوق ببول غيره بان بول الصبي من ما وطن  
وبولها من لحم ودم لان حوى خلقت من ضلع ادم القصير  
رواه ابن ماجة عن الشافعي وقيل لما لان بلوغ الفلام بما  
ظاهر وهو المني وبلوغها كذلك نجس وهو الحيض جاز ان  
يفترقا في حكم طهارة البول قاله الماوردي ونظر بعضهم في الفرق  
الثالث بان المخلوق من تراب هو ادم ومن ضلع هي حوى واما  
من بعدهما فالكل مخلوق من نطفة ومغز بدم الحيض فكيف  
يقال يرجع الى الارض **س الطيب قوله** وظاهره انه لا فرق بين  
النجس ولو من مغلظة من ادمى او غيره **س رملى قوله** ولو مرة اي  
وان لم يكن بفعل فاعل كطر ولو سقيت سكيننا وهي محاة نجسا  
فلا تحتاج الى سقيها ما طهورا ولها طبع نجس فيطهر بغسله  
ولا حاجة لاعدايه ولا لعصره والحب اذا نفع في البول حتى انتفخ  
**قوله** صلبه بضم الصاد واسمان اللام **س الاصل قوله** بان كان  
رطبا فان كان بلارطوبة كفى رفع عينه **س الاصل فرج يسن**  
غسلتان بعد نضح بول الصبي كغيره من غير المغلظ اما المغلظ  
فلا يسن فيه التلث بالائتان بغسلتين بعد السبع لان المكي  
لا يكبر **قوله** في جامد اخرج به المابع وقد تقدم الكلام عليه

واخرج

واخرج به اما وفيه تفصيل فان كان قليلا تنجس بمجرد الملاقاة  
واذا كثر فبلغ قلتيين طهر دون الاثلاث لانه لا يظهر الا بالتسبيح  
مع الترتيب واما يظهر بالمكاثرة وان كان كثيرا لم يظهر بالولو  
لان كثرة الما مانعة من تنجسه كانه يده ومن ثم تومس كلبا في الما  
لم تنجس يده ومن اكل لحم كلب مغلظ كفاه الاستنجاء من فضله  
ولو بالجهر وان خرج غير مستحيل على ما شبهه كلامهم بخلاف  
ما لو بقاياها فانه يجب عليه التسبيح لغيره مع الترتيب **قوله**  
من نحو كلب اي جنسه الصادق بالقليل والكثير من الملاب  
وكذلك الولوغ سواء كان يخرج منه ام من فضلاته ام بما تنجس  
بشيء منها لان ولغ في بول او في ما كثير متغير بنجاسة ثم اصاب  
ذلك الذي وقع فيه ثوبا ولو مفضة من صيد او غيره وسوا  
المان جافا او لارطبا وعكسه **قوله** غسل سبعا تعبدا في عباب  
**قوله** بتراب ولو طينا رطبا كما افتي به الفزالي لانه تراب بالقوة  
والضابط ان كل ما صح التيمم به اجره هنا الا الرمل الذي  
يلصق بالعضو فانه يجزى هنا الا هنا والرمل المختلط  
بغيره يكفي هنا لا في التيمم وكذلك الطين كما تقدم وكذلك الطفل  
يكفي كما في فتاوى الرملى ويكفي في التيمم به كما ذكره ابن حجر  
في شرح الامتاج **قوله** طهور ولا يكفي المستعمل كما صرح به المالك  
سلا رشيخ النووي في تعليقه على التنبيه **قوله** وبالجملة لا  
تقيد بهما رواية اخر اهن اي لان شرط حمل المطلق على المقيد  
اتحاد القيد والا بان كان مقيدا بقيدين متنافيين فلا يحمل  
المطلق على المقيد لان حملهما لا يتأتى وحمله على احدهما  
دون الاخر يحكم كما هنا اذا ولا هذه تنافي اخر اهن **قوله** لضعف



دلائلهم بالتعارض او بالشك على انه لا تعارض لا ممان  
الجمع بحمل رواية اولاهن على الاكل لعدم احتياجه بعد ذلك  
الى ترتيب ما ترشش من جميع الفسلات ورواية السابقة  
على الجواز مقابلة الحرمه ورواية اخراهن على الاجزاء وهو  
لا ينافي الجواز ايضا **رمل قوله** وبلوغه وهو ان يدخله  
لسانه في المايح فيحركه **قوله** وبلوغه غيره قد يقال الاول ترك  
القياس في هذا وما قبله اقتصارا على مورد النص لخروجه  
عن القياس فليتأمل **قوله** ولا يكفي ذر التراب على المحل  
بغير ان يتبعه بما اي فان اتبعه بما كفي وحاصل ذلك ان المخرج  
له ثلاث كيفيات اما ان يخرج الماء والتراب معا ثم يضعهما على  
على موضع النجاسة وهذه افضل كيفيات المخرج بل ذهب  
بعضهم الى ان ذلك لا يقيم او يضع الماء على موضع النجاسة  
ثم يضع التراب عليه او يعكس ذلك ولو كان هناك رطوبة  
في المحل فانه لا يضر لان الوارد له قوة **قوله** والواجب من  
التراب الخ ويقوم مقام الترتيب الماء الكوب كما النيل ايام زيادته  
وكما السيل المترب **رمل قوله** اذ لا معنى لترتيب التراب  
يؤخر منه انه لا فرق بين التراب المستعمل وغيره فلا يجب  
ترتيبه مطلقا بخلاف الارض الحجرية والرملية التي لا غبار فيها  
فلا يمد من ترتيبيها والمراد بالارض الترابية ما فيها تراب رمل  
فلو تطاير شي من تراب الارض الترابية قبل الفصل فهل  
يحتاج الى ترتيب افعى الشيخ الرمل او لا بانه لا يتوقف عليه  
واستقر امره اخر على اشتراط الترتيب وهذا هو المقصد  
نعم لو جمع المتطايير واراها ظهوره لم يحتج الى ترتيب اخر

من

من العلة ما هو ظاهر رمل ولو غس المتنجس بما ذكر في ما  
كثير راكرو حركه سبعا وتربه طهروا لم يحركه فواحدة  
ويظهر في تحريكه ان الذهاب مرة والعود اخرى او في جاز  
وجرى عليه سبع جريات حسب سبعا **رمل قوله**  
حسبت واحدة وانما حسبت العود الماء موريه في الاستنجا  
قبل نزول الغين لانه محل تخفيف وما هنا محل تغليظ  
فلا يقاسى هذا بذاك **قوله** ويفسل ما ترشش فيفسل ما تقا  
عليه شي من الاول من مرات المغلظة ستا ومن الثانية خمسا  
وهكذا الى السابعة فلا يفسل منها شي **ش البنية قوله**  
ويعفى عن دم نحو البراغيث الخ اي بالنسبة للصلاة لا نحو ما  
قليل فيتنجس به ولا اثر لطلاقات البدن رطبا عند المتولى ويؤثر  
عند الشيخ ابي على لكن يؤخر من علمته انه لا اثر لوطوبة يشق  
الا حتران عنها لما حصلت من نحو ما الوضوء وحلق الراس ولا يلق  
تنشيق البرق لغيره خلافا لابن العماد ثم ظاهر كلام جمع تخصيص  
العفو عنه بمان الصلاة وقضية كلام الشرح الصغير والمجموع  
العفو عنه في الثوب والبدن انتهى **ابن جريح** من باب شروط الصلاة  
**قوله** ما البق والبق هو البعوض قاله في الصحاح والظاهر كما قاله  
الشيخ شموله للبق المعروف ببلاذنا **رمل قوله** وقضية كلام  
المنهاج الخ **وحاصل ما** في الدماء انه يعفى عن قليلها ولو من  
اجنبى غير نحو الكلب وكثيرها من نفسه ما لم يكن بفعله او بجوار  
محله فيعفى حينئذ عن قليلها فقط وما وقع في التحقيق والمجموع  
في دم البزات من كونه كرم الاجنبى فيقول على ما حصل بفعله او  
انتقل عن محله اما دم المفلط فلا يعفى عن شي منه لغلظه كما



نقله في المجوع عن البيهقي وقره بل بفضل عن نص البيان  
 ايضا **رسلي** من باب شروط الصلاة **قوله** بنفسي لا  
 يفيين لطول مكث وجوب ربح **قوله** او بما ولو نجسا **قوله**  
 زيد عليه او نبع منه وافهم كلامه والعللة ان القليل لا يظهر  
 بانتفا تغيره وهو ظاهر **رسلي** **قوله** ظاهر انما قال ظاهرا  
 حتى لا ينافي قوله بعد ذلك للشك في ان التغير زوال او استمر  
**قوله** للشك الخ قال الرملي ومحل ما تقر اذا احتمل ستر التغير  
 بما طرأ عليه كان زالت الراجحة بطرح المسك او الطعم بطرح  
 الخل او اللون بطرح الزعفران فلو تغير ربح ما وطعمه بنجس  
 فالق زعفران اولونه اطعمه فالق مسك فزال تغيره طهره  
 فقيس على ذلك ان الزعفران لا يستر اللون فعلم ان الكلام اذا  
 فرض انتفا الريح والطعم عن شيء قطعا كعود مثلا او لم يظهر  
 فيه ربح الزعفران ولا طعمه **باب مسيح الخفق**  
 وهو من خصايص هذه الامة **سنن** في العبادي على ابي شعاع  
**قوله** ومسح الخفين اعاد المضاف ليعود على ضمير وهو **قوله**  
 عن جرير البجلي اي بفتح الباء والجيم وازافة جرير بفتح الجيم  
 اليه **قوله** مسح على الخفين زاد ابو داود قالوا الجرير انما كان  
 هذا قبل نزول المائدة فقال وما اسلمت الا بعد نزولها اي فلا  
 يكون الامر فيها بالفصل ناسخا لجواز المسح كما قال به بعض  
 الصحابة واحتمال رويته كذلك قبل اسلامه خلاف الظاهر  
**من المعجزة** قال ابن المنذر وروينا عن الحسن البصري انه  
 قال حدثنا سبعون من الصحابة انه صلى الله عليه وسلم  
 مسح على الخفق واحاديثه صحيحة وكثيرة بل متواترة ومن

ثم قال بعض الخفية اخشى ان يكون انكاره اي من اصله  
 كقرا انتهى **قوله** يرفع الحدث رفعه مطلقا **قوله** ولو لم يرفعه  
 لا يمنع ذلك كما في التيمم اي ولا انه يجوز في حالة الاختيار  
 اي ولو لم يرفعه لا يختص بالضرورة كالتيتم ثم النظر في كفيته  
 وشرطه وحكمه وقد شرع في بيانها فقال واما يجوز المسح  
 على الخفين لا على خف ورجل مع غسل اخرى ولو في الخفق كما بحثه  
 الاسنوي ولا قطع لبس خفه في المسألة الا ان يبقى بعض  
 المقطوعة فلا يكفي ذلك حتى يلبس ذلك البعض خفا ولو  
 كانت احدى رجليه عليه لا بحيث لا يجب غسلها لم يجب  
 الباس الاخرى الخفق لمسح عليه اذ يجب التيمم عن  
 العليلة فهي كالصحيحة وعبر بالجواز اشارة الى انه لا يجب  
 عينا ولا يسنى ولا يحرم ولا يكره والي ان الغسل افضل  
 وهو كذلك اصالة وقد يسن تركه رغبة عن السنة لا الايثارة  
 تقديم الافضل عليه او شك في جواز او كان ممن يقتدى به  
 او وجد في نفسه كراهته الي ان يزول وقد يجب ان خاف  
 فوت عرفة او انقاذ اسير او نصب ماوه عند غسل رجليه  
 ووجد برد الا يذوب ومسح به اوصاف الوقت ولو اشتغل با  
 لغسل الخفق الوقت او خشي ان يرفع الامام راسه من الركوع  
 الثاني في الجمعة او تعين عليه الصلاة على ميت وخيف انفجاره  
 لو غسل او كان لابس الخفق بشرطه محدثا ودخل الوقت و  
 عنده ما يكفي المسح فقط بخلاف ما لو اذهقه الحدث وهو متطهر  
 ومعه ما يكفي له لمسح ولا يكفي له لغسل فانه لا يجب لبس  
 الخفق ليقع حدثه وهو لابس الخفق ليصرف عليه انه لابس



على طهارة الان مما فيه من احداث فعل زاي قد شق عليه  
ولان في صورة الادامة تعلق به وجوب الطهارة وهو قادر  
على ادا طهارة وجب عليه بالما باستصحاب حالة هو عليها  
وفي صورة اللبس لم يجب عليه الطهارة اذ الحدث لم يوجد  
فلا وجه لتكليف كان ياتي بفعل مستأنف لاجل طهارة لم يجب  
بعد **قوله** في الوضوء ولو وضوء سلس **قوله** بدلا عن غسل  
الرجلين فالواجب على الابس الغسل او المسح والغسل  
افضل اي لانه الاصل واحترز بلبسه عن غيره فالواجب  
عليه الغسل عينا **قوله** مسافر وغاية ما يستبيح فيها من  
الصلوات ان جمع سبعة عشر صلاة ودونه ستة عشر واما  
المقتضيات ستة فلا تخص **قوله** ولغيره وغاية  
ما يستبيح بالمسح ان جمع بالمطر اي جمع تقديم سبعة ودون  
الجمع ستة كان يحدث بعد الظهر فيتوضا ويمسح ويصلي  
به الظهر ثم اذا كانت جال الظهر من الفجر جمع الظهر والعصر  
**قوله** ثلاثة ايام بلبا اليهن ولو ذهابا وايابا **قوله** من مقيم  
ولو عاصيا باقامته **قوله** ومسافر على غير قصر كعبدة  
خالف سيرة فيهما اي في الاقامة والسفر اخص للمسافر  
ثلاثة ايام اي مسح ثلاثة ايام ثم حذف المضاف فانتصب اليه  
انتصابه على التوسع واما قلنا ذلك لضعف عمل المصدر محذوفا  
ولان صلة ان وهو مسح الاتي لا يعمل فيها قبله وقوله ان مسح  
عليهما بدل من المصدر المقدر انتهى **قوله** سواء سبق  
اليوم الاول ليلته بان احداث وقت الغروب **قوله** ام لا بان  
احداث وقت الفجر **قوله** سواء سبق اليوم الاول ليلته اي

بالضم

بالضم ان الليل سابق النهار الا في معرفة **قوله** او اليوم الرابع  
ويقاس بذلك مرة المقيم **قوله** وخرج بالوضوء ازالة الخجاسة فلو  
دميت رجله في الخف فاراد ان مسح بدلا عن غسل الرجل لم يجز  
بل لا بد من الغسل **قوله** من اخر حدثه فلا يحسب زمن استمراره  
نوما كان او غيره لتعذر المسح حينئذ والمعتمد التفرقة بين  
البول والغائط وبقية النواقض ففي الخارج باخذه وفي البقية  
باولها التمكن من الطهارة بمجرد دعا ولا كذلك الخارج **قوله** وقضية  
كلامه كما صله انه لو توضا بعد حدثه وغسل رجله في الخف  
ثم احداث كان ابتداء المدة من الحدث الاول وبه صرح الشيخ ابو  
علي في شرح الفروع وهو المعتمد ولو احداث ولم يمسه حتى انقضت  
المدة لم يجز المسح حتى يستأنف لبس على طهارة اولم يحدث  
لم تحسب المدة ولو بقي شهر امثلا **قوله** لان الوقت للمسح اي  
الرافع للحدث فلا يرد عليه انه ليس للابس الخف تجديده  
اي اذا صلى به فوضا ونفلا وهو لابس الخف بشرطه الوضوء  
قبل الحدث فيمسح حينئذ لان مسحه هذا اليرفعه اي الحدث  
فيه عليه المولف في شرح الروض رد اعلى الاسنوى حيث  
اعترض بما في المجموع انه ليس في حق الابس الخف تجريد  
الوضوء فيمسح فليكن اعتبرت المدة من الحدث فامشرا الى رده  
بالتقييد المذكور **قوله** ولكن دايما الحدث الخ يعني ان الانسا  
اذا كان به حدث دايما كسلس بول او مذي اذا تطهر وليس  
خفيه بشرطه اذا حصل له حدث غير حدثه الدايما كان من  
فرجه فانه انما يمسح لما يحل له لو بقي طهره فان كان قد صلى  
به قبل الحدث فوضا فانه انما يصلي به نوافل فقط او لم يصلي



به فرض صلى به فرضا ونوافل قال في الروضة وان احدث دأيم  
الحديث قال في شرحه وخرج بغير حديثه فلا يضر ولا يحتاج  
معه الى استئناف طهره الا اذا اخرج الرخول في الصلاة بعد صلاة  
الظهر لغير مصلحتها وحديثه يجري فيتأني فيه ما تقر به عبارة  
الخطيب فان طهره يبطل في غير حديثه انتهى **قوله** ولكن دأيم  
الحديث الخ يعني هذا استدراك على قوله فيما سبق للمسافر سفر  
قص ثلاثة ايام وغيره يوما وليلة تعقبه بقوله ما تقدم محله في  
السليم اما غيره فلا يتقدر بزمن لكن يشترط في خفيه ما شامل  
للتيمم ونحوه وهو قضية كلام الشيخين لكن قال الا ذرعي  
انه لم يرد لغيره بعد الكشف والتنقيب قال والزي في النهاية  
والتهذيب والتمه وغيرهما المنع في التيمم المحض مطلقا **قوله**  
مكرض وجب استشكل تصوير المسح في التيمم المحض لغير  
فقد ما بانه ان كانت العلة باقية فطهارته بالتراب لا  
بالماء فكيف يسح وان شفي فطهارته بالماء فلا يكون متمما  
واجيب بانه مصورا اذا لم ينزل عذره لكن تكلف الفصل وا  
راد المسح بالماء مع العلة وتكليفه حرام على الاول وجه لان  
الفرض انه مضر **قوله** فيقتصر في الاول على مرة المحض  
ومثل ذلك ما لو مسح احدي رجله وهو عاص بسفره ثم  
مسح الاخرى بعد توبته فيما يظهر **ثم الخطيب قوله**  
ولا يمسح وقت الصلاة حضرا وعصيانا اما هو بالتاخير  
لا بالسفر الذي به الرخصة **قوله** بظاهره على الخف دون  
اخره اسفله وحرفه لثبوت الاقتصار عنه صلى الله عليه  
وسلم على الاعلى دون غيره والعبرة في الرخصة الاتباع وعن

علي رضي الله عنه لو كان الذين بالراي لما كان اسفل الخف  
اولي من اعلاه وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يمسح على ظاهر خفيه رواه ابو داود وغيره ومعنى كلام علي  
لما كان مسح الاسفل اولى لكونه يلاقي النجاسات والاقدار لكن  
الراي متروك بالنص قال ائمتنا ولانه موضع لا يرى غالبا فلم  
يجزى الاقتصار عليه كالباطن الذي يلي بشرة الرجل **ثم الاصل**  
**قوله** تحت العقب العقب بفتح العين وكسر القاف ويجوز اسما  
مع فتح العين وكسرها موخر الرجل وجمعها اعقاب **ثم الخطيب**  
**قوله** الى اخر ساقه يؤخذ منه استحباب التججيل في حق الابس  
الخف وخالف في ذلك بعضهم والمنقول في شرح المهذب انه  
لا يسن في حق الابس التججيل **قوله** ويكره تكراره وان اجزا  
لان ذلك بعينه ويفسده ويؤخذ من العلة عدم الكراهة  
في نحو الخشب والحديد وهو كذلك **ثم روى** **قوله** كمال فان  
قيل لفضلة كمال لا حاجة اليها لان حقيقة الطهران يكون كاملا  
ولذلك اعترض الرافعي على الوجيز بانه لا حاجة الي قيد التمام  
لان من لم يغسل رجله او احداها ينتظم ان يقال ليس  
على طهر اجيب بان ذلك تأكيد النفي مذهب المزني فيما  
اذا غسل رجلا وادخلها الخف ثم الاخرى كذلك اجزا  
والاحتمال توهم ارادة البعض **ثم الخطيب قوله** الا ان  
يترجى الاولي كذلك ثم يدخلها فان قلت هذا اكتفى باستدا  
الابس لانها كالا بتدالكما سيأتي في الايمان فيما لو حلق لا  
يلبس وكان لا بأس حيث يحنث بالاستدامة قلنا اما  
يكون كالا بتدالكما ان الابتداء صحيحا وهنا ليس كذلك



ذكره في شرح المذهب وايضا الحكم هنا منصوص بالابتداء يقتضيه  
 قوله صلى الله عليه وسلم في خبر ابي بكوة اذا تطهر فلبس  
 خفيه وفي خبر المغيرة دعها فاني ادخلتها طاهرتين حيث  
 علق الحكم بادخلها طاهرتين ونظيره من الايمان ان  
 يحلف على ان لا يدخل الدار وهو فيها فانه لا يحسن باستدانة  
 الدخول ولو غسلها في ساق الخف ثم ادخلها موضع القدم  
 جاز المسح ولو ابتداء اللبس بعد غسل ثم احدث قبل وصوله  
 الى موضع القدم لم يجز المسح وفارق عدم بطلان المسح لو  
 ازالها من مقلدها الى ساق الخف ولم يظهر شيء من محل  
 الفرض بالعمل بالاصل فيها وهو ان الاصل عدم جواز المسح  
 فلا يباح الا باللبس التام واذا مسح فالاصل استمرار الجواز  
 فلا يبطل الا بالنزع التام **قوله** كما مر اي من قول الشافعي اما  
 اما المتيهم لفقد الما فلا مسح شيئا اذا وجد اما لان طهره  
 للضرورة فيزول بزوالها **قوله** طاهر نعم يعني عن محل خروجه  
 بشعر نجس ولو من خنزير رطب لعموم البلوى فيطهر  
 طاهره بفعله سبيغا احدهن بالتراب الطهور ويصلي  
 فيه الفرض والنفل ان شاء العوم البلوى كما في الروضة في  
 الاطعمة وتركه ان يريد الفرض احتياطا **قوله** مسح منه  
 مالا نجاسة عليه فضيحه انه لو مسح محل النجاسة امتنع لا  
 ختلاطه باجنبي واستشكل بان ما الطهارة عليها لا عن قصد  
 اما اذا كان بقصد كما هنا فلا يعني عنه **ثم خطيب ح قوله**  
 سائر القدم المراد بالستر هنا الخيلولة وفي ستر العورة منع  
 ادراك لون البشرة فيصح المسح على خف من زجاج ان امكن

متابعة

متابعة المشي عليه ووفق في شرح المذهب بان المعتبر غسل  
 غسل الرجل وقد حصل والمقصود بستر العورة سترها عن  
 العيون ولم يحصل ومن نظائر المسألة روية المبيع من وراء  
 الزجاج وهي التكني لان المطلوب نفي الفرر وهو لا يحصل  
 لان الشيء من وراء الزجاج يرى غالباً على ما هو عليه **قوله**  
 من زجاج يتصور بان يقطع خف من فوق الكعبين ويركب  
 على قدمه زجاج غليظ **ثم روى قوله** من اسفله وجوانبه  
 غير الاعلى فلوري القدم من اعلاه كان كان واسعاً لم يضرب  
 عكس سائر العورة فانه من الاعلى والجوانب لان الاسفل  
 لان القميص في ستر العورة لستر اعلا البدن والخف يتخذ  
 لستر اسفل الرجل فان قصر عن محل الفرض **ثم الخطيب**  
**قوله** فلو تخرق الخف اي في محل الفرض ضراي لان فرضه  
 الظاهر الغسل والمستور المسح فاذا اجتمع غلب حكم  
 الاصل وهو الغسل **ثم الاصل قوله** البطانة **ثم** اي  
 بكسر الباء والظاهرة اي بكسر الظاء **ثم الخطيب** ولو تخرق  
 وتحت جورب يستر محل الفرض لم يكف بخلاف البطانة لانها  
 متصلة في الخف ولهذا تتبعه في البيع بخلاف الجورب **ثم الروي**  
**قوله** ويمكن تردد فيه الخ اي بلا فعل والا قرب الى كلام اكثر  
 كما قال ابن العباد ان المراد بالتردد فيه لعوايج سفر يوم  
 وليلة للمقيم وسفر ثلاثة ايام بلبا يهين للمسافر لانه بعد  
 انقضاء المرة يجب نزع فقوته تعتبر بان يمكن التردد فيه  
 لذلك انتهى وهذا هو المحتمل ولا يحتاج فيه لتقدير المقيم  
 مسافراً قال ابن حجر ومثبه هذا في السلس وان كان مجرد

ين



اللبس للفرض لانه لو ترك الفرض ومسح للنوافل استوفى  
 المرة بما لها فيقدر قوة خفية بها ويحمل تقديره بمدة الفرض  
 الذي يريد مسح له **قوله** او ضعفه كجورب ضعيف  
 قال في الروض وهو الذي يلبس مع المكعب ومنه خفاف  
 الفقهاء والقضاة قاله الصيمري **قوله** نعم لو كان الضيق  
 الخ انظر لو كان الواسع يعتدل عن قرب **ق** في الخادم ما  
 يوخز منه الاكتفا حيث ما نصه يستثنى من الواسع ما لو جعل  
 داخله عصا به او كان يستمسك بالشعرا ويستعمل الفرق و  
 نحوه والظاهر الجواز ويؤيده قولهم لا يضرب والفرض من اعلا  
 بسبب اتساع الخف **قوله** ولو محرما اي لعارض كما مثله اما  
 المحرم لذاته فيمتنع عليه كحرم لبس خفافا تعرييا فيمتنع المسح  
 عليه لان المسح رخصة والرخص لا تنطبق بالمعاصي ومثل  
 المفصوب المتخذ من جلد ادمي فيكفي المسح عليه لان المنع  
 فيه لعارض **ح** والفرق بينه وبين ما قبله ان المحرم منه  
 عن اللبس من حيث هو لبس فصار كالخف الذي لا يمكن  
 تتابع المشي فيه **ش** **قوله** وان منع اما اي نفوذه اي عن  
 قرب **قوله** من غير محل الخرز ولا يضرب نفوذ اما من مواضع الخرز  
**ش** **الجمعة المصرا في قوله** لو صب عليه علم بذلك ان العبرة  
 بما الفضل لا بما الفضل المسح لانه لا ينبغي كما صرح به الامام  
 وغيره ويتقدير نفوذه فالعبرة بهما معا لا بما المسح فقط كما  
 قاله جماعة **ش** **البس** **قوله** فان كان لم يكن مسح الاعلى  
 لان الرخصة وردت الخ اعلم ان عدم الجواز يشكل عليه بخبر  
 تعدد الانتظار في الصلاة الرباعية مع ان السنة انما وردت

في الصلاة

في الصلاة بانتظارين في الفرق **ع** وقد يفرق بينهما بان  
 الضرورة في الصلاة دعت الي جواز تعدد الانتظار على الوارد  
 ولا كذلك الخف فانه لا ضرورة الى تعدده بل ولا الى لبسه من  
 اصله زيادي **قوله** كفي ان لم يقصد بالمسح الاعلى وحده اي  
 بان قصد الاسفل او قصدها معا واطلق لصرف الاعلى  
 كما في اجتماع نية التبريد والوضوء **ش** **الجمعة** ولو قصد احدهما  
 لا بعينه فانه لا يكفي المسح عليهما بقصده ما لا يجزي المسح خلا  
 لمن بحث الاجزا وقال انه اولى من الاطلاق لقصده بما يجزي  
**قوله** كاللفافة تلف على الاسفل فان مسح الاسفل او مسح الا  
 على ووصل البطل الى الاسفل لا بقصد الاعلى وحده كفي **قوله**  
 ويفارق مسح الخف الفصل الخ معناه ان المسح ينتقض بالجنابة  
 حيث يبطل المسح لخبر الترمذي الاتي في كلام الشرحه الله  
 بخلاف غسل الرجلين في الوضوء لا ينتقض بالجنابة لما قاله الثم  
 من التعليل من الفرق بين مسح الخف حيث يبطل مع الجنابة  
 وبين غسل الرجلين في الوضوء مع الجنابة حيث لا يبطل غسل  
 الرجلين **قوله** زيادة على ما مر والذي مر تكراره وغسل  
 الخف وان المقيم ولو حكاه مسح يوما وليلة والمسافر مسح ثلاثة  
 ايام بلباسين **قوله** او سفرا بفتح السين وسكون الفاء اي مسافرا  
**ش** **الخطيب** شك من الراوي هل قال مسافرا او قال سفرا  
 واتى الراوي رحمه الله باوردون الواو اشارة منه الى انه شاع  
 فيها سعة واتى باللفظين لانه لو اقتصر على احدهما لفهم ان  
 الذي قاله صفوان هو الذي ذكره صلى الله عليه وسلم واتى  
 بهما معا لانه لو اقتصر على احدهما لما يكون الذي يقتصر

فرين







تسعة سنين ولو بالبلا والباردة للوجود لان ما ورد في الشرح  
 ولا ضابط له شرعي ولا لقوى ينبع فيه الوجود كمال  
 والحرز والاحياء وخيار المجلس قال امامنا الشافعي اعجل من  
 سمعت من النساء يحضن نسائهما تسعة سنين والتسعة  
 في كل امه ليست ظرفا بل خبرا فاقيل من ان قايلا جعلها  
 كلها ظرفا الحيض ولا قايلا به ليس بشي **ر م علي قوله** قرية  
 اي هلالية لان السنة الهلالية ثلاثمائة واربعه وخمسون  
 يوما ووسوسه من اي شي تكون هذه الزيادة هل تكون من  
 يوم وما يفعل في بقية اليوم ثم رايته شيخ الاسلام في شرح  
 الروض في كتاب السلم تعرض لذلك وجوابه فله الحمد  
 والله على ذلك حيث قال بعد ذكر مثلها هنا وتوقف القاضي  
 على في زيادة الكسرين وصح الجيلي انها ثلاثمائة وخمسة  
 وخمسون يوما وقدر ٥٠٠ ثمانى زيادة تكسيرا به يزيد في  
 كل يوم ثلاثين سنة احدى عشر يوما فاذا فسدت على  
 السنين خص كل سنة خمس وسدس يوم قال وهذا انما يحصل  
 باجتماع الشمس والقمر اما بروية الهلال فلا زيادة نقله القاضي  
 مجلي ثم قال وهو مناقض لقول المذهب في الهلالية الزيد من  
 من حيث الاجتماع المذكور ولا من حيث روية الهلال **قوله**  
 واقله يوم وليلة واعترض من جهة العربية بان اسم الزمان  
 لا يكون خبرا من جهة ولا بد من الاضمار والتقدير واقله  
 زمن حيض يوم وليلة فقد اخبر بالزمان عن الزمان كما اشار  
 اليه بقوله اي قدرها حتى شمل ما لو انقطع الدم وبلغ مجموع  
 الرما يوما وليلة فانه يكون حيضا ومراده ما ذكر ان اقل الحيض

وهي يوم وسدس به بخلاف العربية  
 فانها ثلاثمائة وستون يوما لا تزيد يوما  
 ولا تنقص يوما قول قد يتوقف في قول  
 بقولنا وهي يوم

من حيث هو الزمان مقدار يوم وليلة على الاتصال وليس المراد  
 انه لا بد من زمن الاقل من نوال الدم من غير تحلل نفي كما  
 يتوهم من لفظ الاتصال بل متى رأت دما منقطا انقص كل منه  
 عن يوم وليلة غير انه اذا جمع بلغ يوما وليلة على الاتصال  
 كان كافيا في حصول اقل الحيض والمراد بالاتصال ان يكون  
 نحو القطنة بحيث لو ادخلت لتلوثت وان لم يخرج الدم  
 اليها يجب غسله في الاستنجاء **ابن حجر للمناج** وانما قال قد  
 لان اليوم حقيقة من طلوع الفجر الى الغروب والليلة حقيقة  
 من غروب الشمس الى طلوع الفجر فلا يشمله من مثله من اليوم  
 الثاني مثلا قلنا قال او قدرها **قوله** وهو اربعة وعشرون  
 ساعة وان لم يتلفق الا من اربعة عشر يوما **ابن حجر**  
**قوله** وان اتصل اي الرما والمراد خمسة عشر ليلة وان لم يتصل  
 دم اليوم الاول بليلتها رأت الدم اول النهار **طبيب قوله**  
 بالاستقرا من الامام الشافعي اذ لا ضابط لشي من ذلك لغة  
 ولا شرعا فراجع فيه الى المتعارف بالاستقرا **تنبيه** انما تكلم  
 المصنف في مثنه على اقل الحيض واكملها وسكت عن غالبه لان  
 الاكثر والاقل هما المراد **المستحاضة** بخلاف غالبه  
 فليس مراد المستحاضة في شي **زيادي قوله** بين حيض  
 ونفاس وهل يقال بين نفاسين لان مفهوم العباد  
 يصدق بذلك قلت لعله يمكن تصويره ان يطاها بعد  
 الولادة وهي نفسا فتحمي ان قلنا ان النفاس لا يمنع  
 العلوق ويستمر النفاس مائة يكون الحمل فيها علقه  
 ثم ينقطع دون خمسة عشر يوما فتلق الحمل فينزل

هما



عقبه النفاس فيصدق بهذا انه يتصور ان يكون الطهر  
اقل من خمسة عشر يوما وهو بين نفاسين **قوله** تقدم  
اي الحيض بان كانت حاملا لان الحيض ترى الدم فانه  
حيض وان ولدت متصلا باخوه بلا تخلل **نق** **قوله** فان تاخر  
عنه بان رأت النفاكاكثر النفاس وانقطع الدم ثم عاد قبل  
خمسة عشر يوما محلي **قوله** بالاجماع فقد لا تحيض المرأة  
في عمرها الامرة وقد لا تحيض اصل حكى القاضي ابو الطيب  
ان امرأة في زمنه كانت تحيض كل سنة يوما وليلة وكان نفاسها  
اربعين واخبرني من اتق به ان والذقي كانت لا تحيض  
اصل وان اختي منها كانت تحيض في كل سنتين مرة ونفاسها  
ثلاثة ايام ولو اطردة عادة امرأة بان تحيض اقل من يوم  
وليلة او اكثر من خمسة عشر لم تتبع على الاصح لان بحث  
الاولين اتم واحتمال عروض دم فاسد للمرأة اقرب من  
خوف العادة المستمرة **ثم الخطيب** ولا يشكل على ذلك خروجه  
لها بروية امرأة لما بعد سن الياس حيث حكموا بان  
حيضها باطلوا به تحذيرهم له بما مولان الاستقرا وان  
كان ناقصا فيها لكنه هنا اتم بدليل عدم الخلاف فيه  
بخلافه ثم لما ياتي من الخلاف والقوى في سنة وفي ان المراد  
نساء عشرين عاما او كل النساء عليه المدا في سائر الازمنة او  
رضنها وهذا كله يؤذن بضعف الاستقرا فلم يلزموا فيه  
ما التزموه في الحيض **ثم روى** **قوله** بعد غالب الحيض فان  
الحيض ستا فهو اربع وعشرون او سبعا وثلاث وعشرون  
**ح قوله** ولسن الياس من الحيض اثنا وستون سنة ولا

حد لاخر الحيض كما قاله الماوردي بل يمكن ما دامت المرأة  
 حية خلافا للجماع الى حيث ذهب الي ان اخره يتوون سنة  
 ولا ينافيه تحديد سن الياسي باثني وستين سنة لانه با  
 اعتبار الغالب حتى يعتبر النقص عنه كما ياتي ثم وامكان حيضها  
 كما مكان انزالها **ثم رمل** وهو ثلاثة وثلاثون حكما يباح  
 بعضها بانقطاعه وبعضها بالفضل منه **ح رمل** ثم شرع  
 في احكام الحيض فقال وحرر بالحيض **قوله** ما حرم بالجنازة  
 لكونه اغلظ منها بدليل انه يحرم به امور زيادة على ما يحرم  
 بها كما اشار اليه بقوله وصوم وعيون مسجدا **الخ قوله** وصوم  
 وهل عدم صحته منها تعدي لا يعقل معناه كما ادعاه الامام  
 او معقول المصني كما ادعاه ..... الا وجه الثاني لان خروج  
 الدم مضعف والصوم مضعف ايضا فلو امرت بالصوم  
 لاجتمع عليها مضعفان والشارع ناظر الى حفظ الابدان وهل  
 تناب على الترك كما يثاب المريض على التوافل التي كان يفعلها  
 في صحته وشغلته مرضه قال المصن لا لان المريض ينوي انه يفعلها  
 لو كان كان سالما مع بقا اهليته وهي غير اهل فلا يمكن ان تنوي  
 انها تفعل لانه حرام عليها **ثم رمل** على **المنهاج** قال الامام  
 وكون الصوم لا يصح منها لا يدرك معناه لان الطهارة ليست  
 مشروطة فيه وهل وجب عليها ثم سقط او لم يجب اصلا وانما  
 يجب القضاء بامر جديد وجهان اصحهما الثاني قال في البسيط  
 وليس لهذا الخلاف فائدة فقهية وقال في المجموع تظهر فائدة  
 هذا وشبهه في الايمان والتعاليق كان متى وجب عليك  
 صوم فانت طالق واظهر غيره فوايد اخر على ضعيف **ثم خطيب**



قوله وعبر مسجد خرج بالمسجد غيره كصلى العيد والمدرسة والربط  
فلا يكره ولا يحرم عبوره على من ذكر انتهى وهو مشكل واجب بانه  
لعارض لذاته بخلاف المسجد فان التحريم لذاته او ان المسجد  
يحرم عبوره وان توجهت التجسس بخلاف غيره فلا بد من التحقيق  
او الظن **قوله** كسائر النجاسات فمن به حدث دائم كاستناضة و  
سلس بول ومن به جراحة نضاحة بالدم او كان متعلقا بفعل  
فيه نجاسة رطبة وخشي تلويث المسجد بشئ من ذلك فله  
حكمها **ثم روي** فان اراد الدخول به فليدلكه قبل دخوله **قوله**  
فان امنته كان لها العبور كالجنب لكن مع الكراهة كما في المجموع  
ومحله عند انتفا حجة عبورها **قوله** في الحيض المحيض عند  
الجهور هو الحيض وقيل زمانه وقيل مكانه **ح روي قوله** قال  
صلى الله عليه وسلم فقال ما وراء الازار يفهم ان ما تحت الازار  
يحرم مباشرته بوطي وغيره وهذا المفهوم مخصص لعموم  
قوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا كل شئ الا النكاح اي الوطى  
فهو شامل لما فوق الازار وما تحته فاذا حمل على ما تحت الازار  
فلا معارضة وح فيجوز له الوطى فيما فوق الازار وان لم يكن  
ثم حاريل ولا يجوز الاستمتاع بما فوق السرة وتحت الركبة ولا  
بهما على ما اختار الجرم به في المجموع بعد ان قال لم ار الاصحابا  
فيه نقلا ومحل ذلك فيمن لا يطلب على ظنه انه باشرها ووطى  
لما عرفه من عادته من قوة سبعة وقلة تقواه وهو اولى بالتحريم  
من حركة القبلة شهوته وهو صائم **ثم روي** من عند قوله ومحل  
ذلك ويسكتوا عن مباشرة الحايض لزوجها بمباشرة السرة  
والركبة كسب فرجه قال بعضهم والقياس تحريمه والمصنف

عزم التحريم اذ لم ينهها من الاستمتاع فالكلام فيها اذا باشرته  
بما يحرم عليه مباشرته بما بين سرتها وركبتها ولو فيها ورا  
سرتها وركبتها بالمباشرة تبعا للتحقيق والمجموع يخرج الا  
استمتاع بالنظر بشهوة فانه لا يحرم اذ ليس هو اعظم  
من تقبيلها في وجهها وهو جائز **قوله** وقيل يحرم الوطى فقط  
قال شيخنا وما قاله الاصحاب اوجه لما فيه من رعاية الاوجه  
**ثم خطيب** وسياتي في كتاب النكاح قبل كتاب الصداق ان المص  
يفقد فصل السن التصديق على وطى الحايض فلا حاجة لنا  
ان نتكلم عليه لمجيبه في كلامه المصنف ولو اخبرته بالحيض فكذبها  
لم يحرم او صرقتها حرم او لم يصرفها ولم يكذبها فلا وجه  
لما قاله الشيخ حله للشك بخلاف من علق به طلاقها واخبرته  
به فانها تطلق وان كذبها لانه مقصر في تقليقه بما لا يعرف الا  
منها شيخنا الرمي من عند قوله ولو اخبرته **قوله** او طلقها  
في ايلا بطلبها استشكل تصوير المسألة بان الطلاق انما يكون  
بعد مطالبتها بالوطى وامتناعها منه والحيض مانع منه فكيف  
تطالبه به في الحيض ويحجب بانها طالبت بالوطى في الطهر  
فامتنعت فطلبت منه الطلاق فطلقها في الحيض **قوله** او  
طلقها في ايلا بطلبها توقف الرافعي في صورة الايلا لانه بالايلا هو  
الى الطلب وهو غنى عن الطلاق بالقية يعني باللسان يكون  
بدعي **ثم اصل قوله** الاستغناء به الشروع في الصرة في الاولى  
هي قوله انت طالق في اخرج من خيضك **قوله** او في الثالثة  
هي قوله او حامل منه **قوله** ولعدم العدة في الثالثة هي ان  
المطلقة غير مدخول بها **قوله** في الرابعة هي ما لو طلقها بقول



منها **قوله** في الاخيرتين هي اذا طلقها بعوض في ايلا بطلبها او  
طلقها بالحكم في شقاق **قوله** وعدم لزوم قضا فرض صلاة  
**فائدة** كل صلاة تفوت في زمن الحيض لا تقضي الا في مسألة  
واحدة وهي ركعتا الطواف كما نقله النووي في شرح مسلم وفي  
شرح المهذب ثم قال وانكر الشيخ ابو علي السبكي وقال هذا  
لا يسمى قضا لان الوجوب لم يكن في زمن الحيض ثم صوب  
هذا الانكار فلو قدر انها طافت ثم حاضت بعد الفراغ منه  
وصح الاستئذان في الشافعي على قضائها كزائحات ابن شيخ  
الاسلام **قوله** ولا تؤمر بقضا الصلاة ترك الصلاة يستلزم  
عدم قضائها لان الشارع امر بالترك ومتركه لا يجب فعله  
فلا يجب قضاؤه **رحم** **قوله** واغتسال الاغتسال في الحج ونحوه  
فيندب **قوله** لا يجوز لها كما قاله البيضاوي والاروجه كما  
افاده الشيخ كراهة قضائها بل قال بعض المتأخرين انه  
المشهور المعروف وعلى الكراهة تنعقد صلاتها اول الاروجه  
نعم اذا يلزم من عدم طلب العبادة عدم انعقادها ولا يقدح  
في ذلك ان وجوب قضا الصوم عليها بامر جبريد **رحم**  
**باختصار قوله** فمستحاضة وهو ان يجاوز الدم اكثر الحيض  
ويسمى وهذا اصطلاح غير مشهور والثاني هو المشهور هو  
الذي تراه المرأة في غير ايام الحيض والنفاس فيدخل فيه ما تراه  
الضعيفة والايسة والمستحاضة على سبعة اقسام **قوله**  
مبتدأة مهيضة مبتدأة غير مهيضة معتادة مهيضة معتادة  
غير مهيضة وهي على ثلاثة اقسام اما ان تكون ناسية لعادتها  
قدرا ووقتها او ناسية للقدردون الوقت او عكسه **قوله** اي

اول ما ابتدأها الدم فهي بفتح الدال في عبارة المتن وتوقف ابن  
الصراح في صحة قولك ابتدأت الشيء وقال لم اجزه في اللفظة و  
عليه فيقتر في المتن بكسر الدال اي ابتدأت الى الدم **واعلم** ان  
المرأة مبتدأة كانت او لا تترك ما تترك الحائض بمجرد رؤيتها  
الدم على الظاهر من كونه حيضاً فلها حكم الحائض بمجرد  
رؤيتها **الدم** ما حتى يحرم طلاقها فان انقطع لدون يوم  
وليلة حكم بعدم كونه حيضاً تبين انه دم فساد او جهلت  
الحكم صح بخلاف ما لو نوت مع العلم بالحكم لتلاعبها **رحم**  
او انقطع ليوم وليلة فالكثير لكن لدون اكثر من خمسة عشر  
يوماً فالكل حيض ولو كان قويا وضعيفا وان تقدم الضعيف  
على القوى **رحم** **قوله** بان ترى في بعض الايام دما  
قويا وفي بعضها دما ضعيفا يعني بان ترى ذلك في اول الحيض  
كالا سود والاحمر فهو ضعيف بالنسبة للاشقر والاشقر اقوى  
من الاصفر وهو اقوى من الاكدر وماله راحة كراهة اقوى  
مما لا راحة له وقوة لون اكثر فيرجح احد الدمين بما زاد منها فانه  
ثلاث صفات كاسود تخين او مفتن وماله صفتان اقوى ماله  
صفة وان استويا فبالسبق كاسود تخين واسود مفتن وكما  
مفتن تخين او مفتن واسود مجرد **قوله** فالقوى مع الضعيف  
او نقا تخلله حيض كان ذات يوم او ليلة سواد انتم كذلك حمرة  
او نقا انتم كذلك سواد او كذلك الى خمسة عشر يوما ثم اطبقت  
الحمرة الى اخر الشهر فحيضها فيه النصف الاول او الحقة  
وبعضه اضعف منه وكان القوى ولاحقه قد صلح لان  
اكثر الطهر لاحد له **قوله** ويشترط ايضا الرد للمميز دون



العادة لان التمييز اقوى من العادة لظهوره ولانه علامة في الدم  
وهي علامة في صاحبه **قوله** ان لا يتخلل بينهما اي بين التمييز  
والعادة اقل طهر فلو كانت عاداتها خمسة من اول الشهر  
وبقيتها احر حكم بان حيضها العشرة لا الخمسة الاولى منها  
**قوله** والابان يتخلل بينهما اقل طهر كان رات بعد خمسيتها  
عشرين ضعيفا ثم قويا خمسة ثم ضعيفا فقدر العادة  
حيض للعادة والقوى حيض اخر **ثم النسخ** **قوله** قدر اوقتا  
كخمس ايام من كل شهر مثلا **قوله** ومحل ذلك اي الرعدة عاداتها  
ولا يصح رجوع الاشارة لقوله وتثبت العادة بمرة لان المختلفة  
المسه لا تثبت الا مرتين وهي تسمى متغيرة لتحيرها في امرها  
وتسمى بالمتغيرة لانها حيرت الفقيه في امرها والى هذا صنف  
الدارمي فيها مجلدا ضخما لخص المهم مقاصده مقاصدها  
في المجموع **ثم شحنا الرمي** **قوله** فان نسيتهما قدرا ووقتا نحو  
غفلة او علة عارضة وقد تجب وهي صفة وهي تدوم لها عادة  
حيض ثم تفيق مستحاضة فلا تعرف شيئا مما سبق فلو قال  
الجاهل بدل النسيان لان النسيان يستدعي  
تقدم العرفان **ح رمي** **قوله** لاحتمال كل ركن يمر عليها الحيض  
والطهر اي والانقطاع اي ولا يمكن جعلها احايضا اياها القيام الا  
جماع على بطلانه ولا طاهر اياها القيام الدم ولا التبقيض  
لانه تحكم فاحتاطة للضرورة ومحل وجوب ما ذكر عليها كما  
افاده الناسي ما لم تصل الي سن الياس فان وصلته فلا  
وهو ظاهر جلي **ثم رمي** **قوله** وفي التمتع على زوجها او سيدة  
ويسهر وجوب نفقتها وكسوتها على زوجها ولا خيار له في فسح

النكاح

النكاح لان وطئها متوقع وعدتها اذ لم تكن حاملا ثلاثة اشهر  
في الحال لتضررها بطول الانتظار الي سن الياس وان ذكرت  
الاوار منها فعدتها ثلث منها ولا تجع تقديم السفر ونحوه  
من مطر **ثم رمي** **قوله** لان بشرطه ان تقع الاولى صحيحة بيقينا او بنا  
على اصل ولم يوجد هنا ولا قوم في صلاتها بطهارة ولا متخيرة بنا  
على ان وجوب القضاء عليها ولا يلزمها الفراغ عن نفسها اذا  
افطرت للرضاع واحتمال كونها حايضا وسياتي ان شاء الله  
التبني على هذه المسائل في ابوابها وانما جمعناها للحفاظ **ثم خط**  
**قوله** ومس المصحف اي وحمله بطريق الاولى **قوله** والقراءة خارج  
الصلاة ونحو مس المصحف واللبث بمسجد ومجث الاسنوي  
جواز اللبث اي حيث امنت التلويث لصلاة او طواف وهو  
متجه النكاح والمعتد ان محل جواز اللبث ان توقفت صحة تلك  
العبادة على المسجد كطواف واعتلاف وتحية والا فلاح **رمي**  
بخلاف الصلاة لانه لا ضرورة الى المسجد مع امكان فعلها خارجه  
**ح رمي** **قوله** وتغتسل لكل فرض خرج بالفرض النقل فلا يجب  
عليها الاغتسال له كما اقتضاه ظاهر كلام الاكثرين وجرم به  
في الكفاية وصرح به ابن المقري في شرح ارشاده وهو المعتد  
**ثم رمي** **قوله** ولا تجب المبادرة للصلاة بعد الغسل الخ لكن لو  
اخرت لزومها الوضوء حيث يلزم المستحاضة الموحدة اي بان  
اخرت لا المصلحة الصلاة **قوله** ولا يمكن تكرره اي الانقطاع **قوله**  
وذوات التقطع لا يلزمها الغسل الخ يعني انقطع الدم واغتسلت  
وصلت ثم ارادت ان تصلي فرضا اخر فلا يلزمها الغسل ايضا **قوله**  
وان ذكرت احدهما بان ذكرت الوقت دون القدر او بالعكس



فالمليقين من حيض وظهر حكمه وهي ان الزكوة لا حرجا الى الزمان  
المحتمل للحيض والطمهر كناسية لهما فيما مروى عنه غسلها  
لحل فرض والزكوة للوقت كان تقول كان حيض يبتدي  
اقل الشهر في يوم وليلة منه حيض يفتي ونصفه الثاني  
ظهر يفتي وما بين ذلك يحتمل الحيض والحسد لطمهر والا  
نقطاع والزكوة للقدس كان تقول كان حيض خمسة في  
العشرة الاول من الشهر لا اعلم ابتداء واعلم اني في اليوم  
طاهرة فالسادس حيض يفتي والاول طهر يفتي كما  
لهش بين الاخيرين والثاني الى اخر الخامس محتمل للحيض  
والطهر والسابع الى اخر العاشر محتمل لهما والاناقطاع  
**قوله** واقل النفاس يقال في فعله نفست المرأة بضم النون  
وفتحها وبكس الفافيهما والضم افصح **ش** **روى** في قوله بعد  
فراغ الرحم من الحمل ولو علقه ومضغة وقبل مضى خمسة  
عشر يوما من نحو الولادة اما اذا لم تزل الدم الا بعد خمسة  
عشر يوما فاكثرت نفاس اصلا على الاصح في المجمع وخرج  
بما ذكر دم الطلق والخارج مع الولد فليس بحوض لان ذلك  
من اثار الولادة ولا نفاس لتقدمه على خروج الولد بل هو  
دم فساد نعيم المتصل بذلك من حيضها المتقدم حيض  
**ش** **خ** **قوله** واكثره ستون يوما الخ فلو ولدت ولم تزد ما  
ش راته قبل مضى خمسة عشر يوما من ولادتها لان نفاسا  
لكن هل تحسب المرة من حين رويته او من الولادة فيه  
تناقض والمعتد ما جع به السراج البلقيني ان الاحكام  
تكون من حين الروية والمرة من حين الولادة فيجب عليها

فرضا

قضا الصلوات الواقعة في زمن النفاش ثم لما فرغ من  
الكلام في الطهارة التي سماها النبي صلى الله عليه وسلم مفتاح  
الصلاة وكان المقصود الاعظم منها الصلاة كما دل عليه قوله  
تعالى اذا قمتم الى الصلاة الخ عقب ذلك بنوا قضاها وما يؤجها  
وخاتمة ذلك كتاب الحيض فتوسع في المقصود وهو الصلاة  
قاله ابن الرفعة في المطلب رحمه الله تعالى **كتاب**  
**الصلوة وقوله** اقوال وافعال مفتحة بالتكبير مختمة با  
لتسليم اي بشرايط مخصوصة وكتب ايضا اعترض بانه غير  
مانع لدخول سجود التلاوة والشكر مع انها ليسا من انواع  
الصلاة وغير جامع ايضا لخروج صلاة الاخرى فانها صلا  
شرعية ولا اقوال فيها قال ابن العباد بعد ذكره الايراد  
الاول هذا اعترض عجيب لان التعبير بالافعال مخرج لذلك  
فان سجودتي التلاوة والشكر فعل واحد مفتتح بتكبير مختتم  
بالتسليم وغيرهما افعال وايضا التعبير بالاقوال مخرج له ايضا  
**ش** **روى** **قوله** فرض الله على امتي المراد بالامة هنا امة الدعوة  
لا امة الاجابة لان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة على المعتمد  
**زياد** **قوله** ليلة السرى الخ ولما نبت ليلة الاسرى التي فرض  
فيها الخمس قبل الهجرة بسنة كما قاله البغدادي وقيل لسته  
عشر شهرا حكماء الماوردي والاكثر على الاول وقيل غير  
ذلك **زياد** **قوله** سئل ابن الصلاح عن ابليس وجنوده  
هل يصلون ويقرون القرآن ليفسر العالم الزاهد من الطريق  
الذي سلكها **باب** بان ظاهرا القول المنقول ينفي  
قرايتهم القرآن وقوعا ويلزم منه انتفاء الصلاة لان من



بشر وطها الفاتحة وقد ورد ان الملايكة لم يعطوا فضيلة قراءة  
 القرآن وهي حريضة لذلك على استماعه من اللسان فان قراءة  
 القرآن كرامة اكرم الله تعالى بها الانس غير انه بلغنا ان  
 المؤمنين من الجن يقرؤنه انتهى وروى ابن حبان في صحيحه  
 من حديث عبد الله بن مرفوع ان العبد اذا قام يصلي اتى بزوجته  
 فوضعت على راسه او عاتقه فكلما ركع او سجد تساقطت  
 عنه **رحمى الله عليه** وصلاة جمع هذا من عطف الخاص على  
 العام لان صلاة السفر تشمل الجمع والقصر وانما ذكر هذه  
 ليفيد الجمع بالمطر من فرض العيدين وسياق اخرباب القضا  
 والاعادة ان من صلى صلاة صحيحة ثم ادرك من يصليها  
 يسن له اعادةها معه **قوله** وصلاة غريق اي مشرف على  
 الفرق **قوله** وصلاة جماعة فيه تسهيج اذ الفرض انما هو  
 جماعة الصلاة وهو الارتباط الحاصل بين الامام والمأموم  
 لقوله وصلاة جماعة اي جماعتها اما الصلاة نفسها ففرض  
 عين كما مر **قوله** ومن غيرها كثيرا اي ومن غير الصلاة **قوله**  
 وتجهيز ميت اي ان علم به جماعة فان علم به واحد فقط  
 كان فرضه عيى والمراد فعل ذلك اما تجهيز به ففيه التفصيل  
 بين ان يكون له تركه فيجب فيها في غير الزوجة او لا فلي  
 بيت المال او مياسير المسلمين كما هو مذكور في المطبوعات  
**قوله** ورد سلام اي من مسلم على عاقل ولو صبيا **قوله**  
 على جماعة اي مسلمين مكلفين عالمين به ولو نسا اما الواحدة  
 فان كانت شابة حرم ردها كما يحرم عليها الابتداء وظاهر  
 ان محل ذلك حيث لا مسوغ كزوجية او سيديته واطلاق النسا

زيادة في قوله وصلاة اعادته او الفرض  
 في قوله بالمثل المعادة هنا  
 من حيث

يشمل

يشمل الشابة ولو علمه واحد تعين عليه **قوله** ولان قبلها  
 حراما لانه صلى الله عليه وسلم لما بعث امر بالتبليغ والا  
 بلا قتال وامروا بالصبر على اذى المشركين قال تعالى لتبلىن  
 في اموالكم وانفسكم الاية **قوله** ثم بعد هذا اذن لنا في قتال  
 المشركين اي باية قاتلوا الذين يلبونكم **قوله** ثم ابيح ابتداء  
 به في غير الاشهر الحرم اي باية فاذا اتم السليح الاشهر الحرم **قوله**  
 وطلب علم اي غير ما لا بد منه ففرض عين واذا بلغ درجة  
 الفتوى فما زاد على ذلك الى درجة الاجتهاد فسنة لا فرض  
 كفاية **قوله** وتعلم قرآن بان يحفظه على ظهر قلبه وهل يشترط  
 في كل ناحية تعلم واحد او لا بد من جمع بحيث يظهر او لا بد  
 في كل بلد من ذلك محل نظر قال بعضهم ينبغي ان يكون للقاضي  
 والمفتي **قوله** علمية وهي البراهين الدالة على اثبات الصانع  
 وما يجب له من الصفات وما يستنتج عليه وعلى اثبات المعاد  
 وعلى غير ذلك **قوله** وامر بمعروف ونهى عن منكر ولا يشترط  
 في الامر بالمعروف العدالة بل قال الامام وعلى متعاطي الناس  
 ان ينكر على الجلاص وقد قال الغزالي يجب على من غصب امرأة  
 على الزنا امرها بستر وجهها عنه واحيا الكعبة كل سنة  
 بالزيادة ورفع ضرر المسلمين ككسوة عار واطعام جايع  
 اذ لم يندفع بزكاة وبيت مال وتتمل شهادة وادواها والحرف  
 والصنایع وما يتم به المعاش كبيع وشرا **قوله** بمنى الذي  
 يظهر ان التقيد بمنى جرى على الغالب فيسن فعلها للحاج  
 فرادي وان كان يفرض من الحاجة او غيرها **قوله** ووتر  
 ظاهر عطفه بعد على الروايات انه ليس منها وهو احد قولين

نذار



والمعتمد انه من الرواتب **قوله** وصلاة توبة اي وهي ركعتان  
وظاهر خبرهما ليس عبدا يذنب ذنبا فيقوم فيتوضى ويصلي  
ركعتين ثم يستغفر الله الاخف لانه ان الصلاة قبل التوبة وفيه  
وقف لان التوبة واجبة فوراً اي في حقنا ما في حقه صلى الله  
عليه وسلم فكان يجب عليه قيام الليل لقوله صلى الله  
عليه وسلم يا ايها المزمع قبل الليل لقوله الا قليلا وهل  
نسخ في حقه صلى الله عليه وسلم واكثر الاصحاب لا والصحيح  
نعم ونقله الشيخ ابو حامد عن النص **قوله** اعم من قوله  
راتبة وجه الاممية ان الموقفة تصدق بالراتبة وهي  
التابعة للفرايض وتصدق بغير الراتبة كالضحى والعيد  
وغير ذلك من الموقت بالزمان **قوله** ورجوع من سفري  
وهي ركعتان يصليهما في المسجد قبل دخوله بيته **قوله**  
كصلاة الحاجة اي عند الله او عند مخلوق وتحصل بالفرض  
او بالنفل **قوله** وفي غيرها اي السجدة من الصلاة تسبح وجه  
السمع ان الصلاة اقوال وافعال والتعبير بالافعال مخرج لذلك  
فان سجدة التلاوة والشكر فعل واحد مفتوح بتكبير مختتم بتسليم  
وغيرهما افعال وايضا التعبير بالاقوال مخرج له ايضا **قوله**  
واكرها اي السنن المذكورة هنا وفي باب التطوع صلاة عيد  
انظر لاي شيء لم يتعرض الشيخ لافضلية احد العيدين على  
الآخر كما تعرض لافضلية كسوف الشمس على القمر ولم يظهر  
لي عن يسكوته عن ذلك حكمة وقضية كلامهم تساوي العيدين  
في الافضلية وبه صرح ابن المقري في شرح الارشاد وعين ابن  
عبد السلام ان عيد الفطر افضل وكانه اخذ من تفضيلهم

خبرهم  
في صلاة  
قيام كبيرهم

تكبيره

تكبيره على تكبير الاضحى لانه منصوص عليه بقوله تعالى ولتكملوا  
العدة ولتكبروا الله على ما هداكم قال الزركشي لكن الارجح في  
النظر تفضيل عيد الاضحى لانه في شهر حرام وفيه نسكان الحج  
والاضحى وقيل ان عشره افضل من العشر الاخير من رمضان  
انتهى والمعتمد ان صلاة عيد الاضحى افضل من صلاة عيد الفطر  
وتكبير عيد الفطر افضل من تكبير عيد الاضحى نظر للنص في  
الموضعين ووجه التفضيل شبهتها بالفرض في الجماعة وتعين الوقت  
والمخلاف في انها فرض كفاية **قوله** لتقدم الشمس على القمر في القرآن  
والاخبار بقوله تعالى والشمس والقمر بحسبان وقوله صلى الله عليه  
وسلم ان الشمس والقمر ايتان من ايات الله لا ينكسفان لموت  
احد ولا لحياته فاذا رايتم ذلك فادعوا وصلوا حتى ينكشف ما  
بكم **قوله** ولان الانتفاع بها اي الشمس اكثر من الانتفاع به  
اي القمر ووجه تقديمه الاستغفار خوف فوتها بالايجال الموقت  
بالزمان **قوله** فاستسقا وجه تقديمها على الوتر طلب الجماعة  
فيها ما لفريضة **قوله** ثم وتر وجه تقديمه على بقية الرواتب  
وجوبه عند ابي حنيفة قال ابن المنذر لا اعلم احد اوافق ابو  
حنيفة على وجوبه حتى صاحبه **قوله** فركعتا فجر وجه تقديمها  
على باقي الرواتب خبر مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها  
قال بعضهم ان الناس عند قيامهم من نومهم يبتدرون  
الي معاشهم وكسبهم فاعلمهم انها خير من الدنيا وما فيها  
فضلا عما عساه يحصل لكم منها فلا تتركونها وتشتغلون  
به ولا تجرحها لا يزيد ولا ينقص فاشبهت الفرائض قيل  
انها افضل من الوتر لانها يتقدمان على متبوعهما والوتر

تعالى

على



واران كانت الجماعة سنة فيها صلي الله عليه وسلم  
 واولم عليهم ما دون الثلاث حج  
 على الخمس وعينه الجماعة فيها دون الضحى  
 قول في الضحى وجه تقديرها حج

۲۰  
مستوفی

30

وحجر والشمس الرملة بالمرفع للريح **قوله** بحضرة بتثليث  
الحاجة لطلب طعام مأكول أو مشروب يتوق بالمشاة أي تشتت  
وتوقان النفس في غيبة الطعام بمنزلة حضوره إن رجي  
حضوره عن قرب كما يفيد به في الكفاية وهو ما خوذ من  
كلام ابن دقيق العيد وتعبير المص بالتوقان يفهم أنه يأكل  
ما ينزل به ذلك لكن الذي جرى عليه في شرح مسلم في الأعداء  
المرخصة في ترك الجماعة أنه يأكل حاجته بكماله وهو الأقرب  
ومحل ذلك حيث كان الوقت متسهما **رمل** ومثل هذا  
فيما يظهر لو كان بحضرة حليلة وهو يتوق إلى جماعها **قوله**  
وصلاته منفردا عاد المضاف ليكون ما بعده قيد له فقط **قوله**  
أو مقارن بأن لم يكن للصلاة سبب بالكلية أو كان لها سبب  
متأخر فيجوز كصلاة الأحرام وصلاة الاستسقاء فإن سببها وهو  
الأحرام والاستسقاء متأخر والصلاة عند السفر وعند الخروج  
من المنزل **قوله** متقدم أو مقارن أي عن الصلاة فالمتقدم  
والمقارن والمتأخر بالنسبة للصلاة على المعتمد لا بالنسبة  
للأوقات فمثال المقارن كصلاة فريضة معلاة في جماعة ومثيم  
ومثال المتقدم كصلاة العيد بنا على جواز دخول وقتها  
بالطول والاستسقاء نظر السبق القحط وصلاة جنازة لم يتخر  
تاخيرها إلى الوقت المكروه حتى إذا حضرت الجنازة قبل العصر  
وقصد الولي تأخير الصلاة عليها بعد صلاة العصر فإنها  
لا تحرم لأن القصد ما كثر المصلين أو جازل صالح يصل  
عليها فليس من التحريم في شيء كما اعتمد شيخنا الرملة  
ومن ذلك سنة الوضوء ودخول المسجد وسجدة التلاوة لم

وہ شکریہ



يات بها في الوقت المذكور قبله يسجد فيه بخلاف ما اذا قرأ في  
هذه الاوقات بقصد ان يسجد فيها فانه يجرم او قرأ قبلها  
بقصد ان يسجد فيها فانه تمتنع ايضاً **قوله** في غير حرم مكة  
خرج بحرم مكة الصلاة بحرمها المسجد وغيره فلا يكره مطلقاً  
لخبر يابني عبد مناف لا تمتنعوا احدا طاف بهذا البيت وصلى  
اية ساعة شام من ليل او نهار رواه الترمذي وقال حسن  
صحيح **ثم منبه** **قوله** فلا يكره كحل الاولي ترك الفصل الظاهر **لكن**  
**بسم الله** انتهى **س** **قوله** الظاهر لا اقول بل المنقول نعم وعبارة  
الاسنوي في شرح المنهاج نعم قال المحامي في المقنع الاولي ان لا  
يفعل خروجاً من خلاف مالك والبي حنيفة ومثله في شرح الروض  
والعجب كل العجب من توقفهما في هذه المسألة مع نقلها فيما  
ذكر لان الاسنوي بين يدي الشيخ عميره ومادته وشرح الروض  
بين يدي الشيخ ابن قاسم ومادته ولكن النسيان مما جبل عليه  
الانسان وخروج بحرم مكة حرم المدينة فهو كغيره **قوله** ولا تنعقد  
حتى لو احرمت الصلاة او نذر فيه لم تنعقد فيه للاخبار الصحيحة  
وان قلنا ان الكراهة للتنزيه لان النهي اذا رجع الى نفس العبادة  
اولاً زعمها اقتضى الفساد وسواها ان التحريم ام للتنزيه **ثم**  
اذ المكروه لا يتناول مطلق الامر والالزام كون الشيء مطلوب  
الفعل والترك من جهة واحدة وذلك تناقض **ثم** اصل بخلاف  
الصلاة المنهي عنها في الامكنة فانها تنعقد والفرق ان الفعل  
في الزمان يذهب جزاء منه فكان انتهى ينصرف الى اذهاب هذا  
الجزء المنهي عنه فهو وصفي لازم فحقق ذلك فانه مكروه  
**ح** **رملي** **قوله** ايضاً ولا تنعقد لانه معناد للشرع وعبارة كشي

والا ما كان  
لا بد من  
ان يكون  
في الزمان  
فانما يذهب  
جزء منه  
فكان انتهى  
ينصرف الى  
اذهاب هذا  
الجزء المنهي  
عنه فهو وصفي  
لازم فحقق  
ذلك فانه  
مكروه

وغيره

مجاوز لا لازم

وغيره بمراغمة الشرع بالكلية وهو مشكل بتكفي **قوله** من  
قص اظفار لا فقال لا افعل رغبة عن السنة فاذا اقتضت  
الرغبة عن السنة التكفير فاولى هذه المعانده والمراغمة  
ويجاب بتعيين حمل هذا على محال ان المراد انه يشبه المراغمة  
والمعانده لا انه موجود فيه حقيقة **ثم** **قوله**  
كريح اي طوله نحو سبعة اذرع ابن جري قد روى وهو تقريب  
اي في رأي العين والاهل طويلاً **قوله** وعند الاستوى اعلم فالمسافة  
ان وقت الاستوى لطيف لا يتسع لصلاة ولا يكاد يشعر به  
حتى تزول الشمس الا ان التحريم قد يمكن ايقاعه فيه فلا  
تضع الصلاة **ح** **رملي** **قوله** الا يوم الجمعة اي بالنسبة لوقت  
الاستواء ما غير وقته فحكمه حكم غير يوم الجمعة من بقية  
الايام واما في حرم مكة فلا فرق فيه بين الاستوى وغيره فلا كراهة  
فيه مطلقاً **قوله** وبعد صلاة صبح وعصر الخ المتجه كما قال ابن الهادي  
انه ليس المراد بالفعل المفعول المغني عن القضاء بل مطلق الفعل  
حتى يدخل فيه صلاة فاقد الطهورين وصلاة المتيهم لفقد  
الما في موضع لا يسقط الفرض فيه بالتيه **ثم** الذي قاله ابن  
الهادي في التعقب ان المتجه الاول وعبارتها وهل المراد بفعل  
الصبح والعصر المغني عن القضاء مطلق الفعل حتى يدخل  
فيه صلاة فاقد الطهورين والصلاة لفقد الما في موضع لا  
يسقط الفرض فيه اذا اراد ان يصلي بعدها التافلة المتجه بالتيه **ثم**  
الاول **ح** **رملي** **قوله** انتهى عن الصلاة فيها في خبر الصحيحين  
مع الاشارة الى حكمة النهي بانها تطلع وتغرب بين قري  
شيطان وخبيث يسجد لها الكفار ومعنى كونها بين قريته



انه يدني راسه منها حتى يكون سجود عابديها سجودا له انتهى  
 قال شراح الهادي فان قيل علة الكراهة طلوع الشمس وغروبها  
 واستوايها على قرن الشيطان وهو موجود سواء كان سبب الصلاة  
 او لا فعلة الكراهة موجودة قلنا ما نفي عن الصلاة الا لموافقة  
 من يعبد الشمس فاذا كان لها سبب احييت على سببها فخرجت  
 عن الكراهة وان لم يكن لها سبب احييت على الوقت فخرجت  
**ثم الماوي** لا يبي البقا الاحدي ومن خطه **تفككت قوله** وهذه  
 الاوقات الخمسة قال في شرح المنهج وعربي كالمحروور لاوقات  
 الكراهة خمسة اجود من عددها ثلاثة عند الاستوى وبعد  
 الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح وبعد العصر حتى تغرب فان  
 كراهة الصلاة عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند اصفرارها  
 حتى تغرب عامة لمن صلى الصبح والعصر وغيره على العبادة  
 الاولى خاصة لمن صلاها على الثانية **قوله** تتعلق الثلاثة الاولى  
 منها بالزمان وهي فصلة صلاة عند طلوع الشمس والاستوى  
 والا صفرار **قوله** والاخير ان بالفعل وهو فصل صلاة بعد صلاتي  
 صبح وعصر **قوله** مع ان الاول وهو عند طلوع الشمس والثالث  
 وهو عند الاصفرار حتى تغرب قد يتعلقان بالفعل ايضا واليه  
 اشار الراغب بقوله ربما انقسم الوقت الواحد الى متعلق  
 بالفعل والى متعلق بالزمان **قوله** الاركنى تحية وله فصل  
 الراتبة ويحصل بها التحية ومثلها فيما ذكر صلاة صبح تذكروها  
 عند دخولها وقد افتيت به **ثم الادنى** وفي شرح شيخنا  
 الرملي عدم الانعقاد في هذه الحالة وعبارته في باب الجمعة  
 ومتى حرمت الصلاة فالوجه كما في التمدد ب عدم انعقادها

ايضا

طال الصلاة

كالصلاة في الاوقات المكروهة بل اولى بل قضية اطلاقهم ومنعهم  
 من الراتبة مع قيام سببها انه لو تذكرها فرضا لا ياتي به  
 وان كان وقته مضيقا وانه لو اتي به لم ينقصد وهو كذلك  
 كما افتى به الوالد وتعبير جماعة بالنافلة جري على الغالب انتهى  
**باب احكام الصلاة قوله** من شرائط وفرايض وتسمى اركانها  
 والفرق بين الشرط والركن بعد اشتراكهما في انه لا بد منهما  
 ان الشرط ما اعتبر في الصلاة بحيث يقال ان كل معتبر سواه كالطهر  
 والستر فانهما يعتبران للركوع وغيرها قال ابن الرفعة وهذا  
 يخرج التوجه للقبلة عن كونه شرطا لانه لما يعتبر في القيام ولا  
 لفقود مع ان المشهور انه شرط ويجاب بان التوجه اليها  
 حاصل في غيرها ايضا عرفا ان يقال على المصلي انه متوجه  
 اليها لا منحرف عنها مع ان التوجه اليها ببعض البدن حاصل  
 حقيقة وذلك كاف **ثم البيهقي** للمولى **فايدة** قد شبهت الصلاة  
 بالانسان فالركن كراسه والشرط كحياته والبعض كاعضائه  
 والهيئات كشعره **ثم خطيب** **قوله** ستر العورة اي عن العيون  
 من انس وجن وملاك والعورة لغة النقصان والشئ المستفح  
 ويسمى المقدار الاتي بيانه بذلك القبح ظهوره والصورة تطلق  
 على ما يجب ستره في الصلاة وهو المراد هنا وعلى ما يحرم النظر  
 اليه وسياتي ان شاء الله تعالى في النكاح **قوله** بظاهر اي يمنع  
 ادراك لو بها اي البثرة بان لا يعرف نحو بياضها نحو سواها  
**ان حجر** اي في مجلس الخطاب كذا ضبطه ابن عجيل **البيهقي قوله**  
 لقادر عليه فان عجز عنه او وجده متنجسا وعجز عما يطهر  
 به او حبس في مكان نجس وليس معه الا ثوب لا يكفيه للعورة

رحمته تعالى



والمكان صلى عاريا في هذه الصور الثلاث ولا إعادة عليه ان  
قد **خطيب قوله** وان صلى في خلوة وحرمة وجوب الستر  
فيها ما جرت به عادة مريد التمثيل بين يدي كبير من التجل  
بالستر والتطهير والمصلي يرين التمثيل بين يدي ملك الملوك  
فالتمثيل له بذلك اولى وفايدة الستر في الخلوة مع ان الله  
لا يجبه شي فيرى المستور كما يرى المكشوف انه يرى الاول  
متادبا والثاني تاركا للادب فان دعت حاجة الى كشفها  
كاغتسال ونحوه جاز بل صرح صاحب الزخاير بجواز كشفها  
في الخلوة لادني غرض ولا يشترط حصول الحاجة وعدم  
الاغراض كشفها للتبريد وصيانة الثوب عن الادناس  
والغبار عند كسني البيت ونحوه وهي فائدة جليلة نفقها  
ابن العباد **رحملي** نعم لا يجب سترها عن نفسه في غير الصلاة  
وانما يكره نظره اليها من غير حاجة اما فيها فواجب فلو  
راي عورة نفسه في صلاة بطلت كما في فتاوي المصم الغربية فعلى  
هذا يكون النظر حراما **رحملي** وافتي به الوالد رحمه الله **ثم الرمي**  
على المنهاج ويجب ستر العورة خارج ولو في الخلوة فيجب ستر  
عورته عن زوجته وامته لا عن نفسه **ثم الاصل قوله** اراد بها  
بالزينة الثياب في الصلاة ولما صح من قوله **صلى الله عليه وسلم**  
لا يقبل الله صلاة حايض اي باللغة الانجرا اذا الحايض رخص الحيض  
لا تصح صلاتها بخمار ولا غيره وظاهر ان غير البالغة كذلك لكنه  
قيد بها جري على الغالب **ثم قوله** والامر في الصلاة اي  
ومخالفة الامر في بعض النسخ والنهي يقتضي الفساد **قوله** ونحوه  
الرجل اي الذكر ولو كان حرا او عبدا او صبيا وان لم يكن ميرا

ويظهر

ويظهر فايدته في طوافه اذا احرم عنه **وليه قوله** ما بين سرته  
وركبته اي بالنسبة للصلاة وعورته بالنسبة لنظر الاجنبية  
اليه وهو جميع بدنه حتى الوجه والكفين ولو عند امن الفتنة  
ولو رقيقا فيحرم عليها ان تنظر الى شيء من بدنه ولو كان الذكر  
رقيقا وعورته بالنسبة للخلوة وهي السوتان فقط على المعتمد  
ولو عورة بالنسبة لنظر محارمه ومماثلة موافقة لعورة الصلاة  
**ح** دواما نفسى الستر والركبة فليسا بعورة لكن يجب ستر  
بعضها ليحصل سترها **فرج** المعتمد فيما لو وجد ثوب حرير  
زايدة على ما يستر العورة انه لا يجب قطع ما زاد على ستر العورة  
وان لم ينقص اكثر من قيمة الثوب خلافا للاسنوي **ق** **س**  
**فايدة** السرة لموضع الذى يقطع من المولود والسرة ما يقطع  
من سرقته ولا يقال له سرة لان السرة لا تقطع وجمع السرة سر  
وسرايه والركبة مفصل ما بين اطراف الفخذ واعلى الساق  
والجمع ركب وكل حيوان ذي اربع ركبتاه في يده وعرقها في  
رجليه **خطيب فرج** لو ستر عورته بينه اذا كان في معانتر  
عورته خرق واحتاج لستره بيده ويبقى الكلام عن السجود  
فهو لا يجب عليه وضع يده فيه ويترك الستر لان الشارع  
اوجب عليه وضع الاعضاء السبعة فصارح عاجز عن  
الستر والستر لا يجب الا عند القدرة ترد فيه بعض  
مشايخنا وارجح ابن الشيخ الرمي تبعا لوالده تقديم السجود  
للمعنى المتقدم وخالف في ذلك شيخنا البلقيني حافظ عصر  
فرج تقديم الستر لانه متفق عليه عند الشيخين ووضع  
الاعضاء في السجود مختلف فيه ومراعاة المتفق عليه اولى



من مراعاة المخالف فيه **ح** قوله وكذا لامة مربية او مكاتبه  
وام ولد فغورتها فيها ما بين سرتها وركبتها في الاصح الحاقا  
لها بالرجل بجامع ان راس كل منهما ليس بعورة والثاني عورتها  
كالحرمة الاراسها اي عورتها ما عدا الوجه والكفين والراس  
والثالث عورتها ما لا يبدوا منها في حال خدمتها بخلاف ما يبدوا  
كالراس والرقبة والنساء وطرف الساق وخرج بذلك  
السرة والركبة فليس من العورة على الاصح وقيل الركبة منها  
دون السرة وقيل عكسه وقيل السوتان فقط وبه قال  
مالك وجماعة **ثم الخطيب قلت** ولعل حكمة ذكر الشارح  
لقوله في الاصح المخالف لعادته في هذا الكتاب كثرة هذه الاقوال  
وقوتها وانما ذكرت المقابلة للاصح لتظهر هذه الرقيقة من  
كل امحها **قوله** وعورة الحر الخ اي في الصلاة اما عورتها  
خارج الصلاة بالنسبة لنظر الاجنبي اليها فهي جميع بدنها حتى  
الوجه والكفين ولو عند من الفتنة ولو رقيقة فيحرم على  
الاجنبي ان ينظر الى شيء من بدنها ولو قلامة ظفر منفصل عنها  
وعورتها بالنسبة لما رماها وفي الخلوة وهي ما بين السرة والركبة  
**ح** قوله ما سوى الوجه والكفين منها ظهر او بطن الى الكوعين  
لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها قال ابن عباس  
هو الوجه والكفان ولا بينهما لو كانا عورة في العبادات لما وجب  
كشفهما في الاحرام والخنثى كالانثى رقاً وحرية فلو اقتصر على  
ستر ما بين سرتها وركبتها لم تصح صلاته على الاصح في الرضه  
والافقه في المجموع للشك في الستر وهو المصتمد وان صح في التحقيق  
الصحة ونقل في المجموع في نواقض الوضوء عن البغوي وكثير

القطع

القطع به في عورته وادعى الاسنوي ان الفتوى عليه فعلى  
الاول يجب القضاء فان بان ذكر الشك حال الصلاة ولان  
الاصل شغل ذمته فلا تسبر الا باليقين وظاهره انه لا فرق  
بين ان يحرم بها مقتصر على ما ذكر ويظهر الاقتصار على  
ذلك في الاثنا وما صرحوا به في الجملة من ان العرد لو كمل  
بخنثي لم ينقل للشك وانعقدت بالعقد بالمعبر وشم خنثي  
زائد عليه ثم بطلت صلاة واحد وكمل العرد بالخنثي لم تبطل  
الصلاة لانا يتقنا الانعقاد وشككنا في البطان وهو غير  
وارد هنا لان الشك هنا في شرط راجع في ذات المصلي وهو  
الستر وما سياتي ثم شك في شرط راجع لغيره ويغفر فيه  
مالا يغفر في الذات **ثم روي قوله** بالصدر اي لا بالوجه للقبلة اي  
لا عينها لكي لا يتوجه لجهتها او لفرصتها عند انهدامها او  
لعياد الله تعالى وان لم يكن فيها شاخص لان هذا البيت  
الخارج عنه منزل منزلة بدليل صحة الصلاة على اعلى منه  
على ابي قبيس والشرط توجه المصلي بكله اي بجميع بدنه اي  
يجب الاستقبال به وهو الصدر فلو خرج بعضه اي بعض  
صدره او بعض صف طويل امتر بقربها ولو باخر باب المسجد  
الحرام عن محاذاتها يقينا بطلت صلاته اما الصف البعيد  
عنها فتصح صلاتهم وان طال الصف من المشرق الى المغرب  
لكن مع الخوف فيه او كان مع الامام والمأموم قد سبها  
مرارا لان صغير الجرم كلما زاد بعده زادت محاذاته كالنار  
الموقودة من بعدد التوجه بكل البدن لعين الكعبة شرط  
مطلقا اي في القرب والبعد لكن في القرب يقينا وفي البعد



ظنا انتهى **قوله** اجماعا ينبغي حل اجماع على مطلق الاستقبال  
مع قطع النظر عن العين والجهة لان الشافعي يقول با  
استقبال وجوب العين وغيره يقول بوجوب استقبال  
الجهة وعبارة **قوله** اجماعا هو يدل على انه اراد بالقبلة  
اعم من العين **قوله** ومربوط على خشبة اي وغريق على لوح  
يخاف من استقباله الفرق ومن خاف من نزوله عن دابته  
على نفسه او ماله او انقطاعا عن الرفقة **قوله** فيصل على محاله  
ويعيد على الاصح لقدرته وقوله ابن الرفعة وجوب الاعادة  
دليل الاشرط اي فلا يحتاج للتقييد بالقادر مردود بان  
لو كان شرطا لما صحت الصلاة بدونه وبان وجوب القضا الدليل  
فيه ولهذا قال الاذرعى يخبرني ذلك حكينا بصحة صلاة فاقد  
الطهورين فلو امكنه ان يصلي الى القبلة قلعا والى غيرها  
قاوما وجب الاول لان فرض القبلة اكثر من فرض القيام بدليل  
سقوطه في النفل مع القدرة من غير عذر **قوله** الى قوله والتوجه  
لا يجب الخ ولا بد من ملاحظة هذه الزيادة حتى يتم الدليل لان  
الاية لا دلالة فيها على خصوص الصلاة **قوله** ولو قصر  
السفر القصير قال الشيخ ابو حامد وغيره مثل ان يخرج الى  
ضيفة مسيرتها ميل او نحوه والقاضي والبقوي ان يخرج  
الى مكان لا يلزمه فيه الجمعة لعدم سبأه فيه النذر قال  
الشرف المناوي وهذا ظاهر لانه فارق حكم المقيمين في البلد  
ولعل كلام غيره راجع اليه الا ان البقوي اعتبر الحكمة وغيره  
اعتبر المظنة انتهى **قوله** لا يتبع في الركب لانه صلى  
الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته في السفر حيث ما توجهت

بها في جهة مقصده رواه الشيخان وفي رواية لهما غير انه  
لا يصلي عليهما المكتوبه فاذا اراد ان يصلي المكتوبه نزل خا  
ستقبل القبلة **قوله** الاصل **قوله** وقيسى به الماشي لان الماشي  
احد السافرين وايضا استويا في صلاة الخوف وكذا في النافلة  
والمعنى فيه ان الناس محتاجون الى الاسفار فلو شرطنا  
فيها الاستقبال للتنفل لادى الى ترك اولادهم او مصالحهم  
**قوله** ويشترط في السفر الخ ويشترط مع ذلك ترك الفل **قوله**  
الكثير من عذر كالمركب والعدو وبلا حاجة بخلاف الحاجة  
لاخذ صيد خلاف الاذرعى **قوله** ويشترط دوام السير فلو  
بلغ المنزل في ثلث الصلاة اتمها بالكانها الى القبلة قاعدا  
والى غيرها قاوما ويشترط ايضا دوام السفر فلو وصلت سفينة  
دار اقامته او نواحيها امتنع ترخصه وما دام واقفا لا يصلي  
عليها الا الى القبلة لكن لا يلزمه اتمام الركبان وله السير بعد  
وقوفه والبناء وان اختار السير بلا ضرورة على المفتة انه ان  
سار لاجل القافلة اتمها الى جهة مقصده وان كان مختارا  
له بلا ضرورة لم يجز ان يسير حتى تنتهي صلاته لانه بالوقوف  
لزمه فرض التوجه وفي شرح المذهب عن الحاوي نحوه و  
صورة المسألة كما افاده الوالد رحمه الله **قوله** يشترط  
اذا استمر على الصلاة والاقبال خروج من النافلة لا يجوز **قوله**  
ثم ان كان المسافر راكبا ومنه راكب الفلك سوى الملاح اما الملاح  
للسفينة وهو مسيرها فلا يلزمه توجه لان تكليفه ذلك يقطع  
عن الفل او عي له بخلاف بقية من في السفينة **قوله**  
**قوله** والا انه سهل اي ان كانت سهلة غير مقطوعة بان كانت



واقفة او سائرة وزمانها بيده او يستطيع ركبها الا انحراف  
الى القبلة بنفسه **قوله** وجب لكونه مقصرا عليه وشمل ما لو  
كانت مقصوبة **ثم روى قوله** في التحريم فقط فلا يجب فيما  
سواه لوقوع الصلاة بالشرط ثم يحصل ما بعده تابعا له لانه  
صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر فاذا انقطع استقبل  
بناقته الى القبلة فلكي يتم صلى حيث وجهه ركابه رواه ابو  
داود باسناد حسن وليدخل فيها على انتم الاحوال قال  
في شرح المنهج وما ذكره من الاستثناء الاخير هو ما ذكره الشيخان  
وقضيته انه لا يلزم التوجه في غير التحريم وان سهل ويمكن  
الفرق بان الالغاء يحتاج له ما لا يحتاج لغيره لكن قال الا  
سنوى ما ذكره بعيد ثم نقل خلاف ما ذكره انتهى والاستبعاد  
هو المعتمد عند شيخنا الرملي فتمت سهل عليه الاستقبال  
وجب ولو في غير التحريم **ح د قوله** والابان لم يسهل بان كانت  
الدابة سائرة وهي مقطوعة او غيره ولا يستطيع الانحراف لجزءه  
فلا يجب الاستقبال للمشقة واختلال امر السير عليه **ثم روى**  
ولا ينصرف عن صوب طريقه لانه بدل عن القبلة الا القبلة  
لانها الاصل فان انحراف الى غيرها بطلت صلاته الا ان يكون  
جاهلا او ناسيا او مجتعا دابته وعادت عن قرب **يش**  
**اشبه قوله** وعادت عن قرب فيدل للصور الثلاثة كما هو  
صريح الروض ويسجد في الثلاث كما رجه الرافعي وهو المعتمد  
**ه روى قوله** ويكفيه ان يركع ركوعه وسجوده اي  
وان قدر على الاتمام ولا يلزمه اتمامها التعذر او تفسيره  
**ثم روى قوله** وخبر بالفرض النفل للرواية المذكورة **ثم الاصل**

قوله

**قوله** والاصلاة مثلا الخوف من الخوف لترك الاستقبال ان  
يكون شخص في ارض مقصوبة وخاف فوت الوقت فله ان  
يحرم ويتوجه للخروج ويصلي بالايها روى قال الاذرى و  
ينبغي وجوب القضا للمقصير كذا نقله عن الناسي **قوله**  
ووقت هل هو معطوف على السترو التقدير وعلم الوقت  
حذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه فارفع ارتفاعه  
ولا يخفى ان الوقت اهم شروط الصلاة فكان الانسب  
تقديمه على بقية الشروط لان بدخوله تجب الصلاة وعجز  
تفوت **زيادي قوله** وطهارة حدث عن قدرته غير  
حدثه الرايم واما حديثه الرايم كسلس بول فغير ضار  
على ما مر في باب الحيض ولو نسي الحدث فصلى اثم يبطل  
فصله دون فصله الا القراءة ونحوها مما لا يتوقف على الوضوء  
فيثاب على فعله ايضا قال ابن عبد السلام وفي اثابته  
على القراءة اذا كان جنباً نظراً والقرب كما يؤخذ مما مر عدم  
اثابته ويستحب لمن احدث في صلاته ان ياخذ با نفسه  
ثم ينصرف موهها انه رعى مسترا على نفسه لئلا يخوض  
الناس فيه فيأثموا ويلحق به من احدث وهو منتظي اقا  
متها الاسماء مع قرب الزمان لذلك ومنه يؤخذ انه يستحب  
لكل من ارتكب ما يدعوا الناس الوقفة فيه ان يستتره كذلك  
كما صرح به ابن العماد **ثم روى قوله** الاصللة فاذا الطهورين  
فيصل الفرض الا اذا ولو جمعة لكنه لا يحسب من الاربعين  
لنقصه فان كان جنباً وجب الاقتصار على قراءة الفاتحة وصلاته  
متصفه بالصحة فتبطل بما يبطل به غيرها ولو سبق الحدث



لما هو قضية كلامهم خلاف البعض المتأخرين ولا يشترط الصحة  
صلاته ضيق الوقت بل انما يستع عليه الصلاة ما دام يرجوا  
احد الطهورين كما قاله الاذري وهو ظاهر وافق به الوالد  
رحمه الله تعالى وخرج بالفرض النفل ولا يفعل حتى يسجد  
فيها السهو او تلاوة كما افق به الوالد رحمه الله تعالى **في**  
ولا يعرف من يباح له فرض دون نفل الا من عدم الماء والتراب  
او عدم السترة او كان عليه نجاسة مجزئة عن الزهارة ذكره في  
الروضة وما ذكره في السترة مبني على انه تلزمه الاعادة والصحيح  
انه لا تلزمه فيباح له النفل ايضا كراي خط شيخنا العلامة  
المشواني **قوله** وانما يعيد الخ هذا محله اذ كان خارج الوقت  
اما لو كان في الوقت فانه يعيد بالتراب وان كان في محل الغالب  
فيه وجود الماء لانه يتبين فعله بغير ما وتراب فيعيد مطلقا  
**زياد** وعبارة **ق** **س** فرع وجد فاقد الطهورين في الوقت  
بعد فعل الصلاة التراب بمحل لا يسقط فيه الصلاة بما  
لتنعم وجب فعلها قاله **ر** **قوله** وطهارة بدن وملبوس  
اي بثوبه وبدنه وداخل انفه وفمه او عينه او اذنه وا  
نما جعل داخل الفم والانف كظاهرة بخلاف غسل الجنابة  
لغلظ داخل الفم امر النجاسة بدليل انه لو وقعت نجاسة  
في عينه وجب غسلها ولا يجب غسلها في الطهارة فلو  
اكل متنجسا لم تصح صلاته ما لم يفسل فيه **في** **الخطيب**  
**ق** **س** مكان اي مكانه الذي يصلي فيه واستثنى من المكان  
ما لو كثر زرق الطير فانه يعفى عنه المشقة من الاحتراز  
منه وفقد في المطلب منه العفو مما اذا لم يتعد المشي

عليه

عليه قال الزركشي وهو قيد متعبي قال شيخنا وان لا يكون  
رطبيا اي اورجله مبلولة **في** **خط** ومع ذلك لا يكافئ تحري غير  
محله **قوله** ولوناسيا او جاهلا اي وجوده او كونه مبطلا فان  
لم يجد ما يفسل به لو تجسس ثوبه بغير عفو عنه ولم يجد  
ما يتطهر به وجب قطع محلها ان لم تنقص قيمته بالقطع  
فوق اجرة سترة فانه يصلي بها لو اكرها قاله تبعه الهنولي  
وهو المعتمد **في** **قوله** صلى بحاله واعاده هو في غير الملبوس  
اما هو فتقدم اول الباب ان غير القادر على طهر يصلي عاريا  
بلا اعادة **قوله** براغيث البراغيث جمع برغوث بالضم والفتح  
قليل ويقال له طامر بن طامر روي احمد والبخاري في  
الادب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم  
سمع رجلا يسب برغوثا فقال لا تسبه فانه ايقظ نبيا الصلاة  
الفجر ودم البراغيث رشحات تمصها من الانسان ثم تجمهاؤها  
وما في نفسها ذكره الامام وغيره **في** **خطيب** **قوله** ويعفى عن  
دم نحو البراغيث من اخر باب النجاسة ويعفى عن دم نحو البراغيث  
اي في ملبوسه او من الطعام حال اكله ويضاف في ثوبه وغير  
ذلك مما يشق الاحتراز عنه ولا يكلف تنشيف البدن لغسره  
خلافا لابن الهادي وهذا محله بالنسبة الى الصلاة ونحوها لا  
لنحو ما يع اما قليل فلو وقع الملوث بذلك في ما قليل او ما يع  
نجسه **قوله** كرم البثرات البثرات بالمثلثة خراج صغير شرح شيخنا  
الرملي **قوله** لعموم البلوى به اي الاصابة وما عت به البلوى  
ما لو وضع تحت عمامته مثله وكثر فيها دم البراغيث ونحوها  
فان لا يعفى عن شيء من ذلك لان هذا زائد على تمام لباسه والمعتمد



الاول تقرير شيخنا الزيادي ثم محل العفو عن سائر ما تقدم  
 مما يعفى عنه ما لم يختلط باجنبي فان اختلط به ولو دم نفسه  
 كالخارج من عينه اولشته او انفه او قبله او دبره لم يعف عن شيء  
 منه ويلحق بذلك ما لو حلق راسه فخرج حال حلقه واختلط  
 دمه ببطل الشعر او حلق نخوده مل حتى ادماه ليستسل عليه  
 الدوام ذره عليه كما افق به الوالد رحمه الله وليس التعري  
 عند النوم في حق اهل البادية ونحوها ما يعتاده عند النوم اما  
 اهل القرى والامصار الذين لا يعتادونه فلا يسن في حقهم وجنيد  
 فالنوم في النوم في الثوب اذا اكثر الدم فيه فانه يعفى عنه مطلقا وان  
 انتشر يفرق بخلاف من لا يعتاد النوم فيه اذا اكثر الدم فيه فانه  
 لا يعفى عنه كالولبسه لغير حاجة **قوله** في مكه يتعلق بحمل **قوله**  
 فتلوث به غير محله ما لم يجاوز عرقه حشفته او صفحته فان جاوز  
 عرقه ما ذكر لم يعف عنه وبهذا يجمع بين الكلامين المتناقضين  
**قوله** بخلاف حمله غيره له في الصلاة او نحوها اذا العفو للحاجة  
 والحاجة الى حملها ويؤخذ مما مر من انه لو قبض طرف  
 شيء متنجس انه يضرا انه لو امسك المصلي مستجيرا او ملبوسه  
 او امسك المستجير المصلي او ملبوسه انه يضر وهو كذلك ولو وقع  
 الطائر الذي على منفذه نجاسة في ما قليل او ما يع لم ينجسه  
 على الاصح لعرض صونه عنه بخلاف المستجير فانه ينجسه ويحرم  
 عليه ذلك لما فيه من التضييع بالنجاسة ويؤخذ منه انه لو  
 جامع زوجته في هذه الحالة انه يحرم عليه ما ذكر وان خالف  
 في ذلك بفض المتأخرين ولو حمل المصلي حيوانا مزبوحا  
 وان غسل الدم عن مذبحة او ادميا او سمكا او جرادا ميتا

او بيضة مذرة استحال الدم او غلبا استحال خيرا او قارورة  
 ختمت على دم ونحوه كبوله ولو برصاص لم تصح صلاته اما  
 في النجاسة الاول فللنجاسة التي يبطن الحيوان لانها كالظاهر  
 بخلاف الحيوان الحي لان الحياة اثر في دفع النجاسة واما في الباقي  
 فلحمل نجاسة الحاجة الى حملها **قوله** الخطيب **قوله** كالاسلام وكما  
 لتمييز وهما معلومان من طهارة الحدث اذ شرطها النية والاسلام  
**قوله** الا في حق العاصي تقدم في باب الوضوء من هذه الحاشية عن  
 شرح شيخنا الرمي معنى العاصي والعالم فليؤرجع اليه من احب  
 الوقوف عليه **قوله** وفروضها خمسة عشر لافاقات بين من  
 عرها خمسة عشر وبين من عدها ثلاثة عشر كالمحتاج ومن  
 عدها سبعة عشر كالمروضة والتحقيق ومن عدها ثمانية  
 عشر كابي شجاع والتنبيه وذلك ان من عدها ثلاثة عشر جعلها  
 الطهانية في محالها الاربع هيئات تابعة للركن وجعلها في العاوي  
 اربعة عشر فزاد الطهانية الا انه جعلها في الاركان الاربعة  
 ركنا واحدا والخلاف بينهم لفظي فمن يعد الطهانية ركنا جعلها  
 في كل ركن كالجز منه وكالهية التابعة له ويؤيده كلامهم في التقدم  
 والتأخر واكثر وبه يشعر خبر اذا اقتت الى الصلاة ومن عدها اركانا  
 فذلك الاستقلالها وصرف اسم السجود ونحوه بدونها وجعلت  
 اركانها التفارها باختلاف محالها ومن جعلها اركنا واحدا فلكونها  
 جنسا واحدا كاعروا السجرتين كذلك ومن جعلها سبعة عشر  
 لان الاصح ان نية الخروج من الصلاة لا تجب ومن عدها ثمانية  
 عشر نداد على الطهانية في الركوع والاعتدال والسجود والجلوس  
 بين السجرتين ونية الخروج من الصلاة ومن عدها خمسة



عشر زاد على الثلاثة عشر الطمانية وقرن النية بتكوية الاحرام  
**ثم الخطيب قوله** كالتيكبر وغيره وامراد بغيره القيام او بدله  
وهذا يقتضي ان قوله كالتيكبر وغيره بيان لبعض الصلاة الواجب  
فيه النية اي ذكرها والظاهر كما نقل عن الخطيب ان قوله  
كالتيكبر وغيره كالركوع والسجود يجب في بعض الصلاة ومن  
هذا يؤخذ الرد على الفزالي حيث قال النية شرط يقارن  
كل معتبر سواه واجتهت الامة على اعتبار النية في الصلاة وبدا  
بها لان الصلاة لا تنعقد بدونها **قوله** صلوا كما رايتهم في اصلي  
اي علمتهم في حق لا ترد الا قول فانها لا تبصر وهو وان كان خطأ  
بالماء ابن حويرث والاصحاب الا انه ليس من خصوصياتهم اجماعا  
فيجزي جميع الامة ثم رايت ابن دقيق العيد صرح به فانرفع ما  
اوهبه كلام الزركشي انه لا يصح الاستدلال به الا ان كان خطابا  
لجميع الامة **ثم العباب قوله** ولا يضرب زيادة لا تمنع الاسم اي  
اسم التكبير كالله اكبر بزيادة اللام انه لفظ يدل على التكبير وعلى  
زيادة مبالغة في التعظيم وهو الشعار بالتخصيص كقوله الله  
اكبر من كل شيء اذ معنى الله اكبر اي من كل شيء **ثم الخطيب**  
**قوله** والله الجليل اكبر وكذا كل صفة من صفاته تعالى اذ لم يطل  
بها الفصل كقوله عز وجل اكبر لبقا للنظم والمعنى بخلاف ما لو  
تخلل غير صفاته كقوله الله هو الاكبر وطالت صفاته لله تعالى  
كالله الذي لا اله الا هو الملك القدوس اكبر وطال سكوتة بين  
كلمتي التكبير وزاد حرفا بغير المعنى كمرهمزة الله والفاء بعد الباء  
لانه يصير جمع كبر بالفتح وهو طبل له واحد او زاد واوا ساكنة  
او متحركة بين الكلمتين لان ذلك حينئذ تكبير او لوزاد في الممد

على الالف التي بين اللام والها الى حد لا يراه احده من القراء وهو  
عالم بالحال فيما يظهر وزادها قبل الكلمتين كما في فتاوى الفقهاء  
ولو نشد اليامن اكبر ففي فتاوى ابن زبير انها لا تنعقد ووجهه  
واضح لانه لا يمكن تشديدها الا بتحرير الكاف لان الباء المدغمة  
ساكنة والكاف ساكنة ولا يمكن النطق بهما اذا حركت تفير المعنى  
لانه يصير اكبر الله **قوله** ولا اكبر الله لانه لا يسمى تكبيرا بخلاف  
عليكم السلام اخر الصلاة كما سياتي لانه لا يسمى سلاما او قال والله  
اكبر ضرر بخلاف والسلام عليكم في التخلل وكان الفرق انه لم تقدمه  
ما يحسن موقع العطف فكان غير تكبير الصلاة بخلاف السلام فانه  
تقدمه مناجاة تؤذن بسلامة صاحبها ويعطف على ذلك السلام  
المتضمن بسلاما على من عنده من المؤمنين **عباب وشرحه قوله**  
وقرنها وذلك بان يستحضر في ذهنه ذاتها وما يجب العطف له  
ثم يقصد الى فعل هذا المعلوم ويجعل قصده هذا مقارنا لاول  
التكبير لاول التكبير ولا يغفل عن تذكره حتى يتم التكبير فلا يكفي  
توزيعه عليه ونارعه فيه الامام بانه لا تحويه القدرة البشرية  
ومن ثم اختار النووي الخ وقال ابن الرفعة وغيره انه الحق  
لا يجوز سواه **قوله** لانها واجبات الصلاة وجبت مقارنتها  
لذلك كالحج وغيره الا الصوم لما مر **قوله** وصوبه السبكي ولا يجب  
استصحابها بعد التكبير للعسر لكن ليس ويصير عدم المنافي  
كما في عقد الايمان فنوى الخروج او تردد فيه او علقه بشئ  
بطلت **ثم البحر** وان عقب النية بمشئة الله بان لفظها  
او نواها وقصد بها فيها التبرك او انه اي الفعل واقع بها  
لمشئة لم يضرب او نوي التعليق او اطلق بطلت للمنافاة **روى**



**وشرحه قوله** والاكثر من لم يعد والمقارنة ركنها هو الاصح **قوله**  
 قيام او بدله **قوله** قيام الخ وانما اخرها القيام عن النية والتكبير مع  
 تقدمه عليهما لانها ركنان في كل صلاة بخلافه فانه ركن في  
 الفريضة فقط ولانه قبلها سطر او ركنته انما هي معها وبعدها  
**قوله** في فرض سهل فرض الصبي والقارء والفريضة المفادة  
 وكتب ايضا انما وجب الذكر في قيام الصلاة والتشهد ولم يجب في  
 الركوع ولا في السجود لان القيام والقعود يقعان للعبادة وا  
 لعادة فاحتج الى ذكر كل منهما للعبادة والركوع والسجود يقعان  
 خالصين لله تعالى اذ هما لا يقعان الا للعبادة فلم يجب الذكر  
 فيهما **ح رمل قوله** لا يكلف الله نفسا الا وسعها ثم اذا صلى فيومي  
 براسه في ركوعه وسجوده ان عجز عنها فان عجزه عن اليمين براسه  
 او ما باجفانه فان عجز اجرا فعل الصلاة على قلبه اي اركانها  
 وجوبا وسننها نداء بقلبه بان يمثل نفسه قائما او راكعا أو ساجدا  
 لانه الممكن فان اعتقل لسانه اجر القرآن والاخبار على قلبه  
 ولا اعادة عليه ونظريه لقدرته ويرد بانه في محل المنع يلزمه  
 تحريك لسانه بالقراءة او نحوها بان قدر عليه لانه لا يتقاصر  
 عن الاخرى ذكره في الخادم **باب** فلا تسقط عنه الصلاة  
 ما دام عقله ثابتا واما ما نقل عن بعض الابا جيف من ان العبد  
 اذا بلغ غاية المحبة في الله تعالى وصفي قلبه واختار الايمان على  
 الكفر من غير نفاق سقط عنه الامر والنهي ولا يدخل النار  
 بارتكاب الكبائر فرجه التفتا زاني بانه كفر وضلال فان اجل الناس  
 في المحبة ولا ايمان الانبياء خصوصا حبيب الله مع ان التكاليف  
 في حقهم اتم **قوله** فاحتياجه في مداواته مثال للعجز الشرعي

وقوله كاحتياجه اشار بالالف كاحتياجه الخ الى ان حنا والمسائل  
 مستثناة يصلي فيها قاعدا اي ويخوف الغرق دوران الراس  
 في سفينة فانه يصلي قاعدا ولا اعادة عليه كما هو في المجمع عزاد  
 في الكفاية وان امكنه الصلاة على الارض ومنزعة الاخرى والركن  
 فيه بندرة ذلك ممنوعة وقوله اما وردى تجب الاعادة فيحمل  
 على ما اذا كان العجز للزحام لندرته ومنها ما لو كان به سلس  
 بول ولو قام سأل بوله وان فقد لم يسأل فانه يصلي قاعدا وجوبا  
 كما في الانوار ولا اعادة عليه ومنها ما لو كان للقراءة رقيب يرقب  
 العدو ولو قام لراه العدو وجيش القراءة فيمكن ولو قام لراهم  
 العدو وفسد تدبيرهم للحرب صلوا قعودا او اجينا الاعادة  
 لندرته ذلك بخلاف ما لو خافوا قصد العدو ولهم فلا اعادة عليهم  
 كما في التحقيق واعتمده الرمل في حاشيته على شرح البهجة ونقله  
 في الروضة عن تصحيح المتولي وان نقل الرويان عن تصحيح الام  
 الزوم والفرق على الاول بشدة الضرر في قصد العدو انتهى شيخنا  
 الرمل رحمه الله باختصار **قوله** فللقادر عليه فعليه قاعدا جماعا  
 رابعا لان او غيره لان النوافل تكثر فاشتغل القيام فيها يودي  
 الى الحرج والترك ولهذا يجوز القعود في الصيدين والكسوفين  
 والاستسقاء على وجه ضعيف لندرتها **قوله** او مضطجعا مع قوته  
 على القيام لخبر من صلى قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فله  
 نصف اجر القائم ومن صلى نائما اي مضطجعا فله نصف اجر  
 القاعد وهو وارد فيمن صلى النفل كذلك مع القدرة وهذا  
 في حقنا اما في حقه صلى الله عليه وسلم فلا اذن خصايصه  
 ان تطوعه قاعدا مع قدرته كطوعه قاعدا ولو صلى عشرين



ركعة قاعدا وعشر. قايما ففيه احتمالا ان في الجواهر وافق  
بعضهم بان العشرين افضل لما فيها من زيادة الركوع  
والسجود وغيره ويحتمل خلافه لانها اكل وظاهر الحديث  
الاستوى والمعمد لها التي به الوالد افضل العشرين قيام  
عليها لانه اشق قال الزركشي في قواعد الصلاة ركعتين من  
قيام افضل من اربع من قعود ويؤيده حديث افضل الصلاة  
طول القنوت اي القيام وصورة المسألة ما اذا استوى الزمان  
وهو ظاهر **شيخنا الرملي قوله** لم يصح اي وان اتم الركوع وا  
لسجود لعدم وروده بخلاف الانحافا فانه لا يمنع فيما يظهر  
خلافه للاستوى لانه اكل من القعود نعم ان قرأ فيه واراد  
جعله للركوع اشترط كما هو ظاهر مضي جزئ منه بعده  
القراءة وهو مطمئن ليكون عن الركوع اذا ما فارقه لا يمكن  
حسابه عنه واذا صلى مضطجعا وجب ان ياتي بركوعه  
وسجوده تامين **شيخنا فرج** لو صلى النافلة واراد ان يقرأ  
الفتاحة وهو للركوع فله ذلك بخلاف ما لو نهض من  
السجود الى القيام واراد ان يقرأ حال نهوضه فانه يمنع  
لان القيام اكل من النهوض هذا ما اعتمد الرملي قياسا  
على ما قرره **ح** في الفرض من انه يقرأ حال نهوضه فانه  
يمنع لان القيام اكل من النهوض هذا ما اعتمد الرملي  
هو به الفاتحة او بدلها حال نهوضه لان المقدور اكل  
منه فوجب تاخير الفاتحة اليه **ح** **قوله** قرأ الفاتحة  
في قيام ومثله القيام الثاني في صلاة الكسوفين ويقفون  
قبل قرأتها اي او بدله اي المنفرد وغيره في السرية وا

والجهرية او تلقينا او نظرا في مصحف مصحف ونحوه وبسبب  
اية منها اي من الفاتحة لعمره صلى الله عليه وسلم اياها  
منها رواه ابن خزيمة في صحيحه واية من كل سورة الا  
براة التوبة لنزولها بالقتال الذي لا يناسبه بسببها  
نسبة للرفق والرحمة **قال شيخنا الرملي** فيكره الاثنيان  
بها في اولها ويسن في اثنيها الخبي مسلم عن انس بن مالك  
صلى الله عليه وسلم بين اظهرا اذا عاق العقاة ثم رفعه  
راسه متبسم قلنا ما اضحكك يا رسول الله قال انزلت علي  
انفا سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم انا اعطيناك الكوثر  
الى اخرها والاجماع الصحابة على اثباتها في المصحف بخطه  
في اوائل السور سوى براءة دون الاعشار وتراجم السور وا  
لتعود فلولم تكن قرانا لما اجازوا ذلك لانه يحمل على اعتقاد  
ما ليس به قران **قال** القرآن ما يثبت بالتواتر قلنا  
هذا فيما يثبت قرانا قطعاً اما ما يثبت قرانا حكماً فيكفي فيه  
الظن كما يكفي في ظني وايضا اثباتها في المصحف بخطه من  
غير تكبير في معنى التواتر **قال** لو كانت قرانا للكفر جا  
**قلنا** لو لم تكن قرانا للكفر مثبتها وايضا التكفير لا يكون  
الا بالظنيات ولا يشك وجوبها في الصلاة بقول انس  
كان النبي صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر يفتحون  
الصلاة بالحمد لله رب العالمين كما رواه البخاري ولا  
يقول ولا يقول صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم وابوبكر  
وعمر وعثمان فلم اسمع احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن  
الرحيم كما رواه مسلم لان معنى الاول انوا يفتحون بسورة

لعل الا  
راية

حررها



الحمد **تنبيه** ما صح عن انسى كما قال الدارقطني انه لما نبحر  
 بالبسملة وقال لواقتي بصلالة النبي صلى الله عليه وسلم  
 واما الثاني فقال ائمتنا انه رواية للفظ الاول الذي عبر عنه  
 الراوي بما ذكر بحسب فهمه ولو بلغ الخبر بلفظه كما في البخاري  
 فاصاب او اللفظ الاول هو الذي اتفق عليه الحفاظ **صلى**  
**صلى قوله** لا صلاة اي لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ويدل على  
 دخول الامام في العموم ما صح عن عبادة كنا خلق رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في صلاة الفجر فنقلت عليه القراءة فلما  
 فرغ قال لعلمكم تصرفون قلبي قلنا نعم قال لا تغفلوا الا  
 بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ الا بها وخبر من  
 صلى خلق الامام فقرة الامام له قراءة ضعيف عند الحفاظ  
 كما بينه الدارقطني وغيره ولما قوله تعالى فاقروا ما يتيسر  
 منه فوارد في قيام الليل او محمول كخبر اقرؤا ما تيسر معك  
 من القرآن على الفاتحة ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم  
 للمسي صلواته كبر ثم اقرء القرآن ثم افعل ذلك في كل  
 ركعة او على العاجز عنها جمع بين الادلة وخبر مسلم  
 اذا قرأ فافتحوا محمول على السورة لحديث عبادة وغيره  
 ودل على ان محلها القيام فلا تجزى في نحو الركوع لما صح  
 صح من قوله صلى الله عليه وسلم اني نهيت ان اقرأ الركعة  
 وساجدا ولشرف الفاتحة علي غير ما كثرت اسماءها  
 فكذا ذكر لها في شروحات الامامة ثلاثين اسما **روى** فائدة  
 نقل تبيين الفاتحة الشيخ ابو زيد عن نيف وعشرين صحابيا  
 وسهيت بذلك لافتح القرآن بها ويام القرآن والاساس لانها

اوله واصله كما سميت مكة ام القرى لانه ان الارض وا  
 صلحها ومنها وجبت وزيد على ذلك انها سميت السبع المثاني  
 لانها سبع ايات ويتن في الصلاة وانزلت مرتين مرة  
 بمكة ومرة بالمدينة والواقية بالفا لا يسعها لا يجوز والواقية  
 لانها تنقي من السوء والكافية لانها تجزي عن غيرها والشفاء  
 وورد فيه حديث واضح والكنز والحمد لذكر الحمد فيها  
 اربع قال الزميري وفي تنقيتني من بن مخلد انه ابليس  
 رن اربع رنات رنة حين لقن ورنة حين اهبط ورنة  
 حين ولد صلى الله عليه وسلم ورنة حين انزلت فاتحة  
 الكتاب **فرع** ما اثبت في المصحف الان من اسمها السور  
 والاعشار شئ ابتدعه الحاج في زمنه **خطيب** وحروفها  
 مائة وست وخمسون حرفا باثبات ألف ما لك اي في كل ركعة **قوله**  
 قد تجب قراءة الفاتحة في الركعة مرة بعد مرة فاذا نزل قراءة الفا  
 كما عطس فانه ان عطس في الصلاة في القيام وجب قراتها وفي  
 غيره كالركوع والسجود اخرها الي الفراغ من الصلاة فقراها لان  
 غير القيام ليس في محل القراءة كذا قوله **م** فاورد عليه ان شرط  
 نذر التبرر ان لا يكون المعلق عليه مرغوبا فيه والعطاس ليس  
 مرغوبا فيه فقال بل مرغوب فيه لان فيه راحة للبدن **ق م**  
**قوله** ويجب ترتيبها بان ياتي بها على نظيرها المعروف لانه مناط  
 البلاغة والاعجاز فلو بد ان يصفها الثاني ويبني على الاول ان النهي  
 بتلخيصه ولم يطل الفصل ويستأنف ان تعهد ولم يفيا المعنى او  
 طال الفصل بين فراغه من النصف الاول وتذكره فان تعهد  
 تركه ولم يتغير المعنى استأنف القراءة اما اذا غير المعنى فبطل



صلاته واما اذا سهر بتركه فان طال غير المرتب استأنف والابن  
**قوله** وموالايتها بان يصل بعض كلامها ببعض من غير فصل  
 الا بقدر تنفس وعي فلا يضرب وان طال لانه معذور كما نقله  
 في المجموع عن نص الام فلو اخذ بها ساهيا لم يضركم الوطول  
 وكنا قصيرا ساهيا **قوله** فان تخلل ذكر اجنبى غير متعلق با  
 لصلاة قطع الموالاة وان كان قليلا كجد عاتس وان سنى خا  
 رجها وكاجابة مؤذن لان ذلك ليس مختصا بها المصلحة  
 فكان مشعرا بالاعراض ولتغييره النظم من غير عذر بخلافه  
 مع النسيان فلا يقطعها بل يبني والذكر يكسر الذال باللسان  
 ضد الانصات وبالضم بالقلب ضد البيان قاله الكسائى و  
 قال غيره انها لغتان بمعنى **شيخنا الرولى** **قوله** كأمينه لقراءة  
 امامه الخ اما الواض او دعا لقراءة اجنبى او سجد لقراءة غير امامه  
 او فتح على غيره فان الموالاة تنقطع بل تبطل صلاته في صورة  
 السجود اى ان علم وتعد كما هو ظاهر **قوله** وفتح عليه  
 عند توقفه وسكوته اى يقصد القراءة ولو مع الفتح او الاطالت  
 صلاته على المعتمد ولو شذ بعد الفاتحة في اصل القراءة او ثابها  
 في بعضها وجب استينافها بخلاف شكك بعدها لان الظاهر  
 حينئذ مضى على التمام اذ الفتح تلقين الاية فلا يرد عليه  
 ما دام يردد ها وكجوده لتلاوة امامه معه وسؤال رحمة  
 واستعاذة من عذاب القبر عند قراءة ايتهما **قوله** ويقطع  
 الموالاة السكوت الطويل بان زاد على سكتة الاستراحة  
 والاعيا الاشعار بالاعراض وان لم ينقطعها اما النافل فلا  
 يقطع على الصحيح **قوله** وكذا يسير قصد به قطع القراءة

في الاصح الاقتران الفعل بنية القطع كما لو نقل الوديعه ناويا  
 التعدي فيها بخلاف ما اذا لم ينوى القطع لانه قد يكون لنحو  
 تنفس وتنفل الوديعه بلانية تعدد بخلاف ما لو نواه بلاسكوت  
 لان القراءة باللسان ولم يقطعها ويستثنى من كل من الضابط  
 ما لو شى اية فسكت طويلا لتذكرها فانه لا يؤتى كما قاله  
 كما قاله القاضي وغيره ولعل وجهه ان التكرار من مصالحها **س**  
**شيخنا الرولى** **قوله** عن المسبوق اى حقيقة او حكما فلا يتعين  
 فيها بل يتجملها عنه امامه اذ الاصح انها وجبت عليه فيذكر  
 الركعة لا ذراكه معه ركوعه المحسوب له كما سياتى بيانه مع  
 ذكر من في معناه من كل مختلف بعذر كرحمة ونسيان ويطي حركة  
 او شذ في قراءة الفاتحة بعد قراءة امامه فلم يزل عذره حتى  
 سبقه الامام فالكثير من ثلاثه اركان طويلة وزال عذره وامام  
 راع اوهاو للركوع وحينئذ فقد يتصور سقوط الفاتحة  
 في سائر الركعات وما قرناه هنا هو المعتمد كما يعلم مما ذكره  
 الشيخان وان وقع في عبارة الشيخ ما يخالفه ولو نوى مفارقة  
 امامه بعد الركعة الاولى ثم اقتدى بامام راع وقصد بذلك  
 اسقاط الفاتحة صحت في اوجه احتمالين كما افق به الوالد  
 واستقر رايه عليه **قوله** ثم ان عجز عنها اى عن الفاتحة  
 ولو تعارض القيام والقراءة قد هما ويجوز قيامه ثم يجلس او ا  
 لقراءة والاستقبال قدم الاستقبال لانه اكد من القيام **قوله**  
 ان عجز عنها المصلى اى ولم يمكنه تعلمها الضيق وقت او بلاد  
 ولا قراعتها في مصحف ولا التسبب الي حصوله بنحو شرا وجد  
 ما يجدر له به فاضلا عما يعتري في الفطرة حتى لو لم يكن بالبلد



الامعلم واحد لم يلزمه التعليم بلا اجرة على ظاهر المذهب كما  
لواحتاج الى السيرة او الوضوء مع غيره ثوب او ما ينتقل الى  
البون **ثم روى** **في** لو كان بحيث لو صلى قايما عجز عن قراءة  
الفاتحة ولو صلى قاعدا امنه قراءة الفاتحة فتعد وقرا الا ان القيام  
عهد سقوطه في بعض البصور وهو النفل بخلاف قراءة الفاتحة  
فانها واجبة في الفرض والنفل **قوله** ولو مفرقا وظاهر اطلاقه انه  
لا فرق بين ان يفيد المتفرق معنى منطوما او لا كتم نظره في  
التفريق والمجموع وهو المختار المصنف كما اطلقه الجمهور لاطلاق  
الاخبار وهو قياس حرمة قرائتها على الجنب ويلزم القائل  
بالمنع انه لو كان يحفظ او ايل السور خاصة كالم والرواوي  
انه لا يجب عليه قرائتها عند من يجعلها اسما للسور وهو بعيد  
لاننا متعبدون بقرائتها وهي قرآن متواتر والمعهد الاول مطلقا  
ولو عرف بعض الفاتحة فقط وعرف لبعضها الاخر بدلا لاتي با  
لبعض موضعه مع رعاية الترتيب كما يعرف منها والبدل حتى  
يقدم بدل النصف الاول على الثاني فان كان في وسعها اني ببدل  
النصف الاول ثم قرا ما في الوسط ثم اني ببدل الاخر ولا يكفي  
ان يكرر ما يحسنه بقدرها اذا لا يكون الشيء الواحد بدلا بلا ضرورة  
بخلاف ما اذا لم يقدر عليه **ثم** **يشيخنا** **قوله** ويجب عليه سبعة  
انواع من الذكر هو المعهد اي ليكون كل نوع مكان اية وقال  
الامام لا يجب قال الشيخان والاول اقرب تشبيها المقاطع  
الانواع بغايات الاي **قوله** ويعتبر تعلقه بالآخرة اي دون  
الدنيا وجه في المجموع والتحقيق وهذا هو المعهد **ثم**  
قال الامام فان لم يعرف غير ما يتعلق بالدنيا التي به واجزاه

وهذا

وهذا هو المعهد وان نوزع فيه **ثم** **يشيخنا** **قوله** قال في الروضة  
كما صلها ويشترط ان لا يقصد بالذكر الا في غير البدل كمن استفتح  
او تعوذ بقصد تحصيل سنتها لكن يشترط قصد البدلية فيها  
ولا في غيرها من الاذكار على الاصح **ثم** **البهي** **قوله** ويعتبر تعلقه  
بالآخرة كان يقول اللهم اغفر لي وارحمني وسامعني وارضي عني  
بخلاف ما لو دعا بدعا يتعلق بالدنيا كطلب زوجة حسنة  
فانه لا يكفي **ثم** **يادري** **قوله** وقف بقدرها لا يقال فيما اذا دخل  
في الصلاة طانه كان يعرف التكبير فيكررها والا فكيف **ثم**  
انعدت صلاته واجيب بانه متصور فيها اذا شخص التكبير  
ثم ذهب او كان يعرفها ثم نسيها اما لو عجز عن التكبير بكل  
وجه فيدخل في الصلاة بدو بها كالاخرى **قوله** ولا يترجم عنها  
اي الفاتحة **قوله** لفوات العجز فيها اي الفاتحة دونها اي  
التكبير **قوله** فان كان اخرس خرب لسانه ولهاته اي وشفته  
ان كان خرسه طاريا عارضا اما اذا كان الخرس اصليا فلا يجب  
عليه التكرار لانه لا يعرف مخارج الحروف بل يقف بقدرها **ثم**  
**قوله** الامر به في الكتاب في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا  
اركعوا واسجدوا **قوله** وخبر الصحيحين من قوله صلى  
الله عليه وسلم في خبر النبي صلى الله عليه وسلم حتى تطمئن  
راكعاً ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً  
ثم ارفع حتى تطمئن جالساً **قوله** واقله اي الركوع في حق القيام  
ان ينحني انحنا خالصا لا انحناس فيه **قوله** قدر بلوغ راحته  
ركبته لو اراد وضعها عليهما فلا يحصل بالانحناس ولا به مع  
انحنا ولو طالت بداه او قصرت او قطع شيء منهما لم يعتبر ذلك

دي



فلو عجز عنه الابصار او اعماه على شيء او اخفا على شفة لزمه  
لزمه والعاجز ينحني قدر ما كانه فان عجز عن الانحناء اصلا او ما  
براسه ثم بطرفه ولو شك هل انحنى قدر اتصل به راحته  
ركبته لزمه اعادة الركوع لانه الاصل عدمه والراحة بطن  
الكف وتقبيري بها يستغفر بحد الكفا بالاصابع وهو كذلك  
كما اقتضاه كلامهم وقال ابن العماد انه الصواب وان اقتضى  
كلام الجمهور الاكتفاء به **شئنا قوله** واكمل اي الركوع تسوية  
ظهره وعنقه كالصفيحة للاتباع وكره تركه نص عليه في الام **قوله**  
ونصب ساقيه اي وفخذه لانه اعون ولا يثني ركبته لئيم له  
تسوية ظهره وعنقه والساق بالهمز ما بين القدم والركبة  
فلا يفهم منه معنى الفخذين وكذا قال في الروضة ونصب ساقيه  
الي الخوف كما ينبغي للمص ان يزيد ذلك او ما قدرته والساق  
مؤنثه وتجمع على اساق وسيقان وسوق **شئنا خطيب قوله** واخذ  
ركبته بيديه اي بكفيه للاتباع كما رواه ابن حبان في صحيحه  
والبيهقي من غير ذكر الوسط **قوله** للقبلة اي لاي سمتها لا  
لها اشرف الجهات واحترز بذلك عن ان يوجهه الي غيرها  
من يمينه او يساره قاله الوي العراقي وفي ذلك اشارة للجواب  
عن قول ابن النقيب لم افهم معناه ولو قدر على وضع يديه او  
احدهما ففعل الممكن **قوله** الاعتدال اي ولو في النفل كما اشار الي  
تصويبه وفساد مقابله في التحقيق وقال الاذري انه المذهب  
فما اثمهم ظاهرا كلام الروضة وغيرهما من خلافه لبنائهم جواز  
تركه على جواز الاضطجاع في النفل ضعيف وان جزم به في الانوار  
كالروض على انه لا يلزم من البناء الاتحاد كما يقع لهم كثيرا

الصاب

الصاب ويحصل بعود لبدان يعود كما لان عليه قبل ركوعه  
قاوما او قاعدا او مضطجعا او مستلقيا **قوله** قبل ان يفرض  
عليه استقيده من هذا ان فرض التشهد متأخر عن فرض  
الصلاة وحي فصلاته جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم كان  
الجلوس فيها مستحب او واجب بغير ذكر **قوله** قبل ان يفرض  
عليه وقوله قولوا الخ مع صنع الاستدلال **قوله** ولكن قولوا  
التحيات جمع تحية وهي ما يحيا به من سلام وغيره وقيل الملك  
وقيل العظمة وقيل السلامة من الافات وجمع وجوه  
النقص والقصد بذلك الشاعلي الله تعالى بانه مالك لجميع التحيات  
من الخلق وانما جعلت لان كل واحد من المملوك كان له تحية معرو  
كقولهم انعم صبا حامرك فاوابيت اللعن ولهذا قال زهير وكلها  
قال الفتى قلته الا التحية يعني الا الملك **قوله** الخ عبارة الروض  
وتشرحه وهو اي التشهد معروف وهو التحيات المباركات الصلوات  
لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا  
وعلى عباد الله الصالحين اسئد ان لا اله الا الله واشهد ان  
محمد رسول الله رواه عن ابن ابي عمير عن ابن عباس وجا في  
الصحيحين عن ابن مسعود بلفظ التحيات لله والصلوات وا  
لطيمات السلام عليك الخ الا انه قال واشهد ان محمدا عبده ورسوله  
وفيه اخبار اخر نحو ذلك قال النووي وكلها مجزية يتأدى بها  
الكمال واصحها خبر ابن مسعود ثم خبر ابن عباس كلكم الافضل  
تشهد ابن عباس لزيادة لفظ المباركات فيه ولموافقه **قوله**  
تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة ولتاخره عن تشهد ابن  
مسعود والسنة منه اي من التشهد المباركات الصلوات

فة

سوله



الطيبات والتشهد الثاني واقله التحيات لله سلام عليك ايها  
النبي ورحمت الله وبركاته سلام عليه وعلى عباد الله الصالحين  
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وصرح به النووي في مجموعه وغيره ووقع في اصل الروضة  
انه يكفي والمنقول عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يقول في  
تشمده واشهد اني رسول الله ذكره الرافعي في الاذان قال  
الزركشي وهو ممنوع بل المنقول ان تشمده كتشمدها وكذا  
رواه مالك في الموطا وهو ما ذكره ابن الرفعة في الكفاية وتعرف  
السلام وفي الموضوع فيه اي من التشهد اولى من تنكيهه لكثرة  
في الاخبار و كلام الشافعي رضي الله عنه ولزيادته وموافقته  
سلام التحلل انتهى وذكر الواو بين الشهادتين لا بد منه ولما  
لم يجب في الاذان واشهد لله طلب منه افراد كل كلمة بنفس  
وذلا لا يناسب في الامامة ترك العطف بخلاف التشهد فان قيل  
هذا المعنى مفقود في الامامة قلنا نعم ولكنه سلك به مسلك الاصل  
زيادة سيدنا قبل محمد سلوكا به مسلك الادب والنهي عنه الاصل  
له **قوله** اذ عدم تداركه يدل على عدم فرضيته اي لان الواجب  
لا يجبر بسجود السهو **قوله** وتجب الموالاة بين كلمات التشهد اي  
ورعاية التشديدات او الهمزة في النبي ولو تركها لم تصح قرأته  
ولا يجوز ابدال لفظ من هذا الاقل ولو مراد به كما ينبغي بالرسول  
وعكسه ومحمد باحمد او غيره وقضية كلام الانوار انه يراعى  
التشديد هنا وعدم الابدال وغيرها نظير ما مر في الفاتحة  
ويؤخذ مما نقرر في التشديد ان الواظها النون المرغمة في  
اللام في ان لا اله الا الله ابطال لتلك شدة منه نظير ما مر في

بأظهار

بأظهار ال **قوله** دون الترتيب بينهما محل عدم وجوب الترتيب  
ما لم يخل بالمعنى اما اذا اخل به فانه يجب الترتيب وعبارة شيخنا  
الرملي ولا يشترط ترتيب التشهد كما اقتضاه كلام المص حيث لم  
يفي بمعناه فان غيره لم يصح وتبطل صلاته ان تعمد اما موالاته  
فيشترط كما في التمة وقال ابن الرفعة انه قياس ما مر في قراءة  
الفاتحة وافتي به الوالد **قوله** صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
بعد هذا صريح في انها خارجة عن مسمى التشهدات ليست بعضا  
وجزا منه وهو جز لا شبهة فيه يدل عليه قولهم اقل التشهد  
كرا ولم يذكر في الاقل فلو كانت بعضا منه ما صح ان اقله كرا من  
غير ذكرها فنه **ق** **قوله** لخبر الصحيحين عبارته في الاصل كخبر  
الصحيحين قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك قال قولوا  
اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد الخ وفي رواية كيف نصلي عليك اذا  
محن صلينا عليك في صلاتنا رواه ابن حبان والحاكم وقال على شرط  
مسلم فدل على وجوبها به والمناسب لها منها التشهد اخرها  
انتهى وكان وجه المناسبة للتشهد اشتماله على السلام واما  
الاختصاص بالاخر فلانها خاتمة الصلاة لانها دعا والدعاء ما  
يليق بالخواتيم **قوله** واقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
واله حيث قيل بوجوب الصلاة على الال في التشهد الاخر وبا  
ستجابتها في الاول على وجه مرجوح فيها وباستجابتها في الاخر على  
الراجح اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد ولا يتعين ما تقدم فكيف  
صلى الله على محمد او على رسوله او على النبي دون احمد او  
عليه **ش** **شيخنا الرملي** **قوله** واكملها اللهم صلى على محمد  
وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك



على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في  
 العالمين انك حميد مجيد وفي بعض الحديث زيادة على ذلك  
 ونقص عنه آل إبراهيم اسماعيل واسحاق واولادها وخص  
 إبراهيم بالذكر لان البركة والرحمة لم يجتمعوا النبي غيره قال الله  
 تعالى رحمت الله وبركاته عليكم اهل البيت فقال صلى الله  
 عليه وسلم العظاما تضمنته هذه الامة مما سبق اعطاوه إبراهيم  
**فائدة** كل الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين من  
 بعد إبراهيم صلى الله عليه وسلم من ولد اسحاق عليه الصلاة  
 والسلام من ولد اسحاق عليه الصلاة والسلام واما اسحاق  
 لم يكن من نسله بني الانبياء قال محمد بن ابي بكر الرازي ولعل  
 الحكمة في ذلك انفراد بالفضيلة فهو افضل الجميع وحميد  
 بمعنى محمود ومجيد بمعنى ما جدد وهو من كل شرفا وكرما وهو  
 اي الاكل سنة في التشهد الاخر لا الاول لبنائه على التحفيف **قوله**  
 تسليمه ثانية قال القفال الكبير والمعنى في السلام ان المصلي كان  
 مشغولا عن الناس وقد اقبل عليهم **قوله** فيقول السلام عليكم  
 من يعود او يرد له بعد التشهد الاخير مما يتصل به من الصلاة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم وصدره للقبلة لا اتباع مع خبر  
 صلوا كما رايتوني اصلي ويكفي السلام عليكم لتاديتته معنى ما  
 قبله لكنه مكروه وهذا اقله واكمل السلام عليكم ورحمة الله  
 دون وبركاته على المنقول المعتمد لكن اختيار نذيرها لثبوتها من  
 عدة طرق مرتين مرة يمينا مرة شمالا ملتفتا حتى يرى خيره  
 الايمن في الاولى والايسر في الثانية لما في سلم من حديث سعد  
 ان ابي وقاص قال كنت اري النبي صلى الله عليه وسلم عن يمينه

يساره

ويساره وفي يساره رواية الدارقطني كان يسلم عن يمينه حتى يرى  
 بياض خده ناويا السلام على من التفت اليه من مؤمني الناس  
 ومن اي ينويه مرة اليمين ومرة اليسار على من يساره وينويه  
 على من خلفه والاهل بايها نشا والاولي اولي وينوي ماموم الرد  
 على من سلم عليه من امام وماموم فينويه من على يمين  
 المسلم بالسلمة الاولى ومن خلفه وامامه بايها نشا **قوله**  
 لا سلام عليكم لعدم وروده اي مع صحة الاحاديث بانه صلى الله  
 عليه وسلم كان يقول السلام عليكم وانما اجزا في التشهد  
 لوروده فيه والتنويه لامقام ال في العموم والتعريف وغيره  
 ومقتضى كلامه بطلان الصلاة به وهو الاوجه وان نظوفيه  
 بعضهم لكن يظهر تقيده بفريق الجاهل المعزوز ومثله السلم  
 عليكم بكسر السين لانه ياتي بمعنى الصلح كما استوجهه الشيخ  
 خلافا للاسنوي نعم ان نوى السلام اتجه اجراوه لانه ياتي  
 بمعناه وقد نوى ذلك وتبطل ايضا بتعدد سلامي او سلام  
 الله عليكم او عليكم او عليكم الامع ضمير الغيبة فلا تبطل به  
 لانه دعا لخطاب فيه **شرح مختار الرملي** قال شيخ مشايخنا  
 البلقيني وحاصل ذلك انه اذا تحلل بهما روي خا طب وتعد  
 بطلت صلاته كذا قرره شيخنا عنه وهذا الحاصل في العبادات ما  
 يفيد حيث قال مانصه وما لا يجزى منه ابطال عهده الصلاة خطأ  
 لاغية انتهى بحروفه **تفصيله** يشترط لصحة الصلاة السلام  
 ستة امور ان ياتي به بالالف واللام وكاف وميم الجمع وان يسلم  
 نفسه وان يوالي بني كلبته وان لا يقصد به الاعلام **قوله** للتلا  
 الاخيرة هي التشهد الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

با

ثة



والسليمة الاولى **قوله** ترتيب دليل على الترتيب الاجماع فانه  
صلى الله عليه وسلم قال للعراقي اذا قمت للصلاة فكبر ثم اقرأ  
كذا **قوله** قد ذكرها بالفا اولاً ثم وهما للترتيب **قوله** للفروض  
خارج بذلك ترتيب السنن بعضها على بعض كالا ستفتاح والتفويض  
والشهاد الاول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه و  
ترتيبها على الفرائض كالفاتحة والسورة والدعاء في التشهد الاخير  
فهو شرط في الاعتداد بها سنة لا في صحة الصلاة **ح روى قوله** به  
المشتمل عونها على قرن النية بالتكبير الخ اي فالترتيب عند من اطلقه  
مراد فيما عدا ذلك ويمكن ان يقال بين النية والتكبير والقيام  
والجلوس للتشهد ترتيب لكن باعتبار الابتداء لا باعتبار الانتهاء  
لانه لا بد من تقديم القيام على القراءة والجلوس على التشهد  
واستحضار النية على التكبير على ان تقديم الانتصاب على الابتداء  
تكبيرية الاحرام واستحضار النية عند التكبير شرط لهما لا ركنا  
لخروجه عن المأهمية ومنه الصلاة على النبي صلى الله عليه  
وسلم فانه يجب ان يكون بعد التشهد خلافا لما في شرح المسند  
**قوله** فلو تركه اي ترتيب الفروض **قوله** عمدا بتقديم ركن  
فصل ومن سورة ما ذكره بقوله كان يسجد قبل ركوعه او ركع  
قبل قراته او سلام كان سلم قبل سجوده بطلت صلاته اجماعا  
لتلاعه اما الوقوم ركننا قولنا غير سلام كتشهد او قولنا  
على قولنا كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على التشهد  
فانها لا تبطل لكن لا يعتد بها قبل بل يعيده في محله **قوله**  
او سهوا اي ترك سهوا **قوله** لفواي لوقوعه في غير محله **قوله**  
فان تذكره اي المتروك قبل بلوغ مثله من ركعة اخرى فمعه بعد

تذكره

تذكره فورا وجوبا فان تأخر بطلت صلاته **تنبيه** قوله تذكر  
غير شرط فلو شك في ركوعه انه قرأ الفاتحة او في سجوده انه  
ركع ام لا وجب ان يقوم للحال فلو مكث قليلا لتذكر بطلت  
بخلاف ما لو شك في القيام انه قرأ الفاتحة ام لا فسكت لتذكر واستثنى  
من قوله فعل ما لو تذكر في سجوده ترك الركوع فانه يرجع الى  
القيام ليركع منه ولا يكفيه ان يقوم راعا اذا لا يخفى غير معتد  
به ففي هذه الصورة زيادة على المتروك **قوله** والا اي وان لم يتذكر  
حتى بلغ مثله تمت به ركعته لوقوعه عن متروكه وتارك الباقي  
من صلاته بالغام بينهما ان لم يكن المثل من الصلاة لسجود تلاوة  
لم يجزه لعدم شموله نية الصلاة لهما هذا ان عرف عين المتروك  
ومحله والا اخذ بالتيقن واتي بالباقي ويسجد للسهو في جميع الا  
حوال ثم محل ما تقرر ما لم يوجب الشك استينافها بان اوجه  
لشكه في النية او تكبير الاحرام فلا يجزيه ذلك بل لا بد من استينافها  
ولا سجود للسهو ولو كان المتروك السلام وتذكره قبل طول  
الفصل اتى به وسلم ولا سجود وكذا بعد طوله كما يحسنه الشيخ  
وهو ظاهر اذا غابته ان سكوت الطويل وتعمده غير مبطل فلا  
يسجد للسهو **تنبيهنا الروى قوله** فلو هوى للتلاوة فجعله  
ركوعا لم يكف فعليه ان ينتصب ليركع ولو قرأ امامه اية سجدة  
ثم ركع عقبها فظن المأموم انه يسجد للتلاوة فهو لذللك  
فراه لم يسجد فوقف للسجود فالاولى انه يحسب ويغفر ذلك  
للمتابعة وان قال بعض المتأخرين الا قرب عندي انه يعود  
الى القيام ثم يركع **تنبيه** ولو قرأ اية سجدة وقصد ان  
لا يسجد ويركع فلما هوى عن له ان يسجد للتلاوة فان كان

فها



قد انتهى الى حد الرأى فليس له ذلك والاجاز **شيخنا**  
**الرملي قوله** فرمى اي تبينه ضبط الخارج فرمى بضم الزاي و  
كسرهما اي لاجل الفزع او حالته وفيه نظر بل يتعين الفتح  
لان المضى الرفع لاجل الفزع وحده المقارن للرفع من غير  
وقد الرفع لاجله فتأمل **شرايين حجر قوله** او عمدا سوا  
تركه عمدا ليسجد ام لا كما شمله كلامهم **قوله** سجود السهو  
هو لغة الشيات والفلة عنه والمراد هنا نسيان شي مخصوص  
من الصلاة ما عدا صلاة الجنازة فلا يشرع فيها سجود سهو بخلاف  
سجود التلاوة والشكر خارج الصلاة فانه يسجد فيها للسهو  
على المعتمد وشرع لجبر الخلل او زغام الشيطان اي القصد احد  
هذين بالذات وان لزمه الاخر وعلى هذا يحمل اطلاق من اطلق  
انه للثاني **قوله** ندب بالانه لم ينب عن واجب فلان واجبا **قوله**  
لانه صلى الله عليه وسلم تركه اي التشهد اي ولزم منه ترك القعود  
له وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فهذه الاربعة متروكة  
وكان حقه فيما بعد الاستدلال بالحديث لا بالقياس **قوله**  
والمراد بالتشهد الاول الخ ويستثنى من ذلك ما لو نوى اربعها  
واطلق او قصد ان ياتي بتشديد فلا يسجد لترك اولها  
على ما قاله جمع متأخرون وعزمه على الاتيان به لا يلحقه بالتشهد  
الظهر لانه مع ذلك مخير بين تشهدين وثلاث وتشهد واحد  
فهو غير سنة مطلوبة لذاته في محل مخصوص لكن الذي عليه  
قاله البيضاوي والبعقوي انه يسجد في صورة القصد ان تركه  
سهوا اي او عمدا وهو المعتمد **شيخنا قوله** فيه اي الاخير  
**قوله** وجلوس اي وان التزم تركه ترك التشهد الاول وصورة

ترك القعود وحده كقيام القنوت ان لا يحسنها اذ ليس له ان  
يجلس في الاول ويقف في الثاني بقدرهما من فعل نفسه اي قد  
فيها يظهر فاذا لم يجلس ولم يقف فقد ترك القعود والقيام  
وحده واما التشهد والقنوت فهما متركان لان الفرض انه  
لا يحسنهما **قوله** وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في النبي  
لغتان الهمز والتشديد فيجوز الهمز فيه والتشديد لا تركها  
مع **زياري** قوله بان يتقين ترك الامامة لها اي الصلاة على الال  
في التشهد الاخير بعد ان سلم امامه وقبل ان يسلم هو اي او بعد  
وقصر الفصل وان دفع اشكاله بانه ان علم تركها قبل سلامه الى  
بها او بعد هاتين محال السجود **شيخنا قوله** وقنوت هولفة  
الشا وشرعا ذكر مخصوص مشتمل على ثناء ودعاء فلو لم يشتمل عليها  
لم يكن قنوتا ومثل الشا والرعاية تضمن ذلك كما خر سورة البقرة  
كما ذكر الاية **ابن قاسم** شارح ابي شجاع فرمى شيخنا الزياتي في درسه  
**قوله** وقنوت المراد بالقنوت ما لا بد منه في حصوله بخلاف احد  
القنوتين كان ترك قنوت سيدنا عمر لانه اتي بقنوت قام وكذا  
لو وقف وقفه لا تسع القنوت اذا كان لا يحسنه لانيانه باصل  
القيام على ما نقل عن الوالد نعم يمكن حمل ذلك على ما اذا كانت  
الوقوف لا تسع القنوت المعهود وتسع قنوتا تاما مجزيا اصلا  
بالاوجه السجود **قوله** في الصبح ووتر النصف الاخير من رمضان  
ويسجد تاركه تبعا لامامه الحنفى على المعتمد بل وان الذي يلحق  
الماموم الاقتداء في الصبح صلى الله عليه وسلم لان الامام يحمله ولا يخلل  
في صلاته **قوله** لان قنوتها اي النازلة **قوله** لا بعضهما اي بضم  
بعضها لانه منفي قال في شرح الاصل والاطلام فيها هو بعض منها



**قوله** وترك بعض القنوت كترك كله قاله المصنف الطبري وخالفه صاحب العباب وجماعة فقالوا انه لا يصح الا ان قلنا بتعين كلماته وقد نبه الفزاري في فتاويه على ذلك ووافقه اخرون منهم شيخ الاسلام ومنعوا بانه على ما ذكرنا ووافقوا انه بالشروع فيه بتعين كلماته واعتمدتهم **رقس قوله** وظاهر الخبر اي فتكون الارباع على هذا اثني عشر نصف فتأمل **قاس** وزيادي بل وان نظرنا الى الصلاة على الصحيح في القنوت والقيام لها والى السلام في قوله وصحبه وسلم والى القيام له كانت الارباع اوضح ستة عشر بعضا **قوله** اشبهت الاركان وخرج بها بقية السنن فلا يسجد لقول السورة بعد الفاتحة وتسبيحات الركوع والسجود لانه لم ينقل ولا هو في معنى ما نقل اذ القنوت مثلا ذكر مقصود اذ اشعر له محل خاص به بخلاف السنن المذكورة فانها لما تقدمه لبعض الاركان كدعاء الافتتاح والتابع لما للسورة فان يسجد لشي منها ظانا جواز بطلت صلاته الا لمن قرب عهده بالاسلام او نشأ ببلدة بعيدة عن العلماء قاله البغوي في فتاويه **ش الروض** وما استشكل به من ان الجاهل لا يعرف مشروعية سجود السهو ومن عرف محله رد بمنع التلازم لان الجاهل قد يسمع مشروعية سجود السهو قبل السلام لا غير فيظن عيونه لكل سنة وعدم اختصاصه بمحل الشروع **ش شيخنا قوله** هيائهما اريد بهيائهما ما ليس ركنائهما ولا بعضا يجبر بالسجود **ش ابن قاسم** على اي شجاع شاذح المنهاج **قوله** هو اوي من قوله اربعون لان كلام الاصل يقتضي قصر الهيئات في الاربعين وليس كذلك **قوله** رفع يديه من امام وغيره ولو امرأة **قوله** حذوا بالذال المعجمة اي مقابل

وهي

قوله

**قوله** منكبيه المنكب بمجمع عظم العضد والكتف **قوله** في تحريم في الصلاة بالاجماع كما نقله ابن المنذر وغيره مستقبلا بكفيه القبلة مملا اطراف اصابعها نحوها كما ذكره المحامي كاشفا لهما قال الاذ وصرح جماعة بكراهة خلافه مفرقا اصابعه تفريقا وسطا كما في الروضة **قوله** وابهما ما شحقي اذ فيه ورأي بقية اصابعه مقابل لا على اذنه وكفاه مقابلتين منكبيه وهذه الكيفية جمع الشافعي لهما في ذلك بين الروايات المختلفة في ذلك والاصل خبر انه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عز ومنكبيه اذا افتتح الصلاة متفق عليه بل قال البخاري روي الرفع سبعة عشر صحابيا ولم يثبت عن احده من الصحابة خلافه وقد صنف البخاري في ذلك تصنيفا رد فيه على منكري الرفع وحكمته كما قال امامنا الشافعي اعظام اجلال الله ورجائه وابه والاقتداء بنبيه صلى الله عليه وسلم ووجه الاعظام ما تضمنه الجمع بين ما يمكن من اعتقاد القلب على اعتقاد كبريائه تعالى وعظمته والترجمة عنه باللسان واظهار ما يمكن اظهاره من الاركان وقيل اشارة الى طرح ما سواه تعالى والاقبال بكلمة في صلاته وقيل الحكمة في الرفع ان يراه الاصل فيعلم دخوله في الصلاة كالاعنى يسمع بسماع التكبير واشارة الى رفع الحجاب بين العبد والمعبود او يستقبل بجميع بدنه **قوله** وركوع بان يبتدى الرفع مع ابتداء رفع راسه من الركوع فاذا استوى ارسلهما ارسلهما خفيفا تحت صدره فقط **تذنيه** فهم من كلام المصنف انه لا يسكن الرفع للسجود ولا القيام من التشهد الاول وجلسة الاستراحة وهو ما في الرافعي وغيره ونقله النووي في الثانية عن الجمهور ولكن حكى فيه وجهها انه يسكن الرفع وقال انه الصحيح

دعي

م

ة



او الصواب فقد ثبت في صحيح البخاري وغيره ونص عليه في الام  
**قوله** رفع الاخرى ويوقع الاقطع الى حد لو كان فعلهما وصل  
 كفاه واصابعه للهية المشروعة ولو ترك الرفع عمدا او سهوا حتى  
 شرع في التكبير رفع اثنائه لا بعده لزوال السببية وعلمها تقرب  
 ان كلاما من الرفع وتفويض اصابعه وكونه وسطا والى القبلة ستة  
 مستقلة واذا فعل شيئا منها اثيب عليه وفاته الكمال قاله المتولي  
 واقره وينبغي ان ينظر قبل الرفع والتكبير الى موضع سجوده و  
 يطرق راسه قليلا قال في المجموع ولو تركه في جميع ما امرته به او فعله  
 حيث لم امر به كره له ذلك **قوله** وجعلها تحت صدره الحكمة في  
 جعلها تحت صدره ان تكون فوق اشرف الاعضاء وهو القلب  
 بان من احتفظ على شيء جعل يديه عليه ولهذا يقال في المبالغة  
 اخذه بكتا يديه **قوله** كوعها بضم الماف ويقال له الماع وهو العظم  
 الذي في مفصل الكف بما يلي الابهام اما الذي يلي الخنصر فخرسوع  
 واما البوع فالعظم الذي عند ابهام الرجل ويقال للقبلي انه  
 ما يعرف كوعه من بوعه اي ما يعرف العظم الذي عند ابهام  
 يده من العظم الذي عند ابهام رجله انتهى وقد نظم بعضهم  
 ذلك فقال

فَعِظْ يَدِي الْاِبْهَامِ كَوْعٌ وَمَا يَلِي الْخَنْصَرَةَ الْخَرْسُوعُ وَالسَّرِيعُ مَا وَسْطُ  
 وَعِظْ يَدِي الْاِبْهَامِ رَجُلٌ مَلَقَبٌ بِبُوعٍ فَخِذٌ بِالْعِلْمِ وَخِزْرٌ مِنَ الْفِلْطِ  
 حَ مِنْ الْجَنَائِاتِ قَوْلُهُ وَافْتَتَحَ لِفَرْدٍ وَامَامٍ وَمَا مَوْمٌ وَلَا يَسْنَى مَنْ  
 خَافَ خُوتَ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْاِمَامِ اَوْ خُوفٌ وَقْتُ صَلَاةِ الْاَدَابَانِ  
 الْحَبَانِ لَمْ يَبْقَ مِنْ وَقْتِهَا اِلَّا قَدْرُ مَا يَسْعَى رُكْعَةً بَلْ يَأْتِي بِالْقِرَاءَةِ  
 لَانْهَا فَرَضَ فَلَا يَشْفُلُ عَنْهُ بِالْفُلِّ وَلَا فِيمَا اِذَا الدَّرَكُ الْاِمَامَ فِي

غير

غير القيام ولا فيما اذا ادرك الامام في التشهد الاخير وسلم قبل  
 ان يجلس او في التشهد وقام قبل ان يجلس وخرج من الصلاة  
 بحدوث او غيره قبل ان يولفه ومحل ذلك في غير الجنازة ولو على قبر  
 او ميت كما اقتضاه اطلا فقههم خلاف الابن الصمد وياتي به سيرا ان  
 لم يتعوذ او يدركه امامه في غير القيام وان امن لتأمينه **قوله**  
 بعد تحريمه اي عقبه **قوله** وجهت وجهي باسكان الباعث الاكثر  
 القراء او فتحها اي اقبلت به او قصرت بعبادتي وتوحيدتي للذي لطر  
 السموات والارض اي ابتدعها على غير مثال سابق وجمع السموات  
 فقط دون الارض لفضلها كما ياتي في الحج والافا الارض سبع ايضا على  
 الصحيح لقوله تعالى ومن الارض مثلهن وقيل هي افضل لانهما من  
 الانبيا وقال القاضي ابو الطيب لانا لا ننتفع من الارض الا  
 بالطبقة الاولى بخلاف السموات فان الشمس والقمر والنجوم موزعة  
 عليها حنيفا اي ما يلائم كل دين الى دين الاسلام والحنيف  
 ايضا عند العرب من كان على ملة ابراهيم وما كان من المشركين  
 تأكيد لما قبله او تاسيس فجعل النفي عايدا الى ساير انواع الشرك  
 الظاهر والخوف لكن لا توسع ارادة هذا الا للخواص ان صلاتي  
 ونسكتي ومحياي ومماتي اي حياتي وموتي وفيهما فتح اليا واسكانها  
 لكن الاكثر فتح الاول واسكان الثاني لله اي ملكا واستحقاقا  
 العالمين ما لكهم وموسيتهم وهم ما سوى الله على الاصح **قوله** العبا  
 لابن حجر مع زيادة **قوله** قوم محصورين اي الذين لا ياتيتهم غيرهم  
**قوله** ان يزيد على ذلك ما ذكرته الخ عبارته فيه اللهم انت الملك  
 لا اله الا انت ربي وانا عبدك ظلمت نفسي واعتقت بذنبي فاغفر لي  
 ذنوبي جميعا انه لا يغفر الذنوب الا انت واهدني لاصف

ب



الاخلاق انه لا يهدي لاحسنها الا انت واصرف عنى سببها انه  
لا يصرف الا انت ليلى وسعد يد والخير كله بيدك والشر ليس  
منسوب اليك انا بك واليك تباركت وتعالى استغفر الله واتوب  
اليك **قوله** للقراءة اي قراءة الفاتحة المعتمد استحباب التعوذ  
لذكرها اقتضاه كلام الشيخين لان البدل يعطى حكم مبدله ولو  
في صلاة الجنائز بالشروط المتقدمة في الافتتاح خلافا لظاهر كلامه  
هنا في هذا الكتاب وغيره كشرح المنهاج والخطيب حيث قيدوا نذب ذلك  
والجلال المحلى في شرح المنهاج والخطيب حيث قيدوا نذب ذلك  
بالقراءة **قوله** في كل ركعة ولو للقيام الثاني من صلاة الخسوف لانه  
ما موربه للقراءة وقد حصل الفصل من القرائتين بالركوع وفيه  
**قوله** فاذا اردت القراءة اي اردت قراته فاستعذ بالله من الشيطان  
الرجيم حتى لو قرأ خارج الصلاة استحب له الابتداء بالتعوذ وا  
لتسمية سواء افتتح من اول سورة ام من اثنايها كذا رايته في زيادة  
ابي عاصم العبادي نقل عن الشافعي والنقل في التسمية غريب  
فتفطن له ثم **شيخ الرمي** والرجيم المطرود وقيل المرجوم بالشبه  
ويحصل بكل ما اشتمل على التعوذ وافضله اعوذ بالله من الشيطان  
الرجيم ويسعوبهما اي الافتتاح والتعوذ ندبا في الجهرية والسرية  
كسائر الاذكار المستحبة بحيث يسمع نفسه لو كان سميعا **قوله** وا  
لصبح وليس لكل امام ومنفرد والجهر في الصبح الى اخر ما ياتي اي ان  
وقعت كلها في الوقت فلو ادر ركعة من الصبح قبل طلوع  
الشمس ثم طلعت السرى الباقي وان كانت ادا هو الاوجه ثم  
**شيخنا قوله** والاستسقا ولو فعله نهارا كما يعلم من كلامه حيث  
اطلق في الاستسقا وفصل ركعتي الطواف بين الليل والنهار

ولان الغالب على الاستسقا فعله نهارا فيؤخذ من اطلاقه انه يجهر  
فيه مطلقا الى هذا الغالب وقد ذكر انه يجهر به **قوله** والتراويح  
اي ولو منفردا **قوله** ووتر رمضان ولو منفردا وان لم يات بالتراويح  
**قوله** والجهر في الصبح والجمع الخ والاصل فيه كما ذكره المصنف في الكافي  
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالقرآن في الصلوات كلها في  
الابتداء وكان المشركون يؤذونه ويسبون من انزله وانزل عليه ف  
نزل الله عليه ولا تخافت بها كلها وابتغ بين ذلك سبيلا بان  
تجهر بصلاة الليل وتخافت بصلاة النهار فلو كان يخافت في ذلك  
في صلاة الظهر والعصر لانهم كانوا مستعدين به في هذين الوقتين  
ويجهر في المغرب لانهم مستغفولون بالاكل وفي العشاء والفجر لانهم يوقروا  
وفي الجمعة والعيد لانهم اقامها بالمدينة وما كان بالكفار بها  
من قوة وهذا القدر وان زال لقلبة المسلمين فالحكم فابق لان  
بقائه يستغنى عن بيان السبب لانه اخلف عذرا اخر وهو كثرة اشتغال  
الناس في هذين الصلاتين دون غيرهما وقد انعقد الاجماع على  
الجهر فيها ذكر من البحر لابن نجيم رحمه الله **قوله** الانوافل الليل  
المطلقة خرج بالمطلقة غيرها كسنة العشاين فيسرفيهما كما افاده  
كلام المجموع وغيره وافق به ابن عبد السلام خلافا لما افق به  
البغوي من انه يتوسط فيهما بين الجهر والاسرار ثم **روض قوله**  
او نحوه كالخوف من الريا والاسن الاسرار كما في المجموع ويقاس  
على ما ذكر من يجهر بذكر او قرآن بحضرة من يشتغل بمطالعة  
او تدريس او تصنيف كما افق به الوالد ولا خفاء ان الحكم على كل  
من الجهر والاسرار لكونه سنة من حيث ذاته والمراد بالتوسط  
ان يزيد على ادني ما يسمع نفسه من غير ان يبلغ الزيادة من



بليه وفيه عسر ومخاط قول بعضهم لا يكاد يتحرر وفسره بعضهم  
 بأن يجهر تارة ويسر أخرى لما ورد من فعله صلى الله عليه وسلم  
 واستحسنه الزركشي قال ولا يستقيم تفسيره بغير ذلك بنا على  
 ما ادعاه من عدم تعقل واسطة بينهما وقد علم تعقلها **شئنا**  
**قوله** والعبرة في قضا الفريضة بوقته أي القضا فيجهر من غروب  
 الشمس إلى طلوعها ويسر فيما عدا ذلك نعم يستثنى العيد في  
 قضائها كما لا دالكما قاله الأسوي **قوله** ومثلها الخنثى فإن كان  
 ثم اجنبى يسميها كره بل ليس فإن جهر لم تبطل صلاتها ووقع  
 في المجموع والتحقيق أن الخنثى ليس بحضرة الرجال أما ذكره وإن  
 ويستحب له الجهر في الحالتي ويجوز حمل كلامهما على سراره  
 حال اجتماع الرجال والنساء **شئنا قوله** وتأمين سواهما في  
 صلاة أم لا لكنه فيها أشد استحبابا بالخبر أنه صلى الله عليه وسلم  
 كان إذا فرغ من قراءة القرآن رفع صوته فقال آمين بمد بها  
 صوته **قوله** عقب قراءة الفاتحة بعد سكتة لطيفة أو بد لها  
 أن تضمن دعاء الألف على المعتمد فيما يظهر محالة للبدل ومرو  
 بالعقب أن لا يتخلل بينهما لفظ أو تعقيب كل شيء بحسبه فلا  
 ينافي ما تقر من سن السكتة اللطيفة بينهما إذا تقوتا إلا  
 بالشروع في غيره كما في المجموع أي ولو سهوا فيما يظهر واختص  
 بالفاتحة لأن بعضها دعاء فاستحب له أن يسأل الله تعالى  
 أجابته **فائدة** روي عن عائشة مرفوعا حسرونا اليهود  
 على القبلة التي هدينا إليها وصلوا عليها على الجمعة وعلى قول  
 الإمام آمين ويجوز في عقب ضم العين واسكان القاف وأما  
 قول كثير من الناس عقب بيا بعد القاف فهي لغة قليلة

وامين

٨٦  
 وامين اسم فعل بمعنى استجب وهي مبنية على الفتح مثل امين و  
 كيف خفيفة الميم بالمدح في اللغة المشهورة والفصيحة قال الشاعر  
 آمين امين لا ارضى بواحدة ما حتى ابلغها الفين امين  
 ويجوز القصر لانه لا يحل بالمعنى وحكي الواحدي عن المدركة ثا  
 وهي الامالة وحكي التشديد مع القصر والمداي قاصدين اليك  
 وانت اكرم ان تجيب من قصدك وهو يحسن قيل انه شاذ منك  
 ولا تبطل به الصلاة لقصد الدعاء في المجموع قال في الام ولوقال  
 امين رب العالمين وغير ذلك من الذكر كان حسنا **قوله** للامر  
 به في الصحيحين هو قوله صلى الله عليه وسلم اذا امن الامام  
 فامنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملايكة غفر له ما تقدم  
 من ذنبه والمراد الصغائر فقط وان قال السبكي في الاشياء والنظائر  
 انه يشتمل الكبار والصغائر ولفظ مسلم اذا قال احركم في الصلاة  
 امين فظاهرهما الامر بالمقارنة بان يقع تأمين الامام والمأموم  
 والملايكة دفعة واحدة ولان المأموم لا يؤمن لتأمين امامه لقراءته  
 وقد فرغت وبذلك علم ان المراد بقوله ان من اراد التامين  
 ولو قرأ معه وفرغ معا كفي تأمين واحد ولو فرغ امامه قبله  
 قال البيهقي ينتظر قال واختاروا الصواب انه يؤمن لنفسه  
 ثم للمتابعة **قوله** جهر بالتأمين في الجهرية خرج بذلك السرية  
 فلا فيها ولا معيد بل يؤمن الامام وغيره سرا مطلقا **قوله**  
 مع تأمين امامه قال في المجموع عن الشيخ ابي حامد وليس في  
 الصلاة ما تنس مقارنته أي مع سماعه غيرها أي غير هذه  
 الصورة انتهى ويرد عليه ما في الانوار من علم ان امامه  
 لا يقرأ السورة او الاسورة قصيرة ولا يمكن من اتمام الفاتحة



فعلية ان يقرأها معه انتهى فيجاب بان هذه حالة عذر فلا ترد  
**عباب وشرحه قوله** وجهراي بالتامين **قوله** في صلاة جهرية  
والحاصل ان المصلي ما هو مالم ان او غيره يجهر به ان طلب منه  
الجهر ويسر به ان طلب منه الاسرار والامكان التي يجهر فيها  
امامه وخلف الامام خمسة تامينه مع امامه وفي دعائه في قنوت  
الصبح وفي قنوت النازلة في الصلوات الخمس واذ فتح عليه واما  
السرية فيسرون جميعهم كالقراءة **قوله** سورة هي الطائفة من  
اللام اقلها ثلاث ايات **قوله** بعد الفاتحة خرج بقوله بعد الفاتحة  
ما لو قرأها قبلها او لرد الفاتحة فانه لا يجزيه لانه خلاف ما ورد  
في السنة ولان الشئ الواحد لا يوردي فرض ونفل في محل واحد  
ولان الفاتحة ركن من الاركان والركن لا يشترع تكراره على الاتصال  
نعم لو لم يحسن غير الفاتحة واعادها يتجبه لما قال الاخرى الاجز  
ويحمل كلامهم على الغالب ويسن كون الصورتين متواليتين  
وعلى ترتيب المصحف وعكسه مفصول فلو قرأ في الاولى سورة  
الناسي قرأ في الثانية اول البقرة **قوله** فقراءة شئ من القرآن ظاهره  
ولو كلمة وفيه نظر وينبغي اشتراط تجدد الفائدة **ع** وبعبارة  
**رمل قوله** ويستحب قراءة شئ الخ يفهم انه لو قرأ بعض اية حصل  
اصل السنة وهو محتمل اذا كان مفيد التصديره معنى منظوما  
ويحتمل ان يقال لا يحصل السنة بدون اية كاملة مفيدة **قوله**  
وان كانت اقصر كما يؤخذ من كلام الرازي المعتمد ما في اصل الروضة  
ان السورة اولى من قدرها من طويلة وكذا في المجموع وعلا له  
فيه بامم الوقف على اخر السورة صحيح بالقطع بخلاف البعض  
فانه قد يخفى فيقف في غير محله ثم محل افضليتها على غير التراجع

اما فيها فقراءة بعض الطويلة افضل كما افق به ابن عبد السلام  
وغيره وعلاوه بان السنة فيها القيام بجميع القرآن وعليه لا  
يختص ذلك بالتراجع بل كل ورد فيه الامر ببعضه فالاقتصار  
عليه افضل لقراءة ايتي البقرة والعمران في الفجر ولو كرر سورة  
في الركعتين حصل سنة القراءة **قوله** طوال بكسر الطاء جمع والمفرد  
طويل فطوال بضم الطاء وتخفيف الواو فاذا افطر في الطول شددتها  
**قوله** وللظهر قريب منها اي من الطوال **قوله** وللعصر والعشاء  
او ساطع وسن هذا في الامام متبذة كما في المجموع وغيره يرضى ما مؤيد  
محصول من طول الطويل **قوله** والمغرب قصار والحكمة فيما ذكرنا  
وقت الصبح طويل وصلاحه ركعتان فناسب تطويلها ووقت المغرب ضيق  
فناسب فيه القصار ووقت الظهر والعصر والعشاء طوية ايضا فلما تفرقت ذلك ثبت  
عليه التوسط في غير الظهر وفيها قريب من الطوال ويستثنى كما قال الشيخ ابو محمد في  
مختصره والعزالي في عقود المختصر واجابة صلاة الصبح للباقر فان المحب  
ان يتوابع الاولى منها قل ايها الكافر سنة الاخلاص والمفضل المبين  
المير قال تعالى كتاب فصلت اياته اي جعلت تفاصيل في معاني  
مختلفة من وعد ووعيد وجلال وحرام وقيل غير ذلك وسمى بذلك  
لكثرة الفصول بين السور وقيل القلة المنسوخ فيه **قوله** ولصبح  
الجمعة في الاولى الم تنزيل برفع اللام حماية للتلاوة **قوله** بل يستمع  
لقراءة امامه ويكره له قرائتها كما هو ظاهر للنهي الصحيح عن قرائتها  
خلفه والاصل في ذلك قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له  
واصتروا والاستماع مستحب لا واجب والمشهور ان السنة في  
حقه تاخير قراءة الفاتحة في الاوليين الى ما بعد قراءة امامه  
ولم يذكر اما يقوله غير السامع في سكوته ويشبه ان يطيل



دعا الافتتاح الوارد في الاجاديد واعتمره الرملة في حاشيته اوباتي  
 بذكر اخراما السكوت المحض فيعيد وكذا قراءة غير الفاتحة فيتعين  
 استحباب احد هذين **شيئا قوله** لبعده اي عن امامه **قوله** او  
 غيره لان كان امام او سمع صوتا لم يفهمه او كانت صلاته سرية  
 او سر فيها امامه او جهرية ولم يجهر فيها لان الصبرة بالمنقول  
 وان خالف الم شروع **قوله** قل الامام السورة ان سكوتة لا معنى له  
**قوله** من غير ركوع اما الرفع من الركوع فيقول فيه سبحان الله  
 وبحمده كما ياتي قريبا **قوله** بان يقول سبحان ربي العظيم ثلاثا  
 للاتباع رواه مسلم و اضاف الى ذلك في التحقيق وغيره وبحمده ثلاثا  
 للاتباع رواه ابوداود او خمسا او سبعا او تسعا او اخرى عشرة  
 وهو الاكمل فان اقتصر على مرة ادى اصل السنة وعليه يحمل قوله  
 الروضة اقل ما يحصل ذكر الركوع بتسبيحة واحدة وعليه يحمل  
 قول عتبة ابن عامر لما نزلت سبع اسم ربك الاعلى قال اجعلوها  
 في صلاتكم رواه ابوداود وابن حبان والحاكم وصححه الاخيران  
 والحكمة في تخصيص الاعلى بالسجود ان الاعلى افضل تفضيل فانه  
 يدل على رجحان معناه غير والسجود في غاية التواضع فجعل  
 الابلغ مع الابلغ والمطلق مع المطلق **قوله** وان يقول اي كل  
 من الامام والمأموم والمنفرد سرا **قوله** اي تقبل منه اي حمدا ولو  
 قال من حمد الله سمع له كفى وفي شرح الطليلي لابن العربي ان  
 الحكمة في سمع الله من حمده ان الصديق ما فاتته صلاة خلف  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قط فابا يوما وقت صلاة العصر  
 فظن انها فاتته معه صلى الله عليه وسلم فاغتم لذلك  
 وهو ول ودخل المسجد فوجده صلى الله عليه وسلم مكبرا

على صحر

في الركوع

في الركوع فقال الحمد لله كثيرا وكبر خلفه صلى الله عليه وسلم  
 في الركوع فتنى جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
 يا محمد سمع الله من حمده فقالت لها عند الرفع من الركوع وكان  
 قبل ذلك يركع بالتكبير ويرفع له فصار سنة في ذلك الوقت  
 ببركة ابي بكر الصديق من الفتاوي الكبير **قوله** ربنا لك الحمد  
 ا وربنا ولك الحمد ا والاهم ربنا ولك الحمد قال في الام الثانی  
 احب الي اي لانه جمع بين المعنيين الدعاء والاعتراف اي ربنا  
 استحب منا ولك الحمد على هدايتك ايانا و زاد في التحقيق بعده  
 ولك الحمد حمد الكثير اطيبا مباركا فيه ولم يذكره الجمهور وهو  
 في البخاري من رواية رفاعه ابن رافع وفيه انه ابتدر ذلك  
 بضعة وثلاثون ملاما يكتبونه وذلك عدد حروفها كذلك وقال  
 ابن المنذر ان الشافعي خرق الاجماع في جمع المأموم بين سمع  
 الله من حمده وربنا لك الحمد وهو مردود وقال بقوله عطا وابن  
 سيرين واسحاق وابو بردة وداود وغيرهم **قوله** بعد اي بعدها  
 كالعربي والكرسي وغيرهما ما لا يصلح الا الله ويجوز في مدة الرفع  
 على الصفة والنصب على الحال اي ما ليا لو كان جسيما **قوله** ويزيد  
 المنفرد اي وامام المحصور بين الراصين اي وان لم يرضوا كره له  
 ذلك **قوله** اللهم لك ركعت لا غيرك ولك اسلمت لا غيرك وبك  
 امنيت لا بغيرك لان تقديم المفعول يفيد الاختصاص والحصص  
**قوله** خشع الخشوع خضوع القلب وحضور الجوارح يقول  
 ذلك وان لم يكن متصفا بذلك لانه مستعبد به وفاقا لمرو خلافا  
 لبعض الناس وقال ابن جبرينبغي ان يتحرى الخشوع عند  
 ذلك والا يكون كاذبا ما لم يرد انه بصورة من هو كذلك في

ما جاء في  
 كتابي في فضل  
 التكبير



وتكره القراءة في الركوع وغيره من بقية الركبان غير القيام  
كما في المجموع **قوله** وما استقلت به قدمي بكسر الميم وسكون  
الياء وهي موشة قال الله تعالى فتزل قدم بعد ثبوتها فيجوز  
في استقلت اثبات التا وحذفها على انه مقدر ولا يصح هنا  
التشد يد على انه مثنى لفقد اداة الرفع **قوله** وفي الاعتدال  
اي ويزيد المنفرد **قوله** اهل منصوب على النداء اي يا اهل  
الثناء اي المدح والحمد اي العظمة **قوله** احق ما قال العبد  
مبتدأ اي احق قول ففي تكره موصوفة قال في المجموع ويقع في كتب  
الفقه احرز المهمة والواو والصواب اثباتها **قوله** وكلنا لا عبد  
قال السبكي ولم يقل عبيد مع عود الضمير على جمع لان القصد  
ان يكون الخلق اجمعون بمنزلة عبد واحد وقلب واحد  
**قوله** لا مانع اي يمنع وسبب ذلك ان اسم الا اذا كان مضافا او  
شبهها بالمضاف ينصب وينون الا اذا علق بمنع فانه يخرج على  
ذلك وطريقة البغداديين ان المضاف والمشببه به مبني على  
الفتح وطريقة ابن كيسان يبنى المضاف والشبيه بالمضاف على  
الفتح **قوله** ولا ينفع ذا الجحيم اي الفناء منك اي عندك الجحيم  
واما الذي ينفعه عندك رضاك ورحمتك لا غير وتفسير من  
يعني عندك ذكره الازهي وقال في الفايق هي للبدني بعد ان جاوز  
كونها لا ابتداء والمعنى لا ينفع صاحب حظا وما لحظه وماله وا  
جتهاده في الهرب من عقابك بذلك اي بدل طاعتك اي ابدل  
حظا منك انا ينفعه عمله بطاعتك ودخوله الجنة لا حمتك  
انتهى ابن قاسم في شرح المنهاج **قوله** ويجهر الامام اي وبين  
للامام ان يجهر بالسميع اي لانه ذكر الانتقال **قوله** ويسر بها

بعده اي وهو رينا وذلك الحمد لانه ذكر الرفع فلم يجهر به كالسميع  
وغيره وقد عمت البلوى بالجهر به وترك الجهر بالسميع لان  
أكثر الائمة والمؤذنين صاروا جهلة لسنة سيد المرسلين **ش**  
**الخطيب قوله** والمبلغ ان احتيج اليه **قوله** ثم جبهته وانفه  
اي مكشوفان فلو خالف الترتيب اولا اقتصر على الجبهة كره نفس  
عليه في الام وغيره ويسن ان يكون وضع الجبهة والانف معا  
كما جزم به في المحرر ونقله في المجموع عن البندنجي وغيره **قوله**  
سبحان ربّي الاعلى ثلاثا للمحدث السابق في الركوع **قوله** ثلاثا  
هذا ادنى لكأله كما في العباب واقله مرة واحمله احدى عشر مرة  
نظير ما مر في الركوع **قوله** اللهم لك سجدت قد للاختصاص  
ولو قال سجدت لله في طاعة الله لم تبطل صلاته **ش** شيخنا **قوله**  
سجد وجهي اي وكل بدني وخص الوجه بالذكر لانه اشرف  
اعضا الساجد وفيه بها ووتعظيمه فاذا خضع وجهه فقد  
خضع باقي جوارحه **قوله** خلقه اي واوجده من العدم وصورة  
على هذه الصورة البديعة العجيبة قال الله تعالى لقد خلقنا  
الانسان في احسن تقويم وكذا اذا قال اذا قال لزوجته ان لم  
تكوني احسن من القمر **قوله** وشق سمعه وبصره اي منفردا  
**قوله** تبارك الله اي تعالى الله والتبرك العلو السما تباركوا  
من البركة وهي كثرة الخير وزيادة ومعنى تبارك الله تزايد  
خير وتكاثر اي تزايد عن كل شيء وتعالى في صفاته وافعاله  
وهي كلمة العظمة لا يستعمل الا الله وحده فيجوز استعمال ذلك  
في غير الله تعالى ويكفر به ولا يستعمل منه الا الماضي فقط فلا  
يستعمل منه المضارع ولا الامر من تقدير شيخنا العلامة الزباد

فان قلت طاعتك تطلق  
وان كانت نية



في درسه **قوله** تبارك وتعالى احسن الخالقين فتبارك الله  
 فقالي الله شانه وقدرته وحكمته احسن الخالقين المقدرين  
 تقديره فحذف المميز به لدلالة الخالقين عليه **ق** **س** **قوله**  
 حذو منكبيه اي مقابلهما **قوله** وضع اصابعه مقابل الضم  
 التفريق ويقابل النثر القبض **قوله** في ركوعه وسجوده عايد  
 على قوله عضديه عن جنبيه وبطنه عن فخذه **قوله**  
 بل ينيان بعضها الي بعض ولو عبر بالعين ولو في خلوة فيما  
 يظهر لما في تجويفها من التشبه بالرجال ويظهر ان الافضل  
 للتراة الضم وعدم التفريق بين القدمين في القيام والسجود  
 وان كان خاليا ومقتضى كلامهم في القيام وجوب الضم سلس  
 نحو البول اذا استسك حذرته بالضم وان بحث الاذرع  
 انه افضل من تركه **ثم** **يختم قوله** لانه استر لها واحوط له  
 وفي المجموع عن نص الام ان المرأة تفرق في السجود وقدميها  
 وفي الروض حيث مانصه وان يفرق المصلي بين ركبتيه  
 وفخذه بقدر شبر اخذاهما ياتي في القدمين خلافا للرافعي  
 حيث ثنى تفريق ركبتيها في المحرر وأشار المصنف انها تضم  
 في جميع الصلاة اي المرفقين الي الجنبين كما تقدم والختم مثلها  
 قال السبكي وكان اللايق ذكر هذه الصفات قبل قوله سبحان  
 ربي الاعلى ويرفع كل منهم ذراعيه عن الارض فانه لحقه  
 مشقة بالاعتماد على كفيه كان طول المنفرد بسجوده وضع  
 ساعديه على ركبتيه كما قاله المتولي وغيره **الخطيب قوله**  
 وليس تفريق ركبتيه وكذا قدميه بشبر مقتضاه اخذاهما  
 قبله ان المرأة تفرق في السجود ركبتيها وقدميها كما في ش

الروض

الروض حيث قال مانصه وان يفرق المصلي بين ركبتيه و  
 فخذه بقدر شبر اخذاهما ياتي في القدمين اصل يقاس  
 عليه **قوله** رب اغفر لي اي ما سلف من ذنوبي وارحمني اي  
 رحمة واسعة وارفعني اي في الدنيا والاخرة **قوله** واجبرني  
 اي اعتقني من جبر الله مصيبيته اي رد عليه ما كتب منه عونه  
 واصل من جبر الكسر كذا في النهاية وفي الصحاح ان يقني الر  
 فقر او يصلح عظمه من خلل فعطف ارزقني على اجبرني من  
 عطف العام على الخاص لان الرزق اعم والغني اخص **قوله**  
 روي بعضه ابو داود وبقائه ابن ماجه وفي رواية لمسلم ان  
 رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كيف اقول  
 حين اسال ربي قال قل اللهم اغفر لي وارحمني وعافني وارزقني  
 فان هولا يجمع دينك واخرك اي لان العفو الستر والعافية  
 اندفاع للعبد والارزاق نوعان لراحة الابدان كالا لقوات  
 وباطنة للقلوب والنفوس كالمعارف والعلوم **محط قوله**  
 واكثر انش في جلوس تشهد اول وفي الاخير يتورع عدل عن  
 هذا التقبي في المنهج وغيره بقوله ويسن في غير اخر افران  
 وفي الاخرى تورك ثم قال في شرحه وتعبير كيدسين الخ اولي  
 من قوله وليس في الاولى الخ لان شمول كلامه للصبح والجمعة وا  
 لمقصود بخلاف عبارة اصله لانهما ما ذكرهما اورد على المنهاج  
 يرد على المص نفسه هنا مساواة عبارة المنهاج كما لا يخفى **قوله**  
 على كعب يسراه بعد ان يضجعهما بحيث يلي ظهرها الارض كما  
 صرح به في المحرر **قوله** وينصب يمينه اي قدميها ويضع اطراف  
 اصابعه منها للقبلة لما صح من فعله صلى الله عليه وسلم

جل من



وتربعه عليه افضل الصلاة والسلام بيان الجواز **ثم شيخنا**  
**قوله** وفي الاخير بين اي بالمد وفتح **قوله** للحركة تعينه با  
 لحركة اولى من تعين شيخنا المحلى بالقيام ليتم ما لو كان يصلي  
 من قيام او قعود او اضطجاع او كان عليه سجود بخلاف عبارة  
 شيخنا المحلى لا تشمل ما ذكره من اقرره شيخنا الزياي في درسه  
**قوله** بعد سجدة ثانية يقوم عنها للاتباع رواه البخاري فلو تركها  
 الامام فاتي بها المأموم لم يضر تخلفه لانه يسير بل اتيانه حينئذ  
 سنة كما اقتضاه كلامهم وبه صرح ابن النقيب وغيره وبه  
 فارق ما لو تخلف للتشهد الاول نعم لو كان بطي النهضة  
 والامام سر فيها وسرع القراءة بحيث يفوته بعض الفاتحة لو  
 تأخر لها كما بحثه الاذاعي ولا يسن للقاعد كما افهمه قوله  
 يقوم عنها ويظهر منها في محل التشهد الاول عند تركه وفي  
 غير العاشرة لمن صلى عشر ركعات مثلاً بتشهد ويكره تطويلها  
 على الجلوس بين السجدين كما في التمه ويؤخذ منه عدم بطلان  
 الصلاة به وهذا المعتقد كما افتي به الوالد رحمه الله تعالى **قوله**  
 من له جلوسها في فتاوي البغوي اذا صلى اربع ركعات بتشهد  
 جلس للاستراحة في ركعة منها لانها اذا ثبتت في الاوتار  
 ففي محل التشهد اولى **قوله** مفتر شايصو في صلاة المغرب  
 اربع تشهدات بان يكون مسبوفاً ادرك الامام بعد ركوع  
 الثانية وتابعه فيفتري فيهما عدا الرابع ويتورك في الرابع  
**ثم** **قوله** ولا يسن من الثانية اي ولا من الاولى **قوله** بين  
 مستقل فاصل بين الركعتين وفائدة الخلاف تظهر في التعليق  
 على ركعة **قوله** يديه مبسوطتين على الارض **قوله** للاتباع وما

كل

روي من النهي على ذلك ضعيف **قوله** بان لم يرد ولا عدمه اي  
 فانه يفتري في نظر الغالب مع قيام سببه بخلاف ما اذا اراد عرقه  
 فيترك ابتداء عبارة العباب والسنة في التورك الا لمسبق  
 تابع امامه او استخلفه وكذا من شرع له سجود السهو ولم  
 ينوتركه فيفتري فيفتري فاذا اسجد له تورك ثم سلم **قوله** وفي  
 التي تلى الابهام فيرسلها في جميع تشهداته ويرفعها عند التوحيد  
 كما قال فيشير بها الخ سميت بذلك لانه يشار بها للتوحيد  
 والتنزيه وهو التسبيح وتسمى ايضا السبابة لانه يشار بها  
 عند السبب والمخاصية وسميت بذلك لاتباعها بباطن  
 القلب فكما سبب لحضرة والحكمة في ذلك هي الاشارة  
 الى ان المعبود واحد فيجمع في توحيده بين الاعتقاد والقول  
 والفعل وتكره الاشارة بمسحة اليسرى ولومن مقطوع اليقين  
 قال الولي العراقي بل تسميتها مستحبة فيه نظر فانها ليست  
 آلة التنزيه والرفع عند الجمرة لانه اثبات حال الوجدانية  
**قوله** بلا تحريك عند رفعها لانه صلى الله عليه وسلم كان  
 لا يفعلها رواه ابو داود وفي رواية عبد الله بن الزبير وقيل  
 يحرك لان وايل ابن حجر روي ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان يفعلها قال البيهقي والحريثان صحيحان قال النووي قد  
 الاول الثاني على الثاني المشتب اقام عندهم انتهى ولعله طلب  
 عدم الحركة في الصلاة لكونها تذهب الخشوع ولانه نوع عبث  
 والصلاة مصفوفة عند ما امكن بل قيل انه حرام مبطل للصلاة  
 وعلى الاول يكره ولا تبطل **قوله** وتوجه الاصابع الى القبلة  
 في الضم ان تفرجها يزيل الابهام عن القبلة وما تقر حركي

يم

هـ







او عتق امة مكشوفة الرأس او نحوه او نوى القاصر الا تمام بعد  
 روية المبالاة وجود العاري ستره لانها وان لم تكن جزءا من الصلاة  
 هي من توابعها ومن ثم قال الشيخان مرة منها واخرى ليست منها  
 ولو سلم الثانية ظانا انه سلم الاولى لم تجز به الثانية بل لا بد من  
 تسليمه اخرى لانها ليست من نفس الصلاة بل من توابعها و  
 لو احققنا بخلاف جلسة الاستراحة فانها تقوم مقام الجالوس بين  
 المسجدتين لانها من الصلاة **قوله** وتحويل وجهه يمينا وشمالا  
 اي ان سلم ثنتين فان سلم واحدة اتي بها قبل وجهه **قوله** وينوي  
 السلام الخ استشكل احتياج السلام لنية بانه لا معنى لها والصريح  
 لا يحتاج الى نية ومن ثم لم يحتج لها المسلم خارج الصلاة في اذا  
 النية ويحاج بان المسلم خارجها اذا لم يوجد لسلامه صارف  
 عن انصرافه للمقتديين بالنسبة للسنة فاحتج لها المالك الصارف  
 وان كان صريحا اذ هو عند الصارف مشروط من القصد وا  
 لحقت الثانية بالاولى لان تبعيتها صارف عن ذلك ايضا انتهى  
**ابن جريح قوله** التكبير الاحرام فتضر المقارنة فيها او في  
 بعضها حتى لو شك في ذلك في اثباتها او بعدها ولم يتذكر  
 عن قرب او ظن التأخير في ان عدمه لم تتعد صلاته ومحل  
 ذلك اذ نوى الاقتداء مع التكبير كما دلت عليه الاخبار لانه نوى  
 الاقتداء بغير مصل في شرط جميع تكبيرة المأموم ويفارق ذلك  
 بقية الاركان حيث لم تضر المقارنة فيها بقا نظم القدوة  
 فيها الكون الامام في الصلاة فلو احرز منفردا ثم نوى القدوة  
 في خلال صلاته صحبت قدوته وان كانت تكبيرة المأموم متقدمة  
 على تكبيرة الامام **ثم شيخنا رحمه الله** واستيناه وهو ثقة ذلك

هي

والله

والله وشرعا استعمال عود كاشنان في الاسنان وما حولها **قوله**  
 صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك  
 عند كل وضوء وسوا في استحبابه له المان حال شروعه فيه او في  
 اثنايه قيا سما على ما سيأتي في التسمية **ثم شيخنا رحمه الله** بخشن  
 اي طاهر فلا يكفي النجس اخذ من قوله صلى الله عليه وسلم السواك  
 مطهرة للفم والنجس منجسه على المعتدج وصرح بها ذكر المضمضة  
 بما الفاسول وان انقى الاسنان وازال القلج لانها لا تسمى سواك  
 بخلافه بالفاسول نفسه مد اولاه الاراء فالنخل فذوالريح الطيب  
 فاليا بى المندى بالماء فيما الورد فيغيره كالريق فالعود وليس  
 السواك بالزيتون لانه من شجرة مباركة وورد في سواكي وسواك  
 الانبياء من قبلي ومع ذلك فيظهر كونه بعد النخل ولا يكره سواك  
 غيره بآذنه ويحرم بدونه ان لم يعلم رضاه به **قوله** عرضا لوقال و  
 عرضا بالواو والهمزة جريه في منجبه لكان اولى ليفيد ان السواك  
 في حدوداته سنة مستقرة وكونه عرضا سنة ايضا وظاهر صنيعه  
 هنا ان السواك لا يكون سنة الا في حالة كونه عرضا وليس  
 كذلك **قوله** عرض الاسنان ظاهرها وباطنها الخبر اي داود اذا  
 استكتم فاستاكوا عرضا ويجزى طول الكنة يكره ذكره في المجمع  
 والكراهة لا تنافي في الاجزاء او كما يقال في الاستيالك بالمبرد فيكره  
 ازالة القلج به ويسن غسله للاستيالك ثانيا ان علق به قدس  
 قائل الشيخ ابو الحسن القزويني الطالقاني في كتاب خصايص  
 السواك والمستحب ان تلع ريقك في اول ما استاك به فانه  
 ينفع للجذام والبرص وكل داسوى الموت ولا تلع بغيره شيئا  
 فانه يورث الوسوسة نعم يسن الاستيالك في اللسان طولاً



قاله ابن دقيق العيد واستدل له بخبر في سنن أبي داود **قوله**  
 لا أصبغها المتصلة والمعتد ما اقتضاه إطلاق المنهاج من أن أصبغ  
 لا تجزئ مطلقا أي بسواها كانت متصلة أو منفصلة بخلاف أصبغ غيره  
 فلا تجزئ إلا متصلة **قوله** أي الصلاة ولو نفلا أو سلم من كل ركعتين  
 أو كان متيها أو صلى على جنازة وسجدة تلاوة وإن يستأثر للقراءة  
 أو شك ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم ركعتي بسواك أفضل  
 من سبعين ركعة بلا سواك والمعتد تفضل صلاة الجماعة وإن  
 قلنا بسنيتها على صلاة المفرد بسواك لكثرة الفوائد المترتبة عليها  
 أذهي سبع وعشرون فائدة وحينئذ فلا تعارض بين الخبر المذكور  
 وخبر صلاة الجماعة لأن الدرجات المترتبة على صلاة الجماعة  
 قد تعدل الواحدة منها كثير من الركعات بسواك ولو نسيه ثم  
 تذكر وتراكمه بفعل قليل كما أفق به الوالد رحمه الله وهو ظاهر  
 والأوجه أنه يندب لها وإن استأثر لوضوؤه لم يتغير فيه وقرب  
 الفصل ويسن للصلوات ولو نفلا **قوله** وسن الاستيلاء الخ لو  
 قال كما قال في منهي وتكرر الاستيلاء الخ كان أولى ليفيد الاستيلاء  
 في حد ذاته سنة مستقلة ولكنه عند القيام اليها وعند النوم  
 يكون سنة مؤكدة حسنة وظاهر صنيعه هنا أن لا يكون سنة  
 إلا عند القيام إلى الصلاة الخ ويسن كذلك فتأمل **قوله** لا بعد  
 الزوال للصائم لخبر الصحيحين لخلوف فم الصائم أطيب عند الله  
 من ريح المسك والخلوف بضم الخاء تغير رائحة الفم والمراد بالخلوف  
 بقدر الزوال لخبر أعطيت أمي في شهر رمضان خمسين قال  
 وأما الثانية فأنهم يسمون وخلوف أفواههم أطيب عند  
 الله من ريح المسك والخلوف بضم الخاء تغير رائحة الفم والمراد

الخلوف

الخلوف بعد الزوال والمسا بعد الزوال فخصنا عموم  
 عموم الأول على الطلب مطلقا مفهوما هذا ولا نه أي عبارة  
 ومشتهود له بالطيب فيكره إزالته ولأن التغيير قبل الزوال  
 يكون غالبا من أثر الطعام ولو واصل كرهت الإزالة قبل  
 الزوال أيضا وبعد الفجر فتزول الكراهة بالغروب وتعود  
 بالفجر وهو المعتد شيخنا وعلم من إطلاق المص أن لا يستأثر  
 بعد الزوال لصلاة ونحوها إذ لو طلب منه ذلك لزم أن لا يكون  
 غالبا إذ لا بد من صبي صلاة بعد الزوال **قوله** إلا بعد الزوال أي  
 بغير سبب يقتضيه فلو نام بعد فلا كراهة في إزالته فإن قلت  
 مقتضى القياس على دم الشهيد أن تكون إزالة الخلوف بالاستسقاء  
 محرمة فلم قيل فيها بالكراهة أجيب بأن إزالة دم الشهيد تفويتا  
 لفضيلة على الغير بغير إذنه ولا يجوز التصرف على الغير إلا بما  
 مصلحة وإسأله متصرف على نفسه وأما نظير إزالة دم الشهيد  
 بأن يسواك مكلف صاها بعد الزوال بغير إذنه ولا شك في تحريمه  
 انتهى ابن أبي شريف **قوله** ونظير مسألة السواك من الشهيد أن  
 يزيل الدم عن نفسه في مرض يغلب على ظنه نفسه جائز وتفويت  
 غيره عنه لأنه لا يجوز الإباذنه ولأنه لم يعارض ذلك في دم الشهيد  
 وعارض في الصوم بإذنه هو وغيره بدعية قلة إزالته لعارض  
 في هذا المعنى **قوله** بعد الزوال أيضا قال الأذري يظهر  
 كراهة للصائم قبل الزوال أيضا قال الأذري يظهر كراهة للصائم  
 قبل الزوال إذا كان يدرى مرض في لث ويحشى الفطر عنه ولا يفر  
 حيث لا يجد ما يفتل به فيه بل لا يجوز إلا إذا ضاق الوقت  
 ولا من عنده إذا علم ذلك من عادته **قوله** وعند النوم أي



عند ارادته او التيقظ منه كما صرح به في منحه **قوله** اي الجوع  
والسكوت الطويل عطفه بالواو يوهج تخصيص تأكيد المسن  
بمجموعها الا ان تجعل الواو معنى او اخذ من تفسيرهم اللازم  
بانه قبل هو الامسك عن الاكل وقيل عن الكلام ففي الصحاح اللازم  
عن الشيء امسك عنه قال قال ابو موسى يد اللازم الذي ضم نفسه  
وفي الحديث ان عمر بن الخطاب بن كلدة ما الدوافع الا ان يرضى  
الجمية ولان طبيب العرب **قوله** وعند تغيير الفم وافهم تغيير بالفم  
دون السن نذبه لتغيير فم من لاسن له وهو كذلك اذ ليس له الاستياد  
مطلقا **قوله** وشد الله اصلها التي ابدلتها من اليا و  
جمعها لثان ولقي ذكره الجوهري **قوله** ويذكر الشهادة عند الموت و  
يسهل خروج الروح وينهي الاموال ويخفف الصداق ويقوى القلب  
والمعدة وعصب العين **قوله** وليس ان يبدا بجانب فم الايمن  
قال الزنكوي الي الوسط ويفعل بالايمن مثل ذلك لشرف الايمن  
**قوله** الخطيب وليس ان يكون يمينه وان كان لازالة تغير لان اليد  
لا تباشره وبه يفرق بين يمينه وبين ما مر في نحو الاستئذان **قوله**  
**قوله** ايضا وليس ان يبدا باليسب ذكر هذه المسألة قبل الفوائد  
**قوله** ويمؤى به السنة لخبرها بالاعمال بالنيات نعم الاستياد  
للموضو اذا وقع بعد نية لا يحتاج الي نية لشمولة نية الموضوع  
كما في سائر السنن **قوله** وذكر في شرح الاصل الخ قال  
فيه وان يعود الصبي والاباسي بسؤال غيره باذنه **قوله** جعل  
يديه في يمينه عند تحريمه وسجوده وركوعه اي وعند قيامه من  
تشهده وجلسه له **قوله** بلا حاجة اي بخلاف ما اذا كان بحاجة  
فلا يكره لانه صلى الله عليه وسلم وهو يلتفت الي الشعب وكان ارسل

اليه

اليه فارينا من اجل التحريم رواه ابو داود وذا شاذ صحيح **قوله** **قوله**  
**قوله** وتغميض بصره اولى من التعبير بتغميض عينيه لشموله من  
له عين واحدة وقد يجب اذا كان العرايا صنفوا وقد يست  
لان صلي الحايط مزوق ونحوه ما يشوه يكره فان الصلاة عليه  
وفيه مكروهة **قوله** لانه فعل اليهود ولا ينقض التقليل به مع  
خوف الضرر اذ محله عند انتفا الخوف فقل يكره لانه فعل اليهود  
وقيل لا يكره واختاره النووي ومقتضاه كراهته ان يخاف ضرر فيه  
وهو ما ذكره المصنف كالا سنوي قال لان كثيرا من الصور لا يتجه  
فيها الا التحريم **قوله** فيها اي في ركوعه وسجوده **قوله** وهو سنة  
في الجلوس الخ لكن الافتراض فيه افضل منه لكثرة الرواية الموات  
على صلاته صلى الله عليه وسلم **قوله** ونقرة الغراب اي  
ان يضرب بيده الارض عند السجود وفي المصباح نقر في صلاته  
نقر الديك اسرع فيها ولم يتم الركوع والسجود وهو يصلي النقرات على  
**قوله** للنهي عنه في خبر مسلم عبارة في الاصل لانه صلى الله عليه  
وسلم كان ينهي ان يفتري في الرجل ذراعيه افتراض الاسل **قوله**  
وايضا ان المكان الواحد اي ملازمته ولو لا امام ومن ذلك صلاته  
في المحراب فانها تكرر داخله والافتدي بمن يصلي داخله كافر  
ذلك الشيخ جلال جلال الدين السيوطي في تصنيف له يتعلق  
بهذه المسألة واعتمده شيخنا الطبراني ايضا **قوله** لكن قال شيخنا  
الزيادي في درسه نقلا عن الرمي بعدم الكراهة واستدل بان  
الاصحاب لما عدوا المواضع التي تكرر فيها الصلاة لم يعدوها  
راسها فسكوتهم عن عد هذا في المكروهات يدل على عدم الكراهة  
في ذلك والله اعلم **باب ما يفسد الصلاة قوله** لا تتفا

ظنة



الشرط وهو الطهارة ويؤخذ من هذا التعليل ان فاقد الطهارة  
 اذا احدث في صلاته لا تبطل وبه جزم الاسنوي وتبعه على ذلك  
 المؤلف في شئ منهجه والمعتد البطلان لانها صلاة شرعية فتبطل  
 بما يبطل به غيرها ولو سبق الحدث كما هو قضية كلامهم  
 خلافا لبعض المتأخرين **قوله** وكلام بشر كالفاتحة **قوله**  
 اذا اخل بترتيبها وغير المعنى وكالفاتحة لقراءة الشاذة ان  
 غيرته او كان فيها زيادة حرف او نقصه وانما لم يقصد خطابهم  
 ولو كان بالعجوبة كما في الجواهر وغيرها وان لم يفهمه لعدم  
 صوح او غيره **باب قوله** غير مصلحة الصلاة مبطل اجماعا  
 قاله في المجموع وفيه ايضا نقل ابن المنذر اجماعا على بطلانها بالجماع  
 وهو محمول على من بان منه حرفا خلافا لمن ابطال به مطلقا وان كان  
 عليه جمع من اصحابنا وفي الخادم ينبغي الفتوى به **باب قوله**  
 بحرفين اي بغير قرآن وذكر ودعا على ما سياتي اي اذا تلفظ بذلك  
 واسمع نفسه كما كان معتدلا السمع قيا سا على قراءة الجنب ودخل  
 في غير القرآن منسوخ التلاوة وان لم ينسخ حكمه فتبطل به الصلاة  
 لا منسوخ الحكم دون التلاوة وان لم ينسخ حكمه وشمل كلامه اجابة  
 احد الوالدين فتبطل الصلاة بها سواء كانت الصلاة فريضة او نافلة  
 فلا تجب اجابة احد حجاج مطلقا بل تحرم في الفرض لان قطع الفرض  
 حرام وتجوز في النفل وتبطل بها الصلاة كما تقدم **قوله** بحرفين  
 اي متواليين لو قصد ان ياتي في الصلاة بكلام مبطل لها ثم نطق  
 بحرف ولو غير مفهم بطلت وسيئ لابي العزاق عن مصل  
 قال بعد قراءة امامه صدق الله العظيم هل يجوز له ذلك ولا تبطل  
 صلاته فاجاب بان ذلك جائز ولا تبطل به الصلاة لان ذلك

بشأنه اذا لم  
 يسمعها  
 وان كان في  
 الصلاة فريضة  
 وان كان في  
 النفل

ليس

ليس فيه خطاب ادمي **قوله** ايضا بحرفين خرج بذلك اشارة  
 الاخرى فلا تبطل بها الصلاة وعبارة العباب وشرحه ولا تبطل  
 باشارة اخرى ولو بنحو بيع اذ لا ينطق وينفذ نحو البيع من نحو  
 سائر العقود وينفذ سائر الحلول وان كان في الصلاة للاعتداد  
 بها لذلك وسياتي لا تصح الشهادة بها ولا يحث بها من حلف لا يستكمل  
 وهذه الثلاثة مستثناة من جعلهم اشارة كعبارة وحرف مفهم اي  
 ان اسمع نفسه وكذا مره بعد حرف وان لم يفهم يحكم اذا المداف  
 وواو يافا الممدود في الحقيقة حرفان وفي الانوار انه لا تبطل با  
 لبصق الا ان يكون ثلاثا متواليات اي مع نحو حركة تبطل بحركته  
 ثلاثا كالحى لاشقة كما لا يخفى **قوله** وع من الوعي وف وروط  
 وثني من الوقاية والوعاية والوطي والووبي **باب قوله** ان  
 هذه الصلاة الخ اول الخبر عن معاوية بن الحكم قال بينما انا اصلي  
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ عطس رجل من القوم فقلت  
 يرحمك الله فرماني القوم باصابعهم فقلت وانكم امياد ما شانكم  
 تنظرون الي فاجعلوا يضربون بايديهم على افخاذهم فلما رايتهم  
 يصمتون نفي سكنت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جازي  
 وامي ما رايت معها قبل ولا بعلي احسن تعليما منه فوالله ما نهرني  
 ولا ضربني ولا شتمني انما قال هذه الصلاة الا يصلح فيها شيء من كلام  
 الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن رواه مسلم **باب قوله**  
 له واختلفوا في ابتداء تحريم الكلام هل كان بمكة ام بالمدينة وقد  
 بسطت ما في ذلك في شرح المشكاة **باب** وعن زيد ابن ارقم  
 كنا نتكلم في الصلاة يعلم احدنا صاحبه حاجته حتى نزلت وقوله  
 لله قانتين فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام **قوله** والكلام عند

**قوله**

**عضو**



الفقهاء والاصوليين واللفويين يقع على المفهم وغيره ما هو حرفان  
فالكثير وتخصيصه بالمفهم اصطلاح طاري للخصاصة فلا تحمل النصوص  
عليه بل على اللغة لان ما لا يضابط له شرعا يحمل عليها وقد فصل  
في المحصول عن اهلها ان اقله حرفان اما ظاهر على القليل  
والكثير كما هو الحرف المفهم يتضمن مقصود الكلام وان اخطأ بحرف  
فيها السكت بخلاف غير المفهم فاعتبر فيه اقل ما ينبغي عليه  
الكلام وهو حرفان **قوله** نعم يعذر في تلفظه بالنذر حيث كان  
بلا خطاب وتعليق لله علي كذا وعبدى حر قال في المجموع لان  
النذر مخاطبة فهو من جنس الرعا الا ما علق منه كاللهم اغفر  
لي ان اردت وان شفى الله مريضى فله على عتق رقبة وان  
كلمت زيدا فعلى كذا تبطل به الصلاة ومعلوم ان النذر انما يكون  
في قرينة فنذر الحاج مبطل لكرهته وان محل ذلك اذا اتى به  
قاصدا لا نشالا الاخبار والا كان غير قرينة فتبطل به الصلاة  
والمعتمد اختصاص ذلك بالنذر ايضا فقط دون غيره من  
بقية القرب **قوله** وفي اجابة النبي صلى الله عليه وسلم لوجوبها  
فقد صح ان صلى الله عليه وسلم انكر على ابي بكر وغيره حيث  
دعاهما وجها يصليان فلم يجيبا الا بعد الفراغ واستدل بقوله  
تعالى يا ايها الذين امنوا استجبوا لله وللرسول اذا دعاكم  
لما يحكيكم ولهذا امر المصلي بان يقول السلام عليك ايها  
النبي وامتنع ذلك في غيره كالا بوبين **باب** ايضا وفي  
اجابته صلى الله عليه وسلم قال الناسى دون سائر الانبياء  
فلا تجب اجابتهم وقوله قال الناسى اشار الى تصحيحه **قوله**  
**قال** سبق لكن ينبغي ان تسن **قوله** قال في عصره اذا دعاه المتجة

الرازي  
ص

ان اجابته بالفعل الكثير كالقول وهو ظاهر لكن لا يعود الى  
محله الاول حيث كان فيه افعال متواليحة **قوله** وفي يسير  
كلام عرفنا سبق اليه لسانه كما سيأتي ان الناسى مع قصد الكلام  
مفهور فيه فهذا اولى لعدم قصده **قوله** او نسي الصلاة اي نسي  
انه فيها للعدو وفي الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه صلى الله عليه وسلم الظهر او العصر فسلم من ركعتين ثم اتى  
خشبة بالمسجد واتكى عليها لانه عضبان فقال له ذو اليمين  
اقصرت الصلاة ام نسيت يا رسول الله فقال لا صحابه احق  
ما يقول ذو اليمين قالوا نعم فصلى ركعتين اخرتين ثم سجد  
سجرتين وجه الدلالة انه تكلم معتقدا انه ليس في الصلاة وهم  
تكلموا بمجوزين النسخ ثم بنى هو وهم عليها **باب** الخطيب والامير  
ان يقال اخذما تقدم انهم اجابوه في الصلاة واجابته لا تبطل  
الصلاة ولو بالفعل الكثير **قوله** ذو اليمين اي طويلهما اي  
وهو سليمان عاشر بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم زمانا واسمه الخرب  
بمعجة فرائسكية فوحدة ثم قاف وليس ذا الشايل الخراج عمير  
المقتول بسدر خلا فالمن وهم فيه **باب** قوله او جهل تحريمه  
اي الكلام فيها **قوله** وقرب عهده بالاسلام اي وان كان المشركين  
فيما يظهر **قوله** او نشا ببادية بعيدة عن العلماء قاله صاحب  
الكامي والوافي نقلوا الزخاير تفقهوا واعتمدوا الاسنوى والا ذرعي  
وغيرهما قايما على نظايرها وذلك بان يخلوا محله الذي هو فيه  
عن من يعرف بطلان الصلاة بذلك فيها يظهر وكذا يقال في نظاير  
الاية والظاهر انه لا فرق في البعد هنا وفي نظايره بين مسافة  
القصر ودونها لكن عس الانتقائون او عدم زاد او ضياع ملك تلمه



نفقتهم او نحو ذلك من سائر الظاهرة دون الخفية وما نحن فيه  
من الظاهرة فلا ينبغي ان يعذر به حينئذ لتقصيره ثم راي في الخادم  
ما يصرح بذلك **تذبيبه** اعذار الجاهل من باب التخفيف لا من حيث  
الجهل والا لكان الجهل خيرا من العلم اذا كان يحط عن العبد بما  
التكليف ويرى قلبه مضروب التعنيف فلا حاجة للعبد في جهله بما  
يحكم بعد التبليغ والتمكن لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل  
قاله الشافعي **ثم السامع** وخرج بجهل تحريمه ما لو علمه وجهل  
كونه مبطلا به فتبطل به كما لو علم تحريم شرب الخمر دون ايجابه  
الحكم فانه يحذر اذا كان حقه بعد العلم بالتحريم ان يتكلم **ثم روي**  
**فرع** لو تكلم بكلام قليل سهوا ثم ظن بطلان الصلاة ثم تكلم يسيرا او  
لم تبطل بعذر **ح د** والحق الروايتان بالكلام اليسير ما لم يفتح  
الصلاة ثم ظن انه لم يفتتحها ثم تكلم وغيره ما لو تكلم ساهيا  
بطلان صلاته به فتكلم يسيرا عمدا او الا بان علم تحريم جنس الكلام  
دون ما اتى به فلا تبطل ايضا خلافا لكثيرين وان تبعهم الا ذري  
والزركشي يعذر لان ذلك مما يخفى على العوام العباد وسرحه  
**ق د** وفي تخنخ اي ويعذر في اليسير عرفا في تخنخ ونحوه هاهنا وغيره  
كالسعال والعطاس وان ظهر منه حرفان ولو من نفخة ونحوها  
**قوله** لغلبة لعدم تفصيله وهي راجعة للجمع **ثم شيخنا قوله** ويتقدر  
دكن قولنا وان كثرت الضرورة وهذا راجع للخنخ ونحوه للغلبة  
وظهر به حرفان فكثيرا وكثيرا تطلت صلاته كما قاله في الضحك  
والسعال فالباقي في معناها القطع ذلك نظم الصلاة وهذا محمول  
على حالة لم يضر ذلك في حقه مرضا من اوان صار كذلك بحيث  
لم يخل من الوقت يسع الصلاة بلا نحو سعال مبطل لم تبطل

كسلي

كسلي الحدث ولا اعادة عليه **ح** ولو شفى بعد ذلك ومجمل عليه  
كلام الاسنوي رحمه الله **ثم روي قوله** والذكر والدعاء وان لم يندب  
حيث كانا جازين اما لو كان الدعاء ونحوه محرما فانها تبطل به الا  
ان يخاطب به كقوله لعاطس رحمه الله او غيره نذرت لك بكذا  
او لعبد لله علي ان اعتقلك فتبطل به وشمل ذلك خطاب من  
لا يعقل كربي وربك اعوذ بالله من شره وشر ما دب عليه الارض  
او امننت بالذي خلقك للهلالة او العنة الله او اعوذ بك  
منك للشيطان اذا احسن به ورحمك الله تعالى طيت في الصلاة  
عليه كما اعتد ذلك الوالد رحمه الله ودل عليه كلام المصنف في  
شرح مسلم ويشترط في جميع ذلك ان يتضمن ما اتى به خطاب مخلوق  
غير النبي من انس وجن وملاك ونبى غير نبيا صلى الله عليه وسلم اما  
الحالق كايالك نعبد وخطاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافا لاذري  
فلا تبطل به حتى لو دعا صلى الله عليه وسلم وجبت اجابته ولا تبطل  
به صلاته ولا فرق بين كثير الاجابة وقليلها بالقول والفعل كما بحثه  
الاسنوي **ثم شيخنا** وقد تقدم ذلك انفا **قوله** ما مر في الباب  
السابق اي من طلب ذلك في الصلاة كالركوع والاعتدال والقنوت  
والتشهد **قوله** مفطر فتبطل الصلاة اي بوضوئه مع التعمد وعلم  
التحريم او التقصير في فعله فان كان مخالطا للمسلمين الى جوفه  
وان نبش اذنه بشئ فوصل باطنها لان ذلك مشعر بالاعتراض عن  
الصلاة **ع باب وشرحه** والحل كثير ولو تكرره فتبطل بكل منها وان كان  
الاول والثالث قليلا كباع ذوب سكره والثاني مفروقا سلهوا كان او  
جمله لا يجوز منه الا شفا را الاولين بالاعتراض عنها وندور الثالث  
والمضغ من الافعال فتبطل بكثيره وان لم يصل بشئ الى الجوف من



الموضوع **ثم المنهج** قوله ايضا ومفطر الصائم يفهم ان الاكل كثيرا  
 ناسيا لا يفسد الصلاة كما في الصوم والمعتمد افساده ههنا ان  
 الصلاة ذات افعال منظومة والفعل الكثير يقطع نظرها بخلاف  
 الصوم فانه كقوله وفعل كثير وكما الكثير ما لو نوى ثلاثه  
 افعال وفعل واحد وكما لا فعال الاقوال حتى لو قصد الايمان  
 بحرفين متواليين فاتي باحدهما بطلت صلاته **قوله** من غير جنس  
 الصلاة كالمشي والضرب فتبطل صلاته بكثرة وفي غير نفل السفر  
 وشدة الخوف لانه يقطع نظرها ولا تدع الحاجة له غالب الا قليلا وان  
 لم يقصد به لعبا اخراهما من لانه عليه الصلاة والسلام فعل القليل  
 واذن به فخلع نعليه في الصلاة ووضعهما عن يساره وعمر رجل عايشة  
 في السجود واثار برد السلام واثار يقتل الاسودين في الصلاة  
 الحية والعقرب وامر برفع الما واذن في تسوية الحصى ولا المصلي  
 يعسر عليه السكون على حالة واحدة في زمان طويل ولا بد من  
 رعاية التعظيم فيعفى عن القليل الذي لا يخل به دون الكثير **ثم**  
**شخصا** واما استوى قليل القول وكثيره في الابطال بخلاف الفعل  
 لتعذر او تعسر الاحتراز عنه اذ لا يقوم غيره مقامه فعفى عما لا يخل  
 منه بالصلاة بخلاف القول اذ لا يحتاج اليه بالكلية لقيام الشاة  
 مقامه **ثم عباب** فان كان من جنسها بزيادة ركن فعلي كزيادة  
 ركوع او سجود لفير متابعة ان كان عامدا عما بالالتحريم وان كان  
 اكراه لانه نادر ولم يظن فيه لتلاعبه بهاج ومن ثم لم يفرقوا بين  
 قليله وكثيره **باب** **واضح** اما ما فعله على المتابعة فلا يضر  
 لما اقتدي به من اعتدل من الركوع فانه يلزمه متابعته في الزيد  
 ولو ركع او سجد قبل امامه كان له العود ثانيا كما سيأتي في صلاة

المحملة

الجماعة ولا يضر ذلك وان صرف عليه انه زاد ركوعا وسجودا  
 لاجل المتابعة **ثم خطيب** نعم لا يضر تعذر جلوسه قليلا فان كان  
 من اعتداله قدر جلسة الاستراحة ثم سجد او جلس من سجود  
 التلاوة للاستراحة قبل قيامه لان هذه الجلسة عهدة في الصلاة  
 غير ركن بخلاف نحو الركوع فانه لم يعهد الا ركنا في مكان في تأثيره  
 في تغييره نظرها الشد ولو انتهى من قيامه الى حد الركوع لتقل  
 نحو حية لم يضر كما قاله الخوارزمي ولا فعله الكثير لو صالت عليه  
 وتوقف دفعها عليه ولا قتله لنحو قوله لم يحمل جلد لها ولا مسه  
 وبين حية وان اصابه قليل من دمها ويخرج من كلامه حسنا وهي  
 مسبوق ادراك الامام في السجدة الاولى من صلب صلاته فسجد معه  
 ثم رفع الامام راسه فاحدث وانصرف قال ابن ابي هرويرة وابن كنج  
 على المسبوق ان ياتي بالسجدة الثانية لانه صار في حكم من لزمه  
 السجود ثان ونقل القاضي ابو الطيب عن عامة الاصحاب انه  
 لا يسجد لانه يحدث الامام انفراد ففي زيادة محضة لفير متابقة فكا  
 مبطله انتهى والثاني اصح وخرج بفعل زيادة ركن قول غير تكبيرة  
 الاحرام **ثم شخص** افانه لا يضر عن النص **ثم الخطيب** واما نقل  
 السلام الى غير محله فانه يضر **ثم خطيب** قوله في غير صلاة شدة الخوف  
 وسياتي في صلاة شدة الخوف انه يعذر فيها في الكثير للحاجة  
 وتعرف الكثرة والقلّة بالعرف فما يعده الناس قليلا كنزع خرق  
 وليس شوب فيفوضار ويحرم القاء نحو قلة في المسجد وان كانت  
 ميسة ولا يحرم القاءوها خارجة والخطوطان وان اتسعتا حيث لا وثبة  
 كما افق به الوالد خلاف للامام والضربتان قليل لما مر والثالث  
 كثير من ذلك او غيره او تواتر وان كانت بقدر خطوة واحدة مغفورة



**ش** شيخنا والخطوة بفتح الخاء مرة واحدة وبضمها ما بين القدمين  
وهي هنا نقل رجل عن مع نقل الأخرى إلى محاذاتها كما بينته في الأصل  
أما نقل كل على التقارب إلى جهة التقدم والتأخر فخطوتان بلا  
شك ولو شك في فعل فكيف هو أم كثير فلا بطلان أن الأصل عدمه  
انتهى ابن حجر والمعتمد أن الخطوة نقل القدم مطلقا فان نقل  
الأخرى عدت ثانية سواء ساوى بها الأولى أم قدمها عليها أم أخرجا  
عنهما إذا لمعتبر بقدر الفعل وخرج بأن توالي ما لو تفرقت بحيث  
تعد الثانية منقطعة عن الأولى فلا تضرب **رم** قوله لذلك أي  
لتلاعبة في الهد وقوله مع أنه لا مشقة الخ علة البطلان في السهو وان  
إدراك في التلاعب والعلة مركبة نظر اليهما لكن علة في ش منهجه  
وغيره بقوله بمنافاته لها السهولة الهد والسهو **قوله** بخلاف القديم  
الرفس يستثنى من القليل الفعل بقصد اللغف فيبطل به وقد  
افتى شيخنا في شخص أقام أصبعه الوسطى في صلاته لشخص لا عباء  
معه فان صلاته تبطل **ش الخطيب** قوله لأنه صلى الله عليه وسلم  
صلى وهو حامل بنت بنته زينب من عثمان **قوله** بخلاف قليل الأكل  
ونحوه الخ أي بفتح الهمة اسم مصدر وهو حقيقة بلع الطعام بعد  
مضغه والاستدراك على قوله بخلاف القليل أي من الفعل الشامل  
للأكل ونحوه من شرب وبلع ذوب ونحو سكرة **قوله** كما علم من المظن  
أي المعلوم منه أيضا فسادهما فيما لو كان بغية سكرة ولو كانت  
فيه قبل التحريم بالصلاة أو كان بين استنائه شيء لم يعجز عن  
تمييزه وجهه ومثل ذلك فنزل أخرجا وعلم بتحريمه أو تقصيره في  
التعلم بطلت صلاته وإن لم يبلعه ومثل ذلك علك وذوب و  
لبان أن لم يتفتت من تفلته واجابة بأن لم يضع **قوله** أو مضغ

يسير وإن لم يوتر هنا ومثل الرفع لما لم يوتر بالاجابة قال الرفع  
وهو صحيح لأن عليها قشرة لما لصوان يمنع من الخلال الأجزاء التي  
في جوفها وكذلك البرقوق ونحوه مما قشرته نخينة وضابط ذلك  
أن ما وضع في الفم ولم يدرك طعمه لم يفطر ولو أدرك طعمه في الفم  
افطر لأنه لا يدرك الطعم إلا بالخلال الأجزاء التي وظاهره أن تغير  
لون الريق ورجه لا يوتر حيث لم يتغير الطعم وفيه نظر والذي  
يتجه أنه يضربان تغير بمخالطة تغير الكثير المتغير بالخلال الأجزاء  
خ بخلافه مع قلة التغير **ش عياض** قوله كتحريك أصابعه في سجة  
مع قرارك فقد ونحوه أو عقد وإن لم يكن لفرض ولا تبطل به  
ولو فرض كتابا فقرأ فيه أو قرأ في مصحف ولو قلب أوراقه لم تبطل  
ولا تبطل أيضا بتحريك جفونه ثلاث مرات متواليات ولا بأخراج لسانه  
كذلك خلافا لما افتى به البلقيين لأنه فعل حقيق وكذلك الذكر لا تبطل  
به كإمراة بخلاف اليد فإنه إذا حركها ثلاثا متواليات بطلت  
صلاته وذهابها ورجوعها مرة واحدة ووضعها ورفعها كذلك **قوله**  
وفهمته وهي الضحك بصوت **قوله** لما مر هو قوله لتلاعبة **قوله**  
فيهما أي في فعل ركن من أركانها مع شك في النية أو **قوله** ونية  
خروج منها قال في الأصل الأصل فالأشياء باعتبار الصادات  
في قطع النية أربعة أضرب الأول الإسلام والصلاة فيبطلان  
بنية الخروج فيهما بلا خلاف الثاني الحج والعمرة لا يبطلان بذلك  
بلا خلاف لأنه لا يخرج منهما الثالث الصوم والاعتكاف لا يبطلان  
بذلك على الأصح كالحج الرابع الوضوء لا يبطل بذلك ما مضى منه على  
على الأصح لكن يحتاج إلى نية فيما بقي **قوله** في غير محلها أما  
في محلها فالسلام فلا تبطل صلاته بذلك **قوله** وتعليقه أي



قطعها بشي **قوله** على قسمين منافي للنية ومناف للصلاة فالاول  
 تبطل وان يوجد حتى لو علق الخروج من الصلاة على شي كان قال  
 ان جازي يدرجت منها بطلت وان لم يات ما علق عليه هنا  
 فانه للجزم بالنية واما الثاني فلا تبطل الا اذا شرع فيه كان نوى  
 ان يخطو اثار خطوات متواليات فاذا شرع في واحدة بطلت صلاته  
 وان لم يمتها **قوله** ايضا فتلقيه بشي ولو محال عقلا **قوله**  
**قوله** وصرف نية فرض ليس بقيد بالعقل كذلك اذا صرفه لنقل  
 او فرض يفسد ايضا **قوله** لذلك اي ملأ فاة الصلاة **قوله** نعم ان  
 كان مفردا او ادرك جماعة سئل له صرفه الخ ومحل هذا ما بحثه  
 بعضهم ان لا يكون الا امام ممن يكره الاقتداء به لبدعة او غيرها  
 ومحل ايضا ان اتسع الوقت او شك في ذلك حرم عليه السلام  
 من ركعتي انتهت **قوله** ومحل ايضا اذا اتم الصلاة ثنائية بان  
 كانت ثلاثية او رباعية ولم يقم للركعة الثالثة اما اذا كانت ثنائية  
 فلا يسئ لها قبلها فلو ان صلاته قد تمت بذلك او قام للركعة الثالثة  
 فلا يسئ له القلب ايضا لكن يجوز له قلبها كما قرره شيخنا الزبيري  
 في درسه **قوله** نحو ربح اي او بهيمة او ادهى لم ياذن له **قوله** لما  
 هو الذي هو انتفا الشرط **قوله** لما مر بنا فاتمها العبادة **قوله**  
 او رطوبة ثوبه فالقاء اي الثوب الرطب محل القاء الثوب المتنجس  
 بنجاسة رطوبة اذا كان في غير المسجد اما فيه فلا يجوز القاء فيه  
 لاجل حرمة الوقت كذا بحثه ابن الشيخ **قوله** ايضا فالقاء خرج  
 بالقائه ما لو نجس بنحوه او عود بيده فتبطل صلاته لانه حينئذ  
 يصير حاملا لها بلا عذر شي الاصل **قوله** وبدو بعض ما يستتر  
 بالحنى استشكل هذا بما لو مسح شعر راسه ثم نشفه او حلقه

فان طهارته لا تبطل واجيب بان مسح الحنف بدل عن غسل الرجلين فالأصل  
 عدم البطلان رجوع الي الاصل بخلاف شعر الرأس فانه اصل لا بدل **قوله**  
 وخروج وقت مسحه لتقصيره مع احتياجه الى غسل رجله او الخ  
 حتى لو غسل في الحنف رجله قبل فراغ المدة لم يؤثر اذ مسح الحنف يرفع  
 الحدث فلا تاثير للغسل قبل فراغ المدة ومثلها غسلها بعد المضي  
 مدت وهو محدث على انه لو وضع في الماء رجله قبل فراغها واستمر  
 الي انقضاءها لم تصح صلاته لانه لا بد من حدث ثم يرتفع وايضا من  
 تجد بنية لانه حدث لم تشر له نية وضوية الاولى وهذا ظاهر حديث  
 دخل فيها طائفا الباقان قطع بانقضاء المدة فيها الخ قال السبكي  
 بعدم انعقادها وفارق ما تقدم فيما لو كانت عورته تنكشف في ركوعه  
 حيث حكم بانه انعقادها على الصحيح بعدم قطعها بالبطلان ثم  
 بل صحها ممكنة بان يسترها بشي عند ركوعه بخلافه هنا اذ كيف  
 يقال بانقضاءها مع القطع بعدم استمرارها صحها وكيف تحقق  
 نيتها نعم ان كان في فعل مطلق يدرك منه ركعة فاكتر ان يقدت  
 ولو اقتصد مثلا فخرج دمه ولم يلوث بشرته او لو ثوبا قليلا لم تبطل  
 ثم شيخنا **قوله** وتكرر ركن فعلي الخ اي بقى متابعة اما اذا كان  
 متابعة فلا تبطل صلاته بذلك كما تقدم **قوله** نعم العقود القصور  
 الخ اي ولا رخصة من سجود الى حد الركع خذ عمن شي ولاه  
 الحناوه الى حد الركع من اخر اشبه في التشهد الاخير لتورك  
**قوله** في الصور بنى منها تكوير ركن فعلي عمدا او تقديرا على  
 غيره **قوله** كما مر جمل ان **قوله** لسلامه وهو الظاهر **قوله**  
 فتداركه هذا ان لم يفعل مثله في ركعة اخرى فان فعل مثله في  
 ركعة اخرى قام المفعول مقام المترك ويلغو ما بينهما **قوله**



في بعض الصور اي كالكف والاشوثة قوله لما قيل ان ذلك اي اقتصره  
 على لا يقتصر به قوله ووجوده شوا بغير اعنه اي بان كان  
 يحتاج اليه كغير كثير لتفصيله كذا في خطوات كما نقله ابن الرفعة  
 وان ابدى احتمالا بانه ما يحتاج السرفيه اليه ليس مخصوصا قال  
 الاذري والمنقول الاول كما واعده الزركشي كصاحب الاقليد  
 وقد مضت اليها قوله ثم العباب اما لو كان قريبا وشتره لا  
 دامت صلاته علي صحتها والا بطلت لتقصيرة ولو عوب بالستر  
 بدل الثوب كان اظهر في اعتبارها ايضا في المسئلة الثانية  
 كما في ثم الاصل قوله انتفاء الشرط مع القدرة على تفصيله افع  
 قوله مع القدرة وانه عند العجز عن السرة لا تبطل الصلاة  
 وعبارة العباب وشرحه وان لم يجرها او وجدتها قريبة  
 غنتا ولتجربا باليد بلا استدبار للقبلة ولا كثرة افعال او ناولها  
 غيرها مرة فورا في المسألة بان لم يرض من محوس نظارها  
 مرفي ردا ما كشفه الريح اتمت صلاته كرد ما كشفه الريح فورا  
 كما وجدها اي السرة في الانشاء اي في انشاء صلاته فانه  
 بخير فيه هكذا التفصيل وحيث قدر احداهما على تناول لا  
 بطلان فيه وجب والا فلا ولو لم يعلم بالآلة التي يمكنها السرة  
 به او تأخر السرة كما في الجواهر وغيرها او بالعتق ومضي  
 مدة سترها بان مضت مدة يمكنه السرة فيها او عالت بطلت  
 ونومها الاعادة ممن طلي جاهلا بخبره وكذا بطلت وتجب  
 الاعادة علي من علم بالستر ثم نسيها وصلي عاريا ثم ذكرها  
 مبتدأ الصلاة ولو قال سيدها ان صليت صلاة صحيحة فانتبهت  
 مرة قبلها فصلت كاشفة الراسي مثلا بعجزها عن سرة

صحت صلاتها واعتقت لوضوء الصفة المعلق عليها او وصلت كما  
 شفة مع قدرتها على سرة صحت صلاتها ولا يعتق للرد اذا لو  
 عتقت قبلها بطلت صلاتها واذا بطلت لم تعتق فاثبات العتق  
 يؤدي الي بطلانه وبطلان الصلاة فصحت قوله كتطويل ركن  
 قصير قال في البحر وشرحه وهو اعتدال لم يطلب تطويله وجلس  
 بين السجدين انتهى ومقدار التطويل المبطل ان يلحق الاول  
 بالقيام اي بقدر قرارته الواجبة وهي الفاتحة وزيادة على قدر  
 ذكر الاعتدال المشروع فيه في تلك الصلاة بالنسبة للوسط المعتد  
 فيما يظهر لا بالنسبة لحال المصلي والثاني بالشهد اي باقله زيادة  
 على قدر ذكر الجالوس فيه كذلك قوله لم يطلب تطويله احتراز  
 عن الاطالة بقنوت مشروع او تسبيح في صلاة التسبيح فان لا يرض  
 تطويله بذكر غير مشروع فيه بخصوصه في محل القنوت لانه لا يعتق  
 للقنوت ذكر مخصوص ولا حد للذكر والرعافله ان يطيله بما شأ  
 انتهى في قوله والكل باكره اي فيفسرها دون الصوم لندرة  
 الاكره فيها دونها كما تقدم حكم الاكره على الكل في الصلاة **باب**  
**الاذان قوله** وشرعا قول مخصوص يعلم به وقت الصلاة  
 هذا التعريف مبني على القول الجديد القابل بان الاذان حق  
 للوقت وهي عليه انه لا يؤذن للفائتة والمعتمد انه حق للفريضة  
 كما في القديم ويبني عليه انه يؤذن للفائتة وفي الاملا وهو من  
 الجديد ايضا انه حق للجماعة فلا يؤذن المنفرد ان سمع اذان  
 غيره وصح في شرح مسلم والمعتمد ان المنفرد يؤذن وان يلفه  
 اذان غيره كما صح في النووي في تحقيقه وغيره ونقله في مجموع  
 عن نص الامح د قوله فليؤذن لكم احركم وفي اي اود باسناد



صحيح عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه قال لما امر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بالنافوس يعمل ليضرب به الناس لجمع  
الصلوات مني وانا انايم رجل يحمل نافوسا في يده فقلت يا عبد  
الله اتبيع النافوس فقال ما تصنع به فقلت ندعوا به الى الصلاة  
فقال ادلك على ما هو خير لك من ذلك فقلت بلى قال تقول الله  
اكبر الله اكبر الى اخر الاذان ثم استأخر عني غير بعيد ثم قال و  
تقول اذا هتت الى الصلاة الله اكبر الله اكبر الى اخر الاقامة فلما  
اصبحت اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته بما رايت فقال  
انها روي الحق ان شأ الله تعالى فمر الى بلال فالتق عليه ما رايت  
فليؤذن به فانه اندي صوتا منك فجعلت القية عليه فيؤذن  
به فسمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو في بيته فخرج  
يجري داه ويقول والري بعثك بالحق يا رسول الله لقد رايت  
مثل ما رايت فقال النبي صلى الله عليه وسلم فليد الله الحمد فان  
قيل روي المنام لا يثبت لها حكم احبب بانه ليس مستند الاذان  
الرويا فقط بل وافقها نزول الوحي فقد روي البراء ان  
النبي صلى الله عليه وسلم ارى الاذان ليلة الاسرى واسمعه  
مشاهدة فوق سبع سموات ثم قدمه جبريل فام اهل السما  
وفيه ادم ونوح عليه السلام فكل به الشرف على اهل السموات  
والارض فابى الله ما انت روي الاذان في السنة الاولى  
من الهجرة قيل ان عبد الله بن زيد لما مات النبي صلى الله  
عليه وسلم قال اللهم اعني حتى لا اري شيئا بعده ففي ساعة  
وقيل انه اذن مرة باذن النبي صلى الله عليه وسلم وهو اول  
مؤذن في الاسلام وقيل اول مؤذن بلال لم يؤذن لاحد بعد

النبي

النبي صلى الله عليه وسلم غير مرة لعمر رضي الله عنه حين دخل  
الشام فبكا الناس بكاء شديدا وروى انه صلى الله عليه وسلم  
قال خير السواد ان ثلاثة بلال ولقيان ونهجع مولى عمر بن الخطاب  
وهو اول قتل من المسلمين يوم بدر وذكر ابن حزم انه لا يكمل  
حسن الحور العين في الجنة الا بسواد بلال فانه يفرق سواد  
شامات في خردودهن فسيحان من اكبر اهل طاعته **ش الخطيب**  
**قوله** وهو سنة كفاية اي في حق الجماعة كما في سائر سنن الكفاية  
اما المتفرد ففهما في حق سنة عين **خطيب فائدة السنن**  
على الكفاية نسبت الاولى الاذان والاقامة على الصحيح الثانية  
ابتداء السلام الثالثة تشييت العاطس الرابعة التسمية على الاكل  
كما نص عليه الخامسة ما يفعل بالميت اذا ندب عليه السادسة  
الاضحية على الكفاية في حق اهل البيت كذا يخط ابن شيخ الاسلام  
في حوائش التنقيح **قوله** وهو سنة كفاية تشمل اذان الجمعة  
ح رمل في ثم النظري محله وصفة المؤذن وصفة الاذان وقد اشار  
الى الجمل بقوله سنن لذكر الاذان ملكوتية واصفة المؤذن بقوله  
وذكر مسلم هميز واصفة الاذان بقوله مثني مرتبا **الح ح قوله**  
لان اذلة ومنزلة وصلاة جنازة لعدم ثبوتها فيه بل يكره ان فيه  
كما صرح به صاحب الانوار وغيره **خطيب قوله** ويسن الاذان  
ايضا في اذن المولود واذا اتفولت الغيلان قال الرمل في شرحه  
واذا غلى المنهاج ولا ترد هذه الصورة على المصم لان كلامه في اذا  
معها اقامة وهذه الاقامة فيها ما سوى اذان المولود واما  
فأفرده بالذكر في العقيقة **قوله** كعبد وينبغي ندبه عند  
دخول الوقت وعند الصلاة ليكون نايبا عن الاذان والاقامة

ن



ابن حجر والمعتمد انه لا يقلل الامرة واحدة لانه يدل عن القامة  
كما يدل عليه كلامه في الاذكار والنووي **قوله** وتراويح الذي  
يظهر ان التراويح اذا فعلت عقب العشاء لا يحتاج الي بدلها وكذا  
يقال في التراويح ايضا عقبها فحل استجاب النداء للتراويح اذا اخرجت  
عن فعل العشاء انتهى ابن حجر وهذا اما ياتي على القول بانه نائب  
عن عكس الاذان والاقامة مع انه تقدم انه يدل عن القامة فياتي  
به مطلقا **قوله** والاستسقاء والترجيع تسن جماعة فيما يظهر  
انتهى وهو داخل في كلامهم **في الخطيب قوله** الصلاة جامعة ينوي  
عند الصلاة الصلاة قال شيخنا بسقوط القول بكراهة ذلك  
تبعاً للداعي **قوله** الاول بالاغراء والثاني بالحال احضر الصلاة  
والزموها حالة كونها جامعة **قوله** ورفع احد رجليه مبيترا  
خفف خبره وعكسه اي علي انه خبر خفف مبتدؤه ونصب  
الاخر على الاغراء في الجزء الاول وعلى الحالية في الثاني **في الاصل قوله**  
لايسن جماعة كالااضي **قوله** لايتادي لها بتي اما غير الجنازة فظاهر  
واما الجنازة فلان المتعين لها حاضرين فلا حاجة الى الاعلام  
**في الخطيب قوله** ويميز ولو صبيا فيتادي باذانه واقامته  
الشعار وان لم يقبل خبره بدخول الوقت وما في المجموع من  
قبول خبره فيها طريقة المشاهدة كروية التجاسة ضعيف كما  
ذكره في محل اخر نعم قد يقبل خبره فيما اذا اختفت به قرينة  
كاذن في دخول دار واصل هدية واخباره بطلب ذي ولية  
له فتجب الاجابة ان وقع في القلب صدقه **في شيخنا قوله** فلا  
يصحان من كافر لان في اتيانه بها نوع استهزاء لا يعتقد  
حقيقة ذلك فلو فعل الكافر ذلك حكمه باسلامه لطقه بالشهادتين

مالم يكن عيسويا لا اعتقاده ان محمدا رسول الله ارسله الله  
ارسله الله الي العرب خاصة ولا يعتد بغير العيسوي الاول  
فان اعاده اعتد بالثاني بخلاف ما اذا لم يعده وبخلاف غير الله  
العيسوي الاول فانه اعاده اعتد بالثاني بخلاف ما اذا لم يعده  
وبخلاف غير العيسوي وان اعاده **قوله** وسكران نعم يصح  
اذان سكران في اوائل نغاته لا انتظام قصده وفعله **في قوله**  
فلا يصحان من امرأة وخنثي نعم لو اذن الخنثي فبان ذكوره  
عقب اذانه فالوجه اجراوه كما قال الاذاعي في غنيته **قوله** ايضا  
ولا يصحان من امرأة وخنثي للرجال والخنثي كما لا يصح امامتهما  
لهم قال في **في البهجة** وقد يتوقف في هذا القياس انتهى ووجهه  
انه اما امتنع امامتهما للرجال لارتباط صلاة المأموم بصلاة  
الامام وهنا لا ارتباط ويحاج بان الاذان وسيلة للصلاة فاعطى  
حكم المقاصد كذا ينحط شيخنا العلامة الزيادي بها مش نسخة  
**قوله** فلو اذنت بلارفع صوت لم يكره هذا اذا لم تقصده والا  
حرم للتشبيه اي يشترط لوجود الحرمة احدا منين اما رفع  
اذا قصد التشبيه والعلة لا المعية اما هو قصد التشبيه  
بالرجال وهو حرام لا خوف فتنته خلا فالشيخ تبع الشيخ  
الجلال الطلي في **في المنهاج** حيث علل ذلك بخوف الفتنة زيادي  
**قوله** بل حرم على الصحيح ان كان ثم اجنبى واما جاز غنا المرأة  
مع استماع الرجل له اذا لم يخش منه فتنة لان في تجويز الاذان  
لها حلا للرجل على الاصفاء والنظر اذ هو للمؤذن حال الاذان  
سنة وهما موقعان له في الفتنة بخلاف تمكنها من الفنا  
ليس فيه حملا للمعد على ما يفتنه البتة لكراهة استماعه



تارة اي اذا لم يخف فتنة وحرمة اخرى اي اذا خشي فتنة ورفع  
صوته بالتلبية ولو فوق ما تسمع صواجهما لان كل مشتغل  
بتلبية مع ان التلبية لا يسى الا صفاتها بخلافه هنا وقوله ان  
لان ثم اجنبي تقييد ضعيف والصحيح التحريم مطلقا ولو بحضرة  
المحارم لان الاذان من وظيفة الرجال ففيه تشبه وهو حرام  
كعكسه **رمل** **قوله** ووقت صبح ما بقي من الوقت وتقييد  
ابن الرفعة بوقت الاختيار ضعيف اوليان الا فضل نعم بطل  
مشروعيته بفعل الصلاة اي بالنسبة للمصلي في تلك الصلاة و  
يعتد به ان صادفه ولو من جاهل به على الوجه بخلاف  
محو الصلاة والتيمم لتوقفهما على النية بخلافه هنا وقضيه  
هذا الفرق انه لو خطب الجمعة جاهلا بدخول الوقت فتبين  
انه في الوقت اجزا لعدم اشتراط نية الخطبة ويحتمل عدم  
الاجزالات الخطبة اشبهت الصلاة وقيل انها بدل عن ركعتين  
**ق** من عند قوله وقضية هذا الفرق الخ نعم يشترط فيه عدم  
الصارف ومن ثم لوطن انه يؤذن للظهر فكانت العصر مع انتهى  
ابن حجر **قوله** فلا يصح ان قبله اي ولا يجوز ايضا بالاجماع لما  
فيه من الاباس **قوله** ان بلال يؤذن بليل الخ لاجحة في هذا الحديث  
على كونه من نصف الليل لان الحديث ليس فيه اريد على  
كونه من نصف الليل وهو صادق على جميع اجزاء الليل الصابق  
على غير المدعي فهذا الحديث لا يدل على المدعي بخصوصه وقد  
سالت شيخنا العلامة الزيادي في درسه على ذلك فلم يجب  
عنه وتوقف فيه فليتأمل **قوله** حتى تسعوا اذان ابن ام مكتوم  
زاد البخاري كان رجلا اعمى لا ينادي حتى يقال اصبحت اصبحت

تارة اي اذا لم يخف فتنة وحرمة اخرى اي اذا خشي فتنة ورفع  
صوته بالتلبية ولو فوق ما تسمع صواجهما لان كل مشتغل  
بتلبية مع ان التلبية لا يسى الا صفاتها بخلافه هنا وقوله ان  
لان ثم اجنبي تقييد ضعيف والصحيح التحريم مطلقا ولو بحضرة  
المحارم لان الاذان من وظيفة الرجال ففيه تشبه وهو حرام  
كعكسه رمل قوله ووقت صبح ما بقي من الوقت وتقييد  
ابن الرفعة بوقت الاختيار ضعيف اوليان الا فضل نعم بطل  
مشروعيته بفعل الصلاة اي بالنسبة للمصلي في تلك الصلاة و  
يعتد به ان صادفه ولو من جاهل به على الوجه بخلاف  
محو الصلاة والتيمم لتوقفهما على النية بخلافه هنا وقضيه  
هذا الفرق انه لو خطب الجمعة جاهلا بدخول الوقت فتبين  
انه في الوقت اجزا لعدم اشتراط نية الخطبة ويحتمل عدم  
الاجزالات الخطبة اشبهت الصلاة وقيل انها بدل عن ركعتين  
ق من عند قوله وقضية هذا الفرق الخ نعم يشترط فيه عدم  
الصارف ومن ثم لوطن انه يؤذن للظهر فكانت العصر مع انتهى  
ابن حجر قوله فلا يصح ان قبله اي ولا يجوز ايضا بالاجماع لما  
فيه من الاباس قوله ان بلال يؤذن بليل الخ لاجحة في هذا الحديث  
على كونه من نصف الليل لان الحديث ليس فيه اريد على  
كونه من نصف الليل وهو صادق على جميع اجزاء الليل الصابق  
على غير المدعي فهذا الحديث لا يدل على المدعي بخصوصه وقد  
سالت شيخنا العلامة الزيادي في درسه على ذلك فلم يجب  
عنه وتوقف فيه فليتأمل قوله حتى تسعوا اذان ابن ام مكتوم  
زاد البخاري كان رجلا اعمى لا ينادي حتى يقال اصبحت اصبحت

واما جعل وقته في النصف الثاني لانه اقرب الى الصبح ولهذا  
تقول العرب بعده انعم صباحا قال في الاقليد فيستحب تقديمه  
قبل الوقت خلافا لما اطلقه الاكثرون من انه يجوز وخالف  
الصبح غيورها لان وقتها يدخل على الناس وفيهم الجنب والنائم  
فاستحب تقديم اذانها ليتهموا ويتهيأوا ليدركهم فضيلة  
اول الوقت ولهذا اختصت بالتثويب ايضا **قوله** فلا تقدم على  
دخول وقته اي وقت الافتتاح اذ وقته ارادة الدخول في  
الصلاة حيث لا جماعة وان اذن الامام ولو اقيمت بغير اذنه  
اعتد بها على الاصح في التحقيق وغيره ويشترط ان لا يطول  
الفصل عرفا بينهما وبين الصلاة **قوله** كترتيب للايقاع ولان  
تركه يوهم اللبس ويخل بالاعلام فان نكس ولو ناسيا لم يصح  
ويبين على المنتظم منه والا يستيناف اولى **من شيخنا قوله** وجه  
لجماعة حيث يسعون اي بالقوة ويكفي سماع واحد منهم بالفصل  
**زيادي** ويجزئه في اذانه لنفسه اسماع نفسه لان الغرض حينئذ  
مجرد الزكز بخلاف اذان الاعلام عاب وشرحه **قوله** بنا على اذانه  
اذا قامته لان ذلك يوقع في لبس غل لبا فلا فرق ان يشتمها صوتا  
او لا **رمل** ويشترط فيمن نصبه الامام او نايبه للاذان ان يكون  
بالغا قلا امينا عارفا بالوقت بامارة او خبر ثقة عن علم  
اذا رتبته للخبرة دايما فان انتفى شرط من ذلك لم يصح نصبه وان  
صح اذانه **قوله** محدث ظاهر عبارته الكراهة للتيمم وان اباح  
تيممه كراهة الصلاة لانه محدث عند الشافعي وبه صرح ابن  
الرفعة وكذلك فاقد الطهورين والسلس لكن تغليظهم  
يقتضي عدم الكراهة لهما وهو ظاهر وكتب ايضا المراد بالحد ث



من لا تباح له الصلاة وعبارة العباب يكره اذان محدث غير  
 متمم **رمل** ومثل السلس المتوضي وفاقدا الطهورين بعدىها  
 ثم العباب **قوله** لا تؤذن الا وانت متوضي ولانه يدعو الى الصلاة  
 فليكن بصفة من يمكنه فعلها الا وهو واخط غير متعظ قاله  
 القاضي وقضيته انه ليس التطهر من الخبث ايضا **روض** **قوله**  
 وقضيته انه ليس له التطهر من الخبث اعتمده **الرمل** **قوله**  
 وهي في الاقامة منهما الخ اي كراهة الاقامة مع الحدث الاصغر  
 اغلظ من كراهة الاذان معها وكراهة الاقامة مع الجنابة  
 اغلظ من كراهة الاذان معها وبحث بعضهم مساواة اذان  
 الجنب بقربها من الصلاة بخلاف اذانها الغير الصلاة فلا يكره  
 اخرا من العلة ح قال الكيكلوني الكراهة للجنب اشد من  
 اذان المحدث ومن اقامته والكراهة في الاقامة المحدث اشد  
 من اذانه فهذه ست **رمل** **قوله** والتمطيط فيكره كما في المجموع  
 كل من ذلك كتعظيم الملام والتشادق فيه لانه يخرج عن الا  
 فهمام ومع ذلك فيجزي ما لم يتولد عن ذلك بعض ما هو من الاغلاط  
 التي تقع للمؤذنين **ثم العباب** **قوله** لغير مصلحه اي فان كان هناك  
 مصلحة فلا يكره الكلام بل قد يجب وعبارة **ثم الرمل** كغيره وقد  
 يجب الانذار لخواجية تقصد محترما او راى نحو اعني يريد ان  
 يقع في نحو برى قال ابن حجر ولا يبطل اذانه حينئذ فيبني عليه  
 ما لم يبطل الفصل **قوله** فيهما اي في الاذان والاقامة **قوله** فلو  
 عطس بفتح الطاء **روض** **قوله** الحمد لله في نفسه اي استحبابا  
 وان يوحى السلام وتتميت العاطس الى الفراغ وان طال  
 الفصل كما هو مقتضى كلامهم ووجهه انه لما كان معذورا سوح

له في التدارك مع طول تاخير بوجه فان لم يؤخذ ذلك للفراغ  
 بان ردا وشمت او تكلم بمصلحة لم يكره لان له نوع عذر وكان  
 تارك الاستحباب **قوله** لقادر على القيام لما فيه من ترك القيام  
 المأمور به في خبر الصحيحين ثم يابلل فناد بالصلاة **قوله** لم يكره  
 الركوب للمحاجة الى السفر فان اذن ما شيا اجزاه ان لم يعد  
 عن مكان ابتداءه بحيث لا يسمع اخره من يسمع اوله والا لم يجزه  
 التشويب ويقال التشويب فيهما **قوله** في غير الصحيح لقوله صلى  
 الله عليه وسلم من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد **قوله**  
 وان يقال فيهما حي علي خير العمل اي يكره مع الحيعةتين اما  
 اذا اقتصر عليه فلا يصح ان ترك بعضهما كما قاله الاستاذ  
 وهو ظاهر **قوله** فاسق لانه لا يوم من ان يؤذن في غير الوقت ولا  
 ان ينظر الى العورات لكن يحصل باذانه السنة وان لم يقبل خبره  
 في الوقت **قوله** وصبي كفاسق واذان اعنى وحده اي ليس معه  
 بصبي يعرف الوقت لانه ربما يفلط في الوقت ولا يفوت على الناس  
 فضيلة اول الوقت باستفاله بالسؤال والتحري فيه **قوله** و  
 يبطلها ردة اي ان استمر عليها والابني ان لم يبطل الفصل وعبارة  
 الروض وشرحه وان ارتد المؤذن ثم اسلم قريبا بنى على اذانه  
 لان الردة تمنع العبادة في الحال ولا تبطل ما مضى الا اذا اقترن بها  
 الموت اما اذا طال الفصل فلا يجوز البقا قال الرمل في شرحه  
 وان ارتد بعده ثم اسلم ولو بعد طول الفصل جازت اقامته  
 نعم ليس ان يعيد ذلك غيره لان ردة تورت شبهة في  
 حاله **قوله** بخلاف السير لا تبطله لانه اذا لم تبطل الخطبة فالاذان  
 اولي فله البناء عليه ولا يجوز لغيره البناء عليه بهذه الامور وغيرها

بالمثلثة



مكوت **ثم الاصل قوله** لقبلة هذا محله اذا كانت البلدة صغيرة اما  
 اذا كانت كبيرة عرفا فيسن حينئذ الدوران كما افق به شيخنا  
 الزيادي **قوله** للقبلة ولو ترك ذلك مع القدرة كره واجراه لانه يحل  
 بالاعلام **قوله** وتحويل وجهه لا صدره من غير ان ينتقل عن محله  
 ولو على منارة محافظة على الاستقبال **قوله** مرتين فالالتفات  
 في كل مرتين من الاذان والاقامة والمنقول اربع مرات اي في الاذان  
 اما في الاقامة فمرتين مرة يمينا ومرة شمالا يمينا في حي على الصلاة  
 وشمالا في حي على الفلاح من غير تحويل صدره عن القبلة وقوميه  
 لان بلالا كان يفعل ذلك في الاذان كما في الصحيحين واختصت  
 الحيفلتان بالالتفات لان غيرهما ذكر الله وهما خطاب لادمي  
 كالسلام في الصلاة يلتفت فيه دون ما سواه من اركانها ويفارق  
 كراهة التفات الخطيب في الخطبة بانه يعظ الحاضرين فالادب  
 في حقه ان لا يعرض عنهم وانما لم يذكره في الاقامة بل يندب لان  
 القصد منها الاعلام فليس فيه ترك ادب ولا يلتفت في قوله  
 الصلاة خير من النوم كما اقتضاه كلامهم وصرح به ابن عجيل النخعي  
 وليس ان يؤذن على عال منارة وسطح للاتباع ولزيادة الاعلام  
 بخلاف الاقامة لا يستحب فيها ذلك لان احتياج اليه ككبري المسجد  
 كما في المجموع وفي البحر **قوله** لو لم يكن للمسجد منارة سئل ان يؤذن  
 على الباب وينبغي تقييده بما اذا تعذر في سطحه والا فهو اولي  
 فيما يظهر **ثم شيخنا قوله** هو عدل اي عدل رواية بالنسبة  
 لاصل النسبة واما حالها فيعتبر فيه كونه عدل شهادة وبه  
 يجمع بين كلام الوالد في شرحه على الزبد وكلام شيخه في شرح منبهه  
 لانه امين على الوقت **قوله** حسن الصوت لان الدعاء من العبادات

لا العبادات جلب الي خلاف ما تقتضيه الطباع فينبغي ان يكون  
 الداعي حلو المقال لتروق القلوب وتميل الي الاجابة روي الدارقيني  
 في سننه وابن خزيمة في صحيحه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 امر نحو من عشرين رجلا فان نواها فجبه صوت ابي محزور  
 في اذانه لما صبح من فعل بلال بحضرة فعله صلى الله عليه وسلم  
 الاذان **ثم الاسنوي قوله** من لا يسمعه لسمع او هو من بعد على  
 كونه اذانا فيكون ابلغ في الاعلام فيجب الي فعل الصلاة لانه  
 ليس له اجابة المؤذن بالقول بخلاف الاقامة لا يسن فيها  
 ذلك **قوله** احدي يديه لعله جعل التسمية فقط نعم ان كانت  
 العليلة سبابتيه فيضرب جعل غيرها من بقية اصابعه **ثم**  
**شيخنا قوله** وترتيل بان ياتي بكلماته مبينة بلا تمطيط لانه ابلغ  
 في الاعلام وليس ان يقف على كلماته الا التكبير فعلى تكبيرتين  
**ثم البهي قوله** قبل قولها برفعه فان جهر بالاولين اسر بالآخر  
**ح رمل قوله** ايضا قبل قولها برفعه فهو اسم للاول كما في المجموع  
 والتحقيق والدقيق والتحرير وقضية كلام الروضة كاصلها  
 انه لها وما ذكره في شرح مسلم من انه اسم للثاني لسبب فيه  
 الي السهو والاوجه ما في المجموع والمراد بالاسرار به ان يسمع  
 من بقربه او اهل المسجد ان كان واقفا عليهم والمسجد متوسطا  
 الخطه كما ذكره ابن الرفعة ونقله عن الفص وغيره وما ذكره  
 تفسر مراد **قوله** والافحيفة الاسرار ان يسمع نفسه لانه يضر  
 الجهر **رمل** وحكمته تدبر كلمتي الاخلاص لانها المنجيين  
 من الكفر المرحلتين في الاسلام وتذكر حقايقهما في اول الاسلا  
 ثم ظهر **قوله** من تاب اذا رجع لان المؤذن دعا الي الصلاة



بالخيلتين ثم دعا فدعا اليها بذلك وخص بالصبح لما يعرض  
 للنائم من التكاسل بسبب النوم ثم **روى قوله** في اذاني صبح ولو  
 فائتة كما صرح به ابن عجيل اليميني نظرا الى اصله **قوله الصلاة**  
 اي اليقظة لها خير من راحة النوم ومعنى قول المؤذن الله  
 اكبر اي من كل شيء او من ان ينسب اليه ما لا يليق بحاله و  
 قوله حي على الصلاة اي اقبلوا عليها والفلاح العز والبقا  
 اي اعملوا الي بسبب ذلك **قوله** ورفع صوت به فوق ما يسمع  
 نفسه ومن يؤذن لجماعة فوق ما يسمع واحد منهم ويبالغ كل  
 منهما في الجهر ما لم يجهر نفسه ثم **روى قوله** للامر به في خبر البخاري  
 عبارة ثم **روى** طائفي البخاري عن عبد الله بن عبد الرحمن بن  
 ابي صعصعة ان ابا سعيد الخدري قال له اني اراك تحب الغم  
 والبادية فاذا كنت في غمك او باديته فاذا كنت للصلاة فارفع  
 صوتك للنداء فانه لا يسمع صوت المؤذن انسى ولا جن ولا  
 شيء الا شهد له يوم القيمة سمعت من رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اي سمعت جميع ما قلته لك بخطاب لي اي من النبي  
 صلى الله عليه وسلم كما فهمه الامام والغزالي والماوردي  
 واورده باللفظ الدال على ذلك اي لم يوردوه بلفظ الحديث  
 بل بمعناه فقالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يسمع  
 الخ ليعلموا الاستدلال على اذان المنفرد ورفعه صوته به **قوله**  
 او نحوه من من رسة ويطاط وغيرهما من امنكة الجماعة كما  
 بحثه الاسنوي **قوله** جماعة ليس بقيد **قوله** وانصر فواتبع  
 فيه الروضة وهو مثال لا قيد فلا يرفع مطلقا اي سوا ذهبوا  
 ام مكثوا **روى** لانه اذن عن قرب او همهم انهم صلوا قبل

الوقت

الوقت لاسيما يوم الغيم او لا عن قرب او همهم دخول صلاة اخرى  
**قوله** تسعة عشر كلمة لما روي انه صلى الله عليه وسلم قال  
 الاذان تسعة عشر كلمة **روى** فان زاد المؤذن في اذانه شيئا منه  
 او من ذكر اخر لا يودي الى استثناءه بغير الاذان او قال الله اكبر  
 الاكبر او لقن الاذان لا يضر لان ذلك لا يخل بالاعلام **روى** وشرحه  
**قوله** ايضا تسعة عشر كلمة والاقامة احري عشر كلمة لان الاذان  
 والاقامة امران يتقدمان الصلاة لاجلها فكان الثاني منها انقص  
 من الاول كخطبتي الجمعة ولان الاقامة ثان للاول يفتح كل منهما  
 بتكبيرات متوالية فلما ان الثاني انقص من الاول كتكبيرات صلاة  
 الصبح ولان الاذان او في قدر امنها بالركعتين الاولتين لما كانت  
 او في صفة بالجهر كانت او في قدرها بالمشورة **روى قوله** وان  
 تواترت كفوايت وصلاتي جمع فيما اذا جمع بين الصلاتين تقدما  
 او تاخيرا والى فيه فانه يؤذن للاولي فقط لانه صلى الله عليه  
 وسلم جمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة باذان واقامتين  
 رواه الشيخان من رواية جابر رضي الله عنه **قوله** وكذا لو تواترت  
 فائتة وحاضرة اما اذا لم يوال فيؤذن للثانية ولو صلى فائتة  
 قبل الزوال اذن لها ثم ان دخل وقت الظهر عقب سلامه دخل  
 مودة اخرى فيؤذن لها للاعلام بوقتها كما قاله المصم لاسبيل  
 الي توالي اذاني الا في هذه ويؤخذ من قولهم انه لو والى بين  
 صلاتين لم يؤذن لغير الاولى ما لم يدخل وقت الثانية انه صلى  
 حاضرة واذن لها وتذكر فائتة وفعلا عقبها لم يؤذن للفائتة  
 لان تذكرها ليس بوقت حقيق لها وهو ظاهر **قوله** شيئا ومثله  
 كما في المجموع ونقله في التنقيح عن الاصحاب ما لو اخر مودة لاخر

لوم



وقتها فاذا نزلها وصلى فدخل وقت موزة بعدها فيوزن لها ايضا  
**قطعا باب قوله** قبل شروعه في الاذان فان شرع فيه  
 قبل دخول وقتها لم يكن لها **باب موافقت الصلاة**  
 الاصل فيها اية فسمى ان الله حين تمسحون قال ابن عباس اراد  
 بحين تمسحون صلاة المغرب والعشا وحين تصبحون صلاة  
 الصبح وبهتيا صلاة العصر وحين تظهرون صلاة الظهر  
 وخبر ابي جبريل مزين عند البيت فصلى بي الظهر حين  
 زالت الشمس وكان الفجر الشراك والعصر حين كان ظل  
 الشيء مثله والمغرب حين افطر الصائم اي دخل وقت افطاره  
 والعشا الى ثلث الليل والفجر فاسفر وقال هذا وقت الانبياء من  
 قبلك والوقت ما بين هذين الوقتين رواه ابو داود وغيره و  
 صححه الحاكم وغيره وقوله صلى الله عليه وسلم في الظهر حين  
 كان ظله مثله اي فرغ منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الاول  
 حينئذ قاله الامام الشافعي نافية به اشترى الله في وقت واحد  
 ويدل له خبر مسلم وقت الظهر اذا زالت الشمس ما لم يحضر  
 العصر **باب روض** والمفروضات العينية من الصلاة في كل يوم و  
 ليلة خمس معلومة من الدين بالضرورة اما الجمعة فستأتي  
 في بابها ولم يدخل في كلامه على انها خمس في يومها والاصل فيها  
 قبل الاجماع ايات كقوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين  
 كتابا موقوتا اي محتمة موقفة واخبار في الصحيحين وقوله صلى  
 الله عليه وسلم فرض الله على امتي ليلة الاسر خمس صلوات  
 فلم ازل اراجعه واساله التحقيق حتى جعلها خمسا في كل  
 يوم وليلة وقوله للاعرابي فرض الله عليك خمس صلوات في اليوم

والليلة قال الاعرابي هل على غيرها قال لا الا ان تطوع وقوله لمواذ  
 حين بعثته الى اليمن اخبرهم ان الله قد فرض عليهم خمس صلوات  
 في اليوم والليلة واما وجوب قيام الليل فنسخ في حقنا وهل نسخ  
 في حقه صلى الله عليه وسلم اكثر الاصحاب لا والصحيح نعم ونقله  
 الشيخ ابو حامد عن النص واعلم ان كونها خمسا في اليوم والليلة  
 في غير ايام الرجال اما هي فقد ورد ان اولها كسنة وثانيها كسنة  
 وثالثها الجمعة والامر في اليوم الاول بالتقدير ويقاس به الاخير  
 بان يقدر قدرا وقاتب الصلاة ويصلي وكذا الصوم وسائر  
 العبادات الزمانية وغير العبادات كحلول الاجال ويجري ذلك  
 فيها لو مكثت الشمس عند قوم وتجب الصلاة باول الوقت  
 وجوبا ومعناه انه لا يات بتأخيرها الخ ان عزم في اوله على فعلها  
 فيه ولو مات قبل فواتها فان مات وقد بقي من وقتها ما يسعها  
 والجمع موسع ولكنه يات بالموت بعد التمكن من فعله ولم يفعله  
 لان آخر وقته غير معلوم فايح له تاخيرها بشرط ان يبادر بالموت  
 فان لم يبادر له كان مقصرا بخلاف آخر وقت الصلاة فانه معلوم  
 فان غلب على ظنه انه يموت في آخر الوقت كان لزمه قود فطالبه  
 ولي الدم بتسفيبه فامر الامر بقتله تعينت اي الصلاة فيه  
 اي في اوله فيعصى بتأخيرها عنه لان الوقت تضيق عليه  
 بظنه وقياس ما مر عن ابن الصلاح وغيره ان الشك كالظن  
 وهو قضية كلام التحقيق وغيره ثم ان لم يموت في اثنايه كان عفى  
 عنه ولى الدم لا يصير بفعله في باقيها الي وقت قضا نظر الي  
 انه فعلها في الوقت المقدس لها شرعا **باب** لو شرع في صلاة  
 من الصلوات الخمس وقد بقي من الوقت ما يسعها ومد بالتطول



في القراءة وغيرها من ذكر ونحوه بل او سكوت فيما يظهر **شري**  
حتى خرج الوقت جاز من غير حرمة ولا كراهة لكنه خلاف الاولى  
وان لم يوقع في الوقت ركعة خلاف السنوي ومن تبصه كابت  
المقرى في روضه ومحل ذلك في غير الجمعة اما الجمعة فيمتنع  
تطويلها الي ما بعد وقتها بلا خلاف والفرق بينهما وبين  
غيرها ان وقف صحتها على وقوعها جميعها في وقتها بخلاف  
غيرها لكنه ان اوقع ركعة كانت اداء والا كانت قضا لا اثم  
فيه **باب** في المسند للرافعي ان الصبح كانت صلاة  
آدم والظهر كانت صلاة داود والعصر كانت صلاة سليمان  
والمغرب كانت صلاة يعقوب والعشا كانت صلاة يونس و  
ورد في ذلك خبر اجمع الله لتبين اجمع ذلك ولا مته تعظيما له  
ولكن لا اجر له ولا مته ولما كانت الظهر اول صلاة ظهرت لانها  
اول صلاة اجبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد بدا  
الله بها بدا المص بها فقال الظهر اي صلاة الظهر سميت بذلك  
لانها تفعل وقت الظهيرة اي شدة الحر وقيل لانها ظاهرة  
وسط النهار وقيل لانها اول صلاة ظهرت اي في الاسلام فلا  
ينافي ما تقدم ان صلاة الظهر لداود فان قيل كيف بدا بها  
والاسر او وجوب الخمس كان ليلا فالصلوة تحضر بعد ذلك  
هي الصبح اجيب بجوابين الاول انه حصل التصريح بان اول  
وجوب الخمس من الظهر قاله في المجموع الثاني اتيان الصلاة  
متوقفا على بيانها ولم يبي الا عند الظهر **قوله** من وقت زوال  
الشمس اي عقب زوالها يعني يدخل بالزوال كما عني به في  
الوجيز وغيره وهو ميلها عن وسط السماء المسمى بلوغها

اليه

اليه بحالة الاستوى الى جهة المغرب لا في الواقع بل في الظاهر  
لان التكليف انما يتعلق بما يظهر لنا وذلك بزيادة ظل الشيء  
على مثل حالة الاستواء ويجد وثه ان لم يبق عندة ظل قال  
في الروضة كما صلها وذلك يتصور في بعض البلاد مكة وصنعا  
اليمن في اطول ايام السنة فلو شرع في التكبير قبل ظهور الزوال  
ثم ظهر الزوال عقب التكبير او في انشائه لم تصح الظهر وان كان  
التكبير حاصلا في نفس الامر وكذا الكلام وغيره **الخطيب** لان  
مواقيت الشرع مبينة على ما يشرع اي يدرك بالحس **قوله**  
اي الظل الموجود عنده وبيان ذلك ان الشمس وقع لكل شاخص  
ظل طويل في جهة المغرب ثم ينقص بارتفاع الشمس الى ان ينتهي  
الى وسط السماء وهي حالة الاستواء يقع حينئذ ظل في غالب  
البلاد ثم يميل الى جهة المشرق وذلك الميل هو الزوال ويختلف  
قدره باختلاف الازمنة والبلاد **قوله** عنده اي الزوال واذا  
اردت معرفة الزوال فاعتبره بقامتلك او بشاخص تقيمه  
في ارض مستوية وعلم على راس الظل فما زال الظل ينقص  
من الخط فهو قبل الزوال وان وقف لا يزيد ولا ينقص فهو  
وقت الزوال وان اخذ الظل في الزيادة علم ان الشمس زالت  
قال العلماء وقامت كل انسان ستة اقدام ونصفه بقدمه و  
الشمس عند المتقدمين من ارباب علم الهيئة في الراسما  
الرابعة وقال بعض محقق المتأخرين في السادسة وهي افضل  
من القمر لكثرة نفعها **الخطيب** **قوله** وقت فضيلة اوله  
الى ان يصير ظل الشيء مثل ربعة **تنبيه** ليس تعجيل الصلاة  
لاول وقتها ولو عشا **قوله** تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة



الوسطى ومن المحافظة عليها تعجيلها والخبر ابن مسعود سالت  
النبي صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أفضل قال الصلاة لا أول  
وقتها رواه الرارقي وغيره قال في المجموع وأما خبر أبي داود  
السفر باب الفجر فإنه أعظم للأجر فعارض بذلك وبغيره وإن  
المراد بالأسفار ظهور الفجر الذي يعلم به طلوعه فالتأخير إليه  
أفضل من تعجيل من ظن طلوعه قال وأما خبر الصحيحين كان  
صلى الله عليه وسلم يستحب أن يؤخر العشاء فجوابه أن تعجيلها  
هو الذي وأظن عليه النبي لكن الأقوى دليل تأخيرها إلى  
نصف الليل وثلاثة وروي عن ابن عمر مرفوعا الصلاة في أول  
الوقت رضوان الله وفي رواية عفوانه تعالى قال الشافعي  
الرضوان إنما يكون للمحسنين والعفو يشبه أن يكون للمقتصرين  
**قوله** ولا يضرب شغل خفيف بل لو لم يجتمع إلى أسبابها وأخر بقدرها  
حصلت الفضيلة ذكره في الزخاير **قوله** وأحل لقم يكس بها حرة  
الجوع لا الشبع خلافا لبعض المتأخرين **قوله** ولا يكلف السعة  
على خلاف العادة ولو فعل ذلك شغلا خفيفا أو أتى بكلام قصير  
أو خرج حديثا بدأ ففعل ما ونحوه لم يمنعها **أيضا** **قوله**  
وهو في الروضة أيضا **قوله** ووقت اختياره أن يصير مثل نفسه  
**قوله** من آخر وقت الفضيلة إلى آخر وقت الوقت هي أم أمشي  
عليه المؤلف في هذا الكتاب وهي طريقة ضعيفة والمعتمد ما  
جرى عليه في منتهى وغيره أن الوقت قدر مشترك بين الفضيلة  
والاختيار واحدة هو الصواب وصرح به المحققون **قوله** ووقت  
حرمة آخر وقتها إذا لم يسعها وإن وقعت إذا ونظر بعضهم  
في ذلك بأنه ليس وقت حرمة وإنما يحرم التأخير إليه وهذا الوقت

وقت إيجاب لأنه يجب فعل الصلاة فيه بنفس التأخير هو المحرم  
لأنفس الصلاة في الوقت وإيجاب بانصرادهم بوقت الحرمة من  
حيث التأخير لأن حيث الصلاة ونظيرهم يجري في وقت الكراهة  
**أيضا** **قوله** فلها ستة أوقات **قوله** الظل أصله السر ومنه  
أن في ظل فلان وظل الليل سواده وهو مثل ما قبل الزوال وما بعده  
والذي يختص بما بعد الزوال وقد سئل السبكي رحمه الله عن  
الرجل الذي هو أخرج الجنة ذحولا إذا ترات له شجرة يقول يا رب  
أرمتي من هذه لا استظل في ظلها الحديث من أي شيء يستظل وأ  
لشمس في كورت إجاب بقوله تعالى وظل مدود بقوله هم وأزواجهم  
في ظلال لا يلزم من تكرير الشمس عدم الظل لأنه مخلوق لله تعالى  
وليس بعدم وجوده ينفع بأذن الله تعالى في الأبدان وغيرها  
فليس الظل عدم الشمس كما قد يتوهم **قوله** **الخطيب** قوله فوق  
العصر العصر لغة العشو قال الجوهري ومنه سميت صلاة العصر  
وهي الصلاة الوسطى لصحة الحديث به من غير معارض ح قال  
النووي نقل عن صاحب الحاوي الكبير أنها العصر نحو شغلونا  
عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ومذهب الشافعي الحديث  
أي اتباعه فصار هذا مذهبه ولا يقال فيه قولان كما وهم فيه  
بعض أصحابنا وقال في شرح مسلم الأصح أنها العصر كما قاله المأثور  
روض وشرحه من عند قوله قال النووي **قوله** جواز تكراره  
في الجملة إلى الغروب إنما قال في الجملة لأن من جملة ذلك ما لو آخر  
العصر إلى أن بقي من العصر ما لا يسعها طمها بشر وطها ولا ريب  
في حرمة ذلك كذلك فاطراد بقوله إلى الغروب أي وقد بقي من الوقت  
ما يسعها **قوله** من مصير ظل الشيء مثل غير ظل الاستواء ولا يشرط



حدوث زيادة فاصلة بينه وبين وقت الظهر واما قول امامنا  
فاذا اجاوز ظل الشيء مثله باقل زيادة فقد دخل وقت العصر وليس  
مخالفاً لذلك بل محمول على ان وقت العصر لا يكاد يعرف الا منها  
وهي منه **قوله** صلى الله عليه وسلم الى الغروب الخبر من ادرك ركعة من الصبح  
قبل ان تطلع الشمس فقد ادركها ومن ادرك ركعة من العصر قبل  
ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر وقوله في خبر جبريل بالنسبة اليها  
والي العشاء والصبح والوقت ما بين هذين الوقتين محمول على  
وقت الاختيار جميعا بين الادلة ثم شيخنا **قوله** ايضا الى الغروب  
لو غربت الشمس ثم طلعت عاد وقت العصر قال تعالى حكاية  
عن سيدنا سليمان ردها على قيل في التفسير ان المراد الشمس  
امرا ملائكة ان يردوها عليه بعد المغرب ليصل العصر فوقيتها  
وقد ردها اليوشع بن نون وفي مسند احمد انه عليه الصلاة  
والسلام نوح علي حجر علي حتى غربت الشمس فذكره ان يوقظه  
ففاتته صلاة العصر فلما استيقظ ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه  
وسلم فقال اللهم انه كان في طاعتك وطاعة رسوله فردها  
عليه فرجعت الشمس حتى صلى العصر وعلى ذلك فيقال رجل  
احرم بصلاة العصر قضا عالما بفوات الوقت فوقع اذا و  
صورته احرم بصلاة العصر بعد ما غربت الشمس ثم طلعت  
قيل ان يفرغ منها بركعة انتهى من القول التام لابن العماد  
**قوله** والاختيار اما نصي المص على وقت الاختيار للرد على  
الاصطخري القائل بانه الوقت الحقيقي وحمل الاصطخري  
الاحاديث الدالة على ان بقا الوقت على الحد الذي ذكره المص  
على ارباب الاعذار كذا بخط شيخنا الزيادي قال الاسنوي من

هذا التفسير يعلم ان تسمية بالمختار لما فيه من التحريج ان اي على  
غيره من باقي الوقت وقال في الاقل يدسمي بذلك الاختيار جبريل  
اياه **قوله** من اخرو وقت الفضيلة تقدم ان المعتمد خلافه **قوله**  
اي الى اصفرار الشمس قال في شرح المنهاج ثم بها الى الغروب وفيه  
لتسبح اذ المراد الى الوقت الذي يسعها فانه يكون حراما لا  
مكروها فلها حينئذ تسعة اوقات **قوله** فوقت المغرب من  
الغروب لخبر جبريل السابق سميت بذلك لكونها تفعل عقب  
الغروب واصل الغروب البعد يقال غرب بفتح الغين والراء اذا  
بعد والمراد تكامل الغروب فلا يحكم بخروج وقت العصر بغيوبة  
البعض بل لا بد من الجميع ويخرج وقت الصبح بطلوع بعضها او  
لفرق تنزيل روية البعض منزلة روية الجميع في الموضعين قلت  
واعيننا اسم النهار بوجود البعض وهو يويد ما قاله كثيرون  
من اللغويين وغيرهم ان النهار اوله طلوع الشمس ويعرف  
الغروب في العمران بزوال الشعاع من اعلا المحيطان وفي الجبال  
عنا علاها واقبال الظلام من المشرق ثم شيخنا **قوله** مغيب الشفق  
اطلق المص الشفق تبعاً للتفريق ولم يقيده بالاصفر والابيض  
لانصرف الاسم الى الاجر لان المعروف في اللغة ان الشفق هو  
الحمرة كذا ذكره الجوهري والزهري وغيرهما قال الاسنوي و  
لهذا لم يقع التعرض له في اكثر الاحاديث فاطلاقه على الاصفر  
والابيض مجاز ولو غربت الشمس في بلد فصلى المغرب ثم سافر  
الى بلد اخرى فوجد الشمس لم تغرب فيه وجب عليه إعادة  
المغرب كما افتي به الرازي واعلم انه جازي حيث مرفوع انها  
اذا طلعت من مغربها تسيروا الى وسط السماء ثم ترجع ثم بعد



ذلك تطلع من المشرق كعادتها وبه يعلم انه دخل وقت الظهر  
برجوعها لانه بمنزلة زوالها ووقت العصر اذا صار ظل كل  
شيء مثله والمقرب بغروبها وفي هذا الحديث ان ليلة طلوعها من  
مغربها تطول بقدر ثلاث ليال لكن ذلك لا يعرف الا بعد مضيتها  
لا بهامها على الناس فحينئذ قياس ما سياتي بعد كلامنا ببسير  
انه يلزمه قضا الخمس لان الزايد ليلتان فمقدون عن يوم  
وليلة وواجبها الخمس واعلم ان المواقيت مختلفة باختلاف البلدان  
ارتفاعا فقد يكون زوال الشمس في بلد طلوعها ببلد اخر وعصر  
اخر ومغربها بآخر وعشا بآخر ثم رمى من عند قوله ولو غربت  
الشمس في بلد الخ **قوله** اي غير الصبح لما سياتي في وقتها هو قوله خبر  
مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس **قوله** و  
قت حرمه فلها خمسة اوقات **قوله** فوقت عشا الخ العشا اسم الاول  
الظلام سميت الصلاة به لانها تفصل فيه **تنبيه** لو عدم الوقت  
العشا لان طلع الفجر كما عرفت وجب قضاؤها على الوجة من  
اختلاف فيه بين المتأخرين ح ومن اعشا لهم بان يكونوا انواحي  
لا يغيب فيها شفقهم يقدر من قدما يغيب الشفق باقرب  
البلد اليهم كعادم القوت المجري في الفطرة ببلدة اي كان كان  
شفقهم يغيب عند رجع ليلاهم مثلا اعتبر من ليل هو لا بالنسبة  
لانهم يصبرون بقدر ما يمضي من ليلاهم لانه مما استغرق  
ليلاهم بنيه على ذلك في الحاد **في الخطيب** ولولم يسع الا قدر المغرب  
او اكل الصائم قدر اكله وقضى المغرب فيما يظن انتهى ابن  
حجر **قوله** مستطيل هو باللام في الميم في شرح السرحان في شرح  
المفصل لان الحاجب بكسر السين **قوله** ثم يغيب وتغيبه ظلة

وشبه بذب السرحان لطوله وقيل لان الضو يكون في الاعلى  
دون الاسفل كما ان الشفق يكون على اعلا ذنب السرحان دون اسفله  
**في الخطيب قوله** مستطيل بالراسي الاول كاذبا لانه يضي ثم يسود  
ويذهب والثاني صادق لانه يصرف على الصبح ويبينه وقد ورد  
في الخبر اطلاق الكذب على ما لا يعقل وهو صرف الله وكذب بطن  
ابن اخيك لما اوجه من عدم حصول الشفا بشرب العسل ثم شيئا  
**قوله** فوقت الفضيلة اول الوقت ووقت الاختيار من اخر وقت  
الفضيلة تقدم غير مرة ان المعتمد خلافه وان اول الوقت قدر مشترك  
بين الفضيلة والاختيار **قوله** ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة  
التي ما بين الفجرين وبها الى الفجر الثاني **في المنهج** فلها سبعة اوقات  
**قوله** فوقت الصبح الخ الصبح بضم الصاد وحكى كسرهما في اللغة اول  
النهار وسميت به الصلاة لانها تفصل في اوله وقيل تقع بعد الفجر الذي  
يجع بياضا وحمره والعرب تقول وجه صبح ما فيه بياض وحمره **قوله**  
في الجملة انما قال في الجملة لان من جملة ما دخل تحت قوله الى طلوع  
الشمس ما لو اخرها الى طلوع الشمس بحيث لم يبق من الوقت ما لا  
يسمى لها بشرطها ولا ريب في تحريم ذلك اذا تاخير الى الطلوع  
حرام لا مكروه فلعل المراد بقوله الى طلوع الشمس اي وقد بقي من  
الوقت ما يسمعها زيا **قوله** ووقت حرمه فلها ستة اوقات **قوله**  
فوقت الفضيلة اول الوقت ووقت الاختيار من اخر وقت الفضيلة  
تقدم ان المعتمد خلافه **قوله** الى الاسفار قال الفقيه احمد بن موسى  
حد الاسفار هو ان يرى شخصا من موضع كان لا يراه منه عند  
طلوع الفجر الثاني ح رمى **قوله** ووقت الضرورة والمراد به ما  
يصير به الشخص من اهل وجوب تلك الصلاة بزوال مواع



وجوبها عنه **في الجملة** وهذه الموانع لما تمنع الوجوب تمنع  
الصحة الا الصبي اي فانه يمنع الوجوب لكن لا يمنع الصحة **قوله**  
ولو اسلم كافر الخ صورة هذه المسائل انسان به حيض او نفاس  
او جنون او اغما او كفر ثم ان زال ما ذكر عنه وادرك قدر تكبيره  
التحريم وخلا قدر الطهارة وقدر الصلاة ثم عاد عليه المانع قبل  
الفعل فان الصلاة تكلم ذمته على الوجه الاتي في كلامه **في يادي قوله**  
تلك اي صلاة ذلك الوقت لخبر من ادرك ركعة بجامع ادرك ما يسع  
ركعا ولان الادراك الذي يتفلق به الوجوب يستوي فيه الركعة  
ودونها لما اقتدرا المسافر بالمتم قال القنوني لا يقال مفهوم الخبر  
ينافي القياس لان مفهومه انها لا تكون اذا لا تجب قضاء **في يادي قوله**  
وكما يلزم المسافر الا تمام بالوقت لا به بمقيم عبر في شئ منهجه متم وهو اولى  
لعمومه فلو عبر به هنا لما كان اولى يشتمل ما لو كان مقيما وما لو كان  
مسافرا **قوله** وفي جز من الصلاة وكان قياسه الوجوب برون  
تكبيرة لكن لما لم يظهر ذلك غالبا اسقطوا اعتباره لفسر تصويبه اذا  
المراد على ادراك جز مخصوص من الوقت وبه يفرق بين اعتبار  
التكبيرة هناك دون المقيس عليه لان الموار فيه على مجرد الربط  
**ح قوله** وخرج بالتكبيرة دونها عبارة في شئ منهجه اما اذا لم يبق من  
وقتها قدر تحررا ولم يخل الشخص القدر المذكور فلا يلزم ان لم تجمع  
مع ما بعدها والا لزم معهما في الشق الاول بالشرط السابق **انتمى قوله**  
في الشق الاول وهو ما اذا لم يبق من وقتها قدر تحرر هو قوله ان خلا  
مع ذلك من الموانع قدر المودة **قوله** ومن امكن الطهارة والصلاة  
فاذا زال العذر من صبي ونحوه وقد بقي من الوقت قدر تكبيرة وجبت  
تلك الصلاة وما قبلها ان كانت تجمع معها بشرط ان تمتد السلامة

بعد

بعد زوال المانع قدر ايسع قضا الصلاتين والمودة فلوزالت المانع  
اخر وقت العصر بقدر تكبيرة وادرك بعد غروب الشمس ما يسع  
قضا الظهر والعصر واذا المغرب وجب الثلاث وادرك ما يسع العصر  
والمغرب فقط وجبا او ما يسع المغرب فقط وجبت حتى لو ادرك منها  
يسع ان يعركعات وجبت المغرب مطلقا سواء شرع في العصر ام لا  
لان الوقت لها وما فضل لا يكفي العصر ويقاس على هذا ما لو زالت  
الموانع اخر وقت العشا فاذا طلع الفجر بعد ان ادرك من وقت العشا  
ما يسع تكبيرة وجبت العشا والمغرب بشرط ان تمتد السلامة زمانا  
يسع الثلاث فلوا امتدت السلامة زمانا يسع خمس ركعات وجبت  
الصبح ولا تجب المغرب ولا العشا اما العشا فلا نه لم يدرك زمانا يسعها  
واما المغرب فلا نه تابعة للعشا وقد سقطت فلا تجب المغرب  
**ح قوله** فلا يلزمه ذكره البقوي في فتاويه وهو ظاهر اذا لم يشرع في  
العصر قبل الغروب والافتقار صرفه لها لعدم تمكنه من المغرب  
لا شغاله بالعصر التي شرع فيها وهو ما قبل المغرب وبه جزم ابن  
العماد **في روض قوله** ذكره البقوي في فتاويه اشار الى تصحيحه **قوله**  
وهو ظاهر ان لم يشرع في العصر الخ المعتمد اطلاق البقوي ويظهر  
ذلك في غيب المغرب **ح روى قوله** اذا طرأ في اول الوقت او اثنايه  
العذر الذي يمكن طريانه وهو الجنون والاغما والحبيص والنفاس  
فان كان الماض من الوقت قبل وجود العذر لا يسع الفرض ولا  
يلزمه شئ على المذهب ولا يشترط امكن الطهارة لا مكان تقديمها  
على الوقت الا اذا لم يجوز تقديمها اليهم وظهر المستحاضة **في قوله**  
**باب الامامة في الصلاة قوله** وهو الكافر ولا يحكم باسلا  
بها وان كانت بدار الحرب ما لم تسع منه الشهادة فان سفيها



منه وليس يعيسوي حكمه باسلامه بهذا فقله التقدير كما نص عليه  
 الامام الشافعي في الامم والمختصر والاصحاب لا يفسد صلاته من خلفه  
 واستهزاه قال الزركشي وهو مجهول على ما اذا لم يقصد بها الاسلام  
 كما قال في الاستقصا اي فان قصده لم يغزر وهو ظاهر ان نطق بالشهادتين  
 بعد او منعه عنه مانع شرعي **روى** و**شرح** قوله وهو مجهول على  
 ما اذا لم يقصد بها الاسلام اشار الي تصحيحه ح رمل قوله من مجنون  
 قال في الروضة ولو بان مجنوننا وجبت الاعادة على المأموم فلو كان  
 له حالة جنون وحالة افاقة وحالة اسلام وحالة ردة واقتدى  
 به ولم يدر في اي حال كان فلا اعادة لكن يستحب **قوله** والمأموم اي  
 حال اقتداه بخلاف المألوان قطعت القدوة اما بسلام الامام او نية  
 المفارقة فيصح الاقتداء به **قوله** والمأموم لكونه تابعا لغيره يلحقه  
 سبوه ومن شأن المأموم الامام الاستقلال وان يتحمل هو سبوه غيره  
 فيجتمعان واما خبر الصبيحين ان الناس اقتدوا بابي بكر خلف  
 النبي مجهول على انهم كانوا مقتدين به صلى الله عليه وسلم واي بكر  
 يسعهم التكبير اي الانتقال كما في الصبيحين اي صاروي البيهقي  
 وغيره انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته خلف ابي بكر  
 كما في المجموع ان صح هذا كان مرتين كما اجاب به الامام والاصحاب  
**ثم** **نسخنا** قوله والمشكورة في مأموميته فان شك في كونه مقتديا قال  
 الزركشي وينبغي ان يكون محاله اذا التضح فان اجتمع في ايها الامام  
 واقتدى بمن علق علي فله انه الامام فيكتفي ان لم يتضح كما يصلي  
 بالاجتهاد في القبلة والثوب والاواني انتهى ولو ظن كل من مصلين  
 انه مأموم لم تصح لان كلا مقتديين يقصد الاقتداء به وامام صحت  
 للظن انه امام دون غيره وهذا من المواضع التي فرق فيها

الفقهاء بين الشك والظن قال في الكفاية والبطلان بمجرد الشك  
 على والظن قال في الكفاية والبطلان على طريق العراقيين اما على طريق  
 المرآة ففيه التفصيل في الشك في النية انتهى وهذا هو المعتقد  
 فلا بد من طول زمن الشك او مضى ركن مع الشك **قوله** والاممي  
 نسبة للام كانه على حاله حين ولوته امه وهو الذي لا يكتب ثم  
 استعير مجازا فيها ذكره المصراوي يقال انه حقيقة عرفية **ح** **قوله**  
 ومن لحنه اللحن كما في الصحاح الخطا في الاعراب **قوله** ان امكنهما  
 التعليم ويعتبر كما قال البغوي وغيره مضى زمن امكان التعليم من  
 اسلام المصلي ان اطر الاسلام عليه فان كان مسلما اصليا فالمعتبر  
 كما بحثه بعضهم من سن التمييز انتهى ابن قاسم شارح المنهاج ورا  
 لمعتدانه من البلوغ **قوله** كرفعها الحمد لله وفتح دال تعبد و  
 كسر بايها ونونها بقا المعنى وان كان المعتقد لذلك اما وضام صاد  
 الصراط وهمة احدنا فاللحن الذي لا يغني المعنى وان لم تعد النجاسة  
 شين او كنصب دال الحمد او جرها **عباب** **قوله** ومن عليه نجاسة  
 في خفية في بدنه ولو في جمعه ان كان زائدا على الاربعين لعدم الاما  
 رة على ذلك فلا تقصير والمراد بالخفية ما تشبه الحكمة وهي التي لا يدرك لها  
 وصف **قوله** بخلافها مع الجهل بحاله اي فيصح ما لم يسبق له علم  
 به كان احداث محضته ولم يغيب عنه غيبته يمكن التطهر فيها فاقتدى  
 به مع الجهل بحاله فانه لا يصح لتقصيره **قوله** لكن لصحة الاولين هما  
 المحذور ومن عليه نجاسة خفية **قوله** يعلم ما ياتي في الخامس هو ان  
 بشرط صحة امامته ان يكونها في غير الجمعة وفيها ان تم العدد بدونها  
**قوله** وخرج بالخفية النجاسة الظاهرة فلزمه معها الاعادة لتقصير  
 كما جرى عليه الروايات وحمل المص في تصحيحه كلام التنبيه عليه قال



في المجموع انه اقوي وهو المصمت وان صح في تحقيقه عدم الفرق  
 بين الخجاسة الخفية والظاهرة والخفية هي التي يبطن الثوب  
 والظاهرة ما تكون بظاهرة نعم لو كانت بعامة وامكنه رؤيتها اذا  
 قام غير انه صلى جالس العجز فلم يمكنه رؤيتها لم يقض لان فرضه  
 الجلوس فلا تفريط عنه بخلاف ما اذا كانت ظاهرة واشتغل عنها  
 بالصلاة ولم يرها بعده عن الامام فانه يجب الاعادة ذكر ذلك  
 الروياني قال الاذري وغيره ومقتضى ذلك الفرق بين المقتدي  
 الاعي والبصير اي حتى لا يجب القضاء على الاعي مطلقا لانه معذور  
 بعدم المشاهدة وهو كما قال الاذري فالاولى الضبط بما في الانوار  
 ان الظاهرة ما تكون بحيث لو تأملها المأموم ابصرها والخفية بخلافها  
 فلا فرق بين من يصلي قائما او جالسا واخذوا من الفرق بين الخجاسة  
 الخفية والظاهرة قياسا انه لو سجد على مكه الذي يتحرك بحركته  
 لزم المأموم الاعادة ان كان بحيث لو تأمل امامه ابصر ذلك والا فلا يلزمه  
 ثم يشكنا قوله في غير الفاتحة كجر اللام في قوله تعالى ان الله بري من  
 المشركين ورسوله ولو قصد به القراءة الشاذة المروية عن الحسن  
 البصري المحبولة على الاقسام به صلى الله عليه وسلم ياتي فيه  
 ما مر في الشاذ ثم العباب قوله فتصح امامته فان كان قادرا وامكنه  
 التعلم فقصص عامرا عما بطلت صلاته لتقصيره بل لو اعتقد في الآية  
 معناها كفر بل قال بعضهم حيث لو تعد كفر مطلقا عباب وشرحه  
 اما القادر العالم العامر فلا تصح صلاته ولا القدوة به للعالم بحاله  
 ثم المنهج قوله مع الكراهة قال الامام ولو قيل ليس لهذا اللاحق  
 قراءة غير الفاتحة مما يلحق فيه لم يكن تعبد الابيه ليس بقرآن بلا  
 ضرورة وقوة السبكي ثم المنهج وقضية الحرمة البطلان ولو في العاجز

النتهي ابن حجر والمعتمد حرمة القراءة عليه ولا تبطل صلاته حيث كان  
 عاجزا **قوله** وهو الخنثي الخ وجوه البطان وهو الرجل بالمرأة  
 وبالخنثي والخنثي بالخنثي ووجوه الصحة خمسة وهو الرجل بالرجل  
 والخنثي والمرأة بالمرأة والمرأة بالمرأة وبالخنثي وبما تقدم رعلم ان الصور  
 تسع **قوله** وتصح امامة الاي بمثله هو قولهم بصحة اقترا الاي بمثله  
 وهو من يحمل بحرف فان عجز عن اخراجه من مخرجه او تشديده من  
 الفاتحة لرخاوة لسانه ولو في السرية لان الامام بصود تحمل القراءة  
 وهذا لا يصح للتحمل وكذا من يصلي متبع ايات غير الفاتحة لا يقتدي  
 بمن يصلي بالذكر فلو عجز امامه في اثنا الصلاة عن القراءة لخس فارقه  
 بخلاف عجزه عن القيام لصحة اقترا القيام بالقاعد بخلاف اقترا  
 القاري بالاخرس قاله البغوي في فتاويه قال ولو لم يعلم بحروث الا  
 الخرس حتى فرغ من الصلاة اعاد لان حدوث الخرس نادر بخلاف  
 حدوث الحروث ولا يمن بان انه ترك تكبيرة الاحرام لا النية وان سعى  
 بترك التكبيرة لانها لا تخفى فينسب اليه تقصير بخلاف النية **روى**  
**وشرحه** قال الحناطي وغيره ولو احرم غيره باحرامه ثم كبر باحرامه  
 ثانيا بنية ثانية سرا بحيث لم يسمع المأموم لم يضرب في نية الاقترا وان  
 بطلت صلاة الامام لان هذا ما يخفى ولا اماره عليه **ثم روى** وتبين  
 كون الامام المصلي قاعرا قادرا على القيام في الاول والسترة في الثاني  
 كتبين حديثه انتهى عباب والمعتمد وجوب الاعادة كما جزم به ابن  
 المقرئ في رفضه **روى ج قوله** وتصح امامة الاي بمثله قولهم بصحة  
 اقترا الاي بمثله يتناول اقترا الجمعة فيما لو احرم فيها باربعين امين  
 قال في البحر وهو الاشبه باطلاق الاصحاب وحكي معه وجهها بالمنع  
 علله بانها فرض على الاعيان ولا تفعل مرتين فاعتبار ان يكون كاملا وهو



فرع غريب قال الادري ومما صححه في البحر هو الوجه وقوله يتناول  
الجمعة اشار الى تصحيحه **قوله** مثله في الحرف المعجوز عنه كارت بارث  
وان لم يكن مثله في الابدال كما لو عجز عن الراوا بديلها احدها غيبا  
والاخر لا ما بخلاف عاجز عن رابع عاجز عن سمين وان اتفقا في البديل  
لان احدهما يحسن ما يحسنه صاحبه وعلم منه صحة اقتراحه  
باخرس **ث رمل** **قوله** ايضا مثله فيما يخل به كارت بارث والشيخ بالثغلا  
عكسه لان كلا منهما يحسن ما لا يحسنه الاخر **ث المنهج** **قوله** وهو من  
يدغم بابدال كما قاله الاسنوي في غير موضعه الى الابدال المفهم من  
يدغم فلا يضرا دغام فقط كستد يدل ام او كاف ماله **ث رمل** **قوله**  
لان ما صنعه الاصل الخ عبا رة في **ث** الاصل قوله بالنسبة اليه اي الى  
الخنثى تصح امامته لمثله له خاصة سهو وذلك لان امامة الخنثى للخنثى  
باطلة **قوله** لما عرف اي من قوله لجواز كونه رجلا والامام اني **قوله**  
وهو من يدغم حرفا باخر كرا بغير وسين بنات **ث رمل** او ياتي بالمثلثة بدل  
السين او بالفين موضع الرا فيقول المشتق وغير المقصوب عليهم  
لو كانت لفظة يسيرة بان لم يات بالحرف غير صاف لم يوثق عن ابي غانم  
تلقى ابن سريج قال انتهى ابن سريج الى هذه المسالة وكانت لتفته  
يسيرة وفي مثلها فقلت له هل تصح امامتي قال نعم وامامتني ايضا انتهى  
**قوله** ومن لحنه معطوف على الامني **قوله** يخل بالمعنى او يبطله **قوله**  
كما في المحرر وحذفه منه لفهمه بالاولي اولانه يفعل بالالغ ومراة  
بالحن هنا ما يشل الابدال **ث رمل** **قوله** وجهل حالها اي المحدث  
ومن عليه نجاسة **قوله** وهو الفاسق بل يكره الايتمام به وان اختص  
بصفات من جهة كونه افقه او اقرالانه يخاف منه ان لا يحافظ على  
الواجبات قال الماوردي لا يجوز لاحد من اوليا الامور ان

ينصب

119  
ينصب اماما فاستلصلوات وان صححت الصلاة خلق الفاسق  
اي لان امامة الفاسق مكروهة وولي الامر ما جوز مراعاة المصلحة  
وليس من المصلحة ان يوقع الناس في صلاة مكروهة ولفظ الشافعي  
على انه يكره القدوة بمن بدعته ظاهرة فقياس ما تقدم انه  
لا يصح نصبه اماما للصليين **ث رمل** ويؤخذ منه حرمة نصب كل  
من يكره الاقتداء به وناظر المسجد كالموالي في تحريم ذلك كما لا يخفى  
**ث رمل** ويظهر القطع بالمنع بنصب الفاسق موذنا للبلد **ث رمل**  
من باب الاذان **قوله** والمبتدع بان كان قدريا اي قابلا بالقدس  
اي باستنادا فعال العباد الى قدرهم اوجهها اي قابل بمذهب  
جهيم بن صفوان الترمذي من انه لا قدرة للبعد اصل بل منزلة  
الجمادات ومن ان علم الله تعالى لا في محل الى غير ذلك من حداثا  
او موجبا اي قابلا بالارجاء اي بتأخير العمل من الاعتقاد حتى  
لا يضرمع الايمان مفصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة او لا فضيا  
اي قابلا بان عليا اماليه النبي بالخلافة وانه اولي بها من غيره  
وان لم يسلمها له فهو كافر تنقيح وشرحه **قوله** ان لم يكفر بدعته كما  
لفاسق بل اولي لان اعتقاد المبتدع لا يفارقه بخلاف الفاسق **قوله**  
كالفاو وهو بطر تين ومد في اخوه والواو كزاساير الحروف لزيادته و  
نفرة الطبع عن عماه والافرق بين ان يكون ذلك في الفاتحة او في  
غيرها ولا فافيهما وجاز الاقتداء بهم مع زيادتهم لعذرهم فيها **قوله**  
لما جسم المعتمد في الجسم عدم التكفير **قوله** صريحا لانه احترزا  
لصريح عن من يذهب الحصة فانه لا يكفر كما قاله الفزالي في كتاب  
التفرقة بين الاسلام والزندقة وقال ابن عبد السلام في القواعد  
انه الاصح بنا على ان لازم المذهب ليس بمذهب وكتب ايضا قال



البلقيني الصحيح او الصواب خلاف ما قال وقال ابن القشيري في المرشد  
من لان من اهل القبلة وانتحل شيئا من البدع كالمجسمة والقدرية  
وغيرهم هل يكفر للاصحاب فيه طريقا وكلام الاشعري يشعر بها  
واظهر مذهبه ترك الكفر وهو اختيار القاضي فمن قال قولنا اجمع  
المسلمون على تكفير قابله كفرناه والافلاح **وملي قوله** وهو ولد الزنا  
عبارة شرح شيخنا واطلق جمع كراهة امامة ولد الزنا ومن لا يعرف  
ابوه وهي مصورة بكون ذلك في الابتداء ولم يساوه اماموم فان ساواه  
او جده قد احرى بالصلاة واقتدي به فلا بأس **قوله** في الصلاة وان  
لم يحفظ من القرآن الا الفاخرة **قوله** لانه صلى الله عليه وسلم قد  
قدم ابي بكر مع انه صلى الله عليه وسلم نص على ان غيره اقرا منه  
**في روض** فقد روي البخاري انه صلى الله عليه وسلم لم يجمع القرآن  
في حياته سوى اربعة انفار من يد بن ثابت وابي ابن كعب ومعاذ  
ابن جبل وابي زيد **وملي** لان اهل العصر الاول هذا الجواب  
لاماننا الشافعي كما صرح بذلك شيخ الاسلام ابو الف في بعض كتبه  
**قوله** فلا يوجد قاري الا وهو فقيه الحديث في تقديم الاقران  
الفقهاء المستويين على غيرهم قال النووي ككن قوله فان كانوا  
في القرآن قد استووا فقد استووا في غيره فاذا زاد اخرج بفقته  
السنة فهو احق فلادلالة في الخبر على تقديم الاقران الافقه في  
القران على من رونه ولا نزاع فيه **في روض** **قوله** ايضا فلا يوجد  
قاريا الا وهو فقيه فقد قال ابن مسعود ما كنا نجاوز عشرين آيات  
حتى نعرف امرها ونهيها **الخطيب** قرآن الاكثر قراءة الاوجه  
ان مراده بالاقرا الاصح قراءة فان استويا في ذلك فالاكثى قراءة  
وبحث الاسنوي ان التميز بقراءة السبع او بعضها من ذلك و

تردد في قراءة مشتملة على حسن ويظهر انه لا عبرة بهاته **وملي قوله**  
الاورع اي الاكثر ورعا وهو زيادة على العدالة بالفقه وحسن  
السيرة واما الزهد فهو ما زاد على الحاجة وهو اعلى من الورع  
اذ هو في الحلال والورع في الشبهة قال في المهمات ولم يذكره  
في المرحجات واعتباره ظاهر حتى اذا اشتد في الورع وامتناز احد  
بالزهد قدمناه انتهى **الخطيب** ورد بان اي صاحب المهمات  
قوه ان الزهد قسم للورع وليس كذلك بل هو قسم منه او من اقسام  
ما سماه زهد الكلام الواد وحاصله ان الورع مقول بالتشكيك كالعدا  
فيقدم الاورع لما تقدم الاعمال انتهى **البيهقي** ولو كان الافقه  
او الاورع صينيا او قاصرا في سفره او فاسقا او ولزنا او مجهول  
الاب قصده اولى كما مررت الاشارة الى بعض ذلك الا ان يكون  
المسافر السلطان او نايبه فهو احق **وملي قوله** الى المروية او الى  
دار الاسلام عبارة **في روض** فاقدم حجة بالنسبة لايامه صلى الله  
عليه وسلم وبالنسبة لنفسه الى دار الاسلام قال في **في البيهقي** وقياس  
ما سياتي من تقديم من اسلم بنفسه على من اسلم تبعات تقديم من  
هاجر بنفسه على من هاجر احدا بابه وان تاخرت هجرته **قوله**  
في الاسلام الاكبر السن وعلم منه انه لا عبرة بسن في غير الاسلام  
فيقدم شاب اسلم امسى على شيخ اسلم اليوم فان اسلم معا قدم  
الشيخ كما يدل عليه الخبر وبحثه الطبري ويقدم من اسلم بنفسه  
على من اسلم بتبعيته لغيره وان تاخر اسلامه لان فضيلة في ذاته  
قاله البهوي قال ابن الرفعة وهو ظاهر اذا كان اسلامه قبل يلوع  
من اسلم تبعه لغيره اما بعده فيظهر تقديم البالغ **وملي قوله**  
وفي رواية سلم اي اسلاما ومنه قوله تعالى ادخلوا في السلم

تردد

ها

لة



كافة **قوله** فمن قام به ما يعتبر في الكفاة كالعلماء والصالحين **قوله** فيقدم  
القرشي والمطلبي على غيره لخبر مسلم الناس تبع لقرشي في هذا  
الشان مسلمهم تبع مسلمهم وكما فرهم تبع لما فرهم والمراد هذا  
الشان الامامة العظمى فقسنا عليها الصغرى وعلى قرشي كل  
من كان في نسبه مشرف **ثم روى قوله** والعرب على العجم وابن  
العالم او الصالح على ابن غيره **ثم البهجة** قال في **ثم المنهج** ومما تقر  
علم ان المنتسب الى من هاجر مقدم على المنتسب الى قرشي مثل  
انتهى وجهه ان الهجرة مقدمة على النسب **قوله** المهاجر مقدم  
كاتبه وهذا الملام فيه نظران الرافعي قد صرح بان فضيلة ولد  
المهاجرين من خير النسب وانفق الشيخان على تقديم نسب  
قرشي على غيره فكيف يجوز يزهد ذاهب الى تقديم ولد المهاجر  
على القرشي على ولد القرشي هذا وهم من شيخنا رحمه الله بلا شك  
**ع قوله** فالاحسن ذكر اثنين الناس **قوله** فوجهها لانها تقضي الى استمالة  
القلوب وكثرة الجمع فان استويا وتشابحا اقرع بينهما ومحل  
ذلك عند فقد الامام الراتب او اسقاط حقه للاولى والا قدم  
الراتب على الجميع وهو من ولاء الناظر وان بشرط الواقف **ثم**  
**وملى باب صلاة المسافر** وهو قطع مسافة مخصوصة  
وسمى قطعها سفر لانه يسفر عن اخلاق الرجال اي يكشفها  
ويتبعه الملام في قصر فوائت الحضر ويتبعه الجمع بالمطوفان دفع  
الاعتراض بان الترجمة ناقصة على ان المعيب ان يتجرع شيء ويذكر  
انقص منه او ذكر ازيد في الباب على الترجمة فلا وقع ذكر  
للمخاري **ثم روى قوله** واذا ضربتم في الارض الاية والضرب فيها  
هو السفر وهي مقيدة بالخوف لكن صح جوازها في الامن لما في خبر

مسلم عن يعلى بن امية انه قال لعمر بابا لنا نقصر وقد امننا وقد  
شرط الله تعالى الخوف فقال عجبت مما عجبت منه فذكرت ذلك  
للنبي صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق بها عليكم فاقبلوا  
صدقته ويجوز فيه الاتمام لما صح عن عايشة قالت يا رسول  
الله قصرت وامهت وافطرت وصمت اي بفتح التاء الاولى وضم  
الثانية فيهما ويجوز عكسه اذ ليس في الحديث ما يدل للاول  
فقال احسنت يا عايشة واما خبر فرضت الصلاة ركعتين اي في  
السفر فعينه لمن اراد الاقتصاص عليها جمع بين الادلة وشرع  
ذلك تخفيفا عليه لما للحق من مشقة السفر وما كان القصر متفقا  
عليه بخلاف الجمع حيث منعه ابو حنيفة قدم القصر مبتدئا  
بمحله فقال في ربيعة **ثم قوله** وخرج الصبح والمغرب واما خبر فرضت  
الصلاة في الخوف ركعة فيقول على انه يصليهما مع الامام وينفرد باخرى  
اذا الصبح قصرت لم تكن شفعها وخرجت عن موضعها والمغرب لا يمكن  
قصرها الى ركعتين لانها لا تكون وترا ولا الى ركعة لخروجها بذلك  
عن باقي الصلوات **ثم روى قوله** مكتوبة اي اصالة وان وقعت نفرا فقد  
فيه الصلاة المعتادة فله قصرها حيث قصر اهلها **قوله** كون السفر  
طويلا اتفاقا في الامن وعلى الاظهر في الخوف **ثم روى قوله** اربعة برد  
بضم الباء والراء هي سيرة يومين معتدلين او يوم وليلة معتدلين مع  
المعتاد من النزل والاستراحة للاكل والصلاة ونحوها وذلك مرحلتان  
يسير الاميال اي الحيوانات المتقلبة بالاحمال ..... الاقدام وبالاميال  
ثمانية واربعين ميلا ذهابا فقط تحديدا لا تقريبا ويكفي الظن عملا  
بقولهم ولو شغل في مسافة اجتهد وفارقه لا المسافة بين الامام  
والماموم فان القصر وقع على خلاف الاصل فقياسه الاحتياط والقليل



بانه لم يزد للنصوص عليه فيها بخلاف ما هنا **قوله** هاشمية خرج  
بالحاشمية المنسوبة لبني هاشم الاموية فالمسافة بها اربعين اذ كل خمسة  
قد رست هاشمية فلو سلم او بلغ في اثنايه قصر كما في زوايد الروضة  
خلاف البغوي في فتاويه من قصر الحبي دون من سلم **قوله** روى  
ويفرق بين هذا وبين ما لو انشابه معصية ثم تاب توبة صحيحة  
فان كان بين محل ومقصود مرحلتين قصر والا فلا بان من انشابه  
معصية لما لان من اهل القصر ابتداء او مانع منه المعصية غلظ  
عليه بابتداء سفر طويل بعد توبته من المعصية بخلاف الكافر فانه  
ليس من اهل القصر ابتداء فلذلك سوي له في قصره بعد اسلامه  
وان بقي من سفره دون مرحلتين **قوله** زيادي او بلغ في اثنايه  
قصر يفهم ان الهي لا يقصر ابتداء وليس كذلك وعبارة العباب مع  
شرحه ولو صبيا كما ذكره البغوي وصرح به الاذري والزركني وظاهر  
ان اللام في الميزوني... القصر والجمع والذكر وضد هم قال بعضهم  
وهذا ما لا خلاف فيه وروى النسائي ان ابن عباس كان يقصر  
مع النبي صلى الله عليه وسلم اي مع كونه صبيا وامام اذكره في  
الروضة اخرا الباب من انه يرى مسافة القصر ثم بلغ اثناها  
قصر في بقيتها كما في سلم اثناها فقضية انه لا يصح قبل  
بلوغه فليس مراد اخلافا لمن وهم فيه ومن ثم جعله المص  
هنا من اهل القصر اي صاحب العباب انتهى **قوله** وذلك لما  
علقه البخاري الخ **قاعدة** التعليق هو ان يحذف الراوي شيئا  
ويرتقي لمن فوقه من المتابع والاسناد هو ان يذكر الرواة جميعا  
والمرسل هو ان يحذف الراوي الاخير وان سقط من الوسط  
اثنا سمي معضلا وان سقط من الرواة واحد سمي منقطعا زيادي

**قوله**

**قوله** ومثله انما يفعل بتوقيف ذكر القاضي ابو الطيب ان ابن  
خرزمة رواه في صحيحه عن ابن عباس مرفوعا **قوله** روى  
ومثله انما يفعل بتوقيف هذا جواب عن سوال مقدر وتقديره  
ان هذا فعل صحابي وفعله ليس بحجة في الجديد فاجاب  
عنه بان مثله انما يفعل بتوقيف بلغه عن النبي صلى الله عليه  
وسلم فحينئذ يستدل به وقد روي ان عليا صلى في ليلة  
اربع ركعات في كل ركعة ست سجرات قال الشافعي لو صح  
عن علي لقلت به لان عليا انما يفعل ذلك بتوقيف بلغه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم ولا يفعل ذلك من قبل رايه **قوله**  
فيمتنع القصر فيما دونها واما خبر كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان اخرج ثلاثة اميال او ثلاثة فراسخ صلى ركعتين  
فليس معناه كما في المجموع ان غاية سفره ذلك بل معناه انه كان اذا  
سافر سافرا طويلا فيتبعه هذا القدر فيضرب وليس التقييد با  
لثلاثة لكونه يمتنع القصر عنه مفارقة البلد بل لانه ما لان يحتاج  
الي القصر الا اذا ابتاعه من القدر لان الظاهر انه كان لا يسافر  
عند دخول وقت الصلاة الا بعد ان يصلحها فلا يدرك الصلاة  
الاخرى الا وقد تباعد عن المدينة **قوله** الاصل **قوله** مباح اي  
جائز اسوالان واجبا ام مندوبا ام مباحا ام مكروها ومنه ان  
سافر وحده مفردا لا سيما في الليل لخبر احمد وغيره كره رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الوحدة في السفر ولعن راكب  
الفلاة وحده اي ان ظن لحوق ضرره ويقال للراكب شيطان  
والراكبان شيطانان ولثلاثة ركب فيكره ايضا اثنان لكن  
الكراهة فيهما اخف وصرح خبره لو يعلم الناس ما في الوحدة ما سافر



راكب بليل وحده نعم من كان الله تعالى حيث صار الله  
مع الوحدة كائن غيره مع الرفقة لم يكره في حقه ما ذكر فيها  
يظهر كما لو دعت حاجة إلى البعد والافراد عن الرفقة إلى حر  
لا يلحقه غوثهم فلا يكون بمنزلة الوحدة كما لا يخفى ولو خرج لجهة  
مضية تبعا لشخص لا يعلم سبب سفره او لتنفيذ كتاب لا يعلم  
ما فيه فالمتجه كما قاله الاستوى الحاقه بالمباح **بمضى قوله** فلا  
قصر للعاصي بكفيرة من بقية نفس السفر فلا يترخص قبل التوبة  
بقصر واجمع ولا افطار في بخور رمضان ولا يتنفل ما شيا ولا ركبا  
حال كونه سايرا ولا مسح خف ثلاثة ايام ولا سقوط جمعة ولا اكل  
ميتة لا اضطرار وذلك لان الترخص بذلك لا تخاية والرفق فلا  
تناط بالمعاصي والان حاجة المضطر للميتة تخفيف وهو متمكن  
من دفع الهلاك بالتوبة فان لم يتب ومات كان عاصيا بترك التوبة  
وقتل نفسه **عباب وشره قوله** كابق وناشرة ومسافر بلا اذن  
اصل يجب استيذانه والظاهر ان الايق ونحوه من يبلغ كما  
لبالغ وان لم يلحقه الا لم اما العاصي في سفره وهو من يقصد سفر  
مباحا فيعرض له فيه معصية فيتركها فيترخص لان سبب ترخصه  
مباح قبلها وبعدها ويلحق بذلك ان يتعب نفسه ودايته بالرض  
من غير غرض ويدل له الخبر الذي ذكره الا ذرعى وغيره ان الله  
يبغض المسايين من غير ارب قال الصيدلاني وغيره وهو حرام **قوله**  
فلا تناط بالمعصية معنى قوله الرخص لا تناط بالمعاصي ان فعل  
المعصية متى توقي على وجوده فان كان تقاطيه في نفسه حراما  
امسح معه ففعل المعصية والا فلا **بمضى قوله** ولا يترخص من  
سافر مجرد روية البلاد لانها ليست بغرض صحيح بخلاف التنزه

فانه من الاغراض الصحيحة فله القصر فان قيل فكيف يقصر اذا  
كان الغرض التنزه مع قولهم انه اذا سافر لمجرد روية البلاد انه  
لا يقصر اجيب بان التنزه هنا ليس بحامل على السفر بل الحامل  
عليه غرض صحيح كسفر التجارة بخلاف مجرد روية البلاد فانه الحامل  
على السفر حتى لو لم يكن هو الحامل عليه كان مجرد روية البلاد  
في تلك النية قال الرملي وهو المعتمد وان نوزع فيه وبه تعلم انه لو  
اراد التنزه لازالة مرض ونحوه كان لغرض صحيح داخل فيما قدمه  
فلا يعترض عليه به **قوله** ونية القصر يحصل مقصودها صور قال  
الامام كان ينوي الظهر ركعتين وان لم ينوترخصا على المعتمد خلا  
للاذرى استغنا عن نيته بهما مستلزمهما وهو قوله ركعتين  
نعم لو نوى عدم الترخص مع نيته ركعتين بطلت صلاته كما هو  
ظاهر لتلاعبه والكلام في عالم بجواز القصر لما ياتي ان الجاهل به  
لا تصح صلاته اذا نواه قال في الانوار وينوبها قصر اقال المتولي  
وينوي صلاة السفر اي وان لم يقل ركعتين كما يصرح به كلام الجواهر  
وغيرها فانهم نقلوا ذلك فقط عن المتولي واقروه وهو ظاهر  
اكتفا عنها امرادها وهو قوله صلاة فزيادة المص كالانوار ركعتين  
ضعيف ان اريد به انه لا بد منها فان اريد به مجرد القصر  
فالا الا انه امرهم فكان ينبغي للمص حذف ذلك على كل تقدير **عباب**  
ولو نوي المأموم القصر خلف مسافر من صح اي لانه من اهل  
القصر في الجملة اي حيث جعل حاله فان علمه متما لم يصح صلاته  
لتلاعبه كما افق به شيخنا الرملي والذي اعتمدته شيخنا عميرة  
انه يصح مطلقا كما في شرح البحجة وهو ظاهر كلام الروضة **ح**  
**قوله** كاصل النية يفيد انه يشترط في نيته مقارنة نية القصر



لجميع التكبير **ق من قوله** ومجاورة البلد مثلاً دخل في ذلك القرية  
والفرق بين البلد والقرية ان الاولى هي الابنية الكبيرة المجتمعة  
والقرية هي الابنية القليلة المجتمعة وفي بقية الابواب يطلقون  
احرارها على الاخرى والحلة فاوله لسكان الخيام كالاعراب ومجاورة  
الحلة فقط وهي بكسر الحاء بيوت مجتمعة او متفرقة بحيث يجتمع اهملها  
للتسيير في نادويين من بعض ويدخل في مجاورتها غير  
مرا فقها لم يطرح الرماد وملعب الصبيان والنادى ومعاطن  
الابل لانها معدودة من مواضع اقامتهم ويعتبر مع مجاورة المرافق  
مجاورة عرض الوادى وان سافر في عرضه والهبوط ان كان في روة  
والصعود ان كان في وهدة هذا ان اعتدلت الثلاثة فان فرطت  
سفتها اكتفى بمجاورة الحلة فقط ان لم يكن له سور مختص  
به بان لم يكن له سور مطلقا او في صوب مقصده او كان له سور  
غير مختص به كقرى متفاصله ولومع التقارب وكذلك حكم البلاد  
فلا يشترط مجاورته وان سافر من جهته **قوله** او مجاورة سوره  
وان كان ظهره ملتصقا به وان تهدم لكن ان سمي مع تهدمه سورا  
على الواجهة او تعدد والحق الجبل بالسور الخندق وان لم يكن  
به ما انتهى **ابن حجر** وخالف شيخنا في الهدم فقال ان يهدم  
ولم يندرس في شرط مجاورته وان هجر او اندرس فلا يشترط  
مجاورته اخراهما سياتى في الخراب المتصل بالبلد **قوله** كذلك اي  
مختص به ولو اجتمع سور وخندق وقنطرة فالمراد على السور  
دون غيره واما اذا كان هناك خندق وقنطرة فانه لا بد من  
مجاورتهما جميعا زيادي **قوله** فيكفى مجاورته وان كان داخله  
اماكن خربه ومزارع لان جميع ما هو داخل معدود بها سافر

لعل السمر كان  
الشراوى

منه **قوله** وان كان وراءه عمارة او دولا او قصورا تسكن في فصول  
السنة فلا يشترط مجاورتها على المعتد خلافا لما في الرخصة من اشتراط  
مجاورة ذلك **قوله** لانها لا تعد من البلد الا ترى انه يقال سكن فلان  
خارج البلد ويؤيده قول الشيخ ابي حامد لا يجوز لمن في البلد ان يرفع  
زكاته لمن هو خارج السور لانه نقل للزكاة **قوله** وعدم نية اقامة  
فلونوى المسافر المستقل ولو سافر باقامة مدة مطلقه او اربعة  
ايام مع ليايلها موضع عنه قيل ان يصل اليه انقطع سفره بوصو  
اي بوصول ذلك الموضع وان لم يكن صلى الاقامه فان نواه او  
صل اليه او بعده انقطع سفره بمجرد نيته وخرج ما دون  
الاربعة فلا يؤثر ولو اقامها من غير نية انقطع سفره بتمامها  
او نوى اقامة وهو ساير فلا يؤثر ايضا ايضا واصل ذلك الله  
تعالى اباح القصر بشرط الضرب في الارض اي السفر وبقية  
السنة ان اقامة ما دون الاربع غير مؤثر لانه صلى الله عليه  
وسلم اباح للمهاجر اقامة ثلاثة ايام بركة مع حرمة اقامتها عليه  
والحق باقامتها نية اقامتها وشبه ذلك قوله بوصول من خرج  
ناويا سقراط لو يراهم عن له الاقامة ببلد قريب فله القصر ما لم يصل  
اليه لانفقا بسبب الرخصة في حقه ولا ينقطع الا بوصول ما عجز  
اليه **قوله** **ر على قوله** وانما فيها بعد احرامه قاصرا **قوله** وفي معنى الثانية  
هي قوله وانما فيها **قوله** عدم التردد في انه يقصر ام يتم فلونوى  
القصر ثم تردد انه يقصر ام يتم انتم قال في المجموع عن الرويات وان  
احرم مما انتم اتى بالركعة الثانية فظن القصر اي انه نواه ثم تذكر  
في الشهر الاول انه متم انتم وحسبت له الركعة الثانية من  
فعلها يظنهما الاولى تقع عن الثانية **عباب** وشرحه **قوله** فلو



اقتدي به اي يمت ومثل ذلك ما لو اقتدي بمن جهل او بان  
 له حدث امامه **قوله** لقول ابن عباس نسيل ابن عباس ما بال  
 المسافر يصلي ركعتين اذا انفرد واربعاً اذا ايتهم بمقيم فقال تلك  
 السنة **قوله** وفي معناه عدم الايتهم بمشكوك في سفره فاذا شك  
 في سفر امامه اتم وان بان مسافراً قاصراً انه شرع مترددا فيما  
 يسهل كشفه لظهور شهاد المسافر والمقيم **روى وشرحه قوله**  
 فلو اقتدي به اي يمت ومثل ذلك ما اذا اقتدي بمن جهل او بان  
 له حدث امامه وان بان انه ساه كما لو شك في نية نفسه ويخالف  
 ما لو شك في نية امامه ابتداء حيث لا يلزمه الاتمام كما مر لان  
 النية لا يطلع عليها ولا اماره تشعير بالاتمام وهذا القيام مشعر  
 به فان علمه ساهياً لكونه خفياً لا يرى الا تمام او غير ذلك لم يلزمه  
 الاتمام وله بعد علمه انتظاره ومفارقة وسجد فيها للسهو واللاحق  
 له بسهو امامه فان نوى المأموم الاتمام لم يجز له ان يتم به اي بالامام  
 في سهوه لانه غير محسوب له كما سبق لا ياتم عن عمله ساهياً  
 بالقيام الى خامسة وان قام المسافر القاصر ولو منفرد الى ثالثة  
 لغير موجب الاتمام من نيته او نية امامه او غير ذلك عامداً لما  
 بالتحريم بطلت صلاته كما لو قام متم الى ركعة زائدة او قام اليها  
 ساهياً او جاهلاً لزمه العود حين تذكره او علمه انه يتم فقد  
 يتم ناوياً الا تمام لان النهوض واجب عليه ونهوضه كان لفوق  
 وان لم يتذكر ذلك حتى تم اربعاً نوى الاتمام لزمه ان ياتي بركتين  
 ويسجد للسهو وان لم ينو الا تمام سجد للسهو وهو قاصر وركعتاه  
 الزايد لفوق **روى وشرحه قوله** وقصد محل معلوم نعم لو سافر  
 متنبوع ومعه تابعه كما سيرور فتيق وروجه وجيش لم يعرف

مقصوده قصر بعد المرحلتين لتحقيق كون السفر طويلاً **قوله**  
**قوله** فلا قصر لهما وهو من لا يدري اين يتوجه وان طال سفره  
 اذ شرط القصر ان يصرف على قطع مسافة القصر ويسمى ايضا  
 راكب القياس في السفر ركوب الا من غير روية قاله ابن  
 الصلاح في شكل السبوط **قوله** على شرح البهجة لشيخ الاسلام  
 ولا طالب غريم وابق يرجع متى وجد اي مطلوبه منها ولا  
 يعلم موضعه وان طال سفره لا انتفاع له بطول اوله نعم ان  
 قصد سفر مرحلتين او لا كان علم انه لا يجد مطلوبه قبلهما  
 قصد كما في الروضة واصلا وكذا قصد الهام سفر مرحلتين  
 كما شملته عبارة المحرر وظاهر اطلاق الروضة انه يترخص في  
 هذه الحالة مطلقاً وهو كذلك كما اعتمد شيخنا وان قال الزركشي  
 انما يترخص في مرحلتين لا فيما زاد عليهما لانه ليس له قصد  
 معلوم **قوله** **المتحيز** فلا قصر لجاهل به فان قصر جاهل  
 بجواز من اصله او في الصلاة التي نواه الامر خاص عرض له  
 قاله في الانوار او ظن رباعية ركعتين فنواه في السفر ركعتين  
 لم تنعقد صلاته في الاولى بخلاف وان قرب اسلامه لتلاعبه  
 ومثلهما الثانية لتقريظة ان لا يعذر احد بجهل مثل ذلك ويعلم  
 من عدم انعقاد صلاته انه يعيد هاهنا مقصورة وبه صرح في  
 المجموع فما نقل عن الشامل من وجوب الاتمام ضعيف قال  
 في الام وان اتم جاهل بجواز القصر صح اتمامه قال الشيخ ابو  
 حاتم قال مشايخنا او اتم جاهل بجواز الاتمام بطلت صلاته  
 قال والفرق ان الجاهل عارفي الاولى ان جهل القصر وقد مضى  
 في افعال الصلاة على الاصل فصحت واما الثانية فيفعل



زيادة مع اعتقاد الزيادة وهو مبطل **عباب** وشرحه **قوله** ولو  
ظنه مسافرا الخ ومثل ذلك كما علم بالاولي وصرح به في العباب ما لو  
علمه او ظنه مسافرا قاصرا فبان كذلك فانه يقصر اذا لموجب  
للاتمام حينئذ **قوله** ويشك قبل الصلاة او فيها او تردد في نية  
القصر لكونه غير حتمي في قل من ثلاث مراحل فجزم هو نية  
القصر قصران بان قاصرا واحدا بقوله او يشك في نيته عما  
لو علمه مسافرا ولم يشك كان كان الامام حنيفا في دون ثلاث  
مراحل فانه يتم الامتناع القصر عنده في حدة المسافة ويجه  
لما قاله الاسنوي ان يلحق به ما اذا اخبر الامام قبل احرامه  
بان عزمه على الاتمام **ثم روي قوله** قصران قصران اتفاقا ولا اثر  
لظنه في نية القصر **ابن حجر** **قوله** والابان اتم **قوله** لم يضرب التعليق  
عملا بالقاعدة ان محل اختلال النية بالتعليق ما لم يكن تصريا  
بمقتضى الحال والا فلا قصر **ثم روي** فان فسدت صلاة امامه اتم  
الا ان يعلم من غير ان يتردد بعد الفساد هل نوى القصر ام لا  
يقصوه اي بان نوى القصر كان عمله بذلك اوقات قريبة على  
ذلك كان اعادها اي الامام تلك الصلاة التي افسدها ركعتين  
فله حينئذ اعتماد ذلك القرينة كما في المجموع عن السدي ينجي  
وغیره عباب وشرحه ولو فسدت صلاة الامام وجب الاخذ  
في بقوله في نيته وان كان فاسقا اخرا من قولهم يقبل اخباره  
عن فعل نفسه **ابن حجر** **قوله** على المنهاج وانظر هل شرط الاخذ  
بقوله ان يقع في القلب صوقه او لا يشترط **ثم روي** ابن حجر  
في عباب تعرضي لذلك حيث قال ما نصه بعد كلام طويل  
ثم قال رايت الادري قال جزموا باعتماد قوله اي الامام ان

كان نوى القصر وقد ينافع فيما لو كان صبيا او فاسقا كرايا  
والظاهر انه اذا وقع في قلب المقتدي كزبه في ذلك الزمان الا تمام  
انتهى وهو موافق لما ذكره وانما الزم الا تمام فيما ذكر به لانه لان  
شارك في موجب الا تمام ولا قرينة فلزمه الا تمام لانه الاصل انتهى  
**قوله** جواز الجمع بين الصلاتين سواء اتتا تامتين او مقصورتين  
او احدهما تامه والاخرى مقصورة وقد يجب القصر والجمع في بعض  
الصور فيما اذا اخرج الظهر ليجعها مع العصر جمع تاخير وضاق  
وقت العصر عن الاثبات بهما تامتين بان لم يبق منه الا ما يسع  
ارب ركعات فيجب قصرهما وجمعهما وكذا يقال في المغرب مع العشا  
**قوله** لغير متحيرة اما المتحيرة فلا يجمع تقديما قال في المهمات ورو  
امتناعه ان الجمع في وقت الاولي شرطا لتقديم الاولي صحيحة يقينا  
او ظنا وهو متفق بخلاف الجمع في وقت الثانية **ثم روي قوله** فيجوز  
لان الاولي تاخيرها فيه يجوز **شرح العباب** قال الزركشي ومثلها  
فاقد الطهورين وكل من لم تسقط صلاته بالتيمم قاله شيخنا  
**ثم خطيب** ولو خذف بالتيمم كان اولى ليشتمل غير المتيمم وفيه  
نظر ظاهر لان الاولي مع ذلك صحيحة بلا مانع كما قاله ابن حجر  
وهو المعتمد ويفرق بين فاقد الطهورين والمتحيرة بان المتحيرة  
فيها مانع ن وقوع الصلاة في الصحاح والخبر وهو الملحوظ الذي  
منع لاجله التقديم لا وجوب القضاء عليهما كما فهمه الزركشي  
والحق به فاقد الطهورين ونحوه والمانع الثاني وجوب القضاء  
وفاقد الطهورين ليس قيد الوجوب القضاء فلهذا المان يجوز  
له وان في معناه كل من يجب عليه الاعادة الجمع بين الصلاتين  
تقدريما ولو في اول الوقت حيث غلب على ظنه فقد الطهورين



ولا كذلك المتخيرة فإنه يمنع عليها جمع التقديم قررته شيخنا  
الزيادي في درسه **قوله** لا بين صبح وغيرها ولا بين عصر ومغرب  
اجماعا لأنه لم يرد وكذا لا جمع على الأوجه من تردد في الخادم فيما لو  
نذر أربع ركعات وقت الظهر وأربعاً من يوم واحد ثم سافر قبل  
دخول وقتها والنذر إنما يسلك به مسلك الواجب في العزائم  
دون الرخص والاحراز القصر فيه **باب** **قوله** لسفر طويل قال  
في العباب وشرحه ولا جمع لسفر قصير أي فيه مكة أو عرفة أو مزدلفة  
مطلقاً أي تقديمها أو تأخيرها لأنه إخراج عبادة عن وقتها واختص  
بالطويل كالقصر وما يأتي في الحج أن الجمع للسفر لا للشاء ومن  
أول الباب ما يعلم منه أنه صلى الله عليه وسلم لما جمع بعرفة  
ومزدلفة كان مستديماً سفره الطويل لأنه لم يقم قبلهما ولا بعدهما  
أربعة أيام بمحل واحد **قوله** كما فإن كان سائراً وقت الأولى والأد  
الجمع وعدم مراعاة أبي حنيفة والحال أنه نازل في وقت الثانية فتأ  
خيرها أفضل **باب** **قوله** والبيان لم يكن سائراً وقت الأولى بأن  
كان نازلاً فيه سائراً في وقت الأولى نفسه للاتباع **باب** **قوله** فرج  
لو كان سائراً فيهما أو نازلاً فيهما فالأفضل في حقه أن يجمع تأخيراً  
هذا هو المعتمد من خلاف طويل بين المتأخرين **باب** **قوله** هو ظاهر  
كلام كثير لظاهر الأخبار السابقة ولا تتفا سهولة جمع التأخير  
مع الخروج من خلاف من منعه ولا وقت الثانية وقت الأولى  
حقيقته أو بخلاف العكس **باب** **قوله** ويستثنى كما اعتمدته الأذرع و  
غيره من الفضلية ما مر في المتن انتهى متن العباب وهو ما لو  
كان سائراً في وقت الأولى الخ ما لو خشى من التأخير الفوات لبصرته  
المأثر أو خوف نحو عدو فالجمع تقديماً أفضل وما لو كان إذا قدم

صلى جماعة أو خلى عن حدث دائم أو كثر عورته أو أدرأه عرفة  
أو أمكنه انقاذ نحو أسير أو غريق وإذا أخرفات ذلك أو بالعكس  
فالجمع بالجماعة وبالحلو عنها ذكرنا فضل وحاصل أن كل جمع اشتمل  
على كمال خلاصته الآخر يكون المقرون به الكمال أفضل عمل الفضيلة  
ما مر حيث لم يمتزج أحد الجمعين لكمال عنه الآخر **باب** **قوله**  
ولمطر ولو تقدم ما ولو لم يقيم ولو كان ضعيفاً يشترط أن يبل الثوب  
ونحو المطر مثل كتلج وبردوان ذاباً كاسياً وشفتان وهوت مخ  
باردة فيها مطر خفيف **باب** **قوله** قال الإمام مالك أي والسافح  
أيضا **قوله** أي ذلك أي بعذر المطر قال في المجموع وهذا تأويل  
مردود برؤية مسلم من غير خوف ولا مطر قال وأجاب البيهقي  
وقدر وينبغي أن ابن عباس وابن عمر الجمع بالمطر وقد يورد  
الأول وأجاب غيره بالمراد ولا مطر مستدام انقطع في ثلث الثانية  
**قوله** لأن المطر قد ينقطع قبل أن يجمع فيؤدى إلى إخراجها عن  
وقتها من غير عذر بخلاف السفر **باب** **قوله** وتختص الرخصة  
من يصل الجماعة مكان بعيد يتأذى بالمطر في طريقه فلا جمع لمن  
يصل جماعة في بيته أو عشي إلى الجماعة في كن فلا الجماعة حضر أو  
الموضع المقصود بالجماعة ولكنهم صلوا فرادى أو كان ذلك المكان  
قريباً ولا يتفا التأذي في جميع ذلك قال في المجموع ولأنه يجوز  
للمشقة وتحصيل الجماعة وذلك مفقود هنا وما جمعه صلى الله  
عليه وسلم في المطر فلم يلقه حينئذ ببعض بيوت أزواجه البعيدة  
عن المسجد بل هو أقرب لأن أكثرها كان بعيداً عنه كما في المجموع  
وغيره وإن نازع فيه الزكشي بأن كونها بجانب المسجد مما لا شأن  
فيه وعليه فالجواب أن الإمام أن يجمع بالمؤمنين وإن لم يتأذى



بالمطر صرح به ابن أبي هرويرة وغيره **عباب** وشرحه **قوله** وصرح  
 به ابن أبي هرويرة وغيره اشار الى تصحيحه **ح رملي** وهو محمول  
 على الرابعة او غيره وتعطل المسجد لفيبته **ح قوله** ان ذابا وبلا  
 الثوب بخلاف ما اذا لم يزوب كذلك وشفتهما نوع اخر لم يرد نعم لو  
 كان احدهما قطعاً كبيراً يخشى منه جاز الجمع به وفي الشامل وغيره  
 في الثلج وفي معناه البرد وبه صرح في الزخاير **ح رملي** قوله والجمعة  
 لا تظهر في جمع التقديم سفر او حضرا كان يقيم ببلد اقامة لا تمنع  
 الترخيص فله ان يصلي الجمعة مع اصلها ثم العصر عقبها كما اعتد  
 الزركشي وغيره ونقله الجلال البلقيني عن والده وارتضاه كجملتها  
 بالمطر اولى لان السفر اولى منه ويمتنع تاخير الاستحالة تاخيرها  
 عن وقتها **ح عباب** ويصور ذلك ايضا بمن يمر على بلدة فيها  
 جمعة ويصلي فيها الجمعة ثم يصلي العصر عقبها والافسياني  
 ان الجمعة لا بد ان تقام في خطة ابلية او طائفة المجمعين زيادي  
 وخرج بالمطر الوحل والمرض وقال كثيرون بجوازها واختير جوازها  
 بالمطر تقديمها وتأخيرها ويراعى الارفق وضبط جمع متأخرون  
 جوازها بالمرض هنا بما يشق معه فعل كل فرض في وقته مشقة  
 المطر بحيث يبل ثيابه وقال آخرون لا بد من مشقة ظاهرة زيادة  
 على ذلك بحيث تبسج الجلوس في الفريضة وهو الاوجه **ح قوله**  
 الترتيب بان يبدأ بالاولي لان الوقف لها والثانية تبع فلو صلى  
 العصر قبل الظهر لم يصح ويعيدها بعد الظهر ان اراد الجمع وكذا لو  
 صلى العشاء قبل المغرب لان التتابع لا يتقدم على متبوعه **قوله**  
 بين الصلاتين لان الولا يجعلها كمصلاة واحدة فوجب الولا كركعات  
 الصلاة ولانه صلى الله عليه وسلم فعلها لما جمع ثمرة اذ لم

يفصل الا بالقيام كما رواه الشيخان مع قوله صلوا كما رايتوني اصلي  
 فقصر فصل طويل ولو لمسه وواجا وجنونا لا يسير ولو بنحو جنون  
 خرافا لما يوجهه كلام الاذرى وغيره ولو لم يصب مصلية الصلاة ثم  
**عباب** اوردت وعاد الى الاسلام عن قرب من غير استئذان نية  
 للجمع بعد الاسلام **ح العباب** بين سلامه من الاولي او تحريمه  
 بالثانية كما افتى به الوالد رحمه الله او تردد بين الصلاتين وانه  
 نوى الجمع في الاولي ثم تذكر انه نواه قبل طول الفصل كما قاله الروياني  
 من عند نفسه مخالفا في ذلك الوالد قال الزركشي وهو الوجه با  
 لقيل اما فلا يضرك في الصور كلها **ح رملي** ويعرف طوله وقصره بالعرف  
 لانه لا ضابط له في الشرع ولا في اللغة وما كان كذلك يرجع فيه الى  
 العرف كالحرز والقبض **قوله** ولا يضرك الولا بالاقامة للصلاة الثانية  
 كما روي الشيخان انه صلى الله عليه وسلم لما جمع بين الصلاتين  
 والي بينهما وترك الرواتب بينهما واقام للصلاة بينهما قال  
 الرملي في شرحه من التطويل قدر صلاة ركعتين ولو باحق  
 ممكن كما اقتضاه اقلاقه **قوله** ولو مع تحلله منها اذا رايت خروج  
 منها حقيقة الالتهام بتسليمه والحصول الغرض بذلك ان الجمع  
 ضم الثانية للاولي فالتم يفرغ الاولي فوق ذلك الضم باق وانما  
 امتنع عليه ذلك في القصر لتأدي جزم على التمام ويستحيل  
 ذلك بعد القصر والاوجه انه لو تركه بعد تحلله ثم ادركه  
 قبل طول الفصل جاز **ح رملي** قوله ليميز التقدم المشرع الى الولا انه  
 لما لم يجر تأخير الاولي الا بالبيعة مع صحته في وقت الثانية فاصح  
 شرطاها في التقديم مع انها لا تصح في وقت الاولي اولى **ح رملي** قوله  
 او كل كل منهما اي الصلاتين **قوله** ليتحقق اتصالها باول الثانية



حال العذر فقصيته اشتراط مواده بينهما وهو كذلك وهل  
 يشترط يقينه لذلك ايضا لا يكفي الاستصحاب صرح القاضي بالا  
 اشتراط فقال لو قال الاخر بعد السلامه انظر المطر هل انقطع  
 او لا بطل جمعه للشك في سببه وهو الاوجه ويؤيده انه  
 رخصة فلا بد من تحقق سببها ثم رمي باختصار **قوله** ويشترط  
 لجمع التاخير امران فقط احدهما كون التاخير بنية الجمع اي  
 يجب ان ينوي قبل خروج وقت الاولى لان التاخير قد يكون من  
 معصية كالتاخير لعدم الجمع وقد يكون مباحا كالتاخير له ولا  
 بد من نية تمييز بينهما **قوله** بقدر ركعة فاكثرت فيه الروض  
 وهو ضعيف والمعتمد ما في شرح المذهب ويحمل على كلام الروض  
 فالمراد بالاداء فيها الاداء الحقيقي بان يبقى من وقتها ما يسعها  
 او اكثر بخلاف الاتيان بركعة منها في الوقت والباقي بعده وتسمية  
 اذا مجاز بتبعية ما بعد الوقت لما فيه كما تقدم في كتاب الصلاة  
 اي مقصورة ان اراد القصر والاقامة فدخلت حالة الاطلاق  
 كما فعل الجلال في المنهاج ولا ينافيه قوله عصي وكان قضاؤه  
 محمول على ما اذا اخرج حيث بقي ما لا يسع ركعة لان هذا مجرد  
 نية فلا يؤثر **قوله** الخطيب **قوله** اذا بادركها منه تكون الصلاة اذا اي  
 اذا اجاز بالاداء حقيقيا ويفرق بين نية ذلك وقت يسع ركعة  
 فاكثرت فانها لا تكون اذا اعلى المعتمد في المجموع وبين ما لو وقع  
 ركعة منها في الوقت كانت هذه النية كالعدم لان هذا مجرد  
 نية فلا يؤثر ذلك في تسمية الصلاة حينئذ مودة بخلاف  
 فعل ركعة منها في الوقت له قوة فائز ذلك في تسميتها مودة  
 وصارت قضا يقال لها مودة بهذا الاعتبار **قوله** عصي وصارت

قضا

قضا ويمتنع الجمع بينهما **قوله** ووقع في المجموع قال الاذرعى فهو  
 وكذلك الاسنوي رحمه الله **قوله** لانها اي الاولى تابعة للاولى  
 في الاداء العذر وقد زال تمامها وقضية ذلك انه لو قدم المتبوعة  
 وقام اثنا التابعة انها تكون اذ الوجود العذر في جميع المتبوعة  
 وهو قياس ما في جميع المتبوعة وهو قياس ما في جميعه  
 التقديم ذكره السبكي واعتمده الاسنوي وغيره وخالفهم اخرون  
 منهم الطاووسي فاجرى اللام على اطلاقه فقال وانما اكتفى في جمع  
 التقديم بدوام السفر الى عند الثانية ولم يكلف به في جمع التاخير  
 بل بشرط دوامه الى اتمامها لان وقت الظهر ليست وقت العصر  
 الا في السفروقت وجرد عند عقد الثانية فحصل الجمع واما وقت  
 العصر فيجوز فيه الظهر بعذر السفر وغيره فلا يتصرف فيه الظهر  
 الى السفر الا اذا وجد السفر بينهما والاجاز ان ينصرف الى الوقوع  
 بعضها في غيره الذي هو الاصل وهذا هو المعتمد **قوله** وقد  
 زال اي العذر قبل تمامها التي هي المتبوعة **خاتمة** قال في الروضة  
 واصليها الرخص المتعلقة بالسفر الطويل اربع القصر والفطر ومسح  
 الخف ثلاثة ايام والجمع على الاظهر والذي يجوز في القصر ايضا اربع  
 ترك الجمعة وكل الميتة وليس مختصا بالسفر والتفعل على الرحلة  
 على المشهور والتميم واسقاط الفرض به على الصحيح **فيها** **الاصل**  
**باب صلاة الجمعة** **قوله** وفتحها لانه مجمع الناس فهي كهمزة  
 وضحه لكثير من ذلك وقيل لان ادم خلق فيها وفيها الاجتماع  
 مع حواء في الارض في يومها وقيل لما جمع فيها من الخير وحكى كسرهما  
 وكان يومها يسمى في الجاهلية يوم العروبة اي البين المعظم وقال  
 الشافعي يوم الجمعة هو الذي بين الخميس والسبت اراد به ايضا

ح



من يعرف العروبة ولا يعرف الجمعة فليس من الاخبار بالمعلوم  
خلافه من وهم فيه وروي مسلم خير يوم طلعت فيه الشمس  
يوم الجمعة فيه خلق ادم وفيه ادخل الجنة وفيه اخرج  
منها ولا تقوم الساعة الا في يوم الجمعة زادة اخر بسند صحيح  
وفيه ثبت عليه وفيه مات وما من دابة الا وهي مصحبة اي  
بالحامصية مسبوها يوم الجمعة من حين تطلع الشمس شققا  
من الساعة الا الجفن والانس وفي فضائل الاوقات للبيهقي يوم  
الجمعة سيرا الايام واعظها واعظم عند الله تعالى من يوم بعد  
الفطر وعيد الاضحى وفضل كثير من الحنابلة ليلتها على ليلة القدر  
ويومها على يوم عرفة اخر من حديث فيه وليس كما زعموا كما  
بينته في كتاب الخاف اهل الاسلام في خصوصات الصيام ثم وفرضه  
بكرة ولم تقم بها فقد العرد اولان شعارها الاسلام وكان صلى  
الله عليه وسلم بها مستخفيا واول من اقامها بالمدينة سعد بن  
زرارة بقرية على ميل من المدينة وصلاتها افضل الصلوات **قوله**  
من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وهو الصلاة وقيل الخطبة فامر  
بالسعي وظاهره الوجوب واذا وجب السعي وجب ما يسعي اليه  
ولانه نهي عن البيع وهو مباح ولا ينهي عن فعل المباح الا بفعل واجب  
**رملي** وهي عند مشروطها فرض عين اتفاقا ونقل انها فرض كفاية  
غلط وليست صلاة الجمعة ظهرا مقصورة وان كان وقتها وقتها و  
ينقلب اليه كما يأتي بل هي صلاة مستقلة على الاصح اذ لا يغني عنها القول  
عصر الجمعة ركعتان غير قصر على لسان نبكهم وقد خاب من افتري  
رواه احمد وغيره وقال في المجموع انه حسن وفيه انه لو نوى ظهرا  
مقصورة لم تصح بنا على الاصح او الظاهر مطلقا لم تصح بلا خلاف او الجمعة

فقيل

فقيل لا بد مع ذلك من نية الظهر قال الامام وهذا ضعيف غير معروف  
من المذهب اي لم يثبت لا تشن مراعاته **عباب** **قوله** وبشرجه قوله انها  
ركعتان بجهر فيهما ومعلوم انها ركعتان جواب عن سؤال مقدر  
تقديره الحكم على الشئ فرع عن تصويره والحكم على الجمعة بانها  
فرض حكم على مجهول والحكم عليه باطل فاستار الي جواب ذلك  
بان هذا الامر فيه الحكم على معلوم لا على مجهول لان الامر بالمعلوم  
لا يتوقف الامر فيه على ذكره اجماعا **قوله** وغيرها في الواجب  
ركنا وشرطا والمستحب والمكروه وغيرها فيها من ولكن اسائه  
هنا نعم ليس بل تركها بلا عذر ان يتصرف بدينا او نصفه  
الحديث فيه لكنه ضعيف مضطرب منقطع وقول الحاكم انه  
صحيح الاسناد من ساهله **عباب** **قوله** ويختص باشتراط  
امور اعترض على ذلك بما سياتي اذ من شرطها الاسلام والتكليف  
وهما لا يختصان بهما بل يسائر الصلوات كذلك واجيب بان المختص  
هما مع غيرها وحدهما والشئ مع غيره غير منفرد واجاب ايضا  
بانه ذكرها توطئة لما بعدها **قوله** الاقامة في ابنية والحقوا با  
لابنية في ذلك الاسراب جمع سرب بفتح اوله بيت في الارض للغير  
وامكن فليزمر اهلها الجمعة وان خلت عن الابنية **عباب**  
**قوله** ابنية التعبير بها الجنس فشمئ الواحد اذ اكثر فيه عدد  
معتبر كما لا يخفى **رملي** **قوله** الاقامة في ابنية اي مجمعة في العرف  
قال في الانوار فان تفرقت لم تجب الجمعة او تقاربت وجبت قال  
في البحر وحد القرب ان يكون بين كل منزل ومنزل دون ثلاث ما  
ذراع انتهى وجزم في المذهب بالرجوع في الاجتماع والتفرق الى العرف  
وقال ابن الصباغ وان كانت متفرقة بان كان بعضها اقل من

ية



نايبا عن بعض بحيث يقصر اذا اراد السفر من بعضها وان لم تغرق  
 الثاني فهذه متفرقة لا يجب عليهم الجمعة **ر** **قوله** بخلاف الصحرا  
 وان كان بها خيام لانه صلى الله عليه وسلم لم يأمر المقيمين حول  
 مكة بها **ر** **قوله** وان انهدمت الخ ولا تنعقد في غير بنا الا في هذه  
 وفارق ما لو نزلوا مكانا واقاموا فيه ليعبروه قرية حيث لا تصح فيه  
 قبل البناء استصحاب الاصل في الحالين **ر** **قوله** واقام اهلها  
 قال الاذرى بقي ما لو خلا اهلها وحضر قوم اربعون على استيطانها  
 واخذوا في عمارتها هل يكونوا كاهلها فيما سبق ام لا حتى يوافقوا  
 البناء احتمال والا قرب الى كلامهم عدم الاتفاق **ر** **قوله** بخلاف  
 الصحرا وان كان بها خيام لانه صلى الله عليه وسلم لم يأمر المقيمين  
 حول مكة بها **ر** **قوله** وسواها نوافي مظال ام لا قال الرملي في شرحه  
 وعلم ما تقر ان الضابط ان لا يكون بحيث تقصر الصلاة فيه قبل  
 مجاوزته ولو اقيمت الجمعة في محل تصح فيه فامتدت الصفوف  
 يمينا وشمالا وراعى الاتصال المعتبر حتى خرجت الى خارج القرية  
 مثلا صحت جمعة الخارجين ان كانوا يحمل لا يقصر فيه من سافر من  
 تلك البلدة كما افي به الوالد **قوله** وسواها نوافي مظال ينصهم حر الشئ  
 لانها وطنهم ام لا **قوله** اوضح عبارته في شئ الاصل اوضح واخصر  
 فكان الاولى ان يقول اوضح واحضر لانها اوضح فقط كما هو ظاهر  
 عبارته هنا حيث اقتصر على الاوضحية هنا **قوله** بخطة وهي بكس  
 المعجمة ارض خط عليها اعلام للبناء فيها **قوله** باربعين فلا تنعقد  
 باقل منهم للخبر الصحيح كما قاله الاية زاد الحاكم انه على شرط مسلم  
 اول من جمع بهم قبل الهجرة سعد بن ذرارة وكانوا اربعين  
 بنقيع الخضبان وهو بفتح النون وبفتح الخاء والضاد المعجمتين

واخوه

واخوه مشاهير فوق قرية لبني بياضة بطن من الامصار على ميل من  
 المدينة وروي البيهقي عن ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم  
 جمع بالمدينة وكانوا اربعين رجلا وجه الدلالة كما في المجموع عن الا  
 صحاب ان الاية اجمعوا على اشتراط العرد والا صل الظهر فلا تصح  
 الجمعة الا بعد وثبت فيه توقيف وقد ثبت حواها باربعين  
 وثبت صلوا كما رايتوني اصلي ولم يثبت صلاته لها باقل من ذلك  
 فلا يجوز باقل منه واما خبر انقضاء عمر فلم يبق الا اثني عشر  
 فليس فيه انه ابتداه ابا اثني عشر بل يحتمل عودهم او عود غير  
 مع سماعهم اركان الخطبة وفي مسلم انقضوا في الخطبة وفي البخاري  
 انقضوا في الصلاة وهي محمولة على الصحاح الخطبة جمع عابدين الاخبار  
 وهو صحيح او مستظهر الصلاة في صلاة انتهى **ر** **ع** باب ومحل ذلك في  
 غير صلاة ذات الرقاع اما فيها فيشترط زيادة على الاربعين ليحرم  
 الا امام باربعين ويقف الزايد في وجه العرد ولا يشترط بلوغهم  
 اربعين على الصحيح لانهم تبع للدولين **ر** **قوله** باربعين و  
 تنعقد باربعين من الجن او منهم ومن الانس قاله الهولاي  
 اي ان علم وجود الشروط فيهم وقيدوه الرمي في حياة الحيوان  
 فيما اذا تصوروا بصورة بني ادم ولا يعارض ذلك ما نقل عن النص  
 من كفر مدعي رويتهم عملا باطلاق الكتاب لانه محمول على من ادعي  
 رويتهم على ما خلقوا عليه ولما لنا فيمن ادعي ذلك على صورة  
 بني ادم **ر** **قوله** الحاجة كسفر تجارة وزيارة **قوله** لانه صلى  
 الله عليه وسلم لم يخرج الوداع مع غزوه على الاقامة ايا ما اعترض  
 هذا في المجموع بانه عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع اقام  
 بمكة وبعرفات ومعنى وبالحصص وفي كل ذلك لم يبلغ اقامته ارضا

حجة



ولم ينقطع سفره وايضا فقرفات لم يكن بها خطة انية تصح فيها  
الجمعة فهو مسافر فكيف يصح الاستدلال به على عدم انعقادها  
بالمقيم غير المستوطن **قوله** ولا بغير مستوطن ممن اقام على عزم  
عوده الى وطنه بعد مدة ولو طويلة لا متفقمة والتجار لعدم التوطن  
والا بالتوطن خارج محل الجمعة وان سمعوا نداءها فقد اقامتهم  
بمحلها والاستدلال بصحتها بغيرها حضور السلطان او نائبه  
ولا اذنه قبل اقامتها فلا بد منه لاجل الاجتهاد ومثله  
في ذلك وما ياتي امير البلدة وقاضيه الناظر في الامور العامة ولا  
يجوز له الاذن فيه الا ان راى جوازها وكان فيه مصلحة عامة للمسلمين  
وظاهر كلام السبكي انه فيهما ان لا يكون فيها اذان فيه خلاف  
قوى وليس له ان يحكم اذا دخل الحكم في العبادات لكن يندب  
استيدانه فيهما في المجمع عن الشافعي والاصحاب خشية من  
الفتنة وخروجهم من خلاف من اشترطها لصحتها دليلنا ما صح ان  
عليه صلى العيد وعثمان محصور ولم ينكر عليه والجمعة والعيد  
سواء في هذا المعنى ونعم انهما لم تقم من لدن صلى الله عليه وسلم  
الى الان الا باذن الامام وان تجوزها بغيره انه يودي الى فتنة  
منوع اما الثاني فظاهر اذا افتتان المودي الى الفتنة انما وليست  
الجمعة منهما واما الاول فكذلك وعلى تسليمه فقال الاصحاب الفعل  
الذي للبيان انما يقتصر صفته لاصل الفعل وعلى الضعيف المشروط  
لحصوله يكفي نائبه او الخطيب او الامام الراي الذي ولاه كما قاله  
السبكي والخطيب وغيره في الراي قال الجلال البلخي سالت عن  
بلدة لا يقيم اهلها فيها في الصيف وانما يخرجون الى مزارعهم  
هل تلزمهم الجمعة والذي يظهر في ذلك ان الظعن هو السفريات

كانوا

كانوا يسافرون عنها بالكلية بحيث يطلق على ذلك اسم سفر ولو قصيرا  
فليسوا مستوطنين فلا تنعقد بهم اي لا تلزمهم الا ان اقيمت بمحل  
اقامتهم وان كانوا يخرجون من المساكن فقط ويتركون فيها اموالهم  
وامتعتهم فليس هذا بظن فتلزمهم الجمعة فان كان القضاء الذي خرجوا  
اليه معدودا من خطة البلد صحت جمعتهم فيه والا فلا ويلزمهم فعلها  
في خطة البلد عابا وشرحه **قوله** فلو خرج الوقت اي يقينا او ظنا ولو  
بغير عدل بخروجه على الاوجه عملا بخبر العدل كما في غالب ابواب  
الفقه ومن ثم روجه جمع منهم من الاذرع والحق به الفاسق اذا وقع  
في القلب صدقه **قوله** انما هو اظهر اسوا صليت ركعة في  
الوقت ام لا لانها عبادة لا يجوز الابتداء بها بعده فتقطع بخروجه  
كالحج يتحلل فيه بعمل العمرة والحاق اللوام بالابتداء كما في الاقامة با  
نية للقصر ولهذا قال الماوردي كل شرط اختص في افتتاحها يجب  
استدامته الي تمامها بنا على ما فعل منها فيسر بالقرارة من حينئذ  
ولا يحتاج الى نية الظهر وانما ما بنا متحم كما صرح به في الرخصة وغيرها  
لانها اي الجمعة والظهر صلاة وقت واحد فجاز بنا طولها على قصرها  
كصلاة المحضر مع السفر ولا يجوز الاستيناف لانه يودي الى اخراج  
بعض الصلاة عن الوقت مع ايقاعها في الوقت خلافا للاذرع  
وبهذا فارق ما سياتي من جواز قطع المسبوق لانه يفصلها في وقتها  
ولو شكوا في خروجه في اثباتها لم يوتر لان الاصل بقاؤه كما يفهم من  
**قوله** ولو خرج الوقت **قوله** زمل ولو شك فنوى الجمعة ان بقي الوقت  
والا فالظهر صحت نية ولم يضر هنا التطبيق لاسناده الى اصل بقا  
الوقت فهو نية ليلة ثلاثين من رمضان صوم غدا ان كان من  
رمضان كما جزم به بعضهم وفيه نظر يرجع من شرح المنهاج لابن



**حجر قوله** ولو سلم الإمام وسنة وثلاثون فيه وسلمها بالقون  
خارجة صحت جمعة الإمام ومن معه فقط دون المسلمين خارجة  
فلا تصح جمعهم وكذا جمعة الخارجين فيه لو نقصوا عن الأربعين  
كان سلم الإمام فيه وسلم من معه أو بعضهم خارجة وإنما صحت  
له وحده فيما لو كانوا محدثين دونه لأن سلامه وقع في الوقت فمته  
صورة الصلاة بخلاف ما إذا خرج الوقت قبل السلام ولأن المحدث  
تصح صلاته في الجمعة فيما إذا فقد الطهورين بخلاف خارج الوقت  
ولأن هذا مقصر بتأخير الصلاة إلى خروج بعضها عن الوقت بخلافه  
في ذلك فإن فرض أنه لم يقصر بل سلم في الوقت وأخروا إلى أن خرج  
الوقت احتمل أن يكون الحكم كذلك الحاق الفرد النادر بالأعم الغلب  
واحتمل أن يلتزم فيها صفة جمعة قال الشيخ وهو وجه هذا والمعتمد  
إطلاق الأصحاب **قوله** الجماعة باجماع من يعتد به في الإجماع  
كذلك **الخطيب قوله** في الركعة الأولى فقط بخلاف العدد فإنه شرط  
في جميعها فلو صلى الإمام بأربعين ركعة ثم أحدث فأنه كل منهم لنفسه  
أجزأتهم الجمعة **قوله الخطيب** أو الرمي وشرطها وكذا لو كان في قوة في  
الركعة بلا عذر على المعتمد فانهم يتوهمونها جمعة **قوله** عباد أي الجماعة  
فيها كغيرها من الجماعات كنية الاقتداء والعلم بانتقالات الإمام  
مهما مر في الجماعة الأولى نية الإمامة فيجب هنا على الأصح لتحصل  
الجماعة **قوله** لم تصح إذا لم ينقل فعلها كذلك والعلم أنه لا يلزم من  
اشتراط العدد اشتراط الجماعة ولا العكس لأن لكل واحد منها  
عن الإجماع العدد فلا بد منه قد يخصه أربعون من غير جماعة وأما  
الجماعة فلا فيها الارتباط الحاصل بين صلاتي الإمام والمأموم وهو  
لا يستدعي عدد الأربعين قاله الرافعي رحمه الله **قوله** البهجة قوله

أن لا يسبقها بالتحرّم به بتمام التكبير وهو الراوي أن يسبقه الآخر  
بالهزة لأن به تقيين الانعقاد وشمل ما تقر من كون المعين بتمام  
تكبير الإمام دون تكبير ما خلفه ما لو أحرمه الإمام بالجمعة ثم أحرم  
آخر بها ثم أقر به تسعة وثلاثون ثم بالأول مثلهم صحت جمعة  
الأولى إذا أحرمه تقينت جمعة للسبق وامتنع على غيره افتتاح  
جمعة أخرى وبذلك صرح في المجموع **قوله** ولا يقارنها فيه أي  
التحرّم جمعة بمحلها الامتناع بتعدد محلهما إذ لم تقم في عصر النبي صلى  
صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين إلا في موضع واحد من محلهما  
ولأن الاقتصار على واحدة أفضى إلى المقصود من إظهار شعار الاجتماع  
وإتفاق الكلمة وإنما اعتبروا البحر انتهى ومن إمامها لأن به يتبين إلا  
انعقاد أما السبق والمقارنة في غير محلها فلا يؤثر **قوله** لا أن عس  
الاجتماع للناس مكان ويظهر أن المراد اجتماع من يغلب اجتماعهم  
لها في ذلك المحل سواء لم يجمعهم أم لا والمعتمد أن العبرة بمن يحضر  
بالفعل وإن لم تلزمهم الجماعة ثم عسر الاجتماع أما الكثرة فيقال  
في الأنوار والقتال بينهم أول بعد أطراف البلد وحد البعد هنا كما  
في الخارج عن البلد أي بأن يكون من بطرفها لا يبلغهم الصوت  
بشرطه الآية **قوله** عباد **قوله** فيجوز تقريرها بحسب الحاجة  
لأن الشافعي دخل بغداد وأهلها يقيمون جمعتين وقيل ثلاثا ولم  
ينكر عليهم فحمله الأكثر على عسر الاجتماع وجري عليه الشيخان  
كالإمام والرويان في الحلية قال ولا يصح للشافعي فيه ويحتمل مرجه  
غير هذا وأقول بل فيه نص له ظاهره المنع نقله الشيخان وهو لا  
يجوز بمصر وإن عظم وكثر ما ساجده إلا بمسجد واحد وافتى به  
شيخنا ابن حجر ونقله السبكي ثم قال أنه بعيد ثم انتصر له بعد



وصنف أربع مصنفات وقال إنه الصحيح مزهبا ودليلا ونقله عن  
 أكثر العلماء وإنكر نسبة الأول للأكثر وقد انقضى عصر النبي والصحابة  
 والتابعين ولا تصدر مع كثرة الخلق ولم احفظ عن صحابي ولا تابعي  
 يجوز ذلك قال وعدهم الاذن في ذلك معلوم من الدين بالضرورة  
**ثم المجبة** فلو وقعت في محل لا يجوز تعدد هاهنا فيه معا ووشن في المعية  
 استوفيت جمعة ان اتسع الوقت لترافعها الان في المعية فليست  
 احداها باولي من الاخرى ولان الاصل في صورة الشك عدم جمعة  
 مجزية قال الامام وحكم الائمة بانهم اذا اعدوا والجمعة برئت  
 ذمتهم مشكل لتقدم احداها فلا تصح اخرى فاليقين ان يقيموا جمعة  
 ثم ظهر اقل في المجموع وما قاله مستحب والا فالجمعة كافية في البراءة  
 كما قالوه لان الاصل عدم وقوع جمعة مجزية في كل طائفة او التثبت  
 احداها بالاخرى اما لو سمع مريضا او مسافرا خارج المكان تكبيرين  
 مثلا حصين فاخبر بذلك ولم يعرف المتقدم منهما او ثانيا بان  
 تقيمت ثم نسيتم صلواتهما لا يتباس الصحيحة بالفاسدة فان  
 لم يلبس فالصحيحة السابقة وان كان السلطان مع الثانية وخيفت  
 الفتنة **منهج وشرحه** وقد افقوا في الجمع الواقعة في مصر لان  
 بانها صحيحة سواء وقعت مع ام مرتبا الي ان ينتهي عسر الاجتماع  
 فلا يجب على احدهم ان يصليها ظهر يومها ومن لم يعلم هل جهته  
 الصحيحة او غيرها وجب عليه ظهر يومها **ثم على قوله** وهذان  
 الشرطان هما الجماعة وان لا يسبقها جمعة **فرع** قال الماوردي  
 واقروه المقلد اي المولى امامة الجمعة لا يوم في باقي الصلوات  
 والمقلد امامة الخميس لا يوم في الجمعة كما اقتضاه هذا الماوردي ذلك  
 ان الجمعة هل هي جمعة مقصورة فتدخل او صلاة مستقلة فلا

تدخل ولا في عيد ولا كسوف واستسقا الاستقلال لها فلا يشتملها لفظ  
 الخمس بخلاف التي اوجع والوتر على الاوجه لانها تابعتان لصلاة  
 العشا فيستحق امامتهما من ولي الخمس الا اذا قلدها في كل الصلوات  
 فيستحق امامة جميع ما ذكر لشمول اللفظ له ومن قلدا امامة صلاة  
 العيد في عام فله عند الاطلاق امامة عند كل عام بخلافه في الاستسقا  
 والخسوف والفرق ان الاول وقت معين فيكر فيه فشملت التولية  
 ما بعد العام الاول للعلم به بخلاف الاخيرين **عباب وشرحه قوله** تقدم  
 خطبتين لخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان يخطب يوم الجمعة  
 خطبتين يجلس بينهما **قوله** تقدم خطبتين على الصلاة رايت في ا  
 لدما ميني على البخاري في حديث الانفضاض على بشاة التجارة ان الا  
 نفضاض كان في الخطبة كانت في صدر الاسلام بعد الصلاة وانها  
 من ذلك اليوم حولت الى قبل الصلاة انتهى **قوله** على الصلاة بالا  
 جماع الامن شد ولا تباع مع خبر صلوا كما رايتوني اصلي بخلاف العيد  
 فان خطبته موخرتان للاتباع ولان خطبة الجمعة شرط والشرط  
 مقدم على المشرط ولان الجمعة انما تؤدي جماعة فاخرت ليدركها  
 المتأخرون للتمييز بين الفرض والنفل وقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة  
 فانتشروا في الارض فاباح الانتشار بعد هاهنا فجاز تأخيرها لما جاز  
 الانتشار **قوله** في الوقت اي وقت الظهر **قوله** لانه لما نزل لا تباع  
 رواه البخاري عن السائب بن يزيد قال كان الثاين يوم الجمعة  
 حين يجلس الامام على المنبر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وابي بكر وعمر وفي البخاري عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان يصلي الجمعة بعد الزوال وروي انه عليه الصلاة والسلام كان  
 يخرج الى الجمعة متصلا بالزوال وكذا جميع الائمة في جميع الامصار



ولو جاز تقديمها القدر منها النبي صلى الله عليه وسلم تخفيفا على المبكرين  
 وإيقاعا لها في الوقت **قوله** والخبر غير المعفو عنه في البدن والثوب وال  
 لأن فلو أحدث في ثنا الخطبة استأنفها وإن سبقه الحرث وقصر  
 الفصل لأنها عبادة واحدة فلا تؤدي بطهارتين كالصلاة ومن ثم  
 لو أحدث بين الخطبة والصلاة وتطهر عن قرب لم يضر كما اقتضاه  
 كلامهم في الجمع بين الصلاتين ولا يشترط طهر السامعين ولا سترهم  
 وأغرب من استترطهم قاله الماوردي واشترط الستر لا يغني عنه ما قدمناه  
 من وجوبه ولو في الخلوة لا يلزم من الوجوب الاشتراط ولا يشترط  
 أيضا كونهم يحمل الصلاة لما يسهونه كما يكفي قراءة الفاتحة في الصلاة  
 بمن يفهمها وأفاد فهمهم اقتضاه على ما ذكرناه لا يجب الخطبة ونية  
 فرضيتها وهو المعتمد كما صرح في المجموع وأشار في الروضة **قوله** على قراءة  
 ستر للعبادة للاتباع كما في الصلاة **قوله** ويقام فيهما عند القدرة  
 للاتباع رواه مسلم فإن عجز خطب قاعدا ثم مضطجعا كما في الصلاة  
 الاقمتا به سوا قال لا يستطيع القيام أم سكت لأن الظاهر أن  
 ذلك لعذر فإن بانته قدرته لم تؤثر الأولى للعاجز الاستئابة **قوله**  
 ويجلس بينهما مطمئنا للاتباع كما في الجلوس بين السجدين فيجب على  
 عاجز جلس وقائم لم يقدر على الجلوس بل أولى فصل يسكتة ولا  
 يكفي بالاضطجاع وعند القيام والقيام هنا شرط وفي الصلاة ركن  
 لأنها جملة أعمال وهي كما تكون إذا كانت غير إذا كانت هل يسكت  
 فيه أو يقرأ أو يذكر سكتوا عنه وفي صحيح ابن حبان أنه صلى الله عليه  
 وسلم كان يقرأ فيه أفاد ذلك الأذري **قوله** ويسن أن يكون  
 جلوسه بينهما أي بين الخطبتين قدر سورة الاخلاص تقريرا  
 لذلك وخروج من خلاف من أوجبه وإن يقرأ فيه لم أر من تعرض

لنذكرها بخصوصها فيه ويوجه بأن السنة قراءة شيء من القرآن  
 كما يدل عليه رواية ابن حبان كان صلى الله عليه وسلم يقرأ في جلوسه  
 من كتاب الله وإذا ثبت أن السنة ذلك ففي أولى من غيرها لمزيد  
 ثوابها وفضايلها وخصوصياتها **عجاب** وشرحه **قوله** سماع من يعتقد  
 بهم أن يرفع الخطيب صوته باركانها حتى يسمعها تسعة وثلاثون  
 ولأن مقصودها الوعظ وهو لا يحصل إلا بذلك فعلم أنه يشترط إلا  
 سماع والسماع بالقوة لا بالفعل فلو تشاغل بعضهم مع بعض وكانوا  
 لوصفوا السمعوا كفي على المعتمد **قوله** إذا لو كان سماعا علم بالفعل كان  
 واجبا لكان الانصات متحتما فلا يكفي الاسرار كما إذا ان ولا السماع دون  
 الأربعين ولا من يعتقد به وقضية كلامهم أنه يشترط في الخطيب  
 إذا كان من الأربعين أن يسمع نفسه حتى لو كان أصم لم يكن وهو  
 كما قاله الأسنوي بعيد لا معنى فإنه يعلم ما يقوله وإن لم يسمعه ولا  
 معنى لمن نفسه **قوله** ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم  
 لأن ما يفتقر إلى الله يفتقر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما  
 لاذان والصلاة **قوله** ويعظمهم بالوصية وهي امتثال أمر الله تعالى  
 واجتناب نهيه لأن المقصود بالخطبة الوعظ والتحذير وقل كان  
 صلى الله عليه وسلم يواظب على الوصية في خطبته رواه مسلم  
 وفيه عن جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا  
 خطب يوم الجمعة أحمر عيناه وعلا صوته واشتد غضبه  
 حتى كأنه سيد جيش ويقول بعثت أنا والساعة كهاتين انتهى  
 دميري **قوله** ولا يتعين لفظ الوصية لأن غرضها الوعظ وهو  
 حاصل بغیر لفظها فيكفي ما دل على الموعظة ولو قصيرا نحو  
 أطيعوا الله تعالى ولا تألوا تعبد بلفظها فقط بخلاف الحمد والصلاة



تعبداً بها في موضع فاعلم انه عالم يتعين لفظ الوصية كذلك  
لا يتعين لفظ التقوى خلافاً لمن توجه من عبارة الروضة كذلك  
والمنهاج **ثم العباب** ولا يكفي اقتضاه فيما على تحزير من غرور الدنيا  
وزخرفها فقد يتواضى به منكر البعث والمعاد بل لا بد من الحمل على  
الطاعة وهو مستلزم للحمل على المعصية **قوله** بخلاف الحمد وال  
لصلاة فان لفظها مستلزم اي حمد الله تعالى والصلاة على نبيه  
متعين كما جرى عليه السلف والخلف كالحمد لله او حمد الله او حمد  
الله او اللهم صلى على محمد واصل او نصلي على محمد او النبي او احمد  
او العاقب او الحاشا او الماحي او البشير او النذير ونحوه فخرج الحمد  
للمؤمن والشكر لله تعالى ونحوهما ورحمة الله تعالى محمد واصل الله  
عليه وان تقدم له ذكر كما صرح به في الانوار وجعله اصلاً مقيساً  
عليه واعتمده البرماوي وغيره خلافاً لمن وهم فيه **ثم ابن حجر** واعتمده  
الرملي في شرحه وجزم به شيخ الاسلام في **ثم الروض** وتسنى الصلاة على  
انه قال الاذرعى الظاهر ان كل ما يكفي في التشهد يكفي هنا وسئل الفقيه  
اسماعيل الحضرمي هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على نفسه  
فقال نعم ولا يشترط قصد الدعاء بالصلاة خلافاً للمحب الطبري  
لانها موضوعة لذلك سماعاً **قوله** فيهما اي في الخطبتين اي في كل منهما  
فيد في الامور السابقة **ثم الاصل** **قوله** قراءة اية مفهومة سواء كانت  
دالة على وعاد او عيد او حكم او قصة ولا يبعد الاكتفاء بشرط اية  
طويلة وبه جزم الاصمعي وهو المعتمد لانه اولى من اية قصيرة  
**ثم** لا كنتم نظرون عبس واستشكل الزركشي موافقة النووي للامام  
على اشتراط الافهام هنا ومخالفته له في العاجز عن قراءة الفاتحة  
ان حفظ اية غيرها غير مفهومة وجوابه ان القصد هنا الوعظ والتذكير

بالله تعالى واياته وشم الايتان عما يسمى قرآن **ثم العباب** **قوله** في احدهما  
لاطلاق الادلة واطلاقهم يقتضي الاكتفاء بمنسوخ الحكم وعدم الاكتفاء  
بمنسوخ التلاوة **قوله** لكن ليس كونه في الاولي بعد فراغها كما قاله  
الاذرعى وقراءة الاولي في كل جمعة لا يتبع رواه مسلم قال في شرحه فيه  
دليل على ندب قراتها او بعضها وفي كل جمعة ولا يشترط رضى الحاضرين  
كما لم يشترطوه في قراءة الجمعة وللمنافقين في الصلاة وان كان السنة التحقير  
ولا يجزى ايات تشتمل على الاركان كلها اي ما عدا الصلاة على النبي  
ان ليس لنا اية تشتمل على ذلك لان ذلك لا يسمى خطبة فان اتى بالحمد  
او الوعظ ضمن اية الحمد لله فاطر السموات والارض الاية واتقوا  
الله الذي تسالون به والارحام الاية اجزاء عن الركن الذي هو  
الوصية بالتقوى لا القراءة وان قصدتها فغن القراءة تجزئيه فقط كما  
في المجموع **ثم العباب** وتضمن الايات لنحو الخطب كوجه جماعة وخص  
فيه اخرون في الخطب والمواضع وهو اوجه **ثم رملي** **قوله** لانه الماتور  
ولان الدعاء يليق بالخواتيم ويدعو للمؤمنين والمؤمنات في الثانية  
وجزم بمن عبد السلام في الامالي يتم والغزالي بتحريم الدعاء للمؤمنين  
والمؤمنات بمغفرة جميع الذنوب وبعدم دخولهم النار لان الله تعالى  
اخبر ورسوله صلى الله عليه وسلم ان فيهم من يدخل النار واما الدعاء  
بالمغفرة في قوله تعالى حكاية عن نوح رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين  
دخل بيتي مؤمنين والمؤمنين والمؤمنات ونحو ذلك فانه ورد بصيغة  
الفعل في سياق الاثبات وذلك يقتضي العموم لان الافعال تكثر  
والجواز قصر معهود خاص وهو اهل زمانه مثلاً **ثم رملي** **قوله**  
وانه لا باس بتخصيصه بالسامعين كقوله ربكم الله تعالى اي  
يكفي ذلك او يركم الله فيكفي ما يقع عليه اسم الدعاء بخلاف ما لو



خص به الحاسن كما يؤخذ من كلامهم ولم اره مسطورا **الخطيب**  
**قوله** اذ لم يكن فيه مجازفة في وصفه قال ابن عبد السلام ولا يجوز  
وصفه بالصفات المأذبة الا لضرورة ويستحب الدعاية للمسلمين  
وولاية امورهم بالصلاح والاعانة على القيام بالحق والعدل ونحو ذلك  
**قوله** موالاتها اي بين اركانها وبين الخطبتين وبينهما وبين الصلاة  
ولان لهما اثرا ظاهرا في اسمالة القلوب والخطبة والصلاة تشبهان  
بصلاتي الجمع **روى** حرم المولاة ما تقدم في جميع التقديم **روى قوله**  
عربية والمراد اركانها لا اتباع السلف والخلف فان لم يكن من يحسن  
العربية ولم يمكن تعالها خطب بغيرها او امكن تعالها وجب  
تعالها على الجميع على سبيل فرض الكفاية فيكفي في تعالها واحد  
فان لم يفعل عصوا ولا جمعة لهم بل يصلون الظهر واجاب القاضي  
حسين عن سوال ما فائدة الخطبة بالعربية اذ لم يفهمها القوم  
اجاب بان فائدتها الوعظ من حيث الجملة ويؤيده ما في الروضة  
لاصلها فيها ولو سمعوا الخطبة ولم يفهموا معناها انها **قوله**  
وجميع ما اعتبر فيها شروط قال في **الجمعة** وجملة شروطها ثلاثة  
عشر وقوعها في وقت الظهر وفي خطة بلرة او قرية وان لا يتقدمها  
ولا يقارنها جمعة حيث يمنع تقدمها وتقدمها على الصلاة و  
لقيام فيها للقادر والجلوس بينهما وكون الخطيب ذكرا واسماع  
اربعة كاملين والولاء والظهر والستر **قوله** ذكر اي محققا وظاهر  
هذا انه لا فرق بين كونه من الاربعة او ازيد عليهم وهو ظاهر  
كالموذن بل والولي لان القصد الوعظ وهو لا يحصل من امرأة او خشي  
لرجال ولان ما مورون باستماع الخطيب والنظر اليه كالمودن  
وفي ذلك جهل للناس على ما فيه فتنة **قوله** العباب **قوله** وتلزم

كل مسلم مطلق قال ابن حجر ذكر وان يختص بالجمعة توطية  
**قوله** مسلم مكلف متوجع حذر لا يجوز عذر له قال الجلال  
المحلي الصلوات المذكورة مع الاقامة الواجبة في الاستيطان  
تقدم اعتبارها في الوجوب واعتبرت هنا في الانعقاد انتهى بحروقه  
اي والشيء اذ ذكر موتين باعتبارين مختلفين لا بعد تكرار اي  
لان شرط التكرار تساوي الموضوعين وما اجاب به الجلال المحلي  
عن كلام المنهاج يجاب به هنا عن كلام المؤلف لمساواة عبارته  
لعبارة **قوله** مكلف اي بالغ عاقل والحق به متعدد بمنزلة عقله فيلزم  
قضاؤها **قوله** رملي **قوله** يحمل الجمعة او يحمل يسمع فيه نداوها  
**قوله** لا عذر له فان تقطعت الجمعة بتخلفه او طرا بعد الزوال  
**قوله** حلق بالطلاق او الاعتراق انه لا يصلي خلفه يومه ولي  
زيد امام الجامع سقطت عنه الجمعة اذ لم يكن في البلد الا جمعة  
واحدة قال شيخنا لم لا يقال انه يحضر ولا يحث لانه مكره شرعا  
فاشبهه ما لو حلق لا ينزع ثوبه في هذا اليوم فلجنب وتوقف غسله  
على نزع ولا ركنه الصلاة فانه ينزعه ولا يحث لانا نقول الجمعة  
لها بدل في الجملة وهو الظهر **قوله** رملي **قوله** يرخص في ترك الجمعة  
لجوع وعطش وخوف وشبه ذلك اجبر العين حيث امن فساد  
العمل في غيبته كما هو الظاهر **قوله** رملي ويلحق بالاعذار الاشتغال  
بتجهير الميت ومثله ايضا ما لو احتاج الى كشف عورته بحضور  
الناس ولم يمكنه الاستنجاء الا كذلك فسقط عنه الجمعة بالطريق  
الاولي لانها تسقط برون ذلك من الاعذار بخلاف ما لو خاف  
خروج الوقت فيلزمه كشف عورته وعلى من حضر غرض بصره  
**قوله** ولو كان به رشح كربة وامكنه الوقوف خارج المسجد بحيث



لا يوذى فينبغي ان تلزمه الجمعة ثم رمل في قوله مما يتصور هنا لا  
 كالريح بالليل **قوله** وان لزم السكان المتعدي بسكره القضاء فانه  
 المنقول المعتد خلافا للاسئوى التابع له المص من عدم تكليفه  
 لانقاف الفهم الذي هو شرط التكليف في العباب ومثله المجنون  
 والمغني عليه المتعديان بزيادة عقلهما كما ذكره المص في غي  
 هذا الكتاب **قوله** في الحديث الشريف الا اربعة ان نصب فذلك  
 وان رفع فعلى تاويل الكلام بالنفي كانه قيل لا يترك الجمعة  
 مسلم في جماعة الا اربعة في نفي **قوله** من تلزمه الجمعة اي  
 بان كان من اهلها وان لم تنعقد به مقيم لا يجوز له القصر **قوله**  
 بعد الزوال لان وجوبها قد تعلق بمجرد دخول الوقت فلا يجوز  
 له تفويتها فان خالف وسافر لم يترخص الا اذا فاتت الجمعة  
 ويجيب ابتد اسفاره من فواتها لانها المعصية في الخطيب  
**قوله** الا ان يمكنه الجمعة في طريقه او مقصده بان غلب على ظنه  
 اذ رآها الحصول المقصود وهو مراد المجمع بقوله بشرط علمه بادرأها  
 اذ كثير ما يطلقون العلم ويريدون به الظن لقولهم يجوز الاكل  
 مع الفير مع علمه برضاه ويجوز القضاء بالعلم وشمل اطلاقها  
 ما لو نقص بحيث ادى الى تعطيل جمعهم وهو ظاهر اذ لا يطق  
 بتصحيح عبادته غيره وهو شبهه بالوجن او مات واحرم منهم  
 ولو سافر في يوم الجمعة بعد الفجر ثم طرأ عليه جنون او موت فالظاهر  
 سقوط الاثم عنه كما اذا جامع في نهار رمضان ووجبنا عليه  
 الكفارة ثم طرأ عليه الموت او الجنون ومحل المنع ايضا ما لم يجب  
 السفر فورا فان وجب كذلك كالتقاد ناحية وطيلها الكفار واسرى  
 اختطفوهم وظن او جواز ادراكهم وحج تضيق وخاف فوته فلا وجه

والأصلي ان الناس في الجمعة على ستة أقسام  
 ١- وان تلزمه وتنقذ  
 ٢- وتضم منه وهو من استوفى  
 ٣- الشرط الثاني من لا تلزمه  
 ٤- ولا تنعقد به ولا تضم منه  
 ٥- وهو غير المميز وما ذكر  
 ٦- معه الثالث من تلزمه  
 ٧- ولا تنعقد به ولا تضم منه  
 ٨- وهو المرتب الرابع  
 ٩- من تضم منه ولا تلزمه  
 ١٠- وما ذكر معه الخامس  
 ١١- من لا تلزمه وتضم منه  
 ١٢- وتنعقد به وهو المميز  
 ١٣- السادس من تلزمه  
 ١٤- تضم منه ولا تنعقد به  
 ١٥- وهو من سمع النواقيس  
 ١٦- مجاز الجمعة انتهى

ما قاله الاذرى اخذ من كلام البندرخي وغيره وجوب السفر  
 فضلا عن جواز **قوله** او يتضرر بخلفه عن الرفقة فلا يحرم دفعا  
 للضرر عنه وما اقتضاه كلامه كغيره من ان مجرد انقطاعه عن  
 الرفقة بلا ضرورة ليس عذرا وهذا هو المقتدر وان قال في الجهل  
 ان الصواب خلافه لما فيه من الوحشة وكما في نظيره من  
 التيمم وجزم به في الكفاية ان الفرق بينه وبين نظيره في التيمم  
 ان الطهر يتكرر في كل يوم بخلاف الجمعة وقرق بينهما ايضا بانه  
 يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد **باب كيفية صلاة**  
**الخوف قوله** وهو ضد الامن وحكم صلته كصلاة الامن في الاركان  
 والشروط **قوله** كيفية صلاة الخوف اي عنده من حيث انه يحتمل  
 فيها عنده ما لا يحتمل فيها عند غيره كتطويل الركن القصير والايان  
 ببعض الصلاة مع بقا القدرة من غيرنية مفارقة ومن ذلك الطعنات  
 والضربات الكثيرة المتوالية فان هذا مقتدر في الخوف غير مقتدر في الامن  
 ومن ذلك اقتراء المفترض بالمتنفل فانه مع كراهته في الامن سنة  
 في حالة الخوف **قوله** واذا كنت فيهم الآية ودعوى المزمي نسخ هذه  
 الآية لتركه صلى الله عليه وسلم لها في يوم الخندق بل اخبره اربع  
 صلوات مردود بتأخير نزولها عنه لانه سنة اربع وقيل نزلت  
 سنة ست وتركه صلى الله عليه وسلم لها لعدم شروعيها اذ  
 ذاك ويجوز في الحضر كما تجوز في السفر خلافا لما لا **قوله** يمنع رويته  
 اي العدو **قوله** وكثر المسلمون بحيث يقاوم كل صنف منهم العدو  
**قوله** وصلى بهم جميعا الى الاعتدال الركعة الاولى لان الحراسة  
 محلها الاعتدال لا الركوع كما يعلم من قوله الاتي فيسجد بصف  
 اول سجدة فيه ويجرس حينئذ صف ثان في الاعتدال **قوله** فاذا



قاموا اي الامام والساجدون **قوله** وحرس الاخر من اي الفرقة  
 التي سجدت مع الامام **قوله** فاذا جلس الامام للتشهد سجدوا  
 في الركعة الثانية وتشهد اي الامام سجدوا والثاني في الثانية **قوله**  
 بعد تقدمه اي الثاني **قوله** وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم اي صفة صلاته **قوله** بعسفان بضم العين وسكون السين  
 المهملتين وهي قرية بقرب خليص بينها وبين مكة اربع برده سميت  
 بها عسف السيل فيها وعبارته كغيره في هذا النوع صادقة  
 بان يسجد الصف الاول في الركعة الاولى والثاني في الثانية وكل  
 منهما فيها اي مكانه ويجول مكان الاخر ويعكس ذلك اي بان  
 يسجد الصف الثاني في الاول ويجري الاول في الثانية ويجري الثاني  
 وكل منهما مكانه او يجول مكان الاخر في اربع كيفيات بل ان ثبت  
 ضمير فيها السابق فقلت فيهما اي الركعتين كانت ثمانيا وكلها  
 جائزة اذ لم تكثر افعالهم في التحول ضررا الا فضل ما ثبت في مسلم  
 وهو ان يتقدم الصف الثاني الذي حرسه اول في الركعة الثانية  
 ليسجد ويتاخر الذي حرسه اول ويجري اول ويجري اول من  
 خطوتين وذلك لجمعة بين تقدم الافضل وهو الاول بسجود  
 مع الامام اي في الركعة الاولى وتاخر الثاني لتحوله مكان الاخر اي  
 للسجود وتاخر الاول للحراسة في الركعة الثانية وينفذ كل واحد  
 بين رجلين فان مشى واحد اكثر من خطوتين وذلك لجمعة  
 بين تقدم الافضل وهو الاول بسجوده مع الامام اي في الركعة  
 الاولى فان مشى واحد اكثر من خطوتين بطلت صلاته وانما اختصت  
 الحراسة بالسجود دون الركوع لان الركوع يمكنه المشاهدة **قوله**  
 في وجه العدو اي يحرس **قوله** بالنية بعد الانقصاب ندبا وقبله

بالركوع دون  
 ٤

بعد الرفع من السجود جواز اذ **قوله** تفارق بالنية اي حتما  
 فامفارقة واجبة على كل حال بالنية ولها حالتان حالة جواز وحالة  
 ندب كما يعلم ذلك بمراجعة المنهج وشرحه **قوله** ثم تذهب بعد  
 سلامها الى العدو ويسن للامام ان يخفف الاولى لاشتغال قلوبهم  
 بما هم فيه ولجميعهم تخفيف الثانية التي انفردوا فيها ليلطول  
 الانتظار ويسن تخفيفهم لو كانوا اربع فرق بما انفردوا به  
 منتظر لها في قيامه ويسن اطالة القيام الى خوفهم ثم تتم صلاتها  
 وهو مستظلل بهم وهم غير منفردين عنه بل معتقدون به حبا  
 ثم رمى **قوله** ويسلم هو بها يحوز فضيلة التحلل معه كما حازت  
 الاولى فضيلة التحرم معه **قوله** صح لرواية ابن عمر وجاز مع كثرة  
 الافعال بلا ضرورة لصحة الخبر به مع عدم المعارض لان احري  
 الروايتين كانت في يوم والاخرى في يوم اخر ودعوى النسخ باطلة  
 لاحتياجه لمعرفة التاريخ وتعذر الجمع وليس هنا واحد منهما  
 رمى وهذه الصلاة بكيفتها ما مسألة المفارقة بالنية وعدم  
 مفارقة الاولى بل ذهبت الى وجه العدو وسأكنة **قوله** بزان الدقاع  
 مكان من نجد بارض غطفان سميت بذلك لانهم لقوا ابا رجلهم  
 بالخرق لما تفرجت وقيل باسم شجرة هناك وقيل باسم جبل فيه  
 بياض وسواد يقال له الرقاع وقيل لترقع صلاتهم فيها **قوله**  
 فتكون الثانية له نافلة وتسقوط فرضه بالاولى وهذه الصلاة  
 وان جازت في غير الخوف سنت فيه عند كثرة المسلمين وقلة  
 عددهم وخوف هجومهم عليهم في الصلاة **قوله** عند كثرة المسلمين  
 قال في الخادم قال صاحب الوافي المراد بالكثرة ان يكون المسلمون  
 مثلهم في العدد بان يكونوا مائتين والكفار مائتين مثلا فاذا صلى



بطايفة وهي مائة تبقى مائة في مقابلة مائتين العدو وهذا أقل درجات  
الكثرة المشار إليها انتهى **قوله** سنت عند كثرة المسلمين الخ فهذه  
شروط للندب لا للجواز وقولهم ليس المفترض ان لا يقتدى بها  
لمتنفل ليخرج من خلاف اني حنيفة محله في الامن اماه حالة الخوف كهذه  
الصورة فتستحب كما ذكره لان في حالة الخوف تركب اشيا لا تفعل  
في حالة الامن او في غير الصلاة المعادة اما الصلاة المعادة فلا لانه  
قد اختلف في فرضيتها وهو الاوجه **قوله** رمى عليه هذه صلاته رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اي صفة صلاته **قوله** بطن نخل مكان  
من نجر بارض عطفان **قوله** من هذه اي من بطن نخل وهي اي  
صلاة ذات الرقاع افضل من صلاة عسفان للاجماع على صحها  
دونها وجوازها في الامن لغیر الفرقة الثانية ولها ان نوت المفارقة  
بخلاف تلك بكل ركعتين لعموم قوله تعالى واذا كنت فيهم فاقت  
لهم الصلاة ولان فيه تحصيل المقصود مع مساواة المأمومين **قوله**  
صحت صلاتهم لان الحاجة قد تدعو الي ذلك بان لا يكتفى وقوف  
نصف الجيش في وجه العدو ويحتاج الي وقوف ثلاثة ارباعهم  
وانما اقتصر صلى الله عليه وسلم انتظار لعدم الحاجة الي الزيادة  
ولعله لو احتيج اليها الفصل **قوله** او صلى مغربا ولو فرقه في المغرب  
ثلاثة صحت صلاة جميعهم على النص **قوله** والتحم القتال كناية  
عن اختلاط بعضهم ببعض كاشتباك الحجة الثوب بالسري  
بحيث التصق اللحم باللحم او قرب التصاقه **قوله** صلوا كين امكن اي  
عند سبق الوقت كما يفهم من الروض وشرحه والمعتد انه مادام  
يرجو الامن لا يفعلها واذا انقطع رجاءه فعلها سواء في اول الوقت  
اواخره قياسا على فاقد الطهورين **قوله** واما باقي الانواع فينها

عدم اشتراط ذلك في الظاهر **قوله** قال ابن عمر الخ قال نافع الخ لاراه  
الامرفوعا رواه البخاري بل قال الشافعي ان ابن عمر رواه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم فلا يجب على الماشي كالراكب الاستقبال حتى  
في الحرم والركوع والسجود ولا وضع جبهته على الارض لما في تكلفه  
ذلك من تعرضه للهلاك بخلاف نظيره في الماشي المتنفل في السفر ولو  
امكنه الاستقبال بترك القيام لركوبه ركب لان الاستقبال الكد  
من فرض القيام بدليل سقوطه في النفل مع القدرة من غير عذر  
بخلاف الاستقبال **قوله** وطال الزمان بطلت صلاته بخلاف ما قص  
زمنه **قوله** كالمصلين حول الكعبة قضية هذا الشبهة ان المأموم  
لو تقدم على امامه في جهته انه يضرب وليس كذلك ويجاب بان  
التشبيه في اصل الخلاف كذا اجاب به شيخنا العلامة الزيادي  
وعبارة العباب مع شرحه عطفنا على ما لا يضرب او تقدموا عليه في جهة  
كما صرح به ابن الرفعة وغيره للضرورة وبه فارق نظيره حول الصلاة  
في الكعبة قال الرمي في شرحه ومثله ما اذا اختلفوا عنه بأكثر من ثلاثا  
ذراع والجماعة افضل من افرادهم كما في الامن لعموم الاخبار في فضيلة  
الجماعة انتهى قال ابن حجر الا ان كان الانفراد هو الحرم فهو افضل  
من صلاة الجماعة على الاوجه **قوله** نزل وجوبا فان اخرج النزول عن  
الامن بطلت لترك الواجب روض وشرحه **قوله** لان الركوب اكثر  
عملا من النزول هذا الفرق للإمام الشافعي رضي الله عنه واعترضه  
المزني بان ذلك يختلف بالفروسية والخفة واجاب عنه الاصحاب  
بان الاصحاب الشافعي اعتبر غالب الناس والحق به النادر بان  
اعتبر حال كل منفرد او لاريب ان نزول كل منفرد اخف من  
نزوله وان كان اثقل من ركوب اخر ويجاب ايضا بانه فعل



في الاولى شيئا مستغنى عنه وخرج عن حجية الصلاة المعتادة في الثانية  
فصل واجب ودخل في الهيئة المعتادة **قوله** وما لو لو غير  
حيوان ويظهر الحاق الاختصاص به كان هربا به من نحو سبل وعلم  
انه لو اسرع موميا بالصلاة ساهما او مكناسا لم دون ما له ثم عاب  
ولو خطف نعله في الصلاة جازت له صلاة شدة الخوف اذا خاف به  
ضياحه كما افتي به الوالد بتعالين العباد ولا يضروا طيه النجاسة  
كامل سلاحه المتلطف بالدم للحاجة ويلزمه فعلها ثانيا على المعتمد  
بملى **قوله** كحجة وخرق وكلب عقور ونص ولو لم يجد الهارب  
الا العدو لغير القبلة لم يجز له العدو كما اعتمد الاذرعى وهو ظاهر  
ثم العباب ولو ضاق وقت الصلاة وهو بارض مغصوبة احرر  
ما شيا كهارب من حريق كما قاله القاضي والجعلى ثم ملى قال الاذرعى  
ووجب القضا للتقصير كز انقله الناشئ زيادي وبه صرح ابن  
جحرى ثم العباب **قوله** يرجو به الهرب عنه لسكون غضبه وذلك  
لانه في كل هذه الصور خايف ومن عليه حولا يسقط بالعفو لا يصلي  
هذه الصلاة كما حكاها في التهمة والبحر وغيرهما **قوله** فيا في فيه مامر  
وهو ان يصلي كيف امكن راكبا وما شيا وعد واستقبل القبلة وغير  
مستقبلها **قوله** ولا اعادة في الجميع قالوا لانه حاصل في جملة الخوف  
ولا انظر الي افراده لان المرض عذر عام فلا نظر لنذرة بعض افراده  
قال الاذرعى وغيره عن الجرجاني والدارمي وللا امام الصلاة بفرقة  
وتشتغل الاخرى بدفع السيل والشاران امكن ونص عليه  
الشافعي رحمه الله ثم العباب **قوله** كالرؤايب وصلاة التراويح  
يصلي صلاة شدة الخوف وبه صرح البلقينى وغيره لا تشرع في  
لغايتة بعذر الا اذا خيف فوتها بالموت وبه صرح الاذرعى ثم العباب

**قوله** وهو فعل العباد هذه اعام في الصلاة وغيرها  
وقوله او الادون ركعة هذا خاص بالصلاة واذا بقي من الوقت  
ما يسع دون ركعة فهل ينوى الادا نظر الوقت او القضا نظر اللوا  
قال ابن جحرى ثم العباب ونقل الزركشى لا الهوى عن الاصحاب انه  
حيث شرع فيها في الوقت نوى الاقتدا وان لم يبق ما يسع ركعة  
قال الامام لا وجه لنية الادا اذا علم ان الوقت لا يسعها بل لا يصح  
كنية بعد الوقت وقال في النواخير وهو اشكال صحيح قال ابن قاسم  
في حاشيته والاصواب ما قاله الامام وبه افتي الشهاب الرملى **قوله**  
استدركا اي بذلك الفعل لما اي شئ سبق له اي لذلك مقتضى  
اي طالب له وجوبا او ندبا كان المقتضى للفعل من المستدرك كما  
في قضا الصلاة المتروكة بلا عذر ام في قضا المستدرك كما في قضاء  
النائم الصلاة والحايض الصوم فانه سبق لفعلها مقتضى من غير  
النائم والحايض لامن النائم والحايض ويخرج بقوله استدركا ما فعل  
بعد وقت الادا لا يقصد الاستدراك من صلى صلاة في وقتها ثم اعادها  
في جماعة بعد خروج وقتها فالاشئ قضا ولا تسمى اعادة لان الاعادة  
مخصوصة بوقت الادا ثم جمع الجوامع للشيخ خالد **قوله** مقتضى فاعل  
سبق **قوله** في وقت ادائها ثانيا فالصلاة المتكررة المفعولة في وقت  
الاولى في جماعة بعد الانفراد من غير خلل في الاولى معادة ثم جمع  
الجوامع للشيخ خالد الازهرى **قوله** متى تذكره ولو في وقت الكراهة  
**قوله** لاجمعة خلافا لليث فانه قال بقضاها جماعة **قوله** وكذا الي  
الفرض الخ انما قال وكذا الخ اشارة الى ان القيد الذي بعد كذا خاص  
بما بعدها فقط وقد تقدم نظير ذلك في كلامه **قوله** ان فات بعذر  
كنوم ونسيان اي لم يقصد به اما اذا تعدي به كالعيب بشرط نج

قع

قوله لا تفتد العلة لاداء  
فتأمل



فانه يجب قضا ذلك فوراً ومثله اليوم كذلك زيادي قوله والابان  
فانت بلا عذر وجبت المبادرة تعجلاً لبراءة الزمة **قوله** فيقضى  
قبلها الفايث اي فيسن تقديم الفايث عليها ايضاً وبه صرح في  
الكفاية واقتضاه كلام المحرر والتحقيق والروض وافتي به الشيخ  
الرملي خلاف الاسنوي وغيره تعليل كلام الاسنوي لامتناع اخراج  
بعض الصلاة عن الوقت ومن عليه فوايت لا يعرف عددها قال  
القفال يقضى ما تحقق تركه وقال القاضي يقضى ما زاد على ما تحقق  
فعله والاصح التفاوت بين كلامي القفال والقاضي فيما شك فيه  
فعلى كلام القفال لا يقضى وعلى كلام القاضي يقضى وهو الاصح كما تقدم  
وهو الاصح كما تقدم ولو استيقظ من نومه وقد بقي من وقت  
الصلاة المفروضة ما لا يسع الا الوضوء وبعضه فحكم فايته  
بعذر فلا يجب قضاؤها فوراً فلا يجب قضاؤها كما افتي به الشيخ  
الرملي ولو فاتت صلوات بعضها بعذر وبعضها بغير عذر كان  
فاته الظاهر بعذر والعصر بغير سن في حقه الترتيب خروجاً من  
الخلاف ولو خاف فوت جماعة الحاضرة فالأفضل عند النووي  
الترتيب للخلاف في وجوبه وعند الاسنوي البراءة بالحاضر جماعة  
ونقله عن جمع وقال كان ما قاله النووي من تفقحه وهو مردود  
للخلاف في الجماعة ايضاً وامتازت بالخلاف عندنا وورد ما قاله الاسنوي  
بان النووي لم ينفرد به بل سبقه اليه جماعة وبان الخلاف في الترتيب  
خلاف في الصحة فرعاً عنه اولي من الجماعة التي هي من التكميلات  
التي تصح الصلاة بدونها **قوله** كما شمله المستثنى منه هو قوله يقضى  
ما فاتته **قوله** فبان ضيقه عن ادراكها اذ اي اذ لم يسع ركعة  
بقريئة ما سبق **قوله** لحرمة الوقت يوحى من هذا التعليل

وجوب الاعادة في هذه الصور الثلاث وليس كذلك لان المنقول  
في الشبهة الكبير عدم وجوب الاعادة وعبارته فيه بعد قول  
المتن امتنع صبره الى انتها نوبته بل يصلي في الوقت متيماً وقاعداً  
وعارياً بلا اعادة لانه عاجز في الحال وجنس عذرهم غير نادر  
والقدرة بعد الوقت لا تؤثر كما في العاجز عن القيام وعن استعمال  
الوقت في الوقت مع غلبة ظن قدرته عليها انتهى وعبارة شيخنا  
العلامة الزيادة في حاشيته في باب التيمم ولو علم ذو النوبة من  
متراحمين على نحو بير او سيرة او محل صلاة انها لا تنتهي اليه الا بعد  
الوقت صلى فيه بلا اعادة **قوله** فلا يقضى به اي بالتيمم اي لا يجوز له  
بمحله لا يغلب فيه فقد الما واستوا الفقر والوجوب **قوله** اما غير  
الموقت هذا محترز قوله سابقاً من موقت **قوله** ثم اي اخيراً باب التطوع  
**قوله** ومن صلى صلاة اي مكتوبة اي على الاعيان فلا يسن اعادة  
المنفردة بل ولا تنعقد كما لو اعاد المكتوبة بعد الوقت او اكثر من  
مرة او منفردا في رجل يجريان الخلاف في صحتها ودخل في المكتوبة  
الجمعة وانما يتصور اعادتها اذا تعددت الحاجة او انتقل فاعلمها  
الى بلد اخرى على الاوجه حينئذ قال الاسنوي وكذا غيرهما من نقل  
يسن فيه الجماعة كما يدل عليه تعليل الرافعي بحصول الفضيلة  
يستثنى من النقل وتر رمضان فلا يسن اعادته لخبر لا وتوان في  
ليلة **قوله** في الوقت لو بقي منه ما يسع ركعة سنت الاعادة وقضيته  
ان من صلى منفرداً في الوقت او بعده لا يندب له اعادتها بعد الوقت  
في جماعة وقد يشكل هذا بما سلف من ان الجماعة تسن في القضا  
عند اتحاد الجنس الا ان يجاب به انه لما كانت الجماعة مختلفاً  
في القضا والضم الي ذلك ان الاعادة تقع نقل امتنعوا من ندب ذلك



هنا واقتصر على الوارد فرع سلينا ان مثل ذلك لا يندب فهل يجوز  
في كلام الجدل المحلى في شرح جمع الجوامع على الاداء السنما ما هو صريح  
في ذلك اي في الجواز قاله شيخنا الشهاب البرلسي ولا بد من وقوعها  
كلها في جماعة حتى لو انفرد بركعة او ثاخر سلامه عن سلام امامه  
عرفا بطلت صلاته ولا بد من نية الفرضية بالثانية وفرضه الاول  
لسقوط الخطاب بها فان لم يسقط الخطاب لفرضه الثانية اذا  
نوى بها الفرض ههنا ما افتى به الفزالي لكن نقل النووي في روي  
المسائل عن القاضي ابي الطيب واقره وجوب الاعادة لان الثانية  
تطوع مخصص وجمع شيخنا الرملي بين الكلامين فقال كلام الفزالي  
محول على ما اذا علم الخلل بعده فلا يسقط الفرض بالمعادة والجمع اولى  
من التضييق حينئذ ويحرم عليه قطع المعادة ولا تصح الصلاة منه  
قاعدا مع قدرته على القيام لانهم اثبتوا لها الحكم لكونه على صورته  
**قوله** ولو منفرد بان يصليها مع شخص اخر وعبارة المنهج وشرحه  
مع غيره ولو منفردا **قوله** لا امر بها الخ قال صلى الله عليه وسلم بعد  
صلاة الصبح اي بسجل الخيف بمعنى اي لرجلين لم يصليا معه وقال  
صلينا في رحا اذا صلينا في رحا كما ثم اتينا مسجد جماعة فصليا  
معهم فانها لكافلة **باب كيفية وحكم صلاة المعذور**  
**قوله** امنكه قايم ومنحنيا ولا يشقل عن حالة الى ما دونها الا  
عند العجز عنها لما نبه عليه بقوله كيف امكن **قوله** ولا يعيد  
ما صلاه غير قايم **قوله** لانه معذور فقدم الشرحه الله العلة  
على الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم لان العلة عامة  
لانها شاملة لتسلي الرباب الا عذار بخلاف الحديث فان فيه  
التقييد بالمرض والسفر **قوله** المشقة الظاهرة في زيادة الروضة

الذي اختاره الامام في ضبط العجز ان يلحقه مشقة تذهب خشوعه  
لكن قال في المجموع ان المذهب خلافه انتهى وجمع الوالدين كلام الرو  
والمجموع بان اذهب الخشوع ينشأ عن مشقة ظاهرة انتهى ثم رمل  
**قوله** او نحوه كان خاف راكب السفينة الفرق او دوران الراس لوصلي  
قاعدا ولا اعادة عليه **قوله** لما مر اي للضرورة الواقعة اولا الخ اي اول  
مرة احتريزه عن المعادة فانها لا تكون الا اذا اذ شرطها الوقت ولو  
لو وقع ركعة منها فيه بخلاف الاول فقد تكون قضا بان اخرها  
كلها عن وقتها وكذلك قال فيها والا فقط وان النسب بهذه المسا  
لها في الباب قبله لانه عقد للقضا وهذا عقده للمعذور **قوله**  
وكذا ان وقع منها فيه ركعة اي غير الجمعة اما الجمعة فلا بد من ايقاعها  
لها في الوقت **قوله** ركعة باقل ما يجزى اي ولو ركعة مسبوق وا  
لباق خارجة فالملل او المراد بالاداء هنا الاداء المجازي لا الاداء الحقيقي  
لان الاداء الحقيقي لا بد فيه من ايقاع العبادة كلها في الوقت **زيادي**  
**قوله** اذ معظم الباقي احتريزا لمعظم عن التشهد والسلام **ق سي**  
على جمع الجوامع **قوله** كالتركيز لها انما يجعله تكريرا حقيقة لان  
التكرير هو الاتيان بالشئ ثانيا مراد به تأكيد الاول وهذا ليس  
كذلك اذ ما بعد الركعة في الصلاة ليس تكريرا لمثلها في الامس  
ثم على شرح جمع الجوامع **قوله** لو فسدت صلاته في الوقت ثم صلاها  
فيه لا تكون قضا خلافا للقاضي والمتولى فالتمس ما عدم قصر المسافر  
لها في وقتها ويلزمها ان لا يصلي الجمعة ذكره البلقيني **باب**  
**صلاة العيدين** مشتق من العود وهو الرجوع لتكرره كل  
عام او لعوده السرور بعوده او لكثرة عوايد الله تعالى على عباده  
فيه في ذلك اليوم وهو واوى واصل عود بكسر العين فقلت



واوه يالحا في ميقات وميزان وجمعة اعياد وانما جمع بالياء وان كان  
 اصله الواو لان الياء لزومها في الواحد قاله الجوهري وقيل للفرق  
 بينه وبين اعوار الخشب **قوله** كما مرصل الذي مر في اول كتاب الصلاة  
 من تقسيمها الي اربعة انواع الي ان قال النوع الثالث وذكر فيها  
 صلاة العيد وعبادة الاصل وصلاته سنة كما مر في كتاب الصلاة  
**قوله** فصل لربك وانحر واول عيد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم  
 عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة ولم يتركها وتقدم انها  
 سنة وانما لم تجب لانه صلى الله عليه وسلم قال له الاعرابي هل علي  
 غيرها قال لا الا ان تطوع ويحمل نقل المزني عن الشافعي ان من وجب  
 عليه حضور الجمعة وجب عليه حضور العيدين علي التاكيد فلا  
 اشتم ولا قتال بتركها وقد كان المجاهلية يوم العيب فابذلنا بهما  
 يومي العيد وامرنا باظهار انواع الذكر فيهما الغاظة للمشركين  
 وشكر علي ما اوليناه من قبلهما من تميم رمضان وما اشتمل عليه  
 عشي ذي الحجة لاسيما الحج والتهنية بالعيد واول السنة والشهر  
 مباح لاسنة فيه ولا بدعة كما قاله ابن عبد السلام والمعتد الا  
 استحباب وتسن المصافحة مع النساء والرجال بالمفطرة للتأقي كما  
 في الروضة في السير **قوله** وهي ركعتان اجماعا وحكما في الاركان والشرط  
 كغيرها من الصلوات يحرم بها بنية عيد الفطر والاضحى ثم بعد  
 تكبيرة التحريم ياتي بدعا الافتتاح كغيرها من الصلوات ثم بسبع  
 تكبيرات الخ **قوله** من الطلوع اي ابتداء طلوع الشمس ولا يعتبر  
 تمام الطلوع خلافا لما في العباب من اليوم الذي يعيد فيه الناس  
 وان كان ثاني شوال **قوله** الي الزوال ولو وقعت الخطبة بعد  
 الزوال حسبت **ح رملي قوله** علي الاصل في انه اذا خرج وقت الصلاة

الخ عبارة رملي لان مبنى الصلوات التي تشرع لعله اشار به بقوله  
 التي تشرع لها الجماعة لا عدم اياد الضمى عليه لان هذا الوقت محل  
 الضمى لكن لا ترد لان الجماعة غير مشروعة في صلاة الضمى علي  
 عدم الاشتراك في الاوقات وهذه الصلاة منسوبة الي اليوم واليوم  
 يدخل بطلوع الفجر وليس منه وقت حال عن صلاة تشرع لها الجماعة  
 الا ما ذكرناه واما كون اخرها الزوال فتفق عليه لا يدخل في وقت صلاة  
 اخرى **قوله** كرمح فلو فعلها قبل الارتفاع كره كما قاله ابن الصلاح وغيره  
**قوله** كره ضعيف والمعتد عدم الكراهة لانها ذات سبب فلا يكره  
 قبل الارتفاع **رملي قوله** فيكره فيه للتشويش بالزحام فاذا وجد  
 مطر او نحوه وضاف المسجد صلى الامام فيه واستخلف من يصلي بباقي  
 الناس بموضع اخر واذا خرج لغير المسجد استخلف من يصلي ويخطب  
 فيه بمن يتاخر من ضففة وغيرهم كيشوخ وبعض مرضى وبعض  
 الاقوي كما استخلف علي رضي الله عنه ابا مسعود الانصاري في ذلك  
 رواه الشافعي باسناد صحيح فان استخلف من يصلي وسكت عن  
 الخطبة لم يخطب كما صرح به الجليلي لكونه افتياتا علي الامام **قوله**  
 سبعا سوى تكبيرة الاحرام والركوع يقينا فعند الشك يوحى بالاقل  
 ومنه ان شك في ايها احرم بها فيجعلها الاخيرة ويعيد هن بخلاف  
 شك هل نوى الاحرام في واحدة منهم فانه ليس في صلاة ابن حجر  
 ولو تركها اي السبع المستقل وهو الامام والمنفرد في الركعة الاولى  
 تتركها في الركعة الثانية مع تكبيرتها هذا سهو وصوابه لم يتداركها  
 ففي الام اذا تركها في الاولى اقتصر في الثانية علي خمس فان كبر فيها  
 اثنتي عشر ركعت واعتمد ذلك ابن الرفعة وابن النقيب والزرخش  
 وغيرهم عباب **وشرحه قوله** قبل القراءة الخ ولو نسيها اي التكبيرات



او تعد تركها بالاولي فتذكرها قبل ركوعه وشرع في القراءة وان لم  
يتم فاتحته فانت في الجديد فلا يتداركها فان عاد لم تبطل صلاته  
بخلاف ما لو ذكرها في ركوعه او بعده وعاد للقيام لتكبير وهو عالم  
عام فان صلاته تبطل ولو تركها وتعود ولم يقرأ أكبر بخلاف ما لو  
تعود قبل الافتتاح حيث لا ياتي به لانه بعد التعوذ لا يكون مفتتحا  
شيئا **قوله** خمساً سوى تكبيرتي القيام والركوع يقينا عقب قيامه  
ولو نقص امامه التكبيرات تابعه وكبر ما موما وفاقا لامامه ان كبر  
ثلاثا واستامثلا قبل القراءة او بعدها وان تعد الامام فان تركها  
كلها لم يات بها المأموم وسياتي للمسبوق فيما بينه بالخامس  
ايضاح ولو فاتت صلاة العيد وقضاها أكبر فيها سوى قضاها  
في يوم العيد ام في غيره كما اقتضاه كلام المجموع وهو المعتمد **قوله**  
**قوله** يفصل بين كل تكبيرتين اي منهما كاية معتدلة اي لا طويلة  
ولا قصيرة وضبطه في شرح التلخيص بقدر سورة الاخلاص **قوله**  
بين كل تكبيرتين يوضح منه انه لا ياتي به بعد التكبير السابقة بل  
بعد الخامسة ولا قبل الاولى من السبع جرما والخمس خلافا  
للإمام **قوله** وهي الباقيات الصالحات قال البيضاوي هي اعمال الخير  
التي تبقى للشخص ثمرتها ابد او يندرج فيها ما فسرته به في الصلوات  
واعمال الحج وصيام رمضان وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا  
الله والله أكبر واللام الطيب **قوله** ولا بينهما اي في الاولى والثانية  
افراد تشبيها للخطبتين بصلاة العيد فان الركعة الاولى تشمل  
على تسع تكبيرات فان فيها سبع تكبيرات وتكبير الاحرام وتكبير  
الركوع والاولا سنة في التكبيرات وكذا الافراد فلو تخلل ذكر بين  
كل تكبيرتين او قرن بين كل تكبيرتين جاز **قوله** قال ايمننا الخطب

المشروعة عشر خطبة الجمعة والعيدين والكسوفين والاستسقا  
واربع في الحج وكلها بعد الصلاة الا خطبتي الجمعة وعرفة فقبلها وكل  
منها شتان الا الثلاثة الباقية في الحج ففرادي **قوله** الخطيب **قوله** فلو قدم  
الخطبة لم يستد بها الخ يقتضي انها تحرم لانه متعاط عبادة فاسرة كما  
لاذان قبل الوقت ونوزع في التحريم اذ لم يقصد الخطبة حينئذ وهما  
كخطبة الجمعة في الاركان والسنن وفهم منه عدم اعتبار الشروط  
فيهما كالقيام والسنن والطهارة وهو كذلك فيجوز له ان يخطب قاعدا  
او مضطجعا مع القدرة على القيام نعم يعتبر في ادا السنة السماع والاسماع  
وكون الخطبة عربية وحرمة قراءة الجنب في احداها ليس لكونها ركنا  
بل لكون الآية قرانا وليس للنساء سماع الخطبتين ومن يصلي وحده  
لا يخطب لعدم فايدته **قوله** ليلى العيدين عيد الفطر وعيد الاضحى  
ودليله في الاول ولتكملا للعدة اي عدة صوم رمضان وتكبر والله  
اي عند اكمالها قال الشافعي سمعت من ارضاه من اهل العلم يفسر  
الاية بذلك واما في عيد الاضحى فبالقياس على عيد الفطر قال البيهقي  
وصح عن ابن عمر انه كان يفعل ليلة الفطر حتى يفدوا الى المصلى وروي  
ذلك عنه مرفوعا في العيدين **قوله** اي التحريم بصلاة العيد اي  
يفرغ من احرامه بها **قوله** وتكبير ليلة الفطر كد من تكبير ليلة الا  
ضحى للنص عليه وهذا التكبير يسمى بالتكبير المرسل ويسمى بالمطلق  
ايضا لانه لا يتقيد بحال بل يوتي به في المساجد والمنازل والطرق  
ليلا ونهارا وهو مشترك بين العيدين والمقيد يختص بالاضحى  
وعبارة العباد وشرحه والمقيد يشرع في الاضحى اجماعا وهو  
خاص بالاضحى على المنقول المعتمد كما في المجموع وغيره خلافا  
لجمع متقدمين وان جرى عليه في الاضاح قال شيخنا الزيايدي



في درسه لكن مقيد الاضحية افضل من مرسل عيد الفطر لان التابع  
 يشرف بشرف متبوعه **قوله** وذلك ليتسع وقت الاضحية الخ كتب  
 صلى الله عليه وسلم الى عمرو بن حزم حين ولاه البحرين ان يجعل الاضحية  
 واخر الفطر رواه البيهقي وقال هو مرسل **قوله** وفي التكبير من صلاة  
 صبح عرفة الى عصر اخر ايام التشريق المراد انه يدخل الفجر ويستمر  
 الى غروب اخر ايام التشريق كبر عقبة فالمعتبر بما ذكر جرى على الغالب  
 فجملة الصلوات التي يكبر خلفها غير الحاج على هذا ثلاثة وعشرون في يوم  
 عرفة ثلاث ويوم النحر وايام التشريق عشرون **قوله** اما للحاج فمن ظهر  
 الخ فجملة ما يكبر خلفه من الفرائض خمسة عشر فمما من الصلوات كما  
 في متن البهجة **قوله** ولو صلاة جنازة ولا يرد عليه ان صلاة الجنازة  
 مبنية على التحفيف وذلك ينافي تخفيفها الا نأمنع ذلك لانه بعد حيا  
 لا فيها ثم راي بعضهم صرح به **باب قول** وخلف النوافل ومنها  
 صلاة الكسوف والاستسقاء وان قال ابن الرفعة لم اقف على نقل **باب**  
**قوله** لان التكبير شعار الوقت ولترك التكبير عمدا او سهوا عقب  
 الصلاة تراكه وان طال الفصل لانه شعار الايام لا تامة الصلاة بخلاف  
 السجود للسهو وهذا كله في التكبير الذي يرفع به صوته ويجعله شعارا  
 اليه اما لو استغرق عمره بالتكبير في نفسه لم يمنع منه كما نقل في  
 الروضة عن الامام واقره **باب** **قوله** روى في صفة التكبير بن المرسل  
 والمقيد الله اكبر ثلاثا نسفا في نفس واحد اتباعا للسلف والخلف  
 وما زاد على الثلاث من ذكر الله تعالى فحسن كما قاله الامام الشافعي  
 قال ويحسن ان يزيد بعد الثلاث المتوالية والوقوف هنيئة ما  
 قاله صلى الله عليه وسلم على الصفا في حجة الوداع الله اكبر كبيرا  
 ناصبه كبرت او اعنى محذوفا وهذا في الروضة كالش حين وهو ارجح

مما في المنهاج كالحج والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا هو اخر  
 وقيل ما بين العصر والمغرب لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مخلصين  
 له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده ونص  
 عبده وهو نبينا صلى الله عليه وسلم وهزم الاحزاب وحده لا اله الا  
 الله والله اكبر ولا باس به قضيته ان هذه الزيادة مباحة لا مطلوبة  
 وعبارة الروضة تقتضي طلبها وعبارة المجموع صريحة فيها وفيها  
 نقل عن النص وجمع من اصحاب ان تكون الزيادة بعد تكبيرة ثلاثا  
 نسفا وقيل الله اكبر ثلاثا نسفا وقيل الله اكبر الخ لا اله الا الله والله اكبر  
 والله الحمد ويرفع صوته اتفاقا كما مر مع تقييده بالذكر ولو كبر الامام من  
 صبح يوم عرفة والمأموم لا يعتقدونه من حينئذ او عكسه عمل باعتقاده كما  
 لو سجد الامام للسهو بعد السلام لما مر من انقطاع القدوة عما كان  
 وشرحه واذا راي شيئا من بهيمة الانعام في عشر ذي الحجة سن له  
 التكبير قاله صاحب التنبيه وغيره وظاهر ان من علم بمن راي فالتكبير  
 بها جرى على الغالب **باب** **قوله** لا يسجدني لتلاوة وشكر فلا يكبر  
 خلفهما قال في شرح الاصل واستثناهما قبله يقتضي انه يسمى صلاة  
 وفيه تجوز انتهى وفايتة مدة التكبير اذا قضاها خارجا فانه يكبر  
 ايضا لان التكبير شعار هذه الايام فلا يفعل في غيرها بخلاف ما اذا قضى  
 العيد فانه يكبر فيه ولو طال الفصل كما تقدم التنبيه عليه **خاتمة**  
 قال في المجموع قال اصحابنا يستحب احيا ليلتي العيد بصلاة او غيرها  
 من الطاعات والصحيح ان فضيلته انما تحصل بمعظم الليل وقيل  
 تحصل بساعة ويؤيده ما نقل عن ابن عباس ان احيا ليلتي العيد  
 ان يصلي العشا في جماعة ويفرم ان يصلي الصبح في جماعة والمخار  
 ما قدمته انتهى شرح الاصل **باب الاستسقاء قوله** هي



سنة اي موكة للمقيم بقربة او بادية وغيره اي المسافر ولو سافر  
 قصر سوا الحر والعبد والبالغ والمميز والذكر والانثى لا استوى الكل  
 في الحاجات **عباب** و**شرح قوله** عند الحاجة وذلك لانقطاع الماء  
 او قلته بحيث لا يكفي او ملوحته او زيادته اذا كان لها نفع ويستسقى  
 غير المحتاج للمحتاج ويسال الزيادة لنفسه لان المومنين كالعضو  
 الواحد اذا اشتكى بعضه اشتكى كله وروي مسلم خير دعوة المومسلم  
 لاختيه بظهر الغيب مستجابة عند راسه ملك كما دعي لاختيه قال الملك  
 الموكل به امين ولدك بمثل ذلك ويظهر كما قاله الاذري تقييد ذلك بان  
 لا يكون ذلك الغير ذابرة وضلالة وبغى فلا يستسقى تاديبا وزجرا  
 له ولان العامة تظن بالاستسقاء حسنة طريقته والرضى بها وفيه  
 مفاسد منها لو انقطع الماء لم تفسد الحاجة اليه ولا نفع به في ذلك الوقت  
 فلا استسقاء **تنبيه** كلام المصنف يفهم انه لا يستسقى بالصلاة لطلب  
 زيادة بها نفع لهم وليس من ادائها تقرر **الخطيب** **قوله** طلب السقيا  
 يقال سقاه واسقاه بمعنى واحد وقد جمعها البيهقي في قوله  
 سقى قومي بني نجد واستقى هميرا والقبائل من هلاله  
**قوله** وشرعا طلب سقيا العباد من الله عند حاجتهم اليها وهذا  
 اللغوي اعم من المعنى الشرعي لانه سهل الطلب من الله تعالى  
 وغيره **قوله** ثلاثة انواع ثابتة بالاخبار الصحيحة **باب قوله**  
 مجرد الرعا اي خاليا من الصلاة والخطبة **قوله** واسقطها الرعا  
 خلق الصلوات اي نافلة كما في البيان وغيره عن الاصحاب وذكر  
 صاحب البهجة فقال وبعد ما صلى ولو هو في تطوعات **قوله** وخالف  
 ابو حنيفة في الصلاة فقال انها بدعة ولم يبلغه الاحاديث الكثيرة  
 الصحيحة انه كان صلى الله عليه وسلم يفعلها كما في الصحيحين

وغيرها

وغيرها ومن ثم خالف صاحباه واجمع عليها الصحابة قال عمر  
 رضي الله عنه استسقى بالصباي و صلى عام الزيادة ولم ينكر احد  
**باب قوله** ان وقتها لا يختص بوقت الصيد ولا بوقت من  
 الاوقات بل يجوز فعلها متى شاؤوا وفي وقت الكراهة على الاصح  
 انها اذا تيسر سبب فدارت معه كصلاة المكسوف **قوله**  
 وثلاثة قبله اي متواليه كما قيد به ابن الرفعة **قوله** لانه اخرج  
 روي الترمذي عن ابي هريرة خبر ثلاثة لا ترد دعوتهم الصائم حتى يظفر  
 والامام العادل والمظلوم وقال حديث حسن رواه البيهقي عن انس  
 وقال دعوة الصائم والوالد والمسافر وصوم هذه الايام واجب بامر  
 الامام كما في فتاوى النورى قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا  
 الله واطيعوا الرسول الاية وقد صرحوا بوجوب طاعة الامام في امر  
 ونهي مالم يخالف الشرع بخلاف المباح فلا اثر لامر به نفي او اثباتا وكذلك  
 المفصية ومن ثم قال الاسنوي ظاهر كلامهم التعدي لكل ما يامرهم  
 به ضرورة وغيره وهو القياس انتهى معتمد ويجب التثبت ايضا  
 على المعتمد وبه يعلم ان الصوم صار واجبا لذاته لا بحشة شق  
 العصي فقط ولا يجوز الفطر منه باطنا كما لا يجوز ترك نيته مع انها  
 امر باطن لا يطلع عليه انتهى ابن حجر ولو صام هذه الايام بصومها  
 عن نذر عليه او قضا او كفارة ومثله صوم الخميس والاثنيين اكتفى  
 به لان المقصود وجود صوم فيها كما افتى به شيخنا الرملة ولا يجب  
 هذا الصوم على الامام لانه انما وجب على غيره بامر به لا لطاعته  
 لكن لو فات لم يجب قضاؤه اذ وجوبه ليس لعينه وانما هو لغرض  
 وهو امر الامام والقصر منه الفعل في الوقت لا مطلقا والراجح ان  
 وجوب القضا بامر جديد وان صلاته لا تقوت بالسقيا تفعل

الامام مومر



شكر الحافتي بذلك الوالد ولو وقع بسبب استسقاء في النصف الثاني  
من شعبان وامر الامام حينئذ بالصوم وجب كما في غيره من بقية الاشهر  
ويكون هذا الصوم سببه الحاجة وامر الامام به زيادي **قوله** للاتباع  
قال ابن عباس خرج رسول الله صلى عليه وسلم الى الاستسقاء متبذلا  
متواضعا حتى لقي المصلي فلم يزل في التواضع والتضرع والبكاء والتكبير  
حتى صلى ركعتين كما يصلي العيد رواه الترمذي وقال حسن صحيح فعلم  
انهم لا يتزينون ولا يتطيبون بل يتنظفون بالما والسواك وقطع الرواح  
الكريمة وفارق العيد بانه يوم زينة وهذا يوم مسالة واستكانة  
**باب البهجة** **قوله** خطبتين افهم كلامه انه لا يكفي خطبة واحدة كما  
في العيد وجارة **باب** العباب ولا يجري خطبة فردة **قوله** فيما هما من  
الاركان والشروط والسفن ويندب ان يجلس اول ما يصعد المنبر  
ثم يخطب **باب** رجلي فعلم انه لا يجب القيام فيهما نعم ان نذرهما وجب  
القيام **باب** العباب **قوله** وفي الكثار الاستغفار فيهما حتى يكون اكثر دعائه  
لخبر ابي داود والحاكم من لازم الاستغفار جعل الله له من كل هم  
فرجا ومن كل ضيق مخرجا ورزقه من حيث لا يحتسب ويكثر ايضا  
فيهما من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم **باب** العباب **قوله** اللهم  
اسقنا هو بالوصل والقطع من سقي واسقي **قوله** غيثا مثلثة هو المطر  
**قوله** مغيثا بضم الميم اي منقذا من الشدة باروايه هنيئا بالمر هو الذي  
لا ينقصه شيء وقيل المعنى للحيوان من غير ضرر **قوله** مرياح هو بفتح  
اوله وبالمر المحمود العاقبة وكان الهني مشير للنفع الظاهر والمري  
مشير للنفع الباطن **قوله** مريحا هو بضم فكسر وبالحمية ما ياتي  
بالربيع والزيادة وروي بالوحدة من اربع البعير اذا اكل الربيع  
وبالفوقية من ارتفعت الماشية اذا اكلت ماشاة وكل صحيح

مناسب هنا **قوله** غدا بمعية فمهمة مفتوحة الكثير الما والخير  
**قوله** وقيل ما كبر قطر **قوله** مجللا هو بكسر اللام ما يجلل العباد والبلاد نفعه  
ويغشاها خيره او ما يجلل الارض اي يجمعها كجل الفرس **قوله** سحا  
هو مهيئين مفتوحتين ثم مشددة الشديد الوقع على الارض  
يقال سح يسح بضم السين اذا طال من فوق الى تحت وساح  
اذا جرى على وجه الارض **قوله** طبقا بفتح اوليه ما يطبق الارض  
فيصير كالطبق لها يقال هذا مطابق لهذا اي مساو له **قوله** دايما  
الى الحاجة اليه لان دوامه عذاب **قوله** اللهم اسقنا غيثا الفيت  
تقدم شرحه **قوله** القانتين اي الايسين بتاخير المطر اللهم ان  
بالعباد والبلاد واليهام من اللوا بالمد المجاعة والجهد بفتح  
الجيم وقيل بضمها قلة الخير وسو الحال والضنك اي الضيق مالا  
تشكوا الا اليك اللهم انبت لنا الزرع وادركنا الضرع واسقنا من  
بركة السماء كثرة مطرها مع الريح والها وانبت لنا من بركات  
الارض اي ما يخرج منها من زرع ومرعى اللهم ارفع عنا الجهد والجوع  
والعري والتشوق عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك **باب** وشره **قوله**  
فاسل السماء اي المطر ويجوز ان يراد به المطر من السحاب **قوله** اي  
كثير الراي مطر الكثير **قوله** يسر سل السماء عليكم مدرارا ويمدكم  
باموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم انهارا ويقول ما قال ادم  
عليه السلام ربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن  
من الخاسرين وقال موسى عليه السلام رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي  
وحما قال يوشى عليه السلام لا اله الا انت سبحانك اني كنت من  
الظالمين **باب** وشره **قوله** بنحو ثلثها لما قاله في الرقايق وحكي  
في شرح مسلم عن الاصحاب واذا فرغ من الدعاء استن برحاه واقبل



على الناس بحجتهم على طاعة الله تعالى الى ان يفرغ كما في الشرح و  
لروضة ولو استقبل في الاولى لم يعده في الثانية كما نقله في البحر عن  
نص الام **قوله** امنوا على دعائه قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية  
قال الماوردي ويختار ان يقرأ عقب دعائه قوله تعالى قد اجبت  
دعوتكم فاستجبوا وقوله تعالى فاستجبنا له فكشفنا ما به من  
ضر وقوله تعالى فاستجبنا له فكشفنا ما به من ضر وقوله تعالى  
فاستجبنا له ونجيناه من الغم وكذلك نجى المؤمنين وما اشبهها  
من الايات تفاوتت بالاجابة ثم **روى** **قوله** فيجعل يمينه يساره  
وعكسه وهذا تحويل وينكسه فيجعل اعلاه اسفله او عكسه  
او بان يجعل الطرف الاسفل الذي على شقه الايسر على عاتقه  
الايمن والطرف الاسفل الذي على شقه الايمن على عاتقه الايسر  
وروي البخاري انه صلى الله عليه وسلم لما اراد ان يدعوا في استقباله  
استقبل القبلة وحول رداءه قال البيهقي وكان طول رداءه صلى  
الله عليه وسلم اربعة اذرع وعرضه ذراعين ويشير ذراعا  
وحول الناس معه وروي ابو داود بسناد حسن صحيح انه حول  
رداءه فجعل عطاؤه الايمن على عاتقه الايسر وجعل عطاؤه الايسر على  
عاتقه الايمن وروي هو ايضا والحكم في صحيحه انه صلى الله عليه  
وسلم استسقا عليه خميسة سودا فادان ياخذ باسفلها  
فيجعلها بلعلاها فلما ثقلت عليه قلبها على عاتقه فحمله بذلك  
يدل على ندرته وتركه للسبب المذكور وهي كسامربع له علمان  
في طرفيه من صوف او غيره ثم العباب مع زيادة ثم محل التنكيس  
في الرد المربع اما المقور وفي نسخة المدور والمثالث فليس فيه  
الا التحويل بالاتفاق قال القموي لانه لا يتهيأ فيه التنكيس وكذا

الرد الطويل ومراوده كغيره ان ذلك متعذر لا متعذر والحكمة  
فيهما التناول بتغير الحال الى الخصب بالكسر والسعة قال تعالى  
ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغير ما بانفسهم فيغيروا ظواهرهم بما  
ذكر فيغير الله ما بهم من الجذب والمحل وروي الطبراني عن جعفر  
ابن محمد عن ابيه انه صلى الله عليه وسلم حول رداءه ليتحول القم  
وكان صلى الله عليه وسلم يحب الفأل الحسن رواه الشيخان عن  
النسائي بلفظ يعجبني الفأل الكلمة الحسنة والكلمة الطيبة وفي رواية  
لمسلم واحب الفأل الصالح **روى** **قوله** وفي ابدال التكبير بالاستسقا  
فيهما قد يقال هذه المسألة عالت من قوله فيما سبق وعلم من  
تقييد الاستسقا بالخطبتين الخ فلا فائدة في اعادتها وقد يقال  
بتقدير تسليم ذلك توطئة لقوله فيقول استغفر الله الخ فليتأمل  
**قوله** ويسن الاستسقا باهل الخير من الاكابر واهل الصلاح لان  
دعاهم ايجي للاجابة وكما استقى معاوية يزيد بن الاسود رضي  
الله عنه فقال اللهم انا استقي بخيرنا وافضلنا اللهم انا استقي  
يزيد بن الاسود يا يزيد ارفع يدك الى الله تعالى فرفع يده ورفع  
الناس ايديهم فسارت سجادة من الغرب لما نهاترس وهبت ريح  
فسقوا حتى كاد الناس لا يلبقون منازلهم ثم العباب لابن حجر  
**باب صلاة الكسوف** **قوله** كسوف الشمس والقمر وحسن  
ويقال فيهما خسوفان يقال كسوف الشمس والقمر وخسوف بالبناء للفا  
وكسوف بالبناء للمفعول وانكسفا وانخسفا **قوله** وهو الاشهر وتوجيه  
بشهرة ذلك وكونه اوضح بان معنى كسوف تغير وخسوف ذهب وقد  
بين علما الهيئة ان خسوف الشمس الحقيقية له بخلاف خسوف القمر  
لان نوره مستمر من نورها فاذا حال بينهما حال صار لا نور له وهي



مضية في نفسها وانما يجوز بينها حائل فيمنع وصوله من  
غيرها اليها ابن حجر **قوله** وصلاتها سنة اي مؤكدة في حق من  
يخاطب بالملكتوبات الخمس ولو عبدا وامراة او مسافرا ولا نه صلى  
الله عليه وسلم فعلها لكسوف الشمس كما رواه الشيخان والخوف  
الفرج كما رواه ابن حبان ولا نه صلاة ذات ركوع وسجود الا اذان لها  
كصلاة الاستسقاء وصرفه عن الوجوب مامر في العيد وقول امامنا  
الشافعي لا يجوز تركها فمحول على الكراهة اذ المكروه غير جائز  
جواز مستوى الطرفين **قوله** لا ينكس فان لموت احد ولا لحاته قاله  
النبى صلى الله عليه وسلم لما مات ابنه ابراهيم وقال الناس انما  
كسفت لموته ابطال اما كان اهل الجاهلية يعتقدونه من تائس  
الكواكب في الارض **قوله** وفي قوله صلى الله عليه وسلم يخوف الله  
بهما عباده اشارة الى انه ينبغي وقوع الخوف عند حدوث التغيرات  
العلوية قال بن دقيق العيد وهذا لا ينافي ذكر اهل الحساب اسبابا  
عادية للكسوفين لان الله تعالى افعالا على العادات وافعالا خارجة  
عنها وعند هذه يراد خوف اهل المراقبة لقوة اعتقادهم في قدر  
الله تعالى وفعله ما يشاؤون ثم كان النبي صلى الله عليه وسلم  
عند اشتداد صوت الرياح يتغير وجهه ويدخل ويخرج خشية  
ان تكون كريح عاروان كان هبوبها موجودا عادة **ثم العباب قوله**  
وهي ركعتان فيجرم بنية صلاة الكسوف مع تعيين انه كسوف شمس  
او قمر نظير مامر من انه لا بد من صلاة عيد الفطر او النحر قال شيخنا  
سئل الوالد عن من نوى صلاة الكسوفين واطلق هل له الاقتصار  
فيهما على ركعتين كسنة الظهر وان يصليها بركوعين وقيامين  
فاجاب بانه يجوز له كل من الامرين المذكورين **ثم قوله**

وهي ركعتان كغيرها ركنا وغیره من الشروط والمستحبات ومنها  
الفصل لهما كما مر في الجمعة ثم صرح بعض فقهاء اليمن بانه لا يسن  
لها التنظيم بحلق الشعر وتقليم الاظفار ونحو ذلك لانه يضيق  
الوقت انتهى عباب وشرحه وقوله وهي ركعتان هذا اقلها وادنى  
كما لها زيادة فيام وقرأة وركوع كل ركعة واعلده ما اشار اليه ويسن  
في كل ركعة **الا قوله** بعدها خطبتين فلا تجزى خطبة واحدة ولا  
يعتبر فيهما الشروط كما في العيد نعم لاد السنة الاسماع والسماع  
وكوب الخطبة عربية وتكره الخطبة هنا بغير اذن الوالي بالبلد  
كما نص عليه الامام الشافعي رضي الله عنه ويفرق بينهما وبين  
ما مر في الصلاة بان الافتيات هنا ثم لان الشعار فيها اظهر  
**ثم قوله** وقد ثبت ذلك اي تطويل السجود نحو الركوع الذي  
قبله **قوله** في الصحيحين في صلاته صلى الله عليه وسلم لكسوف  
الشمس من حديث ابي موسى ونص في كتاب البويطي وهو يوسق  
ابن يعقوب القرشي من بويط قرية من صعيد مصر الادمي كان  
خليفة الشافعي في حلقته مات سنة اثنين وثلاثين وما يتنى بانه  
يطيل السجود نحو الركوع الذي قبله قال البغوي فالسجود الاول  
كالركوع الاول والسجود الثاني كالركوع الثاني واختاره في الروضة  
فظاهر كلامهم كما قاله الاذاعي استحباب هذه الاطالة وان لم  
يرض المأمومون ويفرق بينهما وبين المكتوبة او بان الخروج منها  
او تركها الى خيفة المقتري بخلاف المكتوبة ونظره مرفوع بان قياس  
ما مر في الجمعة والعيد ان لا يفتقر الى رضاهم ككل ما ورد الشرع  
بخصوص شي فيه **ثم قوله** ولا يطيل في غير ذلك من اعتدال وجلوس  
واختار النووي انه يطيل في الجلوس بين السجدين ايضا الصحة



الحديث فيه ومحل ذلك اذا لم يكن عذر والاسن التحفيف **قوله**  
 البقرة بكما لها ان احسنها والا فقد رجا وفي كلامه دلالة على انه  
 يجوز ان يقال سورة البقرة وهو كذلك وان اختار بعضهم ان يقال  
 السورة التي تذكرونها البقرة ثم رمل **قوله** وهما تقرب قد يقال  
 كيف التقارب في القيام الثالث الا انه يتقذر بان مائة وخمسين  
 من البقرة قد تكون اياتها مقاربة للنساء انتهى ويشكل عليه بانه  
 في الاول طول الثاني على الثالث وفي الثاني بالعكس وهما هو الانسب  
 لان الثاني تابع للاول والرابع للثالث وكان الاول اطول من الثاني  
 والثالث منه والرابع منه ويمكن توجيه الاول بان الثاني ملحق  
 الاول طال على الثالث وهو على الرابع ويؤيده ما ياتي في الركوع فيمكن  
 حمل التقريب فيه على التخيير بينهما المتعادل عليهما كما علمت انتهى  
 ابن حجر **قوله** كما في اية منها قال الاسنوي ينبغي ان يريد الايات  
 المتوسطة في القص والطول **قوله** كما رواه ابو داود وذلك لانه  
 صلى الله عليه وسلم صلاها بالمدينة ركعتين **قوله** صححت ويكون  
 تاركها لافضل ولا ينافي هذا انه لا يجوز نقص ركوع منها لانه بالنسبة  
 لمن قصد فعلها بالركوعين **قوله** لتمامي الكسوف اي طول  
 مكثه **قوله** لتمامي الكسوف ثم ما قيل من ان تجوز الزيادة لاجل  
 تمامي الكسوف اما ياتي في الركعة الثانية اما في الاولى فكيف يعلم  
 فيها التماذي بعد فراغ الركوعين رد بان ذلك قد يتصور بان  
 يكون ذلك من اهل الخبرة بهذا الفن واقتضى حسابه ذلك **قوله**  
 ولا نقص ركوع من الركوعين المنويين للانجلاء كما في سائر الصلوات  
 حيث لا يزداد على اركانها ولا ينقص منها **قوله** وقراءة اية توبة  
 من المعاصي اي واحاديثها وكذا ايات واحاديث ما ياتي فيما يظهر

**قوله** في الخطبة اي في كل من الخطبتين كما اقتضاه كلامهم وصرح  
 به كثير منهم ابن الصباغ والجرجاني كما في المحجبة من تخصيص  
 ذلك بالخطبة الثانية من تفرد ايتها التي لا سلف له فيها في العباد  
 ويحذرهم الغفلة والاعتزاز ويخوفهم شئوم عاقبة المعاصي ويذكر  
 في كل حال من الحث والزجر ما يناسبه ففي الصحيحين ان صلى  
 الله عليه وسلم قال ذلك في خطبته وفي البخاري وغيره الامر بذلك  
**قوله** والاستغفار ويحثهم على الاكثار من ذلك **قوله** للتابع رواه  
 الشيخان وجمع في المجموع بين ما صح عن عائشة رضي الله عنها  
 من خبره صلى الله عليه وسلم في صلاة الخسوف وما صح من اسرار  
 في الكسوف بان الاسرار في كسوف الشمس والجهري في خسوف القمر  
**قوله** بالانجلاء التام يقينا لانه المقتضود بها وقد حصل بخلاف الخطبة  
 لان القصود بها الوعظ وهو لا يقوت بذلك بل في مسلم ان خطبة  
 النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الكسوف اما كانت بعد الانجلاء  
 وخرج بالتام ما لو انجلاء البعض فانه يصلي للباقي كما لو لم ينخسف  
 الا ذلك القدر فان قلت لم فانت صلاة الخسوف بالانجلاء ولم  
 تفت صلاة الاستسقاء بالسقيا قلت لا غنى بالناس عن مجي  
 الغيث بعد الغيث فتكون صلاتهم ثم لطلب الغيث المستقبل  
 وهنا اجل الخسوف وقد زال بالانجلاء فلو حال دون الشمس سبحانه  
 وشاء في الانجلاء او الكسوف وقال بخم واحد انجلت او كسفت  
 لم يوش فيصلي في الاول لان الاصل بقاء الكسوف ولا يصلي في الثاني  
 لان الاصل عدمه وقول المنجمين يحتمل لا يفيد ولا يوصف باذا  
 ولا قضاء سواء ادرك ركعة في الوقت ام لا ولو احرص بها كسنة  
 الظهر ظانا بقاء الوقت فتبين خلافه وقعت نفلا مطلقا بالانجلاء



في الكيفيتين اذ ليس لنا نفل مطلق على صورتها **قوله** بغروبها  
 كاسفة اي بغاية اتفاق **قوله** وبطلوع الشمس اي جزئها اتفاقا  
 ايضا لعدم الانتفاع به حينئذ ولا يبطل كل منهما به بالغروب في  
 اثنا الاولى والطلوع في اثنا الثانية التي هي الشمس **باب قوله**  
 ولا يبطل الفجر لبقاظلمة الليل والانتفاع به بل يصلي اذا خسفت  
 بعده وكما لو استتر بغمام قال ابن الرفعة ولو غاب خاسفا بعد  
 الفجر فلم يصلي حتى طلع الفجر لم ارفيه نقلا وينبغي تصديرها  
 فزالان ما قبل الفجر هنا كما بعده فالوقت واحد فلم يخرج منه  
**العباب لابن حجر باب صلاة النفل الصلاة افضل**  
 عبادات البرن بعد الشهادتين ففرضها افضل الفروض ونفلها  
 افضل النوافل ولا يرد طلب العلم وحفظ القرآن لانها من  
 فروض الكفاية ويليهما الصوم فالج فالزكاة على ما جزم به  
 بعضهم وقيل افضل الزكاة وقيل الفلها الصوم وقيل الحج وقيل  
 غير ذلك والخلاف في الاكثر من احدهما اي عرفا مع الاقتصاد على  
 الاكبر من الاخر والا فصوم يوم افضل من ركعتين بلا شك وخرج  
 بعبادات البرن عبادات القلب كالايمان والمعرفة والسكر والتوكل  
 والرجاء والصبر والخوف والرضا ومحبة الله تعالى ومحبة رسوله  
 والتوبة والتطير من الرذائل وافضلها الايمان ولا يكون الا واجبا  
 وقد يكون تطوعا بالتجديد والنفل لغة الزيادة واصطلاحا  
 ما عرى الفرائض سمي بذلك لانه زايد على ما فرضه الله تعالى  
**قوله** وهو ما رجع الشرع فعله خرج بقوله ما رجع فعله الحرام والمكروه  
 والحرام والمباح ودخل فيه الواجب اخرجه بقوله وجوز تركه  
**قوله** منه الرواتب مع الفرائض وهي السنن التابعة لها بالحكمة

فيها

فيها انها تكمّل ما نقص من الفرائض بنحو خشوع كترك تدبير قراءة  
 وعلم منه ان النوافل لا تجبر ترك الفرائض وهو كذلك كما اشار اليه  
 في العباب وهل شرعت روايت الفرائض ليلة الاسراء وتراخي ذلك  
 عنها افاد شيخنا الرملة الثاني **قوله** ركعتي الفجر وله في كيفيتها عشر  
 كيفيات سنة الصبح سنة الفجر سنة البرد سنة الوسطى على القول  
 بانها الصلاة الوسطى سنة الغداة وله ان يحذف السنة ويضيف  
 ركعتي الصبح ركعتي الفجر ركعتي البرد ركعتي الوسطى ركعتي الغداة  
**قوله** بعدها اي بعد الظهر او الجمعة **قوله** او الجمعة وينوي بالقبلة  
 سنة الجمعة كالبعدية ولا اثر لاحتمال عدم وقوعها خلافا لصا  
 البيان اذ الفرض انه ظن وقوعها فان لم تقع لم يكف عن سنة  
 الظهر فيما اذهب بعضهم الى الاكتفاء بذلك كما يجوز بنا الظهر <sup>يظهر</sup>  
 عليها ورد بانه وجب ثم بعضها فامكن البناء عليه وهذا لم يوجد  
 شيء من ذلك فلم يمكن البناء وخرج بظن وقوعها الشك فيه فلا  
 ياتي بشي قبل تبين الحال خلافا لمن ينوي سنة الوقت خلاف لمن  
 قال ينوي سنة الوقت ومن قال ينوي سنة الظهر **قوله** شيخنا **قوله**  
 كذلك اي للاتباع **قوله** الآية التي في البقرة قيد بها الاشتباه  
 في سورة العمران بخلاف ما بعدها فاطلقه لعدم الاشتباه فيها  
 وفي كتاب وسائل الحاجات للفرالي يحسن ان يقرأ في الاولى من  
 ركعتي الفجر الم نشرح للرد صدرك وفي الثانية الم تركيف فان  
 ذلك يرد شر ذلك اليوم **قوله** باصطلاح والاولي ان يكون على  
 شقه الايمن بعدها ولعل حكمته ان يتذكر بذلك ضخمة القبر  
 حتى يستفرغ وسعه في الاعمال الصالحة وينتهي الزلزال فان لم  
 يرد ذلك فصل بينهما وبين الفرض بنحو كلام او تحول ويأتي

حب



ذلك في المقضية وفيما لو اخرج سنة الصبح عنها لما هو ظاهر لما  
صح من مواظبته صلى الله عليه وسلم وخبر ركعتي الفجر خير من  
الدينار وما فيها **قوله** **ر** على قوله لا اتباع رواه الشيخان عن عمر رضي  
الله عنه انه لما نوى صلى ما ذكر **قوله** **ر** ولو اقتصر على ركعتين  
قبل الظهر مثلا ولم ينو الموكر ولا غيره انصرف للموكر كما هو ظاهر  
لانه المتبادر والمتبادر من امارات الحقيقة والطلب فيه اقوى وا  
فضل من ذلك الوتر وبقيت الروايت الثمانية في مرتبة واحدة **قوله**  
وركعتان قبل المغرب وليس ان لا يشتغل بهما عن اجابة  
الموذن بل اذا كان بين الاذان والاقامة ما يسمعها فعليهما والا  
اخرها وقدم الاجابة **قوله** **ر** الاخبار الصحيحة في ذلك ففي صحيح مسلم  
البخاري الامريهما ولفظه صلوا قبل المغرب قال في الثالثة لمن  
شكرا هة ان يتخذه الناس سنة اي طريقة لازمة وصح ان  
كبار الصحابة رضي الله عنهم كانوا يبتدرون السواري لهما اذا  
اذن الموذن حتى ان الرجل الغريب يدخل المسجد فيحسب ان  
الصلاة قد صليت من كثرة من يصليهما وقوله ابن عمر ما رايت  
احدا يصلي اثنتين قبل المغرب نفي ما لم يعمل به وغيره مثبت مع  
انه اكثر وايقن فقدم **قوله** **ر** ومنه الوتر وهو صلاة مستقلة فلا  
يضاف الى العشاء فان او تر بواحدة او اكثر ووصل نوى الوتر و  
يتخير في غيرها بين نية صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته  
وهي اولى او ركعتين من الوتر على الاصح **قوله** **ر** الخطيب ولو صلى  
ما عدا اخيرة الوتر اثبت على ما اتى به كونه من الوتر لانه يطلق  
على مجموع الاحدي عشر ومثله من اتى ببعض التراويح وليس  
هذا من اتى ببعض الكفارة وان ادعاه بعضهم لان خصلة

من خصالها اليس له ابعاض متميزة بعبادات متعددة بخلاف ما هنا  
واما لم يجب كما يقول بوجوبه ابو حنيفة لقوله تعالى والصلاة  
الوسطى اذ لو وجب لم يكن للصلاة وسطى وقد قال ابن المنذر  
لا اعلم احد وافق ابو حنيفة على وجوبه حتى صاحبه **قوله** **ر**  
**قوله** **ر** بعد فعل العشاء وطلوع الفجر الصادق للخبر الصحيح في ذلك  
في ذلك حتى لو خرج وقتها واراد فعله قضا قبل فعلها كان ممتنعا  
كما اتى به الوالدان القاضي حكى الادب **قوله** **ر** وان صلى العشاء او وتر  
فبان بطلان عشاياه لم يصح وتره وكان نافلة **قوله** **ر** **قوله** **ر** والوتر  
يحصل بركعة الخ ولو نوى الوتر واطلق حصل على ثلاث على المعتمد **قوله**  
والاقتصار على واحدة خلاف الاولى **قوله** **ر** او احدي عشر بخبر عائشة  
رضي الله عنها ما كان صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا  
في غيره على احدي عشرة ركعة وهي اعلم بحاله من غير حافلات صح  
الزيادة عليها كساير الروايت فاذا احرم بالجميع دفعة واحدة لم  
يصح وان سلم من ركعتين صح ما عدا الاحرام السادس فلا يصح  
وتراثم ان علم المنع وتعبد القياس البطلان والا وقع نفلا مطلقا  
كما لو احرم بصلاة الظهر قبل دخول وقتها غالطا وشمل كلامه ما لو  
اتي ببعض الوتر ثم تنفل ثم اتى بباقيته وليس لمن او تر بثلاث ان  
يقرا في الاولى بعد الفاتحة الاعلى وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة  
الاخلاص ثم الفلق ثم الناس مرة واحدة ولو او تر باكثر من ثلاث  
فقرأ في الثلاثة الاخيرة ما ذكر فيما يظهر كما بحثه البلقيني **قوله** **ر** **قوله** **ر**  
زاد على ركعة الوصل مبتدئا وخبر على التقديم والتأخير تقديره  
الوصل ثابت لمن زاد على ركعة **قوله** **ر** بلا تسليم بينهما والا فهو  
فصل فاضل على غيره **قوله** **ر** ولا يجوز فيه اي الوصل اكثر من تشهد بين



فلواتي بذلك عامرا لما بالتجريد بطلت صلاته وان كان مناسيا  
او جاهلا لكان نفلا مطلقا **قوله** لانه خلاف المنقول من فضله صلى  
الله عليه وسلم والوصل بتشهد افضل منه بتشهدين كما في  
التحقيق فرقابينه وبين المغرب والمغرب عن تشبيه الوتر بصلاة  
المغرب ولو صلى عشر ابحرام واحدة الحادية عشر باحرام اخر  
فله ان يتشهد في كل ركعتين فيما يظهر لان هذا افضل لا وصل  
ولم ار في هذه المسألة نفلا فليتأمل **قوله** وبعد كل ركعتين اي  
مثلا من الوتر كما في شرح المذهب او اربع بتسليمة وستا بتسليمة  
ويوتر بواحدة فلا فرق بين ان يصل منفردا او في جماعة خلافا  
للمجوزي حيث قال وقضية تعبيرهم بالسلام من كل ركعتين  
انه لو اوتر ياخري عشرة سلم ست تسليمات ولا يجوز النقص  
من ذلك كان يصل اربع بتسليمة وستا بتسليمة ثم يصل الركعة  
فقد رده الشهاب الرملي بان المعتمد خلافها **قوله** وهو افضل  
اي اذا استوى عددها كما في شرح الرملي **قوله** لانه اكثر عملا  
لزيادته عليه السلام والنية وتكبيره الاحرام وغير ذلك **قوله**  
بالقنوت وهو لغة الدعاء وشرعا ذكر مخصوص مشتمل على دعا  
وثنا قال في العباب وتحصل سنة القنوت بكل دعا وباية فيها  
دعا ان قصده انتهى ويشترط في بدل القنوت ان يكون دعا  
وثنا كما قال البرهان البيجوري وبه اقيمت **قوله** اي من عند  
**قوله** يشترط الخ **قوله** وهو اللهم اهدني الخ عمل عن هذه العبارة  
في متى منهي وعبر به بعد ذلك **قوله** الى اخره تمته كما في الفرز  
وعا في فيمن عافيت وتولي فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت  
وقتي شر ما قضيت فان ذلك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يزل من

والبيت

والبيت ولا يعز من عادية تباركت ربنا وتعاليت للاتباع رواه  
الحاكم الارمني في قنوت الصبح وصححه **قوله** وفي الصبح ابراهيم  
الصبح غيرها من حيث المعنى لشرفها ولانه يؤذن لها قبل وقتها  
وبالتثويب وهي اخص الفرائض فكانت بالزيادة اليقح **قوله** اي  
لنازلة قال ابن حجر نزلت بالمسلمين ولو واحد كما بحثه جمع لكن  
شروط الاستوى فيه ان يتعدى نفعه كما مر للعالم والشياع  
وهو متجه واعتمده الرملي ايضا **قوله** كواب ومنه الاذن والاطا  
ولا يشكل الرعا برفع ذلك كونه شهادة لان الشهادة لا تخص  
في ذلك لان اسباب الشهادة كثيرة **قوله** بعد اعتداله من الاخرة  
ولا يضرا طالة اعتدال الركعة الاخرة من الصبح ولو يسكون وان  
كره ولا يلحق بذلك اخيرة المكتوبة مطلقا وان كانت محل القنوت  
لخونا زلة لم تقع خلافا لابن حجر **قوله** وفي الثانية البيهقي رواه  
الشيخان في القنوت للنازلة انه صلى الله عليه وسلم قنت شهرا  
يدعوا على قاتلي اصحابه القرا بغير معونه ويقاسي بالعدو وغيره قال  
الرافع وزاد العلماء فيه قبل تباركت وتعاليت ولا يعز من عادية  
قال في الروضة وقد جات في رواية البيهقي **قوله** وكثير قيد بالقنوت  
في رمضان التقييد ضعيف **قوله** اللهم ان استعيناك هذا ثابرا ليل  
**قوله** ونستغفرك **قوله** الخ تمته كما في المحرر ونستغفرك ونؤمن  
بالد ونقول عليك ونثنى عليك الخير كله شكرك ولا نكفرك ونخلع  
ونترك من يفررك اللهم اياك نعبد ولا نصلي ونسجد واليك نسعي  
ونخفد اي نسرع نرجو ارحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد  
بالكفار ملحق رواه البيهقي بخوة عن فعل ابن عمر رضي الله  
عنه ولما كان قنوت الصبح ثابتا عن النبي صلى الله عليه وسلم



قدم على هذا على الاصح والاخر لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم  
شي فيه وانما اخترعه عمر رضي الله عنه وتابعوه فكان تقديره  
اولي فان اقتصر على احدهما فتنوت الصبح افضل لما ذكر **قوله** قال  
ابن عباس صلاة الاشراف صلاة الضحى قال الرملي في شرحه كما  
افتي به الوالدان وقع في العباب انها غيرهما وعلى ما فيه يندب  
فتضاوها اذا فانت لانها ذات وقت **قوله** واقلها ركعتان لانه  
صلى الله عليه وسلم اوصى بها ابو هريرة ولانه لا يدعيها وليس  
ان يقرأ فيها الكافرون والاخلاص وهما افضل في ذلك من الشمس  
والضحى وان وردتا ايضا اذ الاخلاص تعدل ثلث القرآن وال  
لكافرون تعدل ربعة بلا مضاعفة **قوله** في ونقله في المجموع  
عن الاكثريين وافتي الوالد رحمه الله بان اكثرهما ثمان وعليه  
فلوزاد عليها لم يجز ولم تصح ضحي ان اجزى بالجميع دفعة واحدة  
ولو سلم من كل اثنين صح الا الاحرام الخامس فلا يصح ثم  
ان علم المنع وتعمد لم تنعقد والا وقع نفلا كنظيره ما مروى  
ان يسلم من كل ركعتين كبقية الروايت وانما امتنع جمع  
اربع في التراويح لانها شبهت الفرائض بطلب الجماعة  
فيها ولا يرد على ذلك الوتر وان جاز جمع اربع منه مثلا  
بتسليمة مع شبهه لما ذكر لانه ورد الفصل في جنبه بخلاف  
التراويح ووقتها من ارتفاع الشمس كما في التحقيق والمجموع  
الي الزوال ووقتها المجاز اذا مضى ربع النهار والاول في كل ربع  
منه صلاة والخبر الصحيح صلاة الاوابين حين ترمض الفصل  
بفتح الميم اي يترك من شدة الحر في خفافها **قوله** ومنه صلاة  
التوبة اي منه الزنوب ولو صغيرة كما هو ظاهر ثم يستغفر

الله تعالى عقبها عباب **قوله** والاصل فيها الخ عبارته  
في ثم الاصل والاصل فيها خبر الصحيحين عن عائشة انه صلى  
الله عليه وسلم خرج من جوف الليل ثلاث ليال من رمضان و  
صلى في المسجد وصلى الناس بصلاته فيها وتكاثر وافلم يخرج  
اليهم في الرابعة وقال لهم صبحتها خشيت ان تفرض عليكم  
صلاة الليل فتعجزوا عنها وروى البيهقي وغيره باسناد  
صحيح كما في المجموع انه كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب  
في رمضان بعشرين ركعة وفي رواية بثلاثة وعشرين وجمع  
البيهقي بينهما بانهم كانوا يوترون بثلاث وقال مالك التراويح  
ستة وثلاثون كفعل اهل المدينة قال ايمتنا وليس لغير اهلها  
فعلها كفعلهم لشرفهم بهجرة صلى الله عليه وسلم ودفنه عند  
بخلاف غيرهم وسبب فعلهم لها كذلك ان اهل مكة كانوا  
يطوفون بين كل ترويحتين من الخمس طوافا ويصلون ركعتيه  
فاراد اهل المدينة مساواتهم فحملوا مكان كل طواف اربع  
ركعات فرادوا ستة عشر ذكر ذلك في المجموع وسببت كل  
اربع من ذلك ترويحة لانهم كانوا يوترون عقبها اي  
ليست بحون انتهى **قوله** وان يوتر بعدهما في الجماعة نعم  
لو اردت تهجد بعد التراويح اخر الوتر ذكره في تراويحهم  
كالقبية ومنه يؤخذ انه لو تعارض الجماعة والتأخير  
قدم التأخير على الجماعة وعبارة العباب ومن له تهجد لا  
يوتر مع جماعة التراويح بل يؤخره وهذه المسألة تقع للناس  
كثيرا ويتوهمون ان الجماعة افضل من التأخير **قوله** الا ان وثق  
باستيقاظه بنفسه او بغيره ثم ان فعل بعد نوم حصل له



سنة التهجيد ايضا والاطمان وتر الا تهجد فيبينها عموم وخصوص  
 من وجهين يجتمعان في صلاة بعد نوم بنية الوتر وينفرد الوتر  
 بصلاة قبل النوم والتهجد بعده من غير بنية الوتر فيقول اصل  
 الروضة والمجموع الصحاح المنصوص في الام والمختصر ان الوتر  
 يسمى تهجدا محمول على ما اذا وتر بعد نوم وقول الشيخين  
 في كتاب النكاح بتغايرهما محمول على ما اذا وتر قبل نوم **قوله**  
 فالتاخير افضل ينبغي حمله على ما اذا استوى العبدان اورد  
 التاخير زيادي **قوله** وذلك افضل اي الصلاة اخرى افضل  
 منها اوله خلافه لمن قال ان ذلك اشارة الى ما بعد منزلته  
 وعلوها وعلى ذلك حمل خبر مسلم ايضا بادر والصبح بالوتر  
 وروى الشيخان عن عائشة من كل الميالى وتر صلى الله عليه  
 وسلم من اوله واخره وانتهى وتره الى السجود واما خوابي حريرة  
 رضي الله عنه واي الردا في مسلم او صافي جيبني بصيام ثلاثة  
 ايام من كل شهر ركعتي الضحى وان اوتر قبل ان انام فمحمول  
 على من لم يثق بيقظته اخر الليل جمعابين الاخبار فمن  
 اطلق تفضيل التقديم او التاخير فقد ابعد لما يلزم عليه  
 من القابضها قال الاذعى وغيره ويأتي هذا التفصيل فمن  
 له تهجد اعتاده فان وثق بيقظته على عادته سن له  
 تاخيره والا سن له تقديمه **باب شرح** قال في المجموع  
 ليس ان يقول بعده اي الوتر سبحانه الملك القدوس  
 زاد ابن الصباغ رب الملائكة والروح ثلاثا رافعا صوته  
 بالثالثة ثم يقول اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك  
 وبمعافاتك من عقوبتك واعوذ بك منك لا احمي

ثنا عليك انت كما اثبتت على نفسك ففيها حديثان  
 صحيحان في ابي داود وعباب وشرحه **قوله** ومنه قيام الليل  
 وهو التهجد ولو عبر به لكان اولي وهو سنة مؤكدة لتطا  
 الراد له عليه كقوله ومن الليل فتعجده نافلة لك وقوله  
 تعالى ما نوا قليلا من الليل ما يهجعون وخبر مسلم افضل  
 الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وخبر الحاكم باسناد  
 على شرط البخاري عليكم بقيام الليل فانه رآب الصالحين  
 قبلكم وهو قربية الي ربكم ومكفر للسيئات ومنهاة عن الاثم  
 والاجماع على ذلك وهو لفة رفع النوم بالتكليف واصطلاحا  
 صلاة التطوع في الليل بعد النوم كما قاله القاضي حسين  
 سمي بذلك لما فيه من ترك النوم وليس للتهجد نوم  
 القيلولة وهو النوم قبل الزوال وهي منزلة السجود للصائم  
 ولقوله صلى الله عليه وسلم استعينوا بالقيلولة على قيام  
 الليل رواه ابو داود ووسين لمن قام يتهجد ان يوقظ  
 من يطعم في تهجده قال في المجموع وليستحب ان ينوي  
 الشخص القيام عند النوم بنية جازمة ليحوز ما في الحديث  
 الصحاح في النساء انه صلى الله عليه وسلم قال من اتى  
 فراشه وهو ينوي ان يقوم فيصلي من الليل فغلبته  
 عينه حتى يصلي كتب له ما نوى وكان نومه صدقة عليه  
 من ربه وان يسمع المستيقظ النوم عن وجهه وان يتسوك  
 وان ينظر الى السماء وان يقرأ ان في خلق السموات والارض  
 الى اخرها وان يفتح تهجده بصلاة ركعتين خفيفتين  
 واطالة القيام افضل من تكثير الركعات وان نام من نفس



في صلاته حتى يذهب نومه ولا يفتاد منه غير ما يظن  
 اذ اتمته عليه **قوله** وافضل من ذلك الخ علل هذا بان النوم  
 قبل القيام اكثر فيكون انشطا مع ما ورد في حديث صلاة  
 داود والزي يظهر من كلامهم ان الاتي بهذا افضل مطلقا  
 ويليه الثلث الاوسط ويليهما احيا النصف الثاني اي ولو  
 جميعه كما هو صورة السماع **قوله** ودليل ذلك الخ قال فيه  
 ودليل ذلك انه صلى الله عليه وسلم سئل اي الصلاة افضل  
 بعد المكتوبة فقال جوف الليل رواه مسلم وقال ينزل ربنا  
 تبارك وتعالى كل ليلة الى سماء الدنيا حتى يبقى ثلث الليل فيقول  
 من يدعوني فاستجب له ومن يسألني فاعطيه ومن يستغفرني  
 فاغفر له وقال احب الصلاة الى الله تعالى صلاة داود وكان  
 ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يصوم  
 يوما ويفطر يوما رواها الشيخان ومنه تحية المسجد قال  
 الزركشي بان العباد هذه الاضافة غير حقيقة اذ المراد انها  
 تحية لرب المسجد تعظيمها لا للبقعة فلو قصد سنة  
 البقعة لم يصح لان البقعة من حيث هي لا تقص بالعبادة  
 شرعا وانما تقصد لايقاع العبادة فيها لله تعالى لزينتها  
 بالصلاة **باب** قولهم لا يخله شئ ذلك المساجد المتلاصقة  
 والزي بعضه مسجد وبعضه غيره كما بحثه الاسنوي في  
 باب الفصل **باب** بخلاف الاعتكاف والفرق بين التية  
 والاعتكاف ان جنس الصلاة لا يتوقف على مسجد بخلاف  
 الاعتكاف **باب** في ان اراد الجالس فيه تبع فيه الشيخ  
 نصر المقدسي وهو ليس بقيد بل هو جري على الغالب كما

قاله

قاله الزركشي اذ الامر معلق على مطلق الرخول تعظيمها للبقعة  
 واقامة للشعائر كما ليس لداخل مكة الاحرام وان لم يرد الاقامة  
 بها فالخذ بقضية كلام الشيخ نصر ضعيف وسواء كان مدرسا  
 ينتظر كما في مقدمة ثم المذهب ام لا وان نقل الزركشي عن بعض  
 مشايخه خلافه لعدم استحضاره ذلك سواء ادخل زحفا ام جسا  
 ام غيرهما وسواء كان متطهرا ام محدثا وتطهر عن قرب قبل جلوسه  
 وخروج بالمسجد غيره كالرباط ومصلي العيد وما بني في ارض مستأجرة  
 على صورة المسجد واذن بانيه في الصلاة فيه **قوله** قالوا تكون كلها  
 تحية **قوله** بتسليمه واحدة فان سلم ثم اتى بركعتين التحية لم  
 تنعقد الا من جاهل فتعقد له نفلا مطلقا نظير ما مر فعلم ان  
 ما ابداه الاسنوي من احتمال كونها تحية غير ظاهر بل لا وجه  
 له **باب** قولهم قبل جلوسه فتفوت بجلوسه قبل فعلها  
 وقصر الفصل الا ان جلس سهوا ولم يطل كما في التحقيق ويطل  
 الوقوف ايضا لما اتى به الوالد رحمه الله تعالى ويا ساعلى  
 فوات سجدة التلاوة بطول الفصل بعد قراتها وكما يفوت  
 سجود السهو بطول الفصل بعد سلامه ولو سهوا لان كل منهما  
 انما يفصل لعارض وقد زال وقولهم ان تحية المسجد تفوت  
 بجلوسه سهوا او جهلا قبل فعلها خرج مخرج الغالب من حال  
 داخل المسجد ولو احرم بها قايما واراد التقصود لا تمامها فالوجه  
 الجواز ولو احرم بها جالسا فالوجه كما افاده الوالد جواز  
 حيث جلس ليلتي بها اذ ليس لنا نافلة يجب التحريم بها قايما  
 وحرثها خرج مخرج الغالب فان لم يمكنه الصلاة لمحدثا او شغل  
 او نحوه ندب له ان يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله

وجه



والله أكبر أربع مرات فانها تعدل ركعتين في الفضل ذكره جماعة  
وحكاية النووي عن بعض اصحابنا وقال لا بأس به وزاد ابن  
الرفعة ولا حول ولا قوة الا بالله قال في الاحياء ويكره دخول المسجد  
بلا وضوء **قوله** وتكرر التحية اي طلبها **قوله** ولو على قرب وان كان  
معتكفا وخرج لما لا ينقطع اعتكافه خلافا لمن استثناه **ثم العباب** **قوله**  
وتكره التحية اي الاشتغال بالتحية وبالرابعة وبغيرهما كما في المجموع  
ومن ذلك من ذورة ما لم يتضيق وقتها فيما يظهر **ثم العباب** **قوله**  
اذا وجد المكتوبة فقام او قرب القيام بحيث يفوته فضيلة التحريم  
لواشغلت بها **ثم** دل عليه كلام المجموع وصرح به الاسنوي  
والاذري والبليقي اخرا من كلام الرافي في الجمعة كالشيخ  
ابي حامد ولا يجلس بل ينتظر فراغه وهو قائم وقول العبادي  
يجلس خلطه النووي فيه **ثم العباب** **قوله** وان لم ينوم مع ذلك  
كما ذكره في البهجة وان نوزع فيه **ثم** قال وفضل بالفرض  
والنفل حصل نويت او لا نعم لو اراد عدمها لم يحصل فضلها  
فيما يظهر لوجود الصارف اخرا ما بحثه بعضهم في سنة الطواف  
**ثم شيخنا** **قوله** وما قالوه في المكتوبة الخ غير معتمد والاصح اطلاق  
الاصحاب والمعتمد الكراهة سواء صلى الاولي جماعة او فرادي  
واقیمت المكتوبة فانه يسن له تقديم المكتوبة لان الاعادة  
لتن وان صلى الاولي جماعة **قوله** او اذا دخل المسجد الحرام  
اي يريد الطواف فيه فتحية بالنسبة للبيت الطواف وتحية  
بقية المسجد الصلاة فان لم يرد الطواف نوب في حقه تحية  
المسجد بالصلاة **قوله** او اذا خاف فوقف الصلوة عارضة **ثم العباب**  
قال في الرنق وكره الاشتغال بها ايضا عن سنة رابعة لفوتها

بالتحية

108  
بالتحية اذا صلاها فالمراد نظير ما مر من كراهة الاشتغال بها  
بنية منفردة عنه وكما الرتبة كل نفل يفوت بها وظاهر ما مر  
حرمة الاشتغال بها عن فرض فوري بان ضاق وقته او نزمه  
قضاؤه فورا **قوله** ولا تن التحية للخطيب اذا خرج من مكانه  
للخطبة اي وقتها اما اذا جا قبل ذلك فلا تكره له التحية بل تستحب  
وبهذا يجمع بين كلامهم حينئذ **ثم شيخنا** على شرح البهجة **قوله**  
في اخرها اي الخطبة بجلوس **ثم** او في فواتها بالمقعد والمضطجع  
والمستلقي كلام حاصله ان قصد الاعراض فانت والابان لم  
يقصد الاعراض ولم يطل الفصل بذلك فلا تفوت بذلك **زيادي**  
واعلم ان التحيات متعددة تحية المسجد بالصلاة والبيت با  
لطواف والحرم بالاحرام ومنى بالرمي وعرفة بالوقوف ولقا المسلم  
بالسلام وتحية الخطيب لخطبة يوم الجمعة **ثم شيخنا** **قوله** صلاة  
التسابع ولو في وقت الكراهة فيما يظهر **ثم العباب** **قوله** بعد القراءة  
اي قراءة الفاتحة والسورة **قوله** ولا اله الا الله زاد في الاحياء ولا  
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **قوله** ويقول في كل ركعة من  
الركوع اي عشر او الرفع منه اي من الركوع وهو الاعتدال كما  
هو موضح به كذلك اي عشر وجلست الاستراحة اي عشر او  
لشهادة اي عشر **قوله** عشر متعلق بكل ما ذكر كما تقر **قوله**  
والشهادة اي عشر بعده وتاسعا على سنن القراءة **زيادي** **قوله**  
خمس وسبعون لكل ركعة فجعلتها في الركعات الاربع ثلاث مائة  
مرة **ثم الاصل** **قوله** فان لم تفعل ففي عمرتك مرة وفي معجم الطبراني  
فلو كانت دنوبك مثل زبد البحر او رمل عالج غفر الله لك كل  
ذنوب كان او هو كاي **ثم العباب** **قوله** وحديثها ضعيف



ثم ذكره وفي اوله انه صلى الله عليه وسلم قال يا غياثي يا غياثي يا غياثي  
 اعطيك الا امنحك الا احبوك الا افعل لك عشر خصال اذا انت فعلت  
 ذلك غفر الله لك كل ذنبك اوله واخره قديمه وحديثه خطابه  
 وعمره صغيره وكبيره سره وعلايته ان تصلي اربع ركعات  
 وذكر ما مر في **العباب** ثم قال فيه بعد كلام طويل وممن انتصر  
 لاعتمادها ورفع شأنها التقى السبكي والبدر الزركشي وحاصل  
 كلامهما ان حديثهما قريب من الصحة بل جاء من طرق حسنة  
 اخرجها ابوداود والحاكم في مسند كره وصحها الكاين خزيمة  
 وقال مسلم ابن الحجاج لا يروى باحسن من هذا والدارقطني وهو  
 اصح شيء في فضائل الصلوات ولم يضع ابن الجوزي شيئا في ادخاله  
 حديثهما في الموضوعات واظن ان النووي لو وفق على هذه  
 الطريقة لم ينكرها لاسيما وقد حسنه في تهذيبه قال الرملي في شرحه  
 وما تقر من سنيتها هو ما اقتضاه كلامهما وجري عليه المتأخرون  
 وصرح به جمع متقدمون قال ابن الصلاح وحديثها حسن وكذا  
 قال النووي في التهذيب وهو المعتمد وان جرى في المجموع وا  
 لتحقيق على ضعف حديثها انتهى وقد اعني بامرها ائمة المحدثين  
 وافردوها بالتصنيف كالامام ابو بكر الخطيب والبيهقي والجريري  
 والبيهقي وسعيد السهري والبيهقي وموسى المديني وقد كان ابن المبارك  
 يواظب عليها وفعلها بعد الزوال قبل صلاة الظهر احب وكون  
 السورة تارة من طوالة الفصل والافضل اربع من المسببات  
 الحديد والحشر والصف والجمعة للمناسبة بينهما في الاسم وتارة  
 من قصارها كالزوال والعاديات والهاكم والاخلاص وكون دعائه  
 بين الشهد والسلام اللهم اني اسالك توفيق اهل الهدى واعمال

اعل

اهل الهدى اليقين ومناصحة اهل التوبة وعزم اهل الصبر و  
 اهل الخشية وطلب اهل الرغبة وتبذر اهل الورع وعرفان اهل  
 العلم حتى اخافك اللهم اني اسالك مخافة تجزني عن معاصيك  
 حتى اعمل بطاعتك عملا استحق به رضاك وحتى اناصرك في  
 التوبة خوفا منك وحتى اخلص لك النصيحة حبلا لك وحتى اتوكل  
 عليك في الامور كلها احسن ظني بك بسمي ان خالق النور ثم يسلم  
 ثم يدعو باجافته وفي كل ما ذكر وردت به السنة وبعض ذلك ضعيف  
 يعسر به في الفضائل فهي من مهمات الدين ولا يسمع تعظيم فضلها  
 ويتركها المتهاون بالدين غير مكترث باعمال الصالحين لا ينبغي ان  
 يعد من اهل العزم في شيء انتهى وقال البلقيني جافها احاديث  
 يعرض بعضها بعضها وهي سنة ينزب العمل بها انتهى وفي مسند  
 الفردوس انها شهر الصلوات واصحها اسنادا وقال المحب الطبري  
 جمهور العلماء يمنعونها مع اختلافهم في تطويل الاعتدال والجلوس  
 بين السجدين قال البقوي ولو تذكر في الاعتدال ترك تسبيحات  
 الركوع حرم عليه عوده لها وقضاها لا في الاعتدال لانه ركن قصير  
 فلا يطول على ما ورد ويقضيها في السجود لاستحباب تطويله ورفع  
 راسه من سجدة الاولى مكبر ان لم يرد التكبير بعد الرفع من  
 السجود الى القيام الا واحدة ولا الاولى في ذلك الثانية ويحتمل تكبيره  
 لان هذا الفعود التحق بسائر فعدات الصلاة في التطويل والتسبيح  
 فيلحق بها في التكبير انتهى والاوجه الاول قال في الاحياء وليس  
 ان لا يخلو الاسبوع منها او الشهر والاحسن ان تكون بتسليمة  
 ان صلاها نهارا او ليلا بتسليمتين انتهى شرح العباب مع مثله  
**قوله** ثم يقول اي بعد سلامه منها يفعل ذلك مرة لثلاث



لخمسة لسبع ثم يقول لما ينشرح له صدره **قوله** او قال شذ من الروي  
قال اي جابر وليسى حاجته وفي الترمذي خبر من سعادة  
ابن ادم كثرة استخارة الله تعالى ورضاه بما رضى له **قوله** وغيرها  
من النوافل واذا اعتذرت عليه الصلاة بانواعها استخار بالبرعا  
واذا استخار مضى بعصرها لما ينشرح له صدره فان لم ينشرح فالزوي  
يظهر انه يكرر الصلاة الى ان ينشرح والمراد كما هو ظاهر ان شرح  
خال من هوى النفس وميلها المصحوب بفرض ظاهر او باطن  
بجملة وبزينة للقلب حتى يكون سبباً لميلته **باب** العجايب واستحب  
بعضهم ان يزيد في الركعة الاولى قوله تعالى وربك يخلق ما يشاء  
ويختار الي قوله تعالى يعلنون في الثانية قوله تعالى وما كان ملوماً  
ولا مومنة الاية وعند النووي حصولها بالنوافل يقتضي انها لا تحصل  
بالفرض وهو الموافق للخبر السابق **باب** العمل والقياس حصولها  
به وقوله في الحديث من غير الفريضة محمول على الكل **باب** العجايب  
**قوله** ركعتان او اربع **باب** العمل **قوله** عقبه اي الزوال **قوله** انه فعل  
ذلك وامر بفعله والخبر راقبوا زوال الشمس فاذا زالت فصلوا ركعتين  
فلكم اجر بعد ذلك كافر وكافرة ومنه يوحى ان الركعتين اقلها او  
كان وجه تخصيص الكفار بذلك وقوع هذه الصلاة عقب  
تسجير النار لهم لكن الحديث لا يعرف والمعروف خبر الترمذي  
انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي اربعاً بعد زوال الشمس  
قبل الظهر وقال انها ساعة تفتح فيها ابواب السما فاحب  
ان يصعد الي فيها عمل صالح **باب** العمل **قوله** في المسجد ليس  
بقيد فمثل ذلك غيره من سائر الامكنة **قوله** قبل دخول بيته  
ويكتفي بها عن ركعتين عند دخوله وعقب خروجه من الحمام

وعند الخروج من الحمام وعند الخروج من المنزل لغير سفر  
وركعتان عند دخوله له كما في الاحياء فيهما ايضا **باب** العجايب  
**قوله** ومنه اشياء اخرى منها ركعتان لؤا مسجد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اذا اراد الخروج منه قاله في الاذكار وظاهره  
انه لا فرق بين ان يخرج لسفر او غيره وان قرب عوده اليه  
وهو محتمل وسبب هذه وهو الوداع متأخر فيمتنع في وقت  
الكراهة وركعتان اذا دخل ارضاً لا يعبد الله تعالى فيها  
كزار الشراك فيسن له ان لا يخرج منها حتى يصلي بهما ركعتين  
واذا امر بارضاً لم يكن بها فقط وركعتان للزوجين اي لكل  
منهما عند الرفاق بعد العقد وبعد الوقاع لخبر الدارمي  
والبرار وعبد الحق اذا تزوج احدهم امرأة فكانت ليلة النوا  
فليصل ركعتين وليا امرها فليصل ركعتين خلفه فان الله تعالى  
جاءل في ذلك خيراً وسنده ضعيف وسبب هذه التلافة والتي  
بعدها متقدم فيحوز في وقت الكراهة ومنها اذا نزل المسافر  
منزلاً ليس له صلاة ركعتين فيه لحديث رواه البرار ومنها صلاة  
الضال والابق لخبر الحاكم في مستدركه من ضاع له شيء او ابق  
فليتوضى ويصلي ركعتين ويتشهد ويقول بسم الله ياها  
الضال ورا دال الضال اردد علي ضالتي بقربك وسلطانك فانها  
من عطائك وفضلك قال ابن الجزري المفقى وليس ركعتان  
عند دخول الكعبة وعند خروجها مستقبلاً وجهها وصلاً  
حفظ القرآن وذكر لها كيفية ودعا طويل الحديث ورد  
بذلك حسنه الترمذي وقال الحاكم صحيح على شرطهما والذي  
يظهر ان هذه الركعات كلها ما عدا صلاة التسيب وهي نحو اربعة



عشر صلاة تحصل بفرض او نفل اخر نظير ما مر في النجاة لان هذه كلها مثل صلاة الاستحارة والاحرام والطواف وسنة الوضوء بل اولى قال في الكفاية وليس ركعتان ينوي بهما سنته كما صرح به في التعقيات ويؤيده الخبر السابق بين كل اذانين صلاة وسبقه الى ذلك الشيخ ابو حامد لا صلاة الرغائب وهي ثنتي عشر ركعة بين العشاءين اي المغرب والعشاء اول جمعة من رجب وصلاة ليلة النصف من شعبان مائة ركعة فليسا يستتبي بل هما برعتان قبيحتان مزمومتان ولا يغترب ذكرهما في كتاب قوت القلوب واحياء علوم الدين ولا بالحديث المذكور فيهما فان كل ذلك باطل ولا ببعض من اشتبه عليه حكمهما من الائمة فمصنف ورفقات في استحبابهما فانه غلط في ذلك وقد صنف ابن عبد السلام كتابا نفيسا في ابطالها فاحسن واجاد انتهى واطال النووي في ذمهما وتقبيلهما وانكارهما **عباب** وشرحه وفيه كلام طويل ذكره في شرحه في صلاة الرغائب وليلة النصف من شعبان فليترك جمع اليه من احب الوقوف على حاصله اعلم ما قاله ابن عبد السلام **باب سجود الشكر** وانما ليس للقاري اي حيث كانت قرأته مشروعة مقصودة فيخرج بذلك قراءة السكران والساهي وما علم من الطيور كما سيأتي ولو كان القاري صبيا اي مميذا فيما يظهر وامرأة وبحضرة رجل اجنبي لان حرمة رفع صوتها بها عند خوف الفتنة انما هو لعارض لا لذات قرأتها لانها قراءة مشروعة في الجملة او خطيبا امكث من غير كلفة على منبره او اسفله ولم يطل الفصل او مصل قرأ في قيام **قوله** والمستمع وهو من

قصد السماع والا وجهه في قاري وسماع ومستمع لها قبل صلاته التحية ان يسجد ثم يصليها لانه جلوس قصير لغرض فلا تفوت به فاذا اراد الاقتصار على حرهما فالجلوس افضل للاختلاف في وجوبه وشمل ذلك ما لو كان القاري كافرا او جنبا كما قاله البلقيني والزرکشي ولا سجود لقراءة جنب وسكران وساه ونائم وما علم من الطيور كدرة ونحوها ولا لقراءة في جنازة او بغير العربية او في ذلك نحو ركوع لقدم مشروعتها وسوا سجود القاري ام لا وشمل ذلك ما لو قرأ اية بين يدي مدرسا ليفس له معناها فيسجد لذلك كل من القاري ومن سمعها لانها قراءة مشروعة بل هي اولى من قراءة الكافر لا يقال انه لم يقصد التلاوة فلا سجود لها لانا نقول بل قصد تلاوتها لتقرير معناها **قوله** والسماع لجميع الامة من قراءة مشروعة وهو من لم يقصد السماع **قوله** ويعتبر لصحة اي لصحة سجود التلاوة **قوله** مع ما مر في سجود الصلاة **قوله** كالطهارة والستر والاستقبال وترك نحو كلام ويضع الجبهة مكشوفة تتحا على غير ما يتحرك بركته ووضع جزء من باطن كل من الكفين والقدمين ومن الركبتين وغير ذلك مما مر وكذا شروط السجود حيث دخل وقتها وهو في حق القاري وسماعه اتمام ايتهما ولا يجوز قبل اتمام حرورهما وسماع ذلك اتفاقا **باب انصاف** **قوله** النية ولو في الصلاة بالنسبة للإمام والمنفرد اما الإماموم فلا يجب عليه نية وهو في حق الاولين بالقلب فلو تلفظ بها بطلت صلاتهما **قوله** وتكبير الاحرام للصلاة **قوله** خارج الصلاة في الثلاثة وكذا السجود والجلوس او بدله فاركانها خارج الصلاة

تها

مل



خمسة النية وتكبيرة الاحرام والسجود والاسلام شيخنا الزياتي  
 واما اذا كان مصليا فان كان اماما او منفردا فالواجب في حقه  
 النية فقط وهي بالقلب اما بقية اركان السجدة فهي داخله  
 في سجود الصلاة واما اذا كان مأموما فالواجب عليه المتابعة  
 لامامه قوله وعند تكبيرة الهوى هذا سبق قلم والذي في كلامهم  
 كالمحتاج والمنهج والعباب والروض والبهجة وشرحها انه  
 لا يسن رفع اليدين لتكبيرة الهوى ولا في الهوى للسجود ولا  
 في الرفع منه كما في الصلاة لمصرهم مواضع حال التحريم والركوع  
 والركوع والاعتدال والقيام من التشهد الاول على خلاف في الاخرة  
 بين الرافع والنوى **قوله** اربعة عشر سجدة ومجال السجرات  
 معروفة نعم الاصح ان اخر ايها في النخل يومرون وفي النمل العظيم  
 وفي فصليت يسامون وفي الانشقاق قبل اخرها والبقية لا خلاف  
 فيها قوله ليس منها سجدة ص وهي عند قوله وخر راكعا واناب  
 فليست من سجرات التلاوة لما روي عن ابن عباس ليست  
 من عظام السجود اي من متاكراته وقد تكتب ثلاثة احراف الافي  
 المحقق **قوله** بل هي اي سجدة ص **قوله** ولو سجدة شكر لله  
 تعالى ينوي بها سجود الشكر على توبه داود عليه السلام من  
 خلاف الاول الذي ارتكبه بما لا يليق بكما ستانه لوجوب عصيته  
 كسائر الانبياء صلى الله عليهم عن الذنب مطلقا وان وقع في كتب  
 كثير من التفاسير ما يوههم خلاف ذلك لعدم صحته بل لو صح  
 لما ن تاويله ثابتا ثبوت عصيته ووجوب تراثتهم عن ذلك  
 السفساف الذي لا يقع من اقل صالح هذه الامة فكيف بمن  
 اصطفاهم الله تعالى لنبوته واهلهم لرسالته وجعلهم الواسطة

بينه وبين خلقه واما خص داود عليه السلام بذلك مع وقوع  
 نظيره ارم وايوب وغيرهما لانه لم يحل عن غيره انه لم يلق بها  
 ارتكبه من الحزن والبكا حتى نبت من دموعه العشب والقلق  
 المزج ما لقيه فجوزي بامر هذه الامة بمعرفة قدره وعلو قربه  
 وانه انعم عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من العالم الى قيام  
 الساعة **قوله** لا تدخل الصلاة لوقرها نحو حفي وسجد  
 لها في الصلاة تخير السامع المقتدى به بين المفارقة والانتظار  
 فان تابعه بطلت صلاته لكن سجود الامام ولو اعتقاد امتزاله من  
 السهو فليس له السجود في اخر صلاته **قوله** ايضا لا تدخل الصلاة  
 وتحرم فيها وتبطلها في الاصح وان انضم لقصد الشكر قصد التلاوة  
 كما هو ظاهر لانه اذا اجتمع المبطل وغيره غلب المبطل وشمل اطلاق  
 الطواف والحاقه بالصلاة اما هو في بعض احكامها ومحل الحرمه  
 والبطان في حق العالم العايد فان كان ناسيا او جاهلا فلا  
 ويسجد للسكوت **قوله** عند تجرد نعمة صادقة بان تكون  
 النعمة له او لنحو ولده او لعموم المسلمين وخرج بالتجرد النعم  
 المستمرة كالعافية والاسلام والظني عن الناس فلا يسجد لها الا انها  
 لا تنقطع وتفيد في المجموع نقلا عن الاصحاب بكونها ظاهريتين  
 يخرج الباطنيتين كالمعرفة وسائر المساوي انتهى فلا يسجد لها هذا  
 هو المعتمد **قوله** او روية مبتلى في نحو عقلة او بدنه لانه صلى الله  
 عليه وسلم سجد مرة لروية زمن واخرى لروية رجل قصير  
 بالغ وضعيف خركة ونقص خلقا وبلا واختلاط عقل على الخلا  
 في ذلك والحديث وان كان مرسل فقد اعتض بشواهد كثرته  
 والسجود هنا على السلامة من ذلك **قوله** او عاص او روية

قه

ف



عاص متجاهر بمعصية كما في الكفاية عن الاصحاب وان نازع فيه  
التركيب ومنه الكافر كما في البحر اذ معصية الدين اعظم من  
معصية الدنيا فطلب منه السجود شكر الله تعالى على السلامة  
من ذلك لانه صلى الله عليه وسلم سجد لرؤية المبتلي ثم رمى  
والمتجه ان المراد بروية دينك للعلم بوجودها ولو بنحو سماع  
صوت لا عني او في ظلمة انتهى ثم ابن حجر **قوله** ويظهرها اي السجدة  
للعاصي بقيد المار ولا يشترط في معصيته التي تجاهر بها كونها  
كبيرة كما افتي به الوالد رحمه الله ان لم يخف منه ضررا تغير الهلة  
يقرب بخلاف من لم يتجاهر بمعصيته فلا يسجد لرؤيته او خاف  
منه ضررا فلا يظهرها بل يخفيها كما في المجموع **قوله** لا المبتلي ليلا  
يتادي بالاطهار نعم ان كان غير معذور مكشوع في سرقة او مجلو  
في ناول لم تعلم توبته اظهر حاله والا فيسر بها ثم رمى **قوله** وسجد  
سهو وشرع سجود السهو لجبر السهو تارة وارغام الشيطان  
اخرى اي ليكون القصد به احرازين بالذات وان لزمه الاخر  
وعلى هذا يحمل اطلاق من اطلق انه للاول والاطلاق من اطلق  
انه للثاني ثم رمى والسهو لغة نسيان الشيء والفحالة عنه  
واصطلاحا نسيان شيء مخصوص من الصلاة واعترض على  
هذا التعريف بانه لا يشهد سهو ما يبطل عمده فقط كتطويل  
الركن القصير وكقليل كلام والحل قليل وزيادة ركعة سهوا  
ونقل مطلوب قولي غير مبطل نقله الي غير محله وللشك  
في ترك بعض معين وايقاع ركن مع التردد فانه يسجد لكل  
واحد ما ذكر مع عدم تناول التعريف لذلك قوله شيخنا  
العلامة الزياطي في درسه بان يسجد في محله الاتي بسجدتين

لواني بواحدة قال القفال تجزئيه وقال ابن الرفعة لا تجزئيه و  
حمل الاول على ما اذا اراد ابتداء ان يأتي بسجدة تين ثم اتى بواحدة  
واقصر عليها فان صلاته تبطل بالشروع **قوله** فلا سجود  
سهو على الاصل اذ الاصل ان ما لا يبطل عمده لا يسجد لسهوه  
وما يبطل عمده يسجد لسهوه اذ لم يبطل كلام كثير وما خرج  
عن ذلك فمستثنى ومنه قوله ونقل ركن الخ **قوله** الاصل **قوله** ونقل  
ركن او غيره قولي مبطل نقله فخرج فخرج السلام عليكم وتكبير  
الاحرام بان كبر بقصره ثم رمى **قوله** او غيره دخل في غير التسمية  
في الركوع والسجود فيسجد بنقلها وبه صرح المصنف في شرح منهجه  
سواء نقله عمدا او سهوا وهذا ما يحسنه الاسنوي وهو مقتضى ما  
في شرائط الاحكام لا بن عبدان والمعمد خلافه فلا يسجد لنقل  
التسميات وان فصل بها ذكر الركوع او السجود وكذا الوصل على  
ال النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول او سهل في اول التشهد  
فلا يسجد لشي من ذلك لانه قيل باستحباب ذلك فيما ذكره الزياطي  
**قوله** قولي خرج بما ذكر نقل الفعل وتكبير الاحرام والسلام عمدا  
فبطل وفارق نقل الفعل نقل القولي غير ما ذكر بانه لا يغير هيبة  
الصلاة بخلاف نقل الفعل **قوله** في القعود متعلق بقوله  
كقراءة الفاتحة اي وقصد بذلك القراءة فلو لم يقصد القراءة فلا  
سجود **قوله** كتركه التحفظ المأمور به نعم لو قرأ السورة قبل  
الفاتحة لم يسجد كما قاله ابن الصباغ لان القيام محلها في الجملة  
ثم رمى **قوله** وقعود الخ صورة ذلك بان قام ثم قعد سهوا  
فقد زاد قعود في محل قيام سهوا بخلاف ما اذا كان عمدا  
فان ذلك يبطل الصلاة ان طال زمنه بان زاد على جلسة



الاستراحة كما لو سلم الامام وقعد المأموم عمدا علما بالتحريم  
 وكان ذلك في غير محل فعود المأموم فان صلاته تبطل بذلك  
 بخلاف ما اذا كان بقدر جلسة الاستراحة فان صلاته لا تبطل  
 قال في البهجة لا ان زاد قعدة ولم يطول قال في شرحه بان قعد  
 من اعتداله فقدر قعدة الاستراحة ثم سجد او قعد من سجود  
 التلاوة للاستراحة قبل قيامه فلا تبطل بها الصلاة لانها معصية  
 فيها غير ركن بخلاف نحو الركوع فان لم يعهد فيها الا ركعا فكان  
 تأثيره في تغيير نظمها **قوله** لذلك اي لتركه التحفظ المأموم به  
**الحق قوله** للتردد في الزيادة ولا يرجع في فعلها الى ظنه ولا الى قول  
 غيره وان كان جمعا كثيرا اي ما لم يبلغوا حد التواتر على ما بحثه  
 الزركشي وهو المعتمد وهل فعلهم كقولهم بان صلى مع جمع  
 كثير يبعد تواترهم على الكذب وشك في العدد او لا الذي افتى به  
 شيخنا الرملي انه ليس كقولهم لان الفعل لا يدل بوصفه بخلاف  
 القول وخالف في ذلك شيخنا البلقيني فقال ان الفعل كالقول  
 واما مراجعته صلى الله عليه وسلم للصحابة ثم عوده للصلاة في  
 خبر ذي اليمين فيقول على تذكره بعد مراجعته حينئذ او انهم  
 بلغوا عدد التواتر فان بلغوا عدده بحيث يحصل العلم الضروري  
 بانه فعلهم رجع لقولهم لحصول اليقين له لان العمل بخلاف  
 هذا العلم تلاعب كما ذكر ذلك الزركشي وافتى به الوالد رحمه الله  
**قوله** الشك بعد السلام اي سلام لم يعرب عنه للصلاة اما لو  
 شك بعد سلام حصل بعده عوده فيلزمه التراجع لانه  
 بان يعود ان الشك وقع في طلب الصلاة وبه يلغز  
 فيقال رجل اتى سنة ولزمه فرض **مرفق** **قوله** في غير

النية

النية والتكبير اما الشك في النية وتكبير الاحرام فيؤثر على  
 المعتمد لانه شك في اصل الانعقاد وكذا لو شك هل نوى  
 الفرض او التطوع كما قاله البغوي في فتاويه قال ولو شك  
 ان ما اداه ظهر او عصر وقد فاتته لزمه اعادة جميعا  
 روض **قوله** بجراح الرابة مثلا كشيانه او جهل او غلطه **قوله**  
 وقال الراسنوي انه القياس وافتى به الوالد رحمه الله **قوله**  
 بزيادة او نقص اي او بهما **قوله** اي ردتها السجدة وان وما تضمنتا  
 من الجلوس بينهما الى الرابع لان الفرض في سجود السهو جبر  
 الخلل فكانه لم يقع منه زيادة وان كان صلى اتمام الرابع كانتا  
 ترغما للشيطان اي الصاقل لا نوه بالرغام اي التراب **قوله**  
 حقيقة اي لا في هذه الصور الاتية ولا في غيرها **قوله** الا في مسبو  
 ليسجد مع امامه قال الرملي في شرحه وظاهر كلامهم ان سجود  
 السهو بفعل الامام له يستقر على المأموم ويصير كالركن حتى  
 لو سلم بعد سلام امامه ساهيا عنه لزمه ان يعود اليه ان  
 قرب الفصل والا اعادة الصلاة كما لو ترك ركنا منها **قوله** ولا  
 فيه بان سجد للسهو معه ثلاثا سهوا سهوا سهوا بخو كلام  
 ام **قوله** واخر صلاته اي نربا وعبارة القباب وشرحه فرع  
 مرانه ليسجد المسبوق مع امامه وجوبا ثم اخر صلاته نربا  
 كما هو ظاهر **قوله** فيهما اي فيما اذا خرج وقت الجمعة او  
 خرج بعضهم منها ولم يبق اربعون **قوله** او يمنع سيد بلا  
 السيد او الزوج بمن ذكر ثم سافر وشع في صلاته ثم منعه  
 في اتنا الصلاة وحصل من ذكرنا يقتضي سجود السهو  
 فسجد في اخر صلاته المقصورة ثم منعه من السفر في اتنا



صلاته فلزمه الاتمام فيسجد في آخر صلاته التي يلزمه الاتمام  
 فيها التبيين ان سجوده الاول وقع في غير محل **قوله** ويلزم المأموم  
 باتمامه ما أدركه مع امامه اي فيلزمه متابعتة فيه **قوله** وسجود  
 التلاوة عبارة العباب كما يتحمل سهو المأموم يتحمل عنه سجدة  
 التلاوة فاذا قرأ ايها الم **قوله** لا تشهد ان والقنوت لان  
 واجب المتابعة في الافعال لا في الاقوال **قوله** نعم هذا استدراك  
 على قوله والتكبيرات فاذا كان الامام في احد التشهدين او في  
 احدي السجدتين ونوى المأموم في هذه الحالة وكبر للاحرام  
 فلا يحتاج للمأموم اذا انتقل الامامه فيما ذكر ان يكبر بل ينتقل  
 اليه ساكتا من غير تكبير لان ما ذكر ليس للمتابعة ولا هو ما يجب  
 للمأموم **قوله** بخلاف ما بعده مما يحسب له كالسجود او غيره فانه  
 يكبر موافقة للامام بشيئين **قوله** فان لم يسمعها الصم او بعده  
 او سماع صوت لم يفهمه او اسرار ولو في جهريه لان الصبرة  
 بالمفعول لا بالمشروع كما اتي به البغوي **قوله** ويسقط عنه القنوت  
 كما في العباب وفي تصوير تحمل القنوت نظرا لما ياتي به في ثانيته  
 قال بن حجر في شرحه بنا على ان ما أدركه المسبوق اول صلاته  
 وهو المعتمد فيعيد في الباقي القنوت ونحوه انتهى ويتحمل الامام  
 عن المأموم سجود السهو فان سهى المأموم حال قدوته  
 تحمله امامه وقراءة الفاتحة في الجهريه على القهريه والتشهد  
 الاول عن الذي أدركه في الركعة الثانية فهذه عشرة اشيا  
 ثم صلى يتحملها الامام عن المأموم **قوله** ويسكت او يوافق في  
 الشاي او يقول اشهد او صدقت او بررت كما في الاحياء  
 تبطل به الصلاة على المعتمد وان كان فيه خطاب لانه مطلوب

**باب صلاة الجماعة قوله** اقل الجماعة امام وما  
 الخ لخبر الاثنان فما فوقهما جماعة **قوله** ايضا اقل الجماعة امام  
 وما موم لا يقال المشهور على مذهب الامام الشافعي ان  
 اقل الجمع ثلاثة لانا نقول الحكم هنا على الاثنين بالجماعة  
 امر شرعي ما خذه التوقيف واقل الجمع ثلاثة بحث لغوي  
 ملخذه اللسان بنه عليه ابن الرفعة **قوله** والا صل في  
 طلبها اما قال في طلبها ولم يقل في وجوبها ليكون كلامه جار  
 على كل الاقوال في انها فرض عين او كفاية او سنة **قوله** او  
 انه صلى الله عليه وسلم اخبر اولا الخ او انه الاختلاف بحسب  
 قرب المسجد وبعده او ان الاولى في الصلاة الجهريه والثانية  
 في السريه لانها تنقص عن الجهر بسماع قراءة الامام والتأمين  
 لتأمينه ومكث صلى الله عليه وسلم مرة مقامه بمكة ثلاثة  
 عشر شهرا سنة يصلي بغير جماعة لان الصحابة رضی الله  
 عنهم كانوا معقورين يصلون في بيوتهم فلما هاجر وا  
 الي المدينة اقام الجماعة وواظب عليها ثم رمى **قوله**  
 فرض كفاية اي في الركعة الاولى فقط في جميع الصلاة **قوله** علي  
 الرجال اي البالغين العقلاء المستورين المقيمين ولو ببادية  
 اي وغير معزورين بشي مما ياتي **قوله** اي غلب فعليك بالجماعة  
 فانما ياكل الذيب من الغنم القاصية **قوله** رمى **قوله** بحيث يظهر  
 الشعار جمع شعيرة وهي العلامة اي علامتها الى شعار الجماعة  
 في تلك المحلة باقامتها في كل مؤداة من الخمس بجماعة ذكر  
 امرار بالغين فيها يظهر كرد السلام بخلاف صلاة الجنائز  
 فان مقصودها الدعاء وهو من الصغير اقرب للاجابة لانه



لا ذنب عليه فان كانت كبيرة اشترط بقدرها بادية او غيرها  
**ثم رمل** بخلاف الحج لان القصد من الحج قصر تعظيم شعائره فلا  
يحصل الا بفعل المكلفين الاحرار لان فعل غيرهم ليس فيه  
تعظيم ولهذا قال الله تعالى ذلك ومن يعظم شعائره ولا  
بد من فعلها ايضا في محل يتنع قصر الصلاة فيه فلا يكفي اقا  
متها في محل لا تجوز اقامة الجمعة فيه كما هو ظاهر **قوله** و  
خرج بما ذكر الخ وبالبالغين الصبيان وبالعقلاء اضرادهم فلا  
تصح منهم كما مر في باب **قوله** ومن به رفق ولو ببعض اوان  
كان بينه وبين سيرة مهابة والنوبة له سواء انفراد الارقاب  
ام لا خلا فالحج ذلك **ثم رمل** وبالمستورين العراة فلا تكون  
فرضا عليهم بل هي والا نفراد في حقهم سواء الان يكونوا عيا او في  
ظلمة فتستحب لهم وبالمقيمين المسافرين فلا تجب عليهم وبالمولاة  
المقضية فلا تكون فرضا فيها **قوله** اذا اتفق فيها صلاتا تماماموم  
والامام كان يفوت الامام والمأموم ظهرا او عصرا فيس فيها  
الجماعة **ثم البهية قوله** اي لا رخصة في تركها اي الجماعة الا بعذر  
فلا ترد شهادة المداوم على تركها بعذر بخلاف المداوم عليه  
لغير عذر واذا امر الامام الناس وجبت الا عند قيام الرخصة  
فلا تجب عليهم طاعة لقيام العذر والرخصة بسكون الخ او مجوز  
ضها الغة التيسير والتسهيل واصطلاح الحكم الثابت على خلاف  
الليل لعذر **قوله** الا بعذر حتى تنتفي الكراهة حيث سنة والا  
ثم حيث وجبت ولا يحصل فضلها في المجمع وان اطل كثير من  
في رده نقلا وتوجيها والمعتمد حصول الفضيلة لكن دون فضيلة  
من فعلها والمنفي في كلام النووي الفضل المامل **قوله** بحيث يبل

الثوب بخلاف ما لا يبلها نعم قطر الما من سقوف البيوت الطريق  
عزروا ان لم يبلغها الغلبة نجاسته او استقذاره **قوله** بفتح الحاء وا  
سكانها لغة ردية ومثل الوحل فيما ذكره كثير وقوع البرد او الثلج  
على الارض بحيث يشق المشي على ذلك مكشفتة في الوحل وريح بارد  
او مظلمة شديدة والريح موشة **قوله** دون النهار قال في المهمات  
والمتمجة الحاق الصبح بالليل في ذلك **قوله** فيبدأ بتفريغ نفسه من  
ذلك لكراهة الصلاة حينئذ فاذا لم تطلب معه الصلاة فالجماعة  
اولى ومحل ما ذكر ان اتسع الوقت بحيث لو قدمها ادرك الصلاة كاملة  
فيه والا حرم ما لم ينش من حبس الريح ونحوه مبيح تيمم والا فومه  
وان خرج الوقت كما هو ظاهر **قوله** لانه اي الحدث المرافع **قوله**  
حضر نعم ما قرب حضوره في معنى الحاضر **قوله** لذلك اي لانه يوجب  
الخشوع **قوله** فيا كل لها يكس بها حدة الجوع لكن الذي جرى  
عليه في شرح مسلم في الاعذار المخصصة في ترك الجماعة ياكل حاجته  
بتمامها وهو الاقرب ومحل هذا حيث كان الوقت متسعاً شتخا  
الرمل من باب شروط الصلاة وقد تقدمت هذه المسألة في كلامي  
في باب مكروهات الصلاة وانما ذكرتها هنا ثانيا لذكر الشك لها هنا لابي  
ان كلام المولف هنا غير المعتمد **قوله** وغيرهما من النفس العضو  
والمنفصه وغير المال الاختصاصات والعرض وسواها كان له او لغيره  
لزمه الذب عنها او على الاوجه خلا فان قيد به فرع لو غسل  
نحو ثيابه في يوم الجمعة في نحو بولاق ولم يقصد بذلك اسقاط  
الجمعة فدخل وقت صلاة الجمعة وتعد عليه حضور الجمعة  
خوفا على ثيابه ونحوها بنحو سرقة كان ذلك من الاعذار ومن  
تلك كما في متن البهية ما لو وضع خبزه في التنور وقدره على



في هذه الحالة فقول مالم يسلم مالم يشرع فيه ولا يخفى كما قال الزكشي  
ان محل ذلك في غير الجمعة فانها لا تدرك الا بركعة كما سيأتي ثم  
روض وقوله مالم يشرع فيه فاشترع فيه انعقدت صلاته فرادي  
زيادي **قوله** لا ادراكه ركنا معه لكن دون فضيلة من ادراكها من  
اولها ومقتضى ذلك ادراك فضيلتها وان فارقه وهو كذلك ان  
فارقه بعد ذلك المنهج **قوله** وتذكر الجماعة بادراك ركعة ولو  
كانت تلك الركعة زائدة كان ادراكه في القيام او ادراكه في الركوع  
وقر الله طم الماموم الفاتحة فان الجماعة تدرك بهذه الركعة  
الزائدة وبالكركوع المذكور لان الامام لم يتحمل عن الماموم شيا  
وبه ائني شيخنا العلامة الزيايدي والمسألة منقولة بالتحص  
كما رأيتها كذلك **قوله** ركعة ولو كانت تلك الركعة ملفقة **قوله**  
بعد سلام امامه الاولي ان يعبر هنا بما عبر به في منجبه بقوله  
بعد زوال قدرته لشم ذلك ما لو كان بمقارفة الماموم لامامه  
او سلام امامه او بطلان صلاة امامه لعموم هذه العبارة دون  
التي عبر بها هنا **قوله** اخرى اي جهر **قوله** فليصل بضم الياء وفتح  
الصاد وتشديد اللام قاله في المجموع وادراك الركعة بان  
يدرك مع الامام ركوعها وسجودتها رملي **قوله** للامام ولو كان  
الامام صبيا ولا بد ان يطهر يقينا قبل ارتفاع امامه عن حد  
اقله وخرج بالركوع غيره كالاغترال **قوله** او ركوع خامسة ومثله  
الركوع الثاني من صلاة الكسوف وباليقين ما لو شك في الحد  
المعتبر قبل ارتفاع امامه فلا يدرك الركعة لان الاصل عدم  
ادراكه وان كان الاصل ايضا بالامام ورجح الاول بان الحكم  
بادراك ما قبل الركوع به رخصة فلا يصار اليه الا بيقين

النار ولا تعويض **قوله** كزوج وصديق وصهر ومملوك واستاذ  
وعقيق ومعتق **قوله** اي نزل به الموت يعني حضرة وان كان له  
معتق الماروي عن ابن عمر انه ترك الجماعة وحضر عند قريبه  
سعيد بن زيد احد العشرة لما اخبر ان الموت نزل به **قوله** لتضر  
اي المريض عبارة ثم الاصل لتضر المريض بغيبته عنه فحفظه او  
تأنيه افضل من حفظ الجماعة **قوله** المشقة التخلف عنهم اي  
فيترك الجماعة ويرتحل عنهم واطلاقه السفر يشمل السفر القرض  
وتوقف فيه بعضهم لاسيما اذا تعطل الغرض في تلك الناحية بغيبته  
انتهى والتوقف ظاهر اخذها قالوه في القصر لو كان المامول على  
السفر فلا يترخص له معتقد لانه ليس لغرض صحيح ومثل المشقة  
الوحشة كما في القوت **قوله** الوحشة اي المضرة زيادي **قوله** ولا  
تحصل الجماعة للماموم الخ اما ذكر هذه الشروط دون بقية شروط  
القدوة السبعة توطئة لقوله في المتن وتذكر الجماعة الخ لان كلام  
المتن يكاد ان يكون غير مرتبط ببعضه فاشار الي ان يكون  
هنا نوع ارتباط ثم ادراك الجماعة على ثلاثة انواع ادراك فضيلة  
وادراك الجماعة وادراك الركعة كما سيأتي في كلامه ثم اخذ في بيانها  
على هذا الترتيب فقال وتذكر الجماعة وان كان الامام معيدا  
واما قولهم ليس للمفتري ان لا يقتدى بالمتنفل للخروج من خلاف  
ابي حنيفة فجعله في المتنفل المحض اما المعادة فلا لانه قد اختلف  
في فرضيتها من فتاوى الشهاب الرملي **قوله** بادراك تكبيرة مع  
الامام مالم يسلم والاوجه انه لو تحرم بعد مشروع الامام في السلام  
وفرغ قبل نطقه بهم عليهم ادراك الفضيلة وصح افتراؤه لان  
التحلل انما يتحقق بمآمها ابن حجر والمعتد خلافه فلا تحصل



من المنج والمرا دبادر الكما ان يلتقي هو وامامه في حد اقل الركوع  
حتى لو كان في الهوى وامامه في الارتفاع وقد بلغ في ركوعه  
حد الاقل قبل ان يرتفع الامام عنه كان مديركا للركعة وان لم  
يلتقيا فيه فلا كما نقله الرافعي عن الائمة وسوا القصر المأموم  
بان حضر وتلاه حتى ركع الامام ام لا ولو ضاق الوقت وامكنه  
الركعة بادراك ركوعها مع من يحل عنه الفاتحة لزمه الا  
قتل كما هو ظاهر **باب ما يحرم استعماله قوله** على الرجل  
الباطل ولو كان كافرا **قوله** والخنثى احتياطا **قوله** استعمال الحرير ومثله  
المزعر لا يهجر حيث قال بجملة فيه **قوله** الحرير ولو قرأ بفرش  
وغيره من لستر وتدنث واتخاذ سترة وغيرهما من ساير وجوه  
الاستعمال المشبه عليه فيما يظهر لانه يفارقه له حال  
لا يعد مستهلا له عرفا وخرج بالحرير ساير المصبوغات  
من احمر واصفر واسود ومخطط فانها تحل من غير كراهة  
في شئ منها وفضلها الابيض الا المزعر كله او بعضه فانه  
يحرم كما تقدم انفا واما المصفر فانه مكروه **قوله** والرياح  
يكسر الال وفحتها ما غلظ من ثياب الحرير من الاعلام وهو  
فارسي معرب مأخوذ من التريج وهو النقش والتزيين  
اصله ديباه وجمعه دياييج ودباييج **قوله** وما اكثره حرير  
اي وزنا ولومه مع الشك وعبارة **قوله** رمل ولوشك في كثرة  
الحرير وغيره واستواءيهما حرم كما جزم به في الانوار ويفرق  
بينه وبين عدم تحريم المضرب اذا شك في كبر الضبة بالهل  
بالاصل فيهما اذا اصل حل استعمال الانا قبل تضببه والاصل  
تحريم الحرير لغير المرأة واستمراره ملازمة الملبوس لجميع

البدن بخلاف الانا وغلبة الظن كافية ولا يشترط اليقين  
وعلم من قولنا وزنا انه لا اثر لظهور الحرير في المركب مع قلة  
وزنه او مساواته لغيره خلافا للقفال **قوله** وما اكثره  
حرير وزنا لان الحكم للغالب خصوصا اذا اجتمع حلال وحرام  
والحرام اغلب **قوله** رمل دون عكسه وهو ثوب مركب نقص  
فيه الا بر يسع عن غيره كالخز سداه حرير ولحمته صوف **قوله**  
**قوله** لذلك الذي هو قوله لما في ذلك من ظهور السرف **قوله**  
فيهما اي فيما اذا كان اكثر حرير دون عكسه **قوله** ودون ما اذا  
استويا فلا حرمة بخلاف التفسير فانه يحرم عند استنوا التفسير  
والقران جملة حينئذ مع الحديث وسدا الثوب قال في المصباح  
السدا وزان الحصى من الثوب بخلاف اللحية وهو مساهمة طولا  
في الشج **قوله** والمهوه ومن ذلك القصب الذي في طرف الشاشا  
قانه ان حصل منه شئ بالعرض على النار حرما والا فلا زيادي  
**قوله** اما المرأة فيحل لها ذلك اي استعمال ذلك فرشا ولبسا و  
هذا بالنسبة للحرير وما اكثره حرير اما المهوه او المنسوج بذهب  
او فضة فيحل لها لبسه ويمنع عليها فرشه كما صرح به  
النووي لان الرافعي قال يحرم عليها فرش الحرير ولم يستدرك  
عليه النووي الا في الحرير فعلم من استدراكه عليه في الحرير  
ان المطرز بالذهب او الفضة المنسوج بهما او بلحرهما  
يحرم عليها فرشه والجلوس عليه كذا قرره شيخنا الزيادي  
في درسه واثبتته بخطه في هامش شيخته في زكاة الفقهاء  
للخير المذكور وفيه حل استعمال الذهب والحرير للاناث  
وتحرمة على الرجال والحق به الخناثي والمراد من الذهب



والفضة هنا لبسه اما استعماله في الاكل والشرب فلا فرق في تحريمه  
بين الرجال والنساء والخناثا الحامرو والفضة كالذهب فيما ذكرنا  
الاعلام **قوله** ايضا للخبر المذكور ولان تزين المرأة بذلك يدعوا  
الي الميل اليها ووطوها فيؤدي الي ما طلبه الشارع من كثرة النسل  
ويجوز للرجل وغيره لبس ثوب خيط به ولا ينافيه تفصيل  
المضيق لانه اهون ويحل منه خيط السبحة كما في المجموع  
ويالحق به كما قاله الزركشي ليقة الدواة الاستتار بها بالحر فانا  
نقد نمشي به ولا نهملها اولي بانتفا الخيلا من التطويق ومن ذلك  
فيما يظهر الخيط الذي ينظم منه اغطية الكيزان من العنبر  
والصندل ونحوهما والخيط الذي يعقد عليها المنطقة وهي  
التي يسمونها الحياصة بل اولي بالحل وجوز القول في منه كيس  
المصحف وتكة اللباس اما كيسي الدراهم وغطا العمامة منه  
فقد تقدم في الابنية ان الانجح حرمة عليه ويجوز لبس خلع  
الحري من الملوكة كما نقل عن الماوردي لقلة زمنه واللباس  
محرر في الله عنه سراقه سوارى كسرى وجعل التاج على راسه  
لاكتبة الصداق فيه ولوللمرأة كما افتي به النووي ونقله  
عن جماعة من الاصحاب وهو المعتمد وان نوزع فيه ثم روى  
**قوله** وللولي الاب او غيره **قوله** لباس ما ذكر اي الحرير واستعمال  
المنسوج بذهب او ورق والميوه به وتزيينه بالحلي ولو من  
ذهب وان لم يكن يوم عيد **قوله** للصبي ولو مرأها اذ ليس  
له شهامة تنافي خنوثته ولا نه غير مكلف والحق الغزالي في  
احيايه المجنون بالصبي ويدل على ذلك التعليل وهو المعتمد  
الا ان يصدا يقال صرا يصرا وفيه ما لا يصدا ويقال ان

الذي

الذي يخالطه غيره يصرا والخالف لا يصدا في الاصل **قوله** الا  
ان يصدا اي ولو كثرت الصدا بحيث يحصل منه شيء بعرضه على  
النار في الاصل **قوله** والمخارب الخ اشار بذلك الي انه يجوز استعارة  
الحرير وكل ما يحرم على الرجل ما تقدم **قوله** لا يقني عنه غيره  
اما اذا وجد ما يقني عنه غيره فيجوز عليه ذلك **قوله** لذلك اي  
للضرورة **قوله** ويجل شد الشئ به المراد به الجفيس ليشمل  
المتعدد وغيره وكذا يحل جعل سن وانف واهلة من ذهب  
وان قدر على غيره من فضة او غيرهما والاصل فيه ان عرفجه  
ابن اسعد قطع انفه يوم الكلاب بضم الكاف اسم لمكان  
كانت الوقفة عنده في الجاهلية فاتخذ انفا من ورق فانتن  
عليه فامر النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ انفا من ذهب  
رواه ابوداود والترمذي وحسنه وقيس بالانف الالهة  
والسن واليجوز ذلك في الاصبع واليد لانهما لا يعملان فيكونا  
مجرد الزينة بخلاف الالهة فانه يمكن تحريكها **قوله** ويجل اشار  
بذلك الي انه ليس معطوف على قوله شد السن **قوله** لبس  
الحرير لنحو حكة اللبس ليس بقيد على الرجح **قوله** حكة الحكة  
بكسر الحاء الجرب اليابسة **قوله** الاجلد نحو كلب اي ولا يحل البيا  
لها اي في حال الاختيار كاللباسه لادمي فانه لا يحل كذلك من  
باب اولي ما في حال الضرورة كخوف على نحو عضوله او لغيره  
من حرا او برد وفجأة حرب وقد فقد غيره مما يقوم مقامه فا  
يجوز كما يجوز تناول الميتة عند الاضطرار قال في الانوار ولا  
يجوز استعمال جلد الشاة الميتة في النفس الا لضرورة ويجوز  
في الفرس وغيره وان لم يكن ضرورة قال ابن حجر بعد نقله

سه

نه



ذلك في الانوار وان قال الزركشي المذهب المنصوص انه لا  
ينتفع بشئ منها **كتاب الجنائز قوله** وبالكس للنعش  
اي اسم للنعش وعليه الميت واذا اريد الميت فتحت جيمه  
وهو معنى قولهم الاعلى للاعلى والاسفل للاسفل فمن فروع  
ذلك ما اذا قال اصلي على الجنائز واتى بالجيم مكسورة فانه لا  
يصح لان المكسور اسم للنعش لكن المتجه هو الصحة اذا اريد  
الميت وغايته انه تجر بلفظ مجازي لعلاقة المجاورة تمهيد  
الاسنوي فذكر هذا الباب هنا وان كان لذكره بين الفرائض  
والوصايا وجه وجهه رعاية لما فيه من الصلاة على الميت  
المناسبة لان دراجتها في سلك بقية الصلوات واعلاما بانها  
اهم احوالها وادها فانها شفاعته له كما ياتي وايضا لجميع  
ما يفعله به ما ياتي عبادات بذواتها فكان ذكرها في ربع  
العبادات ثم العباد **قوله** على الكفاية على كل من علم به ولو  
اجنبيا بل لو عطله الاذنون ومن دونهم نذر الاجانب اي  
تعيين عليهم القيام به فانه فرض كفاية في حق الناس عامة  
ولو لم يعلم بحال الميت الا واحد تعيين فرضه عليه ثم ان لم  
يكن ثم غيره تعيين عليه القيام به وان كان ثم غيره تخير  
بين ان ينفرد به وارثه او يخبر غيره فحينئذ يسقط التعيين  
ويبقى فرض الكفاية عليهما حتى يواريه احدهما عباد وشجره  
**قوله** ولو غرقا وانما لم يكن غرقه لانا ما مورون بفعل الميت  
فلا يسقط الفرض عنا الا بفعلنا حتى لو شاهدنا الملائكة  
تفعله لم يسقط عنا بخلاف نظيره من الكفن لان المقصود  
منه السر وقد حصل ومن الفصل التعبد بفعلنا له ولهذا

ينبغي له لا للتكفين وسيعلم ما ياتي في الصلاة سقوط هذه  
بفعل المميز بالاولى ثم رايت في المجموع في التكفين انه يحصل بفعل  
الصبي والمجنون لوجود المقصود انتهى ومثله في ذلك كما  
هو ظاهر الحمل والدفن وكذا الغسل بنا على عدم وجوب النية  
فيه ثم العباد **قوله** بسائر العورة هو الواجب لحق الله تعالى  
واما الواجب لحق الميت فستر بقية بدنه ولا تنفذ وصيته  
باسقاطه لان فيه حق الله تعالى ولا نها وصية بمكروه والوصية  
به غير نافذة ولا يشكل على ذلك صحة وصيته باسقاط الثوب  
الثاني والثالث لاختلاف جهة الحقوق هنا والحاصل ان ستر  
العورة محض حق لله تعالى وما زاد عليه الي تمام ستر البدن  
فيه حقان حق الله تعالى وحق الميت وما زاد على ذلك حق  
الميت فقط فاذا اوصى باسقاط الثوب الثاني والثالث فان  
الوصية صحيحة وتنفذ لكون ما زاد على سائر جميع البدن الا  
راس المجمر ووجه المجزئة محض حق للميت فقط فله اسقاطه  
وسوا في ذلك الرقيق وغيره لانقطاع الرق بالموت فعورة  
الامه هنا كفورة الحر **قوله** بالاجماع لا امر به في الاخبار الصحيحة  
سوا في ذلك قتاله وغيره وسوا في ذلك المسلم والمزني ويعم  
الخطاب بذلك من علم موته من قريب وغيره بل ومن لم  
يعلم اذا نسب الي تقصير في البحث لانا يكون الميت جازم  
شيئا **قوله** اما الكافر الخ وحاصل هذه المسألة ان الصلاة على  
الكافر حرام مطلقا والغسل جائز مطلقا والتكفين والدفن  
ان كان له ذمة او عهد وجبا والا فلا ويجوز اغتساله  
على حيفته كما ياتي بعض ذلك قريباً من كلام المؤلف **قوله**



ولا يجب تكفين الذمي والمجاهد والمأمن في بيت المال فان لم  
يكن فعلى من حيث المال له ولم يكن ثم تلزمه نفقته وفأبزمنه  
كما يجب اطعامه وكسوته علينا **قوله** بل يجوز اغرا الدلاب عليهم  
وقد ثبت الامر بالقاتلي بدر في القليب بهيتهم **قوله** الاشهر  
بمعركة كفار او كافروا احد سوا كانوا اهل حرب او اذمة  
قصدوا قطع الطريق علينا ونحو ذلك **قوله** سلاح مسلم خطا  
خرج بذلك ما لو كان القاتل له مسلما عمدا ولم يكن مستغنا  
به فليس بشهيد كذا اجاب به شيخنا الزيادي سايله في درسه  
**قوله** فوطيته الرواب فبات ام قتله مسلم باغ استعان به  
اهل الحرب كما شمله قتال الكفار فهو شهيد ولو استعان به  
الكفار بالبغاة فقتل كافرا مسلما فهو شهيد قال القفال ام قتله  
اهل الحرب حال انهزامهم انهم اما كليا بان تبعهم فكروا  
عليها فقتلوه فكانه قتل في قتال الكفار ام قتله الكفار صبرا  
**قوله** وسوا او جرده اثر ام لا لان الظاهر ان موته بسبب القتال  
كما جرما به وان لم يخرج ذلك على قول الاصل والغالب ان السبب  
الظاهر يعمل به ويترك الاصل كما لو راينا ظبية تبول في الماء  
فرايناها متغيرا فانا نحكم بنجاسته مع ان الاصل طهارة الماء  
**قوله** فيسن تكفينه في ثيابه التي مات فيها فلو اراد الوارث  
تكفينه في غيرها جاز لانه لا يفوت به تعظيم ولا اثر شهادة  
قال في شئ المنهج وسوا في ذلك الملاحظة بالدم وغيرها لكن  
الملاحظة اولى ذكره في المجموع وهذا في ثياب اعتد لبسها غالبا  
اما ثياب الحرب كدرع ونحوها ما لا يعتاد لبسه غالبا الخف  
وجلد وفرو وجبه محشوة فيندب نزعها كسائر الطون فان

لم يكفه اي ثيابه تهمت نه بان ستر العورة انتهى **قوله** ان ستر  
العورة هذا ممنوع بل يجب التيمم مطلقا لانه حق للهيت بل يجب  
ثلاثة اثار اذ الكفن من ماله ولا دين عليه **قوله** للاخبار الدالة  
على ذلك لما صح انه صلى الله عليه وسلم امر في قتلى حرب فنهض  
بد ما بهم ولم يغسلهم ولم يصلي عليهم وفي رواية ولم يصل بنا يه  
لهم فقول وروى الامام احمد انه صلى الله عليه وسلم قال  
لا تغسلوهم فان كل جرح او كظم او دم يفوح مسكا يوم القيامة  
**قوله** والحكمة فيها ابقا اثر الشهادة وهو الغسل ازالة الدم  
وفي الصلاة عليه استغناوه عن دعا القوم له فالأثر المذكور  
شامل للغسل وللصلاة والشهادة لها اثران ترك الغسل  
وترك الصلاة **قوله** وقيل غير ذلك كما بينته الخ وقيل لانه يشهد  
الجنة حال موته وغيره يشهد ها يوم القيامة وقيل لان ملا  
الرحمة يشهد ونه فيقبضون روحه وقيل لان دمه شاهد  
له بقتله لانه يبعث وجرحه يتفجر ما وقيل لانه شهد له بالايما  
وخاتمة الخير **قوله** ايضا والحكمة فيه فان قيل الانبياء والمرسلين  
افضل من الشهداء مع انهم يغسلون ويصلى عليهم اجيب  
بان الشهادة فضيلة تنال بالاكساب فرعب الشارع فيها  
ولا كذلك النبوة والرسالة **قوله** مات مبتونا اي بمرض موته  
كطحال واستسقا واسهال **قوله** او محرودا هذه مقالة ضعيفة  
من الفقه الملام للشيخين والمنقول عندها انه لا يكون شهيدا  
ويمكن ان يجاب عن ذلك بان ما هنا مجهول على ما اذا عدل  
عن الطريق المأمور به من جهة الشرع ويمكن ان يجاب  
ايضا بان ما هنا مجهول على من مات بسراية من حد **قوله**



او غريقا او غريبا استثنى بعضهم من الغريب العاصي بغريته  
 كالابق والناشرة ومن الغريق العاصي بركوب البحر كان كان  
 الغالب عليه عدم السلامة او استوى فيه الامر ان اوركبه  
 لنية سفر بر والظاهر كما قال الزركشي ان ما ذكر لا يمنع الشهادة  
 معتمدا على قوله او طالب علم اي وان مات على فراشه اي وكنا  
 من مات مطعونا او في زمن الطعن او بعده وان كاطال كما  
 استنبطه ابن حجر العسقلاني من الحديث الوارد في ذلك  
 ولا يبعد ذلك ففضل الله واسعه والحاصل ان الشهيد اعلى  
 ثلاثة اقسام شهيد الدنيا والاخرة وهو من قل لتكوف  
 كلمة الله هي العليا وشهيد الدنيا فقط وهو من قاتل لا  
 لذلك وشهيد الاخرة فقط وهو كثير كما اشار اليه بقوله من  
 مات مبطونا الخ قوله والاسقط والسقط ما خوذ من السقوط  
 يقال سقط الولد من بطن امه ولا يقال وقع انتهى وهو النازل  
 قبل تمام اشهره انتهى وهو ستة امانا النازل بعد تمامها وهي  
 ستة اشهر ولخطتان يجب فيه ما يجب في الكبير من صلاة و  
 غيرها وان نزل ميتا ولم يعلم له سبق حياة اذ هو خارج  
 من كلام المصنف كغيره كما ائتم به الوالد وهو داخل في قولهم يجب  
 غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه واستثنوا منه  
 ما استثنوا منه والاستثناء معيار القوم والتفصيل انما هو  
 في السقط فلا ينافي ذلك على قوله لكونه مسهوما مثلاً واحرق  
 قوله بل يقيم وجوباً قياساً على غسل الجنابة قوله ولا يغسله  
 محافظة على جثته لترفع بها بخلاف ما لو كان به فروع و  
 خيف من غسله تسارع البلاء اليه بعد الدفن فانه يغسل

لان

لان مصير جميعه اليه ولو يمه لفقد الماتمة وجده قبل دفنه وجب  
 غسله كما امر اللام عليه وعلى اعادة الصلاة في باب التيمم ثم رمل  
 قوله ايضا يسم ولو كان على قبله او دبره نجاسة قال شيخ الاسلام  
 في ثمر الروض ان وجهه انه ينزلها ويفرق بين ازالتهما وبين الفصل  
 بان ازالتهما لا بد لها بخلاف غسل الميت وبيان التيمم انما يصح  
 بعد ازالتهما ولو مات مسلم وهناك كافر وامرأة مسلمة اجنبية  
 غسله المافر وصلت عليه المرأة حينئذ لو كان اقلق وتعذر  
 فسخ القلفة بكل طريق امكن قال شيخنا الزيادي في درسه  
 انه يغسل ما عدى ذلك ويدفن من غير صلاة لان شرط صحة  
 الصلاة عليه تقدم طهارة وطهر هذا الم يصح قوله لكن لا يقرب  
 اي المحرم طيبا اذا مات اي يحرم تطيبه وطرح الكافور في ما  
 غسله كما يمنع فعله في تكفينه قوله وحنوط الحنوط بفتح الحاء  
 وضم النون ويقال الحنوط بالكسر قال الجوهري الازهرى ويد  
 فيه الكافور وذريعة القصب والصندل الاحمر والابيض  
 وقال غيره الحنوط ما يخلط من الطيب للمولى خاصة لطيب  
 الاحياء حنوط ثم الاصل قوله ولا يؤخذ شعره وظفره اي  
 يحرم ازالته ذلك منه قوله ولا يطيب ولا يلبس المحرم الذكر  
 المحيط قوله ولا وجه المحرمة ولا كفاحا بقفازين اي يحرم  
 ذلك قوله ابقا الاثر الاحرام اذ لا يبطل نسكه بموته عاب  
 قال في المجموع وهل يبطل الصوم بالموت او بالحج وجهان  
 اصحهما يبطل وهو ظاهر كلام الاصحاب انتهى وكان القياس  
 بطلان الحج بالموت وبه اخذ مالك وابو حنيفة لكن القياس  
 قدمت النص عليه لان ذلك انما ثبت لهذا المحرم بسبب الا

خل

حرام



وهو موجود في غيره من العباد **قوله** ايضا لا يبق الاثر الاحرام اي  
فيما اذا مات قبل التحلل بخلاف المعقدة المحرمة فلا يحرم  
فيها شي بعد الموت ويفرق بينهما بان الاحداد للتفجع على  
الزوج وقد انقطع ذلك بموتها واما المحرم فلا اثر للاحرام  
فيه باق بدليل الحديث ان المحرم ياتي يوم القيمة ملبيا  
وبعض من فعل به ذلك بخلاف ما اذا مات بعد التحلل الا  
فانه لا يجب علينا ابقاء الاحرام فيه لانه لو كان حيا جاز  
له كل شي من المحرمات التي تحرم على المحرم بالتحلل الاول  
ما عدا النساء فحرم كذلك اذا ما يظفر فرق بينهما **قوله** لان  
اجزا الميت محترمة ويحرم ختنه وان عصي بتأخيرها او تاخر  
غسل ما تحت قلفته كما اقتضاه كلامهم وعليه فيتميم عما تحتها  
**قوله** فلا تنهك بهذا نعم لو تعذر غسله الا بحلقه لتليده واسه  
وجب حلقه على الاوجه وكذا لو تعذر غسل ما تحت ظفره  
الا بقلمه ولا فدية على حاله ومقله ومطيه خلافا للبلقيني  
انتمى ابن حجر **قوله** ويسن في تكفين الرجل ازارا ولفافتان هذه  
مقالة ضعيفة تبع فيها اصله والمعتمد وجوب ثلاث لفاف  
كما في متني المنهاج والمنهج والحديث لا يناسب المدعي لان  
الحديث فيه ثلاثة اثواب ليس فيها قميص ولا عمامة وعجالة  
المنهاج مع شرحه للرملي والافضل للرجل اي الذكر ولو صبيا  
او محرما ثلاثة لخبر عائشة رضي الله عنها الفن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في ثلاثة اثواب بيض سحوليه ليس فيها  
قميص ولا عمامة رواه الشيخان ولا ينافي هذا ما تقدم من  
وجوب الثلاثة من التركة لانها وان كانت واجبة فلا اقتضا

عليها

عليها افضل مما زاد على ذلك ولهذا يجوز رابع وخامس بلا  
كراهة انتهى **قوله** ازارا لالازار والميزر ما يستر العورة **قوله**  
وكمافعل بابنته صلى الله عليه وسلم ام كلثوم فقد اعطى  
النبي صلى الله عليه وسلم الفاسلات الخفاف ثم الدرع ثم النجا  
ثم المكفة ثم الثوب الاخر والخفا بكسر الخاء الازار والدرع والقميص  
ثم البهجة **قوله** والزيادة على الخمسة مكرهة كراهة تنزيه  
عند الرملي لا كراهة تحريم **قوله** منها اي من ذكر او امرأة **قوله**  
فهي كلها الفاف متساوية طولا يعبر كل منها جميع البدن غير  
راس المحرم ووجه المحرمة اي الافضل فيها ذلك فلا ينافي كونها  
الاول اوسع وقيل متفاوتة وقوله لفاف هل يعتبر له مفهوم  
حتى لو اراد الورثة ثلاثة لا على هيئة الفاف لا يجابون اولا  
يعتبر فيجابوه قال في الاسعاد الظاهر الاول نظر الي تنقيص  
الميت والاستسهانة لمخالفة السنة في كفته ثم رملي **قوله**  
في خمسة زبد ان لم يكن محرما اما المحرم فلا لانه لا يلبس خيطا  
**قوله** تحتن اي اللفاف اقترا بفعل ابن عمر رضي الله عنهما  
**قوله** وفروض الصلاة على الميت قال الفاكهاني من المالكية في  
شرح الرسالة وهي من خصايص هذه الامم كالايصا من  
الثلاث واستدل له الدمي بنحو ابن ماجه قال الله تعالى  
يا ابن ادم اثنان لم يكن لك واحدة منها جعلت لك  
نصيبا من مالك حين اخذت نفسك لاظهر لربه وار  
كيك بصلاة عبادي عليك بعد انقضاء اجلك انتهى وفي  
دلالة هذا على الخصوصية نظر ظاهر في العباد وعوض  
بصلاة الملائكة على ادم وقولهم هذه سنة بني ادم ويمكن



جعل القول بالخصوصية على هذه الكيفية لان من جعلها الفا  
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والقول بعزمها على  
 غير هذه الكيفية **قوله** نية كنية غيرها من الصلوات وتقدم  
 الكلام على غيرها في صفة الصلاة ووقتها هنا كغيرها اي  
 كوقت نية غيرها من الصلوات من وجوب قرن النية بتكبير  
 الاحرام ويكفي فيها نية مطلق الفرض وان لم يقل كفاية  
 كما يكفي نية الفرض في حرى الجنس وان لم يعتد بالعين  
 وعلم من كلامه تعيين فيه الفرضية كما في الصلوات الخمس  
 ولو في صلاة امرأة مع رجال واربع تكبيرة لما رواه الشيخان  
 عن ابن عباس رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم  
 صلى على قبر بعد ما دفن فكبر عليه اربعاً فلو زاد عليها  
 لم تبطل صلاته للاتباع رواه مسلم ولانه اذا زاد ذكر او  
 زاد امامه عليها لم يتابعه اي لا يسن له متابعتها في الغرير  
 لعدم سنة الامام بل يسلم او ينتظره ليسلم معه وهو الافضل  
 لتأكيد المتابعة **قوله** ولوقت النية باولها هو شرط الاركن خلاف  
 المصنف هنا في صفة الصلاة **قوله** وقيام لقادر ولو صبياً وامرأة  
 مع رجال وان وقعت لهما انفار عاية لصورة الفرض نظراً  
 مرفى نية الفرض وهو في صفة الصلاة تعيين القيام في صلاة  
 الصبي وهو من حيث فيها ذكر في العباب **قوله** ايضاً وقيام لقادر  
 اي او بدله من القعود ثم الاضطجاع ثم الاستلقاء الا ان بشرط  
 العجز كما مر ذلك في صفة الصلاة مستوفى عباب وشرجه **قوله**  
 بعد التكبيرة الاولى نحو اي امامة الانصاري السنة في صلاة  
 الجنائز ان يقرأ في التكبيرة الاولى بام القرآن مخافة ثم يكبر

ثلاثاً والتسليم عند الاخيرة قلت تجزى الفاتحة بعد غير الاولى  
 من الثانية والثالثة والرابعة وقول الروضة واصليها بعدها او  
 بعده الثانية خرج مخرج الغالب فلا يخالف ما هنا خلاف لمن  
 فهم تخالفها والله اعلم وهذا ما جزم به في المجموع ونقل عن النص  
 وهو المصنف وان صح المص في تبينه تبعاً لظاهر كلام الغزالي  
 الاول وشمل ذلك المنفرد والامام والمأموم ويترتب على ما  
 جرى عليه المص هنا خلواً الاولى عن ذكر الجمع بين ركنين  
 في تكبيرة واحدة وترك الترتيب شرح المنهاج للرملي وقال في المجموع  
 يجب كون الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية وا  
 لرعا للميت في الثالثة **قوله** الصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم واقلها كما في الشهد ومربياته **قوله** دعا للميت بخصوصه  
 فلا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بنحو اللهم ارحمه اللهم  
 اغفر له او اللهم الطوبى له او ارحمه الله تعالى واغفر له واطف  
 به **قوله** بعد الثالثة اي بعد التكبيرة الثالثة اتفاق الفهل السلف  
 والخلف ويظهر انه لا بد للدعاء للميت بخصوصه من ان يكون  
 باخروي فلا يكفي ان يكون بدنيوي الا ان الالى نفع اخروي  
 كاللهم اقضى عنه دينه ثم العباب وقضية اطلاقه كغيره و  
 جوبه لفير المكلف ومن بلغ مجنوناً ودام جنونه الى موته وهو  
 الارجح اذ الجارى على الصلاة التعبد خلاف الاذرعى وعلمها  
 تقرر وجوب الدعاء بعد التكبيرة الثالثة وقبل الرابعة ولا  
 يجزى غيرها بخلاف قال في المجموع وليس لتخصيص ذلك  
 الا مجرد الاتباع من الرملي ولا يجب عقب الرابعة ذكر **قوله**  
 كسائر الصلوات في كفيته وتعدده ويؤخذ منه عدم استحباب



وبركاته وهو كذلك خلافا لمن استحبها ثم **قوله** خفي بضم  
 الخاء مخافة اي سر **قوله** ولا يجب تعيين الميعة اي الحاضر  
 ولا معرفته كما في المحرر بل يكفي قصد من صلى عليه الامام  
 الكفا بنوع تميز اما لو صلى على غائب فلا بد من تعيينه بقلبه  
 كما قاله ابن عجيل واسماعيل الحضرمي وعزى الى البسيط ووجهه  
 الاصحى بانه لا بد في كل يوم من الموت في اقطار الارض وهم  
 غائبون فلا بد من تعيين من يصلي عليه منهم والمعتد ما  
 قلناه ابن عجيل اليميني انه في الغائب لا بد من تعيينه الا اذا قال  
 اصلي على من صلى عليه الامام فيكفي ولا يحتاج الى تعيين وكذا  
 لو قال اخر النهار اصلي على من مات باقطار الارض وغسل  
 فانها تصح نظر المجهوم قال في المجموع وهو حسن مستحب **قوله**  
 فان عين الميعة الحاضر والغائب كان صلى على زيد او علي  
 الكبير او علي الزكر من اولاده او اخا فبان محروما والصغير  
 والا نفي لم يصح وان حضر موتى نواهم اي نوى الصلاة عليهم  
 وان لم يعرف عددهم قال الروياني فلو صلى على بعضهم ثم صلى  
 على الباقي كذلك لم يصح قال ولوا اعتقد انهم عشرة فبانوا  
 اخر عشر اعاد الصلاة على الجميع لان فيهم من لم يصلي عليه  
 وهو غير متعين قال وان اعتقد انهم احد عشر فبانوا عشرة  
 فالأظهر الصحة قال ولو صلى على حي وميت صححت على الميت  
 ان جهل الحال والا فلا لمن صلى الظهر قبل الزوال او على  
 ميتين ثم نوى قطعها عن احدهما بطلت ولو احرم الامام  
 بالصلاة على الجنابة ثم حضرت اخرى وهم في الصلاة تركت  
 حتى يفرغ ثم يصلي على الثانية لانه لم ينوها قاله في المجموع

والمحرر

ويجب على المأموم نية الاقتداء او الجماعة بالامام كما مر في  
 صفة الصلاة ثم روي نعم اشار الى المعنى صحت المراد انه  
 يلاحظ بقلبه خصوص الشخص بقطع النظر عن اسمه و  
 نسبته وان لم يكن هناك اشارة حسية **قوله** تفوز كلونه  
 سنة للقرأة فاستحب كالتعيين ولقصره وليس به قياسا  
 على سائر الصلوات **قوله** لادعاء افتتاح وسورة لطولها او مثل  
 ذلك ما لو صلى على قبرا وغايب وهو كذلك كما افاده الوارد  
 رحمه الله في فتاويه خلافا لابن الفهاد **قوله** ورفع الدين  
 حذو المنكبين في كل تكبيرة لابي ابن عمر كان يفعله رواه الشافعي  
 والبيهقي **قوله** عثمان ابن مظعون هو اول من دفن بالقيع  
 من المهاجرين اتعلم معناه اعلم مضعفا من العلامة وا  
 لذي في المجموع نعلم بضم النون وسكون العين من الاعلام  
 ثم العباب **قوله** قبر اخي اي من الرضاة **قوله** وادفن اليه  
 من مات من اهلي وقضيتته ندب عظم الحجر ومثله نحوه  
 ووجهه ظاهر فان القصد بذلك معرفة قبر الميعة على  
 الروام ولا يثبت ذلك الا للعظيم وذلك ما اوردى استحبابه  
 عند رجله ايضا ثم روي **قوله** تبييضه اي تبييض القبر الذي  
 يملكه او يملكه وبنائه كما قال ابن الصلاح لما صح عن النهي  
 عنه الا ان خيف نبشه فيجوز تحصيمه وبنائه حتى لا  
 يقدر عليه الناس وهذا ما قاله الشيخ ابو زيد واتباعوه  
 قال الاذرعى والضبع كالتبشير وكذا لو تسلط عليه سيل و  
 خيف ان يخرجوه ويظهر الميعة وظاهره انه لا فرق في عموم  
 كراهة ذلك لاجل ذلك بين المسالة وغيرها وهو محتمل ثم

ففي

زاد



رأيت كلام الزركشي صريحا في عدم الفرق عبا وبشرحه وخرج  
 بتبيينه تطينه لانه ليس للزينة بخلاف الاول ثم في قوله  
 الكتابة عليه سواء كان اسم صاحبه ام لا في لوح عند راسه  
 ام في غيره كما في المجموع نعم يؤخذ من قولهم انه يستحب ان  
 يوضع ما تعرف به القبور انه لو احتاج الى كتابة اسم الميت  
 لمعرفة الزيارة كان مستحبها بقدر الحاجة لا سيما قبور الابرار  
 نبيا والصالحين فانها لا تعرف الا بذلك عند تطاول السنين  
 ثم روى وكذا يكره اتفاق البناء عليه سواء القبة او غيرها الخ  
 مسلم عن عامر بن نهي النبي صلى الله عليه وسلم ان يخصص  
 القبر وان يبني عليه وان تقعد اي بالقاف قبل العين وعكسه  
 تصحيف قال الزعفراني لا يصلي اليه ولا عنده تبركابه واعظاما  
 له اي في مسألة وهي ما اعتاد اهل البلد الدفن فيها وان لم  
 يعرف لها مسبل والحق بها الاذرع الموت لان فيه تضيقا  
 على الناس بما لا مصلحة ولا غرض شرعي فيه بخلاف الاحياء  
 وهو اوجه من قول غيره فيحرم البناء فيها كما في المجموع و  
 شرح مسلم والفتاوى وكلام الراغب في الوقف دال عليه  
 سواء اظهر به تضيق في الحال ام لا وسواء البناء في حرم  
 القبر وخارجها كما اقتضاه اطلاقهم ويهدم بلا خلاف  
 كما في المجموع وان قلنا ان الكراهة للتنزيه ويظهر ان الذي  
 يهدمه هو الحاكم لا الاحاد **كتاب الزكاة قوله هي**  
 احاد كان الاسلام اي اجماعا وفرضت في السنة الثانية  
 من الهجرة بعد زكاة الفطر لكن قال ابن الرقعة وتبعه  
 البلقيني وغيره انما تكون احرا كان حيث تجب اجماعا

وحينئذ

١٥٦  
 وحينئذ فيكفر جاحدا وان اتى بها على القاعة الاية  
 في الردة ان انكار المجمع عليه المعلوم من الدين بالضم  
 كفرنعم ان انكرها جاحدا معذورا بجهله بخبره عن العلم  
 وغيره مما سبق كذبه لم يكفر بل يعذر نعم ان انكر كفر حيث  
 اختلف فيه كمال لغير مطلق وكازو تجارة وفطرة على ما ياتي  
 فيها اوحى اجمع عليه لكفى خفي لا يعرفه الا الخواص  
 كبعض الفروع الاية فيكفر جاحدا ذلك بعذر موافقته  
 لبعض العلماء والخفايه عبا وبشرحه باختصار **قوله** وما يذكر  
 معها من الغنى والغنمية والكفارة والفدية **قوله** وغيرها  
 كالتما والزكاة والمردح ومنه فلا تزكوا انفسكم اي تدرجوها **قوله**  
 وشرع الخ سمي بها لانه يظهر المخرج عنه عن تنزيهه بحق  
 المستحقين والمخرج عن الزكاة ويصلح ويمنيه وينقيه من الزكاة  
 ويخرج **قوله** واتوا الزكاة الاصح انها مجعلة لم تنفع دلائلها  
 لاعامة ولا مطلقة وكذا قولهم خز من اموالهم صدقة **قوله**  
 بني الاسلام على خمس والناس فيها على ثلاثة اضرب ضرب  
 يقتقدون وجوبها ويؤديها فيستحق المجد وفيها نزل  
 قوله تعالى خز من اموالهم صدقة تظهرهم الاية وضرب يقتقد  
 وجوبها ويمتنع من اخراجها فان كان في قبضة الامام  
 اخذها من ماله فهو عليه والا قاتله كما فعلت الصحابة  
 بما نفع الزكاة وضرب لا يقتقد وجوبها فان كان من لا  
 يخفى عليه لكونه قريب عهد بالاسلام عرف ونهى عن  
 العود ولا حكم بكفره ووجبت في ثمانية اصناف ذهب  
 وفضة وابل وبقر وغنم ونخيل وكرم ولثمانية اصناف



مذكورة في كتاب الله تعالى وترجع الثمانية الاولى الى ضربين  
احدهما يتعلق بالقيمة وسياق انه زكاة وثانيهما ما يتعلق  
بالعين وهو ثلاثة انواع نبات وجوه النقدين وسائمات  
وحیوان ولما شاركها في وجوب الاخراج لحق الله تعالى  
اسماها ذكرها المصحف معا فقال يجب الخ **قوله** وفي غنمة التقدير  
خمس في وخمس غنمة فالزكاة مثال للحق والفي والغنمة  
مثال ان المال المتعلق به الحق والقدرية والكفارة مثال للحق  
فالتركيب مشكل ويزول الاشكال بهذا التقدير وهذا  
تحرر في درسه شيخنا العلامة الزيايدي وابنته بجملة في  
نسخته **قوله** ونعم بالنص والاجماع وهي الابل والبقر والغنم  
الانسية انما قيد الغنم بالانسية ليحترز بذلك عن الوحشية  
فان الغنم منها الوحشية ايضا كما في شرح العباب وقال  
فيه كما افاده كلامهم في الربا والمواصاة والوصايا سميت  
نعم الكثرة نعم الله فيها على خلقه لانها تتخذ للناس غللا  
لكثرة منافعها والنعم اسم جمع لا واحد له من لفظه ويذكر  
ويؤنث وجمعه انعام وجمع انعام اناعم وافاد بذكر  
النعم صحة لتسمية الثلاثة نعم والابل اسم جنس  
لا واحد له من لفظه ويجوز تسكين بابه للتخفيف والبقر  
اسم جنس الواحد منه بقرة وباقوه للذكر والانثى تسمى  
بذلك لانه يبقري الارض اي يشقها بالحراثة والغنم اسم  
جنس على الذكور والاناث ولا واحد له من لفظه **قوله**  
المعمر لانها في نفسه **قوله** ومال تجارة لما فيها من  
النما **قوله** ونعم ونابت وهو زرع ونخل وكرم **قوله** و

كما في نسخة  
من نسخة  
من نسخة  
من نسخة

بون لانها تظهر النفس وتهيبه لعلها **قوله** ملاقاتها  
لانه ليس ملكا للسيد والمكاتب ليس بحرة وملكه ضعيف  
ويؤخذ منه انه لا فرق هنا بين الكتاب الصحيح وال  
لفاسده من العباب **قوله** من حينئذ اي من حين التعجير **قوله**  
والاسلام لما في خبر البخاري من كتاب ابي بكر من قوله ان هذه الصرقة  
التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين **قوله** وفر  
المراة هنا الاصول والفروع فقط دون بقية الاقارب **قوله** وزوجته  
المسلمين بان تسلم الزوجة وحده ويدخل وقت الوجوب وهو  
متخلف فهي واجبة عليه عنها لانها تجب استدعى عنها  
ثم يتحملها عنه المودى **قوله** فوقوق هذا في زكاة وجبت عليه  
حال رده فان مات مرتدا قبل الاخراج وقد مضى عليه حول او  
اكثر في رده بان ان الزكاة عليه لانه بان ان امال له من حينها  
او اسلم بان بقا ملكه وحوله وجوب الزكاة عليه عند تمام كل  
حول ومن ثم زكى وجوب الماضي في الردة وقبلها ما لم يكن زكاة في  
ردته فانه يزىه لما الواظف عن الكفارة فيها بخلاف الصوم لا يصح  
لانه عمل بدني ذكر في المجموع عباب وشرحه اما اذا وجبت عليه  
الزكاة في الاسلام ثم ارتد فانها تؤخذ من ماله على المشهور  
سواء اسلم ام قتل ذكر في المجموع وتجوز الاخراج في هذه حال  
الردة ثم ركني **قوله** فلا زكاة في مال بيت المال ولا زكاة في مال  
الموقوف على جهة عامة ويجب في الموقوف على معين **قوله** ولا في مال  
جنين موقوف له بارث او وصية لعدم الثقة بحياته وان انفصل  
ميتا قال الاستوى فينتج انها لا تلزم بقية الورثة لعدم ملكهم  
وهو المعتمد فلو ظهر ان لا حمل بها وان مالا ببطنها كان نقا

يبه

خا



وجب اخراج الزكاة على من ال اليه ذلك المال من حين ال اليه ذلك  
 المال لتبين انه كان ملكه من حين الموت قرره شيخنا الزياتي  
 في درسه **قوله** وحول سمي بذلك من حال اذا ذهب ومضى **قوله**  
 بكسر اوله من تسمية المفعول باسم المصدر من نتجت بالبنا  
 للمفعول لا غير اي ولدت ثم العباب **قوله** فانه يزكي بحول اصله  
 اي ان اتحد سبب ملك النصاب اما لو اختلف السبب بان  
 اوصى شخصي بالانتاج لانسان ثم مات الموصى وقبل الموصى  
 له الوصية ثم ان الموصى له اوصى بالانتاج ايضا للوارث المالك  
 للامهات فاذا حصل النتاج في اثنا الحول فلا ضم لاختلاف  
 سبب الملك اذا الامهات ملكت بالارث والنتاج ملك بالوصية  
**قوله** فانه كذلك اي يوصى بحول اصله ولو من غير عرض كولد  
 ومثرفيا ساعا على النتاج بالا ولى لصسر مراقبة الغنم ارتفاعا  
 وانخفاض **قوله** ان لم ينض بكسر النون بان صار الكل ناضا  
 دلاهم او دنائيرها يقوم به وامسكه الى اخر الحول فلا يضم الى  
 الاصل بل يزكى الاصل بحول ويفرض الربح بحول كان اشترى  
 عرضا بمائ درهم وباعه بعد ستة اشهر بثلاث مائة وا  
 مسكه الى اخر الحول فيخرج زكاة مائتين فلا امنت ستة  
 اشهر زكاة المائة **قوله** اذا تمكن من ادائها ان التكليف بدونه  
 تكليف بما لا يطاق او بما يشق نعم اذا زكاة الفطر موسع بليلة  
 العيد ويومه **قوله** والا هنا فان من تصرف له من امام او ساع  
 او مستحقها ولو في المال الناقل لاستحالة الاعطاء من غير قابض  
 ولا يكفي حضور المستحقين وحدهم حيث وجب الطرف للامام  
 بان طلبها من الاموال الظاهرة فلا يحصل التمكن بذلك و

بحفاف الثمار وتنقية من نحو تين في حب وتراب في ملاء وخلو  
 في معدن وخلو ملاء من معمم ديني او دينوي كما في رد الوديعه  
 ولو حضر بعض مستحقها دون بعض فلكل حقه حتى لو  
 تلف المال ضمن حصتهم وله تاخيرها الانتظار اخرج او اصلح  
 او قريب او جارا لانه تاخير لغرض ظاهر وهو حيازة الفضيله  
 ليتروى حيث تردد في استحقاق الحاضرين ويضمن ان تلف  
 المال في مدة التاخير لحصول الامكان وانما اخر لغرض نفسه  
 فيتقيد جوازه بشرط سلامة العاقبة ولو تضرر الحاضر بالجموع  
 حرم التاخير مطلقا ان رفع ضرره فرض فلا يجوز تركه كحيازة  
 فضيلة ثم رمل **قوله** ولا في مال غايب اي ان كان لا يسهل الوصول  
 اليه والا وجبت في الحال اي وجب اخراجها في الحال والافال وجوز  
 انعقد بمجرد الحول **قوله** لكن الاول هو ملل النصاب وقوله  
 والثاني هو التمكن **باب زكاة الناض** غير المعدن وا  
 لركا في بقية ما سياتي في كلامه **قوله** وزنتها بالا شرف ومراده بالا  
 شرفي فيما يظهر القايتي بى وبه يعلم النصاب بما هو على وزنه  
 من المعاملة الحادثة الان على انه حدث ايضا تغييرا لمثقال  
 لا يوافق شيئا مما مر فليتنبه لذلك ولا وقص في الذهب والفضه  
 بل ما زاد على النصاب في حسابه كما في المحرر ولو نقص حب الامكا  
 النحرى بلا ضرر بخلاف المواسي **قوله** عشرين دينارا وان لم تبلغ  
 قيمته مائ درهم عندنا وعند اكثر اهل العلم مضر وبالمكان  
 كل منهما او ثلث **قوله** ولا في فصة حتى تبلغ مائ درهم بالاجماع  
 بوزن مكة تحديدا ولو نقص في ميزان وتم في اخرى فلا زكاة  
 وان راج رواج النقود ولا يعبر في ذلك مع التحديد لاختلاف



خفة الموازين باختلاف حيز صانعيها الخبير المكيال مكيال  
المدينة والوزن وزن مكة **قوله** اربعون درهما بالنصوص المشهورة  
والاجماع ولا يكمل نصاب احدهما بالآخر لاختلاف الجنس ويكمل  
الجيد بالردى من الجنس الواحد وعكسه وان اختلف نوعهما  
والمراد بالجودة النعومة ونحوها ويؤخذ من كل بقطة ان سهل  
بان قلت الانواع والاسهل اخذ من الوسط كما في المعشرات  
ثم **رملي قوله** في حلي بضم اوله وكسره مع كسر اللام وهو ما يتحلى او  
يتزين به لبسا ونحوه **قوله** لا حلي مباح ان علمه المالك ولم ينو  
كنزه قال في شئ المنهج وخرج بقوله علمه مالوورث حليا مباحا ولم  
يعلمه حتى مضى عليه عام وجبت زكاته لانه لم ينو امساكه  
لاستعمال مباح ويقوى ولم ينو كنزه مالو نواه فتجب زكاته ايضا  
**قوله** فلا زكاة فيه اي في الحلي المباح لانه معد لاستعمال مباح  
كعوامل الماشية وضع عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان  
يتخذ من ذهب لبناته وجواربه ولا يزكيه وصح نحوه عن  
عائشة واختها اسما وجابر رضي الله عنهم ونقله في المجموع  
عن انس وكثير من المجتهدين ثم العباب **باب زكاة**  
**التجارة قوله** الثياب المعدة للبيع عند البازارين وعلى  
السلاح قاله الجوهري وزكاة العين غير واجبة في الثياب  
والسلاح فتعين الحمل على التجارة وفي سنن ابي داود ولا امر  
باخراج الصدقة مما يعد للبيع قال ابن المنذر واجمع  
عامة اهل العلم اي اكثرهم على وجوبها ثم **رملي قوله** واجبها  
اي التجارة ربع عش القيمة اما انه ربع العش فكما في النقدين  
لانه يقوم بهما واما انه من القيمة فلانها متعلقة كادل

عليه خبر حماسي فلا يجوز اخراجه من العروض ثم **رملي قوله**  
فان ملكك يعني عرض التجارة **قوله** بنقد ولو في ذمته ولو  
ابطاله السلطان كما اقتضاه اطلاقه اذ هو اصل ما بيده كما  
هو ظاهر فكان اولى من غيره واقرب من نقد البلد **قوله**  
كعرض العرض بوزن الفلس المتاع وكل شئ عرض الا الرنانى  
والدراهم فانها عين وقال ابو عبيد العرض الامتعة التي لا  
يدخلها كيل ولا وزن ولا تكون حيوانا ولا عقارا والعرض  
بفتحين ما يعرض للانسان من مرض ونحوه وعرض الدنيا  
ايضا ما كان من مال قل او كثير مختار صحاح الجوهري للرازي  
**قوله** ونكاح وخلع كان زوج امته وخلع زوجته بعرض  
نوى به التجارة فهو مال تجارة بينهما ثم المحلى وانما اقتصر  
المحلى في التصوير على جانب الرجل نظر الغالب لان الغالب  
ان التجارة تكون من جانب الرجل دون المرأة والا فالمرأة  
كذلك وعبرة العباب او نكحه **قوله** فغالب نقد البلد اي بلد  
حولان الحول كما قاله الماوردي وهو الاصح **قوله** جريا على  
القاعدة التقويمات اذا انقضى التقويم بالاصل فلو حال الحول  
بمحله لانقضى فيه كبلد يتعامل فيه بفلوس او نحوها اعتبر  
اقرب البلاد اليه ولو ملك بنقد في ذمته البايع او بنحو سبائك  
قوم بجنسه من النقد كما في الكفاية ثم رملي مع زيادة نقدان  
على النسيان **قوله** وبلغ اي مال التجارة **قوله** باحرهما اي دون  
الآخر **قوله** قوم به لتحقيق تمام النصاب باحد التقدين  
وبهذا فارق ما مر من انه لو تم النصاب في ميزان دون آخر  
فلا زكاة **رملي قوله** وان بلغ بهما اي بكل منهما **قوله** قوم بالنفع



للمستحقين رعاية لهم كما في اجتماع الحقائق وبنات اللبون ونقل  
 تصحيح ذلك الرفع عن مقتضى إيراد الامام والبعوى **رمل قوله**  
 وبما شأناهما فيقوم بإيهما شأنا كما في شأني الجبران ودرهما  
 وهذا ما صح في أصل الروضة ونقل الرفع تصحيحه عن العراقيين  
 والرويات قال في المهمات وعليه الأكثر فلتكن الفتوى عليه  
 وجري عليه الأذرع وهو المعتمد ويترك بين هذه وبين  
 اجتماع الحقائق وبنات اللبون بان تعلق الزكاة بالعين  
 اشترى من تعلقها بالقيمة فلم يجب التقويم بالانفع كما لا يجب  
 على المالك الشراء بالانفع لتقوم به عند آخر الحول **رمل قوله**  
 بنقد وغيره كان اشترى بماتى درهم وعرض قينة **قوله** والباقي  
 بغالب نقد البلد لان كلا منهما لو انقرد كان حكمه كذلك فكذا  
 اذا اجتمعا وهكذا اذا اشترى بجنسي واحد مختلف الصفة كما  
 لصحاح والمكسرة اذا تفاوتا **رمل قوله** فان كان غير نقد البلد  
 عرضا فيه نظر ظاهر والصواب ان يقول فان كان مال التجارة  
 او المملوك او ما اشتراه لها عرضا الخ لان الكلام المقوم به كذا  
 قرره شيخنا العلامة الزيادي في درسه **قوله** بخلاف زكاة التجارة  
 ففيها قول قديم بعدم الوجوب فيها ولهذا لا يكفر جاحدها  
**ح** ولان زكاة العين تتعلق بالرقبة وتلك بالقيمة فقدم ما  
 يتعلق بالرقبة كما مر حون اذا جنى وقد علم انه لا تجتمع الزكأتان  
 ولو كان مع ما فيه زكاة زكاة مال زكاة في عينه كان اشترى للتجارة  
 فبدل اصله ثم قبل حوله ولو اشترى نقدا بنقد انقطع حوله  
 وان كان للتجارة وقصد به الفرار من الزكاة **رمل قوله** لكن  
 لو سبق حول التجارة وحول زكاة العين **قوله** نصاب سائمة

نوى بها زكاة التجارة حول زكاة العين ايضا فاذا مضى على  
 نصاب السائمة ستة اشهر من حيث شرائها وجبت الزكاة  
 لتمام حول زكاة التجارة لان الحول وهو اثني عشر شهرا اتم  
 لزكاة التجارة وجبت زكاتها اي التجارة **قوله** لتمام حولها  
 وليلا يبطل بعض حولها ولوجود الموجب بلا معارض **قوله**  
 اي فيجب في سائر الاحوال وما مضى من السوم في بقية الحول  
 الاول غير معتبر **قوله** وتجب مع زكاة العين فيما ذكر زكاة الخ  
 وصورة المسألة انه اشترى الارض والنخل للتجارة فيما يخرج  
 من المحبوب والمثار فتجب فيها زكاة العين واما ما اذا اعتبر  
 زكاة التجارة ولا زكاة عينهما ان بلغت نصابا يرجع لكل من الارض  
 والجزع والثنين قال في الاصل والقياس جريان ذلك في عين النعم  
 وصوفه وشعره وما زاد على **باب زكاة النعم قوله** هي ابل  
 وبقر وغنم لا غيرها حتى من متولد منها ومن غيرها لان الاصل  
 عدم الوجوب وفي خبر الصحيح ليس على المسلم في عينه ولا  
 فرسه صوفة وقضية كلامه كغيره انها تجب فيما تولد من واحد  
 من الابل والبقر والغنم ومن اخر منها وهو ظاهر وقال الشيخ ولي  
 الدين العراقي في مختصر المهمات ينبغي القطع به لكن يبقى النظر  
 في انه يزكى زكاة ايها والظاهر انه يزكى زكاة اخفيها فالتولد  
 بين الابل والبقر يزكى زكاة البقر لانه المتيقن انتهى **قوله** فاول  
 نصاب الابل بدار الابل لانه صلى الله عليه وسلم يدايها في اكثر  
 كتبه التي كتبها للسعاة لانها كانت اعم اموالهم وضبطها يصعب  
 فبراها يعني بها **رمل قوله** خمس ففيها اشارة يعني ان الانسا  
 اذا ملك خمس من الابل وحال عليها الحول وكانت سائمة اي



ترعى في كلامه مباح ولم تكن عوامل في حرث ولا تصح ولما كان المال  
 حراما مسلما وجب عليه شاة كذا قرره شيخنا العلامة الزيادي  
 في درسه من تصوير شيخه عمه **قوله** ففيها شاة لخبر الصحيحين  
 ليس فيما دون خمس من الابل صدقة واجاب الغنم في الابل  
 على خلاف القاعدة رفقا بالفريقين لانه لو وجب بغير الاضر  
 ارباب الاموال ولو وجب جزا لاضر بالفريقين بالتشقيص  
**رمل قوله** ففيها شاة اجماعا ايضا حتى لا تجزى عنها نصف شاتين  
 اصالة لا بدلا عن الابل على الاصح قال الزركشي وظاهر نص  
 الام وغيره وقضية كلام الشيخين لظاهر الخبر فيطالب  
 بخصوصها فان امتنع من ادايتها اجبر عليه فان ادى البعير  
 قبل منه وللشافعي نص عليه قضيته ان الواجب احدهما  
 لا بعينه وان كان الاصل المنصوص عليه الشاة وقيل بدل  
 لانه الاصل جنس المال **قوله** لها سنة ودخلت في الثانية **قوله**  
 ان لم تجز فيهما كما ذكره الرافعي في الاضحية فان اجزعت قبل  
 تمامها اجزأت تنزلا منزلة البلوغ بالاحلام كما لو تمت السنة  
 قبل اجزاعها **قوله** لها ستان ودخلت في الثالثة فيخير بين  
 الجزعة والتثنية ومنه يؤخذ ان شرط اجزا الذكر في الابل  
 وفيما ياتي ان يكون جزعا او ثنيا **قوله** ووجه اخذ ذلك  
 ان اذا اشترطنا في الانثى التي هي اشرف من الذكر لزيادتها عليه  
 بالدر والنسل ان يكون الماخوذ جزعا او ثنيا فلا يشترط  
 في الذكر ان يكون ذكرا او ثنيا بطريق الاولى كذا قرره شيخنا  
 العلامة الزيادي في درسه واشبهه بخطه بها مشي نسخته  
**قوله** كونها اي الشاة صحيحة **قوله** كاملا اي من غير نظر الي

شرط بحسب الصحة والمرض **قوله** وان كانت ابله مراضا  
 لصدق اسم الشاة عليه فيصدق فيجزى كالا ضحية بخلافه  
 في الغنم اذا كان فيها اثني لان المخرج هنا اصل لا يدرك  
 اي فينتهي الاثني فلا يجزى عنها الاثني على الاصل في  
 الزكاة بخلاف المخرج على الابل لان الاصل يشترط فيه ح  
 رمل مع زيادي **قوله** وفي عش شاتان المراد ان في كل غنم  
 شاة ح رمل **قوله** وفي خمس وعشرين فسومح فيها بنت  
 مخاض اجماعا **قوله** العباب **قوله** فان عدمها اي بنت المخا  
 اي حال الوجوب وما قاله الحلال المحلي في شر الاصل جري  
 على الغالب فيقول بان لم يملكها وقت الوجوب واستمر  
 الى وقت الاخراج قلت وما اعترض به على المحلي وقيد به  
 كلامه هنا ياتي هنا ايضا على التمساة اذ عباره لعبارته  
**قوله** او مفضوبة اي وعجز عن تحصيلها بان كان فيه كلفة  
 لها وقع عرفا فيما يظهر ابن حجر **قوله** او موهونة اي بموكل  
 مطلقا او بحال لا يقدر عليه ابن حجر **قوله** ولا يكلف كريمة  
 لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ لما بعته عاملا اياك و  
 كرايم اموالهم **قوله** اذا كانت ابله مراضا بخلاف ما اذا  
 كن كلهن كرايم فانه يلزمه كريمة **قوله** لكن تمنع الكريمة  
 عنده ابن لبون وحقا لوجود بنت مخاض بماله مجزئة  
**قوله** فرضها اي قدرها وقيل اوجبها **قوله** كما صرح بها  
 اي بالواحدة في رواية لابي داود بلفظ فاذا كانت اخرى  
 وعشرين وماية ففيها ثلاث بنات لبون فهي مفيدة  
 لخبر ابي وبها مع كون المتبادر من الزيادة فيه واحدة



اخذ امتنا في عدم اعتبار بعضها لكنه معاضة له لدلائلها  
 على ان الوحدة يتعلق بها الواجب ودلائله على خلافه  
 فالمتجه لصحة ما فيه ودرج المعارضة جهل **قوله** ففي كل اربعة  
 بعين على ان معها في صورة مائة واحدة وعشر ثلثا في ثلاث  
 الاربعينات والما ترك ذلك تغليب اليقينة الصور عليها مع  
 العلم بان ما يعتري به الواجب يتعلق به كالعاشرة ففي  
 مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة وفي مائة واربعين حقتان  
 وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث وهكذا اوللواحدة  
 الزائدة على المائة والعشرين قسط من الواجب فيسقط  
 بموتها بين تمام الحول والتمكن من الاخراج جزء من مائة  
 واخرى وعشرين جزءا من ثلاث بنات لبون وما بين النصب  
 عفو ويسمى وقصا لا يتعلق به الواجب على الاصح فلو كان  
 له تسع من الابل فتلف منها اربع بعد الحول وقبل التمكن  
 وجب شاة **قوله** المنهج **قوله** ولو اتفق في ابل وبقر ففرضات  
 في نصاب **قوله** كما تاتي يعبر فيها اربع حقائق اذ المائتان  
 اربع خمسينات او خمس اربعينات والاسالة لها خمسة  
 احوال لانه اما ان يوجد عنده كل الواجب بكل الحسابين  
 او باحدهما دون الاخر ويوجد بعضه بكل منهما او باحدهما  
 او لا يوجد بشئ منهما وكلها تعلم من كلامه وقد شرع في ذلك  
 بيان ذلك فقال فان وجد احدهما بماله تاما مجزيا اخذ  
 منه وان كان المقصود اغبط وامكن تحصيله ولا يجوز  
 الصود او النزول مع الجبران لعدم الضرورة اليه **قوله**  
 والاى وان لم يوجد بماله احدهما بصفة الاجزبان فقد

او وجرا

او وجرا معيين او وجد بماله بعض كل منهما او بعض احدهما  
 ويلحق بذلك مالو وجرا نفيسين **قوله** فله تحصيل ما شاء منها  
 بشر او غيره وان لم يكن اغبط لما في تعيينه من المشقة في  
 تحصيله **قوله** ان لا يملك **قوله** ان لا يملك **قوله** ان لا يملك  
 مرة بعد اخرى من المخاض اى الحوامل ثم لزمها هذا الاسم  
 وان لم تحمل ثم القاب **قوله** اى تسقط وقيل لتكامل اسنانها  
 وقيل لان اسنانها لا تسقط بعد ذلك قيل وهو غريب  
 هم رث وهذا اخر اسنان الزكاة واعتبر في الجميع الانوثة  
 لما فيها من رفق الدر والنسل وظاهر كلامهم في الاسنان المذ  
 في النعم انها تحريد ويفارق ما سياتى في السلم انما يكون في  
 غير موجود فلو كلفناه التحديد لتفسد الزكاة تجب في سن  
 استنتجه هو غالبا وهو عارف بسنة فلا يشق ايجاب ذلك  
 عليه **قوله** له سنة ودخل في الثانية سمي بذلك لانه  
 يتبع امه في المسرح وقيل لان قرنه يتبع اذنه اى يساويها  
**قوله** او تبعية لانه زاد خيرا بلا نوثة **قوله** مسنة لها سنتا  
 ودخلت في الثالثة سميت بذلك لتكامل اسنانها والاجبران  
 في زكاة البقر والغنم لعدم ورود **قوله** جابذ لا ان عجارة  
 ثم الرملة رواه الترمذي وغيره عن معاذ قال بعثني رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن فامرني ان اخذ من  
 كل اربعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبيع او صبي **قوله**  
 وغيره **قوله** والبقرة تقع اى تطلق على الذكر والانثى ومراده  
 بها الواحدة في هذا الخبر اما في الوصية فالبقرة للانثى  
 والثور للذكر **قوله** ففيها شاة اجماعا ثم لا شئ فيها غير

كورة

ن

كم



الشاة حتى تبلغ مائة واحدى وعشرين وحينئذ ففيها اثنتان  
**تنبيه** اكثر ما يتصور من الوقف اي العفو في الابل تسعة و  
 عشرون مابين احدى وتسعين ومائة واحدى وعشرين وفي  
 البقر تسع عشرة مابين اربعين وستين وفي الغنم مائة وثمانية  
 وتسعون مابين مائتين وواحدة واربع مائة **قوله** لا يلزمه الاثابة  
 وان تباعدت المسافة خلافا للامام احمد **قوله** الا ان  
 تمحضت نية ذكورا كالمريضة او المعيبة من مثلها وان في تكليفه  
 التحصيل بمسقة عليه والزكاة مبنية على التخفيف ولهذا شرع  
 الحيوان روض وشرحه فعلى هذا يؤخذ في ست وثلاثين ابن  
 لبون اكبر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين عند  
 فقد بنت المخاض ليل يسوي بين النصابين ويعرف ذلك بالتقويم  
 والنسبة **قوله** او كان الذكر ذكر شاة هذا مجهول على ما اذا كان  
 الواجب من غير الجنس كالابل فان كان من الجنى كالغنم  
 فيتعين اخراج الانثى اذا كان النصاب اناثا وبعضه ذكورا لان  
 الاصل يشترط فيه بخلاف ما اذا كان من غير الجنس بان  
 كان بدلا كما في الابل فانه يسامح فيه كما تقدم التنبيه عليه  
**باب زكاة النابت** لما كان النابت يستعمل مصدرا واسما  
 للمشي النابت وهو المراد عدل عنه الى النابت لان النابت قد  
 يوهم المصدر الذي ليس به مراد هنا وهو ما شجر وهو ما له ساق  
 واما نجم وهو ما لا ساق له كالزراع قال في نكت التنبيه واستعمال  
 النبات في الثمار غير ما لو في **باب** **قوله** واتوا حقا يوم حصاده  
 وقوله تعالى وانفقوا من طيبات ما كسبتهم وما اخرجناكم من  
 الارض فاوجب الاتيان بها اخرجته الارض وهو الزكاة

لانه لاحق فيما اخرجته الارض غيرها **قوله** الا في رطب  
 وعنب بالاجماع **قوله** وشعير بفتح الشين ويقال بكسرهما **قوله**  
 وارز بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي في شهر اللغات السبع  
**قوله** وعرس بفتح الراء ومثله البسال لما في البيوطى **قوله** وذرة  
 بمعجمة مضرومة ثم راء مخففة والها عوض واو ويا **قوله** وحصن  
 بكسر الحاء مع كسر الميم وفتحها **قوله** وباقلا بتشديد مع القص  
 ويكتب بالياء وبالتخفيف مع الميم ويكتب بالالف وقد يقصر القول  
**قوله** ودخن بضم الدال المهملة واسكان الحاء المعجمة نوع من الذرة  
 الا انه اصغر منها **قوله** وجلبان بضم الجيم وغير ذلك من كل مستثبت  
 يؤخذ اختيارا سواء منها ما يخبز او يطبخ او يصعد او يهرس او يتخذ  
 سويقا القباب وخرج بما يؤكل غيره فلا تجب الزكاة في زيتون و  
 زعفران وورس بفتح الواو واسكان الراء بنت اصفر باليمن  
 يصغ به الثياب وغيرها وسهم بكسر سينه وعسل وقطم بكسر  
 القاف والطاوضهما حب العصفور وترمس بضم التاء وقد تفتح  
 الميم وحب فجل بضم الفاء واسكان الجيم ونحو بطيخ بفتح اوله وكسره  
 وكثيري ورمان وخوخ وتين اتفاقا لما في المجموع ولا في مقتات  
 ضرورة كبر البادية ومنها حب الحنظل وحب الفاسول اي  
 الاشنان والحنظل والحلبة **قوله** وذلك لاخبار ررواها ابوداود  
 وروى ابوداود انه صلى الله عليه وسلم قال لما ذهب الحب  
 من الحب وخبر الحاكم وقال له ولما ذهبن بعثتهما الى اليمن لا تا  
 الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والخمسة والتمر والزبيب  
 وهذا المحصر ايضا في ما سياتي في الاصل اي بالنسبة لاهل اليمن  
 خاصة لانه لم يكن عندهم الا هذه الاربعة فلا ينافي وجوب

مان  
يعصل

خذ



الزكاة في هذه الاربعة **قوله** وواجبها العشران سقيت بلامونة  
اجماعا لما يشرب بعروقه لقربه من الماء يسمى البعل أو سقى بمطر  
أو ما انصب اليه من جبل أو نهر أو عين وكذا قناة حفرت وساقية  
حفرت من النهر العظيم وإن احتاجا إلى تكرير مونة لتكرارها  
وفارق السقي بالناضح الذي بان المونة فيه للزرع نفسه وفيها  
لعمارة الضيعة وأحياء الأرض فاذا انتهيات وصل الماء إلى الزرع  
بخلاف النضج وذكر أن ما يؤخذ بفتح الماء العادة السلاطين و  
ياخذه حافظ النهر ومثاله لا يعد من المون الموضوعة بل الواجب  
العشر وهو ظاهر كما قاله الأصمعي بعض المتأخرين عباب  
وشرحه **قوله** والارواي وإن سقى بمونة كنضج أي سقى بناضح  
بعير أو غيره من بئر أو نهر ودولاب بضم أوله وقد يفتح فارسي  
معرب ويقال له الدالية وهي المحبون وهي ما يديره الحيوان و  
قيل الدالية البكرة والناعورة وهي ما يديره الماء وكذا إن اشترى  
الماء وغصبه لأنه مضمون فيها واتهمه لعظم المنفعة فيه وإن  
سقى زرع واحد تارة بلامونة وتارة بها وجب إخراج الزكاة  
بالقسط والاعتبار في التقسيط بعيش الزرع والمروغمايه  
لا بكثر السقيات قرب سقية أنفع من سقيات فإن تساوى  
بان كان نصف السقي بهذا ونصفه بهذا وجب ثلاثة أرباع  
العشر وإن كان ثلثا السقي بالمطر وثلثه بالنضج فخمسة  
أسداسي العشر إذا أربعة أسداسه في مقابلة ثلثي المطر  
وسدسه في مقابلة سدس النضج أو عكسه أي ثلثاه بـ  
نضج وثلثه بالمطر فثلثا العشر ثلث في مقابلة النضج وثلث  
في مقابلة المطر أو سقى خمسا بأحدها ومرتين بالأخر ونفع المربي

طالمني وجب ثلاثة أرباع العشر ومن ذلك يعلم أنه لو  
كانت المدة من حين الزرع إلى حين الإدراك ثمانية أشهر أو  
حتاج في ستة أشهر من الشتاء والربيع إلى سقيتين فسقى بالمطر  
واحتاج في شهرين في زمن الصيف إلى ثلاث سقيات فسقى بالنضج  
وجب ثلاثة أرباع العشر للسقيتين وربعه ونصفه للثلاث  
سواء قصده في ابتداء الزرع على ما وقع أم لا وكذا إن جهل قدر  
نشوكل منها فيجب ثلاثة أرباع العشر أيضا أخزايا السوا  
ليلا يلزم التحكم لأن الأصل عدم زيادة كل منهما فإن علم تفاوتها  
بلا تعيين فقد علمنا نقص الواجب عن العشر فزادته على  
نصفه فيؤخذ للمتيقن ويوقف الباقي إلى البيان ذكره الماوردي  
وهو متجه لكن ما حكاه في المجموع قال والمذهب ما قدمناه  
يعني أنه لا فرق في وجوب ثلاثة أرباع العشر بين الصورتين  
الذين ذكرهما المحقق والتي ذكرناها عن الماوردي وقد سوى  
الرافعي بينهما ونقله **قوله** لو قال الساعي سقى بلامونة  
وعكس المال صدق المالك لأن الأصل عدم وجوب الزيادة  
عليه قال في المجموع ويخلفه الساعي إذا اتهمه ندبا اتفاقا لأن  
دعواه لا تخالف الظاهر وإن نكل لم يلزمه إلا ما قال لما تقرران  
اليمن لا يلزمه عباب وشرحه **قوله** فنصفه أي نصف العشر  
اجماعا أيضا **قوله** وقيل بأسكانها وتشد يد الخمية **قوله**  
بالسيل الجاري إليه في حفر فيسمى عاثورا التعثر المار بها إذا  
جهلها وقيل هو الذي يشرب من نهر يجري إلى بنيائه **قوله**  
بعد بدو صلاح الثمر لأنه حينئذ ثمرة كاملة وقبله بلع وحصر  
**قوله** فاستداد الحب لأنه وهو قبل ذلك بقيل **قوله** بدو صلاح



الثمر بان يتلون البسر ويجلو او يتموه العنب اي يدور  
 فيه الماء الحلو والاستعداد ولا بد وصلاح الجميع واشتراده  
 بل يكفي في البعض ولو شجرة او سنبلة على ما فيه بعد بر و  
 صلاح الثمر ولو اخرج في الحال الرطب والعنب مما يتم ويتزيب  
 غير ردي لم يجزه ولو اخذه الساعي لم يقع الموضع وان جففه  
 ولم ينقص لفساد القبض كما جزم به ابن الملقى واختاره في  
 الروضة وهو المعتمد وان نقل عن العراقيين خلافه ثم رمل  
**قوله** يثبت وجهه في شرح الاصل قال فيه في وجه النظر لانه  
 ان اراد به جواز فلا يتوقف على جفاف ولا خرم بل هو جائز  
 من وقت بدو صلاح الثمر واشتراد الحب لانه وقت وجوب  
 الزكاة ثم ما ذكره محله اذا كان الثمر يحف عادة والا فيخرج منه  
 رطبا **قوله** نعم ليس الخوص استدرك على قوله ويجب  
 بدو صلاح الثمر واشتراد الحب لانه ربما يتوهم من الوجوب  
 عدم التصرف لتعلق المستحقين بما ذكر فاجاب بانه يسن  
 الخوص لجواز التصرف كزنا بخط شيخنا العلامة الزيادي في  
 بعض الاوراق **قوله** خوص شره في اللفظة القول بغير  
 علم بل بالظن والخوض ومنه قوله تعالى قتل الخراصون وفي  
 الاصطلاح الشرعي حزن ما يمتلئ على النخل والعنب ثم  
 اوزيبييا والمراد بالثمر في عبارة الكتب الرطب والعنب ثم  
 لا يخفى ان الزرع لا خوص فيه وحيث اشتد الحب فينبغي  
 ان يمتنع على المالك الاكل والتصرف وحينئذ فينبغي اجتناب الفرك  
 ونحوه من الفول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع عمده  
 ويحرم على المالك اعطاء اجرة الحصادين منه وكذا يحرم عليه

التصرف

التصديق منه قبل اعطاء الزكاة وعبارة العباب وشرحه ويحرم  
 التصديق بالكل وغيره بعد وجوب الزكاة وقبله اي ما ذكر من  
 الخوص وان دخل وقته والتضمين والقبول لتعلق الحق بها وهذا  
 ان علم الحرمة والا فلا ويغرم بدل ما تصرف فيه اتفاقا وكذا يقال  
 في التصرف في الحبوب ومع حرمة ينفذ تصرفه في غير قدر الزكاة  
 ويحرم مع ذلك **قوله** ولو فاحرا او اكتفى بالواحد لان الخوص ينشأ  
 عن اجتهاد فكان كالحاكم والخبر ابي داود وغيره باسناد حسن  
 انه صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة خازنا  
 اول ما تطيب الثمرة **قوله** او ثمرة كل نوع رطبا ثم يابس لان الارطاب  
 يتفاوت فوجب تقدير كل منها رطبا ثمرا ومن ثم لم يجز روية  
 البعض وقياس الباقي به وحاصل ذلك لانه اذا اختلف النوع كالرطب  
 والعنب يتعين عليه تقدير كل نوع رطبا ثم يابس بخلاف ما اذا  
 اختلف النوع فيقدر على كل شجرة ثمرا او يقدس كل واحدة رطبا ثم  
 ثمرا كذا فرده شيخنا الزيادي عن شيخه عمده **قوله** لنقل العيق من  
 الحق الى الزمة فيشترط فيه تضمين الخوص الحق للمالك ان اذن  
 له الامام او الساعي كما ان يقول ضمنك نصيب المستحقين من الرطب  
 بكذا ثمرا وقبول المالك ولو بناربه لذلك لان الحق ينتقل من العين  
 الى الزمة فلا بد من رضاها كالمبتاعين وينفذ تصرفه في الجميع  
 لا تقطاع التعلق عن العين فان انتفى الخوص او التضمين او  
 القبول لم ينفذ في الجميع لا تقطاع التعلق عن العين فان انتفى  
 الخوص او التضمين او القبول لم ينفذ في الجميع بل فيما عدا  
 الواجب تشابها بقا الحق في العين وان ضمنه ذلك قبل الخوص  
 ولو في وقته لم يجزه اي التضمين فلا يقوم وقت الخوص



مقام النحر لان التعمين يقتضي تقدير المضمون وهو مشتق  
هنا وفي هذا فارق ما مر من اقامة وقت الجزا اذ مقام  
الجزا وان نوب اي بعث خالصين واختلفا ولم يتفقا  
على مقدار وفق الامر حتى يتبين المقدار بقول غيرهما روض  
وشرحه وخرج بالتمر الزرع فلا يخرى فيه لاستتار حبه  
ولانه لا يוכל غالبا بطبا بخلاف التمر **قوله** خمسة اوسق  
الموسق بالفتح على الاصح وهو مصدر بمعنى الجمع لما جمعه  
من الصيعان قال تعالى والليل وما اوسق اي جمع **قوله** وهي  
الف وستاية رطل بالفرادى لان الموسق ستون صاعا  
والصاع اربعة امرا فيكون النصاب الف مد ومائتي مد  
والمد رطل وثلاث بالفرادى وقد رت بالفرادى لانه الرطل  
الشرعي قاله المحب الطبري والنصاب تحريدا كما صحا  
للاخبار وكما في نصاب المواشي وغيرها وهذا هو المعتمد  
فيونراي نقص كان على المعتمد في العباب والعبارة فيه  
بالكيل اي كيل المدينة على الصحيح كما كان في زمنه عليه الصلاة  
والسلام كما في البحر عن الاصحاب وانما قدر بالوزن استغناء  
اذا وافق الكيل وهي بالاردب المصري ستة ارادب الاسوس  
اردب كما حره السبكي بنا على ان الصاع قد حاز بالمصري  
الاسبع وقال القولي ستة ارادب وربع اردب بجعل  
القرحين صاعا كزكاة الفطر وكفارة اليمين وهذا هو  
المعتمد **قوله** وان يزرعه ماله او نايبه فلا زكاة فيها  
ان يزرعه بنفسه او يزرعه غيره بغير اذنه تبع في هذا اصله  
وهو ضعيف وعبارته في ثم منهج سوا الزرع ذلك قصدا

ام بنت اتفاقا قال ابن حجر في شرح المنهاج عقبه كما في المجموع  
حاكيا فيه الاتفاق وبه تعلم ضعف قول شيخنا في متن تحريره و  
شرحه وان يزرعه ماله او نايبه فلا زكاة فيها ان يزرعه بنفسه  
او يزرعه غيره بغير اذنه كنظيره في سوم النعم انتهى وفي الروضة  
لما صلاها ما حاصله ان تناظر من حب مملوك زكي عليه يفرق  
بين هذا وبين الماشية بان لها نوع اختيار فاحتج لقصد  
مخصص انتهى وهو قصد اسامتها بخلافه هنا وايضا فنيات  
القوت بنفسه نادر فالحق بالغالب ولا كذلك في سوم الماشية  
فاحتج لقصد مخصص انتهى ولا فرق بين كونه في خراجية ام  
مستأجرة ام مستعارة ام لا حتى تجب الزكاة على المستعير عند  
الجمهور انتهى وتكون الارض خراجية اذا فتحها الامام فلهما  
وقسمها بين الفاتحين ثم تقوضها ووقفها خراجا كسواد العراق  
او فتحها صلحا على ان تكون الارض لنا ونسكنها الكفار بخراج معلوم  
فهى لنا في الخراج عليها اجرة لا يسقط باسلا **قوله** ويضم  
نوع الى نوع لتكميل النصاب كبر بعلسى لانه نوع منه وهو قوت  
صنعا اليمن واما انواع التمر والزبيب وغيرها لا يشترى كها في الا  
وان تبائنا في الجودة والرداة واللون وغيرها كما لبرني والصبا  
من التمر والطبرية والبغلية من الرراحم والقاي تباي والسا  
بورى من الذهب واختلف مكانها **قوله** بخلاف اختلاف  
الجنس فلا يكمل باخر كبر او شعير بسلت بضم السين و  
سكون اللام فهو جنس مستقل لا يبر ولا شعير فانه حب  
يشبه البر في اللون والنقومة والشعير في برودة الطبع فلما  
التسبب من تركيب الشبهين وضعنا انفرد به وصارا صلا

عليها وضمت  
عليها صم

سم  
نى



براسه اما التمر والزبيب فبالاجماع واما الخنطة والشعير  
والعرس والحصى فبالقياس لانفراد كل باسم وطبع خاصين  
ثم رمي من عند قوله اما التمر **قوله** بقسطه اتفاقا اذا اضر  
بخلاف المواشي فاننا نعتبر قيمة الانواع ونأمره بدفع نوع منها  
على ما يقتضيه التوزيع ولاناخذ البعض من هذا والبعض  
من هذا لما فيه من ضرر التشقيص ثم عبا **قوله** فان عس  
اخزها كذلك **قوله** اخراج الوسط وتردد الادرع في المراد به  
اهو الانفع للمالك والمستحقين او العدل بالنسبة للقيمة  
والذي يتجه هو الثالث ثم رايت في كلام الماوردي ما قد يفهم  
انه باعتبار القدر كعشرة وعشرين وثلاثين فيوزن من العشرين  
والوجه ما ذكرته وقولهم رعاية للجانبين صريح فيه ثم العباب  
**قوله** من كل نوع قسطه او الاعلى جازا اتفاقا بل هو افضل كما في  
المجموع اما في الثانية فواضح لانه زاد خيرا واما في الاول فيوجه  
بان فيه اذ الواجب يبقين بخلاف ما اذا اخرج المتوسط  
فانه انما سويح له رعاية للجانبين كما مر فرع اذا اراد الساعي  
اخرا الزكاة بداند بالما هو ظاهر بالكيل او العد او الوزن للمالك  
في اخراج حصته لان حقه اكثر وبه يعرف من المستحقين  
ولو بدا بهم وما لا يفي الباقي بحقه فيحتاج الى رد ما يكيل لهم  
فان وجب العشر او نصفه او ثلثه اربعة كان له تسعة او  
تسعة عشر واخذ واحدا او سبعة وثلاثين واخذ ثلاثة  
لف ونش مرتب ولا يهز وجوبا لما هو ظاهر ايضا وكذا ما يعدم  
المكيل للمكيل ولا يضع يده فوقه ولا يمسحه بل يجعله فيه  
ما يحمله ثم يفرغه قال في المجموع عن الرازي ولو كانت الارض

خراجية بالمشربان يكون خراجها عشر زرعها اخر من  
كل عشرة اوسق وسقين وسقا زكاة تصرف مصارفها  
ووسقا خراجا يصرفه مصرفه عبا **قوله** في عام  
واحد بان يكون بين حصص الاول والثاني اقل من اثني عشر  
شهر عربية وان لم يقع الزرعان في سنة اذ المصدا هو  
القصر وعنده يستقر الوجوب **قوله** وهذا ما صححه الشيخان  
ونقله عن الكثيرين وهو المعتمد ثم رمي **قوله** لان من  
حفظ حجة على من لم يحفظ وان كان الميثب مقدم على الثاني  
والمراد بالحصاد حصوله بالقوة لا بالفعل كما افاده المال  
ابن ابي شريف وقال ان تغليظهم يرشد اليه ثم رمي **باب**  
**زكاة الفطر** ويقال لزكاة الفطرة وصورة الفطر والقطر  
كانها من الفطرة التي هي الخلقة لوجوبها عليها المرادة بقوله  
تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها والمعنى انها وجبت  
على الخلقة تركية للنفس اي تطهيرها وتنمية لعلها ويقال  
للمخرج في زكاة الفطرة فطرة بضم الفاء في الكفاية وهو غريب  
والذي في المجموع وغيره انه بكسر الفاء لا غير قال وهي مولوة لا  
عربية ولا معربة بل اصطلاحية للفقه انتهى فتكون حقيقة  
شرعية على المختار كالصلاة والزكاة سميت بذلك لان وجوبها  
بدخوله كذا قيل وانما ياتي على ضعيف وهو ان موجبها الفطر  
مع ان الموجب مركب وعلى ان الاضافه ببيانته وهو خلاف  
الظاهر انها معنى اللام فصواب العبارة اضيفت اليه  
لانه جزم من موجبها المركب الاتي ثم ابن جرير وفرضت كرمضا  
ثاني سني الهجرة في شهر رمضان قبل العيد بيومين ونقل



ابن المنذر الاجماع على وجوبها ومخالفة ابن اللبان غلط  
صريح كما في الروضة قال وليع زكاة الفطر لشهر كسيرة السهو  
للصلاة وعلى كل حال فلا يكفر جاحرها وفاقا لابن نجاشي لانها وان  
سلمنا الاجماع نقول هي غير معلومة من الدين بالضرورة  
وقد ذكر المصنف في هذا الباب وقت الوجوب ثم صفة المودى  
عنه ثم قدر المودى ثم جنسه فالباب مشتمل على ستة اطراف  
لما قاله الولي العراقي **قوله** فرض الله صلى الله عليه وسلم  
بمعنى اوجب او بمعنى قدر فان قيل الموجب في الحقيقة  
هو الله فالجواب انه تعالى امر نبيه صلى الله عليه وسلم  
بذلك كذلك وقيل انها وجبت بالكتاب وهو قوله تعالى  
قد افلح من تولى الآية قال سعيد ابن المسيب وعمر بن  
عبد العزيز هي زكاة الفطر والسنة بنيتها روى **قوله** علي  
الناس متعلق بفرض **قوله** على كل قال القاضي ابو الطيب  
وغیره بمعنى عن كل لان العبد لا يطالب بآدابها وليلا  
يتكرر مع قوله على الناس انتهى وفي تعليقه نظرا ما اولا  
فلانه لا يلزم من فرض شيء على شخص مطالبة به برب  
الفطرة المتحملة عن غير من لزمته اي لزمه اخراجها  
اما اللزوم فهو متعلق به لكن لا يطالب به والدية  
الواجبة بقتل الخطا او شبهه واما الثاني فلان الاجمال  
ثم التفصيل لا يعد تكرارا **قوله** تجب بالغروب اخريوم  
من رمضان واول جزين شوال وانما كان وقت وجوبها  
ما ذكر لاضافتها الى الفطر ولا انها ظاهرة للصيام عن الوقت  
واللفظ فكانت عند تمام صومه فايحدث بعد الغروب

من ولد نكاح واسلام وملاك رقيق لا يوجبها اي زكاة الفطر  
لعدم وجود ذلك وقت الوجوب ويخالف القدرة على  
الكفاية بعد وقت وجوبها التقدم وجوبها فيما يحدث بعد  
الغروب من موت وعتق وغيرهما ما يزيل الملك وطلاق  
ولو باينا او ارتداد وغنى قريب ولو قبل التمكن من الاداء  
لا تسقط عنه لتقررها وقت الوجوب الا ان تلف المال قبله  
اي قبل التمكن فيسقط زكاة الفطر كما في زكاة المال ويؤخذ  
من قوله فايحدث بعد الغروب انه لو خرج بعض الجنين  
قبل الغروب وباقية بعده لم تجب لانه جنين ما لم يتم انفصاله  
فان انفصل جنين بعده اي وقت الوجوب لم تجب فطرة  
نفسه وارقاياه الذين يملكهم وليس اخراجها قبل صلاة  
العيد في يومه لانه صلى الله عليه وسلم امر بزكاة الفطر ان  
تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة وتعيينهم بالصلاة جري على  
الغالب من فعلها اول النهار فان اخذت من الاداء اول النهار  
للتوسعة على المستحقين وحرم تاخيرها اي الاخراج عن يومه  
اي يوم العيد بلا عذر كغيبته ماله او المستحقين لان القصد  
اغنائهم عن الطلب فيه وتفضي وجوبها فوراً فيما اذا اخراجها  
بلا عذر قال في المجمع فظاهر كلامهم ان زكاة المال للموخرودة  
عن التمكن تكون اذا او الفرق ان الفطرة موقوفة بزمن  
محدد كالصلاة فروع قال في البحر لو تحمل فطرة عبده لرباعه  
لزم المشرق اخراجها ولا يصح ما دفعه الباق **قوله** وعبد  
عبارة العباب وفطرة المربي والمعلق عتقه بصفة وام الولد  
والمرهون والجاني والموصى بمنفتمه والموجر والمغصوب



والرضن والضال والابق وان انقطع خبره ولم يبلغ اي الزمن  
الذي يحكم فيه بموته على سيده قال في الروض وشرحه وتخرج  
وجوب فطرة هؤلاء وكذا من حبل بينه وبين زوجته **قوله**  
دون الحافر الاصل وهو اجماع والمراد به عدم مطالبته بها في  
الدنيا والا فهو معاقب عليها في الآخرة **قوله** واما المرتد ففي  
وجوبها عليه الخ وكذا العبد المرتد كما ذكره الشيخ في شرحه  
اي فتكون موقوفة **قوله** من لا يفضل بضم الياء وفتحها **قوله**  
من مسكن له ولمونه **قوله** ويليقان به فلو كانا نفسيين يكن  
ابدا لهما بلا يقين به ويخرج التفاوت لزم ذلك كما قاله الرافعي  
في الحج قال لكن في لزوم بيعها اذا كانا مالوفين وجهها في الكفارة  
فيجزيان هنا والمراد بحاجة الخادم ان يحتاجه لخدمته او  
خدمة ممنونه لالعله في ارض او ماشية ذكره في المجموع ويقاس  
بذلك حاجته للمنزل او بان يقال المراد بحاجته للمسكن ان  
يحتاجه لسكناه او سكنى من يلزمه اسكانه لانه لا الايوامسكنه  
او زوجه ولا بد ايضا ان يجدوها فاضلة عن دينه وله لادمي  
كما رجه في الشرح الصغير وقال في الانوار انه القياس واقتضاه  
كلام امامنا الشافعي رضي الله عنه والاصحاب وهذا هو  
المعتمد كما جزم به ابن المقرئ وقال الا ذرعي انه الاصح **قوله**  
من تلزمه نفقته من ادمي وحيوان واستعمال من فيما لا يعقل  
تغليب ابل استقلال الاشياء بل حقيقة عند بعض المحققين  
ومن فضل عنه ما يخرج منه وسر اذ القوت ضروري لا بد  
منه وانما لم يعتبر زيادته لعدم ضبط ما ورثها ولو  
تلف اي الذي يودي منه زكاة الفطر قبل التمكن سقط

كزكاة

كزكاة المال وقضية كلاهما ان القدرة على الكسب لا تخرج  
عن الاعسار كما صرح به الرافعي في كتاب الحج وانه لا يشترط  
كون المودي فاضلا عن راس ماله وضيعته ولو تمكن بدو  
ويفارق المسكن والخادم بالحاجة الناجزة ولا ينافيه ايجا  
الاكتساب لنفقة القريب لانه لما وجب عليه ذلك لنفسه  
الاحيائها وجب عليه احياء ذلك لاصله او فرعه على ما ياتي  
بتملي **قوله** وبخلاف الامة المزوجة هذا مفهوم قوله  
غنية لان قوله انها غنية يفهم انها حرة لان الرقيق لا  
يملك ولو تملك سيده ولانه اجتمع فيه سببان الملك  
والزوجية والمملك اقوى ولا ينتقض ذلك بما لو سلبها سيد  
ليلا ونهارا والزوج موسر حيث تجب الفطرة على الزوج  
**قوله** ولا واجزا لانها عند اليسار غير ساقطة عن السيد بل  
عملها الزوج عنه وليس للحر المذكورة اخراج فطرتها عن  
نفسها كما في المجموع خروجها من الخلاف ولتطهيرها ويقاس  
بها في ذلك كل من سقطت عنه لتحمل غيره عنه ولم يرد عنه  
ولا تستقر فطرة الزوجة الحرة بزمة الزوج وخج بقوله في  
طاعته ما لو كانت ناشئة فانه يلزمها فطرة نفسها ولو زوج  
امته بعبد لزمه فطرتها **قوله** ومكاتب اي كتابه  
صحيحة اما الفاسدة فتجب الفطرة فيها على السيد **قوله**  
فالعبد الموقوف ولو على معين كدرية ورباطة والقت  
المملوك للمسيك **قوله** فلا تلزمهم فطرتهم وان وجبت لغيرهم  
فسرع قال الصبري فطرة ولزنا على امه اذ لا اب له كما  
يلزمها نفقته وكذا من اعنت فيه كذلك فان اعترف به

نهما  
بهم

ها



الزوج لم ترجع الام عليه بما ادته من فطرته كما لا ترجع عليه  
 بما غرمته في نفقته وكان وجهه ان حال اخراج الفطرة والا  
 نفاق كان منفيًا عنه ظاهرًا ولم يثبت نسبه الا من حين  
 استلحاقه ثم رايته علل بان ذلك منها على سبيل الطولية  
 وقضيته انه لو كان باخبا وحاكم رجعت وهو محتمل عبا  
 وشرحه **قوله** صاع لخبر ابن عمر السابق **قوله** وعند النووي  
 ستمائة وخمسة وثمانون درهما وخمسة اسباع درهم  
 تقريبا لما مر في زكاة المعشرات قاله في المجموع وغيره وسبقه  
 الرافعي في الطهارات الى بعضه لكن التقدير في الصاع النبوي  
 بالوزن مع كونه مكيلًا لا موزونًا يختلف قدره وزنا باختلاف  
 المحبوب ثقلا وخفة كالحمص والذرة قال وقد اعتنى بهذه  
 المسألة جماعة من العلماء واحسنهم فيها كلاما ابو القري  
 الرازي من اصحابنا والصواب قاله وجرى عليه الرافعي  
 وغيره في باب زكاة النبات وحاصله ان الاعتماد على الكيل  
 دون الوزن وحج الفتوى انها هي الكيل بصاع معاير بالصاع  
 النبوي اي الذي اخرج به في عصره صلى الله عليه وسلم وان  
 نقص وزنه عن ذلك لان الاصل الكيل وانما قدره بالوزن  
 استظهارا او اذا وافق الكيل كما مر في زكاة المعشرات  
 مع بيان ان الصاع قد حان بالقدح المصري تقريبا ومن  
 ثم قال ابن الرفعة كان قاضي القضاة سيد المتورعين  
 عماد الدين السكري يقول حين يخطب بمصر خطبة العيد  
 والصاع قد حان بكيلا بلدكم هذه ساله من الطين والطين  
 والعنت ولا يجزى في بلدكم الا الفصح انتهى وقول ابي حنيفة

انها

انها ثمانية ارطال اجاب عنه مالك لما ناظر ابو يوسف بحضرة  
 الرشيد بنقل الخلف عن السلف بالمدينة انه ما مر فرجع  
 اليه ولو اخرجها بالوزن ولم يعلم انه صاع كيلا لم يجز اذ لا بد  
 ان يخرج قدر ايتقن انه لا ينقص عن الصاع عبا وشرحه  
 قال في الروضة وقال جماعة الصاع اربع حفنان بكفي رجل  
 معتدل لهما قال القفال والحكمة في ايجاب الصاع ان الناس  
 غالبًا يتنعون من الكسب في يوم العيد وثلاثة ايام بعده  
 ولا يجد الفقير من يستعمله فيها الا ايام سرور وراحة  
 عقب الصوم والذي يتحصل من الصاع عند جعله خبزا  
 ثمانية ارطال فان الصاع خمسة ارطال وثلاث كما مر ايضا  
 اليه من الماخو ثلاثة ارطال ما فياتي من ذلك ما قلناه وهو  
 كفاية الفقير في الاربعة ايام في كل يوم رطلان **قوله** من غالب  
 قوت بلده عبارة الروض فرع كل ما يجب فيه العشر صالح لا  
 خراج الفطرة كالحمص والعدس وكذا الجبن واللبن بالزبد  
 فيها كاقط الامخض ومن اللحم قال في شرحه فلا يجزى شيء  
 منها وان كان قوت البلد لانه ليس في معنى مانص عليه  
 وكما لا يجزى في سائر الزكوات قال في الروض لا يجزى مسوس  
 ومعيب ودقيق ولا اقط ملح يعيبه فان كان ظاهرا لا  
 يعيبه فالملح غير محسوب في الكيل ويجزى قدره غير متغير  
 طعمه اولونه وريحه ولا يجزى الاقوات النادرة التي لازكاة  
 فيها كحب الحنظل والغاسول انتهى **قوله** كاقط وهو لبن  
 يابس غير منزوع الزبد بشرط ان يخرج منه ما يبلغ صاعا  
 من الاقط قال ابن قاسم ولولبن ادمي بنا على دخول الصوة

ف



النادرة تحت العام وهو الصحيح قس **قوله** لبيان الانواع وتقردها  
 باعتبار تعدد النواحي المخرج منها في زمينه عليه الصلاة والسلام  
**قوله** لبيان الانواع لا للتخييل قال بعضهم وهو بالحياز الممر  
 وبالعراق وخراسان ومصر البروز بيد البروز الزرة و  
 بطبرستان وجيلان الارز ولعل هذا باعتبار زمن قاييل ذلك  
 لاسيما الحياز فان الغالب الان فيه حتى المدينة ومكة البر كما  
 يعرف ذلك بالاختيار ثم هل المراد الاغلب جنسا فقط حتى  
 يجوز اخراج بعض انواعه وان لم يغلب خصوص ذلك النوع  
 حتى لو كان الغلب نوعا لم يجز نوع غيره وان اتحد جنسا  
 قال الاسنوي والثاني واضح انتهى ثم الصواب ولو كان المودى  
 بمحل اخرا اعتبر بقوت المودى عنه بناء على الاصح من ان الفطرة  
 تجب ابتداء على المودى عنه ثم يتحول عنها المودى فان لم يعرف  
 محله كعبه ابق فيحتمل كما قاله جماعة استثناء هذه وبخروج  
 فطرته من قوت اخر غير محله صوله اليه لان الاصل انه  
 فيه او يخرج للمحالم لان له نقل الزكاة فان لم يكن قوت المحل  
 مجزيا اعتبر اقرب المحال اليه وان كان بقربه محلا ان متساويان  
 قريبا تخير بينهما فان كان به اي المحل اقوات لاغالب فيها  
 تخير ثم اطنح والصبرة في غالب القوت غالب قوت السنة  
 كما في المجموع لاغالب قوت الوجوب فان وجب في بعضها  
 جنس اخر اجزا ادناها في ذلك الوقت كما في العباب ثم روى  
**قوله** وان كان احدها على كان وجب الممر فاخرج نصف  
 صاع ونصفا من البر لظاهر الخبر صاعا من تمر او صاعا من  
 شعير وكما لا يجزى في كفارة اليمين ان يطعم خمسة ويكسوا

كسوة

خمس **قوله** اي من غالب قوت بلده بان يكون اصلح للانسان  
 من تلك الجهة لما تقر من ان الفرض ما ذكر لا القيمة وعلى  
 الاول قال في المجموع عن الاصحاب فالبر خير من التمر على  
 الاصح ومن الارز والشعير ومن غيرها اذ هو اعلى الاقوات  
 نظر للاقتيات فالبر خير من التمر على الاصح ومن الارز والشعير  
 وغيرها اذ هو اعلى الاقوات نظر للاقتيات والشعير خير  
 من التمر خلافا للمجوين ومن الزبيب كما صوبه في المجموع قال  
 لانه ابلغ من الاقتيات ويبحث الامام تقدم التمر على  
 الزبيب وهو الصواب المتعين انتهى والذي يظهر من ذلك  
 ان الشعير خير من الارز وانه خير من التمر وان السلت خير  
 من الشعير لما فيه من قرب الشبه بالبر ثم رأت بعض  
 الاطباء قال ان الارز اكثر غزا من الزرة والشعير بل زعمت  
 علماء الهند انه احمد الاغذية والفقهاء وله ابطا في المعدة  
 انتهى فان ثبت ذلك كان اعلى من الزرة والشعير عباد وشرحه  
 ويسقى النظر في مراتب المعشرات التي سكتوا عنها والمرجع  
 في ذلك لغلبة الاقتيات ثم روى وعبارة بن ابن حجر ويتردد  
 النظر في بقية الحبوب كالدخن والذرة والبول والحبص  
 والعرس والمائش ويظهر ان الذرة بقسميها في مرتبة  
 الشعير وان بقية الحبوب الحبص والمائش والعرس والفو  
 فالبقية بعد الارز فالتمر والزبيب وان الاقط واللبن فاما  
 لبن بعد الحبوب كلها **قوله** ولا يجزى اقل من صاع علم من  
 عدم جواز ذلك انهم كانوا يفتنون برامخ لو طاب شعير  
 او نحوه تخيرا ان كان الخليلان على السوا وان كان احدها



اكثر وجب نيه عليه الاسنوي ففي الصورة الاولى يخرج صاعا  
 من البر والشعير وفي الصورة الثانية يخرج صاعا من الغالب  
 فان غلب البر اخرج صاعا منه وان غلب الشعير اخرج صاعا  
 منه فلولم يجد الانصاف من هذا ونصفا من الآخر فوجها  
 اقربها انه يخرج النصف الواجب ولا يجزى الاخر لما من  
 جواز تبعض الصاع من جنسين وان تعدد المودى عنه  
 كعبدية وقرىبيه اخرج اتفاقا صاع من الغالب عن واحد  
 وصاع من الاخر كما يجوز اخراج شاتين بجزائني  
 وعشرين درهما **الاخر قوله** الا لمن بعضه مكاتب وصورة  
 ان يوصى بكتابة رقيقه ولم يخرج من الثلث الا بعضه ولم  
 تجز الورثة ما زاد على بعضه فيجب على الوارث ان يكاتب  
 بعضه ابتداء ولا ثاني لهذه الصورة على المعتمد **قوله** هو  
 اعم من قوله ولعبد لشموله للذكر والانثى بخلاف العبد  
 فانه خاص بالذكر وان قال ابن حزم ان لفظ العبد يشمل  
 الامة **قوله** او قرابة المراد بالقرابة هنا الاصل والفرع  
 فهو عام اريد به خاص زيادي **قوله** او نكاح المراد  
 به هنا حقيقة او حكما حتى يدخل في ذلك الرجعية وغيرها  
 وعبارة العباب وشرحه ويجب فطرة رجعية وكذا باين  
 حامل ولو امة كنفتها بخلاف البائين غير الحامل لسقوط  
 نفقتها فيلزمها فطرة نفسها انتهى وكذا الزوجة التي  
 حيل بينها وبين زوجها فيجب عليه فطرتها دون  
 نفقتها وليس للزوجة مطالبة زوجها باخراجها  
 في المجموع فان كان غايها فلها الاقتراض عليه لنفقتها

دون فطرتها لتضررها بانقطاع النفقة دون الفطرة ولان  
 الزوج هو المطالب باخراجها قاله في البحر وكذا الحكم في الاب  
 العاجز ثم رملى وتجب فطرة خادم الزوجة ان كانت مملوكة  
 اولها دون الموهجة واما التي صحبتها فلا تجب فطرتها  
 على ما في المجموع لانها في معنى المستأجرة اي اذا كانت  
 نفقتها مقدرة لكنها اجارة فاسوة فوجب اجرة المثل  
 وهذا هو المعتمد وان اقتضى كلام الروضة واصليها  
 الوجوب اي اذا كانت نفقتها غير مقدرة لانها تتبع  
 النفقة وصرح بها جماعة ولو كانت الخادمة متزوجة بزوج  
 غني فالقياس الوجوب على زوجها الخادمة نظرا للاصل  
 فان اعسر وجب على زوجها المخدمه هكذا يجب **قوله** ايضا  
 يملك او قرابة او نكاح وان طر مسقطا للنفقة او خيبة او غصب  
**قوله** وزوجته المسلمين وصورته ان تسلم تحته ويدخل  
 وقت الوجوب وهو متخلف فهي واجبة عليه عنها **قوله**  
 بناء على انها تجب ابتداء على المودى عنه ولو غير مكلف  
 لانه غير بل تشغل عنه الي المودى خلافا لبعض المتأخرين  
**قوله** ثم يتحملها عنه المودى ولا بد من نية الكافر وهي  
 للتمييز لا للتقرب كما صرح بذلك الاصحاب في كتاب الكفارة  
 والمنق في كلام امام الحرمين كونها للتقريب وعلى المتحمل  
 فهي كالحالة ومن ثلثوا اعسر زوج الحرة الموسرة لم يلزمها  
 الاخراج وانما اجزا اخرج المتحمل عنه بغير اذن المتحمل نظرا  
 لكونها طهورة عنه فلا تباين في هذا الضمان خلافا لمن  
 زعمه واما الجواب بكونه نوى ففيه نظر ظاهر لان اجزا



نيته هو محل النزاع والله اعلم **باب محال جواز اخذ القيمة**  
 وفي اخراج الشاة المراد بها هنا الجنس الشامل للواحدة  
 والاشين والثلاثة والرابع لاجل قوله عن دون خمس وعشرين  
 من الابل **قوله** فهي بمعناها ففي التعبير عنها بالقيمة تجوز  
 في الاصل **قوله** او شقص من الاغبط اي لا من غيره وان كان  
 قدره **قوله** بلاد تقصير منه اي من الساعي **قوله** من المالك فيجري  
 اي يحسب عنها المشقة الرد وجبر التفاوت لنقص حق  
 المستحقين بالنقد اي نقد البلد او يجري من الاغبط لانه  
 الواجب لا من الماخوذ وانما يعرف التفاوت بالقيمة فلو  
 كانت قيمة الحقائق اربع وقيمة بنات اللبون اربع مائة  
 وخمسين وقد اخذ الحقائق فالتعويض بخمسين او خمسة اشباع  
 بنت لبون لا ينصف حقة لان التفاوت خمسون وقيمة كل  
 بنت لبون تسعون وجاز دفع النقد مع كونه من غير  
 جنس الواجب وممكنه من شراجزيه لرفع ضرر المشاركة  
 روضي وشرحه اما اذا اخذ غير الاغبط بتدليس من المالك  
 بان اخفى الاغبط فيلزم المالك اخراج الاغبط ويرد الساعي  
 ما اخذه ان كان باقيا وبدرله ان كان قالفا **قوله** روضي  
 بدره عن زكاة تعجيلها وصورة ذلك ان اخذ الامام مثلاً  
 شاة او دينارا معجلاً ثم يدفعها للمستحقين وتسلم عنده  
 ويخرج البخر عن اهلية الاستحقاق قبل تمام الحول فلا  
 مال له باق بصفة الوجوب والنصاب باق الى اخر الحول فلا  
 ان ياخذ قيمة الشاة من المستحق ويدفع الامام قيمة  
 الشاة للمستحقين من غير اذن المالك لان الامام كالنائب

عن

عن المستحقين وعن المالك فجوز الشارع للامام دفع القيمة  
 بلا اذن جريد من المالك زيادي قال الاذرعى والحان هذا  
 فيما اذا دفعه تعجيله لزكاته اما لو دفعه اليه ليصرفه  
 عنه فهو وكيله فاذا انتقض ذلك التصرف لعارض عاد  
 المخرج اليه ملكه فيحتاج الى اذن جريد منه كغيره من  
 الوكلاء روضي **باب اجتماع زكائين في مال** وفيه نظر  
 لان المقترض يلزمه زكاة العين والمقرض يلزمه زكاة الدين  
 لان الثابت له نظيره لا عينه فتجب الزكاة للعين وللمدين  
 لجهتين مختلفتين والله اعلم **باب اطباء لثة** هي مكرهة  
 ان لم تكن حلجة وقصد الفرار من الزكاة لانه فرار من القرية  
 بخلاف ما اذا كان الحاجة اولها والفرار او مطلقا على ما افهمه  
 كلامهم **قوله** روضي ويؤخذ من اطلاق المتن الصير في التاجر لا زكاة  
 عليه لانقطاع حوله بابدال النقد ولهذا قال ابن سريج  
 بشرى الصيارفة بان لا زكاة عليهم **قوله** اي بعينه قال في  
 نه الارشاد اوفي الزمة وعينه في المجلس وكذا في شرح السبكي  
 وهو ظاهر لان العين في المجلس كالعين في العقد **قوله**  
 نعم لو ملك نصابا منه اي النقطة هذا ضعيف والمعتمد  
 انه ينقطع الحول بما ذكر لانه خرج عن ملكه لان الراجح ان  
 المقترض يملك المقترض بالقبض وان لم يتصرف فيه  
 المقترض **قوله** روضي وقوله نعم استدراك على الصور  
 الثلاث المذكورة في المتن **قوله** لم يجب الاستيناف لان له  
 المقترض ما كان متمكنا من الرجوع في المقترض كل وقت او في  
 بدره الشرعي لان المقترض لا يدخله الاجل فلما لم يخرج



عن ملكه فاذا اعاد اليه او كان مثليا اخرج الزكاة اخرا حول صح  
به الشيخ ابو حامد وجعله اصلا مقبسا عليه **قوله** او يفرق  
بينهما بعد الخلط ليؤخذ منهما زكاة المنفردين والآخر ظاهر  
في خلطة الجوار الاتية ومثلها خلطة الشيوع بل اولى والخلطة  
في غير الماشية لا تفيد الاثقالا على المخلطين اذ لا وقص فيه  
واما فيها فتفيد تارة تخفيفا عليهما كما روي عن بعضها وتارة  
تثقيلا عليهما العشرين ومثلها وتارة تخفيفا على احدها وتثقيلا  
على الاخر كما روي عن بعضين وتارة لا تفيد شيئا كناية بماية  
**قوله** خلطة شيوع وهي ما لا يميز فيها احد المالين عن الآخر  
كالموثوث والمشتري بشركة من البهجة **قوله** واعيان سميت  
بذلك لان الاعيان مشتركة بينهما اي تسمى بكل منهما اي  
فيها الفتان مترادفتان ليسي بهما شي واحد **قوله** بين مالكي  
اي من اهل الزكاة كما يفيد قوله في زكيات كواحد خرج باهل  
الزكاة غيره كزمت ومكاتب فلو كان احدا المالين موقوفوا  
او كزمت او مكاتب او بيت المال لم تؤثر الخلطة شيئا بل يعتبر  
نصيب من هو من اهل الزكاة ان بلغ نصابا زكاة المنفرد  
والا فلا زكاة **قوله** خلطة جواز يكسر الجيم اوضح من ضمها استدلال  
على اسم الخلطة بذلك لقوله تعالى وان كثير من الخلطاء  
ليبغى الاية عقب قوله تعالى ان هذا اخي له تسع وتسعون  
نعمة وخلطة الجوار ما هي يميز فيها احد المالين عن  
الآخر كصفي مخيل او ريع يحايط واحد من البهجة **قوله** ان كان  
امالا ان نصابا علم من اعتبار النصاب اعتبار اتحاد الجنس  
وان اختلف نوعه فلا يؤثر خلطة جنس باخر كبقري بغنم بخلاف

من جوارح

خلطة

خلطة نوع باخر كضأن بعز ومن التشبيه اعتبار الحول من  
سنة ودونها كما في الثمر والحب ويعتبر ابتداء الخلطة منها  
**قوله** نعم الخ هذا استدراك على قوله ان كان امالا ان نصابا اي  
مال كل واحد نصابا فاستدرك على ذلك بقوله نعم الخ اثر  
الخلطة اي فتجب نشأة وتوزيع على مالها بالنسبة للمختلط  
وغير **قوله** كل الحول فلم افرقت ما شئتاهما من اطويل ارباب  
تكون بما اي بقدر الزمن الذي يؤثر في علف السائمة غراب  
وسرحه ولو من غير قصد صرفان كان يسيرا ولم يعلم ايضر  
فان علم به واقره او قصدا ذلك او علمه احدهما فقط كما  
قال الاذني وغيره من رمى **قوله** في النوع الثاني وهي خلطة  
الجوار واما خلطة الشيوع فلا يشترط فيها شي من ذلك  
**قوله** وجريين بفتح الجيم موضع تخفيف الثمار والبيدر بفتح  
الموحدة والذال المهملة موضع تخفيف الخلطة قاله الجوهري  
وقال الثعالبي الجريين للزبيب والبيدر للحنطة والمريد  
بكسر الميم واسكان الراء **قوله** ودكانا بفتح المهملة الحاء  
ثبوت **قوله** ومكان الحفظ اي من خزانة ونحوها وان كان  
مال كل بزاوية **قوله** والطريق بينه اي بين الراعي وبين  
المسرح ومكان الضراب والمكان الذي توقف فيه الماشية  
عند ارادة سقيها والذي تنحى اليه ليشرب غيرها والانية  
التي تسقى فيها والدلو والحالب لانية الخلطة ثم الاصل ولا  
يشترط اتحاد الة الجز اتفاقا وموضع الاثر ولا خلط الصوف  
واللبن فلا يشترط شي من ذلك بل يحرم خلط اللبن للربا  
لان احدهما يكون اكثر وفارق اتفاقهم على خلط المسافر

ين



ازوادهم وان كان بعضهم اكلوا لا اعتبار بالمساهمة به بخلافه  
 فيما نحن فيه ثم القاب **قوله** والجمال وجزا ذ النخل والموت  
 ملتصق والمحصاة والمطعم والمنادي والنقاد والمطالب بالاموال  
 كما قاله البند ينجى فان كان لكل منهما زرع او نخيل مجاور  
 لنخيل اخر وزرعه او لكل واحد كيسي فيه نقد في صندوق  
 واحد وامتعة تجارة في مخزن واحد ولم يتميز احدهما عن  
 الآخر بشئ مما سبق يثبت الخلطة وليس المراد ان كلا من  
 المذكورات يعتبر كونهما واحدا بالذات بل ان لا يختص مال  
 واحد بشئ منها **قوله** اخر من كل منهما نصف شاة لتمام حوله  
 هذا مشكل لان البايع اذا وجب عليه نصف شاة شاة باعنا نقلت  
 بالمال تعلق شركة فينقص النصاب عند تمام حول الثاني فلا  
 زكاة حينئذ عليه ويجاب بان المالك اخرج نصف الشاة من  
 غير المال معجلة وعلى هذا يحمل كلام المصنف وعبارة الروض  
 ونفرجه فرع لو ملك اربعين شاة ثم باع في اثنا الحول نصفها  
 شاة عام مطلقا او معين او لم يفرد اي يميز بالقبض اي معه  
 لم ينقطع الحول لاستمرار النصاب بصفة الانفراد ثم بصفة  
 الاختلاط فيلزم البايع لحوله نصف شاة لوجود الخلطة  
 في ملك كل الحول ولا شئ على المشتري لان الزكاة تعلق  
 بالعين تعلق شركة فينقص النصاب قبل تمام حوله وان  
 كان البايع اخرجها اي الشاة اي نصفها من غير اي النصاب  
 لان الملك فيهما اي نصفها عاد بعد زواله كما في المجموع عن  
 الاصحاب **قوله** نصف شاة اي نصفها من غير الخلط والا  
 فقد نقص النصاب فلا زكاة في الثاني **قوله** وحولها مختلفان

الاول ان يقول مختلفان ليطابق الخبر المبتدأ في التثنية كما  
 عبر به في الاصل **قوله** زكيا اي ان كان لكل منهما نصاب والا  
 زكيا زكاة الخلطة ان لم يبلغ مال احدهما نصابا والا فزكاته هو  
 زكاة افراد وزكاة الاخر زكاة خلطة **قوله** زكاة افراد لحوله  
 وصورة المسالة فيما اذا خارت الخلطة عن ملكهما فان كانت  
 ملك احدهما فانه يزكي زكاة الخلطة والا فزكاة الافراد وخرج  
 بقوله شاي عام مطلقا او معين او لم يفرد مع قبضه فينقطع  
 الحول سوا اكثر من التفريق الا هذا تقرير كلامه وهو ما في  
 الاصل وانت خير بان قوله وقبض ليس شرطا في انقطاع  
 الحول ثم روض من عند قوله وخرج **باب تعجيل الزكاة**  
 يجوز تعجيلها لان صلى الله عليه وسلم استلف من العباسي  
 صدقة عامين ولا يضرنا فيه ان الاصح ارساله لان المرسل  
 جهة اذا اعتضد باحد امور اربعة وهي جميعها هنا كما بينته في  
 المجموع لانه ارسل واستند من جهة اخرى بل روى معناه في  
 الصحيحين وقال به الصحابة واكثر العلماء القاب ومحل  
 جواز التعجيل في غير الولي اما هو فلا يجوز له التعجيل عن موليه  
 سوا الفطرة وغيرها نعم ان عجل من ماله جاز فيما يظهر ثم  
**قوله** في المال الحولي وما لا حول له كالقوت والمعدن فلا يجوز  
 اخراج الثمن قبل بدو الصلاح للثمر واشتد اد الحجب قبل الجفاف  
 والتصفية اذا غلب على ظنه حصول النصاب كما قاله في البحر  
 لان الوجوب قد ثبت الا ان الاخراج لا يجب الا بعد الجفاف  
 والتصفية ولو اخرج من غيب لا يترتب او رطب لا يتم  
 اجرا قطعا ان لا تعجيل **قوله** بعد ملك النصاب وقبل تمام



الحول عبادة العباد مع شرحه بعد انعقاد حول الحولي  
وهو النعم والنقدان وزكاة التجارة وانعقاده في النعم وال  
لنقدين بتمام النصاب راجع لهما والاسامة راجع للنعم  
وفي الاجارة بالشرايينتها **قوله** كقويم الكفارة بغير الصوم  
اما هو فانه ممتنع لان الصوم عبادة بدنية فلا تقديم  
علي وقتها **قوله** لا لاكثر منها فان عجل لاكثر منها اجزاه عن  
الاول فقط دون غيره سوا في ذلك الحان قد ميز حصة كل  
عام ام لا كما اقتضاه كلام الاصحاب خلافا للسبكي والاسنوي  
ومن تبعهما **قوله** رضى الله عنه وباحتال السلف في عامين  
مرتين او صدقة ماليين لكل واحد حول مفرد هذا مفهوم  
قوله العينية **قوله** ومشرط اجزائه اي المعجل الخ المعتمد  
انه يكفي في القابض كونه بصفة الاستحقاق وقت الاخذ  
ووقت الوجوب وان خرج عن ذلك بينهما لان ارتد بعد  
الاخذ ثم اسلم قبل تمام الحول فان ذلك يكون كافيا في اجزائه  
المعجل زكاة وذلك لوجود الاهلية في الطرفين وكذا لو  
غاب في طرفين عند الحول او بعده ولم تعلم حياته او  
احتياجه اجزائه المعجل كما في فتاوى الحنابلة وهو اقرب  
لوجهين في البحر واما المالك فانه لا بد ان يكون بصفة  
الوجوب جميع الحول خلافا لما يفهم من ظاهر كلام الشيخ  
من التسوية بين المالك والقابض **قوله** بغنى اي بغير  
الزكاة المعلقة اما لو استغنى بها او بها مع غيرها فانه  
لا يضر لانه انما اعطى ليستغنى فلا يكون ما هو المقصود  
ما نفع من الاجزاء يتصور غناؤه بها بان كانت كثيرة او

التجارة

قوله اما زكاة  
التجارة

توالدت

توالدت او اتجر فيها او كان شيخا كبيرا واعطى كفاية عام فان  
المعتبر في المغنى العمر الغالب **قوله** او اقرارا اي اقرار القابض  
**قوله** برف اي للمالك او لغيره **قوله** او عليه القابض لو اختلف  
المالك والمستحق في العلم صدق القابض بيمينه لان الاصل عدم  
العلم قال في المجموع قال الامام ومضى حصل استراد فلا حاجة  
الي نقض المالك والرجوع بل ينتقض اي المالك بنفسه في البيعة  
**قوله** فلا بد له من مثل في المثل كالدراهم وقيمة في المتقوم كالغنم  
لانه قبضه لغرض نفسه ولا يجب هنا المثل الصوري مطلقا على  
الاصح والاصح في المتقوم اعتبار قيمته وقت القبض لا يوم  
تلف ولا باقضى القيم لان ما زاد على قيمة يوم القبض زاد على  
ملك المستحق له فلا يضمنه **قوله** او وبه نقص اي نقص صفة  
مريض وهزال وخرج بنقص الصفة نقص العين كن عجل بعينه  
فتلف احدها فانه ليسترد الباقي وقيمة التالف **قوله** قبل سبب  
الرد بخلاف حدوث ذلك بعده فيسترده **قوله** فلا ارش له  
لحدوثه في ملك القابض فلا يضمنه نعم لو كان القابض غير  
مستحق حال القبض استرده وهو ظاهر **قوله** ايضا فلا ارش  
له هذا معنى قولهم ماضين كله بكل القيمة ضمن بعضه ببعضها  
الا في الاقل فهذا هو الاقل **قوله** وسمن وكبر استردتهما اتفاقا  
**قوله** كولد وكسب هذا مثال للمنفصلة حقيقة وقوله ولبن  
اي بالضرع هذا مثال للمنفصلة حكما والصوف على الظهري  
الذي بلغ او اف الجزع عرفا فيها يظهر وذلك كما في الموهوب  
للولد مجامع حدوث الزيادة في ملك الاخرى العباب واذا طلب  
الوالي من المالك ان يعجل الزكاة فعجلها فتلفت في يده قبل



ايضا لها الي المستحقين فعليه ضمانها فان كان المستحقون  
سألوه ان يستلف لهم فالضمان عليهم ولو وجد المعجل بحاله  
واراد القابض رد بدله وابي المالك اجيب المالك كما في القرض  
**باب زكاة المعدن والزكاة المعدن وهو الجوهر المستخرج**  
من مكان خلقه الله تعالى فيه ويسمى به مكانه ايضا كما يأتي  
من عدن بكذا يعدن بالكسر اذا قام به ومنه عدن البلد المعروف  
لان تبعا كان يحبس اصحاب الجرائم فيها وكان رجلا صالحا قيل  
امن بنينا صلى الله عليه وسلم قبل مبعثه بسبعماية عام  
**قوله** والركان بمعنى الركوز كالكتاب بمعنى المكتوب وهو لغة الثبوت  
من ركزت الرمح اذا غرزته او الخفا ومنه قوله تعالى او تسمع  
لهم زكراي صوتا خفيا وشرعنا ما اشار اليه المص فيهما ياتي به  
بقوله وهو دفن الجاهلية **قوله** للدلالة السابقة والاصل في ذلك  
قبل الاجماع قوله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتهم وما اخرجنا  
لكم من الارض وخبر الحاكم في صحيحه انه صلى الله عليه وسلم  
اخذ من المعادن القبلية الصدقة وهي بفتح القاف والموحدة  
ناحية الفرع بضم الفاء واسكان الراء والعين المهملة بلاد بين  
مكة والمدينة بوادي السواة بقرب سامة بن العباب **قوله**  
ربيع العشر لخبر وفي الرقبة ربيع العشر **قوله** وان حصل بعلاج  
المناصب للغاية ان يقال وحصل بعلاج وعبارة العباب  
ولو بلا تعب حتى يكون في ذلك الرد على القول الضعيف ان  
في المعدن الخس مطلقا وتقول انه اراد بذلك التعميم لا  
الرد على القول الضعيف فريه شيخنا الزياي في درسه **قوله**  
ويسمى هذا المكان معدنا اشار بذلك الى ان المعدن لفظ

مشتري

مشارك بين المكان وبين ما يخرج من المكان وواجب الزكاة الخس  
رواه الشيخان وفارق وجوب العشر في المعدن لعدم المونة  
او خفتها **قوله** ويصرف الخس وكذا المعدن **قوله** لانه حق  
واجب الخ وبه اندفع قياسه بالنفي ولا بد ان يكون الواحد  
اهل للزكاة فلا تجب على المكاتب والمكافر فيما اذا استخرجاه  
ونقل ابن المنذر الاجماع على وجوبه على الرمي سكه واما غير  
المكاتب فما اخذه فهو لسيده فتلزمه زكاته **قوله** وهو دفين  
الجاهلية وهو من قبل الاسلام اي بعثته صلى الله عليه  
وسلم وهو شامل لما لو كان الدافن من قوم موسى وعيسى  
او غيرهما اليوسف ويعتبر في كونه زكزا ان لا يعلم ان ماله بقلته  
الرعوه وعاند والا فهو في كفا في المجموع عن جمع واقره ويعرف  
الركان انه جاهلي لكونه بضر بهم اي الجاهلية بان يكون عليه  
اسم ملك من ملوكهم قال القولي اوصورة مما قيل انتهى واما لنتجه  
في صورة لم يصهد ضرب الكفار على مثلها بعد الاسلام والاله يكن  
ذلك قرينة اذ كثيرا ما ضرب الكفار الان وقبل الان من زمن  
السلف نفود اعليها مما قيلهم وتاتي المسلمين ويتعاطون  
بها **قوله** لادفين الاسلام وما دفنه مسلم او معا هد بهوات  
او وجد عليه ضرب الاسلام كان كان عليه اسم محمد او نحو  
ذلك من ملوك الاسلام او شي من القران قال القولي واسم  
الله تعالى مصان عن التمثال لان الجاهلية لا تمنعون من  
ذكر الله تعالى لانهم لا يجهلون الله الان يقال ان عاداتهم  
استقرت فوجدت قاضية بانهم اما يتقربون في نحو ذلك  
باسم او شانهم ونحو ذلك او كان مثله يضرب في الملتين

ان



أو شك في أنه إسلامي أو جاهلي كان فقدت الأمارات كتب  
 وحلي قال في المجموع عن الماوردي أو كشف السيل أو نحو سبع  
 كنز الأوراه ظاهر أو شك أظهر بالسيل أم كان ظاهرا قبله  
 فلقطة كما لو وجد بوجه الأرض فيعطى أحكامها الآتية  
 في بابها وإن كان الواجد له الإمام كما اقتضاه كلامهم ونقله  
 عن بعض الأصحاب وإن بحث فيه أنه يضبطه على صاحبه  
 عباب وشرحه **قوله** أن لا يوجد بملك غيره ولو وجد في أرض  
 الغائبين كان لهم أو في أرض الفلأهله أو في دار الحرب  
 في ملك الحرب فهو له أو في أرض موقوفة عليه واليد له كما  
 في المجموع وأقره **رملي** **قوله** فلقطة لأن اليد للمسلمين  
 عليه وقد جهل ملكه وإن الظاهر أنه مسلم أو زمني ولا يحمل  
 ملك ما لهما بغير بدل فتم **قوله** فهو للمالك أن لم ينفسه صادق  
 بصورتين أن ادعاه أو سكت عن ذلك وما ذكره تبع فيه  
 السبكي وابن الرفعة والاسنوي وتبعهم الشيخ على ذلك  
 في كتبه والمعتمد أنه لا يكون للمالك إلا أن ادعاه فإن سكت  
 عن ذلك أو نفاه فلا يكون له أما المحيي فإنه يكون له وإن  
 لم يدعه بل وإن نفاه كما صرح به الرازي **قوله** والإبان  
 نفاه على الضعيف أو لم يدعه على المعتمد بان نفاه أو  
 سكت فامن تلقا المملك منه أو الاستحقاق منه ولو رثته  
 أن مات لقيامهم مقامه فإن نفاه بعضهم سقط حقه  
 فقط وسلك بالباقي ما ذكر نفاه كلهم فهو لمن فوق مورثهم  
 أي للمالك قبله وكذا يجري ما تقرر إلى أن ينتهي الأمر إلى المحيي  
 فهو له أو لو رثه بلا دعوى بل وإن نفاه اتفاقا أو ملكه

بالأحيا

بالأحيا الواقع منه محله ولا يدخل في البيع لأنه منقول فيودي  
 إذا سلم إليه خمسة الذي لزمه يوم ملكه وزكي باقيه بعد  
 ذلك الخمس للسنين الماضية كما في الضال والمغصوب فإن ما  
 المحيي قامت ورثته مقامه قال في المجموع لو وجد رجا زباد  
 الإسلام أو العهد وعرف مأكله أرضه لم يملكه واحد بل يجب  
 حفظه حتى يحیی مأكله فيدفعه إليه فإن جهل مأكله وليس من  
 معرفته فهو ليس له المال أي لا للواجد كسائر الأموال الضا  
 كذا قالت الأصحاب عباب وشرحه **قوله** بلوغهما نصا بأولو  
 بالضم لأنه مال مستفاد من الأرض فاخص بما تجب الزكاة  
 فيه قدره ونوعا ويضم بعضه أي المستخرج إلى بعض أن  
 انخر معدن أي المخرج وبيانه العمل كما يضم المتلاحق من الثمار  
 ولا يشترط بقا الأول على ملكه ويشترط اتحاد المكان المخرج  
 منه فلو تعدد لم يضم تقاربا أو تباعرا إذا غالب في اختلاف  
 المكان استيناف العمل وكذا في الركا كما نقله في الكفاية عن  
 النص **رملي** **باب قسم الصدقات** وجمعها الاختلاف  
 مستحقها سميت بذلك لاشعارها بصديق رغبة بادلها  
**قوله** أي الزكوات مستحقها ذكر الإمام الشافعي في المختصر  
 هذا الباب عقب الف والقيمة وجري عليه أكثر الأصحاب  
 لأن كل من الف والقيمة والركان يتولى الإمام جمعه وتوزيعه  
 وذكره في الام آخر الزكاة وجري عليه جماعة وتبعهم النووي  
 في الروضة وقال أنه أحسن **رملي** **قوله** هي الثمانية المذكورة  
 في آية الصدقات الآية وحكمة الإتيان فيها في الأصناف  
 الأربعة الأولى بلام المملك والأربعة الأخيرة في الظرفية



باطلاق المالك وتقييده في هولا حتى اذا لم تصرف في مصارفها  
 استرجع منهم بخلاف الاولين وبالواو دون او افادة التشريك  
 بينهم فيها فلا يجوز تخصيص الاصناف الموحودين بها قاله  
 الامام الشافعي واخرون وقالت الائمة الثلاثة وكثيرون  
 يجوز صرفها الى صنف واحد من احد الاصناف واحتج اصحابنا  
 بالاجماع على انه لو قال هذه لزبد وعمرو وبكر فثبت بينهم  
 فكذا هنا ومال الفخر الرازي وغيره الى الثاني وبسطوا الكلام  
 في الاستدلال له بما رددته عليهم في المشكاة في العباب ورتبهم  
 على ما ياتي من الفاعل من ابتداء بالعمل لتقدمه في القسم لكونه  
 ياخره عوضا تاسيا بالاية فضلم بالحصر بانما عدم صرفها  
 لغيرهم وهو مجمع عليه وانما وقع الخلاف في استيعابهم  
 في رملي وانما بداني الاية بالفقير لشدة حاجته قوله والفقير  
 من لا مال له ولا كسب الخ وقضية الحدان الكسب غير  
 فقير وان لم يكسب وهو كذلك ان وجد من يستعمله وقدر  
 عليه وان ذالمال الذي عليه قدره ولو حال اغو فقير فلا  
 يعطى من سهم الفقرا حتى يصرف مامعه في الدين ع واورد  
 على هذا التعريف المكنى بنفقة من تلزمه نفقته من قريب  
 او زوج فان فيه وجهين ارجحهما انه غير فقير فلان  
 الاولى ان يتراد في هذا التعريف ولم يكن بنفقة من تلزمه  
 نفقته من قريب ويجاب عن هذا الايراد بان هذا القدر  
 متفق عليه بخلاف المكنى فان فيه الخلاف ويجاب ايضا  
 بان هذا التعريف للفقير وذلك في الاعطاء وعبارة الروض  
 فرع لو اكتفى بنفقة من تلزمه نفقته لم يعط من سهم

الفقير

الفقرا والمساكين وقوله من الامال له ولا كسب قيده في العباب  
 بقوله حلال لا يبق به قال في شرحه او لكسب كذلك ولم يجد من  
 يستعمله او عرض له مانع منه كمرض قال جمال الاسلام ابن  
 البرقي ونذرهم صوم الدهر ولم يطعمه مع الكسب لكونه يكسب  
 كفايته واحتاج الى الناح فلا اخذها لينكح لانه من تمام كفايته  
 واقره الاذري وغيره وافهم قوله لا يبق ان اهل البيوت الذين  
 لا يعتادون الكسب بابدانهم اخذ الزكاة وهو ما قاله القرا  
 واعتمدوه ومن شر قال في المجموع عقبه وهذا صحيح جار على  
 ما سبق ان المعتبر حرفة تليق به انتهى وخرج بالحلال الحرام  
 فلا اثر له وافق ابن الصلاح بان من في يده مال حرام وهو  
 في سعة منه يحل له اخذ الزكاة اذا تعذر عليه وجه احلاله  
 وتاب انتهى قوله يقع موقعه من كفايته اي كفاية العهر الغالب  
 فاذا كان له مال لو وزع على العهر الغالب الا يكفيه فهو فقير  
 فان كان له كسب كل يوم يكفيه فهو غني مطعا وملسا و  
 مسكنا وغيرهما لا بد منه على ما يليق بحاله وحال منونه  
 اي الذي تلزمه موبته لا غيره وان اقتضت العادة اتقا  
 خلافا للسبكي ومن يتبعه من غير اسراف ولا تقير الخبر  
 لاحظ فيهما الفنى والاذي قوة رواه ابوداود وصححه الامام  
 احمد وغيره لمن يحتاج عشرة ولا يجد بمكمله او كسبه الا  
 درهمين او ثلاثة فقير قوله ولا يمنع الفقراي والمسكنه كما  
 ياتي قوله مسكنة الذي يحتاجه ولاق به فان اعتاد السكن  
 بالاجرة او في المدرسة ومعه ثمن مسكن اوله مسكن خرج  
 عن اسم الفقير مامعه كما بحثه السبكي وانما لم يبع المسكن

لي

قه



هنا وبيع على مفلس لان الزكاة حق الله فسومح فيها بخلاف حق  
الاردمي في الصواب **قوله** وثيابه ولو للجمال بها في بعض ايام السنة  
وان تعدد ان لاقت به ايضا فيما يظهر خلافا لما يوجهه كلام  
السبكي ويؤخذ من ذلك ان حلي المرأة اللايق بها المحتاجة  
للتزين به عادة لا يمنع فقرها **قوله** وعلى وعبد الذي يخدمه  
مروته لكن ان اختلفت مروته بخدمته لنفسه او شقت  
عليه مشقة لا تخمل عادة وكتبه التي يحتاجها ولو نادرا  
مرة في سنة من علم شرعي اوالة له او لطب وليس ثم من  
يعتنى به او وعظ لنفسه او غيره وان كان في البلر واعظ  
لانه يتعظ من نفسه ما لا يتعظ من غيره ولو تكررت عنده  
كتب من فن واحد بقيت كلها مدرسي والمبسوط لغيره فيبيع  
الموجر الا ان يكون فيه مالميس في المبسوط فيما يظهر او شخ  
من كتاب الله بقي له الاصح لا الاحسن والة الحرفة كخيل جندي  
مرتوق وسلاحه ان يعطه الامام بدلها من بيت المال  
كما هو ظاهر ومقطوع احتاجها وتعين عليه الجهاد نظير  
ما هو في مفلس كما ياتي تقييده وثن ما ذكر ما دام معه  
يمنع اعطاه بالفقر حتى يصرفه **قوله** وعلى وماله الغايب  
في مرحلتين وقد حيل بينه وبينه **قوله** والموجر فيعطيه ما  
يكفيه الى ان يصل الي ماله او يحل الاجل لانه الان فقير  
ومسكين **قوله** وكسب يليق به فهو كسب لا كسب له لكونه  
من ارباب البيوت الذين لم يجز عاداتهم بالكسب كما تقدم **قوله**  
من قدر على ماله او كسب حلال لا يوق **قوله** يقع موقعا من  
كفايته وكفاية هو ماله من مطعم وغيره ما **قوله** ولا يكفيه

مكن يحتاج عشرة ومجرب سبعة او ثمانية وان ملك نصا بالار  
نصبا ان كانت بحيث لو وزعت على بقية عمر من لا يحسن  
الاتجار فيها لا تكفيه العهر الغالب في الصواب ومن ثم قال  
في الاحياء قد يملك الفاء وهو فقير وقد لا يملك الافاسا وجلا  
وهو غني ولا يمنع المسكنة المسكن وما معه ما هو مبسوطا  
لمعتمد انه المراد بالكفاية هنا وفيها مراكفاية العهر الغالب  
نظير ما ياتي في الاعطاء وان فرق بينهما لا يقال يلزم على ذلك  
اخذ اكثر الاغنيا بل الملوك من الزكاة لاننا نقول من معه  
ما يكفيه ربحه او عقار يكفيه دخله على خرجه غني والاغنيا  
غالبهم كذلك فضلا عن الملوك فلا يلزم ما ذكره **قوله** وعلى  
وما تقرر علم ان المسكن احسن حالا من الفقير لانه تعالى  
سها ما الى السفينة مساكين فدل على ان المسكين من يملك  
ما هو غايبا يحصل ما يقع موقعا من الكفاية ولانه  
صلى الله عليه وسلم تعوذ من الفقر في حديث الصحيحين  
وسال المسكنة في حديث الترمذي لكنه ضعيف قال البيهقي  
وروى انه صلى الله عليه وسلم استعاذ من المسكنة ايضا  
ثم حمل ذلك على انه استعاذ من فتنة الفقر والمسكنة  
الذين مرجع معانها الى القلة كما استعاذ من فتنة الفقر  
دون حال الفقر ومن فتنة الفناء دون حال الفناء لانه صلى  
الله عليه وسلم مات مكفيا بما افاد الله عليه والمسكنة التي  
سالها ان صح حديثها معناها التواضع وان لا يحشر في زمرة  
المتكبرين والاغنيا المنزلهين انتهى ذكره في المجموع ثم نقل  
عن خلايق من اهل اللغة انهم قايلون بمثل مذهبنا من



ان الفقير اسوا حالاً من المسكين خلافاً لما لك وابي حنيفة  
 لكن لا فائدة للخلاف هنا لان عندهما يجوز الدفع الى واحد  
 بل في نحو الوصية للاخوج منهما ثمة العباب **قوله** والعامل المستحق  
 للزكاة وان كان غنياً فان فرق الامام اوقايه لم يجعل له اجرة  
 من بيت المال **قوله** كساع وهو المبعوث لاختار الزكاة وبعثه  
 واجبه **قوله** وكان ما وصل اليه من ذوى الاموال وما عليهم  
**قوله** وحاشى وهو الذي يجمع ارباب الاموال والسهمان وا  
 شار بالكاف في قوله الامثلة للاشارة الى ان العامل لا ينحصر  
 فيما ذكره اذ منه العريف وهو الذي يعرف ارباب الاستحقاق  
 وهو كالنقيب للقبيلة والجندي اي المستد ان احتيج من  
 العمال ويجوز تعددهم بحسب الحاجة فان ميزوا الزكاة من  
 المال واخضروه ليعده الساعي ليس بقيد بل لو كان المحضر  
 غيرهم او العاد غير الساعي فكذلك فالصواب حذف غيره لهذا  
 القيد فاحرهم على الملك لانها التوفية الواجب كاجرة كمال  
 البيع فانها على البائع واجرة الراعي والحافظ والمخزن بقية الزا  
 والناقل بعد القبض ظرف لكل من السهمان اي من جملة  
 مال الزكاة لا في سهم العامل وليس الامام ووالى الاقليم والقاضي  
 المرتزق عمالا فلا حق لهم في الزكاة بل رزقهم في خمس الخمس  
 المرصد لمصالح العامة ان لم يتطوعوا بالصمل لان عملهم  
 عام وصح ان يرضى الله عنه شرب لبنا فاعجبه فقيل  
 له انه نعم الصدقة فادخل اصبعه واستقاه وقضية العلة  
 انه لا فرق بين ان ياخذ القاضي على الحكم بشي من بيت المال  
 والا فتقيد المصعب بالمرتزق في رد ذلك عباب وشرحه من قوله الخ

قوله

**قوله** والمولفة جمع مولف من التاليف وهو جمع القلوب وهم  
 اربعة **قوله** من اسلم ونيته ضعيفة في اهل الاسلام بان لا يراهم  
 يحسنون اليه او من هو بصفته اوفى الاسلام نفسه بنا على  
 ما عليه امتنا كما كثرت العلماء ان الايمان اي التصديق نفسه  
 ينقص ويزيد كثرته فيعطى ولو امرأة لتقوى ايمانه **قوله**  
 اوله اي او من نيته قوية لكن له تشوف بحيث يتوقع باعطائه  
 اسلام غيره ولو امرأة **قوله** اسلام غيره هذا احسن من قوله  
 من قال نظرية **قوله** او متالف على قتال مانع الزكيات او عاديننا  
 قال الامام وتسميتهم مولفة بجاز تصحيح وتشرط الزكوة في  
 هذين القسمين الاولين اما الآخرين فانه لا يشترط فيهما  
 الزكوة ولا الاحتياج اليهما قال في الكفاية والجواهر اوفى رد  
 مرتدين او بغاة الى الاسلام في المرتدين او الطاعة في البغاة  
 وكان اعطاهم احق من جند يبعثه لذلك واحتج اليه على  
 النص وبه جزم في المجموع وصرح به الماوردي وغيره في العباب  
 قال المؤلف رحمه الله في تفسيره وهذا في مولفة المسلمين كما  
 يعلم مما ياتي وفي كلامي هنا اشارة اليه اما مولفة الكفار فهم من  
 يرجع اسلامه او يخاف شره فلا يعطون من زكاة ولا غيرها  
 لان الله اعز الاسلام واهله واغنى عن التاليف انتهى واما اعطا  
 صلى الله عليه وسلم مولفة الكفار من الغنائم فكان من خمس  
 الخمس وهو مذكور له خاص يفعل فيه ما يشاء بخلاف من بعده  
 واما جاز ذلك في المكاتب والحافظ والحال كونهم كفارا مستأجرين  
 من سهم العامل كما قاله الاذرع وغيره لما ان ما ياخذ العامل  
 امرأة لا زكاة وكان الاستيجار اخرجته عن كونه زكاة حقيقة

وه



الاصح الاستثنا من غيرها النازلة نزلت بالمسلمين كما سر بعضهم  
 وهجومهم على بعض بلاد الاسلام ولا يندفع الابه اي ببذل  
 مال اليهم فيعطون حينئذ كما نقله الرافعي عن والبيهقي عن  
 النص ومجلى على المذهب وهو ظاهر للضرورة في العباب **قوله**  
 المكاتبون كتابة صحيحة لان قوله تعالى وفي الرقاب بقوله  
 تعالى وفي سبيل الله وهناك يدفع المال للمهاجرين للمجاهدين  
 فليدفع هذا للرقاب فلا يشتري به رقاب للعتق ويعتقون كما  
 قال به مالك واحمد وخرج بصحيحي الكتابة فاسرها لانها  
 غير لازمة من جهة السيد **قوله** ايضا المكاتبون كتابة صحيحة  
 وان كان السيد كافرا او هاشميا او نحوه وكتب ايضا وان  
 كان المكاتب كسوبا كما في الغارم وفارق الفقير والمسكين فان  
 حاجتهما انما تتحقق بالتدريج والكسب يحصلها كل يوم  
 وحاجة من ذكرنا جرة لثبوت الدين في ذمته والكسب لا يدفعها  
 الا بالتدريج غالبا حتى يملك فيعطون ولو تغير اذن سيدهم  
 ما يودون من النجوم ان يحجزوا عن الوفا ولو لم يحل النجم لان  
 التعجيل متى سر في الحال وربما تقدر عليهم الاعطاء عند المحل  
 بخلاف غير العاجزين لعدم حاجتهم وقوله ولو لم يحل النجم  
 يخالف نظيره في الغارم فانه يشترط فيه حلول دينه ليكون  
 محتاجا الي وفايه ويفرق بينهما بالاعتناء بالحرص على تعجيل  
 العتق وما يعجز السيد مكاتبه عند الحلول ثم رايت  
 الزركشي فرق بان الحاجة الى الخلاص من العتق اهم والغارم  
 ينتظر الايسار فان لم يوسر فلا باس ولا ملازمة ثم روي  
 ولا بد في اعطاء المكاتب من كتابة كله لا بعضه او بعضه

وباقية

وباقية حري فيعطى من الصدقات اي الزكوات في هاتين الصورتين  
 دون غيرها وانما يعطى من غير زكاة سيد لا منها لانه ملك  
 السيد فلما نه اعطى مملوكه وبه فارق اعطاء الراين لمدينه  
**قوله** والغارمون من الغرم وهو اللزوم ومن ثم اطلق على  
 الراين ايضا لئلا يزمها وهو من لزمه دين اما المصلحة لنفسه  
 او لضمان لا لتسكين فتنه او تسكينها وهو اصلاح ذات البين  
 اي الحال بين القوم وفي المجموع عن الارزهرى معناه اصلاح  
 حالة الوصل بعد المباشرة اذ البين الفرقة او الوصل كما هنا  
 ومنه قوله تعالى لقد تقطع بينكم اي وصلكم وقوله اللهم  
 اصلح ذات البين اي الحال التي بها تجتمع المسلمون ثم العباب  
**قوله** لا اصلاح اي لا اصلاح ذات البين اي الحال بين القوم بان  
 يخاف فتنة بين شخصين او قبيلتين تنازعتا في قتل او مال  
 متلق وان عرف قاتله او متلفه فيستدين ما تسكن به  
 الفتنة ولو كان ثمر من يسكنها غيره اعطى ان حل الدين هنا  
 على المعتقد ثم روي **قوله** ولو غنيا ولو بنقد والا امتنع النا  
 من هذه المكرمة فيعطى اي اذا اقترض واعطى بخلاف ما  
 لم يعط اي اعطى من ماله بغير اقترض وكذا لو اقترض ودفع  
 الدين من مال القرض ثم انه وفي الدين من مال نفسه  
 فلا يعطى كما في ثم روي وعبارته وافهم ذكر الاستدانة الدال  
 عليها العطف كما تقرر انه لو اعطى من ماله لم يعط ومثله  
 ما لو استدان ووفي من ماله **قوله** وغارم لنفسه شيء يصره  
 لمباح طاعة كان او لا وان اصره في معصية وقدر عرف قصر  
 الاباحة او في غيره اي المباح كخمر وخاب فظن صدقه في توبته

رتين

من  
ذا



وان قصرت المدة او صرفه في مباح فيعطى مع الحاجة بان يحل  
الدين ولا يقدر على وفايه بخلاف ما لو تداين لمعصية وصرفه  
فيها ولم يتب وما لو لم يحتاج فلا يعطى منه **قوله** ان اعسر  
مع المدين وان لم يكن متبرعا بالضمان فيعطى ما يقضى به  
الدين قال في ثم الروض واذا قضى به دينه لم يرجع به على الاصيل  
وان ضمن باذنه وانما يرجع اذا غرم من عنده وخرج باعسر ما  
اذا كانا مؤسرين او الضامن فقط فلا يعطى كما في الروض  
وغیره ولو بغير الاذن في الاول على احد وجهين قال في شرح  
الروض انه الاوجه قس **قوله** وقد ضمن بغير اذن اي لانه  
اذا غرم لا يرجع **قوله** بخلاف الضمان بالاذن والكلام في دين  
يقضى من الزكاة بخلاف ما لو عصى بسببه ولم يتب فلا يقضى  
على الاصيل اذا ايسر ثم رايته البغوى صرح بذلك حيث  
شرط في جواز الاعطاء الى الاصيل فلو استدان في معصية  
لم يعط الضامن ثم العباب **قوله** غرامة لا في لهم اي لا يسلم لهم  
في ديوان المرتزقة بل هم متطوعون يغزون اذا نشطوا بل  
في حرفتهم وصنائعهم وسبيل الله تعالى وصف الطريق  
الموصلة الى الله تعالى ثم كثر استعماله في الجهاد لانه سبب  
الشهادة الموصلة الى الله تعالى ثم وضع على هؤلاء انهم  
جاهدوا في مقابل فكانوا افضل من غيرهم واما تفسير  
احمد وغيره المخالف لما عليه اكثر العلماء بالرجح فيه فقد  
اجيب عنه ان بعد تسليم صحته التي زعمها الحاكم والا  
فقد طعن فيه غير واحد بان في سنده مجهول او بان فيه  
عننة مردس وبان فيه اضطراب او بان لا يمنع انه سمي بذلك

واما النزاع في مراد الآية بسبيل الله الاسمي او خبر لا تحل  
الصدقة الا الخمسة ذكر منها المفازي في سبيل الله صرح  
في ان المراد بهم من ذكرناه ثم روى **قوله** ولو اغنيا العموم الآية  
واعانه لهم على الغزو ولا المرتزقة ولو فقد الف وكانوا عمالا  
لما يحرم صرف شيء من الف الى الاولين وعند الفقر لعدم الف  
ان اضطررنا اليهم اي المرتزقة ليكلفوا سائر الكفار ثم اغنيا  
المسلمين اعانتهم من اموالهم لامن الزكاة كما يصرف الف  
الى مصارف الزكاة ويدخل في الاغنيا الصبي والمجنون وفي  
كون الولي يلزمه الاعانة من مالهم مع الضمان غيرهم نظر  
وافهم تعبيره بالفقر انه لا يجب اعانتهم اذا كان لهم مال واخذ  
ذلك كما وقع للامام النووي مع الملك الظاهر لما اراد اخذ  
مال الاغنيا لعسكره وافق اهل عصره بذلك فقال لهم النووي  
هذا يجوز الا اذا لم يكن عندكم من المال شيء والا لم يجب  
على الاغنيا مساعدكم فانقادوا له عباب وشرحه **قوله** وابن  
السبيل هو شامل للذكر والانثى ففيه تغليب **قوله** من شئ  
سفر اي مباح فيعطى ولو كان سفره لنزعة على المعتمد وان  
نازع فيه الا ذرعى في الجمع المذهب انه كالمباح او كالمات  
كسوبا للعموم الآية لان كان سفره معصية فلا يعطى اتفاقا  
حتى يتوب فيعطى من حينئذ ولا للهايم اذا لم يقصد له صحيح  
ثم العباب **قوله** من بلد الزكاة وان لم يكن وطنه وقدم اهتما  
به لوقوع الخلاف القوي فيه ان اطلاقه عليه مجاز لدليل  
هو عندنا القياس على الثاني بجامع احتياج كل لاهية السفر  
او مجتاز به سمي بذلك ملازمة السبيل وهو الطريق



ولا فرد في الآية دون غيره لان السفر محل الوحدة والافراد  
 ثم رمل **قوله** وشرطه من جهة الاعطالا التسمية **قوله** الحاجة  
 بان لا يجد ما يقوم سفره وان كان له مال بغيره ولو دون  
 مسافة القصر وان وجد من يقرضه على المعتمد ثم رمل  
 فان كان معه ما يحتاجه في سفره او كان سفره معصية  
 لم يعط ثم المنهج **قوله** وعدم المعصية بسفره سواء كان السفر  
 طاعة كسفر حج وزيارة ام مكروها ام مباحا كسفر تجارة وطلب  
 ابق ولو سفر نزوة بخلاف سفر المعصية بان عصى به لافيه  
 كسفر الهام لان ارتكاب النفس والرابة بلا غرض صحيح  
 حرام لان القصد باعطائه اعانة ولا يعان على المعصية  
 فاذا تاب اعطى لبقية سفره ثم رمل **قوله** من هذه اي الاصل  
 الثمانية **قوله** الاسلام فلا يدفع الكافر منها اجماعا **قوله** لا  
 المكاتب اي كتابة صحيحة زيادي فلا يعطى ببعض ولو في  
 نوبة البعض وغيره كما في المجموع وغيره ثم العباب **قوله** وان  
 يكون من بني هاشم وبني المطلب وان منعوا خفقهم من  
 الخمس لخبر مسلم اما هي او ساخ الناس لا تخل لمجد ولا  
 لال مجد وسوا المطلب من الال كما مر واعطاوه صلى الله  
 عليه وسلم للعباس من ابل الزكاة اما قبل الترخيم او بدل  
 لما اقترضه منه للفقر اية العباب وكالزكاة كل واجب كنذر  
 وكفارة بناء على انه يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع  
 على اوجه احتمالي كما يؤخذ ترجيح ذلك من افتا الوالد  
 رحمه الله بانه يحرم عليه الاضحية الواجبة والجزا  
 الواجب من الضحية التطوع وخرم عليه صلى الله عليه

وسلم

وسلم الاكل لان مقامه اشرف وجلت له الهدية لانها شان  
 الملوك بخلاف الصدقة ثم رمل **قوله** ومواليهم اي موالي احرارها  
 للخبر الصحيح مولى القوم منهم وافق المص رحمه الله في بالغ  
 تارك الصلاة انه لا يقبضها له الا وليه كصبي ومجنون  
 فلا تعطى له وان غاب وليه بخلاف مالموطرا بتذيره ولو  
 مجورا عليه فانه يقبضها ويجوز دفعها الفاسق الا ان علم  
 انه يستعين بها على معصية فيحرم اي وان اجزا كما علم  
 مما تقرر ولا عي دفعها واخذها كما يؤيده قولهم يجوز دفعها  
 مربوطه من غير علم جنس ولا قدر ولا صفة نعم الا ولي ثو  
 خروجها من الخلاف ثم رمل على المنهاج **قوله** نعم الخ ان قيل  
 ما معنى هذا الاستدراك هنا فان الماخوذ ان كان اجرة  
 فليس لذكر ما يتعلق بالاجرة هنا مناسبة وان كان زكاة فلا  
 يجوز صرفه لها شي ولا لمطلب ولا لكافر ويجب عن ذلك بانه لما  
 كان ماخوذا من الزكاة مصر وفا لا جل الاجرة كان كانه زكاة  
 فلم يرع فيه الزكاة قطعا ولا الاجرة قطعا فقد سويح هنا  
 ما لم يسامح في غيره فليسا مل قرره شيخنا العلامة الزيادي  
 في درسه **قوله** يجوز ان يكون الحال الخ اما جاز في الحال والكيال  
 ومن ذكر معهما ان يكون هاشميا ومطلبيا وكما فر الان ما اخذه  
 العامل اجرة لا زكاة فكان الاستيجار اخرجته عن كونه زكاة  
 معينة كما تقدم انفا **قوله** اقل من ثلاثة مفهومه ان الثلاثة  
 يكفي الاقتصار عليها وهو كذلك لكن ان لم ينحصر المستحقون  
 او لم يف بهم المال ولما ان المالك هو الذي يفرق فقوله الا العا  
 استثناء منقطع لان المالك اذا فرق فلا عامل فتأمل ثم رمل **قوله**

مل



والحاصل ان الامام اذا فرق الزكاة يجب عليه ثلاثة امور استيعاب  
الاصناف والتسوية بينهم اي بين احاد الاصناف ان استوت  
حاجتهم ويجب على المالك ايضا اربعة امور استيعاب الاصناف  
والتسوية بينهم الا العامل فانه انما يعطى قدر اجرة عمله  
**قوله** فالامام والمالك انما يعطيان العامل الا قدر اجرة عمله  
فقط واستيعاب الاحاد ان انحصروا ووفى بهم المال والتسوية  
بين الاصناف قرر شيخنا الزيادي في درسه نقلا عن شيخه  
الطندي **قوله** الا العامل انظر ما معنى هذا الاستثناء فان  
فان الامام ان كان قاسما وجب عليه ثلاثة امور تعميم الاصناف  
والتسوية بين الاصناف واستيعاب الاحاد من كل صنف  
وان كان القاسم المالك فهو القاسم بنفسه فاين العامل ويجاب  
عن ذلك بان قوله ولا يجاب الخ عام في الامام والمالك وقوله الا  
العامل هو بالنسبة الى الامام وحينئذ يكون في مفهومه  
تفصيل والمفهوم اذا كان فيه تفصيل فلا يعترض به زيادي  
**قوله** ولا يجوز للمالك اي يحرم عليه ذلك ولا يجزيه عن الزكاة  
معه اي مع نقلها والعبارة في نقل الزكاة المالية ببلد المال  
حال الوجوب وفي زكاة الفطرة لا ببلد المودى عنه اعتبارا  
بسبب الوجوب فيهما فيصرف العشر الى مستحق ببلد  
الارض التي حصل منها العشر وفي زكاة النقدين والمواشي  
والتجارة الى مستحق ببلد الارض التي تم فيها الحول فان  
وجب عليه زكاة مال وهو اي المال ببادية ولا مستحق  
فيها نقل الى مستحق اقرب بلد اليه ولو ملك غنما ببلدين  
وجب فيهما اي غنما شاة اخرجها في احدهما خذرا من

التشقيص

التشقيص ولو وجب عليه في كل من غنمها شاة لم ينقل  
لان انتفا التشقيص روض وشرحه **قوله** وخرج بالمالك الاخذ  
فيجوز اعطاؤه وان كان من غير اهل البلد الزكاة ثم روى  
**قوله** وان كان بعد الوجوب فلو كان فقرا يحمل محصورون  
فلا يعطى من جابعد الوجوب زيادي **قوله** اي الزكاة بخلاف  
الوصية والكفارة والمنذورة كما يعلم من محالها فانه يجوز  
ويجزي ان الاصناف لا تمتد اليها امتدادها للزكاة ومثلها  
الاوقاف كل صنف نعم ان عين الموصى والناذر ببلد اتعيني  
روض وشرحه والمراد النقل الى خارج السور فيها لها سورا  
وخارج العمران فيها السور لها فالنقل تابع للترخص  
فيهما نقل الى محل يترخص فيه لو سافر من محله حرم والا  
فلاح **قوله** مع وجود مستحقها بان فقد جميع الاصناف  
هناك اي في بلد المال او زادت الزكاة عليهم اي على حاجتهم  
نقل الكل في الاولى او في الثانية اي في الثانية اليهم لا كل  
الاصناف ببلد اخرى وان زاد نصيب بعضهم على حاجتهم  
نقل البقية وانما لم يجز نقل ما الحرم اذا فقد مساكينه لا  
نما وجبت لهم بالنص كن نذر التصديق على مساكين  
بلد فعد مواجلا في الزكاة فانه ليس فيها نص صريح  
بتخصيص البلد ومن ثم اختار جمع جواز نقلها مطلقا  
قال في العباب وشرحه واذا جاز النقل فهو منتزه على المالك قبل  
قبض الساعي وبعده في الزكاة فيباع منها ما في بلد كما  
لو خشي وقوعها في خطر واحتياجه كروجران **قوله** فيرد  
على فقرايهم قال النووي في شرح مسلم كذا استدلال به اصحا بنا



وليس بظاهر لان الضمير في فقراتهم محتمل لعوده لفقر المسلمين  
ولفقر تلك البلدة والناحية وهذا الاحتمال اظهر ومنع ابن  
القفال الاحتمال الاول فقال ولا يجوز ان يكون الضمير الي  
فقر المسلمين لان معاذ لم يكن مبعوثا الي جميع المسلمين  
انما كان مبعوثا الي اليمن خاصة وانما امر باخذ الصدقة  
منهم ثم ردها عليهم وهو نظير تفريق حجر الهري فيه لان  
الهري انما وجب بها فكان ساكنوها اولى من غيرهم وطا  
كان اموال ديننا فهل العبرة ببلد من عليه الدين او لا في المسا  
خلاف قيل يعتبر لانه وان لم يكن ما لا حقيقة فهو ينزل منزلة  
امال والمعمد انه يخبر بين الاماكن كلها وهذا محله اذا كان  
ما يجب اخراجه في الحال بان كان الدين حالا على ملي باذل  
اما اذا كان على معسر او كان على ماطل او كان الدين موجلا  
فالعبرة بمي عليه الدين كما قاله الرملي في شرحه وقال ان  
والده افتى به **قوله** الامام فله ولو بناي به نقلها ولو امتنع  
المستحقون من اخذها فقولوا اي قائلهم الامام لان قبول  
الزكاة فرض كفاية كما صرح به في الباب وهل ابراهيم الموصوفين  
رب اموال من الزكاة ان قلنا تجب في العين وهو الاصح لم يصح  
لان الاعيان لا يبرأ منها رمل **قوله** وله اي للمالك ما لم يكن  
محمولا عليه كما سيأتي في الحجر رمل **قوله** ولو بناي به ولا فرق  
في الناي بين كونه من اهل الزكاة او لا وقد صرح الرافي  
في كتاب الاضحية بجواز توكيل الكافر والرقيق والصبي  
والسفيه اوتى وذكر الرويانى انه يشترط في الكافر والصبي  
عند تعيين المدفوع انتهى تنبيهه افتى شارح الارشاد

الكامل بن الرداد فمن يعطى الامام او نايه المكس بنية الزكاة  
فقال لا يجزى ذلك ابد او لا يبرأ عن الزكاة بل هي واجبة بحالها  
لان الامام انما ياخذ ذلك في مقابلة قيامهم بسد التفور  
وقمع الطغات وامتلاء نصيب عنهم وعن اموالهم وقد افتى  
جمع من نسب الي الفقه وهم باسم الجهل احق اهل الزكاة  
ورخصوا لهم في ذلك ففضلوا واصلوا انتهى والحاصل من  
ذلك كله انه ان كان الاخذ لذلك نايب الامام وكان مسددا  
ونوى الماخوذ منه انها عن الزكاة انه يكتفي بذلك كذلك وتقع  
عن الزكاة وهذا هو المعتمد عند الرملي زيادى **قوله** والحق  
بها الزكاة الفطر صيغة تبرى سببه ما اشار اليه ابن حجر  
في شرح المنهاج فليرجع اليه من احب الوقوف عليه وقال  
في اخره تامل ذلك فانه نفى مهم **قوله** الا ان يكون جابرا هو  
فيد في الاموال الباطنة واما الاموال الظاهرة فتسليمها  
الي الامام وان كان جابرا افضل من تفريق المالك او وكيله  
لها وهو المعتمد رمل والمراد بالجابر هنا في هذا الباب الجابر  
في الزكاة وان كان عادلا في غيرها والمراد بالمادى هنا العاد  
في الزكاة وان كان جابرا فيها سواها كما اشار الي ذلك  
المؤلف في بعض كتبه **قوله** وتفريقه بنفسه افضل  
من تفريقه بوكيله **كتاب قسم الغنمة والفى وحكمة**  
تقديم الغنمة على الفى في هذا الصنيع ان الغنمة اصل  
والفى فرع من الغنمة فاما نسب حينئذ تقديم الاصل  
على الفرع ولهذا ذهب الائمة الثلاثة الي ان الفى لا ينقسم  
وذهب امامنا الشافعي الي تخميسه قيا سا على الغنمة بجامع



ان كلا منهما مال ما خوذ من كفار ومن قدم الفى انهم يشان  
 محل الخلاف لان محل الوفاق غنى عن الالهام به **قوله**  
 قسم الخ القتم بفتح القاف مصدر بمعنى القسمة وبكسرهما  
 النصيب وفتحهما والسيف الحاف والفي مصدر فاي في اذا  
 رجع ثم سمي به المال الاتى لرجوعه اليها من استعمال المصدر  
 فى اسم الفاعل لانه راجع او المفعول لانه مردود اليها سمي  
 بذلك لان الله تعالى خلق الدنيا وما فيها للاستعانة على  
 طاعته فمن خالفه فقد عصاه وسبيله الرد الى من يطيعه  
 والغنمة فعلية بمعنى مفعوله من الغنم اي الرنح والمشهور  
 تغايرهما كما دل عليه العطف وقيل اسم الفى يشملها لانهما  
 راجعة اليها ولا عكس ففى اخص وقيل هما كالفقير والمسكين  
 ولم تحل لغير نابل كانت الانبياء اذا اغنموها لا جمعوه فتأتى  
 نار من السها تحرق ما جمعوه وكانت فى صدر الاسلام له  
 صلى الله عليه وسلم خاصة لان النصره حينئذ ليست الا  
 به وحده ثم نسخ ذلك واستقر الامر على ما تى **قوله**  
 واعلموا انها غنم من شئ وفى خبر وفوق عبد القيس وقد  
 النبى صلى الله عليه وسلم الايمان وان يظفوا من الغنم  
 الخمس متفق عليه **قوله** ما اخذناه هو اولى من قوله ما  
 اخذ لان قوله ما اخذ يشمل ما اخذه اهل الرمة منهم  
 بقتال فان ظاهر كلامه انه يخص وليس كذلك بل يفوز  
 به من غير خمس كما نص عليه الشافعي رضى الله عنه  
**قوله** من اهل حرب اي ما هو لهم اما اذا لم يكن لهم كان اخذوه  
 من المسلمين ثم اخذناه منهم فان علم مالكه كان له والا فهو

مال ضايع امره الى راي الامام وخرج بقوله اخذناه من اهل  
 حرب صيد دار الحرب وحشيته ونحوهما فانها كمباح دارنا  
 ثم روى من عند قوله الخ **قوله** فقهرا بايجاف اي اسراع خيل  
 او بغال او سفن او رجالة او نحوها والتقاط وشمل تعبيرة بها  
 اخذنا ما فيه اختصاص **قوله** ومنها اي الغنمة الخ انما فصل  
 هذا بقوله ومنها ما انهمز مواضعه لان تعريف الغنمة لا  
 يخرج ما ذكر لان هذا بغير ايجاف وعبارة شرح شيخنا الرضى  
 ولا يرد على التعريف ما هو بواجبه عند الالتقاء قبل شهر  
 السلاح وما صالحون به او اهدوا عند القتال فان القتال  
 لما قرب وصار كما تحقق الموجد صار كانه موجود بطريق  
 القوة المنزلة منزلة الفعل بخلاف ما تركوه بسبب حصول  
 خيلنا فى دارهم فانه فى لانه لما يقع تلاق فلم يقرب شايبة  
 القتال فيه **قوله** فان جعلوا اي تفرقوا **قوله** خوفا ليس بقيد  
 وعبارة المنهج وشرحه وما جلتوا عنه لغير خوف ولو من غير  
 فيما يظهر كما بحثه الاذرى ورد تقييد بعض الشراح بالمسلمين  
 اخذنا من عبارة الشرح والروضة **قوله** ومنها اي الفى **قوله** خراج  
 تقدم فى زكاة النابت ان الارض تكون خراجية فى صورتين  
 ذكرناهما فى الحاشية هناك يتبع الذكر شيخنا الزياى لهما فى  
 حاشيته وتركه مرتد ومال ذمى او معاهد او مؤمن مات  
 بلا وارث مستغرق بان لم يترك وارثا اصلا او ترك وارثا  
 غير حارب فجميع ماله فى الاولى وما فصل عن وارثه فى الثانية  
 لبيت المال كمانه عليه السبيل ولا اعتراض على الحد بسبب  
 شموله لما اهداه كافرا لنا فى غير حرب فانه ليس بفى ولا غنمة



مع صدق تعريف الفى عليه ولما اخذ بسرفة من دار الحرب  
مع انه غنيمة مخمسة وكذا ما اهداه والحرب قائمة لان قريته  
نفى القتال والايحاف يدل على ان الملام في حصول بغير عقد  
ونحوه وهذا حاصل بعقده او نحوه ومن ثم اتجه حكمهم  
عليه بانه ليس بنفى ولا غنيمة واتجه انه لا يرد على حر الفى  
وكان السارق لما خاطر كان في معنى المقاتل على انه سيدكر  
حكمه في السير كما ملئت الاظهر ايراد من السارق لولا ذكره  
ثم ما يفيد انه غنيمة لان فيه مخاطرة ايضا بخلاف اخذ  
الصالة السابق ولان الحرب لما كانت قائمة في معنى القتال  
ثم شيخنا **قوله** بالسلب بفتح اللام **قوله** ولورقيقا او صغيرا  
وان لم يشرط له وان كان المقتول نحو قريبه وان لم يقاتل  
كما اقتضاه اطلاقهم او نحو امرأة او صبي ان قاتلا سوا  
اعرض عنه ام لا ثم رملى **قوله** من قتل قتيلا تسميته قبل القتل  
قتيلا مجاز بحسب ما يقول اليه الحال كما في قوله تعالى  
حكاية اني اذ انى اعصر خمر **قوله** فله سلبه نعم لا يستحق ذلك  
ذمى ومسلم قن لزمى وخروج يا ذن الامام وكذا غيرهم ومجوز  
ثم رملى **قوله** وهو منى اي السلب **قوله** ما معه اي الحزب **قوله**  
من ثياب به شامل لما زاد على ما زاد على ما يحتاجه فليست قس  
**قوله** وخف وراى براونون وهو خف طويل لا قدم له  
يلبسى للساق **قوله** والات حرب كدرج بدال مهمة وهو  
المسمى بالزردية ومركوب والله كسرج والحام ومعه قودو  
مهماز وكذا سوار ومنطقه وهيان فيه وطوق الاحقية  
مشدودة على الفرس على بدنه واختار السبكي انه ياخذها

بما فيها ولو زاد سلاحه على العادة فقياس ما تقدم في الجنا  
انه لا يعطى الا واحدة انه هنا لا يعطى هنا الاسلحة واحدا  
معتمد وقال الامام اذا زاد على العادة فهو محمول للسلاح  
انتهى والاول اظهر **قوله** ونفقة معه بكتسها لا الخلفة في  
رحله وجنيد تقاد معه ولو بين يديه لانها انما تقاد معه  
ليركبها عند الحاجة بخلاف التي يحمل ائقاله عليها ولو تعد  
الجنايب اختار واحدة منها لان كل جنينة من ازال منقته  
ثم المنهج وفي السلاح الذي على الجنينة تردد للامام والظاهر  
انه من السلب لانه انما يحمل عليها القابل به عند الحاجة  
اليها ليقا تل به ثم رملى **قوله** وانما يستحق اي القاتل السلب  
**قوله** يكفي به اي الركوب او الفرس للمسلمين **قوله** شر كما فرأى  
اصلى **قوله** في حال كان غري عليه كلبا عقودا فقتله كما قاله  
القاضى وقول الزركشى ان قياسه ان يكون الحكم كذلك فيما  
لواغري عليه مجنون او اعرجا يعتقد وجوب طاعته مردود  
اذ المقيس عليه لا مملك والمقيس مملك فهو للمجنون والملاك  
امرهما **قوله** بان يزيل امتناعه اي قوته **قوله** كان ينفقا  
عينه في هذا التعبير عبارة المنهاج وعمل عنها في ثم منجه  
وعبر بقوله او يعنيه قال شيخنا الزياى نقلا عن شيخه  
الطنر تاي ان هذه العبارة احسن من قول المنهاج  
كان ينفقا عينه وذلك ان هذه تصدق بما لو كان له عين  
واحدة فانماها بخلاف عبارة المنهاج فانها لا تصدق  
بهذه الصورة فلما كان الانسب بالشيخ هنا ان يعبر عما عير  
به في ثم منجه فان هذا الكتاب متأخر في التأليف عن شرح

ليقاتل



المنهج **قوله** او يقطع يديه او رجله لانه صلى الله عليه  
 وسلم اعطى سلب ابي جهل لثخنه ابني عفرار رضي الله  
 عنهما دون قاتله ابن مسعود رضي الله عنهم **قوله** ايضا  
 ويقطع يديه او رجله او يد او رجل ثم رمى **قوله** او يأسره  
 بان امسكه بحيث منعه الهرب وضبطه ولو اشتد جمع  
 في قتل او اثنان فان السلب لهم ولو اثنان واحد فقتله  
 اخر فالسلب للاول فان جرحه ولم يتخنه فللثاني ولو  
 ادعى شخص انه قتل هذا القتل وطلب سلبه لم يقتل الا  
 ببينة بخلاف ما لو رماه من حصن او صف او قتله عافيا  
 او اسير الفيره او بعد ان هزم الجريين فلا يثبث له الانتفا  
 ركوب الفرر المذكور **قوله** ما يعي الحقيقة كما اذا قتل الجزبي  
 بالمرّة والمجاز كما اذا زال امتناعه بشئ مما تقدم في كلامه  
 انفا **قوله** ثم يخفى ولو شرط الامام للجيش ان لا يخس  
 عليهم الغنيمة فالشرط باطل ووجب تخيسها **قوله** اي  
 باقى الغنيمة بعد السلب ومونة الحفظ والنقل كاجرة  
 الجبال والحفظ وغيرهما من المون اللازمة ويكون ذلك  
 من راس مال الغنيمة حيث لا متطوع فلا يجوز له اخراجها  
 مع وجود متطوع ولا بالكثرة من اجرة المثل لانه كولي اليتيم  
 كما قاله الماوردي فيجعل ذلك خمسة اقسام متساوية  
 ويؤخذ خمس رقاع ويكتب على واحدة لله تعالى وللصالح  
 وعلى اربع للفائمين ثم يدرج في بنادق متساوية ويخرج  
 على كل خمس رقعة فما خرج لله تعالى وللصالح جعل بين  
 اهل الخمس على خمسة وهي التي تقدمت وليقسم مال الفائمين

قبل

قبل قسمة هذا الخمس لكن بعد افراده بقرعة كما عرف ثم المنهج  
 ويكره تاخيرها الداريا بل يحرم ان طلبوا تعجيلها ولو بلسان الحائ  
 كما بحثه الاذري وافهم كلام المصنف انه لا يصح شرط الامام  
 من غنم شيا فهو له وقيل يصح وعليه الايمة الثلاثة ثم رمى  
 واما قوله صلى الله عليه وسلم مثل ذلك في يوم بدر فاجاب  
 عنه الرافعي بانه ما تكلموا في ثبوتها فغنائم بدر كانت له صلى  
 الله عليه وسلم خاصة يضعها حيث يشاء **قوله** البهي **قوله**  
 فاربعة اخماسها عقارها ومنقولها للفائمين للاية وفعله  
 صلى الله عليه وسلم **قوله** وسراياهم اي سرايا المسلمين  
 وان يصح الامام سرايا الى ديار الحرب فلعل سرية غنمها  
 ولا يشركون في الغنم الا ان تعاونا واتحد اميرهم والجهة  
 فان بعثهم الامام او الامير من دار الحرب بان كان فيها  
 فكلهم جيش الامام او الامير والسرية جيش واحد فيلشتر  
 فيما غنمه كل منهم ولو اختلف الجهات المبعوث اليها ولم  
 يكن الجيش متوحد من نصرة السرايا بان يكونوا بغيرين  
 عنه لاستظهر كل فرقة بالآخرة وقد روي ان جيش  
 المسلمين تفرقوا فغنم بعضهم باوطاسي واكثرهم بخنيني  
 فشركوهم ولو بعث جاسوسا فغنموا اي الجيش قبل  
 رجوعه لم يسقط حقه من الغنم لانه فارقه لمصلحتهم  
 وخاطرهم بما هو اعظم من شهود الواقعة ولا يشتركون اي  
 السرايا المبعوث الى دار الحرب الامام ولا جيشه ان كانوا  
 في دار الاسلام وان قصد لحوقهم او قربت منه داره  
 الحرب لان السرايا كانت تخرج من المدينة على عهد رسول

كون



الله وتغنم فلا يشاركهم المقدمون بها ولان احداها لا تستظهر  
 بالآخري ولانه لا جامع ثم بين امام اوامير بخلاف ما اذا كان  
 معهم بدار الحرب روض وشرجه **قوله** وان لم يشهد بها اي  
 السر ايا الخ لا منافاة بين كلام الجوهري وصاحب القاموس  
 لان كلام الجوهري من حيث انه خير السر ايا اربعة اية رجل  
 وكلام القاموس من حيث ان اللغة تطلق السرية من  
 خمسة انفس الى ثلاث مائة وخمسة اية قرره شيخنا الزيادة  
 في درسه **قوله** بخلاف من لحقهم قبل انفصالها ولا حق لرجل  
 او فرس ما تا قبل القتال وان دخل دار الحرب لا اثمات بعده  
 ولو قبل حيازة المال فانهما يستحقان بناء على الاصح من  
 ان الغنيمة تملك بانقضاء القتال ولو قبل حيازة المال وان  
 ما تا في ثلثا القتال بطل حق الرجل بموته لان الفارس متبوع  
 فاذا مات فان الاصل والفرس تابع فاذا اجاز ان يبقى سهله  
 للمتبوع روض وشرجه **قوله** للمراجل سهم ولل فارس ثلاثة  
 وان غضب الفرس لكن من غير حاضروا الا فليتركها للوضاع  
 فرسه في الحرب فوجده اخر فقاتل عليه فنسبتهم لما لك ثلاثة  
 واحده واثنان لفرسه لا اتباع فيهما رواه الشيخان وان  
 لم يقاتل عليه بان كان معه او بقربه متهما لذلك ولكنه  
 قاتل راجلا او في سفينة واحتمل ان يخرج ويركب لانه قد  
 يحتاج اليها كما حمل ابن كج اطلاق النص عليه **قوله** ولا يزداد  
 عليه الخ عبارته في منهجه مع شرحه ولا يعطى وان كان  
 معه فرسان الا لفرس واحد فيه نفع كما روى الشافعي  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير الا لفرس

واحد وكان معه يوم حنين افراس عربي كان او غيره كبره  
 وهو من ابواه عجيان وهجين وهو من ابوه عربي وامه  
 عجمية ومقرب بضم الميم وسكون القاف وكسر الراء وهو من ابوه  
 عربي وامه عربية ولا يعطى لغير فرس كغيره وفيل وبغل و  
 حمار لانها لا تصلح للحرب صلاحية الخيل له بالكسر والقر  
 اللذين يحصل بهما النصر نعم يرضخ لها ورضخ الفيل اكثر  
 من رضخ البغل ورضخ البغل اكثر من رضخ الحمار ولا يعطى  
 لفرس لا نفع فيه ككهزول وكسير وهم وفارق الشيخ الهرم  
 بان الشيخ الهرم ينتفع برأيه ودعايه نعم يرضخ له انتهى  
**قوله** فان لم يكونا اي الرجل والفارس **قوله** كرفيق وصبي  
 وانثى وخنثى وحضر والتمثال وفيهم نفع وان لم ياذن السيد  
 والولي والزوج **قوله** وفيهم نفع اي فلا يرضخ لمن لا نفع فيه  
 كطفل كما قال الامام ان القياس اعتبار نفعهم قال الزركشي  
 وهو المتجه ويدل له نص البويطي شروص قس وشمل قوله  
 كرفيق المبعوض فيرضخ له وان كانت مهاياة وحضر في نوبته  
 وهو هو المعتمد وان رجع في شروص انه ان كانت  
 مهاياة قد حضر في نوبته اسهم له والارض **قوله** وكزمي  
 الخ انما اعاد الكاف في قوله وكزمي ولا يستغنى عنها بقوله  
 كرفيق اشارة منه الى ان قوله باذن الامام بغير اجرة الى  
 ان التقيد فيما بعد الكاف في قوله وكزمي **قوله** باذن  
 الامام بغير اجرة فان حضر الكاف بغير اذن الامام لم يرضخ  
 له لانه متهمة بمؤالة اهل دينه بل يعززه ان راي ذلك  
 او باذنه باجرة فله الاجرة فقط قال في شروص قال



الاذرع والظاهران المعاهد والمومن والحربي اذا حضروا  
 باذن الامام حيث يجوز له الاستعانة بهم كالتى **قوله**  
 رضى لهما اي للراجل والفارس وان استحق المسلم السلب  
 خلافا لابن الرفعة لاختلاف السبب شرح شيخنا ويعتبر  
 في استحقاق الذمي له ان لا يكون خروجه باكره الامام فان  
 اكرهه استحق اجرة مثله فقط قاله الماوردي ثم روى  
 قس **قوله** والرضخ في اللغة العطا القليل وفي الشرع ما ذكره  
 الشيخ بقوله سهم الراجل **قوله** ويجهتد الامام في قدره  
 لانه لم يرد فيه تحديد فرجع الى رايه **قوله** ويفاوت بين  
 اهله بحسب نفصهم فيرجع المقاتل ومن قتاله اكثر على  
 غيره والفارس على الراجل والمرأة التي تراوى الجرحي وتنسق  
 العطشان على التي تحفظ الرجال بخلاف سهم الغنيمة فانه  
 يستوى فيه المقاتل وغيره للنص عليه والرضخ بالاجتهاد  
 ولكن لا يبلغ به سهم راجل ولو كان الرضخ لفارس كما جرى  
 عليه ابن المقرئ وهو المعتمد لانه تبع للسهم فتنقص  
 به عن قدرها كالحكومة مع الارش المقدرة ثم روى  
 وخمس الف وجميعه خمسة اسهم متساوية خلافا للائمة  
 الثلاثة بقولهم يصرف جميعه لمصالح المسلمين للقياس  
 على الغنيمة الخمسة بالنص بجامع ان كل ارجع اليامن  
 الكفار واختلاف السبب بالقتال وعدمه غير موثقة روى  
 ثم يقدم منها الالهة فالاهم منها وجوبا قال في ثم الروض  
 قال في التنبية واهل سر الثغور **قوله** كسر الثغور هي محال  
 الخوف من اطراف بلادنا فتشحن بالعدة والعدد **قوله** ثم

ارزاق القضاة اي قضاة البلاد والعسكروهم الذين يحكون  
 لاهل الف في مغزاهم فيرزقون من خمس الخمس كما تمسهم  
 وموذيهم كما قاله الماوردي **قوله** العلماء يعني المشتغلين بعلم  
 الشرع والالتحاق ولو مبتدئين ولو اغنيا كما قاله الزركشي  
 نقلا عن الغزالي **قوله** والائمة والموذيين اي وسائر من  
 يشتغل عن نحو كسبه بمصالح المسلمين لعموم نفصهم  
 والحق بهم العاجزون عن الكسب لاعم الغنا كما قاله الغزالي  
 والعطا الى راي الامام معتبر بسعة المال وضيقه وهذا  
 السهم كان له صلى الله عليه وسلم ينفق منه على نفسه  
 وعياله ويخرج منه وكان له الاربعة اخماس الائمة فجلة  
 ما كان ياخذة احدي وعشرين من خمسة وعشرين قال  
 الرويانى وكان يصرف العشرين للمصالح قيل وجوبا وقيل  
 نربا وقال الغزالي بل كان الفى له كله في حياته صلى الله  
 عليه وسلم وانما خمس بعد موته وقال الماوردي وغيره  
 كان له في اول حياته ثم نسخ في اخرها ويؤيد الاول الخبر  
 الصحيح مالى ما افاد الله تعالى عليكم الا الخمس والخمس  
 مردود عليكم ولم يرد عليهم الا بعد وفاته صلى الله عليه  
 وسلم ثم شيخنا **قوله** وهم بنوا هاشم وبنو المطلب لاقتضا  
 صلى الله عليه وسلم في القسم عليهم مع سوال بني عمهم  
 بنى نوفل وعبد شمس رواه البخاري وان كان الاربعة  
 اولاد عبد مناف ولا نهم لم يفارقوه في جاهلية ولا اسلام  
 حتى انه لما بعث بالرسالة نصره وذو اعنه بخلاف  
 بنى الاخيرين بل كانوا يؤذونه والعبرة بالانتساب



الى الابا كما صرح به الاصل امامن ينسب منهم الى الامهات  
فلا شيء له لانه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير وعثمان  
مع ان ام كلثومها هاشمية واستثنى السبكي اولاد بناته  
صلى الله عليه وسلم كمامة بنت ابي العاص من بنته زينب  
وعبد الله ابن عثمان من بنته رقية فانهم من ذوى القربى  
بلا شك قال ولم ارهم تعرضوا لذلك فينبغي الضبط بقراءة  
هاشم والمطلب لا بينهما واجاب عنه بعضهم بان المذكورين  
ماتا صغيرين ولم يكن لهما عقب فلا فائدة لذكرهما انتهى  
على ان ما ضبط به السبكي رحمه الله وان دخل فيه ما اراد  
دخل فيه غير المراد لان قرابة هاشم والمطلب اهم من  
فروعها على الوجه المذكور لا مواليتهم فلا شيء لهم من  
واما عقب اولاد فاطمة من علي وهم هاشميون اباوا  
للحلام في الاعطاء من الف اما اهل تشرف النسبة اليه صلى  
الله عليه وسلم والسيادة وظاهرا انه يعبر اولاد البنات  
ايضا نظرا لما روي انه اتهم هاشم من ذكر وفي مقام الدرا  
كل موطن تقى كما في خبر ضعيف **قوله** ليشحن **قوله** للذكر مثل حظ  
الانثيين لان الزبير كان ياخذ سهم امه صفية عمه رسول  
الله صلى الله عليه وسلم **قوله** ليشحن بالقرابة اي قرابة  
الاب بخلاف الوصية **قوله** كالارث فان قلت ينافي ذلك  
اخذ الجدة مع الاب وابن الابن مع الابن واستواء مدلي  
بجهتين ومدلي بجهة قلت لا ينافي لان التشبيه بالارث  
من حيث الجملة لا بالنسبة لكل على انفراد فان  
ندرج ترجيح جميع القول بالاستواء نظر لذلك انتهى ابن حجر

قوله

**قوله** ويؤخذ منه انهم لو اعرضوا عن سهمهم لم يسقط  
وسياتى ذلك في السير ومن اطلاق الآية استواء صغيرهم  
وعالمهم وضررها ووجوب تعيها ولا يقدم حاضر  
بموضع الفى على غايب عنه وبحث الاذرى اعطا الانثى  
كالخنثى وانه لا يوقف له شيء لكن مقتضى التشبيه بالارث  
وقف عام نصيب ذكر وهو الاوجه **قوله** لا يستوفى  
للمضرورة وتصور الحاجة من جهة وان لم تكن معتبرة في الا  
ستحقاق **قوله** صغير اي لم يبلغ سن وله احتمال لخبر لا يتم  
بعد احتلام صحبه المصح وضعفه غيره **قوله** غيره هو ابن  
المنذر وغيره كما في نسخة البهجة المولف الذي هو شيخ الاسلام  
سوا الذكر والانثى والخنثى **قوله** رمل على المنهاج **قوله** الاب له  
وان كان له جدد ولو لم يكن من ولد امرت زرقه وشمل ذلك  
ولد الزنا واللقيط والمنفى باللعان نعم لو ظهر لهما اب  
استرجع المرفوع لهما فيما يظهر اما فاقد الام فيقال  
منقطع ويقيم البهايم فاقد امه والطيور فاقد لها **قوله**  
يشحن الرمل **قوله** ويشترط فقره فلو اخل شيء من الثلاثه  
لم يعط من سهم اليتامى **قوله** البهية لان لفظ اليتيم  
يشعر بالحاجة وفايدة ذكرهم هنا مع شمول المساكين  
لهم عدم جريانهم وافرادهم بخمس كامل ولا بد من ثبوت  
كل من الاسلام واليتيم والفقر وكونه هاشميا او مطلبيا  
بالبيعة واعتبر جمع في الاستفاضة مع ويوجه بان هذا  
النسب اشرف الانساب ويقلب ظهوره في اهله لتوفر  
الدواي على اظهار اجلاهم فاحتيط له دون غيره كذلك

عب



ولشهود وجود الاستفاضة به غالباً والاقرب الحاق  
 اهل الخمس الاول بمن يليهم في اشتراط البينة لسهولة  
 اطلاع على حالهم غالباً **قوله** وسهم للمساكين وسهم لابن  
 السبيل ولو بقولهم من غير يمين وان اظهروا نعم الوجه في  
 مدعى تلف مال عرف او عيال تكليفه ببينة نظري ما يأتى وذلك  
 للاية ولهما مال ثان وهو الكفارة وثالث وهو الزكاة ثم شخنا  
**قوله** ويشترط في الجميع الاسلام ولو ابن السبيل **باب**  
**الكفارة** انظر تعريف الكفارة لغة وشرعاً وبخط شيخنا الزيات  
 بهامش نسخته شرح المنهج وهي شرعاً حق واجب يخرج به  
 الحالف بعد الحنث انتهى فاعترض بان لا يشمل كفارة القتل  
 والظهار ويجب بان يزداد فيه ويقال حق واجب يخرج به  
 الحالف بعد الحنث او الظهار ويزاد فيه او القتل ويزاد فيه  
 او الوقاع في رمضان انتهى بحرفه **قوله** وهو السقر ومنه  
 الكاف لان يستر الحق **قوله** لانها تسقى الذنب تخفيفاً من الله  
 تعالى بمحوه او تخفيف امته واختلاف في الكفارات الواجبه  
 بسبب حرام احدى زواجر عن العود لمثله او جوار للخلل  
 الواقع وارجح ابن عبد السلام وغيره هذا لانها عبادات  
 تفتقر للنية اي فهي كسجود السهو وتجبر الخلل الواقع  
 في الصلاة وعن الشافعي انها في حق الكافر تستعمل بمعنى  
 الزجر يجب نيتها الخبر انما الاعمال بالنيات بان ينوي  
 الاعتاق او الصوم او اطعام الواجب عليه وان لم يكن  
 عليه غيرها وبذلك علم انه لا يجب اقترانها بشئ من  
 ذلك بل يجوز تقديمها وهو ما نقله في المجموع في باب

قسم الصدقات عن الاصحاب وصححه بل صوبه وقال انه ظاهر  
 النص لكن صح تبعاً للرافعي هنا انه يجب اقترانها به في غير  
 الصوم واذا قد معها واجب قرنها بعزل المال كما في الزكاة وعلم  
 ايضا انه لا يجب تعيينها بان تقيد باظهار او غيره فلو كان  
 عليه كفارة قتل وظهار واعتاق او صام بنية كفارة وقع عن  
 احدها وانما لم يشترط تعيينها في النية بخلاف الصلاة لانها  
 في معظم خصاها نازعة اليها فاكتمت فيها باصل النية فان  
 عين واخطا كان نوى كفارة ظهار لم يجزه والكافر كما مسلم في  
 الاعتقاق والاطعام والكسوة الا ان نيته للتمييز لا للتقرب  
 ويمكن ملكه رقبة مسلمة كان يسلم عبده او عبد مورثه  
 فيملكه او يقول مسلم اعتق عبداً عن كفارتى فيجيبه او  
 الصوم فلا يصح منه لتمييزه رقبة ولا ينتقل عنه الا الى  
 الاطعام لقدرته عليه بالاسلام واذا لم يملك وهو مطلق  
 مؤسر رقبة مؤمنة لا يحل له وطى لذلك فيتركه او يقال  
 له اسلم ثم اعتق وعلم ايضا انها لا تجب بنية الفرض لانها  
 لا تكون الا فرضاً المنهج **قوله** والرابعة هي كفارة اليمين  
 مرتبة مخيرة اي ابتداء او مرتبة اي انتها بمعنى انه لا  
 ينتقل للصوم الا بهذا العجز عن الخصال الثلاث **قوله**  
 وواجب الثلاث الاول ثلاث اعتقاق ثم صوم ثم اطعام  
 على ما بينتها بقولي اعتقاق رقبة مؤمنة ثم المنهج **قوله**  
 مؤمنة اي قبل العتق فلو قارن العتق الاسلام لم يجز  
 ويشترط كونه بصفة الاجزاء حال العتق فلو عتق كافر  
 عنها فيعتق اذا اسلم لا عنها ويشترط في الاعتقاق ان يكون

ما  
هو



بلا عوض فان كان بعوض كانت حر عن كفارتى ان اعطيتى  
 او اعطاني زيد كذا لم يجز عنها لانه لم يجز الا اعتاق لها بل  
 ضم اليه قصد العوض وان تكون كاملة الرق فلا تجزى المستول  
 والمكاتب كتابة صحيحة وان لم يود شيئا من النجوم بخلاف  
 المكاتب كتابة فاسدة فلا تجزى كافر قال تعالى في كفارة القتل  
 فخرير رقبة موهنة والحق بها غير هاتيا سا او حملا  
 للمطلق على المقيد كما حمل المطلق في قوله واستشهدوا  
 شهدتين من رجالكم على المقيد في قوله تعالى واستشهدوا ذوي  
 منكم ولان الزكاة لا يجوز صرفها للكافر فكذا الكفارة به **بقوله**  
 ثم جلس اي الرجل **بقوله** فاني بضم الهزة النبي صلى الله عليه  
 وسلم **بقوله** بفروق بفتح العين والواو مكيل يفسح من خوص النخل  
**بقوله** ثم قال اذهب فاطمه اهلك عبارة الروض في كتاب  
 الصوم فاطعام ستين مسكينا غير اهل له قال شيخ الاسلام  
 في شرحه اما اهل له فلا يصرف المكفر من كفارته بشياله ولو  
 كان فقيرا كالزكوات وسائر الكفارات واما قوله صلى الله  
 عليه وسلم في الخبر فاطمه اهلك ففي الام كجاء في الراعي  
 يحتمل انه لما اخبره بفقره اذن له في صرفه لهم او انه  
 ملكه اياه وامره بالتصدق به فلما اخبره بفقره اذن له  
 في صرفه لهم للاعلام بانها انما تجب بعد الكفاية او انه  
 تطوع بالتكفير عنه وسوغ له صرفها لاهله للاعلام بانها  
 انما تجب بعد الكفاية وان له صرفها لاهل المكفر عنه  
 اي وله ان ياكل هو وهم منها كما صرح به الشيخ ابو علي  
 السبكي والقاضي نقل عن الاصحاب وحاصل الاحتمالين

الاولين

الاولين انه صرف له ذلك تطوعا قال ابن دقيق العيد  
 وهو الاقرب **بقوله** خمسة عشر صاعا وهي بالامر ادستون  
 مراواتي بهذه الرواية بعد الرواية الاولى لاجل ان يبين  
 بها مقدار الثمر الذي في العرق اذ ليس في الرواية الاولى  
 تعرض لقدر العرق ولا لقدر الثمر الذي في العرق قال  
 البرماوي والكرمانى وقد استنبط بعض العلماء من هذا  
 الحديث الف مسألة وأكثر من ذلك ان من ارتكب معصية  
 لاحد فيها ولا كفارة وجاه مستفتيا انه لا يعاقبه لان النبي  
 صلى الله عليه وسلم لم يعاقبه مع اعترافه بالمعصية  
 لان معاقبة المستفتي تكون سببا لترك الاستفتاء من التا  
 عن وقوعهم في ذلك وهذه مفسدة عظيمة يجب اجتنابها  
 ثم القسط لان علي البخاري **بقوله** ثابت في ايتمها اي في قسم الخطا  
 منها منطوقا وفي غيره مفهوم ما بالاولى فيصح قياس غيرها  
 عليها **بقوله** سليمة من عيب يخل بالعمل وان لم يثبت  
 الرد في العيب ويمنع الاجزاء في غيرة الجنين **بقوله** فيا ترى بها  
 تكمينا لحاله وذلك انما يحصل بقدرته على القيام بكفاريته  
 والا صار كذا على نفسه او غيره والمقصود في البيع والغرة  
 المالية فاعتبروا في كل محل ما يليق به كما اعتبروا في عيب  
 الاضحية ما ينقص اللحم وفي عيب النكاح ما يخل بالتمتع  
**بقوله** فلا يجزى زمن وجنين وان انفصل لدون ستة اشهر  
 من الاعتاق لانه وان اعطي حكم المعلوم لا يعطى حكم الحي  
 ثم لم يلى ومجنون افاقته اقل من جنونه او اكثر ويعقبها  
 ضعف يمنع العمل زمنا يوثق بان يكون مع زمن الجنون



اكثر من زمن الافاقه فانه لا يجزى وهذا هو المصهد بخلاف  
 من افاقته اكثر ولم يعقبها ما ذكر واستوى الامران وبخلاف  
 المعنى عليه لان زوال انعامه مرجور روض وشرحه ويجزى  
 الحق وهو من يضع الشئ في غير موضعه مع علمه بغيره و  
 قيل انه الذي لا تتفع بعقله انتهى **قوله** ولا فاقد رجل اويد  
 او اسئل احدهما الا ضرار ذلك بعمله اضرار ابينا **قوله** او  
 فاقد خنصر ومنصر من يد لذلك بخلاف فقد احدهما  
 او فقد هما من يدين او فقد املت من اصبعتي غيرها  
 وهو الابهام او السبابة او الوسطى وخصهما لان فقدهما  
 مضر كما علم بالاولى ما قبله **قوله** او امله من ابهام  
 يد فلا يجزى لانهما املتان لتعطيل منفعتهما بخلاف  
 امله من غيرها ولو العليا من اصابعه نعم الاوجه ان  
 غير الابهام لو فقد امله من قطع امله منه لانه حينئذ  
 كالابهام **قوله** رملي **قوله** ويجزى صغير حكمه باسلامه تبعه احد  
 ابويه لاطلاق الاية ولانه يرجى كبره فهو كما يرجى  
 بروه قال الفوراني وغيره وخالف الفرقة حيث لا تجزي فيها  
 الصغير لانها حق ادمي ولان غرة الشئ خياره والمجنون  
 كما الصغير فيما ذكر ذكره الاصل والمستحب ان يكون من  
 يكفر به مكلفا للخروج من الخلاف روض وشرحه ويجزى  
 صغير ولو ابن يوم واستشكل الاجزاء فيه بانه لا يعرف بطش  
 يديه ومشي رجله وابعار عينيه وسماخ اذنيه واجب  
 بان الحكم بالاجزاء بنا على السلامة فان بان خلا فيها انقض  
 الحكم انتهى **قوله** اقرع الانبات براسه **قوله** ومريض يرجى

بروه اذ امارت بعد اعتاقه فانه يجزى وموته يحتمل ان يكون  
 مريض اخر ومريض لا يرجى بروه اذ ابرى بخلاف ما لو اعتق  
 اعى فابصر فانه لا يجزى والفرق تحقق الياس في العمى وعو  
 البصر نعمة جديدة بخلاف المرض لكن هذا يشكل بقولهم  
 لو ذهب بصره بجنابة فاخذت دينته ثم عاذا استردت  
 لان العمى المحقق لا يزول ويجاب بان العمى هنا محقق  
 وهناك مطلقون وهذا الجواب للرملي في البهجة **قوله**  
 فان عجز المكفر عن الرقبة حسا او شرعا بان لم يجد الرقبة  
 وقت الادا او ما لا يصرفه فيها فاضلا عن كفاية ميمونه من  
 نفسه وغيره نفقة وكسوة ويسكني ونحوها قال الرافعي  
 وسكتوا عن تقدير مرة ذلك ويجوز ان يقدر بالهر الفا  
 اي بما يبقى منه فان جاوزه اعتبر كفاية سنة على المعتمد  
 اما من لا يملك ذلك كمن ملك رقيقا هو محتاج الى خرمته  
 لمرض او كبر فهو في حقه كالمعذورم او جرحها لكنه قبلها  
 كما رجحه الروياني او كان عبدا اذ لا يكفر بغير الصوم لانها  
 ملكه وليس له تحليله اذ لم ياذن له فيه كما في الاحرام با  
 الحج **قوله** صوم شهرين متتابعين فان تكلف العتق اجزاه  
 ولو بان بعد صومها ان له صوما ورثه ولم يكن عالما به  
 يعتد بصومه فيما يظهر اعتبارا بما في نفس الامر و  
 يعتد بان الهلال وان نقصا لانه المعتد شرعا ولا بد من  
 تبين النية كل ليلة كما علم مما مر في الصوم وان تكون  
 النية واقعة بعد فقد الرقبة وان تكون ملتبسة في ستين  
 يوما لم يجز بخلاف ما لوجه الستين ووضع الطعام بين

لب

لج

لا



ايد بهم وقال ملكهم هذا وان لم يقل بالسوية فقبلوه ولهم  
 في هذه القسمة بالتفاوت بخلاف ما لو قال خذوه ونوى الكفاية  
 فانه انما يجزئ به ان اخذوه بالسوية والا لم يجز الا من اخذ  
 من الادونه ويفرق بين هذه وتلك بان الملك ثم القبول  
 الواقع به التساوي قبل الاخذ وهنا لا يملك الا بالاخذ  
 فاشتراط التساوي ثم رمى **قوله** مسكينا وامسكينا شامل للفقير  
 كعكسه كما تقر في قسم الصدقات واختير التعبير بالمسكين  
 تاسيا بالكتاب العزيز ولان شموله للفقير اظهر من شمول  
 الفقير له **قوله** لما مر في الآية والحديث وهو قوله في الحديث  
 الشريف فاني بعرف فيه ثم خمسة عشر صاعا وقال في الحديث  
 قبله فهل تجر ما تطعم ستين مسكينا **قوله** كما في زكاة الفطر  
 كبر وشعر واقط ولبن فلا يجزئ لحم ودقيق وسويق  
 وخبز ولا التفذية ولا التعشبية والا واجه ان المراد بالمكفر  
 هنا المخاطب بالكفارة لا ما ذونه او وليه ليوافق ما مر  
 ثم ان العبرة ببلد المودي عنه لا المودي ثم رمى من عند  
 قوله والا وجه **قوله** اقتصارا على الوارد فيه من الاعتقاد  
 في كفارة القتل ثم الصوم **قوله** وحمل المطلق الخ جواب عن  
 سوال مقدر تقديره هل لا حمل المطلق وهو عدم  
 الاطعام في كفارة القتل على المقيد في كفارة الظهار  
 ووقاع رمضان كما تقدم **قوله** لكن لا بد لا عن العتق  
 بل فدية عن الصوم **قوله** اطعام عشرة مساكين الخ  
 فلا يجوز ان يصرف الى دون عشرة ولو في عشرة ايام ولا  
 الى عشرة او اكثر كل واحد دون مائة ولا ان يطعم خمسة

ويكسوا

ويكسوا خمسة **قوله** من غالب قوت البلد اي بلد الحالف وان  
 كان المكفر عنه في غير بلده وهو محتمل قياسا على الفطرة اي الغا  
 بقوت بلد المودي عنه انتهى ابن حجر **قوله** او كسوتهم ولو  
 اعطاهم ثوبا واحدا واقتسموه لم يجز بخلاف عشرة امراء دفعت  
 لهم فانها تكفي **قوله** ما يعتاد لبسه لو اخرجها من الفرا  
 لجلود لم يكف لكن قطع في الحاوي والبحر بالاكتماع عند الاعيا  
 قال الزركشي ولو دفع فيصلا الاحكام له لم يكف على الاصح لعدم  
 اعتياد لبسه انتهى وهو الوجه في **قوله** كعرقية هذا  
 مشكل نحو القلنسوة واجيب بانها في عرف اهل مصر تطلق  
 على ثوب يجعل تحت البرذعة ويشد اليه قرنه اياها بالهند  
**قوله** ومنديل المراد بالمنديل الذي يحمل في اليد وقيل المراد  
 بالمنديل ما يحمل على العمامة **قوله** او لم يصلح للبد فوج له  
 كقنيص صغير وعمامته وازله وسراويل للكبير وحرير  
 لرجل لا نحو خف ما ليسى كسوة كدرع من حرير ونحوه  
 وقفازين وهما ما يعملان لليدين ويحشيان بقطن ومنطقة  
 وهي ما تشد في الوسط فلا يجزئ **قوله** او تحرير رقبة وهو  
 افضلها ولو في زمن الخلاويحت ابن عبد السلام ان  
 الاطعام في زمن الخلا افضل **قوله** استقرت في ذمته مرتبة  
 كما كانت الا ان يقدر على نفي منها فحينئذ ان قدر على خصلة  
 ففعلها او اكثر رتب لانه صلى الله عليه وسلم امر الاعرابي ان  
 يكفرها ففعله مع اخباره بعجزه فدل على انها باقية في  
 الذمة حينئذ **قوله** على خصلة اي من خصالها ففعلها لو كان  
 قادرا عليها او كلام التنبيه يقتضي ان الثابت في ذمته هو



الخصلة الأخيرة وكلام القاضي ابو الطيب يقتضي انها اخرى  
 الثلاث وانها مخيرة وكلام الجمهور انها الكفارة وانها مرتبة  
 في الزمة وبه صرح ابن دقيق العيد وهو المعتمد على رجلي ولا  
 يتبع بعض العتق ولا الصوم بخلاف الاطعام حتى لو وجد بعض  
 مداخرته لانه لا بد له وبقي الباقي في ذمته **قوله** مد وهو  
 رطل وثلاث وان المعتبر الكيل لا الوزن **قوله** الحمل وهو من الزنا  
 حينئذ **قوله** او رضاع ولا فرق في هذه الموضع بين ان تكون  
 اما او مستأجرة او مستعارة او متبرعة ولا فرق في الموضع بين  
 الادمي وغيره حتى لو استوجرة امرأة لا رضاع بخلة مثلا كان  
 الحكم كذلك والفطر فيما ذكر جائز بل واجب ان خيف نحو هلاك  
 الولد ولا تعد الفدية بتعدد الاولاد لا يبادل عن الصوم  
 بخلاف العقيقة لانها فدا عن كل واحد **قوله** اي للخوف على  
 الولد اي وحده بان خافت الحامل من اسقاطه وخافت  
 الموضع من ان يقتل اللبن فيهلك الولد اي فان الواجب  
 الفدية اي والقضا وانما سكت هنا عن حكم القضا مع انه  
 واجب ايضا في هذه الصورة التي ذكرها للعلم بهما من باب  
 الافطار في رمضان كما سيأتي في كلامه في هذا الكتاب وعبرة  
 الروض وشرحه فاذا خافت الحامل والمرضع على الاولاد  
 افطرتا وعليهما مع القضا الفدية من مالهما وان خافتا  
 على نفسيهما ولو مع ولديهما فلا فدية اي ويجب القضا  
 كما مر من المرجو البراءة في وقوله من ماله اخرج به مع اذا  
 كانت رقيقة فان الفدية تلزمها وتكون في ذمتها اي الى ان  
 تعتق قاله القفال في فتاويه قال ولا يجوز لها ان تصوم

**باب الفدية**  
 ح

عن

عن هذه الفدية لانها تجب مع قضا الصوم فهي محض  
 غرم ولا يكون الصوم بدلا عنها وقوله قال القفال اشار الى  
 تصحيحه حينئذ ركني فان قيل اذا خافتا على نفسيهما مع  
 ولديهما فلهو فطرا ارتفق به شخصان فكان ينبغي الفدية  
 ايضا قياسا على ما سيأتي اجيب بان الآية وهي قوله تعالى فمن  
 كان منكم مريضا او اية وردت على عدم الفدية فيما اذا افطرا  
 لخوف على نفسيهما فلا فرق بين ان يكون الخوف مع غيرها  
 ام لا **قوله** الخطيب **قوله** وعلى الذئب يطيقونه فدية المراد لا  
 يطيقونه / ويطيقونه في الشباب ثم يعجزون عنه في الكبر وروى  
 البخاري ان ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما كانا يقرأ  
 وعلى الذين يطوقونه ومعناه يكلفون الصوم فلا يطيقونه  
**قوله** انها نسخت الا في حق الحامل والمرضع والناسخ **قوله**  
 تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه والقول بنسخه قول  
 اكثر العلماء وقال بعضهم انه محكم غير منسوخ فتاويله بما مر  
 في الاحتجاج به به روض **قوله** ويستثنى المتخيرة اي اذا كانت  
 حاملا او مرضعا وافطرت خوفا على الولد فقط فلا فدية  
 عليها للشك محل ما ذكر في المتخيرة اذا افطرت ستة عشر  
 يوما فاقل فان افطرت ازيد من ذلك وجبت الفدية  
 لما زاد لانها اكثر مما يحتمل فساد به الحيض حتى لو افطرت  
 كل يوم من لزمها مع القضا الربعة عشر من ابنه عليه  
 الجلال البلقيني **قوله** وكبر لشخص كان صارا شريفا  
 هو مالا يطيق الصوم في زمن لزمه اي قاعه في زمن يطيقه  
 فيه ومثله كل عاجز عن صوم واجب سوا رمضان وغيره



لزمانه او هزم او شدة مستقة ثم الفدية يجب في حق كل من  
 ذكر اصاله لا بد لا عن الصوم حتى لو اطلقه بعد الفطر  
 ولو قبل اخراج الفدية لم يلزمه الصوم قضاها في المجموع  
 عن نقل البغوي وسبقه اليه شيخه الفارقي وتبعه تليذه  
 الخوارزمي قال لانه لم يكن مخاطبا بالصوم بل بالفدية  
 ابتداء وبه فارق نظيره في الحج عن المعصوب اذا قدر عليه  
 لان المعصوب مخاطب بالحج واما اجازته له الانابة للضرورة  
 وقد بان عدمها **قوله** واذا تكلفه مع العجز اجزاه ولا فدية  
 اتفاقا كما في المجموع ونقله ابن الرفعة عن البندري و  
 عتمده كالو تكلف من سقطت عنه الجمعة فعلها اجزاه  
 عن واجبه ولو نذر العاجز صوما الغانذره لما مر من انه  
 يخاطب بالصوم ابتداء بل بالفدية **قوله** ومثله اي الكبر  
**قوله** وتأخير قضا رمضان اي وان اوجب فطره كفارة  
 كالجماع على المعتمد لا اختلاف سببهما لان الفدية للتأخير  
 والكفارة للهتاك خلا لما في العباب تبع للقاضي حيث  
 قال واما اذا اوجب فطره كفارة كالجماع في نهار رمضان  
 ولم يقض حتى دخل رمضان اخر فلا تلزمه الفدية بل  
 الكفارة فقط ويتكرر اي المدا إذا لم يخرج به **قوله** بتكرره  
 السنين لان الحقوق المالية لا تتد اخل بخلافه في نحو الهرم  
 لا تتفانقصه وقتي تلخص ان الفدية تجب بفوت الصوم  
 وبفوت وقته وتأخير القضاة البهجة وبفوت الصوم  
 وذلك كفيل لكبر او مرض لا يرجى برؤه وقوله وبفوت  
 وقته وذلك كالحامل والمرضع ومن افطر لا نقاد مشرف

علي الهلاك وقوله وتأخير القضا كما في المسألة الأخيرة حتى  
 لو كان عليه عشرة ايام من رمضان واخر الي ان بقي من شعبان  
 خمسة ايام مثلا اشتمات لزمه خمسة عشر مراحلا ولا يتو  
 على دخول رمضان ح شيخنا على البهجة **قوله** اما تأخير بعض  
 الخ لانه تأخير الاداء بهذا العذر جائز فتأخير القضا اولى  
 بالجواز **قوله** وازالة شعرة اي ففيها من طعام واذا  
 عجز عن المدا فهل يصوم عن ذلك يوما قال قس في شيء  
 شجاع فيه نظر ودخل في ازالة الشعر حلقه ونتفه واحرقه  
 وفقه والفته بالنورة وان ازال المحرم ما ذكره من غيره فان  
 كان الغير حلالا فلا شيء عليه وان كان محرما فان كان  
 باذنه حرم عليه ما والفدية على المفعول به وان كان  
 نائما او مكرها فالاصح انها على الفاعل انتهى **قوله** وتقليم  
 ظفر من يده او رجله او من محرم اخر قلم او غيره فبما ساعلى  
 الحلق بجامع الترفه والمراد بالظفر والشعر الجنس فيصرق  
 بالواحد ويبعضه **قوله** كظفر منكس وتاذي بذلك فقطع  
 المؤذي منه فقط فلا فدية ولا حرمة لانه مؤذي بنفسه  
 كالصيد الصايل بخلاف الحلق ففيه الفدية ثم البهجة  
**قوله** بعينه خرج بذلك ما لو نبت شعر براسه وتاذي  
 به ثم ازاله فان فيه الفدية كما افتى به شيخنا الزياي  
**قوله** او قريب منها كالحاجبيه او راسه بان طال بحيث ستر  
 بصره فانه لا يحرم قطع الساتر منه فلا فدية فيه **قوله** و  
 ترك بيت ليلة من ليالي منى اي غير ليلة الأخيرة اذا  
 تعجل اما هي فلا شيء فيها قال تعالى فمن تعجل في يومين



فلما اشر عليه ومن تاخر فلا اشر عليه وصورة المسالة فيها  
 اذا بات الليلتين الاولتين وترك مبيت الليلة الثالثة  
 ورعى يومها وهو كذلك فيمن لا عذر له كما في المجموع عن  
 الاصحاب ثم رمى من عند قوله فلو لم يبتها **قوله** بلا عذر  
 اما المعزور كما هل السقاية ورعا الابل فلهم ترك مبيت  
 ليا لي من غير دم لانه صلى الله عليه وسلم ارخص ان  
 يبيت بمكة ليا لي السقاية ورخص لربنا الابل ان يتركوا  
 البيت بمنى روي الشيخان الاول والثاني الترمذي وقال  
 حسن صحيح ولهم ان يتركوا رمى ويقضون في تاليه قبل  
 رميه لان رمى يومين متواليين واذا غربت الشمس  
 والرعا بمنى لزمهم مبيت تلك الليلة والرمى من الفد بخلاف  
 اهل السقاية لان عملهم بالليل في البهجة واستنبت البلقني  
 من هذه المسالة انه لو بات من شرط مبيته في مدرسة  
 مثلا خارجها خوف على زوجته او ماله او نحوها لم يسقط  
 من جامعيته شي كما لا يجبر ترك البيت للعدو وبالدم قال  
 وهو من النفاس الحسنى ولم اصبق اليه انتهى ثم رمى **قوله**  
 وترك رمى حصاة من الجمار ولو بلا عذر زيادى ويتصور  
 ذلك في اليوم الاخير وجب عليه من الطعام من ولا  
 يتصور ذلك في غير اليوم الاخير لانه اذا ترك رمى يوم  
 في اليوم الثاني ورعى في اليوم الثالث وقع عن الثاني وهكذا  
**قوله** لا زالة شعرتين او بعضهما الخ لعن تبغيض الدم  
 ولو شك وقد اسبل منه شعر هل سله المشط بعد  
 التتافه او نتفه فلا فدية لان النفق لم يتحقق والاصل

براه الزمة ويكره كما في المجموع ان يتمشط وان يفل شعره  
 ولحيته وان يحك شعره لاجسده باظفاره لا با نامله روض  
 وشرحه **قوله** ومحل ايجاب المداخ هذه مقالة ضعيفة تتبع فيها  
 العراقي رحمه الله واقتضاه كلام الشيخين **قوله** ان اختار  
 الدم بان عزم على انه اذا زال شعره او شعرتين يخرج دما  
 عند ذلك **قوله** فان اختار الطعام ففي واحد وفي اثنين صا  
 عان او الصوم ففي واحد صوم يوم وفي اثنين صوم يومين  
 والمعمدان الاختيار اما هو في الدم الكامل كفدية ثلاث  
 شعرات فان قلت كيف يخير بين الشئ وبعضه فان المدبعض  
 الصاع فالجواب ان ذلك معهود كالتيخير بين القصر والاقام  
 وبين الحجفة والظلم في حق من لا تلزمه الجمعة **قوله** كنقلهم  
 ظفرين او بعضهما في الاحرام الا ان يضروه يقاوها **قوله** صيدها  
 المتوحش بطبعه الذي لا يمكن اخذه الا بحيلة وحقيقة الاصطاد  
 اخذ الشئ بحيلة **قوله** ووطى من محرم الخ وفيه شدة على الوا  
**قوله** والتخلل اي الاول **قوله** شعرات بفتح العين جمع شعرة  
 بسكونها او بعض كل من الثلاث بان قطع من شعرة بعضا  
 ومن اخرى كذلك **قوله** لا دفعة واحدة بان يتحد الزمان وا  
 مكان اما اذا اختلف محل الازالة او زمانها عرفا فيجب في كل  
 شعرة او بعضها وظفر كذلك وحكم ما فوق الثلاثة حكمها  
 كما فهم بالا ولي حتى لو حلق شعر راسه وشعر بدنه او زال  
 اظفار يديه ورجليه كذلك لزمه فدية واحدة لانه يعد  
 فعلا واحدا ثم رمى **قوله** وتطيب منه لبدنه ولو باظفان نحو  
 الحل او ملبوس ولو غلا بما يقصد به راحته الطيبة ولو مع

صطياد

طى



غيرها مكسك وعود وكافور **قوله** وليس النظر لو تكرار الملبوس  
 كان يلبس ثلاثة اثواب مثلاً هل تتكرر القدية بتكرار  
 ذلك قال بعضهم ينبغي ان يقال ان ستر كل فرس غير ماستر  
 الاخر كما كان بعضها اطول من بعض تتكرر القدية والا  
**فلا قوله** وترك احرام من الميقات لاساته بترك الاحرام من  
 الميقات وقال ابن عباس رضي الله عنهما من نسي من  
 نسكه شيئاً وتركه فليهرق دماً رواه مالك **قوله** اذا لم يجد  
 اليه قبل تلبسه بنسك ركناً كان كالوقوف او سنة كالطواف  
 للقدوم اما اذا عاد اليه قبل تلبسه بما ذكر فلا دم عليه  
 مطلقاً ولا اثم بالمجاورة اذا نوي العود **قوله** اترك  
 الرمي اي رمي يوم النحر او ايام الشريق عهداً او هو كذا وترك  
 ثلاث رميات من غير تدارك لذلك لزومه دم ولو بعذر على  
 المعتمد خلافاً لبعضهم هو ابن حجر **قوله** وقطع اي او قلع **قوله**  
 ففي اي يجب في القطع او القلع **قوله** الكبيرة اي بان تسمى كبيرة  
 عرفاً **قوله** بقرة كما رواه امامنا الشافعي عن الزبير ولا يقال  
 مثله الا بتوقيف وسواء طلعت الشجرة ام لا والبدنة في معنى  
 البقرة كما في الروضة وانما لم يسموا بها عن البقرة ولا عن الشاة  
 في جزا الصيد مراعاة لهم المتولية بخلافه هنا ثم رمل **قوله** وفي  
 الصغيرة ان قاربت سبع الكبيرة شاة فان صغرت جذا  
 ففيها القيمة ثم رمل **قوله** ان لم يكن المتمتع والقارن من  
 حاضري المسجد الحرام لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله  
 حاضري المسجد وقيسى به القارن فلا دم على حاضريه  
 وهم من مساكنهم دون مرحلتين منه اي من الحرم لقربهم

منه والقريب من الشيء يقال انه حاضره قال تعالى واسألهم  
 عن القرية التي كانت حاضرة البحر اي قريبة والمفني في ذلك  
 انه لم يبرحوا ميقاتاً ميقاتاً كما اوضحته في الروض فمن جاوز  
 الميقات من الافاقين ولو غير مرید نسكاً ثم بداه فاحرم  
 بالعمرة قرب دخول مكة او عقب دخولها لزومه دم المتمتع لانه  
 ليس من الحاضرين لعدم الاستيطان **قوله** وفوات نسك  
 اي الوقوف بعرفة **قوله** وافساد له اي النسك **قوله** بوطي  
 بالاجماع على المحرم احراماً مطلقاً او بحج او عمرة او بهما ولو  
 لبهيمه في قبل او دبر متصل او مقطوعه ولو من بهيمه او  
 بقدر الحشفة من فاقرها حتى يحرم على المرأة الحلال فيكن  
 المحرم منه ويحرم على الحلال ايضا حال احرام المرأة ما لم يرد  
 به تحليلها بشرطه الا في لقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق  
 اي فلا ترفثوا ولا تنفسقوا فلفظه خبر ومعناه النهي اذ لو  
 بقي على الخبر امتنع وقوعه في الجحيم لان خبر الله تعالى صدق  
 قطعاً مع ان ذلك ورد كثيراً الاصل في النهي الفساد والرفث  
 فسره ابن عباس بالاجماع **قوله** فعليه اي الواطئ الرجل بدنة  
 روى ذلك مالك عن جمع من الصحابة ولا يخالف لهم وخرج  
 بالرجل المرأة فلا شيء عليها غير الاثم وستاتي هذه الامور  
 ومحرراتها في كتاب الحج وانما تبهنا على بعض محترقات بعض  
 المسائل لوقوعه في كلامه هنا غير مبين محترقاتها التشوف  
 النفس لها عند ذكرها والله اعلم **كتاب الصيام**  
 اي ومنه الصيام لغة كما قال تعالى حكاية عن مريم **قوله**  
 صوما اي امساكاً وسكوتاً عن الكلام وقول النابغة خيل صيام



وخيل غير صائمة **قوله** تحت العجاج واخرى تعلك البها اي  
فمسكة عن القتال وشرعا امسك عن المفطر الخ امسك المسلم  
المميز عن المفطرات من اول النهار الخ بالنية سالما من الحيض  
والنفاس والولادة من الاعما والسكركم في بعضه ح **قوله**  
اية كتب عليكم الصيام والايام المفروقات ايام شهر رمضان  
وجمعها جمع قلة لمعونها وقوله تعالى كما كتب على الذين  
من قبلكم قيل ما من امة الا وفرض عليهم صوم رمضان الا  
انهم ضلوا عنه والتشبيه في اصل الصوم دون وقته قال  
ابن عبد السلام رمضان رمضان افضل الاشهر وفي الحديث  
رمضان سيد الشهور ح **قوله** وهو احرار كان الاسلام  
الخمسعة لعدة منها في خبري الاسلام على خمس ومن ثم  
كان وجوبه مجعما عليه معلوم من الدين بالضرورة  
فيكفر جاحده لشرطه السابق اول الزكاة لا تاركه كسلا بل  
محبس ويمنع نهائرا ليحصل له صورة الصوم ولانه اذا عرف  
انه يعامل بذلك نوى من الليل ففرض في شعبان في السنة  
الثانية من الهجرة والذي عليه اصحابنا انه لم يفرض  
قبله صوم وقد بينت ادلة ذلك مع ما فيها في شرح الشايل  
وفي اتحاف اهل الاسلام بخصوصيات الصيام **قوله** العباب **قوله**  
وعقل اي تميز في روض واورد عليه النائم والمفقى عليه  
والسكران فانه يصح صومهم وان استغرق النوم الوقت  
بخلاف الاعما والسكر اذا افاق لحظة من النهار وان كان  
مجنونا لم يصح كذا بخط شيخنا الزيادي **قوله** اسلام  
عقل ونقا عن حيض تعبير هذه الشروط في جميع النهار

فلو

فلو ارتدا وزال تميزه بمجنون او وجد نحو الحيض في جزئيه  
بطل صومه وكالمجنون عدم التميز للصغير عباب وشرحه **قوله**  
كنفاس لو ولدت ولم تربلا افطرت على الاصح ح **قوله**  
وعلم بالوقت عده العلم بالوقت من الشروط لا من الفروض  
وتعبيره بالعلم بالوقت اعم من كلام اصله لشهره ما لو  
نذر صوما معيناً ولصوم الخبيس والاثنين بخلاف ما عبر به الاصل  
فانه لا يشمل ما ذكر **قوله** فلا يصح صوم كافر اصلي او مرتد ولو  
ناسيا للصوم ولا يجوز للمسلم اخانة الكافر على ما لا يحل عندنا  
كالاكل والشرب في نهار رمضان بضيافة او غيرها **قوله**  
لم يفق لحظة من نهاره قيده في المفق عليه والسكران واما  
المجنون فيضرب مطلقا ولو جن في بعضه بطل صومه والسلامة  
من الاعما والسكر تشترط في جزئيه فيشترط انتفاؤها لحظة  
منه لانها في الاستيلاء على العقل فوق النوم ودون الجنون  
فلو قلنا ان المستغرق منهما يضرك المجنون لا الحقنا الاضعف  
بالا قوى فتوسطنا وقلنا ان الافاقة في لحظة كافية ولا  
استغراق النهار بالنوم لبقا اهلية الخطاب معه اذ  
النائم يتنبه اذا نبه ولهذا يجب قضا الصلاة الفايئة  
بالنوم دون الفايئة بالاعما ولو شرب المسكر ليلا وبقي  
سكره جميع النهار لزمه القضاء وان صحا في بعضه فهو  
كالاعما في بعضه نقله الشيخان عن المتولي واقراه وهذا  
هو المعتمد عند الرملي وكذلك عند ابن حجر كما صرح  
في باب بتضعيفه والا فهو مخاطب بفروع الشريعة  
بمعنى انه يعاقب عليه في الاخرة كما مر في الصلاة



وكذلك اطرده يلزمه الصوم ويأثم بتركه ويلزمه قضاؤه  
 اذا اسلم بلا خلاف ثم العباب **قوله** بنية ومحلها القلب  
 فيصح الصوم بالقلب ولو في الصلاة كما في المجموع وبه يعلم  
 انه يصح نية الاعتكاف في الصلاة وانه يصح التوقف  
 فيها انما هو لعدم الاطلاع على ما ذكرته في العباب فلا  
 يكفي باللسان قطعاً كما لا يشترط التلفظ بها قطعاً كما  
 في الصلوة ولو تسحر ليصوم او شرب لرفع العطش  
 عنه فهارا او امتنع من الاكل والشرب او الجماع خوفاً  
 طلوع الفجر كان نية ان خطر بباله الصوم بصفاته  
 الشرعية لتضمن كل منها قصد الصوم **قوله** نية وهو  
 وان كان تركاً لكنه كف قصد كقع الشهوة فالتحقق  
 بالفعل فلو نوى اول ليلة من رمضان صوم جميعه لم يكف  
 لغير اليوم الاول لكن ينبغي له ذلك ليحصل له صوم  
 جميعه عند ابي حنيفة وواضح ان محله ان قلده والا كان  
 متلبساً بعبادة فاسدة في اعتقاده وهو حرام ولو شك  
 نهاراً هل نوى ام لا فان تذكر قبل الغروب قال الاذني  
 او بعده لم يصح لان الاصل عدم وقوعها ليلا اذا اصل  
 في كل حادث تذكره باقرب زمن بخلاف ما لو نوى وشك  
 هل طلع الفجر ام لا لان الاصل عدم طلوعه **قوله** وقوله  
 يجب نية ليلا اي في الفرض كما يأتي في كلامه قريباً **قوله** لخبر  
 من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له فان لم يبيت  
 لم يقع عن رمضان بلا خلاف وهل يقع نفلاً وجهان  
 او جهها عزمه ولو من جاهل ويترك بينه وبين

نظاره

نظاره بان رمضان لا يقبل غيره ثم رمى وسئل شيخنا  
 الزيادي في درسه عن من نوى الصوم في حال جماعه هل  
 يعتد بهذه النية ولا يعتد بها فاجاب بانه يعتد  
 بها ولا يحتاج لتجديد نية اخرى فقل ما الفرق بين  
 الصوم والحج فانه لو نوى الحج حال جماعه لم يعتد بهذه  
 النية ولم ينقذ الحج فاسداً واجاب ايضا بان الفرق  
 بينهما باننا لو قلنا في الحج بصلية النية لصار متلبساً بـ  
 لعبادة في حال جماعه ولا كذلك الصوم ليس متلبساً به  
 في حال جماعه لانه لم يتلبس به الا بعد الفجر فاقتراوان  
 كان كل منهما يفسده الجماع بعد انقاده **قوله** وهذا  
 في فرض الصوم ويجب لفرضه اي الصوم ولو نزل او  
 قضا او كفارة وكان النوى صبيحاً تبينتها ولو من اول  
 الليل وتعيينه اي الفرض وكذلك صوم الاستسقاء امر  
 الامام اذا قلنا بوجوبه كما افتى به النووي فيجب فيه  
 التبيين والتعيين كما مثله قولهم في الروضة كما اعتمد  
 الرملة **قوله** قبل الزوال لما صح من انه صلى الله عليه وسلم  
 قال لعائشة يوماً هل عندكم من غدا قال لا قال فاني  
 اذا صوم ويوما اخر عندكم شي قالت نعم قال اذن  
 افطر وان كنت فرضت الصوم واختص بما قبل الزوال  
 للخبر اذا الغدا بفتح الغين اسم لما يوكل قبل الزوال  
 والعشاء اسم لما يوكل بعده ولادراك معظم النهار  
 غالباً بالنسبة لمن يريد صوم النفل كما في ركعة المسبوق  
**قوله** بشر ما انتفا الموانع للصوم قبلها لاكل وجماع



وكفر وحيفى ونفاس والافلا وجنون والافلا يصح الصوم  
 نعم لو تضرع ولم يبالغ فسبقه اما الى الجوف ثم نوى  
 صوم تطوع صح وكذا كل ما لا يبطل به الصوم كالراه على  
 الاكل او الشرب مثلا **قوله** تمتع بان يعتمر ثم يحج **قوله** وقرآن  
 بان يحرم بهما معا او بالعرة ثم بالحج قبل شروعه في شئ  
 من اعمالها ويمتنع عكسه كما سيأتى في كتاب الحج بتوجيهه  
 بان فاته الوقوف بعرفة فانه يجب على كل من اتممتع وا  
 لقارن دم بشرطه فاذا عجز عن الدم صام ثلاثة ايام في الحج  
 وسبعة اذا رجع واستشكل ما هنا من الصوم في هذه وفي  
 الطواف نحو الوداع بان زمن الحج انقضى فكيف يقال ثلاثة  
 في الحج واجاب عنه البلقيني بان كونها في الحج فيما يمكن فيه  
 ذلك كالثلاثة التمتع او القران بان احرم قبل يوم عرفة با  
 ربعة ايام فاكثر ما عجزه فالمراد بكونها في الحج اي مكة **قوله**  
 يفرق فيها بين الثلاثة والسبعة اي واما الثلاثة وحرما  
 او السبعة فله تفرق فيها وتتابعها **قوله** وهو قضا رمضان  
 اي مع الساعات الوقت ومع كونه افطره بعذر والا فيجب  
 التتابع **قوله** وكفارة جهاع في احرام وذلك فيما اذا جامع ز  
 وجته قبل التحلل الاول فانه يجب عليه بدنة فان عجز  
 فبقرة فان عجز فسبع شياه فان عجز قوم البرنة واشترى  
 بقيمتها طعاما فان عجز عن الشراء قوم الطعام وصام  
 عن كل مديوم متتابعة او متفرقة **قوله** او دهن شعر  
 راسي او لحية اي وكذا دهن ساير شعور الوجه على  
 المعتد **قوله** لان الاستكثار منه مطلوب لا يصلح ان

يكون

يكون علة لكثرة صوم النفل **قوله** والموكر منه الخ وهذا  
 النفل ينقسم الى ثلاثة اقسام قسم يتكرر بتكرار السنة  
 كصوم يوم عرفة وقاسوعا وعاشوراء وقسم يتكرر بتكرار  
 الاسبوع وهو الاثنين والخميس وقسم يتكرر بتكرار  
 المشهور كالايام البيض والسود كما يعلم ذلك من كلامه  
**التي قوله** الاثنين والخميس قال الاذرعى وليس ايضا لما  
 على صومهما قال شيخنا المبحر تفضيل الاثنين لولادته  
 صلى الله عليه وسلم ووفاته فيه ولتقدمه في كلامه  
 الفقهاء وفي دخول القاضى البلد كأنفح رمل فاحب ان  
 يعرض على وانا صائم والمراد عرضها على الله تعالى واما  
 رفع الملايكة لها فانه بالليل مرة وبالنهار مرة ولا ينافي  
 هذا وفيها في شعبان كما في خبر مسند احمد انه صلى الله  
 عليه وسلم سئل عن اكثاره الصوم في شعبان فقال  
 انه شهر ترفع فيه الاعمال فاحب ان يرفع على وانا  
 صائم لجواز رفع اعمال الاسبوع مفصلة واعمال العام  
 مجملة وسمى ما ذكر يوم الاثنين لانه ثاني الاسبوع والخميس  
 لانه خامسه كما ذكره النووي ناقله عن اهل اللغة  
 قال الاسنوى فيعلم منه ان اول الاسبوع الاحد ونقله  
 عن ابن عطية عن الاكثريين وسياتي في باب النذر ان  
 اول السبت وقال البيهقي انه الصواب وهو قول العلماء  
 كافة شروضا **قوله** وافضلها المحرم ثم باقيها وظاهر  
 السنن البقية والظاهر تقديم رجب خروجا من  
 خلاف من فضله على الاشهر الحرم ثم شعبان لخبر

فضة



الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها وعن ابويهما ما رايت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط  
 الا رمضان وما رايت في شهر اكثر منه صياما في شعبان  
 وفي رواية لمسلم كان يصوم شعبان كله الا قليلا قال العلماء  
 اللفظ الثاني معتبر الاول فالمراد بكلمة غالبه وقيل كان  
 يصومه كله في وقت وبعضه في آخر وقيل كان يصومه  
 تارة من اوله وتارة من آخره وتارة من وسطه ولا يترك  
 منه شيئا بلا صيام لكن في اكثر من سنة وقيل انما خصه  
 بكثرة الصيام لانه ترفع فيه اعمال العباد في سنتهم فان  
 قلت قد مر ان افضل الصيام بعد رمضان المحرم فليكن  
 اكثر منه في شعبان دون المحرم قلنا العلة صلى الله عليه  
 وسلم لم يعلم فضل المحرم الا في آخر الحياة قبل التمكن ولعله  
 كان له فيه اعذار تمنع من كثار الصوم فيه قال العلماء وانما  
 لم يستكمل شهر غير رمضان ليلا يظن وجوبه روى وشرحه  
**قوله** ثم باقيا قال شيخنا والحاصل انه يقدم المحرم ثم  
 رجب ويتجه ان يقال ثم الجمعة ثم القعدة وبعد ذلك شعبان  
 كاتبه **رملي قوله** يوم عرفة ويوم عرفة افضل الايام لان  
 صومه كفارة سنتين كما ياتي بخلاف غيره ولان الدعاء افضل  
 منه في غيره والخبر مسلم ما من يوم اكثر من ان يعتق الله  
 فيه من النار من يوم عرفة واما قوله صلى الله عليه  
 وسلم خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فمحمول  
 على يوم عرفة بقرينة ما ذكر في الروض **والا** لغير الحاج  
 اما الحاج فلا يسن له صوم يوم صوم عرفة بل يسن له

فطره

فطره ولو كان قويا رواه الشيخان ولتقوى على الرعاوي <sup>فخذ</sup>  
 منه استحباب صومه لحاج لم يصل عرفه الا ليلا وبه  
 صرح في المجمع وغيره ونقله في شرح مسلم عن جمهور  
 العلماء وان صومه لمن وصلها نهارا خلاف الاولى بل في  
 نكت التنبيه لهم انه مكروه معتد واما المسافر والمر  
 فيسن لهما فطره مطلقا كما نص عليه اما من الشافعي  
 وقضيته انه لا فرق بين طويل السفر وقصيره وهو  
 محتمل ويحتمل التقييد بالطويل كنظائره والوجه الاول  
 اقامة المظنة مقام المأنة وظاهر كلامهم عدم انتفاخ خلاف  
 الاولى او كراهة صوم ما قبله لكن ينافيه ما ياتي في صوم  
 الجمعة مع اتحاد العلة فيهما بل هذا اولى لانه يغتفر في خلاف  
 الاولى ما لا يغتفر في المكروه وقد يفرق بان القوة الحاصلة  
 بالنظر هنا من مكيالات المغفرة الحاصلة بالجمع لجميع العبر  
 بخلافه ثم فانه من مكيالات تلك الجمعة فقط وفي ضم صوم  
 له جابر فان قيل قضية ذلك ان صوم هذا اولى بالكراهة  
 من صوم يوم الجمعة قلت صد عن هذا ورود النهي المتفق  
 على صحته ثم بخلافه هناك **رملي** على المنهاج **قوله** يكفر السنة  
 الماضية والمستقبلة وفي خبر مسلم صيام يوم عرفة احتسب  
 على الله ان يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده واما  
 مراد بالسنة التي قبل يوم عرفة السنة التي تتم كفراخ شهر  
 الشرعي محمول على عرف الشرع وعرفة فيه ما ذكرناه وتكون  
 السنة التي قبله لم تتم او بعدها مستقبلا بالسنة التي  
 قبله بعرة التي اولها المحرم قال الامام والمكفر للصغائر



دون الكباير قال صاحب الزخاير وهذا منه تحكم يحتاج الي  
 دليل والحديث عام وفضل الله واسع لا يجز عليه قال ابن  
 المنذر في قوله صلى الله عليه وسلم من قام رمضان ايمانا  
 واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه هذا عام يرجى ان  
 يغفر له جميع ذنوبه صغيرها وكبيرها قال الماوردي  
 للتكفير تاويلان احدها الففران والثاني العصمة حتى  
 لا يعصى ثم ما ذكر من التكفير محله فيمن له صغائر والازيد  
 في حسناته ويوم عرفه افضل الايام وافتي الوالد بان  
 عشر رمضان افضل من عشر ذي الحجة لان رمضان تسيد  
 الشهور **قوله** وتبع ذي الحجة وهذا كما قال اولي  
 من تعبير الباب بعشر ذي الحجة في الاصل **قوله** وتاسوعا  
 وعاشورا تبع اصله وعكس في المنهج كما صله فقد يما  
 فعله صلى الله عليه وسلم على ما لم يفعل فانه صام  
 العام دون التاسع وعاشورا وهو عاشور المحرم كما  
 عينه اكثر العلماء وظواهر الحديث تشهد له وهو المعنى  
 في اللغة وقال ابن عباس كما في مسلم وغيره انه تاسعه  
 اخذ من اضل الابل فان العرب تسمى يوم تاسع الورد  
 عشر ابليس اوله وتاسعه ثوبا بالكس وهكذا ورد بان  
 المشهور هو الاول شرعا ولغة وبانه نفسه ذكر انه صلى  
 الله عليه وسلم كان يصوم عاشورا فذكر ان اليهود  
 والنصارى تصومه فقال صلى الله عليه وسلم انه في  
 العام المقبل يصوم التاسع فهذا صريح بان الذي كان  
 يصومه انما هو العاشور لتصريحه بالحديث الاتي قريبا

بالتاسع

بالتاسع الذي لا يمكن اخذه من الاطلاق المذكور في العباد  
 وتاسوعا وعاشورا ممدودان على المشهورين وان  
 كان عرفه بسنتين وعاشورا بسنة لان الاول محمدي  
 يعني ان صومه مختص بامة محمد صلى الله عليه وسلم  
 والثاني موسوي ونبينا صلى الله عليه وسلم افضل الانبياء  
 صلوات الله وسلامه عليهم فكان يومه بسنتين **قوله**  
 الي قابل بالتنوين تقديره الي عام قابل قاله شيخنا العلامة  
 اللقاني **قوله** (اصوم التاسع اي مع العاشور في العباد وافتح  
 البارز بان من صام عاشورا مثلا عن قضا او نذر حصل  
 له ثواب يوم عاشورا ووافقه الاصفهاني والفقيه عبد الله  
 الناشري والفقيه علي ابن ابراهيم ابن صالح الحضرمي وهو  
 المعتمد **قوله** وصوم يوم وفطر يوم وظاهر كلامهم  
 ان من فعله فوافق فطره يوما يسنى صومه كالاثني  
 والخميس والبيضا يكون فطره فيه افضل لئتم له صوم  
 يوم وفطر يوم لكن بحث بعضهم ان صومه له افضل **قوله**  
 وبحث بعضهم الخ هو ما افتي به الشهاب الرملي وعبارته  
 في فتاويه سبيل عن **قوله** من يصوم يوم ويفطر يوم فوا  
 يوم فطره يوما الاثني او الخميس هل فطره افضل ام صومه  
 ولا يخرج بذلك عن صوم يوم وفطر يوم فاجاب بان افضل  
 صومه ولا يخرج بذلك عن ما ذكر **قوله** افضل الصيام صيام  
 داود كان يصوم يوما ويفطر يوما وقيل لا افضل من  
 ذلك قال المتولي صوم يوم وفطر يوم افضل من صوم  
 الدهر واختاره السبكي واعتمد الرملي في حواشي شالبي

فق



**قوله** لا اتباع رواه مسلم عبادة الاصل الخبر مسلم عن عائشة  
 قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال  
 هل عندكم شيء قلنا لا قال فاني اذا الصوم **قوله** ثم اتبعه ستا  
 حذفتا الثانية عند حذوف المعداد وحذفتها جازيا كما  
 ثباتها لورود التكميل في القرآن وغيره بل الحذف افضل  
 كما ورد في الحديث وليس فيها التتابع والاتصال بالعيد  
 مباداة بالعبادة فان فرقها اولم يوصلها بالعيد فواته  
 الثواب الكامل ذكره بعض العلماء وصلها به ولانه يوم  
 العامة وجوبها وهو مردود فان هذا لا يخفى الان على  
 احدهم هو مخالطة المسلمين وعلى التخييل فاعتقاد  
 النفل واجبال محذور فيه عباب وشرحه **قوله** كان كصيام  
 الدهر اي فرضا والا فلا يختص ذلك بمضمان لان الحسنة  
 بعش امثالها فلا تتضح الخصوصية الا اذا كان المراد ما  
 ذكر وخبر النسي خبر صيام رمضان بعشرة اشهر وصيام  
 ستة ايام بشهرين فذلك صيام السنة وقضية كلام  
 التنبيه وكثيرين ان من لم يصم رمضان لعذر او سفر  
 او صبي او جنون او كفر لا يسى له صوم ستة شوال  
 قال ابو ذرعة وليس كذلك بل يحصل اصل سنة الصوم  
 وان لم يحصل الثواب المذكور لثبته في الخبر على صيام  
 رمضان وان افطر رمضان تعديا حرم عليه صومه  
**قوله** وايام البيض سهيت بذلك لان القمر لا يقب فيها  
**قوله** لا امر بذلك وهو انه صلى الله عليه وسلم امر  
 ابا ذر بصيامها والمعنى فيه ان الحسنة بعش امثالها فصوم

الثلاثة

الثلاثة كصوم الشهر ومن ثم من صام ثلاثة من كل شهر  
 وان تكون ايام البيض فان صيامها باقى بالسنتين كما  
 في شرح مسلم من ان هذه الثلاثة هي المأمور بصيامها من  
 كل شهر فيه نظر وان تتبعه الاسنوي والوجه ان يصوم  
 مع الثلاثة الثاني عشر للخروج من خلاف من قال انه  
 اول الثلاثة **قوله** رملي وايام السود بضد ما ذكره من غير  
 بالايام البيض فقد لحنوه لان الايام كلها بيض في العباب  
**قوله** وهي الثامن والعشرون والياض وينبغي ان يصام معها  
 السابع والعشرون احتياطاً قال ابن العربي ولا يخفى سقوط  
 الثالث منها اذا كان الشهر ناقصا ولعله يعوضه عنه فاول  
 الشهر الذي يليه هو من اول السود ايضا لان ليلته كلها  
 سوادا واختصت ايام البيض وايام السود بذلك لتعظيم  
 ليالي الاولى بالنور وليالي الثانية بالسواد فناسب تزو  
 بذلك لاشرافه على الرحيل وشكر الله تعالى في الاولى و  
 طلبا لكشف السواد في الثانية **قوله** والحامل والمرضع ولو  
 من زنا او لغير ولدها ولو متبرعة **قوله** مشقة شديدة  
 وان لم تبج التيمم حيث لا تختمل عادة **قوله** وقد يفيض ذلك  
 الى التحريم بان خاف تلف نفس او منفعة عضو **قوله**  
 واذا يوم الجمعة الخ ويصح نذر صومه لان الكراهة  
 لعارض لا لذاته ويقاس به اليومان الاخران قيد  
 الكراهة في منهي بقوله بلا سبب ثم قال في شرحه  
 اما اذا صامه لسبب كان اعتاد صوم يوم وفطر يوم  
 فوافق صومه يوما منها فلا كراهة كما في صوم يوم الشك

يره



وخبير مسلم لا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا  
ان يكون في صوم يصومه احدكم وقيس بالجمعة الباقي **قوله**  
ولتعظيم اليهود الخ اي في افرادة بالصوم تعظيم له فيكون  
فيه التشبيه باليهود اي من حيث مطلق التعظيم والا  
ففي تعظيمهم له اياه اما هو تحريم الشغل والتخلي للعبادة  
والتبسط بالتمتع بالاكل وغيره فيه وكذلك النصارى تعظم  
الاحرف صومه تشبيها لهم وايضا فهم يسكنون فيه عن  
الشغل والصوم الامساك فلو جمعها واثنى منها لم  
يكره لان المجموع لم يكره لان المجموع لم يعظمه احد ويؤخذ  
من التشبيه انه لا يكره افرادها بتذر وكفارة وقضا قال  
في البحر لا افراد بعض اعياد الكفار بالصوم فلا يكره وكان  
وجهه انهم لا يعظمونها بالعبادة واما هو يوم فرحهم  
وسرورهم فلم يكن في صومه تشبيه بهم بل مخالف لهم بخلاف  
الاحد والسبب فانها يوم عبادتهم **قوله** والعباد **قوله** وصوم  
الدهر وهو ان لا يفطر من السنة الا العيدين وايام التشريق  
**قوله** او فوت حق واجب او مندوب لما صح من قوله صلى  
الله عليه وسلم لا يرد الما فعل ذلك فتبدلت ام الردا  
ان لربك عليك حقا فقم وافطم وفتح ونم وايت اهلا  
واعط كل ذي حق حقه ثم رمى ومحل الكراهة عند  
خوف فوت الواجب اما اذا لم يعلم او يظن فواته والا  
حرم قال الاسنوي او يجهل على تفويت واجب مستقبل  
انتهى وفي اطلاقه وقفة فان السبب الى تفويت الواجب  
ولو مستقبلا لا ينبغي ان يطلق حله والابان لم يخف

ذلك

ذلك والا فلا كراهة عند اكثر العلماء بل هو مندوب كما في  
المنهاج وغيره لقوله صلى الله عليه وسلم ضيقت عليهم  
جهنم هكذا وعقد تسعين ومعنى ضيقت عليه اي عنده  
فلا يدخلها او لا يكون له فيها موضع **قوله** العباد **قوله**  
العيدين اصغرا والكبر ولا عن واجب ولا يصح ايضا **قوله**  
وايام التشريق وهي ثلاثة ايام بعد يوم الاضحى للنهي عن  
صيامها في خبر ابي داود باسناد صحيح **قوله** ولو من متاع  
فقد مه له يوم النهي السابق هذا هو الجديد وفي القديم  
يجوز له صومها عن الثلاثة الواجبة في الحج لما روى البخاري  
عن عائشة وابن عمر قال لم يرخص في ايام التشريق ان  
يضمن الا لمن يجد الهري قال في الروضة وهو الراجح دليلا  
اي نظر الي ان المراد لم يرخص النبي صلى الله عليه وسلم  
وفي المجموع الارجح دليلا ذلك الحديث في الترخيص له  
صحيح وهو صريح في ذلك فلا عدول عنه عباد وشرحه **قوله**  
ايام التشريق لا شارق نهارها بالشمس وليلها بالقمر  
وقيل لان الحجاج يتشربون فيها الحوم الاضاحي والهرايا  
اي ينشرونها ويقدرونها **قوله** وصوم حايض ونفسا  
فيحرم ولا يصح **قوله** للاجماع فلا يصح صوم الحايض والنفسا  
وكذلك الولادة ولولعلاقة ومضقة وان لم ترد ما يحرم  
كما في اللانوار على حايض ونفسا فيحرم ولا يصح وانما لم  
يصح صومه من رمضان لعدم ثبوت كونه منه نعم  
من اعتقد صدق من قال انه رآه من ذكر يصح صومه  
بل يجب كما قاله البغوي وغيره ومرسحة نية معتقد



ذلك ولو بقول واحد من ذكره ووقع الصوم عن رمضان  
 اذا تبين كونه منه فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة  
 على ما ذكره بعضهم **قوله** رملي كان يكون عليه صوم يوم عن  
 النذر المستقر في ذمته والكفارة فيحمل من غير كراهة  
 مسارعة لبراءة ذمته كنظيره في الاوقات المكروهة وكذا  
 لو افق عادة تطوعه سواء كان يسرد الصوم او يصوم يوما  
 ويفطر فوافق صومه يوم الشك فوافق صيامه للخبر  
 المار وتثبت عادته المذكورة مرة كما افق به الوالد ويجب  
 ان يفطر بين الصومين نفلا او فرضا اذ الوصول حرام  
 وهو ان يصوم يومين فاكثر ولا يتناول في الليل معلوما  
 عمدا بلا عذر كما في المجموع **قوله** رملي وقد اشتهر عن كثير من  
 الصالحين الوصول فلعلمه من غير قصد اليه بل لعله اولا  
 استفداق في المعارف **قوله** رملي الا ان يصله بما قبله اي  
 بان يصله بما قبل النصف الثاني باجماع من رابع عشر  
 الشهر او خامس عشره ولا بد ان يستمر الصوم فلو  
 افطر يوما ولو بعذر امتنع عليه غيره بلا سبب **قوله**  
 او يصومه لسبب واذا صام قدر ما عليه امتنع عليه  
 زيادة على السبب **قوله** لقضاء ولو لنفل بان شرع فيه ثم  
 افسده **قوله** بل يجب اويسن كنظيره من الصلاة في  
 الاوقات المكروهة نعم ان تحري ايقاع شيء من ذلك فيه  
 بطل كما هو قضية التشبيه **قوله** ايضا بل يجب وذلك  
 كان قد افطر تعديا فيجب عليه القضاء فوراً ولو في  
 سفر ونحوه بلا تضرر امام مع التضرر فلا يلزم القضاء

فورا

فورا كما لم يقيم بل اولى **باب ما يفسد الصوم** **قوله** وان علم  
 بعضه مما راي من قوله شرط صحته اسلام وعقل ونقاعن نحو  
 عيى وافهم ان الكافر والمجنون والحايض لا يصح صومهم  
 فقد علم مما مر ويصح ايضا ان يكون قد علم من قوله هناك  
 نقا وترك مفطى وامشأ بقوله وان علم الى ان ذلك لا يعد تكلوا  
**قوله** وصول عين وان قلت كسيسة خلافا لما نقل عن ابي  
 حنيفة هنا وفي الباقي في خلل الاسنان او لم يוכל عادة كحما  
 اتفاقا عندنا بل وعند غيرنا الا ما نقل عن بعضهم **قوله**  
 منفذ بفتح الف مفتوح جوفه وان لم يكن في الجوف قوة تحيل  
 الفذ او الدواخلق ودماغ وباطن اذن وبطن واحليل  
 ومثانة مثلية وهو مجمع البول حتى لو ادخل اصبعه في دبره  
 افطر وكذا لو فعل غيره به ذلك فليتحفظ حالة الاستنجاء  
 من راس الاملة فانه دخل معها ادنى شيء افطر وكذا  
 لو فعل غيره به ذلك ولا بد من كون الوصول بقصد فلو  
 دخل جوفه ذباب او بعوضة او غبار الطريق او غريلة  
 الدقيق لم يفطر ايضا لانه معفو عن جنسه **قوله** ولو  
 بحقنة في قبل او دبر فيفطر ايضا بوصولها عندنا كما  
 اهل العلم فيها وسعوط بفتح اوله وهو ما يصب في الانف  
 من الادوية فيفطر بالواصل منه ان جاوزه خيشومة  
 عباب وشرحه **قوله** من الفجر افهم ان ما بعد الفجر يمتنع فيه  
 الاكل فدللت الآية الشريفة على ان الاكل بعد الفجر من  
 المفطرات والخبر البيهقي باسناد حسن او صحيح عن ابن  
 عباس ان الفطر مما دخل وليس مما خرج اي الاصل



فيه ذلك راجع للمسائلتين ويستثنى من الاول مسایل كدخل  
 الزباب وغريزة الرقيق ونحو ذلك ومن الثاني مسایل ك  
 خروج دم الحيض والنفاس والولادة والاستنقاء والا  
 ستهنا فان القسم الاول لا يضر وهو ما خرج **قوله** وللهي  
 عن المبالغة فلو لا ان الفطر يحصل بها لما نهى عنها **قوله**  
 لتولده من مأموره اختياره بخلاف حالة الاختيار و  
 بخلاف سبق ما غسل التبرد والمرأة الرابعة من الموضحة  
 الاستنشاق لانه غير مأمور بذلك بل منهي عنه في الرابعة  
 وخرج بما قرناه سبق ما غسل من حيض او نفاس  
 او جنابة او من غسل مسنون فلا يفطر به كما افتي به  
 الوالد رحمه الله تعالى **قوله** فلا يضر وصول ريح بالشئ  
 الى دماغه ولا وصول الطعم بالذوق الى خلقه ويؤخذ  
 منه ان وصول الرخان الذي فيه رائحة البخور او غيره  
 الى الجوف لا يفطر به وان تعهد فتح فاه لاجل ذلك وهو  
 ظاهر وبه افتي الشهي البرماوى لما تقرر انما عينا اي  
 عرفا اذ المداير هنا عليه وان كانت ملحقة بالعين فيه  
 لا هنا ولو خرجت مقعدة الميسور ثم عادة لم يفطر وكذا  
 ان اعادها على الارض لا اضطر او اليه كما لا يبطل طهره  
 المستحاضة بخروج الدم ذكره البغوى والخوارزمي **قوله**  
**قوله** وان وجد به طعم الحلق ولونه لان العين ليست  
 جوفاء ولا منفذ فيها للحلق وخبر انه صلى الله عليه وسلم  
 كان يكتحل بالاكثمد وهو صائم ضعفه في الجمع وقال  
 عن الترمذي لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم

اذ ادخل  
 في الباطن  
 من طريق  
 بالاضطرار  
 كحبل من

الاستنجا  
 لانه واجب  
 ام لا  
 لانه قد  
 يقوم غيره  
 مقامه

في هذا

في هذا الباب شئ وخبر ابن عمر خرج علينا رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وعيناه مهلوتان من الخلل وذلك في رمضان وهو  
 صائم وفي اسناده من اختلف في توثيقه لكن اذا جمعت طرق  
 الحديث احدثت له قوة وساغ الاستدلال به قال عن الا  
 صحاب ولا كراهت فيه عند ما قال البندنجي وان فعله  
 وتركه اولى كما في حلية الرويانى عباب وشرحه **قوله** بتشرب  
 المسام وهو يتشدد الميم ثقب البدن جمع سيم ثلثت  
 السين والفتح افصح وان وصل الجوف لانه لم يصل من منذ  
 مفتوح فاشبه الانفاس في الما فانه يجوز اتفاقا في حمام وغيره  
 وانه وجد اثره في باطنه لما صح انه صلى الله عليه وسلم صب  
 على راسه الماء وهو صائم من العطش او الجرح **قوله** طعن فحزه  
 او طعنه غيره باذنه كما في الاصل بحديدة او غيرها فوصلت  
 جوفه لا يخساقه افطر وان بقي بعض السكين خارجا التقصير  
 بخلاف ما اذا لم ياذن وان تمكن من دفعه اذ لا فعل له وبخلاف  
 ما اذا وصلت مخ ساقه او نحوها لانه لا يعد عضوا مجوفاً قاله  
 في الاصل واستشكل عدم افطاره بعطن غيره بغير اذنه  
 اذا تمكن من دفعه فانه كما لو حلق شعر المحرم باذنه وبجواب  
 بان العشر في يد المحرم كالوديعة وترك الرفع عنها مضمّن  
 بخلاف ما هنا فان الافطار منوط بما ينسب فعله الى الصائم  
**قوله** واستنقاء في فطر اتفاقا لا ان ذرعه القى بالذال المحجة  
 اي غلبه الخبر من ذرعه القى وهو صائم فليس عليه قضاء  
 ومن استنقاء في فطر رواه ابن حبان وغيره وصححه ولا  
 قلع النخامة من الباطن الى الظاهر مطلقا اي سواء اقلعها

من طريق



من دماغه ام من باطنه لان الحاجة اليه تتكرر فرخص فيه  
والنخامة هي الغليظة التي يلفظها الشخص من فيه ويقال  
لها ايضا النخاعة بالعين **قوله** وان تيقن انه لم يهر من القي  
لان تقيما منكوسا فهي مفطرة لعود شي من القي به ثم داخل  
الفم والانف الى منتهى الفصية وهي راس الحلق والخيشوم  
يفطر باستخراج القي اليه وابتلاع النخامة منه ولو دخلت  
ذبابة جوفه افطر باخراجها مطلقا وجازله اخراجها  
ان ضره بقاؤها مع القضا بن جرح **قوله** او عا د اليه بغير  
اختياره لا ان سهلي فظن انه غير صائم فاستقى او اكره او جهل  
حكمه وامكن ذلك لتثنيه بعيد عن العلماء او قرب اسلامه  
**قوله** وانزال بلس وقيلة ومضاجعة بل حاييل يفطر به بخلاف  
مالو كان بحاييل وان رق كما هو قضية اطلاقهم ومثله لمس مالا  
ينقض لمسه كحرم كحا هو ظاهر ولا يفطر بلمسه وان انزل  
حيث فعل ذلك لنحو شفقة او كرامه كما اقتضاه كلام المجموع  
كله العضو المباني وان اتصل بجزارة الدم حيث لم يخف  
من قطعه محذور تيمم والا افطر وفيه انه لو حلك ذكره  
لعارض سواد او او حكة فانزل لم يفطر على الاصح لانه تولد  
من مباشرة مباحة قال الاذرى فلو علم من نفسه انه  
اذ احكه انزل افطر والا فلا قاله في البحر ولو قبل او باش  
فيما دون الفرج بعد انفصاله وانزل ان بقي اسمه افطر  
والا فلا وبه اثنى الوالد رحمه الله تعالى **قوله** ايضا انزال  
ظاهر كلام المص ان اللبس بشهوة اذا انزل به يبطل الصوم  
سوا كان محرما ام لا وان لم يكن بشهوة فلا يبطل الصوم بمسه

٢٣٠  
اذا انزل وان كان بشهوة وبلا حاييل لانه ليس محلا للشهوة  
من يادي ومثل الانزال الاستمنا وهو استخراج المنى بغير الجماع  
محرما كان لا خراج به بيد زوجته او جاريتها فيفطر به مطلقا  
سوا كان هذا حاييل ام لا على ما مشى عليه شيخنا الزيادي  
في حاشيته وكذلك الشهاب الرملي في حواشي شروحه ولو  
قبل امرأة او نحوها بلا حاييل ثم فارقه ساعة او ساعتين  
ثم انزل افطر ان دام انتشاره وشهوته الى انزاله والا فلا  
قاله في التمهة واقره في المجموع قالوا لا اثر بلا خلاف عندنا  
خلاف مالك واحمد للابن مباشرة ولا يحرم تعمد الا فطار  
بشي مما مر وما ياتي الا ان كان في فرض بخلاف النقل كما هو  
ظاهر لجواز قطعه عباب وشرحه من عند قوله ولو قبل  
**قوله** الا في نوم بان امنى باحتلام اجماعا لانه مغلوب كما لو  
دخلت ذبابة جوفه بغير اختياره **قوله** او نظر اجماعا ايضا  
**قوله** او ضم امرأة او نحوها **قوله** بحاييل فلا يفطر وان تكرر  
الاربعة بشهوة وخف الحاييل ولفظ اذ لا مباشرة كالاحتلام  
وان تكررت بشهوة حراما قال الاذرى ينبغي لو حصى بانتقال  
المنى وتهيئه للخروج بسبب استدامة النظر فاستدراجه  
انه يفطر قطعا وكذا لو علم ذلك من عادته وانما يظهر به  
التردد اذا بدره الانزال ولم يعلمه من نفسه **قوله** ووطو  
ويبطل به صوم الفاعل والمفعول به لكن لا بد من دخول  
الحشفة او قدرها والمفعول به وان لم يدخل جميع  
الحشفة او قدرها فيبطل صومه بذلك لانه صدق عليه  
وصول عين الى جوفه **قوله** رملي **قوله** كالوطى فيه في ساير النما



من افساد الصبا وقبح الطهر والحد والكفارة والعدة  
وثبوت الرجعة وتقرر المسمى في النكاح الصحيح ومهر المثل في  
الفاسد وغيره **قوله** والخبر ورد فيه في الصحيحين جاءت  
امراة رفاعة القرطبي الى النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال قلت رفاعة فتزوجت بعبد الرحمن بن الزبير  
وانا معه مثل هدية من الثوب فتبسم صلى الله عليه وسلم  
وقال ان تريد ان ترجعي الي رفاعة لاحتي تد وفي هي عسيلة  
ويذوق عسيلة **قوله** وفي عنة فانه لا يسقط بذلك خيارها  
اذا وطئها في دبرها في المدة المضروبة اذ لا يحصل بذلك  
مقصودها **قوله** لذلك اذ لا يحصل بذلك مقصود الزوج  
**قوله** لبقا البكارة اي لبقا حكمها حتى لو وطئت في دبرها فزال  
بكرتها بغير الوطئ كان حكمها حكم البكر ايضا **قوله** بل يجزى  
اي بل حره الجلد حتى لو مكنت المرأة من نفسها فوطئت  
في دبرها لا رجم عليها بل تجلد وتغرب لعدم تاتي الاحصان  
في هذا **قوله** وكما لو وطئ المشتري البكر في قبلها بخلاف الثيب  
فان للمشتري الرد بالعيب ولو كان المشتري وطئها في قبلها  
لعدم حروث عيب بها عند المشتري ومنها اي الوطئ  
في الدبر مع الحيض لا يقتضي رد بالتصديق بدينا را ونصفه  
بخلافه في القبل ومنها وطئ السيد لها في الدبر لا يثبت به  
الفراس في فلا يثبت به النسب لبعده سبق المطا به الي الرجم  
وهذا ما صححه الاكثرون والسبكي والبلقيني وكذا الشيخان  
في الاستبراء واعتمدوه الرمي في حوائث في البهجة **قوله** فان  
فيه تفصيل وهو انها قضت شهوتها وجب عليها العادة

الفصل لان من منيها ومنيه والا فلا لانه من مني الواطئ **قوله**  
ويجب عندنا وعند اكثر العلماء مع القضاء الكفارة اي والتعزير  
كما قاله البغوي **قوله** صومه احتراز من مسافر او مريض افسد  
صوم امراة فلا كفارة عليه لانها لا تلزم بافسادها صومها  
بالجماع كما ياتي فبالاولي افسادها غير هاروض وشرحها **قوله**  
في رمضان يفتينا خج به الواطئ في اوله اذا صامه بالاجتهاد  
ولم يتحقق انه منه ولونوى صوم يوم الشك عن قضا  
او نذر ثم افسده نهارا بجماع ثم تبين بعد الا فساد بنية انه  
من رمضان فانه يصدق ان يقال انه افسد صوم يوم من  
رمضان بجماع قام اثر به لاجل الصوم ومع ذلك لا يجب عليه  
الكفارة لانه لم ينو عن رمضان فلو عبر بقوله بافساد  
صوم عن رمضان وليس من رمضان **قوله** بجماع  
الاولي بوطئ ليشمل اللواط والبيان البهائم وان لم ينزل  
والبيعة ثم العباب ويرد على الضابط بمن طلع الفجر عليه مجامعا  
فاستدام فتجب الكفارة مع انتفا فساد الصوم فانه لم ينعقد  
ح صومه والفساد فرع الانعقاد **قوله** اثر به للصوم اي لاجل  
وقولنا اثر به احتراز من ظن غلط باقا الدليل او دخوله على  
ما ياتي فجامع ومن جماع الصبي والمسا في المرأة بنية الترخص  
فلا كفارة لعدم اتمام روض وشرحه **قوله** فلا كفارة الخ شروع  
في محترز القيود السابقة **قوله** كما كل او غيره لورود النص في الجماع  
وهو اخلط من غيره وقد احتراز عنه بقوله بجماع واقا دبا بلاج  
رجل في فرج خنثى وهو في امراة فانه وان افطر لا كفارة عليه  
لاحتمال كونه واطيا وتفطر المرأة لا الرجل ان لم ينزل فان بان



ذكر انزله او انثى افطر الرجل ولزمته ذكره في المجموع وفيه لواولج  
واضح في دبره افطر او الكفارة او خشي في دبر مثله او فرجه افطر  
المولج فيه لا المولج وفساده بابتلاع مفطر مقارن للموطى فلا كفارة  
عليه كما قاله الامام تفقهها لم يفطر بمحض الوطى به بل به مع  
غيره وهو موجب وغيره مسقط فلا تشبهه لان الاصل براءة  
الذمة فغلب السقط عباب وشرحه وخرج بالافساد الناس  
ونحوه والجاهل بجرمته ان عذس لنحو قرب اسلامه او بعد  
محلله عن من يعرف ذلك والجماع الثاني فلا كفارة في ذلك  
لا انتفا لا فساد قال في المجموع وبخلاف من علم الحرمة وجهل  
وجوب الكفارة فانها تلزمه بخلاف كما ذكره الرازي وغيره  
وهو واضح وله نظاير معروفة لانه مقصّر انتهى بنى العباب **قوله**  
لان النص انما ورد في فساد صوم من رمضان وهو افضل الشهور  
ومخصوص بفنائيل لم يش له فيها غير **قوله** ولا على مسافر  
سفر يبيع الفطر بخلاف من اصبغ مقيما ثم سافر ثم وطى فليزمه  
الكفارة بخلاف الائمة الثلاثة لانه وان لم ينو الترخيص لا يجب  
وكما هو حق وخرج بفتيد للصوم زنا المسافر والمريض وان  
لم ينو الترخيص وجامعهما حليلهما من غير نية الترخيص  
لانها لم يات الا اجل الصوم بل لاجل الزنا والاجل عدم نية  
الترخيص قال الاذرعى ولم ارضافهما لواولج رجل في قبل  
مشكل ثم تبين انوثته انتهى وهو عجيب فقد مر عن المجموع  
انه لا فطر بهذا الا يلج فضلا عن وجوب الكفارة ثم  
العباب **قوله** لا غيره من نذر وقضا وكفارة فلا امساك على  
على المعتمد فيها الانتفاشرف الوقت كما لا كفارة فيها **قوله**

اذ ص

على

على معتمد فطر عقوبة له ومعارضة لتقصيره والمطارد بالفطر  
الفطر الشرعي فيشمل المرتد ثم على **قوله** وعلى تارك النية ليلا  
عبر في المنهاج والروض والعباب بالنسيان **قوله** لتقصيره فرج  
في الخادم عن شرح المذهب ان تارك النية ولو عمر اقضاه  
على التراخي بلا خلاف واعترض الزركشي مسألة العمدة بخلاف  
مفطر يوم الشك اذا ثبت كونه من رمضان فانه يجب عليه  
القضا على الفور كما قاله النووي ونازحه الاذرعى في ذلك وانظر  
ما الفرق بين تارك النية ومفطر يوم الشك مع ان كان الاولي  
عكس الحكم المذكور فان تارك النية عمرامسبوب الي تقصير  
ولا كذلك مفطر يوم الشك هذا والذي اعتمدته شيخنا  
الزيادي في درسه ان تارك النية عمرامسبوب عليه القضا  
على الفور **قوله** لذلك اي لتقصيره **قوله** يوم ثلاثي شعبان  
انه من رمضان وهو من اهل الوجوب لان صومه كان  
واجبا عليهم الا انه جهلوا ثم ان ثبت قبل نحو الحكم نوب  
لم نية بخلاف المسافر اذا قدم بعد الافطار لانه يباح له الاكل  
مع العلم بانه من رمضان ومراوده بيوم الشك هنا يوم  
الثلاثين من شعبان سواء كان تحدث برويته ام لا بخلاف  
يوم الشك الذي يحرم صومه ثم رمى قلت وفي طام المصم  
هنا اشارة الى هذا الذي قاله الرملى حيث عبر بثلاثي  
شعبان دون التعبير بيوم الشك الاخصر من ثلاثي شعبا  
ن  
لان كان يلزمه الصوم لو علم حقيقة الحال اشارة بذلك  
الى ضابط من يجب عليه الامساك وقد اشار بذلك الى  
ضابط من يجب ذلك في البهية وشرحها بقوله ويجب



الامساك عن المفطر في ذى الشهر شهر رمضان حقيقة  
 حرام الفطر اي لمن يحرم عليه الفطر حقيقة بقيد زنته  
 بقولي اعني مع العلم بحال اليوم وان ابيح ظاهرا لعدم علمه  
 بحاله كيوم الشك مع ثبوت الصوم في ثنائه فانه يجب عليه  
 امساكه ابقا حرمة وتشييعها بالصائمين وفيه تغليظ وان  
 كان الممسك مخطيا لانتسابه لترك التحفظ وكذلك يحرم القاتل  
 خطا من الارث **قوله** بخلاف صبي بالمعنى الشامل للصبي **قوله**  
 لا يجب عليهم يعني هو لا الخمسة الامساك نعم يستحب لحرمة الوقت  
 وهم ليس من زال عذره اخفا الفطر عند من يجهل حاله ليلا  
 يعرض للتهمة والعقوبة وعلم من ندب الامساك انه لا  
 جناح عليه في جوع مفطرة كصغيرة ومجنون وكافر وحائض  
 اغتسلت لانها مفطران فاشبهما المسافرين والمرضى  
**قوله** ليس في صوم شرعي وان اثبت عليه واستشكل الزكش  
 كونه ثياب مع كونه ليس في صوم شرعي بان الجمع بينهما لا  
 يمكن ويرد بان لا يلزم ذلك الا اذا كان الثواب من حيث  
 الصوم ولم يقولوا به وانما هو من حيث الصوم فعليه  
 لو اوجب خوطب به وهو الامساك في العباب **باب**  
**الفطر في رمضان قوله** وهو لحائض ونفسا اي من ولدت  
 ولدا بلابل ولا يلزمهم تناول المفطر وانما يحرم عليهم  
 الامساك بنية الصوم **قوله** وجائز اي الاطعام مع وجوب  
 القضاء انما صرح بوجوب القضاء لا يتوهم جواز دون وجوبه  
**قوله** خاف مشقة شديدة بعد المنهاج بدل هذه العبارة  
 بقوله ضرر بينا قال الرملي في شرحه وهو ما يبيح التيمم

وان تعدي بسببه بان تقاطع ليلا ما عرضه قصد وشمل  
 الضرر ما لو زاد مرضه او خشي منه طول البرلقوله  
 تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وعلى المريض حيث  
 خفي مرضه لا يباح له ترك الصوم ان ينوي قبل فان عاد له  
 المرض كالحصى افطر والا فلا وان علم من عبادته انه سيعود  
 له عن قرب وافق الاذرعى بانه يجب على الحصادين تبعية  
 النية في رمضان كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة  
 افطر والا فلا ولو كان المريض مطبقا فله ترك النية من  
 الليل قال في الانوار ولا اثر للمرض اليسير كصداع ووجع  
 الاذن والسن الا ان يخاف الزيادة بالصوم فيفطر ومع  
 خاف الهلاك بترك الاكل حرم الصوم قال القرطبي في  
 المستصفى والجرجاني في التخريم فان صام ففي اعتقاده احتمالا  
 او جهلها انعقاده مع الاثر ومن غلبه الجوع او العطش  
 حكم المريض فيباح له تركه **قوله** ومسافر سفر قصر بان يفار  
 ما يشترط مجاوزته ما مر في صلاة المسافر قبل الفجر يقينا  
 فلو نوى ليلا ثم سافر ثم شبك حل سافر قبل الفجر  
 او بعده لم يفطر ويستثنى من ذلك مريض السفر فلا يباح  
 له الفطر لانه يودي الى اسقاط الوجوب بالكلية وانما  
 يظهر جواز الفطر فيما يمكن رجوا اقامة يقضى فيها  
 قاله السبكي واعتمده شيخنا الرملي وشمل اطلاق المص  
 النذر المعين في وقت والقضا حله للبغوي ح فان تضر  
 به فالفطر افضل والا فالصوم افضل لان طر السفر  
 على الصوم او لا لاي المرض والمسافر عن صائم فلا يباح



له تركه تغليباً لحكم الحضر في الاولى وزوال العذر في غيرها  
**قوله** وموجب للفدية والقضا النظر الموجب للفدية والقضا  
 هل هو من قبيل الافطار الواجب او الافطار الجائز وقد  
 سئل عن ذلك شيخنا الزيادي في درسه فتوقف في ذلك  
 ولم يجيب عنه ثم رايت السؤال والجواب عن ذلك  
 في شرح الاصل وعبارته فيه واعلم ان الافطار في النوعين  
 الاخيرين لم يبين حكمه وهو لم يخرج عن كونه واجباً  
 او جائزاً او محرماً **قوله** فلما مر وهو قوله تعالى وعلى  
 الزين يطيقونه فدية **قوله** المتخيرة فلا فدية عليها  
 اذا افطرت لشيء مما ذكر اذا كانت حاملاً او مرضعاً وافطرت  
 خوفاً على الولد فقط شيخنا الزيادي رحمه الله على شرح  
 البهجة **قوله** لشيء مما ذكر كالأفطار لانقاذ مشرف غرق  
 وافطار حامل الخ محله اذا افطرت لستة عشر يوماً  
 فاقل اما اذا افطرت لما زاد على ذلك وجبت الفدية  
 لما زاد على ستة عشر يوماً كما تقدم في كلام الحاشية  
**انفا** **قوله** لما مر في باب الفدية هو خبر من ادرك رمضان  
 فافطر مريض ثم صح ولم يقضه حتى ادركه رمضان آخر  
 صام الذي ادركه ثم يقضي ما عليه ثم يطعم كل يوم مسكيناً  
**قوله** وهو شيخ كبير لما مر في باب الفدية وهو قوله  
 تعالى وعلى الزين يطيقونه فدية **باب ما يكره في**  
**الصوم** **قوله** لاجله اي لاجل الصوم فلا ينافي حرمة  
 من جهة اخرى كما اشار اليه بقوله وقد يجرم **قوله**  
 على ما ياتي اما قال الله على ما ياتي لما في بعضها من الخلاف

كلام حجاج

كالا حجاج فانه خلاف الاولى ايضاً كما جزم به الشيخان على  
 المعتمد **قوله** مشامة كما احق لمن هو كذلك لان الاحق  
 يقل ان يسلم منه احد وليست المفاعلة هنا مرادة بل المراد  
 بالمشامة الشتم اذ المفاعلة قد تاتي لاصل الفعل **قوله**  
 فليقل اني صائم لخبر الصيام جنة فاذا كان احدكم صائماً فلا  
 يرفث ولا يجهل فان امر قاتله او شامته فليقل اني امر صائم  
 مرتين بلسانه بنية وعظ الشاتم ودفعه بالتي هي احسن  
 كما نقله المصنف عن جمع وصححه ثم قال فان جمع بين لسانه و  
 قلبه فحسن وقال انه ليس تكرر او اكثر لانه اقرب الى امسك  
 صاحبه عنه قال الزركشي ولا اظن احد يقول مردود بالخبر  
 المارثي روى على المنهاج وما احسن قول المتولي يجب على الصائم  
 ان يصوم بعينه فلا ينظر ما لا يحل ويسمع ما لا يحل  
 ويلسانه فلا ينطق بفحش ولا شتم ولا يكذب ولا يغتاب  
 انتهى وقال في الانوار وان يصون لسانه عن الغيبة والكذب  
 والنميمة والشتم ونحوها لا يبطل به حرمته **قوله** وما خير  
 فطر بعد تحقق الغروب **قوله** لمن قصده وراي  
 ان فيه فضيلة لما لفته للاحاديث والا فلا بأس به لان  
 الصوم لا يصلح لليل **قوله** لا تزال امتي بخير الخ وخبر الترمذي  
 وحسنه قال الله تعالى احب عبادي الى عجلهم فطر  
 وما صح ان الصحابة رضي الله عنهم كانوا عجل الناس  
 افطاراً وابطوا هم سحوراً ولما لفته اليهود والنصارى  
 وكثير من المعتدعة كالشيعة يؤخرونه الى ظهور النجم  
 واما كان الناس بخير ما عجلوه لانهم لو اخروه لما نواخا الفتن

ب



السنة والخبر التي ليس اتباعها وخروج بتحقيق الغروب  
ظنه باجتهاد فلا يسن تعجيل الفطر به وظنه بلا اجتهاد  
وسلكه فيحرم بهما في العباب ويسن ان يكون المتناول للفطر  
عليه وطبات فان عجز اي لم يسهل تحصيله كما هو ظاهر  
فتمرات وهذا الترتيب هو ما جزم به في رياض القالحين  
واعتمده الاسنوي في المهمات فان فقد التمر فحسوات  
ما وان يقول بعده اي عقب تناول المفطر اللهم لك صمت  
وعلى رزقك افطرت للاتباع ولك امننت وعليك توكلت  
وبرحمتك رجوت واليك انبت وورد ذهب الظها وانبت  
العروق وثبت الاجران شأ الله تعالى وورد انه صلى الله  
عليه وسلم كان يقول يا واسع الفضل اغفر لي وان كان  
يقول الحمد لله الذي اعانني فصمت ورزقني فافطرت عباب  
وشرحه باختصار كني من الشرح دون المتن **قوله** بكسر العين  
وهو ما مضى وهو المراد هنا قال المتولي وهو الموصيا ويفتح  
العين المضغ وعبارة المجموع قال اصحابنا فلا يفطر بمجرد  
العلك ولا بنزول الريق منه الى الجوفه فان تفتت فوصل  
من جرمه بشئ الى جوفه عدا افطروا ان شك لم يفطر وان  
نزل طعمه الى جوفه او رجه دون جرمه لم يفطر لان ذلك  
الطعم مجاوزة الطريق وقيل ان ابتلع الريق وفيه طعمه  
افطر وليس بشئ انتهى ملخصه في العباب ولما علك في ذلك  
اللسان الابيض وان كان لو اصابه المايس واشتركه  
مضغه والاحرم قاله القاضى بن رملي **قوله** الا ان يكون له  
ولد مثلا الجاه الى مضغه لطفله او غيره كما في المجموع

فلا كراهة حينئذ وصح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه  
لا يابس ان يتطاعم الصائم بالشئ يعني بالمذاقة وغيرها  
**قوله** خوف الوصول الى حلقة اي وتعاطيه لغلبة شهوته  
**قوله** افطر الحاجم والمحجوم اجابوا عنه بانه منسوخ بخبر  
البخاري انه صلى الله عليه وسلم احقن وهو صائم محرم  
بان خبر البخاري اصح ويعضده ايضا القياس في البهجة  
انتهى وبانهما كانا يغتابان في صومهما كما رواه البيهقي في بعض  
طريقه والمعنى انه ذهب اجرهما في روض **قوله** فلتكن الفتوى  
عليه معتمد زيادي **قوله** ان لم تحرك شهوته فائدة سال  
رجل امامنا الشافعي رضي الله عنه سل العالم المكي هل في تراور  
ه وضمة مشتاق الفواد جناح فقلت معاذ الله ان يزهد التقي  
تلاصف اكباد يحيى جراح قال الربيع فسالت الشافعي كيف افتي  
بهذا فقال هذا رجل عمر في هذا الشهر شهر رمضان وهو حديث  
السن فقال هل عليه من جناح ان يقبل او يضم من غير شهوة  
فأفتيته هذه الفتيا انتهى ولعل الامام الشافعي غلب على ظنه  
ان ذلك لا يحرك شهوته في الخطيب **قوله** والاحرم من لعله خو  
الافطار واما المبالغة في المضضة فمكروهة والعللة فيها ايضا  
خوف الافطار والفرق بينهما ان الما الذي هو المني سباق  
فاذا خرج لا يمكن رده اولان اولان هذا يودي الى فطر من  
شخصين اولان هذا الاصل له مطلوب هنا بخلاف ماء  
المضضة في جميع ذلك وقد تقدم ذلك كله في سنن الوضوء  
**قوله** انها خلاف الاولى وهو المعتمد شيخنا الزيادي رحمه  
الله **قوله** ودخول حمام قال الاذرعى يعني من غير حاجة



لجواز ان يضربه فيفطر وهذا لمن يتأذي به لامن اعتاده ح  
 رمل **قوله** وسؤال بعد ذلك لاقبله فلا يكره الا لمواصل فيكره  
 السؤال مطلقا فتزول الكراهة بالفروب وتعود بالفجر كما تقدم  
 في مبحث السوا **قوله** ونظراي وليس لما يحل الخ لما راي حين  
 ويؤخذ من ذلك كراهة النظر للرياحين وسائر المشهورات  
 ومحل كراهة ذلك اذا لم يتعاطا ما ذكر ببيع او غيره اما اذا  
 كان يتعاطى ذلك لبيع وغيره فلا يكره في حقه ذلك **قوله** غبار  
 طريق وان لم يكن طاهر شيئا الزياي في درسه **قوله** او  
 غربة دقيق الغربة اذلة الحب في الغربال لينتقى خبيثه  
 ويبقى طيبه وفي كلام العرب من غربل الناس تخلوه اي  
 من فتنى عن امورهم واصولهم جعلوه نخاله وفي الحديث  
 كيف بكم وبرمان يغربل الناس فيه غربة اي يذهب  
 خبايرهم ويبقى اراذلهم **قوله** الخطيب **قوله** مشقة الاحتراز عن  
 ذلك وكذا الوصلت عين جوفه ناسيا او عاجزا عن ردها  
 او مكرها او جاهلا معذرة وكذا لو خرجت مقعدة الميسور  
 واعادها ولو باصبعه لاضطراره اليه ومنه يؤخذ انه لو  
 اضطر لدخول الاصبع معها الي الباطن لم يفطر والافطر  
 بوصول الاصبع كما تقدم بعض ذلك **باب الاعتكاف قوله**  
 هو لغة اللبث والحبس والملازمة على الشئ خير المان او شرا  
 قال تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون فالمسا جد وقال  
 تعالى فاتوا على قوم يعكفون على اصنامهم يقال اعتكف  
 وعكف يعكف ويعكف بضم الكاف وكسرها عكفا وعكفا  
 وعكفته اعكفه بكسر الكاف عكفا لا غير يستعمل لازما

حديث غربة الناس

ومتقربا

ومتقربا كرجع ورجعته **قوله** وشرا اللبث الخ  
 وشرا اللبث في المسجد بقصد القرية من مسلم ميمز عاقل  
 طاهر من الجنابة والحيض والنفاس صاح كلف نفسه عن  
 بشهوة الفرج مع الذكر والعلم بالتحريم رمل **قوله** اعتكف عشر  
 من سؤال وفي رواية مسلم اعتكف في العشر الاوسط من سؤال  
 واخرى له ترك العشر الاخر لما ضرب نساء اخبيتهن في المسجد  
 ليعتكفوه معه واعتكف بوله العشر الاول من الاول قال جماعة  
 وهو من الشرايع القديمة قال تعالى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل  
 ان طهرا بيتي للطائفين والعاكفين فيسن للرجل  
 وكذا للمرأة ان تسن لها الخروج للجماعة وينبغي ان يلحق  
 بها الخنثى **قوله** موكرة كل وقت لاطلاق الاذلة علم من ذلك  
 ان الاعتكاف لا يتقيد بوقت من ليل او نهار خلافا لبعض  
 الائمة القائل بان لا بد ان يكون المعتكف صائما اما اذا  
 لم يسن لها الخروج للجماعة فلا يسن لها الاعتكاف بل ان  
 كره لها الخروج كره كما ياتي وان حرم حرم ولا يجب اجتماعا  
 الا بالنذر عباب وشرحه **قوله** وطلب الليلة القدر فانها اي  
 ليلة القدر فيها اي في العشر الاواخر لا تنتقل منه الى غيره على  
 الاصح وارجاها ليلة الحادي والعشرين لان حديثها اصح  
 وهو انه صلى الله عليه وسلم راي انه سجد صبيحتها في ما  
 وطين فامطر السما ليلتها فوكنف المسجد راي بجهته وا  
 نفعه **قوله** الثالث والعشرين لانه صلى الله عليه وسلم اريها  
 كما ذكر ووقع صبيحتها نظرا ما ذكر وارجاها او تارها  
 الاخبار وهي من خصايصنا كما عليه جمهور العلماء فلم



تكن قبلهم من الامم والتي يفرق فيها كل امر حكيم لانها ليلة  
 الحكم والفصل وقيل لعظم قدرها وافضل ليالي السنة  
 واوقاتهما قال تعالى ليلة القدر خير من الف شهر اي العمل  
 فيها خير من العمل في الف شهر ليس فيها ليلة القدر  
 والالزم تفضيل الشيء على نفسه بمراتب قيل وهذا اجماع  
 وباقية الى يوم القيامة اجماعا وتري حقيقة الامن اطلع  
 عليها اي الحامل وبه يرجع بين قول النووي على ما نقل  
 عنه لا يحصل فضله لمن لم يرها وقول اخرين يحصل  
 وليس لمن رآها كتمها وحكمته كما قاله السككي ان رويتها  
 كرامة لانها امر خارق والكرامة ينبغي كتمها باتفاق اهل  
 الطريق ولا يجوز اظهارها للحاجة او غرض صحيح لما  
 فيه من الخطر لظن علو منزلته عند الله تعالى ورفعته  
 على اقرانه مع احتمال الاستدراج فلذلك لزمه ان لا يفتخر  
 بذلك وان يود ان لو كان نسيام نسيا ومكرا خلة رياء او  
 عجب فيحبط عمله ولا يشعر ولا اشتغاله بالجد بها عن  
 شكر الله تعالى وامتنان قلبه بعظمة ربه خشية منه ومن  
 خلع ملك خلعة يستعمل منه فاستحسانها وعرضها على  
 الناس ذاهبة منه اضعا فها بل ربما انتزعها منه قال  
 اعني السبكي ومما يدل على ندب كتمها ايضا قوله صلى  
 الله عليه وسلم اريت ليلة نثر نسيتهما وقوله فخرجت  
 لا اخبركم بها فتلا حافلان وفلان اي تسائما فرفعت رحمة  
 الدلالة انه تعالى قدر نبيه صلى الله عليه وسلم ان  
 لا يخبر بها والخبر بما قدره الله تعالى في ذلك واحيا

ليلتها

ليلتها كلها بالعباد مخبر من قام ليلة القدر ايمانا واحسانا  
 اي تصديقا بانها حق وطاعة واجتسابا اي طلبا لرضى  
 الله تعالى وثوابه لا للربا وخوفه غفر له ما تقدم من ذنبه  
 وما تاخر وقضى بها يومها فليكثر فيها وفي يومها من  
 الدعاء ما احب من دين ودنيا ومن قول اللهم انك  
 عفوكريم تحب العفو فاعف عنا وعلا متها عزم حر  
 ليلتها وبردها بان تكون معتدلة وطلوع الشمس يصحبها  
 بيضا بلا كثير شعاع كما صرح ذلك في خبر مسلم ورد بهذه  
 الصفة وفي حكمته قولان احدهما انها علامة جعلها الله  
 تعالى لها ثابتهما ان ذلك لكثرة اختلاف الملائكة في ليلتها  
 ونزولها الى الارض وصعودها ما تنزل به فتستزير باجتها  
 واجسامها اللطيفة ضوء الشمس وشعاعها قال في  
 المجموع فان قيل اي فائدة لمعرفة صفتها بعد فوائدها  
 فانها تنقضي بطلوع الفجر فالجواب من وجهين احدهما  
 انه يستحب ان يكون اجتهاده في يومها الذي بعدها  
 كاجتهاده فيها ثابتهما المشهور في المذهب انها لا  
 تفتقل فاذا امرت ليلتها في سنة انتفع به في الاجتهاد  
 فيها في السنة الثانية وما بعدها ولو علق قبل دخول  
 العشر الاواخر من رمضان طلاقا مثلا بليلة القدر لقوله  
 انت طالق ليلة القدر طلقت باول اخريله منها لانها  
 مضت به ليلة القدر وفي احدى ليالي العشر وطلقت في  
 اثنا العشر طلقت باول اخر ليلة من سنة مضى عليه  
 لانه قد مرت به ليلة القدر **قوله** لبث فلا يكفي العبادة



لانه لا يسمى اعتكافا واقله اي البتة استقرار بالمسجد  
فوق الاستقرار الذي في طهانية الصلوة لانه لا يسمى اعتكافا  
ايضا ويخرج بهذا عن المطلق نذره لحصول اسمه به  
كما عرف وليس كونه يوما خروجا من خلاف من اوجبه  
ولانه صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه ولا عن احد  
من الصحابة اعتكافه دون يوم وليلة كما ذكره الشيخ ابو  
حامد ونقله عن نص الاملا وذكر مثله في البحر وكذا في  
القاضي الا انه لم يقله عن النص وليس ان ينوي الاعتكاف  
كلما دخل ولو ما را كما قاله النووي ليحصل على قول ومحل  
كما من نظيره ان قلنا القابل به والا فهو تلبس بعبادة فاسرة  
في اعتكافه فيحرم عبا وبشرحه **قوله** وفيه فتجب للاعتكاف  
في ابتداء ايه كما في الصلاة وغيرها سواء المنذور وغيره تعين  
زمانه ام لا ويجب التعرض للفرض في المنذور ليميز عن  
النفل قال الاسنوي ولم يشترطوا فيه تعيين سبب  
وجوبه وهو النذر بخلاف الصلاة والصوم لان وجوبه  
لا يكون الا بالنذر يعني عن الفرض لان الوفا به واجب  
فكانه نوى الاعتكاف الواجب عليه قال وبذلك صرح صاحب  
الزخاير وان نوى الاعتكاف واطلق فخرج من المسجد ولو  
لقضا حاجة لا بعد العزم على العود ثم عاد جرد النية وجوبا  
ان اراد الاعتكاف اذ الثاني اعتكاف جديد بخلاف ما اذا خرج  
بعد العزم على العود لا يجب تجديدها لانه يصير كنية المدين  
ابتداء في زيادة عدد ركعات النافلة وصوبه في المجموع روي  
وبشرحه **قوله** اسلام وعقل وخلو عن حدث اكبر فلا

يصح

يصح اعتكاف الكافر وغير العاقل والمجنون والمغني عليه  
والسكران وغيرهم اذ لانية لهم ولا حايض ولا نفسا واجب  
لحرمة مكثهم فيه وقضية ما تقرر عدم صحة اعتكاف كل من  
حرم عليه المكث في المسجد كزى جرح وقروح واستحاضة  
ونحوها حيث لم يمكن حفظ المسجد من ذلك وهو كذلك  
وان قال الاذرعى انه موضع نظر نعم لو اعتكف في مسجد وقف  
على غيره دونه صح اعتكافه به وحرم عليه لبثه فيه كما لو  
يتم بقراب مغصوب ويقاس عليه ما اشبهه ثم محل ما ذكر  
في المغني عليه في الابتداء فان طرأ عليه في اثنا اعتكافه لم  
يبطل ويحسب زمينه من الاعتكاف ويصح من المميز والعبد  
والمرأة وان كره لزوجات الهيبه كخروجهن للجماعة وحرم بغير  
اذن سيد وزوج نعم ان بقيت به منفعة كان حضر المسجد  
باذنها فنوايه جاز كانه عليه الزكشي **قوله** بالمسجد  
ان كانت ارضه غير مختلرة لانه صلى الله عليه وسلم وا  
صحابه حتى نساء لم يعتكفوا الا فيه سواء سطه وروشنه  
وان كان كله في هوا شارع مثلا ورخبته المعدودة منه اما  
ما ارضه مختلرة فلا يصح فيه الا ان بنى مصطبة فيه او  
بلطه ووقف فيه ذلك مسجد القولهم يصح ومنه السفلى  
دون العلو وعكسه وهذا منه وما وقف بعضه مسجد ابنا  
يحرم المكث فيه على الجنب ولا يحل الاعتكاف فيه على الاوجه  
استقيا طافيهما ابن حجر قال الرمل في شرحه ومنه يعلم  
عدم صحة وقف المنقول مسجد اسياني في كتاب الوقف  
قال العز ابن عبد السلام لو اعتكف فيما ظنه مسجدا



فان كان كذلك في الباطن فله اجر قصده واعتكافه والا فلا  
 التهي وقوله بالمسجد الباد اخلة على المقصور عليه ولا  
 يصح ادخالها على المقصور لئلا يتوهم ان غير هذه الثلاثة  
 في غير مسجد **قوله** والجماع وهو ما تقام فيه الجمعة **قوله**  
 اولي من بقية المساجد لكثرة الجماعة فيه ولئلا يحتاج  
 الى الخروج الى الجمعة وشمل كلامه اخذ من العلة ما لو  
 كان غيره اكثر جماعة منه وكان زمن الاعتكاف دون السبوع  
 او كان المعتكف من لا تزمه الجمعة وهو الاوجه كما قال  
 الاذرى انه قضية اطلاق الامام الشافعي **والجواب** **قوله**  
 ويفسد الحال مطلقا اي منذ ود الخيرة متتابعة وغير **قوله**  
 بوطي في فرج لقوله تعالى وانتم عاكفون في المساجد على في المهيات  
 تحريم الجماعة في الاعتكاف الواجب بقطعه وباقامته في المسجد  
 وفي الاعتكاف المتطوع به باقامته في المسجد انتهى **قوله** وانزال  
 بلمس بشرة بلا حائل او باسئنا ومحرم في واجب وكذا في مندوب  
 بمسجد لا خارجه لان غايته انه خروج من العبادة وهو جائز  
 وعلم من كلامه حرمة الجماعة في المسجد ولو على غير المعتكف لانه  
 اذا غيب حشفته صار جنبا فان نزع وخروج فوراً من غير مكث  
 احتمال الحل لعدم اكلت والمنع لانها احرمة المسجد قاله  
 الزركشي والذي يتجه هو الثاني ثم رايتم صرحوا بان غير المعتكف  
 ممنوع من اكلت في المسجد وظاهر حرمة الجماعة المذكور فيه  
 بالاولي وان لم يكن فيه لبث ويلزم الولي مع الصبي من نحو  
 الجماعة في المسجد والجلوس فيه حينئذ وان قلنا لا يلزمه  
 منعه من القراءة ومن المصحف مع الجنابة لانه لا مشقة

ثم بخلافه هنا عباب **قوله** اوطس بلا شهوة او بضم امارة  
 الي نفسه بخايل لا يفسد الصوم نهنا كذلك **قوله** بخلاف  
 الاغافا انه يجب معه وصورة المسألة ان لا يخرج من المسجد  
**قوله** وسكر ما ماري لا خراجه نفسه عن اهلية الاعتكاف  
**قوله** وخروج من المسجد بجميع بدنه بخلاف خروج بعضه  
 كيد ورجل لم يعتمد ويدين ورجلين لم يعتمد عليهما  
 لان كان قاعدا فان اخرج رجليه معتمدا عليهما فهو خارج  
 او احداهما معتمدا عليهما فقط فكذلك وان اقتضى اطلاقها  
 انه لا يضرقا الاستوى فان اعتمد عليهما ففيه نظر  
 والذي اقتضاه كلام البغوي انه لا يضرقا وهو المعتمد  
**ح قوله** بلا عذر اي من الاعذار الالائية **قوله** حد لوعبر با  
 لعقوبة بدل الحد لكان اولي ليشمل التقرير **قوله** ثبت باقاره  
 فينقطع به التابع لتقصيره **قوله** لا ببينة لا ان ثبت الحد  
 بالبينة او بالقضا بالعلم ان جوزناه ان الجريمة لا ترتكب  
 لاقامة الحد عباب فلا ينقطع التابع هذا اذا لموجب  
 الحد قبل الاعتكاف فان اتى به حال الاعتكاف كما لو قذف  
 مثلاً فانه ينقطع الولا ح **قوله** لتقصيره بعدم الوفا  
 وابتناء اعساره وبما تقر علم ان كل من خرج مكرها بحق  
 كالزوجة والعبد يعتكف بلا اثن ينقطع تتابعه قال الاذ  
 وهو الوجه في الروض **قوله** ورده اي ويبطل الاعتكاف  
 كتابعه بردة وسكر كما تقدم اي من حيث التابع اي من  
 حيث العمل بالنسبة للمرتد اذا اسلم فلا يبطل اذ الرد قائما  
 تبطل العمل اذا اتصل بها الموت على المعتمد واما ثواب

دعي



العمل فانه يحبط الردة مطلقا قال ع وهي مسألة جلييلة فإ  
ستفرد بها بخلاف المسكر فانه لا يحبط الثواب **قوله** لكن  
ليشترط في فساد الأخيرين هما الحيض والنفاس **قوله**  
ان تخلوا المدة عنهما لانهما بسبيل من ان تشرع كما ظهرت  
**قوله** وان كانت مدة الاعتكاف لا تخلوا عن الحيض غالباً  
فتبني على ما سبق اذ اظهرت لانه بغير اختيارها ومثلها  
في المجموع بان تزيد على خمسة عشر يوماً غالباً كصوم شهر  
الكفارة لعروضه بغير اختيارها ويؤخذ من هذه انها لو  
استعملت خروج الدم لدواء او نحوه فانه يقطع واستشكل  
الاسنوي بان الثلاثة والعشرين تخلوا عنه غالباً اذ غالبه  
ست او سبع وغالبه بقية الشهر طهر اذ هو غالباً لا يكون  
فيه الا حيض وطهر قال في ثغ العباب والحاصل ان المدة ثلاثة  
اقسام خمسة عشر فاقل تخلوا بيقتين والخمسة والعشرون  
فاكثر لا تخلوا غالباً وما بينهما تخلوا غالباً فالاولى يقطعها  
الحيض والثانية لا يقطعها والثالثة ملحقة الاولى ومثيل  
جمع متأخرين بالعشرين فيه قصور والصواب التمثيل بأربعة  
او ثلاثة وعشرين لانها ايضا تخلوا عنه غالباً انتهى بحروقه  
**قوله** بخلاف الاهل فانه قد يستحي ويشق ويؤخذ من العلة  
كما قد افاده الاذري ان الغلام في مسجد مطروق بخلاف  
المحصون الذي يندرت طارقه والمختص بشي **قوله** وهو  
البول والغائط ومثلهما الرج فيما يظهر اذ لا بد منه وان  
كثر خروجه لذلك لعارض نظر الى جنسه ولا يشترط أحد  
الضرورة بشي **قوله** ولا يكلف فعلها في سقاية المسجد لما

فيه

فيه من التشبه وحرم المروءة ومن ثم بحث الاذري انه  
يكلفها من لا يحتشمها اي لعدم حرم مروءته بدخولها قال  
الزركشي هذا اذا لم تكن السقاية عامة بل خاصة با  
لسكان فاذا اعتكف احدثهم في مسجد هال يجوز له الخروج  
انتهى وهو داخل في كلام الاذري رحمه لانه لا يحتشمها  
في هذه الصورة ثم رايت الاذري صرح بهذا ايضا في  
العباب والمراد بالسقاية هنا الحال المعد للقضاء  
الحاجة لا المكان المعد للشر **قوله** التي يجوز للمسجد  
للحيلولة والمئنة وظاهر كلامه انه لا يجوز يلزمه دخول  
الحمام للفصل بل له المضي الى منزله وبه صرح ابن كج قال  
الزركشي وهذا من عادته فعل ذلك الاغتسال في منزله  
والما فيه ولا اجرة معه للحمام فاما من لا يعتد به الحمام فيه  
نظراً لان يكون بيته اقرب او مثل مسافة الحمام انتهى وا  
لذي يظهر ان من لا يستبد له بدخول الحمام وقدر على اجرة  
مثله بان يفضل عما يفضل بها يعتبر في شوا الما للظهار **قوله**  
يخشى من دخوله ضرراً بوجهه وكان اقرب من بيته انه  
يكلف دخوله اذ لا عذر له حينئذ في الذهاب الى بيته الا بعد  
بش العباب ولا يجوز له الخروج لنوم او نحو غسل جمعة كما  
ذكره الخوارزمي بشي **قوله** الا ان تفاحش البعد لانه قد  
يحتاج في عود ايضا الى البول فيمضي يومه في التردد ويؤخذ  
من التيسيل ان غلبت الفحش ان يذهب اكثر الوقت  
المندرج في التردد وبه صرح البغوي **قوله** ولا يصح له  
ان يجرد الخ اي فلا يضر فحش **قوله** ولا يعدل عن البعد



من داريه فان ترك الاقرب من داريه وذهب الى بعريها  
 لم يجز خروجه اليها فان خالف انقطع نتابعه لا غنايه  
 بالاقرب عن الابعد **قوله** ولا يتأني اكثر من عادته فان تأني  
 اكثر من ذلك بطل كما في زيادة الروضة عن البحر **قوله**  
 وله التوضي حينئذ اي حين خروجه لقضا الحاجة وعبرة  
 به رمي ويجوز له التوضي بعد قضائها خارج المسجد تابعا  
 لها واجبا او مندروبا وان لم يجز له الخروج وحده ولو غن  
 حدث حيث امكنه في المسجد واقتضاه على قضا الحاجة  
 مثال فغيرها كذلك كفصل جنابة وازالة نجاسة ورعاف  
 وعبرة به البهجة واذا فرغ من قضا الحاجة فله ان يتوضا  
 خارج المسجد لانه يقع تابعا بخلاف ما لو خرج له مع امكانه  
 في المسجد فانه يقطع **قوله** وله عيادة المريض الخ عبارة المنهاج  
 للمري مع شرحها ولو عاد مريضا او زار قادم في طريقه بان  
 كان المريض والقادم فيها الخبر عايشة ان كنت ادخل البيت  
 للحاجة اي التبرز والمريض فيه فما اسال عنه الا وانا مارة  
 رواه مسلم وفي ابى داود مرفوعا انه صلى الله عليه وسلم  
 كان يمر بطلب المريض وهو معتكف كما هو يسيل عنه ولا يعرج  
 فان طال وقوفه عرفا او عدل عن طريقا وان قل ضرره هل  
 عيادة المريض ونحوها له افضل او تركها اوها سواء وجه  
 ارجحها اولها **قوله** وله الصلاة على الجنابة عبارة نه الرمي  
 ولو صلى في طريقه على جنازة فان لم يستطعها ولم يعدل عن  
 طريقه اليها جاف ولا فلا **قوله** وله الخ ولدان يجمع بين حزة  
 الامور كلها كما استوجهه ابن حجر في شرحه ان له ترتيب هذه

الامور

الامور ولو من جنس واحد كما على مريض او صادفه في طريقه  
 موتي فله ان يعيد المريض وان يصلي على الموتي بالشرط الذي  
 ذكره المص رحمه الله تعالى **قوله** وضبط عدم الطول اي من  
 عيادة المريض بقدرها اي بقدر اقل ما يجزى فيها فيما يظهر  
 اما قدرها فيحمل الجميع الاعراض **قوله** على منارة بفتح هـ  
 الميم وجعلها منارة وهو القياس لانهما من النور ويجوز منابر  
 بالهمز تشبيهها للاصل بالزائد كما هو وامصاب مع ان اصله  
 مصابوب وما نقل عن سيبويه ان ذلك غلط بيقين تاويله  
 فقد قرى معايش بالهمز نه العباب **قوله** للمسجد اضافة  
 المنارة للمسجد للاختصاص وان لم تكن له كان خرب مسجد  
 وبقيت منارته فيجد مسجد منها واعتيد الاذان عليها  
 له فحكمها حكم المبنية له كما هو ظاهر وقول المجموع ان صورة  
 المسألة في منارة مبنية له جرى على الغالب فلا مفهوم له نه  
 رمي **قوله** راتبان رتب له قبل الاعتكاف ولو بعد النذر  
 اخذها ياتي من التعليل الاتي بالالف لان تعلقه به قبل  
 الاعتكاف ولو بعد النذر اخذها ياتي من صير ذلك كالمو  
 صف  
 اللازم له فلان زمن اذانه كالمستثنى بخلاف ما لو رتب بعد  
 الاعتكاف لانه لزم ذمته وهو خلى من التعليل فامتنع عليه  
 الخروج لذلك نه العباب **قوله** بعيدة عنه قال الزركشي  
 ولم يتعرضوا لحد البعيدة قال الرمي في شرحه والاقرب الرجوع  
 في ذلك للعرف **قوله** يشق معهما الاقامة في المسجد للحاجة  
 فرش وخادم وتتردد طبيب او بان يخاف منه فلو نيت المسجد  
 كاسهال وادار رسول بخلاف مريض لا يجوز الي الخروج كصدا ع



وحشي حفيفه فينقطع التتابع بالخروج له وفي معنى المرضي  
 الخوف من لص او حريق فان زال خوفه عاد مكانه وبني  
 عليه قال الماوردي ولعله فيمن لم يجد مسجدا يامن فيه  
 ذلك **قوله** رمي وعدة اي وخرجت المرأة المعتدة المعتكفة  
 لاجل قضاء عدة لوجوبه عليها في مسكنها فان لم يخرج  
 عصت وصح اعتكافها كما قاله العراقي ويوجه بان الحرمة  
 لا يخرج خارج الزوات الاعتكاف في العباب ليست بسبب  
 المرأة ولا قدر الزوج لا اعتكافها مدة اي فان الخروج  
 حينئذ غير قاطع للتتابع وان كانت مختارة للنكاح لان  
 النكاح لا يباشر العدة روض **قوله** وهي معتكفة مشيت قبل  
 تمامها فينقطع التتابع على الاصح في المجموع واعتمده الرمي  
**قوله** وبخلاف ما اذا قدر الزوج لا اعتكافها مدة اي ومات  
 قبل تمامها فخرجت قبل تمامها فان التتابع ينقطع اذا عذر  
 لها في الخروج قبل مضي المرة لسبق حق تعلق الاعتكاف  
 بها على العدة في العباب **قوله** فخرجت قبل تمامها كما في  
 الروضة واصلا لا اختيارها الخروج اذا الخروج لا يلزمها  
 قبل تمام المدة **قوله** وفي مثال لا قيد وعبرة العباب او  
 الخروج لفصد او نجس او في لا يمكن اختيارها **قوله** بغير  
 حق او بحق ابطال ومن ثم قال الاذرعى الوجه ان كل من خرج  
 مكرها بحق كالزوجة والعبد يعتكفان بلا اذن انقطع  
 تتابعه في العباب **قوله** وانهدام المسجد ولم يبق من  
 المسجد محل يجلس فيه ثم ان كان اعتكافه متتابع الزمه  
 الزهاب فورا لمسجد اخر من البلد ليم فيه او غير متتابع

جاز له ان ينتظر بنا المسجد الاول في العباب **قوله** نفير  
 بالنون والفاء قال تعالى فانفروا ثبات وذلك كان اطلع الكفا  
 على بلدة من بلاد المسلمين او اشرفوا على خرابها او اسروا  
 مسلما او رجونا خلاصه فيجب على كل احد الخروج في هذه  
 الحالة فاذا خرج المعتكف لهذا الامر فلا يقطع الخروج بتابع  
 اعتكافه فريده شيخنا الزيايدي في درسه **قوله** لانه كان يمكنه  
 الاعتكاف في مسجد الجامع يوحى من هذه العلة ان الجمعية  
 لو اقيمت بالبلد في غير مسجد كخطة ابنية او احداث الجامع  
 بعد اعتكافه كان خروجه لها عذر **قوله** والا اي وان لم  
 يتعين عليه الاداء فهو مستغن عن الخروج والافتحله  
 عنها انما يكون للاداء فهو باختياره وظاهر ان محل هذه  
 اذا التحمل بعد الشروع في الاعتكاف والا فلا ينقطع التتابع  
 كما لو نذر صوم البرهر ففوته لصوم كفارة لزمته قبل النذر  
 لا يلزمه القضاء روض وقيد في العباب اصل المسألة التي  
 لا ينقطع فيها التتابع بقوله ولم يمكن اداؤها في المسجد  
 قال في شرحه بخلاف ما اذا تعين عليه اي التحمل والاداء  
 وامكنه اداؤها في المسجد كما في مقنع المحاملي واعتمده الزركشي  
 وغيره وانما لم يحون الاشهاد على شهادته اذا لم يمكن  
 الاداء في المسجد جمعا بين الخفين لان ذلك قد يشق اذا  
 تيسر كل وقت من يشهد على شهادته فليس هذا من  
 اعذار الشهاداة على الشهادة **قوله** لانه في الشق الاول  
 هو ما اذا تعين عليه التحمل لم يتحمل بداعيية الشرع **قوله**  
 لفصل احتلام ليس بقيد وعبرة العباب مع شرعها



او غسل او تيمم لنحو احتلام او انزال بفكر او وطى غير  
مفسد او ولادة او نجاسة اصابته كذا في الكافي وغيره  
لوجوب الخروج لذلك بخلافه لنحو غسل الجمعة **قوله**  
وان امكن في المسجد قال في الانوار ويغسل سريعا لاني  
المسجد انتهى ونقل الامام عن المحققين انه يتعين  
الخروج للاغتسال طال الزمن او قصر وقال ابن الرقعة  
انه الصحيح والذي عليه الشيخان انه لا يلزمه الخروج  
للاغتسال بل له فعله في المسجد وعندى ان هذا ليس  
خلافا بل ما قاله الامام محمول على ما اذا استدعى الغسل  
مكتثا فان امكث ولو للغسل حرام اتفاقا وما قاله الشيخان  
على ما اذا لم يستدع ذلك بان كان في المسجد في طريقته نهرا  
او نحوه فانغمس فيه بسرعة بسيطحة رملى **قوله** واذا زال  
ما ذكرها لا ينقطع تتابعه بالخروج لشيء مما مر **قوله** على  
الفور فلما اخرج انقطع التتابع وتعدى البناء **قوله** ويقضى  
من خرج لما لا يقطع التتابع بغير شرط **قوله** غير اوقات  
قضا الحاجة لانه غير معتكف فيه اما رضى قضاها  
فلا يجب قضاؤه لانه مستثنى شرعا لانه لا بد منه ولان  
اعتكافه مستمر فيه وقضية كلامه كاصلة اختصاص  
هذا بقضا الحاجة والاوجه جريانه في كل ما يطلب الخروج  
له ولم يطل زمنه عادة كالماء وغسل جنازة واذا ان مؤذن  
راى بخلاف ما يطول زمنه كمرض وعدة حيض ونفاس  
وقد صرح بذلك الشيخ الرملى والقاضى وغيرهما انه  
على ذلك الا سنوى رحمه الله ثم روى وعلم ما تقر

عدم لزوم تجديد النية لمن خرج لما ذكر فبعد عوده ان  
خرج لما لا بد منه وان طال زمنه كتنبرز وغسل واجب او لما  
منه بد لشمول النية جميع المدة ولو عين مدة ولم يتعرض  
للتتابع فجامع او خرج بلا عذر ثم عاد ليتم الباقي جدد النية  
لان هذه عبادة مستقلة منفصلة عما مضى **قوله** وغير  
الزمن المصروف الخ اي ولا يجب القضاء للزمن المصروف كقوله  
لله على ان اعتكف هذا الشهر لا اخرج الا لعبادة زيد لانه  
لم ينذره فان لم يعين الزمن كقوله شهر او جب القضاء  
لتتميم المنذور ثم البهجة **كتاب الحج** وهو من الشرايع  
القديمة بل ما من نبي الا وحي خلافا لمن استثنى هو داود  
صالحا وروى ان ادم حج اربعين سنة من الهند ما شيا  
وللمح فضايل لا تحصى منها خبر من جاحا جا يريد وجه الله  
تعالى فقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تاخر ويشفع فيمن  
دعاه وخبر من قضى نسكه وسلم الناس من لسانه  
ويده غفر له ما تقدم من ذنبه وما تاخر وخبر اذا خرج  
الحاج من بيته كان في حرز الله فان مات قبل ان يقضى  
نسكه غفر له ما تقدم من ذنبه وما تاخر وانفاق الدرهم  
الواحد في ذلك يعدل النى فيما سواه رواه المنذرى  
ثم العباب وجا ان الملايكة طافوا بالبيت سبعة الاف  
سنة والحج افضل منه خلافا للقاضى والحج يكفر الصغائر  
والكباير حتى التبعات على المعتمد والكلام في من مات  
في نسكه او بعده وقبل تمكنه من ادايتها اما من رجع سالما  
ومكن منها ثم مات فانها لا تسقط عنه ح ثم النسك



اما فرض عين على من لم يحج بشرطه او كفاية للاحياء او تطوع  
 ويتصور في الارقا والصبيان اذ فرض الكفاية لا يتوجه  
 اليهم نعم لو تطوع منهم من تحصل به الكفاية احتمل ان  
 يسقط بفعلهم الحج عن المكلفين كما في صلاة الجنازة ثم رمل  
**قوله** وشرعا قصد الكعبة للنسك الاتي بيانه وهو نفس  
 ذلك الافعال والاول اوجه **قوله** والعبرة لغة الزيادة و  
 شرعا قصد الكعبة للنسك الاتي بيانه وهو نفس ذلك  
 الافعال والاول اوجه فان قلت كلامه يقتضي اتحاد  
 الحج والعبرة قلت لا اتحاد اذ قوله في تعريف الحج الاتي بيانه  
 يخرج العبرة وقوله في تعريف العبرة الاتي بيانه يخرج الحج  
 فلا اتحاد هكذا افهم **قوله** لله قيل حكمة ذكرها ما لان  
 فيهما من كثرة الرياء **قوله** اي يتوابعها تامين وهذا  
 يدل على وجوبهما لانه امر باتيانهما تامين حال كونهما  
 مستحبي الاركان والشروط اما على القول بان المعنى اقوا  
 اذا شرعت فيهما فلا يدل على وجوبهما اذ الشرع ملزم  
 عند بعضهم وان لم يكن اصل الفعل واجبا كذا بخط  
 شيخنا العلامة الشنواني ثم لهما مراتب فمن صحة مطلقة  
 وصحة مباشرة وقوع عن النذر او عن حجة الاسلام وو  
 جوبهما ولكل مرتبة شروط في شرط مع الوقت الاسلام  
 وحده للصحة ومع التميز لو وقوعه عن حجة الاسلام  
 وعمرته ومع الاستطاعة للوجوب **قوله** واستطاعة  
 اجماعا سوا في ذلك الا خالف وهو من لم يختن وغيره  
 وخبر لا يحج الا خالف حتى يختن في العباب **قوله** وهو

سؤال

سؤال وذو القعدة بفتح القاف افصح من كسر هاسي  
 بذلك لقعودهم عن القتال فيه **قوله** وعشر ليال بالايام  
 بينها وهي تسعة فقد قال امامنا الشافعي رضي الله  
 عنه في مختصر المزني اشهر الحج سؤال وذو القعدة وتسع  
 من ذي الحجة وهو يوم عرفة فمن لم يدركه الى الفجر  
 من يوم النحر فقد فاتته الحج **قوله** من ذي الحجة بكسر  
 الحاء افصح فتحها سمي بذلك لوقوع الحج فيه وقد فسر ابن  
 عباس وغيره من الصحابة قوله تعالى الحج معلومات  
 بذلك اي وقت الاحرام به اشهر معلومات بذلك اذ  
 فعله لا يحتاج الى اشهر بل يفعل في ايام واطلاقها للجمع  
 على ما فوق الواحد ثم رمل **قوله** وهو سؤال الحج يؤخذ من  
 كلامه كما صله انه يصح احرامه بالحج اذا ضاق وقت الوقوف  
 عن ادراكه وبه صرح في البحر وهذا هو المعتمد اي اذا كان  
 متمكنا من انقاذ بعضه فلو لم يتمكن لان كان بمصر واح  
 بالحج ليلة النحر لم يصح احرامه بالحج ويكون عمرة انتهى  
 ذكر كشي في خادمه وهذا بخلاف نظيره في العمرة لبقاء الحج  
 حجابات الوقوف بخلاف الجمعة اذا خرج وقتها لا  
 تبقى جمعة بل تنقلب ظهرا **قوله** فلا تحب على كافر  
 ولا تصح منه ولا عنه **قوله** كسبي ومجنون كبقية العبادات  
**قوله** ومن به رفق لان هنا نفسه مستحقة فهو غير  
 مستطيع **قوله** ثم افتقر قبل مجيئه اي قبل مجي وقت  
 الحج فلو استطاع في رمضان ثم افتقر قبل مجي سؤال  
 فلا وجوب **قوله** وكذا لو افتقر بعد حجهم اي بعد

م

ت



انتضاف ليلة النحر واما الحلق فمنه يسير فلا يعتبر ايضا  
 في الوجوب قرره شيخنا الزيادي في درسه **قوله** فيجوز  
 الاحرام بها في اي وقت من الاخبار الصحيحة ان صلى الله  
 عليه وسلم اعتمر ثلاث مرات متفرقات في ذي القعدة  
 اي في ثلاثة اعوام وانه اعتمر عمرة في رجب كما رواه ابن عمر  
 وان انكرت عليه عايشة وانه قال عمرة في رمضان تعدل  
 حجة وفي رواية لهما حجة معي وروي انه صلى الله عليه  
 وسلم اعتمر في رمضان وفي شوال فدللت السنة على  
 على عدم التناقض **قوله** نعم يمتنع ذلك على المقيم بمكة عبارة  
 ثم الرمي وقد يمتنع الاحرام بها في اوقات كالوكان محرما  
 بعمره او محرما بحج اذا العمرة لا تدخل عليه او احرم بهما  
 قبل نفيه لا اشتغاله بالرمي والمبيت فهو عاجز عن الاشتغال  
 بعلمها ولان بقاء اثر الاحرام كما بتدريه ويوحى منه  
 عدم الفرق بين من وجب عليه الرمي والمبيت ومن  
 سقط عنه اي ولم ينفر فتعبر كثير مني انما هو باعتبار  
 الاصل والغالب وانه يمتنع حجتان في عام واحد وهو ما في  
 الامم وجزم به الاصحاب وحكي فيه الاجماع وتصويره  
 الزركشي وقوعهما في عام واحد بان يرفع من مزدلفة  
 بعد نصف الليل ويحلق ويطوف وينتفي لو يكون قد تم  
 السعي ويحرك ويدرك عرفة قبل الفجر ثم يرمي  
 لانه بقي عليه من الحج الاول الرمي والمبيت وغيرها  
 فلم يمكن العقد الثاني مع ذلك لانه يفوت وجبه بالدم  
 لا يمكن لبقاوقته اذا الجهر لم يشرع الا بعد فوات المجهور

والا فهو مخاطب به والمخاطب به يمنع من التلبس بغيره  
 وبفواته يفوت وقت الاحرام فاستحال وقوعه بشباب  
 اما احرامه بعد نفيه من الاول والثاني فصحيح مطلقا  
 كما في المجموع وان بقي وقت الرمي ثم رمي **قوله** لا اشتغاله  
 بالرمي والمبيت قال الاسنوي وهذا التعليل ضعيف فانه  
 قد يحرم بها ويفعلها بعد الرحيل من منى او في وقت  
 من تلك الايام قال ابن حجر في شهاب ومعه اشتغاله  
 بذلك انه مخاطب ببقية اثار الحج فلم يصح منه ما دام  
 مخاطبا بذلك لبقاء اثر احرامه الذي هو كبقية نفس الاحرام  
 وانما حلت على ذلك لما هو واضح ان الاتيان بها لا يمتنع  
 من الاتيان بالرمي والمبيت بوجه **قوله** نص عليه الامام  
 الشافعي في الامم **قوله** نسلك اسلام ووجه مقضية ووجه  
 مندورة ويتصور اجتماع هذه الثلاثة بان افسد عبد  
 حجة ثم نذر بعد عتقه واستطاعته جأ فعلية حجة  
 الاسلام والقضاء والنذر بلا خلاف ويتصور هذه الثلاثة  
 ايضا في صبي جامع عمدا اذا الاصح انه يلزمه القضاء فاذا  
 اخذه الى البلوغ ثم استطاع ونذر حجا يلزمه الثلاثة  
 ايضا فان اراد فعلها يلزمه ترتيبها هكذا بان تقدم  
 حجة الاسلام لاصالتها ثم القضاء لوجوبه باصل الشرع  
 ثم النذر لانه اهم من الفعل فان خالف هذا الترتيب  
 كان احرم بالمندورة وعليه القضاء وبه وعليه حجة  
 الاسلام لغت نيته ووقع على هذا الترتيب لما تقر  
**قوله** وقضاء ويتصور قضاء العمرة اذا المانت في ضمن قرآن



والإبان كانت مفردة فلا يتصور قضاؤها إلا وقتها  
 إلا أن به فلا يتصور فيها القضا إلا بما ذكر **قوله** ونقل  
 واستشكل تصويره واجيب بأنه يتصور في العبيد و  
 لصبيان لأن الفرض أن لا يتوجه إليهم وبأن في حج من  
 ليس عليه حج جهتين جهة تطوع من حيث أنه ليس  
 عليه فرض وجهة فرض كفاية من حيث أحيا الكعبة  
 قال الزركشي وفيه التزام السؤال إذا لم يخلص لنا  
 حج تطوع على حرته وفي الأولى التزام السؤال بالنسبة  
 للمكلفين ثم أنه لا يبعد وقوعه من غيرهم فضا ويسقط  
 به فرض الكفاية عن المكلفين كما في الجهاد و صلاة الجنازة  
 انتهى **قوله** ثلاثه فقط ولهذا عبر بجمع القلة ووجه  
 الحصر في الثلاثة أن الأحرام أن كان بالحج أو لا فالأفراد  
 أو بالعمرة فالتمتع أو بهما معا فالقرآن على تفصيل و  
 شروط لبعضها سياقي وعلم من هذا أنه لو أتى بشك  
 على حرته لم يكن شيئا من هذه الأوجه كما يشير إليه  
 قوله النسكان بالتثنية أما إذا النسك من حيث هو  
 فعلى خمسة أوجه الثلاثة وإن يحرم بحج فقط أو عمرة  
 فقط **قوله** رملي أفراد بالرفع خبر مثبت لما حذف  
 تقديره كما قرره أصله أحدهما الجريد لما قبله **قوله**  
 بأن يحج أي بأن يحرم بالحج من ميقاته والفرغ منه **قوله**  
 ثم يعتمر أي بأن يحرم بالعمرة من عامه كإحرام المكي  
 بأن يخرج إلى أدنى الحل ولو بخطوة ويأتي بعملها **قوله** بأن  
 يعتمر أي بأن يحرم بالعمرة ولو في غير أشهر الحج ولو من غير

ميقات بلوه **قوله** ثم يحج سوا الحرم بالحج من مكة أم من  
 ميقات أحرم بالعمرة منه أم من مثل مسافقه أم من  
 ميقات أقرب منه **قوله** من مثل ويسمى الذي بذلك متمتع  
 لمتعة بمحظورات الإحرام بين النسكين أو لمتعة بسقوط  
 العود للميقات عنه ثم انتهى **قوله** بأن يحرم بهما معا  
 في أشهر الحج أو بعمرة ولو قبل أشهره ثم يحج في أشهره قبل  
 شروع في طواف ثم يعمل عمله أي الحج فيحصلان ويكفي عنهما  
 طواف واحد وسعي واحد وهل هما الحج والعمرة معا أو الحج  
 والعمرة لا حكم لهما إلا بعما دهما لم يصرح إلا أصحاب بذلك لكن  
 الأقرب كما قال بعضهم الثاني انتهى ابن قاسم **قوله** ويمتنع  
 عكسه بأن يحرم بالحج ولو في أشهره ثم بالعمرة لأنه إن كان  
 في غير أشهره انعقد عمرة والعمرة لا تدخل على العمرة ولا  
 كان في أشهره انعقد حجا وهذه في صورة العكس **قوله**  
 بخلاف إدخاله عليها الحج ولا يمتنع إدخال الضعيف على  
 القوى كفراش الفلاح مع فراش الملك لقوته عليه جاز  
 إدخاله عليه دون العكس حتى لو تلخ أخت أمته جاز  
 له وطوها بخلاف العكس في الروض وأفضلها أي  
 أوضحه إذا النسكين المتقدمه الأفراد إن اعتمر عامه  
 فإن آخرها عنه كان الأفراد مفضولا لأن تأخيرها  
 عنه مكروه والمراد بالعام ما بقي من الحجبة الذي هو  
 شهر حجة كما يفيد كلام السبكي وبعده التمتع وبعد  
 التمتع القرآن لأن التمتع يأتي بعملين كما ملين غير  
 أنه لا ينبغي لهما ميقاتين وأما القارن فإنه يأتي



بعمل واحد من ميقات واحد **قوله** صلى الله عليه وسلم ذلك لمن لم يكن  
 اهله حاضري المسجد الحرام اذا سمع الاشارة للهدى  
 والصوم عند فقده **قوله** وهم من دون اي من مسكنه  
 او وطنه دون من خلتين **قوله** فالحاق هذا بالاعم الغلب  
 اولى من رجوع ذلك الى مكة للقاعدة ان كل موضع ذكر  
 الله **قوله** ومن له اي المتمتع **قوله** دايم او اكثر فالحكم له  
 في كونه من الحاضرين او غيرهم **قوله** دايم او اكثر فالحكم له  
 وان كان اهله في احدها وماله بالآخر اعتبر به كما ان الاصل  
 ذكره المحب الطبري قال والمراد بالاصل الزوجة وا  
 الاولاد الذي تحت حجره دون الاباء والاخوة **قوله** روض **قوله**  
 فالحكم للذي خرج منه قال في الوخاير فان لم يكن له عزم  
 واستونيا في كل شيء قال صاحب التقريب وغيره اعتبر  
 موضع احرامه **قوله** روض **قوله** والقارن صورة القارن  
 ان يحرم بالعمرة او لا ثم يريد ادخال الحج عليها بشرط  
 وجوب الدم عليه ان لا يعود باحرام الحج الى ميقات  
 بخلاف ما لو احرم بهما معا وهي الصورة الاصلية القران  
 فان هنا الشرط لا يتأتى فيهما تامل كذا بخط شيخنا  
 الزيادي بهامش نسخة **قوله** فلو عاد اليه فلا دم وكذا  
 لو احرم به من مكة او دخلها القارن قبل يوم عرفه  
 ثم عاد منها الى ميقات **قوله** واعتمر المتمتع في اشهر  
 حج عامة ولا فرق في ذلك بين ان يقدم الحج على العمرة  
 او يقدم العمرة على الحج **قوله** او فيها وجع في عام قابل  
 فلا دم عليه واما الواحرم بها في غير اشهره واتي

بجميع

بجميع  
 افعالها في اشهره ثم حج ومعلوم ان جميع هذه الشروط  
 المذكورة معتبرة لوجوب الدم والاشهر انما غير معتبرة  
 في تسببه تمتعا فلو كرر المتمتع للعمرة في اشهر الحج فهل  
 يتكرر الدم ام لا افني الديلمي صاحب النعمة الذي هو  
 شرح التنبية بالتكرار وافني بعض مشايخ عصره بعدمه  
 وهو الظاهر **قوله** صلى الله عليه وسلم خرج اي وجوبا **قوله** اذني الحل  
 فيلزمه الخروج من الحرم من اي جانب شاؤ ولو بان يجعل  
 رجله في الحل ويعتمر عليها وحرها لهما مرفقا في نظائره  
 وان تردد فيه الادعي وذلك للجمع فيها بين الحل والحرم  
 كالجمع في الحج بينهما في الوقوف بعرفة ولا امره صلى الله  
 عليه وسلم عايشة بالاعتبار بها في التعميم رواه الشيخان  
 فلم يلزم يجب الخروج لاحرم من مكانها الضيق الوقت  
 لانه كان عند رحيل الحاج من المحصب **قوله** العباب **قوله**  
 فان لم يخرج اي الى الحل **قوله** اجزاته عمرته عن عمرة الاسلام  
 اذ لا مانع **قوله** وعليه دم فان خرج اليه بعد احرامه فقط  
 اي من غير شر ويحد في شيء من افعالها فلا دم عليه لانه  
 قطع المسافة من الميقات محرما وادي المناسك كلها  
 فكان كما لو احرم بها كلها منه **قوله** واركانها اي اركان  
 المقصود منها والافن جملة اركانها الترتيب في المعظم  
 ولم يعد ههنا من الاركان **قوله** احرام يطلق الاحرام  
 على نية الدخول في النسك وبهذا الاعتبار يعد ركنا  
 وعلى نفس الدخول فيه سمي بذلك لاقتضائه دخول  
 الحرم لما نجد اي دخل نجدا او تحريم الانواع الالية ونحو



هو المراد هنا ولما قال الشيخ اي الدخول في الشك بنية  
**ح قوله** بين الصفا والمروة وهي افضل من المروة الصفا  
 على المعقول لانه وسيلة وهي مقصود والمقاصد افضل  
 من الوسائل **ح** ولانها ممر للحاج اربع مرات والصفا  
 مروة ثلاثا لا يستوى **قوله** وازالة شعر وهذا هو الركن  
 الرابع وبقي ركن خامس وهو الترتيب في المعظم ولم يصره  
 هنا من الاركان **قوله** والا فضل ان يحرم بها اي العمرة  
 من الجعرانة افضل لضيق الوقت برحيل الحاج او اسان  
 الجواز **قوله** وتخفيف الرأفة من كسرهما العين وتثقل  
 الراوان كان عليه اكثر الحديثين واخرج الجندی في فضائل  
 مكة عن بعض السلف انه اعتمر منها ثلاث مائة نبي  
 العباب **قوله** فالتنعيم افضل فعائم الحل كذلك **قوله**  
 بينه وبين مكة فرسخ سمي بذلك لانه على يمينه جبل  
 يسمى نعيمها وعلى يساره اخر يسمى ناعها والوادي نعان  
**قوله** فالحدبية تلي التنعيم في الفضيلة **قوله** بين احدة  
 بالحاحملة المكسورة والمدينة في منعطف بين جبلين  
**قوله** فقدم فعله اي فقدم الشافعي كما صرح بذلك في  
 نسخ منحه اي فليس التفضيل لبعد المسافة فان  
 الجعرانة والحدبية مسافتها الي مكة وواحدة بسة  
 فراسخ والتنعيم مسافتها اليها فرسخ كما هو مر فلهو  
 اقرب اليها منها ثم روض **قوله** احرم بالعمرة من ذي  
 الحليفة هذا هو المعتمد **قوله** كما رواه البخاري ومن ثم  
 علل الشافعي ذلك بقوله لانه صلى الله عليه وسلم صلى

بها وارا د الدخول بعرفة منها وهذا معروف في الصحيحين  
 وغيرهما **باب اركان الحج** وواجباته **وسننه** الفرق  
 بين الركن هنا والواجب ان الاركان هي التي لا يصح الحج  
 بدونها والواجب هو الذي يجبر تركه بدم كما ستاتي  
 الاشارة الي ذلك في كلامه قال في الاصل اثنان يفوت الحج  
 بفواتهما وهما الاحرام والوقوف بعرفة واثنان من  
 تركهما فهو باق على احرامه وهما طواف الافاضة وا  
 لسعي بين الصفا والمروة **سبعا قوله** احرام كلام المص  
 يفهم ان النية لا تشترط في شيء من افعال الحج سوى الاهل  
 وهو الذي حكاه ابن المزيان عن بعض الاصحاب لكن  
 الامام الشافعي يشترط القصد والافاق في اربعة اشيا  
 الاحرام والوقوف والطواف والسعي وقال ابن ابي حريبة  
 ما لم ان يختص بفعل ما السعي والرمي يفتقر الي النية وما  
 يكفي فيه مجرد اللبث فلاح رمل **قوله** ووقوف بعرفة  
 قال صلى الله عليه وسلم افضل الايام يوم عرفة واذا  
 وافق يوم الجمعة فهو افضل من سبعين حجة في غير  
 يوم عرفة اخرجهم رزين وعن النبي صلى الله عليه وسلم  
 اذا كان يوم الجمعة غفر الله تعالى لجميع اهل الموقف  
 قال الشيخ عز الدين بن جماعة رحمه الله تعالى سئل  
 والذي عن وقفة الجمعة هل لها منزلة على غيرها ف  
 جاب بان لها منزلة على غيرها من خمسة اوجه الاول  
 والثاني ما ذكرناه من الحديثين الثالث العمل يشرف  
 بشرف الافمنة كما يشرف مكة بشرف الامكنة ويوم الجمعة



افضل ايام الاسبوع فوجب ان يكون العمل فيه افضل  
والرابع في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم  
يسأل الله تعالى بشئ الا اعطاه اياه وليس في غير يوم  
الجمعة من الايام الخامس موافقة النبي صلى الله عليه  
وسلم فان وقفته في حجة الوداع يوم الجمعة وانما يختار  
له الافضل قال والري رحمه الله اما من حيث اسقاط  
الفرض فلا مزية لها على غيرها وساله بعض الطلبة  
فقال قد جاز ان الله تعالى يغفر لجميع اهل الموقف فما  
وجه تخصيص ذلك يوم الجمعة في الحديث يعني المتقدم  
فاجاب بانه يحتمل ان الله تعالى يغفر في يوم الجمعة بغفر  
واسطة وفي غير يوم الجمعة يهب قوما القوم انتهى  
**ح قوله** بعرفة باي جزء منها اي من ارض عرفات كما عبر  
به في المنهاج او كان راكبا على دابة في ارضها او كان عايما  
في الماء في ارضها او على شجرة بعرفة بخلاف ما اذا ركب على  
طير طائر في هوا عرفات او ركب على السحاب فلا يكفي  
وانظر لو كانت شجرة اصلها بارض عرفات وفروعها  
خارجة عن ارض عرفات ووقف على الفروع هل يكتفي  
بذلك نظر الاصل او لا يكتفي بذلك كما في الاصل فانه لا  
يكتفي بذلك نظر الاصل ولو وقف على قطعة نقلت من  
ارض عرفات فانه يكتفي بذلك كما قرره شيخنا الزياي  
في درسه ولم ارنصافي شك من ذلك فليحذر ولا يرجع  
**قوله** ولو لحظ ان اونا ما قيده في المنهاج والمنهاج بما اذا كان  
الواقف اهل للعبادة قال في شرح المنهاج وخرج بالاهل

غيره

غيره كفي عليه وسكران ومجنون فلا يجوز لهم الانهم  
ليسوا اهلا للعبادة شيخنا في حاشيته والمعتمد ان  
المغني عليه لا يقع حجه فرضا ولا نفلا بخلاف المجنون  
والسكران اذا زال عقله فيقع حجه فرضا انتهى والفرق  
بين المغني عليه والمجنون انه ليس للمغني عليه ولا  
يحرم عنه وكذلك المجنون بشرط **قوله** في طلب ايق  
او نحوه اشار بهذا الى ان صرف الوقوف لجهة اخرى  
لا يضر انتهى ابن قاسم وفارق الطواف بانه قرية  
مستقلة استبهمت الصلاة بخلاف الوقوف والحق  
السعي والرمي بالطواف لانه عهد التطوع بنظيرهما  
ولا كذلك الوقوف انتهى ابن حجر **قوله** ووقته من  
الزوال يوم قاسم ذي الحجة الى طلوع الفجر لانه صلى  
الله عليه وسلم وقف بعد الزوال رواه مسلم وروى  
ابوداود باسناد صحيح خيرا الحج عرفة من ادراك  
عرفة قبل ان تطلع شمس الفجر وفي رواية من جاء  
عرفة ليلة جمع اي ليلة مزدلفة قبل طلوع الفجر فقد  
ادرك الحج وحد عرفات ما ~~ما~~ جاوز والي عرفة الى الحبال  
المقابلة مما يلي بسايتين ابن عامر وليس منها عرفة  
ولا عرفة واخر مسجد ابراهيم منها وصدره من عرفة  
ويميز بينهما صخران كبار وجبل الرحمة وسط عرضه  
عرفات وموقف النبي صلى الله عليه وسلم عنده معروف  
ذكره الرافي قال في الروضة والنص ان مسجد ابراهيم  
ليس من عرفات فلعل زيد في اخره قال وبينه وبين



موقف النبي صلى الله عليه وسلم نحو ميلته البهجة واختلف في سبب تسميته عرفه بذلك فقيل لان ادم تعارف مع حوى فيها فانه نزل بالهند وهي بجدة وقيل لان جبريل عرف سيدنا ابراهيم فيها المناسك وقيل غير ذلك **قوله** فوقفوا في العاش لظنهم انه التاسع بان غيم عليهم هذا لذي الحجة فاجلوا العدة ثلاثين صبح ووقفهم سوا بان لهم ذلك في العاش ام بعده فلا قضاء عليهم اذ لو كفوا به لم يامنوا وقوع مثل ذلك فيه ولان فيه مشقة عامة **قوله** في العاش قال الرملي في شرحه ومقتضى كلام المصنف انهم لو وقفوا الليلة الحادي عشر لا يجزى وهو ما صححه القاضي حسين لكن بحث السبكي الاجزا كما العاش لانه من تمتته وهو مقتضى كلام الحاوي الصغير ووقوعه وافق الوالد رحمه الله به وهو الاقرب انتهى وعبارة شيخنا الزيادي في حاشيته على نهج البهجة والمعمد ما اقتضاه كلام النظم واصله من صحة الوقوف ليلة الحادي عشر وعدم صحة الوقوف قبل زوال العاش ويكون بعده زوال العاش الى فجر عذاه اذ لا يجزى خورمى الا بعد طلوع شمس الحادي عشر ومضى قدر ركعتين وخطبتين وتمتد ايام التشريق على حساب وقوفهم وهذا هو المعمد رملي **قوله** لا في الثامن والحادي عشر غلظا فلا يجزى لهم لنذرة الغلط فيهما ولان تاخير العبادة عن وقتها اقرب الى الاحتساب من تقديمها عليه ولان الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه لانه انما يقع لغلط

في الحساب

في الحساب او خلل في الشهر والذين شهدوا بتقديم الهلال والغلط بالتأخير قد يكون بالغيم الذي لا حيلة في دفعه ثم رملي **قوله** ولا في غير المكان بان وقفوا بغرفة فلا يصح لنذرة ذلك **قوله** وطواف افحاضة فروع قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام الطواف افضل الاركان حتى الوقوف قال لشبهه بالصلاة واشتماله عليها والصلاة افضل من الحج والمشتمل على الافضل افضل ولا حجة في خير الحج غرفة على افضلية الوقوف قال لشبهه بالصلاة واشتماله عليها الا اننا نقرر امر مجعنا عليه وهو ادراك الحج بوقوف غرفة انتهى عباب وشرحه وفيه نزاع كبير في هذه المسألة فليرجع اليه من احب الوقوف عليه وعبارة ثم الرملي قال اعني ابن عبد السلام والطواف افضل اركان الحج حتى الوقوف انتهى وهو المعمد وعبارته في حاشية نهج الروض والاوجه ان افضل الاركان الطواف ثم الوقوف ثم السعي ثم الحلق اما النية فهي وسيلة للعبادة وان كانت ركنا **قوله** ويدخل وقته بان تصاف ليلة النحر والحادي عشر في صورة الغلط السابقة **قوله** ويعتبر ابتداءه بالصفا ويختم بالمروة للاتباع مع خبر خذ واعني مناسككم وخبر ابيهما بد الله به فلو بوا بالمروة لم يحسب الى الصفا مرة ويكمل سبعا باخرى **قوله** ما لم يتحلل بينهما اي بالسعي وطواف القدوم بعرفة بان يسعي قبله للاتباع فان تحلل الوقوف بان طاف للمقدوم ولم يسع ثم وقف بعرف

فة



امتنع السعي الا بعد طواف الفرض لدخول وقته وهو  
فرض فيمتنع بعد طواف نفل مع امكانه بعد طواف فرض  
**قوله** ولازالة شعر حلق او تقصير او نتفا او احراقا او قضا  
او اخرا بنورة ونحو ذلك لان المقصود من هذه الازالة وكل  
من هذه الاشياء طريق اليها **قوله** من الراس فلا يجزى شعر  
غيره وان وجبت فيه الفدية ايضا لورود لفظ الحلق  
او التقصير فيه واختصاص كل منها عادة شعر الراس  
واقله اي كل من الحلق والتقصر ثلاث شعرات اي ازالتهما  
من شعر راس ولو مسترسلة عنه او متفرقة لوجوب  
الفدية بازالتها المحرمة واكتفا بمسح الجمع الماخوذ من  
**قوله** تعالى محلقين رؤسكم اي شعركم ورس من لا شعر  
براسه امرار المومس عليه تشبيها بالحقين **قوله** وينبغي  
ان يعد الترتيب الواجب هنا ركنا وهو ما اعتمد الرمي  
في حاشية ثم البهجة **قوله** ثم الطواف على السعي على ما مر  
اي ما لم يتخلل بينهما الوقوف بعرفة اي فان شاقدم  
السعي على الوقوف او تقدم السعي على الحلق او التقصير  
فالمراد بالترتيب في هذه الاركان الترتيب في معظمها كما  
هو المنقول كما عرفت **قوله** ويشترط للطواف بانواعه  
من قدوم وركن ووداع وما يتخلل به في الفوات وطواف  
نذر وتطوع **قوله** من الحدث الاصغر والاكثر **قوله** وا  
لخبث في ثوبه وبدنه ومطافه وان كان غير مبرئ فيظهر  
الولي كما ياتي مبسوطا في حج الصبي في العباب **قوله** بان  
يجعل البيت عن يساره ويمر تلقا وجهه فيجب كونه

خارجا

خارجا بكل بدنه حتى عن شاذروانه ومجره للاتباع مع  
خبر خذ واعني مناسكتكم فان خالف شيئا من ذلك كان  
استقبل البيت او استدبره او جعله عن يمينه او عن  
يساره ورجع القهقري نحو الركن اليماني لم يصح طوافه  
لما بذته ما ورد الشرح به والحجر بكسر الحاء يسمى عظيم المطوط  
بين الركنين الشاميين بجدار قصير بينه وبين كل من  
الركنين فتحة قال الاسنوي اعلم ان عبارته تتناول با  
لمنطوق والمفهوم اثنين وثلاثين مسأله ح رملي وقديين  
وجه ذلك الرمي في الحاشية المذكورة فليرجع اليها من  
احب الوقوف عليها **قوله** بالحجر الاسود للاتباع رواه  
مسلم مع خبر خذ واعني مناسكتكم او يحمله ان فقد والعيان  
تعالى فله حكمه الى ان يعود اليه كما ذكره القاضي ابو الطيب  
وغیره واعتمدوه وبه يعلم ان جميع ما ثبت للحجر الاسود  
في هذا الباب يثبت لموضعه لوقلعه منه والعيان بالله  
تعالى قال ابن الرفعة بعد نقل كلام القاضي ويظهر ان  
الذي يجب محاذاته من الركن الموضع الذي فيه الحجر  
لا زايد عليه انتهى واقول يظهر ايضا انه لا فرق بين  
ان يجعل الحجر في كل ركن احرام فلا تنتقل الاحكام اليه  
في العباب **قوله** ويبتدى من الحجر الاسود فلا يعتد بما  
ابتداه من الكعبة قبله ولو سلهوا فان انتهى اليه  
ابتدأ منه بشرط استحضاره النية عند محاذاته حيث  
وجبت **قوله** بجميع بدنه المراد بجميع بدنه كما قاله الامام  
والغزالي جميع شقه الا اليسر وهذا مستثنى من وجوب

م



جعل البيت عن يساره واذا استقبل الطائف نحو دعا  
 فاليحترز عن ان يمر منه اذ في خبر قبل عوده الي جعل  
 البيت عن يساره **قوله** وليكن طوافه في المسجد وان  
 وسع وحال حاييل بين الطائف والبيت كالسقاية  
 والسواري وطاف على سطحه اي سطح المسجد المستخف  
 عن البيت كما هو اليوم دخل في عموم كلامه مسألة تذكر  
 على سبيل الاستحسان والفرض وهو ان المسجد اذا وسع  
 حتى انتهى الى الحل وطاف في الحاشية التي من الحل صح  
 وفيها نظر انتهى والمعتمد عدم الصحة لانه لا بد من  
 الحرم مع المسجد **قوله** خارج البيت وخارج الشاذروان  
 ايضا وهو يشين وذال معجنتين وسكون الرا وهو ما ترك  
 من عرض اساس البيت خارجا عن عرض الجدار  
 مرتفعا عن وجه الارض قدر ثلثي ذراع تركته قريش  
 لضيق البقعة وهو ظاهر من جوانب البيت الا عند  
 الحجر الاسود وكانهم تركوا رفعه لتهوئين الاستلام  
 انتهى وقد حدث الا عنده في هذه الايام شاذروان  
**قوله** كسقي فان الطواف عليه جائز ايضا كالصلاة  
 على جبل ابي قبيس مع ارتفاعه عن البيت وكالطواف  
 بالعرصة عن البيت عند ذهاب بناءه والعباد بالله  
 تعالى **قوله** وستر عورة ومحل اشتراط الستر والظهر  
 مع القدرة امامه العجز ففي المهمات جواز الطواف  
 بدونهما الاطواف الركن فالقياس منعه للمتيهم  
 والمتنجس قال شيخنا الزيايدي في درسه وحاصل ما

الطواف

الطواف بالعرج عن الما ان الطواف بانواعه من واجب  
 وركن ومسنون يجوز بالتيمم عند عجزه عن الما ولا  
 اعادة عليه لطوافه مطلقا الاطواف الركن فانه يجب  
 عليه اعادته ان كان في محل يغلب فيه وجود الما وانه  
 يمتنع الطواف بانواعه على فاقد الطهورين كما افتي  
 به الشهاب الرملي وان العاري لا اعادة عليه وعبارة  
 العباب وشرحها ولو فقدت السترة بالطريق السابق  
 في شروط الصلاة طاف عاريا ولا اعادة عليه كما صرح  
 به الاسنوي وغيره قال شيخنا الزيايدي في درسه وفي  
 كلامه هنا نكتة لطيفة وهو ان اركان الحج خمسة او  
 ستة واشترط لاحد هذه الستة وهو الطواف بشرط  
 منها وستر العورة وسكت عن بقية الاركان ولم يذكر  
 لها طهارة ولا ستر عورة حتى لو وقف عربا نا او محدثا  
 او جنبا صح ذلك وهو كذلك وكذلك بقية الاركان  
 لا يشترط فيها شي مما اشترطوه للطواف تنبيهه  
 بقى مما يشترط في الطواف وسكت عنه المؤلف وله شروط  
 كونه سبعا ولو في الاوقات المنهي عن الصلاة فيها  
 وان كان راكبا لغير عذر فلو ترك شيئا منها وان قل لم يجزه  
 للاتباع رواه مسلم ونية الطواف ان لم يشمله نسك كسا  
 العبادات وطواف الوداع كساير العبادات وطواف  
 الوداع لا بد له من نية كما قاله ابن الرفعة لوقوعه بعد  
 التحلل ولا يلى من الماسك عند الشيخين بخلاف ما  
 يشمله نسك وهو طواف الركن والقدر ولا يحتاج الى

ط

ط

ير



نية لشمول نية النكاح له وعدم صرفه لغيره كصرف  
غيره كما في الصلاة فان صرفه انقطع فانه لا يعد طائفاً وفقاً  
نظيره في الوقوف بانه قربة براسها بخلاف الوقوف لان  
نام فيه على هيئة لا تنقض الوضوء **قوله** وكونه في المسجد  
قيل هذا مكرراً مع قوله وليكن طوافه في المسجد خارج البيت  
والشاذروان وثانياً كونه في المسجد فلا تكرار في كلامه و  
يجاب ايضا بانه اما اعاده وان علم من قوله وليكن طوافه  
الحج قوطية لقوله كما مر في الاعتكاف **قوله** باستلام الاستلام  
افتعال من السلام وهو التحية انتهى **قوله** الحجر الاسود  
اي او موضعه لو قلع منه والعياذ بالله تعالى كما في المجموع  
واقره وجرمه به غيره متى كان الحجر موجودا لا يفعل بالركن  
معه ما ذكره قول القاضي ابو الطيب ليس الجمع بينهما  
فيما ذكره ضيف بقوله عقب ظاهر كلام جمهور الاصحاب  
انه يقتصر على الحجر ومتى كان الحجر موجودا ثبت ما كان جميع  
له بمحله كالسجود وغيره وان قيل انه مشكل **قوله** بيده  
اي اليمن بان لم يستلمه بهما تحية له كما في الجواهر اذ لا  
استلام بكسر التاء من السلامة اي من الذرع لانها تلبس  
للامن من الاعراف كان لامس الحجر امن من العذاب او من  
السلامة بفتح السين اي التحية او بكسرهما وهو الحجارة  
واحدتها سلمة بكسر اللام تقول استلمت الحجر اذا لمسته  
ويقال استلم واستلام بالهمز اي قبل واعشق وليس  
مراد احنا ثم العباب فان عجز فباليسري على الاقرب كما قاله  
الزركشي والبعقوي وغيرهما لا بالفم لانه لم ينقل قال في الام

قبله

واجيب

واجيب ان يستلم الرجل اذ لم يؤذ ولا يؤذ بالرحام ويدع  
اذا اذى او اؤذي بالرحام ثم رمى **قوله** وان يستلمه اي يلمسه  
**قوله** وكل طوفة من الطوفات السبع **قوله** وان يقبل ويلزم  
من قبله ان يقف قدميه في محلها حتى يعتدل قائما فان راسه  
حالة التقبيل في جز من البيت وبه يقاس من يستلمه وا  
ليمان **قوله** ويقبله وسن تخفيف القبلة بحيث لا يظهر لها  
صوت **قوله** ويضع جبهته عليه وذلك للاتباع رواه في الاستلام  
والتقبيل الشيخان وفي موضع الجبهة البيهقي وغيره ومنه  
مارواه البيهقي بسند عن ابن عباس انه قبله وسجد عليه  
ثم قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل هكذا  
ففعلت وليس ان يفعل كل واحد منها الى الثلاثة المذكورة  
ثلاثا بان يستلمه ثم يقبله ثلاثا ثم يسجد عليه ثلاثا فتحصل  
السنة بكل من هذين ولكن الثاني اقرب الى كلامهم فهو  
الاولي فيهما يظهر عباب وشرحه **قوله** فان عجز عن ذلك  
اي عن استلامه بيده **قوله** وقبلها اي العصى او نحوها  
لخبر الصحيحين اذا امرتكم بامر فاتوا منه ما استطعتم ولخبر  
مسلم انه صلى الله عليه وسلم استلمه بيده ثم قبلها ولخبر  
البخاري انه صلى الله عليه وسلم طاف على بعيرهما الى الركن  
اشار اليه بشئ عنده وكبر **قوله** اليما في تخفيف اليما والاف  
بدل من اخرى بالنسب نسبة الى اليمن وتشديد هاء الفة  
قليلة وعليها قال في زائدة انتهى **قوله** ثم يقبل اليد  
بعد استلامه بها للاتباع رواه الشيخان فان عجز عن  
استلامه اشار اليه فعلم ان لا يسن استلام غير ما ذكر



كالشاميين وهما اللذان عندهما الحجر يكسر الحاملة ولا  
 يقبل غير الحجر من الأركان والسبب في اختلاف الأركان في هذه  
 الأحكام أن ركن الحجر الأسود فيه فضيلتان كون الحجر فيه  
 وكونه على قواعد سيدنا إبراهيم وليس للشاميين شيء من  
 الفضيلتين المذكورتين انتهى فأن خالف لم يكره بل نص  
 الشافعي على أن التقبل حسن **قوله** يستلمه فإن عجز عن  
 استلامه أشار إليه كما رأي بنحو عود يضع طرفه عليه  
 ثم يقبله ونرب الإشارة إليه هو المعتمد وفاقا لابن عبد  
 السلام والمحجب الطبري والبارزي قياسا على الحجر الأسود  
 خلافا لابن أبي الصيق وابن عجيل ثم العباب وعبارة ثم الرمي  
 ومقتضى القياس أنه يقبل ما أشار إليه وهو كذلك كما أفق  
 به الوالد رحمه الله تعالى **قوله** ويراعى ذلك الذي ذكر  
 في الحجر اليماني **قوله** في كل طوفة من الطوفات السبع كما مر  
 لخبر ابن عمر رضي الله عنهما مع قياس ما ليس فيه على  
 ما فيه **قوله** وفي الأوتار أي فعله في كل منها أن لم يفعل  
 في كل مرة **قوله** أكرمه في غيرها لأنها أفضل لخبر أن الله  
 وترحب الوتر قال النووي وغيره ويحترز كل ما استلم  
 أن يمر بشيء من بدنه في هو الشاذروان بل يرجع إلى  
 مكانه قبل الاستلام ثم يطوف **قوله** وإن يرمي الرجل المراد  
 به ههنا المرأة فلا فرق بين البالغ والصبي قال الأسنوي  
 فإن تركه كره نص عليه انتهى **قوله** في الطوفات عدل  
 عن تعبير غيره بالأشواط لأنه يكون تسمية الطواف  
 أشواطًا وعبارة ثم الرمي ويكره تسمية الطوفات أشواطًا

كما نقل عن الشافعي والأصحاب وهو الأوجه وإن اختلف في  
 المجموع وغيره عزمها **قوله** بأن يشرع الطائف مشيه نفاذ  
 بأخطار لا عروفيه ولا وثب ومن قال أنه دون الخبب  
 فقد قال أنه غلط **قوله** ويمشي في الأربعة الباقية من طواف  
 على هنيئته لما رواه الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما  
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طاف الطواف  
 بالبيت خب ثلاثا ومشي أربعين مرة يمشي معه قال رمل  
 النبي صلى الله عليه وسلم من الحجر إلى الحجر ثلاثا ومشي أربعين  
 والحكمة في استحباب الرمل نعم زوال المعنى الذي يشرع لأجله  
 وهو أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة وأصحابه وهنتهم حمي  
 يثرب فقال المشركون هؤلاء الذين زعمتم أن الحج هنتهم  
 هؤلاء أحلى من كذا وكذا وفي رواية لابي داود كأنهم الفزلان  
 أن فاعله يستحضر به سبب ذلك وهو ظهور الكفار سيما  
 بذلك المحل الشريف ثم أطفأوه كأن لم يكن فيذكر نعمة الله  
 تعالى على أعزاز الإسلام وأهله ويكره ترك الرمل بلا عذر  
 ولو تركه في شيء من الثلاثة لم يقضه في الأربعة الباقية لأن  
 هيئتها السكون فلا تغير كما جهر لا يقضى في الأخيرتين  
 بخلاف الجمعة مع المنافقتين في ثمانية الجمعة لا مكان  
 الجمع وافهم كلامه أنه لو ترك في بعض الثلاثة الأول أتى  
 به في باقيها فإن طاف راكبا أو محمولا حركه الرابعة ورمل  
 به الحامل **قوله** ويختص الرمل بفتح الراء والميم ويسمى  
 خببا **قوله** بطواف يعقبه سبع مطلوب في حج أو عمرة وإن  
 كان مكيًا أي منسأجة من مكة للاتباع فإن رمل في طواف

ف



القدوم وسعى بعده لا يرمل في طواف الركن لان السعي بعده  
 حينئذ غير مطلوب ولا يرمل في طواف الوداع كذلك **قوله**  
 وان يضطبع اي الذكر ولو صبيا كروا ب اهل الشطارة وهو  
 الاضطباع وهو ما خوذ من الضبع بسكون الموحدة وهو  
 العضد **قوله** وسط بسكون السين في الاصح **قوله** وطرف  
 على الايسر فيبقى منكبه الايمن مكشوف **قوله** المقيس به  
 السعي بجامع قطع مسافة ما مور بتكريرها شرعا سبعا  
**قوله** المرأة والخنثى خشية من تكشف المرأة والحق بها  
 الخنثى كما في المجموع احتياطا وقطعوا هنا بعدم رملها  
 وحكوا خلافا في سعيها بين الميملين لان العلة هنا  
 في الاصل اظهار القوة والجلد وهما ليسا اهل لذلك بوجه  
 ومن ثم حرم عليهما التشبيه باهل ذلك وتم التشبيه بها  
 حرما صحتها سعتة بين الصفا والمرورة لعطش ابنتها  
 ولم يكن ثم غيرها فجري قول بتدب التشبيه بها حتى يملكها  
 من النساء العباب **قوله** وان يبداه اي بطواف القروم  
 قبل اكثر منزله وتغيير ثيابه وحط رحله للاتباع رواه  
 الشيخان والمعنى فيه ان الطواف تحية المسجد اي الكعبة  
 لا المسجد لان المسجد تحية بالصلاة فيسن ان يبدأ  
 به الا لعذر وكما يسمى طواف القدوم يسمى طواف القادم  
 وطواف الورد وطواف الورد وطواف التحية **قوله**  
 في مكتوبة في البداية او لا وقولهم مكتوبة الظاهر انه للغياب  
 اذ النافلة التي ليس لها الجماعة كذلك لان القصد حصول  
 فضل الجماعة والنفل كالفرض وسوا في خوف فوت الجماعة

اتسع الوقت ام لا نعم ان تيقن حصول جماعة اخرى مسا  
 لتلك في سائر صفات الكمال اتجه ان البداية بالطواف حينئذ  
 او لمطافيه من تحصيل فضيلتي البيت والجماعة عباب وش  
**قوله** او تقام لها الجماعة ولو على جنازة اي او اقرب ان تقا  
 ويظهر ان المراد بالقرب ان يكون الزمن لا يسع طواف  
 السبع قبل الاقامة عباب وشرحه لكنه قيد في موضع اخر  
 بقوله ولو على جنازة لم يتعين عليه الصلاة عليها كما هو  
 ظاهر بخلاف طواف النفل يندب قطعه بنحو الجنازة  
 ثم يبين عليه **قوله** او يكون عليه فاية مفروضة وان لم  
 يعص بتأخيرها او يحتمل ان فاية النفل كذلك فتقدم  
 على الطواف ولو في اثنايها الا انها ما سوى الفاية يفوت  
 والطواف لا يفوت ولا يفوت بالجلوس في المسجد وتشبيهه  
 ذلك بتحية المسجد بالنسبة لبعض صورها ولا بالتأخير  
 نعم يفوت بالوقوف بعرفة ثم رمل **قوله** ولو قدمت امرأة  
 الخ وهو مقيد بما بحثه بعضهم اذا امننت حيا يطول  
 زمنه والخنثى كالانثى كما في المجموع ولو جلس بعد الطواف  
 ثم صلى ركعتين فانت تحية المسجد لانها تفوت بالجلوس  
 عمرا وان قصر الفصل ثم رمل **قوله** وتعتبر الخ قال ابن حجر  
 في الباب وذكر الوتر وسنة الفجر في الامم للمثيل قاله  
 القاضي وغيره **قوله** ابتدأ بها وجوبا في الاولى وندبا في  
 الاخيرتين احرار الفضل ادبها **قوله** لمن طاف لسائر  
 انواعه **قوله** ركعتا الطواف وان يقرأ في الاولى منها بعد  
 الفاتحة المافرون والثانية منها بعد الفاتحة الاخلا



للا اتباع رواه في غير القراءة الشيخان وفيهما مسلم وفي بعض رواياته فزمل ثلاثا ومشي اربعاً ثم تقدم الى مقام سيدنا ابراهيم فقرأ واتخذ الله من مقام ابراهيم مصلي فجعل المقام بينه وبين البيت وكان يقرأ في الركعتين قل هو الله احد وقل يا ايها الكافرون ثم رجع الى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب الى الصفا وحكمة هاتين الصورتين هنا ان المشركين كانوا يعبدون الاصنام ثم وهما مشعلان على غاية التنزيه والتوحيد والبراة من اولياء وما لانا عليه وانما الرجوع الركعتان للخبر السابق هل علي غيرها قال لا الا ان تطوع وفي قولها واجبتان الامر بهما في الآية مع فعله صلى الله عليه وسلم وان يجهر فيهما حيث يجهر في المكتوبة وهو من الغروب الى طلوع الشمس كالكسوف وغيره وما فيه من اظهار شعار النسك وقضيته ان سنة طواف غير النسك لا يجهر فيها كذلك وليس مراد او ما ذكره من الجهر فيما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس هو المعتمد لانه ملحق بالدليل وعلى ندمهما يجري عند الاصحاب الفرض والراية عنهما كما في التحية وقضيته ان معنى الاجزا هنا حصول ثوابها بخبر صحتها ان نوبها مع غيرها والافعهنا سقوط الطلب كما مر نظيره بما فيه في التحية وليس ان يصلي الركعتين او ما يجزي عنهما خلقه المقام للاتباع رواه مسلم ويظهر ضبطه بما بعده انه خلفه غيرها ولا يتقيد بالسقف الموجود بل الاولى عدم الصلاة تحته لما احدث فيه من الزينة والزخرفة

المحرمة

المحرمة للجلاوس تحته على احد الاحتمالات ثم في الحجر تحت الميزاب فاي **سنة** ان محل المقام الان هو الذي كان في عهد صلى الله عليه وسلم كما بينته في الحاشية ثم في بقية المسجد ثم في بيت خديجة لانها افضل محل بمكة بعد المسجد ثم في بقية الاماكن اما ثور بمكة وحرمها ثم في بقية الحرم وما زدت من المراتب هو الظاهر وان لم ار من صرح به ثم حيث شامن الامكنة متى شامن الزينة والترتيب المذكور ستة لا واجب كما يفيد كلام المص رحمه الله فلو صلاهما في اي موضع شا جزاه ويجوز تأخيرهما اذا لا يفوتان الا بموته فان قلت هذا يناقض ما مر من حصولها بغيرها قلت لا يناقضه بل يتصور ذلك فيمن لم يصل بالكلية وفيمن صرف صلاته عنهما لما مر في بحث التحية المشبهة هي بها اذ محل حصولها بغيرها ما لم ينوع عدم شمول غيرها لهما فان دفع ما لا ذرى والركن شئ هنا عجاب وشرحه **قوله** كان يمشي اي القادر ولو امرأة للاتباع رواه مسلم ولانه اشبه بالتواضع والادب فالركوب بلا عذر ولو على اكناف الرجال خلاف الاول كما في المجموع وهو المعتمد فمنازعة الاسنوي وغيره فيه مردود لا مكروه كما نقلناه عن الجمهور ثم رمل **قوله** فلا يركب الا لعذر كمرض وركوب عالم ليظهر فيستفتي او يقتدى به لانه صلى الله عليه وسلم ام سلمة لما قدمت مريضة ان تطوف وراء الناس راكبة رواه الشيخان ورويانا صلى الله عليه وسلم طاف راكبا في حجة الوداع ليظهر فيبقى ثم محل جواز ادخال



البهيمية المسجد عند امن تلويتها والا كان حراما على المعتمد  
ثم **قوله** وركوب الابل ايسر حالا من ركوب البغال والخيول  
وطواف المهيول كالركوب فيها ذكر فيه من الكراهة وعرضها  
فان كان معذورا فطوافه صحيحا لا اولى منه اي من طوافه  
راكبا تنزيها للمسجد عن البهيمية ما امكن وليس ان يطوف  
قيامه للاتباع فان زحف او حبي حال كونه قادرا على القيام وا  
لمشي صح طوافه وكرهه وليس ان يكون حافيا في طوافه لانه اقرب  
الي التواضع ويظهر ان محل ذلك حيث لا عذر له في الانتقال  
والا كان المطلق جارا مثلا ابيع له الانتقال بل قد يجب ان  
ظن حصول ضرره من الحيوان ان يقصر في مشيه عند خلو المظاف  
ليكثر خطاه رجبا كثرة اجره وعد بعضهم الطوفة فوجدها مائة  
وعشر خطوات اذا كان بينه وبين البيت نحو ذراع اما  
عند الرحمة فان اذى او قاذى بتقصير المشي لم يكن والى  
سن ايضا كما هو ظاهر عباب وشرحه **قوله** فلو طاف راكبا  
بلا عذر جاز بلا كراهة هذا هو المعتمد لكنه خلاف الاولى  
كما تقدم انفا **قوله** وان يوالي بين الطوفات السبع خرجها  
من خلاف من اوجبها ويظهر انه ليس ان يوالي بين الطوفات  
وركعتيه خروجها من قول ضعيف مبني على ضعف انها يجب  
ولا يكره تفريقها وان طال لعذر كاقامة مكتوبة واستراحة  
لاعياء وقوة لزحام كما نص عليها وعورض مهم لا بد منه  
في ثنائه وليس ذلك خلاف الاولى ايضا عباب وشرحه  
**قوله** وان يقرب الطائيف المذكور ولو صلبا من البيت بقرط  
به ولانه المقصود والايسر في الاستلام والتقبيل ولانه

ليس القرب منه في الصلاة فكذا في الطواف ولا نظركثير الخطا  
في البعد لان القصد اكرام البيت ذكره في المجموع ويكون  
قربة منه بقدر ذراع اخرا من قول المحب الطبري كما لاور  
والاحتياط ابعاد الطائيف عن البيت بقدر ذراع وقد  
كان الشاذروان سطحا فاجتهدت في وتيممه به  
ذراعا فالاولي الابعاد بقدر ذلك قال الاذرى وما قاله حسن  
بالغ انتهى وانما يتم هذا لوزال الشاذروان امامه بقاياه  
على نحو ما بنا المحب الطبري فلا ابعاد بل ينبغي ان يقرب  
ما امكنه من جوار الشاذروان وكذا الانثى والخنثى والحق  
بهما الضعفاء ليس لهما القرب من البيت لما ذكر لكن لا مطلقا  
بل اذا خلا المظاف ليلا او نهارا والابان لم يخل فابعادها في  
حاشية المظاف ونحوها بحيث لا يخالطان الرجال اي ولا يختلط  
احدا الصنفين بالاخر طالما ياتي ان الخنثى مع السناكر جل وعكسه  
افضل كما في المجموع وغيره للبعد عن الرجال ما امكن ومن  
ثم سن لها المظاف ليلال عباب وشرحه **قوله** فان لم يكن الرجل  
مع القرب من البيت لرحمة انتظر نيبا ذوالها ما لم يؤذ  
بوقوف احدا ولم يضيق بوقوفه على الناس نقله في المجموع  
عن الاصحاب قال الزركشي والظاهر انه انما ينتظر مدة  
لسيرة بحيث لا يعد تطويلا لها قاطعا للطواف على قول  
وعبارة البيان ينتظر الفرجة ساعة وكذا لا خفة الرحا  
عباب وشرحه **قوله** ابعاد عنه الى حاشية المظاف ورمل  
لانه متعلق بنفس العباداة والقرب متعلق بمكانها  
والمتعلق بنفسها اولى كما ان الجماعة في البيت اولى من

دي

م



الانفراد في المسجد ويبحث الزركشي ان البعد الموجب للطواف  
 من وراء زمزم والمقام مكروه وترك الرمل اولى من ارتكابه  
 ثم رمل **قوله** قرب وترك الرمل لئلا ينتقض ظهره وكذا لو  
 كان بالقرب ايضا لنا وتقدر الرمل في جميع المطاف لخوف  
 لمسه فترك الرمل اولى وليس ان يتحرك في مشيه ويرى  
 في نفسه انه لو امكنه الرمل كما في السعي والعدو رمل  
**قوله** كما في السعي بين الصفا والمروة اذا تضرع عليه  
 فيسن له ان يتحرك او يحرك مركوبه ويرى انه لو امكنه السعي  
 الشد يد فعله تشبيها بمن يسعي في عباد **قوله** ليالي مني  
 وفي ليالي ايام التشريق الثلاثة وهي التي عقب يوم العيد  
 للاتباع مع خير خذوا عني مناسككم ولا نه صلى الله عليه  
 وسلم رخص للعباس رضي الله عنه في ترك المبيت لاجل  
 السقاية فدل على انه لا يجوز لغيره من ليس في معناه تركه  
**قوله** اي معظمها لما لو خلق لا يبيت بها لان لا يحث الا  
 بمبيت معظم الليل وانما اكتفى بساعة في نصف الثاني بمزدلفة  
 لان امامنا الشافعي رضي الله عنه نص فيها بخصوصها  
 على ذلك اذ بقية المناسك يدخل وقتها بنصفه وهي كثيرة  
 معشقة فسومح في التحفيف لاجلها وهذه الايام هي المعروفة  
 في قوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات وهي في العشر  
 الاول من ذي الحجة ثم رمل **قوله** نعم ان تعمرا بحجارة  
 المنهاج مع شحها للرمل فاذا رمى اليوم الاول والثاني  
 مع ايام التشريق واداد النفر مع الناس قبل غروب الشمس  
 في اليوم الثاني جاز وسقط مبيت الليلة الثالثة ورمي

يومها

يومها ولادم عليه لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا  
 اشر عليه ولا تيانه بمعظم العبادة ويؤخذ من هذه التقليل  
 ان محل ذلك اذ ابات الليلتين الاولتين فلو لم يبيتها لم  
 يسقط عنه مبيت الليلة الثالثة ولا رمي يومها وهو كذلك  
 فيمن لا عذر له كما في المجموع عن الرويان عن الاصحاب وكذا  
 لو نذر بعد المبيت وقبل الرمي كما يفهمه تقييد المص بعد  
 الرمي وبه صرح العهراني عن الشريف العثماني قال لان هذا  
 النفر غير جائز قال المحب الطبري وهي صحاح متبعة وا  
 ستظهره الزركشي والشرط ان ينفر بعد الزوال فان لم ينفر  
 بعد الزوال بكسر الفاء وضمة الي يذهب حتى غربت وهو  
 في شغل الارحال فله النفر لان في تكليفه حل الرجال والمتاع  
 مشقة عليه كذا جزم به ابن المقرئ تبعا لاصل الروضة  
 ونقله في المجموع عن الراعي وهو كما قال الازدعي وغيره سهو  
 سبب سقوط شيء من نسخ العزيز والمصحح فيه وفي الشرح  
 الصغير ومناسك المص امتناع النفر عليه بخلاف مالوارحل  
 وغربت الشمس قبل الانفصال من منى فان له النفر **قوله**  
 ولو محصور ساعة منها ما لو فوف بعرفة **قوله** في النصف  
 الثاني من الليل لا لكونه مبيتا اذا الامر بالمبيت لم يرد هنا  
 بخلاف المبيت بمنى لا بد فيه من معظم الليل لوروده  
 بالمبيت فيه وليس الاكثر في هذه الليلة من التلاوة وا  
 لذكر والصلاة ويأتي ما صر في عرفة من جهله بالمكان و  
 حصوله فيه لطلب ابق ونحوه فيما يظهر ثم رمل فمن  
 لم يكن بها فيه اي في النصف الثاني بان لم يبيت بها او بات



لكن نفر قبله اي النصف ولم يعد اليها فيه لزمه دم كما  
 نص عليه في الام وصححه في الروضة كما صلحها لتركه الواجب  
 وان اقتضى كلام الاصل عدم لزمه منه **قوله** الا المبيت  
 للرعا واهل السقاية عبارة الروض ويسقط المبيت بمزدلفة  
 ومنى والرم عن الرعا ان خرجوا فيها قبل الغروب فان كانوا  
 بهما بعده لزمهم مبيت تلك الليلة والرمي من الغد والتقييد  
 بالخروج قبل الغروب في مبيت مزدلفة من زيادته وصورته  
 ان ياتها قبل الغروب ثم يخرج منها حينئذ على خلاف العادة  
 وعن اهل السقاية بكسر السين موضع بالمسجد الحرام  
 يسقي فيه الماء ويجعل في حياض يسبل للشاربين مطلقا  
 عن تقييد خروجهم قبل الغروب ولو كانت اي السقاية  
 محرثة لانه صلى الله عليه وسلم رخص للعباس ان يبيت  
 بمكة ليالي منى لاجل السقاية رواه الشيخان وغير العباس  
 ممن هو من اهل السقاية في معناه وان لم يكن عباسيا  
 وانما لم يفتد ذلك بخروجهم قبل الغروب لان عاهم بالليل  
 بخلاف الرمي وهو لا يري الرعا واهل السقاية تاخير الرمي  
 يوما فقط ويقضونه في منى يودونه في تاليه او لا ي قبل  
 رميه لارمي يومين متواليين كما افهمه كلامه فلو نفرها  
 بعد الرمي يوم النحر عادوا في ثاني ايام التشريق او اليوم  
 الاول عادوا في ثالث ولهم ان ينفروا مع الناس واعلم  
 ان المنع من تاخير رمي يومين متواليين هو بالنسبة الى  
 لوقت الاختيار والافقدهم ان وقت الجواز يمتد الى اخر  
 ايام التشريق انتهى ما اوردناه وح فقوله الا الرعا يسقط

عنهم

فيسقط عنهم المبيت والرم ان نفروا قبل الغروب ولو في كل  
 يوم والا فلا يسقط عنهم ذلك واما اهل السقاية فيسقط  
 عنهم ذلك مطلقا لما تقدم من الفرق واشعرنا مقتضا  
 المبيت ان الرمي لا يسقط ولو بعذر وانه يلزمهم دم  
 بتركه ثلاث رميات على المعتمد خلافا لبعضهم **قوله**  
 وكذا لا يجب المبيت الخ استنبط البلقيني من هذه المسألة  
 انه لو بات من شرط مبيته في مدرسة مثلا خارجها الخوف  
 على نفسه او زوجته او مال او نحوها لم يسقط من جامعته  
 شي كما لا يجبر ترك المبيت للمعذور بالرم قال وهو من النفا  
 الحسن ولم اسبق اليه **قوله** وطواف وداع الخ و  
 لما حصل ان من فارق مكة لمسافة قصر لزمه طواف الوداع  
 مطلقا اي سواء قصد الإقامة ام لا بخلاف من فارقها  
 لرون مسافة القصر فان قصد الإقامة فيها خرج  
 اليه لزمه طواف الوداع والافلاح **قوله** الا الحايض  
 فلا يجب عليها الخ ومن حاضت قبل طواف الافاضة  
 نصير محرمة حتى ترجع من بلدها مكة فتطوف ولو  
 طال ذلك سنين ويبحث السراج البلقيني انها اذا  
 وصلت بلدها وهي محرمة عادمة النفقة ولم يمكنها  
 الوصول للبيت يكون حكمها كالمحصر فتحلل بزوج  
 شاء وحلق وهذا البحث هو المعتمد والكلام به  
 مفروض حيث لم تعلم بالحكم حتى وصلت بلدها فلو  
 فرض انها وصلت الى محل ونجرت عن الوصول الى  
 مكة وهي عارفة بالحكم فتحلل الان بزوج شاء وحلق



وهذا البحث هو المصنف والمكلام مفروض حيث لم تعلم  
بالحكم وتقصير مع نية فيهما وبحث بعض آخراتها اذا  
كانت شافعية تقلد الامام ابو حنيفة واحمد بن  
حنبل على احدي الروايتين عنه في انها تهجم وتطوف  
بالبيت ويلزمها بدنة وتاثم بدخولها المسجد حايضا  
ويجزيها بهذا الطواف عن الفرض لما في بقايتها على  
الاحرام من المشقة انتهى ابن قاسم مع زيادة **قوله**  
قبل مفارقة مكة الى موضع تقض فيه الصلاة شيخنا  
الزيادي **قوله** فاقى كذا عبر به في الروضة قال في شرحه  
وتبع في تعبيره في بالاقا في الفزالي وغيره قال النووي وهو  
منكر لان الجمع اذا لم يسم به غير واحد كاف في الاحتجاج  
بل حقه ان يقول معه ولم يغلب كالا نصار ولم يهمل  
واحدة كعباديد فان صح جعل الاقافي كالا نصارى في  
الغلبة اندفع الانكار انتهى بحروفه قلت وما اورد  
المؤلف على عبارة الروض يرد على تعبير المؤلف هنا لما  
عبارة له لبارقة كالا يخفى ثم رايت في بعض نسخ هذا  
الكتاب التي قرئت على شيخنا الزيادي . . . وعليها  
لانكار حينئذ **قوله** ما يسمى حجرا من ذلك الكزان بالذال  
المعجمة وهو البلاط المعروف ومن ذلك الممر وهو  
الرخام كذا بخط شيخنا الزيادي **قوله** ولو من عقيق  
وبلور هذا بالنسبة للاجزاء فان ترتب على الرمي بالياقوت  
وخوه كسر او اضاعة مال حرم وان اجزا رملح والظاهر  
انه لو سرقه او غصبه ورعى به كفي كالصلاة في الغصب

قوله

**قوله** كلولو وتبر ونورة ومدر وجص واجرو خرف وملح  
**قوله** وسائر الجواهر المتطعة من ذهب وفضة ونحاس  
ورصاص فلا يجزى ويجزى حجر نورة لم يطبخ بخلاف مالو  
طبخ منه لانه حينئذ لا يسمى حجرا بل نورة وقد مر انفا  
رملح قال في المنهج وشرحه ونشرط للرعي اي لصحته  
ترتيب الحجرات بان يعرى اولها الى الجرة التي تلي مسجد  
الخيف ثم الى الوسطى ثم الى جرة العقبة للاتباع رواه  
الشيخان وكونه سبعا من المرات كذلك فلورعى سبع  
خصيات مرة واحدة او حصاتين كذلك واحداها بيمينه  
والاخرى بيساره لم تحسب الا واحدة ولورعى حصاة  
واحدة ولورعى حصاة واحدة سبع مرات كذلك ولا  
يكفي وضع الحصاة في المرمى لانه لا يسمى رميا ولانه خلاف  
الوارد وكونه بيد لانه الوارد فلا يكفي بغيرها القوس  
ورجل وقصد الرمي فلورعى بخياره كان رمى في الهواء  
فنسقط في المرمى لم يحسب وتحقق اصابته بالحجر وان  
لم يبق فيه كان تخرج وتخرج منه فلو شك في اصابته  
لم تحسب **قوله** ويسننه تلبية مادام محرما ولو كان  
جنباً وخائضاً او نفسا قايماً وراكبا وضدها للاتباع  
رواه مسلم ولا نهما شعار النسك ووجوب التلبية  
اثنا النسك بعض اصحابنا زعم ان للشافعي رضي  
الله عنه نصا يدل له وليس كذلك كما قاله الماوردي  
وتناكر التلبية اي استجابها عند تغاير الاحوال  
كصعود وهبوط بفتح اولهما اسم المكان الفعل

س



معهما وبضيه مصدر ولما هما صحيح هنا كما في المجموع و  
جتماع برفقة او نحوهم وافتراق وركوب ونزول اقتدا  
بالسلف في ذلك ايضا وبعد كل صلاة ولو نفلا كما صرح به  
الزركشي وهل يقدمها على اذكار الصلاة المندوبة عقبها  
ظاهر اطلاقهم هنا وعند فروغ الصلاة نعم وهو محتمل  
لما تقرر انها شعار النسك فهي كالتكبير الملقيد في ايام الاضحية  
والتشريق وعند افعال ليل ونهار ووقت السحر ولكل  
مسجد حتى المسجد الحرام ومسجد الخيف ومسجد ابراهيم  
بعرفة لانها مواضع لنسك واقترا بالسلف في ذلك ايضا  
والغاية بحتى للاشرف ومن ثم اتفقوا على نذرها في هذه  
الثلاثة واختلفوا في غيرها لكن استشكل تخصيص مسجد  
الخيف من دون ساير المساجد مكة والحرم مع انه لا شك  
يتعلق به ومن بحث من بعضهم الحاق مسجد الحرم به  
والجواب ما اشار اليه الازريعي انه ترك المسجد الحرام و  
مسجد ابراهيم بعرفة لانها مواضع لنسك ويحاجب ايضا  
بان مسجد ابراهيم كما ليس فيه الخطبة وصلاة الظهر  
والعصر فكذا هنا ليس فيه الصلوات الخمس يوم  
التروية والليلة التي بعده من نسبة الثالث الى ابراهيم  
الخليل صلى الله عليه وسلم محرما قاله الارزقي وهو المعتمد  
في هذا الشأن في مواضع من تاريخه عباب وشرحه **قوله**  
لبيك ع قال الاسنوي في مشتقة من لب بالمكان لبا والب  
البابا اذا اقام به لفتان ومعناها انا مقيم على طاعتك  
اقامة بعد اقامة واجابة بعد اجابة لردعوة ابراهيم

قال

قال الشافعي في الام سمعت من ارضى من اهل العلم يذكر  
ان الله تعالى لما امر ابراهيم بما تضمنته الآية الشريفة في  
قوله تعالى واذن في الناس بالبح يا توك رجالا وقف بالمقام  
فصاح عباد الله اجيبوا داعي الله فاستجاب الله تعالى  
له حتى من في الاصلاب والارحام انتهى وعن ابن عباس  
لما فرغ ابراهيم من بناء الكعبة قيل له اذن في الناس بالبح  
قال يارب ما يبلغ صوتي قال اذن وعلى البلاغ فنادى ايها  
الناس كتب عليكم الحج الى البيت فسمعه ما بين السما والارض  
لا ارض افترى الناس يجيبون من اقطار الارض يلبنون  
ولفظها مثني وسقطت نونها لاجل الاضافة ولكن  
المعنى على التثنية **قوله** اللهم لبك لبيا بتكريرهما هذا  
هو الصواب خلافا لما وقع في نسخ من حروف الثانية ثم عاب  
**قوله** ان يجوز كما قال الرافعي بكسر هزتها استينافا وفتحها  
تعليل قال النووي هما وجهان مشهوران لاجل الحديث  
واللغة والكسر اشهر وقال في محل اخر والكسر اجود عند الجمهور  
وقال الخطابي الفتح رواية العامة وقال ثعلب الاختيار  
الكسر وهو اجود في المعنى من الفتح لان من كسر ان قال الحمد  
والنعمة لك على كل حال ومن فتحها قال لبك لهذا البيت  
انتهى وحاصله ان الكسر يحصل به عموم استحقاقه تعالى  
للحمد والنعمة سواء وجدت تلبية ام لا بخلاف الفتح فان  
فيه ضعفا من حيث تعليل التلبية باستحقاق ما ذكره  
كونه غير مناسب لخصوصها ومن حيث انها مقتصرة  
استحقاق ما ذكره على التلبية وقول الاسنوي ان الزمخشري



نقل عن الشافعي اختيار الفتح رده الأذري بأن اختيارات  
 الشافعي لا تؤخذ من الزمخشري لأن أصحابه أدرى باختياراته  
 ولم ينقلوا ذلك عنه فإن قلت الكس فيه تعليل أيضا قلت  
 ممنوع وعلى التنزل فهو في المفتوحة أظهر وأشهر من عباب  
**قوله** والنعمة بنصبها على الأفضح وبجوز الرفع أي الأفعال  
 أو أثره الواصل إلى خلقه لك معناه في الأول أنك تستحقه  
 دون غيرك وفي الثاني أنك الموصوف به في الحقيقة والموجد  
 لأثره دون غيرك وقال الأبنباري وإن شئت جعلت  
 خبر إن محذوف أي إن الحمد لك والنعمة مستقرة لك  
 انتهى وليس أن يفتق وقفة لطيفة على الملك ثم ينتقل  
 بلا شريك له وكأنه ليلا يوصل بالنفي بعده فيوهم النفي  
 وليس تكديرها ثلثا وإذا عجز عن التلبية بالعربية ترجم  
 عنها بخلاف القادر كما في تسبيح الصلاة **قوله** وسؤال  
 الجنة والاستغاثة بذي الحارث رواه الشافعي وغيره عن فعله  
 صلى الله عليه وسلم ولا ينافيه ما في المجموع عن الجمهور  
 من أنهم ضعفوه لأن الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال  
 وليس له أن لا يتكلم في تليته بأمر أو نهى أو غيرها بلا  
 ضرورة إذا لها فإن رأي موديا يقع فيه غيره وتوقف  
 إنقاده منه على تنبيهه له فيجب كما في نظيرة وصرح به  
 الأذري وغيره ويكره التسليم عليه في الثاني لما لا يكره  
 له قطعها ولكن يجب ندبها في الأول وأجرى عليه  
 الأصحاب وتأخيره إلى فراغها أحب عباب وشرحه **قوله**  
 لكن لا تسن أي التلبية **قوله** في طواف القدوم والسعي بعده

أما نص المؤلف عليهما دون غيرها لأنها محل الخلاف كما أشار  
 إليه بقوله على الجديد وعبارة في الرمي بعد ذكر المنهاج  
 لطواف القدوم وأما خص طواف القدوم بالذكر كذكره الخلاف  
 فيه وأما طواف الأفاضة والوداع فلا يسن لهما تلبية قطعا  
**قوله** وخروجه من خلاف من أوجبه قال مالك الجمع بين  
 الليل والنهار ركن في الحج انتهى **قوله** وأما الخ فلا يطلب  
 من الراجل بعده ولا من المعتمد لدخول وقت الطواف  
 المفروض عليهما فلا يصح قبل إدايته أن يتطوعا بطوافه  
 قياسا على أصل النسك وعلم من كلامه أن طواف القدوم  
 يختص بحلال دخل مكة وبجاء مفردا وقارن دخلها قبل  
 الوقوف وكذا بعده وقبل دخول وقت طواف الأفاضة من عباب  
**قوله** قبل الوقوف أي أو بعده وقبل انتصاف ليلة النحر لكن  
 ليس له السعي في هذه الحالة لأن السعي متى أخر عن الوقوف  
 وجب إيقاعه بعد طواف الأفاضة **قوله** الميل الأخضر  
 وهو العمود كما في المجموع **قوله** المعلق بركن المسجد الحرام  
 عند المنارة المسماة بمنارة علي رضي الله عنه وعبارة الشافعي  
 رضي الله عنه المعلق في ركن المسجد أي المبنى فيه والآن  
 حدث في مقابله آخر لا أصل له من عباب **قوله** والآخر مقابله  
 في جوار أي حائط **قوله** العباسي ابن عبد المطلب المشهور  
 الآن برياطه قال في الجواهر هذه العلامات قد اختلفت  
 الآن هناك علامات عليها قال الأذري وينبغي أن يقصر  
 بالسعي السنة لا المذهب ومسايقه أصحابه كما يفعله كثير  
 من العوام فيخرج عن كونه سعيًا بقصد المسابقة انتهى



ثم عاب **قوله** وذلك للاتباع لما في خبر جابر من قوله ثم نزل يعني  
 النبي صلى الله عليه وسلم عن الصفا الى المروة حتى انتصب  
 قدماه في بطن الوادي سعي حتى اذا صعدنا مشى الى المروة  
**قوله** ان يرقى على الصفا والمروة وليس في المروة الا ان ما يرقى  
 عليه الا مصطبة فيس رقيتها **قوله** يلصق بضم اوله **قوله**  
 عقبه اي اذا كان ما شيا او حافر دابته اذا كان راكبا **قوله**  
 ما يذهب عنه من الصفا والمروة **قوله** وروى اصابع  
 رجله او حافرها اي الدابة **قوله** اليه منها قال في المجموع  
 والايضاح ويحتاج للدرج المحدث صلة يحتاج او للعلة  
 وهذا في الصفا وانما ذكره فيها باعتبار ما كان واما الان  
 فمن اصلها درج مدفون فيكفي الصاق العقب او الاصابع  
 باخذ رجليها واما المروة فهم متفقون على ان من دخل تحت  
 العقد المشرف ثم يكون قد وصلها ثم العباب **قوله** وليس  
 ان يوالي بين مرات السعي وبينه وبين الطواف فلا يض  
 تركها ايضا ومن ثم جاز بعد طواف القدوم والا فاضنة  
 وان تحلل بينهما فصل طويل **قوله** ولا يشترط فيه الطهارة  
 وسترا العورة فلو سعي غير متطهر ولو حايضا وغير مستقر  
 صح اتفاق العباب **قوله** محسن بضم الميم وفتح الحاء المهملة  
 وكسر السين المشددة وراموضع فاصل بين مزدلفة ومني  
**قوله** للاتباع في الركاب وقياسا عليه في الماشي ونزول العراب  
 فيه على اصحاب الفيل القاصدين هدم البيت ولان  
 النصاري كانت تقف فيه فامرنا بها لفتحهم ويسمى وادي  
 الناري ايضا يقال ان رجلا صار فيه صيدا فنزلت عليه نار

فاحرقته

فاحرقته قال في المجموع قال الازرقى وادي محسن خساية  
 ذراع وخمسة واربعون ذراعا انتهى وينزل فيه اما ربه ما  
 عن عمر رضي الله عنه  
 اليك تغدوا قلقا وضيئها معترض في بطنها جنينها  
 مخالفا لدين النصاري دينها ومعناه ان نافتى تغدوا اليك  
 مسرعة في طاعتك قلقا وضيئها والوضيئ جبل كالحزام من كثرة  
 السير والاقبال التام والاجتهاد البالغ في طاعتك والمراد  
 صاحب الناقة قال في المجموع قال القاضي حسين في تعليقه  
 ليس لليارب وادي محسن ان يقول هذا الذي قاله عمر رضي  
 الله عنه وبعد قطعهم وادي محسن يسرون بسكينة ثم  
 الخطيب **قوله** من ذي الحجة بكسر الحاء الفصح من فتحها  
 المسمى يوم الغزينة لتزيينهم فيه هو اوجه **قوله** مكة عند  
 باب الكعبة عبارة المجموع عند الكعبة قال فيه عن الماور  
 ويفتحها بالتلبية ان كان محرما والا فالكبير وان يامرهم  
 فيها بالغدو الي منى وهي على فرسخ من مكة ويسمى التاسع  
 يوم عرفة والعاش يوم النحر والحادي عشر يوم القراستقرا  
 فيه بمنى والثاني عشر يوم النفر الاول والثالث عشر يوم النفر  
 الثاني وان يقول ان كان عالما الاولي قول غيره ان كان فقيها  
 هل من سائل كما نص عليه الامام الشافعي رضي الله عنه  
 هنا وكذا في خطبة عرفة ويقاسي بها الخطبتان الاخيران  
 عباب وشرحه باختصار **قوله** منى بالصرف وعمره والتكير  
 والثانيث لكونها كانا او بقعة وتحقيق نوبتها اشهر من  
 تشريدها سميت بذلك لكثرة ما منى فيها من الدما

روي

ي

روي



اي يراق اولان آدم لما اراد مفارقة جبريل قال له تمنى قال  
اتمى الجنة او تقدير الشعائر فيها من منى الله الشئ اى قدره  
وامنى القوم وامتنوا توامنى **قوله** فقبلها اى الصلاة وبعد  
الزوال **قوله** نعم ان كان الخ هذا استورا على قوله فقبلها  
**قوله** حيث وجبت اى الجمعة بان اقاموا اقامة تقطع السفر  
لان السفر يومها بلا عذر فيمن تلزمه حرام والا بان احب  
ثم قرية واستوطنها اربعون كاملون جاز خروجه بعد الفجر  
ليصلى بهم لانه حينئذ لا يفوتها وان حرم النساء **قوله**  
وان يخلق الرجل ويقصر غيره لقوله تعالى مخلقين روي  
ومقصرين ولا يتابع في الاول رواه مسلم والثاني في معناه **قوله**  
فالحلق للرجل افضل اجماعا من التقصير اذ العرب تبدل  
بالهم والافضل وفي المجموع عن جماعة يكره للمرأة الحلق  
ومثلها الخنثى والمراد بالخلق والتقصير ازالة الشعر  
من الراس في وقته وهي نسك لا استباحة محظور  
كما علم من الافضلية هنا ومن عدل ركنها ياتى  
وبدله الرعا لفاعله بالرحمة فيتاب عليه تنبيه يستثنى  
من افضلية الحلق ما لو اعتمر قبل الحج في وقت لو خلق  
فيه جايون الخرو ولم يسود راسه من الشعر والتقصر  
له افضل انتهى **قوله** ويقصر فسر في القاموس بانه  
كفى الشعر والتقصير بانه الاخذ بالمقص اى المقراض  
فقطعه عليه من عطف الاخص على الاعم تاكيدا وبه  
يعلم ان التقصير حيث اطلق في كلامهم اريد به  
المعنى الاول وهو الاخذ من الشعر بمقص او غيره

انتهى

انتهى ابن حجر **قوله** من امرأة مراده بالمرأة الانثى  
فيشمل الصغيرة لانها اذا اطلقت في مقابللة الرجل كما  
هنا تناولها وهو الاوفق بكلامهم وان بحث الاسنوي  
واعتمد غيره استثنى الصغيرة التي لم تنته فيه الحي  
ومن ينتهى فيه شعرها ولو منع السيد الامة حرم  
وكذا لو لم يمنع ولم ياذن كما بحثه ايضا وهو متجه ان لم  
منه فوات تمتع او نقص قيمة والا فالاذن له في النسك  
اذن في فعل ما يتوفق عليه التحلل وان كان مفضولا  
ويحرم على المرأة المزوجة ان تضعها الزوج او كان فيه  
فوات استمتاع ايضا فيها يظهر ويبحث ايضا انه يمتنع  
بمنع الوالد لها وفيه وقفه بل الاوجه خلافه والاولى  
كون التقصير بقدر اتملة من جميع الراس ويشمل ما  
مر المرأة الكافرة اذا سلكت فلا تحلق راسها واما خبر  
الق عندك شعر الكفر ثم اغتسل فحول على المذكور  
وينبغي كما قال بعض المتأخرين استئنا حلق راس  
الصغيرة يوم سابع ولادتها للتصدق بزينة فانه  
مسححت كما صرحوا به في باب العقيقة واستثنى  
بعضهم من كراهة الحلق للمرأة ما لو كان براسها  
اذا لا يمكن زواله الا بالحلق كعالمية حب ونحوه  
وما لو خلقت راسها الخفى كونها امرأة حوافي  
نفسها من الزنا ونحو ذلك ولهذا يباح لها لبس  
الرجال في هذه الحالة والخنثى في ذلك كالمرأة ثم محل  
افضلية الحلق ما لم ينزعه فان نذره في حج او عمرة



تعين ولم يجز غيره ولانه في حقه قربة بخلاف المرأة والخنثى  
 ثم رمل **قوله** الى الخطبة التي تليها اي ان لم يرد الاجل والا  
 علمهم جميع المناسك **قوله** وتوديعهم اي الممتنعين  
 والافاقين والا فهو سنة لهم اتفاقا قبل خروجهم وبعد  
 احرامهم اما المنفرد والقارن الافاقيان فلا يؤمران بطواف  
 الوداع لانها لم يتحللا من مضاسكها وليس مكة محل اقا  
 متلها عاباب وشرحه **قوله** بالمشعر الحرام هو بفتح الميم في  
 لا شمر وحكي كسرهما ومعنى الحرام اي الذي يحرم فيه الصيد  
 فانه من الحرم قال ويجوز ان يكون معناه اذا الحرمه انتهى  
 شرح المهذب وسمى مشعرا لما فيه من الشعاب اي معالم الدين  
**ح قوله** في اخر المزدلفة وهو منى قال ابن الصلاح والنووي  
 وقد استدلل الناس على الفرق بينا على محدث هذا يظنونه  
 المشعر الحرام وليس كما يظنون لكن تحصل بالوقوف عند  
 اصل السنة ثم روض **قوله** فخرج بضع القاف وبالنزاي **قوله**  
 ويدعون الى الاسفار ويقولون اللهم كما اوفقتنا وارستنا  
 اياه فوفقنا لذكرك كما هدرتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعنتنا  
 بقولك وقولك الحق بقوله تعالى فاذا افضتم من عرفات  
 الى قوله غفور رحيم ويكثر من قوله اللهم ربنا اتنا في الدنيا  
 حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ويدعون بما  
 احبوا ويصعدون الجبل ان امكن والا فيقفون تحته ولو  
 فانت هذه السنة لم تجز بدم كسائر الهيئات **قوله**  
 مستقبلين القبلة للتباع ولانها اشرف الجهات **قوله**  
 والمبيت بمعنى ليلة عرفة واخر ليلة من ليالي منى محل سنة

ذلك ما لم يامر به الامام او نايبه والاوجب ذلك **قوله** منى  
 فائدة في منى خمس ايات رفع ما تقبل من الحجرات كما روى  
 الحواة عن لجها المنشور من غير مانع مع عدم صبرها عنه  
 بل عن كل امر وكف الذباب عن وقوعها على الحلوف فيها مع  
 كثرتها وعدم صبرها عنه قاله المحب الطبري وهذا ما شهدنا  
 متكررا في عوام متكررة وقلة البعوض بها مع كثرتها فيها  
 في غير ذلك الزمن واتساع الحجيج وان كثرت وقد قال ابن  
 عباس انها اتسع بهم كما اتسع الرحم بالولادة ثم العباب **قوله**  
 ويصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء اي جميعا  
 فيهما **قوله** عند الملتزم بضم الميم وفتح الزاي سمي به لانهم  
 يلتزمون به بالدعاء ويسمون به بالمرعا والمتمتعون بفتح الواو ثم روض  
**قوله** بين الركن والباب اي بين ركن الحجر الاسود وباب الكعبة  
 وهو من مواضع الاستجابة ثم العباب **قوله** وشرب ما زمزم اي  
 لانها مباركة طعام طعم وشفاء شقم ويسن ان يشربه لطلبه  
 في الدنيا والآخرة وان يستقبل القبلة عند شربه وان يتصلع  
 منه وان يقول عند شربه اللهم قد بلغني عن نبيك محمد  
 صلى الله عليه وسلم انه قال ما زمزم لما شرب له وانا اشربه  
 لكن اريدكم ما يريد ديننا ودنيا اللهم فاقبل ثم يسمي الله  
 تعالى ويشرب ويتنفس ثلاثا ولان ابن عباس رضي الله  
 عنهما يقول اللهم اني اسالك علما نافعا ورزقا واسعا  
 وشفاء من كل داء فقد شربه جماعة من العلماء فوالوا مطلقا  
 ويسن الدخول الى البير والنظر فيها وان يفرغ منها  
 بالدلو الذي عليها ويشرب وان ينضح منه على راسه وو جهه

مشعر الحرام  
 عند المزدلفة



وصدرة قال الماوردي وان يتزود من ما يها ويستحب  
منه ما امكنه للاتباع وان يشرب نبيذ سقاية العباس  
ماله يسكره **قوله** زمزم قيل علم من اجل وقيل من زم اذا  
كثر لكف من ما يها اوضح لضمها جر رضى الله عنها لما يها  
حتى انفجرت او تكلم لزم زمته جبريل صلى الله عليه وسلم  
وكلامه وليس النظر في بيها ويكرر ثلاثا قاله بعض  
اصحابنا وجرى عليه الزعفراني في الباب **قوله** اذا البصر  
البيت الحرام ليس بقيد بل المزار على روية البيت حقيقة  
او يصل الى محل يرى منه وان لم يره لخواطمة او عى ولعل  
الاصحاب انما اقتضوا على البصر جريا على الغالب بعد  
رفع يديه واستحضار ما يمكنه من الخضوع والمهابة  
والجلال **قوله** البيت عند راسي الردم وهو المسمى الان  
بالمرعا وجعل عنده علامة عليه ميلان اخضران **قوله**  
تشريفا اي ترفعا وعلوا **قوله** وتعظيما اي تبجيلا **قوله**  
وتكرهما اي تفضيلا **قوله** ومهابة اي توقيرا واجلالا  
وعظمة هذه اللفظة غير واردة في سنى من طرق الحديث  
واما الوارد وكرمه وقد تبع المؤلف رحمه الله المنهاج  
في هذه اللفظة وعدل عنه في نهج منهجه وعبر بكرمه  
بدل تصوير اصله بعظمه زيادي وعبارة في البهية للمؤلف  
والذي في الحاوي والمنهاج وغيرهما وعظمه بدل وكرمه  
خلاف الروى **قوله** تشريفا التشرىف هو الترفيع والاعلا  
والتكرير هو التفضيل والمهابة التوقير والجلال وا  
لتعظيم التبجيل **قوله** اللهم انت السلام هو

من اسمائه تعالى اي ذو السلام من النقص **قوله** ومنك  
السلام لا من غيرك اي ابتراوه ومن اكرمه بالسلام فقد  
سلم **قوله** فحينما رينا بالسلام اي سلمنا بفتحك من جميع  
الافات **قوله** بسم الله اي اطوف لان كل فاعل يبدأ  
في فعله بسم الله يضر ما جعل التسمية مبداء له  
**قوله** اللهم ايماننا بك وتصديقنا بكتابك اي طوافي لاجل الله  
التصديق بك وبكل ما جاء من عندك **قوله** ووفاء اي اتماما  
بعهدك وهو الميثاق الذي اخذه الله علينا بامثال  
او امره واجتناب نواهيه يوم الست بربكم قال بعضهم  
امر الله تعالى بكتبه وادراجه في الحجر لانه يشهد لمن  
استلمه بحق فقد صح خبر ليعتق الله الحجة يوم القيامة  
له عيان يبصر بهما ولسان ينطق به يشهد على من  
استلمه بحق وفي رواية ملف استلمه بحق وصح انه كالمقام  
من يوافق الجنة وان نورهما الولد ليس ولولا ما مسهما  
من خطايا بني ادم لاضاها بين المشرق والمغرب وروى  
ابو القاسم الطبراني خبر متعوا من هذا الحجر قبل ان  
يرفع فانه خرج من الجنة وانه لا ينبغي لشي خرج من  
الجنة الا رجع اليها قبل يوم القيامة قيل صح انه نزل من  
الجنة اسد بياض من اللبن فسودته خطايا بني ادم  
فاذا كان هذا فعل الخطايا بالحجر فكيف بالقلوب فان الله  
وانا اليه راجعون في عذاب مع زيادة نواه واتباعا لسنة  
نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ويقع اكثر العوام مقالة  
اللهم صلى على نبي قبلك وهي مقالة قبيحة شائعة يجب



زجرهم عنها وان لم يقصد وامر لولها من رجوع ضير حال  
 الله تعالى المودي الي الكفر كما بسطت الكلام على ذلك وما  
 يتعلق به في الحاشية بن ابن حجر **قوله** قبالة البيت بضم القاق  
 اي الجبهة التي تقابله **قوله** ايماننا الخ ابتاعا للسلف والخلق  
 وايماننا وما بعده مفعول لاجله والتقدير اجعله ايماننا بك  
 الخ بن رملي **قوله** وهذا مقام العايز بك من النار ويكون مشيراً  
 بهذا الى مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم وهو متجه لان  
 الانسان اذا اشار بذلك تذكر به ان ابراهيم صلى الله عليه  
 وسلم اذا استعاذ بكلمة هذا من النار مع كماله الاكبر وخلته  
 العظمى فقيره اولى بالاستعاذة بالله تعالى منها ففقيه  
 حمل النفس بنية اظهر على تركه موجب النار من سائر  
 المعاصي وعلى غاية من الخوف والالجلال والسكينة والوقار  
 وهذا مطلوب في هذا المحل فكان ابلغ واوولي وايضا تخصيص  
 هذا الدعاء بمقالة المقام على انه يشير اليه وبهذا الذي  
 ذكرته يندفع قول ابن الصلاح وان تبعه الاذرعى وغيره  
 ان الاول غلط فاحش بل يشير به الى نفسه بن العباب  
**قوله** ربنا والله ربنا وهو الاول لورودها في رواية  
 واقتصار الروضة وغيرها على اللهم ليس بسهل خلافا  
 لمن زعمه كما بينته في الحاشية وقد رواها كالاقتصاص  
 على ربنا ابوداود بن حجر **قوله** ربنا اتنا في الدنيا حسنة  
 وهي كل خير يقصد فيها حصوله وما اعان عليه **قوله**  
 وفي الآخرة حسنة وهي كل ما فيها من الرفعة والرحمة وا  
 لشهود والنعيم المقيم وتفسيرى هذين بما ذكرته اولى

ما قيل فيها من الاقوال الكثيرة المخصصة لهما ببعض  
 جزيات ما ذكرته اللهم الا ان يصح عنه صلى الله عليه  
 وسلم التخصيص بشئ فيقتصر عليه بن العباب **قوله**  
 وفي الرمل اي الحال التي لم يرد فيها ذكر مخصوص على كلام فيه  
 ذكرته في الحاشية قاله ابن حجر **قوله** اللهم اجعله اي ما لنا  
 فيه من النسل المصوب بالزنب **قوله** حجامبرور وهو  
 الذي لا يخالطه انتم من حين الاحرام وقيل هو المغفور ان  
 البر الطاعة او اسم جامع لكل خير ويعبر بذلك ولو في العرة  
 كما اقتضاه كلامهم كما هو ظاهر خلافا لاسنوى ومن تبعه  
 لانها تسمى حيا لغة بل وشرعا كما قاله الصيدلاني لاني جاعل  
 وجوبها مستفاد امن وبنه على الناس حج البيت ولقوله  
 صلى الله عليه وسلم العمرة هي الحج الا صغيرا والتفاير بينهما  
 في خبر حجة مبرورة وعمرة متقبلة لا يدل لغير ما قلناه خلا  
 ما زعمه الزركشي لانه ادعا انها تسمى حيا شرعا مع تسميتها  
 عمرة بما في الدعاء من الاول وما في الخبر الاخير من الثاني بن  
 العباب **قوله** وذنبنا قيل التقدير واجعل نسكنا ذنبا سمي  
 به لانه سبب الغفران وفيه تعسف فالاولى ما ياتي وسبب  
 ذكره ما مر من الاشارة اليه من ان النسك لا يخلو عنه غالبا  
 فاذا طلب ذلك طلب مغفرة هذا **قوله** مغفورا وسعيا  
 مشكورا قال العلماء اجعل ذنبا مغفورا وسعيا مشكورا  
 مشكورا اي عمل متقبلا يتركوا صاحبه ومسما على الرجل  
 اعماله واحرمتها مسعاة **قوله** الله اكبر اي من كل شئ **قوله**  
 والله الحمد اي على كل حال لا لغيره كما يشعر به تقديم الظرف



وقوله ما هذان اي دلنا على طاعته بالاسلام وغيره وقوله  
 على ما اولانا اي من نعمه التي لا تحصى **قوله** وهو على كل شئ  
 ممكن قدير لا يعجزه في القدرة بل لعدم الصلاحية لذلك  
 لعدم قدرة الخاريا القدوم على فعله من الماظر فاو غيره  
 لانه لا يثبت لذلك لا يعجز النجار عن ذلك **قوله** ثم يدعوا  
 بما شاؤوا وما ثوروا اي منقوله افضل فقراءة فيه فغير ما ثوروا  
 وليس له الاسرار بذلك لانه اجمع للخشوع **قوله** ديننا ودنيا  
 واخرى لنفسه ولمن شاؤ قضية كلام المص وغيره ان  
 لا ياتي ههنا بالتبعية وهو كذلك كما في المجموع خلافا للكثيرين  
 ثم العباب **قوله** رب اغفر وارحم الخ وليس ان يقول ايضا  
 اللهم ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة الى اخر  
 الآية وقراءة القرآن ههنا سنة كما في المجموع خلافا لما في الخادم  
 من انه ياتي فيها ما مر في الطواف لانه في معناه ثم العباب **قوله**  
 لان يكون غسله عند دخوله اما لم يحب لانه غسل مستقبل  
 كفصل الجمعة والعيد **قوله** ايضا عند دخول مكة ولو حلا لا  
 للاتباع قال السبكي وحينئذ لا يكون هذا من اغسال الحج  
 الا من جهة انه يقع فيه ولو فات كما بعد ندب قضائه  
 كما بحثه بعض المتأخرين ويلحق به بقية الاغسال قياسا  
 على بقية النوافل والا واد ويستثنى من اطلاق المص ما لو  
 احرم المكي بعمرة من قريب والتنعيم واغتسل فلا يسن له  
 الغسل لدخول مكة كما قاله اما وردي ومثله فيما يظهر كما  
 قاله ابن الرفعة في الحج اذا احرم به من ادنى الحل لكونه لم  
 يخطر له ذلك الا ههنا قال الاذري او لكونه مقيما هناك

وظاهر

وظاهر ان محل ذلك حيث لم يقع لرايحة والاسن العسل  
 عنه ثم رمى قال الخفاف وليس ايضا لدخول الحرم ولزخو  
 المدينة الشريفة **قوله** بذي طوى بفتح الطاء افصح من غيرها  
 وكسرها وادملة بين الثنتين واقرب الى السفلى للاتباع  
 رواه الشيخان هذا ان كانت بطريقه بان اتى من طريق  
 المدينة والا اغتسل من نحو تلك المسافة قال المص  
 الطبري ولو قيل يستحب له التفرج اليها والاغتسال  
 بها اقتدا وتبرك كالم يبعد قال الاذري ضعيف وبه جزم  
 الزعفراني وسهيت بذلك لا يشتملها على يرمي طوية بالحجارة  
 اي مبنية بها والطى البنا **قوله** قال الاذري وبه جزم  
 الزعفراني ضعيف ح رمى **قوله** وان يلبس الرجل قبل  
 احرامه **قوله** رد او ازار للاتباع رواه الشيخان **قوله** ابيض  
 لخير البسوا من ثيابك الابيض **قوله** جديدين والا فغسل  
 قال الاذري والا حوط ان يغسل الجديد المقصور لتتش  
 القصارين له على الارض وقد استحب الشافعي غسل  
 حصى الجمار احتياطا لها وهذا اولي به وقضية تعليله  
 ان غير المقصور كذلك اي اذا توهمت نجاسته لا مطلقا  
 لانه بدعة كما في المجموع ويكره كراهة تنزيه المصبوغ بنبيلة  
 سوا في ذلك كله او بعضه وان قل فيما يظهر الا المزعفر  
 فيحرم على الرجل كما مر وانما كره المصبوغ ههنا خلافا لما قالوه  
 ثم لان المص شعث اغبر فلا يناسبه المصبوغ قبل الشح  
 وبعده خلافا لما ورد في تقييده بما صبغ بعد الشح وان  
 تبعه الرويانى وليس لبس تعليل ليجز احدكم في ازاره

ل

لين



ونعطين شرملي قوله وتطيب البدن قبل الاحرام ذكر او  
غيره شابة ام عجوز اخلية ام لا لا يتابع ويقارق ما مر في  
الجمعة من عدم سن التطيب في ذهاب الانثى لها بان  
زمان الجمعة ومكانها ضيق ولا يمكنها تجنب الرجال بخلاف  
الاحرام نعم لا تطيب المحدة وكذا ثوبه من ازار الاحرام  
وردايه ليسن تطيبه لكن صح في المجموع كونه مباحا وقال  
لا يندب جزما وصح في الروضة كاصلها الجواز وهو المعتمد  
والاباس باستدامته اي الطيب في الثوب بعد الاحرام  
كالبدن ومحل ندبه بعد غسله ويحصل باي طيب كان  
والافضل المسك وان يخلط بما ورد ونحوه وينبغي كما قاله  
الاذرعي ان يستثنى من جواز الاستدامة ما اذا رزماها الاخر  
بعد الاحرام فيلزمها ازالته كما عبر الشيخ بقوله لزمها ازالته  
في وجه لا بطيب له جزم لكن لو نزع ثوبه المطيب ورايحة  
الطيب فيه ثم به لزمته الفدية كما لو ابتد البس ثوب مطيب  
او اخذ الطيب من بدنه ثم رده اليه فان تكن رائحة الطيب  
موجودة وكان بحيث لو اتى عليه ما ظهرت رائحته امتنع  
لبسه بعد نزعها والا فلا ولو مسه عمدا يبره لزمه الفدية  
ويكون مستعملا للطيب ابتداء جزم به في المجموع ثم رملي  
باختصار قوله ولا استقاله بعرق ولو تقطر ثوبه من  
بدنه لم يضر جزما وبحت الاذرعي نوب الجماع اذا امكنه  
قبل الاحرام لان الطيب من دوامه وليس ان يختص  
المرأة غير المحدة للاحرام اي ارادته يدها اي كل يد  
منها الى الكوع فقط بالحناء ولو خلية وشابة لقول ابن

عمر ان ذلك من السنة ولا نهما قدر ينكشفان وتسمع وجهها  
بشي منه لانها مأمورة بكشفه فتستر بشرته بلون الحنا  
ومحل الاستحياء بالحناء اذا كان تعميها دون التطريف  
والنفقش والتشوين اما بعد الاحرام فيكره لها ذلك  
لما فيه من الزينة لكن لا فدية فيه لانه ليس بطيب  
وخرج الرجل والخنثى فيحرم عليهما ذلك الا لضرورة  
والمحدة فيحرم عليهما ذلك ايضا لكنه للمحمة الكونعم  
يكره للخلية من زواج او سيد ويجرد الرجل بالرفع  
كما في خط المص فقد قال السبكي رايت في الاصل الذي  
قابله على خط المص ويجرد بضم الدال اي لانه واجب  
فلا يعطف على السنن ويخرج في المجموع بالوجوب كالرافعي  
وهو المعتمد للاحرامه بخلاف الانثى والخنثى اذ لا نزع  
عليهما في غير الوجه والكفين عن محيط الثياب ونحو  
من خف وتعل لينتفي عنه لبسه في الاحرام الذي هو  
محرم عليه كما سياتي ثم رملي على المنهاج قوله وسائر  
ما يتعلق بعرفة ومزدلفة ومنى من السنن في الاصل  
**باب محرمات الاحرام قوله** اي احرام المحرمات بسببه  
امشار بذلك الى انه من اضافة المسبب الى السبب  
لان الاحرام سبب في تحريم هذه المذكورات ومحظورات  
الاحرام اللبس والتطيب ودهن الراس والحية  
وابانة الشعر والظفر والوطى ومقد ماته والتفرض  
للمصيد والتجريد هذه محظورات كلها وهي على ثلاثة  
اقسام منها ما يحرم على الرجل فقط كستر بعض



راسه ومنها ما يحرم على المرأة فقط كستر بعض وجهها  
ولبس قفاز ومنها ما يحرم عليها ما تنظف ونحوه والتعرض  
للمشجر وقتل الصيد **قوله** هي وطى بالاجماع على المحرم احراما  
مطلقا او نجح او نعمة او بهما ولو لبهيمة في دبر او قبل بذكر  
متصل او بقطوعه ولو من بهيمة او بقدر الحشفة من  
فاقد حاجتي يحرم على المرأة الحلال تمكين المحرم منه ويحرم  
على الحلال ايضا حال احرام المرأة ما لم يبدله تخليها بشرطه  
الا **قوله** اي لا ترفثوا ولا تفسقوا فلفظه خبر ومعناه  
النهي اذ لو بقي الخبر امتنع وقوعه في الحج لان اخبار الله  
تعالى صدق قطعا مع ان ذلك وقع كثيرا والاصل في النهي  
الفساد **قوله** والرفث مفسر بالوطى فسر ابن عباس  
**قوله** وقبلة ونظر وطى ومعانقة بشهوة **قوله** بشهوة  
ولو مع انزال او مع حاييل ولا دم في النظر بشهوة والقبلة  
بحاييل وان انزل بخلاف ما سوى ذلك من المقدمات فان  
فيها الدم وان لم ينزل ان باشر عدا بشهوة ولا استئنا  
فانه لا بد من الدم فيه من الانزال وفي الانوار انها يجب  
بتقبيل الغلام بشهوة ولما نه اخذ بتضريب المص فمن  
قبل زوجته لوداع انه لو قصد الاكرام او اطلق فلا  
فدية او للشهوة انم وفدى ويندرج دم المباشرة في  
بدنة الجماع الواقع بعدها اي او قبلها كذا في بشاته  
اي الواقع بعد الجماع المفسد او بين التحللين فيها  
يظهر سوا اطلاق الزمن بين المقدمات والجماع ام قصر  
وذلك قياسا على العقد الاتي بل اولي لانها تدعو

الى الوطى المحرم اكثر منه اما حيث لا شهوة فلا حرمة ولا  
فدية اتفاقا وكذا اذا تكررت المقدمات هل تتكرر النية  
بتكرار الوطى بين التحللين التكرار هنا ايضا **قوله** بنحو  
يده اي مع انزال وعدمه لكن انما يجب به الدم ان انزل  
والاستئنا بيد غير زوجته وامته حرام بغير احرام ايضا  
**قوله** لا ينكح المحرم وانما حاه يحرم ولا ينكح وكما لا يصح  
نكاحه لا يصح اذنه لعبد الحلال في النكاح كما قاله ابن  
القطان وفيه كما قاله الرويانى نظروا حتى الواري كلام ابن  
القطان قال ويجمل عندى الجواز من روض **قوله** لا يصح  
اذنه لعبد الحلال اشار الى تصحيحه حرم على **قوله** وتطيب  
للمحرم ذكر اكان او غيره ولو احتشم بما يقصد منه راحة الطيب  
غالبا ولو مع غيره **قوله** في بدن او ثوب او نعل **قوله** مكسك الى  
اخره اشار بالكاف الى عدم الحصر فيما ذكره وعبارة بن الرملى  
عظما على هذه الامثلة وورس وريحان وياسمين ونرجس واس  
وسوسى ومنثور ونمام وغيرها مما يتطيب به ولا يتخذ منه  
الطيب بشرط الريحين كونها رطبة وفي المجموع عن النص  
ان الكاذب بالمعجزة ولو باس طيب ولعله انواع ويكون  
ذلك من نوع اذ ارش عليه ما ظهر ريحه ومثله الفاغية  
وهي تمر الحنا لكن ان كانت رطبة فيها يظهر **قوله** في بدن  
قياسا على ثوبه بطريق الاولى ولو باطنا باكل واسقاط او  
ختفان فيجب مع التحريم في ذلك الفدية اذا كان على الوجه  
المعتاد في ذلك الطيب **قوله** وليس قفازين لانه ملبوس  
عضو ليس كهورة فاستبده خفى الرجل وخريطة لحيته ويؤخذ



منه انه لو كان لها يد زائدة حرم عليه لبسه فيها حادث  
الاضلية اسم لا وهو قريب ومرادهم بكون اليد ليست بعورة  
اي بالنسبة للصلاة وكذا الحرمة النظر على قول بخلاف الرجل  
فانها عورة فيها قطع فلم يؤثر فيها لبس الخف وان  
اشبه القفاز بشئ العباب **قوله** ايضا وليس قفازين منه تعلم  
ان لها ان تستدل كمالها على يديها وغير ذلك من انواع الستر  
بغير القفاز وان تستدل على وجهها ثوبا متجا فباعنه بخشبة  
فان وقعت فاصاب الثوب وجهها بغير اختيارها ورفقت  
حالا فلا فدية او عمدا او استدرا مته وجبت **قوله** للنهي  
عن ذلك هو قوله صلى الله عليه وسلم ولا تنتقب المرأة ولا  
تلبس القفازين وروى ابو داود بسند حسن انه صلى الله  
عليه وسلم نهى النساء في احوالهن عن القفازين الحديث  
شئ العباب **قوله** لبس لليدين اي للكفين اما الذي يعمل لليدين  
من غير كف فانه يحرم على الرجل دون المرأة زيادي **قوله** يزره  
على الساعدين من البرد تلبسه المرأة في يديها ومراد به  
الفقها به ما يشتمل المحشوش والمزور وغيرهما **قوله** الرجل  
مخيط الوقال محيطا بالمهمة لمان اولي واستغنى به عما بعده  
وامراد بالرجل الذكر ولو صغيرا وتعلق الحرمة بولييه وكذا  
الفدية الا غير المميز فلا فدية على احد منهما اي لبسه لا  
على ما يعتاد فيه فلو ارتدى بقبض او اترز بر او بل فلا  
فدية ولو بعصفور فلا يشترط في المحيط ستر جميع البدن  
بل ستر بعض اعضائه كاف في وجوب الغيرة بخياطة  
كقبض او نسج كزر او عقد كجبة لبد في باقى بدنه ونحو

كالحية

كالحية بان جعلها في خريطة بخلاف غير المحيط المذكور  
كما زار ورد او يجوز ان يعقد ازاره ويشد خيطه ليتثبت  
وان يجعله مثل الحجرة ويدخل فيها التكة احكاما وان  
يجعل طرف ردايه في طرف ازاره لا يخل ردايه بنحو سلة ولا  
ربط طرف باخر بنحو خيط ولا ربط بشرح بقوى لانه في  
معنى المحيط من حيث انه يستمسك بنفسه فائدة  
احرام المرأة في وجهها وكفيها وما عداها يجوز لها  
لبس المحيط فيه كما لا يخفى وجعل احرامها في وجهها  
لانها تستتر غالبا فامر كل بخلاف الغالب خروجها عن  
العادة حتى يتحقق كونه اشعث **قوله** وقلنسوة  
هي المسماة بالمزوجة **قوله** وخفا ولو كان الخف متخرقا ووفق  
بين ما هنا وبين ما في باب مسح الخف من عدم الاكتفا  
بالمسح على الخف المتخرق باختلاف ملحظ البابين بان  
المزار هنا على الترفه وهو كما يحصل بالسليم يحصل با  
متخرق ولا كذلك المسح على الخفين فان المزار فيه على  
ما يمنع وصول الماء الى البشرة والمتخرق ليس بما نفع من  
الوصول للنهي عنها في خبر الصحيحين خبرها هو انه صلى  
الله عليه وسلم سئل ما يلبس المحرم من الثياب فقال  
لا يلبس القميص ولا العمام ولا اليسر ويلان ولا البرنس  
ولا الخفاف الا احدا لا يجد ثقلين فليلبس الخفين و  
ليقطعها اسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب  
شيئا مسه زعفران ولا ورسى زاد البخاري ولا تنتقب  
المرأة ولا تلبس القفازين لاستدراهما ولو كان كدر

بالمجوز



كما بحثه الزركشي في غرق بيده وبين نظيره في ستر العورة  
 بان المدار هنا على السائر عرفا وهذا ليس كذلك وتم ما منع  
 ادراك لون البشرة وهو كذلك ويوجه اختلاف المورخين  
 بان ملحظ العروة هنا الترفه وهو لا يوجد الا بسائر  
 في العرف وملحظ الوجوب ثم سد باب الغيبة وما قد  
 يوجب اليها والا استحيامن الله تعالى وهو حاصل مما منع  
 ادراك لون البشرة عبا ب وشرحه **قوله** واصطيا حقيقة  
 الاصطيا اذاخذ الصيد بحيلة والصيد هو المتوحش بطبعه  
 الذي لا يمكن اخذه الا بحيلة فيحرم على عامر عالم مختار  
 دون اضدادهم وان اختلفوا في الجزا كما ياتي ولو في الحل  
 وبالحر منه هو اه ولو على الحلال اجماعا التفرص بالمبا  
 شرة او السبب او الشرط كما كول برى وحشى وان تأنس  
 لا عكسه اي الاهلي وان توحش للاصل في الصورتين **قوله**  
 او متولد منه اي من البرى الوحشى المأكول او من غيره  
 ولا بد من اجتماع هذه الاوصاف الثلاثة في احدا صلبه  
 كما متولد بين حمار وحشى وحمار اهلي او بين شاة وظبي  
 او بين ضبع وذئب تغليباً للمتحريم لانه جنائية وبه  
 فارق عدم وجوب الزكاة في المتولد بين الزكوى وغيره  
 لانه من باب المواساة فسومح فيها اكثر من هذا لانه  
 من باب الجنائية كما تقرر وخارج بما ذكر المتولد بين و  
 حشى وغير مأكول وانسى مأكول كما متولد بين الذئب  
 والشاة والمتولد بين غير مأكولين احدهما وحشى  
 كما متولد بين الحمار والذئب والمتولد بين اهليين

احدهما

احدهما غير مأكول كالبغل فلا يحرم التعرض لشي منها عبا ب  
 وشرحه وخارج بما ذكر البحري وهو ما لا يعيش الا في البحر  
 لقوله تعالى احل لكم صيد البحر ولو كان البحر في الحرم وكا  
 لبحر القدير والبيد والعين اذا مراد به الما فاذا عاش  
 في البر ايضا فيرى كطيره الذي يغوص فيه اذ لو ترك داما  
 فيه لهلك فعلم ان الطيور المائية بريئة كالاوز والبط كما  
 قاله الاصحاب وهو ما لا يطير من الاوز خلا القول الحاوي  
 ليس بصيد وان قال الرويانى انه الاقيس وليس منها الزجا  
 البلدى لانه انسى بخلاف دجاج الحبشة كما في المجموع وغيره  
 فان اصله وحشى وسياتي ان الحمام الاهلي وحشى ايضا  
 والجراد برى ايضا عبا ب من عند قوله فعلم الخ قال القفا  
 في الفرق بين البرى والبحري ان البرى انما يصاد غالبا  
 للثروة والتفرج والاحرام ينال ذلك بخلاف البحري فانه يصاد  
 غالبا للاضطرار والمسكنه فاسل مطلقا ح رمل **قوله** بشرى  
 او غيره كعارية ووديعه **قوله** اي اخذه مستانسا كما ن  
 اولاهلوكا ولا بخلاف غير المأكول وان كان برى وحشيا  
 فلا يحرم التعرض له بل منه ما فيه اذى كمنرو وسرفيس  
 قتله ومنه ما فيه نفع وضرر كفهد وصقر فلا يسب  
 قتله لنفعه ولا يكره قتله لضرره ومنه ما لا يظهر فيه  
 نفع ولا ضرر كسرطان ورخمة فيكره قتله لكن القول بكراهية  
 قتل الرخمة مبني على كراهية قتل الطيب الذي لا نفع فيه  
 ولا ضرر لكن المصنف فيه الحزمة فيكون المعتمد حزمة  
 قتل الرخمة **قوله** وقتل صيد ما ذكر ويجب به اي قتل

ج

ل



ما يحرم التعرض له الجزا لقوله تعالى فمن قتل منكم متعمدا  
فجزا مثل ما قتل من النعم مع العزم لقيمته ان كان مملوكا  
وانما الزمته مع الجزا لاختلاف الجهة لسوا اذبحه ورده  
اليه مذبحا ام لا لان ذبيحة المحرم ميتة لهاياتي لكن  
المغزوم لحق الله تعالى ما ياتي من المثل ثم القيمة مطلقا  
وقد الغراب بن الوردى بذلك فقال  
عندى سوال حسن مستظرفه فرج على اصليين قد تفرعا  
قابض بشي برضي ما لكه **د** ويضمن القيمة والمثل معا  
هذا الغز في صيد مملوك اعاده ما لكه لمحرم واقتلغه المحرم  
فان المحرم يضمن القيمة للمالك والمثل لحق الله تعالى  
ودلالة عليه عبارة العباب مع شرحها وان دل حلال  
محرم على صيد فقتله المحرم ضمنه المحرم دون الحلال  
وان كان بيده وانم الحلال وان لم يكن في يده لا عانته  
المحرم على معصية بالنسبة اليه فهو وكلعب الشافعي  
الشطرنج مع خنفي ومن ثم اتجه ان الحلال لو جهل حرمة  
لم ياتم ولو امسكه اي الصيد محرم وقتله حلال ولو  
لفرض نفسه وعكسه اي امسكه حلال وقتله محرم  
ضمنه المحرم لتسببه في الاولى ومباشرة له في الثانية  
ويضمنه فيها ضامنا مستقرا كما رجح في الروضة وا  
لمجهوع فلا يرجع به على الحلال لحل اتلافه خلافا لمن  
نازع فيه او امسكه محرم فقتله محرم اخر ضمنه الممسك  
باليد لتسببه في اتلافه وقراره اي الضمان على القاتل  
كما صححه في الروضة بعد ذلك كظا يره في الغصب وا

لجنايات

لجنايات لانه المباشرة قوله والحل ما صيد له اي المحرم اي  
يحرم على المحرم الحل ما صاده له الحلال وان لم يدل عليه  
المحرم تنزيل لصيد الحلال منزلة دلالة المحرم ولا يحرم  
على الحلال الا كل منه في هذه الحالة لان دلالة المحرم الحلال  
على الصيد لا تحرم الصيد على الحلال **قوله** لقوله صلى الله  
عليه وسلم لما عقر ابو قتادة الخ يقتضي ان ما صيد  
للمحرم يحرم عليه كله وان لم يدل عليه وبه قال شيخنا  
الزيادي **قوله** وازالة شعر دخل في ازالة الشعر خلقه  
ونتفه واحراقه وقصه وازالته بالنورة وان ازال المحرم  
ما ذكر من غيره فان كان الفير حلالا فلا شيء عليه وان  
كان محراما فان كان ما ذونه حرم عليهما والفدية على  
المفعول به وان كان نايما او مكرها فالاصح انها على الفا  
انتهى **قوله** ولو شجرة واحدة اي او بعضها **قوله** او  
تقليم ظفر من يده او رجله او من محرم اخر قلما او غيره  
**قوله** ولا تحلقوا رؤسكم اي شعرها لان الراس لا تحلق  
والشعر جمع واقله ثلاثة والمراد بالظفر والشعر الجنس  
الصادق بالواحدة وبعضها واذا مشط راسه ثم راي  
شعر اخر منه فان تحقق انه خرج منه بواسطة الا  
متشاط او كانت الشعرة مقلوعة بين الشعر فلا  
حرمة عليه في شيء من ذلك ولا فدية لان التقليم يتحقق  
والاصل براءة الزمة **قوله** ودهن بفتح الدال اي التوهن  
**قوله** راسي ولحية ولو من امرأة **قوله** وسمن او زبد  
بخلاف اللبن كما قاله ابن كج والماء وردى واقره في المجموع

عل



قال لانه ليس بدهن وان استخرج منه السمن ولا يحصل  
 به ترجيل الشعر **قوله** ودهن لوز وشحم وشحم ذائبين  
 ولو كان كل من الراسي واللحية مخلوقا والتقييد باللحية  
 يشعر بالجواز في باقي شعور الوجه كالحاجب والشارب  
 والعنفقة والعذار لكن قال المحب الطبري انه كاللحية  
 قال في المهمات وهو القياس قال الاذرعى وهو الاوجه  
 والزر كشم وهو المتجه وخرج بما ذكر ساير البدن ورأس  
 افرع واصلع وذقن امرد الظاهر فلا يحرم دهنها بما لا يطيب  
 فيه لانه لا يقصد به تزيينها بخلاف الراسي المخلوق  
 يحرم دهنه بذلك لتأثيره في تحسين شعره الذي ينبت  
 بعد **قوله** لان ضمان الاتلاف لا يختلف بذلك لانه من  
 باب خطاب الوضع الذي لا يفرق فيه بين المملوك وغيره  
 وكان قياس هذا وجوبها على غير المميز ايضا لكنهم خالفوه  
 نظرا الى ان الصبي الذي لا يميز والمجنون ومثلها ما لم ينفى  
 عليه والنايم لا يعقلون فعلهم فلا ينسبون اليه تقصير  
 البتة بخلاف الناس والجاهل فانهم ينسبون اليه  
 وفارق الناس والجاهل في التمتع في اللبس والطيب وال  
 لدهن والجماع ومقدماته بان الاستمتاع يميل اليه  
 الطبع ولا يتكامل فيه لقصد فعذر فيه بالنسيان  
 ونحوه لقلبه بخلاف الاتلاف فانه على خلاف الطبع فلا  
 يقدم عليه الا بعد قصد كامل واستوى عمد وسهو  
 لندره فيه لا يقال الاتلاف لا يظهر الا في نحو قتل الصيد  
 لا في الحلق والقلم لانها استمتاع ايضا لانا نقول بل

هما اتلاف لصدق حده عليهما اذا اختلف هو الذي وقع  
 فعل يتعذر رده الى حاله الاول كما هو جوابه **قوله** اما  
 الصبي المميز فالفدية على وليه بارتكابه مخطورا لانه  
 الذي ورط فيه **قوله** او نحوها كجراحة وكثرة وسخ او شعر  
**قوله** ولزمته الفدية قال الله تعالى ان كان منك مريض او به  
 اذى من راسه ففدية من صيام او صدقة او نساء قال  
 الاسنوي فكل محرم ابيع للحاجة يجب فيه الفدية الا  
 لبس السر او ويل والخفين المقطوعين كما امر لان ستر  
 الراسي ووقاية الراس ووقاية الرجل عن الجاسة  
 ما مور بهما فحفف في امرهما والحصر فيما قاله ممنوع او  
 موول فقد قالوا بعدم وجوب الفدية في امور منها  
 قول المص لا صله فان زال ما نبت منه اي الشعر في  
 عينه وتاذى به او زال قدر ما يغطيها من شعر راسه  
 وحاجبيه ان كان ثم ما يغطيها من شعر راسه وحاج  
 جبيه فلا فدية لانه مؤذروص وشرحه **قوله** نعم الخ  
 هذا استدراك على قوله اما العالم العامد الخ **قوله** لا فدية  
 اتفاقا خلافا من شذ في قطع ما نبت من الشعر في العين  
 او غطاها او انكسر من الظفر لان ذلك مؤذ في الصور  
 الثلاثة فاشبه الصايل اما غير المعطى القصير في الثا  
 لثة وغير المؤذى من المنكسر في الثالثة فلا يجوز قطعه اذ لا  
 ضرورة اليه ثم عباب وخرج بقوله ما نبت من الشعر  
 بعينه ما نبت من الشعر بذنه وتاذى ثم ازاله فان فيه  
 الفدية كما افتي به شيخنا الزياي **قوله** ما نبت في العين

بنة

نية



اي وتاذى به كما في ثقب العباب **قوله** عم المناسك فوطية حلال  
 كونه مضطرا الى قتله بان لم يجد معه لا عن وطية ومنه  
 لو خذانه لو امكنه ان يخطوا به حتى فضل ما يقتله لزمه  
 وان كان فيه نوع مشقة وبه فارق قول الزركشي او  
 مكنه التحرز مشقة الانحراف عن طريقه (حتمل المضيئ  
 والاقرب خلافه المشقة انتهى فالمشقة هنا اعظم في  
 العباب والمجراد بيضه كما في الروضة واصلا **قوله** لصيال  
 اي الصيد على محترم من نفس او عضو او مال او اختصاص  
 على الاوجه له او لغيره كما هو ظاهر وذلك لان الصيد  
 بصياله التحق بالموذيات فاحذر من اثمها وحسب الجزافي  
 شعره الذي تاذى بكثرة في الحولان الاذي اما جامن الشعر  
 بذليل عدمه على ان الصيد اختيارا بخلاف الشعر عباب  
**قوله** من فم هرة مثلا ومثل الهرة السبع والطيور والحج البحر  
**قوله** فمات في يده لم يضمنه لانه قصد المصلحة فجعلت  
 يده يد ودعيعة كما لو اخذ المغصوب من الفاصب ليرده  
 الى مالكه فتلف في يده **قوله** ولم يملكه دفعه الا بالتعرض  
 لبيضه فاذا انحاه لم يضمنه لعدمه مع عدم نسبته الي  
 تقصير البتة **باب التحلل من النسل** وسياقي ما يحصل  
 به سواء كان المنع بطريق ام بغيره وسواء كان المانع  
 كافرا ام مسلما وسواء امكن المضي بقتال ام بزل مال ام  
 يمكن اذ لا يجب احتمال الظلم في احيا النسل وسواء  
 فصل الكعبة في ذلك ام لا وسواء المان العروفرقا  
 ام فرقة واحدة **قوله** تعالى فان احصرتم فما استير

اجيا  
 ٦

مي

من الهدى اي فعلكم ذلك وروي الشيخان انه صلى  
 الله عليه وسلم تحلل هو واصحابه بالحديبية لما صدره  
 المشركون وكان محرما بالعرة فخره خلق ثم قال لا  
 صحابه فوموا فافاخروا ثم اخلقوا **قوله** بهتمام الافعال المراد  
 بهتمام الافعال اتمام اركان الحج والعرة خرج بالاركان  
 مالوا احصر عن الواجبات كرمي الجمار والمبيت فيجرها  
 بالدم هذا بالنسبة للمري اما بالنسبة للمبيت فلا لانه  
 يسقط بالغزى كما تقدم والحصر من الاعذار ويتحلل  
 بالطواف والخلق ويجزئه عن حجة الاسلام ومن صد  
 عن عرفة دون مكة تحلل بعمل عمرة او عكسه وقف ثم  
 تحلل ولا قضاء فيهما على الاظهر انتهى تصحيح ابن  
 قاضي عجلون **قوله** لمن احرم الحج قبل اشهره ولا  
 حرمة فيه ولا كراهة لانه ليس فيه تعاطي عبادة  
 فاسدة بوجه من الوجوه **قوله** بان اتى باثنين من  
 ثلاثة وهي ما بينهما وعينها بقوله رمي خلق وطاف **قوله**  
 رمي اي رمي يوم النحر **قوله** متبوع يسعى ان لم يفعل **قوله**  
 هل جواب الشرط في قوله فان اتى **قوله** ما حرم بالاحرام  
 طيب وتطيب وقلم وستر الرأس للرجل والوجه للمرأة  
 لخبر الصحاحين قالت عائشة رضي الله عنها كنت  
 اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يحرم  
 وسله قبل ان يطوف بالبيت وقيس بالطيب ثم  
 البقية بجامع الترفه ثم الاصل **قوله** غير نلاح فاعجل  
**قوله** اذا رميت اي وحلقتم ويدل على هذا التاويل



الرواية الثانية اذا رميت وحلقت او هذا محمول على  
من لا شعر براسه **قوله** ويجل له الثالث البقية ومن  
فاته الرمي ولزمه بدله من صوم او دم توقف التحلل  
على الاتيان ببده ولو صوما لقيامه مقامه هذا  
في تحلل الحج اما العمرة فلمها تحلل واحد والحكمة في ذلك  
لانه ان الحج يطول زمنه وتكثر افعاله بخلاف العمرة  
فابيح بعض محرماته في وقت وبعضها في آخر **قوله** العمرة لانها  
لا تفوت ابرا محلها اذا كانت مستقلة فان كانت تبعا للحج  
في حق القارن فانها تفوت الحج تبعا للحج **قوله** الحاسيات  
اي في باب فوات الحج **قوله** لمريض ولا بد ان يكون التحلل با  
لمريض مقانا للاحرام والا وجه ضبطه بما تحصل به مشقة  
لا تحتمل عادة في اتمام النسك فان شرطه بلا هدى لم يلزمه  
هدى عملا بشرطه وكذا لو اطلق لعدم شرطه وظاهر خبر  
بضاعة والتحلل فيها يكون بالنية فقط وان شرطه بهدى  
لزمه عملا بشرطه ثم رمي اما اذا لم بشرطه بالمريض وقت الاحرام  
فلا تحلل له لانه لا يفيد زوال المرض بخلاف التحلل بالحصر  
اي فانه يفيد زوال الحصر بل يصبر حتى يبرأ فان كان محروما  
بعمره انما او حج فاته تحلل بعمل عمرة **قوله** وضلال طريق  
اي ونحوها من الاعذار كالخطا في العدد **قوله** فيتعلم عند  
وجود ذلك اي بحلق ونية الا ان شرط فيه التزج كان قال  
ان مرضت ذبحت وتخللت فيلزمه التزج مع الحلق والنية  
فيهما **قوله** وقولنا انهم محل حيث حبستني بفتح السين اي  
وحبستني العلة العلة والشكاية كذا قاله صاحب الوافي من

بغوات

الخادم

الخادم للمزكشي وقال في الكفاية في قوله محلى بكسر الحاء  
قاله شيخ الاسلام ابن حجر في تخريج احاديث الرافعي **قوله**  
ولو قال اذا مرضت اي واضللت عن الطريق او فقدت  
تفقت مثلا كما صرح به الدارمي في العباب ويجوز شرط قلب  
الحج وانقلابه عمرة منجوا المرض ولا يلزمه الخروج الى ادى الحل  
ويجزيه عن عمرة الاسلام **قوله** صار حلالا من غير نية ولا دم  
عليه كما نص عليه ونحوه وعليه حملوا خبر الصحاح من كسر  
او عرج فقد حل عليه الحج من قبيل تعذر رجاءه على ظاهره  
بوافق الخصم في العباب **قوله** للاحصار يقال احصره وحصره  
وقد استعملها المص الاوّل اشهر في حصر المرض يقال احصر  
المرض احصارا فهو محصر والثاني اشهر في حصر العدو ويقال  
حصره العدو وحصره فهو محصر كذا نقله النووي عن اهل  
اللفة لكن اعترض السبكي بان المشهور من كلامهم ان  
الاحصار المنع بمرض او عدو او جسي والجس التضييق  
في العباب **قوله** اي للمنع من اتمام نسكه اي من اتمام اركا  
نسكه اما واجباته فلا يتحلل منها اذا احصر بل يلزمه  
الدم بدله الا في المبيت لانه يسقط بالعذر كما تقدم  
**قوله** يذبح لزوما للاية والخبر السابقين وانما لم يوثر  
شرط التحلل بالاحصار في سقوط الدم كما اشر فيه شرط  
التحلل بمرض او نحوه لان التحلل بالاحصار بلا شرط  
جائز بشرطه لاخ **قوله** يذبح اي حيث عذر من حل او  
حرم وفرق الدارمي على مساكين ذلك الموضع ويقاسي  
بهم فقره ولا يلزمه اذا احصر في الحل ان يبعث



به الى الحرم فانه صلى الله عليه وسلم ذبح بالحديبية  
وهي من الحل فافهم قوله حيث عذر انه لو احصر في  
موضع من الحل واراد ان يذبح في موضع اخر من الحل  
لم يجز وهو كذلك لان موضع الاحصار في حقه كمنفس  
الحرم وانه لو احصر في موضع من الحرم لم يجز نقله الى  
محل اخر من الحرم والمنقول كما قاله الاذري ان جميع  
الحرم كالبقعة الواحدة وكذلك الطعام حيث لم يجد  
الدم في العباب **قوله** من راسه اي لا من لحيته لانه لا  
يجزى كل منهما كما في الخروج من الصوم بعذر والاحتياط  
لفير التحلل فلم ينصرف اليه الا بالقصد بخلاف الرمي  
ومن ثم وجبت النية لذلك في كل محذور الماحرام ابيع  
للعذر وانما لم يجب نية التحلل من الصلاة لانه وقع  
فيه في محله بخلافه هنا وثم لم يجب نية التحلل يوم  
النحر لوقوعه في محله واشترائط مقارنتها للحلق هو  
ما في الكفاية عن الاصحاب وهو المعتمد وان اعترض  
بان اكثر من غيره وبان كلام كثير ظاهر في اختصاص  
النية بالذبح ويصير بالغلاظة الحلق فالذبح مع النية  
عندها حلالا فيجعل له كل شيء عباب وشرحه **قوله** محل  
وبلوغه محله نحره ثم الاصل **قوله** وان فقد ما لا يذبحه  
ولو شرعا كان احتاج لثمنه لخومون سفره او وجهه  
بالشر من ثمن مثله في ذلك المكان والزمان وان قلت  
الزيادة في العباب **قوله** اخرج له بوله بقيمة اي  
الدم حيث احصر فيما يظهر طعاما مجزيا في الفطرة

ومتوقف

ومتوقف تحلله عليه اي على اخراج البدل ويجب  
تقديمه على الحلق كالدم عباب وشرحه **قوله** فان  
عجز عن الاطعام بالطريق السابق صام عن كل من  
يؤما يكمل المنكسر كما في الدم الواجب بالافساد وقدم  
الاطعام على الصوم لانه اقرب الى الحيوان منه لا شقرا  
في المالية في العباب **قوله** وله التحلل في الحال قال  
البلقيني فان لم يهرم وايسر بعد التحلل اتي بالواجب  
المالي على الاصح ومكان ذبح الدم الاحصار حيث احصر  
وكذا ما لزمه او اهراه من دم في الاصل وقد تقدم حكم  
دم الاحصار **قوله** لزمه سلوكه وان طال ولو في البحر  
بان لم يكن فيه ضرر اي يمنع وجوب الحج كما هو ظاهر  
ولان معه نفقة تكفيه له في العباب **قوله** وان فاته الحج  
وان علم فواته كما في المجموع حيث يصل البيت لان سبب  
التحلل هو احصر اخوف الفوات ولهذا الواجب بالحج يوم  
عرفة بالشام لم يجز له التحلل بسبب الفوات قيل يلزم  
على ذلك انه يلزمه جميع الدنيا وفيه مشقة لا تطاق  
ويرد بان لا يلزم عليه ذلك فحسب بل هو مخير بين ان  
يبقى على احرامه الى ان يروى الحصر ثم يذهب الى مكة  
ويتحلل بعمل عمرة وبين ان يسلك طريقا ينتهي به  
الى مكة وغاية الامر انه يستنع عليه التحلل لانه لا يسعي  
حينئذ محصر في العباب **قوله** الا بعمل عمرة وهي  
الطواف وكذا السعي ما لم يكن سعي بعد طواف القدوم  
اخذا ما ياتي في العباب **قوله** ولا قضاء وان ترتب السبب

كهما



من الفوات والاحصار لانه لا بدل ما في وسعه من  
احصر مطلقا اذا استوى الطريقان من كل وجه او كان  
الطريق الذي وجد اكثر واستطاع سلوكه كما فرغ بالادب  
فيقضي ح اتفاقا لانه فوات محض ففيه تقصير اما اذا  
وجد طريقا ولم يستطع سلوكه فكالعدم عبا ب وشرحه  
**قوله** ويشترط ايضا ان لا يتيقن زوال الاحصار الخ  
فان يقنه امتنع عليه التحلل ولم يقيد الحج بثلاثة ايام  
كالعمرة لان وقته مضبوط **قوله** يكون بعد واي مسلا  
كان او كان او كما فر **قوله** ومنع والد عبارة شتى في  
حاشيته وللاصل من اب او جد او ام وجدة ولو  
رفيقا وابعده مع عدم وجود الاقرب واذنه كالجهاد  
وكما فر خلافا للاذن في منع قسح احرم بتطوع من حج  
او عمرة بغير اذنتهم اما الفرض فليس لواحد منهم  
المنع منه ولا التحلل وان وقع بغير اذنتهم وظاهر كلامهم  
انه لا فرق بين الافاق والمكي ومن بينه وبين مكة دون  
مرحلتين خلافا للاذن في تخصيص المنع بالافاق  
دون المكي ونحوه وان تبعه ان المقر في متى ارشاده  
وهو المعتمد **قوله** او سيد تحلل الرفيق ان يامن السيد  
به لانه يستقل به اذ غايته انه يستخذه ومنعه  
المضي ويا مروه بفعل المحظورات او بفعلها به ولا يرتفع  
الاحرام بشئ من ذلك فيلزمه اجابته كما صرح به  
ابن الرفعه وغيره فاذا نوى وحلق يعني ازال ثلاث  
شعرات كما علم مما مر وما يعلم منه ايضا ان محل جواز

حلقة

حلقة حيث لم ينقص به قيمته او التمتع به في الامة  
والا تفين عليه تقصير ثلاث شعرات فقط حل وان  
تاخر صيامه لانه منافعه لسيدته وقد يستعمله في  
محظورات الاحرام عبا ب وشرحه **قوله** او زوج  
فتحلل الزوجة الحرة بما يتحلل به المحصر فعلم ان احرام  
الرفيق والزوجة بغير اذن مالك امرها صحيح فان  
لم يتحلا فلا استيفا منفعته منهما والا ثم عليهما و  
يحرم على الرفيق الاحرام بغير اذن سيده بخلاف الزو  
لا يحرم عليها الاحرام بغير اذن زوجها لانها مالكة  
اي ان كان النسك فرضا فان كان تطوعا حرم اخذا  
هذا كروه في صوم التطوع بل اولى لطول زمن النسك  
ويجوز للرفيق التحلل بغير اذن سيده على المعتمد  
بخلاف الزوجة فليس لها التحلل الا بامر لانها من اهل  
الوجوب في الجملة اي في الفرض دون النفل **قوله** او منع  
غيره مسعرا باضافة غريم والمراد به الرابن فالمصدر  
فيه مضاف للفاعل وهو المناسب لما قبله ولقوله في ش  
الاصل لكن لا يتحلل ممنوع الغريم الا اذا كان معسرا  
ولم يقدر على اثبات اعساره لكن الحاقه به قيدون الخ  
ظاهر في تنوين غريم وان المراد به المدين فالمصدر  
فيه مضاف للمفعول وهو لا يناسب **قوله** ومحل ذلك  
اذا احرم الممنوع بغير اذن من له منعه واذا احرم  
باذنه فليس له تحللها وسوا في ذلك الحج والعمرة  
ولو اذن لهما اي للزوجة والرفيق في العمرة فحاشا

جدة



تحليلهما لانها فوقهما بخلاف عكسه بان اذن لهما بالبحر  
 فاحرم بالعمرة لانها دونه وليس له تحليل الرجعية ولا  
 باين بل له حبسهما للعدة وان فاتهما الحج والمبعض  
 كالرفيق الا ان يكون بينهما مهايأة ويقع نسكه في نوبته  
 فليس للسيد تحليله **باب جزا الصيد** هو المتوحش  
 بطبعه الذي يمكن اخذه الا بحيلة **قوله** بمعنى الصيد  
 اي لانه لا يطلق على الفعل ايضا وهو ليس مراد اها  
**قوله** هو اي بهذا المعنى **قوله** صيد بحر وهو ما لا يعيش  
 الا في البحر واذا خرج منه كان عيشه عيش مذبوح  
 وفيما تغيش فيه وفي البر كالبري اي فيحل بالتزكية  
 اذا كان نظيره مما يؤكل في البر والمنفي حله ميتا **قوله**  
 ولو في الحرم اي فلو كان الما في الحرم كما في الام حيث صح  
 بان المراد بصيد البحر هنا صيد الما وهو ما اكثر عيشه  
 فيه سواء النهر والبير والبركة وسواء كان في الحل ام في  
 الحرم **باب** **قوله** قال تعالى احل لكم صيد البحر والبر  
**قوله** يحل له اي للحرم قتله اي ويقدمه على طعام  
 الغير على المعتمد لبنائه على المشاحة الا ان حازرا  
 واذن فيتعين طعامه **قوله** لضرورة جوع لانه اتلفه  
 لمنفعة نفسه مع عدم مقتض من الصيد بوجه  
 وكذا الوقت له حال كون القاتل المحرم او من بالحرم  
 مكرها اي اكرهه محرم اخر يضمنه والقرار للضمان  
 على المكرة لانه الملقى الى قتله والمكره اما هوالة ونافع  
 فيه البلقيني بان الانجح عنده كونه عليهما كما في الرمية

ورجح

ويخرج بان تلك محض حق ادمي فضيق فيها اكثر عباب  
 وشرحه وعند الاضطراب لا يخرج عنه كونه ميتة ولا  
 يجب عليه ذبحه في هذه الحالة **قوله** ذوسم ومنه  
 العناكب لانها من ذوات السموم كما قال بعض اطبا  
 وكثير من العوام يمتنع من قتلها لانها عشتشت  
 في فم الفار على النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يلزمه  
 ان لا يذبح الحمام **قوله** حواة بوزن عنبه **قوله** وغراب  
 اي لا يؤكل **قوله** وكلب لا نفع فيه الكلب على ثلاثة اقسام  
 ما يحرم التعرض له بلامخلاف وهو ما فيه نفع فقط  
 ككلب الماشية والحراسة والصيد وكلب يحل التعرض  
 له بالاتفاق وهو الكلب العقور وكلب لا نفع فيه ولا  
 ضرر وفيه خلاف وقضية كلام النووي في اخر كلامه في  
 المهذب انه يحرم التعرض له وهو المعتمد فقول  
 المصم وكلب لا نفع فيه تبع فيه الاسنوي وكان الاول  
 للمصم التعبير بالكلب العقور بتعالي اصل فان ما في  
 الاصل هو المعتمد زيادي وعبارة في العباب ويحرم  
 كلب فيه منفعة مباحة اتفاقا وكذا ما لا منفعة فيه  
 ولا ضرر كما في المجموع قال والامر بقتل الملاب منسوخ  
**قوله** وصيد صايل بالضم عطا على ذوسم اخذ من  
 ضيع اصله **قوله** ويسن للمحرم وغيره قتل الموذيات  
 فرع انه صلى الله عليه وسلم قال خمس يقتل  
 في الحل والحرم كلهن فوائسق الغراب والحرة وال  
 لغارة والكلب العقور وفي رواية ليس على المحرم

م

لى



في قتلهم جناح وفي اخرى زيادة الحية وفي اخرى حسنها  
 الترمذي وضعها غير زيادة السبع الضاري وان  
 المحرم يرمى الفراب ولا ياكله اي لا يتاكل ندب قتله  
 كتناكده في الحية والفار والكلب العقور وصح الامر  
 بقتل الوزغ وسماه فويسقا قال اصحابنا ليس للمحرم  
 وغيره قتل كل موذي لا نفع فيه كالمزكورات وذيب  
 ودب واسد ومروتنس وعقاب وبرغوث وبق  
 وزنبور وفراد وبعوض واشباهها ويكره قتل نحو  
 شنفسي ودود وجعلان وسرطان لانه عت وصح اذا  
 قتله فاحسنوا القتل وقتلها ليس من احسان القتل  
 ويجرم قتل نخل وقمل وخطاف وضفدع وصح النهي  
 عن قتل اربع الملة والنحلة والهدد والصد  
 ثم العباب **قوله** على المحرم كما يحرم على غيره والوطواط  
 وهو الخفاش يحرم قتله وما حرم قتله لحق الله تعالى  
 وجب فيه الجزا على المحرم الا ان الشافعي قال فمن  
 قتل قملة تصدق بقلته وهذا ان الاحرام يورث  
 في تغليظ الدية كذلك يورث في ايجاب الجزا في قتل  
 ما يحرم في غير الاحرام واذا اوجبنا الجزا في الوطواط  
 قدرناه ما كولا وقد مناه حرم على **قوله** لا يحل قتله اي  
 حلا مستوي الطرفين فلا ينافي انه في بعض الصور  
 يكره قتله كالرغمة والسرطان لانه يصدق بهما  
 الضابط ولا يلزم يحرم قتلها وفي بعضها يحرم  
 قتله ولا هو مما امر الذي مر هو قوله وهو ذو سم

قوله

**قوله** وحشي من طير من تلك الدجاج الحبشي ومنه الاوز  
 او دابة **قوله** محرما او في الحرم اي او كان حلالا في الحرم فلا يحل  
 قتل صيد في الحرم ما لم يكن ملكه قبل دخوله او دخل به فله  
 التصرف فيه كيف شا **قوله** بمثل مع قال الشافعي في المحرم في  
 الباب ان يعرف انه امثل ليس معتبرا على التحقيق فانها  
 هو على التقريب وليس معتبرا في القيمة بل في الصورة وا  
 للخلقة لان الصحابة حكموا في النوع الواحد من الصيد  
 بالنوع الواحد من النعم مع اختلاف البلاد وتقارب  
 الازمان واختلاف القيم بحسب اختلافها فعملنا  
 اعتبروا الخلقة والصورة انتهى ق **قوله** على التحخير  
 وجه التحخير وجه انها كفارة اتلاف ما حرم الاحرام فقامت  
 على التحخير كالحاق حرمي **قوله** فيهما اي فيماله مثل وفيما  
 لا امثل له ففيماله مثل بخير فيه بين ثلاثة امور من ذبح وا  
 طعام وصوم وفيما لا امثل له بخير فيه بين امرين بين  
 القيمة بان يخرجها طعاما او يصوم عن كل مديوما كما  
 ستاتي في كلامه ثم الصيد ضربان مال له مثل في الصورة  
 تقريبا فيضن به ولا امثل له فيضن بالقيمة ان لم يكن  
 فيه نقل ومن الاول ما فيه نقل بعضه عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم وبعضه عن السلف فيتبع **قوله**  
 ففي نعمة ذكرنا وان **قوله** بدنة كذلك فلا تجزي بقرة ولا  
 سبع بشاة او اكثر لان جزا الصيد يراعى فيه المائنة  
**قوله** لقضاء عمر وغيره عبارة ثم العباب كما قضى به عمر  
 وعثمان وزيد ابن ثابت وابن عباس ومعاوية

نت



ورواه عطا الخراساني عنهم وفيه انقطاع وهو من تكلم  
فيه ومن شح اشار الشافعي الى ان معتمده في ذلك القياس  
الموافق لقوله اكثر من لقيه ذكره في المجموع وبه تعلم  
ان قوله بعد ذلك حكمت الصحابة في النعامة ببذنة اي  
بنا على فرض صحة ما مر عن عطا لكنه قال في موضع آخر  
في النعامة ببذنة عندنا وعند العلماء كافة وعند جماعة  
من العلماء وجماعة من الصحابة وغيرهم قال النخعي فانه  
اوجب فيها وفي غيرها شيئا منها **قوله** ووعل ببقرة قال ابن  
جرير في شرح العباب بعد كلام طويل فاتضح بذلك ما  
تقرر ان في الوعل والابل ببقرة مع اعتبار الذكورة والانوثة  
كما يعلم ما ياتي ويدل له ما صح عن ابن عباس انه قضى  
في الابل ببقرة وحكم عطا بها في انثى الوعل **قوله** وفي الوعل  
يتيسر من المعز والبقرة اما هي واجبة على تفسير الوعل  
بجمل الوحش **قوله** وان جاز هذا الذكر الخ صرح في نهج  
الجمعة بان ذلك جار فيما نقل ايضا وكذا الادعي والسلي  
انتهى في **قوله** وعلى تفسيره واما على تفسيره بما ذكره فما  
لا يلتبس ما قاله المصنف زيادي **قوله** فالانثى ان يقال  
وفي الوعل يتيسر معتمد **قوله** وفي ضبع هي معروفة ومن  
عجيب امرها انها كالا تب تكون سنة ذكر او سنة انثى  
فتلحق في حال الزكوة وتلد في حال الانوثة **قوله** ايضا  
وفي ضبع هو للذكر والانثى عند جماعة وعليه ففائدة  
قوله كبش او نجعة الاشارة الى انه اذا جاز عنه  
ذكر ولو انثى فجواز عن الذكر اولى وبهذا يندفع

قوله

قوله اي ذريعة ومع اطلاقه عليها لا يستقيم قولهم كبش  
لتضمنه الذكر ويأتي نظير ذلك في قولهم الانثى وفي الارب  
عناق واليربوع حفرة وفي قولهم وفي الظبي عنز والحاصل  
ان الاصحاب تتبعوا في ذلك اكثر عبارات الصحابة وادوا  
مقالة الجنس بالجنس وذكروا بعد ذلك ما يدل على  
التفصيل من الذكر بالذكر والانثى بالانثى وعكسه  
والصغير بالصغير وغير ذلك مما ياتي وبهذا مع ما ياتي  
بطل جميع ما اعترض به الاسنوي وغيره والاكثر  
على انه خاص بالانثى وان الذكر ضبعان بكسر فسكون  
كبش قال ابن جرير في شرح العباب ولم يذكر والكبش هنا  
سنا ولا فيما رايت ولا الشاة الانثى في الثعلب والظا  
ان ذلك اما هو لعدم تقييدها ليس بل يجب في الصغير  
صغيرة وفي الكبير كبيرة ثم رايت الشافعي صرح بذلك  
فانه لما ذكر ما يجب في بقر الوحش وعما رده قال وفي الغزال  
عنز وفي البضع كبش ثم قال اولاهذه صفارا ولا هذه  
انتهى **قوله** يتيسر اعبر وقد يؤخذ منه انه ينبغي في المأثلة  
رعاية اللون وكلام الاصحاب صريح في عدم اعتبار ذلك  
ينبغي حمله على ان ذلك لا يجب واما النذب فغير بعيد  
لا سيما وقد اعتضد بحكم هذين الامامين رضي الله  
عنهما في العباب **قوله** وفي غزال عنز غير في المنهج بقوله  
وفي ظبية عنز وفي غزال معز صغير قال في شرحه وقولي  
وظبية الخ اولى من قوله وفي الغزال عنز لان الغزال ولد  
الظبية الى طلوع قرنيه ثم بعد ذلك ظبي **قوله**



عن زوجه انني المهر التي تم لها سنة **قوله** عناق العين كما  
 صح عن عمر رضي الله عنه **قوله** والعناق الخ وفي المجموع  
 فخرها بانها انني المهر من حين تولد الي ان تراعي ما لم  
 تستكمل سنة وهذا الوجه ويمكن حمل العبارتين عليه  
 بن العباب **قوله** حتى ترمي ثم تسمى بعد ذلك جفرو جفرة  
**قوله** وفي البر نوع اي الوبر باسكان الموحدة **قوله** وهي  
 انني المهر الخ والذكر جفر لانه جفر جنبه اي عظم **قوله**  
 كاليام والنهر والدبي بضم الدال والفاخنة والقطا كما  
 قاله الشافعي رضي الله عنه وخلايق كثيرة بن العباب  
**قوله** وكل ذي طوق سوا التقاد كورة ام انوثة ام اختلفا  
 بن رملي **قوله** شاة اي من ضان او معز وان لم يجز في الاضحية  
 كما استوجبه ابن حجر في بن الارشاد لكن الذي اعتمدته الرملة  
 انه لا بد ان يكون المخرج ما يجزى في الاضحية في سائر  
 دما الحج الاجزا الصيد فلا يشترط فيه ان يكون مجزيا  
 في الاضحية بل في الكبير كبيرة وفي الصغير صغيرة ونقل عن  
 الشافعي انها لما وجبت فيه لكونه اعقل الحيوان اهواه  
 لا يصل ما تحمله من الرسايل **قوله** وفيما هو اكبر منه اي  
 من الحمام القيمة عبارة العباب مع شرحه وفي باقي  
 الطيور صفرا الزر زور والببل والصهوة والجراد  
 والكركي والجاري القيمة عملا بلاصل في المتقومات وقد  
 حكمت الصحابة بها في الجراد فغيره اولى انتم بحروفه  
 وفي بن رملي ما يوافق ما في العباب صريحا وفي الروض  
 ايضا واقره عليه شارحه مولف هذا الكتاب ولم يجد

فيه خلافا وما تقر من العبارات يعلم ما في كلام المص  
 من التقييد بقوله وفيما هو اكبر منه من النظر الظاهر  
 المخالف لما ذكره في العباب واقره عليه شارحه وكذلك  
 بن الرملي لان مقتضى كلام المص هنا انه لو كان اصغر جثة  
 من الحمام انه لا يجب قيمته وليس كذلك الا ترى الى الجراد  
 حيث حكمت الصحابة فيها بالقيمة **قوله** عدلان الظاهر  
 انه يكفي هنا العدالة الظاهرة ح رملي والذي انخط عليه  
 كلام ابن حجر في بن العباب انه لا بد من العدالة الباطنة  
 حيث قال بعد كلام طويل فلا عبرة بالعدالة الظاهرة بل  
 لا بد من العدالة الباطنة في سائر الشهادات فتأمل ذلك  
 فانه مهم **قوله** ففيها فطنان لانهما اعرف بالشبه المعتبر  
 شرعا واعتبار ذلك على سبيل الوجوب وعلل الماوردي و  
 غيره وجوب اعتبار الفقه بان ذلك حكم فلم يجز الا بقول  
 من يجوز حكمه ومنه يوحذ انه لا يكفي بالحنث والمراة  
 والعبد وما ذكر في وجوب القيمة محمول على الحكم الخاص  
 بما يحكم به هنا وما في المجموع عن الشافعي والاصحاب  
 من ان الفقه مستحب محمول على زيادته ولو اختلف  
 تمثيل الحكم بان حكمه ان لمثل واخران باخر تخير من  
 لزومه المثل كما في اختلاف المفتين ويقدم فيما لو حكم  
 عدلان بان له مثلا واخران بان لا مثله قول عندي  
 المثل لان معهما زيادة علم بمعرفة دقيق الشبه اما  
 ما فيه نص عن النبي صلى الله عليه وسلم او عن صحابيه  
 او عن عدلين من التابعين فمن بعدهم قال في الكفاية



او عن صحابي مع سكوت الباقي فينبع ما حكموا به وفي  
معناه قول كل مجتهد غير صحابي مع سكوت الباقيين  
روض وشرحه **باب رمى الجمار بقوله** الى الجمرات  
الجمرة هي مجتمع الحصى المقدر بثلاثة اذرع من سائر الجوانب  
الاجمرة فليس لها الا جانب واحد للصوق بها بالجبل  
قاله المحب الطبري **قوله** الثلاث الاولى منها تلى مسجد  
الخفيف وهي الكبرى والثانية الوسطى والثالثة جمرة العقبة  
وهي تحت منى فلا يبتدى فيها بغيرها وتسمى ايضا الجمرة  
الكبرى وليست من منى حرم منى من الجانب الغربي جهة  
مكة والسنة لراى هذه الجمرة ان يستقبلها ويجعل  
مكة عن يساره ومنى عن يمينه كما صححه المصنف خلافا  
للرافعي في قوله انه يستقبل الجمرة ويستدبر الكعبة  
هذا في رمى يوم النحر اما ايام التشريق فقد اتفقنا  
على استقبال الكعبة كما في بقية الجمرات ثم روى في قوله  
من وقف اي قبله روى ابو داود باسناد صحيح على  
شروط مسلم كما في المجموع انه صلى الله عليه وسلم  
ارسل ام سلمة ليلة النحر فرمت قبل الفجر ثم افاضت  
وقبض الطواف والحلق على الرمي بجامع ان كلاما من  
اسباب التحلل وجه الدلالة من الخبر انه صلى  
الله عليه وسلم علق الرمي بما قبل الفجر  
وهو صالح لجميع الليل ولا ضابط له فجعل النص صا  
بطا لانه اقرب الى الحقيقة بما قبله ولانه وجب  
لرفع من منى ولا اذان الصبح وقت الرمي كما بعد الفجر

ثم روى **قوله** اي شمس يوم النحر روى البخاري ان رجلا  
قال للنبي صلى الله عليه وسلم اني رميت بعد ما اميت  
قال لا حرج والمسا من بعد الزوال وقد صح الرافعي  
بان وقت الفضيلة لرمي يوم النحر ينتهي بالزوال  
فيكون لزمانه ثلاثة اوقات وقت فضيلة ووقت  
اختيار ووقت جواز فوقت الفضيلة من اول طلوع  
الشمس الى الزوال والاختيار من الزوال الى الغروب  
والجواز الى اخر ايام التشريق **قوله** ويسن الرمي قبل  
صلاة الظهر اي كما في المجموع عن الاصحاب وهذه  
المسألة من جملة مسائل مستثناة من تعجيل الصلاة  
لاول وقتها **قوله** الى غروب شمسها واذا كان ابتداء  
وقته من الزوال فلا يجوز تقديمه عليه لا شعاعا  
هذه الايام **قوله** كان اذا بالنص في الرعا واهل السقا  
وبالقياس في غيرهم وانما وقع ادا لانه لو وقع قضا لما  
دخل التدارك كالوقوف بعد فوته فجملة ايام الرمي  
كيوم واحد وكل وقت كرميه وقت اختيار كوقت  
الاختيار للصلاة ولان صحته موقوفة بوقت محروود  
والقضاء ليس كذلك **قوله** والمتروك يتدارك سابقا  
على وظيفة الوقت رعاية للترتيب في الزمان كرماعا  
في المكان فان خالف في رمي الايام وقع عن المتروك  
اي وجوب الاف مبنى الجمع على تقديم الاول فالاول  
وبذلك علم ما صرح به في الاصل من انه لو رمى  
الى كل جمرة اربعة عشر حصاة سبعا عن امسه



وسبعاً عن يومه لم يجزه ويجوز رمي المتروك قبل الزوال  
 وليلا وهذا هو المعتمد كما جزم به في الروضة واقتضاه  
 نص الشافعي وفي الثاني ابن الصباغ في شامليه وابن  
 الصلاح والنووي في مناسكهم ما ونص عليه الشافعي  
 خلافا لما جزم به ابن المقرئ في روضه تبعه اللانوي  
 من امتناع ذلك قبل الزوال وليلا **قوله** وعدد الرمي  
 اي الذي يرمى به سبعون حصاة لان رمي يوم  
 الثريد سبع ورمي ايام التشريق ثلاث ويستنون كما  
 كما اشار الى ذلك المص رحمه الله تعالى **قوله** ويجب  
 ترتيبها الى الجمرات وكذا الرميات فلو استتاب جماعة  
 فزمواد دفعة واحدة لم يحسب الارمية واحدة و  
 كونه سبعاً من المرات للاتباع فلو رمي سبع حصيات  
 مرة واحدة او حصاتين كذلك احداهما بيمينه وا  
 لاخرى بيساره لم يحسب الامرة واحدة ولو رمي  
 حصاة سبع مرات كفي **قوله** بان يبداء بالاتباع رواه  
 البخاري مع خبر خذوا عن مناسككم ولانه نسك  
 متكرر فيشترط فيه الترتيب كما في السعي فلا يعتد  
 برمي الثانية قبل تمام الاولى ولا بالثالثة قبل تمام  
 الاولى ويشترط قصد الجمرة بالرمي فلو رمي  
 الى غير المكان رمي في الهوى ووقع في الرمي لم يكن  
 قضية كلامهم انه لو رمي الى العلم المنسوب في  
 الجرة او الحايطة التي هي العقبة كما يفعله كثير  
 من الناس فاصابه ثم وقع في الرمي لم يجز قال

المحب

المحب الطبري وهو الاظهر عندي ويحتمل انه يجزيه  
 لانه حصل فيه بفعله مع قصد الرمي الواجب عليه  
 قال الزركشي والثاني من احتماله اقرب وهو المعتمد زياده  
 قال المحب الطبري ولم يرد كذا في الرمي حرام معلوما غير  
 ان كل جمرة عليها علم فينبغي ان يرمى تحته على الارض  
 ولا يبعد عنه احتياطاً وقد قال الامام الشافعي الجرة  
 مجتمعة الحصى لا ما سال من الصالحين فمن اصاب مجتمعة  
 اجزاه ومن اصاب سائيله لم يجزه ولا يصح كونه اي  
 الرامي فيها فلو وقف بطرف منها ورمى الى طرف اخر  
 منها كفي لحصول اسم الرمي وتحقق اصابه الرمي  
 يقينا ولو شك فيها لم يكفه لان الاصل عدم الوقوع  
 فيه وبقا الرمي عليه ويشترط كون الرمي بهيئة  
 الرمي باليد للاتباع لا بالقوس او الرجل قال في المجموع  
 لعدم انطلاق اسم الرمي على ذلك ولا بالرمي باللقاع  
 على ما هو ظاهر ما هو ولا بوضع الحجر في الرمي لان الامور ظاهرة  
 به الرمي فلا بد من صدق الاسم عليه واستشكل هذا  
 بالاكتمال في مسح الرأس بوضع اليد مبلولة عليه ووفق  
 بان مبني الحج على التعبد وبان الواضع هذا لم يأت بشئ  
 من اجز الرمي بخلاف ما هناك روض وشرحه وتبين ان  
 يرمى بقدر حصي الخذف بمجتمعتين الخذف عليه  
 بحصى الخذف وهو دون الاملة طولاً وعرضاً بقدر  
 اليافلا ومن عجز عن الرمي لعدة لا يرمى زوالها قبل  
 قوت وقت الرمي اناب من يرمى عنه ولا يمنع زوالها



بعده من الاعتداد به ولا يصح عنه اي وجوب <sup>رسميه</sup> على الا بعد  
رسميه عن نفسه والا وقع عنها وظاهر ان ما ذكر من  
اشتراط كونه سبعة الى هنا يأتي في رمي يوم النحر المنهج  
وهيئة الخذف كما قال الرافع ان يضع الحجر على بطنه  
الابهام ويرميه براس السبابة لكن النووي في المجموع  
والروضة وغيرهما صرح انه يرسمه على هيئة الخذف  
انتهى ابن قاسم **باب موافقت النسك** الموافقت  
جمع ميفقات على وزن مفعال مأخوذ من الوقت وهو  
الزمان ثم اطلق على المكان توسعا انتهى **قوله** ذو  
الحليفة تصغير الحلفة بفتح اوليه واحدة الحلفات  
معروف **قوله** واهل الشام اي الزيد لا يرون على الحليفة  
**قوله** الشام بالهمز والقصر ويجوز ترك الهمز والمهم مع فتح  
الشين ضعيف واوله نابلس مدينة مشهورة بين الرقة  
وحلب واخره العريش قال ابن حبان وقال غيره حده  
صلوا من العريش الى الفرات وعرضا ما بين جبلي طي  
من نحو القبلة الى بحر الروم وما سامت ذلك من البلاد  
وهو مذكور على المشهور **قوله** ومصر وهي المدينة المشهورة  
تذكر وتؤنث وحدها طولاً من برقة التي من جنوب  
البحر الرومي الى ابلية ومسافة ذلك قريب من اربعين  
يوماً وعرضه من مدينته السوان وما سامت من  
الصعيد الاعلى الى رشيد وما حاذها من مساقط  
النيل في البحر الرومي ومسافة ذلك قريب من ثلاثين  
يوماً سميت بذلك باسم من سكنها وهو مصر ابن

بيص ابن سام بن نوح **قوله** فيقاته مسكنه محله  
ما لم يكن امامه ميفقات وعبارة في البهجة فلو كانت  
امامه ايضا ميفقات فهو ميفقاته كساكني الصفراء  
بدر فانه بين ذي الحليفة والحجة فيقاته الحجة  
لا مسكنه لانه دون الميفقات وهو به صرح في البحر **قوله**  
هن لهن اي هذه المواقيت لهذه النواحي يعني لاهل  
على تقدير حذف المضاف المدلول عليه بقوله وقت  
لاهل المدينة انتهى ابن ابي شريف **قوله** حتى اهل مكة  
من مكة والافضل للمكي ان يصلي بالمسجد منه الا حرام  
ثم يأتي الى باب داره ويحرم منه لان الاحرام غير مستح  
عقب الصلاة بل عند الخروج الى عرفات ثم يأتي المسجد  
لطواف التواع فان دفع استشكال الصلاة في المسجد  
بالاحرام من باب داره **قوله** وقت لاهل العراق  
ذات عرق وقد افتت النبي صلى الله عليه وسلم  
الموافقت عام حجة الوداع قال الامام احمد ابن حنبل  
هزا ان لم ينب من ذكر عن غيره والا فيقاته ميفقات  
منيبه او ما قيد به من بعد كما يعلم من كتاب الوصية  
فالمكي اذا استوجر للحج او للعمرة عن افاقي فاحرم من  
مكة وترك ميفقات المستاجر عنه عليه الاساءة والخط  
وان عينها له الولي في الاجارة **قوله** واحرامهم اي اهل  
العراق عبارة الروض وشرحه والعقيق لهم اعي  
لاهل العراق وخراسان افضل **قوله** للاحتياط قيل  
وفيه سلامة من التباس وقع في ذات عرق لانها قرية



خربت وحول بنايها الى جهة مكة قال في المجموع شر  
قال قالوا ويجب على من اتى من جهة العراق يتحرى ويطلب  
اثار القرية العتيقة ويحرم حتى ينتهي اليها قال الشافعي ومن  
علاماتها المقابر فاذا انتهى اليها احرم ومن سلك طريقا  
لا ميقات فيه فاذا احاذى ميقاتا احرم من محاذاته او  
ميقاتين احرم من محاذاته ابعدهما من مكة وان تساويا  
في المسافة اليها وان احاذى الاقرب اليها او الاكأن الابعد  
منحرفا او وعرفا فان قيل فان استويا في القرب اليه فلاهما  
ميقاته قلنا لا بل ميقاته الا بعد الي مكة وتظهر فايده  
فيما لو جاوزها مرید النسل ولم يعرف موضع المحاذاة  
ثم رجع الى الابعد او الى مثل مسافته سقط عنه الدم  
لان رجع الى الاخر والميقات محاذات الاول كما ليس للمار  
على ذي الحليفة ان يوخرا حرامه الى الجحفة وان لم يحاذها  
ميقاتا ما سبق بالجارى من البحر من جهة سواكن فانه  
لا يحاذى ميقاتا فقول ابن يوشى ومن تبعه المراد بعدم  
المحاذاة في علمه دون نفس المرافات الموافقت تعميم جهات  
مكة فلا بد ان يحاذى احدها مردودا احرم على مرحلتين  
من مكة اذ ليس شئ من المواقيت اقل من هذا المقدار  
وقد نظم بعضهم المواقيت المذكورة في بيتين ذكرهما النووي  
في تهذيبه فقال

عرق العراق يلهم اليمن وبذى الحليفة يحرم المودنى  
والشام جحفة ان مررت بهاء ولاهل نجد قرن فاستبين  
**قوله** وذو الحليفة وهو المعروف الان بابيار على لزعم العامة

انه قاتل الجن فيها وليس كما يزعمون وهي على ثلاثة اميال  
من المدينة وتصحيح المجموع وغيره انها على ستة اميال  
من المدينة لعله باقضى عمران المدينة وحدها من جهة  
نبوك او خيبر والرافعي انها ميل لعلها باعتبار عمرانها  
الذى كان من جهة القبلة. وهي بعد المواقيت من مكة  
ثم روى **قوله** والجحفة وهي المشهورة الان برابع **قوله** ويقال  
لها مهيعة بوزن مزيلة ومهيعة بوزن معيشة **قوله**  
قيل الخ قال في الروض وبينهما تفاوت بعيد لان المراحل  
ثمانية فراسخ فتكون جملة المراحل على ما في المجموع اربعة  
وعشرون فرسخا وسميت جحفة لان السيل اجحفها وحمل  
اهلها **قوله** وقرن باسكان الرومهم الجوهرى في تحريك الرا  
وفي قوله ان اويس القزى منسوب اليه وانما هو منسوب الى  
قرن قبيلة من مراد كما ثبت في مسلم **قوله** ويقال لها قرن  
المنازل وقرن الثعالب **قوله** وقيل ما نزل عن نجد الى بلاد  
الحجاز واليمن اقليم معروف ونجد في الاصل المكان المرتفع  
ويسمى المنخفض عورا وحيث اطلق نجد والمراد نجد الحجاز  
**قوله** ويقال له الملم بالصرف وتركه لانه ان اريد به  
البقعة فلا ينصرف لان فيه العلمية والتانيث وان اريد  
به المكان فينصرف لفقد التانيث **قوله** قرية على مرحلتين  
من مكة وقد خربت **باب الهدى** وهو يسكون الدال  
وتخفيف اليا وهو الافصح وبكسر الدال مع تشديد اليا  
قال الازهرى والاصل التشديد ما يهدى الى الحرم  
من حوان وغيره والمراد هنا ما يهدى اليه من النعم



ويجوز في الاضحية ويطلق ايضا على ما الجوز ان يستحب  
 لمن قصد مكة المشرفة ان يهدي اليها شيئا من النعم  
 ففي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم اهدي في حجة  
 الوداع مائة بدنة ويستحب ان يقلد البدنة والبقرة  
 نعلين من النعال التي تلبس في الاحرام ويتصدق بهما  
 بعد ذلك بهما ثم يشعرهما فتخرج وهي بركة صالحة سنامها  
 اليمنى بحريفة مستقبلا بها القبلة ويلطخها بالدم لتعرف  
 ولا تشعر الفم لضعفها بل يقلد هاجري القرب واذا نها وقت  
 ذبح الهدي ان كان تطوعا او نذر وقت الاضحية وان  
 كان بفعل حرام او ترك واجب فلا يختص بوقت ومكانه  
 ان كان محصرا مكان احصاره او الحرم وان كان غير محص  
 فالحرم لكن الافضل للحاج ولو تمتعا عليه دم منى و  
 لمعتمر غير المتمعن المروة لانها محل تحللها **قوله** وانما وجب  
 به اي بالنذر **قوله** لانه يسلك به مسلك واجب الشرع  
 اي غالبا ومنه يؤخذ انه يصلي لله تعالى صلاة واجب  
 عليه ان يصلي ركعتين لانه اقل ما يصدق به الواجب  
 وقيل ركعة نظرا الى انه يسلك به مسلك جازي الشرع  
**قوله** فلا يجوز للهدي عجارة الصاب مع شرحه ويحرم  
 الاكل من المنذر ورة على الهدي والاغنياء فيه وعلى رفقة  
 ولو فقرا لخبر مسلم من اقواله صلى الله عليه وسلم ولا  
 تطعمها بفتح اوله وثالثه تاكله انت ولا احد من اهل  
 رفقتك بخلاف الفقرا الذين ليسوا برفقتهم يحل لهم  
 الاكل اجماعا ورفقته الذين يحرم عليهم الاكل هم اهل

قافلته

حب

قافلته وان كثرة وانما امتنع عليهم الاكل في الطريق  
 دون الحرم لانهم متهمون بسبب عطفه ويغرم الاكل  
 منه قيمة ما اكل مساكين الحرم كما في المهمات عن صا  
 القريب وقيل لفقرا ذلك الموضع ولو غلط وترك  
 ذبحه اي الهدي المنذور فان كان معينا ابتداء منه  
 واوصل بدله قال في المجموع عن الروياني عن النص  
 الي مساكين الحرم لانه اصالة وانما اكله فقرا الموضع  
 لتعذر الاتصال اليهم او عا في الزمة انك في بدله **قوله**  
 فلا يجوز للهدي اي ولا من تلزمه نفقة **قوله** فيجوز  
 له ذلك بل يستحب له الاكل منه **قوله** واطعموا القانع  
 اي السائل يقال قنع يقنع قنوعا بفتح عين الماضي  
 والمضارع اذا سال وقنع يقنع قناعة بكسر عين الماضي  
 وفتح عين المضارع اذا رضى بما قسمه الله تعالى ورزقه  
 به قال الشاعر

العبد حر ان قنع **قوله** والحر عبد ان قنع  
 فاقنع ولا تقنع فيما **قوله** شي يشين سوى الطمع  
 انتهى في البهجة مع توضيح له **قوله** ودما النسك  
 قال في الروض وشرحه حيث اطلقنا في المضاسك  
 الدم سوا تعلق بترك ما مور او ارتكاب منه امر  
 بغيرهما فالمراد به انه كرم الاضحية في منها وسلا  
 فجزي البدنة بغيرا كان او بقرة عن سبعة دما  
 وان اختلفت اسبابها كترك الاحرام من الملقا  
 وترك المبيت بمزدلفة وترك المبيت بمنى وترك

متها

ت



الرمي بها والتطيب وحلق الشعر وقلم الاظفار وسباغ  
 في الضحايا انه لا يجوز ان يشترك اثنان في شاتين فان ذبحها  
 اي البدنة عن دم واجب فالواجب سبعها فله اخرجها  
 عنه والكل الباقي الا في جزا الصيد المثلث فلا يشترط كونه  
 كالا ضحية في سنها وسلك متها بل يجب في الصغير صغير  
 وفي الكبير كبير وفي المعيب معيب كما مر بل لا تجزى اي  
 المثلث وان اجزأت في الاضحية عنها لا ينهر راعوا في جزا  
 الصيد المماثلة اي في الجنس فلا يشك باجزاء الكبير عن  
 الصغير وبذلك علم انه لا يجزى البعير عن البقرة ولا عكسه  
 ولا سبع شياه عن واحد منهما **قوله** وهو اربعة الخ **قوله**  
 والباقي بالسنة واجماع الاصحاب قالوا ودم الاحصار  
 اصل منصوص عليه ولا فرع له يلحق به ودم الجماع فرع  
 غير منصوص عليه ولا اصل له في نص الكتاب **قوله** العباد **قوله**  
 دم تمتع وهو دم ترتيب **قوله** وجزا صيد وهو دم تخير  
**قوله** وتعديل **قوله** وفدية احصار وهو دم ترتيب وتعديل  
**قوله** ثلاثة ايام في الحج ان امكن بان كان احرم قبل يوم العيد  
 وايام التشريق فان لم يكن متمكنا من فعلها قبل يوم العيد  
 الحج فان تمكن من فعلها قبل الحج واخر عصى وكانت قضا  
 وليس السفر عن را في التاخير زيادي **قوله** فلا يوثق فيه  
 ماله الغايب ولودون مسافة القصر كما اقتضاه اطلاقهم  
 لو فاقته الثلاثة في الحج اي ولا يكون ذلك الا في  
 المتمتع والقارن وقارن الميقات **قوله** وهو اربعة ايام يوم  
 النحر وايام التشريق الثلاثة لانه يمتنع صومها **قوله**

ومدة امكان السير الى وطنه على العادة الغالبة ليست  
 محالما القضا للاداء او انما وجب التفريق هنا بخلافه  
 في الصلاة لان الصلاة قد تعلقت بالوقت وقد فات  
 وهذا بالفعل وهو الاحرام والرجوع فلو توطن مكة  
 فوق ينيها باربعة ايام فقط **قوله** وجزا الصيد ثم ضيان  
 الصيد هنا اما بمباشرة او بسبب فالاول كالقتل ونحوه  
 والثاني ما اترقى التلق ولم يحصل فيضين ما تلقى من  
 الصيد بخوص صياحه او وقع حيوان اصابه سلم عليه  
 او وقوعه بشبكة نصيبها في الحرم او هو محرم وان  
 نصيبها في مكة او وقع الصيد بعد موته او بعد التحلل  
 كما افق به المغوي رحمه الله **قوله** ويتصدق به اي  
 بجميع اجزائه من لحم وجلد وغيرها واقتصار الشيوخين  
 وغيرها على الصوم جري على الغالب وله دفعه اليهم  
 مفرقا او ملكه اياهم على الاستعانة **قوله** العباد **قوله** على  
 مساكين الحرم اي على ثلاثة منهم فالكثرة عبارة العباد  
 مع شرحه واقل ما يجزى دفع الواجب المالى الى ثلاثة اقل  
 الجمع ولا يجب استيعابهم وان اخصروا كما اقتضاه  
 كلامهم قال السبكي وجزم به الزركشي وقد يفرق بين  
 ما هنا والزكاة بان القصد هنا حرمه البلد وثم سد  
 الخلة انتهى فان دفعه اي الواجب كله لاثنين منهم  
 ضمن الثالث سهمان متولى على الاوجه ان وجدته اي  
 الثالث او المتمول واستغنى عنه انه لو اعطى اثنين  
 الكل فقد الثالث لم يضمن له اذا وجد بعد شيئا كما



اعتمده البلقيني وقاسمه على الزكاة والثاني غير صحيح لان  
 كلامه في الضمان وهو موجود سواء وجد متمولا بان  
 ايسر به ام لا لان هذا شأن الضمان وانما التقييد با  
 لوجود شرط للمطالبة به اذا المعسر لا يجوز مطالبته  
 وتجب النية عند التفرقة مقترنة بها كما قاله الروياني  
 وغيره وتقدر بمها على الزكاة وافهم كلامه انه لا يشترط  
 التعرض للفريضة وهو ظاهر لانه لا يكون الا كذلك  
 ثم هذا في غير الهوى المعين اما هو فلا يقتقر ذبحه  
 الى نية كما ياتي في الاضحية ولو فقد المسكين هناك  
 اي في الحرم صبر الى وجودهم ولا يجوز له النقل كما  
 في الروضة والمجوع عن فتاوى القاضى وغيره وجري  
 عليه صاحب البحر وسبقهما اليه القفال وفارق  
 الزكاة بانه لا نص فيها صريح بتخصيص البلد بها بخلاف  
 هذا ويفرق بين هذا ونظيره من الوصية فانها تبطل  
 بانها تمليك جعل على بعد الموت فحيث لم يوجد الموصي  
 لهم بعده بطل التمليك بخلاف هذا ويفرق بين هذا  
 ونظيره من الوصية فانها تبطل بانها تبطل بانها تمليك  
 جعل على بعد الموت فحيث لم يوجد الموصي لهم بعده  
 بطل التمليك بخلاف هذا فانه ارضاء من الشارع  
 على هذه الجهة اعني مساكين الحرم فاذا انقضى انتظر  
 وجودهم لاستحالة ابطاله واستحالة النقل لغيرهم  
 فلم يبق الا وقفه ولو لم يوجد الا واحدا او اثنا  
 فالذي يظهر انه يعطيهما الا اقل متمول فيصبر

في الزكاة  
 في غير الهوى  
 في الحرم

الى وجود ثالث ولا يرد على الاخرين ويفرق بينه وبين  
 الزكاة بانها لما قبلت النقل قبلت الرد بجامع ان في ذلك  
 الغالب العمل وفي هذا الغالب المعد وما هذا لما لم يقبل النقل  
 فلم يقبل الرد وهذا مكن نذر شيئا الفقرا بل وفقد هم فلا  
 يجوز له النقل بل يصبر الى وجودهم كما في الروضة والمجوع **هنا**  
 لكن فيها الاصلها في قسم الصدقات انه يجوز نقل النذر  
 والوصية والكفارة مطلقا ومحلها اذا لم يعين البلد وبه  
 يعلم انه لا تناقض بين ما ذكره المصنف هنا وقوله ثم بخلاف  
 الكفارة ومطلق الوصية والنذر اي فيجوز النقل فيها  
 وذلك لانه قيد الجواز ثم بالمطلق والمنع هنا بالمعبر  
 به العباب باختصار من **قوله** وتقويمه اي المثل لا الصيد  
 خلافا لما لاك ويعتبر في التقويم عدلان عارفاً وان كان احدهما  
 قاتله حيث لم يفسق **قوله** بدر اهرج بالنقد الغالب در اهرج او غير  
 ثم **قوله** مثلاً او يخرج مقدارها من طعامه **قوله** على مسا  
 الحرم وعلى فقرايه او يملكهم جملة من يوحا ولا يجوز اخراجه  
 حيا ولا اكل شي منه **قوله** لكل مسكين مدر ولا يتقيد لكل مسكين  
 مدر ويجوز الزيارة عليه والنقص عنه ولكن يستحب ان  
 لا يزيد لكل مسكين عن مدرين ولا ينقصه عن مدر ولو  
 كانت الامداد ثلاثة لم يجز دفعها الاقل من ثلاثة وان  
 كانت مدرين دفعهما الى مسكينين ويجوز دفعهما الى  
 ثلاثة فالكثير وان كانت الامداد دفعه الى مسكين واحد  
 فالكثير انتهى **قوله** وان يصوم في اي مكان **قوله**  
 عن كل مدر من الطعام ويستثنى من اطلاقه ذبح  
 يوما

كثير



المثل ما لو قتل صيد امثله حامل لا فلا يجوز ذبح مثله بل يقوم  
المثل حامل او يتصدق بقيمة طعاما وقد مر مساواة  
الكافر للمسلم في جزاء الصيد فيتحير بين شيئين فقط  
**قوله** وان لم يكن له مثل مما لا نقل فيه من الصيد فيختار  
في جزائه بين امرين احدهما تقويمه ويتصدق  
به على مساكين الحرمه ففرايه فلا يجوز بالدرهم وثانيهما  
ما ذكره بقوله وان يصوم **قوله** في الشقين فيما له مثل وفيما  
لا مثل له **قوله** وحيث احتبر اي قيمة غير المثل **قوله** سقره  
ملكه قال الاسنوي ورايته مجزوم به في العهد للقولاني  
واعتمده في شرحه لكل مسكين مدان اي ولا يجوز دفع اقل  
منهما لمسكين واحد قال الرمي في شرحه واعلم انه ليس  
في الكفارات ما يزداد المسكين فيها على مرسومي هذه **قوله**  
وللا مزيد لك في خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال  
لكعب ابن ججرة ايؤذك هوام راسك قال نعم قال فا  
خلق راسك وانسلك شاة او صم ثلاثة ايام او تصدق  
بفروق من طعام على ستة مساكين والفروق بفتح الفاء والراء  
ثلاثة اصع **قوله** وقيس بالخلق القلم بجامع الترفه **قوله** يجبر  
تركه احتراز بذلك عن الركن **قوله** وهو الاحرام من المبيقات  
اي ترك الاحرام من المبيقات وهو دم ترتيب وتقرير  
**قوله** والمبيات بمزدلفة اي بلا عذر **قوله** ويجزى اي بلا عذر  
**قوله** والرمي ولو بعذر فلا يسقط الرمي ولو بعذر  
بخلاف المبيات بمزدلفة او منى فانه يسقط بالعذر  
كالرعاة واهل السقاية فانه يسقط عنهم المبيات كما

مرد  
ال

بلغ

تقدم

تقدم **قوله** للوطى في فرج او غيره المراد بالاول القبل والثاني  
الدبر **قوله** وقلمه اي بشهوة ولو كان ذلك بجائيل وحزق  
من الثاني لرلالة الاول عليه **قوله** والدرما اربعة انواع اي  
ترجع باعتبار حكمها الي اربعة انواع **قوله** احدها دم تريب  
بمعنى انه يلزمه الزرع ولا يجوز العدول الي غيره الا اذا عجز  
عنه **قوله** وتقرير بمعنى ان الشارع قدر ما يعدل اليه بما  
لا يزيد ولا ينقص **قوله** وهو دم التمتع والقران والفوات  
واما دم الفوات فلخبره بار السابقي ولان موجب دم  
التمتع ترك الاحرام من المبيقات والنسك المترك  
في الفوات اعظم منه **قوله** وترك الواجب من الخمسة اولا وفي  
ترك الاحرام من المبيقات والمبيات بمزدلفة الى اخر الخمسة  
المذكورة **قوله** ثانيها دم ترتيب وتعديل وهو دم الوطى المفسد  
ودم الاحصار ومعنى التعديل ان الشارع امر فيه با  
للقوم والعدول الي غيره بحسب القيمة واخذ هذا الاسم  
من قوله تعالى او عدل ذلك صياما فيجب بدنة اي  
بغير ثقبرة ثم سبع شاة فان عجز قوم البدنة ذراهم  
والذراهم طعاما او تصدق به فان عجز صام عن كل امر  
يوما **قوله** ودهن بفتح الراء **قوله** والاستهنا وان لم  
ينزل اذا كان بشهوة غير **قوله** دم تحجير بمعنى يجوز  
العدول الي غيره مع القدرة **قوله** وتعديل بمعنى ان  
الشارع امر فيه بالتقويم والعدول الي غيره بحسب  
القيمة وذلك لاية ومن قتله منكم متعمدا فليس

تريب

دم



بالصيد الشجر قال في المجموع والخشيش اي في غير  
 الذبح اذ لا ذبح فيه قوله وهو دم الصيد والشجر  
 علم من ذلك ان دما الحج احد وعشرون دما وقد  
 نظم هذه الدماء كلها العلامة ابن المقرئ بقوله  
 اربعة دما حج تحصره الاول المرتب المقدر  
 تمتع فوط وحج قرناه وترك رمي والمبيت بمنى  
 وتركه الميقات والمزلفه او لم يورد اوله في اخلفه  
 نادره يصوم فيه انما فقد ثلاثة فيه وسبعا في البلد  
 والثاني ترتبت ونصرت ورد في محصر ووطي حج ان فسد  
 ان لم يجد قومه ثم اشترى به طعاما طهرا للفقير  
 ثم لعجز عدل ذاك صوما اعني به عن كل من يوما  
 الثالث التعديل والتحجير في صيد واشجار بلا تكلف  
 ان شئت فاذبح او فعول مثل ما عدلت في قيمة ما تقوم  
 وخيرا او قدرا في الرابع فاذبح او جدد بثلاث اصنع  
 للشخص نصف او قسم ثلاثة تحت ما اجتثته اجتثاتا  
 في الحلق والقلم وليس دهن طيب وتقبيل ووطي تنثني  
 او بين تحليل ذوى ارحامه ههنا دما الحج بالتمام  
 باب افساد النسك قوله لنفسه الوطى اي في  
 قبل او دبر من ذكر اوله زوجه او مملوكة او اجنبية  
 على جهة الزنا واللواط او كان الجاع في بهيمة ولو  
 مع لف خرقه على ذكره انتهى ح قوله ان الواطى متعدي  
 وكذا الوطى نفسه يفسد نسكه بذلك بشرطه وانما  
 قيد الشيخ بالواطى لاجل قوله وفيه بدنة لانها انما

بلغ

باب افساد النسك

تجر

على الوطى فقط دون الموطى قوله وفيه اي الوطى  
 بدنة ظاهر كلامه هنا ان البدنة هنا واجبة على  
 الرجل والمرأة ولكن الذي في نه المنهج وبه الروضات  
 البدنة واجبة على الرجل دون المرأة واما ثم الوطى فلا  
 فرق فيه بين الرجل والمرأة والبدنة في اللغة تطلق على  
 الواحد من الابل والبقر كما قاله الجلال المحلى والمراد بها  
 هنا الابل خاصة قوله ولا يجب البدنة الا في هذا اي الوطى  
 قبل التحلل الاول وفي قتل النعامة قوله الا انه يعتبر فيها  
 هنا سن الاضحية اي وكذا ساير دما الحج يعتبر فيها سن  
 الاضحية الاجزا الصيد كما تقدم باب فوات الحج لا يفوت  
 الا بفوات الوقوف بعرفة عيانه في نه الاصل لا تفوت  
 الا بفوات الاحرام او الوقوف من قوله من فاته الوقوف  
 بها اي بعرفة قوله تحلل اي وجوبا قوله بعمل عمرة اي من  
 نية كما في نه البهية قوله ووقت وجوب الدم اذا احرم  
 به اي بالفعل لانه وجب لسببين الاحرام والفوات فلو قرره  
 على الاحرام اجزاه ان كان بعد دخول وقت الاحرام بحج القفا  
 والا فلا في ذلك لكن هل يشترط الاحرام بالقصا في سنة ذبحه  
 ام لا اعتمد الوطى الثاني قوله منتقد اي معترض لانها تقوت  
 ان كانت في ضمن قران باب مكروهات النسك وتسمية  
 الطواف شوطا هذا هو المعتمد وعبارتها المنهاج للرملي و  
 يكره تسمية الطواف شوطا كما نقل عن الامام الشافعي رضي  
 الله عنه والاصحاب وهو الاوجه وان اختار في المجموع  
 وغيره عمرها انتهى بحرفه وكذا مشي ابن حجر على الكراهة

على المعتمد



وقال الكراهة ليست من جهة الشرع من حيث اطلاق  
 الملقظ على الهلاك كما يكره تسمية ما يذبح عن الولد عقيقة  
 لا شعارها بانه يعق والديه فلا وجه لاختيار المجموع  
 عزم الكراهة لايهامه من حيث المذهب **قوله** لانها  
 فريضة ويوحى من ذلك ان محل الكراهة اذ الم تركن من  
 اجزاء المسجد او لم تملك فان كانت من اجزاء المسجد  
 او مملكت له فاخذها والرمي بها حرام ويجزى زيادى **قوله**  
 او من محل يخمس قال في نذر الروض ولا يحرم الرمي بالاحجار  
 النجسة بل يكره الرمي بها **قوله** والرمي بحصاة قدر رمي  
 بها وهذا هو المعتمد لما قيل ان المقبول يرفع والمحرر  
 يترك ولو لا ذلك لسر ما بين الجبلين فان رمى بشئ من ذلك  
 اجزاه **قوله** وقيل لا كراهة في الاخيرة ضعيف **قوله** والاصح  
 انه خلاف الاول معتمد **قوله** كان ياخذ الحصان من الحبل او من  
 الحش **قوله** باطفاده لا يبطون اناء له **قوله** وان يشترط راسه  
 ولحيته وان يغلى راسه فلو فلى وقتل فملة تصدق ولو بقلعة  
 نذرا **قوله** وان يسافر الى السك الخ قال في الاصل وقد يفضي  
 ذلك الى التحريم وان يتمادي على تأخيره مع كبر السن او خوف  
 وقوع ما يمنع منه **قوله** وان ياكل الخ وان يضع يده على  
 فيه بلا حاجة وان يشبك اصابعه او يفرقع بها او يطوف  
 وهو مدافع الاخبثين كما في الصلاة وغير ذلك **باب نذر**  
**الغزى وغيره** **قوله** وشرعا التزام الخ وهو قرينة وقيل  
 بكونه قال ابن الرفعة والظاهر انه قرينة في نذر التبرر  
 دون غير وهذا هو المعتمد على وهو يزيد على النقل

بسبعين

بسبعين درجة كما في نوايد الروضة في النكاح عن حكاية الام  
 وقوله تعالى فان الله يعلمه اي يجازى عليه فوضع العلم  
 موضع الجزاء الجزا انما يكون على القرب ولهذا قرنه بالا  
 اقامة للسبب مقامه **قوله** لحاج بفتح اللام وهو التماذي  
 في الخصومة ويسمى نذرا للحاج ويمين الحاج والغضب  
 ونذر الغلق ويمين الغلق بفتح الغين المعجمة واللام **قوله**  
 ولا فيها الا يملكه ان ادم كقوله لله على ان شفى الله مريضى  
 ان التصديق بجبل ذهب كذا بخط ابن شيخ الاسلام وله ثلاث  
 اركان صيغة ومنذور وناذر وشرط فيه اي في الناذر  
 اسلام واختيار ونفوذ تصرفه فيما ينذره بئس الزال  
 وضها فيصح النذر من سكران ولا يصح من كافر لعدم  
 اهليته للقرب ولا من مكره ولا من ينفذ تصرفه فيما ينذر  
 كجور سفيه او فلس في القرب المالية العينية وصبي  
 ومجنون وشرط في الصيغة لفظ يشتر بالترام وفي  
 معناه ما مر في الضمان كدنه على كذا اعتق وصوم و  
 صلاة فلا يصح بالنية كساير العقود وشرط في المنذور  
 كونه قرينة لم تتقن نفلا كانت او فرض كفاية لم تتقن  
 كعتق وعبادة واسلام فلو نذر غيرها اي غير القرينة  
 المذكورة من واجب عيني كصلاة الظهر او من غير كاحد  
 خصال كفارة اليمين بهما او معصية كشراب خمر وصلاة  
 محدث او مكره كصوم الدهر لمن خاف به ضررا  
 او فوت حق او مباح كقيام او قعود سواء انذر فعلة  
 ام تركه لم يصح نذره ولم تلزمه مخالفته كفارة حتى

نفاق

ثمة

ده



في المباح اي ان خلا عن الحث والمنع وتحقيق الخبر  
والاضافة الى الله تعالى والا لزمته الكفارة وان لم  
ينعقد نذر في صورة المباح خلا لما وقع في حاشية  
شيخنا الزياي من الانعقاد في المباح فيما اذا كان  
فيه حث او منع او تحقيق خبر او اضافة الى الله تعالى  
وليس كذلك فانه قد رجع عنه في درسه وضرب على  
الانعقاد المذكور بخطه في درسه والمعتمد في كفارة  
اليمن انه ان عين اعلاها صح او ادناها فلا وهذا  
ما افتي به الشهاب الرملي **قوله** نذر لجاح وغضب  
عطف تفسير **قوله** نذر تبرر والفرق بين نذر التبرر  
واللجاح انه في الاول يرغب في السبب وفي الثاني يرغب  
عنه انتهى وسمى تبرر على وزن تفعل من البر وهو  
ما خرج مخرج المجازاة وسمى تبررا لان الناذر يطلب  
به البر والتقرب الى الله تعالى **قوله** كان شفى الله مريض  
لو نذر كان شفى الله مريضه ثم مكس هل المنذور صدقة  
او عتق او صلاة او صوم قال البقوي في فتاويه محتمل  
ان يقال عليه الا تيان بجميعها معتمد من نسخ صلاة من  
الجنس ويحتمل ان يقال محتمل بخلاف الصلاة لانا  
تيقنا هناك وجوب الكل عليه فلا يسقط الابقين  
وهنا تيقنا ان الجميع لم يجب عليه انما وجب عليه  
شي واحد واشتبه في جهته كالقبلة والا واني انتهى  
والاول اشبه قال في الحاوي اذا نذر صلاة في ليلة  
القدر لزمه ان يصليها في كل ليلة من ليالي العشر

شك

الاخير

الاخير من رمضان ليصاد فيها احدى لياليه مكن نسي  
صلاة من الخمس ولم يعرف عينها فان لم يصليها  
في كل ليلة لم يقضها في مثله وقوله عليه الا تيان  
بجميعها اشار الى تضييعه ح رملي ولو كرر ان شفى الله  
مريض فعلى كذا تكرر ما لم يرد التاكيد وما يقع كثيرا  
من بعض العوام جعلت هذا النبي صلى الله عليه  
وسلم والا قرب فيه الصلة لاشتغالها بالنذر في  
عرفهم ويصرف لمصالح الجحمة الشريفة بخلاف قوله  
متي حصل لي كذا اجيب له بكذا فانه لغو ما لم يرد  
لفظ التزام **قوله** رملي او فعلى كذا او فكذا الا ازم لي  
او يلزمني او فقد التزامه نفسي او اوجبه عليه  
**قوله** رملي اي ما لا يتعلق بشي كدنه على صوم **قوله** تبرر  
بان ينذر التبرر حال **قوله** حالاهو مقابل قوله وبا  
لاول عند حصول المعلق به ويلزمه عند حصول المعلق  
به ما لزمه عملا بالتزامه او كفارة يمين **قوله** لان مطلق  
النذر يحمل على اقل ما وجب من ذلك الجنس يتأمل  
في هذا التعليل فانه كان لوجوب النعم وعدم جواز  
غيرها فقوله يحمل على اقل ما وجب من ذلك الجنس  
فاقل ما وجب من ذلك الجنس اما شاة او سبع  
بدنة او سبع بقرة فالشاة وسبع البقرة وسبع  
البقرة لم يتقدم لها ذكر لان المعلوم لم يتقدم له  
ذكره الان فليتأمل ولا يحرر شر ظهري في درسي شيخنا  
الزياي قول بصحة تقدم العلة على معلولها بالاتفاق



في مثل هذا الموضع فليتامل **قوله** كما في الاضحية يوحى من  
 هذا التشبيه انه لا بد ان تكون مجزية في الاضحية  
 وهو كذلك لان الاصح ان النذر يسلك به مسلك  
 واجب الشرع غالباً **قوله** فله الاكل منه اي ويجب  
 عليه التصرف باقل ما ينطلق عليه الاسم **قوله** واجاب  
 وهذا مستثنى من قولهم ما لا يصح اجارته لا يصح  
 اعارته **قوله** وشرب لبن وفارق جواز شرب اللبن  
 عدم جواز الاكل من الولد لانه يعسر نقله بخلاف  
 الولد لانه مستخلف فيسأله به وقضية العلة  
 الثانية ان الصوف كاللبن والظاهر خلافه في الاصل  
 وفي معناه البيض **باب كيفية الاستطاعة** **قوله** علي  
 المركوب ولو في محل **قوله** بلا مشقة شديدة فمن لم  
 يثبت عليها اصلاً او يثبت في محل مشقة شديدة  
 كدبر او نحوه لم يكن مستطيعاً بنفسه نعم تغتفر  
 مشقة تخيل عادة **قوله** وجوباً يند يقوده ويهديه  
 ويعينه عند حاجته لذلك والاوجه اشتراط ذلك  
 وان كان مكياً واحسن المشي بالعصى ولا ياتي فيه ما في  
 الجمعة عن القاضي حسين لبعد المسافة عن مكان  
 الجمعة غالباً ولو امكن مقطوع الاطراف الثبوت على  
 الراحلة لزمه بشرط معين **قوله** علي **قوله** يفتح  
 الميم الاولى وكسر الثانية بخط المؤلف وقيل عكسه  
 وهو خشب ونحوه يجعل في جانب البعير للركوب  
 فيه ببيع او اجارة بعوض مثله فعلا للضرر فان

وجود  
 ص

لحق من ذكر في ركوب المحمل المشقة المذكورة اعتبار  
 في حقه الكنيسة المعبر عنها الان بالمحارة فان عجز  
 عن الركوب فيها فحقه فسرير يحمله رجال وان بعد  
 محله فيها يظهر لان الفرض انه قادر على هون ذلك  
 وانها فاضلة ثم رمل على المنهاج وهذا كله في الرجل  
 اما الانثى والخنى فيعتبر ذلك في حقها وان لم يتضرا  
 كنساء الاعراب والاكراد والتركمان لانه استزلهما **قوله**  
 الا ان يكون سفره قصيرا المراد به ما دون المرحلتين  
 من مكة وان كان بينه وبين عرفه دون مرحلتين  
 وبينه وبين مكة اكثر من مرحلتين فلا بد من وجوب  
 المركوب فالمعتبر مكة لا معرفة زيادي **قوله** وهو قوي  
 على المشي فلا يشترط في حقه الركوب وما يتعلق به  
 واما القادر على سفر القصر فيسكن له ذلك وان  
 لم يلزمه **قوله** علفها بفتح اللام **قوله** كل مرحلتين  
 ولا يشترط حملها معه لعظم تحمل المونة وبحث  
 في المجموع اعتبار العادة فيه كالماء وسبقه اليه  
 سليم وغيره واعتمده السبكي وغيره وهو ظاهر  
 قالوا ولم يلزمه افا في الج اصل **قوله** واوعيتها اي  
 العلف والزاد والماء **قوله** لان المونة تعظم بحملها اي  
 العلف وما بعده **قوله** نعم ان قصر سفره كان كان  
 مكة او على دون مرحلتين **قوله** وهو يكسب في يوم  
 اي من ايام سفره فيخرج به قدرته على ان يكسب  
 في الحضر ما يفي بالكل فلا يلزمه قصر السفر ارم طال



خلافا للاسنوي لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب لان  
 الفرض انه غير واجب فلا يكلف المكسب في الحضر مطلقا  
 وايضا فلانه اذا لم يجب عليه الكسب لا يباحق الا دمي  
 فلان يجب لا يباحق الله اولى **قوله** كفاية ايام بخلاف  
 ما اذا كان يكسب كفاية يوم لا نقصا عنه عن الكسب  
 ايام الحج ويبحث في المجموع اخذ امن التعليل السابق اي  
 فلا بد ان يتيسر له الكسب في اول يوم من خروجه بخلاف  
 ما اذا طال السفر او قصر وكان يكسب في اليوم ما لا يفي  
 بايام الحج لانه قد ينقطع فيهما عن كسبه لعارض ويتقرر  
 ان لا ينقطع في الاول فالجمع بين تعب السفر والكسب تعظيم  
 فيه المشقة وقد مر في المجموع ايام الحج بما بين زوال سابع  
 ذي الحجة وزوال ثالث عشره وهي في حق من لم ينفر  
 النفر الاول وقضية تحديده بالزوال وانها ستة لكن  
 اعتبر فيها تمام الطرفين تغلبا ويظهر في العمرة الاكتفا  
 بما يسع افعالها غالبا وهو نحو ثلثي يوم **قوله** بمن المثل  
 نعم تفنق الزيادة النسيئة ولا تجزى فيه كما قاله الدرر  
 للخلاف في نشر اما الطهارة لان لها بدلا بخلاف الحج ثم روي  
**قوله** وهو اي بمن المثل **قوله** والمال ولو يسير انفع ينبغي  
 كما قاله الاذرعى بحث تقييده بما لا بد منه للنفقة والموت  
 فلو اراد استصحاب مال خطير للتجارة وكان الخوف لا  
 جله لم يكن عذرا وعوظا هرا ان امن عليه لو تركه  
 في بلده فلو خاف في طريقه على نفسه او ماله او بضع  
 او مال سبعا او عدوا او صرا بفتح الملهة وسكونها

وهو من يرصد او يرقب من يمر لياخذ شيئا منه ولا  
 طريق له سواء لم يجب عليه الحج او العمرة لحصول الضرر  
 ثم روي وان يخرج مع المرأة زيادة على ما مر في الرجل **قوله**  
 محرم بنسب او رضاع او مصاهرة ويكفي المحرم الذكر وان لم  
 يكن ثقة فيما يظهر لان الوازع الطبيعي اقوى من الشرعي  
 نعم يظهر انه يشترط ان يكون له نوع حمية ومروءة فلو  
 انتفيا عنه لم يكتف به لان صحته لها لا تقيدها شيئا بل  
 وربما يكون الفساد متطرقا اليها كالثمن العباب **قوله**  
 كزوجها ولو غير ثقة ويظهر تقيده بما مر في المحرم **قوله**  
 وعندها الثقة ان كانت ثقة ايضا لانه انما يحل له  
 نظره اليها او الخلوة بها الى حينئذ كما ياتي في النكاح ولا  
 لمسوح مثله في ذلك ولو كان احدهما مراهما او اعمى  
 له وجاهة وفطنة بحيث تامين على نفسها معها كفي  
 فيما يظهر واشترط العبادي البصر فيه محمول  
 على من لا فطنة له معه والا فكثر من العيان اعرف  
 بالامور وادفع للتهمة والريب من كثير من البصر  
 والا وجه اشتراط مصاحبة من يخرج معها بحيث  
 يمنع تطلع العين الفجرة اليها وان بعد قليلا في بعض  
 الاحيان ويعتبر في الامر بالجهيل خروج من يامن به  
 على نفسه معه من قريب ونحوه كما بحثه الاذرعى  
 وهو ظاهر في روي **قوله** او امرأتين ثقتين اعتبار  
 العدد بالنسبة للوجوب الذي الملام فيه اما با  
 لنسبة لجواز خروجها فلها ان تخرج لا اذا فرض



الاسلام مع امرأة ثقة وكذا وحدها ان امنت ومثلها  
 في ذلك الخشني اما خروجها للتطوع فحرام مع النسوة  
 وان كثرن حتى يحرم على الملكية التطوع بالعرة من  
 التمتع مع النساء خلاف لمن نازع فيه كابن حجر وفاق  
 الواجب غيره بان مصلحة تحصيله اقتضت اكتفا  
 بادنى مراتب مظنة الامن بخلاف ما ليسى بواجب  
 فاحتيط معه في تحصيل الامن ثم رمل **قوله** ويلزمها  
 اجرة وفائدة الوجوب دونها في الحال في الحياة ان  
 تضيق بنذر او خوف غصب والاستقرار ان قدر  
 عليها حتى يحج عنها من تركتها **قوله** وان يجد الخ  
 لانه مستطيع بغيره اذا استطاع كما تكون بالنفس  
 تكون ايضا ببدل المال وطاعة الرجال ولهذا يقال لمن  
 لا يستطيع البناء انك مستطيع لبناء دارك اذا كان  
 معه ما يفي ببنائها واذا صرف عليه انه مستطيع  
 وجب عليه الحج نعم لو كان بينه وبين مكة اقل  
 من مسافة القصر وكان بماله لزمه الحج بنفسه  
 لقلبه المشقة عليه كما نقله في المجموع عن المتولي  
 واقره فان انتهى حاله بسدة الضنا الى حالة لا  
 تحتمل معها الحركة بحال فينبغي ان يجوز له الاستئابة  
 في ذلك كما يحسنه السبكي وهو ظاهر **قوله** يوم الاستحار  
 واما نفقته ونفقة العيال ذهابا وايابا فلا يشترط  
 كونها فاضلة عما ذكر لاقامته عنده وممكنه من  
 تحصيل مونتته ومونتهم **قوله** (ويجزى مقطوعا ولا

بد من اذن الحي لمن يحج عنه ما اعتمره شيخنا الزبيدي خلا  
 لما في الاصل حيث قال وامان من مات وعليه نسك فوجب  
 انا به عنه من تركته كما يقضى بكونه بلا اذن ذكر  
 ذلك في المجموع **قوله** بذلك بالح او بالعرة بعضا كان  
 من اصل او فرع او اجنبيا بداه بذلك ام لا **قوله** سؤاله  
 اذا توسم فيه الطاعة بشرطه من كونه غير مقصوب  
 موثوقا به ادي فرضه وكون بعضه غير ماثي ولا مهورا  
 على الكسب او السؤال الا ان يكسب في يوم كفاية ايام  
 وسفره دون مرحلتين لا بوجود مطيع بمال للاجوة فلا  
 تجب الانابة به لعظم المنفعة بخلاف المنفعة في بذل الطاعة  
 بدليل ان الانسان يستنكف عن الاستعانة بمال غيره  
 ولا يستنكف عن الاستعانة ببدنه في الاستغفار  
**قوله** واعطيك نفقتك وهي الكفاية كما يجوز بالاجارة  
 والجمالة وذلك بان يقول حج عني واعطيك النفقة  
 او انا انفق عليك واغتفر فيها جها التهما لانه ليس  
 اجارة ولا جمالة وانما هو اذاق على ذلك كما يروق  
 الرمام وغيره على الاذان ونحوه من القرب فهو يبرح  
 من الجانبين ذلك بالعمل وهذا بالرزق بخلاف الاجارة  
 والجمالة **قوله** فلو استاجر به بالنفقة كان قال  
 استاجرته للحج بنفقتك اوجج عني بها قال شيخنا هذه  
 جمالة فاسرة لجمالة عوضها وهي غير الذي تقدمت  
 في كلام الشاذ فيها واعطيك النفقة فهو وعد ينص  
 الى الارزاق فخرج عن الاجارة والجمالة ثم رمل **قوله**

فلو لم يكن له  
 تركته تسن لوارثه  
 ان يفعل عنه فلو  
 جاز ولو صح



لجهااتها اي النفقة **قوله** فيقع الحج او العمرة بكل ذلك  
 عنه حتى فيما لو فسدت الاجارة **باب الصلوة**  
 بصاد مهمل اي مفتوحة **قوله** وهو من لم يحج حجة الاسلام  
 اي وان اعتمر عمرة الاسلام **قوله** اي اولم يعتمر عمرته  
 وان حج حجة الاسلام فلا يخرج عن كونه ضرورة الا اذا  
 اتى بهما **قوله** شهرته بضم الشين والراف **قوله** وسمى من ذكر  
 ضرورة فرع تصد الامام الشافعي وبقعه الاصحاب  
 واعتمده في المجموع وغيره على انه يكره تنزيها تشبيهة  
 من لم يحج ضرورة بالصاد المهملة قال القاضي وهو من  
 لم يحج واصطلاحا من لم يحج حجة الاسلام وان حج غيرها  
 كثيرا كما العبد ووجه الكراهة فيه تشبيهها بالجاهلية  
 لانه من الفاظهم وما في لفظ الصرم القبح فلهو كتسمية  
 الطواف شوطا اذ هو الهلاك وصح خبر لا ضرورة في  
 الاسلام واعترض تصحيحه بان في سنده ضعف قال  
 العلماء معناه لا يبقى احد في الاسلام بلا حج اذ لا يحل  
 لمستطيع تركه واخذ منه النووي التنظير في استدلال  
 اصحابنا بالحديث على الكراهة فقال واستدلوا لهم  
 بهذا الحديث فيه نظرا ذليس فيه تقصير للنهي  
 عن ذلك وانما معناه لا ينبغي ان يكون في الاسلام من  
 يستطيع الحج الا ويحج ووقع لصاحب المذهب تسمية  
 من لم يحج بذلك مع ذكره فيه كراهة ذلك وهو ما انكر  
 عليه في العباب **قوله** او نوى قضا وعليه حجة الاسلام  
 فان قيل كيف يتصور القضاء مع حجة الاسلام عليه

وغيره  
 قلنا

قلنا يتصور ذلك في العبد اذا احرم بالحج ثم افسده وعتق  
 وصار مستطيعا ووجب عليه الحج وحج فانه يجب  
 عليه في هذه الحالة تقديم حجة الاسلام على القضا  
 حتى لو خالف واحرم عن القضاء مع بقا حجة الاسلام  
 عليه وقع عن حجة الاسلام ويأتي ذلك في الصي اذا  
 حج في صفرة وافسده وكل بعد ذلك واستطاع فانه  
 يجب عليه تقديم حجة الاسلام على القضا لذلك  
**قوله** او نذر او عليه حجة الاسلام يتصور ان يكون  
 عليه نذر مع وجوب حجة الاسلام بان ينذر حجة  
 في حجة سنة غير معينة اما لو نذرها في عام متعين  
 ثم حج فانها تقع عنهما **قوله** من جماعة متعلق ان يقع  
**قوله** لان الاستدانة كالا بتد ايو خذ منه انه لا يجوز  
 له ابتداؤه واذا لم يحج لم ينقذ قال ابن حجر بل يجوز  
 الابتداء بالحج في غير اشهره وينقذ عمره وخالف  
 في ذلك في الروض **قوله** لكن لا تبرأ ذمته من الحج اما  
 عدم براءة ذمته من الحج فلا احتمال كون احرامه با  
 العمرة ولم يوجز منه احرام بالحج واما عدم براءة ذمته  
 من العمرة فلا احتمال كونه محرما بالحج ولم يتم اعماله  
 او باعمال الحج حصل التحلل وسقط عنه اخذ النسكين  
 لكنه لا يعمل بعينه فيجب عليه الاتيان بهما ولو  
 نوى العمرة واقصر على انما هما فالظاهر كما قال  
 الاسنوي انه كما لو اقتصر على الاتيان باعمالها  
 بدون النية انتهى **قوله** ولو اقتصر الخ هذا محترز



قوله بان نوى القرآن او الحج **قوله** وذكرت في الاصل الخ  
 عبارته فيه هذا كله اذا عرض السك قبل اتيان  
 بشئ من الاعمال فان عرض بعده ففيه اقسام الاول  
 ان يعرض بعد الوقوف وقبل الطواف فان نوى القرآن  
 ثم عاد ووقف ثانيا اجزاه عن الحج دون العمرة لما مر  
 الثاني ان يعرض بعد الطواف وقبل الوقوف فاذا  
 نوى القرآن واتى باعماله لم يجزه عن الحج ولا عن العمرة  
 لما مر الثالث ان يعرض بعدها وحكمة حكم الثاني **قوله**  
 ومن لا حج عليه قد لا يصح منه ايضا وهو الكافر  
 وفيه نظر لانه مخيط بفرع الشريعة غاية  
 انه لا يخاطب به الا ان فعله اراد نفى الاداء **قوله**  
 في الثاني وهو المميز باذن وليه **قوله** فالناس فيه ستة  
 اقسام بينتها في الاصل عبارته فيه من لا يلزمه ولا  
 يصح منه محال وهو الكافر الاصل ومن يلزمه ولا يصح  
 منه وهو المرتد ومن يلزمه ويصح منه وهو المسلم  
 المكلف الحر المستطيع ومن يصح منه بغير المباشرة  
 وهو المجنون والصبي غير المميز ومن يصح منه بالمباشرة  
 وهو المسلم المميز ومن يصح منه بالمباشرة ويجزيه  
 عن حجة الاسلام وهو المسلم المميز البالغ العاقل **قوله**  
 فان كلا قبل الوقوف بعرفة اجزاهما اي والطواف  
 في العمرة كالوقوف في الحج انتهى **باب دخول مكة**  
**مكة** اقوال حكاهما في المجموع احدهما انها اسمان  
 للبلد ثانيهما انه بالميم اسم للحرم كله وبالبا اسم للمسجد

ثالثها

ثالثها انه بالميم اسم للبلد وبالبا البيت والمطاف رانها  
 كالثالث لكن باسقاط المطاف من الاصل ولها نحو  
 الثلاثين اسما ولهذا قال المصنف لا تعلم بلدا اكثر اسما  
 من مكة والمدينة لكونهما افضل الارض وكثرة الاسما  
 تدل على شرف المسمى ومكة افضل الارض للاحاديث  
 الصحيحة التي لا تقبل النزاع كما قاله ابن عبد البر  
 وغيره وافضل بقاعها الكعبة المشرفة ثم بيت  
 خديجة **باب المسجد الحرام** نعم التربة التي ضمت اعضا  
 سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم افضل من جميع  
 ما مرحتى من العرش وتستحب المجاورة بمكة كما قاله  
 المصنف في الايضاح الا ان يغلب على ظنه وقوع محذور  
 منه بها **قوله** رمى على المنهاج ونهيت مكة لقلة ما بها  
 من قولهم امتك الفصل ضرع امه اذا امتصه وبالبا  
 لان الناس يرفع بعضهم في المطاف لكثرة التراحم فا  
 لبك الترافع **قوله** وانما يسكن كالتحية ولم يجب لانه  
 صلى الله عليه وسلم دخلها ومعه كثير من المسلمين **خلق**  
 بغير احرام ولو كان واجبا عليهم لامرهم به ولو امرهم  
 به لاحرموا ولو احرموا لنقل **قوله** رمى من اراده  
 السك اي في عامه كما قاله الرملى وخالف في ذلك ابن  
 حجر فقال ولو في عام قابل **قوله** ولو خطا يتامل  
 في هذه الغاية فان مقتضاها ان الدية تغلظ  
 في القتل انه اذا كان القتل عمدا او شبه عمدا والحكم  
 ليس كذلك فلا تغلظ الدية فيه الا اذا كان



القتل خطأ لأن التعليظ في العهد وشبهه ثابت لهما  
 ولو كان ذلك في كنيسة ونحوها وكلامه إنما هو  
 فيما يختص به حرم مكة بخلاف العهد وشبهه فإن  
 الدية فيها تغلظ ولو كان القتل في نحو كنيسة  
 كما تقدم ويمكن أن يجاب بأن الواو في قوله ولو  
 خطأ والو الحال ولول للشرط والجواب محذوف على أحد  
 القولين فيها في مثل هذا الموطن والتقدير أن كان  
 القتل خطأ غلظت الدية وليس فيه تصدير الجملة في  
 الحالية بأداة الاستقبال لأن لو إذا كانت شرطية  
 أن تكون للماضى هذا الاستكمال والجواب لشيخنا الزيات  
 العلامة في درسه من عند قوله ولول للشرط الخ فإنه  
 بخط شيخنا اللقائي قوله وهو عازم على أن لا يخرج إلا في  
 الحال أما إذا عزم على أن يخرج إلى بني الحلفان له أن  
 يحرم بالعمرة فيه ثم يخرج للعمرة قوله ويجرم التقصير  
 في الصيد حرم المدينة ووج الطائف وهل مذبوحة  
 ميتة أم ذبوح خلال صيد آخر ميا فيه تردد فليحرم  
 وليراجع **مسألة** ونسأل الله حسن الخاتمة يستحب  
 استحباب امتالك الأسبغ الحاج زيارة قبره عليه السلام  
 بأربع وخمسة ويسلم ويصلي عليه ثم يسلم على أبي  
 بكر ثم على عمر ثم على عثمان ثم على علي ثم على  
 تعالى وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
 ستم الجزء الأول من حاشية العلامة الشيخ خضر  
 الشوبري على شرح التحرير للفاضل زكريا الأنصاري  
 نفعه الله تعالى برحمته أمين  
 أمين

لا والله القتل خطأ  
 ولو كان ذلك في كنيسة  
 ونحوها وكلامه إنما هو  
 فيما يختص به حرم مكة  
 بخلاف العهد وشبهه فإن  
 الدية فيها تغلظ ولو كان  
 القتل في نحو كنيسة كما  
 تقدم ويمكن أن يجاب بأن  
 الواو في قوله ولو خطأ  
 والو الحال ولول للشرط  
 والجواب محذوف على أحد  
 القولين فيها في مثل هذا  
 الموطن والتقدير أن كان  
 القتل خطأ غلظت الدية  
 وليس فيه تصدير الجملة  
 في الحالية بأداة  
 الاستقبال لأن لو إذا  
 كانت شرطية أن تكون  
 للماضى هذا الاستكمال  
 والجواب لشيخنا الزيات  
 العلامة في درسه من عند  
 قوله ولول للشرط الخ  
 فإنه بخط شيخنا  
 اللقائي قوله وهو عازم  
 على أن لا يخرج إلا في  
 الحال أما إذا عزم على  
 أن يخرج إلى بني الحلفان  
 له أن يحرم بالعمرة فيه  
 ثم يخرج للعمرة قوله  
 ويجرم التقصير في الصيد  
 حرم المدينة ووج  
 الطائف وهل مذبوحة ميتة  
 أم ذبوح خلال صيد آخر  
 ميا فيه تردد فليحرم  
 وليراجع مسألة ونسأل  
 الله حسن الخاتمة يستحب  
 استحباب امتالك الأسبغ  
 الحاج زيارة قبره عليه  
 السلام بأربع وخمسة  
 ويسلم ويصلي عليه ثم  
 يسلم على أبي بكر ثم على  
 عمر ثم على عثمان ثم على  
 علي ثم على تعالى وصلى  
 الله على سيدنا محمد وعلى  
 آله وصحبه وسلم ستم  
 الجزء الأول من حاشية  
 العلامة الشيخ خضر  
 الشوبري على شرح  
 التحرير للفاضل زكريا  
 الأنصاري نفعه الله تعالى  
 برحمته أمين أمين

خاتمة

وكان الفراغ منه بعد عشاء الاخير ليلة الثلاثاء  
 التاسع والعشرين خلعت من شهر  
 ذي القعدة الحرام من شهور  
 سنة الف ومائة  
 وتسعة عشر  
 على يد الفقير  
 إلى مولاه  
 علي  
 غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات  
 ولكل المسلمين والمسلمات



النصف الثاني من حاشية العلامة  
الشيخ خضر الشوبري  
على شرح التحرير



بسم الله الرحمن الرحيم  
**كتاب البيع** وما فرغ من معاملة الخالق وهي  
 العبادات شرع في معاملة الخلاق وهي المعاملات **قوله** البيع  
 جمع بيع وهو اسم جنس وجمعه لا اختلاف أنواعه لأنه يقع على  
 بيع عيني ودين ومنفعة وسيأتي التصريح بذلك في كلامه ومن  
 أفرد لفظه لأن الأفراد هو الأصل أذ هو مصدر والبيع يطلق  
 على امرئين أحدهما قسم الشراي ما قابل وحده نقل ملك بثمن  
 على وجه مخصوص والشرا قبول ذلك الأمر الثاني العقد المركب من  
 الإيجاب والقبول وهذا مراده بالترجمة أي هذا باب بيان أحكام  
 العقد المركب من الإيجاب والقبول وحده بهذا المعنى لغة مقابلة  
 شيء بشي ولو غير مال كقول الشاعر ما بعتم هجتي إلا بوصولكم  
 ولا أسلمها إلا يد بعدة فقابل المحبة بالوصل وكلاهما غير مال  
**قوله** وشرعا مقابلة مال الخ أحسن من قول غيره عقد معاوضة  
 مالية تنفيذ ملك عيني أو منفعة على التأييد فخرج بالمعاوضة  
 القرض والهبة على تقدير أن يسمى القرض معاوضة فهو خارج  
 بالتأييد لأن المقرض الرجوع ما دام باقيا بحاله ومن قطع النظر  
 عن هذا زاد في التعريف لأعلى وجه القرية وبالمالية الخلع ونحوه  
 وزعموا يقال إن ملك المنفعة يخرج الخلع ونحوه يخرج بالتأييد  
 الإجارة والأصل فيه ما ذكره الشيخ وأظهره قولنا ما من الشافع في الله  
 أن هذه الأمانة عامة تتناول كل بيع إلا ما يخرج بدليل فإنه صلى  
 الله عليه وسلم نهى عن بيعه ولم يبيح الجائز منها والثاني  
 أنها مجعلة والسنة مبينة لها ويترتب على ذلك الاستدلال  
 بها فإن قلنا إنها من العام المخصوص فيستدل بها في محل

الخلاص

كتاب البيع

الخلاص ثم النظر في البيع أولا من حيث الصحة والفساد الذي  
 يتجه إليها تقارن آخر اللفظ المتأخر وإن انتقل الملك يقارنها  
 من حيث لزوم والجواز ثم في حكمه قبل القبض وبعده ثم في الفاظ  
 تطلق وقد تأثرت بقرايين عارضه تخرجها عن مؤولها برأي  
 أو نقض ثم في التحالف وهذا بينة العبيد **قوله** وكل بيع مبرور رأي  
 لا غش فيه ولا خيانة وأصول المماسب ثلاثة البيع والصناعة  
 والتجارة وأفضلها الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة ثم على المعتمد **قوله**  
 وأركانها ثلاثة هذا بحسب اللفظ وفي الحقيقة ترجع إلى ستة  
 لأن العاقد يشتمل البائع والمشتري والمعقود عليه يشتمل الثمن  
 والمثمن والصيغة تشتمل الإيجاب والقبول **قوله** عاقد سواء كان  
 ثنائيا أم مثنيا وشرط فيه خمسة أمور أحدها طهره أو مكان  
 ظهره كفضل الثوب نجس بما لا يستر شيئا منه فلا يصح بيع نجس  
 ككلب وخمر ونحوهما ما هو نجس العين وإن أمن طهره  
 بالاستحالة كجلد ميتة قبل دغفه ولا يصح من نجس لا يمكن طهره  
 ولو دهن نجس لأنه في معنى نجس العين فلا أثر له مكان طهره  
 الماء القليل بالماءثرة وكذا كثيره بزال التغير لأنه لا خير يمكن  
 طهره بالتخليل وثانيها نفع به شرعا ولو ماء وترايا بمصدرينها  
 فلا يصح بيع حشرات لا تنفع وهي صفار دواب الأرض كحبة  
 وعقرب وفارة وخنافس بخلاف ما ينفع منها كضب لمنفعة  
 الحله وعلق لمنفعة امتصاص الدم ويربوع ونحل ودود قر  
 ولا يصح طير وسباع لا تنفع كاسر وذئب ونمر بخلاف ما ينفع  
 منها كضبع للأكل وفهد للصيد وقيل للقتال ولا يصح نجاسة  
 بروالة لهو محرمة كظنور ومزمار وإن لمول رضاها وثالثها

الخلاص ثم النظر في البيع أولا من حيث الصحة والفساد الذي يتجه إليها تقارن آخر اللفظ المتأخر وإن انتقل الملك يقارنها من حيث لزوم والجواز ثم في حكمه قبل القبض وبعده ثم في الفاظ تطلق وقد تأثرت بقرايين عارضه تخرجها عن مؤولها برأي أو نقض ثم في التحالف وهذا بينة العبيد قوله وكل بيع مبرور رأي لا غش فيه ولا خيانة وأصول المماسب ثلاثة البيع والصناعة والتجارة وأفضلها الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة ثم على المعتمد قوله وأركانها ثلاثة هذا بحسب اللفظ وفي الحقيقة ترجع إلى ستة لأن العاقد يشتمل البائع والمشتري والمعقود عليه يشتمل الثمن والمثمن والصيغة تشتمل الإيجاب والقبول قوله عاقد سواء كان ثنائيا أم مثنيا وشرط فيه خمسة أمور أحدها طهره أو مكان ظهره كفضل الثوب نجس بما لا يستر شيئا منه فلا يصح بيع نجس ككلب وخمر ونحوهما ما هو نجس العين وإن أمن طهره بالاستحالة كجلد ميتة قبل دغفه ولا يصح من نجس لا يمكن طهره ولو دهن نجس لأنه في معنى نجس العين فلا أثر له مكان طهره الماء القليل بالماءثرة وكذا كثيره بزال التغير لأنه لا خير يمكن طهره بالتخليل وثانيها نفع به شرعا ولو ماء وترايا بمصدرينها فلا يصح بيع حشرات لا تنفع وهي صفار دواب الأرض كحبة وعقرب وفارة وخنافس بخلاف ما ينفع منها كضب لمنفعة الحله وعلق لمنفعة امتصاص الدم ويربوع ونحل ودود قر ولا يصح طير وسباع لا تنفع كاسر وذئب ونمر بخلاف ما ينفع منها كضبع للأكل وفهد للصيد وقيل للقتال ولا يصح نجاسة بروالة لهو محرمة كظنور ومزمار وإن لمول رضاها وثالثها



قدرة تشمله فلا يصح بيع نحو ضال كالباق ومغضوب لمن لا يقدر  
على حرجه وراعيها ولاية للعاقدة عليه فلا يصح تصرف فضولي وإن  
أجازته المالك ويصح بيع مال غيره ظاهرا إن بان بعد البيع أنه له  
لأن باع مال مورثه ظاهرا حياته فيان ميتا تبين أنه ملكه وخامسها  
علم للعاقدين عينا وقدر الوصفة **قوله** وصيغة ولو كناية وا  
لصيغة الإيجاب وهو ما يدل على التملك السابق دلالة ظاهرة  
كقوله وملكك واشترى مني وجعلت لك بكذا وبالباع والبيع و  
قبول وهو ما يدل على التملك السابق كذلك كما شترت وملكك  
وقبلت وشرط فيهما أي في الإيجاب والقبول أن لا يتخلل لهما  
كلام اجنبى عن العقد ولو من نوع وفاقا للبغوي وهذا هو  
المعتمد وإن خالفه بعض المتأخرين كالاسنوي ومن تبعه  
كشيخ الاسلام في ثبوت الروض وثبوت المنهج وإن لا يتخلل لهما سكو  
طويل وهو ما استعير بأعراضه عن القبول بخلاف السير وإن  
لا يقتصر الأول قبل الثاني فلو أوجب بموجب شرط الخيار ثم  
قبل الآخر لم يصح البيع لضعف الإيجاب وحده وإن يتلفظ  
بحيث يسمعه من بغيره وإن لم يسمعه صاحبه وبقا الأهلية  
إلى وجود الشق الآخر فلو جف أحدهما أو انغى عليه قبل القبول  
فوافقا للإيجاب معنى وإن خالفه لفظا فلو أوجب بالي ملكي  
قبل بصحة أو عكسه لم يصح عدم تعليق إلا في صور منها  
أن كان ملكي ومنها التعليق بالمشية وما زاد منها أن  
تأخرت عن الإيجاب كقوله بعتك إن شئت أو القبول  
كقوله اشتريت منك إن شئت في جانب المبتري وفاقا  
للسبكي ومن تبعه وعدم التوقيت ولو بالي سنة وحياتك

ولا بد من قصد اللفظ لمعناه فلو سبق لسانه إليه أو قصد  
للمعناه كتلفظ العجى به من غير معرفة ملكة لم ينعقد البيع  
وطا كان البيع عقدا استنطرد المصنف في تقسيم سائر العقود  
فقال العقد الخ **قوله** إلا في الجملة وما الحق بهما يشترط فيه  
الجماعة كالعادة والمندورة فعلمها جماعة والمجموعة بالمطر جمع  
تقديم كما قاله ابن عجيل اليماني **قوله** وفي عدم الأصل من ذلك أي  
ما ينفرد به عاقد واحد **قوله** تشتمع وذلك أن الطلاق والعقود  
معدودان من الجواهر لا من العقود وأن العدة ليست من العقود  
**قوله** أو لأحدهما الرهن والرفق **قوله** ولم يفعل أي الرهن أو  
الرفق أي ولم يرهن المستعير المعار ولم يوضع الميث في القبر  
فإنه يمنع على المعير الرجوع وإن لم يهل عليه التراب كما قاله  
الرافعي في الشرح الصغير خلافا لما مشى عليه المولف في منتهج  
في كتاب العارية كما سيأتي ذلك في كلام المولف أنه يتكلم على مفهوم  
**قوله** ولم يفعل **قوله** لكن جوانبها أي الوصية والوصاية **قوله**  
في الوصية وأما الوصاية فيأيد ذلك ولو بعد القبول لأنه يشبه الو  
**قوله** قبل القبض متعلق بقوله كالرهن والهبة **قوله** إن كان  
المال في يد المقترض شمل ذلك ما لو خرج عن ملك المقترض  
ثم رجع إليه أيضا فإن المقترض الرجوع فيه لأنه صدق  
عليه أنه في ملك المقترض **قوله** بعد انقضاء الخيار متعلق  
بالبيع والسلام لكن خيار المجلس يختص بالسلام وأما بالنسبة  
للبيع فيثبت فيه خيار المجلس والشرط **قوله** والصلح أي  
في بعض أفراد فلا يرد أنه قد يكون عارية وهبة وغير  
ذلك **قوله** والوصية قد يتوقف في كون الوصية مما ذكر فإنها

بلغ

كالة



لا تعد عقدا الا بعد القبول اذ لا يتم الا به وهي ليست جارية من  
جهة الموصى له كما يعلم مما ياتي وقبل يشاركها ساير العقود  
اللازمة فضلا عن الجارية فانها قبل القبول جارية فالاولى  
عدها من اللازم من طرف والجائز من طرف **قوله** والنكاح  
ولاينا في لزومه من الجهتين ملك الطلاق للزوج لانه ملك  
المشترى المتصرف في المبيع **قوله** والاعتاق بعوض صورة الاعتاق  
بالعوض بان يبقوا لعهده اعتقتك على كذا واما اذا لم يكن عوض  
فانه حل عقد لا عقد واللام في العقد واما جعل العقد الاشياء  
اي الخلع والاعتاق على المال والا فكل منهما حل لا عقد اخذ  
بعوض يرجع للخلع والاعتاق كما يقرر **قوله** والمسابقة بعوض  
لكن يشترط فيها اذا كان العوض منهما ادخال محل بينهما  
ان سبق اخذ العوض وان لم يسبق لم يغرم شيئا كما سيأتي في  
باب السبق **قوله** وهو الرهن هنا العقد وليس المراد به العين  
**قوله** بعط القبط بالاذن اي ايا يعط القبط بلا اذن فانه  
جائز من الراهن ايضا لانه لا يشترط **قوله** لا زمان من جهتنا  
امراد مقابل جهة المأفر فلا ينافي في لزومه في الهدنة من جهة  
الامام على انه يصرف عليه انه من جهتنا وكذا ما بين الامام  
**قوله** اهل الحل والعقد اي رؤساء البلد والابرار بمعنى  
ان اهل الحل والعقد ولو ائلا امامة العظمى فهي لازمة من  
جهتهم جارية من جهة الامام ما لم يتعين للامامة **قوله**  
والكتابة اي الصحيحة اما الفاسدة في جائزة منهما فكل  
منهما فسخها **قوله** بعض القبط بالاذن اما بعده بلا  
اذن فلا عدم فهي جائزة باقية على جوازها من جهة الفرع

**قوله**

**قوله** لازمة من جهة الفرع اي بمعنى انه لا يملك رد عقدها  
الذي وقع واما تصرفه فيها بهبة او اباحة او صدقة او نحو  
ذلك فليس هو من حيث جوازها بل من حيث انها ملكه  
فليتأمل **قوله** وفاسد ومحرم هو من عطف العام على الخاص  
**قوله** وان صح في غير العربون اما بيع العربون فباطل كاسيأتي  
**قوله** في الزمة هي الالتزام وقيل النفس والعهد **قوله** كالمسلم  
اي كصيفته **قوله** وبيع صرف هو بيع الذهب بالذهب و  
لفضة بالفضة او احدهما بالآخر وقال الكرمانى هو بيع الذهب  
بالفضة وبالعكس قال وسمى به لصرفه عن مقتضى المبيعات  
من جواز التفاضل وقيل من صرفهما وهو تصويتهما في الميز  
وفي توجيهه الاول للتسمية على تفسيره الصرف نظير شرح الا  
من باب الربا **قوله** وبيع صرف الخ هذه الامور وان كانت بيع  
اعيان شوهرة او موصوفة لكن لها امور تخصها فافردت  
لذلك **قوله** ومراحة ومحاطة وتولية واشراك الظاهر ان  
في هذه المذكورات لفظ بيع كما صنع في غيرها وكانه والله تعالى  
اعلم لان المراحة والمحاطة وما بعدهما هي العقد بخلاف تلك فانها  
المبيعة نفسها او المشروطة في البيع كالاخيار **قوله** وبيع خياره  
انظر ما حكمة لفظ بيع في المتن هنا وفيما ياتي مع ذكره مقدرا  
فيها مروما ياتي فليتأمل لعل الله ان يفتح بالجواب فان عنده مفتح  
الغيب **قوله** وبيع حيوان بحيوان ولو بجنسه اي صحيح ولو موهلا  
وان كان بضرع احدهما لبن او بيض بخلاف ما اذا كان بكل منهما  
لبن او بيض واتحد الجنس فانه لا يصح لانه من قاعدة معجزة  
ودرهم **قوله** وتفرق صفقة وهو ثلاثة اقسام لانه اما في

ان  
صل







فالفر ما تردد بين امرين اغلبيهما اخوفهما اي من شأنه ذلك  
ولا يعترض بخالفته لقضية كلامهم من عدم صحة بيع نحو المفقود  
وان لم يكن الاغلب عدم العود وقيل ما انطوت عنا عقبتة  
شرح **ملي** فلا يصح بيع طائر في الهوى وان يعود العود  
الي محله لما فيه من الفرر ولانه لا يوثق به لعدم عقله ولهذا  
فارق صحة بيع العبد المرسل في حاجة **قوله** وبيع الاعمي  
وشرايه فانه باطل والبيع والشرا ليسا بقيد وعبرة الروض  
وشرحه عطف على الباطل كبيع الاعمي وشرايه واجارته ورهنه  
وهبته كما ذكرها الاصل فانها لا تصح والاعمى كالتاب عبدا  
تقليبا للعتق قال الزركشي وقياسه صحة شرا من يعتق  
عليه وبيع العبد من نفسه ويجوز ان يوجر نفسه ويشترى بها  
قال في الاصل ويقبل كتابتها وان لم يرها لانه لا يجهلها بل البصير  
لا يرى بعض نفسه **ويشترى بها** يتزوج ويجوز له ان يسلم وان  
يسلم اليه ان كان راس المال في الزمة ولو خلق اعمى لا يسلم  
يعتمد الوصف لا البرويه ولانه يعرف صفته بالسمع وتخييل  
ما يميزه واعتبر كونه في الزمة ليخرج عن بيع الغايب ويوكل  
غيره في قباضه او قبض راس المال في المجلس لانها لا يصح  
منه لانه لا يميز المستحق وغيره ويصح توكيله لغيره فيما لا  
يصح منه من العقود للضرورة ولو اشترى بصير شيئا ثم  
عمى قبل قبضه ففي الانساخ وجهان كاسلام المبيع من الكافر قبل  
قبضه والاصح المنع قاله في المجموع **قوله** وخيار الروية وصورة  
ان يقول له بعتك العين الفلانية التي عندي ويصفها له  
بصفات السلم ويجعل الوصف قائما مقام الروية فانه يكون

بلغ

باصلا

باطلا **قوله** وبيع للوقف وان اشرف على الخراب هذا محمول على العقار  
لانه الذي يتصف بالخراب واما المحصر والجزوع وعمرها فمتاع اذا  
وعبرة المنهاج في باب الوقف والاصح جواز بيع محصر المسجد  
اذا بليت وجذوعه اذا انكسرت ولم تصلح الا للاحراق ولو  
المحرم مسجد وتعذرت اعادته لم يبيع بحال **قوله** والاضحية  
ولو مندوبة ما ياتي في لزوم البيع **قوله** والرهن ما لم يكن من  
المرتهن **قوله** الا ان يحكم بعقده عليه هذا اعم من قوله في ملكها  
منهجه الا ان يعتق عليه لشهول كلامه هنا من الرهن بئنه او  
شهره بها ورده شهادته او قال لما ملكه اعتق عبداك المسلم عنى  
بعوض او غير عوض واجابه كما صرح به الاصل شرح **مروى** **قوله**  
والبيع مع اشتراط لولا لغير المشتري ومن الشرط المفسدان يبيع  
اثنين شيئا كحل واحد منهما نصفه ويشترط على كل منهما كفالة  
الاخر زيادي **قوله** كبيع حاضر لبادى البادي ساكن البادية  
والحاضر ساكن الحاضرة والقرى والريف وهي ارض فيها زرع  
وخصب وذلك خلاف البادية والنسبة اليها بدوى والى الحاضرة  
حضرى والتعبير بالحاضر والبادي جرى على الغالب حتى لو كانا  
حاضرين او باديين كان الحكم كذلك والمراد اي شخص كان **قوله**  
بمتاع وان لم يكن ما كولا **قوله** نعم الحاجة اليه اي حاجة اهل  
البلد مثلا بان يكون من شأنه ذلك وان لم يظهر بيعه سعة  
بالبلد لقلته او عموم وجوده ولا يخص السعر وكبرى البلد **قوله** ابيعه  
او يبيعه فلان معنى لك **قوله** على الترتيب اي شيئا فشيئا **قوله** باغلا  
من بيعه حالا لكن قوله باغلا ليس بقيد زيادي **قوله** والمعنى  
في النكاح فان التمس البادي منه بان قال ابتدا تركه عندك

كجاء  
بالتحريك  
على  
المتن



تبعه بالتدريج او انتفى عموم الحاجة اليه بان لم يحتج اليه اصلا  
او الا نادرا وعت وقصد البدوي بيعه بالتدريج فسأله الحضر  
ان يفوضه اليه او قصد بيعه بسعريومه فقال له انكره عندي  
لا بيعه كذلك لم يحرم لانه لم يضر بالناس ولا سبيل الى منع المالك  
منه لما فيه من الاضرار فلو انتشاره البدوي فيما فيه مضلة وجب  
عليه ارشاده لما فيه من النصيحة على اوجه الوجهين وقال  
الاذرى انه الاشبه وكلام اصل الروضة ميل اليه وثانيهما  
لا توسع عن الناس معناه انه يسكت لا اله بخير بخلاف نصيحة  
ولو قدم البادي يريد الشري فتقرض له حاضر يريد ان يشترى له  
له رخيصا وهو المسمى بالسار فهل يحرم عليه كما في البيع فيه تردد  
واختار البخاري المنع اي التمريم كما فسر البراوي وتفسيره يرجع  
اليه ويبحث الاذرى الجرم بالاثم كما في البيع وهو المعتمد ويظهر  
تقييده اخذاهما ان يكون الثمن ما تعبر الحاجة اليه شرح رملي  
والاثم على الحاضر فقط وغرض الربح للكل الب دفع الاثم والاعانة  
على المعصية غير محقة لا نقضها بكلام البادي اذ يحرم عليه  
ذلك وان لم يجبه بخلاف نحو لقب الشافعي الشطرنج مع حنفي  
اذ لا ياتي الا من اجتماعهما عليه انتهى ابن حجر رحمه الله تعالى  
قال الاسنوي ولا يحرم البيع لحصول التوسعة به بخلاف  
القول ونوزع في ذلك بانه المقصود في حرم كالوسيلة حينئذ  
**قوله** وتلقى الركبان جميع راكب وهي للاغلب والمراد مطلق  
القادم ولو واحد ما شيا **قوله** طائفة وهي تشمل الواحد خلافا  
لمن غفل عنه فاورده عليه شرح رملي **قوله** يحملون متاعا  
الي البلد ذكر البلد مثال فلو كان الجاهل الي حلة بالبادية

او الي ركب او جيش كان الحكم كذلك شرح رملي **قوله** فيشترى به  
اي بغير طلبهم والمعنى في النكاح عندهم غيبتهم سواء المشتري كان  
ام لم يخبر فان اشتراه منه بطلبهم او بغير طلبهم لكن بعد قدرتهم  
اي وتمكنهم من معرفة السعر بخلاف ما اذا لم يتمكنوا فانه يحرم  
وعلى هذه الحالة يحصل قول ابن المنذر يحرم التلقي خارج السوق  
او قبله وبعده عرفتهم بالسعر او قبلها واشتراه به او بالثمن فلا  
يحرم لان انتفا التعزير ولا خيار لان انتفا المعنى السابق **قوله** والبيع  
ليس بيعا لكنه حرام لما ذكره الشيخ كالبيع **قوله** كغير غيره  
مثال لا قيد لانه لو زاد لنفع البايع ولم يقصد خديعة غيره  
كان الحكم كذلك ولا فرق بين بلوغ السلعة قيمتها ولا كونها يتم  
او غيره فيها يظهر والمعتمد اختصاص الاثم بالعالم بالحكمة  
في هذا البقية المناهي سواء كان ذلك بعموم او خصوص وقد قال  
الامام الشافعي رضي الله عنه في اختلاف الحديث من ينحش ثكله  
عاص بالنجش ان كان عالما ينهي رسول الله صلى الله عليه  
وسلم رملي **قوله** فيشترى بها اي الغير **قوله** والبيع على بيع  
غيره اي والشرع على شرايه ما لم ياذن البايع في الاول والمشتري  
في الثاني فلو اذن جاز هذا اذا كان الاذن مالكا فان كان وكيل  
او وصيا او نحوه فلا عبرة باذنه ان كان فيه ضرر على المالك ولا  
يشترط للنجش تحقق ما وعد به لوجود الاثم **قوله** كان يامر  
المشتري وان كان مغبونا والنصيحة الواجبة تحصل بالتعريف  
من غير بيع **قوله** بان يكون في زمن خيار المجلس او الشرط اما بعد لزومه  
فلا معنى له وان تمكن من الاقالة بتخويف او محاباة فيها يظهر  
نعم لو اطلع بعد اللزوم على عيب ولم يكن التاخير مضرا لمكان



كان في ليل والمتجه كما قاله الاسنوي التحريم لما ذكرته **قوله** كان  
يا صر وليس لفظ الا من شرطها قال بعضهم بل الذي عليه الاكثرون  
انه يعرض عليه سلعة مثلها باوخص او اوجود منها مثل ثمن  
الاولي بل قال اما وري يحرم طلب السلعة من المشتري  
بزيادة مع حضور البائع لانه يودي الى الندم او النسخ  
**قوله** رده حتى ابيعك خيرا منه خرج بذلك ما لو قال رده فانه  
غال فلا يحرم لانه نصيحة زيادي **قوله** والمعنى في النهي عنه الا اذا  
شمل ما لو كان السوم الاول منها عنه كسوم عنب من عاصر  
نمر او نبير والافقه عندي استحباب السوم على سومه ولم  
ار من صرح به حاشيه بكرى **قوله** اي سوم غيره ولو كان  
ذميا **قوله** وهي متروكة الحلب من مأكول اللحم وغيره كامة وان  
فله الرد مطلقا لكن رد الصاع يتقيد بكونها مأكولة اللبن  
والكلام في مقامين ولا فرق في ترك الحلب وثبوت الرد بين ان يكون  
قصد او نسيانا على المعتمد بحصول الضرر كما هو اصح الوجهين  
عند القاضي والبغوي واعتمده شيخنا تبعا للزملي **قوله** والمعنى  
في النهي عنه التبدليس زاد المولف في شرح منجه والضرر قال شيخنا  
تبعا للزملي **قوله** والمعنى في النهي عنه عتبه الترتيب في حاشيته  
**قوله** للتبدليس والضرر قال في المهمات وهذا يوجب اختصاص  
التحريم بهريد البيع وليس كذلك فقد جزم المتولي بتحريمها  
مطلقا لا يذا البهمة اما اذا اصرها الغير البيع ولم يضرها فلاته  
تحريم كما صرح به الرازي قاله الاذرعى رحمه الله **قوله** ومشتريها  
الخيار ولا يختص الخيار بالمأكول وقضية كلامه بثبوته وان رد  
اللبن واستقرت على ما اشهرت التفرقة وهو الاصح وبه جزم

البغوي

البغوي كذا قاله القهوي وغيره ثم قال اعني القهوي وقال الشيخ  
ابو حامد عندي انه لا خيار له قولوا واحدا انتهى وهذا مقتضى  
كلام الروضة واصلا عليه اقتصر عليه شيخنا ابو عبد الله  
الحجاري وغيره ثم الاصل **قوله** فورا هذا هو المعتمد ثم رمل **قوله**  
رد معها اي المصريات المأكولة وان قل اللبن واشترها بصاع  
او اقل هذا اذ لم يتفقا على رد غير الصاع من اللبن وغيره سواء  
اتلف اللبن ام لا فان تراصيا على غير الصاع او على ردها من  
سبب غير شيء كان جائزا وقد بحث في ذلك في الثانية ثم رمل  
**قوله** صاع تمر والعبرة في التمر بالمتوسط من تمر البلد فان  
فقد قيمته باقرب بلد التمر اليه اي الى المشتري وقيل بالمدينة  
النبوية ونقل عن اما وري اقتصر عليه في الروضة كاصلا  
وعلى مقتضاه جريت في شبه البهية الكبير شرح المنهج وهذا هو  
المعتمد عند شيخنا الزياي تبعا للزملي ويتعدد الصاع بتعدد  
المصرة وان اتحد الفقد هذا هو المنقول عن الامام الشافعي  
رضي الله عنه وهذا هو المعتمد ومن ثم صرح ابن الرفعة فقا  
لا اظن الاصحاب يسمون بتعدد القدر وهل يتعدد الصاع بتعدد  
العقد كان اشترى اثنا عشر مصرة من واحد واشترى واحد  
مصرة من اثنين مثلا محل نظر والظاهر التعدد غيره **قوله**  
لكن عيب اي وان لم يحصل به الخيار بل يكفي كونه عيبا بحيث  
لو علم به مريد الشراء يشتره **قوله** او تحريم بالحاء الملهمة **قوله**  
حوام ان من علم بخو مبيع عيبا او ما يكون السكوت عنه توتيا  
لزمه اعلام المشتري ان جهله مطلقا او من بعض الوجوه للاخبار  
المحددة من الغش ولا خروج عن الاثم الايبان عن العيب فلا

هذا هو المعتمد







لا للتمثيل لان الحيوان ما يغلب فيه التغير لان الحيوان يفتدى  
 في الصحة والسقم وتحول طباعه فقل ما ينفعك عن عيب خفي  
 او ظاهر ولا يصح جعلها للتمثيل لانه يلزم على ذلك ان يكون  
 الحيوان ما يستوى فيه التغير وعدمه وليس كذلك بل هو ما  
 يغلب عليه التغير **قوله** صح بيعها تنبيه قضية انا طهرت  
 التغير وعدمه بالغالب لا بوقوعه بالفعل انه لا ينظر له  
 حتى لو غلب التغير فلم يتغير او عدمه واستوى فيه الامران  
 فتغير او لم يتغير لم يؤثر ذلك فيما قالوه في كل من الاقسام من  
 البطلان في الاول والصحة في الاخيرين ويوجه باننا انما نعبر  
 الغلبة عند العقد دون ما يطرا بعده ابن حجر **قوله**  
 ومحل الخ هو ما قاله الماوردي وغيره قال في **المحل المذهب**  
 وهو غريب لم يتعرض له الجمهور لانهم شرطوا العلم عالم به  
 فمن لم يتعرف له بالمبيع والناسي لا وصافه حالة العقد غير  
 عالم به فمن لم يتعرض له اكتفى بذلك ومن تعرض له صرح بما  
 علم التزاما لكن المتأخرون كالناشي والسبكي والاذري قالوا  
 ما ذكره الماوردي تقييد لمن اطلق وهو المعتمد حينئذ  
**رمل قوله** ويكفي روية بعض المبيع الخ لا يكفي روية المبيع  
 من وراء زجاج ولا في ماء صافي ولا يشك بابطال الصلاة عند  
 السقم بذلك وايقاع الطلاق المعلق على الروية لانها هنا  
 مخاران بالمعرفة التامة نعم يصح بيع السبك والارض المستور  
 بالما الصافي لانه من مصالح المالك قاله الرافعي وقضية  
 الامتناع مع الكدر ويشك عليه صحة ايجار الارض مع ان  
 الروية شرط في البابين انتهى اقول فوقي في الروض بان الاجابة

اوسع

اوسع لانها تقبل التاقيت ولان العقد فيها على المنفعة دون  
 العين **قوله** كظاهر الصبرة من نحو لوز وادقة ومسك وعجوة  
 وكبسي في نحو قوصرة وقطن في عدل وبر في بيت وان راة من كوة  
 ويكفي روية اعلا المايعات في ظروفها لان الغالب استواء ظاهر  
 ذلك وباطله فان تخالف ثابت الخيار بخلاف صبرة نحو سفرجل  
 وريمان وبطيخ لا يكفي فيه ما مر بل لابد من روية جميع كل  
 واحد وان غلب عدم تفاوتها فان راى احد جانبي نحو  
 بطيخة كان كبيع الغايب كالثوب الصفيق يرى احد وجهيه  
 وكذا تراب الارض ومن ثم لو باعه قدر ذراع طولاً وعمقاً من  
 ارض لم يصح لان تراب الارض مختلف **رمل قوله** والروية  
 في كل شيء على ما يليق به يريد انه يشترط ان يرى من كل مبيع  
 مقاصده عميره **قوله** عرفاً وضبطه في الكافي بان يرى ما يختلف  
 معظم المالية باختلافه في الارز روية البيوت والسقوف  
 والسطوح والجدران والمسح والبالوعة وكذا روية الطريق  
 وواستان روية اشجاره وكذا يجري ما به وكذا يشترط روية  
 اما الذي تدور به الرخي كما في المجموع لا خلافا لابن المقرئ  
 في رويته لاختلاف الغرض ولا يشترط روية اساس البستان  
 ولا عروق الاشجار ونحوها ويشترط في ذلك ونحوه روية الارض  
 ولو راى الة بنا الحمام وارضها قبل بنايها لم يكف عن رويتها  
 كما لا يكفي في التمر روية رطبها لو راى نخلة او صبيها فكل لا  
 يصح بيعها بل روية اخرى ولا بد في السفينة من روية  
 جميعها حتى ما في السفينة الما منها كما شمله كلامهم وفي  
 الامة والعبد ما عدا السرة والركبة كالشعر وفي الدابة  
 ما يبيعون

في كل شيء على ما يليق به

ن



روية جميع اجزاها الروية لسان حيوان ولو ادميا و اجزا  
 نحو فرسي وباطن حافر و قدم كما افتى به الوالد رحمه الله  
 في الاخيرة خلافا للادعي ولهذا اطلقوا عدم اشتراط قلع  
 النعل وفي ثوب مطوي نشر و روية وجهيه ان اختلفا  
 كسباط وكل مشتق والاكربا بن كفتروية احدهما رمل  
 وفي الكتب والورق البياض والمصحف روية جميع الاوراق و  
 لمصوان الخلق تكفي رويته كقشر دمان وكذا ما لم يكن خلقة لكن  
 من مصالحه كالنفقاع والخشكان **قوله** بعد حبشي خاسي كان قال  
 بعثك عبادار ومياخا سيامع بقية الصفات **قوله** وعرا هذا  
 بيعا هذا هو المعتمد لانه بلفظ البيع بيع لاسلم على ما صححه  
 الشيخان وجماعة **قوله** اعتبارا بلفظه هذا هو المعتمد  
 خلافا لما مشى عليه الشيخ في شرح منجبه في باب السلم من  
 ان الاحكام تابعة للمعنى **قوله** فلا يشترط فيه الخ هذا هو المعتمد  
**قوله** كان سلما كما جزم به الشيخان في تفريق الصفقة **قوله**  
 ولا يصير بيع دين بدين وهو باطل هذا تبع فيه ما في  
 المنهاج من بطلان بيع الدين بالدين كما رجحه في الروضة  
 هنا وفي اصلها اخر الخلع وافتي به النووي كبيعه اي الدين  
 اي غير المثل من من هو عليه بغير دين كان باع له روماية  
 على زيد بمائة قال ابن الرفعة ويشترط كون المديون مليئا  
 مقرا وان يكون الدين حالا مستقرا **باب لزوم البيع**  
**قوله** رشيدان مختاران اشتراط الرشيد والاختيار عام  
 في كل بيع ويشترط زيادة على ذلك ان يكونا بصيرين وان  
 كان المبيع مسلما او مصحفا او كتب حديث او آثار السلف

قوله في الروضة  
 في كل بيع  
 يشترط  
 زيادة  
 على ذلك  
 ان يكونا  
 بصيرين  
 وان كان  
 المبيع مسلما  
 او مصحفا  
 او كتب حديث  
 او آثار السلف

اشترط

اشترط ان يكون المشتري مسلما وان كان المبيع صيدا بري او اشترط  
 ان يكون المشتري له حلالا وان كان سلاحا ونحوه اشتراط ان  
 يكون المشتري له غير حربي فيشترط فيه ان يكون ملتزما بالاحكام  
 كذا فرده شيخنا الزيايدي في درسه **قوله** عا هرا ولو بالاجتهاد فان  
 كان عنده مان وشك في الطاهر منها فاجتهد واداه اجتهاده  
 الي ان هذا هو الطاهر فانه يصح بيعه له والنظر فيها اذا اراد  
 المشتري ان يستعمل هذا الماء المجتهد فيه في متعدد ابتداء  
 ودواما وقد فات وان قيل انه لا يتوقف استعماله على اجتهاد  
 فيقال كيف يعمل الانسان باجتهاد غيره وقد سالت شيخنا  
 الزيايدي في درسه عن ذلك فتوقف فليجرب واذا تبين انه  
 مجتهد فيه ثبت للمشتري الخيار لانه صار مستقرا بذلك وذلك  
 فيه المايع اذا وقعت فيه ميتة لانفس لها سائلة ولم تفرغ  
 وينبغي ثبوت الخيار عند الجهل بذلك ولو وجد في العسل  
 خل هيتا يغلب وجود مثله فيه يحتمل انه لا رد ولا خيار  
 لقوله اذ اغلب في جنس المبيع عدمه **قوله** منتفع به شرعا  
 ولو مال المحشي صغير ماتت امه كما في الانوار وافتي به الوالد  
 رحمه الله تعالى لان بطل المال فيما لا نفع فيه سفيه واخر  
 اكل له بالباطل **قوله** مقدور على تسلمه اي بلا كبر مشقة  
 ولا لير يصح كما قاله في المطلب فلا يصح بيع نحو سمسك ببركة  
 واسعة يتوقف اخذه منها على كبر كلفة عرفا فان سهل  
 صح ان لم يمنع المارويته **قوله** معلوم لها قال بعض المتأ  
 الحاصل ان المبيع ان كان معين غير مختلط بغير المبيع  
 كنت معاينة عن معرفة قدره تحقيقا يعني لا يشترط معرف

خرين  
 فة

اشترط ان يكون المشتري مسلما وان كان المبيع صيدا بري او اشترط ان يكون المشتري له حلالا وان كان سلاحا ونحوه اشتراط ان يكون المشتري له غير حربي فيشترط فيه ان يكون ملتزما بالاحكام كذا فرده شيخنا الزيايدي في درسه قوله عا هرا ولو بالاجتهاد فان كان عنده مان وشك في الطاهر منها فاجتهد واداه اجتهاده الي ان هذا هو الطاهر فانه يصح بيعه له والنظر فيها اذا اراد المشتري ان يستعمل هذا الماء المجتهد فيه في متعدد ابتداء ودواما وقد فات وان قيل انه لا يتوقف استعماله على اجتهاد فيقال كيف يعمل الانسان باجتهاد غيره وقد سالت شيخنا الزيايدي في درسه عن ذلك فتوقف فليجرب واذا تبين انه مجتهد فيه ثبت للمشتري الخيار لانه صار مستقرا بذلك وذلك فيه المايع اذا وقعت فيه ميتة لانفس لها سائلة ولم تفرغ وينبغي ثبوت الخيار عند الجهل بذلك ولو وجد في العسل خل هيتا يغلب وجود مثله فيه يحتمل انه لا رد ولا خيار لقوله اذ اغلب في جنس المبيع عدمه قوله منتفع به شرعا ولو مال المحشي صغير ماتت امه كما في الانوار وافتي به الوالد رحمه الله تعالى لان بطل المال فيما لا نفع فيه سفيه واخر اكل له بالباطل قوله مقدور على تسلمه اي بلا كبر مشقة ولا لير يصح كما قاله في المطلب فلا يصح بيع نحو سمسك ببركة واسعة يتوقف اخذه منها على كبر كلفة عرفا فان سهل صح ان لم يمنع المارويته قوله معلوم لها قال بعض المتأ الحاصل ان المبيع ان كان معين غير مختلط بغير المبيع كنت معاينة عن معرفة قدره تحقيقا يعني لا يشترط معرف







به او تعذر بيعه بخلاف بقية الطيور تغلف وامه يعسوبه  
وهو اميره ولا بد من رويته في الكوارة او حال خروجه منها  
او دخوله اليها والكوارة بضم الكاف وفتحها مع تشديد الواو  
فيهما ومع تخفيفها في الاولى الخلية وحكى ايضا كسر الكاف  
مع تخفيف الواو وروض وشرحه ومملك المبيع وكذا زوايده  
مع توابعه من فوايده كنفوذ عتق وحل وطى لمن انفرده  
قال الشيخ الطولفي شرح الروض بعد قول الروض المملك لمن  
انفرده بالخيار من الابهام لان من ينفرده قد يكون احدا العاقلين  
وقد يكون غيرهما واذا كان احدهما فقد يعقد لنفسه وقد  
يعقد لغيره وليس الكل مراد كما لا يخفى انتهى بحروقه ولا  
يخفى ان الذي اورده على الروض يرد عليه هنا وعلى المنهج ايضا  
لمساوات عبارته كما لا يخفى **قوله** وحيث حكم الخ ولا احد على من  
وطى منهما مطلقا اما النفقة فقال الجليل ان قلنا المملك لاحدهما  
فضى عليه او موقوف فعليهما والمتجه في هذه الوقف كما بحثه  
ابن الرفعة ثم يرجع من بان عدم مملكه على الاخر وفتده  
بعضهم بما لو اتفق باذن الحاكم وقد يتوقف فيه لوجود  
تراضيها عليه وهو كاف في ذلك وكذا لو اتفقنا ويا مثل  
الرجوع واشهد عليها عند امتناع صاحبه وفقد الحكم  
اخزامها ياتي في المساقات وهرب الجمال **قوله** هو  
اولي لا يخفى ان هذه الاولوية اثباتا على طريقة غير المتأخرين  
القايلين بان بيع الصفات يكون سلبا وغير سلبا اما على  
طريقة المتأخرين ومنهم الشيخ الطولفي القايلين بان بيع  
الصفات وهو السلم **قوله** كما عرف في باب بيع الاعيان **قوله**

**قوله**  
سم

**باب السلم**

الخ

الصفات  
وعبارة الاسلاف  
ولا يكون الاصل  
باب بيعه

ويقال

ويقال له السلف يقال اسلم وسلم واسلف وسلف وسمى سلفا  
لتقديمه **قوله** بيع موصوف في الزمة وليس لنا عقد يختص بصيغة  
الا هذا والنكاح **قوله** بلفظ السلم او نحوه وهو السلف  
وقضية كونه بيعا انه لا يصح سلم كاف في كل ما يمنع عليه  
مملكه من رفيق مسلم او مرتد او مصحف او كتب حديث او  
كتب فقه او فيها اثار السلف خلا فالله اوردى ومن تبعض  
وكذلك المحرم يمتنع عليه السلم في الصيد فيعتبر له ما يعتبر  
للمبيع الا الروية ولهذا صح سلم الاعمى **قوله** في الحديث الشريف **قوله**  
الي اجل معلوم كالشفق او الفجر وبالقياس على الثمن فكما جاز او وسط السنة  
ان يكون الثمن حالا وموجلا فكذلك المثلث ولان فيه رفقا  
فان ارباب الصنائع قد يحتاجون الى ما ينفقون على مصالحها  
فيتسلفون على الغلبة وارباب السنقود ينتفعون في الرخص  
فجوز لذلك وان كان فيه عزر كالاجارة على المنافع المعدومة  
ومعنى الحديث من اسلم في مكيل فليكن او موزون فليكن معلوما  
او الى اجل فليكن معلوما لانه حصر في الكيل والوزن والاجل  
ح **قوله** رمل على دليل جوان السلم في المعدود والمذروع موجلا  
بشرط الروض **قوله** وهو نوع من البيع ويختص بامور اخذ  
في بنائها فقال بشرط الخ **قوله** التي يمكن مجيها فيه اشارة  
الى ان الروية لا تعتبر هنا وان اعتبرت في بيع الاعيان **قوله**  
خمس شروط عبارته في منهيه وبشرط له شروط البيع مع  
غير الروية سبعة امور **قوله** تسليم راس المال وكون المسلم  
فيه دينام مقدورا على تسليمه معلوم المقدار معروف  
الاوصاف والعلم بقدر راس المال وبيان موضع التسليم



**قوله** قبل التفريق او التخيير فلو تخاير قبل القبض كان الرضا العقد  
او احدها بطل على الصحيح اذ لو تاخر ذلك كان ذلك في معنى  
بيع الكالي بالكالي كان راس المال في الذمة **قوله** في الزمة فلو  
اطلق راس المال في العقد كما سلمت اليك دينارا في ذمتي في كذا  
شرعين وسلم في المجلس صح لوجود الشرط **قوله** بطل فيما لم يقبض  
وبقي الاخر كما قاله فيؤخذ منه ثبوته الخيار وصرح به في الانوار  
ولكن جزم السبكي ببقائه والمعهود الاول تبعه الانوار فيثبت  
الخيار للمسلم اليه حينئذ **قوله** منفعة دار كما يجوز جعلها ثمنا  
واجرة وصدقا **قوله** حصل القبض وان كان المعتبر في السلم  
القبض الحقيقي لان ذلك هو الممكن في قبضها لانها تابعة  
للمعين ومن ثم جعل راس المال عقارا غايبا اذا مضى في  
المجلس زمن يمكن الوصول اليه والتخلية لان قبضه بذلك  
وقضية كلامه انه لو كانت المنفعة متعلقة ببذنه كتعليم  
سورة وخدمة شهر صح وبه جزم الروياني ولم يطالع عليه  
الاسنوي في حثه ولو كان راس المال عبدا فاعنتقه المسلم اليه  
قبل قبضه او كان ممن يعتق عليه لعدم فان قبضه قبل  
التفريق بانته صحتة ونفذ العتق والابان بطلانها **قوله**  
لم يصح سلما الربنية ولا بيعا لاختلاف اللفظ لان لفظ السلم  
يقتضي الربنية وهذا جرى على الكالين القاعين كترجيح  
اعتبار اللفظ وقد يرجحون اعتبار المعنى اذا قوى كترجيحهم  
في الهبة بثواب معلوم **قوله** موصوفا بصفة معلومة لهما  
اي حالة العقد فلا يكفي ذكرها بعده ولو كان في المجلس ولا  
قبله قال الاسنوي الا ان اتفقا على رادتها حالة العقد

صح

صح

لا ينفك

ما كان اتفقا عليه فينتجه الصحة كما لو قال من له بنات زوجتك  
بنتي واراد معينة عندها انتهي **قوله** لهما فلو جهلاها  
او احدها او غيرهما لم يصح العقد **قوله** ولعدلين غيرهما وهذا  
بخلاف ما في الاجل من الاكتفاء بمعرفةهما او معرفة عدلين  
غيرهما لان الجهل ثم راجع الى الاجل وهذا الى العقود عليه  
فجاز ان يحتمل ثم ما لا يحتمل هنا وليس المراد هنا وثم عدلين  
معينين اذ لو كان كذلك لم يجوز للاحتمال ان يموت او احدهما  
او يفيبا في وقت المحال فيتعذر معرفتهما بل المراد ان يوجد  
ابرا في الغالب ممن يعرفها عدلان او اكثر ايا في محل التسليم **قوله**  
في وقت وجوب تسليمه وذلك في السلم الحال في العقد وفي الموقل  
بحلول الاجل فلو اسلم في منقطع عند الحلول كالرطب في الشتاء  
لم يصح لان السلم عقد غرر فلا يحتمل ما يوثق به وهذا الشرط  
في الحقيقة من شروط البيع وانما صرح به هنا ليرتب عليه  
ما يأتي ولان المقصود بيان محل القدرة وهي حالة وجوب  
التسليم وهي تارة تقترن بالعقد كلون السلم حالا وتارة  
تتاخر عنه لكونه موجلا كما تقدم بخلاف البيع للمعين  
فان المعتبر اقتران القدرة فيه بالعقد مطلقا اي سواء  
كان الثمن حالا ام موجلا ثم المنهج مع زيادة **قوله** يعسر  
تحصيله بان لا يحصل الا بمشقة عظيمة **قوله** وقت الباكورة  
وهي اول الفاكهة لا يصح السلم فيه لعزلة وجوده بخلاف قدس  
منها لا يعسر تحصيله **قوله** او قرية صغيرة لان قد ينقطع  
فلا يحصل منه شيء الا من شرف قرية كثيرا لانه لا ينقطع غالبا ويتعين  
فلا يجوز ابداله والمراد بالكثير ما يؤمن فيه الانقطاع والقليل

بلغ



بخلافه وقد نقل ابن كج عن نص الشافعي ما يقتضي ذلك قال في شرح  
المنهاج وتعبير بالقليل والكثير في التمر اولى من تعبيرة فيهما بالقربة  
اذ التمر قد يكون في الصغير دون الكبيرة انتهى وما اورد على  
المنهاج يرد عليه ايضا هنا مساوات عبارته هنا العبارة المنهاج  
حيث اعتبر الصغير في القربة **قوله** ولو بنقله للبيع عادة ولا فرق  
هنا بين نقله من مسافة القصر وفوقها لانه مع اعتبار النقل  
المذكور لا مونة في نقله على المسلم اليه بخلاف ما ياتي في النقطا ع  
المسلم فيه لان المونة ثم لازمة له فاعتبر لتخفيفها قرب المسافة  
ثم روض فان لم يعتد نقله بان نقله نادرا او لم ينقل له اصلا  
او اعتد نقله لغير المبيع كالهدي لم يصح السلم فيه لعدم  
القدرة عليه **قوله** وبيان موضع تسليمه فان لم يبينه بطل العقد  
وياتي في تعبيرة بالتسليم ما سبق في البيع **قوله** ولم يعين  
موضعه فان عين غيره جاز وتعين بخلاف المبيع المعين لان  
السلم يقبل التأجيل فقبل شرط يتضمن تأخير السلم بخلاف المبيع  
روض وشرحه **قوله** على موضع العقد ويكفي في تعيينه تسليمه  
في بلدة كذا لان تكون كبرى كعدد البصرة ويكفي احضاره  
في اولها ولا يكفى احضاره الى منزله ثم روض **قوله** الصالح لتسليمه  
قال ابن الرفعة في الحكم المذكور وهذا اذا كان موضع العقد صالحا  
للتسليم والا فالظاهر انه يشترط التعمين وهو ظاهر كلام الامة  
وهو واضح وجزم به غيره لان من شرط الصحة القدرة على  
التسليم وهو حال وقد عجز عنه في الحال وجنيد فلا فرق بين  
الحال والموجب اذ لم يكن الموضع صالحا في اشتراط التصيين  
حينئذ روى **قوله** والمراد بموضع العقد الخ والتمن في الزمة كالمسلم

فيه والتمن المعين وفي التهمة كل عوض نحو اجرة وصدق وعوض  
مخلع ملتزم في الزمة غير موجب له حكم السلم الحال ان عين لتسليمه  
مكافا جاز وتعين والاتعين موضع العقد لان كل عوض ملتزم  
في الزمة يقبل التأجيل كالمسلم فيه اي فيقبل شرطا يتضمن  
تأخير التسليم كما مر روض وشرحه وانما قال يقبل التأجيل حتى  
لا يرد عليه القرض لانه لا يدخل الاجل لانه لا يكون الاجل الا  
**قوله** وعرفا فيما بعد للخبر السابق مع قياس ما ليس فيه **قوله**  
وعتق بضم العين في الاسنوي بالكسر مصدر عتق بالضم انتهى  
فرع في السلم ايضا العتق في الحداثة مرقس **قوله** وصغر حباتها  
وكبرها قال السبكي عادة الناس اليوم لا يذكرون اللون ولا صفات  
الحبات وهي عادت فاسدة مخالفة لنص الامام الشافعي والاصحاب  
فليتنبه لذلك **قوله** لعدم انضباطه يؤخذ من هذه العلة ان بلغ  
رادة العيب لو انضبطت كالعمى وقطع اليد صح وبه صرح الرويات  
في البحر نفلا عن الاصحاب ولا تسلم عزة وجوده وعلى القول  
فالتسليم هنا يجب قبوله **قوله** اشترط كونه معلوما لهما او  
لعولين غيرهما او عدد التواتر ولو من كفارة المنهج **قوله** كقوله  
في رجب ومثله ما لوقال الى الحصاد او قدوم الحاج او قتهما او  
الشتاء او الصيف او القطار لم يرد بكل منها وقت المعين فيصح  
لانه مضبوط معلوم لا يتقدم ولا يتأخر فلا غرر ولو قال الى  
اول شهر كذا واخره صح على المعتمد روى **قوله** كنبيل اي السها  
العربية **قوله** ملصق عليه الريش وذلك اذا كان عليه عصب  
وريش ونصل او شئ منها فلا خلل ولا خلاف وسطه و  
طرفيه رقة وغلاظا وتعذر ضبطه والا فللثاني اما النبل



قبل الجز والعلم عليه فيجوز السلم فيه ليتسّر ضبطه في روض  
**قوله** الا في لآل صفار وضبطه الجويني بسدس دينار فيجوز  
 السلم فيها كيلا ووزنا قال الماوردي ويجوز السلم في البلور لان  
 صفته مضبوطة بخلاف العقيق لاختلاف اجارته فان الحجر  
 الواحد منه مختلف **قوله** لا للزينة هذا ضابطا وبيان الكبرة  
 التي لا يصح السلم فيها **قوله** وجوز ولو زعدها هذا هو المعتمد  
 اما السلم فيها اي الجوز واللوز وزنا او كيلا فجاز مطلقا  
 اي سواء كان في نوع يكثر اختلافه بغلظ قشوره ورقتها ام لا  
 بدليل ما بعده وهذا هو المعتمد خلاف الامام ومن تبعه وكذا  
 النووي في غير شرح الوسيط لانه تبع فيه كلام الاصحاب لا يخصصه  
 قيل انه اخر مولفاته ويؤيده اطلاقها في باب الربا جواز بيع  
 الجوز بالجوز وزنا واللوز باللوز كيلا مع قشرهما ولم يشترط  
 فيها هذا الشرط مع ان باب الربا اضيق من السلم وفي تعليق  
 البند ينجى مجوز السلم في المشمش كيلا ووزنا وانما اختلف نواه بالكبر  
 والصغر التلي وفي بعض نسخ التبريد المشمش ح رملي **قوله**  
 اما فيه اي في شرح الوسيط **قوله** والصواب المتسلك به هذا  
 هو المعتمد **قوله** بكسر النون قاله النووي ثم قال في المحكم  
 بفتحها ثم الاصل **قوله** وجلود لاختلاف الجزاء في الرقة والغلظ  
 نعم يصح السلم فيه في قطع مربوغة وزنا شرح المنهج **قوله** وخلق  
 عبارته في منهجه وخف مركب قال في شرحه لاشتماله على ظهارة  
 وبطانة وحشو والعبارة لا تفي بذكر اقرارها واوضاعها وخروج  
 بزيادتي مركب المفرد فيصح السلم فيه ان كان جريدا او اتخذ  
 من غير جلد والا امتنع وهذا ما حره السبكي وغيره لكنهم

اطلقوا

اطلقوا الصحة في غير الجلد ويشهد لما قلناه صحة السلم في الشباب  
 المخيطة الجديدة دون الملبوسة انتهى كلامه بحروفه وبه يعلم  
 ان قوله وخفاف محمول على الخفاف المركبة او على المتخذة من  
 الجلد او من غيره وهي غير جديدة **قوله** عدد او كيلا لا وزنا فجمع  
 للرأب وما بعده وان محل ذلك اذا كان وزنا وعبارة الروض والمعتبر  
 في نحو البطيخ والبقول والبيض الوزن وان جمع معه اي الوزن  
 العرف فسد انتهى بحروفه وانه يمتنع السلم في هذه المذكورات  
 اذ اجمع بين الوزن والعدل لكل واحدة او الجملة لان ذلك يورث  
 عزة الوجود خلاف السبكي رملي وهذا هو المعتمد او اقتصر على  
 العدد او الكيل وهذا كله اذا السلم في بطيخة واحدة فانه لا يجوز  
 قال قس واعلم انه يتج من هذا الكلام ان البطيخة الواحدة متقومة  
 لانه لا يجوز السلم فيها بخلاف الجملة فانها مثلية لجواز السلم  
 فيها وكذا يقال في البيضة الواحدة والجملة **قوله** وغالية هي مركبة  
 من مسك وعنبر وعود وكافور كذا في الروضة كما صلها وفي تحرير  
 النووي ذكر الرهن مع الاولين فقط وهريسة ومعجون وبر  
 مختلط بشعر وسفينة ومصل وهو الحاصل من اختلاط اللبن  
 بالرفيق **قوله** ان لم ينضبط ذلك فان نضبط ذلك كالعناب  
 المركب من قطن وحرير والخز المركب من ابريسم ووبرا وصوف  
 والثوب المحمول عليه بالابرة من غير جنسه كما يرسم على قطن  
 او كتان جاز لسهولة ضبطها وقيل في الاخيرة بغير الجنس  
 ليكون مثلا المختلط بغيره لا لاختراز المحمول عليه من الجنس  
 اذ السلم فيه جاز بمفهومه الاول روض وشرحه **قوله** ان  
 الصبغ بعد الشج يسد الفرج منه ان ما غسل بحيث زال



استداد الفرج يجوز السلم فيه بان يقول اسلمت اليك في مصوغ  
بعد النسخ بحيث لم يبق استداد فيه الخ ولا مانع منه طبعاً ولا في  
**قوله** روسه والمارعة اي سيقان الحيوان ويقال الاطراف  
وان كانت نية منقاة من الصوف وضبطوه بالوزن لتعذر  
ضبطها لما فيها من الابعاض المختلفة ولا يجمع اجناساً  
مقصودة ولا تنضبط بالوصف ومعظمها العظم وهو غير  
مقصود ولا يخنض فيه ما مجهول فان لم يكن فيه ما جاز وكذا  
ان كان ما وعين قدر كل منهما فيما يظلم لا تضابطه ثم الاصل  
**قوله** ومطبوخ ومشوى كذا عبر به في الظنهما جوع عبر في منجبه  
بقوله ولا فيما تاتى ناره منضبط قال في شرحه هو اولى مما  
عبر به فلا يصح السلم في خبز ومطبوخ ومشوى لا اختلاف القرض  
باختلاف تاتى النار وتعذر الضبط بخلاف ما ينضبط تاتى  
ناره كالعسل المصفي بها انتهى اما المصفي بالشمس فيصح السلم  
فيه قطعاً لعدم اختلافه **قوله** نعم يجوز الخ هذا استدراك  
على قوله ومطبوخ ومشوى ~~الفرق باختلاف تاتى~~  
النار وتعذر الضبط بخلاف ما ينضبط تاتى ناره كالعسل المصفي  
بها انتهى اما المصفي بالشمس فيصح السلم فيه قطعاً لعدم اختلافه  
**قوله** في الاجر نعم يمنع في الاجر المملوك وهو الذي لم يتكلم نضجه  
واحمر بعضه واصفر بعضه نقل الماوردي عن اصحابنا  
قال السبكي وهو ظاهر لا اختلافه في روض **قوله** والقند وهو  
نوع من السكر يكون باليمن زيادي **قوله** والغانيد وهو العسل  
المربا **قوله** والللبا بالهمز والقصر اول ما تجلب والصابون  
لا تضبط ناره وقصد اجزائه مع انضباطها وجص اي

قوله

جبس

جبس ونورة ونيدة وزجاج وما ورد فيهم واو لي خذوا انضبط  
والاشبه لما قاله القمولى الحاق النيرة بالخيز والمعمد عدم الا  
فيصح السلم فيها لان ناره منضبطة كالعسل واما النيلة  
المعروفة فيصح السلم فيها بخلاف ما اذا كانت مختلطة بطين  
او نحوه فانه لا يصح السلم فيها زيادي رحمه الله **باب**  
**الربا قوله** ويكتب بهما وبالي ايضا ويقال فيه الربا بالميم والمد  
**قوله** وهولعة الزيادة قال تعالى اهتزت وربت اي تمت وزادت  
**قوله** غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد دخل فيه  
اربع صور الاولى ان تعلم المفاضلة الثانية ان لا تعلم الثالثة  
لا في معيار الشرع الرابعة ان تعلم فيه لكن بعد حالة العقد  
وهذه الصور كلها باطلة ولكن يستثنى من الاخيرة صور وهي مالو  
قال يعتك هذه الصبرة بهذه الصبرة مكايلة او صبرة دراهم موازنة  
فانه يصح ان تساويا والا فلا وعلم تماثلها ثم بتبايعا جزافا صح  
ولا يحتاج في قبضهما الي كيل ولا وزن ومعيار الشرع الكيل في المكيل  
والوزن في الموزون فلو كان معلوم التماثل في غير معيار الشرع فلا  
اعتبار به والله لم ينص من ذلك شيان النقد وما قصد  
للطعم او مع تاخير في العوضين يمكن عطفه على غير معلوم  
التماثل والتقدير غير معلوم التماثل او واقع مع تاخير وان  
كان معلوم التماثل **قوله** والاصل في تحريمه وانه من اكبر  
الكبائر الكتاب والسنة والاجماع قال بعضهم ولم يحل في شريعة  
قط ولم يوذن في كتابه غاصيا بالحرب سوا الحل ولهذا قيل  
انه علامة على سوء الخاتمة كما يذاوليا الله فانه صح فيه الا  
بذلك وظاهر الاخبار انه اعظم اثم من الزنا والسرقة وشرب

الحاق

قوله

يزان



الحجر لكن افتى الوالد بخلافه وتحريمه تعبدى وما يردى له اما  
 يصلح حكمة لاعلة من رضى وهو ثلاثة انواع ربا الفضل وهو البيع  
 مع زيادة احد العوضين على الاخرى من جنسه وربا اليد  
 وهو البيع مع تاخير ~~القبض~~ قبضهما او قبض احدهما وربا  
 النسب بفتح النون والمدى الاجل والقصد بهذا الباب بيع  
 الربوى وما يعتبر فيه زيادة على ماص **قوله** اكل الربا وهو الرفع  
 للمال لانه الذى ياكل الزيادة وهو كلة الذى ياخذ المال لانه  
 الذى يعطى الزيادة كذا بخط شيخنا الزياى بهامش نسخة  
**قوله** وشاهده الذى فى سلم فى باب الربا وشاهده بالثنية  
**قوله** ولو غير مضروبى كحلى وتبر والاوانى المتخذة من الذهب  
 والفضة وان لم تكن اثما بخلاف العروض كفلوس وان  
 راجت رواج النقود وذلك لعله الثمنية غالباً ويعبر عنها  
 ايضا بجوهرية الاثمان غالباً وهي منتفية عن العروض **قوله**  
 لطعم بضم الطاء مصدر طعم بكسر العين اى اكل لطعم الاردي  
 بان يكون اظلم مقاصده تناول الاردي له وحده او مع غيره  
**قوله** وان لم يوكل الا نادرا كالبلوط او شاركه فيه البهايم  
**قوله** فى صحة بيعه ثلاثة امور المقتضى الحلول والمماثلة شرط للصحة  
 والقبض فى المجلس بشرط الاستمرار للصحة **قوله** وتقابض والمراد  
 بالتقابض ما يعم القبض حتى لو كان العوض معيناً كفى الاستقلال  
 بالقبض ولا بد من القبض الحقيقى فلا تكفى الحوالة وان حصل  
 بها القبض فى المجلس ويكفى قبض ما دون العاقد وهما  
 بالمجلس وكذا قبض وارثه بعد موته فى المجلس ولو تقابضا  
 البعض صح فيه بفريقا للصفقة **قوله** قبل التفرق اى عن

تراهن

حاشية على  
 حاشية على  
 حاشية على

تراض فلو اكرها على التفرق قبل القبض لم يبطل لان تفرقهما  
 حينئذ كالعدم خلافا لما نقله السبكي عن الصيمرى فان زال  
 الاكراه لزما المجلس ووكلا وليس لهما ان يحضرا زيادى  
 لتخاير قبل القبض وهو الزام العقد كالتفرق فى البطلان هنا  
 وما ذكره فى باب الخيار من انهما لوقت قبض قبل التفرق لم  
 يبطل ضعيف او هو مفرغ على راي ابن سريج وهو لا يراى ان  
 التخاير بمنزلة التفرق وما جمع به بعضهم بين الملامنى ليس  
 بصحيح واما هو تضعيف للملامنى **قوله** والمالح بالمح  
 ومثل المالح الطرون فى انه ربوى قياسا على المالح لانه ينتفع  
 به فى المطعومات من جهة الاصلاح كما افتى به الشرف المناوى  
**قوله** سوا بسوا يجوز ان يكون تأكيدا ويجوز ان اشارة الى المساوات بلفظ  
 فى المقدار حقيقة لان المساوات تصدق بما فى الجملة وبموجب الحوزة  
**قوله** وقضيته الخ وذلك لانه ذكر اجناسا من الربويات واشترط  
 مع جواز عدم المماثلة عند الاختلاف المقابضة ولكن الاجماع  
 صرحه للعلم من الادلة الخارجة ان المراد بقوله اذا كان يد  
 بيد فيما اذا التحدث فيه العلة اما اذا اختلفت فلا يشترط فيه  
 التقابض من خط البخارى افتينا تاكبر وحمض وما عذب اذ هو **قوله**  
 معلوم قال تعالى ومن لم يطعمه فانه منى فاما المالح فلا يكون  
 ربويا والاوجه اناطه ملوحته وعذوبته بالعرف **قوله** او تفكها  
 كتين وزبيب ومرو وغيرهما مما يقصد به تادم او تحل او تحرف  
 او تحض ما يأتى كثير منه فى الايمان فلا يرد عليه الحلوى **قوله** او تد  
 كماله وكلما يصلح من البهارات والادوية كوهن خروخ خويم  
 وورد ولبان ومغ وحب حنظل وزعفران وسقونيا واما الم

ويا



يذكر والروا فيهما يتناول الطعام في الايمان لانه لا يتناول في العرف  
المبنية عليه في اشار بقصد الى انه لا ربا فيهما يجوز اكله  
ولكنه غير مقصود كعظم رخو واطراف قضبان عنب وجلو  
لا توكل غالباً بان خشنت وغلظت غالباً ومطعم بهائم ان  
قصد لطعمها وغلب تناولها كعلق رطب قد يتناول  
الادميون فان قصد للنوعين في روى الا ان غلب تناول  
البهائم له فيما يظهر فعلم من هذا القول السابق بان يكون  
أظهر مقاصده الى ان القول روى بل قال بعض الشراح ان النص  
على الشعير ينهيه لانه في معناه وما ذكره بعضهم من المشاحة  
في كون القول مما غلب تناول البهائم له محمول على بلاد غلب  
فيها اليلايخ كلام الاصحاب في معنى وعبارة في روى قال  
م والمطعمات خمسة اقسام ما يختص بالادميين وما  
يغلب فيه الادميون وما يستوي الادميون وغيرهم وما يختص  
بغيرهم وما يغلب في غيرهم فالثلاثة الاول فيها الربا والباقيات  
لاربا فيهما قوله كالمصطفى بضم الميم والقصر **قوله** والسقمونيا بفتح  
السين والقاف و بضم الميم وكسر النون وبالقصر **قوله** والطين  
الارمني قال الجوهرى بفتح الهمزة والميم والنوى بكسرهما  
نسبة الى ارمينية بكسر الهمزة وتخفيف الياء قرية بالروم وجرم  
بما قاله النووى كابن النقيب وغيره **قوله** لا الخرساني فليس  
ربوياً لانه انما يوكل سفنها في روض فخرج ما اختص به الجن  
كالعظم والبهائم كالحشيش والتبن والنوى فلا ربا في شيء  
من ذلك هذا ما دللت عليه نصي الشافعي والاصحاب وبه  
صرح جمع **قوله** حاله وهو ان يكون على حالة يتاقي معها

ادخاره

ادخاره كالمترى نواه او يكون متهمياً لاكثر الانتفاعات المطلوبة  
منه كاللبن في البهجة ومنه اي مما يعتد فيه المماثلة اللبن والسمك  
قال في الروض وشرحه ويبيع اللبن باللبن كيلا حتى حامضه بجلو  
ولو ذابا وخاترا ولا يبالى يكون ما يحويه المكيال من الخاترا اكثر  
وزنا لان العبرة بالكيل كالحنطة الصلبة بالرخوة لكن لا يبيع  
الحليب الا بعد سكون رغوته ومحل ذلك ما لم يغلي بالنار  
والا فلا يجوز بيعه بجنسه بخلاف المسخن بها بلا غليان كما  
قاله الرويانى ويبيع السمك بالسمك وزنا وقيل كيلا وقال  
البعوى وزنا ان كان جامداً وكيلا ان كان ما يباع ويبيع المخيض  
بالمخيض ان لم يشبه اي كلاً منهما او احدهما الما ونحوه والا فلا  
يبيع بمثله ولا بخالص الجمل بالمماثلة لا الاقط والجبن والمصلح  
فلا يبيع شيء منها بمثله ولا باللبن ولا بسائر ما يتخذ من اللبن  
لانها لا تخلو عن مخالطة شيء اذا لاقطت مخالطة الدقيق والجبن  
يخالطه الانفة ولا يبيع الزبد بالزبد ولا بالسمك ولا باللبن  
ولا بسائر ما يتخذ من اللبن لان الزبد لا يخلو عن قليل  
مخيض وهو يمنع عن العلم بالمماثلة **قوله** ويجوز بيع حيوان  
باخر لانه لا ربا في الحيوان مطلقاً اي سواء جاز بضعه كصغار  
السمك ام لا لانه لا يعد للاكل على هيئته وقد اشترى ابن عمر بعير  
ببعيرين بامر من صلى الله عليه وسلم **قوله** وان كان بضع  
اخرها لبن بخلاف ما اذا كان بضع كل منهما لبن فلا يجوز  
لانه من قاعة مدحوة ودرهم ان كان من جنسه كشاة  
لبون مثلهما فلا يجوز كما سياتى في البيوع الباطلة وكاللبن  
البيض وكذلك يجوز بيع بيض الدجاج ونحوه واللبن بالحيوان











صلى الله عليه وسلم انه يتخذ في البيوع فقال اذا بايعت فقل  
 لا خلا به زاد البيهقي وغيره باسناد حسن ثم انت بالخيار  
 في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال وفي رواية الدارقطني عن عمر  
 فجعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم عهده ثلاثة ايام  
 وخلا به قال في المجموع هي الغبن والخديعة قال في الروضة اشهر  
 في الشرع قوله لا خلا به عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة ايام ولا  
 بد ان تكون مدة الخيار معلومة للمتعاقدين كالي طلوع الشمس  
 الغد ولولم يقل الي وقته لان الغيم اما يمنع الاشتراق لا الطلوع  
 واما يجوز في مرة متصلة بالشرط والالزام جوازه بعد لزومه وهو  
 ممتنع متوالية لا تزيد على ثلاثة ايام لان الاصل امتناع الخيار  
 الا بما ورد الشرع به ولم ياذن الا فيما زاد الشرع عليها بقيودها  
 المذكورة فما سواها باق على اصله بل ورد عنه صلى الله عليه  
 وسلم انه ابطال بيعا بشرط فيه الخيار اربعة ايام رواه عبد  
 الرزاق وتحسب المرة المشروطة من حين العقد الواقع فيه  
 الشرط فان وقع بعده في المجلس فمن الشرط واثرت ذلك في العقد  
 لان الغالب وقوع شرط خيار فيه لا في المجلس بعده ولم يعتبر  
 من التفريق ليلا تصير مدة الخيار مجهولة لانه لا يعلم متى يتفرقان  
 لا بد من رمل من عند قوله وان تكون الخ قوله لم يصح العقد ومن  
 ذلك ما لواجب الراهن المرهون مدة تزيد على الدين وما لو فاضل  
 في الربوي حيث منعناه من دين من جنسه او زاد في خيار  
 الشرط او في العرايا على القدر الجائز فيبطل في الجميع قال الرمي  
 في شرحه واما بطل بشرط الزيادة ولم يخرج تفريق الصفقة  
 لان اسقاط الزيادة يستلزم اسقاط بعض الثمن فيؤدي

لجعله

لجعله قوله وخيار عيب وهو المتعلق بفوات مقصود مفلون  
 بشا الظن فيه من التزام شرطى او قضا عرفى او تقرير فعلى  
 قوله ثبوت ذلك الخ وذلك ان رجلا ابتاع غلاما فاقام عنده  
 ما شاء الله ثم وجد به عيبا فخاصهم الى النبي صلى الله عليه وسلم  
 فردده فقياسا على التصريية ثم الاصل **تنبيه** كيبينوا حكم  
 المقارن للقبض مع ان مفهوم قوله قبل القبض وبعده متناف  
 والذي يظهر ان له حكم ما قبل القبض لان يد البايع عليه حيا  
 فلا ترتفع ضمانه الا بتحقيق ارتفاعها وهو لا يحصل الا بهتمام قبض  
 المشتري له سليما انتهى ابن حجر **قوله** ومن ذلك الخيار لجعله دكة  
 بفتح الدال تحت الصبرة ومثلها في ذلك الحفرة فان كانا عالمين بهما  
 بطل البيع لمنعهما تخفيف القدر فيكثر الضرر نعم ان راي الموضع  
 قبل وضع الصبرة عليه صح البيع لحصول التخيير وان كانا  
 جاهلين ثبتت الخيار لمن لحقه الضرر منها على المعتمد  
 خلا فاللبغوى حيث قال يثبت الخيار للبايع في الركة دون  
 الحفرة **قوله** وضابط العيب هنا كل ما ينقص بفتح الياء ضم  
 القاف افصح من ضم الياء وكس القاف المشددة **قوله** العيب والقيمة  
 نقصا يفوت به غرض صحيح يصح عوده الى العين او القيمة وان  
 يكون قيد النقص الجزو فقط احترازا عن قطع زائد وقلته  
 يسيرة من الفخذ اندملت بلاشين وعن الختان بعد الانزال  
 فانه فضلة فقط وجوز عليه جمع من الشراح وبنوا عليه  
 الاعتراض على المصنف بانه كان ينبغي ذكره عقبه وتبعه  
 الشيخ في منهجه ثم رمل **قوله** اذا غلب في جنس المبيع عومه  
 قيد بهما احترازا عن قلع الاسنان في الكبير وفي الثاني عن



بول الصغير فانهما وان نقصا القيمة لا يفلب عدمهما في جنس  
المبيع ثم رمل في العيوب ستة اقسام هذا ومثله عيب الغرة  
الثاني عيب الاضحية والهدى والعقيقة وهو ما يفتق الحرج  
الثالث عيب الاجارة ما اثر في المنفعة تاتي اظهر منه تفاوت في  
الرابع عيب النكاح ما ينفرد عن الوطى ويكسر الشهوة  
السادس عيب الصداق اذا طلق قبل الدخول ما يفوت به غرض صحيح  
سوا اغلب في جنسه عدمه ام لا **قوله** عيب الكفارة ما اضر  
بالعمل اضرار يدين اق سى **قوله** كالحضا الحضا بالمدسل الخصيتين  
سوا قطع الوعا والذكر معهما ام لا وهو ما يغلب في جنس المبيع  
عدمه فيها ام لا لو كان الخصاص في مأكول يغلب وجوده فيه او نحو  
بغال او برارين فلا يكون عيبا كما قاله الاذرى والزر كشي وصرح  
به الرويانى وهو ظاهر بدليل الضابط رمل **قوله** والزنا  
ذكر الامان او انثى ولو اوطا وتمكينه من نفسه ومسا حقتها  
**قوله** والسرقة الا من اراد الحرب فان الما خوذ غنيمة نعم هو  
صورة سرقة ثم رمل واني بالخاف في اول الامثلة اشارة الى عدم  
الحصر فيما ذكره فمن ذلك البحر وهو الناسى من تغير المعزة  
ذكر او انثى وصنان ان خالف العادة بان اعتاده في غير اوانه  
والاباق لكن الزنا والسرقة والافقة وجناية العبد وردته  
عند البايع وان تاب من كل منها لم يفسد البايع بخلاف ما عدا هذه  
الخمس كسرب المسكر فان التوبة منه تنفي كونه عيبا **قوله**  
استمر خيارهم هذا احد وجهين في المسالة ومال اليه الاستوى  
في شرح المنهاج وقال الله انه ظاهر الجرو واستوجهه في  
شرح منهي وهو ضعيف والوجه الثاني وهو قضية كلام

الثاني  
الثالث  
الرابع  
السادس

الثاني

الشاشي

الشاشي انه لا يستمر وهذا هو المعتمد كما لو اشترى مصراة  
ورد اللبن الى الحد الذي اشعرت به التصرية **قوله** كتلف احد  
المبيعين قبل القبض اي كان اشترى عبدين قيمتهما ثلاث مائة  
والمسمى مائة وخمسون فتلف احدهما قبل القبض وقيمته خمسون  
وقيمة الثاني مائة فينفسخ البيع في التلق ويسقط الثمن  
خصته من المسمى خمسون **قوله** كبيع حل وحرم اي مقصود  
كالميتة والخمر يقصد لاطفال النار اما اذا كان الحرام غير مقصود  
كالدم فانه يصح بجميع الثمن في الحلال واعتمده الرملة في حاشيته  
ثم البهية لان الحرام كالعدم كما يقتضيه كلامهم في النكاح والناع  
**قوله** وخيار فقد الوصف كالبكارة والكتابة او كون الرابة من  
ادى او غير حامل او ذات لبن **قوله** مع القدرة على الانتزاع  
بشرط ان لا يتوقف تسليم المغصوب ونحوه على حلفة او مشقة  
حتى لو كان هناك وتحتلها البايع عن المشتري فان البيع لا يصح  
في هذه الحالة قرره شيخنا الزياي في درسه **قوله** بجحى بان  
اشترى شيئا بمثل معلوم وهو باق بعينه وامتنع البايع  
من تسليم المبيع بان جحد البايع البيع فيتصرف المشتري في  
الثمن اذا فسخ المشتري البيع لانه باق على ملكه **قوله** او غير  
كفصب المبيع او اباقة والخيار في هذه الصور الثلاث على  
التراخي كما في شروض واعتمده شيخنا الزياي في درسه  
**قوله** والخيار لجهل كون المبيع الخ وكذا اذا علم انه مكترى و  
ظن له الاجرة وكذا اذا علم انه مكترى وجهل مرة الاجارة كذا بطل  
شيخنا الزياي وتكون الاجرة للبائع فيها اذا اجاز المشتري  
البيع فلو فسخت الاجارة فهل تعود المنفعة للبائع او للمشتري

من  
من  
من







هنا الذي لم يعد قوله لثبوت ذلك في الصحيحين قال صلى الله عليه وسلم اذا فلس الرجل ووجد البايع سلعة بعينها فهو احق بهما من الغرماء رواه مسلم والبخاري وغيره نحوه قوله ولا بد في ذلك من الحجر عليه الخ وهذا يسمى بالحجر الغريب اذ يفارق حجر الفلس في انه لا يرجع فيه بعين المبيع ولا يتوقف على سوال الغرماء ولا على فك القاضي بل ينفك بمجرد التسليم على الواجهة ولا على نقص ماله عن الوفاء العذر البايع هنا حيث سلم بايجاب بيع الحاكم ومن ثمر لو سلم متبرعا اعتبر النقص كما في الفلس وفي انه ينفق على مهونه نفقة مواسر ولا يتعدى للمحادث ولا يباع فيه مسكن وخادم لامكان الوفاء من غيره اي اذا كان في المال سعة ابن جرج **قوله** او من غيبة ماله مسافة القصر المعتمد انه لا يجوز اذا كان ماله بمسافة القصر خلافا لبعض المتأخرين **قوله** وان لم يكن عيبا فان خيار العيب لا يختص بهذه الصورة بل الروية بمنزلة الشرط في الصفات المايينة عند الروية بكل مافات منها فهو ككتبي الخلف في الشرط **باب البيوع**  
**الباطلة** هي كثيرة وتقدم اكثرها اول الكتاب في البيع الفاسد **قوله** اي لم يقبضه البايع بفتح اوله وكسر ثالثه **قوله** ورزق سلطان اي وافززه له **قوله** فلا يصح بيعه قبل افرازه له كما يقع الان كثيرا من ان الشخص ياخذ تذكرة بقره بقر معلوم ويبيع ما فيها الاخر قبل افرازه **قوله** وغنمة اذا ملكوها اما باختيار المالك او بالقسمة وكان ذلك بعد افراز الامام لكل شخص قدر حصته قبل القبض فله صحت او كانت صفاء واحدا وافززه ما يستحقه الغنم

بلغ

ولان

**قوله**

وكافا البايع احد الغامنين واختاروا الملك فاذا باع نصيبه المعلوم بالجزئية قبل القبض **قوله** وانظر لو باع اكثر من حصته هل يصح البيع في الجميع او يبطل في الجميع او يبطل الا فيما زاد على قدر حصته قياس النظائر انه يصح في قدر حصته فقط ويبطل فيما زاد على ذلك زيادي **قوله** ومسلم فيه تبع فيه الاصل وهو غلط فقد قال الاصحاب انه لا يصح بيع المسلم فيه ولا الاعتياض عنه قبل قبضه قال شيخنا الزيادي وكما رفيه خلافا **قوله** ايضا ومسلم فيه هذا وجه ضعيف ذكره الشيخ ابو حامد وفي نص الام ما يشهد له وكان صواب العبارة ان يقول لا مسلم فيه لان المسلم فيه لا يصح بيعه ولا الاعتياض عنه كما هو مقرر في محله ويمكن حمل ما هنا من الصحة على ما اذا استبدل من المسلم اليه ارض من المسلم فيه او اوجود منه من نوعه وجنسه كذا في بعض نسخ الاصل لكنه مضروب على هذا الحمل المذكور وقد تردد في صحة هذا الحمل شيخنا الزيادي وقال ان قوله ومسلم فيه مبني على وجه ضعيف كما تقدم **قوله** ومكرى اي فانه يصح بيعه وان لم يقبضه المكري من المكري **قوله** كمشارك لكن لو سلمه بغير اذن شريكه ضمن فاذا تلف عند المشتري خير الشريك بين مطالبة البايع والمشتري وقرار الضمان على من تلف عنده **قوله** بعد انفكاكه اي او اذن الميراث له في ذلك فانه كالا انفكاك فيكونه مات قبل قبضه فانه يتمتع على الوارث التصرف فيه قبل قبضه قياسا ولو باع المورث كالطير غير النحل تقدم الكلام عليه في باب لزوم

في البيع الفاسد  
 في البيع الفاسد  
 في البيع الفاسد



البيع **قوله** الا في اجارة اي فان المنفعة فيها معدومة لا يمكن  
الموخر تسليمها للمستاجر لان المنفعة انما تستوفي شيئا فشيئا  
فهو عاجز عن تسليمها حالا فكانت الاجارة مستثناة من  
ذلك بهذا الاعتبار ومع ذلك صححت اجارة محلها **قوله** ومقصود  
او ابق لقادر عليه اي من غير كلفة ولا مونة اي لها وقع فان  
احتاج في رد المفعوب او نحوه الى مونة ففي المطلب ينبغي المنع  
ومثلها الكلفة اخذ من مسالة السمك في البركة الواسعة اما  
بيع المفعوب ونحوه لمن لا يقدر على انتزاعه فلا يصح ولو لم تنفع  
العتق وان عرق محله واستشكل في المهمات منع بيع الضال  
والابن والمفعوب فان اعتاقهم جاز وقد صرحوا بان العبد  
اذا لم يكن في شرايه منفعة الا حصول الثواب بالعتق كالعبد  
الزمن يصح بيعه واعتاق المبيع قبل قبضه صح على الصحيح  
ويكون قبضا قال فلم لا يصح بيعه هولا اذا كانا وزنا بل مطلقا  
لوجود منفعة من المنافع التي يصح الشرائها واجيب بان الزمن  
ليس فيه منفعة قد حيل بين المشتري وبينها بخلاف ما  
المفعوب ونحوه وقضية هذا الفرق ان المفعوب ونحوه  
لو لم يكن فيه منفعة الا العتق انه يصح والظاهر خلافه  
في الخطيب بالمعنى وكذلك الرملة في شرحه قال انه لا يصح كما  
افاد ذلك الوالد قال شيخنا الزيايدي في حاشيته والاحسن  
في الجواب ان يقال انما لم يصح بيعه هولا لعدم القدر عليه  
بخلاف الزمن فانه مقدور عليه **قوله** كان يقول اذا نتجت  
بالنسبة للمفعول لا غير كما عليه اهل اللغة **قوله** او يثبت  
الي نتائج النتائج كما فسره راويه ابن عمر نتائج ما في بطنها اي

**قوله**  
الي

الي ان تلد الدابة ويلد ولدها فولد ولدها نتائج النتائج وصورتها  
ان يقول بعتك ولما تلد هذه عير **قوله** وهو بكسر النون مصدر  
بمعنى المفعول كما ان جبل الحبل كذلك والحبل جمع حابل كفاسق  
وفسقه ولا يقال جبل لغير الادمى الامحازا في كلامه تجوز من  
وجهين الاول اطلاق الحبل على البهايم وهو مختص بالادمية  
وقد يقال فيه تقليب الادمى على غيره والوجه الثاني اطلاق  
المصدر على اسم المفعول اي المحبول **قوله** في النوع الاول وهو  
بيع النتائج نفسه **قوله** وفي الثاني وهو ما لو باع شيئا معلوما  
واجل ثمنه بنتاج النتائج **قوله** والمضامين ع قال الازهري سميت  
بذلك لان الله تعالى اودعها ظهورها فلما انما ضمنها انتهى  
**قوله** وهو ما في اصلا ب الفحول اي من الماء وفسره الاسفوي بما  
تحمله من ضرب الفحل في عام او عامين مثلا ونحوه في القوت  
كذا بخط **قوله** ولما مر اي من قوله لانه بيع ليس بمملوك الخ  
**قوله** جمع مضمون كجاني جمع مجنون او مضمان كفاتيح ومفتاح  
**قوله** وهو اي لغة **قوله** جنين الناقة اي خاصة تبع فيه الجوهري  
وخالفه غيره **قوله** كبيع بشرط بيع كبيعك ذا العبد بالف بشرط  
ان تبيعني دارك بكذا **قوله** او فرض كبيعك عبيدي بالف بشرط  
ان تقرضني مائة والمعنى في ذلك انه جعل الالف ورفق العقد  
ثمنا واشترط العقد الثاني فاسد فبطل بعض الثمن وليس  
له قيمة معلومة حتى يفرض التوزيع عليه وعلى الباقي فبطل  
البيع ثم ان عقد الثاني مع علمها بفساد البيع صح والا فلا  
كما صحه في المجموع **قوله** الا ثلاثة عشر الخ هذه الامور مستثنيات  
من النهي عن بيع بشرط وهي منزلة منزلة الرخص في العبادات

الوجه

ت



اي فلا يقاس على ما لم يقل بل يتبع فيها توقف الشارع ولا يتعدى  
 لكل ما فيه مصطحة **قوله** معينين والعلم في الرهن بالمشاهدة  
 او الوصف بصفات السلم وفي الكفيل بالمشاهدة او بالاسم  
 والنسب ولا يكفي الوصف كمؤسثة اذ الاحرار لا يمكن التزامهم  
 في الزمة بان يلتزم في ذمته الا تيان بمؤسثته بخلاف المرهون  
 فانه مال وثبت في الزمة لان انتفاء القدرة عليهم ونقض  
 بالضاد من الرقيق فانه مال ويثبت في الزمة ويصح ضمانه باذن  
 سيده ورد هذا النقص بان قوله مؤسثته يخرج مع الرقيق لان  
 الرقيق لا يكون مؤسثته **قوله** لثمن لو عبر بدله بعوض لها في  
 المنهج لمان او لي يستل ذلك المبيع والتمن الذي في الزمة وصورة  
 المبيع في الزمة ان يكون ذلك في سلم لا غير **قوله** في الزمة خرج  
 بذلك المعين كما لو قال بعثتك بهذه الدراهم على ان تسلمها لي  
 وقت كذا وترهن بها كذا او يضمنك بها فلان فان العقد بهذا  
 الشرط باطل لانه رفق شرع لتحصيل الحق والمعين حاصل بشرط  
 كل من الثلاثة معه واقع في غير ما شرع له **قوله** ولا بد من كون  
 الرهن غير المبيع ولو بشرط رهنه اياه ولو بعد قبضه فسد  
 لانه لا يملكه الا بعد البيع فهو بمنزلة استثناء منفعة في البيع  
 ولو رهنه بعد قبضه بلا شرط مفسد صح **قوله** فان الحق  
 الخ ولهذا لو عينهم لم يتعينوا ولو استعوا لم يجبروا ولا اختلفت  
 الاغراض بتفاوتهم وجاهة ونحوها لانه لا يقلب قصده ولا  
 يختلف به المالية اختلافا ظاهرا بخلاف ما في الرهن والكفيل **قوله**  
 او بشرط اجل اي في غير الربوي **قوله** معين اي لهما كمال صفرا ورجح  
 لا الى الحصاد ونحوه وان لا يبعد بقا الرينا اليه كالقسيمة ولا

بطل

بطل البيع للعلم قال العقد بسقوط بعضه وهو يودي الى الجمل  
 به المستلزم للجهل بالتمن لان الاجل يقابل به قسط من الثمن **قوله**  
 اعتناق المبيع اي منجزه مطلقا اي عن مشتر فيصح البيع والشرط  
 وخرج بما ذكر بيعة بشرط الولا ولو مع العتق لغير المشتري او  
 بشرط تدبيره او كتابته واعتناقه او منجزا من غير مشتري بايع  
 او اجنبي فلا يصح وخرج باعتناق المبيع بشرط اعتناق غيره فلا يصح  
 البيع معه لان انتفاء كونه من مصالحه قال في شرح الروض وما  
 تقرر علم انه لا يلزمه الاعتناق فورا وانما يلزمه اذا طلبه منه  
 الحاكم او البائع او ظن فواته لولم يات به **قوله** بشرط براته اي  
 البائع بان قال بعثتك بشرط ان يبري من العيوب التي بالمبيع و  
 مثله ما لو قال ان به جميع العيوب او لا يرد على عيب او عظم  
 على فقه او اعلمك ان به جميع العيوب صح العقد مطلقا لانه  
 بشرط تأكيد العقد ويوافق ظاهر الحال السلامة من العيوب **قوله**  
 باطن بالحيوان وهو ما يعسر الاطلاع عليه والظاهر بخلافه وقيل  
 الباطن ما كان داخل الجوف والظاهر خلافه بان لا يكون داخل  
 البدن على اقرب الاحتمالات ومن الظاهر ان لحم المأكولات ولو  
 حية كما هو ظاهر لسهولة الاطلاع عليه ولو مع الحياة كما يستفاد  
 مما ياتي في الجلالة **قوله** بالحيوان موجود فيه حال العقد  
**قوله** لم يعلمه اي البائع مطلقا اي ظاهرا وباطنا علمه او جهله **قوله** صح  
**قوله** بغير الحيوان ولا فيه لكن حدث بعد البيع وقبل  
 القبض مطلقا لانصراف الشرط الى ما كان موجودا عند العقد  
**قوله** يتغذي في الصحة والسقم الخ بمعنى انه ياكل في حال صحته  
 وفي حال مرضه فلا يهتدي الى معرفة مرضه اذ لو كان من شأنه

بطل



ترك الاكل حال المرض لكان الحال بيننا **قوله** وتحول طباعه بالجر  
عطفا على المجرور قبله اي ياله في حال صحته وسقته وتحول طباعه  
كذا ذكره بعض المحققين كذا يحفظ شيخنا الزيادي بهامشي نسخة  
**قوله** وله اي المشتري **قوله** بعد بدو الصلاح محله ما لم يغلب  
تلاحقه واختلاط حادثه بموجودة كتين وقتا وبطيخ فلا يصح  
بيعه الا بشرط قطعه وان بدا صلاحه كما هو مصرح به الش في  
منه وشرحه فيتعين حمل كلامه هنا على ما لا يغلب اختلاطه  
فان المنقول في هذه الحالة اشتراط القطع **قوله** بعد بدو الصلاح  
اي الحله او بيعه **قوله** لكون العبد كاتبا قال ابن حجر في شرح الارشاد  
ولو بشرط كونه كاتبا فهل يجب تلك الكتابة عربية او لا وعلى  
الثاني فهل يحمل على الكتابة العربية او يكفي بكونه يحسن الكتابة  
بأي قلم كان او يحمل على المتعارف في العقد للنظر في ذلك محال  
ولا يبعد الاكتفاء بالاطلاع وبكونه يحسن الكتابة بأي قلم كان  
ما لم تكن الاغراض في محل العقد مختلفة باختلاف الاقلام فيجب  
التعيين انتهى **قوله** لكون العبد كاتبا خرج بذلك ما لو قال بشرط  
ان يكتب كل يوم كذا فان العقد يبطل بذلك وما فرغ من المستثنيات  
من بطلان البيع بشرط رجع الى بقية البيوع الباطلة وكبيع الملامسة  
**قوله** بضم الميم وكسر ها وما اشتهر على اللسان من الفتح فلا وجه  
له لانها في الماضي مفتوحة وليست حرف خلق ثم رمل **قوله** بان يبنذ  
اي يطرح او بان يبنذ به ثمن معلوم فيقول احدهما انبذ اليك ثوبي  
بعشرة فياخذه الاخر **قوله** والمحا قلة ما خذوة من الحقل جمع حقلة  
وهي الساحة التي تزرع سميت بذلك لتعلقها بزرع في حقلة  
**قوله** وهي بيع البر في سنبله او بر في ثبته اخرا من التحليل الاتي

في ظلامه

في كلامه في قوله ولان البر مستور بما ليس من مصالحه **قوله** بصا في  
اي ببي صاف من ثبته الا في سلم ورياء صوره السلم ان يسلم اليه  
في ثوب مثلا موصوف بما يخلف به الفرض اختلافا ظاهرا  
مها تقرر ولم يكن عند المسلم اليه منه شيء فانه صحيح ويحصله  
له بعد ذلك وكذلك الربا بان يبيعه صاعا من بر مثلا بصاع  
منه في الزمة وان لم يكن ذلك في ملكها حالة العقد ثم  
قبل تفرقهما يحصل ان ذلك بقرض او غيره ويتقايضان وكذلك  
لو اجر شخص شخصا في الزمة ليركب عليها الى ملكه اول  
شهر كذا او لم يكن في ملكه شيء من نوع الدابة ولا جنسها ثم حصل  
بعد ذلك مع **قوله** واقعين اي الربا والاجارة كما في مث الاصل  
على ما في الزمة بخلاف السلم فانه لا يبيعه واما الاخر الا على ما في  
الزمة بخلاف الربا والاجارة فانها تارة وتارة **قوله** والقذب  
عبارة الروض والكبد والطحال والكرش والرية والمخ اجناس  
ولو كانت من حيوان واحد لا اختلاف اسمائها وصفاتها وكذا  
الروسي والاكارع جنسان **قوله** بان كان صغيرا يوكل عادة والا  
فاجلد اذا خشن وغلظ يكون غير ربوي وعبرة الروض وشرحه  
وليس الجلد ربويا فيبيع جلد بجلدين ومطه كما يوخذ من كلام  
الماوردي وغيره اذا لم يوكل غالبان خشن وغلظ والا فهو  
ربوي وعليه يحمل منه بيعه اذا لم يربغ بالحيوان **قوله** ما  
مراي كونه من قاعدة مدعومة ودرهم **قوله** ولك اولي اولنا  
**قوله** وبيع الماء الجاري او النابع اي وحده واما بيعه مع قراره  
فصحيح وقيل لا يصح بيعه ولو مع قراره في الروضه في موضع  
والمعتمد الاول زيادي فان كان كذلك وصورة المسألة ان الماء







الصفة كما مر في بابها **قوله** وقيس به العنب واستشكل  
 القياس لانه لا يدخل الرخص بل يقتصر على محل الورود على  
 ما قيل والمعتمد انه يدخل الرخص فلا اشكال ولا يجوز بيع  
 العرايا الا بتسع شروط ان المبيع عنب او رطب فلا يجوز في سائر  
 الثمار وان تكون احدهما يعني ما على الارض مكمل والاخر موزون  
 فلا يجوز فيهما مخروصين او مكيلين او موزونين او احدهما مكيل  
 والاخر موزون او مخروصا وان يكون احدهما يعني ما على الارض  
 يابس والاخر رطب فلا يجوز في اليابسين واخرهما مقدر بخوص  
 او غيره على روي الشجر ولا في الرطبين ولا في الرطب على الارض بما  
 على الشجر وان يكون الرطب على روي الشجر فلا يجوز في المقطوع  
 لانه من جملة المعاني في جواز بيع العرايا كل الرطب على التدرج  
 وهو مستوف هنا وان يكون دون خمسة اوسق وان يتقابضا قبل  
 التفرق وان يكون بعد ظهور الصلاح فلا يجوز قبله لعدم الحاجة اليه  
 ح وان لا يتناول قسط الزكاة كان يكون ما لكه كافر افك تناول قسطها  
 بان تعلقت **قوله** ببيع جميعه وان لا يكون مع احدها شيء من غير جنسه  
 لم يجز لانه من قاعة مرجوة فان تبين الخطا بعد الخرص بزيادة  
 في احدها ردت اي البيعة لا الزيادة لان الرد لا يختص بها هذا  
 اذا كانت اكثر مما يقع بين الكيلين والا فلا يضر انتهت عبارة  
 الاصل مع شرحها **قوله** البس بالربط قيل ومثله الحصر ورد بان  
 الحصر لم يبد به صلاح العنب وبيان الخرص لا يدخله لانه  
 لم يتناه كبره بخلاف البس فيهما **قوله** ومثله الحصر  
 والمعتمد خلافه مرقق **قوله** الله تعالى **باب الصلح**  
**قوله** عقد يحصل به ذلك اي قطع النزاع وهو انواع صلح بين المسلمين

المشركين

والمشركين واصلح بين الامام والبقاة واصلح بين الزوجين عند  
 الشقاق واصلح في المعاوضة والدين وهو المراد **قوله** لا نقياد  
 الى الاحكام غالباً ولفظه يقتضي للمتروك بمن وعن ولها خذ بعل  
 وابا غالباً **قوله** كان يصلح على خراج ومنه الصلح على الانكار لانه  
 ان كان المرعي كاذبا فقد استحلت به مال المدعي عليه وهو حرام  
 وان كان صادقا فقد حرم عليه ماله الحلال لانه يستحق  
 جميع ما يدعيه **قوله** ثم هو يكون اي بعضه هبة بان  
 يدعي عليه عينا فيقر له بها او يقيم حجة بما يدعيه فيصالحه  
 من عين على بعضها فيكون هبة للباقي لصديق حرها عليه  
 فيصح بلفظ الصلح كصلحتك من الدار على بعضها كما يصح بلفظ  
 الهبة كان صورته ان يقول وهبتك نصفها وصالحتك على  
 باقيها وخرج بقوله وصالحتك على باقيها ما لو اسقطه فانه  
 يصح ايضا ويكون هبة محضة فلا يشترط على هذا سبق  
 خصومة ولا يكون صلحا في شقة في تسميته صلحا ان يقول  
 وصالحتك **قوله** ما ثبت لها اي الهبة المقررة في بابها من  
 اشتراط القبول وغيره لصرف حرها فيصح في البعض المتروك  
 بلفظ الهبة والتمليك وشبههما **قوله** ويكون بيعا وصوقا ببيع  
 بعته نصفها وصالحتك على الباقي **قوله** فيثبت له ما ثبت  
 للبيع كالمشفعة والرد بالصيب وخيار المجتلي والشرط ومنع  
 تصرفه في المصالح عليه وعنه قبل قبضه واشتراط التقابض  
 ان اتفقا اي المصالح عنه والمصالح عليه في علة الربا وغير ذلك  
 من احكامه كاشتراط التساوي اذا كان جنسا ربويا واشتراط  
 القطع في بيع الزرع الاخضر وجريان التحالف عند الاختلاف



في بيان ما لا يشك في صحة ما ذكره من ان العينة لا بد ان تكون من جنس البضاعة التي هي لغيره

وفساده بالضرر ولا شرط الفاسد والجهل لان حد البيع يصدق  
 على ذلك منهاج وشرحه للمولى **قوله** على منفعة صورتها ان يدعي  
 عليه عينا فيقر له بها ثم يصالحه على ان يسكن داره مئة معلومة  
 فالمنفعة ما خوذت والعين المروعة متروكة فيملك المقر تلك العين  
 ويملك المقر له منفعة الدار فكان المدعي استاجر تلك الدار بالعين  
 المروعة كذا بخط شيخنا الزيادي بها نسخة **قوله** على منفعة هذه  
 اجارة لغير المروعة العين بالعين من عديمه له وحسين يملك المقر  
 العين بالعين من غريمه له وحسين يملك المقر العين التي  
 اقربها ويملك المقر له منفعة العين المصالح عليها وكانه استاجر  
 العين التي اخذها بالعين المقر له بها او من منفعتها على غيرها  
 هذه اجارة للعين المروعة من المدعي لغريمه بغيرها وصورة  
 هذه بان يدعي عليه دارا فاقوله بها ثم يصالحه على ان يسكنها  
 مئة معلومة بعيد مثلا كذا بخط شيخنا الزيادي بها مش  
 نسخة **قوله** وصالحته على الباقي قد يشكل بانه فائدة لهذه  
 المصالحه ولا زيادة لها عن الاقتصار على الابرار من الخمسة  
 ويجاب بان الصيغة كلام واحد وهو من المصالح فيتوقف  
 على سبق الخصومة والا لم يصح ولم ير الان الكلام كله صيغة  
 واحدة فيعتبر باحرة بخلاف ما اذا اقتصر على ما ذكر قس وبهي  
 هو الصلح على بعض العين صلح خطيطة وما عداها غير  
 صلح الا انكار صلح معاوضة وصح نحو ابر الخط واسقاط  
 ووضع كما براتك من خمسين من الالف الذي لي عليك او  
 خطتها او اسقطها او وضعتها عندك وصالحته على الباقي  
 ولا يصح هنا بلفظ البيع كظيره في الصلح عن العين ولا يشترط

مش  
العين

**قوله**

تعيين  
**قوله**

تعيين الباقي ولا قبضه في المجلس ولو كانت الخمساية المصالح بها  
 معينة صح على المعتمد نظر المعين فانه في الحقيقة استيفاء للبعض  
 واسقاط للباقى فلا فرق بين المعين وغيره **قوله** بان يجعل  
 العين المروعة راس مال سلم وكلامهم هنا ومثيلهم للسلم يدل  
 على جواز بلفظ الصلح فقوله في حده بلفظ السلم يزاد عليه  
 او الصلح وقال من السلم حقيقة يشترط فيه لفظه وحكمه كما  
 هو جاز بلفظ الصلح قس واعتمد شيخنا الزيادي ما قاله  
 الرولى **قوله** ان تطلقى طقة فيقول لها صالحتك لانه مقام  
 طقتك فيحصل به الخلع وان لم يذكر لفظه او لفظ الطلاق او  
 قبلت ذلك ويقع عليه الطلاق بذلك **قوله** كقوله صالحتك  
 من كذا على ما استحقه عليك من القود وهذا التمثيل على خلاف  
 القاعدة فن دخلت على المأخوذ وعلى دخلت على المأخوذ تأمل  
 ح ومن الذي على القاعدة ان يدعي عليه قودا فيقر له به فيقول  
 المدعي عليه بعد اقراره صالحتي من القود على كذا فهذا المثال جاز على  
 القاعدة زيادي **قوله** كقوله لخرى بان دخل دارنا بامان **قوله** سبق  
 خصومة اي ان جرى بين المتدعيين اما اذا جرى بين مدعي  
 واجنبى فلا يشترط لصحته سبق خصومة فلو قال من غير  
 سبقها صالحتي عن دارك بكذا لم يصح نعم هو كناية في البيع  
 كما قاله الشيخان وان ربه في المطلب **قوله** ان قال اي اجنبى  
 للمدعي **قوله** اقروا وكلني المدعي عليه في الصلح عن المدعي به وهو  
 مقر له به في الظاهر وفيها بين وبينه ولم يظهر مخوفا من  
 اخذ المال له كما صرح بالقسمين في المحرر صرح الصلح بينهما لان  
 دعوى الانسان الوكالة في المعاملات مقبولة ومحلها كما قال



الامام والغزالي اذا لم يعد المدعى عليه الانكار بعد دعوى الوكالة  
 فان اعاده كان عزلا فلا يصح الصلح عنه منهاج مع شرحه للمولى  
**قوله** وان صالح ليس قسم القول ووكلي بل هو كلام مستأنف  
 والالضاع قوله انه قال هو مبطل وتخصيص قوله وقدر على  
 الانتزاع بالعين **قوله** وان صالح لنفسه في الدين لم يجز اي  
 بنا على منع بيع الدين لغير من عليه وهو ضعيف والمعتمد  
 الصحة كما في الروضة فعلى ما في الروضة وهو المعتمد يجوز الصلح  
 هنا ايضا **باب الحوالة** هي بفتح الحاء الفصح من كسر  
 من التحول والانتقال يقال حالة الاسعال اذا انتقلت على  
 ما كانت عليه **قوله** وشرعا عقد الخ ويطلق على انتقاله اي  
 الانتقال الناشئ عن العقد عن ذمة الى اخرى **قوله** مطل الغنى  
 ظلم ولا بد في تسميته مطلا من تقدم طالب فلو كان لفقر على  
 غنى مال ولم يتقدم منه طالب له لا يسمى بذلك مطلا ولا بد  
 في كون المطل كبيرة من تكرر طلب فالمرة والمرة لا يكون كبيرة  
 خلافا للسبكي حيث قال ان المرة نصيره قياسا على الغضب  
 والمعتمد ما قاله النووي انه لا يكون كبيرة الا اذا تكرر الطلب  
 وان كانت المرة ونحوها معصية وعبرة رمل فيفسق  
 به اذا تكرر **قوله** على ملي بالهمز ما خوذ من الامثلة تقول منه  
 ملو الرجل بضم اللام **قوله** واذا اتبع احدكم على ملي فليتبع باسكان  
 البا في الموضوعين او تشديد هاء في الثاني **قوله** والامر فيه  
 للذب الخبر السابق وصرفه عن الوجوب الذي قال به احمد  
 القياسي على سائر المعاوضات وخبر لا يحمل مال امرء مسلم الا  
 بطيب نفس منه ويشبهه كما قاله الاذرى انه يعتبر في استحباب

بلغ

قبولها

قبولها على ملي كونه وفيما كونه ماله طيبا يخرج الما طل ومن في ماله  
 شبهة روض وشرحه **قوله** لصحتها انما قال لصحتها لان اعتبار  
 الشيء قد يكون له مال الشيء وقد يكون لصحتها وهي هنا الصحة لا المال  
**قوله** برضاها متعلق بمحذوف تقديره مشعر برضاها فلا يصح  
 ذلك مع الاكراه **قوله** وهي بيع دين بدين استثنى للحاجة يريد  
 انها مستثناة عن بيع الدين كما جوز القرض مع كونه بيع درهم  
 بدرهم من غير تقابض لما كان الحاجة ولهذا لا يشترط التقابض اي  
 في المجلس اذا كان ربوين وانما امتنعت الزيادة والنقصان لانه ليس  
 عقد مأكسة ومعنى كونها بيع دين بدين ان المحيل باع ما في ذمة  
 المحال عليه بما في ذمته والمحتمل باع ما في ذمة المحيل بما في ذمة المحال  
 عليه وقضية كونها بيعا صحة الاقالة منها وبه افق البلقيني اخذ  
 من كلام الخوارزمي ورد بتصريح الرافعي اول الفليس اثنا تعليل  
 بامتناعها فيها وهذا هو المعتمد نظر القول الاستيفاء وقضية  
 ايضا انه لا بد من اسنادها بحيلة المخاطب نظير ما مر في البيع  
**قوله** فان اقتصر على احلتك على فلان بكذا قلنا يه هذا تبع فيه  
 الاصل وهو واحد وجهين في المسألة والمعتمد فيها انه صريح مطلقا  
 وعبرة رمل واجاب وقبول كما حلتك على فلان بكذا وان  
 لم يقل بالدين الذي لك على ولم ينوه فهو صريح مطلقا كما  
 اقتضاه كلامهم خلافا للبلقيني ومن تبعه ولا يتعين لفظ  
 الحوالة بل يكفي ما يودي معناها كقولك حقتك على فلان او  
 جعلت ما استحقته على فلان لك او ملكتك الدين الذي عليه  
 بحقتك ولا ينعقد بلفظ البيع ولو نواها على الاصح خلافا  
 لبعضهم ان الاعتبار في العقود باللفظ لا بالمعنى **قوله**



ويعتبر دينان علم من كلامه ان اركان الحوالة ستة **قوله** لان الحق الخ ولانه محل التصرف كالعبد المبيع **قوله** كدين السلم الذي هو راس مال السلم الذي هو صوفي الزمة وكذلك دين المسلم فيه فلا تصح الحوالة بكل منهما ولا عليه ولا تصح الحوالة بالزكاة نفسها وعليها ولا بد من الزكاة وعبارة ق من فرع اعتمد ر امتناع الحوالة بالزكاة وعليها ولا بد من الزكاة وعليها بانها عبادة تقتضي نية فلا يدخلها ذلك **قوله** ومال الكتاب بخلاف دين المعاملة تصح حوالة السيد به عليه ولا نظر الى عوضه بالتعجيل **قوله** فان احوال به المكاتب سيده صحته للزومه من جهة السيد والمحال عليه مع تشوف الشارع الى العتق وهذا هو المعتمد وان قلنا بعدم صحة الاعتياض عن نجوم الكتابة على المعتمد فيشكل صحة الحوالة بعدم صحته بدين السلم وقد يفرق بان الشارع متشوف للعتق وفرق البلقيني بان السيد اذا احتال بالنجم لا يتطرق اليه ان يصير الدين لغوه لانه ان قبضه قبل التعجيل فواضح والا فلهو مال المكاتب وصار بالتعجيل للسيد بخلاف دين السلم قد ينقطع المسلم فيه فيؤدي الى ان لا يصل المحتال الى حقه انتهى **قوله** ويعتبر تشاوبهما اي المحال به وعليه في نفس الامر وظن المحيل والمحتال وكان وجه اعتبار ظنهما هنادون ابيع الاحتياط للحوالة لخروجها عن القياس ثم رمل **قوله** صفة كصحة وكسر وجودة ورداة وغيرها من بقية الصفات **قوله** وقد فلا يحال بتسعة على عشرة وعكسه ويصح ان يحيل من له عليه خمسة عشر على من عشرة له على المحال عليه **قوله**

وحلوا

وحلوا وتاجيلا اي قدر الاجل الحاقا لتفاوت الوصف بتفاوت القدر وافهم اقتضاه على ما ذكرناه لا يصير التفاوت في غيره فلو كان له الحق على اثنين متضامين فاحال عليهما ليطالب من شامنها بالالف صح عند جمع متقدمين ويطالب ايها نشا كما افتي به الوالد رحمه الله وان اختار السبكي تبعاً للقاضي ابو الطيب خلافة ثم رمل ولو كان باحد الدينين توثق برهن او ضامن لم يوثق ولم ينقل الدين بصفة التوثق بل يسقط التوثق ويفارق عدم سقوطه بانتقاله للوارث بان الوارث خليفة الموروث فيما يثبت له من الحقوق بخلاف غيره **قوله** واستغنى بذكر الصفة عن ذكر الجنس وذلك لان الصفة تابعة ولا يختلف الحال باختلافها اختلافا ظاهرا ومع ذلك لا يشترطنا العلم بها فلان تشترط ذلك في الجنس المستقل لكونه ذهباً او فضة بطريق الاولى **كتاب الوصية** ومناسبة ذكر الوصية عقب الحوالة ان الحوالة تحول من ذمة الى ذمة والوصية تحول الموصى به الى الموصي له والشخص له حالتان حالة حياة وحالة موت والحوالة انتقال في الحياة والوصية انتقال بعد الموت والجامع بينهما مطلق الانتقال زيادي **قوله** من وصي الشيء وصله بفتح الصاد محققه وفي القاموس وصى كوى **قوله** لان الوصي وصل خير دنياه بخير عقابه كذا وقع في عبارته وفي عبارة شارح وصل القرية الواقعة بعد الموت بالقربات المنجزة في حياته وهذا اوضح لان الفصد بالوصية اتصالها بها الى ما قدمه منجزا في حياته انتهى ابن حجر **قوله** مضاف تجوز قرأته بالرفع صفة للتبرع وبالجر صفة للحق **قوله** ما بعد



الموت تحقيقا كان اعطوه قال م ركنا بعد موتى او تقدير كان  
قال اعطوه كذا او ادفعوا له كذا او لم يقل بعد موتى فان تقديره  
استحقاقا بعد الموت **قوله** وان التحق اي التبرير وتعليق العتق  
بصفة **قوله** بهما اي الوصية **قوله** في فرض الموت اي والمحقق  
به **قوله** الا وصية مكتوبة عنده اي ما الخمر والمعروف الا ذلك  
ان الانسان لا يدري متى يفجأ الموت وروي الامام احمد والرازي  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل يعمل بعمل اهل  
الجنة فاذا جاز في وصية فيختم له بسوء عمله فيدخله النار  
وان الرجل يعمل بعمل اهل النار سبعين سنة فيعدل في وصيته  
فيختم له بخير فيدخل الجنة ووجد بخط الامام ابي عمرو ابن  
الصلاح ان من مات بغير وصية لا يتكلم في مدة البرزخ وان  
الاموات يتزاوون سواء فيقول بعضهم لبعض ما بال هذا  
فيقال مات من غير وصية وكانت واجبة اول الاسلام لا فان  
بقوله تعالى كتب اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية  
الاية ثم نسخ وجوبها بايات المواريث **قوله** لغير الوارث اما  
الوارث فلا يستحب له ثروته **قوله** مرض وشرط فيه تكليف و  
حرية واختيار ولو كافرا حرييا وان اسرورق كما مثله كلامه  
كما يصح سائر عقوده او غيره او مجور سغه او فلس لصحة  
عبارتهم واحتياجهم للتواب فلا تصح الوصية برؤن الصفات  
المذكورة فلا تصح من صبي ومجنون ومغشي عليه ورقيق ولو  
مكاتب كسائر العقود واعدم ملك الرقيق او ضعفه والسكران  
كالكاف **قوله** وموصى له وشرط له حالة كونه مطلقا اي  
سواء كان جهته ام غيرها عدم معصية في الوصية له وحالة

كونه

كونه غير جهة كونه معلوما اهلا للملك فلا تصح الكافر بمسلم لكونها  
معصية ولا لجهل سيحدث لعدم وجوده ولا لاحد هذين الرجلين  
للجهل به ولا لحيث لانه ليس اهل الملك ولا لرابية كذلك الا ان  
فسر الوصية لها بعلفها بسكون اللام وفتحها اي بالصرف فيه  
فيصح لان علفها على ما لكها فهو المقصود بالوصية فيشرط قبوله  
فيتعين الصرف الى جهة الرابة رعاية لفرض الموصى ولا تصح  
لعمارة الكنيسة من كافرا وغيره للتعبد ولو كانت العمارة قريبا  
ولا تصح لاهل الحرب ولا لاهل الردة **قوله** وموصى به وشرط  
في الموصى به كونه مباحا ينقل اي يقبل النقل من شخص الي  
اخر فتصح الوصية بحمل ان انفصل حيا او ميتا مضمونا بان كان  
ولدامة وجنى عليه وممروحم ولو كان الثمر والجمل معدومين  
ويجبههم ويخس مقتنى ككلب قابل للتعليم ولو لم يكن لا يحل له  
اقتناؤه خلافا لبعضهم وزيل وخرم حرمة وخرج بالمباح نحو  
مزمار وصنم وينقل ما لا ينقل كقود وجر قد في نعم ان  
اوصى بها لمن هما عليه صحت **قوله** وصيغت وشرط فيها شمر  
بالوصية وفي معناها ما في الضمان صريحه ايجابا كما وصيت  
له بكذا او اعطوه له او هو له او وهبته له بعد موتى في الثلاثة  
وكناية قول من مالي **قوله** ملكها اي الوصية الخ قال في بن المنهج  
المعنى الذي ليس باعتاق بعد موت الموصى وقبل القبول  
ثم بعد ذلك اما الوصي باعتاق رقيق فالملك فيه للوارث  
الى اعتاقه فالموتة عليه **قوله** على القبول وظاهر كلامه  
ان الظاهر القبول اللفظي ويشبه الاكتفا بالفعل وهو الاخذ  
كالهلية انتهى ابن حجر ولا بد من القبول من موصى له معين

قال



ولو مسجد فلا بد من قبول قيمة ولا يشترط القبول في غير معين  
 كما الفقروا الحاجة الى القبول فيما لو كان الموصى به اعتاقا كما قال  
 اعتقوا عني فلا نابعد موثق بخلاف ما لو اوصى له برفقته فيحتاج  
 الى ذلك لاقتضاء الصفة له **قوله** وعليه نفقة العبد وفطرته  
 ويطلب موصى له اي يطالبه الوارث او الرقيق او القاي مقامها  
 من ولي ولا وصى بها اي بالموت ان توقف في قبول ورد فان اراد الخلاص  
 رد **قوله** كان اوصى بسلاح لحربي وكان اوصى لما فرو بمسلم او بكتب  
 حديث او فقه لما فرو كل من يمتنع عليه تملك الموصى به فلا  
 يصح الوصية له بذلك الشئ الممتنع عليه تملكه زيادي **قوله** كان  
 اوصى بعبد ولا عبد له اي عند الموت اما لو كان له عبد عند  
 الموت او قال لوارثه اوصيت له بعبد فانه يجب ان يشتري له  
 عبد اذا خلف تركته او خلف عبدا فانه يجب على وارثه دفعه  
 له ولو اشار لمسلوك لغيره بقوله اوصيت له بهذا ثم تملكه لم  
 يصح كما جزم به الرافعي واعتمده جميع من هم ابن الرفعة والبلقيني  
 لكن قال النووي ان قياس هذا باب الصيغة وهذا هو المعتمد  
**قوله** وان زاد ما بينهما اي الوصية وانفصله على ستة اشهر لكن  
 يشترط ان يكون بين الثاني والاول دون ستة اشهر اذا كانت  
 المرأة فراشا لانها حرام على واحد **قوله** فاقبل منها ولم تكن المرأة  
 فراشا الزوج او سيد امكن كون الحمل منه وقوله امكن الخ  
 صفة زوج او سيد خرج نحو الصبي تامل قايس **قوله** وفي تقدير  
 الزنا اساءة ظن نعم لو لم تكن فراشا قط لم تصح الوصية كما نقل  
 عن الاستاذ ابي منصور محله ما لم تضعه لرون ستة اشهر  
 من الوصية اما اذا وضعت لرون ستة اشهر منها فان

الوصية

الوصية صحيحة وظاهر كلامهم انه لا فرق بين ان تكون امه فاما  
 سقة ام لا فان كانت فراشا او انفصل لاكثر من اربع سنين لم  
 تصح الوصية **قوله** يملك بضم المشاة التحنية وفتح الميم وتشديد  
 اللام المفتوحة **قوله** لما في الصحيحين عن سعد ابن ابي وقاص  
 الخ انظر وجه الدليل في هذا الحديث فانه ليس فيه دلالة على  
 المدعى المذكور في المتن ان الوصية ما زاد على الثلث موقوف  
 على اجازة الوارث والحديث ليس فيه اجازة الورثة ولا ردّها  
 فليتامر بل غاية ما فيه صحتها بالثلث بلا اجازة **قوله** ولا يرى  
 اي بالفرض الا ابتته وكان اسمها عايشة **قوله** فالشطر تصح  
 قراته بالدفع على انه خبر مبتدأ محذوف والتقدير بالشطر وبالنصب  
 تصدق به ويصح بالجرو والتقدير تصدق بالشطر وبالنصب  
 على نزع الخافض ومثل ذلك يقال في قوله فالثلث كما صرح به شيخ  
 الاسلام في شرح الاعلام بالنسبة بقوله فالثلث **قوله** فالثلث  
 والثلث كثير تسمية انك ان تذر ورثتك اغنيا خير من ان  
 تذرهم عالة يتكفون الناس اي فمنعه من الزيادة اما هو  
 لحق الورثة فيتوقف على اجازتهم **قوله** لقاتل ولو تعدى وتسميته  
 قاتل بالنسبة الى حال الايصا مجاز باعتبار ما يوول اليه واما  
 بالنسبة الى حال القبول بعد الموت وتام الوصية فحقيقة **قوله**  
 بان يوصى لجارحه ثم يموت بل جرح او بان يوصى لانسائه فيقتله  
 ومنه قتل سيد الموصى له الموصى لان الوصية لرقيق وصية  
 لسيد اما لو اوصى لمن يرتد او يحارب او يقتله او يقتل غيره  
 عدوانا فلا يصح لانها معصية قال ابن حجر في شرح الارشاد ما  
 نصه وقضية صحيحة وصية الحربي لمن يقتله وهو ظاهر ولا



يعد ان يقاس بالحري في ذلك كل من تختم قتله كالزاني المحصن  
ولا نظر لتفريق قاتل نحو الزاني المحصن بغير اذن الامام بخلاف  
قاتل الحربي لان ذلك لمعنى خارج وهو الافتيات على الامام قسي  
**قوله** وحربي وان صرح بقوله لفلان الحربي زيادي **قوله** على وصية  
لمن يقتله اي بغير حق اما اذا كان بحق فتصح وعبرة فاسم و  
تصح الوصية لمن يقتله حيث جاز قتله **قوله** ولو ارث اي خاص  
فان اوصى لوارث عام كان كان وارثه بيت المال واوصى بشئ من  
ماله لانسان فالوصية بالثلث فاقل صحيحة دون ما زاد فلا  
يصح لان ما زاد يتوقف على الاجازة وبيت المال لا تصح اجازته  
لان الحق فيه لعموم المسلمين فلا مجيز **قوله** المطلقين التصرف  
فان كان فيهم مجبور عليه وفق الى تاهله والعبرة بآثارهم وقت  
الموت لجواز موتهم قبل موت الموصي فلا يكون ورثة ومردم  
واجازتهم بعده لعدم تحقق استحقاقهم قبل موته **قوله** حتى  
لو اوصى لكل من بنيه بعين بقدر نصيبه صححت كما لو كان له ثلاثة  
بنين وثلاث دور قيمة كل واحدة مائة واوصى لكل واحد بواحدة  
استرطت الاجازة لصحة الوصية **قوله** روض لا اختلاف الاغراض  
في الاعيان ومنافعتها ومن شر لم يجز ابدال مال الغير بمثل ش  
روض ولا يصح ان يوصى لكل وارث بقدر نصيبه من الميراث  
مشاعا كان اوصى لكل من بنيه الثلاثة بثلث ماله او لابنه الحائر  
بجميعه بطلت لان مستحقه بلا وصية اما لو اوصى لواحد  
بقدر حصته فيصح فلا اجازة لبيعه الورثة مشاركون في الباقي  
والحيلة في الوصية للوارث ان يقول اوصيت لزيد بالف  
ان تبرع لولدي بخمس اية فانه يصح فهذه وصية لوارث

وصحت **قوله** ان اسقط بضم الحنة **قوله** او غيره كان تبرع شخص  
باد الدين له عنه اولارثه له او ابوا مستحق الدين منه **قوله** الا  
عق ام الولد اذا انجز عتقها في مرض موته وقد يقال لا تستثنى  
هذه الصورة لان الاستيلاء لا يترفع فيه بل هو اتفاق واتلاف  
المريض يحسب من راس المال فخرج بقوله بنزع وفيه نظر  
لان الكلام في العتق لا في الاستيلاء فلا يراد بحاله **قوله**  
بغير اختيار السيد كنزول الغيث اما باختيار السيد فيجب  
من الثلث **قوله** ومات اي العتق قبل موت المعتق بكسرها **قوله**  
ولا مال له غيره قيد به لانه محل التوهم اما اذا كان له ما غيره  
فعتقه بالطريق الاول والتقييد حينئذ لبيان الواقع لا لاحتمال  
**قوله** فان كان منهما اي من عتق ام الولد والعتق المعلق بصفة  
**باب المساقات** ما خذوة من السقي المحتاج اليه فيها  
غالب لانه انفع اعمالها واكثر مونية **قوله** بشرط ما يخرج منها  
من تمر او زرع والمعنى فيها ان المالك الاستجار قد لا يحسن تعهد  
اولا بتفريع له ومن يحسن ويتعهد قد لا يملك الاستجار فيحتاج  
الى الاستعمال وهذا الى العمل ولو اكرى المالك لزمته الاجرة في الحال  
وقد لا يحصل له شئ من الثمار ويتهاون فدعت الحاجة  
الى تجويرها **قوله** على نخل والنخل افضل من العنب على المعتمد  
**قوله** او شجر عنب فلا تصح على غير نخل وعنب استقلا لا  
كتين وتفاح ومشمش وصنوبر وبطيخ لانه يثمر بغير تعهد  
او يخلو عن عوض مع انه ليس في معنى النخل **قوله** مرة معلق  
فلا تصح موبدة ولا مطلقة ولا موقفة بادراك الثمر لجهل بوقته  
فانه يتقدم تارة ويتأخر اخرى والمراد بادراك الثمر في هذا



الباء به هو الجذاذ **قوله** بجر معلوم الخ وقد استفيد من هذا التقرين  
 ان اركان المسابقات ستست بيان ذلك ان قوله ان يعقد هذا هو  
 الصفة وقوله على نخل او عنب هذا هو المورد وقوله ما لكها هذا  
 هو المالك والعامل لان العقد لا بد له من معقود معه فيتعين  
 ان يكون هو العامل وقوله السقي والتربية هذا هو العمل وقوله  
 بجر معلوم معلوم الخ هذا هو الخبر المشروط **قوله** من تمر  
 خرج بالتمر الجريد واللبق والكرفان فلا يكون مشتركا بينهما  
 على نسبة معلومة ففي صحة المسابقات وجهان انتهى نكت  
 الناسي والمعتد البطلان خلافا لبعض المتأخرين ونقل  
 الرافعي اخر الباب عن الشيخ الى حامد واقره ان الشرايح مشتركة  
 بين المالك والعامل وكذا العتق مشترك بينهما وهو يجمع  
 الشرايح وفي دخول المخرجون وهو الساعد وجهان اوجهها  
 انه للمالك معتمد كذا بخطه رحمه الله واعتمد ذلك في رقيس  
 ولا يجوز كون العوض غير التمر فلو ساقيا بدرهما او غيرها  
 لم تنعقد مسابقة ولا اجارة الا اذا فصل الاعمال وكانت مضبوطة  
**قوله** ويشترط تخصيصه بالعاقدين اي تخصيص القسم  
 بزوجان قيل وهو لا يجوز دخولها الا على المقصود ولكن  
 الراجح جوازهما وان كان الثاني اوضح كقوله في القراض ويشترط  
 اختصاصها بالزنج **قوله** بالجزية كما في القراض فان شرط كل منهما  
 جزئها او كلها الثالث او قال له المالك ساقيتك على ان يكون  
 لك نصفها اولى نصفها اولى صاع من التمر او ثمرة نخلة  
 من نخيلي او ان الثمرة بيننا فاقراض وتقدم بيانه روض وشرحه  
**قوله** وان تكون الاشجار معينة فلا تصح المسابقات على مبهم

طاهر

كاحد البساتين كما في سائر عقود المعاوضات **قوله** مربية فلا يصح  
 على غير مربية **قوله** وان تثر في المرة غالبا يحصل المقصود من المساقا  
 فلو قدر دونها بطلت المسابقات لخلوها عن العوض وسقطت  
 اجرتها اي لا يستحقها ان علم انها لا تثر في تلك المرة كمن قدرها  
 الى المرة التي لا تثر فيها غالبا ولم تثر فانه لا يستحق اجرة كمالو  
 قارضه فلم يزوج فان استوى الاحتمال ان اوجهل الحال لم تسقط  
 اجرته لانه عمل طامع مع ان المسابقات باطلة كمالو اسلم في معروم  
 الى وقت يحتمل وجوده وعدمه صرح به الاصل والمراجع في المرة  
 المذكورة الى اهل الخبرة بالشجر بتلك الناحية روض وشرحه **قوله**  
 وان لا يشترط على العامل ما ليس من جنس اعمالها فلو شرط  
 ذلك كان شرط على العامل ان يبني جدارا حديقة او على المالك  
 تقيية النهر لم يصح العقد لانه شرط عقد في عقد ولانه في الاولى  
 استيجار بعوض مجهول في المنهج **قوله** وان ينفرد بالعمل واليد  
 في الحديقة ليستمكن من العمل متى شاها في القراض فلا يصح كونه  
 بيد غير العامل كان جعل بيده ويد المالك **قوله** بقي من شروط  
 المورد كونه مفردا لم يبد صلاح ثمره فلا تصح المسابقات على  
 ودي وهو صغار النخل بغرسه ويتعهده والثمره بينهما كمالو  
 سلمه بذرا الزرع وكما لو دفع اليه سلعة ليبيعهها ويكون  
 ثمنها قراضا ولان الفريس ليس من عمل المسابقات فضمه  
 اليها يفسرها ولا على ما بد اصلاح ثمره لفوات معظم الاعمال  
 الغالب في العمل الذي عرفاه فان لم يكن فيها عرف غالب  
 او كان ولم يعرفاه اشترط وعلى العامل عند الاطلاق ما  
 تحتاجه الثمر ويمنيه ما يتكرر من العمل كل سنة كسقي

ت



وتقية نهراي مجري الماء من طين ونحوه واصلاح اجاجين  
تفق فيها الماحول الشجر لشربه شبهت باجانة العسل جمع  
اجانة وتلقيح النخل وتحمية خشيش وقضبان مضرة في الشجر  
وتعريض العنب جرت به عادة وهو ان ينصب اعوادا  
ويظلمها ويرفعه عليها وحفظ الثمر على الشجر وفي البيدر  
عن السرقة والشمس والطيور بان يجعل كل عنقود في وعاء  
بهية المالك كقرضة وحداده اي قطعه وتجنيفه فان كلا  
من الثلاثة على العامل وان لم تجربه عادة وعلى المالك ما  
يقصد به حفظ الاصل اي اصل الثمر وهو الشجر ولا يتكرر  
كل سنة كبناحيطان للستان وحفر لهرله واصلاح ما انهار  
من النهر لاقتضا العرف لذلك وعليه ايضا الاعيان وان  
تكررت كل سنة كطلع التلقيح منجى وشرحه باختصار فا  
سلة عبروا في جانب العامل بالمصادر اشارة الى ان  
ما عليه الاعلية وفي جانب المالك بالاعيان اشارة الى ان  
الاعيان على المالك وعبارة قس الاعيان على المالك **وقوله**  
وشمل كلامهم ذكور النخل ولو مفردة عن الاناث وهذا هو  
المعتمد **وقوله** ويخالف ان اي النخل والعنب **وقوله** وهي اي المخابرة  
باطلة وهذه هي المسماة في الربيع بالمشاطرة **وقوله** مطلقا  
اي تبعا واستقلال الفرق بينهما او بين المزارعة ان  
المزارعة اشبه بالمساقات وورد الخبر بصحتها بالجملة  
**قوله** انتهى عنها معهما وورد من النبي عن عمل الارض با  
لطعام واعلم ان الرمة الاربعة منعوا من المخابرة  
والمزارعة الا ائحد فجوز المزارعة انتهى قس **قوله** فلو افر

بها اي مخابرة المزارعة **قوله** اي الارض الخالية من الزرع اما  
ان كان فيها الزرع ففي الجواز عليه تبعا الوجهان وقضيته  
ترجيح الجواز فيها اذا كان الزرع لم يبد صلاحه **تنبيه** لو كان  
البياض على جانب يحمل الجواز انتهى قس وعبارة شيخنا في  
ح فلو كان بين الشجر بياض اي بان تشتمل الحديقة عليه فان لم  
يحط به الشجر **قوله** ان عسر الخ فان تيسر ذلك لم تجز المزارعة لعدم الجا  
**قوله** بان يكون عامل المزارعة عامل المساقات زاد الشارح في شرح  
منهجه وان تعدد قال شيخنا في حاشيته عليه اشارة الى  
انه ليس المراد بالتحاد العامل اشتراط كونه واحدا بالذات بل ان  
لا يكون من مساقات غير من مزارعة فلو شافى جماعه وزاد عنهم  
بعقد واحد صح كانه عليه الشارح رحمه الله بقوله وان  
تعدد **قوله** ولم يفصل بين العقدين في عبارته ايهام وجود  
عقدين ومراده بذلك اشتراط اتحاد العقد وعبارة اصله والا  
انه يشترط ان لا يفصل بينهما اي المسافة والمزارعة في العقد  
وعبارة المنهج والروض والبلحة ان اتحاد العقد **قوله** وان توخر  
ليس بقيد فمثل ذلك ما اذا اتى بلفظ صالح لهما كان قال عا  
ملكك على هذا وساقيتك على جميع الشجار هذا البسان زيادي  
**قوله** هو اولى من قوله الخ اي من حيث عدم صدقه بالمقارنة  
الصادق بها يعتبر اصله فلو قال عاملك على هذا الشجر وا  
البياض صح لان المزارعة عليه وقعت متأخرة بخلاف مالو  
قال عاملك على البياض والشجر او على ما اشتملت عليه الحديقة  
**قوله** وعلى ذلك حمل معاملة اهل خيبر السابقة استشكل حمل  
خيبر على المزارعة بانه لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم كان

جدة

صح



يدفع بزره ولم يرد لفظ المزارعة في شيء من طرق الحديث بل الظاهر  
 انهم كانوا يزعمون من مالهم فلهم محايرون انتهى اسعاج اي فلا  
 دلالة في الخبر على جواز المزارعة تبعا للمساواة لكن قال قد يحاب  
 بانه صلى الله عليه وسلم لما دفع لهم الارض كان في الارض زرع  
 لم يبر صلاحه فحينئذ صح الاستدلال بقصة خير نظر لذلك  
 قاله شيخنا الزياي في درسه **باب الاجارة** بكسر الهمزة  
 اشهر من ضمها وفتحها من اجرة بالماء يوجره ايجارا وبقا لاجره  
 بالقصر يوجره بضم الجيم وكسرها اجرا **قوله** وقد اوضحته الخ فخرج  
 بمنفعة العين وبمقصودة التافهة كقاحة للشعر وبمعلومة  
 القراض والجمالة على عمل مجهول ومقابلة لما ذكره منفعة  
 البضع فالعقد عليها لا يسمى اجارة واعترض بان البضع لم  
 يدخل في التعريف حتى يخرج فان الزوج لم يملك المنفعة بل يملك  
 ان ينتفع ويعرض حبة المنافع والوصية بها والشركة والادارة  
 والمساواة وبمعلوم المساواة والجمالة على عمل معلوم بوضوح  
 مجهول كالحج بالزرق ودلالة الكافر لنا على قلعة تجارية منها  
 نعم يرد عليه بيع حق الامر ونحوه والجمالة على معلوم والمساواة  
 على ثمر موجود ولم يبر صلاحه انتهى الاصل مع زيادة من ثم الررض  
 وبشبهة البهجة واجيب عنهما بان الاصل والغالب فيها عدم  
 ذلك فلا يراد زيادي وعلم من تعريفها ان المعقود عليه المنفعة  
 لانها التي تستوفي بالعقد ويتصرف فيها **قوله** من بنى الدار بدار  
 مهمل مكسورة بعدها ياساكنة غير مهموزة **قوله** يقال له  
 عبد الله ابن الاريط ليدلها على الطريق لما هاجر من مكة  
 الى المدينة وخبره مسلم انه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة

وامر بالمواجرة **قوله** والحاجة داعية اليها ان ليس لكل احد مركوب  
 ومسكن وخادم فجوزت لذلك كما يجوز بيع الاعيان **قوله** عاقد  
 وشروط فيه اي في العاقد ما هو في البيع من اطلاقه التصرف والاختيا  
 ر لكن لا يشترط هنا اسلام المالك لمسلم اي فيصح ان يستاجر الكافر  
 مسلما مع الكراهة على عينه ويومر في اجارة العين باجارتها  
 لمسلم في الاصح في المجموع بيع وان روجبت السلعة اذا قيمته  
 لها ولاكثر انقداي دراهم او دينار ولوللتزيين ولاكلب ولو لصيد  
 لا منافعها الا يقابل بمال وبثله في مقابلتها اي المنافع بقدير  
 ولا مجهول كاحر العبددين ولا ابق ولا مغصوب كغيره من  
 هو تحت يده ولا يقدر على نزع عقب العقد ولا اعمى يحفظ  
 اي حفظ ما يحتاج الى نظره والاجارة على عينه ولا ارض لزراعة  
 لاماء لها دايما ولا غالب يكفيها كطرمعتاد وماثلج مجمع يغلب  
 حصوله ولا شخص لقلع سى صحيحة لغير قود ولا حايض ولا  
 نفسا مسلمة لخدمة مسجد ولا حرة منكوسة بغير اذن زوجها  
 والاجارة عينية فيها ولا اكثر العبادات يجب فيها نية لها او  
 متعلقها كالصلوات وامامها لان المنفعة لم تقع في ذلك للملك  
 بل للمكترى ولا اكثر مسلم ولورقيق لنحو جهادها لا ينضبط  
 كالقضا والتدريس والاعادة الا في مسایل معينة لتعذر ضبط  
 ذلك ولانه في الجهاد اذا حضر الصف يقين عليه بخلافه  
 عبادة لا تجب لها نية وليس نحو جهاد كذا او تجهيز ميت  
 وتعليم قرآن فيصح اكثر الماهات لا يصح اكثر الزيارات قبر  
 النبي صلى الله عليه وسلم قاله الماورى ومثله زيارة هاشم  
 زيارته وبخلاف عبادة تجب فيها نية وتقبل النيابة حج







افترع بينهما **قوله** والزمن المحسوب من الثوب زمن السير هذا هو المعتمد وملي حتى لو ينزل احدهما للاستراحة او لعلق الرابة لم يحسب زمن النزول منها لان نفس الزمان غير مقصود وانما المقصود قطع المسافة ثم البهجة **قوله** وفي معنى الرابة الرقيق وفي تكملة السبكي لو اجره ليركب بعضا ويمشي بعضا صح ايضا **قوله** كاجارة الارض حاصل هذه المسالة ان اجارة الارض له ثلاثة احوال اما ان يكون ذلك بعد انحسار الماعنها فلا كلام في صحة ذلك او يكون حال علو الماعنها فيصح ايجارها وان سترها اما عن الروية لان الماعنها مصلحتها الاستتار الجوز واللوز بالقش هذا ان وثق بانحسارها وقت الزراعة والا فلا يصح فلو انحسر الماعنها الا بعضا فلم ينحسر الماعنها انفسخ العقد فيما لم ينحسر الماعنها دون ما انحسر وثبت الخيار للمستاجر فيها انحسر الماعنها وانفسخت الاجارة فيما لم ينحسر الماعنها لتفريق الصفقة عليه وهو على الفور لا على التراخي لانه خيار تفريق صفقة وهو لا يختص بخلاف خيار الاجارة فانه على التراخي وقد غلط ابن الحميري وان السكري في كونه على الفور او يكون ذلك قبل ريهما فتجوز اجارتهما ان لهما مادايم او غالب يكفيهما فلو لم تروبا ان شرقت ثبت الخيار للمستاجر فان امكن سوق ماء لها وبادر المكري الى سوقه فلا ينسخ له والا فله الفسخ فلو امكن سوق ماء لبعضهما دون بعضهما الاخر انفسخت فيما يمكن سقيه وثبت له الخيار فيها امكن سوق المالكه قرة شيخنا الزيادي في درسه **قوله** وكاجارة نفسه ليحج عن غيره الخ اي وكايجار دار مشحونة بامتنعة يمكن نقلها في زمن

يسير لا يقابل باجرة **قوله** او شلر كراهته عبارة المنهاج قال المحلى اي مستهله قال شيخنا البرلسي يريد ان هذا هو المراد والا فقد قالوا في السلم لا يصح ان يجعل شلر كراهته يصدق بجميع النصف الاول خلافا للبغوي اي حيث قال بالصحة ويحمل على مستهله انتهى وفي الزركشي اول شلر كراهته يقتضي انه تاجيل صحيح لكن المنقول في باب السلم بطلانه عند الجمهور ومثله في الروضة والشرحين بغيره شلر كراهته انتهى وقال مرام المعتمد الصحة في باب السلم ايضا ويحمل على على مستهله كما هنا **قوله** والمنافع من ضمان المكري اي بمعنى انفساخ الاجارة بتلف اعيان المنافع او اتلاف المكري فير بقاء الاجرة وان اتلفت العين الموجهة في اجارة الزمة وجب الابدال وثبوت الخيار بتعيبها وتعيب المكري فان قيل كيف يكون بعد القبض من ضمان المكري ولم كانت بعده ضمان المكري اجاب عنه الشيخ بقوله قيد المكري عليها يد امانة الخ **قوله** فلا يضمن فلو اكترى دابة ولم ينتفع بها فتلفت او اكترى لخياطة ثوب او صنفه بفتح اوله كما وجد بخط النووي مصدرا فتلفت لم يضمن سوا انفراد الجير باليد ام لا كان قعد المكري معه حتى يعمل او احضره منزله ليعمل كعامل القراض **قوله** بلا تعدي فان كان بتعدي فانه كان يضمن ترك الانتفاع للدابة فتلفت بسبب كانه دام نحو سقي اصطبل عليها في وقت لو انتفع بها فيه عادت سليمة وكان ضربها او نزعها بالجمام فوق عادة فيها او اركبها اثقل منها او اسكنه اي ما اكتره حد ادا او قصارا وليس هو كذلك **قوله** بخلاف ظرف البيع الخ فرع لو دفع قارورة الزيات مثلا ليصب فيها زيتا فوضعها في الميزان



فانكرت فان قيل وضع الزيت فيها لم يرضها او بعد وضعه فمن  
**باب العارية قوله** بتشديد الياء وقد تخفف وفيها  
 لغة ثالثة عادة بوزن ناقصة **قوله** وهي لغة اسم لما يعار من عار اذا  
 ذهب وجا ومنه قيل للغلام عيار الخفيف لكثرة ذهابه ومجيبه  
 وقيل من التعاور وهو التناوب وقال الجوهري كانها منسوبة  
 الي العار لان طلبها عار وعيب **قوله** بما يحل الانتفاع به اي حاله  
 فلا يصح اعادة جحش صغير كما صرح به قول الروياني كلما جازت  
 اجارته جازت اعارته والافلا واستثنى منها فروعاليسي هذان هما  
 والاستثناء معيار العلوم انتهى ابن حجر والذي يظهر ان العارية  
 ان كانت مطلقة او موقوفة بزمن يمكن الانتفاع به فيه صح  
 والافلا انتهى خطيب وما قاله ابن حجر اعتمده شيخنا الزياي في  
 درسه وما قاله الخطيب استوجبه الرمي في شرحه **قوله** بما  
 يستعيره الجيران بعضهم من بعض كالقدس والمغرفة والفاس  
**قوله** استعار فرسانا من ابي طلحة فركبه متفق عليه ودرعامن  
 صفوان ابن امية يوم حنين فقال اغضب يا محمد فقال بل  
 عارية مضمونة رواه ابوداود والنسائي وهي سنة وكانت واجبة  
 اول الاسلام كما قاله الروياني وغيره وقد تكون واجبة كعادة  
 نحو ثوب لرفع برد كحرم مصحف علي ما جزم به في العباب  
 تبعنا للكفاية او ثوب توقفت صحت الصلاة عليه والظاهر  
 من حيث الفقه كما قاله الاذري وجوب اعارته كلما فيه اجيا  
 مهجة محترمة لا اجرة مثله وهكذا اعارت سكين لذيبح مأكول  
 يخشى موته وكما عارة ما كتب بنفسه او ما دونه فيه سماع غيره  
 اورايتة ليسخه منه كما صوبه المص وغيره وتحرم كاعارة

غير صغير

غير صغيرة من اجنبي ويكره كاعارة مسلم الكافر ثم لم يقل معبر  
 ويشترط فيه صحة تبرعه لان الاعارة تبرع بالمنفعة فلا تصحها  
 لا يصح تبرعه كصبي وسفيه ومفلس ومكاتب بغير اذن سيده و  
 ملكه المنفعة ولو بوصية او وقف وان لم يملك العين لان الاعارة  
 ترد على المنفعة دون العين وقيد ابن الرفعة جواز الاعارة  
 من الموقوف عليه بما اذا لم ينافى ظاهره فتصح الاعارة  
 من المستاجر لانه مالك المنفعة لا من المستعير لانه غير مالك لها  
 وانما البيع له الانتفاع والمستبيع لا يملك نقل الاباحة بدليل ان  
 الضيق لا يبيع لغيره ما قدمه له فان اذن له المالك صححت  
 الاعارة قال الماوردي ثم ان لم يسم من يعبر له فالاول على اعارته  
 وهو المعبر من الثاني والضمان باق عليه وله الرجوع فيها وان  
 ردها الثاني عليه برب وان سماه انعكست هذه الاحكام لكن  
 له اي المستعير استيفاء المنفعة بنفسه وبوكيل كان يركب الدابة  
 المستعارة وكيله في حاجته او خادمه لان الانتفاع راجع اليه بوا  
 المباشرة واورد علي قيد ملك المنفعة صحت اعارته المالك  
 للصيد مع انه لا يملك وصحة اعارته الاضحية والهدى المنزل  
 مع خروجهما عن ملكه وصحت اعارته الامام بمال بيت المال  
 من ارض وغيرهما مع انه ليس مالكه ويجاب عن هذه بان هذه  
 الامور ليست عارية حقيقة بل شبهة بها وبانهم ارادوا  
 هنا بملك المنفعة ما يعبر الاختصاص بها والتصرف فيها  
 لا بطريق الاباحة وعلى هذا لا يرددها عليه العمل من اعارته  
 الصوفي والفقيه مسكنهما بالرباط والمدرسة وما في معناها  
 وليس للادب ان يعبر وله الصغير في خدمة لها اجرة او تض

سطة

وزين



به الخرمه كما لا يعبر ما لها بخلاف خدمه ليست كذلك كان يعبره  
لخدمه من يتعلم منه كما صرح به الروياني قال الزركشي وينبغي ان  
يكون المجنون والبالغ السفيفه كذلك روض وشرحه **قوله** مستعير  
وسرط فيه تعيين والطلاق تصرف فلا تصح بغير معين كان قال  
اعرت احدكم ولا البهيمة ولا الصبي ومجنون وسففيه الا بعقد  
وليهم اذ لم تكن المقارنه متضمنه كان استعار من مستاجر  
**قوله** وليس بسففيه زاده لصحة البيع عليه بعقد معه كما  
لوصية والهبة وان توقف على قبض الولي **قوله** ومعار وشرط  
وجود الانتفاع المباح فلا يعار ما ينتفع به كجار زمن ولا  
ما ينتفع به انتفاعا محرما كجارية للتمتع والالتحاق كبقا  
عينه كعبد وداد وثوب فلا يعار المطعوم ونحوه لان الانتفاع  
به انما هو بالاستهلاك فانتهى المعنى المقصود من الاعارة  
قال الاسنوي ويدخل في الضابط ما لو استعار قيم المسجد  
احجارا او خشابا ليبنى بها المسجد مع انه لا يجوز كما افتى  
به البغوي لان حكم العواري جواز استردادها والشي اذا صار  
مسجدا لا يجوز استرداده ولا يعار النقدان اذ منفعة التزين  
لهمما والضرب على طبعهما منفعة قل ما تقصد ومعظم منفعتها  
في الانفاق والاخراج لا للتزين اذ الضرب على طبعهما فيما يظهر  
فان صرح باعارتها لذلك او نواها فيما يظهر فيصح الاتخاذ  
المنفعة مقصدا وان ضعفت وينبغي عود هذا الاستثنا الى  
المطعوم ايضا روض وشرحه وبما ذكر علم انه لا يشترط تعيين  
المعار فلو قال اعرفني دابة فقال خذ ما شئت من دوابي صحت  
اي العارية فلا يشترط تعيين المعار عند الاعارة ويخالف

الاجارة

الاجارة لانها معاوضة والفر لا يحتمل فيها **قوله** ويكفي اللفظ  
من احد الطرفين اي يدل على الاذن في الانتفاع كما عرفت او احتك  
منفعة ههنا مع فعل من الجانب الاخر وان تراخي احدها عن  
الاخر فلو قال اعرفني فاعطاه او قال اعرفني فاحضرت اي  
العارية كما في باحة الطعام ولا يشترط اللفظ من جانب  
الغير ولا يكفي الفعل من الطرفين الا فيما كان عارية ضمنا كظرف  
الهدية وظرف المبيع اذا سلمه المشتري فيه روض ويلحق با  
اللفظ كناية معنية واسارة اخرى **قوله** بقيمة يوم تلف وان كان  
مثليا كخشب وجرح على ما جرم به في الانوار واقتضاه كلام جمع هذا  
هو المعتقد من قال الرمي في شرجه وافتي به الوالد رحمه الله  
**قوله** كالمستام السبويه في اصل الصمان لا في قدره لان المعار يضمن  
بقيمتها يوم التلف والمستام يضمن باقصى قيمه ولو كان مثليا  
على ما اعتمد الرمي تبعا لغيره زيادي رحمه الله **قوله** والمستام  
المقبوض بالشر الفاسد يضمن ضمان الغصب وعليه رد  
وليس له حبسه لاسترداد الثمن روض **قوله** عند المرتهن خرج  
به ما لو تلف عند الراهن قبل قبض المرتهن او بعد  
فكذلك الرهن وكان تلفه عند الراهن فانه يضمنه زيادي  
وعبارة الروض ومتى تلف في يد الراهن ضمنه قال في شرحه  
لانه مستعير ولم يتم عليه حكم الضمان ولو تلفه انسان  
لم يقيم بدله مقامه كما هو ظاهر كلامهم قال الزركشي **قوله**  
في شرط ذكر جنس الدين ككونه ذهب او فضة **قوله** وقدره  
كعشر او مائة **قوله** وصفته كصحة وتكسيرة واذا ذكر شيء من  
ذلك ولو بان يعين له زيد افي رهن من وكيله او عكسه على

م



ما بحثه بعضهم اوبعين ولي يجوز في رهن منه كماله **قوله**  
نعم لو ذكر قدر الخ لو عين اجلا ف رهن باجل قال مري بنفي انه  
لا يجوز لاختلاف الغرض لانه المعير قد يقدر على تخليصه اذا  
طلب بعد ما عينه دون الاقل فلو جوزناه لا يتبع ملكه عليه  
فلا يقدر على تخليصه **ق س قوله** من الملتزم ونحوه كوصي له وفي  
معنى المستاجر والموصى له الموقوف عليه والزوجه اذا صدقت  
منفعة وسائر من يستحق له المنفعة فقط استحقاقا لازما  
والي هذا اشار بقوله نحو مكرح **قوله** لانه نايبة وهو لا يخفى  
فكرنا هو بخلاف المستعير من مستاجر اجارة فاسدة لان معير  
ضامن كما جزم به البطوي وعلمه بانه فعل ما ليس له قال  
والقراء على المستعير ولا يقال حكم الفاسدة حكم الصحيحة  
في كل ما يقتضيه بل في سقوط الضمان بما تناوله الاذن في  
المنهج **قوله** ما ذون فيه نعم لو اعاره دابة ليركبها لموضع كذا  
ولم يتعرض للركوب في الرجوع جازله الركوب فيه كما نقله  
واقراه بخلاف نظيره في الاجارة والفرق ان الرد لازم للمستعير  
فتناول الاذن الركوب في العود عرفا والمستاجر لا رد عليه  
ومنه يوخذا ان المستعير الذي لا يلزمه الرد على المالك  
كالمستاجر ولا يقال حكم الفاسدة حكم الصحيحة في كل ما  
يقتضيه بل في سقوط الضمان بما تناوله الاذن في المنهج  
**قوله** ما ذون فيه نعم لو اعاره دابة ليركبها لموضع كذا ولم  
يتعرض للركوب في الرجوع جازله الركوب فيه كما نقله وا  
قراه ويجتاز خلافه ايف جرح ولو خالف المحل لزمه اجرة مثل  
الزهاب والعود اليه وله الرجوع منه ركبها كالحاصي السبكي

وغیره

وغیره بنا على ان العارية لا تبطل بالمخالفة وهو ما صحى ثم رمل  
فرع اختلاف في ان التلف حصل بالاستعمال الماذون فيه ام لا  
صدق المعير كما قاله الجلال البلقيني وايره غيره بلام البيان  
ويوجه بان الاصل في العارية الضمان حيث ثبت مسقطه  
انتهى ابن حجر والمعهتر عدم الضمان لان الاصل عدم انتقالها  
الي الزمة ويكون التلف حصل باستعمال ما ذون فيه ومونة  
رده اي المعار على مستعير من مالك او من مكرح ان رده عليه  
فان رده على المالك فالمونة عليه كما لو رد عليه الملتزم وخرج  
بمونة رده مونة فلتزم المالك من حقوق المالك وخالف  
القاضي فقال انها على المستعير **قوله** برأي مثله **قوله** زرعه  
شعير او فولالا اعلى منه كذرة وقطن لان ضررها في الارض  
دون ضرر البر وضرر نحو الذرة فوله **قوله** ان لم ينهه عن  
غيره فان نهاه عن المثل والادون امتنع ايضا ابتعا النهية  
وعلم منه ما صرح به اصله انه لو عين نوعا ونهى عن غيره  
اتبع ثم رمل واعاره ايضا لشعير يزرعه فيها لم يزرع فوله  
ضرر الحنطة بل دونه ومثله **قوله** ولو اطلق اي المعير **قوله**  
الزراعة اي الاذن فيها ما عرفت للزراعة اولت زرعها او عجم  
فيها كما ان يقول ازرع ماشيت **قوله** صح اي عقد الاعارة **قوله**  
زرع اي المستعير **قوله** ماشاء اي ما اعتيد زرعه هناك في  
لمسالتين اعنى مسألة الاطلاق والتعظيم ان كان عادة ق س  
ولو نادرا جلا للاطلاق على الرضى كما قاله الاذرى وافق به  
الشهاب الرمل واعتمده شيخنا الزياي في حاشيته **قوله**  
قال الراعي الخ ومنع البلقيني بحث الشيخين بان المطلقات



انما تنزل على الاقل اذا كانت بحيث لو صرح به لصح وهنا  
 ليس كذلك لانه لا يوقف على اقل الانواع ضررا فيؤدي الى النزاع  
 والعقود تصان عن ذلك بشي المنهج **قوله** فكل من العاقلين  
 ردها الوادعي المستعير ردها صرف المعير في عدم الرد لانه  
 الاصل قال الشيخان نقل عن القفال ولو استعمل المستعير  
 العارية جاهلا برجوع المعير لم يلزمه اجرة ولو مات لزم  
 وارثه الرد وان لم يطالبه المعير انتهى اي لوجود التسليط  
 على المنافع ابتداء او تقصيره بعدم اعلامه بالرجوع بخلاف  
 اباحة الثمار فانه اذا رجع ولم يعلم به حتى اكل الثمار فانه  
 يقوم بدورها على المعير لا اباحة المنافع اضعف من اباحة  
 الاعيان فضيق في الاعيان ومنه يوضح انه لو اعاره شاة  
 لمرها او نسلها او اعاره شجرة لاخذ ثمرتها ثم رجع ولم  
 يعلم فانه يغرم بدل الدر والنسل والثمر **قوله** متى  
 نشأ لانهما مبررة من المعير واتفاق من المستعير فاللزام  
 غير لا يوق بها والرد في المعير بمعنى الاسترداد الذي عبر  
 به اصله والمراد بجواز العارية جوازها اصالا والا فقد  
 يعرض لها اللزوم من الجانبين واحدها كما اشار اليه  
 بقوله الا اذا عار الخ ثم رمى **قوله** وجهر السفه اما حجر الفليس  
 فلا تنفسخ به **قوله** ودفنه المراد بدفنه هنا وضعه في القبر  
 وان لم يوار عليه كما في الشرح الصغير وهو المعتمد ثم رمى وكذا  
 اعتمد الطبري في **قوله** حتى يندرس المدفون بحيث  
 لا يبقى منه شيء فيرجع حينئذ بصورة ذلك فيما اذن له في تكريم  
 المرة بعد المرة والا فقد انتهت العارية بوضع الميت في القبر

فلا يحتاج حينئذ الى الرجوع لانتهاء العارية بوضع الميت في  
 قبره **قوله** محافظة على حرمة فلا يرد عليه عجب الذنب  
 فانه وان لم يندرس الا ان اللام في الاجزا التي تحسن وهو  
 لا يحسن وحكم الورثة حكم مورثهم في عدم الرجوع وعلم من  
 تقبيره بالاندراسي لزومها في دفن النبي صلى الله عليه وسلم  
 والشهدا لعدم بلايهما ولو اظهره السيل من قبره وجب  
 اعادته فيه فورا ما لم يكن حمله الى موضع مباح يمكن دفنه  
 فيه من غير تاخير فلا يجوز كما بحثه ابن الرفعة ثم رمى **قوله**  
 واطلق الماوردي الخ ومحلله اذا ضر ذلك الميت اخذ من مسألة  
 السقي **قوله** لكنه يغرم لولي الميت مونة الحضر قال في روضة  
 مسألة القبر ان يكون الحافر الوارث فلو كان الحافر الميت بان  
 لا استعار الارض ليحفر له فيها قبر فخفر ثم مات فرجع المعين  
 لم يغرم اجرة الحفر واطن بانه علله بانه لا حق له فيها حفره  
 في حال حياته فليراجع قاسم **قوله** لانه الذي ورطه فيه وفا  
 ما لو بادر المعير الى زراعة الارض بعد تكريب المستعير لها  
 فانه لا يلزمه اجرة التكريب ويؤخذ منه انه لو اعاره لغراس  
 او بنا ومن لازمه التكريب ورجع عنه غرم له اجرة الحفر  
 وهو كذلك ثم رمى فامسالتان حينئذ على حد سواء زيارتي  
**قوله** فليس له اي المستعير الرد اما المعير فله ذلك واذا  
 رجعت نقلت لا قرب الموضع ان يرضى بالاجرة فلو رضى  
 بها امتنع النقل **قوله** ولو قال اعير واداري الخ وخرجت  
 من الثلث **قوله** لم يكن للوارث الرجوع اي لانها وصية  
 بسكناء تلك المرة فليست عارية حقيقة ولو سلم



فالوارث ليس هو المعير وان كان هو المالك الا ان لتقديم الو<sup>صية</sup>  
 على ملك الوارث او نذر ان يعيره مطة معلومة او ان لا يرجع  
 واذا رجع معير سفينة بها امتعة موصوعة وهي في حجة البحر  
 ويستحق الاجرة من حينئذ كما بحثه ابن الرفعة كما لو رجع  
 بعد الزرع والا اذا عار كفا وكففت فيه وان لم يدفن فان  
 الاصح بقاءه على ملكه ولا يرجع فيه حتى يندرس ايضا والا  
 اذا استعار ثوبا للستر او الفرس نجس في صلاة مفروضة  
 كما بحثه الاسنوي لصحة قطع الفرض والا اذا عار سرة  
 يستر بها في الخلوة والا اذا عار جذا عال يستد به جدارا ما يلا  
 فيمتنع الرجوع فيها يظهر وفاقا للبحر والا وجه ثبوت الاجرة  
 له وكذا لو عار ما يدفع به عما يجب الدفع عنه كالة  
 السقي محترم وما بقي نحو برده ملك او ما ينقذ به غريقا  
 وقياس ما امر ثبوت الاجرة كذا لو عار ما يدفع به ايضا  
 ثم دمل من عند قوله او نذر الخ باختصار و به يعلم ما في  
 كلام الشيخ من دعوى الحصر الذي افاده كلامه من قوله  
 الا اذا عار الخ فانها متنوعة ما ذكر وقد يجاب بان الحصر  
 فيما ذكر اضافي باعتبار المذكور في هذا الكتاب فلا ينافي  
 ذكر الاكثر في غير هذا الكتاب كما صرحوا بهذا الجواب في موضع  
 كثيرة **باب الوديعة** يقال على العين المودعة  
 من ودع الشيء يدع اذا سكن لانها ساكنة عند الوديع  
 وقيل من قوله في دعة اي راحة لانها في دعة الوديع و  
 مراعاته **قوله** وعلى الوديعة وهو لفظة وضع الشيء عند غير  
 صاحبه للحفاظ وشرعا توكيل من المالك او نايبه لاخير

بالحفظ

بحفظ مال او اختصاص فخرج بتوكيل المقتطعة والامانات  
 الشرعية لان الاتيان فيهما من جهة الشرع ويتفرغ على كونه  
 توكيلا ان الوديعة عقد **قوله** الوديعة اي الموجود حال الوديعة  
 وديعة ويجب صيغة دالة على الاستحفاظ وانها ترتفع اي  
 حكمها بواحد مما مر في الوكالة وحينئذ يلزمه الرد فورا اي الاعلام  
 والتخليه فان اخرا بلا عذر ضمن وانه ياتي في توفيتها وتعليقها  
 ما مر في الوكالة **قوله** والاصل فيه الخ وجه الدلالة ان الامر  
 بالشئ فرع عن جوازها واما استيجاب قبول الوديعة فهو ما خوذ  
 من الدليل العام على وجه المعروف **قوله** ان الله يامر كرم ان تؤدوا  
 الامانات اليها اهلها نزلت في الطواف لما اخذ على مفتاح الكعبة  
 من عثمان ابن طلحة الجعي سادتها فها هو لما قدم النبي صلى الله  
 عليه وسلم مكة عام الفتح ومنعه وقال لو علمت انه رسول  
 الله لم امنعه فامر النبي صلى الله عليه وسلم برده اليه وقال  
 هال خذها خالدة تالدة فعجب من ذلك فقرا على رضى الله  
 عنه الآية فاسلم واعاده عند موته لاختيه شيبه فبقي في ولده  
 والاية وان وردت على سبب خاص فهوها معتبر بقربنية  
 الجمع من الجلالين **قوله** اذا الامانة الخ ولان بالناس حاجة  
 بل ضرورة اليها وهي منتجة هي لوائق بالامانة نفسه قادر  
 على الحفظ وقد تضمن حينئذ بان لم يكن هناك غدره  
 ولا يجبر حينئذ على اتلاف منفعة ومنفعة حرره مجانا اي  
 بغير عوض وتحرم عند العجز عن الحفظ لانه يعرضها  
 للتلقي ونكره عند القدرة لمن يثق بامانة نفسه قال ابن  
 الرفعة الا ان يعلم بحاله فلا تحرم ولا نكره والوديعة صحيح



والوديعة امانة وان قلنا بالتحرير فالتحرير مقصور على الاشياء  
لكن لو كان المودع وكيل او وليا عن يتيم حيث يجوز له الايداع ففي  
مضمونة بمجرد الاخذ قطعاً ولم يتعرضوا له قاله الزكشي **قوله**  
مودع ووديع وشرط فيهما اي في المودع والوديع ما مرفى موكل  
وكيل لان الايداع استنابة في الحفظ فمن صحته وكالته صح  
ايداعه ومن صح توكيله صح دفع الوديعة له فخرج استيداع  
محرم صيد او كما فرص صحفاً كذا قالوه هنا وفي متن البهجة صحة  
ايداع الكافر المسلم ونحوه لانه ليس فيه تسليط ويحمل ما هنا  
على وضع اليد وما هنا على العقد ويجعل عند مسلم فلو  
اودعه نحو صبي لمجنون ومجنون سفيه ضمن ما اخذه منه لانه  
وضع يده عليه بغير اذن معتبر ولا يزول الضمان الا بالرد الى  
ولي امره نعم ان اخذه منه حبة خوفاً على تلفه في يده او تلفه  
مودعه لم يضمن وعكسه بان اودع شخص نحو صبي انما يضمن  
باتلاف منه لانه لم يسلطه على اتلافه فلا يضمنه بتلفه عند  
اذ لا يلزمه الحفظ اموالاً او دعه ناقص فانه يضمن بمجرد  
الاستيلاء التام وظاهر ان ضمان الملتف انما يكون في متهول  
**قوله** ووديعة وشرط فيها كونها محترمة ولو نجسا ككلب  
ينفع ونحو حية برون لم يضمن بالاتلاف بخلاف غير المحترمة  
ككلب لا يقع والة له **قوله** وصيغة وشرط فيهما ما مر  
في وكالة في شرط اللفظ من جانب المودع وعدم الرد من  
جانب الوديع فيكفي قبضه ولا يكفي الوضع بين يديه مع  
السكوت نعم لو قال الوديع اودعني مثلاً فرفعه له ساكتاً  
فيشبه ان يكفي ذلك كالعارية وعليه فالشرط اللفظ من

في ع

احدها

احدها بنه عليه الزكشي والايجاب اما صريح كما ودعتك هذا  
او استحفظتك او كناية مع النية كخذه **قوله** ما تعوى فيه منها  
واذا تعدى يضمن باقصى القيم **قوله** لانه خلطها بمال نفسه اذ  
لا يمكن ائماله البذل الا بدفعه اليه **قوله** او نحوها كسواد وبيضا  
**قوله** ضمنه فقط اي دون ما سواه من بقية الدراهم حتى لو  
تلفت كلها او لم يتميز هو عنها لم يضمن سوى درهم لان هذا  
الخلط كان حاصل قبل الاخذ وان تلف نصفها نصفه اي نصف  
الدرهم فقط هذا كله اذ لم يفيض ختمها او قفلا على الدراهم فان  
فضه ضمن الجميع بناء على ان الفض يقتضي الضمان ووض  
وشرحه ووجه ضمان نصف درهم فقط عند تلف نصفها  
بانه لما احتمل تلفه مع النصف فيضمن الكل فلو ضمه الكل  
لكان فيه اجحاف بالمودع عنده واحتمل عدم تلفه وانه باق  
فلا يضمن شيئا فلو لم تضمنه لكان في ذلك اجحاف بالمودع لما لك  
فسلكتنا طريقاً عدلاً بينهما وهو ضمان نصف درهم هذا غاية  
ما يوجه به مع ما فيه من ضمان النصف غيره ولو زوجته او ولده  
او عبده **قوله** بلا اذن ولا عذر له واذا اودعها غيره وتلفت  
عند الغير ففي ضمانها التفصيل المذكور في الفصيص فان كان من  
تلفت عنده العين عالماً بذلك فقرار الضمان عليه وللمالك  
تضمين من شاء منها اذ الم يكن الثاني هو الملتف للعين فان  
كان هو الملتف فقرار الضمان عليه علم بذلك ام لا وان كان  
الثاني جاهلاً بذلك فعلى الاول قرار الضمان فقط واما لو اخذ  
الثاني من الاول عارية او غصبا او لسراً او سوماً او  
نحو ذلك مما تكون يد الثاني فيه يد ضمان ضمن مطلقاً

من



تلف او اتلفه علم بذلك ام لا يراى **قوله** من يحملها الى الحرز  
او يعلقها او يسيقها المفهوم ذلك بالاولى لان العادة جرت  
بذلك وذلك لان الاسقاته من يحملها فيها استيلا عليها  
بخلاف العلق والسقي فاذا جوزنا ما فيه استيلا تام فلان  
لجوزنا استيلا فيه بطريق اولي **قوله** او يضعها او اسقان  
من يضعها في خزانة مشتركة فهو معطوف عليه يحملها و  
تعذر الخصال من الضير من او دعها غيره **قوله** ثم القاضي وان  
فقد ردها لامين ولا يكلف تاخير السفر لئلا يتضرر بتاخير السفر  
ويغني عن القاضي والامين وصيته بها اليهما فهو مخير عند فقد  
المالك وكيله بين ردها للقاضي والوصية بها اليه وعند  
فقد القاضي بين ردها للامين والوصية بها اليه والمراد بالوصية  
بها الاعلام والامر بردها مع وصفها بما تتميز به والاشارة  
لعينها فان لم يفعل اي لم يردّها ولم يوصي بها لمن ذكر كما ذكر بيان  
يردها للقاضي او امين مع امكان ردها الى قاض والا يصاحبه  
ضمن ان تمكن من ردها والا يصاحبها سافر بها ام لا لانه عرضها  
للفوات اذ الوارث يعتمد ظاهر اليد ويضعها لنفسه وحرز السفر  
دون حرز الحضر بخلاف ما اذا لم يتمكن كان مات فجأة او غيلة او  
سافر بها العجز عن ذلك ومحل ذلك في غير القاضي اما القاضي  
اذا مات ولم يوجد مال اليتيم في تركته فلا يضمنه وان لم يوصي  
به لانه امين الشرع بخلاف سائر الاموال العموم ولايته قال ابن  
الصلاح واما يضمن اي القاضي اذا فرط قال ابن البسكي وهذا  
تصريح بان عدم ايصامه ليس تفريطا وان مات عن مرض  
**قوله** ليس تفريطا قال م وهو كذلك وان امكته الا يصادق

**قوله**

**قوله** فان دفنها موضع وسافر ضمن لانه عرضها للضياع **قوله** يسكن  
الموضع تتبع في هذا القيد المنهاج وهو ليس بقيد بل الشرط اعلام  
امين يراقبها وان لم يراقبها موضع كما صرح بذلك في شرح منهي حيث  
قال بخلاف ما اذا علم بها امينا يراقبها وان لم يسكن الموضع لان  
اعلامه بمنزلة ابراعه فشرط فقد القاضي وكلام الاصل يقتضي  
اشتراط السكنى وليس مراد **قوله** وينقلها الى دون حرز مثلها  
مستغنى عنه بما قبله **قوله** بخلاف ما اذا نقلها الى حرز مثلها وان  
كان الاول احرز اي فانه لا يضمن عند جمهور العراقيين ونقل  
ابن الرفعة الاتفاق عليه وقال الاذري الصالح انه لا ضمان  
اذا نقلها من حرز الى حرز مثلها وهذا هو المعتمد رملح قال  
الشهاب الرملح وصورة كلام المنهاج وغيره بما اذا عين له  
مالها الحرز كما صرح به جماعة النحوي هذا كله اذا لم ينقلها  
عن النقل والاضمن مطلقا **قوله** بخلاف ما لو انتفع بها بظنه  
اي المالك **قوله** دابة فترك علقها اي مرة يموت مثلها فيها  
غالبا يقول اهل الخبرة وان ماتت بغير ذلك بخلاف موتها قبل  
تلك المرة ما لم يكن بها جوع سابق وعلمه فيضنها كما هو  
قضية كلام الروضة وقيل يضمن القسط ورجحه ابن المقرئ  
ويؤيد الاول ما لو جوع انسانا وبه جوع سابق وعلمه و  
منعه الطعام والشراب مع علمه بالحال فانه يضمن الجميع  
والمعتمد الاول رملح من انه يضمنها كلها **قوله** الا ان يكون  
المالك نهما عنه اي عن العلق فلا يضمن للاذن في اتلافه فهو  
كالوقال له اقتل دابة فقتلها نعم ان كان ملكا لغيره كان اودع  
الولي حيوان مجحور قال الزركشي في شبه ان نهيه كالعدم



وسبقه اليه الاذرى وما قاله معتمد وقيد به عدم الوديع بالحال  
ويصح بطاعته اي المالك بترك الاطعام لحرمة الروح وان منعه  
من اطعامه لعله به تقتضى المنع كقولنج فاطمه والعله موجبة  
فما ت ضمن كذا اطلقاه قال ابن ابي شهبة وينبغي ان يقيد به  
الصمان بما ان علم بعلمتها **قوله** وانكسر بثقله اي فعلم من ذلك  
ان صورة المسالة ان الرافد ثقيل وان خشب الصندوق رفيق  
جرا وان الصندوق مشتمل على خوز جاج مما ينكسر بالثقل  
المذكور قرره شيخنا عن شيخه الطبري **قوله** بذلك اي بانكساره  
لمخالفته المودية للتلف **قوله** فرقد فيه اي في ذلك الجانب الذي  
سرق منه لانه اذ ارقد عليه فقد اخل بجانب الصندوق  
ونما لا يمكن السارق من الاخذ اذا كان بجانبه وذلك لان  
يكون تقية جوانبه قربه من جدار مثلا بخلاف ما لو سرق من  
غير ذلك الجانب المذكور وفي بيت محوز ولو من الجانب المذكور  
لانه زاد احتياطا ولم يحصل التلف **قوله** اولا تفعل بضم التاء وكسر  
الفاء او يفتح التاء وضم الفاء **قوله** ضمن بخلاف ما اذا كان لغرض المالك  
كلبسه لرفع نخود ووركو به لجاح فلا يضمن **قوله** الا ان  
يحدث له المالك هذا قيد معتبر خرج به الولي والوكيل فلا غيرة  
باستئمانهما والحال هذه **باب القراض** **قوله** هو يكس  
القاف لغة اهل الحجاز مشتق من القرض وهو القطع لان المالك  
يقطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح  
ويقال المقارضة وهي المساواة متساوية في الربح او لان المال  
من المالك والعمل من العامل **قوله** والمضاربة وهذه تسمية  
اهل العراق لان كلا منهما يضرب بسهم في الربح ولما فيه غالبا

من

من السفر والسفر يسمى ضربا في الارض قال تعالى واذا ضربتم في الارض  
اي سافرت **قوله** وهو ان يعقد الخ فخرج بقيد الدفع معاوضة  
مقارضته على منفعة كسكنى داره او على دين عليه او على غيره  
وقوله بع هذا وفارضتك على ثمنه او اشترى شبكة واصصاد  
بها فلا يصح نعم البيع صحيح وله اجرة مثله والعمل ان يعمل  
في الصيد للعامل في الاخيرة وعليه اجرة مثل الشبكة ان لم  
يملكها المانفوعة ويذكر الرزح الوكيل والعبد الماذون له  
ثم رمل **قوله** والاصل فيه الاجماع من الادلة القياسية على المسا  
بجامع الحاجة وذلك ان مالك الشجر قد لا يحسن العمل ولا  
يتفرغ والذي يحسنه قد لا يكون له شجر وهذا المعنى موجود  
هنا **قوله** واحتج له المحتج له بهذه الآية هو القاضي ابو الطيب  
واحتج له الماوردي بقوله تعالى ليس عليكم جناح ان تبتغوا  
فضلا من ربكم **قوله** ضارب الخديجة اي قبل ان يتزوجها صلى  
الله عليه وسلم بنحو شهرين وسنة وعمره اذ ذاك نحو خمس  
وعشرين سنة وهو قبل النبوة فلان وجه الدليل فيه انه كان  
مقراله بعدها ابن حجر **قوله** وحقيقته ان اوله وكاله واخره  
جعلاه وهذا بناء على المعتمد من ان العامل لا يملك حصته  
من الربح الا بالقسمه لا بالظهور وقيل ان اخذ شركة وهذا  
القول بناء على ان العامل يملك الربح بالظهور **قوله** واركانه  
خمسه يجعل العاقد يشتمل المالك والعامل والا فلا ركان  
في الحقيقة ستة **قوله** يد عاقد اي مالك وعامل فيشترط في المالك  
ما شرط في مؤهل وفي العامل ما شرط في وكيل لان المالك مؤهل  
والعامل كالوكيل فلو كان احدهما مجرورا عليه او ماذونا له

قات



في التجارة ولربا ذن السيد في ذلك او العامل اعني لم يصح ويجوز  
 لولي صبي او مجنون او سفيه ان يقارض من يجوز ايراعه  
 المال اليه وله ان يشترط اكثر من اجرة المثل ان لم يجد كافيا  
 وان يستقل اي العامل بالعمل ليتمكن من العمل متى شا فلا  
 يصح شرط عمل غيره معه لان انقسام العمل يقتضي انقسام  
 اليد ويصح شرعا اعانة مملوك المالك له في العمل ولا يد للمملوك  
 لانه ماله فجعل عمله تابعا للمال ولا ذلك لا يمنع استقلال العامل  
 وشرطه ان يكون معلوما بروية او وصف وان شرطت نفقته  
 عليه جاز ويكون من خالص مال العامل زيادي وان العامل  
 ينعزل بما ينعزل به الوكيل وانه لا يتصرف الا بما فيه المصلحة  
**قوله** وصيغة اي من ايجاب وقبول لانه عقد معاوضة يختص  
 بمعين كالبيع بخلاف الوكالة لانها لا تختص بمعين كقارضتك او  
 عاملتك على ان الربح بيننا نصفين ويشترط فيه القبول فورا  
 لما ذكر ولو في قوله خذه والتجرف فيه واعمل فيه اوبع واشتر على  
 ان الربح بيننا نصفين ويشترط فيه القبول فورا لما ذكر ولو  
 في قوله خذه والتجرف فيه واعمل فيه اوبع واشتر على ان الربح بيننا  
 نصفين ويشترط فيه القبول فورا ولو قال قارضتك على ان  
 لنصف الربح في سكتا عن نصيب العامل لم يصح ان الربح فائدة  
 لاس المال فهو للمالك الا ما شرط منه للعامل ولم ينب له شيء  
 منه او على ان لنصف الربح لا يصح وتناصفاه لان مال ينسب للعامل  
 يكون للمالك بحكم الاصل سوا سكت عن نصيب نفسه او قدر  
 لنفسه اقل كان قال قارضتك على ان لك نصف ولى السوس  
 وسكت عن الباقي ولو قال قارضتك على النصف او الثلثين

صح والمشرط للعامل لان المالك يستحق بلا شرط روض وشرحه  
**قوله** ورأس مال سيأتي الملام على المال في كلام المصنف قريب **قوله**  
 وعمل وشرط فيه كونه تجارة وان لا يصفه اي العمل على العامل  
 فلا يصح على شرا بتر بطحنه وبخبره او غزل بنسجه وتبيعه  
 لان الطحن ومما معه اعمال لا تسمى تجارة بل هي اعمال مضمونة  
 فلا يستاجر عليها ولا يحتاج الى القراض عليها المشتمل على جهالة  
 العوضين مما جعل للعامل لانه مجهول القدر وان علمت  
 خبريته والعمل وهو ظاهر ولا على امرامتع معين كقوله ولا  
 تشتري هذه السلعة ولا على شرا نوع نادر بغير وجوده كقوله  
 ولا تشتري الا الخيل البلق والياقوت الاحمر والخز الاركن ولا  
 على معاملة شخص معين كقوله ولا تبع الا لزيد ولا تشتري منه  
**قوله** وربح وشرط في الربح كونه لهما وكونه معلوما لهما بخويته  
 وان توفق على حساب كنصف وثلث **قوله** الخالصة ويشترط  
 في المال ان يكون معلوما جنسا وقدر او صفة معينة بيد عامل  
 فلا يصح على مجهول جنسا او قدرا او صفة ولا على غير معين  
 كان قارضه على ما في الزمة من دين او غيره نعم لو قارضه  
 على نقد في ذمة المالك ثم عينه في المجلس صح خلافا للبعوي  
 كان قارضه على احدى صورتين متساويتين عينه صح بخلاف  
 ما لو علم فيه جنسه وصفته لا يصح على الاشبه في المطلب  
 ولا يشترط كونه اي المال يحصل بيده اي غير العامل كالمالك  
 ليوفي منه ثمن ما اشتراه العامل لانه قد لا يجده عند الحاجة  
 منهج وشرحه **قوله** كتبر وهو اسم لذهب او فضة قبل ضربهما  
 وعن الجوهرى لا يقال تبر الا للذهب **قوله** ومفشوش ولو



راجحاً لا تتفاحلوصه نعم ان كان غشه مستهلكاً اي بان يكون بحيث  
 لا يتحصل منه شيء مرقس جاز قاله الجرجاني وهو المعتمد **قوله**  
 اغراراً بكسر الهمزة **قوله** فلا يجوز اختصاص احدهما معينا او  
 متهما بالرجح او ان لغيرهما منه شيئا لعدم كونه لهما او على  
 ان لا احدهما شركة او رجح صنق لعدم العلم بالجزئية ولا انه  
 قد لا يرجح غير العشرة او غير ذلك الصنف فيفوز احدهما  
 بجميع الرجح وهو خلاف وضع الباب **قوله** لا عبرة باخرها خرج  
 بالعبد غيره كان قال قارضك على ان يكون ثلثه للا وثلثه  
 لي وثلثه لزوجتي او لابني او لفلان الاجنبى لم يصح لانه ليس  
 بعامل ح وتعبير المنهاج بالظلام اولى من تعبير المولى بالعبد  
 ليشمل اجبره الحرف الظاهر انه كعبد لانه مالك لمنفعته وذكر  
 مثله الاذرى في المساقاة انتهى وهذا هو المعتمد **قوله** فما  
 يشترط له فهو لسيدته اي فاشترط له مضموم الى ما شرط لسيد  
**قوله** وللعامل اجرة المثل في الاولى هي قوله للعامل **قوله** دون  
 الثانية هي قوله اولها لك فاذا اشترط للمالك نصف الرجح ولعبد  
 نصفه كانه شرط جميع الرجح للمالك فلا يصح **قوله** ولا يجوز  
 تقييده بمدة الى قوله فان اقتصر على قوله قارضك سنة  
 ففسر العقد عبارة المنهاج للمولى فلا يشترط بيان مدة  
 القراض ولو ذكر له مدة على جهة تاقية بها السنة ففسر  
 مطلقا سواء سكنت او منعه التصرف بعدها ام البيع ام الشراء  
 ام تلك المدة قد لا يزوج فيها شيء وان ذكرها الاعلى وجه التاقية  
 ومنعه التصرف بعدها كقوله قارضك على كذا ولا تتصرف  
 بعد سنة ففسر لانه قد لا يجد فيها راغباً في شرا ما عنده

اي

من الغرض

من الغرض وان منعه الشراء بعد دون البيع فلا يفسد في الاصح  
 لحصول الاسترباح بالبيع الذي له فعله بعد المدة وبوخز من  
 تمثيل التنبية بشهر ان تكون المدة يتأتى فيها الشراء الغرض الرجح  
 بخلاف نحو ساعة ولو كانت المدة مجهولة كمرة اقامة العسكر  
 لم يصح في وجه الوجهين وعلمهما قدرناه ان ذكر المدة ابتداء  
 تاقية مضرة منعه بعدها الشراء متراخيا عنها بخلاف مالمو  
 قال قارضك سنة وذكر منع الشراء متصلا لضعف التاقية  
 حينئذ وبهذا يجمع بين كلامي الشيخ في ثم المنهج والروض ومراد  
 المصنف بمنع الشراء بعد حلاونه اي البيع انه لم يمنع منه بان  
 قال ولما الشراء بعدها ام سكنت عنه كما اقتضاه كلامه واختاره  
 في المطلب في الثانية وان اقتضى كلام الروضة كما صلها فيها الفساد  
 انتهى بحروفه **قوله** بخلاف ذلك في المساقاة لان المقصود من  
 المساقاة ينضبط بالمدة فان للثمرة وقتا معلوما والمقصود من  
 القراض ليس له مدة معلومة منضبطة فلم يشترط فيه التا  
**ح قوله** والعامل امين فيصد في الرد لانه ائتمنه كالوكيل وكل  
 امين ادعى الرد على ائتمنه صدق بيمينه الا المكثرى والمرتهن  
 ثم رمل **قوله** والتلف لانه ما موفى فان ذكر سببه ففيه التفصيل  
 في الوديعة ولوتلف المال فادعى المالك انه قرض ليلزمه برده  
 فالمصدق العامل بيمينه كما افق به ابن الصلاح تبعا للفقهاء  
 لان الاصل عدم الضمان وخالفهما الزركشي فيرجح تصديق  
 المالك لانه اعترف بوضع اليد وادعى عدم شغل الزمة  
 والاصل خلافه وتبعه غير واحد كابن المقرئ في روضه  
 وصاحب العباب في عبابه وجري عليه القولي في جواهره

قيت



وافتي به الشهاب الرمي وهذا هو المعتمد رمل على بخلاف مالوكان  
 المال باقيا وريح فيه ثم اختلفا فقال المالكة دفعته قراضا فاستحق  
 حصته من الربح وقال العامل قراضا فالربح كله لي فالمصدق  
 العامل بيمينه كما افتي به الوالد رحمه الله تعالى **قوله** وفيما نه  
 اشترى للقراض وان كان حاضرا **قوله** اول نفسه وان كان راجعا  
 حيث وقع العقد على ما في الذمة لانها مأمون وهو ادري  
 بقصده اما لو كان الشرايعين مال القراض فانه يقع للقراض  
 وان نوى نفسه كما قاله الامام وجزم به في المطلب والاوجه كما  
 قاله جمع متقدمون عدم قبول بيعة المالك انه اشتراه بمال القراض  
 لانه قد يشترى لنفسه بمال القراض عروا فلا يصح البيع رمل  
**قوله** وفي الربح كقوله لم اربح الا كرا والخسر عمل بالاصل فيها ولو  
 اقر بربح قدر ثم ادعى غلطا في الحساب او كزبا لم يقبل لانه اقر  
 بحق لغيره فلم يقبل رجوعه نعم له تحليف المالك وان لم يذكر  
 سببه ويقبل قوله بعد خست ان احمل كان عرض كما قاله  
 القاضي الحسين رمل **باب الوكالة** **قوله** لغة التفويض  
 والمراعاة والحفظ **قوله** وشرعا تفويض شخص هذا هو الموكل  
 وقوله امره هذا هو الموكل فيه **قوله** الخ هذا هو الوكيل وقوله فيها  
 يقبل النيابة بشرط في الموكل فيه في اركانها استيفدت من تعريفها  
 واستفادة الصيغة علم ايضا من كلامه وذلك لان التفويض  
 لا بد له بما يدل عليه والزي يدل عليه هنا هو الصيغة زيادي  
**قوله** فيها يقبل النيابة اي شرعا فلا دور رمل **قوله** لا يفعل بعد  
 موته خرج بهذا القيد الا يضاف انه انما يفعل بعد الموت ح  
**قوله** وهذا شرع من قبلنا الخ ضعيف والمعتمد ان شرعنا نسخ

لجميع الشرايع فليس هو شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يفره  
 والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فابعثوا حكما من اهلها بنا  
 على انه وكيل وهو الاصح كما ياتي **قوله** وقد وكل صلى الله عليه  
 وسلم عمر الخ وابارافغ في نكاح ميمونة وعروة البارقي في نكاح شرا  
 شاة بدينار والحاجة ما ست اليها ولهذا ندب قبولها لانها  
 قيام بمصلحة الغير اما عقدها المشتل على الايجاب فلا الا ان  
 يقال ما لا يتم المنسوب اليه فهو مندوب وهو ظاهر ان لم  
 يرد الموكل عرض نفسه رمل **قوله** لكن لا يشترط في الوكالة  
 بغير جعل القبول لفظا بل الشرط ان لا يرد وان كرهه الموكل  
 ولا يشترط هنا فورا ولا مجلسا اذ التوكيل في وقع حجر كاحاجة  
 الطعام ومن ثم لو تصرف غير عالم بالوكالة صح كما لو باع مال  
 مورث مظانا حياته فبان ميتا وسياتي في الوديعة الاكتفاء  
 بلفظ من احدها وقبول من الاخر وقياسه جريان ذلك لانهما  
 لانها توكيل وتوكل وقد يشترط القبول لفظا كما لو كان له  
 عين موجودة او معارة او مفصولة فوجهها الاخر واذن له  
 في قبضها له لا بد من قبوله له لتزول يده عنها به اما لو كانت  
 بجعل فلا بد من قبوله لفظا كما في المطلب وينبغي تصويره بما  
 اذا كان العمل الموكل فيه مضبوطا لتكون الوكالة حينئذ  
 اجارة رمل **قوله** ويشترط في الموكل صحة مباشرة ما وكل  
 فيه وهو التصرف اما ذون فيه والا فلا يصح توكيله لانه  
 اذا لم يقدر على التصرف بنفسه فبنسابة اولى قال في المنهج  
 غالبا قال في شرحه وخرج به ما استثنى من الطرد كظافر بحقه  
 فلا يوكل في كسر الباب واخذ حقه وكوكيل قادر وعبد ما ذون



له وسفيه ما ذون له في نكاح ومن العكس كالا عمو يوكل في تصرف  
وان لم تصح مباشرة له للضرورة ويحرم يوكل حلالا في النكاح بعد  
التحلل او يطلق **قوله** بملك كونه مطلقا التصرف **قوله** او ولاية  
لكونه اما او جرا في مال او نكاح فلا يصح توكيل صبي ولا مجنون  
ولا مغمى عليه ولا مجور عليه بسفه في نحو مال لانهم اذا عجزوا  
عن تعاطي ما طولوا فيه فبنايهم اولى وخرج بملك او ولاية الوكيل  
فانه لا يوكل لانتفا كونه مالكا او وليا وصحة توكيله عن نفسه في  
بعض الصور امر خارج عن القياس فلا يرد بقضائه **قوله**  
وفي الوكيل صحة مباشرة التصرف الذي وكل فيه لنفسه والالم  
يصح توكيله اذ تصرفه لنفسه اولى منه لغيره فاذا لم يملك الاقوى  
لم يملك دونه بالاولى لا صبي ولا مجنون ولا مغمى عليه ولا نافع  
ولا معتوه لسلب عبارته نعم يصح توكيل صبي في نحو تفرقة زكاة  
وذبح اضحية وما ياتي وكذا المرأة والمحرم بضم الميم في عقد النكاح  
ايجابا وقبولا لسلب عبارتهما فيه لكن الصحيح اعتماد قول القاضي  
ولورقيقا اذا كان مميزا لم يجرب عليه كذب وكذا فاسق وكافر  
كذلك بل قال في شرح مسلم مصلا لا علم فيه خلافا في الاذن في  
دخول دار وايصال هدية ولوامة قالت له قد اهداني سيدي  
لك كما اقتضاه كلامهم وان استشكل فيجوز وطوها وطلب  
صاحبه وليمة لتسامح السلف في مثل ذلك اما غير مامون  
بان جرب كذبه ولو مرة فيما يظهر بحيث جوزنا كذبه لما مر  
فيه فلا يعتمد قطعا وما حفته قرينة تعتمد قطعا وفي الحقيقة  
العمل حينئذ بالعلم الا بالخبر ويؤخذ منه عدم الفرق هنا  
بين الصادق وغيره والمميز ونحوه توكيل غيره في ذلك بشرطه

الاتي

الاتي ثم رضى باختصار ويشترط في الوكيل تعيينه فلو قال لا اثنين  
وكلت احدهما في كذا لم يصح نعم لو قال وكلتك في بيع كذا وكل مسلم  
صح فيها يظهر وعليه العمل في المنهج اي عمل القضاة وغيرهم في  
المنهج وهو المعتمد لان الموكل فيه معين والايهام في الفاعل بخلاف  
وكلتك في كذا وكل اموري لان الايهام في الموكل فيه **قوله** ان يملك  
الموكل الولاية عليه حالة التوكيل والا فيكون فاذا نفيه قال الا اذني  
وهذا فيمن يوكل في ماله والا فمخو الولي وكل من جازله التوكيل في مال  
الغير لا يملكه فلا يصح التوكيل في طلاق من سينكحها وتزويج من  
ستقضى عريتها ونحوه كبيع عبد سيملكه واعتاق من سيملكه لانه  
لا يتمكن من مباشرة ما وكل فيه حال التوكيل نعم لو جعل مال  
يملكه تبعا لما يملكه كبيع عبده وما سيملكه ففيه احتمالان للرافعي  
والمنقول عن الشيخ ابي حامد وغيره الصحة ما لو وقف على ولده  
الموجود ومن سيجد له من الاولاد ولو وكله ببيع عبده وان  
يلتاع بثمنه كزاصح روض وشرحه **قوله** وان يكون قابلا للنيابة لان  
الوكالة انا بة فلا بد ان تكون فيما يقبلها فلا يصح التوكيل في كل  
عقد كبيع وهبة وسلم وحرف وتولية وكل نسخ كما قاله ورد  
بعيب وقبض واقباض لرين وعليه اقتصر الاصل اولعين  
مضونة وغير مضونة على ما جزم به في الانوار لكن قال اقبأ  
لغير مال كها بغير اذن مضمون والقرار على الثاني وقال المنطوي  
وغيره لا يصح التوكيل في اقباضها اذ ليس له دفعها لغير ما  
لكها وخصومة من دعوى واجواب رضى الخصم او لا وبملك  
مباح كاحيا واصطيا لان ذلك اسباب الملك كالشرا فيملكه  
الموكل اذا قصد الوكيل له واستيفاء عقوبة لادى وعليه

ضها



اقتصر الاصل اولى تعالى كغود وخرق ذف وزنا وسرقة وشرب  
 خمر ولو في غيبة الموكل وخروج بقوله قابل للنيابة ما لا يقبل النيابة  
 كالحودود والايان فلا يصح التوكيل فيها كما سيأتي التصريح بذلك  
 في كلام المصنف **قوله** كان وكله في كل قليل وكثيرا وفوضت اليك  
 كل شيء او تباع بعض مالي لان في ذلك غرضا عظيما لا ضرورة الى احتماله  
 بخلاف ما لو قال ابر فلان اعني شيء من مالي فيصح ويبريه عن اقل  
 شيء منه صرح به المتولي وغيره وقضية كلامهم عدم الصحة  
 في نحو كل اموري وان كان تابعا لمعين وقد يفرق بينه وبين  
 ما زادته فيما امر بان يتابع ثم معين بخلافه هنا لكن الافق  
 بما امر من الصحة في قوله وكلتك في كذا وكل مسلم صحة ذلك وهو  
 الظاهر والمنهج **قوله** بخلاف ما لو قال وكلتك في بيع اموالي الخ  
 اي فانه يصح التوكيل واسار بذلك الى بقية شروط الموكل فيه  
 وهي ثلاثة كما صرح بذلك الثلاثة في الروض وفي كلام المصنف  
 هنا الاشارة الى انها ثلاثة كما تقدم الاولى ان يملك الموكل  
 الولاية عليه الثاني ان يكون قابلا للنيابة الثالث ان يكون  
 معلوما ولو بوجه كما اشار له بقوله بخلاف ما لو قال وكلتك  
 في بيع اموالي الخ **قوله** في شرع عبد اي للقنية **قوله** بيان نوعه  
 كتركى وهندي او نحوهما ولا يغني ذكر الجنس كعبد ولا الوصف  
 كما بيض **قوله** وكذا صفة الخ وصفة اخلاق بها الغرض نعم  
 لا يشترط ذكر اوصاف السلم ولا ما يقرب فيها اما اذا كان  
 للتجارة فلا يجب فيها ذكر نوع ولا غيره يكفي اشترى ما شئت  
 من العروض او ما فيه حظ القراض كما اقتضاه كلام الروضة  
 ونقله ابن الرفعة عن الماوردي وغيره واقره وهو ظاهر ولو

اشترى

اشترى من يعتق علي الموكل صح وعتق عليه بخلاف القراض  
 لمنافاته موضوعه من طلب الربح **قوله** او في شراد اري للقنية  
**قوله** او السكة بكسر اوله **قوله** اي الحارة تفسير للمحالة ومن لانها  
 بيان البلد فلذا لم يصح به شيء رملي ولا يتوقف في قوله ومن لانها  
 بيان البلد بانه لا تلزم بينهما الا ترى الى حارة العطاره مثلا  
 في مصرنا وفي المحلة الكبرى مثلا اللهم الا ان يقال هذا التلازم  
 المدعي في كلامه نظر للغالب فليتامل **قوله** والزقاق تفسير  
 النسكة ففي كلامه رحمه الله لن ونشر مرتب **قوله** لا قدر الثمن  
 اي في المسالتين اعتمدهم رفق سي فلا يجب لان غرض الموكل قد  
 يتعلق بواحد من ذلك نفيسا كان او خسيسا **قوله** لو ترك ذكر  
 الثمن نزل على ثمن المثل قال السبكي وكذا لو قال بما شئت او بما  
 شئت من ثمن المثل واكثر قلت تفقها وينبغي التنبيه عليه لانه  
 يقع كثير **قوله** والا في حمل حرا وتغريرو قد يدخل في التقرير الحد  
**قوله** او في شهادة لبنائها على التعبد واليقين الذي لا يمكن النيا  
 به فيه ولا يرد على المصنف صحة الشهادة على الشهادة اذ ليست بتو  
 كما صرح به القاضي ابو الطيب وابن الصلاح بل الحاجة جعلت  
 الشاهد المحتمل عنه بمنزلة الحاكم المودي عند حاكم اخر ثم رملي  
**قوله** كايلا لانه خلق وهو لا تدخله النيابة **قوله** اذ هو معين او شهما  
 ولا موخل للنيابة فيهما **قوله** وتعليق العتق والطلاق اي  
 والتدبير **قوله** او في اقرار اري لا يصح التوكيل فيه بان يقول  
 لغيره وكلتك لتقر عني فلان بكذا فيقول الوكيل اقررت عنه  
 فلان بكذا او جعلته مقرا بكذا لانه اخبار عن حق فلا يقبل  
 التوكيل كالشهادة لكن الموكل يكون مقرا بالتوكيل على الاصح

ب  
كيل

دة



في الروضة لا شعارة بثبوت الحق عليه شيء المنهج فانه لا يامر غيره  
 بشي الا وهو ثابت عليه نعم ان قال اقرعني لفلان بالقوله على  
 كان اقرا واجزما ولو قال اقرعني بالقوله لم يكن مقرا قطعاً **قوله**  
 او في ظهار كان يقول انت على موكل كظهور امه او جعلته مظاهراً  
 منك **قوله** لان المقلب فيه معنى اليمين لتعلقه بالفاظ وخصائص  
 كاليمين ع ولان الظهار منكر من القول فلا يمان عليه بالتوكيل  
 فيه لقوله تعالى ولا تعاونا على الاثم والعدوان انتهى قس  
 وعلم منه عدم صحة التوكيل في كل معصية كالقتل والقذف  
 والسرقة يختص بمركبها لان كل شخص بعينه مقصود بالامتناع  
 منها **قوله** روض نعم ما لا يتم فيها معنى خارج كالباع بعد نوال الجمعة  
 الثاني يصح التوكيل فيه وكذا الطلاق في الحيض قاله البلقيني  
 في تدريره والحاصل ان ما كان مباحاً في الاصل وحرم لعارض  
 صح التوكيل فيه ويمتنع فيما كان محرماً باصل الشرع **قوله** رملي  
**قوله** او عبادة كمالصلاة والطهارة والاعتكاف ان القصد منها  
 امتحان عين المكلف وليس منها اخوالة النجاسة لان القصد  
 منها الترك **قوله** لما امر لعله قوله لتعلق حكمها بتعظيم الله  
 فانه الذي تقدم في كلامه رحمه الله لكن علل في شيء الروض مسئلة  
 العبادة بقوله لان مباشرها مقصود بعينه ابتلا وكذلك  
 الرمي علل بقوله ان القصد منها امتحان عين المكلف **قوله**  
 الانسكا ويندرج فيه توابعه كركعتي الطواف وحاصله ان  
 العبادة على ثلاثة اقسام اما ان تكون بدنية محضة فيمتنع  
 التوكيل فيها الا في ركعتي الطواف تبعاً للنسك فيجوز واما ان  
 تكون مالية محضة فيجوز التوكيل فيها مطلقاً واما ان تكون

متروكة

متروكة بينهما كالحج والعمرة فيجوز التوكيل فيه بشرط ان يكون عن  
 ميت او مقصوب وهذه الاقسام الثلاثة مأخوذة من كلام الشيخ  
 الزيادي **قوله** الهدي والعقيقة ومن ذلك تجهيز الموتى وحملهم  
 ودفنهم بنه عليه الاذرعى قال في البحر ولا يجوز التوكيل في غسل  
 الميت وكأنه اراد ان غسله يقع عن نفسه كالجهد وفيه نظر انتهى  
 في الروض وعبارة في الرمي لا في غسل ميت لانه فرض فيقع عن  
 مباشرة وقضية صحة توكيل من لم يتوجه عليه فرضه كالعبد  
 على ان الاذرعى ربح جواز التوكيل هناك مطلقاً لصحة الاستتجار  
 عليه **باب الشركة** **قوله** وقد تحذف تاوها فتصير  
 بمعنى النصيب **قوله** وقد تحذف تاوها لغة الاختلاف شيوعاً  
 او مجاورة **قوله** وشرعاً عقد الخ الانسب بما ياتي ان تعرف الشركة  
 بانها بثبوت الحق في شيء لاثنتين فالتشريع على جهة الشيوع وانما  
 كان هذا النسب الاجل قوله هي نوعان احدهما في الملك وهذا شامل  
 للعقد وغيره وشامل للقهرى كالارث والاختيارى كالشرا  
 بخلاف قوله عقد لا يشمل الا ما كان اختيارياً زيادي **قوله**  
 حق الخ من عين ماله او منفعة له او لغيره كمنفعة كلب صيد  
 وغيره اي غير كل منهما كقود وحرد قذف ومنفعة وكطب  
 صيد روض وشرحه **قوله** كاية واعلموا انما غنمتم من شيء هذه  
 الاية انما تنهض ان تكون دليل على الشركة الاعلى القول  
 الضعيف القايل بان الغنمة تملك بالاستيلاء اما على العقد  
 من انهما لا تملك الا بالقسمة او اختيار التملك فلا شركة حينئذ  
 فلا ينهض ان يكون دليل على مشروعية الشركة زيادي قال  
 بعضهم لم يستدل بعضهم بهذه الاية على مشروعية الشركة



قوله كخبر الحديث الصحيح القدسي **قوله** يقول الله تعالى انا ثالث الشريكين الخ ومعنى انا ثالث الشريكين انا معهما بالحفظ والا عانه فامرهما بالمعونة في اموالهما وانزل البركة في تجارتها فاذا وقعت الخيانة بينهما دفعت البركة والا عانه عنهما وهو معنى خرجت من بينهما ومقصود الباب شركة تحدث بالاختيار بقصر التصرف وتحصيل الربح وليست عقد مستقل بل هي في الحقيقة وكالة وتوكيل كما يؤخذ مما ياتي في **قوله** كارت مثال للقهرى **قوله** وشرا مثال للاختياري **قوله** وهي اي الشركة من حيث هي **قوله** ليسكون بينهما بحر فيها **قوله** مع اتفاق الصنعة كتجارة وتجارة **قوله** او مع اختلافها كتجارة وفلاف لكل كسبه اي تميز والاقتساف بقدر اجرة مثلها **قوله** قال في **قوله** البهية وما اكتسبه في شركة الابدان والمفاوضة ان اكتسبه منفردين فلكل كسبه والاقتساف الحاصل على قدر اجرة المثل لا بحسب الشرط قال في الروضة كاصلها وظاهر ان محله في نحو الاختطاب اذ المر يقصد كل منهما به نفسه وصاحبه فان قصد هما كان بينهما مطلقا **قوله** كان يشتركون وجيهان عند الناس لمعاملتهما معهم بموجلي اي او بحال **قوله** ويكون المتاع لهما اي بالاتفاق قبل العقد وعقد كل منهما لنفسه فقط اما لو اشترى كل منهما لهما بان وكله فهي شركة صحيحة **قوله** كان الفاضل عن الاثمان اي عن المبتاع بها **قوله** بينهما او ان يباع وجيه في ذمته ويفوض بيعه لحامل والربح بينهما او ان يشتركا وجيه لا مال له وحامل له مال ليكون المال من هذا والعمل من هذا من غير تسليم للمال والربح بينهما **قوله** مفاوضة قال الامام الشافعي لا اعرف شيئا يكون باطلا ان لم يكن شركة

المفاوضة

المفاوضة باطلا ولا اعلم القمار الا هذا قال الشيخ وقوله باطلا بغيرها صحيح لان الباطل مصدر وما رايت الشافعي يستعمله الا هكذا في **قوله** مفاوضة بفتح الواو مع جوازها ابو حنيفة قس فان قيل لاحاجة لذكر شركة المفاوضة لانها انما خلت عن المال فهي شركة ابدان وان كان فيها مال فهي شركة الضمان فاي **قوله** لذكر شركة المفاوضة لما ذكر احبيب بان قوله وعليهما ما يعرض من غرم وتيد يخرج لما ذكر زيادي **قوله** باموالهما اي من غير خلط **قوله** من غرم بسبب نحو غصب او اتلاف مال اي فلهما ما يحصل من غرم ففي كلامه اكتفيا بان اكتفا باحد الامرين عن الآخر على حد قوله تعالى سرا بيل تقيكم الخراي والبرد **قوله** من تفاوض الخ او من قوم فرضي بفتح الف اي مستويين اولانه ظهر الخ او من عنان الدابة اما الاستواء الشريكين في ولاية التصرف والفسخ واستحقاق الربح بقدر المالين كما ستوا طرفي العنان او منع كل منهما الآخر التصرف كما يشتهي منع العنان الرابعة وقيل من الشيء عرض لان كلا منهما عرض ان يشارك الآخر وقيل بفتح العين من عنان السماء اي سماء لان علت كالسحاب بصحتها وشهرتها ولهذا اتفقوا على صحتها **قوله** الاخيرة اي بالاجماع وليسلا من سائر انواع الفرر **قوله** وتخلوا الثلاثة الاول عن المال المشترك صادق بان لا يكون هناك مال بالكلية او يكون مال غير مشترك فاذا لم يكن هناك مال فهي شركة الابدان والوجه في احد قسميه انهم ان نوبا بالمفاوضة وفيها مال شركة العنان كان قال تعاوضنا او اشتركتنا شركة العنان صحة بنا على صحة العقود بالكليات

به



قوله مثليا بالاجماع في النقد الخالص من غش وعلى الاصح في المفشوش  
 الراجح لانه باختلاطه يرتفع تميزه كالنقد والتبر وقول الش ولا  
 يجوز في التبر وفيه وجه في التمه فرعه على المرجوح القابل با  
 خصاصها بالنقد المضروب نعم يمكن حمله على نوع منه غير  
 منضبط ثم رمل **قوله** بخلاف المتقوم بكسر الواو وتعذر الخلط  
 في المتقوم لانها اعيان متميزة وح يتعذر الشركة لان بعضها  
 قد يتلف فيذهب على صاحبه **قوله** وقد يصح في المتقوم الخ  
 اشار بذلك الى حيلة تصح بها الشركة في المتقوم من العروض  
 ولها طريقان منها ان يرثاها مثلا وان يبيع مثلا من كل  
 واحد بعض عرض به بعض عرض الاخر سوا تجانس العرضان  
 ام اختلف و اراد بكل الكل البند لي لا الشمولي ان يكفي بيع  
 واحد منها بعض عرض لصاحبه ببعض عرض الاخر لانه  
 بايع الثمن فيكون كل ح على ظاهرها على ان كل لا بد منه  
 بالنسبة لقوله وياذن له في التصرف فيه بعد التقابض  
 وغيره كما شرط في البيع ومحلله ما لم يشترط في التبايع الشركة  
 فان شرطها ففسد البيع كما نقله في الكفاية عن جماعة واقوه  
 ولا يشترط عليها بقيمة العرضين ومنها ان يشترط باسبعة بثن  
 واحد ثم يدفع كل عرضه بما يخصه منها ج ثم رمل **قوله** قبل  
 العقد فلا يكفي خلط لا يمنع التميز لخلط دراهم برنايم ومكسرة  
 بصحاح ولو كان كل منهما يعرف ماله بعلامة ولا يعرفها غيرها  
 ولا يمكن من التميز فهل تصح الشركة نظر الى حال الناس او لا  
 نظر الى حالهما وجهان اصحهما عدم الصحة للتمييز والنظر  
 لو كان كل منهما لا يعرف ماله ويعرفه غيرها من الناس هل

تصح

تصح نظرا الى حالهما او لا تصح نظرا الى حال الناس وقع في ذلك تردد  
 كبير ونزاع كثير في الدرس والذي اجاب به شيخنا الزياي سائلة  
 في عام اخر انه يصح ولا يصح التمييز المذكور لان العبرة بالعاقلين  
 لا بغيرها **قوله** جنسا فلا يكفي الخلط مع اختلاف جنس كدراهم  
 ودنانير **قوله** وصيغة فلا يكفي الخلط مع اختلاف وصفه كصحاح  
 ومكسرة وابيض وغيره كبرابيض باجر لا مكان التمييز وان عس  
**قوله** بحيث لو خلط الم يميز فان لم يخلط كذلك وتلف نصيب  
 احدهما تلف عليه فقط وتعذرت الشركة في الباقي روض **قوله**  
 قبل العقد فلا يكفي الخلط بعد العقد ولو مجلسه فيعاد العقد  
 ليحقق معين الشركة اي والا فقد يتلف مال احدهما او ينقص فلا  
 يمكن قسمه مال الاخر بينهما قس لا نسا والمالين قولا فلا يشترط  
 اذا لم يحذورا في تفاوتهما ان الربح والخسر على قدرهما ولا علم بينة  
 اي بقدرهما بينهما هو النصف او غيره عند عقده اذا امكن  
 معرفتهما بعد مراجعة حساب او وكيل او غيرها فلمهما التصرف  
 قبل العلم لان الحق لهما لا يفدوها وان لم يمكن معرفتهما بعد لم  
 يصح العقد فالشرط العلم بالنسبة ولو بعد العقد فلو جهلا القدر  
 وعلما النسبة كان وضع احدهما دراهم في كفة ميزان ووضع الاخر  
 مقابلهما مثلها او خلطا صحت جزما كما قال الماوردي وغيره ولو  
 اشبهه ثوباها لم يكون للشركة كما في الروضة لا ثوب كل منهما متميز  
 عن الاخر **قوله** على قدر المالين باعتبار القيمة لا الاجزاء ولو خلطا  
 قفيزا مقوما بماية بقفيز مقوم بخمسين فالشركة اثلث فاذا حصل  
 هناك ربح وخسر كان الربح والخسر باعتبار الاجزاء تساويا اي الشركة  
 في العمل وتفاوتا فيه **قوله** عملا بقضية العقد عليه لقوله على

ن



على قدر المالكين **قوله** فان شرط الخلافه اي ما ذكر كان شرطا  
تساوي الزبح والخسر مع تفاصيل المالكين فسد العقد لمناقاته  
لوضع الشركة **قوله** ويرجع كل على الاخر باجرة عمله فان كان  
احدهما الفان وللآخر الف عمل كل منهما مائة فثلاثا عمل الاول  
في ماله وثلاثة على الثاني وحمل الثاني بالعكس فللأول عليه ثلث  
المائة وله على الثاني ثلثها فيقع النقص ثلثها نعم لو تساويا  
في المال وشرط الاقل للاكثر عملا لم يرجع بالزايد لانه عمل متبوعا  
غير طامع في شئ كما لو عمل احدهما في فاسده وكذا لو اختص احدهما  
بأصل التصرف لا يرجع بنصف اجرة عمله على ما اقتضاه كلامه  
الشيخين انتهى **قوله** والرجح بينهما اي في هذا ايضا **قوله**  
على قدر المالكين رجوعا للأصل **قوله** ولا بد من ضيغة اي لفظ  
صريح او كناية ولا للفظ الكتابية وإشارة الأخرى المفهومة **قوله**  
على الاذن في التصرف كما تجر وتصرف بيعة وشرا وبيع واشتر واشتركتا  
على ان يتصرف كل في مال صاحبه عاب **قوله** لم يكف لقصور اللفظ  
عنه لاحتمال ان يكون اخبارا عن حصول الشركة في المال ولا يلزم  
من حصولها جواز التصرف بدليل امال الموروث شركة نعم ان  
نوي بذلك الاذن في التصرف كان اذنا كما جزم به السبكي بشرط  
لان ذلك يكون من باب الانشاء فيصح لاهن باب الاخبار **قوله**  
ويعتبر في كل منهما اهلية التوكيل والتوكيل لان كلا منهما يتصرف  
في ماله بالملك وفي مال الاخر بالاذن فكل منهما موكل ووكيل قال  
في المطلب ومحل اذ اذن كل منهما الاخر في التصرف والافيشروط  
في الاخر اهلية التوكيل والتوكيل وفي الماذون له اهلية التوكيل  
حتى يصح ان يكون الاول اعمى دون الثاني **قوله** وهو اي الشريك

امين

امين كالمودع والوكيل فيقبل قوله في الرد لنصيب الشريك اليه  
لا لنصيبه اليه والخسران والتلف كالوكيل فان ادعاه اي التلف  
بسبب ظاهري حريق وجهل طول لب بينة بسببه ثم بعد  
اقامتها يصرف في التلف بيمينه كما يأتي ذلك مع بقية احكام  
المسألة آخر الودعة وحاصلها انه ان عرف دون عمومه او ادعا  
بلا سبب او بسبب خفي كسرقة صدق بيمينه وان عرف هو وعمومه  
صدق بلا يمين منهاج مع شرحه للرملي فرع تلفت الرابة المشتر  
تحت يد احدا الشريكين ففي ضمانها يفصل منها انه ان دفع احدهما  
للاخر على ان يعلفها او ينتفع بها ففي اعارة فيضمنها حيث كان  
التلف بغير الانتفاع الماذون فيه وان دفعها وودعة كان قال  
احفظها فلا ضمان ان تلفت بغير تفريط وفتى على خلافه في  
ولو وضع يده عليها واستعملها احدا الشريكين في مقابلة استئجار  
شريكه فتكون كالاجارة الفاسدة فلا يضمن وامال ووضع يده  
عليها من غير اذن شريكه كانت مضمونة عليه ضمان المفصوب  
وهذا كله اذا كانت صغيرة لا ينتفع بها فان الشريك امين في هذه  
الحالة زيادي **قوله** على ان الحاصل بالسقي بينهم اي لم يصح عقد  
الشركة لانها منافع اشياء متميزة **قوله** فالحاصل له اي لمن يستقي  
**قوله** وعليه اي من يستقي **قوله** ما لكليهما اي البفل والراوية **قوله**  
ولمسامتنا تقييد ذكرته في نه الاصل قال فيه ومحل ذلك اذا كان  
الما مملوكا للمستقي او مباحا وقصده نفسه او قصده ولم  
يأذن الاخر في تملك المباح او لم يقصده شيئا وان اذنا له في  
ذلك فقيل يقسم بينهم على قدر اجورهم بلا تراجع كما رجحه ابن  
المقري وجزم به في الانوار رتبة املي والاصح انه يقسم بينهم بالسوى



ويطالب المستقي كل من الآخرين بثلاث اجرة ويرجع كل منهما  
 عليه وعلى الاخر بثلاث اجرة ماله فان استوت جري التقاص  
 والارجع بالتفاوت وافق القاضي حسين بانه لو قال لغيره من  
 هذه الشاة ولك نصفها او هاتين على ان لك احدهما لم يصح فاذا  
 سمن استحق اجرة المثل للنصف الذي سمنه له **كتاب**  
**الهبة قوله** ما خوذة من هب بمعنى موطوردها من يد الي  
 اخرى او من هب بمعنى استيفظ لان فاعلها استيفظ للاحسان  
 بعد ان كان غافلا عنه **قوله** الاصل فيها اي في جوازها بل نزلها  
 بسائر انواعها الاتية قبل الاجماع الكتاب والسنة ووردت اجابوا  
 اي بالتشديد من الهبة وقيل بالتخفيف من المحاباة وصح تهادوا  
 فان الهدية تذهب بالضغائن وفي رواية فان الهدية تذهب  
 وحر الصدر وهو يفتح المملكتين ما فيه من نحو حقد وغيظ وسبى  
 في كتاب الغصب حكم ارباب الولايات والعمال وما يتعلق بها  
 ويجرم الا هدا على من غلب على ظنه صرف ما ياخذه في معصية ثم  
 رمل **قوله** فرس شاة بكسر الفاء والسين واسكان الراء في النهاية  
 الفرس عظم قليل اللحم وهو من البقر كالحافر للرواية وقد يستعار  
 للشاة فيقال فرس شاة والذي للشاة هو الظلف والنون زائدة  
 وقيل اصلية انتهى والنهي للمهدية والمهدى لها والمعنى الاتع  
 جارة من اهدى لغيره بل تجوز بما يستلزمها ولا تمنع جارة من  
 قبول ما اهدى لها وان قل واشير بذلك الي ان المبالغة في  
 اهدا الشيء البسيط وقوله لا الى حقيقة الفرس اذ لم تجر العادة  
 باهدا به انتهى وخبر البخاري لو دعيت الي كراع لاجبت ولو اهدى  
 الي ذراع لقبلت والكراع قيل الفهم وهو واديين مكة والمدينة

امام عسكان بثمانية اميال وقيل جبل اسود في طرف الحرة واستبعد  
 ذلك الامام والقاضي ورجح انه كراع الفهم لاجل ذراع الشاة ويؤيده  
 رواية الترمذي عن انس لو اهدى الي كراع لقبلت ولو دعيت اليه  
 لقبلت اي طرف رجلها كما ان ذراعها طرف يدها وهو اكثر لرجلها  
 من الكراع واهل العرف يعبرون بالكراع ويطلقونه عليها معا  
 ثم روض في الهبة **قوله** واركانها اي الهبة وهي لغة اعطاشي  
 بلا عوض وشرعا ما ذكره بقوله الهبة اي بلا ثواب وهي المودة  
 عند الاطلاق التمليك من غير عوض في الحياة فخرج بالتمليك العادة  
 والضياقة والوقف بالتطوع غيره كالبيع والزكاة والنذور  
 لكفارة وفي حياة الوصية لان التمليك فيها انما يتم بالقبول وهو  
 بعد الموت **قوله** ام كان البيع ثلاثة صيغة ايجاب كوهبتك و  
 ملكتك ومنحتك واكرمتك وعظمتك وحننتك وكذا اطعتك ولو  
 في غير طعام كما نص عليه وقبول لقبلت ورضيت واتهمت  
 لفظا في حق الناطق وشارة الاخرى في حقه لانها تملك في  
 الحياة كالبيع ولهذا انعقدت بالكناية مع النية كملك ذلك كذا  
 او كسوتك هذا وبالمعاطاة على القول بها فاشترط فيها في الاك  
 الثلاثة جميع ما مر فيها ومنه ان يكون القبول مطابقا لاجاب خلا  
 لمن زعم عدم اشتراطها هنا ومنه ايضا اعتبار الفورية في الصيغة  
 ثم رمل لكن يصح هبة نحو جبتى بر ولا يصح بيعه كما مر لا هبة  
 موصوف في الزمة كما ان يقول وهبتك كذا في ذمتي لان الهبة انما  
 ترد على الايمان لا على ما في الزمة وخرج بهذه الهبة الهدية والصد  
 فلا يعتبر فيها صيغة بل يكفي فيها بيع وقبض وشرط في الوهب  
 اهلية تبرع فلا تصح من مكاتب بغير اذن سيده ولا من مال

ن  
فا

قة



ولا من مال موليه وهبة الدين المستقر للمدين او التصديق به عليه  
ابرا فلا يحتاج الى قبول نظر المعنى وهو اصرح فيه خلافا لما في  
الزخاير من انه كناية نعم لو ترك الدين للمدين كفاية ابراهية  
لغير المدين باطلا في الاصح غير مقدور على تسليمه لان ما يقبض  
من المدين لاديين وظاهر كلام جماعة واعتمده الوالد بطلان  
ذلك فان قلنا بما مر لصحة بيعه لغير من عليه بشرطه السابقة  
وهو كذلك ثم **قوله** بموضع معلوم كوهبتك هذا على ان سعى عليه  
كذا فيقبله **قوله** فهي بيع نظر المعنى او هو معاوضة مال بمال معلوم  
فصح كالوقال بعثك فتجرى فيه عقب العقد احكامه كالخيارين  
كما مر بما فيه والصيغة وعدم توقف المالك على القبض ثم **قوله**  
**قوله** فهبة مطلقا تشمل الخ فتجتمع الثلاثة فيما اذا نقل اليه  
شيا اكراما وقصد ثواب الاخرة واتى بايجاب وقبول قال في  
التهجئة وتعتبر في الملك في الثلاثة اهلية التبرع وفي التملك اهلية  
المالك **قوله** اكراما خرج باكراما الرشوة وما يعطى لشاعر خوف  
من محوه ونحوهما فاندفع قوله السبكي ان الاكرام ليس بشرط  
والشرط هنا الفعل ولا يقع اسم الهدية على العقار لا امتناع  
نقله ولا ينافي فيه صحة اهداياه فيبيع وينقل ثمنه انتهى ابن حجر  
والكتاب هدية للرسول اليه الا ان شرط في كتابه رد الجواب  
على ظهره ح فائدة روى الطبراني عن عمار ابن ياسر رضى  
الله عنه انه صلى الله عليه وسلم كان لا ياكل هدية حتى يأمر  
صاحبها ان ياكل منها للشاة التي اهديت اليه يعني الله المسمومة  
بخبير وهو اصل لما يعتاده الملوك في ذلك حتى يلحق بهم من فيمنهم  
ثم روض ولوا عطاءه دراهم وقال له اشتر لك بها عمامة او ادخل

بها الحمام ونحو ذلك يقتل ذلك من اعادة لفرض الرفع هذا ان  
قصد ستر راسه بالعمامة او تنظيفه بدخول الحمام لما روي به  
من كشف راسه وشعث البدر وسخه والا اي وان لم يقصد  
ذلك بان قال له على سبيل التبسط المعتاد فلا يتعين لذلك  
بل يملكها ويتصرف فيها كيف شاؤا والحاصل انه يملكها في الشقين  
لكنه في الاول يتصرف فيها في الجهة المأذون فيها كالغني المهدى  
اليه من لحم الاضحية وهذا اوجه من قول السبكي انه لا يملكها  
في الاول قبل صرفها فيما عينته اما اذا لم يقصد شيئا فظاهر انه  
كالشقة الاول وان اقتضى كلامه انه كالثاني وان اعطاه كفنا لابييه  
فلكفه في غيره فعليه رده له ان كان قصد التبرك لابييه نفقة او  
ورع قال في المهمات او قصد القيام بفرض التكفين ولم يقصد  
التبرع على الوارث قال الاذرعى وهذا ظاهر اذا علم قصد  
فان لم يعلم ذلك فلا يلزمه رده بل يتصرف فيه كيف شاء ان قاله  
على سبيل التبسط المعتاد فلا يلزمه رده اخراهما من في اشترى ذلك بها  
عمامة روض وشرحه **قوله** ولا رجوع فيها اي بالمعنى الاعم الشامل  
للصدقة والهدية **قوله** الا ان كانت من اصل لفرعه ولو كان  
له على ولده دين ووهبه له فلا رجوع له فيه شيئا الزيادة و  
عبارة ثم روى ولو ابراه من دين كان له عليه امتنع الرجوع  
جزءا سواء قلنا انه تمليك او اسقاط اذ لا يبقا للدين فاشبه  
مالا ووهبه شيئا فتلف **قوله** الا ان كانت من اصل لفرعه  
اي فلاب الرجوع فيها عينا بالمعنى الاعم الشامل للهدية  
والصدقة على الراجح يوجب التصريح به في بعض النسخ  
ولا يتعين الفور بل له ذلك متى شاؤا وان لم يحكم به حاكم



٧١٩  
 او كان الولد فقيرا صغيرا مخالفا دنيا ثم رعى على المنهاج **قوله** زيادته  
 المتصلة كسمن وتعلم صنعة ويجعل قادن العطية وان انفصل بنا  
 على ان الحمل يعلم بخلاف المتفصلة كولد وكسب وكذا بحمل الحروث  
 على ملك فرعه **قوله** وبقي الموهوب في سلطنة المتهب اي استيلا  
**قوله** فيمنع الرجوع الخ عبارته في منهي وشرحه فيمنع الرجوع  
 بزوالها سواء زالت بزوال ملكه ام كان جرع عليه بفلس او تعلق  
 ارش جناية من اعطته برقبة او كاتبه او استولد الامة وسوا  
 اعاد الملك اليه ام لا الان ملكه الان غير مستفاد منه حتى يزيله  
 بالرجوع فيه بخلاف ما لو كانت العطية بمصرف فخر ثم تحلل  
 فان له الرجوع لبقا السلطنة وبذلك عرفت حكمة التعبير با  
 سلطنة دون بقا الملك **قوله** بخويصه كله او بعضه بالنسبة  
 لما يباعه نعم لو كان في زمن خيار لم ينتقل الملك عنه انجه الرجوع  
 ثم رعى واعتقائه او وطوه كهبة للكمال ملك الفرع بدليل تقوؤ  
 تصرفه فلا يزول ملكه الا بنحو ما ذكر **قوله** ووقفه مع القبول  
 حيث اشترط فيما يظهر لانه يوجد عقد زال به ملك وبه  
 يفرق بينه وبين البيع في زمن الخيار الثابت للمشتري وحده  
 ثم رعى **قوله** وابلا ده ويحصل الرجوع بنحو رجعت فيه او رده  
 الي ملكي كنقضت الهبة وابطلتها وفسختها لا تدبير وتزوج  
 واجارة وزراعة وتعليق عتق بصفة لبقا ولاية الولد عليه  
**قوله** الا الوالد فيما يعطى ولده واختص بذلك الانتفاء التهمة  
 فيه اذ ما طبع عليه من ايثاره ولده على نفسه ففني بانه انما يرجع  
 الحاجة او مصلحة ويكره له الرجوع بغير عذر فان وجد ككون  
 الولد عاقا او يصرفه في معصية انذره به فان اصر لم يكره

قال ه

بياض صحاح



كما قاله وبحث الاسنوي نوبه في القاصر وكراسته في العاق ان  
زاد عقوقه وندبه ان ازاله واباحه ان لم يقد شيئا والاذرعي  
عدم كراسته ان احتاج الالب لنفقة او دين بل ندبه حيث كان  
الولد غير محتاج له ووجوبه في العاصي ان غلب على الظن  
تعيينه طريقا الى كفه عن المعصية ثم رمى وخرج بالاصل غيره  
كالاخ والعم فلا رجوع له فيما اعطاه لظاهر الخبر السابق **قوله**  
كان يقول عمر لك ادري او هذا الحيوان مثلا وكذا لو قال وهبتك  
هذا لك عمر ك او ما شئت او احييت او بقيت او نحوها لا عمري  
او عمر فلان لخر وجهها عن اللفظ المعتاد ولما فيها من تاقيت  
املك لجواز موته او موت فلان قبل موت الموهوب له بخلاف  
**قوله** عمر لك لان الانسان لما يملك مودة عمره فلانا تاقيت **تنبيه**  
العمري والرقبي كانا عقدين في الجاهلية فالعمري من العمر ومنه  
واستعمر كيم فيها اي اسكنكم مدة اعماركم والرقبي من المرقوب لان  
كلامهما يرقب موت صاحبه ثم روض **قوله** فانه عمري ولا يعود  
الموهوب الي الواهب بحال ولا بد ان نفرض معنى الرقي والعمري  
ولو بوجه حتى يقصده فلو قال ذلك لجاهل به من جميع وجوه  
لم يصح كما انحط على ذلك كلام الرملي وابن حجر رحمهما الله تعالى  
في شرحهما **قوله** ويلغو الشرط لخبر الصحيحين العمري ميراث  
لاهلها ومن ثم عدلوا به عن قياس سائر الشروط الفاسدة  
اذ ليس لنا موضع يصح فيه العقل مع وجود الشرط الفاسد  
المنافي لمقتضاه الا هذا **قوله** اي امارجل سحر بالاضافة ورفع  
بدل امي اي وما زائدة لتوكيد معنى الشرط قاله في شرح الاعلام  
**قوله** عمري اي بضم اوله **قوله** لا تعمروا ولا ترقبوا اي بضم التاء فيها

**قوله**

**قوله** فمن ارقب شيئا او عمري بضم الهمزة اخرا من لفظ اي داود  
فهو لورشته قال المصنف في شرحه على البهجة والنهي للارشاي  
لا تعمروا ولا ترقبوا شيئا طمعا في عوده اليكم واعلموا انه ميراث **قوله** وانما  
يملك اي الموهوب له **قوله** الهبة بمعنى العمري الشامل لجميع انواعها  
ولو من اب لولدة الصغير وما نقله ابن عبد البر من اجماع  
الفقهاء من الاكتفاء بالاشهاد هنا مراده به فقهاء اهل مذهبه فيما  
يظهر ثم رمى **قوله** بالقبض فلا يملكها بالعقد والاما قال ابو بكر رضي  
الله عنه في مرضه لعائشة فيما تحلها في صحته من عشرين وسقا  
وددت انك جزيتي او قبضتيه وانما هو اليوم مال المواريث وروي  
الحاكم انه صلى الله عليه وسلم اهري الى النجاشي ثم قال لام سلمة  
اني لا اري النجاشي قد مات ولا اري الهدية التي اهديت له الا  
فترد فاذا اردت الي فني لك فلان كذلك وفي رواية انه اهري الي  
النجاشي مسكافات قبل ان تصل اليه فقصه النبي صلى الله عليه  
وسلم بين نساياه ولالية عقد ارفاق كالقراض فلا يملك الابالقبض  
ثم روض **قوله** بالاذن فيه ان لم يقبضه الواهب فان قبض  
بلا اذن ولا اقباض لم يملكه ودخل في ضمانه سواء قبضه في  
مجلس ام بعده ولا بد من امكن السير اليه ان كان غايبا **قوله**  
من الواهب اي او وكيله فيه او فيما يتضمنه من الاعتراف  
او اعتناق من الواهب اي عن المتهب وان تراخي القبض  
عن العقد او كان الموهوب بيد المتهب وتقدم بيان له  
القبض الا انه لا يلقي هنا الاتفاق وان اذن فيه الواهب  
ولا الوضع بين يديه بلا اذن لانه غير مستحق القبض لقبض  
الوديعة فاعتبر تحقيقه بخلاف البيع ولو اختلفا في الاذن



في القبض صدق الواهب كما قاله الرازي ولو اختلفا في الاذن لكن  
قال الواهب رجعت قبل ان يقبض الموهوب وقال المتهب  
بل بعده صرف المتهب لان الاصل عدم الرجوع قبله خلافا لما  
استظهره الاذرعى من تصديق الواهب **قوله** ويخير  
الوارث فيقوم وارث الواهب في الاقباض والاذن في القبض  
ووارث المتهب في القبض مقامه اي مقام الموارث  
لانه خليفة فلا ينفك العقد بذلك **باب الضمان**  
وشرعا عقد الخ ظاهر كلام الشيخ رحمه الله تعالى هنا ان الضمان  
يطلق على الضمان وعلى الكفالة وعليه الترجمة ليست مناقضة  
وفي كلام المحلى ما يشير الى ان الاطلاق الاول اطلاق الضمان  
فقط حيث قال عقب الترجمة بالضمان ما نصه ويذكر معه  
الكفالة وما عناه يطلق على الكفالة فالترجمة حينئذ ناقصة على  
ما صنعه المحلى فعليه كان الاولى ان يزيد في الترجمة والكفالة  
لان المصنف يتكلم في مثنى على احكام الكفالة قوله شيخنا الزياتي  
في درسه **قوله** او احضاره من هو عليه وان كان فوق مسافة  
القصر بنا على وجوب احضاره منها وهو المعتمد **قوله** تحمل  
عن رجل عشرة دنانير ويؤخذ منه مع قولهم انه معروف  
انه سنة ويتجدد ان محله في قادر عليه يامن عايلته انتهى  
ابن حجر **قوله** واركان خمسة اي في الضمان الزمة واما في الكفاية  
وضمان الاعيان فالاركان اربعة لانه يسقط المضمون الذي  
هو الشخص لانه لا دين بل المضمون العين لا الدين **قوله**  
ضامن وشرط فيه اي في الضمان اهليه تبرع واختيار  
فيصح الضمان من سكران متعرب سكره وسفيه لم يجز عليه

ولا يصح ضمان صبي ومجنون ومجور وسفه وان اذن له وليه فلو  
ادعي انه كان صبيا او مجنونا وقت الضمان صدق بيمينه ان  
امكن الصبي وعهد المجنون ومثله السفه ان عهد له سفه  
بخلاف البيع حيث لا يقبل دعواه الصبا والمجنون والسفه  
لانه معاوضة محضة فاحتيط له ومريض مريض الموت عليه  
دين مستغرق ومكره لو باكره سيرة **قوله** ومضمون له  
وهو مستحق الدين وشرطه صحة التبرع عليه ومعرفة بان  
يعرف الضامن عينه بشرط التفاوت الناس في المطالبة تشد  
وتسهل فلا يكفي مجرد نسبة وانما كفت معرفة عينه لان الظاهر  
عنوان الباطن وتقوم معرفة وكيله مقام معرفته كما افتى به  
الوالد رحمه الله تعالى بعمال ابن الصلاح وخلاف ابن عبد  
السلام وغيره اذ احكام العقد تتعلق به والغالب ان الشخص  
يؤكل من يشبهه **قوله** لا رضاه لعدم العرض لذلك في حديث  
الميت الذي ضمنه ابو قتادة ولان الضمان محض التزام لم يوضع  
على قواعد المعاقبات ولا رضى المضمون عنه وهو المدين ولا  
معرفة لجواز البلوغ باذا دين غيره بغير اذنه ومعرفة  
فيصح ضمان ميت لم يعرفه الضامن **قوله** ومضمون عنه وهو  
من عليه الدين ويشترط في المضمون عنه كونه مدينا **قوله** ومضمون  
وهو الحق **قوله** وصيغة اي الضمان والكفالة ويشترط في الصيغة  
لفظ صريح او كناية يشعر بالتزام لان الرضى لا يعرف الا به  
وفي معناه الكتابة مع نية واسارة اخرى مفهومة كضمنة  
دينك رضى علي فلان او تحمله او نقلته او تكفلت ببذنه  
او انا بالمال الموهود او باحضار الشخص الموهود ضامن

يدا  
هر



او كفيل او زعيم وكلها صراح بخلاف دين فلان ونحوه امامالا  
 يشعر بالتزام نحو اودي المال بين واحضر الشخص وخلا عن قربة  
 فليس بضمان بل وعدته المنهج **قوله** ضمان يد وتسمى بالكفالة  
 وهي التزام احضار المكفول او جزاء شايع منه كصفه او ما  
 لا يبقى بدونه كراسه او قلبه او روحه حيث كان التكفل بحرية  
 ايضا كما في الارشاد الى المكفول له لاطباق الناس عليها وميسر  
 الحاجة لها ويشترط تعيينه فلا يصح كفلت بدن احد هذين **ثم**  
**رمي قوله** من حرك خمر وزنا وسرقة ومعنى تكفل الانصاري  
 بالفامرية بعد بلوت زناها الى ان تدر انه قام بموتها ومصلحتها  
 على حد قوله تعالى وكفلها ذكرا فلا يشك ما ذكرهنا مع وجوبه  
 الاستيفاء في الحال وشمل طلامه ما اذا تحتم استيفاء الصقوبة وهو  
 ما اقتضاه تفليطهم واعتدوا بالروح الله تعالى بتعال بعض  
 المتأخرين **ثم رمي قوله** فاشبه المال مع ان الاول يدخله المال وكذا  
 مثل مثالين **ثم رمي قوله** ولا بر من اذن المضمون ببدنه ولو بنايه  
 والافات مقصودها من احضاره لانه لا يلزمه الحضور مع الكفيل  
 حينئذ ولو كان من ذكر صبي او مجنون باذن وليهما لانه قد يستحق  
 احضارهما لاقامة الشهادة على صورتها في الاتلاف وغيره و  
 يطالب الكفيل وليهما باحضارهما عند الحاجة اليه ومحبوسا  
 وان تعذر تحصيل الفرض في الحال كما يجوز للمعسر ضمان المال وميتا  
 قبل دفنه ليس شهد على صورته اذا تحمل عليه لذلك ولم يعرف  
 اسمه ونسبه قال في المطلب ويظهر اشتراط اذن الوارث  
 اذا اشترطنا اذن المكفول وظاهر ان محله فمن يعتذر اذنه بل  
 لا بر من اذن وليه والا كفي اذنه **قوله** ان ثبت المال ولو بغير

الضامن وان لم يثبت على المضمون لما سياتي في الاقرار انه لو قال  
 شخص لزيد علي عير والى وانا ضامنه فانكر عيره وفلزمه مطالبة  
 الضامن **ثم روى قوله** وعلم قدره اي للضامن فقط عبارته  
 في منهجه وعلم به للضامن جنسا وقدر او صفة وقدر او عينا  
 وصفة حتى الحلول والتاجيل ومقدار الاجل فلا يصح ضمان  
 مجهول بشئ فيها لانه اثبات مال في الزمة بعقد فاشبه  
 البيع ونحوه سواء المستعير وغيره كرين السلم وممن المبيع  
 قبل قبض البيع الا في ابل الدية فيصح ضمانها مع الجهل بصفاتها  
 لانها معلومة السن والعدد ولانه قد اغتفر ذلك في اثباتها  
 في ذمة الجاني فيغتفر في الضمان ويرجع في صفتها الى غالب ابل  
 البلد **قوله** وكان لازما ولو غير مستقر كهر قبل دخول او موت  
 والمراد باللازم ما لا يتسلط على فتحه من غير سبب ولو  
 باعتبار وصفه **قوله** كمن المبيع قبل اللزوم اي اذا كان الخيار  
 للمشتري وحرم خلا فالمتولي بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع  
 اولهما فلا يصح الضمان لعدم الدينية ح اذا الخيار يمنع نقل  
 الملك وشرط قبوله لان يتبرع به فيخرج القود وحق القذف  
 ونحوها **قوله** ويصح ضمان رد الاعيان المضمونة اي كفالة  
 ردها الى مالكيها ومحل ضمان رد العين اذا اذن فيه واطع  
 اليد او كان الضامن قادرا على ان تراعيها منه نقله شارح  
 البهجة عن الاصحاب **ثم روى** وبدن غايب ولو بمسافنة  
 قصر وبدن من يستحق حضوره مجلس حكم عند الاستعانة  
 لدعوى زوجيتها اي الكفالة ببدن امراة يدعي زوجها لان  
 الحاجة الي ما ذكره لائمة ولان الحضور مستحق عليها وعكسه



اي والكفالة ببدن رجل تدعى امرأة زوجيته لذلك وكذا الكفالة  
 بها اي بالمرأة لمن ثبتت زوجيته وكذا عكسه فيما يظهر كان يكون  
 الزوج موليا ويصح ببدن ابق ما لكه واجير مستاجر ما ذكره  
**قوله** كالوديعة اي والوصية والموجر ولو بعد مضي المرة **قوله**  
 فلا يصح لعدم ثبوتها اي والغرض انه قبل تلفها كما هو ظاهر  
 اما بعده فلا خفاء في صحة ضمانها لثبوتها في الذمة **قوله** مثله  
 في ذلك المستاجر فاذا استاجر انسان عينا ودفع الاجرة للموجر  
 وخاف المستاجر ان تخرج العين المستاجرة مستحقة للغير  
 فيفوت على المستاجر الاجرة فاذا اطلب المستاجر من الموجر  
 ضمانا ليضمن له الاجرة ان خرجت العين الموجرة مستحقة للغير  
 فانه يصح الضمان **قوله** والتمن لا يدخل في ضمانه اي ضمان البايع  
**قوله** ورد يرجع للمل من قوله ان خرج مقابله مستحقا وقوله معينا  
**قوله** الصبحة اي بفتح الصاد اي مثلا ومثلها المكيال والدرع فايده  
 لو اطلق ضمان الدرك انصرف الى خروجه مستحقا ولو باخذ شفعة  
 ولا ينصرف الى ما رد يعيب او اقترن بشرط مفسد انتهى وصورة  
 الاطلاق ان يقول ضمانت لك عمدة او رد الثمن او المبيع من غير  
 استحقاق او غيره قبيح واعلم ان متعلق ضمان الدرك عين  
 المبيع او الثمن ان بقي وسهل رده وبذله اي قيمته ان عسر  
 رده للحيلولة ثم رمل **قوله** التبعة بفتح التاء وكسر الباء وتجمع  
 على تبعات اي بكسر الباء كما سمعته من بعض مشايخي المحققين  
**قوله** ويسمي ايضا ضمان العهدة وان لم يكن ثابتا لمسي الحاجة  
 اليه من نحو غريب او خرج مبيعه او منه مستحقا لم يظهر  
 به على انه ليس من ضمان ما لم يجب مطلقا لان المقابل لو

خرج

خرج عن ما شرط تبين وجوب المضمون ثم رمل **باب الرهن**  
**قوله** هو لغة الثبوت ومنه الحالة الراهنة اي الثابتة وقال  
 الامام الاحتشاس ومنه كل نفس بما كسبت رهينة **قوله** وشرا  
 جعل عين الخ هو مصدر مضاف للمفعول بعد حرف الفاعل تقديره  
 جعل المالك او من قام مقامه عينا وثيقة الخ وهذا التعريف يستفاد  
 منه الاركان الاربعة وذلك ان يجعل لابطاله من جعل او يجعل  
 عنه وهذا الجعل لابطاله من صيغة تخصه والمرهون به **قوله** برين  
 فعلم بذلك ان اركان الرهن اربعة قرره شيخنا الزيادي عن  
 شيخه الطنطاوي **قوله** مقولة والمتمول هو ما يسد مسددا من  
 جلب نفع او دفع ضرر **قوله** فرهن مقبوضة قال القاضي  
 معناه فارهنوا واقتضوا لانه مصدر جعل جز الشرط بالقائي قوله  
 تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا المال با فرهن مقبوضة فجرى مجرى  
 الامر لقوله تعالى فتمير رقبته فضرب الرقاب **قوله** على ثلاثين  
 صناعا من شعير لاهله ثم قيل انه افكاه قبل موته لخبر نفس المؤمن  
 معلقة بدينه حتى يقضى وهو صلى الله عليه وسلم منزله عن ذلك  
 والاصح خلافه لقوله ابن عباس توفي صلى الله عليه وسلم ودرعه  
 مرهونة عند يهودى والخبر الاول محمول على غير الانبياء تنزيها  
 لهم وقيل على من لم يخلق وفاقا قال السبكي مع انه صلى الله عليه  
 وسلم خارج من الخير مع ان دينه ليس مصلحة لنفسه لانه غنى  
 بالله تعالى واما اخذ الشعير لاهله وهو متصرف عليهم بالولاية  
 العامة فلا يتعلق الدين به لاهلهم ولم يثبت انه كان عليه دين  
 وان ثبت دين فهو لمصالح المسلمين واذا استدل ان الامام هو  
 لمصالحهم كان عليهم لاهلهم وان قيل هذا فيما اذا استدان



للجهات العامة دون ما استد انه لاهله فانه وكيل عليهم والوكيل  
 تتعلق به العمدة فالجواب انه صلى الله عليه وسلم اولى  
 بالمؤمنين من انفسهم فهو صلى الله عليه وسلم يتصرف فيهم  
 بهذه الولاية التي ليست لغيره من الائمة انتهى ولا يخفى ما في  
 شرح البهجة الكبير واثره ليسلم من نوع منة او تكلف مياسير  
 اصحابه با بوايه او عدم اخذ الرهن منه او لان الشعر  
 كان لا يوجد الا عنده او الجواز بيان معاملة اهل الزمة  
 زيادي والوثائق بالحقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمان  
 فالشهادة لخوف الجحد والاخران لخوف الافلاس **قوله**  
 عاقد من رهن ومرتكن وشرط فيه كونه مختارا مطلقا  
 التصرف فلا يرهن مكره ولا يرتكن كسائر عقود ولا يرهن  
 ولي ابا كان او جدا او وصيا او حاكما او امينة مال مجبوره حي  
 ومجنون كسائر عقود ولا يرتكن له الا لضرورة او غبطة  
 ظاهرة فيجنون له الرهن والارتكان فيهما دون غيرها مثالها  
 للضرورة ان يرتكن على ما يعترض الحاجة المونة ليوفي بها  
 ينتظر من علة او حلول دين او اتفاق متاع كاسر وان يرتكن  
 على ما يقرضه او يبيعه موجلا لضرورة نهب او نحوها ومثالها  
 للغبطة ان يرهن ما يساوي مائة على ثمن ما اشتراه بمائة  
 نسبة وهو يساوي ما يتين اي حاله وان يرهن على ما يبيعه  
 بسببه بغبطة واذا رهن فلا يرتكن الا من امين امن ويشترط  
 الاستعداد وكون الاجل قصرا عرفا فان فقد شرط من ذلك  
 بطل الرهن والوكيل فيما ذكر المالك والعبد اما دون  
 له ان اعطى مالا او ربح **قوله** ومرهون وشرط كونه عينا

يصح

بيعها ولو موصوفة بصفة السلم خلافا للامام فلا يصح رهن  
 منفعة لتلفها شيئا ولا رهن الدين ولا من هو عليه لانه  
 قبل قبضه غير موثوق به وبعبارة خرج عن كونه دينيا ولا رهن  
 وقف ومكاتب وام **قوله** ومرهون به وشرط له ليصح الرهن  
 كونه دينيا ولو زكاة تعلقت بالزمة ويحمل القول بالمنع على عدم  
 تعلقه به او منفعة كالعمل في اجارة الزمة لا مكان استيفائه ببيع  
 المرهون وتحصيله من ثمنه لا اجارة العين لتعذر استيفائه من  
 غير العين وان بيع المرهون ولا بد من كونه ايضا معينا معلوما  
 قدره وصفته فلو جهل احدهما او رهن باحد الدينين لم يصح  
 الرهن معلوما للعاقدين قدرا وصفة فلا يصح الرهن بدين  
 مجهول لضمانه ثانيا اي موجودا فلا يصح بما ثبت بقرض او  
 غيره لانه وثيقة حق فلا تتقدم على الحق كالشهادة لازما  
 ولو مالا كالثمن بعد الذوم او قبله فلا يصح بنجوم كتابة كما  
 لرهن لانه الرهن للتوثيق والمكاتب له الفسخ متى شاء  
 فتسقط به النجوم فلا معنى لتوثيقها ولا يجعل حوالة قبل  
 الفراغ من العمل وان شرع فيه لان لهما فسخنها فيسقط به العمل  
 وان نذر الجاعل بفسخه وحده اجرة مثل العمل فلا يصح الرهن  
 بالعين المضمونة كما ما خذوة بالبيع الفاسد او السوم او ما  
 خذوه المفصولة او المستعارة والحق بها ما يجب رده فورا  
 كالامانة الشرعية لانه يقال ذكر الرهن في المراتبة فلا يثبت في  
 غيرها ولا نه لا تستوفي من ثمن المرهون فيدوم حبسه لا  
 الى غاية **قوله** وصيغة وشرط فيها اي في الصيغة ما مر فيها في  
 البيع وقد مر بيانها في بابه لانه عقد مالي فافتقر الى الايجاب



والقبول مثله ومن شر جري خلاف المعاظة ويؤخذ من هذا  
اشتراط مخاطبة من وقع معه العقد ما مر في البيع شرطي **قوله**  
وغيره فيهره منه من الشريك وغيره ويقتض بتسليم كله  
كما في البيع فيكون بالتولية في غير المنقول وبالنقل في غيره ولا  
يحتاج لاذن شريكه الا في المنقول فان لم ياذن ورعى المرتهن  
بكونه بيرة جاز وناب عنه في القبض والا اقام الحاكم عدلا  
يكون في يده لهما ويوجبه ان كان ما يوجرو وتجري المهاديات  
بين المرتهن والشريك كجريا نها بين الشريكين فعلم صحة  
رهن نصيبه من معين من مشترك من غير اذن شريكه  
كما يجوز بيعه دارا فلو اقتسماه فخرج المرتهن لشريكه لزمه  
قيمه رهنا لانه حصل له بذلك **قوله** الا في المنافع وقوله  
الا في الزرع هذه المسائل مستثناة من طرد القاعدة **قوله** والا  
في المدبر وهو المعلق عتقه بموت سيده **قوله** فلا يجوز اي  
فيكون رهنا باطلا **قوله** لما فيه من الفرار اي لاحتمال عتقه  
كل لحظة بموت سيده فياة قبل التمكن من بيعه فيصير حرا فلا  
يمكن الاستيفاء منه **قوله** لم يعلم دخل تحت كلامه ست صور  
كما يعلم ذلك من كلامه وكلها ست صور كما يعلم ذلك من كلامه  
وكلها باطلة **قوله** بان علم حلولة بعد ها وصورته بان يكون  
الدين موجلا باول شهر رمضان مثلا والعتق معلق باوله  
ايضا **قوله** واحتمل الامران فقط اي البعدي والمعية وصورة  
بان يكون الدين موجلا باول شهر رمضان مثلا والعتق  
معلق باوله ايضا **قوله** واحتمل الامران فقط اي البعدي  
والمعية وصورته بان يكون الدين موجلا باول شهر رمضان

مثلا

مثلا والعتق معلق بمجي باوله ايضا **قوله** واحتمل الامران فقط  
اي البعدي والمعية وصورته بان يكون الدين موجلا باول  
شهر رمضان مثلا والعتق معلق بمجي زيد مثلا ومجيبه يحتمل  
البعدي والمعية فقط ولا يحتمل السبق **قوله** او مع سبق اي  
واحتمل السبق والمعية والبعدي وصورته بان يكون الدين  
موجلا باول شهر رمضان والعتق معلق بمجي زيد ومجيبه يحتمل  
الامور الثلاثة **قوله** واحتمل حلولة قبلها وبعدها وصورته  
بان يكون الدين موجلا باول شهر رمضان والعتق معلق  
بمجي زيد ومجيبه يحتمل القبلية والبعدي والمعية **قوله** لفتا  
الفرض من الراهن في بعضها اي وهو علم الحلول بعد ها او معها  
**قوله** بخلاف حلولة قبلها اي فيما اذا علم الحلول للدين قبلها  
اي قبل وجود الصفة **قوله** قبل وجود الصفة اي او رهن بحال  
فيصح رهن المعلق عتقه في ثلاث صور وفارق المدبر بتأكيد  
العتق فيه فوق المعلق عتقه لان المدبر اختلف الائمة في صحة بيعه  
بخلاف المعلق فانهم اتفقوا على صحة بيعه **قوله** ان شرط بيعه  
قبل وجود الصفة فان لم يبيع حتى وجدت الصفة عتق وان  
اعسر الراهن على الاوجه لان العبرة في العتق المعلق بحال  
التعليق على المعتمد لا بحال وجود الصفة **قوله** فقولي لم  
يعلم الحلول قبلها اولى هذا هو المعتمد **قوله** ان امكن سبقها  
حلول الدين لاقتضاء تعبيره الصحة في صورتي العلم بالمقارنة  
واحتمال المقارنة والتاخرية المنهج وليس كذلك **قوله** والا في  
الزرع قبل اشتداد حبه ولا يجوز رهنه بموجلا الخ قال  
في الأصل وكان تقول هذا لا يستثنى مما يجوز بيعه اذ



لا يجوز بيعه ايضا بشرط قطعه المستقبل **قوله** ولا يجوز رهنه  
اي رهن ما يسرع اليه الفساد ولو احتمل ان يان لم يعلم انه  
يحل قبل الفساد او بعده لان الاصل عدم فساد قبل الحل  
وفارق صورة الاحتمال رهن المعلق عتقه بصفة لا يعلم  
هل تتقدم او تتأخر حيث لا يصح رهنه بان سيب الفساد  
ثم هو التعليل بوجود عند ابتداء الرهن بخلافه هنا  
وبان علامة الفساد تظهر دأيا بخلافها ثم ويمكن الفرق  
ايضا بقوة العتق وتشوف الشارع اليه بعه الا بشرط ان يباع  
عند الاشراف على الفساد لا الان والابطال قاله الاذرى كما  
لسبكي واعتراضا بانه بيع قطعا وبيعه الا ان احاط لعله ثمنه  
عند اشرافه على الفساد ويرد بانه مبيع وقطعا الاصل في بيع  
المرهون قبل ائحل المنع والا لضرورة وهي لا تتحقق الا عند  
الاشراف **قوله** ويكون بالنصب علفا على يباع فهو في خبر الشرط  
وقد صرح بدخول ان على يكون في ثمن الروض وذلك محل الاستغنا  
عن انشائه رهن الثمن **قوله** ثمنه رهنه ما كانه ويلزم الوفاء بالشرط  
حفظا للوثيقة وعلم من كلامه انه لا يصح رهنه فيما لو شرط منع  
بيعه وبه جزم الاصل لمناقضة مقصود الرهن ولا فيما لم  
يشرط شيئا وهو ما صححه في المنهاج كما صله ونقل الاصل عن تصحيح  
العراقيين لانه لا يمكن الاستيفاء منه عند الحل لفساد المرهون  
قبله والبيع قبله ليس من مقتضيات الرهن ثم روض وقضية  
هذا انه لا بد من اشتراط هذا الجعل وهو كذلك ان مقتضى  
الاذن في البيع لا يقتضي رهن الثمن بالدين الموجد وانما يقتضي  
وفا الدين من الثمن ان كان حالا وينظر الاسنوى في ذلك مردود

بانه

بانه من مصالح المرتهن لئلا يتوهم ان من شرط بيعه انفكاك  
رهنه فوجب لرد هذا التوهم ثم رمل **قوله** ولا يجوز رهن  
الدين اي ابتداء اللام في الرهن الجعلي فلا ينافيه صحته رهن  
شرعيا فيمن مات وعليه دين ح فان دينه يكون رهنه عليه  
وفيما لو تلف المرهون فان بدله يكون رهنه لان هذا يكون  
رهنه شرعيا لان هذا رهن شرعي واللام في الرهن الجعلي كما  
تقدم انفا **قوله** ويجوز مع الكراهه كما في الروضه قال في شرحه  
واما كره لان فيه نوع تسليط للكا فر على المذكورات فكره لذلك  
**قوله** ورهن الام دون ولدها وكلام من الحق بها في حرمة التفريق  
ح **قوله** والسلاح من حربي قال القولي وغيره وكالسلاح الخيل قاله  
الاذرى وكالمسلم المرتد **قوله** وان امتنع بيع ذلك اشرافا بل  
الي ان هذه المسائل مستثناة من عكس القاعدة المتقدمه  
**قوله** لان المعنى المقتضى لمنع بيعها لم يوجد اي وهو الاهانة  
والاذلال في البيع دون الرهن **قوله** لئلا يسلم الخ اي في رهن المصني  
فلا يسلم اليه بجال وانما يوضع عند عدل ابتداء بخلاف غير  
يسلم اليه ثم يوضع عند عدل **قوله** ما قبل الاخرين واماها  
رهن الام دون ولدها وعكسه فانها يسلمان له بشرط ان  
يكونا الكافرين او مسلمين والمرهون عنده مسلم **قوله** يباعان  
اذا ملكهما الراهن والولد في سني يحرم فيه التفريق لتعذر بيع  
احدهما **قوله** ويوزع الثمن عليهما ثم يقدم المرتهن بما يخص  
المرهون منهما ثم كيفية التوزيع ان تقوم الام وحدها اذا كانت  
هي المرهونة مع اعتبار كونها ذات ولدها حاضنة له لانها  
رهنه كذلك فاذا تساوت ح مائة ثم تقوم مع ولد فاذا تساوت



مائة وخمسين فالخمسون قيمة الولد وهي ثلث المجموع فيوزع  
الثلث عليهما بهذه النسبة فيكون للمرتهن ثلثاه ولا تعلق  
له بالثلث الاخر وان كان الولد مرهونا دونها انعكس فيقوم  
وحده محضونا مكفولا ثم معها فالزائد على قيمته فايدة هذه  
التوزيع من لزوم قضاء الدين بكل حال يظهر عند نزاع الغرما  
او تصرف الراهن في غير المرهون ثم **قوله** ليظهر ما يتعلق  
بالمرهون هذا هو فايدة التوزيع كما تقدم انقاع زيادة **قوله**  
اخر لسهولة تغييره للجنون **قوله** والرهن امانة خالف ابو حنيفة  
فقال يضمن باقل الامرين من قيمته والحق الذي رهن به وقال  
مالك ان كان تلفه ظاهر الم يضمن وان كان باطنا ضمنه ب قيمته  
عميره **فرع** يجوز بيع المرهون في المرتبة ولا يجوز رهنه منه  
بدين اخر الا في صورتين احدهما اذا اجنى فقداه ليكون مرهونا  
بما يفديه به والدين وثانيهما اذا انفق عليه المرتبة عند  
غيبة المالك او عجزه ليكون مرهونا بالنفقة والدين **قوله**  
ولا يسقط الفاهنا احسن من الواووع وبالفاعع في ش المصلحة  
**قوله** ولا يسقط بتلفه شيء من الدين مكوت الكفيل بمجامع  
التوثق ولانه لو سقط بتلفه لكان تضياعه وايتانه بالواو  
في ولا يسقط احسن من حذف المجرر لها بالروضة واصليها  
لولا انها على ثبوت الامانة مطلقا ويتسبب عدم السقوط  
عنها ولانه يلزم ضمانها بمثل او قيمة الا ان استعاره الراهن  
او تعدي فيه او منع من رده بعد سقوط الدين والمطالبة  
بما يعد سقوطه وقبل المطالبة فهو باق على امانته ولو  
قال خذ هذا الكيس واستوف حقه منه فهو امانة في

يده الى ان يستوفيه فاذا استوفاه صار مضمونا عليه ولو قال  
خذ بدر اهلك وكان ما فيه مجهول القدر او اكثر او اقل من  
دراهم لم يملك ودخل في ضمانه بحكم الشر الفاسد وان كان  
معلوما بقدر حقه ملكها ان لم يكن للكسب قيمة والا  
فهو من قاعرة مدعجوة ودرهم ثم **قوله** الا في ثمان مسائل  
هذه المسائل استثنائها المصح بتعاليل بلقيني تبعا للمحلي  
**قوله** الا في مفصوب تحول رهنا اي كان رهن المفصوب  
منه المفصوب عند غاصبه بدينه الذي كان له على مالك  
المفصوب فان الارتهان لا يبريه من الفصص بل يبقى  
الضمان على الغاصب نعم ان قبضه الراهن ثم رده اليه  
بري من الفصص كما هو ظاهر واثار اليه المصح في الشرح  
بقوله عند غاصبه ان علق تحول لا برهنا **قوله** ومرهون  
تحول غصبا لان تعدى المرتبة في العين المرهونة **قوله** وعما  
لان اذن الراهن المرتبة في استعمال العين المرهونة فانه  
يخرج عن الامانة الى الضمان مع بقا الرهن بحاله ان لم ينقل  
وكذا الباقي والحاصل ان كل مضمون ضمان بدلا يتحول امانة با  
رتهانه بخلاف الايداع فان الايداع ايمان في الضمان والار  
توثق لا ينافيه فانه لو تعدى في المرهون صار ضمانا مع بقا  
الرهن بحاله ولو تعدى في الوديعة ارتفع كونها امانة وكل  
رهن تحول الى مفصوب خرج عن الامانة الى الضمان فلا  
يتعبد بما ذكره المصنف رحمه الله **قوله** ولا يصح الرهن الا  
بدين اي فلا يصح الرهن بعين ولو موقوفة خلافا للفقهاء  
فاذا وقف واقف كتابا وشرط ان لا يباع الا برهن فان الوقف



صحيح على كل حال واما الشرط فان اراد به الرهن الشرعي فباطل  
وان اراد به اللغوي وهو كون الرهن وثيقة فصحيح وان اطلق  
ففيه احتمالان اقربهما الصحة صوتا للملازمة عن الهديات  
وفيما اذا اراد الواقف الشرط للسوى او اطلق لا يخرج الابرهين  
يساوى قيمته او اريد ببيع قرره شيخنا الزياي في درسه **قوله**  
ولو منفعة وذلك في اجارة الزمه فاذا الزم انسان انسانا حمله  
الى ملكه المشرفة في اول شهر كذا وسلمه الاجرة في المجلس وخاف  
المستاجر من هرب الموجه فطلب المستاجر من الموجه رجعا  
فانه يصح **قوله** لا زما للمثمن ومعلوم انهما بعد اللزوم **قوله**  
او ابلا الى اللزوم كمن المبيع في زمن الخيار فيما اذا كان الخيار  
للمشتري وحده بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع وحده او كان  
لهمافانه لا يصح لانه لا دين **ح قوله** ولا ينفع شيء من الرهن  
الابغراق الزمه من الدين للاجماع كما قاله ابن المنذر لحق  
حبس المبيع وعق المالك ولانه وثيقة لكل ولجزية كالشهادة  
ولا ينفع منه شيء ما بقي من الدين شيء روض حتى لو شرط  
الراهن ان كل من قضى شيئا من الدين انفعك من الرهن بقدر  
فسد الرهن **ح قوله** نعم ينفع بعضه بفك المرتهن ولو  
بترك الراهن لان الحق له وهو جاز من جهة نعم التركة ان  
قلنا انها مرهونة بالدين وهو الاصح فاراد صاحب الدين  
الفك لم يكن له ذلك لان الرهن مصلحة الميث والفك يفوتها  
**قوله** او تعود العقد كان رهن بعض عبد بدين وباقيه  
باخر ثم برى من احدهما **قوله** او المستحق اي او تعدد المستحق  
لدين كان رهن عبدا من اثنين بدينهما عليه صفقة واحدة

وان اتحدت جهتهما كبيع واتلاق ثم برى عن دين احدهما وهذا  
يشكل بان ما اخذه احدهما من الدين لا يختص به بل هو مشترك  
بينهما فيكف تنفك حصته من الرهن باخذه ويحجب بان ما هلك  
محلله اذا لم تتجدد جهة دينهما او اذا كانت البراة بالابل لا باخذه  
ثم روض ومحل الاشتراك اذا كان بارث او كتابه بخلاف ما عدل الارث  
والكتابة فلا اشتراك فمن قبض شيئا ملكه ولا مشاركة **قوله**  
او من عليه الدين اي ذرع المديون اي او تعدد المديون كان  
رهن اثنان من واحد بدينه عليهما ثم برى احدهما عليه  
فينفع عنه **قوله** او مال العارية اي او تعدد مال العارية كان  
رهن عبدا استعاره من اثنين ليرهنه ثم ادى نصف الدين  
وقصد فمالك نصف العبد او اطلق ثم جعله عنه بخلاف ما اذا  
قصد الشيوع او اطلق ثم جعله عنهما او لم يعرف حاله  
وخرج بفك المرتهن الراهن فلا ينفعك بنفسه شيء ولو فك  
المرتهن في بعض المرهون انفعك فيما تلف ذكره البليقي ثم روض  
وفك المرتهن لا يتقيد ببعضه بل له فكه جميعه وانما قيد  
ببعضه لاجل عطف ما بعده عليه والله اعلم **باب الكتابة**  
وجه مناسبة الكتابة للرهن ان الرهن جاز من احد  
الجانبين ولازم من جانب وكذلك الكتابة فيها هذان المعني  
فناسب تعقيب الكتابة للرهن لذلك زيادي رحمه الله  
**قوله** وسرعان عقد الوسي كتابة لما فيه من ضم نعيم الي نعيم وقيل  
انها لا يوثق بها غالبا **قوله** ولانها بيع ماله وهي رقية عبده  
بماله وهو اكسب وكان القياس ان لا تجوز ما ذكر لكن قام  
الاجماع على جوازها **قوله** والاصل في الحاجة داعية اليها



لان السيد قد لا تسبح نفسه بالعقود مجازا ولا العبد لا يستمر  
 للكسب تشبهه اذا علق عتقه بالتخصيل والاداء فاحتمل فيه  
 ما لا يحتمل في غيره كما احتملت الجهالة في ذبح الفراض وعمل  
 الجمالة للحاجة قال الروياني وهي اسلامية لا تعرف بالي اهل  
 ثم رمل **قوله** سيد وشرطه ان يكون من اهل الولا واهل  
 للتبرع وان كان مختارا كما سياتي التصريح بذلك في كلامه لانها  
 تبرع وايالة للولا فتصح من كافر اصلي ولو خربيا وسكران لا من  
 مكره ومكاتب وان اذن له سيده ولا من صبي ومجنون ومجور  
 سفه واوبيا وهم ولا من مجور فلس ولا من مرتد لان ملكه  
 موقوف والعقود لا توقف على الجريد ولا من مبعض لانه  
 ليس اهل للولا **قوله** ورقيق وشرط فيه اختيار وعدم صبي  
 ومجنون وان لا يتعلق به حق لازم فتصح لسكران وكافر  
 ولو مرتدا المكره وهبي ومجنون ومن تعلق به حق لازم  
 فلا تصح كتابته من تعلق به حق لازم نحو موهون وجاز  
 تعلق برقبته مال لانه معرض للبيع ومكرى لان منافعه  
 مستحقة للمستاجر ومثله موصي بمنفعته بعد موت  
 الموصي ومفصوب لا يقدر على انتزاعه **قوله** وعوض وشرطه  
 كونه دينيا اذا ملك لم يرد العقد اليه ولا بد من وصفه  
 بصفات السلم موجب لان المنقول عن السلف والخلف  
 لانه عاجز حال او انا لم يكتف به عما قبله لان دلالة الالتزام  
 كما قاله ابن الصلاح لا يكتفي بها في المخاطبات وهذان وصفا  
 مقصودان ولو اسلم الي رقيق عقب العقد للكتابة ففيه  
 وجهان / صحهما الصحة ومنجما بنجيين ولو في مبعض ولو

الي ساعتين

تبه

الي ساعتين وان عظم المال وقصر الاجل كالسلم الي ماجر معسر  
 في مال كثير الي اجل قصير ومن التنجيم بنجيين في المنفعة ان يكا  
 على بنادارين موصوفين في وقتين معلومتين بخلاف ما لو  
 اقتصر على خدمه شهرين لا يصح وان صرح بان كل شهر نجيم  
 لانها نجيم واحد مع بيان قدره اي العوض وصفته وعدد  
 النجوم وقسط كل نجيم لان الكتابة عقد معاوضة والنجم  
 الوقت المضروب وهو المراد هنا ويطلق على المال المودع فيه  
**قوله** وصيغة وشرط فيها لفظ يشعربها اي الكتابة وفي معناه  
 ما مر في الضمان ايجابا كالتبذل او انت مكاتب على كذا مال  
 منجما كالف مع قوله اذا ادبته الي مثلا فانت حر لفظا او نية وقيل  
 من الرقيق كقبلت ذلك وعلى الفور كغيره من العقود فلا يكفي  
 قبول الاجنبي **قوله** فلا تصح كتابة بعضه لكن ان ادي النجوم  
 قبل فسخ السيد الكتابة عتق وبسري مطلقا ان كان  
 باقية له ومع اليسار ان كان باقية لغيره واسترد من سيده  
 ما دفعه اليه ورجع عليه السيد بقسط القدر المكاتب  
 زيادي **قوله** ولو بوكالة اي ولو بان وكل احدهما الاخر كما في شيخنا  
 الرمل **قوله** وعدد لانه اخترازا عما اذا جعل حصته احدهما  
 لشهرين والاخر ثلاث سن على ابن حجر **قوله** وجعل المال على  
 نسبة ملكيها ليلابودي الي انتفاع احدهما بملك الاخر فان  
 اتفق شرطها ذكر كان جعله على غير نسبة الملكين او اختلفت  
 في الجنس او العدد والجل او الصفة فسدت **قوله** صرح به  
 او اطلق فلو عجز الرقيق فجزه احدهما وفسخ الكتابة وابقاه  
 الاخر فيها لم تجز كما بدأ عقدها ولو ابراه احدهما من نصيبه



من النجوم واعتقه اي نصيبه من الرق عتق نصيبه منه وقوم  
 عليه الباقي وعتق عليه وكان الولالة ان ايسر وعاد الرق  
 للمكاتب بان عجز فجزه الاخر فان اعسر من ذكر او لم يعد الرق  
 وادي المكاتب نصيب الشريك من النجوم عتق نصيبه من  
 الرقيق عن الكتابة وكان الولالة **قوله** لذلك لانها حينئذ تفقد  
 الاستقلال **قوله** ليختص به مالواذن احدهما في دفع شئ اشتراكا  
 فيه فانه يصح القبض **قوله** كان اوصى بكتابة عبد معتمد **قوله**  
 او كاتب في مرض موته الخ هو ما ذكر الطاووسي وابن الرفعة  
 والبارزي وهو ضعيف لان التبعض فيها ابتداء بخلاف مالو  
 اوصى بكتابة عبد فلم يخرج من الثلث الا بعضه فان التبعض  
 في الدوام ويغتفر فيه مالا يفتقر في الابتداء وهذا هو المعتمد  
 كما ذكره البلقيني وعن النص والبقوى صحة الوصية بكتابة  
 بعض رقيقه وهو ضعيف كما تقدم توجيه ذلك **قوله** اذا ديت  
 الى اي مثلا ومثل الاداء الوافع والتسليم والاتي والمجي كان يقول  
 اذا دفعته الى اوسلمته او اتيت به فانت حرج **قوله** الى قال  
 في باب الاصل وتقييده كما صله بالمرض فان الاداء الى كل من وكيله  
 ووارثه وصيه كما قلنا وما اورد عليه ما يرد عليه  
 مساوات عبارته لعبارته كما لا يخفى ولا يدفع ذلك **قوله** بعد  
 ذلك والمالتادية الخ لان كلامه بقطع النظر عن ذلك مساو لكلا  
 منهما **قوله** او ينوبه اي الاداء **قوله** لانه اي لفظ الكتابة يقع  
 الخ وان يتعدد النجم اي يتضمن شرطين كون العوض منهما وكون  
 النجم متعددا ولذلك صرح الشيخ بحر زحما بعد ذلك **قوله** كما جرى  
 عليه الخ ولو كفي نجم واحد لفعله مبادرة للقرباة ولان

الكتابة عقد ارفاق ومن تمة الارفاق التنجيم ولذلك ضربت  
 الدية على العاقلة منجمة لتيسر الاداء عليهم **قوله** كما في كلامي  
 كالاصل اي في قوله وانفقت النجوم وفي قولي اذا ديت النجوم  
 الي وسكوتهم عن بيان محل التسليم مشعر بعدم اشتراطه لكن  
 في اصل الروضة عن ابن كج ان فيه الخلاف في التسليم انتهى **قوله**  
 حالا بتحقيق **قوله** او على خزيمة شهر لومرض العبد الذي  
 كاتبه سيده على خزيمة شهر ودينار في الشهر وكانت الخومة  
 انفسخت في قدر الخدمة وفي الباقي خلاف والاصح منه الصحة  
 فلو كاتبه على بنادارين في خدمته في وقتين معلومين صح  
**قوله** ودينار في خدمته اي وعين الوقت كما شره والا فلا يصح  
 لجهالة الاجل **قوله** لان المنفعة مستحقة في الحال فالمرء بالفا  
 عطف على ما كان قبلها اصل واصح فلان الاولي تميم الاصلاح  
 بالواو وقد عبر في شرح الاصل وشرح المنهاج وشرح الروض  
 بالواو **قوله** والتنجيم انما هو شرط الخ ويشترط في الصحة ان  
 تتصل الخدمة والمنافع المتعلقة بالاعيان بالعقد فلا يجوز  
 تأخيرها عنه كما ان عين المبيع لا تقبل التأجيل فلو كاتبه في  
 رمضان على خزيمة شوال لم يصح ولا يشترط بيان الخدمة  
 بل يتبع فيها الصرف وتلزم الاجارة ما جرت به العادة من  
 غسل الثوب والخياطة والخبز وتعليق الدواب وحمل الماء  
 للشرب والطهارة وخدمة الزوجة وحلب المواشي وادف  
 بعضهم الى ذلك العجز وايقاد النار في التنور وفرش الار  
**قوله** لفوات شرط كان شرط كون كسبه بينهما وان اعتقه  
 متأخر عن اداء النجوم **قوله** او لفساده اي الشرط كشرط ان يبيعه



كذا **قوله** او فساد عوض كان كاتبه على نحو خبر كخبر **قوله** او اجل كان  
 اجل مجهول او جعله نجما واحدا والمالك بعض رقيق **قوله**  
 في استقلاله بالكسب لانه يعتق فيها بالاداء الصحيحة والاداء  
 اما يكون بالكسب فيكون بمنزلة الصحيحة فيه **قوله** واخذ ارش  
 الجناية عليه اي ولو كانت الجناية من سيد المالك عليه فان  
 السيد يضمن الارش بخلاف ما اذا قتله سيده فانه لا ضمان  
 عليه وبهذا يلغى فيقال لنا شخص يضمن بعضه ولا يضمن  
 كله وجه ذلك انه اذا قتله تبطل كتابته بخلاف ما اذا كانت  
 الجناية قطع عضوه فان الكتابة باقية وخرج بها الباطلة وهي  
 التي اخفى بعض اركانها باختلال بعض شروط العاقدين  
 السابقة ككون احدهما قدين مكرها او صبيا او مجنون او بالعقد  
 بنحو دم وكفقد ايجاب وقبول فهي لا غية الا في نحو تعليق صدر  
 ممن يصح تعليقه وكذا يفترقان في الحج والعارية والخلع **قوله** والمهر  
 في امة ليستعبي بها في كتابتها سواء اوجب المهر بوطي بشبهة  
 ام بعقد صحيح **قوله** وعقده بالاداء في محل النجوم الى سيده بحكم  
 التعليق لان مقصود الكتابة العتق وهو لا يحصل بالتعليق  
 بفساد وبهذا خالف البيع وغيره من العقود قال السديجي  
 وليس لنا عقد فاسد يملك به كالصحيح الا هذا لان المالك  
 يملك الكسب والارش والصدق **قوله** ويرجع عليه بقيمته  
 اي ان كانت الكتابة في طله فان كانت في بعضه رجع بقيمته القدر  
 المالك لا بقدر ما سوى العتق اليه لانه لم يعتق بحكم الكتابة  
 في يوم العتق لا يوم التلق **قوله** وقولنا المعقود عليه  
 بالعتق لعدم امكان رده **قوله** بمثله ان كان مثليا **قوله** او قيمته

اي ان كان متقوما فان اتحد اي واجبا السيد والمالك جنسا  
 وصفة كصحة وتكسير وحلول واجل وكانا قدين فالنقص  
 واقع بينهما كسائر الديون من العقود المتخذة كذلك بان يسقط  
 احد المدينين بقدره من الاخر ولو بلارضى من صاحبيهما او  
 من احدهما اذا لا حاجة اليه ويرجع صاحب الفضل باحرها  
 به على الاخر اما اذا كانا غير قدين فان كانا متقومين فلا نقص  
 او مثليين ففيهما تفصيل في شرح الررض وغيره قال الرملي في  
 اما اذا اختلفا جنسا وغيره مما مر فلا نقص كالوكانا غير نقد  
 وهما متقومان مطلقا او مثليان ولم يرتب على ذلك عتق فان  
 ترتب عليه جاز للتشوف من الشارع اليه **قوله** لا يعتق بادائه  
 بعد موته سيده الا اذا علق عتقه بالاداء الى الوارث بعد موته  
 فيعتق بذلك كما لو قال له ان دخلت الدار بعد موتي فانت حر رضى  
 وشرحه **قوله** كما تقدمت الاشارة اليه في قوله وعتقه بالاداء في محل  
 النجوم الى سيده **قوله** وان كان المالك لا يسافر فيها بغير اذن  
 سيده بخلاف الصحيحة في هذا في غير السفر للنسك اما اذا  
 احرر بالنسك بغير اذن سيده فله منعه مطلقا في المجموع  
 وغيره **قوله** قبل عتقه ويجوز بعده فضا وفي التهذيب ان وقت  
 وجوبه من العقد الى العتق موسع ويبقى عند العتق به  
 انتهى ابن قاسم **قوله** اقل متهول انظر لو كان مال الكتابة  
 اقل متهول فماذا يكون حكمه في لزوم الاثبات **قوله** من جنسها لانه  
 غيره كالزكاة ما لم يرض به اي المالك **قوله** او من غيرها اي  
 غير مال الكتابة الذي دفعه المالك لسيده لكن كان الذي  
 دفعه السيد من جنس مال الكتابة وان لم يكن من غير الذي



دفعه المالك **قوله** واتوهم والامر للوجوب لا انتفاء الصارف عنه  
**قوله** ويسن ربع الخ قال البلقيني بينهما سدس دوى البيهقي  
 موسعيد ابي اسد انه كاتب عبد الله على الف درهم وماتين  
 قال فانيته بماتين فرد على مائة درهم **قوله** او قبله كذلك اي  
 قبل انقضاء الشهر لا قبل الشهر نفسه لعدم تصويره **قوله** لانه  
 اي الايتا **قوله** وفي قوله اي الرقيق **قوله** والولا عليه فيهما اي  
 في بيع الرقيق وفي قوله لسيده اعتقني **قوله** والولا فيهما اي في قول  
 غيره له اعتق رقيقك **باب الاقرار** **قوله** وشرعا اخبار  
 الشخص بحق عليه والدعوى اخبار بحق له على غيره والشهادة  
 اخبار بحق لغيره على غيره هذا كله في الاخبار الخاصة اما العام  
 عن محسوس فهو الرواية وعن حكم شرعي فهو الفتوى وان  
 كان بعد الزوم فهو حكم **قوله** مقر وشرط فيه اطلاق تصرف واختيار  
 ولو من كافر او فاسق فلا يصح اقرار صبي ومجنون ومغني عليه و  
 مكره بغير حق اما مكره على الصدق كان ضرب ليصدق في قضيته  
 اتهم فيها فيصح اقراره سواء اقر حال الضرب او بعده ويلزمه ما اقر  
 به لانه غير مكره اذا مكره ما اكره على شيء واحد وهذا اذا ضرب  
 ليصدق ولم ينحصر الصدق في الاقرار كسائر عقود فان ادعي  
 الصبي بلوغا با من يمكن في الذكر وغيره او الحريص الممكن في الانثى  
 بان استكمل تسع سنين صدق في ذلك ولان يحلف عليه لانه  
 لا يعرف الامن جهته فاشبهه ما لو علق بمشية غيره فقال  
 شئت او ادعاه يسن كلف ببينة عليه وان كان غريبا خامل  
 الذكر لا مكانها **تنبيه** من قدر على الانشا قدر على الاقرار  
 ومن لا فلا كما اشار اليه الاصل ويستثنى من الاول اقرار الوكيل

بالتصرف

بالتصرف اذا انكره الموكل فلا ينفذ وان امكنه انشاؤه ومن الثاني  
 اقرار المرأة بالنكاح والمجهول بحريته او رقه او بنسبه والمفلس  
 بيع الاعيان والاعمى بالبيع ونحوه والوارث بدين على مورثه والمريض  
 بانه كان وهبه وارثه واقتضه في الصحة فكل هؤلاء يصح اقرارهم بما  
 ذكر ولا يمكنهم انشاؤه وسياتي بعض ذلك في كلامه قال ابن عبد  
 السلام قولهم من ملك الانشا ملك الاقرار هو في الظاهر اما في الباطن  
 فبالعكس اي لانه اذا ملكه باطنا فهو ملكه فليس له ان يعتر  
 به لغيره **قوله** ومقرله وشرطه اهليه استحقاق للمقر به لان  
 الاقرار بدونه كذب فلا يصح اقرار لدا بة لانها ليست اهل لذلك  
 فان قال على سبيلها فلان كذا صح جملا على انه جنى عليها او اكرها او  
 استعملها تعديا وان اقر لجميل بشي واسنده الى ارث او وصية او  
 غيرها ما يمكن في حقه لزمه لان ما اسنده اليه ممكن وكذا يلزمه  
 اذا اطلق اي لم يسنده الي شيء جملا على الجهة الممكنة في حقه لان  
 اسنده الى جهة باطلة كالبيع والاقرار كقوله باعني به شيئا او  
 اقرضني فلا يلزمه شيء هذا هو المعتمد لانا نقطع بكذبه وهذا  
 ما جزم به في اصل المنهاج وصححه في الروضة قال وبه قطع  
 في المحرر فان انفصل ميتا فلا شيء له في الارث والوصية وغيرها  
 ويكون المقر به فيها اذا اسند ذلك الى الورثة اي ورثة المورث  
 او الموصي او لغيرهم او انفصل حيا لدون ستة اشهر من وقت  
 الاقرار صوابه كما قاله السبكي وغيره من حين سبب الاستحقاق  
 لان وجود الحمل عند الاقرار مع عدمه عند السبب لا يفيد وكذا  
 لدون اربع سنين صوابه لاربع سنين فاقبل ان لم تكن امه  
 فراشا الزوج او سيد لان الظاهر وجوده اذ لا سبب يحال

طن



عليه بخلاف ما اذا كانت فراشا له لاحتمال خروجه والا صل عدم  
 الاستحقاق وبخلاف ما اذا انفصل اكثر من اربع سنين لثبوت  
 يومئذ وشرط فيه ايضا عدم تكذيبه للمقر فلو كذبه في اقراره  
 بمال ترك في يد المقر لان يده تشعير بالملك ظاهرا واسقط اقراره  
 بمعارضته الانمار حتى لو رجع بعد التكذيب قبل رجوعه سوا  
 قال غلطت في الاقرار ام تعدت الكذب ولو رجع المقر له عن التكذيب  
 لم يقبل فلا يعطى الا بما اقرار جديده وشرط ايضا كون المقر له معينا  
 تعيينا يتوقع معه طلب فلو قال علي مال لرجل من اهل البلد لم  
 يصح بخلاف ما لو قال علي مال لآخره ولا الثلاثة **مثلا قوله** ومقر به  
 وشرط فيه ان لا يكون ملكا للمقر حين يقول ان الاقرار ليس ازالة  
 ملك بل اخبار عن كونه ملكا للمقر له فيجب تقديم الخبر عنه عن  
 الخبر فقوله داري اوديني الذي عليك لعمر ولقولان الاضافة اليه  
 تقتضي الملك له فينا في الاقرار لغيره اذ هو اقرار بحق سابق عليه  
 ويجعل كلامه على الوعد بالهبة قال البغوي فان اراد الاقرار به  
 قبل منه ولو قال مسكني او ملبوسي لزيد فهو اقرار لانه قد يسكن  
 ويلبس ملك غيره لا قوله هذا الفلان اذ غايته انه اقرار بعد انكار  
 صرح به الامام وغيره بخلاف داري التي هي ملكي لفلان وان يكون  
 بيده ولو مال ليسلم باقرار للمقر له ح فلو اقر بجزية شخص بيد  
 غيره ثم اشتراه حكم بها فرفع يده عنه مواخذه له باقراره السابق  
 وكان شراؤه افتداله من جهة الاعتراف بحريته امانعة له من  
 شرايه وبيعان من جهة البايع فله لا المشتري الخيار اي خيار  
 المجلس وخيار الشرط وخيار العيب **قوله** وصيغة وشرط  
 فيها اي في الصيغة لفظ يشتر بالتزام وفي معناه ما صرح في الصمان

كقوله

كقوله لزيد علي ام عندي كذا وخرج بعلي او عندي مال فخذفه  
 فلا يكون اقرارا الا ان كان المقر به معينا كهذا الثوب فيكون اقرارا  
 وعلي او في ذمتي للدين لانه المفهوم من ذلك ومثل علي قبلي ومع  
 او عندي للعين فلو ادعى انها اوديعة وانها تلفت او انه ردّها  
 صدق بيمينه فان قال لي عليك الف فقال في جوابه خذه او زنه او  
 استوفيه او اخيم عليه او اجعله في كيسك او هي صحاح فليس  
 باقرار لانه استهزاء لا التزام فان قال في جوابه نعم او بلى او صدقت  
 او اجل او جيرا واي بمعنى نعم فافترار لانها موضوعة للتصديق  
 نعم لو اقرت بواحد مما ذكر كصدقت ونحوه قرينة استهزاء كما  
 كلامه بنحو هراس الرال على شدت التعجب والانكار والضحك  
 كما لو قال لي عليك الف فقال مستهزيا لك علي الف لم يكن اقرارا علي  
 احدا احتمل ان ذكرها الرافعي وميل اليه وهذا هو المعتمد **قوله**  
 لا يقبل اقرار صبي ومجنون فان ادعى صبي او مجنون عهدا  
 واكرها او ثم اماره كحبس او ترسيم وثبت بنية او باقراره  
 المقر له او بيمين مردودة صدق بيمينه ما لم تقم قرينة بخلافه  
 انتهى ابن حجر **قوله** لعدم صحة عبارتهما في مثل ذلك اي في اخبار  
 الشخص بحق عليه الذي عرف به الاقرار بخلاف غير ذلك كالاذن  
 في دخول دار او اصال هدية فان عبارتهما صحيحة فيه بشرط ان  
 يكون للمجنون نوع يميز **قوله** ولا اقرار مفلس بدين خرج به  
 العين فيقبل فيها مطلقا كالجناية **قوله** بمعاملة متعلق بقوله بدين  
 وكل منهما متعلق باقرار **قوله** ولا اقرار مفلس بدين الخ حاصل مسألة  
 اقرار المفلس انه ان اقر بدين او بدين جناية قبل مطلقا وان اقر  
 بدين بمعاملة فان اسند وجوبه لما قبل المحر قبل ايضا وان

دا

يراد



استند وجوبه لما بعد الحجر وقيدة بمعاملة اولم يقيد بمعاملة  
 او غيرهما لم يقبل في حقهم وان اطلق الوجوب فلم يقيد بمعاملة  
 ولا جنائية ولا بما قبل الحجر ولا بما بعده رجع كراي خط شيخنا الزياتي  
**قوله** واما في الثانية فلان الاصل في كل حادث تقديره باقرب زمن  
 سبق فلم لانه يوهى ان الاطلاق غير مقيد بما بعد الحجر والحال انه  
 مقيد بما بعد الحجر لانه صورة المسالة فهذا التعليل لا يأتي الا  
 في المسالة الثانية وهي قوله له وان اطلق وجوبه الخ ولو ذكر  
 هذه العلة هناك لما كان اولى خلافا لما جرى عليه هنا وفي شرح  
 منهجه ايضا وصواب الصابة ان يقال واما في الثانية فتتزيلا له  
 على اغلب المراتب وهو دين المعاملة **قوله** على الاقل اي الاقرب  
 زمنا **قوله** هذا ظاهر الخ معتمد شيخنا الزياتي **قوله** لا يقبل اقراة  
**تنبيه** افتى ابن الصلاح بانه لو اقر دين وجب بعد الحجر  
 واعترف بقدرته على وفائه قبل وبطل ثبوت اعساره اي لان قدرته  
 على وفائه شرعا تستلزم قدرته على وفاء بقية الديون **قوله** برنية  
 منها الخ لكن لا يسلم له المال مرق **قوله** دون ما اذا كانت  
 في الزمة وهذا هو المعتمد فيها والحاصل ان نذر كل من المحجور  
 عليه بالسفه او الفلوس على حد سواء فان كان نذرها في قرية مائية  
 عينية لم يصح منها ذلك والا فيصح وبعبارة شرح المنهج في باب  
 النذر فلا يصح من لا ينفذ تصرفه فيها بنذره كحجور سفه او  
 فلس في القرب المالية العينية **قوله** بلعان في الزوجة **قوله** او يحلف  
 من نفى ولد الامة ويكفي لذلك يمين واحد فان قلت كيف تتصور  
 مسالة الامة فانها لا تصير فراشا لسيدها الا ان اقربوطيه لها  
 فان اقربوطيه لها الحق الولد فكيف ينفيه بعد ذلك قلت اجيب

بانه

بانه يتصور فيها ان اقربا ذبا فان الولد يلحقه ظاهرا فاذا علم انه  
 ليس منه قال حينئذ نفية بالحلف قرره شيخنا الزياتي في درسه **قوله**  
 واستلحاق له اي النسب **قوله** وبعد التهمة في الاولين فان كل  
 نفس مجبولة على حب الحياة والاحتراز عن الايذاء **قوله** فيقطع في  
 السرقة ولا يثبت المال استشكل قطعه في السرقة فان القطة فرع الثبوت  
 والمال ليس بثابت لانه يتوقف على طلب المال ماله وطلب المال  
 لم يوجد فكان القياس ح ان لا قطع وقد يجاب بان هذه مستثناة  
 من اشتراط طلب المال ماله او انه يكتفي هنا بالطلب الصوري  
 واستشكل الاكتفاء بالطلب الصوري بان شرط الرعوى ان تكون  
 ملزمة ولا الزام في الطلب الصوري وح فهذه المسالة مشكلة  
 لاجواب عنها قرره شيخنا الزياتي في درسه **قوله** ايضا فيقطع  
 في السرقة هذا هو فائدة اقراره بالحد **قوله** وينفق على ولده المستحق  
 من بيت المال ان قيل لاي شي ينفق على الولد الذي استلحقه السفه  
 من بيت المال وينفق على الولد الذي استلحقه المفلس من مال  
 المفلس دون بيت المال قلت يفرق بينهما بان اقرار المفلس بالمال  
 صحيح فلذا قلنا ينفق على ولده من ماله دون السفه فان اقراره  
 بالمال غير صحيح زيادي **قوله** الا في معاملة اذن له فيها عبر في شرح  
 المنهج بقوله بدين تجارة اذن له فيها ثم قال في شرحه وتعبيري  
 بدين تجارة اولى من تعبيرة بمعاملة لشمولة المعاملة المقرض مع  
 انه لا يقبل اقراره على سيده في القرض بخلاف التعبير بدين التجارة  
 فانه يخرج دين القرض فعلى هذا كان الاولي ان يعبر بدين التجارة  
 كما عبر به في منهجه حتى لا يرد عليه ما اورده المنهاج لمساواة عبا  
 هنا العبارة المنهاج **قوله** لم تقبل اضافته لعجزه عن الانشاء وفرق

وته



بينه وبين المفلس بان اقرار العبد يودي الى فوات حق السيد  
بخلاف عرفا المفلس اذ يبقى لهم الباقي بدومة المفلس **قوله** ويضمن  
مال السرقة في ذمته باقتباله او تالفه في يده او يد سيده اذ لم يصدقه  
سيده فيها ولو اقر بموجب قود وعفى عنه على مال تعلق برقبته هذا  
كله في غير المكاتب اما المكاتب فيصح اقراره مطلقا بالحر و اقرار المبيع  
كالرفيق في بعضه الرقيق في بعضه الحر ولا يكلف دفع ما يتعلق  
به الرق من ماله وان لم يكن منه لانه بمثابة الموهب **قوله** اذ لا يجوز  
الغلام المكلف بلامقتضى اي امام مع وجود المقتضى فيجوز الا لفا  
كان لان سفيها او مفلسا **قوله** الا في رده كان قومه وجبها كسجوده  
لصنم ثم رجع كان قال ما فعلت فانه يقبل اقراره اما لو قال ارتدت  
فلا يحصل الرجوع الا بالتلفظ بالشهادتين لان الاقرار بالردة ردة  
**قوله** لخبر ادرى الحدود اي وخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم  
عرض لما عثر بالرجوع **قوله** لما فيه مرأي من انه لا يجوز الفا كلام  
المكلف بلامقتضى ومن خبر ادرى الحدود بالشبهات فالاول دليل  
الثاني والثاني دليل الاول **قوله** ولا يلزم الاقرار بالانفساء اي  
فيما اذا كان المقرب مجعولا لا يمكن معرفته الا بمراجعة المقر  
فيطلب من المقر تفسير بخلاف غير ذلك فلا يحتاج الى التفسير  
كان قال له على وزن هذه الصنجة دراهم او قدر ما باع به فلان  
فرسه فانه يصح ويرجع اليها حال عليه **قوله** او اكثر من مال فلان  
او صابرة او شربة الشهود عليه او جليل او خسيس او طفيف  
او نحوها او حكم به حاكم على فلان قبل تفسيره باقل متهول وان  
كثر مال فلان ولم يمهول نحو حبة بروجع باذبحانه اي صالح للاكل  
والا فهو غير مال ولا من جنسه لان الاصل براءة الزمة فما فوقه

**قوله**

**قوله** لاحتمال الرادة عظم خطره بالاضافة وفي نسخة عظم خطره  
يتنوين عظم بالنسبة ليتيقن حله او لشحج او لكفر مستحله وعقا  
غاصبه وثواب باذله لنحو مضطر وبكونه حقيرا ونحوه من حيث  
انه احل منه او انه دين لا يتعرض للتلف وذللا عين يتعرض  
قال الشافعي اصل ما ابني عليه الاقراران الزم اليقين واطرح الشك  
ولا استعمل الغلبة ولو قال له على مثل ما في يد زيد او مثل ما على  
زيد كان مبهما جنسا ونوعا لا قدرا فلا يقبل باقل من ذلك عدل  
لان المثلية لا تحتمل ما مر لتبادر الاستواء عدد او فيها وخرج بالمتهول  
قال الامام وهو ما يسد مسرا او يقع موقعا من جلب نفع او رفع  
ضرر ما ليس متهولا كالكلب والسرجين وجلد الميتة لمبانية اسم  
امال لكن تعبيره باقل متهول يقتضى انه لا يقبل التفسير بمال غير  
متهول كتمرة وحبة بر وليس كذلك بل يقبل به وكل متهول مال ولا  
ينعكس ذكره الاصل وفيه انه يقبل التفسير بالمستولرة لا بما وقع  
عليه وحذفها المصنف لان المناسب فيها ان يقول له عندي مال  
والصورة اما قال فيما لو قال له على مال ولا يخالف ما ذكره هنا من  
ان حبة البر ونحوه مال ما ذكره في البيع من انها لا تعد مال فان  
كونها لا تعد مال لعدم موليها لا ينبغي كونها مالا كما يقال زيد لا يعد  
من الرجال وان كان رجلا **قوله** وازنه بكون مجموعها ثمانية  
عشر دانقا وان لم يكن زنة كل منها ستة دانق بل كان بعض له  
الدرهم زيد على ستة دانق وبعضها اقل من ستة دانق و  
مجموعها يبلغ ما ذكر اكتفى به لحصول المقصود هذا ان اطلق  
الدرهم فان قيد بعدد واطلق او قال له عدة فعلى هذا ففي مثالنا  
يعبر كونها ستين دانقا وان لم تكن كل واحدة ستة هذا كله

ب



اذ لم يكن دراهم البلد في الثانية ناقصة والا فلا يشترط ذلك **قوله**  
 اعتبر العدد دون الوزن اي فيقبل منه الناقصة وان كانت دراهم  
 البلد كاملة لانه لم يقبل ما ية درهم **قوله** ويقبل اقراره لو ارثه وا  
 قراره من لا وارث له كبيت المال وان كذبه بقية الورثة او بعضهم  
 ولو اراد الوارث تخليف المقر له على الاستحقاق فله ذلك فان نكل  
 حلف وبطل الاقرار كما افق به الشيخ الرملي رحمه الله تعالى سوا  
 كان المقر له وارثا واجنبيا بخلاف غرما المفلس ليس لهم تخليف  
 من اقر له المفلس لان الملك صار للورثة والوارث ليس للغرما  
 وان تعلق به حقهم قس **قوله** في مرض موته وكما مرض ما الحق  
 به من كل حالة يعتبر فيها التبرع من الثلث خلافا للامعة الثلاثة  
 حيث قالوا بعدم صحة اقراره لو ارثه لتهمة حرمان بعض الورثة  
 والله اعلم **باب الشفعة** ماخوذة من شفعت وقيل  
 ماخوذة من الشفاعة كذا بكذا اذ ضمنته اليه سميت بذلك  
 لضم نصيب الشريك الي نصيبه ومنه شفعت الاذان **قوله** فلهي  
 يجوز خبره بجعله صفة للملك ويجوز رفعه بجعله صفة لحق  
**قوله** فيهما لم يقسم ظاهر في انه يقبل القسمه لان الاصل في النفي  
 بلم ان يكون في الممكن بخلافه فلا فيقال للبصير لم تبصر كذا ولا لامة  
 لا يبصر كذا واستعمال احدهما في محل الاخر تجوزا او اجمال قال ابن  
 دقيق العيد في الهجة **تنبيه** اما لم تثبت الشفعة في المنقول  
 لانها ملك فلهي على خلاف القياس فاخص بما يدوم ضرره من  
 العقار **قوله** فاذا وقعت الحدود اي وكان ذلك قبل البيع **قوله**  
 وصرفت الطريق بالشريد اي تبينت مصارفها بان عين كل  
 قسم مصرفه **قوله** فلا شفعة اي لانها صار اجارين **قوله** اخذ

وشرط

وشرط فيه كونه شريكا ولو ملكا ثوبا وغيره عاقل لم يسجد له شقص  
 لم يوفق وصورة هذه المسألة ان يوصى شخص بخصته من دار  
 مثلا للمسجد او يهب حصه من داره لمسجد ثم ان مالك البعض  
 الباقي باع حصته لآخر فللناظر ان ياخذ الحصه المبيعة بالشفعة  
 للمسجد اذا كان في الاخذ بالشفعة مصلحة للمسجد بخلاف ما اذا  
 كانت الحصه موقوفة على المسجد فليس للناظر ان ياخذ  
 الحصه المبيعة لان الملك في الموقوف لله تعالى والله سبحانه  
 وتعالى ليس له شريك قال في العباب او موقوفا عليه اي على  
 المسجد فلا انتكح **قوله** وماخوذة منه وشرط في اخوذه منه ان  
 يتاخر سبب ملكه عن سبب ملك الاخذ فلو باع احد الشريكين  
 نصيبه بشرط الخيار له فباع الاخر نصيبه في زمن الخيار بيع من  
 قبل انقضاءهما اي مرة الخيار ثابت لهما والبايع فقط في بيع  
 الشريك الاول نصيبه فان الشفعة للمشتري الاول ان لم يشفع  
 بايعه لتقدم سبب ملكه عن سبب ملك الثاني لا الثاني وان  
 تاخر عن ملكه ملك الاول لتاخر سبب ملكه الاول وكذا لو باعا  
 مرتبا بشرط الخيار لهما دون المشتري سوا اجازاه معا اي فان  
 الشفعة للاول دون الثاني بخلاف ما لو اشترى اثنان دارا او  
 بعضهما معا فلا شفعة لاحدهما على الاخر لعدم سبق **قوله**  
 وصيغة قال في المنهج والصيغة اما تقبيري في الملك انتهى اي لا  
 في ثبوت الحق فان كان للضمير في قوله واركانها بمعنى الملك فظا  
 وان كان بمعنى ثبوت الحق ففيه نظرا لما تقدم ان ثبوت الحق  
 لا يتوقف على صيغة لكن قوله الاتي وان تابرت قبل الاخذ يد  
 على ارادة الثاني وكذا قوله ولا يملك الشفيع الخ وكذا عدم ذكر الثبوت

هر



من الاكلان يدل على ذلك فلا يصح الجواب بالاولي كما توهمه بعضهم **قوله**  
 في ارض وما يتبعها يدخل في التوابع مفتاح غلق مثبت لما تقدم في باب  
 الاصول قس وضابط ذلك ان كل ما يدخل في مطلق البيع تثبت فيه  
 الشفعة وهما الاكلان **قوله** لو انهم امت الدار بعد ثبوت  
 الشفعة جاز احد النقص تبع الدار قس **قوله** وجزا الطاحون  
 وهو المالكان المعد للطحن وليس المراد به الحجر فانه منقول وانما  
 تثبت الشفعة فيه تبع المالكان **قوله** وثمرة لم تظهر عبارته  
 في ثمة منهجه وثمر غير مبرق قال شيخنا في حاشيته عليه اي عند  
 البيع ولو لم يتفق الاخر حتى ابرل دخوله في مطلق البيع ولو  
 حدث عند البيع ولم يوبر عند الاخذ اخذه بالشفعة تبعه والا  
 فلا انتهى ولو كان البطل بجز مرارا فالظاهر انه كالثمره الموهبة  
 والاصول كالشجرة ابن قاسم **قوله** وان تابت قبل الاخذ فلا  
 تثبت الشفعة في منقول غير تابع لما ذكر وان بيع من الارض كزرع  
 يوخذ دفعة ولا في تابع كبناء وغراس بيع دون ارضه وكبناء على  
 سقف ولو كان السقف مشترك الا ان المنقول لا يدوم فلا يدوم  
 ضرر الشركة فيه قال في المنهج وبشرحه وان يملك بعوض كبيع  
 ومهر وعوض خلع وصالح دم فلا شفعة فيهما م يملك وان جرى  
 سبب ملكه كالجعل قبل الفراغ من العمل ولا فيما ملك بغير عوض  
 كارت ووصية وهبة بلا ثواب **قوله** فلا تثبت لغيره اي الشريك  
**قوله** ولو جارا ملاصقا وعند الحقيقة يثبت للجار الملاصق  
 وكذا المقابل اذا كان الطريق الذي بينهما غير نافذة لنا حديث  
 الشفعة فيهما لم يقسم بينهما اذ المقسوم لشفعة فيه وقوله في  
 الحديث بعد ذلك فاذا وقعت الحدود والتوكيد لذلك لكن

قوله في الحديث الشريف وصرفت الطرق يقتضي ان الطريق اذا  
 تحدث ثبتت الشفعة للجار واجيب بانه عموم معارض بمفهوم  
 الحصر في اول الحديث وبانه خرج من خرج القالب على ان الحصر لا  
 يقول بالمفهوم واما حديث الجار احق بصفقة فيحتمل ان المراد  
 احق بالغرض عليه او يحتمل على الشريك جمعا بين الاحاديث قس  
 ولكن لو قضى للجار بها حنفى لم ينقض حكمه ولو كان القضا  
 بها الشافعي كنظايره من المسائل الاشتهادية **تذييل** الحكم  
 من الحنفى بشفعة الجوار ينفذ ظاهرا وباطنا وكذا الحكم في  
 سائر الفروع المختلف فيها وقد نقله السبكي واعتمد فيما ينسب  
 اليه في الفتاوى مجرى اختيار له مخالف لمذهب الشافعي لكنه  
 موافق للامام والغزالي والاصوليين ولا للشريك في غير رقبته  
 العقار كالمشريك في المنفعة فقط كان ملكها بوصية **قوله** فلو  
 قاسم الخ اخبر الاصحاب عن استشكل المزني بثبوت الشفعة مع  
 جريان القسمة لانها تتضمن الرضى من الشفع مع واذا رضى الشفع  
 بما للكية المشتري فكيف يتصور القسمة مع بقا الشفعة وقوله  
 وانما لم يتطلم مع ان القسمة قطعت الشركة جواب عن استشكا  
 اخر وهو ان الشركة تقطع بالقسمة فكيف يشفع وقد صار اجا  
 اسعاد وقد يجاب ايضا بان الاخذ والحالة هذه يتضمن نقص  
 القسمة الواقعة فلم ياخذ بالشفعة الا وهو شريك لا خارج  
 شيخنا الزيادي على ثمة البهجة لمؤلف هذا الكتاب **قوله** جاهلا  
 بالبيع قيد في قوله فلو قال الشريك المشتري بنفسه او بوكيله  
**قوله** دفع ضرر مونة القسمة قال الرافعي وهذا الضرر وان  
 كان وافقا قبل البيع لو اقسم الشريك كان لكن كان من حق



الراغب في البيع يشريكه ان يبيعه منه فاذا لم يفعل سلطه الشرع  
على اخذه منه **قوله** فلا يجاب طالبها اي الشفعة **قوله** بخلاف  
العكس اي بان باع مالك السهم العشر حصته فلا تثبت الشفعة  
لشريكه لانه من القسمة اذا فابرة فيها فلا يجاب طالبها  
لثبته بخلاف العكس وحاصل ذلك ان صاحب القليل تثبت  
له الشفعة وهو مالك العشر على صاحب الكثير دون عكسه **قوله**  
الابلغظ وفي معناه ما مر في الضمان من اشارة اخرى او كتابة **قوله**  
كاخذت بالشفعة قال في الخادم ولا يشترط ان يقول كذا **قوله**  
مع بذل الثمن للمشتري كقبض المبيع اي قبض القبض المبيع  
حتى لو امتنع المشتري من قبضه خلى الشفعين بينهما او الامر  
الى الحاكم ليلزمه التسليم او يقبض عنه **قوله** او رضى المشتري  
بكونه في ذمته قال في المنهج ولا ربا في مال الوكان بالمبيع صفائح  
ذهب او فضة والتمن من الاخر لو يكن الرضى بكون الثمن  
في الذمة بل يعتبر التقايض كما هو معلوم من باب الربا  
انتهى بخلاف ما اذا كان الثمن والصفائح من ذهب او كان  
من فضة فلا يصح البيع لانه من قاعدة مدعجوة ودرهم **قوله**  
او قضى القاضي له بالشفعة اذا حضر محله واثبت حقه قال  
في المنهج وخرج بالثلاثة المذكورة الاشهاد بالآخر بالشفعة  
فلا تملك به وان لم يرجح في الروضة شيئا واذا تملكه بغير الاول  
من الثلاثة لم يكن له ان يتسلله حتى يودي الثمن واذا لم يحضر  
التمن وقت التملك اتمثل ثلاثة ايام فان لم يحضره فيها فسخ  
القاضي بملكه **باب الغصب** **قوله** وهو كبرية وان  
لم يبلغ نصاب سرقة خلا فالله وزيادي **قوله** اخذ الشئ

ظلا

ظلا قاله الجوهرى فيستعمل اخذ غير المال ولو بنحو سرقة فان  
كان من حرز سمي سرقة او من كسبة في صحرا سمي محاربة او جهارا  
واعتمد الهرب سمي اختلاسا وان جرد ما يمتن عليه سمي  
خيانة وهو استيلاء الخ وهو حقيقة ضمان وعصيانا لا استيلاء  
على مال الغير بعد وان كالمقبض للمبيع الفاسد وضمان فقط  
لا استعمال الامانة غلطا وعصيانا فقط الاستيلاء على حق الغير  
عدوانا كالمسرجين والطلب المعلم والخبرة المحترمة والحجة وا  
لمحتين من الحنطة ونحوها انوار ولو اخذ مال الغير بالحيا  
لانا له حكم الغصب فقد قال الفزاري من طلب من غيره مالا في  
الملا فذفعه اليه لرفع الحيا فقط لم يملكه ولا يحل له التصرف  
فيه ثم رمل **قوله** طوقه من سبع ارضين اي كلف حمله منها او جعل  
في عنقه بالطوق ومن الوعيد قوله تعالى ويل للطففين انتهى  
**قوله** يستلزم الاثم مطلقا وليس مراد او ان كان غالبا **قوله** فله اي  
للفا ص **قوله** ابطاله وارثن النقص الخبر ليس لفرق ظالم الحق  
واعاده لالان واجرة المثل ان مضت مرة مثلها اجرة **قوله**  
ليدفع عنه بسببه نعم ان ملكه المالك من ابطاله ولم يكن له غرض  
سوى دفع الضمان او ابراه من الضمان امتنع عليه الا بطل  
وبرى من الضمان كما ذكره المؤلف في منعه **قوله** والمضمانات  
غصب بقيمة او مثل **قوله** وعارية اي بالقيمة مطلقا **قوله** او بيع  
فاسد المقبوض بيع فاسد يضمن ضمان المقبوض كما في الروض  
في باب البيع وذلك بالمثل في المثل والقيمة في المتقوم بخلاف العين  
المعاراة والمأخوذة بالسوم فانهما يضمنان بالقيمة مطلقا وان  
كانا مثليين خلا فالشيخ المؤلف في قوله ان المعار يضمن بالمثل في المثل



والقيمة في المتقوم وجرى على ذلك الخطيب تبعا للولف **قوله** او تعد  
عطف على سوم اي او قبض بتعد والمراد تعد ليس غصبا اذا  
كان للبائع حق الحبس فتعدي المشتري واخره فانه يضمنه با  
لثن واما تصويره بوبيع امين فتعدي في الوديعة او المهر هو او نحو  
ذلك ففيه نظر لان هذه من افراد الفصب **قوله** بالمثل في مثله  
الاية فمن اعتدى عليكم ولانه اقرب الي التالف وهو ما حصره  
كيل او وزن بمعنى لو قدر شرعا كيل او وزن وليس المراد ما امكن  
فيه ذلك فان كل مال يمكن وزنه وان لم يعتد كيله ويعرف بهذا  
الملك اما القرب مثليان لانهما لو قدر المان تقديرهما بكيل او وزن  
انتهى ابن حجر **قوله** وجاز فيه كما وتراب ونحاس ومسدك  
وقطن ودقيق ونخالة وعبر وكافور وثلج وحمل وعنب وفواكه  
رطبة ولحم طري كلها مثلية لصدق التعريف عليها وورد الاسوي  
على التعريف البر المختلط بالشفير فانه لا يجوز السلم فيه مع ان  
الواجب فيه المثل لانه اقرب الي التالف فيخرج القدر المحقق  
منهما ويجاب بان ايجاب رد مثله لا يستلزم كونه مثليا كما في ايجاب  
رد مثل المتقوم في القرض وبان امتناع السلم في جهلته لا يوجب  
امتناعه في جزئية الباقي بحالهما ورد المثل انما يكون بالنظر  
اليهما والسلم فيهما جائز **قوله** والجوان هذا خرج بقوله كيل  
او وزن والنياب لانها تدرج **قوله** اللذين لا يصح السلم فيهما كما  
لفالية والمعجون ونحوهما وردي العيب لانه ليس بمثل فلا  
يجوز السلم في هذه المذكورات ومعرض النار **قوله** بيد البائع  
ومثله ما لو كان بيد المشتري وكان الخيار للبائع وحده كما ذكره  
في التصحيح فانه من ضمان البائع ايضا **قوله** وبين المصريات اي

ذات اللين

ذات اللين المالكول وان لم تكن مصرات ومحل ذلك اذا تلف اللين والا  
بان كان باقيا فان تراضيا برده لان الحق لهما لا يعبردهما **قوله** وحين  
الامة خرج بحين الامة جئين الحرية ففيه عبدا وامة وخرج بها  
ايضا جئين البهيمه ففيه ما ينقص من قيمتها **قوله** وقد يضمن  
الشيء بشئين فيما لو قتل محرم صيدا الخ وقد نظم بعضهم في ذلك سوالا  
فكعندي سوال حسن مستظرفه فرج علي اصلي فترتفع عا  
فعا بضع شئ برضى مالكه **ق** ويضمن القيمة والمثل معا  
ه جواب هذا ان شخصا محرمه اعارة الحلال صيدا فافتقا  
فعا قبضه اياه ثم بعد ذ **ا** قد اتلف المحرم هذا فاستمع  
ففيضمن القيمة حق اللذي **و** اعارة والمثل لله معا **ق**  
وقد تقدم هذا للفر وجوابه في كتاب الحج وانما اعدناه هنا  
لذكر المصنف له هنا **قوله** او بشبهة اي منه والحاصل ان شبهته  
وحدته توجب ما عدا المهر لعله وشبهتها وحرها توجب ما عدا  
المهر فقط وشبهتها توجب الجميع ولا يثبت بها محرمه مطلقا  
فلا يحل نحو نظرو الامسى والخلوة شئ شيئا من كتاب النكاح **قوله**  
مهرين محل وجوب مهرين اذا كانت الشبهة منهما فان كانت من  
الواطي دون الزوجة وجب مهر فقط لقوله صلى الله عليه وسلم  
لا مهر لبعي اي مطاوعة وان كان الواطي عالما بالحال دون الزوجه  
وجب مهر فقط للزوجة وانما لم يجب مهر للفرع ايضا لعدم  
انفساخ النكاح لان غاية هذا الوطي ان يكون زنا والزنا لا  
يوجب فسخ النكاح **قوله** فانه يغرم القيمة وانما يضمن بالمثل  
لانه يؤدي الي اسقاط الضمان بالكلية في افرض المذكور وكذا  
ان كان المفطوب المثل له قيمة كان ظفرا مالكا بالقاصب

قوله



في غير محل الغصب ولنقله الى محل الغصب مونة فان الواجب  
القيمة لا المثل وبهذا يعترض على من اطلق وجوب المثل في  
المغصوب المثل اي اذا لم يكن المثل له قيمة اما اذا كان المثل له  
قيمة ولو يسيرة فانه يضمن بالمثل ومحل الضمان بالمحل اذا لم  
يكن له قيمة مالم يكن لنقله مونة والا فالواجب القيمة بمحل  
التلف كما لو نقل المالك بواقي مصر الى مكة ثم غصبه اخر هناك  
ثم طالبه ماله بمصر فانه يلزمه قيمته بمكة كما افتي به الشهاب  
الرملي ولو صار المثل متقوما او مثليا او المتقوم مثليا كما لو جعل  
الرفيق خبزا او السهم سرجا او الشاة لحما ثم تلف ضمن المثل  
ساوي قيمة الاحرام لا مالم يكن الاخر اكثر قيمة فيضمن بقيمته  
في الاولى والثالثة ويختير المالك بمطابقتها باي التلئين في الثانية  
فعلم انه لو غصب صاع بر قيمته درهم فطحنه فصارت درهما  
وسدس فخير به فصارة درهما وثلاثا ولو اتلف حليا ضمن الوزن  
يمثله والصيغة بنقد البلد كما جزم به ابن المقري في روضه  
وهو المعتمد وان ذكر في الروضة عن الجمهور ضمان الجزم  
والصيغة بنقد البلد ولا ريبا وان كان من جنسه لانه مختص  
بالعقود رملي **خاتمة** ونسال الله حسن الخاتمة جميع المنافع  
التي توجب كرا ورواية تضمن بالتقويت والفوات الاخر بالتقويت  
تضمن منفعة بان يقهره على عمل نعم ان قهر مرتدا فلا احره  
له ان مات مرتدا اما فواتها كان يحبس حرا يضمنها به لان  
الحرا لا يدخل تحت اليد كبضع ونحو مسجد كشارع وربما ط  
فيضمن منفعتها بالتقويت بان بطل البضع فيضمن بمثلها  
كما سيأتي وكان يشغل المسجد ونحوه بامتعة لا بالفوات كان

يحبس امرأة ويمنع الناس المسجد ونحوه بلا اشغاله بامتعة  
لان ذلك لا يدخل تحت اليد وخرج بما يوجب ما لا تصح اجارته  
ككونه غير مال كالمكب وخنزير او لكونه محرما لمالات له او لغيره  
ذلك كالحبوب فلا تضمن منفعة اذ لا اجرة له **باب اللقطة**  
**قوله** ما وجد من حق ضايع الخ اي بسقوط او غفلة بخلاف ما وجد  
في ملك شخص فله وان لم يدعه فان نفاه فلهن قبله وهكذا حتى  
ينتهي الى المحي والافلطة كما من ما فيه في باب الزكاة او القته  
دبح او نحوها كان القت الربح ثوبا في داره او القى اليه من لا يعرفه  
كيسا في ثوبه او مات مورثه عن ورايع لا يعرف مالها فهو مال  
ضايع يحفظ ولا يملكه فان حفظه للامام العادل والافلو وجد  
التصرف فيه ولولنفسه ان كان مستحقا في بيت المال **قوله**  
محرم خرج به مال حريري والمكب العقور **قوله** ولا يمتنع بقوته  
هكذا وقع في هذا الكتاب زيادة على ما في في البهجة وفي الروض  
المنهج وفي كونه من الحد نظر وهو ان هذا انما يعتبر في اللقطة  
الثابت لها جميع الاحكام والافيسيا في صحة التقاط الممتنع للحفظ  
**قوله** اعرف عفا صها ووكاها معرفة ذلك منه اذ لم يرد ملكها  
فان اراده وجب عفا صها اي وعافها من جلد او خرقه او غيرها  
ووكاها اي خيطها المستدرة به **قوله** فان لم تعرف اي انت  
مالكها **قوله** فاستنفقها اي بعد ملكها **قوله** ولكن وديعة  
عندك اي ان تملكها **قوله** والافشانك بها منصوب على  
الاغراي احفظها عندك **قوله** فان معها حذاها وسقاها  
بدرهما وكسرا ولها خفيها وجوفها **قوله** فاما هي لك اي ان اخذتها  
وعرفتها وان لم يظهر مالها بعد ذلك **قوله** ولا خيد اي اذا



٧٦٢  
 ظهر ما لكها وعرف كذا قرره شيخنا الزياضي في درسه وذكره المؤلف  
 في شرح الاعلام **قوله** اول الذيب ان تركتها **قوله** وملتقط بكسر  
 القاف **قوله** بمعنى الشئ الملتقط اي بفتح القاف **قوله** حيوان الخ وا  
 ملتقط بفتح القاف قسمان مال وغيره والمال نوعان حيوان وجماد  
 وكله يلتقط ولو غير مال كجلد ميتة فانه يلتقط والحيوان ضربان  
 ادمي وغيره وغير ادمي صنفان ممتنع من صفار السباع وغيره  
 وغير الممتنع صنفان مأكول وغير مأكول وهذا كله معلوم من  
 كلامه رحمه الله وهذا ما ضبط به ابن ابي شريف رحمه الله  
**قوله** يحل التقاطه اي مطلقا اي سواء كان ممتنع بنفسه من صفار  
 السباع او لا يمتنع من صفار السباع يدلك على هذا التعميم انه  
 اطلق في العمارة وفصل في المفارقة بين ان لا يمتنع منها فيحل التقاطه  
**قوله** سنة ولو متفرقة على العادة ان كان غير حقير ولو من الاختصاصات  
 لخبر زيد وقيس بما فيه غيره وقضية ذلك انه لو التقط اثنان  
 لقطة عرف كل منهما سنة وبه جزم ابن الرقعة يعرف كل نصف  
 سنة وهذا ما اعتمدته الرملة فيعرفها كل يوم مرتين طرفيه  
 اسبوعا او اسبوعين عم كل اسبوع مر او مرتين ثم كل شهر كذلك  
 بحيث لا ينسى انه تكرر ما مضى وشرط الامام في الاكتفاء بالسنة  
 المتفرقة ان يبين في القرين زمن واجدان اللقطة وهذا  
 هو المعتمد ولا تعرف الا في المساجد قال الشافعي الا في  
 المسجد الحرام فيجوز التعريف فيه في الاصح اعتبارا بالعرف  
 ولانه صريح الناس قال في المهمات وظاهره تحريمه في غيره وليس  
 كذلك فان المنقول الكراهة كما جزم بها في المجموع ورده جمع  
 متأخرون واعتمدوا التحريم ودخل في عموم المستثنى منه

مسجد المدينة والا قصي فيكره التعريف فيها **قوله** و  
 يمتنع التعريف على من غلب على ظنه ان سلطانا ياخذها بل تكون  
 امانة بيده كما في نكت النووي وغيرها ومنها انه يمتنع الاشهاد  
 عليها ايضا حينئذ **قوله** لانها ملك مال ببذل لا يخفى ما في التعليل  
 من القصور على المال لانه لا يدخل فيه ما اذا كان الملتقط غير  
 مال كملب فكان الاولي ان يعقل بتعليل يشمل المال والاختصاص  
 جميعا وقد يقال انها اقتصر على المال نظرا للغالب لان الغالب  
 ان المال هو الذي يلتقط **قوله** وكذا يحل التقاطه الخ بين به وجه  
 الشبهة لكنه قاصر فلان الاولي ان يقال يحل التقاطه ويعرف سنة  
 فان ظهر ما لكه والا يملكه بلفظه لكنه لما اطلق الالتحاق عن التقييد  
 بالمحفظ علم سموه التملك لا يكون الا بما ذكر **قوله** بمفارقة وهي  
 المملكة سميت بذلك على القلب تفاولا بالنور كشاة وعجل يجوز  
 لقطه من مفارقة وعمران ومن امن ونهب لحفظ او مملك **قوله**  
 او بعد واي جرى **قوله** كجام اسم للذكر والانثى وهو ما عيب وهو  
 كجام وقري **قوله** لا التملك لانه مصون بالامتناع من اكثر السبا  
 مستغن بالرعي الى ان يجده صاحبه لتطلبه له ولان طروق  
 الناس فيها لا يعلم فمن اخذه للملك ضمنه ويبرأ من الضمان  
 برفعه الى القاضي لا برده الى موضعه **قوله** لانها مع الموات  
 محل اللقطة فان وجد في ارض مملوكة فلذي اليد فيها فان لم  
 يدعه فلن قبله وهكذا حتى ينتهي الى المجبي ان ادعاه فان لم يد  
 فلقطة كذا قاله وسبق في الزلزمة المناقشة في مثل هذه العبارة  
 تصحيح وقد تقدم في اول الباب **قوله** لكن محله اي التملك **قوله**  
 ويشق النقل الى العمارة والخصلة الاولي من الثلاث عنه استويا



في الاضحية اولى من الثانية والثانية اولى من الثالثة اي لما فيها من  
تفجيل الاستيقا قبل التعريف وزاد الماوراء خصلة رابعة وهي ان  
يتملك في الحال ليستبقية حيال راو نسل قال لانه لما استباح ملكه  
في الحال فاو لي ان يستبيع ملكه مع استيفايه ولو كان الحيوان غير  
ماكول كالبحش فقيه الخصلتان اوليان اي لعدم جواز اكله ولا  
يجوز ملكه في الحال واذا امسك اللاقط الحيوان وتبرج بالانفاق  
فذاك وان اراد الرجوع فلينفق باذن الحاكم فان لم يجد استهد  
فان تعذر عليه الاستهاد فلا رجوع له لان تعذر الاستهاد نادر  
ويؤخذ من هذه العلة انه لو تعذر عليه في المفازة انه يرجع عليه  
بما انفقه لان فقد الاستهاد في هذه الحالة غير نادر **قوله** بخلاف  
مالو وجد بهمران فانه لا ياكله لسهولة البيع فيه بل يحفظه او يبيعه  
ويحفظ ثمنه ويعرف بالمبيع **قوله** ولا يجب بعد اكله تعريفه اي في  
الخصلة الثالثة وهذا يستفاد من كلامه حيث ذكر التعريف في الخصلتين  
الاوليتين وتركه في الاخيرة **قوله** في الظاهر للامام مادام في الصحرا كما ياتي  
انه مراد الامام وانه المعتمد **قوله** ما يمكن ان يانه هذا اخترا بذكر  
عن الجريد فانه لا ياتي فيه الاكل **قوله** ويفرم قيمته هذا في الهريسة  
واضح اما في رطب فالواجب المثل لانه مثلي على المعتمد فكان الاولي  
التعريف بالبدل الشرعي ليسهل المثل والمتقوم وعبارته في منهي  
ويشرحه فان تلفت حسا او شرعا بعد التملك غرم مثلها ان كانت  
مثلية او قيمتها ان كانت متقومة لانه وقت دخولها في ضمانه  
**قوله** في المفازة قال الامام الظاهر انه لا يجب لانه لا فائدة فيه  
وصححه في الشرح الصغير قال الاذرى لكن الذي يفهمه اطلاق الجمهور  
انه يجب ايضا ولعل مراد الامام انه مادام بالصحرا لا مطلقا فلا

ينافي وجوب التعريف في العمران كما تقدم وبه يندفع النظر المذكور  
**قوله** اي لمعرف هكذا قال الامام الشافعي لان الناشد هو الطالب  
يقال نشدت الضالة ونشديتها عرفتها وعكس ابو عبيد ويؤيد  
الاول رواية من عرفها **قوله** والمعنى على الدوام والافسار البلاد  
كذلك وايضا ما قاله الشافعي انه فرق بين مكة وغيرها فاخبر ان  
لقطتها التحل الا بالتعريف ولم يوقت بزمان فدل على ان المراد  
تعريفها على الدوام فلا يملك وقال في غيرها عرفها سنة ثم شاك  
بها فلو كانت مكة كغيرها لم يكن للتخصيص فائدة فان غيرها  
لا تلتقط لقطتها الا كذلك **قوله** او يبعث في طلبها قال القفال ولو  
التقط درهما في بيته فعليه التعريف لمن يدخل بيته **قوله** وخرج  
بنفاذ في مكة حرم المدينة اي ومنازل الحاج في الطريق على المعتمد  
لانه ليس يجمع جميعهم وكذا عرفة لانها من الحل **قوله** ان يجدها  
اي المسلم **قوله** وقد دخلها اي المسلم **قوله** بلا امان اي منهم **قوله**  
فهي غنمة اي فحكما حكم الغنمة الا ان هذه ليست غنمة حقيقة  
لكن نزلوا دخول المسلم دار الحرب منزلة القتال لما في دخوله لذل  
من التعريف بنفسه ولما في ذلك من تعرضه لهلاك نفسه **قوله**  
**قوله** اربعة اخلصها هذا في المسلم اما في المافر فيملكها **قوله** كدار  
هو فيها مثلها القوية والبستان لكن استبعد النوى في القرية  
**قوله** ففيه اي في الصورتين **قوله** وهي في وياتي فيه ما قدمته في الجري  
انما في بن الاصل والوجه انه فيهما المالحري فلن اخذها منه ان  
يعرفها ثم يملكها **قوله** انتزعت منه اي بنزع السيد وغيره **قوله**  
كالمغصوب اذا جنى جناية توجب مال فان الجناية تتعلق برقبته  
**قوله** وان كان الواحد لهما كاتب اي كتابة صحيحة يؤخذ من



التعليل بخلاف المالك كتاب فاسدة **قوله** اخذها القاضي كما جزم  
به ابن المقرئ وهو المعتمد وحفظه مالكه وليس للسيد اخذه  
وقد الله لان التقاط المالك لا يقع لسيد ولا ينصرف اليه وقال  
البعقوي ينبغي ان يجوز له لان الالتقاط اكتساب واكتساب  
المالك لسيد عند عجزه زكرا **قوله** والمبعض يصح التقاطه  
لانه كالحرف في الملك والتصرف والزمة **قوله** والمقطعة له وللسيد  
في عرفانها وبما كانا بها بحسب الرق والحرية كشخصين **التقاطا قوله**  
فان كان بينهما ما يراه اي مناوبة **قوله** فهي لزي النوبة اي  
والعبرة بوقت الالتقاط على الصحيح كباقي الاكتساب كوصية  
وهبة وركاز والمون كاجرة طبيب وحمام ومثني دوا فالاكتساب  
من حصلت في نوبته ووجهه والمون على من وجرت سببها في نوبته  
الا انش جناية منه فليس من وجرت الجناية في نوبته وحده  
بل يشتركان فيه لانه يتعلق بالرقبة وهي مشتركة والجناية عليه  
كالجناية منه كما بحثه الزركشي وكلامه كالاصل يشملها **قوله** او كان  
الواجد لها صبيا اي **قوله** او مجنونا اي له نوع تميز والا فلا  
يصح التقاطها **قوله** ان واه حيث يجوز الاقتراض اي بان كان  
فقيرا اما الغني فلا يجوز تملكها لانهما دما تلف عنه فيتعلق  
به الضمان **قوله** حتى تلفت ولو باتلافهم فان لم يقصر فلا ضمان  
اي على الولي ولا على الصبي ولا على المجنون ايضا في التلف واما  
الاتلاف فالضمان فيه على الصبي والمجنون **قوله** والظاهر ان  
لقطة المغمى عليه يترعها الحاكم لكن لا يعرفها بل ينتظر افاقته  
اي بخلافه في المجنون فولي يترعها منه ويعرفها ويمتلكها  
لما مر **باب الاجال قوله** اي الموضع التي يضرب

فيها

فيها والتقدير هذا باب بيان مواضع الاجال لانفسها واليه اشأ  
بقوله اي ما تضرب فيه وانما احتيج الى هذا التقدير ان المصنف  
رحمه الله لم يتكلم على الاجال لنفسها وانما تكلم على مواضعها كما  
يعلم ذلك من كلامه لان العدة موضع اجل لا اجل والاستبراء  
موضع اجل لا اجل **قوله** اي المرد في كلامه رحمه الله تعالى تكتة  
لطيفة وهي ان المراد بالاجال في كلام الفقهاء المرد واما في كلام  
الله تعالى فالمراد بالاجل انتهاء المرة ومنه قوله تعالى فاذا جاء  
اجلهم **قوله** العدة اي للمرة وغيرها لكن غير الحرة مقيس عليها  
لانه تعالى لم يذكر الا الحرة في قوله تعالى والمطلقات يتربصن  
بأنفسهن ثلاثة قروا **قوله** والهدنة باربعة اشهر عند قوتنا  
او اربع سنين عند ضعفنا **قوله** وفي معناها اي الهدنة الامان  
**قوله** لكنه اي الامان **قوله** والعنة بسنة اي لضرب عمر وتابعه  
العلماء عليه اي فبثوتها بالاستنباط **قوله** والحمل بستة اشهر  
وقد نص على مرته في الرضاع بقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون  
شهرا لكن هذه الآية مجملة لا يعرف منها مرة الحمل من مرة  
الرضاع وفست بالآية الاخرى في قوله تعالى وفصاله في عامين  
فعلم ان مرة الحمل ستة اشهر ومرة الرضاع سنتان **قوله**  
بوجه اي بزمانها اي المجه **قوله** ومدة مقام السفر بثلاثة ايام  
وذلك بالنص عليه في الحديث الشريف اي المدة التي لا تقطع  
السفر بخلاف الاربعة ايام فلا تسمى اقامة سفر **قوله** بخمسة عشر  
سنة اي بمالكها تحديد الا تقربا على المعتمد **قوله** تقريبة اي  
في الحيض فقط فاذا ارادته قبل تمام التسع بما لا يسع حيضا وطلا  
فهو حيض بخلاف الاحتلام فان المدة فيه تحديد على المعتمد



خلافا للشارح حيث سوى بين الحيض والاحتلام والفرق بين  
 الحيض والامنا ان الحيض له اقل واكمل فالنقص فيه بما لا يسع  
 حيضا وظهر الا يضروا كذلك الامنا ولو كان ذلك في الانثى **قوله**  
 بكل من الثلاثة التي هي البلوغ بالسنة والحيض والاحتلام **قوله**  
 والذكر بالاول وهو البلوغ بالسنة **قوله** والثالث وهو الاحتلام  
**قوله** والخثى ان حاض وامني حكم ببلوغه على الاصح عبارة شخ  
 الروض والخثى اذا حاض بفرجه وامني بذكره حكم ببلوغه وان  
 وجد احدهما فلا اعتمده **قوله** وقال الامام ينبغي الحكم  
 ببلوغه ضعيف **قوله** ثم ان ظهر خلافه غيرنا الحكم لعل مراده انه  
 لو امني بذكره حكم ببلوغه فلو حاض بعد ذلك بفرجه غير الحكم  
 بالبلوغ المتقدم وجعل البلوغ من الان لمعارضه الحيض للمني  
 فليتامل **قوله** بان يحكم به ان تكرر هذا فقد التمس عليه  
 مسألة الاتضاح بمسألة البلوغ والاصح ان الاتضاح يشترط فيه  
 التكرار بخلاف البلوغ فانه لا يشترط فيه التكرار فوره شيخنا  
 الزيادي في درسه **قوله** وانبات عانة اي خشنة بان يحتاج في  
 ازالته الى حلق فيخرج به الناعم لوجوده في الصغر **قوله** ذكر ليس  
 بقيد بل الانثى والخثى كذلك لكن لا يكون بلوغا في الخثى الا ان  
 يكون الانبات على كل من فرجيه كما في شيخنا المنهجي **قوله** كافر خرج  
 به المسلم لسهولة مراجعة ابيه واقاربه المسلمين ولانه متمم  
 في الانبات فربما تعجل به وادفع المجر وشوقا للولايات بخلاف  
 المافر فانه يفضي به الى القتل وضرب الجزية وهذا جرى على  
 الاصل والغالب والا فالانثى والخثى والطفل الذي تعذر  
 مراجعته اقاربه المسلمين لموت او غيره حكم بهم كذلك والحق

بالمافر

بالمافر من جهل اسلامه ووقت انبات العانة وقت امكان الاحتلام  
 ويجوز النظر الى منبت عانة من احتجنا الى معرفة بلوغه بها للضرورة  
 كما يعلم ذلك من كتاب النكاح وخرج بالعانة غيرها كشمس الا بوط  
 والمحية وثقل الصوت ونهوض الثدي **قوله** يقتضي الحكم ببلوغه  
 اي بالسنة او الاحتلام او باحدهما لا بعينه خلاف وللمعتمد الاخير  
**قوله** مضروبة بالعقد مع قوله مضروبة قبله المذكر بغيرها قوله  
 نصا واستنباطا فيقتضي ان هذه المذكورات ليست منصوصة  
 ولا مستنبطة مع انه ليس كذلك الا ان يراد بالنصوب فيما مر  
 تقديم المدة التي لا تزيد ولا تنقص بخلافه هنا فانه وان كان  
 اصلها ثابتا ليس لها وقت معين **قوله** والجزية وهذا يختص  
 بالرجال لانها لا تعقد للنساء والخثى كما سيأتي في بابها المراد  
 يكون الاجل مضروبا فيها ان يذكر في العقد على وجه التابيد  
 كما قررتكم واؤذنت في اقامتكم بدارنا على ان تلتزموا كزاجرية كل  
 سنة وذلك للاحتراز عن الحلول وعن تقدير الاجل **قوله** كبوع الايمان  
 اي اثباتها على حذف مضاف اي كتمن بيوع الايمان وذلك كان باي  
 عينين بتمن معين فيجوز في هذا الثمن الحلول والتأجيل وليس المراد  
 الايمان لان الايمان لا تقبل التأجيل **قوله** وبيوع الصفات بمعنى  
 المبيعات بها الاثبات لان منها راس المال بل لابد من قبضه  
 في مجلس العقد كما سبق **قوله** وهو الرهن فاذا قال رهنت عندك  
 هذا العبد سنة على كذا الا يصح لانه الى اجل معلوم بخلاف مالو  
 قال رهنت هذا عندك الى وفاء الدين فانه يصح لان الاجل حينئذ  
 مجهول **قوله** كفالة البرن والمعروف بخلافه اي فلا تصح معلومة  
 ولا مجهولة لكن لو تجزأ الكفالة واجل الاحتضار صح زيادي

ن



وقال بعضهم هذا ان تايد تاقيت الكفالة اما الوصون ما لوقال كفلت  
برنه الى براهيم فلهذا صحيح كالوقال رهنه عندك الى البراءة من  
الدين **قوله** والوصاية اي في امر الاطفال او تنفيذ الوصايا او  
قضا الريون ويصح ان يراد بالوصايا ما يشمل الوصية كقوله اوصيت  
اليك بمنفعة داري فانه يصح بكل منهما **باب الحجر قوله**  
وابتلوا النكاح اي اختبروه وهو واجب قبل البلوغ وسببه دفع  
اموالهم اليهم **قوله** والسفيه الخ هكذا افسر الآية بذلك الامام الشافعي  
**قوله** كالحجر على الراهن في الطرهون اي بما ينقص العين والقيمة  
او يفوت الرغبة **قوله** وكالحجر على السيد في المكاتب كتابه صحيحة  
فيمنع عليه ببيعة اذ الرباذن له فان اذن له صح بيعه وكان  
ذلك الاذن نسخا للكتابة وفي القديم يصح بيعه مطلقا قيا سا  
على التدبير **قوله** والمقصوب اذ الرقب قدر المشتري على نزع  
والاصح بيعه لغير الغاصب وعقته عن الكفارة واسرار المصنق  
بالكاف في اول الامثلة الى عدم انحصار هذا النوع فيما ذكره فقد  
انهاه بعضهم الى نحو سبعين صورة بل قال الازعي هذا باب  
واسع جدا لا تنحصر افراد مسائله وحجج مجنون في كل شي يرد  
صحة مخراحتصا به واحتشاشه ولقطته واصطياده وعجازه  
المنهج وشرحه فالجنون يسلب العبارة كعبارة المعاملة والدين  
بكسر الال كالبيع والاسلام والولاية كولاية النكاح والايضا  
والايتام بخلاف الافعال فيعتبر فيها التملك باحتطاب ونحوه  
والاتلاف فينقذه منه الاستيلاء وينتبت النسب بزناه ويغرم  
ما اتلفه **قوله** نعم يعتبر قوله اي المميز اي المأمون اي الذي  
لم يعرج عليه كذب ولم تقم قرينة على كذبه ويجوز للصبي ان يוכל

في الاذن

في الاذن والايضا اذ الحجر اولم يلق به مباشرة ذلك فيكون موكل  
ووكيل والعادة تشهد له ومثله الكافر والفاسق **قوله** وايصال  
المهرية ولوامة قالت له سيدي اهداني اليك على ما اقتضاه  
اطلاقهم وان استشكله السبكي فيجوز له وطوها فيملكها المهر  
اليه بالقبض ويتصرف فيها بما يشاء ومثل ذلك طلب المولم فيجب  
الاجابة بشرطها **قوله** اذ اعين له المرفوع اليه ومثل المطبوعات  
**قوله** وحجر مرض ومثل المرض كل حالة يعتبر فيها التبرع من الثلث  
كالقديم للقتل **قوله** اذ انصرف فيها اي في الثلثين اي والثلث  
فما دونه يصح تصرفه فيه ولو كان عليه دين مستغرق خلافا  
للزركشي والاذعي كما هو قضية كلام الرملي في شرحه وفي كلام ابن  
حجر ما يدل على المنع اذا كان عليه دين مستغرق حتى في الثلث  
**باب التفليس قوله** من عليه دين اذني فيخرج بذلك  
دين الله تعالى كالزكاة والنذر المطلق والكفارة ولا فرق في دين  
الله تعالى بين ان يكون في دياره ام لا فلا يجزى به مطلقا على المعتمد  
**قوله** حال فخرج الموجل فلا يجزى به ولا يحل الدين الموجل بالحجر ولا  
يحل الا بالموت او الردة المتصلة به او استرقاق الحرى كما جزم  
به الرافعي في كتابه رملي ولا يصير الحال موجب الا في صورتين  
احدهما ان يوصى بتاجيل دين له حال الثانية ان ينذر بتاجيله  
فيتعين عليه او على وارثه التاجيل في هذه الحالة ومن شرط  
الدين المجزى به ان يكون لازما فيخرج بذلك الكتابة فلا حجر  
به وان طلب السيد الحجر لم تكن المدين من اسقاطه متى  
نشا **قوله** لا يفي ماله بدينه فلا حجر بالدين المساقط لماله او الدين  
النافع عن ماله والمراد بماله ماله العيني او الدين الذي تيسر



الادامنه في الحال بخلاف المنافع والمقصوب والغايب ونحوها  
 فلا يعتبر ذلك في منع الحجر عليه ولا نظر لذلك فلا يقابل ما ذكرنا  
 لرين الذي علي لولي وضع ذلك يتعلق الحجر بالاموال المقصوبه  
 وان لم ينظر اليها اولي في ضرب الحجر عليه كما سلق وفي هذا التقريب  
 نكتة لطيفة وهي انه لا حجر علي من امال له وان توقف عليه  
 الراعي فقد رد لابن الرفعة والرد هو المعتمد عندهم **قوله**  
 فاصابهم خمسة اسباع حقوقهم وقال ليس كالم الادلك اي الان  
 والا فهو اذا ايسر يلزمه ببقية الدين وارسله الي وارسله الي  
 اليه وقال لعل الله يجرك ويودي عنك دينك فلم يزل باليمن  
 حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** علي المفلس لفة المعسر  
 ويقال من صار ماله فلوسا **قوله** يطلبه بان اثبت غرماوه الدين  
 بالبينية او بالاقرار او بعلم القاضي فطلب الحجر وعده اما طلبه  
 اي المفلس بدون ذلك فلا يؤثر كما قاله السبكي والحجر في هذه  
 الحالة واجب ايضا خلافا لما قال بالجواز في هذه وبالوجوب في  
 غيرها فالمعتمد الوجوب مطلقا ولا يجزئ لرين الغايبين لانه  
 لا يستوفي ما لهم في الزم قال الفارقي ومحلها اذا كان المديون  
 ثقة عليا ولزم الحاكم قبضه قطعا ذكره في المهمات **قوله** الحجر  
 الحاكم ليس بقيد بل محجور غيره كذلك له الحجر عليه بدينه بلا طلب  
**قوله** مونة اي مونة اللازمة له في الاصانة نزولا وفي ملاسته  
 فلا اعتراض على المصنف رحمه الله تعالى بان مونة غيره وان  
 الاولى ان يقول مونة عون **قوله** وغيره اي من زوجاته الاتي تكهن  
 قبل الحجر وماليك كالمهمات اولاده واقاربه وان جردوا بعده و  
 فارقت الزوجة الولد المتجرد بامه الاختيار له نية بخلافها

فان قلت

فان قلت الممايلك حدثوا بمونهم قلت لان مونهم من مصالح القربى  
 لانهم يبيعونهم ويقتسمون ثمنهم والحقت بهم مستولرة بعد الحجر  
 بنا على نفوذ ايلاده لان اجرتها لهم ولا ينفق هنا على القريب الا  
 بعد الطلب اي ان تاهل له كما ان ولي الصبي لا ينفق على  
 قريبه الا حينئذ نعم لو كان القريب طفلا او مجنونا او عاجزا  
 عن الارسال كزمن انفق عليه بلا طلب حيث لا ولي له خاص  
 يطلب قيمته فتصير بالمولودت اعلم لشول المونة للنفقة والاسكا  
 والكسوة والادخام وتكفين من مات منهم قبل القسمة لان ذلك  
 كله عليه وتشمل ما ذكر الواجب وكذا المنسوب وينفق على زوجته  
 نفقة المعسرين كما رجه المصنف وغيره خلافا للرافعي كالرويانى  
 انه ينفق نفقة الموسرين والا لما انفق على القريب فقد رد  
 بان اليسار المعسر في نفقة الزوجة غير اليسار المعسر في نفقة  
 القريب وبان نفقة الزوجة لا تسقط بمضى الزمان بخلاف  
 القريب فلا يلزم من انتفا الاول انتفا الثاني **قوله**  
 لانه موسر ما لم يزل ملكه وليس يتعلق الدين بماله كتعلق الدين  
 بالمرهون **قوله** ان لم يستغن اي المفلس **قوله** بكسب ولا بد ان يكون  
 الكسب حلالا **قوله** لا يبق به بان لا يكون من ربايه فلا ينفق ويكس  
 حينئذ من ماله بل من كسبه ان راي من يستعمله فان قصص  
 ولم يكسب فقضية كلامهم انه يمونه من ماله واختاره الاسنو  
 وهذا هو المعتمد وهو انسب فقاعة الباب اذا القاعة انه  
 لا يومر بتحصيل ماله من محاصل وقضية كلام المتولي خلافا  
 واختاره السبكي رحمه الله **قوله** مونة تجهيزه اي ذلك اليوم  
 او قبله مقدما به على الغرما روض **قوله** ووجده اي البائع

قوله

ك



المبيع بحاله اي لم يخرج به عن ملكه والا فلا يرجع فيه لان الزايل  
 العايد هنا كالذي لم يعد وهذا هو المعتمد عند الشيخين وقد  
 نظم ذلك بعض اصحابنا بقوله **ف**  
**ك**وزايل عايد كالذي لم يعد كما في فلس مع هبة فاجتهد **ف**  
**ك**في البيع والقرض وفي المراقه بعكس ذلك استعملوه بالوافق **ف**  
**قوله** زيادة متصلة من الزيادة المتصلة هنا الحمل الحادث بعد  
 البيع الباقي عند الرجوع فانه يكون للبايع هنا وهذه الحالة مخالفة  
 لمساير النظائر في مساير الابواب فانه في مساير الابواب كالزيادة  
 المنفصلة ووجه ذلك هنا ان التقصير انما جاء من جهة المشتري  
 بعدم دفعه الثمن للبايع فقد تقصير اقله كان الحمل هنا  
 في هذه الصورة للبايع المفلس لا للمشتري المفلس كما تقدم قوله  
 والمنفصلة كثرة وولد حدثا بعد البيع ولو ولدت احد تومين  
 عند المشتري ثم رجع البايع قبل وضع الاخر اعطى كل منهما  
 حكمه فيما يظهر كما اعتمد الوارد روجه الله وهو قياس المعتمد  
 عند الشيخين في نظيره ما سوا البقي المولود ام لا لان المزارع هنا  
 على الانفصال والحدوث في ملك المفلس ولم يوجد الا في ملك  
 واحد وتوقف انقضاء العدة وما شاكله على انفصال الباقي لا يتاثر  
 ما ذكرناه لاختلاف المراكز فتراجع الشيخ انها كما لو لم يضع  
 شيئا ليس بظاهره ابن الشيخ الرملي وصفه عبارته في منهي  
 وتعلم صيغته بلام علم وجزم الشيخين هنا بان الصيغة نه  
 يفوز البايع بها بخلافه تصحيحها من بعد انها كالقاصرة  
 واعتمد الاذني الاول وفي المهمات الثاني وجمع الزركشي  
 بينهما بحمل ما هنا على العلم بنفسها كما تفهمه عبارة الرافعي

وقد اشار الشارح الى ذلك بقوله بلام علم **قوله** وصنعة اي وكرو شجرة  
 وشرة لم تتأخر في يده **قوله** المذكورة وهي الزيادة المنفصلة والاثر  
 المحض اما المتصل فهي للبايع ولا شيء عليه فيها كما ياتي في  
 كلامه **قوله** وان كان المبيع زائدا من وجه ناقصا من وجه  
 فالمسألة ح اربعة احوال لان الزيادة والنقصان اما في الصفة  
 او في الذات او الزيادة في الصفة والنقص في الذات او بالعكس  
 وللمصنف رحمه الله يتكلم على جميع هذه الاحوال **قوله** وولده  
 اي ولدا اخر هذين المبيعين **قوله** ولا شيء له اي للبايع **قوله** كخرج  
 مثال للنقص في الصفة **قوله** وولده مثال للزيادة في العين **قوله**  
 وقصارته مثال للزيادة في الاثر **قوله** له اي للبايع **قوله** بمثل  
 خرج بمثل ما لو كان المختلط من غير جنس المبيع كزيت بشيرج  
 فلا رجوع لعدم جواز القسمة لانتفاء التماثل فهو كالتالف **قوله**  
 او باجود الخ علم مما تقرران المسألة لهما ثلاثة احوال **قوله**  
 حذر ان تضرر المفلس نعم ان كان الاجود قليلا جردا قدر  
 تفاوت الكيلين فالوجه القطع بالرجوع كما قاله الامام واقره  
 الشيخان **قوله** فحكمه ما هو وهو انه ان اسند وجوبه لما  
 قبل الحجر قبل في حقهم والا فلا **قوله** وله ان يرد بالصيب اي  
 او الراقالة **قوله** ان كانت الغبطة في الرد لا نه ليس تصرف  
 مبتدأ بل من احكام البيع السابق والحجر لا ينقطع على  
 مامضى ولانه احظ له وللغير ما وقضية كماله لم يجر جواز  
 رده دون لزومه وهو كذلك كما صرح به القاضى والراى  
 اذ ليس فيه تفويت لحاصل وانما هو امتناع من اكتساب  
 وانما الزم الولي الرد لا نه يلزمه رعاية الاحتياط لموليه وكلامهم



شامل لرد ما اشتراه قبل الجبر وما اشتراه او باعه في الزمة بعده  
وهو ظاهر وخارج بما ذكره ما اذا كانت الغبطة في الابقاف لا رد  
له لما فيه من تقويت المال بلا غرض او لم يكن غبطة اصلا  
لا في الرد ولا في الابقاف لتمام الروضة فيها متدافع كما قاله  
المؤلف في شالروض **باب الوقف** هو لغة الحبس  
ويؤادفه الحبس والتبيل وواقف لغة ردية واحبس افصح  
من حبس على ما نقل لكن حبس هي الواردة في الاخبار الصحيحة  
**قوله** يقطع التصرف متعلق بقوله حبس مال **قوله** على تصرف  
مباح واعتراضه بعضهم بانه لا بد فيه من زيادة متصل  
ليخرج منقطع الاول انتهى **قوله** والاصل فيه قوله تعالى لن  
تسألوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وما سعيها ابوطلمة بادر  
الي وقف احب لواله بمرحاض حقيقة مشهورة وقوله تعالى  
وما تفعلوا من خير فلن ننكره وخبر مسلم اذا مات ابن  
ادم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع  
به او ولد صالح اي مسلم يدعوا له وحمل العلم الصدقة الجارية  
على الوقف دون نحو الوصية بالمنافع المباحة لندرتها ويؤخذ  
من هذا عدم صحة الوقف على الانبياء صلوات الله وسلامه  
عليهم اجمعين لانه صدقة والصدقة محرمة عليهم فرضها  
ونفلها واما الوقف على صالح الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
فانه يصح قال صلى الله عليه وسلم ان شئت حبست اصلها  
اي اوقفت رقبته **قوله** وتصرفت عطف تفسير على حبست  
**قوله** على انه لا يباع اصلها ولا يوهب ولا يورث وان من  
وليها ياكل منها بالمعروف او يطعم صديقا غير متمول فيه

رواه الشيخان وهو اول وقف وقف في الاسلام وقيل بل اوقفه  
صلى الله عليه وسلم اموال مخير بق التي اوصى له بها في السنة  
الثالثة وجاء عن جابر ما بقي احرم من اصحاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم له مقدرة حتى وقف وأشار الشافعي الى ان  
هذا الوقف المعروف حقيقة شرعية لم تعرفه الجاهلية وعن  
ابي يوسف انه لما سيع خبر عمر انه لا يباع اصلها رجع عن  
قول ابي حنيفة ببيع الوقف وقال لوسعه لقال به ثم رمل  
**قوله** واقف وشرط فيه اي في الواقف كونه مختارا اهل تبرع  
فيصح من كافر ولو لم يجر وان لم يعتد قربة اعتبارا باعتقاد  
ومن مبعض الامن مكره ومكاتب ومحجور عليه بفلس  
او صبي او جنون ولو بمباشرة وليه **قوله** وموقوف وشرط  
في الموقوف كونه عينا معينة ولو مغمصوبة او غير مربية ويؤخذ  
من ذلك صحة وقف الاعمي وهو كذلك ويصح وقف ثل للضراب  
وان لم تجز اجارته لانه يغتفر في القرية مالا يغتفر في المعاوضة  
**قوله** تنقل اي تقبل النقل من ملك شخص الى اخر وتفيد لا  
بقوتها نفعا مباحا مقصودا وسواها ان عقارا ام منقولا كاشا  
وبنا وغراسي ورصعا بارض بحق فلا يصح وقف منفعة لانها  
ليست بعين واما في الزمة ولا احد عبيد به لعدم تعيينها ولا  
ما يملك الواقف ملكا مكرى وموصى بمنفعة وجروك وبولومعلا  
ولا مستولدة ومكاتب لانها لا يقبلان النقل ولا اله لله ولا  
لاهم للزينة لان اله لله محرمة ودلاهم الزينة غير مقصودة  
ولا ما لا يفيد نفعا كزمن لا يرجى بروه ولا ما لا يفيد الا بقوته  
كطعام **قوله** وصيغة وشرط في الصيغة لفظ يشتر بالمراد

نا

ع



كالعقوب بل اولى وفي معناه ما مر في الضمان **قوله** وكما شاركه في المقصود منه وهو التملك بلا عوض **قوله** ومنها اي الهبة **قوله** وبشرط المراد به ما بد منه كوقف ولا بد من بيان المصنف كوقف كذا على كذا فلو اقتصر على قوله وقفت لم يصح ولا يصح توقيته كوقف على زيد اذا جاز اس الشهر كما في البيع فيها نعم يصح تعليقه بالموت كوقف دارى بعد موتى على الفقرا قال الشيخان وكان وصيته لقول القفال انه لو عرضها للبيع كان رجوعا الى عن الوقف قال ابن الرفعة ويصح ايضا اذا ضاها التحريم لم يجعله مسجدا اذا جاز رمضان **قوله** كوقف الخ اشتملت هذه الالفاظ على امر غريب وهو انقسام الصريح الى ما هو صريح بنفسه والى صريح مع غيره **قوله** وكنت صدقت اشعارا باعادة الكاف الى ان قوله كوقف وحسب وسبقت صريح مطلقا بخلاف قوله وكتصدقت بكذا الخ لا يكون من الصريح الا اذا اضاف الى ذلك قوله صدقة محرمة او موبدة او لا تباع او لا توهب لان لفظ التصديق مع هذه القرابين لا يحتمل سوى الوقف ومن ثم كان هذا صريحا مع غيره وان لم يكن قوله لزوجته انت باين منى بينونة محرمة لا تحلين لي بعدها ابد الاحتمال غير الطلاق كالتحريم بالفسخ بخوض **قوله** او لا تباع او لا توهب قال في تهذيبهم وانهم تعبروه باو لاكتفا باحد الوصفين وهو ما رجه الرويانى وغيره وجزم به ابن الرفعة معتمد مع رمل **قوله** ولا يشترط القبول وان كان الوقف على معين هذه الفاية ضعيفة والمعتمد كما في المنهاج ان الوقف على معين يشترط فيه القبول وعبارته مع رمل والاصح ان الوقف على معين واحدا واكثر يشترط فيه قبول

ان كان اهلا والا فقبول وليه عقب الايجاب او بلوغ الخبر كالهبة والوصية اذ دخول عين او منفعة في ملكه فغير الارث بقيد وهذا ما صححه الامام واتباعه وعزاه الرافعي في الشرحين للامام واخرين وصححه في المحرر ونقله في زيادة الروضة عنه مقتضرا عليه وهو المعتمد **قوله** اهلا للتبرع فيصح من كافر ولو لمسجد وان لم يعتقه قربة اعتبارا باعتقادنا وان يكون مختارا فلا يصح من ملكه ومجور عليه بفلس ولو بمشاورة وليه **قوله** وللأما ان يقف الخ هذا كالا استدراكا على كون الواقف اهلا للتبرع فان الامام ليس اهلا للتبرع بشئ من اموال بيت المال على شئ جهة ومعين على المنقول المعمول به بشرط ظهور المصلحة في ذلك اذ تصرفه فيه منوط بها كولي اليتيم ومن ثم لو راي تملك ذلك لهم جازوا اذا وقف شيئا لم يراع شرطه ويستحق الموقوف عليه المعلوم وان لم يباشران كان مستحقا في بيت المال كما حرره السيوطي وغيره مطولا وللأما ان يقف من بيت المال ولو على اولاده بخلاف ناحية على شخص واحد كما اعتمد ذلك مرقى **قوله** فلو وقف على اولاده ولا ولد له لم يصح اي ان لم يكن له ولد ولو الاصح صرح له وان احده له ولد بعد ذلك بشاركه ولد له فيه وخرج بالولد الحمل فلا يدخل ولا يوقف له شئ اذا انفصل استحق من حينئذ لانه خرج بالولد منقطع الوسط كوقفته على اولادى ثم رجل او ثم العبد لنفسه ثم الفقرا او منقطع الاخر كوقفته على اولادى ثم رجل اولاده فانها يصحان ولو انقرضوا اي الموقوف عليهم في منقطع اخر فصرفه الفقرا لا قرب رحما لا ارثا الواقف حاي حيي الانقراض لما فيه من صلة الرحم ومثله ما اذا لم يعلم ارباب



الوقف فيقدم ابن البنت على ابن العم فان فقدت اقاربه او  
 كان الواقف الامام ووقف من بيت المال صرف الربيع الى مصالح  
 المسلمين وقال جماعة الى الفقراء والمساكين ولو انقضت الاول  
 في منقطع الوسط فنصفه كذلك الا ان كان الوسط لا يعرف  
 امد انقطاعه كرجل في المثال السابق فيه فنصفه من ذكر  
 بعده لا الفقير الا قرب للواقف **قوله** وليس الموقوف على معصية  
 وان لم يظهر فيها قرينة كالالاغنيا واهل الزمة وسائر الفسقة  
 بنا على الاشبه من ان المرعي في الوقف على الجهة التملك كما في  
 المعين والوصية لاجهة القرينة قال الشيخان وهذا هو الاشبه  
 بكلام الاكثرين في الجهة واعتمده الرملة **قوله** فلا يصح الوقف على  
 عمارة كنيسة تعبد ولو ترميها وان ملكناهم منه كما قاله السبكي  
 والاذري وغيرهم اوقنا ديلها او كتابة نحو التوراة سوا الحان  
 الواقف مسلما او ذميا نعم ما فعله ذمي لا يبطله الا ان ترافعوا اليها  
 وان قضى حكمهم لاما وقفوه قبل البعث على كنايسهم القديمة  
 فلا يبطل بل نقره حيث نقرها بخلاف كنيسة تنزلها المارة  
 ولو من اهل الزمة فقط او موقوفة على قوم يسكنونها فيصح  
 الوقف عليها وعلى غوقنا ديلها واسراجها واطعام من يادى  
 اليها منهم لا انتفا المعصية لانها حينئذ رباط لا كنيسة كما في  
 الوصية ومن ثم جرى هنا جميع ما ياتي ثم ومما نعم به البلوى انه  
 يقف ماله على ذكور اولاده حال صحته قاصدا بذلك حرمان اناتهم  
 والاوجه الصحة وان نقل عن جمع القول بطلانه ثم رمل ويستثنى  
 من صحة الوقف على الجهة المذكورة ما صرح به المتولي من انه  
 لا يصح الوقف على الوحوش والطيور المباحة واقره الشيخان

واولاد اولاده

وقال

وقال الغزالي يصح الوقف على حمام مكة **قوله** كالفقراء والمراة بعضهم  
 هنا فقراء الزكاة كما هو ظاهر كلام الرافعي في قسم الزكاة نعم المكتسب  
 كفايته ولا مال له ياخذها **قوله** العلاء وهم عند الاطلاق اصحاب  
 علوم الشرح كالوصية **قوله** والمساكين والمراس والكعبة وا  
 لقنطرة وتجهيز الموتى فيختص به من تركه له ولا منفق وهذا  
 كله عند ائمة حصر الجهة فلو لم يكن ذلك لما وقف على جميع  
 الناس صح ذلك ايضا كما افاده الوردية تعالى تبعا للسبكي  
 خلافا لما وردى والرويانى **قوله** كالالاغنيا كما يجوز بل يسن التصرف  
 عليهم فالمرعي انتفاء المعصية عن الجهة فقط ولو حصرهم  
 كالالاغنيا اقاربه صح جرمها بحثه ابن الرفعة وغيره والفني هنا  
 من تحرم عليه الزكاة قاله الرملة وبحث الاذري اعتبار العرف  
 ثم تشكك فيه ثم رمل **قوله** ولا يصح على نفسه ويستثنى من الوقف  
 على النفس صور منها ما لو شرط الواقف النظر لنفسه وجعل  
 لذلك اجرة فيجوز على المرح في الروضة وفيه ابن الصلاح باجرة  
 المثل وما لو وقف شيئا على الفقراء وهو فقير كما بحثه بعضهم ومن  
 الجبل في الوقف على النفس ان يقف على اولاد ابيه ويذكر صفات  
 نفسه فيصح كما قاله جمع من المتأخرين واعتمده ابن الرفعة  
 وعمل به في نفسه فوق على الافقه من بنى الرفعة ولما يتناو  
 وهو الوجه وان خالف فيه الاسنوى وغيره ولا على جنين لان  
 الوقف تسليط في الحال بخلاف الوصية ولا يدخل الجنين في الوقف  
 على اولاده ان لا يسمى ولما كان تابعا لغيره نعم ان انفصل  
 استحق معهم قطعا الا ان يكون الواقف قد سمى الموجودين  
 او ذكر عددا فلا يدخل كما اشار اليه الاذري وهذا ظاهر ويحل

له



الحمل الحادث علوقه بعد الوقف فان الفصل استحق ثم رمى **قوله**  
ولاداة اي ان كانت مملوكة اما المسبلة كخيل الجهاد والموقوفة  
فيصح الوقف عليها نعم يصح الوقف على علقها وعليها ان قصد  
به مآكلها لانه وقف عليه **قوله** ولا على العبد ولو مبرأ وام ولد  
**قوله** لنفسه لانه غير اهل للملك واما صحة الوقف على الارقا  
الموقوفين على خذمة الكعبة وقبر النبي صلى الله عليه وسلم  
فلان القصد ثمة الجمة فهو كما لو وقف على علق الرواب في  
سبيل الله واللام هنا في الوقف على الميعين ثم البهجة **قوله**  
فلو اطلق الوقف اي فانه يصح وهذا بخلاف مالوا اطلق الوقف  
على الرابة فانه لا يصح والفرق بين العبد والرابة في حال الاطلاق  
هو ان العبد من اهل الملك في الجملة ولا كذلك الرابة **قوله** فهو  
وقف على سيده اي يحمل عليه ليصح بان كان سيده من يصح الوقف  
عليه او لا يصح فان كان سيده من لا يصح الوقف عليه بان  
كان جنيينا او مرتدا او حربيا والبقول من العبد لامن سيده **قوله**  
وان يكون الوقف ما يردوم نفعه المباح ويستثنى من ذلك المبرر  
والمعلق عتقه بصفة فانه يصح وقفها مع انها لا يردوم نفعها  
لانها يعتقان بموت السيد ووجود الصفة ويبطل الوقف **قوله**  
ولا ريحان ويطلق الريحان على كل نبت غصن طيب الرائحة  
فيدخل فيه الورود انتهى **قوله** لسرعة فساد كذا علق به الرافعي  
قال في شئ البهجة وقضية التعليل بان محله في الريا حيا المحصورة  
وانه يصح في المزروعة للشم لا انها تبقى مدة ونبه عليه النووي  
في شرح الوسيط وقال الظاهر الصحة في المزروعة مقهرا رمى  
وقال الخوارزمي وابن الصلاح يصح وقف المشوم الرايم نفعه

كالعنبر

كالعنبر والمسلك انتهى بخلاف عود النجوم لا ينتفع به الا باستهلاكه  
فالحاق جمع العود بالعنبر فيحمل على عود ينتفع به بدوام عينه  
ثم رمى **قوله** فيصح وقف العبد والجشي الصغيرين ولكن اجره  
ثم وقفها حتى لو وقفها مسجدا صح واجرى عليه حكم المسجد  
فيمنع من وطئ زوجته ومن مكثها حال حيضها ونفاسها  
ويثبت له اي للمستاجر الخيار وهذه حيلة لمن اراد ابقاء منفعة  
الموقوف لنفسه مرة حياته بعد وقفه انتهى **قوله** اي الموقوف  
على معين او جهة **قوله** ينتقل لله تعالى اي ينقل تفسير لمعين  
الانتقال اليه تعالى والا فكل الموجودات باسرها ملك له تعالى  
في جميع الحالات بطريق الحقيقة وغيره ان سمي مالكا انما هو  
بطريق التوسع **قوله** كالعتق وانما يثبت بشاهد ومعين دون  
بقتة حقوق الله تعالى لان المقصود ريعه وهو حق آدمي **قوله**  
فلا يكون للواقف خلاف المالك **قوله** ولا للموقوف عليه خلافا لاحد  
**باب احياء الموات** **قوله** هو مستحب هو من احياء ارضا  
ميتة فله فيها اجر وما اكلت العوافي منها اي طلاب الرزق  
فهو له صدقة رواه النسائي وغيره وفيه دليل على ان الرمي  
ليس له الا حيا لان الاجر لا يكون الا للمسلم انتهى اسعاج **قوله**  
والاصل فيه اي في احياء **قوله** فهو احق بها اي مستحق فافضل  
التفضيل له على بابيه **قوله** فهو له وله المخرج في الملك هنا الى  
لفظ لانه اعطاه عام منه صلى الله عليه وسلم لان الله تعالى  
اقطعه ارض الدنيا كما ارض الجنة ليقطع منها من شاؤ من  
ثم افتى السبكي بكفر معارض اولاد تميم الرازي فيها اقطعه  
صلى الله عليه وسلم له بارض السام انتهى ابن حجر **قوله** احياء الموات



الارض التي لم تعمر قط اي لم يتيقن عمارتها في الاسلام من مسلم  
او ذمي وليست من حقوق عامر ولا من حقوق المسلمين **قوله**  
او عمرت جاهلية المراد بها قبل البعثة **قوله** اذ لا حرمة لها نعم  
ان كانت برزخا وذو ناعنه وقد صولحو اعلی ان لهم لم يملك با  
لا حيا ولم يعرف هل هي جاهلية او اسلامية قال بعض شراح  
الحاوي ففي ظني انه لا يدخل الاحياء قاله ابو عاصم العبادي كما لا  
يتابع **قوله** رمي في حفظه او بيعه وحفظ ثمنه اي واستقرضه  
على بيت المال **قوله** الى ظهورهم والا كان ملكا لبيت المال فله  
اقطاعه كما في البحر وجرى عليه في شرح المذهب في الزكاة فقال  
للإمام اقطاع ارض بيت المال ومليكها اذ اراي ذلك مصلحة  
سواء اقطع رقبته ام منفعتها لكن في الشق الاخير يستحق  
الانتفاع بهما مرة الاقطاع خاصة كما في الجواهر وما في الانوار  
ما يخالف ذلك مردود ويؤخذ مما ذكر حكم ما عمت به البلوى من  
اخذ الظلمة المكوس وجلود البهائم ونحوها التي تدبج وتؤخذ  
من ملائكتها قهرا وتعذر رد ذلك لهم للجهل باعيانهم وهو  
صيرورتها لبيت المال فيحل بيعها واكلها كما افق به الوالد رحمه  
الله تعالى **قوله** رمي **قوله** والخراب منها اي من بلاد الاسلام اي الذي  
لم يعمر قط وهو الموات **قوله** من معدن هو حقيقة البقعة التي  
اودعها الله تعالى جواهر ظاهرا وباطنا سميت بذلك لعدم  
اي اقامة ما اثبت الله فيها والمراد ما فيها **قوله** لم يعلمه  
المعتمد انه لا فرق بين المعروف الباطن والظاهر في حالة العلم ولا  
يجعل فان علمها لم يملكها ولا بقعتها وان جهلها لم يملكها  
بقعتها وتخصيص المصنف المعدن بالذكر لكون اللام فيه والا

من ملك ارضا ملك طباقها حتى الارض المسبعة **قوله** فالراجح  
في لكفاية انه يملكه ايضا هو راي مرجوح والمعتمد انه لا يملكه **قوله**  
فقال الامام ظاهر المذهب انها لا تملك معتمد **قوله** وهو ما خرج  
اي جوهره كنقط بكسر اوله ويجوز فتحه دهن مفروق **قوله** وكبرت  
بكسر اوله اصله عين تجري تضي في المعدن فان اجد ما وها صار  
كبريتا احمر واصفرا وبيض واكدور والاحمر منه يضرب به المثل  
في العزة فيقال اعز من الكبريت الاحمر ويقال انه من الجواهر ولهذا  
يقال انه يضي في معدنه **قوله** وقال اي زفت ويقال له القير وموما  
بضم اوله تد وتصر شي يلقيه البحر الى الساحل فيجمد ويصير كالقار  
لا التي تؤخذ من عظام الموتى فانها نجسة **قوله** لا يجوز احياءه اي  
المتجر **قوله** والا اقطاعه من نحو سلطان اي لا يملكه ولا ارفاقا كما هو  
ظاهر كلامه وهو المعتمد وان قيد الزكشي المنع بالاول بخلافه  
في الباطن الا في كلامه فيجوز للسلطان اقطاعه ارفاقا لا يملكه وهذا  
حاصل ما في **قوله** شيخنا الرمي **قوله** شيخنا والفرق بينهما على هذا المعتمد  
ان المعدن الباطن كالموات وللسلطان اقطاع الموات فلان له اقطاع  
المعدن بخلاف الظاهر **قوله** فلا يملك بها اي بالاحياء ولا بالاقطاع **قوله**  
للماء اي الجاري والملا والخطب اي بجامع النفع في العام وعدم الاحياء  
الي مونة في التحصيل **قوله** وأشار المؤلف بهذا القياس الى قوله صلى  
الله عليه وسلم الناس شركا في ثلاثة الماء والملا والنار قال الا زهر  
اراد بالماء ماء السماء وماء الصيون التي لا ملك لها واراد بالنار الشجر  
التي يحطبها الناس فيستفدون به وقال غيره النار اذا ضربت في  
خطب غير مملوك انتهى اما المملوك فالبحر نفسه لا يجوز الاخذ  
منه بغير اذن واما البحر المحض فالوجه عدم منع من يقتبس



منه سوا الاستناد لجرا الفير **قوله** فان لم يعلم به هو مفهوم قوله  
انما مع عدم العلم به **قوله** ايضا فان لم يعلم ففي المطلب عن الامام  
انه ملكها جماع معتمد رمل **قوله** فان ضاق نيله اي الحاصل  
منه ومثله في هذا الباطن الاتي **قوله** قدم السابق ولو كان **قوله**  
بقدر حاجته اي عرفا فله اخذ ما يقتضيه عادة امثاله **قوله** فان  
طلب زيادة اي على حاجته ان يجزى اي زوج على الزيادة لان عكوفه  
عليه كالتجر **قوله** فان جاء اليه معا وجهل السابق ولم يكن  
الحاصل منه لما اجتهدا وتنازعا في الابتداء **قوله** لعدم المزية يوحى  
من هذا التعليل انه لو كان احدهما مسلما والاخر ذميا قدم المسلم  
لما بحثه الا ذرى نظير ما مر في مقاعد الشوارع **قوله** ونحاسي ورصاص  
وفير ورج وياقوت وعقيق وسائر الجواهر المثبوتة في الارض **قوله**  
وللسلطان اقتطاعه اي المعون الباطن اقتطاع ارفاق لا تمليك  
**قوله** ولا يملك بالاحياء المراد به الحفر فقط كما يشير اليه كلامه بعد  
ذلك بل لا بد من اخذه لملكه **قوله** وللإمام ونايابه ولو والى ناحية  
**قوله** ان يجزى بفتح اوله اي يمنع ويمنه اي يجعل **قوله** بقعة اي  
مواثيق **قوله** او ضالة او خيل جهاد او نعم في **قوله** بان يمنع الناس  
من رعيها لودعها غير من حماه فلا ضمان عليه ولا يعذر ان جهل  
التحرير بخلاف ما اذا علمه فانه يعذر خلافا لابن حجر **قوله** اذ السهم  
يضم بهم بضم الياء وكسر الصاد مضارع اضرفانه من الرباعي اذا عرى  
بالبا الموحدة بان يكون قليلا من كثير يكفي بقعته المسلمين ما بقي  
**قوله** بالنون وقيل بالبا الموحدة وهو بقرب وادى العقيق على  
عشرين ميلا من المدينة وقيل على عشرين فرسخا **قوله** لا النفسه  
اي لا يجوز للامام ونايابه ان يجزى لنفسه **قوله** لان ذلك من خصايصه

بحيث

صلى

صلى الله عليه وسلم وان لم يقع عليه يحمل خبر البخاري لاحي الا  
الله او رسوله اي لاحي الامثلة حماء صلى الله عليه وسلم بان يكون  
لما ذكر اي لرجي محتاج الى اخر ما تقدم ويحرم على الامام ان يجزى الما  
العد بكنس اوله وهو الذي له مادة لا تنقطع كما عين او بيل شرب  
خيل الجهاد وابل الصدقة والجزية وغيرها **قوله** بعد ظهور  
في الحي رعاية للمصلحة وليس هذا من نقض الاجتهاد بالاجتهاد  
**قوله** لانه نص لا ينقص ولا يغير بل قال بعضهم اخشى ان يكون كفرا  
بخلاف جمعي غيره ولو الخلفا الراشدين **قوله** قال في الروضة وينبغي  
ان يكون على الحي حفاظ من جهة الامام يمنعون اهل القوة من  
ادخال مواشيهم ويتلطفون بالضعفاء فان كان للامام ماشية لم  
يدخله الحي لانه من اهل القوة فان فعل فقد ظلم المسلمين ثم الاصل  
**كتاب الفرائض** **قوله** فقلت يرجع لقوله السها  
**قوله** فقلت على غيرها اي لفضلها بتقدير الشارع لها او اكثرها  
**قوله** والفرض لغة التقدير ويرد بمعنى القطع والتبيين والانزال  
والاحلال والعطاء **قوله** وشرعنا هنا احترام بذكر ذلك عن معناه عند  
الاصوليين فان تعريفه عندهم ما يثاب على فعله ويصاقب على تركه  
**قوله** نصيب مقدر للوارث وتعرف هذا العلم هو الفقه المتعلق  
بالارث والعلم الموصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق من التركة  
وعلم الفرائض يحتاج كما نقله القاضي عن الاصحاب الى ثلاثة علوم  
علم الفتوى بان يعلم نصيب كل وارث من التركة وعلم الحساب  
بان يعلم من اي حساب يخرج منه المسألة وحقيقة مطلق  
الحساب انه علم بكيفية التصرف في عدد الاستخراج مجهول من  
معلوم وعلم النسب بان يعلم الوارث من الميت بالنسب وكيفية

ها

م



التي سببه الي الميت **قوله** والاصل فيه الايات والاخبار الاتية كخبر  
 الشيخين الحقوا الفرائض باهلها فما بقي فالاولي رجل ذكر وفايرة **قوله**  
 ذكر بيان المراد بالرجل هنا ما قابل المرأة ليشمل الصغير والكبير لا  
 ما قابل الصبي المختص بالبالغ وورد في الحديث على تعليلها وتعليلها  
 اخبار منها ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض  
 وعلموها الناس فاني امر بمقبوض وان العلم سيقبض وتظهر  
 الفتى حتى يختلف اثنان في فريضة فلا يجدان من يقضى بينهما  
 ووردا انه نصف العلم وانه ينسج وانه اول علم ينزع من الامة اي  
 بموت اهلها وسمى نصفاً لتعلقه بالموت المقابل للحياة ومثله النص  
 بمعنى النص قال الشاعر اذا مت كان الناس صنفان شامت **ك**  
 واخر مت بالذي كنت اصنع وهو مخج على لغة من يلزم المثنى الا ان  
 مطلقاً واسم كان ضمير الشأن والناس مبتدأ ونصفان خبره والجملة  
 خبر كان والمراد بالنصف الشطر لا خصوص النصف كما لا يخفى  
 رمى **قوله** فشر وطها ذكرتها في **قوله** الاصل قال فيه وهي اربعة احدها  
 تحقق موت المورث او الحاقه بالموتى تقديره كجنين الفصل ميتا  
 بخاية توجب العزة او حكم المفقود حكم القاضى بموته اجتهادا  
 ثانيها تحقق وجود المولى الي الميت باحد الاسباب حيا  
 عند الموت ولو نطفه ثالثها تحقق استقرار حياة هذا المولى  
 بعد العلم رابعها العلم بالجهة المقتضية للارث تفصيلا كذا  
 ذكرها ابن الهائم في فصوله وينتهي في شرحه **قوله** اربعة ثلاثة  
 مبرع عليها واما الرابع فعندنا وعند المالكية خلافا للحنفية  
 والخابرة **قوله** قرابة وهي الرحم وياقي تفصيلها نعم لو اشترى  
 بعضه في مرض موته عتق عليه ولا يرث لانه يودي ارثه الي

عدمه كما يعلم من الرواى المحكي **قوله** ونلاح صحيح وهو عقد الزوجية  
 الصحيح وان لم يحصل وطئ ولا خلوة **قوله** وولا والولا بالمرعصوبة  
 سببها نعمة الملقق على رقيقه مباشرة او سرية كما ياتي في محله  
 ويختص دون سابقه بطرف **قوله** لبنيت المال ارثا للمسلمين بسبب  
 العصوبة **قوله** الي من قام به مانع من الارث اي من كفر او رق  
 او قتل او اختلاف دين **قوله** فللامام ان يعين له طائفة اي ولو  
 واحد **قوله** كالوصية الخ وكالزكاة فان للامام ان ياخذ زكاة شخص  
 ويدفعها الي واحد لانه ما دون له في ان يفعل ما فيه مصلحة  
 فيعطى ذلك من شاه من المسلمين لا الي مكاتبين ولا كل من فيه رق  
 ولا الكفار ولا القاتل لانهم ليسوا بوارثين فان اسلموا واعتقوا  
 جازا عطاوهم وكذا من ولد بعد موته كذا ذكره الاصل لما مر اي من  
 استحقاق بصفة فلا يعتبر في وجودها الاقتران كما لو اوصى بثلاث  
 ماله للفقراء فانه يجوز صرفه الي من طرفه بعد موت الموصي ولو  
 اوصى لرجل بشئ فاعطى منه اي من المتروك شيئا بالوصية  
 جازان يعطى منه ايضا بالارث فيجمع بين الارث والوصية  
 بخلاف الوارث المعين لا يعطى من الوصية شيئا بلا اجازة لغنا  
 بوصية الشرع في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم عن وصية غيره  
 فهذه الوصية ناسخة لوصية المريض فلا يجمع بينهما الا باجا  
 واما كل واحد من احاد المسلمين فلا يتحقق فيه وصية الشرع  
 حتى يتمتع بسببها وصية المريض روض وشرحه **قوله** رق وهو  
 لغة العبودية وشرعا محر حكى يقوم بالانسان سببه الكفر  
**قوله** فلا يرث من به رق من مبرأه مكاتب او مبعوض او ام ولد  
 وافهم هذا ما باصله ان الرقيق لا يرث الا في صورة واحدة وهي



٧٩٠  
كافر له امان جنى عليه ثم نقض الامان فسبى واسترق ومات  
بالسرية قنا فالدية لو ارثته لاستقر بها قبل الرق ثم رمل **قوله**  
فلا يرث الميرث حال الموت بحال وان اسلم خلا فالابن الرفعة **قوله**  
ولا يرث بحال كاليرث نعم سياق في الجراح ان وارثه لو لا الردة  
ليست في قود طرفه اذ الاموال بينه وبين غيره لانه ترك دين  
الاسلام ولا يفر على دينه الذي انتقل اليه **قوله** قتل القاتل لا  
يرث من معتق له واما المقتول فقد يرث القاتل بان يضربه او  
يجرحه ويموت هو قبله **قوله** من له مدخل في القتل وان لم يضمن  
كان قتله بحق لنحو قود او دفع صايل او ايجار دوا او خفربير  
بداره فوقع فيها مورثه فمات فالمشهور من المذهب انه لا يرث  
خلا فالابن شريح والاصطخري كذا قاله الامام ابو عبد الله الشافعي  
من شيوخ الخبري نقله عنه الزركشي وقال والاصواب خلافه سوا  
الان بسبب او شرط او مباشرة وان كان مكرها او حاكما او شاهدا  
او مزكيا اذ لو ورث لاستعجل الورثة قتل مورثهم فيودي الى خراب  
العالم فاقضت المصلحة منع ارثه مطلقا نظر المظنة الاستعمال  
اي باعتبار السبب فلا ينافي كونه مات باجله كما هو مذهب  
اهل السنة نعم يرث المفق ولو في معين وراوى خبر موضوع به فيها  
يظهر لان قتله لا ينسب اليها بوجه اذ قد لا يعمل به بخلاف  
الحاكم ونحوهما **قوله** فلا توارث بين مسلم وكافر سوا كان الكفر  
الممنوع منه قرابة ام نكاحا ام لا وسوا كان الكفر حرابة ام غيرها  
ويخالف ذلك جواز نكاح بعض الكافرات لبنا القوارى على التناص  
والنكاح على التوالد وقضا الوطركن لما كان اتصالا بهم تشريفا  
لهم اختص باهل الكتاب لاحترامهم **قوله** بين حوي لا اذان له

او ذمي

٧٩١  
او ذمي او معاهدا ومومن وقضية اطلاقه كغيره انه لا فرق بين كون  
الذمي بداريا ام لا وهو كذلك كما في الروضة في الجراح **قوله** وان اختلفت  
دارهما خلا فالما في مسلم وغيره فانه سهو حيث كانا معصومين  
اي او ملتهم كيهودي ونصراني ويتصور ارث اليهودي من النصراني  
وعكسه مع ان المستقل من ملة الى ملة لا يقر ظاهري في الولاء والنكاح  
وكذا النسب فيمن احدا بويه يهودي والاخر نصراني فانه يخير بينهما  
فاتبعد بلوغه وكذا الاولاد مع فلبعضهم اختيار اليهودية ولبعضهم  
اختيار النصرانية ثم رمل **قوله** لان الكفر كله ملة واحدة بمعنى  
ان الكفار على اختلاف فرقهم يجمعهم الكفر بالله تعالى فاختلافهم  
كاختلافهم كاختلاف المذاهب في الاسلام قال الله تعالى فماذا بعد  
الحق الا الضلال **قوله** كان اعترف اخ حايرا الى اي او انكر بنوة من  
ادعاه او نكل عن اليمين فخلق مدعى البنوة فلا يرثه الابن وان ثبت  
نسبه ومكر يضى اشترى اباة فانه يعتق عليه ولا يرث روضا ونسبه  
وقد اشار الى ذلك كله بقوله كان اعترف الخ ومن الموانع كون المميت  
نبيا الخبر نحن معاش الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة والحكمة فيه  
ان لا يمتني احد من الورثة موتهم لذلك فيهم لك وان لا يظن  
بهم الرغبة في الدنيا وان يكون ما لهم صدقة بعد وفاتهم توفيرا  
لاجورهم وتوهم بعضهم من كونها مانعة ان الانبياء لا يرثون  
كما لا يرثون وليس كذلك انتهى وصرح به البلقيني واعتمدهم  
ق م ويحتاج الى ذلك عند موت سيدنا عيسى واللعان وعدم  
تحقق حياة الوارث عند موت المورث كما يعلم من قوله ولو مات  
متوارثان بهدم اغرق او غيرها كحريق او في غربة معا او جهل  
اسبقتهما ومنه ان يعلم سبق ولا يعلم عين السابق ولا



يرجى بيانه والا وفق لم يتوارثا بل مال كل منهما الباقي ورثته الاجماع  
 الصباية عليه فانهم لم يجعلوا التوارث بين من قتل يوم الجمل  
 وصفين والحره الا فيمن علموا تاخير موته فلو مات شخص  
 وابوه في غرق مثلا عن زوجته واخ اخذت الزوجه الربع والباقي  
 للاخ قيل القياس ان تعطى الزوجه الثمن ولا يعطى الاخ شيئا  
 ويوفق الامر حتى يصطلحوا في الخنثى ولذلك صار ابن اللبان  
 وحكامه عن ابن سريج فلو علم السابق ونسب وفق الميراث الى  
 البيان او الى الصلح لان التذكري ما يورث منه اما اذا علم  
 السابق فحكمه بين **قوله** من الرجال اي الزكور ليدخل في ذلك  
 الصغير فانه من الزكور لان الرجال لان ظاهر كلام العلماء  
 ان الرجل يختص بالبالغ بخلاف الذكر فانه يعبر بالبالغ وغيره  
**قوله** بالاختصار عشرة وخمسة عشر بالبسط **قوله** ابن وابنه  
 ع حاصله انه اثنان من اسفل واثنان من اعلى واربعة من  
 الحواشي واثنان من غير النسب واما النساء فاثنتان من اعلى  
 واثنان من اسفل وواحدة من الحاشية واثنان من غير النسب  
**واما النساء** انتهى في **قوله** واب وابوه وان علا علم ان الفقهاء  
 شبهوا عمود النسب بالشئ الذي من علوا الى اسفل فاصل  
 كل انسان اعلا منه وفرعه اسفل منه فكان مقتضى تشبيهه  
 بالشجرة ان يكون اصله اسفل منه وفرعه اعلا منه كما في الشجرة  
 فيقال في اصله وان اسفل وفرعه وان **قوله** واخ مطلقا اي لا  
 بوسن اولاب اولام **قوله** وابنه الا لام اي الابوين اولاب وام  
**قوله** اعم من قوله والمعتق ليشمل اولاد العتيق وعقبايه لان  
 ثبوت الولاء عليهم انما هو بطريق السرايه لا بطريق المباشرة

بخلاف تعبير الاصل بالمعتق والمعتقة فانه لا يشملهم **قوله** من  
 النساء اي الاناث وانما فسرت النساء بالاناث تبعاً لغيري من  
 من المحققين لتدخل فيهن الصغيره من الاناث فانها من  
 الاناث لان من النساء بل من جنس النساء لان ظاهر كلامهم ان  
 النساء تختص بالبالغات **قوله** بالاختصار سبع وبالبسط عش  
**قوله** وان نزل اي الابن **قوله** وجدة ام اب وام ام وان علنا **قوله**  
 واخت مطلقا **قوله** وزوجه الا فصيح وزوج غير النكاح واللفظة  
 المرحومة للتميز بين الذكر والانثى **قوله** هو اعم من قوله وا  
 لمعتقة تقدم وجه العموم **قوله** ثم ان لم ينتظم بيت المال  
 بان فقد الامام او انتفت اهل بيته بان جار **قوله** علي ذوى  
 فروض لان المال مصروف اليهم والى بيت المال فاذا تعذرت  
 احدي الجهتين بقى الاخرى **قوله** ورث ذوالارحام ارثا  
 عصبية فياخذ جميعه من افراد منهم ولو انثى وغنيا الخبر  
 الحال وارث من لا وارث له وانما قدم الرد عليهم لان القرابة المفيدة  
 لاستحقاق الفرض اقوى واذا صرفت اليهم فالاصح تعميمهم والاصح  
 في ارثه مذهب اهل التنزيل وهو ان ينزل كل فرع منزلة اصله  
 الذي يدرى به الى اُميت فيجعل ولد البنت والاخت كما هما بنت  
 الاخ والعم كابنهما والخال والخالة كالام والعم للام والعمة كالاب  
 ففي بيت وبنت ابن امال بينهما ارباعا واذا نزلنا كل واحد قدم  
 الاسبق للتوارث لا للميت فاي **قوله** قال ابن عبد السلام اذا  
 جارت الملك في مال المصالح وضربة احد يعرف المصالح اخذه  
 وصرفه فيها كما يصرف الاما العادل وهو ما جاور على ذلك قال  
 والظاهر وجوبه ثم ان لم يوجد احد من هؤلاء اي الذين يرد



عليهم افاذانه لا يشترط فقد اصحاب الفروض الذين لا يريد عليهم  
 فيؤخذ من ذلك مع قولهم ان من انفرد من ذوى الارحام حاز  
 جميع المال انه لو لم يخلف الا زوجة وهي بنت خال انها تأخذ الربع  
 بالزوجية والباقي يكونها بنت خال لكونها انفردت عن بقية ذوى  
 الارحام ثم اي حديث الخال وارث من لا وارث له رواه ابو داود واعلم  
 ان القابل بتوريث ذوى الارحام قدم الرولان قرابة اهله اقوى  
 واعتز به بانه قد استوفى بقوله ما فرض له انتهى في **قوله** ورث  
 ذولا وهم لغة كل قريب واصطلاحا كل قريب ليس بذى فرض  
 ولا عصبة ممن لم يجمع على توريثه **قوله** بان انتظم بيت المال  
 بان يكون الامام عادلا **قوله** فلا رد عليهما بالاجماع لان علة  
 الرد القرابة وهي مفقودة فيهما ومن ثم ترث زوجة تدلي  
 بهمومة او خوولة بالرحم لا بالزوجية **قوله** مطلقا اي سوا  
 انتظم بيت المال ام لم ينتظم **قوله** ولربنت اي للصلب او بنت  
 الابن **قوله** وللراخ لام مراده بالولد الابن لا الولد الشامل  
 للذكر والانثى لتقدمهما في قوله وبنت اخ مطلقا فلو عبر بوله  
 بان كان اولى **قوله** والمهر لي بواحد من ذكر ابي الجد والحدة المذكرة  
 او المهر لي بهما خال او خالة بواسطة او دونهما او عم او عممة  
 لام وقد تقدموا **قوله** ويرث بالفرض اب وجد اي في بعض  
 الاحوال فلا ينافي عدلها من العصبة بعد **قوله** والعصبة  
 اي بنفسه او مع غيره **قوله** والاخوات مع البنات او بنات  
 الابن هذا مكرم مع ما ياتي في المتن **قوله** هو اعلم من قوله والمفتق  
 ليسهل اولاد العتيق وعتقاياه لان ثبوت الولا عليهم انما هو  
 بطريق السراية لا بطريق المباشرة بخلاف تغيير الاصل

بالمفتق

بالمفتق فانه ما يعتق بالسراية كما تقدم انفا **قوله** او الاخوات لابوين  
 اولاب او الثانية مع من هو اعلا منها **قوله** والفروض اي الانصبا  
 للورثة فلا يزداد عليها ولا ينقص عنها الا لرد او عول **قوله** المذكرة  
 الخ اولى من قول غيره المقدرة لان المفروضة معناها المقدرة  
 فيصير كالمكرر **قوله** في كتاب الله تعالى احترز بذلك عن استحقاق  
 الجد الثلث في مسائل الاخوة والام ثلث الباقي في مسألة زوج و  
 بويين او زوجة وابوين وقال الزركشي واما الانتقال من السري  
 والتمن الي السبع والتسع في مسائل العول فاصلها الفروض  
 الستة غاية الامر ان الثمن صار تسعا ومن ثم قالوا ثمن عايل  
 قال الرافي في مسائل الثلثان تضعيف الثلث وانما جعل فرضا  
 براسه لانه النظر في المقدرات التي يستحقها النصف الواحد من  
 الورثة **قوله** ستة بعول وبدونه ويجمع ذلك هباديز ويعبر  
 عن ذلك بان شيئا اخصرها الربع والثلث وضعف كل ونصفه وان  
 شئت قلت النصف ونصفه ونصف نصفه وربعه والثلثان  
 ونصفهما وربعهما وزيد على ذلك ثلث ما بقى فيما ياتي لدليل  
 اخر وليس المراد ان كل من له شئ منها يأخذه بنص القرآن لان فيهن  
 من اخذ بالاجماع او بالقياس كما ياتي **قوله** او يحجبهن حرمانا سياتي  
 ان بنات الابن يحجبن بالابن وبالبنتين اذ لم يعصين وان الاخوات  
 لا يحجبن باختين لابوين ولا يتصور حجب الحرمان في البنات  
**قوله** فان كن نساء فوق اثنتين وفوق فيهما صلة كما في قوله  
 تعالى فاضربوا فوق الاعناق للاجماع المستند للحديث الصحيح  
 انها نزلت في بنتين وزوجة وابن عم فقضى النبي صلى الله  
 عليه وسلم للزوجة بالثمن وللبنتين بالثلثين ولابن العم

في



بالباقى قوله وبنات الابن مقيسات على الاختين في حديث البخاري  
ما يدلان فرصهما الثلثان ايضا انتهى ابن قاسم قوله حين مرض  
وسال هذا هو الصواب وما قيل من انه حين مات غلطا فان تأخرت  
وفاته عن وفاته صلى الله عليه وسلم بكثير فاستأثر الشيخ المولف  
هنا وفي غيره منهجه بذلك للرد على من عير بذلك كالجلال المحلى في  
المنهاج وعلى ما فيه يعرف اسيل بالبناء للجهول ليوافق الصواب  
في المسئلة من جهة تأخير الوفاة **قوله** في البنتين هما بنتا سعد  
ابن الربيع **قوله** ام ليس ميتها فرع وارث اي بالقرابة الخاصة  
بخلاف ذوى الارحام وقيد الفرع بالوارث واطلق في الاخوة  
والاخوات فانهم يحبون وان لم يكونوا وارثين بالحجوب بالشخص  
ولا عدد من الاخوة او الاخوات وان لم يرثا كما خ لا ب مع  
شقيق ولام مع جد ولو كانا ملتصقين ولكل راس ويدان  
ورجلان اذ حكمهما حكم الاثنين في سائر الاحكام كما نقل عن  
ابن القلان واقروه فاذا اجتمع معها ولد واخوان فالقاصب  
لها الولد لانه اقوى **قوله** ولا عدد من الاخوة والاخوات  
اي سواء كانوا وارثين او محجوبين بالشخص او محجوبين  
مختلفين في الكسوف **قوله** والمراد اثنان فاكثر اجماعا قبل  
اظهار ابن عباس الخلاف **قوله** ثلث باقى بعد الزوج اصلها  
من اثنين للزوج واحد يبقى واحد على ثلاثة لا يصح ولام  
توافق يضرب اثنان في ثلاثة بستة ثلاثة للزوج وللأب اثنان  
وللام واحد ثلث ما يبقى **قوله** او الزوجة اصلها من اربعة لان  
فيها ربعا وثلث ما يبقى ومنها نصيب للزوجة واحد ولام  
ثلث الباقي وللأب الباقي وجعل له ضعف ما للام لان كل انثى

مع ذكر

مع ذكر مثلها له مثلها **قوله** ثلث ما يبقى لاثنتي جميع اذ لو اخذت  
الثلث كاملا الفضلت عن الأب في مسألة زوج وابوين ولم يفضلها  
عن النسبة المعهودة في المسئلة الاخرى لياخذ الأب مثلي ما تأخذه  
الام واستبقوا فيها الفضا للثلث محافضة على الأب وموافقة قوله  
نعالى وورثه ابواه فلامه الثلث والا فيها تأخذه الام في الاولى سدس  
وفي الثانية ربع **قوله** الاولى من ستة تصحيحا اذ لو قيل تاصيل  
لكون ان فيها نصفان وثلثا كانت الثانية من اثني عشر لكونه ان  
فيها نصفان وثلثا كانت الثانية من ريعا وثلثا وفي طام بعضهم  
انها تاصيل وعبر عنه بالصواب **قوله** بالعريتين لقضاء عمر فيهما  
بذلك **قوله** وبالعراوين تشبيهها لهما بالكوب الاخرى المضى لشهرتها  
**قوله** وبالعريتين لغرابتهما لانهما لا ينظر لهما **قوله** من ام اي اجماعا  
**قوله** والقراءة الشاذة اي اذ اصح سندها **قوله** كالحبر اي خبر الواحد  
في وجوب العمل بها خلافا لشرح مسلم **قوله** وام ميتها ذلك او عدد  
الحلوا اجتماع الصنفان اضيف الحجب الى الفرع لقوته دون الاخرة  
**قوله** كالأب كما مر في الولد والمراد جود لم يدل بانثى والا فلا يرث  
بخصوص القرابة لانه من ذوى الارحام كما مر **قوله** على التغليب  
في التعبير بالاخوة عنهم وعن الاخوة وجدة وارثة **قوله** من اي  
جهة كانت سواء كانت من قبل الام او الأب هذا اذ لم تدل بذكر  
بين اثنين فان ادلت به لم ترث بخصوص القرابة لانها من ذوى  
الارحام كما مر فالوارث من الجرات كل جدة ادلت بمحض الاناث  
او الذكور كأم وام ابى الأب وام ام الأب **قوله** مع بنت ابن اقرب  
منها **قوله** وقيس بها الاكثر ولان البنات ليس لهن اكثر من  
الثلثين والبنت وبنات الابن اولى بذلك **قوله** كما في التي قبلها



وهي بنات الابن مع البنت **قوله** بنت بالجور ويجوز الرفع وكذا  
النصب لولا تغييره للفظ المتن الخطيب **قوله** ومثله ولد الابن  
اجماعا ولفظ الولد يشتملها اعمال اللفظ في حقيقته ومجازة  
**قوله** زوجة والمراد الجنس الشامل للاربعة في نحو مجوسي قال الزركشي  
وان لم يرد في القرآن الا بلفظ الجمع **باب الحجب**  
وهو لغة المنع وشرعا ما ذكره بقوله منع الخ ومراريا باب الحجب  
على قاعدتين الاولى ان كل من ادلى الى الميت بواسطة جنته  
تلك الواسطة الا ولد الام الثانية ما تضمنه قول الجعفي في الجملة  
التقديم ثم بقرينه وبعدهما التقديم بالقوة اجعل **قوله** والثاني حجب  
نقصان كحجب الولد الزوج من النصف الى الربع وقد مر في باب  
الفروض ويمكن دخوله على جميع الورثة **قوله** وحجب بالشخص  
وهو المقصود هنا لانه المتبادر عند الاطلاق وقد مر بعضه  
مما مر ايضا **قوله** وقد شرعت في بيان من يحجب بضم الباء **قوله**  
في بيان من يقوم مقام غيره بالارث **قوله** والجدة كالأب الا انه الخ  
ويخالفه ايضا في مسائل اخر منها ان الام تاخذ معه الثلث كاملا  
اذا كان معها زوج او زوجة بخلاف الأب لو كان بدله فانها تاخذ  
الباقى فيهما ومنها ان الاخوة وبينهم يحجبون الجد في باب الولد  
والأب يحجبهم والكلام في الاستقالات ومنها ان الأب يحجب  
ام نفسه ايضا ومنها ان الأب في نحو بنت اذا فصل بغيره  
فرضها وفرض من يتوارثه معها اكثر من السدس يجمع بالفرض  
والتعصيب قطعا والحد يجمع على الاصح فقد خالف من حيث  
جريان الخلاف فهذه ست مسائل بالتي في كلامه يخالف فيها  
الجد الأب **قوله** الا انه ليس له مع الاخت لابوين مثلاها

اي ويحجب

اي ويحجب في المشرقة بخلاف الشقيق **قوله** بالاخ الشقيق لانه اقرب  
كان الاولى ان يقول لانه اقوى لان القاعدتين هما انه ان وقع استواء  
في الدرجة وزادت اخرى الدرجتين على الاخرى بوصف يعبرون  
بالقوة كما في مثال المولى هذا وان اختلفت الدرجة يعبرون عن  
ذلك بالاقرب **فصل** في بيان عدد اصول المسائل **قوله** سبعة  
انما انحصرت في سبعة مع ان الفروض ستة لان للفروض حالة  
اجتماع وانفراد ففي الانفراد يحتاج لخمس لان الثلث يغني عن  
الثلثين وفي حالة الاجتماع يحتاج لمخرجين آخرين لان التركيب  
لا بد له من المائل او التراخل او التباين او التوافق ففي الاولى  
يكتفي باحد المثلين او الاكثر وفي الاخرين يحتاج الى الضرب فيجتمع  
اثني عشر واربعة وعشرون كزا بها مسمى المحلى لشيخنا **قوله**  
اثنان وثلاثة الخ اختار هذا ليقول اثنان وضعفها وضعف  
ضعفها او ثلاثة وضعفها وضعف ضعفها **قوله** وكذا  
يكتفي به في زوجة وابوين وان لم يكن تراخل **قوله** وزاد  
بعضهم اي بعض المتأخرين **قوله** في باب الجد والاخوة مع اي حيث  
كان الباقي بعد الفروض خبرا له **قوله** وخمسة اخوة لاب  
عبارته في شتمه وخمسة اخوة لغير ام وامها كانت من ثمانية  
عشر لان اقل عدده سدس صحيح وثلث ما يبقى هو هذا العدد  
والمستقدمون يجعلون ذلك تصحيحا لا تصيلا قال في الروض  
وطريق المتأخرين هو الاصح الجاري على القاعدة **قوله** نعم ان  
تعاونوا في الولد استدراك على قوله لا في الولد **فصل** في الافتقار  
**قوله** وهو ثلاثة والحجب من شيخ الاسلام حيث حصر النسب  
في ثلاثة انواع وانما هي في الحقيقة اربعة هذه الثلاثة والرابع



المباينة كما يقتضي ذلك القسمة العقلية والنقلية كما هو واضح  
**جلى فصل في المناسحة قوله** المعنى المراد اي الاصطلاح **قوله**  
 فمن له شيء في الاولى اي فيصوب في عدد روس المنكسة عليهم في  
 اصل المسئلة **قوله** ومن له شيء في الثانية ضرب في جزء ستمها انظر  
 كيف سمي هذا جزء السهم **فصل في ميراث الجد قوله** اما المقاسمة  
 فلما مر اي من انه كالاخ في ادلايه بالاب **قوله** وتزاد لانها عايلة الي  
 ثلاثة عيش **قوله** وتسقط الاخوة الخ ويستثنى من ذلك الاكدرية  
 وهي ما اذا ماتت امرأة عن زوج وام وجد واخت لاب فاصل المسالة  
 من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان يبقى واحد  
 هو السورس فيقتضي ما قاله ان الجد ياخره وتسقط الاخت  
 وليس كذلك بل يفرض لها النصف وتقول الى تسعة للزوج منها  
 ثلاثة وللأم اثنان وللجد والاخت اربعة وللأم اثنان وللجد  
 والاخت اربعة تقسم عليهم الاثلاث فلا تقسم فتضرب عدد  
 الروس وهو ثلاثة في تسعة فتصح من سبعة وعشر للزوج  
 فيها تسعة يبقى ثمانية عشر للام منها ستة يبقى اثني عشر للاخت  
 منها اربعة وللجد ثمانية ويلغى بها فيقال خلق اربعة من  
 الورثة فخص اربعة ثلث المال فخصص اخر ثلث الباقي واخر  
 ثلث باقي الباقي والاخر الباقي ما صورتهما فجوابه ان هذه هي  
 الاكدرية وسهيت بذلك لنسبتها الى الكور وهو اسم السائل  
 عنها او المسؤول او الزوج او بلد الميمنة او لانها اكدرت على زيد  
 من هبه فانه لا يفرض للاخوات مع الجد ولا يعيل وقد فرض فيها  
 واعال او لتكدر احوال الصحابة فيها اولان الجد كبر على الاخت  
 ميراثا باربعه النصف منها وقيل غير ذلك **قوله** اذا اجتمع

في الشخص

في الشخص الخ **قوله** كالأخت الشقيقة لا توث النصف باخوة الاب  
 والسورس باخوة الام بل توث النصف فقط خلافا لابي حنيفة واحمد  
 فانهما قالوا لا توث بهما قيا ساعلى ابن العم اذا كان اخالام **قوله** اع  
 من قوله مسلم لشمولة لوطي الزمي بشبهة **قوله** فيرث في المثال  
 ببنة العم الخ اي لابنة العم تجب عن الارث بالولا فكانت اقوى  
**فصل في ميراث الخنثى المشكل قوله** يرث الخنثى المشكل وهو من له  
 آلة الرجال وهي ذكر وانثيان وآلة النساء وهي الفرج فلو فقد الانثيان  
 فهو واضح بالة نوثه خلافا لما يوهمه نهب من عن غير فرج الرجال  
 والنساء **قوله** ثم يعطى ماله من يرث وقت الحكم بموته هذا ان اطلق  
 فان استند الحكم الي زمن سابق اعتبر ذلك الزمن **قوله** فللاخ  
 اي الاخ الشقيق وذلك انه يعد الاخ الخ للاب ويسقط **قوله**  
 كحل اخيه لابييه بان كان الاخ للاب قد مات ثم ان للاخ مات عن  
 حمل اخيه لا غير ففي حمل الاخ للاب ما ذكر الشيخ رحمه الله من  
 التفصيل والله اعلم **كتاب النكاح قوله** هو  
 لغة الضم ومنه قولهم تنالحت الاشجار وانضم بعضها الى بعض  
**قوله** وشرعا عقد يعتبر فيه لفظ النكاح او ما اشتق منه **قوله**  
 او نحوه وهو التزويج او ترجمته **قوله** وهو حقيقة في العقد مجاز  
 في الوطى وقيل حقيقة فيهما ويظهر فايدته فيما علق الطلاق  
 على النكاح فيحمل على العقد الوطى الا اذا نواه وهو عقد لازم  
 وهى هو عقد ملك او عقد حل وجهان يظهر اثرهما فيما لو حل  
 لا يملك شيئا وله زوجة والراجح عدم الحث حيث لانية له واذا  
 قلنا عقد ملك كان مالا لان ينفع بالبضع لا بالبضع لانها  
 لو وطيت بشبهة فالمر لها جزاء ما وقيل بلغ بعض اللغويين



اسماء الفارار بعين قال بعض الاطباء مقاصد النكاح ثلاثة  
حفظ النسل واخراج الما الذي احتباسه يضرب بالبرن ونيل  
اللذة وهذه الثلاثة هي التي تكون في الجنة اذ لا تناسل هناك  
ولا احتباس ولا يحجب عليه وطوها لانه حقه **قوله** الام وهي  
من ولد تلك او ولدت ومن ولدك وهي الجدة من الجهتين وان  
علت فهي امك حقيقة عند انتفاء الواسطة ومجازا عند  
وجودها على الاصح وحرمة ازواجه صلى الله عليه وسلم كونهن  
امهات المؤمنين في الاحترام فهي امومة غير ما نحن فيه **قوله**  
والبنت وهي من ولدتها او ولدت من ولدها ذكر كان او انثى  
بواسطة او غيرها ولو احتمل كالمبتغية باللعان لانها لم تنفق  
عنه قطعا وكذا لو كذب لحقته فيحرم على نافعها وتتعدى حرمتها  
على ساير محارمه ويثبت لها جميع الاحكام فلا قطع بسرقتها  
مال النافي وعكسه ولا يقتل بقتلها وان كان مصرا على النفي وغير  
ذلك نعم الوجه نقض الوضوء بمسها وخدمة نظرها والخلوة  
بها انتهى ابن حجر والمعتمد عدم نقض الوضوء بمسها وجواز  
النظر اليها والخلوة بها لان لا تنقض بالشك رمي وما استلحق  
زوجة ابنه صارت بنته او زوج بنته صار ابنه ولا يفسخ النكاح  
ان كذبه الزوج قال القاضي في فتاويه وليس لنا من يطأ اخته في  
الاسلام الا هذان روض واذا مات ورثت منه بالزوجيه لانها  
اقوى من الاختية واذا اطلق امتنع التجديد **قوله** والاخت وهي  
من ولدها ابوان او احدهما **قوله** والعمة وهي اخت ذكر ولده بواسطة  
او بغيرها **قوله** او الرضاع ويضبطهن من النسب والرضاع مجازان  
احدهما يحرم على الرجل اصوله وفصوله وفصول اول اصوله واول

فصل

فصل من كل اصل بعد الاصل الاول فالاصول الامهات والفصول  
البنات وفصول اول الاصول الاخوات وبنات الاخ وبنات الاخت  
واول فصل من كل اصل بعد الاصل الاول فالاصول الامهات وا  
لفصول البنات وفصول اول الاصول الاخوات وبنات الاخ  
وبنات الاخت واول فصل من كل اصل بعد الاصل الاول العمات  
والخالات وهذه للاستاذ ابي اسحاق الاسفراحي ثابتهما التليذه  
ابي منصور البغدادى ورجعهما الرافع وهي اصح من الاناث وانخص  
وجات على غلط قوله تعالى انا احللن لك ازواجك الاية فدل على  
ان من عراهن من الاقارب ممنوع انه يحرم جميع من شملته القرابة  
غير ولد العمومة وولد الخوالة وعد بعضهم من الموانع اختلاف  
الجنس فلا يجوز للادمى نكاح جنية قاله ابن العماد نقلا عن ابن  
يونس وافق به ابن عبد السلام وخالف في ذلك القولى وهو  
الاوجه ثم رمل **قوله** فيحرم هؤلاء السبع المذكورات من الرضاع  
فرضعتك ومن ارضعتها او ولدتها او ولدت ابان رضاع وهو  
الفحل او ارضعته او ارضعت ومن ولدك بواسطة او بغيرها  
ام رضاع وقس الباقي بذلك من السبع المحرمة بالرضاع والمرتضعة  
ببنتك او ابن فروعة نسبها او رضعا وبنتها كذلك وان سفلت  
بنت رضاع والمرتضعة بلبن احرا بوليك نسبها او رضعا اخت  
رضاع وكذا مولودة احرا بوليك رضعا وبنت ولد المرتضعة  
او الفحل نسبها او رضعا وان سفلت ومن ارضعتها اختك  
او ارتضعت بلبن اخيك وبنتها نسبها او رضعا وان سفلت  
وبنت ولد ارضعته امك او ارتضع بلبن ابيك نسبها او رضعا  
وان سفلت بنت اخ او اخت رضاع واخت الفحل او ابنته او

بي



المرضعة بواسطة او غيرها نسبيا او رضاعا عامة رضاع واخت  
 المرضعة واخت امها او ام الفحل بواسطة او غيرها نسبيا او  
 رضاعا خالة رضاع **قوله** وامها تلك التي ارضعتكم الخ قال الشافعي  
 في الاية دلالة على تحريم السبع ووجه المحرمات السبع اما بالولادة  
 او الرضاع له او منه وهما الاصول والفروع ولما بالاخوة له او لاصله  
 وهما الاخوات والعمة والخالات ويزاد في الاخوات بواسطة او  
 غيرها ليدخل بناتها **قوله** زوجة الاب والابن وان لم يدخل  
 بها الاب او الابن **فرع** لا تحرم بنت زوج الام ولا امه ولا بنت زوج  
 البنت ولا امه ولا ام زوجة الاب ولا بنتها ولا ام زوجة الابن ولا  
 بنتها ولا زوجة الربيب ولا زوجة الراب لخروجهم عن المذكورات  
**تفصيله** الربيبة بنت الزوجة وبناتها وبنت ابن الزوجة  
 وبناتها وكرة المأوردي ومن ثم يعلم تحريم بنت الربيبة وبنت  
 الربيب لانها من اولاد زوجته وهي مسألة نفيسة وقع السؤال  
 عنها مراد انتهى ثم الخطيب على اي شجاع **قوله** وزوج الام المدخول  
 بها في الحياة ولو في المبرور وان كان العقد فاسدا وكذا اذا استدخلت  
 ما هو المحترمة حالة انزاله كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى وان  
 لم يكن محرما حال الاستدخال خلافا لما وردى ومن تبعه فان  
 لم يدخل بالزوجة لم تحرم بنتها الا ان تكون منفية بلعان بخلاف  
 امها والفرق ان الرجل يبتلى عادة بكلمة امها عقب العقد  
 لترتيب اموره فحرمت بالعقد ليسهل ذلك بخلاف بنتها واعلم  
 انه يعتبر في ذم حتى الابن والاب وفي ام الزوجة عند عدم الدخول  
 بهن ان يكون العقد صحيحا **قوله** الذين من اصلابكم لبيان  
 ان زوجة من بنته لا تحرم عليه اي فليس احترازا عن ولد

الولد

الولد ولعن ولد الرضاع انتهى **قوله** وذكر الجورجى على الغالب  
 اي فلا مفهوم له **قوله** واما للجمع بين المرأة وامها الخ اي ولو من  
 رضاع وضابط ذلك ان كل امرأتين بينهما نسب او رضاع لو  
 فرضت احدهما ذكر حرم نكاحهما كما اشار الى ذلك المصنف بالامثلة  
 خرج بالنسب والرضاع المرأة وامها وان حرم نكاحهما لو فرضت  
 احدهما ذكر **قوله** لا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى هذا  
 تأكيد لا تقدم وبيان لحاصله **قوله** رواه الترمذي وموافقه من قطعة  
 الرحم وان رضيت بذلك فان الطبع يتغير واليه اشار صلى الله عليه  
 وسلم في الخبر انتهى عن ذلك بقوله انكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم  
 كما رواه ابن جبان وغيره وروى بغير هذا اللفظ ايضا بخلاف جمعها  
 في الملك بلا وطي فانه جائز لان الملك قد يقصد به غير الوطي ولهذا  
 يجوز ان يملك من لا تحل له **قوله** بخلاف ما الوجه بين حرية وامه بعقد  
 وقدم الحرية كزوجتك ابنتي وامتي بكرا او يكون وكلا فيهما او وكلا  
 في واحدة ووليها في واحدة وكيا في اخرى فقبلهما فانه يبطل  
 في الامة وقطعها لان شرط نكاحها فقد القدرة على الحرية اما لو  
 تقدم الحرية فانه على الخلاف ويصح في الحرية **قوله** وبين اكثر من اربع  
 له هذه شريعتنا وشريعة موسى عليه السلام لا تتغير بعدد  
 تغليب المصلحة الرجال وشريعة عيسى لا يراد على واحدة تغليبها  
 لمصلحة النساء فاعت هذه الشريعة المصلحة فجوزت اربعا  
 للحرة واعلم انه قد تعين الواحدة كما في نكاح الامة والنكاح للحاجة  
 كالسعية والمجنون وقد يجوز من غير حصر كما في النبوة فالاحوال  
 ثلاثة انتهى لكن يبقى الكلام في حكمة التخصيص بالاربعة قال  
 بعضهم والحكمة في ذلك ان المقصود من النكاح الالف والموا

نسة



وذلك يفوت مع الزيادة على الأربع وعبارة رملی وكان حكمة  
 هذا العرد وموافقته لاخلط البرن الاربعة المتولدة عنها  
 انواع الشهوة المستوفاة غالباً بهن **قوله** لقوله صلى الله عليه  
 وسلم الغيلان الخ واذا امتنع ذلك في الروام ففي الابتدا **قوله**  
 عن الحكم ابن عتيبة بمثناة فوقية وموحدة تحية **قوله** على ان لا  
 ينكح العبد ومثله المبعوض ولانه على النصف من الحر **قوله** فانا  
 لو حررنا عليه النكاح الخ وينكح الي ان يبقى محصور كما رجحه الروايات  
 ولا يخالفه ترجيحهم الخ في الاواني الي ان يبقى وبجراذ النكاح  
 يحطاط له فوق غير وما فوق به من ان ذلك يكفي فيه الظن  
 فيباح المظنون مع القدرة على التيقن بخلافه هنا مردود بما تقرر  
 من حل المشكوك فيها مع وجود متيقن الحل ثم ما عسر عده بمجرد  
 النظر كالف غير محصور وما سهل كجاية كما صرحوا به في باب  
 الامان وذكره في الانوار هنا محصور وبينهما وسايط يلحق با  
 حرهما بالظن وما شك فيه يستغنى فيه القلب قاله العراقي  
 والزي رجحه الاذرجي التحريم عند الشك لان من الشروط  
 العلم بجلها رملی **قوله** وهو نكاح الشغار معجبتين اولاهما  
 مكسورة من شغل القلب اذا رفع رجله ليقول فكان كل منهما يقول  
 لا ترفع رجل بنتي حتى ارفع رجل بنتك او من شغل البلر اذا خلا  
 بخلوة عن المهر او عن بعض الشروط **قوله** على ان تزوجني او تزوج  
 ابني مثلاً **قوله** وهو الموقت بمدة معلومة او مجهولة فيفسده  
 ولاحد بالوطى فيه وان علم الفساد كما جرم به في الروض لشبهة  
 اختلاف العلماء قالوا فلوقال زوجتك حياتها لم يصح كالباع بل  
 اولى لان النكاح احكاما بعد الموت وذلك يناقضها **قوله**

لا ينكح

لا ينكح المحرم ولا ينكح هو يفتح يا الاول وكسر كافه وضم يا اليه الثاني  
 وكسر كافه ايضا بكري فلا يصح نكاح محرم ولو كبره اي بخلاف ما لو  
 عقد الوكيل في حال صلاة الموكل لان الصلاة لا تمنع حتى لو عقد  
 فيها ناسيا صح قاله النووي في نكاح المذهب **قوله** من شخص لآخر  
 خرج به الشخص نفسه فله نكاحها بلا استبراء وبلا انقضاء عدة  
 ومحلها في المستبراة اذ لم يكن سببه العتق والافان سبق وطوى  
 خلا لافلا بد من الاستبراء **قوله** لنحو ثقل وحركة الواو بمعنى او  
 فاحر الامرين كاف في ذلك **قوله** فليس لهما ان تنكح اخراي بعد  
 تمامها حتى تزول الرية اي بمعنى زمن يزعم النساء انها لا تلد  
 له انتهى **قوله** للتردد في انقضاء العدة وان تبين ان لا حمل في نفس  
 الامر للشك في حال المكوحة خلافا لبعض المتأخرين حيث  
 قال القياس صحة النكاح كما لو باع مال ابيه طانا حياته فبان  
 موته وان اقتضى اطلاق الشجين بطلانه **قوله** ان عرض  
 فيها بالاجابة اي اما اذا صرح باجابه فيحرم النكاح كالخطبة  
 والكراهة ومخوها يتعلق بالموجب والمقابل للاعانة على الاتم  
 منها لكن لا كراهة في الزوج في نكاح الغرور لانه غير عالم كما  
 هو فرض المسالة فيما يظهر فالكراهة على الموجب اما نفس  
 الغرور فينبغي تحريمه **قوله** ونكاح الغرور اي النكاح المرتب على  
 الغرور ومكروه وان كان الغرور حراما **قوله** ولا يخص المكروه فيها اي  
 في الثلاثة اي بل منه ما ياتي في المخلوقة من ما زناه **قوله** ولا يمنع  
 زناه بامرأة اي بالزنا الحقيقي لانها اجنبية عنه اذ لا يثبت لها  
 توارث ولا غيره من احكام النسب وان اخبره صادق كعيسى صلى  
 الله عليه وسلم وقت نزوله بانها من مائة لان الشرح قطع نسبها



عنه فلا نظر لكونها من ما سفاح بخلافه من مجنون فان الصادر  
منه صورة زنا فيثبت به النسب والمصاهرة ولولا ط ب فلام  
لم تحرم على الفاعل ام الغلام او بنته بخلاف ولرها من زنا يحرم  
عليها اجماعا لانه بعضها والفضل منها انسانا ولا كذلك المني  
ومن ثم اجمعوا هنا على ارثه ثم رمل **قوله** لكن يكره له نكاحها  
لا يخفى ان كراهة نكاح بنت الزنا لا يتقيد بصاحب الماء بصاحب  
الماء بل كل احد يكره له نكاحها كما هو مذكور مصرح به في اوائل النكاح  
فما وجه التقييد هنا بصاحب الماء **قوله** كالحنفية اي والحنابلة كما  
اشار الى ذلك التمام بالكاف **قوله** وخص النبي صلى الله عليه وسلم  
الح اشار الى بعض خصايصه ولا ما ذكره هنا لانها في النكاح  
اكثر منها في غيره اذ ذكرها مستحب لئلا يراها جاهل فيعمل بها اخذ  
باصل الناس فوجب بيانها لتعرف فاي فائدة اهم من هذه وهو  
اربعة انواع واجبات ومحرمات ومباحات وتسمى تخفيفات وفضائل  
وتسمى كرامات واما قال وخص ولم يقل اختص لانها لما لم تلزم افراد  
ما خص به دون بقية الانبياء عبر بخص ليشمل ما كان مختصا به  
وما شاركه فيه الانبياء بخلاف اختص فانه اقوى دلالة على انفراده  
به **قوله** بل قال العراقي الخ ضعفه الرمل **قوله** ويعقده بلا اذن الخ  
بان يوجبه لغيره فيقبله ليعاير قوله الاتي ويعقده وحده  
لنفسه ولغيره وهذا يقتضي انه لا بد له لعقاده من صيغة  
وهو كذلك الا فيما زوجه الله تعالى فلا يحتاج اليها منه صلى الله  
عليه وسلم **قوله** لنفسه اي ولو على الزوجة المحرمة **قوله**  
ان كان حلالا وفي مسلم وغيره قالت تزوجني النبي صلى الله عليه  
وسلم ونحن حلالان بسرف وقال ابو رافع تزوجها وهو

حلال

حلال وكتب السفير بينهما رواه الترمذي وحسنه وقرر رد  
الشافعي بذلك رواية ابن عباس الاولي **قوله** كما اعتق صفية  
وجعل عتقها صداقها بمعنى انه اعتقها بلا عوض وتزوجها بلا  
مهر مطلقا **قوله** ومنعه نكاح امة ولو امة مسلمة الظروجه تخصيله  
عليه السلام بذلك مع ان الامة الكتابية محرمة على غيره ايضا  
المهر الا ان يقال بالنظر لما فيها من الخلاف من حل الكافرة لغير  
فالخصوصية في عدم الخلاف في تحريمها عليه او في تحريم النوعين  
فان المحرم على غيره احراز النوعين **قوله** ونكاحه غني عن المهر  
وبرق الولد ومنصبه الشريف منزله عن ذلك **قوله** لانها انكره  
صحبته ولانه اشرف من انه يضع ماله في رحم كافرة ولقوله تعالى  
وازواجه امهاتكم ولا يجوز ان تكون المشركة ام المؤمنين **قوله**  
فله ان يتسرى بكتابية قال اما وردى لانه صلى الله عليه وسلم  
تسرى برحيمانه وكانت يهودية من سبي قريظة واستشكل بهذا  
تعليقهم السابق بانه اشرف من ان يضع ماله في رحم كافرة ويجاب  
بان القصد بالنكاح اصاله التوالد فاحتيط له وبانه يلزم فيه  
ان تكون الزوجة ام المؤمنين بخلاف الملك فيهما ثم روى **قوله** لانه  
مامون من الجور وقرمات عن تسع ولان غرضه نشر باطن الشريعة  
وظاهرها وكان اشوحيا فابيح له تكثير النساء لينقلن ما يرينه  
من افعاله ويسمعه من اقواله التي يسعي من الافضاح بها حضرة  
الرجال **قوله** ما اثره لنفسه من الفقر وهذا لا ينافي ما صح انه  
تعوذ من الفقر لانه في الحقيقة اما تعوذ من فتنة كما تعوذ من  
من فتنة الغنى او تعوذ من فقر القلب بدليل قوله صلى الله عليه  
وسلم ليس الغنى بكثرة العرض واما الغنى غنى النفس **قوله** اذا



اختارنه اي قوله تعالى ولا ان تبدل بهن من ازواج الاية فنسخ  
بقوله تعالى انا احللنا لك ازواجك الاية لتكون المنة بترك الزوج  
عليهن له ذكره الاصل ثم روض **قوله** لم يحصل الفراق بالاختيار بل  
تتوقف الفرقة على الطلاق وقوله اختارت نفسي ليس طلاق في وجه  
الوجهين **قوله** وتحرم نكاحهن نقل القضاء انه يحرم على سائر  
الامم تزوج نساء سائر انبياءهم **قوله** اي زوجاته وسرايه اي  
امايه الموطوات اكرامه عليه الصلاة والسلام **قوله** بغيره  
ولو كن مطلقات ومختارات فراقه ولو قبل الرخول ثم رمل **قوله**  
وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله قبل نزلت في طلحة ابن عبيد الله  
فانه قال ان مات لا تزوجن عايشة ولا نهن امهات المؤمنين  
قال تعالى وازواجه امهاتهم قال تعالى وازواجه امهاتهم ولا نهن  
ازواجه في الجنة ولا ان المرأة في الجنة الاخرى واجها كما قاله ابن  
القشيري ثم روض **قوله** والاظهر في شرح الصغير القطع بالحل  
الذي حشي عليه الرمل في شرحه الحرمة مطلقا كما تقدم اتفاقا  
به والره وفاقا للجمهور خلافا لما في الشرح الصغير **قوله** لم تكرهه  
في نكاحه كما هو قضية وجوب نسايه واحتج له بما رواه البخاري  
انه صلى الله عليه وسلم قال تزوجته القابلة له اعوذ بالله من  
لقد استعزني بمعاذ الحق باهلك روي ان نساء لقنها ان تقول  
له ذلك وقلن انه كلام يعجبه **قوله** وايجاب طلاق مرغوبه على  
زوجها لينكحها قال الما ورد في لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا  
استجبوا لله وللرسول اذ دعاكم لما يحبيكم وقال الغزالي لقعة  
زيد رضي الله عنه قال ولعل السرفيه من جانب الزوج امتحان  
ايمانه بتكليفه النزول عن اهله ومن جانب النبي صلى الله

عليه

عليه وسلم ابتلاوه ببليّة البشريّة ومنعه من خائنه الاعين  
ولذلك قال تعالى وتخي في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس  
والله احق ان تخشاه ولا شيء ادعى الى حفظ البصر من طمحاته  
الاتفاقية من هذا التكليف قالت عايشة لو كان النبي صلى الله  
عليه وسلم يخفي اية اخفي هذه **قوله** وتحرم خطبة غيره بمجرد  
خطبته اي وان لم يجب **قوله** ولا يصح نكاح غيره اي غير النبي  
صلى الله عليه وسلم اي اما النبي صلى الله عليه وسلم فله تزويج  
من يشاء من النساء ولو لنفسه من غير اذن من المرأة  
ووليها ووليها متوليا للطرفين لانه اولى بالمؤمنين من انفسهم  
**قوله** الا بولي وشاهدي عدل تمتة وما كان من نكاح على غير  
ذلك فهو باطل والمعنى فيه الاحتياط للايضاع فلا تزوج امرأة  
نفسها ولا غيرها ولو باذن ولا تقبل نكاحا لاحد بولاية ولا  
ولالة اذ لا يليق بحسن العادات دخولها فيها لما قصد منها  
من الحيا وعدم ذكرها اصلا **قوله** الا فيما اذا زوج بنت ابنه  
البكر او المحنونة كما استظهره المصنف وبه يعلم اشتراط اجبا  
وبه صرح العراقيون واعتمده ابن الرفعة فيمنع ذلك في بنت  
الابن الثيب البالغة العاقلة ثم رمل **قوله** ابنة ابنه الاخر  
المحجور عليه والاب فيهما بنت او ساقط الولاية **قوله** لقوة  
ولايته اي وشفقته دون سائر الاوليا وشمل اطلاقه لزوم الايجاب  
والقبول وهو كذلك وجوز الايتان بقبول نكاحها بدون الواو  
وهو الاوجه كما اعتمد الوالرخلاف صاحب الاستقصا  
وان معين ولا يتولاها غير الجرحى وكيله بخلاف وكيله او  
وليّه بقولي هو الطرف الاخر فانه يجوز **قوله** الا في تزويج الاب

ره

ب



وان لم يلى المال لطرو سفه بعد البلوغ على النص لان العاد  
عليه خلافا لمن زعم ان ولاية تزويجها تابعة لولاية مالها **قوله**  
البكر ويراد فيها العذرا لغة وعرفا وهم يفرقون بينهما فيطلقون  
البكر على من اذنها السكوت وان زالت بكارتها ويخصون العذرا  
بالبكر حقيقة والمعنى يطلق على مقارنة الحيض وعلى من حاضت  
وعلى من ولدت او حبست بالبيت ساعة طهنت ادهقت المص  
العشرين ثم رمل **قوله** فلا يشترط رضاها الخبر الرار قطن الثيب  
احق بنفسها من وليها والبكر يزوجه ابوها وهو مجمع عليه  
في الصغيرة ويشترط لصحة ذلك كفاءة الزوج ويسار بمجال الصراق  
عليه كما افتي به الوالد رحمه الله فلوزوجهما من معسر به لم يصح  
لانه لم يحسها حقها وعدم عراوة بينهما وبين الزوج كما بحثه  
الصراقي وعدم عراوة ظاهرة بينهما وبين الولي والا فلا يزوجهما  
الا باذنها بخلاف غير الظاهرة لان الولي يحتاج لموليته خوف  
العار ولغيره واعتبر الظهور هناك دون ما مر في الزوج لظهور  
الفرق بين الولي المجرى والزوج لان انتفا العراوة بينهما وبين  
الولي يقتضي انه لا يزوجهما الا لمن يحصل منه حظ ومصلحة  
لشفقته عليها اما مجرد كراهيتها له من غير ضرورة فلا يوثق  
لكن يكره تزويجها منه كما نص عليه في الامم ثم رمل **قوله** ويشترط  
لجواز مباشرته لذلك لا لصحة كونه بمهر المثل وان يكون حالا  
وان يكون من نقد المبلد زيادي **قوله** فان كان كذلك فلا يزوجه  
اي لا يجوز ولا يصح تزويجه ثم ابن حجر **قوله** قبل البلوغ اي  
واما بعد البلوغ فيزوج واحدة لحاجة كان تظهر رغبته في النسا  
لدورانه حولهن وتعلقه بهن ونحو ذلك اي بتوقع الشفا

فيه بقول عدلين من الاطباء ويزوجه اب ثرجد ثم حاكم دون سا  
العصبات وتزوج مجنونة ولو صغيرة وثيبا لمصلحة في تزويجها  
ولو بلا حاجة اليه بخلاف المجنون كما مر لان التزويج يفيد لها  
المهر والنفقة ويفهم المجنون **قوله** بخلاف العاقل اي غير مسوخ  
اما الصغير والمسوخ ففي تزويجه الخلاف في الصغير المجنون  
قاله الجويني ثم رمل **قوله** للاب والابن لجد تزويج صغير عاقل  
اكثر من واحدة ولو اربعة ان راه مصلحة لان تزويجه منوط  
بها وقد تقتضي ذلك **قوله** الا بلفظ التزويج او الانكاح او ما اشق  
منهما نحو انا من زوجك بنتي الخ او يقول الزوج انا متزوج بنتك  
الخ فيقول الولي زوجتك **قوله** لان القران ورد بهما اي بالتزويج  
والانكاح **قوله** فلا ينعقد بغيرهما كلفظ بيع وتمليك وهبة  
واباحة **قوله** بالعجمية وهي ما عدا العربية من سائر اللغات  
كما في سائر اللغات كما في المحرر **قوله** اعتبارا بالمعنى لانه لفظ لا يتعلق  
به اعجازا فاكتمى بترجمته **قوله** في بيان الاوليا واسباب الولاية  
اربعة السبب الاول الابوة السبب الثاني العصبية السبب  
الثالث الاعتناق السبب الرابع السلطنة وقد ذكرها الشافعي  
هكذا مرتبة **قوله** كما في الارث ولانه اقرب واشفق وقربا  
الام مرجحة وان لم يكن له دخل فيه اذ العم للام لا يرث نعم  
لو كان احرا العصبية اخل الام كان تعاقب اخوان على امراة ثم  
انها اتت من احدهما بنت ثم من الاخرى ذكر فاذا اريد تزويج  
هذه البنت يقدم هذا الاخ للام لان هذا اخاها وابن عمها فيقدم  
هذا الاخ للام على غيره لما تقدم او كان معتقا واستويا عصبوبة  
قدم ثم معتق ثم عصبية بحق الولاية ترتيب اربهم **قوله** فلا يزوجه



بالبنوة خلافا للزنى كالإيالة الثلاثة حيث ذهبوا إلى أن الابن يزوج  
 أمه ولا أنه مقدم على الأب كما نقل عن الحنفية والمالكية وهو قياس  
 ما يأتي في الولاء عندنا **قوله** لأنه لا مشاركة بينه وبينها في النسب  
 إذا نسب إليها إلى أبيها وانتساب الابن إلى أبيه ولهذا لم يل  
 إلا من الأم **قوله** فلا يرفع العار عنه أي النسب **قوله** أو قاضيا  
 أو نحو أخ بوطى بشبهة أو نكاح مجوس **قوله** المعتقد أي الرجل  
**قوله** ثم عصبة ولو أن في خبر الولاء جهة كل جهة النسب وفي الخنثى  
 هنا وفي النسب يزوج من يليه بأزله وجوبا فيما يظهر خلافا  
 للبغوى ليكون وكيلاً عنه بتقدير ذكره ثم رمل **قوله** كما في  
 الأثر بتزويجهم فيقدم بعد عصبة المعتقد معتق المعتقد  
 ثم عصبة وهكذا نعم أخو المعتقد وإن أخيه مقدمان هنا على  
 جده وكذا العم هنا يقدم على أبي الجد وابن المرأة لا يزوجهما  
 بالبنوة وابن المعتقد يزوج ويقدم على أبي المعتقد لأن النقيب  
 له **قوله** يزوج عتيقة المرأة بعد عصبة العتيقة من النسب  
**قوله** في حياتها ويكفي سكوتها أن كانت بكرًا كما مثله كلامهم وجري  
 عليه الزكشي في تكملة وإن خالف في ذلك في ديباجه أي التي  
 أراد تزويجها وأما السيدة المعتقدة الكاملة فلا بد من أذنها  
 الصريح لظننا ولو كانت المعتقدة بكرًا لانتفى من ذلك  
 كان كانت صغيرة ثيبًا امتنع على الأب تزويج أمته إلا أن كانت  
 محنونة وأمة المرأة كعتيقها فيما ذكر والمبعدة يزوجهما مالك  
 وبعضهما مع قريتها والأفع معتق بعضها والأفع السلطان  
 من ويعتبر في تزويجها رضاها أي العتيقة **قوله** إذا ولاية لها  
 أي ولا ملاك فلا يرد اعتبار أذنها الصريح في تزويج أمها ولو

بكرًا

بكرًا مع أنه لا ولاية لها **قوله** ما لو كانت المعتقدة بكسر التاء **قوله**  
 المعتقدة بكسر التاء أيضًا **قوله** لا اتحادهما أي وليها والعتيقة ديناً  
 فالمراد على كونها موافقة للمولى في الدين كذا يخط شيخنا الزيات  
 فلا يرد ما ذكر على كلامه ولا على كلام أصله **قوله** فيقدم ابنها  
 أي ابن الميثة وإن سفل على أبيها أي الميثة **قوله** السلطان فرع  
 اعتمد ران السلطان يزوج بنياًة اقتضتها الولاية قس  
**قوله** واليالك أن أو قاضيا أو متوليا العقود الألفية أو هذا النكاح  
 لخصوصية من هي حالة العقد بمحل ولايته ولو مختارة وإذا نت  
 له وهي خارجة عن محل ولايته ثم يزوجهما بعد عودها له كما  
 يأتي لا قبل وصولها له بل لا يجوز له أن يكتب بتزويجها ثم رمل **قوله**  
 نعم أن زوج الخنثى فبان ذكر أصح وينبغي أن يقال لمثل ذلك فيما  
 لو عقد بمستوري البلوغ إذا لفرق كما لو شهد خنثيان في نكاح  
 فبان أن ذكرين فإنه يصح شهادتهما بخلاف ما لو عقد على امرأة  
 فبان أن ذكرًا أو عقد له وليه على رجل فبان أن في ذاته لا يصح  
 والفرق أن هذا مفقود عليه بخلاف الولاية والشهادة مقصودان  
 لغيرهما إذا النكاح لا يوجب بل لا زوجين بخلافه بل لا ولي أو شهود  
 عند بعضهم ثم الأصل **قوله** فيزوج الأب بعد في زمن جنونه أي  
 الأقرب نعم بحث الأذري أنه لو قل جدًا اليوم في سنة انتظرت  
 فإذا زوج الأب بعد في هذه الحالة فإنه لا يصح تزويجه بل ينتظر  
 ليزوج فيها كما لا يخفى **قوله** ولو قصر زمن المرافقة جرد ففي كعدم  
 أي من حيث عدم انتظاره قطعاً لا من حيث عدم صيغة الكاعة  
 فإنه لو وقع تزويجه في زمن إفاقته فإن وقع تزويجه في مدة  
 إفاقته صح تزويجه فإذا زوج الأب بعد في زمن إفاقته فإنه



لا يصح تزويج الابعد في هذه الحالة ويشترط بعد افاقة صفائه  
من اثار خيل تحمل على حدة في الحق **قوله** ولو فاسق خلافا لابي  
حنيفة ومالك وابن حنبل في الشهود كذلك وعند احمد كرهنا  
والفسق يتحقق بارتكابه كبيرة او اصرار على صغيرة ولم تغلب  
طاعات المصرو ولو تاب الفاسق زوج حاله على المعتمد لان  
الشرط عدم الفسوق لا العدالة ووبينهما واسطة ومن ثم  
زوج المستور قال الغزالي اتفاقا ومن لامرؤ له واصحاب الحرف  
الدين **قوله** نعم للامام الاعظم الخ اي ولو كان فاسقا فانه لا  
ينفزل بفسقه بخلاف غيره **قوله** بالولاية العامة تفخيم الشانه  
فعليه انما يزوج اذا لم يكن لهن ولي غيره اي فالخاص كالاب  
والجد والاخ وابنه مقدم عليه ويشترط في الزوج حل واختيار  
وتعيين وعلم بحل المرأة له فلا يصح نكاح محرم ولو بوكيله  
ولا مكره وغير معين كالبيع ولا من جهل حلها له احتياطا  
لعقد النكاح وفي الزوجة حل وتعيين وخلوها امرأى من نكاح  
نكاحا وعدة فلا يصح نكاح محرمة ولا اخرى امرأتين للابها م  
ولا منكوحة ولا معتدة من غيره لتعلق الغير بها ولا يشترط  
معرفة الشهود للزوجة والان المنكوحة بنت فلان الذي  
يزوج بل الواجب عليهم الحضور وتحمل الشهادة على صورة  
العقد حتى اذا ادعى الا بشهادة لم يحل لهم ان يشهدوا ان  
المنكوحة بنت فلان الذي زوج بل يشهدون على جريان  
العقد كما قال القاضي حسين في فتاويه التي رتبها البغوي  
كزا خط شيخنا الزيادي وفي الشاهدين ما ياتي في الشهادات  
وعدم تعيين لهما او لاحدهما للولايات فلا يصح النكاح بحضرة

من انتفى فيه شيء من ذلك كان عقد بحضرة عبيدين او امرأتين  
او فاسقين او اصرمين او اعجميين او في ظلمة شديدة او خنثيين  
ولا بحضرة متعينين للولاية فلو وكل الاب والاخ المنفرد في نكاح  
وحضرة مع اخر لم يصح وان اجتمع فيه شروط الشهادة لانه  
ولي عاقد فلا يكون شاهدا على النكاح ووكيله نايبه اي ولا  
يكون الزوج شاهدا على النكاح ووكيله نايبا عنه في قبول النكاح  
ولا يعتبر احضار الشاهدين بل يكفي حضورهما ولا بد ههنا من  
اتصاف الشاهدين بالكمال حال التحمل بخلاف سائر الشهادات  
انما يعتبر فيها الكمال حال الادا وكان الفرق انه لما كان التحمل  
واجبا ههنا اشبه حالة الادا في غيره **قوله** فان عضل القريب  
ولو مجبرا اي امتنع دون ثلاثة **قوله** او سافر الى مرحلتين او اكثر ولم  
يحكم بموته وليس له وكيل خاص في تزويج موليته زوج السلطان  
لا الابعد وان طالت غيبته وجعل محل حياته اما اذا كان له  
وكيل فهو مقدم على السلطان خلافا للبليقي **قوله** بخلاف مالو  
سافر دون مرحلتين اي سوا كان في محل ولايته ام لا امرؤ قسى فلا  
يزوج السلطان قسى فلا يزوج السلطان الا باذنه نعم ان نفذي  
الوصول اليه بخوف جاز له ان يزوج بدون اذنه قلله الرويانى  
وهو المعتمد **قوله** اذا دعت بالفقة عاقله ولو سفيهة **قوله** اي  
كفو وقد خطبها وعينة ولو بالنوع كما خطبها الكفا فدعت الي  
احد م او ظهرت حاجة مجنونة للنكاح وامتنع الولي من تزويجه  
اي الكفو **قوله** لان المهر يتحضر حقا لها يوخز من التعليل  
انها لو دعت الي محبوب او عني فامتنع الولي كان عاضا وهو  
كذلك اذا لحق له في التمتع وكذا لو دعت الي كفو فقال لا ازوجه



الابن هو اكفامنه او هو اخوها من الرضاع او خلفت بالطلاق  
 لا ازوجها او مذهبى لا يرى حلها لهذا الزوج لوجوب اجابتهما  
 حينئذ كالمضطر ولا نظر لقراره بالرضاع ولا الحلفه لانه اذا زوج  
 باجبار الحاكم لم يحث ولم يأن **قوله** حاضران او وكيلهما **قوله** لتقرر  
 او توارى خلاف ما اذا حضر فانه ان زوج فقد حصل الفرض والا  
 ففاضل فلا معنى للنية عند حضوره فان تكرر الاصل تلاما فهو  
 كبيرة يفسق بها العاضل مع عدم غلبة طاعاته على معاصيه  
 كما ذكره في الشهادات زوج الابعد والا فلا لان العضل صغيرة  
 وافق المصنف بانه كبيرة باجماع المسلمين مراده انه مع عدم  
 تلك الغلبة في حكمها التصريحه هو وغيره بانها صغيرة وحكامهم  
 لذلك وجهها ضعيفا ثم رمل على المنهاج وعبارة قس قال من الفصل  
 لا يفسق به الا اذا لم تغلب طاعاته على معاصيه قال الفاضل  
 انه ان غلبت طاعته على معاصيه زوج السلطان وان عضل  
 الولي الن مرة والازوج الابعد لضعف الاقرب **قوله** وقرم  
 عند اجتماع اولياي من النسب **قوله** في درجة اي رتبة كما  
 حوة اشقا اولاد او اعمام كذلك فاذنت لكل منهم بانفراده  
 او قالت اذنت في فلان فمن شاء منكم فليزوجني استحباب ان  
 يزوجهما فقههم بباب النكاح ثم اورعهم وبعد ذلك استنهم  
 برضاهم اي باقبيهم ولو زوج المفضول صح اما لو اذنت لاحد  
 فلا يزوج غيره الا بوكاله عنه واما لو قالت زوجوني فانه  
 يشترط اجتماعهم وخرج باوليا النسب المعتقون فيشترط  
 اجتماعهم او توكيلهم لصح عصبة المعتق كاوليا النسب  
 فيكفي احدهم فانه تعدد العتق اشترط واحد من عصبة

كل **قوله** بقرعة بينهم وجوبان قرع منهم زوج ولا تنتقل الولاية  
 للحاكم واما خبر فان تشاخوا فالسلطان ولي من لا ولي له  
 فيحول على العضل بان قال كل لا ازوج والا وجه كما قال ابن  
 داود استحباب اقراع السلطان فان قرع غيره جاز وان  
 ذهب ابن كج الى تعيين اقراع السلطان بين الاوليا  
 فلو زوج بعد القرعة غير من خرجت قرعته وقد اذنت  
 لكل منهم ان يزوجهما صح تزويجه وخرج بقوله وقد اذنت  
 لكل منهم ما لو اذنت لاحدهم خروج الاخر فانه لا يصح قطعا  
 كما مر **قوله** ويشترط في الشاهدين الخ وتقدم بعضه انفا  
 في كلام الخاشية **قوله** وينعقد النكاح ظاهرا وباطنا بحجر من  
 لكن الاول عدم حضورهما **قوله** بابي الزوجين وابويهما  
 وعدويهما الواو يعني اوز يحريهما ويجرها وابيه لابيها  
 لانه العاقد او موكله نعم يتصور شهادته باختلاف دين  
 او **قوله** اي ابني كل منهما وابني احدهما وابن الاخر  
 فالصور ثلاث **قوله** لثبوت النكاح بهما في الجملة اي في غير  
 هذه الصورة لان الزوج لو ادعى عليها انها زوجته فها  
 نكرت واقام ايها منه شاهدا عليها لم يقبل لوجود المانع  
 وهو شهادتهما لابيها وكذا احكسه لو ادعت عليه زو  
 جته فانكرت واقامت بينة منها شهدا عليه لم يقبل  
 ايضا لوجود المانع **قوله** نعم ان كان العاقد بهما الحاكم  
 لم يصح هذا ما قاله الشايج رحمه الله تعالى لابن الصلاح  
 وغيره كالبسكي وصح المتولي رحمه الله وغيره عدم الفرق  
 وهو المعتمد اذ ما طريقة المعاملة يستوى فيه الحاكم



وغيره وعبارة شيخنا في حاشيته والمعتمد الاكتفاء بالعدالة  
 الظاهرة مطلقا حتى بالنسبة للمحاكم كما اقتضاه اطلاق  
 المصنف بتعالا صله **قوله** لا مستوري الاسلام والحرية الواو  
 بمعنى او **قوله** فلا ينفقد به نعم لو عقد بمجهول الاسلام وا  
 لحرية فبالا مسلمين حرين فظاهر انها كالمختلين وتقدم انه  
 يصح فيها اذا ابا ناذكرين والمستوري الاسلام مستور البلوغ  
 اذ لا فرق **قوله** ولو بان فسق الولي او الشاهد او غيره من  
 موانع النكاح كجنون او احماء او صغر ادعاء وارثه او وارثها  
 وقد عهرا واثبتته **قوله** عند العقد سواء اعلم به عنده او بعد  
 ما لم يقر قبل عند حكم انه بعد ليني ويحكم بصحته والالم يلتفت  
 اليه اي بالنسبة لحقوق الزوجية لا التقرير بالنكاح  
 عليه اي على الفسق ثم محل بطلانه باتفاقهما اما هو فيما  
 يتعلق بحقوقها دون حق الله تعالى فلو طلقها ثلثا واثاما  
 او الزوج بدينه بفساد النكاح بذلك او بغيره لم يلتفت  
 لذلك بالنسبة لسقوط التحليل لانه حق الله تعالى فلا يرتفع  
 بذلك قال الخوازمي فلو اقاما بدينه لم تسمع قال السبكي وهو  
 صحيح اذا اراد نكاحا جديدا كما فرضه فلو اراد التخلص  
 من المهر او ارادت بعد الدخول مهر المثل اي وكان اكثر  
 من المسمى فينبغي قبولها **قوله** كنا فاسقين عند العقد  
 لانها مقران على غيرهما نعم له اثر في حقها فلو حضرا عند  
 اختها ثم ماتت وورثها سقط المهر قبل الوطى وفسد  
 المسمى بعده فيجب مهر المثل اي ان كان دون المسمى او مثله  
 لا اكثر كما بحثه بعض المتأخرين وهو واضح لا يلزم

انها

انها او جبا باقرارهما حقا لهما على غيرها **قوله** في النكحة  
 الباطلة **قوله** وهذا التفسير هو قوله كان يقول زوجتك بنتي  
 الخ **قوله** فيرجع اليه اي الى تفسير ابن عمر **قوله** بان لم يجعل  
 البضع صداقا بان قال زوجتك بنتي علي ان تزوجني بنتك ولم  
 يزد فقبل فالاصح الصحة للنكاحين بمهر المثل **قوله** لا انتفاء التش  
 وما فيه من شرط عقد في عقد لا يفسد النكاح ومقتضى كلامهم  
 علي ان تزوجني بنتك وان لم يرد فقبل الاصح الصحة للنكاحين  
 بمهر المثل **قوله** ومقتضى كلامهم علي ان تزوجني بنتك استجاء  
 قائم مقام زوجني والاوجب القبول بعده **قوله** فان سكتا عن  
 جعله مهر الخ ففي زوجتكها علي ان تزوجني بنتك وبضع بنتك  
 صداقا بنتي يصح الاول فقط وفي عكسه يبطل الاول **قوله** ونكاح  
 المصلحة كان جائزا في اول **قوله** الاسلام لمن اضطر اليه كالكل  
 المينة ثم حرم عام خبير ثم رخص فيه عام الفتح وقيل عام  
 حجة الوداع ثم حرم الي يوم القيامة بالنص الصريح الذي  
 لو بلغ ابن عباس لم يستمر على حله مخالفا لكافة العلماء **قوله**  
 ولو معلوما وكذا المجهول لا يصح بالاولي بان قال زوجتها  
 لك مت عمرك او غيرها على المعتمد كما تقدم خلافا للسراج البلقيني  
**قوله** ومنه نكحتها اما قال ومنه لان فيها كس وجهين حكمها  
 في المذهب **قوله** فلا يصح النكاح في احرام احد العاقرين  
 لنفسه او غيره بولاية او وكالة **قوله** او الزوجة وكذا احرام  
 السير بغير اذنه لعبد في النكاح فانه يمنع عقد العبد  
 لبطلان ولاية السيد المقتضية لصحة عقده ومثله  
 عقد السفية مع السفية **قوله** وان عقد الامام فلو احرم

يك

ب



السلطان اي او القاضي وعقد خلفاؤه في زمن احرامه فانه يصح  
 كالحكم كاجرم به الخفاف رحمه الله تعالى لان تصرفهم بالولاية  
 لا بالوكالة وانما نص على الامام لان فيه خلافا والصحيح منه  
 ما ذكره وهو عدم صحة عقد الامام في حال احرامه **قوله** لا ينكح  
 ولا ينكح بكسر كافيهما وفتح الياء في الاول وضمها في الثاني كما تقدم  
**قوله** لم يصح بل بعده لانه لا ينزل به **قوله** ويجوز فيه اي الاحرام  
**قوله** لان ارتباط النكاح بها ليس كارتباط بغيرها اي لانه  
 الولي والزوج كل منهما مباشر والشاهد انما يعتبر للتوثق فضعف  
 ارتباط العقد به **قوله** وانكاح وليين امرأة كان زوجها احرما  
 زيدا واخر عمر او كانا كفوين او اسقطت الكفارة والابطال  
 مطلقا الا ان كان احدهما كفوف فنكاح الصحيح وان تاخر **قوله**  
 بان وقعا معا فاطلان وهو واضح **قوله** او عرف سبق احرما  
 منهما اي وفي هذا يبطل ظاهرا فقط الا ان وجد فسح من  
 الحاكم **قوله** فان عرف عين السابق منهما ببينة او تصادق  
 معتبر **قوله** فهو الصحيح والاخر باطل وان دخل بها المسبو  
 خلا فاما ملك الخبر الصحيح اما امرأة زوجها وليان فهي الاول  
 منهما **قوله** ووجب التوقف حتى يتبين السابق لتحقق صحة  
 العقد فلا يرتفع الا بيقين علم من كلامه رحمه الله ان لهذه  
 المسألة خمسة احوال **قوله** وتقتضي عدتها ولا يطالب  
 واحد منهما بمهر وصح الامام وجوب النفقة حال التوقف  
 كذلك لتعذر الاستمتاع وقطع ابن كج انها عليهما  
 نصفين بحسب حالهما حسبها لهما وكلام الشرح يقتضي  
 ترجيحه وهو المعتمد وليس في الروضة تصريح بترجيح

وعلى

وعلى الوجوب لو تعين السابق منهما وقد اتفق المراجع الاخر  
 عليه بما اتفق الا اذا كان باذن الحاكم كما صوبه الاستوى وغيره  
 فان فقد مرجع به ان اشهد كما في نسخة رمل ولومات احرما او  
 فنارت زوجة او هي فارت زوج ولو طلبت الفسخ اي من  
 الحاكم فيما سبق معين ثم اشتبهه فسخ كما قاله الشيخان في  
 باب موانع النكاح **قوله** وتنقض عدتها اي عن الوفاة **قوله**  
 ونكاح المعتدة والمستبراة من غير محله في المستبراة اذا لم  
 يكن استبرأها البايع عن وطئ نفسه والا فلا تحتاج في تزويجها  
 لغيره الى استبرأ لنفسه **قوله** للتردد اي في انقضاء العدة  
 وان تبين ان لا حمل في نفس الامر للشك في حل المنكوحه  
 وهذا هو المعتمد **قوله** فالنكاح باطل وهذا هو المعتمد رمل  
**قوله** كان كانت وثنية اي عابدة وثني اي صنم وقيل الوثن  
 غير المصور والمصور الصنم **قوله** المجوسية ومثل المجوسية  
 عابدة نحو شمسي وقمر ومثل النكاح المستري بامايهم بملك اليدين  
**قوله** او احدا بوبها كذلك اي وثني او مجوسي والاخر كتابي ومحل  
 حرمتها مال تبليغ وتختريدين الكتابي كما نقله الشيخان عن  
 النص والافلاكتابية الخالصة فتحل حينئذ خلافا للرافعي  
 في موضع **قوله** ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن خرجت الكتاب  
 لما ياتي فبقي ما عداها على عموم **قوله** وجهين والمعتمد منهما  
 التحريم كما رجه السبكي **قوله** قال السبكي ينبغي التحريم ان  
 قلنا انهم مخاطبون بفروع الشريعة والا فلا حل ولا حرمة  
 والراجح التحريم والنكاح صحيح واذا ترافعوا الينا اقرناهم  
 كما في الشرح الصغير للرافعي ولا يلزم من التحريم عدم الصحة

نظايره

بية



وكلام السبكي في التحريم فقط وكلام غيره في التعزير وعدمه  
**قوله** كتابية اي يهودية او نصرانية لقوله تعالى ان تقولوا  
 انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا **قوله** وهي اسرايلية  
 واسرايلية عبرانية عبد وايل اسم الله فمعنا عبد الله واسرايل  
 هو يعقوب ابن اسحاق ابن ابراهيم عليهم السلام **قوله**  
 حلت لنا اي دونه صلى الله عليه وسلم كما ان الاصح حرمتها  
 عليه صلى الله عليه وسلم نكاح الاسرياء ومسكوا بان صلى  
 الله عليه وسلم كان يصلا صفية وريحانة قبل اسلامهما  
 قال الزركشي وكلام اهل السير يخالف ذلك لكن يكره للمسلم  
 ان لم يخش الفتنه فيما يظهر نكاح حربية ولو تسريا في دارهم  
 كما ياتي ليلا يرق ولرها اذا سبيت حاملا فانها لا تصدق  
 وان حملها من مسلم ولان في الاقامة بدار الحرب تكثير سوادهم  
 ومن ثم كرهت مسلمة مقيمة ثم كما صرح به في الام وكذا  
 نكره ذمية ليلا تفتنه بفوط ميله اليها وان كانا الغالب  
 ميل النساء الى اديان ازواجهن وايتارهم على الاباء والامهات  
 ولزاحمت المسلمة على الكافر انتهى ثم صلى **قوله** كصحف شيت  
 اي بالثلثة وادريس وابراهيم فلا تحل وان اقروا بالجزية  
 سواء اثبتت مملكتهم بذلك بقولها ام بالتواتر ام بشهادة عدلين  
 اسلم لانهم اوجي اليهم معانيها لا الفاظها وفرق الفقهاء بين  
 الكتابية وغيرها بان نقص الكفر فيها في الحال وغيرها  
 فيه مع ذلك نقص وفساد الدين في الاصل **قوله** ان لم يدخل  
 اصولها اي ابوها وامها وادبه الجنسي الشامل للاب والام والجد  
 من الجهتين ابن جرق من والمراد باول ابائها اول اب تعرف

النسبة

النسبة اليه وان خالفه من جاء بعده من الاباحي لو دخل  
 فيه اول ابائها في ذلك الدين قبل البعثة الناسخة حلت بينته  
 نظر الاول **قوله** بعد نسخه اي بعثته تنسخه سواء بعثته النبي  
 صلى الله عليه وسلم وغيره من موسى وعيسى دون من قبلها  
 على المعتمد **قوله** ان علم بالتواتر او بشهادة عدلين لا بقول  
 العاقدين على المعتمد وانما قبل ذلك بالنسبة للجزية تغليباً  
 لحقن الدم **قوله** السامرة طائفة من اليهود اصلهم السامري  
 عابد العجل **قوله** والصابية من صبا اذا رجع **قوله** ان وافقنا  
 اليهود والنصارى في اصل دينهم وهي الايمان بموسى وبعيسى  
 والانجيل **قوله** لا يقبل منه الاسلام لقوله منه الاسلام لقوله  
 تعالى ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه ان لم يكن  
 له امان فنقتله ان ظفرنا به والا بلغناه مأمناً وفابزمته  
**قوله** لانه اقرب بطلان دينه وكان مقرباً بطلان ما انتقل اليه  
 فلم يقرب لمسلم ارتد وقضيته ان من انتقل عقوب بلوغه الي  
 ما لا يقرب وليس مراد انما هو ظاهر لا يعتبر اعتقاده بل الواقع  
 وهو الانتقال الى الباطل والتعليل المذكور انما هو للغالب  
 فلا مفهوم له **قوله** قبل الدخول اي الوطى او وصول منى  
 محترم لفرجهما **قوله** او بعده اي اوارتد بعده او احدهما **قوله**  
 ويحرم وطوها في التوقف لتزول الملك باشرافه على الزوال  
**قوله** والا حذر عليه لشبهة بقا النكاح ومن ثم وجبت له عرة  
 نعم يقرر وليس له في زمن التوقف نكاح نحو اختها واربع  
 سواها وامه وان حل له نكاحها لاحتمال عودها للاسلام  
 واستمرار النكاح فان بان بثلث او خالع فيها اي في العرة



حلت له اختها واربع سواها الحصول البيئونة بذلك ان عادت  
 للاسلام وبالردة ان لم تعد ولو قال لزوجهه بالكافرة مريدا فيه  
 حقيقة الكفر جرى فيه ما تقر في الردة او الشتم فلا وكذا لو لم يرد  
 شيئا عملا باصل بقا العصمة وجريان ذلك للشتم كثيرا مراد اياه  
 كفر نعمة الزوج **قوله** فلا يتكلم السيد امته اي لا يعقد عليها  
 ولو مستولرة ومكاتبه **قوله** ولا من مملوك بعضه ملكا تاما للتضاد  
 احكامها هنا ايضا لانها تطالبه بالسفر الى الشرق لانه عبرها  
 وهو يطل بها للغرب لانها زوجته وعند تقذر الجمع يسقط  
 الاضعف وخرج من ملكه عبد ابوها وامها فيحمل له نكاحها  
 على المعتمد خلافا للاذري وخرج بتمام ما لو ابتاعها بشرط  
 الخيار له ثم فسخ لم يفسخ نكاحه كما نقله في المجموع عن قول  
 الرقيا في انه ظاهر المذهب ولو ابتاعها بذلك اي بشرط الخيار  
 لها وكذا لو كان الخيار لهما فانه لا يفسخ النكاح بذلك وفي اية  
 عدم انفساخ نكاحه انه لو بطل البيع بطريق شرعي كان  
 له وطؤها بالنكاح السابق ولو اشترى زوجته بشرط الخيار  
 له حل الوطى لان الملك له وكذا اذا كان الخيار للبائع لبقا  
 الزوجية بخلاف ما اذا كان الخيار لهما فانه يمتنع وهذا  
 التفصيل هو المعتمد خلافا لما في شرح الروض في الخيار واما  
 اذا كان المشتري هي فان كان الخيار لهما امتنع الوطى لانها سيدته  
 فان كان الخيار للبائع جاز له الوطى لبقا الزوجية وان كان  
 الخيار لهما امتنع الوطى **قوله** لان ملك اليمين اقوى الخ اي  
 بخلاف الاستباحة فان الاستباحة بالنكاح اقوى منها  
 بالملك حتى لو اشترى امه ثم تزوج باختها الحرة او عكس اي

نكح

نكح امرأة ثم ملك نحو اختها او مقارن الملاء حلت المكنوحة دون  
 المملوكة لان فراشي النكاح اقوى للحقوق ولو فيه بالامكان  
 ولا يجامعه الحل للغير بخلاف فراش الملك فيهما منتهلج مع شره  
 للمولى **قوله** الحرة اما اذا كانت زوجته امه واشترته بالاذن  
 فيصح الشراء ويسمى النكاح فان الملك لسيدتها وللمسالة تقار  
 ذكرتها في شرح البهجة والاستئذان المذكور متصل على تعبير  
 اللباب بالشرا فيها مورو ومنقطع على تعبير المصنف بالملك اذا ملك  
 في المستثنى **قوله** فصل في الانكحة المكسرة **قوله** وهو الولي  
 المجبر وهو الولي المجبر وهو الاب والجدة في البكر والسيد في  
 امته غير المكاتبه والسلطان في مجنونه بالغه لا اب لها ولا جد  
**قوله** وغير المجبرة اي في الكفو وقد عي **قوله** ومنها مع الولي  
 ان كان الخاطب غير كفوفلا تحرم الخطبة الا بعد اجابتهما  
 كما نبه عليه في المهمات **قوله** البهجة **قوله** والسيد او وليه في  
 الامه غير المكاتبه كتابة صحيحة اما هي فلا بد من اذنها مع  
 سيدتها وكذا مبعضة لم تجبر والا فنه مع وليها ومن السلطان  
 ان كانت مجنونة بالغه ولا اب لها ولا جد لان القصر اجابة  
 لا يتوقف العقد بعقدتها على امر متقدم عليه ولا يقوم  
 سكوت بكر غير مجبرة مقام تصريحها خلافا لما نص عليه  
 في الام فقد نقل الشيخان عن الرازي نقل الواجهة الضعيفة  
 والفرق بينه وبين الاكتفاء في استئذانها في النكاح انه  
 يستحي منه ما لا يستحي في اجابة الخطبة والواجهة في رضيتك  
 زوجها انه صريح كاجبتك خلافا لمن رجع كونه تعريضا وخرج  
 بمن عي ما لو قالت زوجتي هن شيت فانه يحل لكل

يع

ن



احد خطبتها غيره بحسب ما فهمه وعلى الاول فلا خصوصية  
 لهذه ثم روى **قوله** والزمى ومثله المعاهد والمستامن بخلاف  
 الحزني والمرتب **قوله** اما اذا اذن الخاطب اي من غير خوف  
 ولا حياء **قوله** ولو بطول الزمن بعد اجابته بحيث يعرفه عرضا  
 اي مع قرينة عدم الرغبة كما نقله الامام عن الاصحاب و  
 مثله سفره البعيد المنقطع **قوله** فنكاح بعدها حرام محل  
 الحرمة اذا كانت الاولى جازية اما اذا كانت غير جازية كان  
 كانت خطبة في عدة فلا تحريم ذكره في البحر **فروع** خطب خمس  
 دفعة او مرتبة واجيب صريحاً حرمت خطبة احداهن حتى  
 ينكح اربعاً منهن او يتركهن **قوله** ويحرم على غيره العدة  
 خطبة المعتدة الخ والوسائل تعطى حكم المقاصد وهي تابعة كره  
 له فان استحباب النكاح استحبت الخطبة وان كرهت وان  
 اوجبت النكاح وجبت وهو مستبعد انتهى قال الرملي في شم  
 ولا بعد فيه حيث توقف عليها انتهى والخطبة بكسر الخاء هي  
 التماس الخاطب النكاح من الخطب اي الشأن او الخطاب اي  
 الكلام بشرط الخاطب ان يحل له نكاح المخطوبة فلا تجوز الخطبة  
 لمن في نكاحه اربع غير المخطوبة كما قال الماوردي وقاس عليه  
 بعضهم خطبة من يحرم الجمع بينها وبين زوجته وان اقتضى  
 اطلاق المثلين الجواز في المسالتين قال الناسي وفي ذلك وفي  
 تحريم الخامسة نظر اذا كان عزمه على انه اذا اجيب طلق  
 احري الاربع او الاخت مثلاً **قوله** لا بالتعريض فلا يحرم اي  
 التعريض بان اشتمل على ذكر الجماع حرم لفحشه ومنه انا  
 قادر على جماعك ولعل الله يرزقك من بجامعك ومنه قول

الامام

الامام الشافعي في الام ولوقال عند جماع يرضى من جومعت  
 فقد عرض بالخطبة تعريضاً وانها عنه لانه قبح وفحش  
 قال تعالى لا تتواحدوهن سراي جماعاً الا ان تقولوا قولاً معروفاً  
 اما التصريح بولها القول مكين من جماعك فحرام **قوله** فيما  
 عرضت به من خطبة النساء وهي واردة في عدة الوفاة **قوله**  
 فمنما تكذب في انقضاء العدة وواضح ان هذه حكمة فلا ترد العدة  
 بالاشهر اذا امن كذبها اذا علم وقت فراقه **قوله** وغيرها  
 اي غير الرغبة فيه اي في النكاح فغيرها معطوف على الرغبة  
**قوله** واذا انقضت عدتك فاذا ينشئ ان الله تعالى سابق اليك  
 خيراً لا يغني ايمانك فيك وكذا الى راغب فيك كما نقله الا  
 سنوي عن حاصيل كلام الام واعتمده **قوله** فان تزوجها بشرط  
 وليسها وموافقته هو او عكسه في صلب العقد انه اذا وطئ  
 طلق او انه اذا وطئ بانته منه او انه اذا وطئ فلا نكاح بينهما  
 ونحو ذلك بطل النكاح لمنافاة الشرط فيمين العقد وعليه حمل  
 لعن الله المحلل والمحلل له وعليه يحمل ايضا ما وقع في النور  
 انه يحرم على المحلل استدعاء التحليل وخرج بشرط ذلك اضراره  
 فلا يوثق وان تواطى قبل العقد عليه نعم يكره اذ لو صرح  
 به بطل يكون اضراره مكرهاً مض عليه **قوله** فلو شرط حرمتها  
 هذا شروع في خيار الشرط **قوله** لان المعقود عليه الخ عبارة غير  
 لان الخلق في الشرط لا يوجب فساد البيع مع تأثره بالشروط  
 الفاسدة فالنكاح اولى **قوله** والمحر الخيار فله الفسخ ولو بلا  
 قاض **قوله** بخلاف العقد فانه لا خيار له فيما اذا شرط حرمتها  
 وهو عيب فبان غير حرة لا يثبت الخيار لئلا يكافئها مع ثلثه



من طلاقها وهو ما صححه البغوي وجرى عليه ابن المقرئ ايضا  
وهو المعتمد للتفريق الحق السيد والخيار لسيد هادونها  
بخلاف سائر العيوب فانه فيها لها السيد حال انه يجبرها  
على نكاح عبد لا مصيب شر على دون ما اذا كان حرا وقيل  
للعبد الخيار قال في الروضة كاصلها بعد ذكرها القولين  
السابقين ويجري القولان في كل وصف شرط فيان خلافه  
سواء كان المشروط صفة كمال كمال ونسب وبيات وبكارة ام  
صفة نقص كاضراد هذه ام كان مما لا يتعلق به نقص ولا  
كمال كبياض وسمرة اذ مطلق ذلك لا يتعلق به غرض **قوله**  
في كل وصف شرط كان شرط انها حرة فبان ان امة وهو يحل  
له نكاح الامة وقد اذن سيرها في نكاحها وانه حرة فبان  
عبر او هي حرة وقد اذن سيرها في نكاحها **قوله** ولا يمنع  
صحة النكاح بخلاف ما يمنعها كشرط انها وثنية او مجوسية  
او رقيقة وهو حلال يحل له نكاح الامة كان موسرا **قوله**  
لان ساواها الزوج فيه او كان فوقه المفهوم بالا ولى كما  
للاسلام وحرية بد اضدادها فلا خيار لانه مساو او اكمل **قوله**  
**فرع** لو شرطت البكارة في الزوجة فوجدت شيئا وادعت  
ذهابها عند فأنكر صرفت يمينها لرفع الفسخ او ادعت  
افتضاضه قولها بيمينها لرفع الفسخ **روض** **قوله** والعبد  
المغرور يتعلق بزمته لا بربقته ولا بكسبه قيمته كالحرة  
اذ لا جناية منه ظاهرة حتى يتعلق بربقته ويتعلق  
بربقته مهر مثل وجب لها عليه بفساد نكاحه او بفسخه  
واما المسمى اذ الزمه فيتعلق بكسبه لانه دين لزمه بعقد

ماذون

ماذون فيه كسائر الديون التي كذلك روضي وشرحه **قوله** لانه  
ان فصل مضمونا بالفرة لان عقاده حرا ويكون لو ارثه على عاقلة  
الجاني اجنبيا كان او سيد الامة او المغرور فاذا كان عبدا تعلق  
الفرة بربقته ويضمنه المغرور لسيد الامة لتغويته رقه  
بعشر قيمتها لانه الذي يضمن به الجنين الرقيق وليس للسيد  
الا ما يضمن به الرقيق والفرة عبدا وامة ولا يتصور ان  
يرث من الفرة في مسالتنا مع الاب الحرة غير الجاني الا ام  
الام الحرة لاي لان الجنين الرقيق لا ولد له وحواشيه و  
اصوله يحجبون بالاب والام لا ترث لانها رقيقة والاب  
لا يرث لانه جاني والقاتل لا يرث من مقتوله **قوله** انه غرمها  
خرج بقوله ان غرمها مال الولد يغرمها فلا رجوع له كالضامن  
**قوله** في الاولى وهي لزوم قيمة الولد **قوله** في الثانية وهي  
مسالة المهر **قوله** ان بان نسبها الخ دون ما اذا ساواها  
في نسبها او زاد عليها الاخيار لها وهو الاظهر في الروضة  
والشرح الصغير وهو قضية ما في الكفو وهو المعتمد  
وان كان دون المشروط وجرى عليه في الانوار وجعل  
الفقه كالنسب اي والحرية كذلك وكذا له الخيار في الاصح  
اي اذ الرزق نسبها على نسبه ولم يساوه على الخلاف في  
جانبه للمغرور فلكل منهما الفسخ فور او لولا قاض كما قاله  
البغوي وان بحث الرافعي انه كعيب النكاح شر ملى **قوله**  
هنا ما مر فان كان الفسخ قبل وطى فلا مهر ولا متعة او بعده  
او معه فمهر مثل ولا يرجع بغيره على الغارم وكالمهر هنا وثم  
النفقة والكسوة والسكنى في العدة في انها لا تجب هنا وثم



لكل مفسوخ نكاحها ولو حامل لا على تناقض لهما في سكنها  
والاصح وجوب سكنها ثم رمل **قوله** بهما اي بالحرية والنسب  
**قوله** في الاولى اي في مسألة حرية ان كانت حرة فلو كانت امة  
فالتحيز لسيدها لانه ينفق عليها نفقة المصيرين ولا يمكن  
الفراق بغير الفسخ فنبت دفعا للضرر بخلاف مالو بان  
رقيقة وهو رقيق فليس له فسخ نكاح الامه ممكن من الفرقة  
بالطلاق فليس له الفسخ لتمكنه منه بدفع الضرر بغيره **قوله**  
وان فسخت فيهما اي فيما اذا كانت هي المفروقة بحرية ونسبة  
**قوله** لخلف الشرط علة للخيار اي لكل منهما الخلف الشرط اي  
بخلاف الظن فلا خيار للتقصير بترك البحث **قواه** او حرية  
وهي يهودية او نصرانية **قوله** وبنت الفاسق اي وكذا يكره  
نكاح اللقيطة ومن لا يعرف لها اب لانه  
على النصف من الحر اي فيما يمكن تضيغه والا ف المطلقة والغرة  
تكمل **قوله** وله نكاح امة على حرة اي او عكسه كما فهم بالا **قوله**  
ولا يملك غير الحر ولو مكاتباً ومبعضاً **قوله** الا طلقين وقد  
يملك الثالثة في حال رقه وذلك بان طلق ذي زوجته طلقين  
ثم ينقض عهده وجاربه واسترق فله نكاحها لانها لم تحرم  
عليه بالطلقين فطريان الرق لا يمنع الحل الثابت قبل طريان  
الرق **قوله** وان كانت زوجته حرة لان الطلاق يملك فاعتبر  
بما لك خلافاً للحنفية حيث جعلوا الاعتبار بالنساء كالعدة  
برق سي وخلافاً لابن سريج ايضا من ائمتنا ان كانت الزوجة  
حرة فثلاث طلاقات وان كان الزوج غير حر **قوله** فان  
تزوج باذن سيده صح ولو كان سيده انثى **قوله** فهو

مع كونه في ذمته في كسبه هذا الصنيع صريح في انه في ذمته  
وان كان في يده مال تجارة قس **قوله** وهي في كسبه الخ  
ومثل المهر في ذلك النفقة قال الرملي في شمس وكيفية تعلقهما  
ذلك انه ينظر في كسبه كل يوم فتودي منه النفقة لان  
الحاجة لها باجرة ثم ان فضل شيء صرف للمهر الحال حتى  
يفرغ ثم يصرف للسيد ولا يدخر منه شيء للنفقة او الحلول  
في المستقبل لعدم وجوبهما وقول الرملي يصرف للمهر  
او الاجل ابن الرفعة على مال الوامتعت من تسليم نفسها  
حتى تقبض جميع المهر ونازع الازري في المقالتين ثم بحث  
عدم تعيين كل منهما لانها دين في كسبه فيصرف عن ماشا  
من المهر او النفقة وهو القياس بل نقله في توسطه عن  
محققي العصر **قوله** وجوب دفعه فان قلت قد اعتبر في الضمان  
العبد كسبه الحاصل بعد الاذن فيه من غير توقف على  
وجوب الماذون فيه وهو الضمان وقياسه هنا كذلك قلت  
الفرق ان المضمون ثم ثابت حالة الاذن بخلافه هنا سرور  
**قوله** ايضا بعد وجوب دفعه هذا القيد لم يعتبر في الماذون  
له في التجارة الاتي ولعل الفرق قوة تصرفه فيما بيده فليست  
قس **قوله** او فرض صحيح او موت **قوله** وفيما بيده من مال  
التجارة عطف على قوله في كسبه فيصرفه اي وهما في مال  
التجارة **قوله** فهو ما هو اي والطي في نكاح باطل بدليل  
الرواية الثانية وليس المراد انه زان لانه وطئ بشبهة  
لا زنا فيه وقد يقال المراد حقيقة التنكير وانما لم يكن  
زنا ولو مع العلم بالحال لانه نقل عن الحنفية تضيجه



برضا مستحقة اي المعتبر رضاها **قوله** فان دخل بها قبل  
ان يفرق بينهما ووطى فلا حد للشبهة **قوله** لزمه مهر المثل  
في ذمته لا في رقبته ولا اكسبه ولا مال تجارقه قال الاذرعى  
ومحله في كبيرة عاقلة سلمت نفسها مختارة فلو كانت حرة  
او مجنونة او مكرهة فالوجه تعلقه برقبته لانه جنابة  
محضة ولهذا وجب مهر المثل على البقية اذ انكحهن بلا  
اذن ووطى وان كانت رقيقه ومسلها سيرا فوضع تامل  
انتهى والاوجه تعلقه بزمته **قوله** بشرط ان تكون  
اي من بهارق **قوله** مسلمة ولو ملكها اي المسلمة كما فرقاها  
تكفى ولا يوتر كفر سيدها الحصول صفة الاسلام فيها فتحرم  
الامة الكتابية ولو على رقيق مسلم اي تحرم على مسلم حرا وغيره  
اما الحر فلما قاله الشئ ولانه اجتمع فيها نقصان اثر النكاح منع وهما  
الكفر والرق فلا يجوز للمسلم نكاحها لما حرمه المجوسية وا  
لوثنية لاجتماع نقص الكفر وعدم الكتاب واما غير الحر فلان  
المانع من نكاحها كفرها فساوى الحر كما المرتدة والمجوسية  
لا على كتابي حرا وغيره اي لا تحرم عليه الامة الكتابية كما  
لتساويهما في الدين وكما يجوز للمسلم ان ينكح الامة المسلمة وفي  
نكاح المحضة اي الخالصة الرق مع تيسر نكاح المبعضة تردد  
للإمام لان ارقاق بعض الولد اهون من ارقاق كله وعلى  
تعليل المنع المذكور اقتصر الاصل قال الزركشى وهو الراجح  
لان تخفيف الرق مطلوب والشرع مستشوف للحرية قال وما قاله  
الإمام بناء على القول بان ولد المبعضة ينعقد مبعضا  
هو ما اعتمد شيخنا الرمالى قس فان قلنا ينعقد حرا

كما رجع الرافعى في بعض المواضع امتنع نكاح الامة قطعا  
روى وشرحه **قوله** وان يعجز الخ وسواي ان العجز حسيا  
وهو ظاهر ارام شرعيا لان ظهرت عليه مشقة في سفره لغاية  
او خاف زمنا مدته اي مدة سفره اليها وضبط الامام المشقة  
بان ينب متحملا في طلب الزوجة الى الاسراف ومجاوزة الحد  
او وجرحه بوجع وهو فاقد للمهر لانه قد يعجز عنه او بلا  
مهر كذلك لو وجوب مهرها عليه بالوطى او بالكثير من مهرها  
المثل وان قدر عليه كما يجب بشراء الطهارة بالكثير من  
ثم المثل لان وجدها برونه اي بدون مهر المثل وهو  
واحدة فلا تحل له من ذكره لقدرته على نكاح حرة **قوله** وبرضا  
وجزما ورتقا وقرنا ومضناة لا تحل الوطى **قوله** وعن شحرت  
عليه الامة في الاصح لامنه الزنا الاصل **قوله** وان يخاف ولو خصيا  
زنا **قوله** بخلاف ما ضعفته شهوته او قوى تقواه عبارة الروض  
من ضعفته شهوته وله تقوة او مروءة او حياء يستقبح معها  
الزنا لم تحل له الامة وكذا الوقرب الشهوة والتقوة قل في شرحه  
لا يخاف الزنا فلا يجوز له ان يرق ولده لقضا وطرا وكسر شهوة  
**قوله** اي الزنا علم منه ان المحبوب والمسوح ليس لهما نكاح  
الامة وهو ما انحط عليه كلام الرمالى في شخلاف الخصي وا  
لعين **قوله** لانه سببها بالحد في الدنيا والعقوبة في الآخرة  
والمرعي عندنا كما في البحر عمومه حتى لو خاف من امة بعينها  
لقوة ميله اليها لم تحل له سوا وجد الطول ام لا **قوله** رمالى  
التقوى كج بامتين مطلقا سوا انتفت الشروط المتقدمة ام  
لا لانه انما حل له نكاح الامة للضرورة وهي تندفع بواحدة



ويصوران ينكح الحر أربع امة بشرط ثم سافر مكان  
بعيد وخاف الزنا والحقة مشقة في الذهاب الى زوجته الامة  
وعجز عن الحرة فنكح امة ثم سافر عنها الى مكان بعيد الى اخر  
ما تقدم وهكذا الى ان استكمل أربع امة او مع ذلك لا ينفسخ نكاح  
واحدة وان امن الزنا وقدر على الحرة طيب ومروء هو واضح  
ق س **فصل** في عيوب النكاح **قوله** ولو منقطعها او قبل  
العلاج ويستثنى من المنقطع كما قاله المتولي الخفيف الذي يطرأ  
في بعض الازمان واما الاغما بالمرض فلا خيار به كسائر الامراض  
ومحل كما قاله الزركشي فيما يحصل منه افاقة اما المايوس من  
زواله فلما الجنون والاصراع نوع من الجنون كما قاله بعض العلماء  
ثم رمل **قوله** وجزام ويتصور ذلك في كل عضو لكنه في الوجه  
اغلب **قوله** ومحل في الاخيرين هما الجذام والبرص **قوله** اذا استحكما  
والاستحكام في البرص ان يصل العظم بحيث اذا افرك فركا  
شديد لا يحمر والمعتد انه لا يشترط استحكامهما بل يكفي  
حكم اهل الخبرة بكونه جزاما او برصا انتهى رملج ولم يشترطوا  
في الجنون الاستحكام والفرق كما قاله الزركشي افضا الجنون  
الى الجناية على الزوج غالب **قوله** وقرن بفتح رايه افسح من  
اسكانها **قوله** وفي الثاني يعظم وقيل بلح حذف قول الجلال المحلى  
عقب هذا التفسير ويخرج البول من ثقبه ضيقة فيه لانه  
لا حاجة الى هذا لان مخرج البول غير مداخل الذكر والمحل  
نوهم اتحاد المحل وليس كذلك زيادي **قوله** كون احدهما  
اي الرقيق والقرن **قوله** بها فان شقت القرن او شقه  
غيرها وامكن الوطى بطل خياره لزوال سببه فلا تجبر

هي عليه اي على شقه اي لتضردها به وكما الرقيق في هذا القرن  
**قوله** بحيث لم يبق منه قدر حشفة ذكره فان بقي قدرها  
وعجز عن الوطى ضربت له المدة الثانية كالغني **قوله** اي  
عجز الزوج عن الوطى في القبل لضعف الالة او القلب او الكبد  
وان قدر على غيرها سمى بذلك للين ذكره وانعطافه  
ما خوذ من عنان الرابة **قوله** وهو غير صبي ومجنون اذ لا  
اقرار لهما ولا نكول فلا يتصور ثبوتها في حقهما **قوله**  
لحصول الضرر بذلك وفياسا اولويا في الكل على ثبوت خيار  
البيع بدون هذه اذ الغاية ثم مالية يسيرة وهذا المقصود  
الا عظم هو الجهاج او التمتع **قوله** اذا خرب الراب الملتزاة اي  
تخريبا يتأتى معه السكنى لان التخريب الذي لا يتأتى معه  
السكنى يفسخ العقد **قوله** اما بعده اي الوطى فلا خيار لها  
بالعنة في ذلك النكاح واما وطره في نكاح سابق فلا يمنع خيار  
**قوله** عرفت قدرته على الوطى ووصلت الى حقها منه من  
تقرير المهر والحضانة والحرييق الامجد التلذذ وهي شهوة  
لا يجبر الزوج عليها مع احتمال غنية للزوال بخلاف الجب ع  
**قوله** بخلاف الجب لانه يورث الياس عن الوطى **تنبيه**  
علم من كلامه رحمه الله اما سوى هذه السبعة لا يثبت  
الخيار كالمخر والصنان والقروح السائلة والعمى والزمانة  
والبله والافضا وضيق المنفذ الا ان يكون بحيث يفضيها  
كل احد فله الخيار وكذا لها الخيار بكبر الله اذا كانت لا  
يطيقها احد من النساء بخلاف ما لو اطاقها بعض النساء لا  
خيار لها وتنفارق العنة غيرها بان المانع هناك من



من جهة وهناك من جهته اذا العجز فيه مرق **في تنبيه**  
قد علم من كلام المصنف رحمه الله ان عيوب النكاح تنقسم  
الى ثلاثة اقسام الى مشترك بين الزوجين وهو ثلاثة البرص  
والجذام والجنون والى مختص بالزوج وهو العنة والحجب  
او مختص بالزوجة وهو الرتق والقرن وان اختلفا في كون  
شي منها عيبا فشاهدان خبيران بالطب يقيهما المرعي  
لذلك فان لم يقيهما صدق المنكر بيمينه **قوله** لا خيار بالجنون  
الواضحة بان زال اشكاله قبل العقد النكاح بذكورة او انوثة  
سواء اوضح بعلامة قطعية ام ظنية ام باخباره لامابه من  
ثقة او سلعة زائدة لا يفوت مقصود النكاح ولا عقيمانه  
كذلك اما الخنش المشكل فكاحه باطل **قوله** ولا بالاستحاضة  
وان استحكت على المعتمد مرق **في قوله** ولا بالخصاص بكسر الخا  
والمداي سل الخصيتين او قطعهما **قوله** ولا برك احدهما  
وهو لغة العبودية وشرعا عجز حكى يقوم بالانسان بسببه  
الكفر كما تقدم تعريفه في كتاب الفرائض **قوله** وما افهمه  
كلام الخ كلامه هنا لا يفهم ذلك بل يفهم خلافا حيث قال العيون  
المثبتة للخيار في فسخ النكاح سبعة علم منه ان ما عدا هذه  
السبعة لا يثبت الخيار لان تخصيص الشيء بالذكر يفيد نفى  
الحكم عما عداه لكن كلام الاصل يفهم ذلك كما ذكره في شرحه  
فلعل الظاهر في قوله وما افهمه كلامه اي الاصل ولم يسبق  
له مرجع هنا فليتأمل وعبارة الاصل قلت انه لا خيار بركها  
ثم قال في شرحه بعد وافهم كلامه ان للزوجة الخيار بركه  
الخ **قوله** ان من لها الخيار فيما لو بان الزوج رقيقا هو

المعتمد خلافا للشيخ المولى **قوله** هو ما جرم به في المنهاج حيث  
قال ما نضه قلت ولو بان الزوج معيبا او عبدا فلها الخيار  
فيها والله اعلم قال الرملي في شرحه اما الاول فلموافقة ما ظنه  
من السلامة للغالب في الناس واما الثاني فلان نقص الرق  
يؤدي الى تضررها باشتغال سيده له عنها بخدمته ولانه  
لا ينفق الا نفقة المعسرين ويتغير ولدها برك ابيه وما ذكره  
هو المعتمد وان اعتمد المتأخرون لنقص الام والبويطي انه  
لا خيار كما الفسق فقد رد بان لا فرق لان الفرق مع كونه  
الفحش عار يدوم عاره ولو بعد العتق بخلاف الفسق  
الاسمي بعد التوبة انتهى بحروفه بخلاف ما لو بان امة  
فانه لا خيار له فقد فرق ابن المقري في الارشاد بقدر الزوج  
على القراق بالطلاق دون الزوجة **قوله** والاوجه خلافاه ضيق  
**قوله** كخيار العيب في المبيع بجامع انه خيار عيب قياد  
بالرفع الي الحاكم على الوجه السابق ثم وفي الشفقة ويقبل  
دعواه الجهل باصل ثبوت الخيار او بفوريته ان امكن  
بان لا يكون مخالطة للعلما اي مخالطة تستدعي عرفا معرفة  
ذلك فيما يظهر والاوجه ان المراد بالعلما من يعرف هذا  
الحكم وان جهل غيره كما يقال في نظائره رمل **قوله** سنة  
ولو قنا كافر اذ ما يتعلق بالطبع يستوي فيه القن وغيره  
**قوله** وتابعه العلما عليه قال الامام وقد اجمع المسلمون على  
اتباعه في هذا **قوله** ولم يطل علينا انه عجز خلق قال ابن  
الرفعة وهذا التعليل قد يحدسه كونه الشخص يعق عن  
امراة دون اخرى وعن ما في دون غيره ولو كان للفصل



اثر لا أثر مطلقا ويمكن ان يجاب بانه دليل ظني وهو كاف ولا ينال  
 التخلّف تأمل وانظروا خبر معصوم ابتداء بانه عجز خلق  
 هل يسقط ضرب السنة قس صدق يمينه ان طلبت يمينه  
 على وطئها لتعذر اثبات الوطئ مع ان الاصل السلامة **تنبيه**  
 لصديقه في الوطئ مستثنى من قاعدة ان القول قول نافي الوطئ  
 واستثنى منها ايضا تصديقه فيه في الايلا وفيما لو اعسر بالمهر  
 حتى يمتنع فسخها وتصديقها فيه فيما لو اختلفا ان الطلاق  
 قبله او بعده وانت بولدي لحقه ولو شرطت بكارتها فوجدت  
 ثيبا فقالت افتضني صدقت لرفع الفسخ وهو لرفع كمال المهر  
 قال البغوي في فتاويه واقره عليه الشيخان اي حتى اذا طلق  
 قبل الدخول لم يجب كماله والا فنهال افسخ وبدون الطلاق  
 كمال المهر واجب بالعقد ونظير ذلك في تصديق كل منهما  
 باعتبار ما لو علق طلاقها على تزوجه عليها او تسريه وابرايها  
 له من كذا من صداقها عليه فتزوج او تسري وابرايته فادعي  
 انه دفع لها صداقها فلم توجد البراءة وادعت انه لم يدفعه  
 فالقول قوله لعدم وقوع الطلاق والقول قولها لبقا لحقها هذا  
 هو المتمد ولو قال لظاهر انت طالق للسنة فقالت وطئت  
 في هذا الطهر فلا طلاق حالا او قالت لم تطأ فوقه حالا الاصل  
 الاصل بقاء العصمة ونظيره افتنا القاضي في الاذ الم انفق عليك  
 اليوم فانت طالق وادعي الانفاق فيصدق لرفع الطلاق  
 وهي لبقا النفقة عليه عملا باصل بقاء العصمة وبقاء النفقة  
 ولو اختلفت هي والمحل في الوطئ صدقت حتى تحل للاول لعسر  
 اقامته البينة عليه وهو حتى يتسفل المهر **قوله** الا ان تقوم

البينة

البينة اي اربع نسوة **قوله** بكا دقها اي ببقا بكارتها **قوله**  
 ويجلق وجوبا كما رجه في الشرح الصغير نعم يظهر توقفه على  
 طلبه وكيفية حلفها انه لم يصبها وان بكارتها اصلية ولو  
 لم تنزل البكارة في غير الفور الرقة الذكر فهو وطئ كامل وهو  
 صريح في اجزائه في التحليل **قوله** او ثبت حق الفسخ وحذف قوله  
 فاختارني تبعا للشرح الصغير وبجث السبكي انه لا بد من  
 حكمة لان الثبوت بخير حكم مردود لان المدا على تحقق السبب  
 وقد وجد **فصل** في الاسلام على النكاح والكافرات ثلاثة  
 اقسام الاول من لا كتاب لها ولا شبهة كتاب فهذه لا تحل  
 كالاولي مثال من لها شبهة كتاب الممسك بزبور داود وصحني  
 نشيت ومثل النكاح التسري لان كل صنف حرم الاستمتاع به  
 بحر ايرحم بعقد النكاح حرم الاستمتاع بما يملك اليه  
 والا فلا **قوله** لو اسلم كافر سوا كان كتابيا ام غيره كجوسي او وثي  
**قوله** او تبعا لاحد اصوله **قوله** على كتابية اي حرة **قوله** تحل  
 له ابتداء خرج محرمة ومطلقة ثلاثا قبل التحلل وكتابية غير  
 اسم ايلية بان لم يعلم دخول اول ابائهما في ذلك الدين قبل  
 نسخته قس **قوله** دام نكاحه بالاجماع **قوله** كوثنية ومجوسية  
**قوله** او اسلمت هي اي كتابية وغيرها **قوله** كان قبل الدخول اي  
 او ما في مصناه كاستدخال ما به المحترم **قوله** والفرقة فيما ذكر  
 فرقة فسخ اي لا تنقض عدد الا انها بغير اختيار هي الا فرقت  
**قوله** والمدينة باسخر الاخر النفق المحلل له لان الملك المدا في حصوله  
 دون اوله ووسطه وظاهر جريان ذلك في غير هذا المحلل فلو شرع  
 في كلمة الاسلام فمأثورة بعد اولها وقبل تمامها لم يرش **قوله**



قبل قوله بهمينه اي بالنسبة للمهر اما بالنسبة للفرقة فلا يمين  
 لانه مرفوع للفرقة **قوله** فلا يقبل قوله على قولها فيخلق ويرتفع  
 النكاح هذا رأي مرجوح والمعتمد ان القول قول الزوج بهمينه  
 كما ذكر في باب نكاح المشرک رملي كذا بخط شيخنا الزيادي **قوله**  
 بناء على ما صراي من ان المدعي من يخالف الظاهر ووقوع  
 الاسلامين مع خلاف الظاهر والله اعلم **قوله** او غيره اي  
 غير الحر **قوله** اختار ولو ضمنا بان تختار الفسخ فيما زاد عليهن  
 كما ياتي لحمة الزايد عليهن لا امساكنهن فلا بعد اختيارهن  
 فراقهن **قوله** ان كان اهلا للاختبار لكونه مكلفا او سكران مختار  
 غير مرتد ولو مع احرام عدة شبهة وخرج بالا هل غيره كان اسلم  
 تبعا فلا يلزمه ولا وليه اختيار قبل اهلية بل ولا يصح منها لا ل  
**قوله** اختار احداهما لان في حيز الريلي قال قلت يا رسول الله  
 اني اسلمت وتحتي اختان قال اختري بهما شئت رواه الترمذي  
 وحسنه بن روض **قوله** في الاولى هي مسألة الاختين **قوله** او اربعا  
 في الثانية لو اسلم الحر على اكثر من اربع **قوله** او اثنتين في الثانية  
 هي مسألة على الحر على اكثر من اثنتين **قوله** ان اسلمت اي الجميع  
**قوله** والاصل في ذلك ان غيلان اسلم وتحت عشرة نسوة **قوله**  
 الذين اسلموا من ثقيف ستة ومن جعلتهم غيلان وكل من  
 الستة اسلم على عشرة نسوة وقد نظمها بعضهم في هذه الابيات فقال  
 غريبة اودعها ابو الفرج كتاب تنقيح فهو من درج  
 اسلم من ثقيف ستة نسوة كل عشر نسوة اتفق  
 وهم كما قد قيل مسعودان لهرو ومعتب فرجان  
 ابن عقيل عروة سفيان وبعدهم اشهرهم غيلان

بعجم

بعجم غين ويعين لا تسم ولا تقبل هو ابن غيلان قتلهم  
 ووقع الامر ان ابن الحاجب بخطه وكشط كل واجب  
 من شرح منظومة ابن العماد للشريفي النسابة **قوله** امسك  
 للوجوب لانه الاصل لا للجواز وقوله فارق سايرهن للوجوب  
 ايضا **قوله** لترك الاستفصال اشارة الى قاعدة من قواعد اما  
 المشافعي وهي ان ترك الاستفصال في وقائع الاحوال اذا اتفق  
 اليها الاحتمال كساها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال وجمع  
 السراج البلقيني بحمل الاولى على الاقوال والثانية على الافعال ح  
**قوله** حصة عبادة **قوله** اي ولا يتولى القاضي الطلاق كالمولي  
 لانه خيار بسبقه ولذا لا يؤكل ولا يتولاه ولي ولا وارث انتهى قال  
 ابن حجر ولو جوف او غنى عليه في الحبس اخرج الى ان يفيق قاس  
 وانما حبس الامتناعه من واجب لا يقوم غيره مقامه فيه فان  
 استعمل اهل ثلاثة ايام كما قال صاحب الزخاير انه ينبغي  
 القطع به لانها مدة التروى شرعا **قوله** فان اصراي بان لم يفر  
 فيه الحبس عز يضرب او غيره ومعلوم ان الحبس تعزير وان  
 كان ظاهرا كلامها يخالفه فهو غير مراد وانه لا يجوز تعزيره ابتدا  
 بنحو ضرب لان المقام مقام ترو فلم يبادر بما يشوش الفكر ويعطله  
 عن الاختيار بل بما يصفيه ويحمله عليه وهو الحبس ثم رملي  
**قوله** واسلمت معه ولو قبل الوطي **قوله** او في العدة اي او اسلمت  
 قبله او بعده في العدة **قوله** الا ان تحل له الامة لوجود شرط نكاحه  
 فيه **قوله** عند اجتماع اسلامهم اي اسلام الزوج والامام فهو  
 من باب التغليب فغلب ضمير المذكر على ضمير المثنى جريا على  
 القاعدة **قوله** فله اختيار واحدة منهن اما غير الحر فله اختيار

منا



اثنين **قوله** او على حرة اي او اسلم حرة على حرة **قوله** تعينت اي  
 الحرة ان صلحت للتمتع فلولم تصالح للاستمتاع اختاروا حرة  
 منهم كما بحثه الاذرعى وهو ظاهر حين اجتماع الاسلام والا  
 يخير وان صلحت بعد **قوله** ايضا تعينت ولو فرض موتها بعد  
 ذلك اوردتها قبل اسلام الامة كما صرح به في الروضة **ق** **قوله**  
 وان اصرت تلك الحرة على الكفر او لم تكن كتابية يحل له ابتداء  
 نكاحها **قوله** فكمراير كمالهن قبل انقضاء عدتهن **قوله** اصلها  
 جواب عن سوال مقدر تقديره هن حراري بالفعل الان فكيف  
 شبه الشئ بنفسه **قوله** فيختار اربعا وضابطه ان يعتقد قبل  
 اجتماع اسلامه واسلامهن فان تاخر عقتهن عن الاسلام  
 تعينت الحرة اذا كانت وصلحت والا اختار امة محل والحق  
 مقارنة العتق لاسلامهن بتقديمه عليه ثم رمل والاختيار  
 اي الفاظه الدالة عليه اختر تلك او اخترت نكاحك او اقررت  
 نكاحك او امسكتك على النكاح وكلها اصرايح الاما حذوف منه  
 لفظ النكاح فكناية **قوله** على ام وبنتها نكحها معا او مرتبا  
**قوله** تعينت اي البنت لحرمة الام ابدان العقد على البنت او  
 بوطيها اي ولها المسمى ان كان صحيحا والا فمهر المثل واما الام  
 فلها نصف المهر كما صرح به الاصل ثم روض **قوله** بناء على  
 ما مر وهو صحة الفلحة الكفار قال تعالى وامراته جمالة الخطب  
 وقال تعالى وامرأة فرعون وللام مهر المثل بالرحول على ما نقله  
 الرافعي عن البغوي وجرم به في الروضة وهو محمول على ما اذا  
 كان المسمى فاسدا والا فالواجب المسمى واعتذر في المهمات عن  
 كل مهمل بجمله على ما ان النكح الام والبنت بمهر واحد فانه يجب

للام مهر المثل كالونكح نسوة بمهر ثم رمل بقى من احوال المسالة  
 ما لو شك هل دخل باحداها او لا وحكمه كالولم يدخل بهما  
 ولو علم انه دخل باحداها وشك في عينها بطل نكاحها  
**فصل** في خيار العقيقة **قوله** لو عتقت هذا شروع في خيار  
 العتق **قوله** لو عتقت كلها او باقيةا ولو بقول زوجها فتشمل مالو  
 زوج امته بعينه فادعت على سيدها انه اعقها قصدها الزوج  
 فانكر السيد فيصدق بيمينه وتبقى على رقبها ويثبت لها الخيار  
 لانها حرة في زعمها والحق لها لا يبعد وهما وانما ارد قولها في حق  
 السيد لا الزوج وعليه لو فسخت قبل الرخول لم يسقط صوابها  
 لانها رقيقة ظاهرا واولادها تحمل ارقا قبل وطى او بعده ولو  
 كافرة ومكاتبه ثم رمل **قوله** ثبت لها دون سيدها **قوله** الخيار  
 قال في العباب فان كانت صغيرة او مجنونة فحتى تكمل وللزوج  
 وطوها ما لم تفسخ **قوله** وكان زوجها عبدا وكان اسمه مغنثا  
 والحق بالعبد المبعوض لبقا علقه الرق عليه **قوله** فلا خيار  
 لعدم وجود عتق كلها **قوله** اعتقا معا او كوتبت او علق عتقها  
 بصفة **قوله** متصف به الزوج اي المجموع فلا يرد ما لو كان كله  
 رقيقا **قوله** وهو اي الخيار قوي فمن اخر بعد ثبوت حقه سقط  
 خياره **قوله** لانه ثابت بالنص والاجماع وبهذا فارق العنة  
 لانه مجتهد فيها **فصل** فيما يقتضيه وطى الحايض في القبل  
**قوله** قد تقدم انه يجرم التمتع بها اي الا بالنظر ولو بشهوة  
 ولو كان متمتعافا انه لا يجرم **قوله** ان يتصدق بدينار ويجزى  
 مثقال اسلامي من الرهب الخالص او ما يكون بقدره ويجزى  
 ولو على فقير واحد **قوله** وببضفه ان وطئها في اخره سواء كان



زوجا او غيره وقد ابدى ابن الجوزي معنى لطيفا في الفرق  
بينهما فقال اما كان هذا لانه كان في اوله قريب عهد بالجماع  
فلا يعذر وفي آخره قرب بعد عهده فحفف ومحل ما تقدر في غيره  
المتحيرة اما هي فلا كفارة بوطيها وان حرم ثم رمى ويكرر بتكرار  
الوطي وان لم يرد عن الاول مثلا ووطوها في الفرج عامرا عالما  
مختارا كبيرة كما في المجموع هنا والروضة عن الامام الشافعي  
بكفر مستحله كما في المجموع عن الاصحاب وغيرهم لا جاهلا ولا  
ناسيا ولا مكرها فلا يحرم لخبر ان الله تعالى تجاوز لي عما في  
الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه وهو حسن رواه البيهقي  
وكما لو طي في آخر الدم الوطي بعد انقطاعه الى الطهر ذكره  
في المجموع واما لم يجب محرم الاذن فلا يجب به كفارة لو طي  
المجوسية واللواط والفقر عند انفراده يشمل المسكين بعكسه  
روضه وشرحه ولو وطىها بعد انقطاعه وقبل طهرها فيظهر  
انه ظهيرة لان ابى خفيفة قابل بحله فلا يحسن عده من الكبائر  
كراي خط الشمس الرمل في ورقة صغيرة **باب الصداق**  
**قوله** وهو مشتق من الصدق بفتح الصاد اسم لسري  
الصلب فلما نه انس الاعواض لزوما من جهة عدم سقوطه  
بالتراض سمي بذلك لاشعاره بصدق رغبة باذله في النكاح الذي  
هو الاصل في الاجابة **قوله** هو بفتح الصاد ويجوز كسرهما وجمعه  
جمع قلة اصدقه وجمع كسرة صدق وبنال فيه صدقة بفتح  
فتثنية وجمع او فتح فليكون ويضمها وجمعه صدقات وله  
اسما جمعها بعضهم ثمانية منها في قوله حب  
صداق ومهر نحلة وفريضة حبا واجد ثم عقر عالايق

وزاد اخر الطول في قوله مهر صداق خلة وفريضة وطول حبا  
عقر عالايق **قوله** ما وجب بنكاح اي بعقد **قوله** او وطى  
كوطن شبهة او كان ذلك باكره **قوله** ويقال له مهر وقيل الصدا  
ما وجب للتسمية في العقد والمهر ما وجب بغيره قد يجب  
للرجل على الرجل كما في شهود الطلاق اذا رجعوا فانه يفرمون  
المهر للزوج وقد يجب للمرأة على المرأة كما لو تزوج عبد مملوك  
لامرأة وارضعت زوجته الكبيرة زوجته الصغيرة يجب المهر  
على المرضعة لانفاعة النكاح بارضايتها ويكون المهر لسيد  
الا لانه لا يملك وقد يجب للرجل على المرأة وهو كثير فعسى  
**قوله** قال صلى الله عليه وسلم لم ير الزوج المتيسر الخ ليس  
تسميته في العقد لانه صلى الله عليه وسلم لمن يحلى نكاحا منه  
وليس يشبه نكاح الواهبة نفسها له صلى الله عليه وسلم ولم  
ولانه ادفع للخصومة واما لم يجب لان العرض الاعظم  
الاستمتاع ولو احقه وذلك يقوم بالزوجين فهما كالركن  
نعم لو تزوج عبده بامته ولو كتابية لم يسن ذكر اذ لا فائدة  
فيه وهذا هو المعتمد وقد يجب ذكره لعارض بان كانت  
المرأة غير حايضة التصرف او ملكا لغير حايضة او كانت  
حايضة واذنت لوليها ان يزوجهما ولم يفوض او كان  
الزوج غير حايض التصرف وحصل الاتفاق في هذه على اقل  
من مهر مثل الزوجة وهي بالغة رشيدة وفما عداها على  
اكثر منه والزواج بالغ رشيد وليس ان لا ينقص في العقد  
عن عشرة دراهم خالصا لان ابا حنيفة رضي الله عنه  
لا يجوز اقل منها وترك المغالات وان لا يزيد على خمسين دراهم



فضة اصدقه بناته وازواجه صلى الله عليه وسلم واما  
 اصداق ام جيبية اربعة دنانير فكان من النجاشي رضي  
 الله عنه الكرام له صلى الله عليه وسلم وصح عن عمر رضي  
 الله عنه في خطبة لا تغالوا بصدقات النساء فانها لو كانت  
 مكرمة او تقوى عند الله تعالى كان اولى بها رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ويستحب ان لا يدخل حتى يرفع لها  
 شيئا من الصدقات خروجها من خلاف من اوجبه ويجوز اخلاؤها  
 اي من تسميته اجماعا لكن مع الكراهة كما صرح به المتولي  
 والرويان وغيرهما **قوله** وكما صح ثمانية ووجدت فيه شروطا  
 السابقة صح صراقا فيلغز تسميته غير متولة ولا يقابل بممول  
 كنواة وتراء شفقة وحرق ذق وتسميته جوهرية في الزمة  
 لامتناع السلم فيها بخلاف المعينة لصحة بيعها ولو عقد  
 بفقد ثم تغيرت المعاملة وجب هنا وفي البيع وغيره ما وقع  
 العقد به زاد سعره او نقص او غير وجوده فان فقد وله  
 مثل وجب والا فقيمة بلد العقد وقت المطالبة كما  
 افتي بذلك الوالد نعم يمتنع جعل رقبة العبد صداقا لزوجته  
 الحرة بل يبطل النكاح لتضاد بينهما واحدا بوى الصغيرة  
 صداقا لها ولا جعل الاب ام ابنه صداقا لابنه ولا ترد ذلك  
 لصحة اصداقها في الجملة والمنع هنا العارض هو كونه  
 يلزم من ثبوت الصداق رفعه نعم يرد على عكسه صحة  
 اصداقها ما لم يمتنع مع عدم صحة بيعه واستثنائنا  
 ما لو جعل ثوبا لا يملك غيره صداقا لتعلق حق الله تعالى  
 به من وجوب ستر العورة بها غير صحيح لانه ان تعين

الستر

الستر به امتنع ببيع وصحة اصداقه والا صح كل منهما ثم  
**قوله** فالاول وهو المسمى **قوله** يستقر بالوطى اي بدخول خشقة  
 او قدرها من فاقدها وان لم تنزل البكارة حينئذ وان كان لا  
 يحصل به التحليل كالصغير الذي لا يتأتى جماعه برحصول  
 اللذة بذلك بخلاف التحليل فانه لا يرد فيه من زوالها ولو ازال  
 الزوج بكارتها بغير ذكر لم يتقرر المهر كما افتي به ابن الصلاح  
 وهو معلوم من كلامهم حيث قالوا يتقرر المهر بوطى لان  
 الازالة بغير الذكر لا تسمى وطيا ولا فرق في الوطى اي ولو بدون  
 انتشار مروي يصدق بهمينه في نفيمه قس **قوله** ولا ستيفا  
 مقابله اي الوطى **قوله** وموت احدهما اي قبل وطى ولو يقبل  
 في نكاح صحيح **قوله** لانتهى العقوبة اي وانتهى او كاستيفا  
 المعقود عليه حكما في الاجارة قس **قوله** ويستثنى من ذلك  
 الخ اي وكان ذلك قبل الوطى فيهما **قوله** فانه يسقط مهرها  
 الواجب له لتفويتها محله قبل تسليمه وتفويتها لتفويتها  
 بخلاف ما لو قتلها زوجها او اجنبيا او قتلت الحرة نفسها  
 او قتلها زوجها او اجنبيا او ماتا ولو قبل واطى فلا يسقط  
 المهر وفارق حكم قتلها نفسها قبل الوطى بانها كالمسلمة  
 للزوج اذ له منعها من السفر بخلاف الامة **قوله** فانه يسقط  
 مهرها وكذا لو قتل السيد او الامة الزوج او قتلت الحرة  
 زوجها قبل الدخول في الجميع فانه يسقط والاخيرة  
 منقولة عن بعض شيوخنا المصنف ومثل ذلك ما لو وطى  
 السيد والزوجة ابنه كما في الروض **قوله** وخرج بالوطى  
 الخ اعتمد رقا من متى لو طلقها بعد ذلك فلا يجب



الا الشطر مرق من الالية وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن  
 اي تجاهعهوهن **قوله** ويتخلف الخ والشطر العايد للزوج ان دفعه  
 عن نفسه او دفعه اب او جد وهو صغير او مجنون او مجبور عليه  
 بسفه فيعود الى الزوج في هذه الصور وللرافع ان كان الرافع  
 اجنبيا او كان ابا او جدا عن رشيء فيعود الى الرافع وهذا ما  
 صححه الشيخان وان اطل الادرعي في رده وفي نظير المسالة لو  
 تبرع اجنبي بوفاء الثمن ثم رد المشتري المبيع بعينه فقبل يرد الثمن  
 على المبرع لانه الرافع وقبل على المشتري اذ يقدر دخوله في ملكه  
 فاذا رد المبيع رد ما يقابل له اليه وبهذا قطع الجرجاني وجرم به  
 في الروض في باب البيع واعتمده الشنسي الرملي بتعالوا له  
 كما نقله عنه قس خلافا لما في العباب وفرق شيخنا الشنسي الرملي  
 بينه وبين نظيره من الصراق بان قضية المبيع تتراد العوضين  
 الى العاقدين فيعود الثمن الى المشتري مطلقا اي سواء تبرع  
 به الاب او الجدر عن صغير او كبير وسواء كان المبرع اجنبيا  
 ام لا كما تقدم بخلاف الصراق فان فيه التفصيل المتقدم ولا  
 كذلك الصراق فانه ليس موضوعه على تتراد العوضين على  
 العاقدين **قوله** وهو مهر المثل المأخوذ وهو ما يرغب فيه عادة  
 في مثلها نسباً وصفة وركنه الاعظم نسب ولو في العجم كالفرس  
 كما هو ظاهر كلامه كالاكثر لان التفاخر انما يكون به غالباً  
 وتختلف الرغبات به مطلقاً خلافاً للقال والعبادي **قوله**  
 ومن ترجع للنساء وقوله الى من يرجع للرجال فاشار بذلك  
 الى ان من الاولى في كلام المحلى ترجع للنساء ومن الثانية  
 ترجع للرجال **قوله** الى من تنسب هي اليه كالأخت وبنات

الاخ

الاخ والعمة وبنات العم وان متى دون الام والجدة والخالة  
 لقضايه صلى الله عليه وسلم بمهر نسائه ووع في الخبر الاتي اما  
 مجهولة النسب فركنه الاعظم يعتبر بنسب الارحام كما ياتي  
 التصريح به في كلامه **قوله** فيقدم اخوات الابوين لادلائهن  
 بجهتين **قوله** ثم بنات الاخ وان سفلن **قوله** ثم عمات البنات  
 ولا يورده على كلامه **قوله** كذلك اي الابوين ثم لاب ثم بنات عم  
 ثم بنات اولاد عم وان سفلن كذلك **قوله** لعدم مهن بان لم  
 يوجدن والا فالميتات يعتبر بهن ايضا **قوله** او جهل مهرهن  
 او كانت مفوضة ولم يفرض له مهر مثل اخت لاب **قوله** بنسب  
 الارحام اي قرابات الام من جهة الاب والام فهن اعم من  
 قرابات القراب من حيث شموله للجدات والوارثات واخص من  
 حيث شموله لبنات العمات والاخوات ونحوهما للجدات وخالات  
 لانهن اولي بالاعتبار من الاجانب **قوله** ثم بنات الاخوال وعلى  
 هذا قال الماوردي ولو اجتمعت ام اب وام او وجه ثالثها التسوية  
 واعتمد مرفق **قوله** بنسب بلدها فلو كن ببلدين وهي باحد  
 اعتبر من بلدها فان كن كلهن ببلد اخرى اعتبر بهن لاجنبيا  
 بلدها كذا في الروضة واصحابها والذي اعتمده المحاملي وغيره  
 انه قيمة متلف فاعتبر محل الاتفاق في الجهة وتعتبر القرية  
 بقرية مثلها والامة بامة مثلها والمعتقة بمعتقة مثلها  
 وينظر الى شرق سيدتها وخسته **قوله** او ثبوته قال الزركشي  
 هو مصدر ثبت وليس من كلام العرب كما قاله المطرزي قس  
 وجمال وعفة وعلم وفصاحة نبه صاحب الكافي على اعتبار  
 جال الزوج ايضا من اليسار والعلم والعقل والنسب

ها  
ت



برق من قوله فرض مهر لا يق بالمال بحسب ما يراه قاض  
 باجتهاده ويعتبر مسامحة من واحدة لنقص نسب فرغبة  
 اما مسامحتها فلا يعتبر اعتبارا بالغال وباعتبار مسامحة  
 منهن او غلبتهن لخواص كثيرة كشریف فلو جرت عادتهن  
 بمسامحة من ذكر دون غيره خففناه مهر هذه دون مهر  
 غيرها فلو سامحت غير العشيرة اعتبر ويكون ذلك في  
 القبيلة الدينة او في حق الشاب دون الشيوخ انتهى قوله  
 مفوضة وسهيت المرأة بذلك لتفويض امرها الى الولي  
 بلا مهر وبغنىها لان الولي فوض امرها الى الزوج اي جعل  
 له دخلا في ايجابه بفرضه الاتي وكان قياسه الى الحاكم لكن  
 لما كفي بضمه لم يحتج الي ذكره قال في البحر والفتح افصح والمفوضة  
 مشتقة من التفويض وهولفة رد المهر للغير وبشرعا اما  
 تفويض مهر كزوجتي بما شئت او ما شئت ان اوشيت انا  
 والمراد هنا الاول قوله رشيدة بكر او ثيب او سفيهة مهملة فان  
 بلغت رشيدة ثم بذرت ولم يجر عليها فهي رشيدة حكاه قوله  
 زوجتي بلا مهر او على ان لا مهر لي وخرج بقوله بلا مهر مالو  
 قالت له زوجتي فقط فلان يكون تفويضا لان اذنها محمول  
 على مقتضى الشرع ولو قالت بلا مهر لاحالا ولا مالا وان وطئ  
 فهو تفويض صحيح كما جزم به في الانوار وانتصر له الزركشي  
 لا فاسد وان قال به ابو اسحاق وصاحب المذهب والبيان  
 وغيرهم كما في سائر الشروط الفاسدة وقال الاذري انه الذي  
 يقتضيه ايراد جمهور العراقيين كما قاله بعض الائمة  
 فهو المذهب قوله او غير نقد البلد او بمولج قوله او قال

سيد امة والمكاتبة كتابته صحيحة مع سيرها كحرة كما بحثه  
 الاذري فلا ينافيه ما ياتي من ان التفويض تبرع وهي لا  
 تستقل به الا باذن السيد لان تعاطيه كذلك متضمن للاذن  
 لها فيه ولو زوجها على ان لا مهر لها او تعطى زوجها الف او قد  
 اذنت بذلك مفوضة لانه ابلغ في التفويض من ملى ولا يصح  
 تفويض غير رشيدة كغير مكلفه وسفيهة ومجور عليها  
 لانها غواهل للتبرع لكن يستفيد به الولي من السفية الاذن في  
 تزويجها وبخلاف مالو سكنت عنه الرشيدة لان النكاح يعقد  
 غالبا بمهر فعمل الاذن على العادة فكأنها قالت زوجتي به  
 وبه صرح في الشرح الصغير وبخلاف مالو زوج بمهر المقل من  
 بعد البلد وبخلاف مالو زوج السيد امته المذكورة ولو  
 بدرون مهر مثلها فيجب المسمى فيها قوله لان الوطى لا يباح  
 بالا باحة الخ اوضح من ذلك ما قاله ابن الرفعة لان الوطى  
 في النكاح بلا مهر من خصايص رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ولان البضع لا يتم بغير حق المرأة بل فيه حق الله تعالى الاثر  
 انه لا يباح بالا باحة فيصان عن التصور بصغره المباحاة  
 انتهى فنقول الشما فيه اي الوطى من حيث المنع منه والله  
 اعلم ق من قوله نعم لو نكح في الكفر مفوضة الخ هذا ما ذكره  
 في نكاح المشرك ويخالفه ما في الرافعي هنا وجزم به في الروضة  
 انه لو نكح ذمية على ان لا مهر لها فترافعا اليها فنكح بينهما  
 بحكم المسلمين وقد يجمع بينهما بحمل ما في نكاح المشرك على  
 الحربيين وما هنا على الرمييين انتهى ابن قاسم هذا ما جزم  
 به ابن العراقي وجمع بينهما ايضا بان اللام المتقدم فيما



إذا اعتقدوا أن المهر المفوضة بحال وما هنا على ما إذا لم  
يعتقدوا أن المهر فاذ اتوا فعوا اليها حكمنا بينهم بحكم المسلمين  
**قوله** بروج بكسرها والصواب الفتح لأنه ليس في كلام العرب  
فقول الآخر وهو كل بنت لارت وعود اسم واد انتهى دميري  
**قوله** كحرو وخر ويزرق بين الخلع على دم حيث يقع رجعا  
وبين ما لو اصرقها ما حيث يجب مهر المثل بان المثل  
ثم من جانب المرأة المعاوضة فاعتبر كون العوض مقصودا  
بخلاف ما هنا وبان مقصود النكاح الوطى وهو موجب للمهر  
غالبًا بخلاف الخلع فان مقصوده الفرقة وهي تحصل غالبًا بدون  
عوض انتهى وما ذكره المصنف رحمه الله في نكحتنا اما الفحاة  
الكفار فقد مر حكمها بنفسيلها **قوله** كمغصوب في معناه الايق  
والمرهون للعجز عن التسلي برفق **قوله** ضمان عقد الاضمان  
يد قال الزركشي الفرق بين ضمان العقد وضمان اليد ان  
ضمان العقد ما يضمن بالمقابل الذي توافقا عليه اي جعلاه  
في مقابلته كالبيع اذا انسخ يقابل به الثمن والبضعة يقابل به مهر  
المثل وضمان اليد ما يضمن بالبدل الشرعي من مثل او قيمة  
كالاستقار والمغصوب انتهى **قوله** كان شرط فيه اي المهر **قوله**  
خيارا لانه لم يتمحض عوضا بل فيه معنى النحلة اي لانها تستمتع  
به كما يستمتع بها فكان الاستمتاع في مقابلة الاستمتاع والمهر  
نحلة وهبة قس والنحلة من باب الهبة والهبة لا خيار فيها  
فلا يلحق بالمهر الخيار لانه انما يكون في المعاوضة الحقة  
**قوله** كذا قال لان الالف ان لم تكن من المهر فهو شرط عقد  
في عقد والا فقد جعل بعض ما التزمه في مقابلة البضعة

لغير

لغير الزوجة كما في البيع فيفسد ولا يسوي فسادا الي النكاح  
لاستقلاله ويؤخذ منه انه لو نكحها بالفق على ان يعطها الفا  
صح بالالفين وهو محتمل والحق لفظ الاعط باللفظ الاستحتم  
لانه يفيد ومن ثم صح بعته هذا على ان تعطى عشرة وتكون  
هي الثمن ولو نكح بالفق بعضها موجله مجهول كما يقع في زماننا  
يجل بموت او فراق فسد ووجب مهر المثل لما يقابل به  
المجهول لتعذر التوزيع مع الجهل بالاجل **قوله** او نكح نسوة  
بمهر واحد كان زوجه بهن جدهن او معتقهن او وكيل  
اوليا بهن **قوله** لو زوج امته اي لعبد **قوله** مرويا بسكون  
الرائية الي مرويلة بخراسان وهروي بفتح الراء نسبة الي  
هراة اسم بلدة **قوله** او معلقا بصفة النظر ما صورتها فان  
فان المعلق عتقه بصفة يصح جعله ثمنا يصح جعله صداقا  
واذا صح المسمى كان الواجب هو المهر المثل فما وجه ما ذكره  
السف فان قلت قد استثنى من هذا الضابط مسائل قلنا ليس  
هذا منها لان تلك المسائل اما استثنيت لعارض وهو انه  
يلزم من ثبوت الصداق رفعة ولم يوجد في هذا عارض  
من تلك فان المعلق عتقه اذا بيع بطل التعليق وبطل الاصل  
كالبيع فتأمل ثم ان بعض طلبة العلم بعد ان عرض عليه هذا  
اللام توقف فيه وسال عنه شيخنا الزيادي فتوقف فيه  
وجاعة اهل الررس واجاب بعضهم بحمل كلامه على تعليق  
ينافي الاصل فان علق صداقها على وجود صفة فانه لا يصح  
الاصل والواجب في هذه هو مهر المثل لا المسمى بدليل  
ما قبله فيما لو اصرقها غير مقدور على تسليمه **قوله** كتعليم

ق

ق



ولها اي الذي لم يجب عليها تعليمه والا فيصح اخرا من العلة  
بخلاف غيرها فانه لا فرق بين لزوم تعليمه وعدمه لان تعليم  
العبد تزيد به القيمة فالنفع راجع اليها مطلقا بخلاف الولد  
وهذا التفصيل هو المعتمد **قوله** او مكاتبته اي او وطى السيد  
مكاتبته في الناسك ما نصه اما الوطى مكاتبته مرارا فلها مهر  
واحد الا ان تحمل منه فان حملت فانها تخير بين اخذ المهر ويكون  
على الكتابة وبين تعجز نفسها وتكون ام ولد ولا مهر لها  
نفسا في الكتابة واذا خيرت فاختارت المهر وجب لها مهر اخر  
وهكذا سائر الوطيات نص عليه الشافعي في الام انتهى واعتمد  
مرو ظاهره وجوب المهر اخر وان تكلف قبضت الاول في  
**قوله** وتاخر الانزال لو ادعى الاصل تقدم الانزال على التغيب  
وانكر الفرع فهل القول قول الاصل لان الاصل عدم الوجوب  
اولا لان الاصل وجوب المهر ما لم يحصل اسقاط والاصل عدمه  
ولان الغالب تاخر الانزال في **قوله** عن تغيب الحشفة  
كما هو الغالب **قوله** والابان تقدم الانزال او قارن التغيب فلا  
يجب المهر بل الواجب القيمة فقط لصيرورتها ام ولد للاصل  
**قوله** او كان في نكاح فاسداي يجب مهر مثلها بكر لا ارش بكاره  
على المعتمد المنقول في شرح المذهب عن الاصحاب لان الجدة  
غير مضمونة في النكاح الصحيح فكذا في الفاسد خلاف الابن حجر  
في قوله بوجوب ارشى البكاره زيادي **قوله** واطلق الاذن لها  
بان لم يعتد بعد **قوله** يجب فيه نصف المهر للزوج اي بالنسبة  
للصغيرة اما الكبيرة فيلزمها مهر مثلها للزوج لانها فوتت  
عليه بضع نفسها حيث صارت ام زوجة فيلزمها مهرها

للزوج

للزوج ونصف مهر بسبب انفساخ نكاح الصغيرة لصيرورتها  
بنت زوجة **قوله** وقد احوالا اي الشاهدان بينه اي الزوج  
وبينه اي النكاح بشهادتها **قوله** ولو وهبته صرافها بلفظ  
الهبة اي بعد قبضتها اليها بشير اليه قوله واقبضه له لعدم  
صحته تصرفها فيه قبل قبضتها له وعبارة الرمي في شر بعد ما  
تقرر وخرج بما ذكره المولى تهمة بلفظ الهبة فانه يرجع  
بنصفه قطعا وما لو وهبته له قبل قبضته فان الهبة باطلة  
على المذهب وان ادعى كلام الشرحه الله تعالى خلافه **قوله**  
ثم طلقها اي مثلاً **قوله** من مثل او قيمة لا بدل لنصفه وذلك  
لعوده اليه بملك جديد فاشبهه ما لو وهب ما اشتراه من بايعه  
ثم افلس بالثمن فان البايع يضارب به **قوله** فان كان الصداق  
دينا لم على زوجها ويشمل طلاقه كغيره ما لو خالعتة على البراءة  
من الصداق كان اصدقها مائة ثم قال قبل الوطى ان ابرائيني  
فانت طالق فابرايته منها فيقع باينا ولا يرجع عليها بشئ  
لانها لم تأخذ منه شيئا كما تقرر كذا في شرح الارشاد لشيخنا  
**قوله** ثم يرجع عليها كما لو شهد بردين وحكم به ثم ابرأ منه  
المحكوم له ثم رجعا لم يغرم المحكوم عليه شيئا ولو قبضت الدين  
ثم وهبته له فالمذهب انه كهبه العين **قوله** ولو وهبته اي الصداق  
ابوها الزوجها لم يجز سواها ان مجبرا ام غير مجبر قبل الفرقة  
او بعدها صغيرة او كبيرة عاقلة او مجنونة بكر او ثيبا دينا  
كان الصداق او عينا والذي بيده عقدة النكاح في قوله تعالى  
الا ان يعفون اي الزوجات فيتركونه او يعفو الذي بيده  
عقدة النكاح هو الزوج يعفوا عن حق ليس لها كل المهر



لا الولي اذ لم يبق بيده بعد العقد عقدة وانما هي بيد الزوج  
 لتمكنها من رفعها بالفرقة **قوله** وبما ذكر علم ان من قوله سابقا  
 ويجب مهر المثل في خمسة مواضع ولم يعد منها ذلك فعلم منه  
 ذلك **فصل** في المتعة مشتقة من المتاع وهو ما يتمتع به وفي  
 فتاوى النووي ان وجوب المتعة مما تغفل الناس عن العلم  
 به فينبغي تعريفهم واتباعه حكما ليعرفن ذلك انتهى **وهي**  
 ما لا يجب على الزوج دفعه لامراته لمفارقة اياها بشرط  
**قوله** للمفارقة متعة ويستوي فيها المسلم والذمي والحر والعبد  
 والمعتق والحر والامه والمعتقة والمسلمة والذمية  
 وتجب المتعة لسيد الزوجة الامة في كسب العبد كالمهر  
**قوله** والمطلقات متاع بالمعروف ولا فرق في الطلاق بين البائن  
 والرجعي وان راجعها قبل انقضاء العدة وتكرر وتكرره كما  
 افتى به الوالد لعموم قوله تعالى والمطلقات متاع بالمعروف  
 وخصوص فتعالين امتكن وهي مردخول بهن ولا ينظر للمهر  
 لانه في مقابلة استيفان صفها فلم يصلح للجبر بخلاف الشطر  
 سواء في ذلك افوض طلاقها اليها فطلقت ام علقه بفعلها  
 ففعلت ثم رمل **قوله** فتعالين امتكن وكان صلى الله عليه  
 وسلم قد دخل بهن **قوله** بسببها كما اسلامها وفسخه بعينها  
 وعكسه **قوله** وحدها او مع الزوج كما ان ارتد امعا وكذا لو  
 سبها معا كما في البحر عن القاضي ابي الطيب انه فراق من  
 جهتها وانه الذي مقتضية مذهب الشافعي لانها تملك  
 بالحياة بخلاف الزوج قال فان صغيرا او مجنوننا استعمل  
 ان لها المتعة والمعتد خلافه ثم رمل **قوله** او يملكه اي الزوج

بان تزوج

وبه  
مهم

بان تزوج بامة الغير بشرطه ثم ايسر قبل الدخول فاشترها **قوله**  
 لها اي لملكها او بعضها وامام ملكها له فدخل في قولها السابق بسببها  
 كما هو ظاهر **قوله** اما في الاول وهي ما لو فو رقت قبل الدخول **قوله**  
 ويستحب ان لا تنقص المتعة عن ثلاثين درهما او مساويا لها وليس  
 ان لا تبلغ نصف المهر كمن اجمعوا بينهما وقد يتعارضان بان  
 يكون الثلاثون اضعاف المهر اي مهر المثل فالذي يتجه رعاية  
 الاقل من نصف المهر والثلاثين قال جمع وهذا ادنى المستحب  
 انتهى ابن حجر **قوله** قدرها القاضي باجتهاده وان زاد على  
 مهر المثل على الاوجه الذي اقتضاه اطلاقه انتهى ابن حجر  
 والمعتد انهما ان تراضيا على شيء جاز ولو زاد على مهر المثل  
 بخلاف ما لو فرضها القاضي فانه لا تجوز له الزيادة على مهر المثل  
 بل ولا يساوية يجمع بين اللامين رمل **قوله** معتبرا لهما  
 اي ما يليق بديارهن واعسارهن وصفاتها السابقة في مهر المثل  
 لقوله تعالى ومتوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره **ع**  
 بالمعروف **فصل** في الوليمة من الولم اي مشتقة منها وهو  
 الاجتماع لان الزوجين يجتمعان يقال اولم الرجل اذا اجتمع  
 عقله وخلقه وهي اعني الوليمة اسم لكل دعوة او طعام يتخذ  
 لحادث سرور او غيره لكن استعمالها مطلقة في العرس  
 اشهر وفي غيره مقيدة فيقال وليمة ختان او غيره قال الاذر  
 ان محل وليمة الختان في حق الزكوردون الاناث لانه يخفى و  
 يستحي من اظهاره لكن الاول استحباه فيما بينهما خاصة  
 واطلقوا نذر بها للقدوم من السفر وظاهر ان محله في السفر  
 الطويل لقضا العرف اما من غاب يوما او اياما يسيرة

عا

عي



الى بعض النواحي القريبة فالحاضر وقد نظم بعضهم اسم الوليمة فقال  
**وليمة عرس ثم خرس ولادة عقيقة مولود وكسرة ذي نياك**  
**وضمة موت ثم اعزاز خاتن** نقيصة سفر والمودب للثنا  
**قوله** تعري بضم العين مع ضم الراء واسكانها **قوله** سنة موكرة  
بل هي اكر الولايم ولو كان بعد الطلاق وان قبل الدخول كما هو  
ظاهرا واموت واقلها للممكن شاة وغيره ما قدر عليه  
قال النشاي والمراد اقل الكمال شاة لقول التنبيه وبأي شيء  
اولم به من الطعام جاز وقد يشتمل المأكول والمشروب الذي  
يعمل حال العقد من سكر وغيره ولو موسرا **قوله** قياسا  
الح ولانه امر فيه بالشاة ولو كان الامر للوجوب لوجبت وهي لا  
تجب اجماعا لا غينا ولا كفاية وصرح الجرجاني بنزب عدم  
كسر عظمها كالعقيقة ووجهة ما قالوه ثم ان فيه تفرقا ولاسلامته  
اخلاف الزوجة واعضائها كالولد ومنه يؤخذ انه ليس هنا  
في المذبوح ما ليس في العقيقة **قوله** والاجابة لعري والعري  
هو العقد كما في شرح الروض ووقتها الافضل بعد الدخول  
للا تبايع وقبله بعد العقد يحصل به اصل السنة فتجب  
الاجابة اليها ويجه استمرار طلبها بعد الدخول وان  
طال الزمن كالعقيقة لانه ينزب تعددها بتعدد الزوجات  
والاما وان عقد عليهن معا كالوحواله اولاد ان يعق علي  
كل واحد وهي ليل اولي التهي ابن حجر لانها في مقابلة نعمة  
ولقوله تعالى فاذا طعمتم فانذروا وكان ذلك ليلاه هو  
مجه ان ثبت انه صلى الله عليه وسلم فعلها ليلته ثم رمل  
**قوله** والاجابة اليها واجبة والمراد الاجابة لوليمة الدخول

ويستثنى

ويستثنى من وجوب الاجابة القاض لشغله بالناسي والاوجه  
استثنا ابعضه ونحوهم فيلزمه اجابتهم لعدم نفوذ حكمه  
لهم وان لا يعتذر الداعي فيعذره عن طيب نفس الاحيا  
بحسب القرابي كما هو ظاهر ثم رمل **قوله** ولغيرها سنة  
ومنه وليمة التشرى وقيل تجب واختاره السبكي لاختار  
فيه **قوله** ان لا يكون ثم اي بالمحل الذي يحضر فيه **قوله**  
معصية اي محرم ولو صغير كايئة نقد كما في مسلم اي  
يباشر الاكل منها بلا حيلة تجوز بخلاف مجرد حضورها بنا  
على ما يأتي في صور غير متهمة انه لا يحرم دخول محلها و  
كنظر رجل لامرأة وعكسه وبه تعلم ان اشراف النساء على  
الرجال عذر وكالة مطربة محرمة وذو وترو زهر ولو  
بشبابه وطبل كوبة ولكن يضحك بفحش كما في الاحيا اما  
محرم ونحوه مما مر بغيره حضوره كبيت اخر من الدار فلا  
يمنع الوجوب كما صرح به بعضهم وبوافقه قول الحاوي اذالم  
يشاهد الملاحى لم يضر سماعها كالتى بجواره **قوله** الاذرعى  
عن قضية كلام كثير منهم الشيطان والمراد ان لا يكون ثم معصية  
اي في اعتقاد المرعوا فقط فان اعتقد المرعوا كونهما مفضية  
سقطت عنه الاجابة وحرم الحضور وان اعتقد حله و  
عبارة الخطيب في شرحه ولو كان المنكر مختلفا فيه كشرب  
النبيذ والجلوس على الحرير حرم الحضور على معتقد تحريمه  
قاله الشما قلالة نقل المذهب وهذه المسألة مما يعقل عنهما  
كثير من طلبة العلم وقد قلتما في مجلس الجلال المحلى فسكت  
واما الانكار فلا ينكر الا على ما اجمع على تحريمه او كان الفاعل



يرى تحريمه وما في شئ الرملة مما يخالف ذلك حيث حمل كلام الجلال  
المحلى على ما اذا كان الفاعل يرى تحريمه فانه يحرم عليه الحضور  
نازعه فيه شيخنا الزيادي في درسه واعتمد ما تقدم انفا  
**قوله** وصورة حيوان اي وان لم يكن كفرنسي باجنحة هذا اذا  
كانت بمحل حضوره لا بخواب ومهر والمحصل ان المحرم ان كان  
بمحل الحضور لم تجب الاجابة وحرم الحضور او بخومره  
وجبت اذا يلزم الدخول الى محل هي بمهره اما مجرد الدخول لمحل  
فيه ذلك فلا يحرم كما اقتضاه كلام الروضة وهو المعتمد وبذلك  
علم ان مسألة الحضور غير مسألة الدخول خلافا لما فهمه  
الاسنوي ثم رمل **قوله** مكسكرو من المعصية فرنش محرمة لكونها  
حراما والولية للرجال او كونها مفضوبة او مسروقة وكفرنش  
الحري ستر الجدار به بل اولى بحرمة هذا حتى على النساء وفرنش  
جلود مربيقي وبرها كما قاله الحلبي وغيره والحق به في العباب  
جلد فهد في حرمة استعماله **قوله** او وسادة منصوبة او  
ستر علق لزيينة او منفعة او ثوب ملبوس ولو بالقوة  
فيدخل الموضع بالارض كما قاله الاذري ويجوز حضور  
محل فيه ما اي صورة على الارض وبساط يراس ومخدة ينام  
او يتكأ عليها وما على طبق وخوان وقصعة لان ما يطرح  
ويوطأ مهان متبدل لا على نحو اباريق كما بحثه الاسنوي  
لارتفاعه قال وعندى ان الدنانير الرومية التي عليها الصور  
من القسم الذي لا ينكر لامتها انها بالانفاق والمعاملة وقد  
كان السلف يتعاملون بها من غير تكبر ولم تحدث الدراهم  
الاسلامية الا من عبد الملك ابن مروان كما هو معروف ثم رمل

**قوله**

**قوله** وكان بحيث لو نهاهم عنها لم ينتهوا قال في الروض وش  
وان كان المنكر جاهلا به نهاهم اي متوليه للمنكر لان كانوا  
لشربة بنيد يعتقدونه اي حله فلا ينهاهم عنه لانه مجتهد  
فيه بخلاف ما اذا اعتقدوا تحريمه كالممنكر للجمع على تحريمه فان  
اصر واعلى ارتكابهم المنكر المحرم عليهم خرج وجوبا فان تغذر  
الخروج كان كان ليلا قاعدا كارهيا بقلبه ولا يسمع لما يحرم استعماله  
كما لو كان ذلك في جوار بيته لا يلزمه التحول وان بلغه الصوت  
**قوله** ومنها ان تكون الدعوة ولو بكتابة او رسالة مع ثقة  
او مهين لم يجز عليه الكذب جازمه لا ان فتح به وقال ليحض  
من مثا وقال له احضرا ان شئت ما لم تظهر فرنشة على جريان  
ذلك على وجه التاديب والاستعفاف مع ظهور رغبة في  
حضوره ويحمل عليه قوله بعض الشراح لو قال له ان شئت  
ان تحلفي لزمه الاجابة وان يكون مسلما فلا تجب اجابة  
ذمي بل تسن ان رجي اسلامه او كان نحو قريب او جار  
وساقي في الجزية حرمة الميل اليه بالقلب ولا يلزم ذميا  
اجابة مسلم اي بالنسبة للدنيا والا فهو مكلف بالفروع  
وان لا يكون الراي فاسقا شريرا طالبا للمباهات والفخر  
وان لا يدعى قبل وتكرمه الاجابة اما عند عدم لزومها  
فيظهر انها كالعدم بل يجيب الاسبق فان جامعا لاجاب  
الا قرب رحمان الا قرب دارا كما في الصدقة فان استويا بالرفع  
وان يكون الراي مطلقا التصرف فلا يجيب غيره وان اذن  
له وليه لصعيانه بذلك وان يكون المرعوا حرا ولو سفيها  
او عبدا باذن سيده **قوله** عامة بان لا يخص بها الاغنيا



من حيث هم اغنيا فلا يظهر منه قصد التخصيص بهم عرفا  
فيما يظهر لغير عذر كقلة ما عنده فان ظهر منه ذلك كذلك  
لم يجب عليهم فضلا عن غيرهم اما اذا اخصهم لا يحتاج مثلا  
بل لجوان واجتماع حرفة او قلة ما عنده فيلزم لهم غيرهم الاجابة  
قال الاذرى والظاهر ان المراد بالجيران هنا اهل محلته ومسجده  
دون اربعين دارا من كل جانب **قوله** وفي اليوم الاول اي  
وان يدعوه بخصوصه كما مر في اليوم الاول في العرس فلما وكم  
ثلاثة ايام فالكثير لم يجب الاجابة الا في الاول وتسن لهما  
اي في العرس وغيره في الثاني لكن دون سنهما في الاول في غير  
العرس ثم تركه فيها بعده ففي ابي دلود وغيره انه صلى الله  
عليه وسلم قال الوليمة في اليوم الاول حق وفي الثاني معروف  
وفي الثالث ربا وسمعت ولو كررها في يوم واحد فذلك نعم  
ان كرر الامام او الاوقات لحو كثرت الناس او صغر منزله كما  
كانت كولاية واحدة دعى الناس اليها افواجا افواجا علي  
الاروجه انتهى معتمد فتجب الاجابة مطلقا **قوله** وان يدعوا  
المردعوا بنفسه فنائبه **قوله** معين الا ان نادى في الناس كان  
فتح الباب وقال ليحضر من اراد او قال لغيره ادع من شئت  
فلا تجب الاجابة ولا تسن من المردعوا لان امتناعه ح  
لا يوجب وحشة **قوله** دعى للتودد احتزبه عما لودعاه  
لخوف منه لو لم يحضروا طمع في جاهه بل او ليعاونه على باطل  
بل للتقرب والتودد المطلوب او لخوا عليه او صلاحه او ورعه  
اولا بقصد شيء كما هو ظاهر وينبغي كما قاله في الاحياء ان يقصد  
باجابته الاقتداء بالسنة حتى يثاب بزيارة اخيه وكرامه

حتى

حتى يكون من المحتابين المتزاورين في الله تعالى او صيانة نفسه  
عن ان يظن به كبرا واحتقار مسلم **قوله** او مقصودة الراس  
لروا ما به الحياة فصار كما في قوله او كان ثم صورة شجر وكلها  
لا روح له كالقمر طاروي البخاري عن النبي عباسي لما قال المصون  
لا اعرف صنعة غيرها فقال ان لم يكن بد فصور من الاشجار  
وما لا نفس له **قوله** لا يشبه ما فيه روح ومنه يوحى ان قطع  
الحيوان بدونه كقطع الراس في **قوله** ويحل الخ لكن الاول  
تركه **قوله** نثر نحو سكر وهو رمية مفرقا **قوله** في الولاية كالختان  
كما بحثه بعض المتأخرين **قوله** ولفظه لانه صلى الله عليه وسلم  
لما نجر البرن قال من شئ اقتطع رواه ابو داود واما كان الترك  
اولي لما قاله الشئ والله يودي الى الخصام في **قوله** لان الثاني  
اي اللفظ يشبه النهي نعم ان ظن اذ حمام السفله المض  
بهم حرم كما هو ظاهر انتهى ابن حجر **قوله** لم يكن الترك اولي  
ويكره اخذه من الهوى بازارا وغيره فان اخذه منه او التقطه  
وبسط ثوبه لاجله فوقع فيه ملكه كاللاخذ ولو صبيا وان  
سقط منه بعد اخذه ولو اخذه غيره لم يملكه وحيث كان  
اولي به واخذه غيره ففي ملكه وجهان جاريان فيما لو  
عشش طائر في ملكه فاخذه فرخه غيره وفيما لو دخل السمك  
مع الما في حوضه وفيما اذا وقع الشئ في ملكه فاخذه غيره وفيما  
اذا احيا ما جره غيره لكن الاصح في الصور كلها الملك كالاخيا  
ما عدا صورة النار لقوة الاستيلاء فيها اما العبد في ملكه  
سيده فان وقع في جره من غير ان يبسطه له فسقط منه  
قبل قصد اخذه لم يملكه والله اعلم **قوله** في فرع النقطة



المعتاد في الافراح هل رده او لا والعرف انه كالدين اجاب الشيخ  
 نجم الدين الياسي لرافع النقوط ان يطالب به ولا اثر للعرف  
 لانه مضطرب فكر من امر يدفع النقوط ويستحي ان يطالب به  
 انتهى **باب** **القسم والنشور** بفتح القاف فسكون  
 واما بكسر فسكون فالنصيب واما بفتحها فاليمين **قوله** والنشور  
 من نشر ارتفع فلهو ارتفاع عن اد الحق ومن لازم بينهما ففيه  
 عسر فسقط القول بانه كان حقه ان يزيد في الترجمة وعشرة  
 النساء لانه مقصود الباب اذ لكل من الزوجين على الاخر  
 حق قال الشيخان فحقه عليها كالطاعة وملازمة المسكن  
 وحقها عليه كالمهر والنفقة والكسوة والمعاشرة بالمعروف  
 التي منها القسم قال تعالى ولهن مثل الزى عليهن بالمعروف  
 والمراد ثماثلهما في وجوب الادا وقال تعالى وعاشرون بالمعروف  
 فعلى الزوجين المعاشرة بالمعروف ويحصل بكف الاذى وا  
 لتخرج بمعنى الخروج عن الحق بالرضي بان يوديه راجيا لحق  
 الوجه **قوله** فيما الوزنت اليه بكر وصورة المسالة اذا كان  
 عنده غيرها ويبيت عندها وعندهن كما يقتضيه كلامهم  
 وصرح به البغوي واقره في الرخصة واصليها يجب عند  
 الشيخين وان اطال الاذرع في رده ان يتخلف ليالي مدة الزفاف  
 عن نحو الخروج للجماعة وتشجيع الجنائز نهارا اما ليلا فيمتنع  
 الخروج لذلك تقديم اللواجب قال القفال المعنى فيه ميل  
 النفس الى الجديده ولا يلحقها باختصاصها بذلك غضاضة  
 ولا يتصور عندهن بصورة الظلم انتهى قال في شرح الروض  
 بل لو كان تحت ثلاثة لا يبيت معهن لم يثبت حق الزفاف

للرابعة كما لا يلزمه ان يبيت عند زوجته او زوجها ابتدا  
 ق **قوله** ولوامة ومسلمة وكافرة وحرقة لان ما يتعلق با  
 لطبع لا يختلف بالرق والحرية كره الايلا والعنة حتى لو وفا  
 حقها وابانها وجدد نكاحها وجب لها ذلك لعود الجهة  
 وبخلاف مستقر شدة اعتقها سيدها ثم تزوجها فيجب لها  
 حق الزفاف وخروج بزفت الرجعية لبقايتها على النكاح الاول  
 الخ **قوله** او يثبت المراد بالثيب من زالت بكارتها بوطي حلال  
 او حرام ولو بفرد او وطى شبهة وخروج بها من حصلت ثبوتها  
 بمرض او وثقة او نحوهما وكذا لو خلقت بلا بكاره او كانت غورا  
**قوله** باختيارها اي طلبها **قوله** قضاها اي السبع للباقيات  
 لانها طهرت في الحق المشرع لغيرها فبطل حقها وشبهة  
 في التهمة ببيع درهم بدرهمين **قوله** ويسن تخييرها بين ثلاث  
 بلاقضا وسبع بقضا كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بام سلمة رضي الله عنها حيث قال لهما ان شيت سبعة  
 عندك وسبعة عندهن وان شيت ثلثت عندك وردت  
 اي بالقسم الاول بلاقضا والا لقال وثلثت عندهن كما قال  
 وسبعة عندهن رواه مالك وكذا مسلم بمعناه **قوله** وزيد  
 للبكر لان حياها اكثر والحكمة في الثلاث والسبع ان الثلاث  
 مغتفرة في الشرع والسبع عرد ايام الدنيا وما زاد عليها تكرار  
**قوله** بغير اختيار اي طلب بان لم تلمس شيئا والتمست ما  
 دون السبع قضى لغيرها الزايد على الثلاث فقط لانها  
 لم تطهر في الحق المشرع لغيرها **قوله** من الثيب اما قيد  
 بالثيب لان فيها تفصيل وهو انها تارة تختار السبع وتارة تختار

ها

ر



دون السبع فان اختارت السبع قضى جميع السبع للاخريات  
 لانها طمعت في حق غيرها فغلظ عليها بخلاف ما اذا اختارت  
 دون السبع فانه يقضى الزايد فقط واما البكر اذا زاد على  
 السبع كان طلبت عشر امثال لم تعط مطلوبها فان اجابها  
 قضى الثلاث فقط **قوله** فيما لو سافر الخ قيده المولف في منهي  
 بقوله سفر امباحا ثم قال في ثبوت خروج زيا دتي مباحا غيره  
 فلا يحل له ان يسافر بواحدة منهن مطلقا فان سافر بها قضى  
 للمختلفات ويجب عليها السفر بطلبها الركوب بحران غلبت  
 السلامة فيه ان امن الطريق والمقصد والامتناع منه لعصيان  
 لنسوز لانه لم يردعها المعصية بل لاستيفاء حقه **قوله** بل ينقلهن  
 ولا يجوز له ان ينقل بعضهن بنفسه وبعضهن بوكيله  
 الا بقرعه والكلام اذا كان وكيله محرما لمن نقلها والا فيحرم  
 عليه ذلك مطلقا هو واضح **قوله** او وصل المقصود الخ والمطارد  
 بالاقامة ما مر في باب القصر فيتحصل عند وصوله مقصده  
~~بنيته~~ بنيتها عنده او قبله بشرطه فان اقام في مقصده او  
 غيره بلانية وزاد على مرة المسافر قضى الزايد على مرة ترخص  
 السفر فلو اقام لشغل ينتظر تنجزه كل ساعة فلا يقضى الا ان  
 تمضي ثمانية عشر يوما فلو اقام لشغل لا ينتجز دون اربعة  
 ايام قضى مرة اقامته **قوله** بشروطه كان نكح الامة او لا ثم  
 ايسر بعد نكاحها ونكح الحرة **قوله** او كان الزوج عبدا او كانت  
 لقطه واقرت نكاحها بالرق او تحته حرة لا تصلح فهذه صورة  
 تجتمع فيها الحرة مع الامة **قوله** وفيها لو نشرت اخرى نساياه  
 وان لم يحصل به اثم مجنونة فن خرجت عن مسكنه بغير

اذنه

اذنه اولم تفتح له الباب ليدخل ولو مجنونة او تدعى الطلاق  
 كزنا اولم تمكنه من نفسها لا يستحق قضاها كما لا يستحق نفقة  
 واذا عادت للطاعة لا يستحق قضا والزي عليه القسم كل زوج  
 عاقل او سكران ولو مرأهقا او سفيها فان جارا مرأهقا فالام  
 على وليه وفي معنى الناشئة المعتدة والصغيرة التي لا تطيق  
**قوله** اي باذنه اي لغرضه ولو مع غرضها كما عقدهم ربيل ولو  
 مع عرض ثالث كما وافق عليه م ربحنا قال فحيث كان لغرضه  
 اي موخل استحققت قسي **قوله** او حاجتها اي لحاجتها  
 وحاجة اجنبي وخرج بالسفر ما لو خرجت لحاجتها في البلر  
 باذنه كان يكون بلانه او ماشطة او مغنية او دايه تولد  
 النسا فانه لا يسقط حقها من القسم ولا من النفقة وهذا  
 ما افق به الشيخ الرملي رحمه الله تعالى ويدل عليه كلام ابن  
 المقرئ في تمشيت زيا دي **قوله** على الثلاث وان تفرقن في البلاد  
**قوله** بغير رضا هن اما برضا هن فتجوز الزيادة على الثلاث  
 وعليه يحل كل لام الاملا بجواز القسم مشاهرة اي شهرا وشهرا  
 ومثابهة اي سنة وسنة **قوله** وتجيب القرعة الخ والاصل  
 ان الزوجات ان كن اربع او جب ثلاث فرج لان الرابعة  
 تتعين وان كن ثلاث وجب فرعتان لان الثالثة تتعين  
 وان كن ثنتين وجبت واحدة وتستحق القسم مريضة ورتقا  
 وقرنا وحايض ونفسا لان المقصود منه الانسي لا الوطى  
 في الاصل **قوله** فان خرج الخ والحاصل انه اذا دخل في الاصل  
 لضرورة واطاله ومثله ما لو طال زمن الضرورة فانه يقضى  
 الجميع وان دخل في التابع لحاجة واطاله قضى الزايد



وان طال زمن الحاجة فلا قضا وان اطلاله قضى الرايد فقط خلافا  
لظاهر كلام الشرح الله تعالى **قوله** ويبين لها فقر بتادب  
بذلك ويستحب ان يذكر لها ما في الصحيحين من خبر اذا باتت  
امراة هاجرة فرائث زوجها لعنتها الملايكة حتى تصبح وما  
في الترمذي من خبر ايما امراة باتت وزوجها راض عنها دخلت  
الجنة **قوله** وعظها وهجرها في المصباح لظاهر الآية ولان  
في الهجر اثر لظاهر في تاديب النساء وقضية كلامه تحريم ضربها  
في هذه الحالة وصحة في المحرر لان الجناية لم تتكرر وقد يكون ما  
اتفق لعارض قريب وصح النووي في الشرح الصغير جواز لظاهر  
الآية والهجران في البهية وقوله وصح النووي معتد **قوله**  
ولو ضربها ولو بسوط وعصى كما سئل كلامهم وهو المعتمد لكن  
نقل الرويان عن الاصحاب تعيينه بيده او بمنديل فيهما **قوله**  
ان لم يفيد فان لم يفد او خيف منه تلقى او ضرر ظاهر حرم كما  
في القفر **قوله** وان يكون غير مبرح وهو كما هو واضح ما يعظم  
المردع فارملى **قوله** وفي غير الوجه والمهادك والاولى له العفو  
عن الضرب بخلاف ولي الصبي فالاولى له عدم العقوبات  
ضربه مصلحة له وضرب الزوج زوجته مصلحة لنفسه  
وخرج بالمصباح المجرى في الكلام فلا يجوز فوق ثلاثة ايام ويجوز  
فيها الخبر الصحيح لا يحل لمسلم ان يهجر اخاه فوق ثلاث لكن  
هذا كما قال جمع مجهول على ما اذا قصد بهجرا ردها لحظ نفسها  
فان قصد به ردها عن المعصية واصلاح دينها فلا تحريم و  
لعل هذا مراده ان الشؤرخ عذر شرعي والهجر له جائز  
مطلقا ومن هجره صلى الله عليه وسلم كعب ابن مالك

وصاحبه

وصاحبه مراده ابن الربيع وهلال ابن اميه ونهيه الصحابة  
عن كلامهم ولو ضربها وادعى انه بسبب نشوز وادعت عزمه  
ففيه احتمالان في المطلب قال والذي يقوى في ظني ان القول  
قوله لان الشرع جعله وليا عليها اي بالنسبة لجواز الضرب  
للسقوط النفقة والكسوة **قوله** واشتبه الحال بان قال  
لكل منهما ان صاحبه متعذر واشتبه الحال على القاضي **قوله**  
حكيم للآية ولا يكتفى حكم واحد لظاهر الآية ولان كل من  
الزوجين يتهمه ولا يفشى سره اليه **قوله** برضاها اي  
الزوجين ببعضها **قوله** وتقريب بينهما بطلقة فقط ان  
عسر الاصلاح **قوله** ولان الاهل اعرف بمصلحة الاهل ولان  
الاهل اشفق واقرّب الى رعاية الاصلاح واعرف ببواطن  
الاحوال ولان القريب يفشى سره الى قريبه من غير حشمة  
بخلاف الاجنبى فان بعث اجنبيين فمخلاف الاولى قال الماورى  
ولا يجوز بعث عدوين **قوله** موكل هو وان لم يرضيا  
ولم يتفقا على شئ ادب القاضي الظالم واستوفى المظلوم حقه  
قال الشيخان ولو جن احد الزوجين او اغنى عليه لم يجز بحث  
الحكيم ولو جن بعد استعمال الحكيم والالم يجز تنفيذ  
الامر لانهما ان جعل وكيلين فالوكيل ينزل بالجنون  
او حكيم فيعتبر دوام الخصومة وبعد الجنون لا يعرف  
دوامها **قوله** البهية **قوله** الحكيمان الخ وانما اشترط فيهما  
ذلك مع انها وكيلان لتعلق وكالتها بنظر الحاكم كما في امينه  
**قوله** وليس كونهما ذكرين خروجهما من الخلاف  
**قوله** حلف بالطلاق الثلاث على فعل كذا في حكم هذا الشهر



او في هذه السنة ثم خالع قبل فراغ المرة ولم يفعل فان كانت  
 الصيغة لا فعلن كذا او لا بد لي من فعل كذا حث اذا هـ  
 مضت المرة ولم يفعل لانه فوت البر باختياره كما في مسألة  
 الرقيق وان كانت ان لم افعل او لا افعل ثم لم يفعل في الاول  
 او فعل في الثاني لم يحث من رابن قاسم سئل شيخنا الزياتي  
 ومن خطه نقلت ما نصه عن رجل حلف بالطلاق  
 انه لا يدخل هذه الدار ثم احتاجوا له في دخولها ثم قالوا  
 له اخلع زوجك فحلف بالطلاق الثلاث انه لا يخالعها  
 هو ولا وكيله فهل والحالة هذه اذا خالع يقع عليه الطلاق  
 الثلاث فاجاب بما نصه الحمد لله يقع عليه بالخلع طلاق  
 واحدة لانها بانتهى بها فلا يلحقها الطلاق وابنه تعالى اعلم  
**قوله** اقبل الحريقة وطلقها تطليقة وهو اول خلع وقع  
 في الاسلام والمعنى فيه انه لما جاز ان يملك الزوج الانتفا  
 بالبيع جاز ان يزيل ذلك المالك بعوض كالشرا والبيع والنكاح  
 كالشرا والخلع كالبيع وايضا فيه دفع الضرر عن المرأة غالباً  
**قوله** ملزم لعوض وشرط في الملزم قابلاً كان او ملتمساً  
 اطلاقاً تصرف مالي بان يكون غير مجبور عليه لان التصرف  
 المالي هو المقصود من الخلع فلو اختلعت امه ولو مكاتبه  
 بلا اذن سيدها بعين من مال او غيره بانتهى بمهر المثل  
 في ذمتها الفساد العوض بانتهى الاذن فيه او بدلين فيه  
 اي بالدين تبين ثم ما ثبت في ذمتها انما الطالب به بعد  
 العتق واليسار واختلفت باذنه فان اطلق الاذن  
 وجب مهر المثل في نحو كسبها وان قدر لها ديناً في ذمتها

كديار

كديار تعلق المقدم بذلك اي بما ذكر من كسبها ونحوه  
 فان لم يكن لها كسب ولا نحوه ثبت المال في ذمتها او عي  
 لها عينا من ماله تغيبت للعوض فلو زادت على ما قدره  
 او عينه او على مهر مثل في صورة الاطلاق طولبت بالزائد  
 بعد العتق واليسار واختلفت مجاورة بسفه طلاق رجعي  
 ولغي ذكر المال وان اذن فيه الولي واختلفت مريضة مرض  
 موصى صحيح وحسب من الثلث زائد على مهر المثل بخلاف  
 مهر المثل واقل منه فمن راس المال **قوله** وزوج وشرط فيه  
 صحة طلاقه فيصح من عبد ومجور عليه بسفه ويرفع  
 العوض لما لك امرها من سيد وولي او لهما باذنه ليبر  
 الراجع نعم ان قيد احدهما الطلاق بالرفع له اي ودلت  
 قرينة على ارادة التملك والا وقع رجعيًا ولا مالح شيخنا  
 الزياتي كان قال ان دفعت لي كذا الرطلق الا بالرفع  
 اليه وبترابه **قوله** وبضع وشرط فيه صحة اصدائه فلو  
 خالعه بافساد بقصد كجهول وخمروميتة وموجب جهول  
 بانتهى بمهر المثل لانه المراد عند فساد العوض او بفساد  
 لا يقصد كدم وحشرات فرجعي لان مثل ذلك لا يقصد بحال  
 فكانه لم يطع في شيء بخلاف الميتة فانها تقصد للضرورة و  
 للمجوارح ولو خالع بمعلوم ومجهول فسد ووجب مهر  
 المثل او بصحيح وفاسد معلوم صحيح في الصحيح ووجب في  
 الفاسد ما يقابل من مهر المثل ولو خالع بما في كفها ولم يكن  
 فيها شيء بانتهى بمهر المثل وانما تطلق في الخلع بمجهول اذا  
 لم يعلق او علق باعطائه وامكن مع الجهل فلو قال



ان ابراهيمي من دينك فانت طالق فابرايم منه وهو مجهول  
 لم تطلق لعدم وجود الصفة وهذا محله اذ لم يقل بعد البراءة  
 طلقته فان قال بعدها طلقته نظر ان ظن صحته او قصد  
 الاخبار عما وقع وطابق الثاني الاول لم يقع والا وقع **قوله**  
 وصيغة وشرط فيهما امر في البيع ولاكن لا يضر هنا تخلل  
 كلام يسير وصرح خلع وكنايته صراح طلاق وكنايته  
 ومنها اي من كنايته فسخ وبيع كان يقول فسخت زكاحها  
 بالف او بعثتك لنفسك بالف فتقبل فتحتاج في وقوعه الي  
 النية **قوله** هو اي في الشرع **قوله** بعوض وان لم يذكر العوض  
 كان قال خالعتك وفاديتك فقبلت يجب مهر المثل الا طراد  
 العرف بجريان الخلع والفرا بعوض فيرجع الى المراد عند  
 الاطلاق كالمخلع على مجهول **قوله** البهجة **قوله** بعوض اي  
 مقصود ليخرج الدم ونحوه فان الطلاق يكون رجعيا ولا  
 مال **قوله** اي لجهة الزوج كان علق الطلاق بالبراءة فما لها  
 عليه فباين وهو جائز على الطلاق وغيره ولو كان اكثر منه  
 لكن تكره الزيادة عليه قال في الاحياء ويصح في حالتي الشقاق  
 والوفاق وذكر الخوف في الآية جرى على الغالب **قوله** وهو  
 بلفظ الخلع وغيره كالفرد الورود القران في الفرد قال تعالى  
 فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وقيسى بالفرد الخلع  
 فينقص بهما عدد الطلاق كلفظ الطلاق **قوله** وان لم ينو  
 به الطلاق قال الجوزي والحاصل ان لفظ الخلع اربعة  
 احوال الاول ان يقترب به مال لفظا فيكون صريحا في الطلاق  
 ويجب المسمى الثاني ان يقترب به المال نية فيكون صريحا

في الطلاق

في الطلاق بمهر المثل الثالث ان لا يقترب به لفظا ولا نية  
 ولا ينوبه الطلاق فهو لغو والله اعلم كذا بخط شيخنا  
 الزيادي بهامشي نسخته **قوله** لا فسخ لانه لو فسخ كان طلاقا  
 جاز على غير الصداق لان الفسخ يوجب استرجاع البذل  
 وان كان طلاقا فيصح بخالعت تصفك او يدرك او نحوها  
 بكذا او خالعتك شهر ابكذا كما في لفظ الطلاق روض وشرحه  
**قوله** فان وقع الخ تنبيه على مامر ضبط مسائل الباب بان  
 الطلاق اما يقع باينا بالمسمى ان صححت الصيغة والعوض  
 او بمهر المثل ان فسر العوض فقط او رجعا بان تفسد  
 الصيغة بخروج الزوج الطلاق او لا يقع اصلا بان يعلق بماله  
 يوجد فعلم ان من علق طلاق زوجته بابرائها اياه من  
 صداقها لم يقع عليه الطلاق الا ان وجدت براءة صحيحة من  
 جميعه فيقع باينا بان تكون رشيدة وكل منهما يعلم قدره  
 ولم يتعلق به زكاة خارا فالما اطل به الدليل انه لا فرق بين  
 تعلقها وعدمه انتهى ابن جرح **قوله** فلا يلحق المختلفة طلاقا  
 بلفظ او كفاية **قوله** ولا اظهار ولا ايلالا لصيرورتها اجنبية با  
 فتر اضعها **قوله** ولا تستحق نفقة ولا اكسوة ان كانت  
 حايلا والا فتستحقهما بسبب الحمل لقوله تعالى وان كن  
 اولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن **قوله** ولا  
 توارث بينهما اي المختلفة وبيد الزوج **قوله** بخلاف الرجعية  
 في ذلك بقا سلطنة الزوج عليهما والله اعلم **كتاب الطلاق**  
**قوله** وشرع الخ وعرفه النووي في تهذيبه بانه تصرف  
 مملوك للزوج يحدته بلا سبب فيقطع النكاح **قوله** والاصل



فيه قبل الكتاب والسنة بل سابقا للملأ <sup>وهو</sup> أما واجب كطلاق  
مولا لم يرد الطلاق الوطى وطلاق حكيم رايه وطلاق  
مندوب لان عجز عن القيام بحقوقها ولو لعدم الميل  
اليها او تكون غير عفيفة ما لم تفحش بالفجور بها او سيئة  
الخلق وفي الحديث الشريف المرأة العالقة كالغراب الاغم  
كناية عن تدور وجودها اذا الاغم هو ابيض الجاحين  
وقيل الرجلين او احدهما كذلك او يامر به احد والديه  
اي من غير نعت كما هو شأن الحقا من الالباء والامهات  
ومع عدم خوف او مشقة طلاقها فيها يظهر اوجرام  
كالبرى او مكره بان سلب الحال عن ذلك كله ثم رمل  
في اول الباب **قوله** ليس شئ من الحلال ابغض الى الله  
تعالى من الطلاق واثبات بعضه يقال المقصود منه زيادة  
التفريق لا حقيقة لمنافاتها للحل ومن ثم قالوا ليس فيه  
مباح لكن صورة الامام بما اذا لم يستهيهما اي شهوة كاملة  
ليلا يتبافى ما عرف عدم الميل اليها ولا شمع نفسه بموتها  
من غير تمتع بها ثم رمل **قوله** مطلق وشرط فيه اي  
في المطلق ولو بالتعليق تكليف فلا يصح من غير مكلف حتى  
لو قال المراهق اذا بلغت فانت طالق ثم بلغ لم تطلق  
وكذا المجنون اذا قال اذا فقت فانت طالق فافاق  
لانا لو اوقعنا الطلاق بعد البلوغ او الافة او فقناه  
بقولها السابق وقولها لا يصلح للحال فكذلك لا  
يصلح للايقاع عند الشرط الا سكران فيصح منه مع  
انه غير مكلف كما نقله في الروض عن اصحابنا وغيرهم

في كتب

في كتب الاصول تغليظا عليه والمراد بالسكران الذي يصح طلاقه  
ونكاحه من زال عقله بما اثر به من شراب او دوا ويرجع  
في حره الى العرف فان انتهى تغير الشارب الى حالة يقع  
عليه اسم السكران فهو محل الكلام وعند الامام الشافعي  
انه الرى اختل كلامه المنظوم وانكشف سره المكنوم وا  
ختيار فلا يصح من مكره وان لم يور لا طلاق خبر لا طلاق  
في اخلاق اي اكراه وشرط الاكراه قدرة مكره بكسر الراء على  
تحقيق ما هرد به بولاية او تغلب عاجلا ظاهرا وعجز مكره  
بفتح الراء عن دفعه بهرب وغيره وظنه انه ان امتنع حقق  
ما هرد به ويحصل الاكراه بتخويف بمخزور كضرب شر  
او نحو ذلك تحبس فان ظهر من المكره قرينة اختيار منه  
للطلاق كان اكراه على ثلاث من الطلقات او على صريح اي تعليق  
او على طلاق بيمينه فخالق وقع الطلاق **قوله** وصيغة وشرط  
فيها ما يدل على فراق صريح او كفاية وسياتي بيان ذلك  
في كلامه **قوله** وفقد وشرط فيه قصد لفظ الطلاق  
بمعناه بان يقصد استعماله فيه فلا يقع ممن طلب من  
قوم شيئا فلم يعطوه فقال طلقتم وفيهم روجته خلافا  
للإمام ولاهين حكى طلاق غيره ولاهين جهل بمعناه وان  
نوله ولاهين قالت له روجته براسي وجع فارقتي فقال  
لا اعرف رقياً فقالت له انا اعرف رقياً تنفع لوجع الراسي  
وهي انت طالق فارقتي راسي انت طالق مروي ينبغي  
ان تكون صورة المسألة انه جاهل بمعنى انت طالق  
او علم بمعناه لكن ظن ان النطق به يفيد الشقاقاني

ير



به بقصد الشفافيكون قصد الشفا صار فافليتأمل في  
**قوله** ولا معنى سبق لسانه به ولا يصدق ظاهرا في دعواه ما  
يمنع الطلاق الا بقربة كقوله لمن اسبها طالق يا طالق  
ولمن بقصد طلاق فلا تطلق وكقوله لمن اسبها طارق او  
طالب او طالع يا طالق وقال اردت نرا فالتق الحرف فانه  
يصدق فلا تطلق لظهور القرينة فان لم يقل ذلك طلقت  
ولو خاطبها بطلاق هازلا بان يقصد اللفظ دون معناه  
او لعبا بان لم يقصد شيئا كان تقول له في معرض الاستهزاء  
والرأل اطلقني فيقول طلقتك او ظننها اجنبية وقع الطلاق  
ظاهرا وباطنا على المعتمد لقصد اياه وايقاعه في محله  
وفي الحديث ثلاث جرح من جرح وهزل من جرح الطلاق  
والنكاح والرجعية وقيس بالثلاثة غيرها من سائر التصرفات  
واما خصت بالذكر لتعلقها بالابضاع المختصة بمزيد  
احتيال ولا بد من لانه لم يصرف اللفظ الى غير معناه **قوله**  
وزوجة ولو رجعية فتطلق باضافته اي الطلاق لها  
لانه محله حقيقة او يجريها المتصل كربع ويدر وشعر وسن  
وطفر ودم بطريق السراية من الجزائي الباقي كما في العتق  
وخرج بجزئها اضافة الطلاق لفضلتها كترقيتها ومينها  
ولبنها وعرفتها كان قال ربيك او عرقك او منيلك او  
لبنك طالق فلا يقع لانها ليست اجزا فانها غير متصلة  
اتصال خلقية بخلاف ما مر وبالمتمصلة بهما ما لو قال لقطعة  
يمن مثل اي من الكتف يمينك طالق وان التصقت به  
بمحلهما فلا يقع لفقدان الجز الذي يسرى منه الطلاق

الى الباقي

الى الباقي كما في العتق فلو قطعت من المرفق او من فوقه وبقي  
من العضد جز وقع مرقس **قوله** وله اي الطلاق **قوله** بعد  
امهاله ثلاثة ايام حتى في المهر على المعتمد خلافا لما في الروض وا  
لتصحيح زيادي رحمه الله **قوله** انما يكون قبل الوطى لو حبست  
نفسها لطلب المهر استحققت النفقة والكسوة **قوله** وتلفه  
بعده اي بزوال البكارة في البكر وبالوطى في الثيب ومحله اذا  
كانت بالغة عاقلة والا فلها الفسخ بعده ايضا ومهر المثل  
كفوات البضع **قوله** او احدهما اي اوسبى احدهما ازال الملاك  
عن النفس اي نفس من حدث رقه فلا يملك الرقيق تصرفه  
فيها باجارة واعارة ونحوهما وقيل المراد زوال ملك المالك  
عن نفس الحادث رقه لكن يبعده قوله فمن العصمة اولى  
**قوله** فان اطلقت الاذن اي بان اذنت في معين فيان غير  
كفو او لم تعين الزوج بان اطلقت الاذن فزوجها غير كفوا  
فالنكاح باطل **قوله** فليس فسخا له اي النكاح **قوله** فصرح  
خمسة حاصلا في هذه المسألة على المعتمد ان صرايح الطلاق  
خمسة كما قاله المؤلف مشتق خلع ومشتق مفادة لكن يشترط  
ان يكون هناك مال او ينوي المال والا فكناية ومشتق طلاق  
ومشتق فراق ومشتق سراح هذا كله اذا كان بالعربية  
فان كان ما ذكر بغير العربية كان ترجم عن شيء من ذلك  
بقارسية او رومية ففيه خلاف في هذه الثلاثة الاخيرة  
والمعتمد من ذلك ان الصرايح انما هو ترجمة الطلاق دون  
ترجمة الفراق والسراح فاذا ترجم عنها بنحو فارسية  
كان ذلك كناية على المعتمد **قوله** الطلاق اي ما استحق



منه اجماعا **قوله** والفراق والسراح بفتح السين اي ما اشتق  
منهما لا اشتها رهما في معنى الطلاق وورد في القرآن مع  
تكرر الفراق فيه والحق ما لم يتكرر منهما بما تكرر وما لم  
يرد من المشتقات بما ورد لانه بمعناه وذلك كطلاقك وفا  
رقتك وسرحتك انت طالق انت مطلقة بتشد يد اللام  
ومقارفة ومسرحة يا طالق لمن ليس اسمها ذلك وبأسرحة  
ويا مفارقة واوقعت عليك طلقة او الطلاق فيما يظهر  
وعلى الطلاق خلاف الجمع كما افتي به الوالد وكذا الطلاق  
يلزم من اذا خلا عن التعليق كما رجع اليه اخري فتاويه  
او طلاقك لاني او واجب على الافضل كذا لا فرض على  
على الاصح رملي ومن ذلك ما لو قال اوقعت او القيت  
او وضعت عليك طلقة او طلقي وكانت طالقان او طواق  
ولا يقع غير واحدة وانت طال بالترخيم اي ممن عرفه  
كما هو ظاهر وكانت طالق من وثاق ولم ينوزيادة  
من وثاق قبل تمام طالق والافكناية وكانت كل طلقة  
ولا يقع غير واحدة لانها المتينة وطلاقك الله كاعتقك  
الله وبارك الله واما على التلاق فكناية مطلقا على المعتمد  
بل كان ينبغي ان لا يقع به شي وان نوى الاختلاف في المادة  
لانه من التلاق بمعنى الاجتماع والطلاق معناه الفراق  
واما الطلاق يلزم من فينبغي ان يكون كناية **قوله** ان اراد  
القايل الخ حتى لو قال اردت طلاقا ماضيا وراجعت بعده  
صرف يمينه في ذلك لاحتمال اللفظ له فان كان كاذبا في  
زوجته في الباطن **قوله** المتاسي الانشا فقال نعم او نحوها

ما يراد فيها الجبر واجل فصرح فيقع حال **قوله** لانها بمعنى  
طلقتها المراد بذلك في السؤال **قوله** فظاهر الخ وهو ما بحثه  
الزركشي كما قاله في شرح المنهج وهذا هو المعتمد ولو قيل له  
هل هي طالق فقال ثلاثا فالأوجه انه ان نوى به الطلاق  
الثلاث وهو مبني على مقدر وهو هي طالق وقعن واللام يقع  
شي ومثله ما لو قال له سرحها فقال سبعين ثم ابن حجر  
**قوله** ما احتمله اي الطلاق وغيره الظاهر انه يشترط ان لا يكون  
احتمال الطلاق مستعد وعبارة الزركشي نقلا عن الرافعي  
وهو ما احتمل معنيين فالشئ يكون في بعض المعاني اظهر  
انتهى في **قوله** كانت خلية فعلية بمعنى فاعله اي خاله  
مني وكذا يقدر الجار والمجرور فيما بعده **قوله** اي من الزوج  
يتعلق بخلية وبرية **قوله** باين هي اللغة الفعما والقليلة  
باينة من البين وهو الفرق كما قاله الشئ وان زاد بعده بيونة  
لا تحلين بعدها ابدال ينقلب صريحا لان التحريم قد يكون  
بغير الطلاق وقد يطلق التحريم الموبد باليمين على ترك  
الجماع ومثل ذلك على الحرام والحرام يلزم من بخلاف الوقف  
اذ قال صدقة محرمة او موقوف او ايباع او لا يوهب  
فصرح **قوله** ثبت بمثناة قبل اخذه ما خلافة من البت  
وهو انقطع تنبيهه تنكير البتة جوزه الفراق  
والاصح وهو مذهب سيبويه انه لا يستعمل الا معرفا  
بال مع قطع الهمة **قوله** بتله ومنه نهى عن التبل  
ومثلها بتله من تبل به جرده **قوله** او استبري رجما  
سوا في ذلك المرخول بها وغيرها وارشار بالمكاف في قوله



في اول الامثلة كانت الخ الى عدم الحصر فيما ذكره فمن ذلك ما لو  
قال انت علي حرام اي محرمة ممنوعة للفراق وانت لامية اي  
في التحريم شبه تحريمها عليه بالطلاق عليه كتحريم امية وجعلك  
علي غاربك اي خلعت سبيلك كما تخلي البعير في الصحرا وزمامه  
غاربه وهو ما تقدم من الظاهر وارتفع من العنق وقد روي  
ان رجلا قال لامرأته حبلك علي غاربك فلقية عمر رضي الله  
عنه فقال انشدك رب هذا البيت هل اردت بقولك حبلك  
علي غاربك الطلاق فقال الرجل بل اردت الفراق فقال هو  
ما اردت قال الزركشي والضابطان يكون اللفظ اشعارا و  
قرين للفروق ولم يشع استعماله فيه شرعا ولا عرفا انتهى  
ومن الكناية احللتك اي للارواح لاني طلقته وتستري وا  
لزمي الطريق ولا حاجة لي فيك وانت وشانك وذلك  
الطلاق وعليك الطلاق وكل واشربى واذهي اي الى  
اهلك لاني طلقته ودعيني وبريت منك اي لاني طلقته  
وتجرعي اي كاس الفراق وذوق مرارته وتزودي اي استعدي  
للحوق باهلك فقد طلقته ويا بيني ان امكن كونها بينه  
وان كانت معلومة النسب من غيره كما لو قال لانه وانما  
لم يكن صريحا لانه انما يستعمل في العادة للملاطفة وحسن  
العشرة والحق باهلك بكسر الهزة وفتح الحاء وقيل  
بالعكس وجعله امطرزى خطأ اي لاني طلقته سوا  
كان لها اهل ام لا وتقني استري راسك بالقناع لاني  
طلقك والقناع بكسر القاف والمقنعة بكسر الميم ما تغطي  
به المرأة راسها ومحا سنها ونحو ذلك بل لا تنحصر الكفايات

قوله

قوله

من النية اي نية ايقاع الطلاق تنبيه علم من كلام المص  
المحصار الطلاق في هذين القسمين وما وقع للدمبري في قوله  
لنا طلاق يقع بلا صريح ولا كناية وصورته باعتراف الزوجين  
بفسق الشهود وحالة العقد على وجه ضعيف والصحيح  
في الروضة انه فرقة فسخ تنبيه افهم كلام المصنف  
انه لا يقع الطلاق بنية بغير لفظ وهو كذلك ولا بتحريك  
لسانه بكلمة الطلاق اذ لم يرفع صوته بقدر ما يسمع نفسه  
مع اعتدال سمعه وعدم المانع لان هذا ليس بكلام قوله  
مقترنة باوله وينسحب ما بعده عليه ورجح الرافعي في الشرح  
الصغير وصوبه الزركشي وقيل اقترانها بكل اللفظ وهو  
ما رجحه في المنهاج كاصله وادعى بعضهم انه سبق فلم يلازم  
رجحه ابن المقرئ انه يكفي اقترانها ببعض اللفظ سوا  
كان من اوله او وسطه او اخره لان اليمين انما تعتبر بما  
والا وجهه في هذا الخلاف في الكناية التي ليست لفظا  
كالكتابة تنبيه اللفظ الذي يعتبر قرن النية به هو  
لفظ الكتابة كما صرح به الماوردي والرويانى والبنري  
لكن مثل له الرافعي تبعا لجماعة بقرنها بان انت من انت  
باين مثلا وصوب في المهمات الاول لان الكلام في ا  
لكنايات والاوجه الاكتفا بها قاله الرافعي لان انت  
وان لم يكن جر من الكناية فهي كالجز منها لان معناها  
المقصود لا يتأتى بدونه من الخطيب ومضى على ذلك  
الرملي في شروان لم ينوى بلفظ من الفاظ الكناية المذك  
الطلاق لم يقع طلاق لعدم قصده واسارة ناطق

مها

كثرة



وان فمها كل احد بطلاق كان قالت له زوجته طلقني فاشاد  
بيده ان اذهب لغولا يقع به شئ لان عدوله عن العبارة الي  
الاشارة قد يفهم انه غير قاصر للطلاق وان قصده بها فهي  
لا تقصد للافهام الا نادرا ويعتد باشارة اخرى ولو قدر  
على الكتابة كما صرح به الامام في العقود كالبيع وفي الاقرار  
وفي الرعاوى وفي الحول كالطلاق والعنق واستثنى في الرقايق  
شهادته واشارته في الصلاة فلا يعتد بها ولا يحنوا اليها في الحلق  
على عدم الكلام فان فمها طلاقه باشارته كل احد من فطن  
وغيره فصرحة لا تحتاج الي نية وان اخص بفهمه باشارته  
فطنون فكناية تحتاج الي النية فصرح لوقال لزوجه  
ان دخلت البيت ووجدت فيه شيئا من متاعه ولم اكسره  
على راسك فانت طالق فوجد في البيت هاونا لم تطلق كما  
جزم الخوارزمي به ورجحه الزركشي لاستحالة وقيل تطلق  
قبل موته او موتها لياسى واعتمد وقوع الطلاق في الحال  
لانه تعليق في البقي يستحيل قس ولو قال لزوجه ان قبلت  
ضرتك فانت طالق فقبلها ميتة لم تطلق بخلاف تعليقه  
بتقبيل امه فانها تطلق بتقبيلها ميتة اذ قبلت الزوجة  
قبلت شهوة ولا شهوة بعد الموت والام لا فرق فيها  
بين الموت والحياة لان قبلتها قبله شفقة وكرامة ثم  
الخطيب وفي الانوار لوقال نسأ طالق واراد اقراره  
لم تطلق زوجاته وينبغي حمل على الباطن اما في الظاهر  
فالوجه انه لا يقبل منه ثم ابن حجر قوله اما سببي وهو الجائز  
وقد تقدم في اول الباب انقسام الطلاق الى الاحكام الخمسة

قوله

قوله بعد الدخول ولو كان الوطى في دبر واستدخال المني  
كالوطى اي حيث كان عالما باستدخالها منية والابان كان  
جاهلا بذلك فلا يحرم عليه ذلك لعدم علمه باستدخال  
منيه وليست بحامل ولا صغيرة ولا ايسة **قوله** وهي من يعتد  
بالاقرار ان ابتدائها اي الاقرار عقبه اي الطلاق بان كانت  
حايلا او حاملا من زنا وطلقها وهي تحيض وطلقها مع اخر  
نحو حيض او في طهر قبل اخره لانه يحسب بعد الطهر فرا  
او علق طلاقها بمضي بعضه ولا وطيها في نحو حيض قبله ولا  
في نحو حيض طلق مع اخره او علق به اي باخره **قوله** فطلقوهن  
لعدتهما اي في الوقت الذي شرع فيه في العدة **قوله** ثم تحيض  
ثم تظهر واختلف في علته الفايبة بتأخير الطلاق الي الطهر  
الثاني وان لم يكن شرطا فليلاتصبر لفرض الطلاق لو  
طلق في الطهر الاول حتى انه يندب الوطى فيه وان كان الاصح  
خلافه وقيل عقوبة وتخليط **قوله** كان يطلق مرخولا  
بها طلاقا منجزا واحترزا بالمنجز عن المعلق بدخول الدار  
مثلا فلا يكون بدعي لكن ينظر لوقت الدخول فان وجد  
حالة الطهر فسنن والا فبدعي لا اثر فيه هنا قال الرافعي  
ويمكن ان يقال ان وجدت باختياره ثم بايقاعه في  
الحيض كانشايه الطلاق فيه قال الاذري انه ظاهر لا  
شك فيه وليس في كلامهم ما يخالفه ثم رمل **قوله** او يطلقها  
في طهر وطيها فيه وهي من تحبل **قوله** او في حيض قبله وان  
سالته طلاقا بلا عوض او اختلعها اجنبى لكن يستثنى من  
ذلك ما لوعلق السيد عتق امته المزوجة على طلاقه



فسأله الطلاق حال حيضها مثل فطلقها فلا يكون بدعيا  
 وأما حرم الطلاق في حال حيضها المخالفة فيها إذا طلقها حال  
 حيضها لقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وضمن الحيض  
 لا يحسب من العدة ومثله النفاس وضمن حمل زنا لا حيض  
 فيه لا يحسب من العدة وضمن حمل شبهة لا يحسب من  
 العدة وآخر ظهر علق به الطلاق لا يحسب من العدة  
 أو طلق معه لا يحسب من العدة **قوله** ولم يظهر بها حمل  
 أما من ظهر بها حمل فإنه يحل طلاقها الزوال للدم والأوجه  
 من تردد وقوع الطلاق وكيل بدعي المينص موكله عليه كما  
 يقع من الموكل كما اختاره جمع منهم البلقيني ثم رمل **قوله**  
 فإن الإنسان الخ والحق الوطى في الحيض بالوطى في الطهر  
 لاحتمال العلوق فيه وكون بقية بهاد فعية الطبيعة  
 أو لانها للخروج والحق الوطى في الدبر بالقبل لثبوت  
 النسب وجوب العدة بهما واسترخال المني كالوطى  
**قوله** بالوطى اعتمده مرقسي ومن البرعي ما الوطى  
 لأحدى زوجتيه ثم طلق الأخرى قبل المبت عندها فإنه  
 ياشتر كما ذكره الشيخان ويجب عليه الرجعة إن كان الطلاق  
 رجعيا أو التجديد إن كان باينا وكذا يجب النكاح إن  
 خاف العنة وتعين طريقا وإذا وجب النكاح وجبت  
 الخطبة المتوقف هو عليها لأن الوسایل تعطى حكم  
 المتأصرون **قوله** وتندرب الرجعة من طلق بدعي التنبيه  
 الثالث إذا رجع فهل ينتهي الإثم أو لا حكم المصنف عن  
 شيخه الكمال سلا ررواية وجهين ونقل في تعليقه عن

لوطى في  
ص

الوسيط

الوسيط أن جماعة من مشايخه قالوا يرتفع لأنها كفارة  
 ولا نهى رجوع عن المعصية لأنها توبة وهي تحب ما قبلها  
 قال وهو ظاهر وبه يتقوى مذهب مالك في وجوب  
 الرجعة لأنها توبة والتوبة واجبة انتهى زكشي على  
 المنهاج **قوله** ونديها ينتهي بزوال زمن البرعة فإن  
 طلقها حايضا فبقية تلك الحيضة أو طاهر ابقية والحيضة  
 الثالثة كما نقل عن الماوردي ومن تبعه واعتمده شيخنا وظاهر  
 كلام السمي يوافق لأن الحيضة التالية من زمن البرعة وإن  
 لم يقع الطلاق فيها **قوله** وطلاق قبل الرخول لعدم العدة  
 عليها حينئذ **قوله** وطلاق صغيرة أي لم تحض وطلاق  
 أيسة لأن عدتها بال شهر فلا ضرر يلحقهما **قوله** وطلاق  
 حامل منه لأن عدتها بوضعه فلا تختلف المرة في حقها **قوله** ولا  
 ندم بعد ظهور الحمل **قوله** الحكيم في صورة الشقاق **قوله** وطلاق  
 المختلعة على عوض منها لا طلاق قوله تعالى فلا جناح عليهما  
 فيما افترت به وطلاق المتحيرة وما لو طلقها في الطهر طلقة  
 ثم طلقها ثانية في الحيض وما تقر من أول كلامه في الطلاق  
 السني والبرعي انقسام الطلاق إلى سني وبدعي ولا يجري  
 عليه أيضا في منهي وشرحه وهذا هو المشهور إذا صور  
 الثمانية المذكورة في كلامه هنا إذا لاسنة فيها ولا برعة  
**قوله** ولا يقدر على تجيزها كذلك أي سنا **قوله** كذلك أي  
 بدعي **قوله** ولا يقدر على تجيزها أي الثلاث **قوله** كأن يقول  
 لأجنبية أنت طالق أو إذا نكحتك أو أن دخلت الدار فانت  
 طالق فتر وجهان دخلت أو كل أو امرأة النكحها فهي طالق

علم



لم تطلق على زوجها ولا ينكحها ولا بدخولها الرار بعد نكاحها  
فلو حكم حاكم بصحة ذلك قبل وقوعه نقض حكمه لانه افق لا  
حكم اذ شرطه اجماعا كما قاله الحنفية وغيرهم وقوع دعوى  
ملزمة وقبل الوقوع لا يتصور ذلك نعم نقل عن الحنابلة وبعض  
المالكية عدم اشتراط دعوى كذلك فعليه لا ينقض حكم  
صدر من يرى ذلك كما هو واضح وتعليق العتق بالملك باطل  
كذلك انتهى بن ابن حجر واعتمد شيخنا الزيادي في درسه  
تبعا للبلقيني والولي العراقي في جواز النقض مطلقا لان هذا  
من باب الافتال من باب الحكم **قوله** فابانها اي بخلع **قوله**  
وقد قال صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد نكاح وانما اخر  
الشئ الدليل عن التعليل لان الدليل عام فقد منه لعمومه بخلاف  
الدليل فانه خاص بما بعد النكاح **قوله** فابانها اي بخلع وتقدم  
ان البيونة انما تخلص في ان لم افعل ولا افعل دون لا فعلن  
م رواه قول لا شك انها تخلص ايضا في نحو ان دخلت الرار  
فانت طالق ثلاثا ثم دخلتها بعد البيونة كما هو صريح  
العبارة في **قوله** لا ارتفاع النكاح الذي علق فيه واما النكاح  
الثاني فلا يصح ارادته ليل يلزم تعليق الطلاق قبل النكاح  
والمخالفة ينظر الي قيام النكاح في حالة التعليق والصفة  
في **قوله** اولاي اراه احدهم عدد الشهر فتطلق بذلك  
كما لو رآته لان العرف يحمل على العلم وعليه حمل خبر صوموا  
لرويته بخلاف رواية زيد مثلا فقد يكون الفرض زجرها عن  
رويته وعلى اعتبار العلم يشترط الثبوت عند الحاكم كما في  
الخبر السابق او تصديق الزوج بنبه عليه ابن الصلاح وغيره

ولو

ولو اخبر به صبي او عبدا او امرأة او فاسق فصدقه فالظاهر  
مواخذته ذكره الاذعن فلو قال اردت بالروية المعاينة صدق  
بهيئته لا في التعليق بروية العيا فلا يصدق لانه خلاف  
الظاهر لكن يدين قال الرافعي ويجي على قياس فيما اذا قال  
للعيان ان رايت فلانا فانت طالق ان تسوي بين الاعمى وال  
البصير في قبول التفسير بالمعانية اي حتى يكون من باب  
التعليق بالمستحيل قال وبه اجاب الحناطي قال الامام  
وسواهما ذكر علق بالعربية ام بالعجمية وتبعه ابن  
الرفعة وقال القفال ان علق بالعجمية حمل على المعاينة  
سوا فيه البصير والاعمى لان البصير لم يثبت الا في العربية  
وبما قاله جزم الغوراني والبغوي والخوارزمي والمطولي  
ويحمل اليمين اي يمين الطلاق المعلق بروية الهلال  
اذ اصرح فيها بالمعانية او فسر فيها بها وقبلناه بمضى  
ثلاث من الليالي ولم يرف فيها الهلال من اول شهر تستقبله  
فلا اثر لرويته في غير هذا الشهر ولا لرويته فيه بعد الثلاث  
لانه لا يسمى ح هذا لوضوح **قوله** او يقول لها انت  
طالق امسى فيقع في الحال سواء قصد وقوعه امسى او اطلق  
ام مات ام جن او خرس قبل التفسير ولا اشارة له مفهومة  
ولغا قصد الاسناد لا امسى الاستحالة فان قصد بذلك طلاقا  
في نكاح اخر او عرف او اقصد انه طلق امسى وهي لان معتدة  
حلف في صدق في ذلك عمدا بالظاهر وتكون عدتها في الثانية  
من امسى ان صدقته والافن وقت الاقرار فان لم يعرف  
الطلاق المذكور في الاولى لم يصدق وحكم بوقوع الطلاق

ث



حالا كما في الشرح الصغير ونقله الامام والبعوى عن الاصحاب  
 ثم المنهج **قوله** اول رضى فلان فتطلق في الحال وان لم يرض فلان  
 فان قال اردت التاقيت لم يقبل ظاهرا وبدين بخلاف ما لو قال  
 برضى زيد فانه تعليق ذكره في الروضة كما صلحها ثم الاصل انت  
 طالق للسنة الخ الام ان دخلت على ما يتكرر كانت طالق  
 للسنة اول رمضان مثلا فللتاقيت على معنى ان جاوقت كذا  
 فانت طالق والا فللتعليق كرضي زيد فتطلق حالا وان سخط  
 فان نوى التاقيت لم يقبل على الاصح لكن يدين ولو حلف  
 لا ينيل في هذه البلدة وهي من بلاد مصر فما حدا النيل هل هو  
 من اهل اول الزيادة الي انتهائها فقط او الى انحدارها عنها  
 بعد ريتها فلا يحنث الا بالاقامة جميع ذلك كما لو حلف انه لا  
 يشق اولا يصنف في هذه البلدة فلا يحنث الا بالاقامة جميع الشتا  
 او الصيف فاجاب شيخنا الرملي بانه لا يحنث الا بالاقامة جميع  
 المرة المذكورة اذ العرف يطلقه على ذلك لا على ايام الزيادة فقط  
 والايمان مبناها على العرف وتقدم معنى افتاب بخلاف ذلك فاحذر  
 وخالف في ذلك ابن حجر فاجاب بقوله الاقرب انه يختص  
 بايام الزيادة فقط العرف في ذلك مضطرب ولان زمن الري  
 لا يكاد ينضب بخلاف ايام الزيادة واذا اضطرب العرف  
 رجح في ذلك للاغلب والاغلب اطلاقه على ايام الزيادة ولان  
 ايام الري يطول زمنها غالبا وليس له حد بل قد يملك غالب  
 السنة كما شاهدته ببلادنا انتهى **ابن حجر قوله** اما في الاولتين  
 هما سالتا الهلال **قوله** واما في الثانية هي مسالة انت طالق  
 امسى **قوله** واما في الرابعة هي مسالة اول رضى زيد **قوله**

والاخيرة

والاخيرة هي مسالة انت طالق للبدعة **قوله** واما في الخامسة  
 هي مسالة او طلقة حسنة قبيحة **قوله** وفي استثنائها هذه الخ حيث  
 قال وظاهر ان هذه الصور لا تستثنى لان الاول لم يقع الطلاق  
 فيها الا عند وجود الصفة المرادة واما البقية فانما وقع  
 الطلاق فيها في الحال لخروجها عن التعليق ثم الاصل كقوله  
 لزوجته ان ولدتما ولدا او حضنتها حيضة الخ ليس ههنا من  
 التعليق بالمحال الا اذا قيد بالوحدة في كل المسالتين و  
 عبارة الروض ولو قال لامرأته ان حضنتها حيضة او ولدتما  
 ولدا فانما طالقات لعنت طلقة الحيضة او الولد قال في ش  
 لا استحالة اشترى كذا في حيضة او ولد واستعمل الباقي فاذا  
 طغتا في الحيض او ولدتا طلقتا ثم قال في الروضة فان قال  
 ان ولدتما ولدا واحدا فانما طالقات فتعليق بمحال ولا يطلق  
 بولادتهما انتهى بحروفيه قال شيخنا الزيايدي في حاشيته بعد  
 اسكان المهمات الفرق بين حيضة واحدة وولد واحد والمعتد  
 انه ان قال حيضة كما لو قال ولدا واحدا **قوله** وتعليق الطلاق  
 بنسخ صوم رمضان كان قال انت طالق ان نسخ صوم  
 رمضان مثال للمستحيل بالشرع وما قبله مثال للمستحيل  
 عقلا كمسالتى الولادة والحيض ومثله احيا الموات والجمع  
 بين الضدين **قوله** وبصعود السماء لان قال ان صعدت  
 السماء وطرت مثال للمستحيل عرفا ومثله الطير ان واحيا  
 الموتى ان اراد به المعنى المراد من قوله تعالى حياية عن  
 عيسى عليه السلام واحي الموتى باذن الله واليمين فيما  
 ذكر متعده كما صرح به ابن يونس وغيره حتى يحنث

ن



المعلق على الحلف ولا يخالفه ما يأتي في الإيمان من أنه لو حلف  
بالله لا يصعد السماء لم يعتقد يمينه لأن عدم انعقادها ثم  
ليس لتعلقها بالمستحيل لأن امتناع البريهته حرمة الاسم  
فيجوز إلى وما قاله الشيخ من عدم وقوع الطلاق في هذه  
الصور أعظمه الرمي في حاشية في البهجة **قوله** ويكره في  
الثانية أي أن عاد قبل فراقها كما يشير إليه التعبير ثم ملكها  
أما إذا لم يعد فلا كفارة في بابه فله أن يطأ دون الكفارة  
**قوله** عادة ينالها دخل بها الغير ولم يدخلها الولي تزوج  
بغيره خلافاً للإبي حنيفة في قوله أن النكاح يهدم ما بقي له  
فتعود له بماله وهو الثلاث في الحرة واثنان في الأمة لأن  
العبرة عنده بالزوجة لا بالزوج خاتمه قال العبادي  
لو قال أنت طالق بمشية الله أو بأمره أو بحبته أو بوضاه  
لم تطلق لأن الباقي مثل هذا محل التعليق فكانه قال  
إن شاء الله بدليل أنه لو قال أخرج بمشية الله كان معناه  
أن شاء الله ولو قال بعثك هذا بالف إن شاء الله كان  
المعنى على التعليق ولو قال أنت طالق بمشية الله تعالى  
أو نحوها وقع الطلاق لأن اللام ظاهرة في التعليل بدليل  
أنه لو قال بعثك لالف درهم لم يكن بيعاً ولو قال أنت  
طالق بأمر الله تعالى أو بقدرته أو بحكته أو بعلمه طلقت  
لأن الناس لا يتعارفون ذلك شرطاً ولو قال أنت طالق  
في مشية الله تعالى أو في حكمه أو في رضاه أو في علمه لم تطلق  
إلا في الأخير فإنه يقع حالاً والفرق أن علم الله تعالى سبق  
كل شيء وإحاط به بدليل أنه لا يجوز أن يقال علم الله كذا

دون كذا

دون كذا وإن أضاف هذه الأشياء إلى فلان فقال في مشية زيد  
أو في رضاه أو في أمره أو في علمه لم يقع لأنه قد يعلم وقوعه  
وقد لا يعلم انتهى **باب الرجعة** وذكر المصنف الرجعة  
بعد الطلاق إشعاراً بأنها في حكم ابتداء نكاح ولذلك لا يطلق  
القول بالترجيح فيها بشئ من ذلك أي من أنها في حكم استد  
النكاح أو ابتداء نكاح وسكت كالأصحاب عن سنة الرجعة  
وعدهم باختلاف ذلك بحسب الحال انتهى **قوله** وبشرعاً  
رد المرأة مصدر مضاف للمفعول بحر حذف الفاعل أي رد  
الروح أو من قام مقامه من وكيل وولي للمرأة إلى النكاح  
أي الكامل لأنها في حكم الزوجة **قوله** أي رجعة كما قال الإمام  
الشافعي **قوله** طلاق رجعي خرج به البائن فلا رجعة فيه **قوله**  
وزوج وبشرط فيه مع الاختيار والمعلوم من كتاب النكاح أهلية  
النكاح من نفسه وإن توقف على إذن فيصح رجعة سكران  
وعبد وسفيه ومحرم لأمر تد وصبى ومجنون ومكره ووجه  
ادخال المحرم أنه أهل للنكاح وإنما الإحرام مانع ولهذا لو  
طلق من تحته حرة وأمة الأمة صحيحة رجعة لهما مع أنه  
ليس أهلًا للنكاح حالاً أنه أهل للنكاح في الجملة معاوياً من  
جن وقد وقع عليه طلاق وذلك كان طلاق حال صحوه  
وعقله ومثله ولي الصبي رجعت بحيث يزوجه بان  
يحتاج إليه **قوله** وزوجة وبشرط فيها موطوءة ولو  
في البر معينة قابلة لحمل مطلقة بجان البر يستوفى عدد  
طلاقها فلا رجعة بعد انقضاء عدتها إلا أنها صارت اجنبية  
ولا قبل الوطي إذا لا عدة عليها وكالوطي استرخا

مة



الما ولا في مبهمة كان طلق احدى زوجتيه مبهمة ثم راجع له  
 المطلقة قبل تعيينها اذ ليست الرجعة في حكم احتمال الابهام  
 كالطلاق لشبهها بالنكاح وهو لا يصح معه ولا في حال ردتها  
 لها في حال رده وان عاد المرتد الى الاسلام قبل القضاء عدتها  
 لان مقصود الرجعة شرع لرفع الضرر فلا يليق به جواز  
 الرجعة ولا في طلاق بعوض لشقاقها كما امر في باب الخلع ولا  
 في طلاق استوفى عدده لذلك ولا يلبقى النكاح بلا طلاق **قوله**  
 وصيغة وقد شرع المص في بيانها فقال يصح **الخ قوله** كما تعتك  
 الخ وحاصل ذلك ان صريح الرجعة خمسة وهي رددت الى  
 ورجعتك وارجعتك وامسكتك ولا بد من  
 اسناد هذه الالفاظ الى ضمير الزوجة كراجعت فلانه او  
 اسم اشارة يرجع اليها كراجعت هذه او علم غيبه كراجعت  
 كما صرح به الماوردي وغيره فان قال راجعت مثلابدون  
 ذلك لم يكن لشهرتها في ذلك ويلحق بها ساير ما اشتق  
 من مصادرها كما صرح به المتولي كانت مراجعة او مراجعة  
 بزوج **قوله** والاضافة في الرد كما مثلت واجبة اي في  
 جعله صريحا اي فهو صريح لكن مع غيره وهو الي والاف هو  
 بدون الى كناية لما ذكره الشرحه الله **قوله** وتزوجت لسوا  
 جراد ذلك عقد ام لا انتهى وينبغي ان تكون المصادر كلها  
 كناية كنظيره من الطلاق برفق سي واخترت رجعتك وقوله  
 راجعتك الاكرام او للضرب او نحوها لا يضري صحة الرجعة  
 الا ان قصرها دون الرجعة فيضرب فيحصل الرجعة  
 فيها اذا قصرها معا واطلق فيسأل احتياطا لانه قد

تبيين

يج

تبيين ما لا تحصل به الرجعة فان مات قبل السؤال صححت  
 الرجعة لان التبرع صريح روض وشرحه **قوله** ويصح بالترجمة  
 عبارة الاصل ترجمة كل من الصريح والكناية وترجمة الرض  
 صريح وترجمة الكناية كناية **قوله** في انها تصح بلاولى وشهود  
 لانها في حكم النكاح السابق نعم بين الاستهاد عليها خروجها  
 من خلاف من اوجبه **قوله** ولا تؤجب مهرا فرغ لو طلق زوجته  
 طلاقا باينا ثم جرد نكاحها ثم طلقها قبل الوطى فانها تبني  
 على العدة الاولى زيادي **قوله** محمول على النوب كما في قوله  
 تعالى واسهروا ذاتبايعتم واذا وجب الاستهاد على النكاح  
 لاثبات الفرائض وهو ثابت هنا فان ترك الاستهاد عليها  
 استحسب له ان يشهد على اقراره بها ثقة فقد يتنازعان فلا  
 يصدق فيها **قوله** اهلا للنكاح الخ اي بان يكون بالغا عاقلا  
 غير مرتد **قوله** وله تجريد العقد عليها اي فيما اذا وطئت  
 بشبهة في عدته هذا راي مرجوح والراجح انه ليس له ذلك  
 لانها في عدة غيره ولا انها ابتداء النكاح والرجعة بشبهة با  
 سدامة النكاح وجري على ذلك جمع منهم الماوردي والبغوي  
 لانه لا يراجعها لانها ليست في عدته **قوله** وعليه القاضي  
 والامام وجماعة من شراح الحاوي الصغير وغيرهم وقا  
 الاذرعى الوجه القطع به والفرق بين الرجعة والتجريد  
 انها في حكم الروام وعدة غيره لانها في دوام نكاحه بخلاف  
 الابتداء فليحذر ذلك **قوله** ويتوارثان في الاولى اي في ا  
 لطلاق الرجعي عبارة الروض ويصح فيها طلاق وخلع  
 ولعان وظهار وايله ويتوارثان وتجب نفقتها ولو قال

ل



ولو قال زوجاتي طوائف دخلت فيهن الرجعية لانها زوجته  
**باب الایلا** هو لغة الحلف قال الشاعر واكذب ما يكون  
 ابوالمنى اذا لا يمينا بالطلاق وكان طلاقا في الجاهلية فغير  
 الشرع حكمه وخصه بالحلف على الامتناع من وطئ الزوجة  
 مطلقا او اكثر من اربعة اشهر كما يؤخذ مما ياتي **قوله** ولو  
 سكرنا لغة اسدية وفتى عليها ما وقع للمص **قوله**  
 في قبلها ومثلها ما لو قال والله لا اطاولك الا في الربفانه  
 يكون مولى بخلاف ما لو قال والله لا اطاولك الا في حيض او  
 نفاس او الا في رمضان او الا في المسجد فانه لا يكون مولى  
 على المعتمد لان المنع من المذكورات لعارض بخلاف الربف  
 فان المنع منه لذاته رملح **قوله** مطلقا نعت لمصدر محذوف  
 اي امتناعا مطلقا غير مقيد بمرة كوالله لا اطاولك ومثل  
 المطلق الموبد كما قاله الامام كوالله لا وطئتك ابدا **قوله**  
 او فوق اربعة اشهر اي او امتناعا مقيدا باكثر من اربعة  
 اشهر **قوله** يولون من نسايتهم الاية وانما عرى فيها  
 بمن وهو انما يعرى بعلى لانه ضمن معنى البعد كانه  
 قيل يولون مبعدين انفسهم من نسايتهم **قوله** وهو حرام  
 قال قبي وسكتوا عن عره من الكباير والظاهر انه كبرية  
**قوله** لا لا يزاولي منه ايلا وه صلى الله عليه وسلم في ا  
 لسنة التاسعة من نسايت شهر **قوله** زوج وزوجة وشرط  
 فيها تصور وطئ من كل منهما وصحة طلاق من الزوج ولو  
 كان عبدا او مريضا او خصيا او كافرا او كانت الزوجة امة  
 او مريضة او صغيرة يتصور وطئها فيما قدره من المرة **قوله**

ومحلون

ومحلون به وشرط فيه كونه اسما او صفة لله تعالى كقوله والله  
 او الرحمن لا اطاولك او كونه التزام ما يلزم بنذر او تعليق طلاق  
 او عتق كما سياتي في كلام المص رحمه الله **قوله** وهو الوطئ اي  
 الشرعي اي تركه فلا ايلا بحلفه على امتناعه من تمتعه بها  
 بغير وطئ ولا من وطئها في دبرها او في قبلها في نحو حيض  
 او احرام **قوله** ومرة وشرط فيها زيادة على اربعة اشهر يميني  
 وذلك بان يطلق كقوله والله لا اطاولك او يوبد كقوله والله  
 لا اطاولك ابدا او يقيد بزيادة على الاربعة كقوله والله لا  
 اطاولك حتى ينزل عيسى ابن مريم او حتى يخرج الرجال الا  
 لادابة او تطلع الشمس من مغربها وخرج ما ذكره الموقيد  
 بالاربعة او نقص عنها فلا يكون ايلا بل مجرد حلف من امه  
 ثم الايذا وما لو زاد عليها يمينين كقوله والله لا اطاولك  
 اربعة اشهر فاذا مضت فوالله لا اطاولك اربعة اشهر  
 اخرى فلا ايلا اذ بعد مضى اربعة اشهر لا يمكن المطالبة  
 به وجب الايلا الاول لا بخلافه ولا بالثاني اذ لم تمض المرة  
 من العقادها وقيدت المرة بما ذكر لان المرة تصبر عن الزوج  
 اربعة اشهر وبعدها يفنى صبرها او يقل **قوله** وصيغة  
 وسياتي الكلام عليها في كلام المص **قوله** من اجنبي كسيد  
**قوله** ولم يبق منه قدر الحشفة بخلاف ما اذا بقي منه قدر  
 الحشفة فيصح الايلا منه لانه قادر على الجماع بخلاف ما قبله  
 فلا يتحقق قصد الايلا ولا يخل الايلا بالجنب لعروض  
 العجز في الروام فلا يوتر في الايلا السابق روض **قوله**  
 ولا من رتقا وقرنا لعدم تحقق قصد الايلا كما في المجبوب



**قوله** واقتضاض بكراي غير الغورا اما العورا اذا علم حالها  
قبل الحلف فالحلف على عدم اقتضاضها غير ايل على ما قاله  
ابن الرفعة لحصول مقصودها مع بقاء الوطى بالبكارة الا  
ان يقال الفية في حق البكر بخالفها في الثيب كما يفهمه ايراد  
القاضي والنص انتهى وهذا هو المعتمد لما ياتي انه لا بد في الفية  
من زوال بكارتها ولو غورا نظير ما ياتي في التحليل وان امكن  
في الفرق وهذا هو المعتمد ابن حجر وتغيب حشفة وتغير بحشفة  
اولي من تغيب المنهاج تغيب الذكر بوجه الجميع وهو اذا اراد  
جميع الذكر لا يكون موليا اذا اضرر عليها بحصول مقصودها  
بتغيب الحشفة كذا قاله الجيلي واستحسنه ابن الرفعة **قوله**  
كفرج وفيك كقوله والله لا اغيب حشفتي بفرجك او لا اجامعك  
او لا انيكك لامتنها دها في معنى الوطى **قوله** كالمبا صفة الخ اشار  
بالكاف الي عدم الحصر فيما ذكره فمن ذلك الافضا والمباغلة والا  
فتراسي والرخول بها والمضى اليها والغشيان والقربان بكس  
القاف اشهر من ضمها وال تيان او والله لا يجتمع راسانا على  
وسادة او تحت شئ كقوله والله لا اقربك او لا اغشاك او لا  
امسك او لا اقضي اليك او لا انيكك **قوله** والوطى بالقدم  
وبالجماع الاجتماع **قوله** ومنه ما لا تدين فيه قال الاذرى  
والظاهر انه يدين ايضا فيها لوقال اردت بالفرج الدبر  
ولا يدين في النيك كما في التنبيه والحاوي **قوله** الاربعة  
اشهر بنص القران للحر والعبد سوا كانت الزوجة  
حرة او امة لان المرة شرعت لامر جيلي وهو قوله الصبر  
عن الزوج وما يتعلق بالحيلة والطبع لا يختلف بالحرية

والرق

والرق كما في مدة العنة وهي حق الزوج لا اجل حق الدين ولا  
يحتاج ضربها الي صار بمن حاكم او محكم بخلاف مدة العنة  
لانها مجتهد فيها **قوله** او من الرجعة لرجعية لامن  
الا يلا فيها الاحتمال ان تبين **قوله** ولم يكن بها نحو حيض  
فليس لها مطالبة حتى يزول وانما منع ذلك من مطالبتها  
ولم يقطع المرة اذا طر اعليها العدم فلو المدة غلبا عنه فلو  
قلنا انه يقطعها الفاوها والحق به النفاس لمشاركته له في اكثر  
الاحكام **قوله** بالفية بان يولج المولي حشفته او قدرها من  
مقطوعها بقبل المرأة وسمى الوطى فية لانه من فاء اذ رجع  
الى الوطى الذي امتنع منه بالايلا **قوله** ثم بالطلاق ولو تركت  
حقها فان لها مطالبة بذلك ما لم تنقص المرة لتجرد الضرر  
وانما طالبت بالفية او لا لان حقها فيها **قوله** وولي الحرة  
من مراهقة ومجنونه بل بخوفه من الله تعالى بخواتق الله  
تعالى بالفية او الطلاق وانما لم يضيق عليه اذا بلغت او ا  
فاقت وطلبت فعلم ان المطالبة تختص بالزوجة لان  
التمتع حقها كالفسخ بالعنة وكما ان الطلاق يختص بالزوج  
**قوله** فان ابي الفية والطلاق عند ترافعهما الى القاضي فلا  
يكفي ثبوت ابايه اي امتناعه مع غيبة عن محله الا اذا  
تعذر لتواريه او تقرر طلق عليه القاضي طلقه وان بان  
منه لعدم دخول استيفائات بان يقول او قعت عليها  
طلقة عنه وطلقتها عنه او انت طالق عنه فان حذف  
عنه لم يقع شئ واذا طلق القاضي في مرة الامهال وبيان  
ان المولي طلق او طلق قبل تطليقه لم يقع طلاقه ولو وقع



طلاق **قوله** القاضي والمولى معا وقع طلاق المولى جرمًا وكنز طلاق  
 القاضي في الأصح **قوله** وقضية كلام الأصل انها ترد الطلب  
 بينهما وهو الذي في الروضة كما صلها في موضع وهو المعتمد  
 رملى **قوله** طلاق فلوراد عليها لم يقع الزايد في الروض **قوله**  
 واذا وطى مختارا خرج بذلك ما لو استدخلت ذكره فلا يحث  
 وما لو وطى ناسيا او مجنونًا او مكرها فانه لا يحث ولم يجب  
 به كفارة ولا تمحل اليمين اي وان حصلت القيسة في الجميع والحل  
 الايلا وسقط حقتها من المطالبة لوصولها الي حقتها وان دفاع  
 ضررها ولا بد في الوطى من تغيب حشفة او قدرها من فارقها  
 بقبل فلا يكفي تغيب مادونها ولا تغيبها بديران ذلك مع  
 حرمة الثاني لا يحصل الغرض ولا بد في البكر من زوال البكارة كما  
 نص عليه الشافعي وبعض الاصحاب **قوله** او عتق يحمل وفاقا  
 لو على ما اذا وجد مجرد تعليق كان وطيتك فعبدى حراما  
 لو قال ان وطيتك فلله على عتق فيتخير بينه وبين كفارة  
 يمين راجعة قس **قوله** فان عذر ابي الزوج **قوله** او لا يرجي  
 عطف على طبعي اي او المانع لا يرجي زواله **قوله** في الاولى هي  
 مسالة المرض **قوله** وفي الثانية هي مسالة الحب **قوله** لو قدرت  
 فنت اي وقدر بقي منه قدر الحشفة **قوله** لانه الذي يخف  
 به الاذا الذي يحصل باللسان فلا مهلة بغيبة اللسان  
 بان استهل لان الوعد حين بخلاف ما اذا استهل للقبية  
 بالوطى فانه يهمل يوما فقل ليني فيه فان مدة الايلا مقدرة  
 باربعة اشهر فلا يزاد عليها باكثر من مرة التمكن من  
 الوطى عادة كزوال نعاس وشبع وجوع وفراغ صيام **قوله**

قوله

**قوله** كما حرام وصوم واجب **قوله** فان عصى بوطى ولو في الرب  
 اي ولم يقيد ايلاه به ولا بالقبل **قوله** باربعة امور اي باحر  
 اربعة امور بدليل قوله عقب ذلك لا تحلال اليمين بكل منها  
**قوله** وموت بعض المحلوف عليه لعدم الحث بوطى من بقي لان  
 الاسم انما ينطلق عليه الحياة بخلاف موت بعضهن بعد  
 وطئها لا يورث **قوله** للحصول الحث بوطى كل واحدة فان مضى  
 عموم السلب لو طئهن اي ان السلب عام وهو في قوة قضا  
 متقدمة بخلاف قوله لا اطاولن فان معناه سلب العموم  
 اي ان العموم مسلوب فيه فيكون قضية واحدة اي لا يع  
 وطوكن وهل تحل اليمين بوطى واحدة منهن حتى يرتفع الا  
 عن الباقيات كما لو قال لا اجامع واحدة منكن او لا تضن  
 ذلك تخصيص كل منهن بالايلا وجهان اصحهما عند اكثر  
 الاول نقله عنهما الرافي وهذا هو المصتمد رملى في حاشية  
 في البهجة وفيه بحث الشيخين المذكور في في البهجة ويحتمل  
 في الروض مع الجواب عنه **قوله** قول منها فقط ويومر با  
 لتقيين ان ابلغ وبالبيان ان عين **قوله** قول من كل منهن  
 فلو وطى واحدة منهن حث وانحل الايلا في الباقيات خا  
 مة لو اختلف الزوجان في الايلا او في القضاء مدته بان  
 ادعته عليه وانكر فالقول قوله بيمينه لان الاصل عزمه  
 ولو اعترفت بالوطى بعد المدة وانكر سقط حقتها من  
 الطلب عملا باعترافها ولم يقبل رجوعها فيه لا اعترافها  
 بوصول حقتها اليها ولو وطى من الي منها وهو يظنها غيرها  
 سقط حقتها من المطالبة لوصولها الي حقتها ولم يحث

يا

يلا

ين



ولم تجب الكفارة ولم تغل اليمين **باب الظهار** قوله كما أخذ  
من الظهر وهذا معناه اللغوي وحقيقته الشرعية تشبيه  
الزوج زوجته في الحرمة بحرمه على ما يأتي بيانه **قوله** والمرأة  
مركوب الزوج وكان طلاقا في الجاهلية كما لا يلا فغير الشرع حمله  
إلى تحررها بعد العود ولزوم الكفارة كما سيأتي **قوله** الذين  
يظهرون من نسائهم نزلت في أوس ابن الصامت لما ظاهر  
من زوجته فاشتكت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
لها حرمت عليه فقالت أنظر في أمري فاني لا أصبر عنه فقال  
صلى الله عليه وسلم حرمت عليه وكبرت وهو يقول حرمت  
عليه فلما است من ذلك اشتكت إلى الله تعالى فانزل الله قوله  
قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله الآية  
رواه أبو داود وابن ماجه وابن حبان وروى أنه صلى الله  
عليه وسلم قال مريه فليعتق رقبة فقالت اني رقبة والله  
لا يجدر رقبة وماله خادم غيري قال مريه فليصم شريحتي متابعين  
فقالت ما يقدر على ذلك أنه يشرب في اليوم كذا مرة فقال  
مريه فليطعم ستين مسكينا فقالت اني له ذلك انتهى فائدة  
سورة المجادلة في كل آية منها اسم الله مرة أو مرتين أو ثلاثا  
فليس في القرآن سورة تشابهها وهي نصف القرآن عدد وعشر  
باعتبار الاجزاء انتهى في الخطيب وهي خولة بنت ثعلبة وقيل  
بنت حكيم وقيل اسمها جميله وخولة اصح ما قيل في ذلك وقد  
مر بها عمر ابن الخطاب في خلافته واستوقفته طويلا وروى  
عظته فقالت يا عمر كنت ترعى عيسى ثم قيل لك يا عمر ثم قيل  
لك يا امير المؤمنين فاتق الله يا عمر فانه من ايقن بالموت

خلاف

خاف الفوت ومن ايقن بالحساب خاف العذاب وهو واقع  
يسمع كلامها فيقول له يا امير المؤمنين اتق لهذه العجوز هذا  
الوقوف فقال لو حبستني من اول النهار إلى اخره لازلت الا  
للصلاة المكتوبة اتدرون من هي هرة العجوز التي سمع الله قولها  
من فوق سبع سموات ايسمع رب العالمين قولها ولا يسمعه  
غير من كتاب الاعلام فيما ابهر في القرآن من الاسماء الاعلام  
**قوله** وهو حرام ع أي كبيرة أي بخلاف أنت علي حرام فانه مكروه  
وليس بحرام انتهى في س قال في الروض لان الظهار علق به الكفارة  
العظمى وانما علق بقوله أنت علي حرام كفارة اليمين واليمين  
والحنث ليسا بحرمتين ولان التحريم مع الزوجية قد يجتمعان  
والتحریم الذي هو كتحريم الام مع الزوجة لا يجتمعان انتهى **قوله**  
زوجان سيأتي ان المصم يكلم على شروط الزوج ويشير إلى الزوجة  
ايضا وتكلم ان شاء الله على شروط الزوجة **قوله** ومثبه به  
وسياي انه يشير اليه في كلامه **قوله** وصيفة وسياي انه يشير  
اليها في كلامه **قوله** من زوج يصح طلاقه بان يكون مكلفا مختارا  
**قوله** وسكران فيصح ظهاره **قوله** ولا من صبي ومجنون ومكره  
ولا من الزوجة في قولها الزوجها أنت علي كظهر أمي او قال  
السيد الامته أنت علي كظهر امي فلا يصح ظهارهم في روض  
**قوله** وهو ان يقول الخ انما بذلك إلى صيغة الظهار فانه لا بد  
فيها من لفظ وفي معناه ما مر في الضمان **قوله** لزوجته وهي  
المظاهر منها وهي احد الاركان ولو امة ومجنونه وصغيرة  
ورثقا وقرنا ورجعية وكافرة وحايض ومعترة عن شبهة  
**قوله** أنت اوراسك او يدك او في حلك او شعرك او رجلك



او نصفك او بملك او جملتك او نفسك او ذاتك او جسمك  
 او بدنك **قوله** من اعضائك الظاهرة كالصدر والبطن كقوله  
 انت كيداي او رجلها او شعرها او جملتها لانه تشبيه للزوجة  
 ببعض اعضا الام او بما يتضمن الظهر ولان كلامها يحرم  
 التلذذ به فكان كالظهر **قوله** ولو بدون علي او معي او عندي  
 بترك الصلاة لما ان قوله انت طالق صريح وان لم يقل مني  
 لتبادر ذلك الى المعنى المراد وقوله انت الخ اشار بذلك الى  
 الركن وهي الصيغة وقوله ان يقول اي الزوج هذا هو الركن  
 المضموم من قوله لزوجته وقوله كظهر اي هذا هو المشبه  
 به وهو احد الاركان فقد حصل من كلام المصنف انه تكلم  
 على جميع الاركان لما قال فيما سبق **قوله** كظهر اي او جسمها  
 او يدها الى اخر ما سبق واصل التركيب اتيانك على كركوب  
 ظهر اي فحذف المضاف وهو اتيان فان قلب الضمير المتصل  
 المحرور ضمير امر فصار انت ثم حذف المضاف الذي هو  
 ركوب فصار اي وكلها صريح **قوله** بخلاف الاعضاء الباطنة  
 وبه صرح في الرويق واللباب ويأتي ذلك في عضو المحرم ايضا كما  
 هو ظاهر فليس بصريح ولا كناية زيادي **قوله** انت كاي او كفيها  
 وغيرها يذكركم للكرامة كراسها ووجهها **قوله** محرم بنسب  
 او رضاع او مصاهرة **قوله** كاخته من النسب واما اخته  
 من الرضاع فان كانت ولادتها قبل ارضاعه فلا يصح التشبيه  
 بها وان كانت بعده صح وكذا ان كانت معه فيما يظهر من الخطيب  
**قوله** وكذا ان كان معه فيما يظهر هو ما بحثه شيخ الاسلام  
 في ثم الروض وليس من محوّنات الخطيب **قوله** التي تكلمها

قبل

قبل ولادته بخلاف زوجة ابيه التي تكلمها بعد ولادته فانه  
 لا يكون ذلك ظاهرا لان تحريمها عليه طاري وعارض عليه  
**قوله** وزوجة ابنه اي وملا عنته **قوله** لطر وتحريمها عليها  
 بخلاف غير الانثى من ذكر وخنثى لانه ليس محل التمتع وبخلاف  
 ازواج النبي صلى الله عليه وسلم لان تحريمهن ليس للمحرم  
 بل لشره صلى الله عليه وسلم تشبيه يصح تاقيت  
 الظهار كانت كظهر اي يوما تغلبا لليمين فلو قال  
 انت كظهر اي خمسة اشهر كان ظهرا موقتا وايلا لا امتنا  
 من وطئها فوق اربعة اشهر ويصح تغليقه لانه يصح به  
 التحريم فاشبه الطلاق فلو قال ان ظاهرت من ضرتك  
 فانت على كظهر اي فظاهر منها عمل لا يقتضي التنجيس وال  
 لتعليق **قوله** بالعود وهو ان يسكت بعد الظهار من  
 بقدر قوله انت طالق كما قال المص رحمه الله وهو ان  
 يسكتها من ان يمكن فراقها اي فراقا شرعيا حتى لو كانت  
 حايضا فلا يصير عايدا الا بعد الظهار لانه ممنوع من  
 الطلاق **قوله** للاية السابقة وهي قوله تعالى والذين يظهر  
 من نساءهم الاية **قوله** وامساكها يخالفه لا تشبيها بالام  
 مثلا يقتضي ان لا مسكها زوجة فاذا امسكها زوجة  
 فقد عار فيما قال **قوله** فهو ان يطاف في المرة ويحصل مغيب  
 حشفة او قدرها من فاقدها في المرة لا بالامساك لحصول  
 المخالفة لما قال به دون الامساك لاحتمال ان ينتظر فيه  
 الحل بعد الموت ويجب في العود به وان لم يحل نزع ما  
 عينه كما لو قال ان وطئتك فانت طالق لمحرمه الوطي

ف

عه

ون



قبل التكفير او انقضا المرة فان انقضت المرة ولم يكفر جاز  
 الوطى وبقيت الكفارة في ذمته ولو لم يوطا اصلاحا حتى مضت المرة  
 فلا شيء عليه كما في المحلى وجزم قبل تكفير او مضى مرةظهار  
 موقت تمتع حرم بمحض فيجزم التمتع بوطى وغيره بما بين  
 السرة والركبة فقط من رجعتة سواء اطلقها عقب الطهار  
 ام قبل **قوله** ان يراجع ولو ارتدت متصلا بالظهار ثم اسلم  
 في العدة فلا عود باسلام بل بعده والفرق ان الرجعة هي  
 امسالك في ذلك النكاح والاسلام بعد الردة بتدليل الدين  
 الباطل بالحق والحل تابع له فلا يحصل به امسالك وانما  
 يحصل بعده **قوله** والاوجه ان الكفارة تجب بالعود  
 والظهار وهذا هو المعتمد عند شيخنا الرضوي وشيخنا  
 الزيادي من اوجه ثلاثة ذكرها في الروضة بلا ترجيح قال  
 الزركشي وهو ظاهر الآية انه رتب عليها جميعا قال الزركشي  
 وغيره وهو موافق لترجيحهم ان كفارة اليمين تجب باليمين  
 والحنث جميعا والمعتمد انها على التخي لان احدهما  
 محرم في الآخر وهو العود ليس بمحرم فالعلة مركبة فلا  
 يقال ان الحرام اذا اجتمع مع الحلال يغلب الحرام لان محله  
 اذا كان كل منهما مستقلا بخلاف ما بينا ولا تسقط الكفارة  
 بعد العود بفرقة من ظاهريهما بطلاق او غيره واستقرها  
 بالامسالك **قوله** لوجود الظهار والعود الخ كما لو قال طلقهن  
 بكلمة واحدة فانه يقع عليهن جميعا الطلاق بخلاف ما لو  
 حلف لا يكلم جماعة فكلهم لا يجب الا كفارة واحدة وفرق  
 بانها انما تجب ثم بالحنث وهو انما يحصل بتكليم الجميع

وهنا

وهنا انما يجب بالعود والعود يحصل بامسالك واحدة كما يحصل  
 بامسالك الجميع **قوله** فعايد من الثلاث الاول فيصير ظهرا  
 الثانية عايدا في الاول وبظهار الثالثة عايدا في الثانية وبظهار  
 الرابعة عايدا في الثالثة **قوله** **باب اللعان** قوله هو يمين  
 محض او فيه شايبة شهادة وجهان الصحيح الاول واشتهر  
 باللعان دون الغضب والشهادة لغرامة اللعان ولانه من  
 جانب الزوج وهو البادي ولانه قد ينفرد لعانه عن لعانها  
 ولا عكس قال الغزالي وهو رخصة لان القياس ان يكون  
 اليمين على المدي عليه رخص في ذلك لعس اقامة البينة على  
 الزنا وصيانة عن تلطيح الفرائش انتهى **قوله** والابعاد ومنه  
 لعنه الله اي بعده وطرده وسي بذكره لبعده الزوجين من  
 الرحمة او لبعده كل منهما عن الاخر فلا يجتمعان ابراهيم جملت  
 حجة الخ وسميت هذه الكلمات لعان القول الزوج على لعنت الله  
 ان كنت من الكاذبين واطلاقه في جانب المرأة من مجاز التظلم  
 ولكون اللعنة مقدمة في الآية **قوله** للمضطر ليس بقيد حتى  
 لو قدر على اقامة البينة بزناها له ان يلاعني لان اللعان  
 حجة كالبينة وصرفنا عن الاخذ بظاهر الا بظاهر قوله  
 تعالى ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم من اشتراط تعذر  
 البينة الاجماع **قوله** من لطيح فراشه وهو جابر حينئذ  
**قوله** او الي نفى ولو وهو واجب حينئذ **قوله** قوله تعالى  
 والذين يرمون ازواجهم الايات وتسبب نزولها ما في  
 البخاري ان هلال بن امية قذف زوجته عند النبي  
 صلى الله عليه وسلم بشريك ابن سمى فقال النبي صلى



صلى الله عليه وسلم البينة اوجد في ظهوره فقال يا نبي الله  
 اذ اراي احدا على امراته رجلا ينطلق يلتمس البينة فجعل  
 النبي صلى الله عليه وسلم يكرر ذلك فقال هلال والذي بعثك  
 بالحق اني لصادق ولينزلن الله تعالى ما يرى ظهري من الحد  
 فنزلت الآية وفي البخاري ايضا ان عويمر العجلاني قال يا نبي الله  
 ارايت ان وجد احدا مع امراته رجلا ماذا يصنع ان قتله  
 قتلتموه فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد انزل الله فيك  
 صاحبك قرانا اذهب فات بها قال سهل بن سعد فترا عينا  
 عنده صلى الله عليه وسلم فجعل بعضهم هذا السبب النزول  
 ومن قال بالاول حمل هذا على ان المراد ان حكم واقعة تبين  
 بما انزل الله في هلال ان الحكم على الواحد حكم على جماعة شروعي  
**قوله** الزوج اي الذي يصح طلاقه ومراده بالزوج ولو فيها مضي  
 فلا يرد ما ياتي في كلامه من انه اذا ابانها ثم قتلها ثم قذفها  
 واراد اللعان لنفي ولد او لا فان له ذلك وليس بزواج الان **قوله**  
 ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين عدل عن علي ان  
 كنت تفاعولا **قوله** ويميزها في الضيعة عن بلد اللعان او محله  
 بحيث او غيره عن غيرها باسمها ورفع نسبها دفعا للا  
 شبهة ويكفي قوله زوجتي اذا عرفها الحاكم وليس يكن تحته  
 غيرها وكبرت كلمات الشهادة لتأكيد الامر ولا يثبت  
 من الزوج مقام اربعة شهود من غيره ليقام عليها الحرج  
 في الحقيقة ايمان اربعة اليمين واحدة فاذا اعني كاذبا  
 فعليه اربع كفارات ويدل على كونها امانة اربعة قوله  
 لولا الايمان لكان لي ولها شأن واما الكلمة الخامسة فمودة

ملفاد الرابع وان كان ولد ينفيه الخ وذكر الزاني واجب ان اراد  
 اسقاط الحد بسببه برك **قوله** وان الولد ان غاب **قوله**  
 ذكره اي وجوبا **قوله** في الكلمات الخمس **قوله** او هذا الولد ان  
 حضر **قوله** وان لم يقل ليس مني جملا للفظ الزنا على حقيقته  
 وهذا ما صححه في اصل الروضة كالشرح الصغير واعتمدهم  
 قس ولو اعقل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج في نفيه  
 الى اعادة اللعان **قوله** ويحصل به اي بلعانه اي بتمامة  
 من غير توقف على لعانها ولا قضا القاضي كما في الروضة **قوله**  
 ستة ذكرها في الروضة زيادة عليها على محاسباتي مع غيرها  
**قوله** انتفا نسب ان نفاه في لعانه **قوله** والحق الولد بالمرأة  
 وانما يحتاج الملاءن الى نفي نسب ولر يمكن كونه منه فان  
 تعذر كون الولد منه كان طلقها في مجلس العقد او تلح  
 امرأة وهو بالمشرق وهي بالمغرب او كان الزوج صغيرا او  
 مسوحا لم يلحقه الولد لاستحالة كونه منه فلا حاجة  
 في انتفايه الى لعانه والنفي فوري كالرد بعيب بجامع الضر  
 بالا مساك الا لعذر كان بلغه الخبر ليلافا خرج حتى يصبح  
 او كان مريضا او مجبوسا ولم يمكنه اعلام القاضي بذلك  
 ولم يجزه فاخر حتى فلا يبطل حقه ان عسر عليه اشهاد  
 بانه باق على النفي والا يبطل حقه كما لو اخرج بل اعذر فيلحقه  
 الولد **قوله** وتخيم المرأة عليه موبدا ظاهرا وباطنا صرفت  
 ام صرفت فلا يحل له نكاحها بعد اللعان ولا فوطوها  
 بملك اليمين لو كانت امة واشترها بالقوله صلى الله عليه  
 وسلم لا سبيل للزواج اي لا طريق لذلك اليها **قوله**



المتلاعنان الخ قال في شرح الروض لكن ظاهره يقتضي توقف ذلك على تلاعنها معا وليس مراد الخالفة بغير اللعان فإلها تحصل بوجود سببه من أحد الجانبين والتأيد هنا صفة تابعة ولا مدخل للطلاق في ذلك وما روى من أن عويمر طلق امرأته بعد اللعان فلأنه ظن أن اللعان لا يجرمها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك عليهما أي لا ملك فلا يقع طلاقك قال ابن المنذر وعلى الحاكم أن يجعلها بالفرقة إن كانا جاهلين كما عليهما النبي صلى الله عليه وسلم بقوله لا سبيل لك عليهما **قوله** أيضا الملاعنان لا يجتمعان إبراو كان هذا هو مستند الوالد في أنها لا تعود إليه ولا في الجنة ثم رمل **قوله** وإيجاب الحد أي حد الزنا **قوله** عليها أي زوجته مسلمة كانت أو كافرة إن لم تلعن **قوله** لقوله تعالى ويذرو عنها العذاب الآية فدللت على وجوب الحد عليهما بلعانه وعلى سقوطه بلعانهما **قوله** وانفساخ ظاهره أو باطنا المحصوله أي الانفساخ بغير لفظ قيا ساعلى الرضاع **قوله** حضانتها في حقه لأن اللعان في حقه كالبيضة **قوله** أو اطلق فيعزر فقطق من وخرج بقوله في حقه حضانتها في حق غيره فلا تسقط تنبيهه بقى على المص اشيا لم يذكرها وتقدم الوعد بذكرها منها تشطير الصراق قبل الرخول ومنها أن حكمها حكم المطلقة ثلاثا فلا يلحقها طلاقا ويجل للزوج نكاح أربع سواها ومن يجرم جمعه معها كصحتها وأختها وغير ذلك من الأحكام المرتبة على البيونة وإن لم تنقض عدتها كما في الطلاق البائن ولا يتوقف ذلك على قضا القاضي

ولا على لعانها بل يحصل بمجرد اللعان من الزوج ومنها أنها لا نفقة لها وإن كانت حاملا إذا نفى الحمل بلعانه كما جزم به في الكافي **قوله** بعد أن أبانها أي زوجته **قوله** إلا فيهما أي اللعان والقسامة **قوله** وقذف بمهملته وهو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعبير بخلاف ما لا يفهم منه تغيير ولا يقصد به بآن قطع بكذبه كقوله لبنت سنة أو شهر عليه به لصاب أو حرفة به لترد وخرج بالرمي بالزنا الرمي بسائر الكبار فإنه يوجب التعزير لا الحد وعبارته الرو فرع النسبة إلى غير الزنا من سائر الكبار وغيرهما فيه أي بالقوله لها زنت بفلانة يقتضي التعزير لا بالحد لعدم ثبوته **قوله** كقوله في معرض التعبير لرجل أو امرأة أو خنثي **قوله** من صراح أي من صراح القذف وهو ما يشتهر فيه **قوله** زنت ولو مع قوله في الجبل أو يازاني أو يازانية لتكرر ذلك وشكرته كسائر الصراح وان كسر التاني الأول وأثبت التاني الثاني ولهذا كرفتح التاني وحذف اليها للمؤنث لأن اللحن في ذلك لا يمنع الفهم ولا يدفع العار على أن بعضهم قال إن اليها قد تزداد للمبالغة كرواية وعلامه ونسابة قال بعضهم إلا أن يكون هذا اللفظ علما لها فلا يكون قذفا الابنية كما سبق في ندامن اسمها طالق ولا فرق في المرأة بين أن يعلمها أو يظنها زوجته أو لا انتهى ولو قال لامرأة يا فحبه أو لرجل يا فحنت فصيح كما أفتى به ابن عبد السلام للعرف لكن قال ابن القطان أنه كناية ومن تعليله بالعرف يؤخذ صحة قول بعضهم في علق أنه صريح وكذا الوطأ خاطب أحدهما بقوله لطأت



اولا ط بك فلان او يا لا يط ومثله بالوطى على كلام فيه انتهى  
ابن حجر والمعتمد صراحة فحبة في حق الانثى ومثله عاهر بخلاف  
بغا فانه كناية ومثله لوطى فانه كناية بخلاف لا يط فانه  
صريح واما الالفاظ الشنيعة المشهورة بين الناس في السب  
كسوس وعلق ومخنت وما بون وطخير وكخف فهي كناية على  
المعتمد رملي لكن يعززان لم يرد القذف كما افتي به الوالد  
رملي فرع قال م ر وما يقال بين الناس بلاع زب فينبغي  
ان لا يكون صريحا في الرمي بالزنا لاحتمال البلع من الفرقين  
واشار المص بقوله من صراجه الخ الى عدم الحصر فيما ذكره  
وهو كذلك فمن ذلك زني ذكرك او فرجك او بدنة لاضافة  
الزنا الى الجملة فكان كقوله زينت وايدلاج حشفة او قدرها  
من فاقدها بفرج محرم فان وصف الايدلاج فيه بالتحريم  
او بايدلاج ذاك بدبر فان لم يصف الاول بتحرير فليس  
بصریح لصدقه بالحلال بخلاف الثاني سواء خوطب بذلك  
رجل او امرأة كان يقال له اوجت في فرج محرم او دببر او اوج  
في فرجك المحرم او دببرك فان ادعى ما ليس زنا كان قال  
اردت ايدلاجه في دببر حليته الحايض او المحرمه صدق  
بممينه وكقوله لخنتي زنا فرجك فان ذكر احدها فكناية  
**قوله** زنا بالهمز وكذا بالف بلاهمز على احد وجهين **قوله**  
في الجبل لان الزنا في الجبل ونحوه هو الصعود اما زنا  
بالهمز في البيت فصريح لانه يستعمل فيه بمعنى الصعود  
ونحوه فان كان فيه دمج يصعد اليها فيها فوجهان  
اصحهما كما افاده الوالد صراحة ايضا **قوله** او زنا بالهمز

من غير ذكر جبل والغير لان مظهره الصعود **قوله** او يا فاجر  
واشار المولى بقوله ومن كنيته الخ الى عدم الحصر فيما ذكره  
وهو كذلك فمن ذلك ما اذا قال للمرأة يا خبيثة يا فاسقة  
وانت تحبين الخلوة او الظلمة ونزوجه لم اجدك بكرا ولا  
جنبية لم يجدك زوجك عزرا ولم يتقدم لواحدة منهما  
افتضا من مباح كما قاله الزركشي فان علمه فكناية ايضا نبيه  
عليه الزركشي ولا احدهما وجدت معك رجلا او تردين بل  
لا بس وقوله للرجل يا فاجر يا فاسق يا خبيث لاحتمال كل منهما  
القذف وغيره ولعربي يانبطي نسبة للانباط قوم ينزلون  
البطائح بين العراقيين سمو بذلك لاستنباطهم المامن  
الارض اي اخراجه منها والقذف فيه ان اراده لام الخياط  
حيث نسبة الى غير من ينسب اليه ويحمل ان يريد انه  
لا يشبههم في السير والاخلاق ولولده لست ابني بخلافه في  
لغيره لان الاب لا احتياطة الى تاديب ولده على ما قاله على  
التاديب بخلاف الاجنبي ويسال فان قال اردت انه من زنا  
فقاذف لانه او انه لا يشبهني خلقا او خلقا فيصدق بممينه  
**قوله** لانه اما يحذف قذف محصن الاية والذين يرمون  
المحصنات **قوله** وهو اي المحصن الذي يحل قاذقه **قوله**  
مكلف اي بالغ عاقل فلا تبطل العفة بزني صبي ومجنون  
لعدم التكليف حتى اذا خلا فخذفها شخص لزمه الحد  
ولا بوطى في حيض او نفاس ومثله السكران **قوله** عفيف  
عن وطى يحذبه وعن دببر حليلة وان لم يحذبه لان ال  
حصان المشروط في الاية للكمال واضراد ما ذكر نقص وجعل



الكافر محصنا في حد الزنا لانه اهانة له ولا يرد قذف مرتد ومعتق  
وقن بزنا اضافة الى حال اسلامه او افاقته او حربية بان السلم  
ثم اختار الامام رقه لان سبب حرة اضافته الزنا الى حال  
الكمال وتبطل العفة المعتبرة في الاحصان بوطنى محرم بنسب  
او رضاع او مصاهرة مهلوكة له اذا علم التحريم لولا الله على قلة  
مبالاة بالزنا وان لم يجد به لانه بشبهة املك لا بوطنى زوجته  
او امته في عرة لشبهة او نحو احرام لان التحريم لعارض يزول  
ولا بوطنى امته ولده ولا بوطنى منكوحة بلا ولي او شهود  
وان لم يقلد القايل بحله لقوة الشبهة فيهما ولو زنى مقدر  
قبل حد قاذفه ولو بعد الحكم بل ولو بعد الشروع في الحد  
كما هو واضح سقط الحد عن قاذفه ولو بغير ذلك الزنا لان  
زناه هذا يدل على سبق مثله لجرى ان العادة الالهية بان  
العبد لا يهتك في اول مرة كما قاله عمر اوارتد فلا يسقط الحد  
لان الردة عقيدة وهي تظهر غالبها ولا يمتنع بسبق مثلها  
ومن زنا او فعل ما يبطل عفته كوطى حليلة في دبرها مرة وهو  
مكلف ثر تاب وصلاح حاله حتى صار اتقى الناس لم يعد محصنا  
ابدا لان العرض اذا انشلم لم تنسد ثلته فلا نظر الى ان  
التائب من الذنب كمن لا ذنب له منهاج وشرحه للرملي  
مع اختصار منهما **قوله** كقذف كبيرة ثبت زناها بينه  
او اقرارا ولعان منه مع امتناعها **قوله** ولان التعزير  
فيه اي في الثاني للسب والايضا فاشبه التعزير بقذف  
صغيرة ولا توطا والتعزير في غير ذلك وهو من جملة  
المستثنى منه يقال فيه تعزير تكذيب بان كان للكذب ظاهر

قذف

قذف ذميمة وامنة وصغيرة توطا ولا يستوفي هذا التعزير  
الا بطلب المقذوفة حتى لو كانت صغيرة او مجنونة اعتبر  
طلبها بعد كمالها وانما اعتبرت بعد الكمال لانها قبله لا  
يعتمد عليها وتعزير التاديب في الطفلة المذكورة يستوفيه  
القاضي منع القاذف مما مرو عن غيرها لا يستوفي الا بطلب  
الغير والحاصل ان الحد اللازم للزوج يلاعن لرفعه والتعزير  
اللازم له نوعان تعزير تكذيب وهو ما شرع في حق القاذف  
الكاذب ظاهرا كما انه يكذب بما تحر عليه فله اللعان لرفعه  
وتعزير تاديب وهو ان يكون كذبه معلوما وصرقه ظاهرا  
فلا لعان فيهما بل يعزر روض وشرحه **قوله** بعده جزم باشتر  
البعرية في الروضة ودل عليه قوله تعالى ويرد عنها العذا  
الاية **قوله** فيما رمانى به من الزنا ان كان قد رماها به **قوله**  
ان غضب الله عليها عدل عن على ما مرو وذكره رجاءها ورماني  
هذان فني لا غير **قوله** ان كان من الصادقين اي فيما رماها  
به من الزنا **قوله** وتميز في الغيبة كما في جانبها في الكلمات  
الجنس وخص اللعن بجانبه والغضب بجانبها لان جريمة  
الزنا اقبح من جريمة القذف ولذلك تفاوت الحدان ولا  
ريب ان غضب الله اغلظ من لعنته فخصت المرأة با  
لتزام اغلظ العقوبتين فقول بل الا عظم بمثله وهو الغضب  
لان غضبه تعالى ارادة الانتقام من العصاة وانزال  
العقوبة بهم واللعن الطرد والبعثرة له ولا يحتاج الى  
ذكر الولد فلو امتنع القذف لاحتمال كون الولد من الزوج  
او وطنى شبهة قال في نفيه كما قال الماوردي اشهد بالله

ير

هرا

ب



انما الصادقين فيما رميتهما به من اصابة غيري لها على  
فراشي وان هذا الولد من تلك الاصابة لا مني ولا تلاعن  
المرأة ان لا احد عليها بهذا اللعان حتى يسقط بلعانها  
مروض ولو ابدل لفظ شهادة بحلف ونحوه كما قسموا خلق  
بالله تعالى او لفظ غضب بلعن وعكسه بان ذكر الغضب  
وفي لفظ اللعن او ذكر اللن والغضب قبل تمام الشهادة  
لم يصح لان المرعي هنا اللفظ ونظم القرآن ولا بد في نفوذ  
اللعان من اتمام كلماته الخمس فلو حكم حاكم بالفرقة قبل  
تمامها لم ينفذ حكمه لانه غير جازم بالاجماع فكان كسائر  
الاحكام الباطلة **قوله** امر القاضى او نايبه او الحاكم بشرطه او  
السيد في ملاعنته بين رقيقه ولو كان اللعان لنفي ولده  
خاصة لم يجز التحكيم لان للولد حق في النسب فلم يسقط برضاها  
**قوله** وتلقين كلماته عطف على الامر يقتضي انها متغليران  
وليس مراد ابل الامر هو التلقين ثم رمل **قوله** فلا يعتد به  
بدون ذلك اذ اليمين غير معتد بها قبل استخلافه والشهادة  
لا تؤدى الا باذنه **قوله** كما في سائر الايمان قضية هذا بل صريحه  
ان سائر الايمان لا بد فيها من تلقين القاضى وقد يتوقف  
في توقف الايمان على تلقين القاضى اللهم الا ان يقال  
المراد بالتلقين الامر به ولا ريب في توقيف الايمان على  
الامر بها بان يقول له احلف مثلاً زيارى تنبيهه  
نسكت المص في كتابه هذا عن اشتراط امور ذكرها في نحو  
هذا الكتاب وذكر انه يشترط موالة الكلمات الخمس  
كما في الروضة فيونثر الفصل الطويل والاوجه اعتبارها

هنا

هنا لما مر في الفاتحة ومن ثم لم يضر الفصل هنا بما مر به من  
مصالح اللعان ولا يثبت شيء من احكام اللعان الا بعد تمام  
اللعان ولا يشترط الموالة بين لعانه ولعانها كما صرح به  
الرازي ويشترط الترتيب بان يوتر لفظي اللعان والغضب  
عن الكلمات الاربع كذلك ولان المعنى ان كان من الكاذبين  
في الشهادات الاربع فوجب تقريمها والله اعلم **باب**  
**العرة والاستبراء قوله** ولما لم انت تشارك الاستبراء في عرضها  
غالباً جمع بينهما في الاصل **قوله** العدة ما خوة من العدد  
لاشتمالها على اقرا واشهر غالباً ثم ان كانت نكاحاً او شبهة  
سُميت المرة المذكورة عدة وان كانت ملك يمين حصولاً  
او زوالاً او اسميت استبراء انتهى **قوله** مرة الخ هذا معناها  
شروعاً واخرت الى هنا لترتيبها على الطلاق واللعان والحق  
الايلاد والظهار بالطلاق لانها المان اطلاقاً وللطلاق تعليل  
بهما وتلك المرة تحصل بالاقرار او بالاشهر او بالولادة **قوله**  
والاصل فيها الخ وهي من حيث الجملة معلومة من الدين بال  
ضرورة كما هو واضح وقولهم لا يكفر جاحدها الا في غير ضرورة  
يظهر حمل على بعض تفاسيلها وشرعت صيانة للنسب عن  
الاختلاط وكررت الاقرار الملحق بهما الاشهر مع حصول البراءة  
بواحد استظهاراً او كلفي بهما مع انها لا تفيد تيقن البراءة لا  
حتمال ان تحيض لكونه نادراً رمل **قوله** او غيره كالفسخ بنحو  
عيب او الانفساخ بلعان او رضاع او ردة لانه في معنى الطلاق  
المنصوص عليه **قوله** بعض وطى وضبط المتولي الوطى  
الموجب للعرة بكل وطى لا يوجب الحد على الوطى وان



اوجبه على الموطوءة كالوزن امراهم ببالغة او مجنون بعاقلة  
 او مكره بطبيعة والمعتد عدم وجوب الحد وعدم ثبوت  
 النسب بوطي المكره على الزنا لان الشرع قطع النسب عن  
 الزاني وهذا زاني لانه ممنوع من الفعل اثر به قال امر عليه  
 لاعداء لهذا الوطي ويفارق الصبي والمجنون بانه مكلف مخاطب  
 بالامتناع اثر بالفعل لانه يباح بالاكراه بخلافهما وسقوط  
 الحد عنه للشبهة انتهى قال البقوي ولو استدخلت ذكرا  
 اشمل لم تجب العدة كالذكر لمباين وفيه نظر والمعتد الوجوب  
 اي في الذكر الاستل دون المباين كما في شئ الروض وقوله بعد  
 وطي بذكر وان كان زابدا وهو على سنن الاصل **قوله** ولو  
 في البر او يتقن براءة راحة كما في صغير او صغيرة فان العدة  
 تجب بعموم الادلة ولان الانزال الذي به العلوق بقي يعسر تتبعه  
 فاعرض الشرع عنه واكتفى بسببه وهو الوطي وادخال المني  
 كما اقيس الكتفي في الترخيص في السفر واعرض عن المشقة وبشرط  
 في الصبي تهيئه للوطي وكذا ايقا في الصبية **قوله** فالمرء عليهن  
 من عدة الخطاب للازواج وقيس عليهم الوطي بشبهة وعلى  
 مسهم اي وطئهم استدخال الماء المحترم شئ روض **قوله**  
 او ادخال مني محترم اي في حال خروجه فقط بان يخرج على  
 وجه جائز ومثله وطي الشبهة وكذا الوطي في الحيض  
 لانه لعارض حتى لو وطي زوجته وامني فيها اثر ساقطت  
 زوجته اجنبية فانزلت ما زوجها في فرجها وعلقت  
 به فانه تجب به العدة ويثبت به النسب لانه خرج على  
 وجه جائز ولا فرق في الوطي بين البالغ والصبي والعاقلة

والمجنون

والمجنون ولا فرق في الوطي بين الحلال والحرام ولا فرق في الوطي  
 بين ان يكون بمحاييل او لاحق لولف على ذكره حرقه وجامع وجبت  
 العدة ح وشمل كلام المصنف في المجبوب لانه اقرب للعلوق من  
 مجرد ايلاج قطع فيه بعد الانزال وقول الاطباء الهوا يفسده فلا  
 ياتي منه ولرغايته ظن لا ينافي الامكان فلا يلتفت اليه على  
 انه لو قيل بانه مني تبينا عدم تافير الهوا فيه لم يبعد ومن ثم  
 لحق النسب به ايضا **قوله** وهي حرة ذات اقراوان اختلفت  
 وتطاولت ما بينهما ثلاثة اقراو لو كانت حرة بطن الولي لها  
 كان عزيمرية امة فوطئها جاهلا او وطي امة غيره بطنها  
 زوجته الحرة فتعتد بثلاثة اقراو ولو وطي حرة بطنها امة  
 اعتدت بثلاثة اقراو ايضا لان المني الما يورث في الاحتياط لا في  
 التحقيق او زوجته القنة فتلاثة اقراو على مقتضى القول في التي  
 قبلها خلافا لما في الروضة واصلا فيها **قوله** ثلاثة اقراو لو  
 كانت حاملا من زنا فانها تعتد لفرقة الحياة بالا اقراو بالوضع  
 شئ البهجة اذا حمل الزنا الاحرمه له ولو جهل حال الحمل ولم يكن  
 لحوقه بالزوج حمل على انه من زنا كما نقله واقراه اي من حيث  
 صحة نكاحها معه وجواز وطي الزوج لها اما من حيث عدم  
 عقوبتها بسببه فيحمل على انه من شبهة فان اتت به  
 للامكان منه لحقه كما اقتضاه اطلاقهم وصرح به البلقيني  
 وغيره ولم يبق عنه الا بلعان ولو اقرت بانها من ذوات  
 الاقراو كذبت نفسها وزعمت بانها من ذوات الاشهر  
 لم يقبل لان قولها الاول يتضمن ان عدتها لا تقتضي بالاشهر  
 فلا يقبل رجوعها فيه بخلاف ما لو قالت لا حيض ومن



الرضاع ثم كذبت نفسها وقالت احيض زمنه فيقبل كما افتي  
 بجميع ذلك الوالد لان الثاني متضمن لرعاها الحيض في زمن  
 امكانه وهي مقبولة فيه وان خالفت عاداتها ولو التحقت  
 حرة ذمية بدار الحرب ثم استرقت كملت عدة حرة في اوجه  
 وجهين ثم رمي قال اقرأهي الاطهار لقوله تعالى فطلقوهن  
 لعدتهن اي في زمنها وهي من الطهر اذ الطلاق في الحيض  
 محرم كما مر وقد قرى فطلقوهن لقبل عدتها وقبل الشئ  
 اوله ولان القر ما خوذ من قولهم قرأت لما في الحوض اي  
 جمعت فيه فالطهر احق باسم القر لانه زمن اجتماع الدم  
 في الرحم والحيض زمن خروجه منه فينصرف الاذن الى زمن  
 الطهر الذي هو زمن العدة وزمنها يعقب زمن الطلاق والقر  
 بضم اوله وفتح ه وهو الاكثر مشترك بين الحيض والطهر  
 كما حكى عن اجماع اللغويين لكن المراد به هنا الطهر المحتوش  
 برمين كما قاله جماعة من الصحابة اي دمي حيض او حيض  
 ونفاس او نفاسين وصورته ان تكون حاملا من الزنا  
 ثم تطلق وهي حامل منه ثم تضع فلا تقتضي الهرة بوضعه  
 لانه لا ينسب لصاحب العدة ثم انها حملت من الزنا ايضا  
 ووصفت فالطهر بينهما يعد قرائن تعد بعد ذلك بقريين  
 آخرين وصدق على هذا انه طهر بين نفاسين ح من عند  
 قوله وصورته الخ قوله ثلاثة اقرأ لقوله تعالى والمطلقات  
 يتربصن بانفسهن ثلاثة قرو وجميع على اقراره ثلاثة قرو  
 كما ذكر الجوهري وقال ابن الانباري جمعه بمعنى الطهر  
 قروا في الآية وبمعنى الحيض اقرأ كما في خبر دعي الصلاة ايام

اقرأه

اقرأه وجرى المصلاص له على الاول فعبر بالاقرأ نظر الجمع  
 العلة المراد هنا وان خالف نظم القرآن قوله اوله لم تحض  
 لصفرها او لعدة او جيلة منعته روية الدم ثلاثة اشهر  
 بالاهلة للآية قوله اي فعدتهن كذلك فحذف المبتدأ والخبر  
 من الثاني لدلالة الاول عليه ومرفى المسلم انه لو عقد في  
 اليوم الاخير من الشهر كصفر واجل بثلاثة اشهر مثل انقضى  
 الربيعان وجمادي او جمادي فقط حل الاجل بمضيها ولم  
 يتوقف على تكميل العدد بشئ من جمادي الاخرى ومثله يجي  
 هنا ثم رمي هذا ان النطق الطلاق على اول الشهر بتعليق  
 او غيره فان طلقت في اثنا الشهر كملته من الرابع ثلاثين  
 يوما سواء كان الشهر تاما ام ناقصا غريبة لنا امرأة تنقضي  
 عدتها ببعض يوم وذلك بان يطلق زوجته في اول يوم  
 من ايام الرجال فانه اذا مضى من ذلك اليوم مقدار  
 تلك العدة فانها تقيد ببعض ذلك اليوم قوله وقد ذكرت  
 في شئ الاصل عد المتحيرة عبارته فيه وتفيد المتحيرة بثلاثة  
 اشهر في الحال لتضررها مطول الانتظار الى سن الياس  
 وتعتبر الاشهر بالاهلة فان انطبق الفراق على اول  
 الهلال فذاك والا اعتبر بعده لغير المتحيرة شهران بالهلال  
 ثم يكمل المنكسر ثلاثين واما المتحيرة فان بقي في الشهر الذي  
 طلقت فيه اكثر من خمسة عشر يوما حسب ذلك قرا اذ  
 الاشهر متصلة في حقها بل بحسب كل شهر في حقها قرا  
 لاشتماله غالبا على طهر فتاتي بعد ذلك بشهرين وان  
 بقي دون ذلك لم يحسب قرا فتعد بعده ثلاثة اشهر

ل



هلالية انتهى بقوله في الاصل فان بقي في الشهر الذي طلقت فيه اكثر من خمسة عشر يوما اي ستة عشر يوما فالكفر بخلاف ما لو بقي منه خمسة عشر ونشئ فانه لا يسع حيضا وظهر افلا بد من زمن يسع اقل الحيض واقل الطهر وهو ستة عشر يوما **قوله** لفير الحرة من امة حتى ام ولده ومكاتبه ومن فيها رق وان قل **قوله** وانما حملت الخوان اعترض بانه يمكن مراعات ذلك ولكن يجعل باقي القر الثاني كاشفا ومبينالا من العدة قس **قوله** او زوجة صغير او مسوح **قوله** اربعة اشهر وعشرة ايام بليا اليها اي لان الحمل لا يظهر الا بعد هذا ونريد العشرة استظهارا **قوله** لقوله تعالى والذين يتوفون منكم فيزرون ازواجيات يصن بانفسهن اربعة اشهر وعشر اسوا في ذلك الصغيرة والكبيرة والمرخول بها وذات الاقرا وغيرها وزوجة الصبي وغيره طلاق الاية والرجعة فانها تنتقل الي عدة الوفاة ولها النفقة ان كانت حاملا والاية محمولة على الغالب من الحراير الحايلات والحق بهن الحاملات من صبي او مسوح **قوله** وتعتبر الاشهر بالاهلة ما امكن فان جهلت استهلالات الاهلة لحبس او غيره اعتدت بماية وثلاثين يوما اخرا بالاحوط **قوله** بشهران وخمسة ايام بليا اليها ويأتي في الانكسار ما مر **قوله** هذا كله اي ما مر في عدة الوفاة والحياة **قوله** فبوضعه اي الحمل بقدر حرة كانت او امة عن فراق حي بطارق او ميت ذات اقرا واشهر وان مات الولد في بطنها واستمر سنين كثيرة لا اشتغال الرحم به فلا معنى للاقتضام مع وجوده كما افتي

به الشيخ **قوله** القوابل جمع قابلة وهي التي تتلقى الولد عند وضعه وعبروا بابا خبر لانه لا يشترط لفظ شهادة الا اذا جرت دعوى عند قاض او محكم واذا اكتفى بالخبر بالنسبة للباطن فليكشف بقابلة كما هو ظاهر اخرا من قولهم ان غاب زوجها فاخبرها عدل بموته لها ان تزوج باطنا **قوله** بانها اصل ادمي ولو بقيت تخلفت انقضت العدة بوضعها ايضا ليتيقن براءة رحمها الرحم بها كالدم بل اولى وانما يعتد بها في الغرة وامية الولد لان مزارعها على ما يسمى ولرا يتم رملي قال في الروض وشرحه والقول قولها بيمينها في انها اسقطت ما تنقضي به العدة فيها **قوله** لو ادعت ذلك وانكره الزوج وضاع السقط لانها مومنة في العدة ولانها مصروفة في اصل السقط فكذا في صفته **قوله** فهو معتد ثلاثة **قوله** السابقة وهي قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قرو وان القصد من العدة براءة الرحم وهي حاصلة بوضعه **قوله** بشرط نسبة الحمل لو جهل حال الحمل هل هو من الزوج او من غيره حمل على انه من الزنا بالنسبة للعدة فلا تنقضي به وانما تنقضي بالاشهر وعلى انه من شبهة بالنسبة الي عدم وجوب الحر عليها كما تقدم انفا **قوله** الي صاحب الحمل من زوج او وطى شبهة **قوله** مجبوا بقي النشاه **قوله** او مسولا بقي ذكره فتعذر زوجة كل منهما بوضع الحمل للاية السابقة فان كانت زوجة المحبوب غير حامل لم تعتد لطلاقه ان لم يدخل ماه وتعتد لو فاته وعبرة من النكحة اما محبوب الذكر باقى الانثيين فلا عدة



على زوجته بفرقة الحياة حيث لم تدخل منية فان ظهر بها  
حمل لحقه لا مكان فتعذر زوجته بوضعه وان نفاه وفارق  
المحبوب والمسلول المهسوح بان المحبوب بقي فيه اوعية  
المني وقد يصل الى الفرج بغير ايلاج والمسلول بقي ذكره  
وقد يبالغ في الايلاج وينزل ما رقيقا بخلاف المهسوح اذا  
مات وزجته حامل فان زوجته تعتد بالاشهر لا بوضع  
الحمل لان الولد لا يلحقه فاي مدة تحكي ان ابا عبدة  
ابن خربويه قلد قضا مصر وقضى به فحمل المهسوح  
على كتفه وطاف به الاسواق وقال انظروا الي هذا القاضي  
يلحق اولاد الزنا بالخدام **قوله** مكفى بلعان وهو حمل لان  
نفيه عنه غير قطعي لاحتمال كونه حر ثم لو استلحقه  
لحق فاذا الاعن الحامل وبقي الحمل انقضت عدتها بوضعها  
لفرقه الحياة لان الملاعنة لا تعتد للوفاة ثم رمل **قوله**  
كان مات وهو صبي لم ينزل وامراته حامل اعتدت بالا  
شهر لا بوضع الحمل لعدم امكان كونه منه روض وشرحه  
وانظر هل يجوز لام الحمل ان تزوج مع وجوده وهي حامل  
اولا بد من انفصاله بالفعل قال شيخنا الطائفي انه  
يجوز لها ان تزوج مع وجوده حيث انقضت العدة  
بالاشهر وذكر ان المسالة منقولة بالشخص مع توجيهها  
**قوله** وبشرط انفصاله كله فلا اثر لخروج بعضه ولتحتاج  
الى هذا مع قوله اولابوصفه الذي هو صريح في وضعه  
لاحتماله للشريطة ومجرد التصوير وزعم انه لا يقال  
وضعت الا اذا انفصل كله مردود ثم رمل **قوله** حتى ثاني

تومين

تومين وان كان الحمل ثلاثة انقضت بالثالث ان كان بينه  
وبين الاول دون ستة اشهر ولحقوه وان كان بين الاول  
والثالث ستة اشهر فالكثير وبين الاول والثاني دونها  
لحقاه دون الثالث وان كان بينه وبين الثاني دون ستة  
اشهر كما صرح به الاصل وانقضت عدتها بالثاني وان  
كان بين الاول والثاني ستة اشهر فالكثير وبين الثاني والثالث  
دونها لم يلحقاه وكذا ان كان ما بين كل وتاكيد  
ستة اشهر **قوله** وبخلاف ما اذا لم ينفصل كله اذا لم يحصل  
لبعضه براءة الرحم وعبارة الروض وشرحه ولا اثر  
لخروج بعض الولد متصلا او منفصلا في انقضاء العدة  
وفي غيرها من سائر احكام الجنين لعدم تمام انفصاله  
ولظاهر الآية ولانه لا يحصل به براءة الرحم لكن في الكلام  
على ديته ان المعتبر لوجوب الغرة ظهور شيء منه لان  
المقصود تحقيق وجوده هي فانه يجب القود اذا حر  
جان رقبته وهو حي وتجب الرية بالجناية على امه  
اذا مات بعد صياحه **قوله** والاستبراء بالمدة **قوله** طلب  
البراءة فالسين فيه للطلب **قوله** بالمرأة ولو حرة طاسيات  
انه يستحب لها في بعض الصور ولعل هذه احكام العدة  
عن الامة في التعريف **قوله** مرة وتلك المرة اما بحبضة  
او شهر او وضع حمل ولو من زنا **قوله** حر وثا اي كما في الشرا  
وقوله اوزوال كما في العتق قس **قوله** حر وثا اوزوالا  
وهذا جري على الاصل والا فقد يجب الاستبراء بغير  
ذلك كان وطى امة غيره يظنها امته على انه حدوث

ول



ملك اليمين او زواله ليس بشرط بل الشرط كما سيأتي حدوث  
حل التمتع به او روم التزويج ليوافق ما يأتي في المرتبة وا  
المكاتبه وتزويج موطوته ونحوها **قوله** الا اداة استفتاح  
معناه يا قوم تنبهوا لما يقال لكم وفي رواية اخرى كما في المحلى  
لا توطأ بدون **قوله** لا توطأ حاملا خرج بالوطي غيره من  
سائر التمتع قبل الاستبراء فيجوز في المسبية دون غيرها  
اخر من قضية ابن عمر حيث قبل التي وقعت في سهمه  
وذلك بحضور جمع من الصحابة ولم ينكر عليه احد كما في رواية  
البيهقي فصار اجماعا ولا يعارض بالنص الاخر للشافعي في تحريم  
غير الوطي من باقي التمتع بالمسبية لانه صح به لا اثر الذي  
هو في حكم الحديث لما اقترن من اجماع السكوني الماخوذ  
من قضية ابن عمر وقد قال الامام الشافعي اذا صح الحديث  
فهو مذهبي وقد صح في حل الحديث حيث دل بمفهومه  
عليه **قوله** حتى تحيض حيضة اي كاملة لا طهر وان كانت  
ام ولرويات عنها سيدها واعتقها فلا يكفي بقيتها لانه  
الموجودة حالة وجوب الاستبراء كالشرائط بخلاف بقية  
الطهر في العدة لانها تستعقب الحيضة الدالة على البراءة  
وهنا تستعقب الطهر والدالة على البراءة وتنتظرها  
اي ذات الاقراء الحيضة الكاملة الى سن الياس كالعدة  
وان ملكها او زال ملكه عنها حاضا فلا بد في حصول الاستبراء  
من حيضة كاملة للخبر السابق روضي وشرحه **قوله**  
بخلاف ام الولد فانها تشبه المتكوجة ولهذا الاستبراء  
ام الولد ثم انت بولد لستة اشهر فصاعدا من حين

استبراءها

استبراءها الحق بخلاف الامة فلا يعتد بالاستبراء الواقع قبل  
زوال فراشها **قوله** والمردودة بعيب او تخالف او اقالة ولو قبل  
قبض او هبة مع قبض او سبي بشرطه من القسمة او اختيار  
الملك او غير ذلك من كل ملك كقبول وصية ورجوع مقرض  
وبايع مفلس ووالد في هبته لفرعه وكذا امة قراض انفسخ  
واستقل المالك بها وسوا في وجوب الاستبراء فيما ذكر من حل  
التمتع بكر وائسة ومن استبراءها البايع قبل البيع ومنقولة  
من صبي وامرأة وغيرها كالمطلقة قبل الدخول اي فيما اذا  
زوج امته للغير ثم ان الغير طلقها قبل الوطي فانه لا بد من  
الاستبراء التخل لسيدها او بعد تمام عدتها ان كانت امة  
بخلاف المستولدة فلا يجب استبراءها بعد العدة شر الروض  
وهو بخط شيخنا بها من نسخته **قوله** والمكاتبه ومحرر  
التمتع بزوال الكتابة الصحيحة في المكاتبه وانه يجب الاستبراء  
لما ذكره الشافعي في المكاتبه الفاسدة **قوله** لم يعد ملك التمتع  
بعد زواله كما لو باع امة ثراشها **قوله** بخلاف المطلقة بعد  
الدخول لا يجب عليها الاستبراء اي اذا كانت مستولدة  
لايها لم يخرج عن كونها فراشا للسيد بعد العدة ويجب  
عليها العدة في هذه الحالة او ملكها مزروجة اي من غيره  
عبارة الروض وشرحه او استبراءها مزروجة من غيره و  
كانت مازحولا بها فطلقت او زوج امته وطلقت قبل  
الدخول او بعده وانقضت عدتها جاز له تزويجها بلا  
استبراء ويجب في حقها حل وطبها الاستبراء لان حدوث حل  
الاستمتاع اما وجد بعد ذلك واما تقدم عليه الملك فلو



كانت المستبراة للمشتري أو اشترتها امرأة أو رجلان لم يجب  
 الاستبراء في حق المشتري **قوله** وكانت موطوته الخ أما غير  
 موطوته فإنه يزوجهامطلقا أو موطوة غيره أي سيد  
 قبله فله تزويجها من أمانته وكذا من غيره أن كان المأخوذ  
 محترما بأن كان من زنا أو استبرأها من انتقلت منه إليه  
**قوله** فتستبرأ استحيابا وإنما لم يجب لعدم تجدد الحمل ولانقضاء  
 خوف اختلاط المياة لكن يحرم عليه وطؤها في مرة الخمار  
 للتردد في أنه يطأ بالملك الضعيف الذي لا يبيع الوطى أو بالزوجة  
 فإن أراد يزوجهما غيره وقد وطئها وهي زوجته اعتدت  
 منه بقرين قبل أن يزوجهما لأنه إذا انفسخ النكاح وجب  
 أن يعتد منه بقرين قبل أن يزوجهما لأنه إذا انفسخ النكاح  
 وجب أن يعتد منه بقرين إذا مات عقب الشرف فلا  
 يلزمها عدة الوفاة لما زاد بقوله لأنه مات وهي مملوكة  
 وإذا اشترى مثلاً معتدة منه ولو من طلاق رجعي وجب  
 عليه الاستبراء لأنه ملكها وهي محرمة عليه بخلاف زوجته  
 وهذا ما استدلل به على أن الطلاق يزيل الزوجية وكما  
 نهم ارتكبوها هنا للاحتياط روض وشرحه فعلم أنه لا يجب  
 استبراء أمة حلت من حيض ونفاس وصوم واعتكاف  
 وأحرام لأن حرمتها لذلك لا تحل بالملك بخلاف المكاتب  
 والمرتبة **قوله** فيرث منه بخلاف ما لو مات عن أصل وفرع  
 فلا استبراء لأنه محجوب بالأصل والفرع **قوله** فيها الوطى  
 إحدى امرأته كان قال أحد أنها طالق ونوى معينة منها  
 أو لم ينوى شيئا **قوله** فلزمها أن تأتي بالأكثر احتياطاً لمن

لزمه

لزمه أن يأتي بهما وفايدة كون الطلاق من الأقراء أنه لو مضى  
 قرين قبل الموت اعتدت بالأكثر من عدة وفاة ومن قرين  
 أو قرين **قوله** اعتد بالوفاة احتياطاً إذا كل منهما محتمل كونه مفا  
 بالطلاق فلا يجب شيء على غير الموطوة أو موت فتجب عدته  
**قوله** وهي ذات أشهر مطلقاً أي في طلاق رجعي أو بائن **قوله**  
 اعتدت كل منهما الوفاة وإن احتمل خلافاً لأنها الإحوط هنا  
 أيضاً على أن الرجعية تنتقل لعدة الوفاة كما مر **قوله** في طلاق  
 بائن وقد وطئها أو أحدهما اعتدت من دخل بها بالأكثر  
 من عدة وفاة منهما أي من عدة وفاة وعدة اقرب طلاق  
 للاحتياط ووجه اعتبار الأكثر من الطلاق في المبهمة مع أن  
 عدتها إنما تعتبر من التعيين أنه لما ليس من التعيين أي  
 بموته اعتبر السبب وهو الطلاق وفيه كلام مذكور في شرح  
 الروض فليرجع إليه من أحب الوقوف عليه تهمة لو وطئ  
 أمة شريكاً في حيض أو طهر ثم باعها أو أراد أن يزوجهما أو  
 وطئ اثنتين أمة رجل كل يظنها أمة وأراد الرجل تزويجها  
 وجب استبرأه كالعدتين من شخصين ولو باع جارية لم  
 يقربوطئها وظهر بها حمل وأدعاه فالقول قول المشتري  
 بهيمته أنه لا يعمل منه ويثبت نسب البائع على الوجه  
 من خلاف فيه إذا لا ضرورة على المشتري في المالية والقابل  
 بخلافه علله فإن بثوته يقطع أثر المشتري بالولا فإن أقر  
 بوطئها وباعها نظرت فإن كان ذلك بعد استبرائها  
 فانت بولدر ون ستة أشهر من استبرائها منه لحقه  
 وبطل البيع لثبوت أمانة الولد وإن ولدته لستة أشهر

رقة



فأكثر من وطئه لحقه وصار الأمة مستولدة له وإن لم يكن  
استبرأها قبل البيع فالولد له إن أمكن كونه منه إلا أن وطئها  
المشترى وأمكن كونه منهما فيعرض على القايق ولو زوج  
أمته فطلقت قبل الدخول وأقرت للسيد بوطئها فولدت  
ولداً لمن يحتمل كونه منهما الحق السيد عملاً بالظاهر وصارت  
أم ولد للحاكم بلحق الولد بملك اليمين في الخطيب وهو في  
الروض وشرحه كذلك **باب الرضاع قوله** وسبب تحريمه  
أن اللبن جزء من المرضعة وقد صار جزءاً من أجزاء الرضيع فأنشبه  
بينهما في النسب ولقصور الرضاع عن النسب لم يثبت له  
من أحكامه سوى المحرمية دون الإرث ونحوه والعنفق  
وسقوط القود ورد الشهادة فلا توارث بين الرضيع والمرضعة  
وصاحب اللبن لم يعتق عليه وكذا لو كان الرضيع حراً و  
صاحب اللبن رقيقاً ومكلاً الرضيع فإنه لا يعتق عليه  
ولذا وقتل أحدهما الآخر قتل به ولو شهد أحدهما للآخر  
قبلت شهادته **قوله** وشرع الحصول لبن امرأة أو ما  
حصل منه في معدة طفل أو دماغه بشروط تاتي والأعرج  
المص أو الحصول في المعدة غير كاف كما سيعلم من كلامه رحمه  
الله زيادي والأصل فيه الكتاب والسنة وإجماع الأمة فمن  
الكتاب قوله تعالى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من  
الرضاعة وخبر الصحيحين يحرم من الرضاع ما يحرم من  
النسب لأدمية ليس بقيد كما سيأتي تحريمه فمن ذلك  
الجنية خلافاً للشيخ المؤلف لكن قوله لأدمية كزاعب به الإمام  
الشافعي **قوله** قرينة لأعددية مرقى **قوله** تقريناً هو

المعتمد

المعتمد والمراد بالتقريب هنا التقريب المعتمد في الحيض فإذا  
بقي في السنة التاسعة مرة لا تسع حيضاً وطهر الخامسة  
عشر يوماً وأرضعت صغيراً بشرط حرم هنا زيادي **قوله**  
وغيرها كان كانت صغيرة أو نائمة **قوله** لم تتضح أنوثته  
قيد بذلك ليصح نكاحه **قوله** لأنه لا يصلح علاله الرا  
بأنه إذا لم تثبت الأمومة التي هي الأصل فلا تثبت الأخوة  
واعترضه الأسنوي بالوارتضاع صغير من خمس خمس  
رضعات متواليات من كل رضعت فنثبت الأبوة دون  
الأمومة وإجاب العرافي بأن المرعى هنا أن الأخوة لا  
تثبت بدون الأمومة فلا ينافي أن تثبت الأبوة بدون  
الأمومة وعكسه أقول قضية أنه لو كان في مسألة المستولدة  
رضيعان لم يثبت بينهما أخوة مع ثبوت الأبوة وليس  
كذلك وقد يجاب بأن مراد العرافي أن الأخوة لا بد أن تكون  
تابعة للأمومة أو أبوة سبيل ابن عباس عن رجل له امرأة  
أرضعت أحداً غلاماً والأخرى جارية هل ينكح الغلام  
الجارية فقال اللقاح واحد يعني أنهما أخوان انتهى **قوله**  
**قوله** تلوا النسب أي تابع له **قوله** والله تعالى قطع النسب  
بين الجن والإنس بقوله تعالى والله جعل لكم من أنفسكم  
ازواجاً قال الزركشي وقضية قوله قطع النسب أنه مبني  
على الأصح من حرمة نكاحها إماماً عليه جمع من حله  
فيحرم وهو متجه انتهى ابن حجر وهو المعتمد **قوله** ولا  
يلين من لم تبلغ تسع سنين فلو ظهر لصغيرة دون  
ذلك لبن وأرضعت به طفل فلا يثبت به تحريم ولو حلب

ففي

تان



لبن المرأة المذكورة قبل موتها او اوجر للطفل لانفصاله منها  
في حال حياتها **قوله** ولو وصوله اي اللبن وان تغني عن هبته  
حال انفصاله من الثدي **قوله** او وصول ما حصل منه كالجن  
والزبد او عجن به دقيق او خالطه ما اوخر او نحوها وغلب  
على الخليط بان ظهرت احدى صفاته الاثنية او وصول عين  
اللبن الى الجوف وحصل التغذي به وكذا لو كان مغلوبا وهو  
الذي لم يبق من صفاته الثلاث الطعم واللون حسا وتقديرا  
شي فانه يثبت به التحريم لذلك وليس كالنجاسة المستهلكه  
في الماء الكثير حتى لا يوشق فانها لا تنتفي الاستقذار وهو من رفع  
بالكثيرة ولا كالخمر المستهلكه في غيرها حيث لا يتعلق بها  
حد بان الحدمنوط بالشدة المطربة المزيلة للعقل لكن  
لا يشترط في ثبوت التحريم بذلك الشرب الجميع فان شربه  
متحققا انه وصل منه شيء الى الجوف بان بقي من المخلوط  
اقل من قدر اللبن حرم بخلاف ما اذا لم يتحققه ويشترط  
كون اللبن المخلوط مقدارا لو كان مفردا اثر في التحريم  
بان يمكن ان يستقي منه خمس رضعات ولا يضر في التحريم  
غلبة الريق لقطرة اللبن الموضوعة في الفم لما قاله بالر  
طويات في المعدة **قوله** بصبه في جراحة بطنه اي ولم يصل  
الى المعدة فلا ينافي ما في الروضة وشرحه من ثبوت التحريم  
به حيث قال ولو وصل فيهما اي في المعدة والدماع لجراحة  
فانه يثبت به التحريم انتهى **قوله** او في احليله او بتقطير  
في اذن كقبل ودبر وجراحة لم تصل الى المعدة والدماع **قوله**  
وان افطر به اذ لم ينفذ فيهما ما عدا الدبر واما الدبر

فلعدم

٤٦٧  
فلعدم التغذي بالتقطير فيه واما افطر بذلك لتعلق الفطر  
بالوصول الى الجوف وان لم يكن معدة ولادما **قوله** في  
ابتداء الخامسة لوقت الحولان في الخامسة حرم وهو المذهب  
كما في التهذيب وجرى عليه ابن المقرئ ثم الخطيب **قوله** الخبر  
ارضاع الاما كان في الحولين رواه البيهقي وغيره واما خبر  
الصحيحين ان سلة بنت سهل قالت يا رسول الله  
انا كنت ارضي ساما ولدا وقد نزل في البنين والحجاب ما قد  
عليك فماذا امر في فقال ارضعيه خمس رضعات يحرم بهن  
عليك ففعلت وكانت تراه ابنا فاجابه عنه الشافعي  
وغيره بانه مخصوص بسالم وقال ابن المنذر ليس يخلو  
ان يكون منسوخا **قوله** روض **قوله** وابتداء الحولين من انفصال  
الولداي من تمام انفصاله لامن اثنايه وان رضع وطال  
زمن الاتصال وان نازع فيه الاذرع كما في نظائره وتعتبر  
الحولان بالاهلة فان انكسر الشهر الاول كمل بالعدد  
من الشهر الخامس والعشرين **قوله** الى جوف غيره او من  
حركته حركة مزبوح وميت اتفاقا **قوله** فلا يثبت بلبن  
ميتة **قوله** خلا فالامة الثلاثة كما يثبت حرمة المصاهرة  
بوطيها ولضعف حرمة موتها ولانه من جنسة منفصلة  
عن الحل والحرمة كالبهيمة وبه اندفع قولهم ان اللبن  
لا يموت فلا عبرة بظرفه كلب حية في سقا نجس نعم  
يكراهه شربه كما هو ظاهر لقوة الخلاف فيه فان  
قيل ما فائدة اشتراط الحياة في الرضيع لانه بعد الموت  
ليس متعلقا به وقد يقال فائدة اشتراط ذلك انه اذا



كان للصغير زوجة فانها تحرم على صاحب اللبن فليتا مل قرعة  
 شيخنا الزيادي في درسه **قوله** ولا الى من انتهت الحركة مزبوح  
 اي بجراحة اما بالمرض فيحرم كذا بخط شيخنا المذكور **قوله** خمس  
 رضعات انفصالا ووصولا او كلات من نحو خبز عجب بهن  
 او البعض من هذا والبعض من هذا فلو اكل كان انفصاله  
 في مرة واحدة ووصوله في خمس وكذا لو كان انفصاله في خمس  
 ووصوله في مرة لم يوتر في ثبوت التحريم **قوله** يقينا متعلق  
 بجميع ما مرفلوشك في ان اللبن من امرأة او في انه حلب في  
 حياتها او في وصوله في جوف حي او قيل الحولين او في حلبه  
 خمس مرات او في وصوله في خمس دفعات فلا تحريم لان  
 الاصل العدم ولا يخفى الورع ثم البهجة وبه تعلم ما في كلام  
 الشيخ حيث قال ولا مع الشك فيها والحكمة في كون التحريم  
 بخمس ان الحواس التي هي سبب الادراك خمس **قوله** اي يتلى  
 حكمهن ع اي حكم العشر وهو التحريم الذي صار مستندا الى الخمس  
 وكذا الضمير في يقرهين عايد على العشر انتهى اقول يد عليه قول  
 من لم يبلغه النسخ فرع لا يحرم ما دون الخمس قال في ثم  
 الروض الا ان حكم به اي بالتأثير برون الخمس حاكم براه  
 فلا ينقض حكمه انتهى قس وقيل يكفي رضعة واحدة وهو  
 مذهب ابي حنيفة ومالك ثم الخطيب **قوله** فرجعنا فيه الى  
 العرف كالحزن في السرقة فما قضى بكونه رضعة او رضعات  
 اعتبره الا فلا **قوله** او قطعت ع وجهه ذلك ان الرضاع معتبر  
 فيه فعل المرضعة على الافراد كما يعتبر فيه فعل الرضيع  
 كذلك ولا يشترط اجتماعهما فوجب ان يحسب بقطعها

كما

كما يحسب بقطعه انتهى **قوله** شرعا عبارة الرملة شرعا الى  
 فيها ولو فور تعدد ولو لم يصل لجوفه منه الا قطرة انتهى  
 بحروفه لكن في حاشية شيخنا الزيادي ما يخالف ذلك حيث  
 قال قوله او قطعه عليه المرضعة وطال الزمن بالنسبة  
 للثانية بخلاف اعراضه فانه يتعدد وان عاد فور كما يؤخذ  
 من قوله بعد اوقات لشغل خفيف ومن تعبيره بتم الا  
 للمرتيب والترجيح **قوله** والتنفس او نحوه او زرد ما  
 اجتمع منه في فمه او تحول او حولته **قوله** فلا تعدد عملا بما  
 لعرف في كل ذلك فان بقي الشد في فمه لم يتعدد والا تعدد  
**قوله** وكل رضاع حرم الخ يشك على ما تقدم من قوله وتقدم  
 التحريم به الخ ويجاب بانه قال ذلك توطئة لقوله الاول  
 الملاعة زيادي **قوله** وتصير المرضعة الخ شروع في حرمة  
 الرضاع المتعلقة بالمرضعة والرضيع والفعل فقال و  
 تصير المرضعة الخ وقد نظم بعضهم ذلك فقال  
 وينشر التحريم من مرضع الى اصول فصول والحوشي في الوسط  
 ومن له در اليه هذه ومن رضيع الى ما كان من فرعه فقط  
**قوله** والذي واللهك منه اللبن اياه ع قال الامام الشافعي  
 سريان الحرمة الى الفحل مخالف للقياس لان اللبن لا ينفصل  
 عنه لكن حديث ابي القيس هذا هو زوج التي ارضعت  
 عايشة انتهى قس **قوله** والذي منه اياه وتسرى الحرمة  
 من الرضيع الى اولاده نسبيا او رضاعا وان سفلوا للحي  
 اما يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وخرج باولاده  
 اصوله وحواشيه فلا تسرى الحرمة منه اليهم فلم ينكح



المرضعة وبناتها ولذي اللبن نكاح ام الطفل واخته وانما تسمى  
الحرمة منه الى اصول المرضعة وذو اللبن وفروعهما وحواشيها  
نسبا او رضاعا لان لبن المرضعة كالجزء من اصولها فيسرى  
التحريم به اليهم مع الحواشي بخلافه في اصول الرضيع وحواشيه  
وقد علم ان الحرمة تسرى من المرضعة والفحل الى اصولهما  
وفروعهما وحواشيهما ومن الرضيع الى فروع دونه  
اصوله وحواشيه قال الجرجاني انما كانت الحرمة المنتشرة  
منه اليهما لان التحريم بفعلها وكان تأثيره اقوى واكثر  
انتهى ولو قال لان التحريم بفعلها فكان تأثيره اقوى واكثر  
انتهى ولو قال لان التحريم بلبنها كان اولي انتهى **قوله** واباؤها  
اي المرضعة من نسب او رضاع **قوله** اجزاده اي الرضيع  
وفروعه فان كانت انتى حرم عليهن نكاحه **قوله** وامهاتها  
من نسب او رضاع جزائه فان كان ذكر احرم عليهن نكاحه  
**قوله** واولاده من نسب او رضاع **قوله** وكذا الباقي فامهاته  
جرات الرضيع واولاده اخوة الرضيع واخواته **قوله** الذي  
له اب كاللقيط فلا تحرم اقاربه لعدم معرفتهم والله اعلم  
كما قاله الرومي حيث سئل عن ذلك وسئل عن ذلك ايضا  
احمد ابن الشيخ شهاب الدين ابن عبد الحق السباطي  
فاجاب عن ذلك بما صورته ان يتداعى رجلان مجهولا  
او يشتركا في وطئ امرأة بنكاح او وطئ شبهة فتكلمنا  
منهما ولم يوجد قايين او وجد وتخيروا الحق بهما او نفاه  
عنهما فلها الولد لا يعرف اي الرجلين ابوه فلا يحرم  
على هذا الولد اقارب كل منهما لانه منفي عنه والحالة هذه

وكذا الرضيع نعم ان الحق بهما حرم عليه اقاربه فقط وكذا  
الحكم في ولد الملاءنة اذا استلحقه الملاءنة والرضيع تابع  
في ذلك انتهى جوابه **قوله** فلا يحرم عليه ارتضاعه الضمير  
يرجع لولد الثلاث وارتضاعه فاعل يحرم بالتشديد  
واقاربه مفعوله لان مضمي الضمير راجع للبن المأموم له  
من الارتضاع اي لان اللبن منفي عن الرجل فكذا الرضيع  
ولا يصح رجوع الضمير للولد في المتن لانه المعبر عنه بالر  
ولا الولد المنفي لانه لم يذكر اصلا فتأمل **قوله** في الاخير هي  
مسالة حسي لبنهن له **قوله** ولا امومة لهن عليه من  
جهة الرضاع **قوله** دون الاولى هي حسي بنات **قوله** فلا يحرم  
من عليه اي على الرضيع لانها لو ثبت لكان الرجل جوا الام  
او خالا لام والخوولة انما تثبت عنه بتوسط الامومة بخلاف  
فما امر لانه لا تلازم بين الابوة والامومة لثبوت الابوة فقط  
فيما ذكره والامومة فقط فيما اذا ارضعت خلية ام رضع  
من الزنا **قوله** بحقنة لانها لا سهال ما انعقد في الامعاء فلم  
يكن فيها نفز ومثلها صبه في نحو اذن او قبل **قوله** وان طالت  
امرة الموكورة كعشر سنين فكل من ارتضع من لبنها قبل ولادتها  
صار ابنه له **قوله** وتزوجت في العدة فولدت لاربع سنين فاقبل  
من طلاق الاول ولستنت اشهر فاكتر من نكاح الثاني فارضعت  
بلبنها طفلا وقوله ولو تزوجت الخ ليس بقيد ومثل ذلك  
ما لو وطئ اثنان امرأة بشبهة وابت بولد يحتمل ان يكون  
من كل منهما وارضعت طفلا الخ **قوله** كان انحصر الامكان  
في واحد منهما او لم يكن قايين او الحق بهما او اشكل عليه الامر

ضيع

فه



او مات الولد قبل انتسابه ولم يكن له ولد او انتسب بعض  
 اولاده لهذا او بعضهم للآخر ولا يجبر الرضيع على الانتساب  
 بخلاف الولدان النسب يتعلق به حقوق له وعليه  
 كالميراث والنفقة والعنفق بالملك وسقوط القود ورد الشها  
 فلا يؤمن دفع الاشكال والتعلق بالرضاع حرمة النكاح والا  
 مسكاح عنه سهل في البهجة **قوله** فالرضع منه اي من ذلك  
 الابن **قوله** ابن من لحقه المولود ولان اللبن تابع للولد ويقال  
 ان اقل مرة يحدث فيها اللبن اربعون يوما قبل الوضع و  
 يثبت الرضاع بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او اربع  
 نسوة لا اختصاص بالنسب الا اطلاع عليه غالبها اذا كان  
 الارضاع من الثرى اما اذا كان بالشرب من انا او كان بايجار  
 فلا يقبل فيه شهادة النساء المتحصات لانهن لا اختصاص  
 لهن بالاطلاع عليه غالباً والله اعلم **كتاب النفقات**  
**النفقات** **قوله** والاصل فيه الكتاب والسنة والاجماع **قوله**  
 وهي جمع نفقة من الانفاق وهو لغة الاخراج ولا يستعمل  
 الا في الخير والنفقة شرعاً ما وجب لزوج او بعض او مملوك  
 كما يعلم من كلامه وجمعت لاختلاف انواعها من نفقة زوجة  
 وقريب ومملوك **قوله** لوجوبها لسيان الخ عبارة الروض وشرحه  
 وموجباتها النكاح والملك والقربة والا ولان يوجبها للزوجة  
 والرفيق على الزوج والسيد والاعلى والثالث يوجبها لكل  
 من الفريقين على الاخر لشمول البعضية والشفقة **قوله** تنسب  
 وملاك نكاح وميراث واورد على الحصر في هذه الثلاثة صور  
 منها المهرى والاضحية المنذرين فان نفقتهم على

الناذر

كتاب النفقة اثنا عشر

الناذر والمهرى مع انتقال الملك فيهما للفقرا ومنها نصيب الفقرا  
 بعد الحول وقبل الامكان تجب نفقة تجب على المالك **قوله** نفقة  
 الاصل الخ فللطفل ارضاع حولين وللعظيم ونحوه لا يقي به فان  
 ضيف القريب سقطت نفقته لحصول لغايتيه بذلك وتختلف  
 بسنه وحاله ولا يكفي مسدد الرزق بل ما يقيه للتردد قال الغرا  
 ولا يجب اشباعه اي المبالغة فيه اما اصل الشبع فواجب  
**قوله** ومنه القيام بنفقتها عند حاجتها وخبر طبيب مايا  
 الرجل من كسبه وولده من كسبه فكلوا من اموالهم رواه  
 الحاكم وصححه قال ابن المنذر واجمعوا على ان نفقة الوالدين  
 الذين لا كسب لهما ولا مال واجبة في مال الولد والاجرار  
 والجدات ملحقون بهما اذا لم يدخلوا في عموم ذلك كما للحقوا  
 بهما في العتق بالملك وعدم القود ورد الشهادة وغيرها  
**قوله** وزوجه اي الاب ووجهه انه لما تزمت اجرة ارضاع  
 الولد كانت نفقته الزم وذلك لانا اذا اوجبنا للزوجات  
 النفقة بسبب الولد فلان نوجبه للولد بطريق الاولي  
 وهذا جرى على الغالب والا فنفقة الزوجة واجبة  
 مطلقاً وقيس بذلك الاول بجامع البعضية بل هو  
 اولى لان حرمة الاصل اعظم والفرع بالتعهد والحرمة  
 اليق واجبة له ايضاً بقوله تعالى ووصينا الانسان  
 بوالديه حسناً وبالجملة تجب على الجميع وان اختلف  
 الولدان فتجب لمسلم على كافر وعكسه لعموم الادلة  
 ولوجود الموجب وهو البعضية وفارق الميراث بانه  
 موالاة وهي منفية باختلاف الرتين وخرج بالاصل والفرع

لى  
كل



غيرهما من سائر الاقارب كالالاخ والاخت والعمة والاب  
ان يكون الاصل والفرع حرين معصومين خرج بذلك الرقيق  
ولو مكاتباً فلا تجب نفقته على فرعه الحركما في زوايد الروضة  
لكن كلام الروضة واصولها في قسم الصدقات صريح في  
اللزوم والعمد الاول فان كانا مبعضين لزمه نفقتهما  
بقدر حريتهما او كان هو مبعضاً ففي اصل الروضة عن  
البيضاوي الظاهر انها تلزمه وصح فيها لزوم نفقة تامة  
انتهى وخرج بالمعصوم غيره من مرتد وحربي فلا تجب  
نفقته اذ لا حرمة له **قوله** ليس ارا المنفق ويقبل قوله بيمينه  
في اعساره حيث لم يكذب ظاهر حاله والا طولب ببينة تشهد  
له به **قوله** وليلته اي التي تلي اليوم **قوله** لانه اي المنفق  
ليس من اهل المواساة ونحوه مسلم ابد بنفسه فتصدق  
عليها فان فضل شيء فلا هلاك فان فضل عن اهلاك شيء  
فلذي قرابة ولا القدرة بالكسب كهي بالمال في تحريم الزكاة  
وغيره وفارق الدين حيث لا يلزم الاكتساب له بانه  
لا ينضبط والنفقة يسيرة ولا تجب النفقة لغني ولو صفوا  
او مجنوناً او زمناً ولا لفقر يكتسب دون كفايته استحق  
القدر المعجوز عنه خاصة وقدره الام والبنات على  
النكاح لانهاية له بخلاف سائر انواع الاكتساب فلو تزوجت  
سقطت نفقتها على الزوج اما تجب بالتمكين فكان القياس  
اعتباره الا ان يقال انها بقدرتها عليه مفقوته لحقها  
وعليه فعله في مكلفة فقير المكلفة لا بد من التمكين والا  
لم تسقط عن الاب فيما يظهر فان عجز عن الكسب لصغر

او جنون

او جنون او مرض او زمانة او نحوها او كان قادراً عليه لكن  
لا يليق به وجبت نفقته ومثله ما لو كان له كسب ويليق  
ويليق به لكن كان مشتقاً بالعلم والكسب يمنعه كما قاله  
بعضهم قياساً على الزكاة لان الاول عاجز بنفسه والثاني  
معناه والحق ابن الرفعة بذلك الصحيح المشتغل عن الكسب  
بالتصرف في مال الولد ومصلحته **قوله** بخلاف الفرع لعظم  
حرمة الاصل لان فرعه مأمور بمصاحبة بالمعروف و  
ليس منها تكليفه الكسب مع كبر السن وكما يجب الاعفاف  
ويمتنع القصاص ويباع فيها ملكه من عقار وغيره لانها  
حق لا بد له كالدين ولانها مقدمة على وفا الدين ومملكه  
يباع فيه ففيها هو مقدم عليه اولى وفي كيفية بيع العقار  
وجميع احدها يباع كل يوم جز بقدر الحاجة والثاني لا  
لانه يشق ولكن يقتضى عليه ان يجمع ما يسهل  
بيع العقار له ونحو النووي في نظيره من نفقة العبد الثاني  
فليخرج هنا وقال الا ذري انه الصواب قال ولا ينبغي  
فصر ذلك على العقار اي بل سائر امواله كذلك قال  
الزركشي فلو لم يوجد من يشتري الا الجميع وتعذر ال  
قتراض بيع الجميع كما اشار اليه الرافعي في الصداق  
في الملام على التشطير ويجب له الادم كما يجب له القو  
ويجب له مونة خادم ان احتاجه مع سكنى وكسوة  
لا يقين به واجرة طبيب وخن اووية والنفقة وما  
ذكر معها الناع فتسقط بعض الزمان وان نفق المنفق  
بالمع لانها وجبت لرفع الحاجة الناجزة وقد زالت

في



بجلا في نفقة الزوجة فانها معاوضة وحيث قلنا استقروا  
 لا نصير ديننا في ذمته الابا فتراض قاض بنفسه او مادونه لفيته  
 او منع او نحو ذلك كما لو بقي الاب الولد فانفقت عليه امه  
 ثم استلحقه فان الام ترجع عليه بالنفقة وكذا الولد يمكن  
 هناك حاكم واستقرضت الام عن الاب واشهرت فعليه  
 قضا ما استقرضه اما اذا لم تشهد فلا رجوع لها ونفقة  
 الحامل لا تسقط بمضي الزمان وان جعلنا النفقة للحمل  
 لان الزوجة لما كانت هي التي ينتفع بها فكانت كنفقتها  
 وللقریب اخذ نفقته من مال قريبه عند امتناعه اذا لم  
 يجد جنسها وكذا ان وجد في الاصح وله الاستقراض ان  
 لم يجد مالا وعجز عن الحاكم ويرجع ان اشهد وقصد  
 الرجوع والا فلا والا وجه جريان ذلك في كل منفق وللأب  
 وان علا اخذ النفقة من مال فرعه الصغير والمجنون بحكم  
 الولاية وليس للام اخذها من ماله حيث وحيث لها الا  
 بالحاكم كفرع وحيث نفقته على أصله المجنون لعدم ولايته  
 ولهما ايجاره لهما لا يطيقه من الاعمال ويجب على الام  
 ارضاع ولدها اللبا وهو بلمز وقصر اللبن النازل اول  
 الولادة لان الولد لا يعيش بدونه غالبا وانه لا يقوى  
 وتشتد نهمته الابيه ويرجع في ممرته لاهل الخبرة كما بحثه  
 الاذرعى وقيل يقدر بثلاثة ايام وقيل بسبعة ومع ذلك  
 لها طلب الاجرة عليه ان كان مثله اجرة كما يجب اطعام  
 المضطر بالبدل ثم بعد ارضاعه ان انفردت هي واخيه  
 وجب ارضاعه على الموجود منها او وجدنا لم يجبر هي

على

كان

على ارضاعه وان كانت في نكاح ابيه لقوله تعالى فان تعاسر  
 فسترضع له اخرى فان رغبت في ارضاعه ولو باجرة مثل  
 او كانت منكوحة ابيه فليس لابيه منعها ارضاعه لانها  
 اشفق على الولد من الاجنبية ولبنها له اصلح واوفق  
 وخرج بابيه غيرة كانت منكوحة غير ابيه فله منعها ان  
 طلبت لارضاعه اجرة فوق اجرة مثل او تبرعت بارضاعه  
 اجنبية او رضيت باقل من اجرة مثل دون الام فله منعها  
 من ذلك لقوله تعالى وان اردتم ان تسترضعوا اولادكم  
 فلا جناح عليكم **قوله** نفقة الزوجة المكنة من نفسها  
 التمكن التام والمراد بالوجوب استحقا فها يوم بيوم  
 كما صرحوا به فلو حصل التمكن في اثنا اليوم فالظاهر وجوب  
 بالقسط وهل التمكن بسبب او شرط فيه وجهان او  
 جهلها الثاني فلا تجب بالعقد لانه لا يوجب المهر وهو  
 لا يوجب عوضين مختلفين ولانها مجهولة والعقد  
 لا يوجب مالا مجهولا ولا به صلى الله عليه وسلم تزوج  
 عاتكة وهي بنت ست ودخل بها بعد سنتين ولم ينقل  
 انه انفق عليها قبل الرخول ولو كان حقها لها ساقه  
 لها سنتين ولو وقع لنقل فان لم تعرض عليه زوجته مدة  
 مع سكوتها عن طلبها ولم يمنع فلا نفقة لها لعدم  
 التمكن وان عرضت عليه وهي عاقلة بالغة مع حضوره  
 في بلدها كما ثبتت اليه تخبره الى مسيلة نفسي اليك  
 فاختراني اتيك حيث شئت او تاتي الي وجبت نفقتها  
 من حين بلوغ الخبر له لانه حينئذ مقصر فان غاب عن



بلدها قبل عرضها عليه ورفعت الامر للحاكم فظهر له التسليم  
كتب حاكم بلد الزوج ليعلمه بالحال فيجى او يوكل فان لم يفعل  
شيئا من الامرين ومضى زمان امكان وصوله والعبارة  
في زوجة مجنونته ومراعاة عرض وليها على ازوجها  
لان الولي هو المخطب بذلك ولو اختلف الزوجان في  
التمكين فقالت مكنت في وقت كذا فالكر ولا بينة صدق  
لان الاصل عزمه بشي الخطيب ولو كانت الزوجة امة له  
او كافرة او مريضة او ذات نصب **قوله** تطعمها بالفوقية  
**قوله** اذا اطعمت بفتح اخره وتكسوها ان اكتسبت اي كزلا  
**قوله** وعاشروهن بالمعروف وخبرن بقوا الله في النساء  
فانكم اخذتموهن بامانة الله واستحلتم فروجهن  
بكلمة الله ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف رواه  
مسلم **قوله** في بيت ابيها اي مثلا وظاهر قولهم ومثلها  
يخدم الخ انه لا يعتبر وقوع الخدمة في بيت ابيها بالفعل  
فلو كان مثلها يخدم عادة في بيت ابيه فتركه الاب  
مخللا او لطر او احسار او ربيت في غير بيت ابيها ولم يخدم  
اصلا وجب اخراجهما بخلاف من ليس مثلها كذلك وان  
خرمت فلا يجب اخراجهما وهو محتمل ويحتمل الضبط  
بوقوع الخدمة بالفعل والاول اقرب الى كلامهم  
انتهى ابن حجر ولو بدونه وبانه حامل التوجوب  
نفقتها فواحدة لا اكثر مطلقا للمريض وتحتاج فتجب  
بقدر الحاجة وله منع من لا يخدم من اخذ من واحدة  
ومن يخدم وليست مريضة من ادخال ما زاد على

واحدة اذ سواكن ملكها ام باجرة والزوجة مطلقا من ريادة  
ابويها وان اختصر او شهود جنازتهما ومنعهما من دخولها  
له كولدها من غيره وتعيين الخادم ابتداء اليه فلو اخذها  
بحرة ولو متبرعة او امانة او مستاجرة او بالانفاق على من  
صحبتهما من حرة او امانة لخرمة ان رضى بها او صبي غير  
مراحم او محرم لها او مملوكة لها او لحصول المقصود  
بجميع ذلك لادمية مسلمة ولا عكسه كما بحثه الاذرى  
والاكبر ولو شيئا كما جزم به ابن المقرئ كالاسنوي ولها  
الامتناع اذا اخذها احدا اصولها كالواردان يتولى خدمتها  
بنفسه لانها تستحق منه غالبا او تعير به وله منعها من ان  
تتولى خدمة نفسها ليقول لها مونة الخادم لانها تصير  
بذلك متبذلة ولو قال ان اخذها تسقط عني مونة الخا  
لم تجبر هي ولو فيها الاستحى منه كفيل ثوب واستقاماء  
وطبخ لانها تعير به وتستحق منه وخرج بقولنا ابتداء  
مالوا خرمها من الفتيا او حملت مالوفة معها فليس  
له ابدالها من غير ريبة او خيانة ويصدق هو بميمنه  
في ذلك كما بحثه الاذرى وسوا في ذلك اي وجوب الاخرم  
بشرطه موثر ومفسر وعبد كساير السنن المون وجنس  
طفلها اي التي صحبتها جنس طعام الزوجة لكن يكون  
ادون منه نوعا لانه المعروف في رملي مع المتي **قوله** الزمانة  
او مرضى وذكر زمانه المرض بعد الزمانة من ذكر العام  
بعد الخاص ف**ابرة** الخادم يطلق على الذكر والانثى  
وفي لغة قليلة يقال للانثى خادمة **قوله** ان كانت رجعية



حرة او امة ولو حايلا **قوله** لبقا جنس الزوج عليها وسلطته  
 وقدر تمتع بها بالرجعية بخلاف الباين نعم لو قال  
 طلقت بعد الولادة فلي الرجعة وقالت بل قبلها فلا رجعة  
 لاصرف بيمينه في بقا العدة وثبت الرجعة ولا موند لها  
 لانها تنكر استحقاتها واخذ منه انه لا تجب له واخذ  
 منه انه لا تجب لها وان راجعها وكذا لو ادعت طلاقها  
 باينا فانكره فلا موند لها كذا قاله الرافعي وجعله اصل  
 مقيسا عليه ويتجه ان محله كالتى قبله مالم تصرفه ثم  
 رمى او كانت حاملا ولو باينا **قوله** فانفقوا عليهن فهو  
 كالتمتع برحمتها لا اشتغالها بما يه والوجوب انما هو لها  
 بسبب الحمل لانها تلزم المفسر ولو كانت له لما وجبت  
 على المفسر وتسقط بالنشوز كما متناعه من السكنى في  
 الايق به عينه وخروجها عنه بمضي الزمان وان قلنا  
 انها الحمل اذ هي المنتفعة بها ولا يموت في اثنايها على  
 الراجح اذ يغتفر في الروام مالا يغتفر في الابتداء والقول  
 في تاخير الولادة قول مدعية ولا يجب دفعها الا بظهور  
 حمل ليظهر سبب الوجوب فاذا اظهر ولو بقول  
 اربع نسوة وجب الموند لما مضى من العلوق وما بقي  
**قوله** بخلاف المعتدة عن وفاة ولو مطلقه طلاقا رجعيا  
 فانها تنقل الى عدة الوفاة كذا بخط شيخنا الزياى  
 بهامش نسخة **قوله** وعن وطى شبهة الى وكذا لو  
 اعتق ام ولده وهي حامل فلا نفقة لها على المتمد  
**قوله** لرفع العقد من اصله الحكم الصحيح والتعليل ضيق

قوله

لان

لان المتمد ان الفسخ يرفع العقد من جنبه لامن اصله  
 خلافا للشيخ زيادى **قوله** ونفقة المملوك اي توابعها  
 اذ للنفقة ثلاثة اسباب الزوجية والبعضية وملاك  
 اليمين ولما انتهى الملام على الاولين شرع في الثالث فقال  
 ونفقة المملوك اي غير المملاتب ذكر اكان او انثى او خنثى  
 ولو ابقا وصغيرا وزمنا واعى ومرهونا ومستاجرا ومعار  
 ومستحق القتل برودة او غيرها العموم الحديث من غير  
 تخصيص وفرقوا بينه وبين الاصل بتمكنه من اخراج هذا  
 عن ملكه وكسوته وكذا ما طهارته وكذا ان تراب يمه ان  
 احتاجه وغيرها من ساير مونداته شر قوله ونفقة المملوك  
 اي كفايته في نفسه من زهارة ورغبة وقيل كفاية مثله  
 ثم قضية اعتبار الكفاية وجوب الادوية واجرة الطبيب  
 كالقريب وهو ظاهر انتهى وان لم يجب ذلك في حق  
 نفسه كالتفادعية الطبع وقولهم لا يلزم الراهن  
 مراواة المرهون اي من خالص ماله بل من عين المرهون  
 حتى يبيع جزا منه ويصرفه فيها ج ق سى فرج لو اتلف  
 الرقيق طعامه لزمه ابداله ولو تكر ذلك منه عداغاية  
 الامران له تاديبه على ذلك مرق سى **قوله** وحيوان اي  
 محترم كما اشار اليه الشيخ رحمه الله بقوله لحرمة الزوج  
 فيجب عليه سقيها وعلفها ما ذكره الخبر الصحيح  
 دخلت امرأة النار في هرة حبستها الا هي اطعمتها ولا  
 هي تركتها داخل من حشائش الارض يفتح الحيا وكسرهما  
 اي هوامهما والمراد بكفاية الرابة وصولها الاول الشبع

ك



والري لا غايتهما او خرج بالمحرم غيره كالنفوس الخس فلا يلزمه علفها بل يغلبها الترخي وترد اما ان الفت ذلك واكتفت به ولا يجوز له حبسها الموت جوعا الخبر اذا قتلت فاحسنوا القتلة فان امتنع المالك ما ذكر وله مال اجبره الحاكم في الحيوان المأكول على احد ثلاثة امور ببيع له او نحوه مما يزرع لصرره به او علف او ذبح واجبر في غيره على احد امرين ببيع او علف ويجرم ذبحه للنهي عن ذبح الحيوان الا لاكله فان لم يفعل ما امره الحاكم به ناب عنه في ذلك على ما يراه ويقتضيه الحال فان لم يكن له مال باع الحاكم الرابة او جزا منها او اكراها عليه فان تعذر ذلك فعلى بيت المال كفايتها اي قرضا اخذها من في القبط فان تعذر فعلى مياسير المسلمين **قوله** ولا يكلف اي لا يجوز مال المالك الرقيق والحيوان ان يكلفه من العمل ما لا يطيق الروام عليه لورود النهي عنه في الرقيق في صحيح مسلم وهو للتحريم وقيس عليه البهايم بجامع حصول الضرر قال في الروضة لا يجوز للسيد تكليف رقيقه عملا يقدر عليه يوما او يومين ثم يعجز عنه وقال ايضا يحرم تكليف الرابة ما لا تطيقه من ثقل الحمل او ادامة السير وغيرها وقال في الزوايد يحرم تحميلها ما لا تطيق الروام عليه يوما ونحوه كما سبق في الرقيق **قوله** ولا شيء على السيد المكاتب ولو كتابة فاسدة لاستقلاله بالكسب ولهذا تلزمه نفقة رقيقه نعم ان عجز نفسه ولم يفسخ السيد الكتابة فعليه نفقته وهي مسالة عزيزة النقل فاستفرها وكذا الامة المزوجة حيث

اوجبنا

اوجبنا نفقتها على الزوج ولا يجب على المالك الكفاية الموكوة من جنس طعامه وكسوته بل من غالب قوت رقيق البلد من قمح وشعير ونحو ذلك ومن غالب ادمهم من نحو سمن وزيت ومن غالب كسوتهم من نحو قطن وصوف الخبر الشافعي للمملوك كسوته ونفقته بالمعروف قال والمعروف عندنا مثله وبلده ويراعى حال السيد في بيانه واعساره وينفق عليه الشريك ان يقدر ملكتهما او لا يكفي ستر العورة للرقيق وان لم يتاذى بحر ولا يرد لما فيه من الاذلال والتحقير هذا في بلادنا كما قاله الغزالي وغيره واما ببلاد السودان ونحوه فله ذلك كما في المطلب وتسقط كفاية الرقيق بمضي الزمان ولا يصير ديننا الا باقتراض القاضي او اذن فيه واقتصر على نفقة القريب بجامع وجوبها با لكفاية ويبيع القاضي فيها ما له ان امتنع او غاب لانه حق واجب عليه فان فقد المال يوم البيع امره ببيعه او اجارته او اعتاقه دفعا للضرر فان لم يفعل اجره القاضي فان لم يتيسر اجارته باعه فان لم يشتريه احد انفق عليه من بيت المال ثم الخطيب وما تقر في فاسد الكتابة من انه لا يجب على السيد شيء بخلاف الفطرة فانه يجب فطره على سيده والفرق بينهما تكرار النفقة هنا بخلاف الفطرة تنبيه لا يجلب المالك من لبن دابته ما يضر بولدها لانه غزاة كلب الامة وانما يجلب ما فضل عن ربي ولدها وله ان يقول به الى غير لبن امه اذا استهراه والا فهو احق بلبن امه ولا يجوز الحلب اذا



كان يضرب بالبهيمة لقلة علفها ولا يترك الحلب ايضا اذا كان  
 يضربها فان لم يكن يضربها كره للاضاعة وليس ان لا يستقيم  
 الحالب في الحلب بل يدفع في الضرع شيئا وان يقص اظفاره  
 ليلا يوديها ويحرم جز الصوف من اصل الظهر ونحوه وكذا  
 خلقه لما فيه من تعذيب الحيوان قاله الجويني ويجب  
 على مالك الفحل ان يبقى له شيئا من العسل في الكوارة  
 بقدر حاجته ان لم يكفه غيره والا فلا يجب عليه ذلك  
 قال الرافعي وقد قيل يشوى له دجاجة ويعلقها بباب  
 الكوارة فيأكل منها وعلى مالك دود القرع علفه بوزق ثوب  
 او تخليته ليلا يهلك بغير فائدة ويباع فيها ماله كالبهيمة  
 ويجوز تخفيفه بالشمس عند حصول نوله وان اهلكه  
 لحصول فايدته كزبح الحيوان اما كوله هذا ان كان له روح  
 وخرج مال الروح فيه كفنة ودار فلا يجب على المالك عمارتها  
 لان ذلك من تنمية المال ولا يجب على الانسان ذلك ولا يكره  
 تركها الا اذا اوى الى الخراب فيكره ثم الخطيب تنبيهه  
 لو عبر المؤلف بالمونة كما فصل في منهيه بدل تعبيره بالنفقة  
 لكان اولى لعموم التعبير بالمونة بخلاف النفقة الحر  
 اي كله للزوجة ولوامة وكافرة ومريضة او ذات منصب  
 كما تقدم مران تشية مرد والمرد بالكيل المصري نصف  
 قدح وبالوزن رطل وثلاث ويجب ذلك بعجز كل يوم بليلة  
 المتأخرة كما صرح به الرافعي في الفسخ والمراد بذلك من  
 طلوع فجره ولا ينافيه ما لو حصل التهلين عند الغروب  
 اذا المراد منه كما هو ظاهر انه يجب لها قسط ما بقي من

غروب

غروب تلك الليلة الى الفجر ايما وكذا يقال في المعسر والمتوسط  
 قوله وعلى المتوسط وان كانت زوجته كذلك **قوله** وعلى المعسر  
 وان كانت زوجته كذلك ومنه كسوب وان قدر زمن كسبه  
 على مال واسع **قوله** ومن به رق لنقصه **قوله** ولو مبعضا له  
 لنقصه وانما جعلوه موسرا في الكفارات بالنسبة لوجوب  
 الاطعام لان بناها على التخليط اي ولان النظر للاعسا  
 فيها يسقطها من اصلها ولا كذلك هنا وفي نفقة  
 القريب احتياطا له لشدة لصوقه به وصلة لرحمه  
 على انه لو قيل اليسار والاعسار يتفاوت في ابواب الفقه  
 لاختلاف مداركها لم يبعد **قوله** لكل منهما اي  
 للزوجة ولخادمها **قوله** بقوله تعالى لينفق ذو سعة  
 من سعته الآية واعتبروا بالكفارة اي قاسوا بجماع  
 ان كل منهما مال يجب بالشرع واكثر ما وجب فيها امر  
 كفارة نحو الحلق في النسك واقل ما وجب له مرد في  
 كفارة نحو اليمين والظهار وهو يكتفي به وينتفع به  
 الرغيب فلزم الموسر الاكثر والمعسر الاقل وانما لم يعتبر  
 شرف الموادة وضدها لانها لا تعتبر بذلك ولا الكفاية  
 كنفقة القريب لانها تجب للريضة والشعانة وما في  
 اقتضاه ظاهر خبر هنادي ما يكفيك وولدك بالمعسر  
 من تقديرها بالكفاية الذي ذهب الى اختيار جمع  
 من حيث الدليل واطالوا القول فيه بحاج عنه انه  
 لم يقدرها فيه بالكفاية فقط بل بها بحسب المعروف  
 وح فما ذكروه هو المعروف المستقر في العقول كما هو



واضح ولو فتح للنساء باب النسا من غير تقدير لوقع التنازع  
 لا الى غاية فيتعين ذلك التقدير اللايق بالعرف فانضح كلامهم  
 وانرفع قول الاذرعى لا اعرف لامانا سلفا في التقدير  
 بالامراد ولولا الادب لقلت الصواب انها بالمعروف  
 ناسيا واتباعا ثم رمل على قوله والواجب قوت البلداي بلدها  
 من حنطة او شعير او قرا وغيرها حتى يجب الاقط في حق  
 اهل البوادي والقوى الذي يعتاد منه بالتعبير بالبلد جرى  
 على الغالب لانه من المفاخرة بالمعروف المأمور بها  
 وقياسا على الفطرة والكفارة **قوله** فان اختلف غالب  
 قوت البلد او قوته ولم يمكن فيه غالب **قوله** وجب الايق  
 بالزوج اي بيساره او ضده ولا عبرة بما تناوله توسعا او  
 بخلاصا لا بالزوجة قاعدة اعلم ان جميع الواجبات في هذا  
 الباب يعتبر فيها كونها لايقة بالزوج الا المسكن والخادم  
 فانه يعتبر فيهما لياقته بالزوجة **قوله** ويعتبر اليسار وغير  
 من التوسط والاعسار **قوله** بطلوع الفجر اعتبارا بوقت الوقت  
 حتى لو ايسر بعده او اعسر لم يتغير حكم نفقة ذلك اليوم  
 ان كانت ممكنة حينئذ لا احتياجا لها طحنه وعجنه وخبره  
 اما الممكنة بعده فيعتبر حاله عقب التمكن ويجب عليه  
 الاداعقب طلوعه ان قدر بلا مشقة اي وجوبها توسع  
 فلا يحبس ولا يلزم فان شق عليه فله التأخير عن العادة  
 وعلى الزوج تملكها الطعام حبا سليما وعليه مونة طحنه  
 وعجنه وخبره ببذل مال او يتولى ذلك بنفسه او بغيره  
 فان غلب غير الحب كثر ولحم واقط فهو الواجب ليس

عليه

عليه غيره لكن عليه مونة اللحم وما يطبخ به كما قاله الرافعي  
 ولو طلب احدهما بول الحب خبرا او قيمته لم يجبر المتنع  
 منهما لانه غير الواجب فان اعتاضت عما وجب لهما  
 نقدا او غيره من العروض جاز الا خبرا او دقيقا او نحوها  
 من الجنس فلا يجوز لما فيه من الريا ولو اكلت مع الزوج  
 على العادة سقطت نفقتها على الاصح لجرى العادة  
 به في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبعدة من غير نزاع  
 ولا انكار ولم ينقل ان امرأة طالت بنفقة بعده الا ان تكون  
 الزوجة غير شديدة كصغيرة او سفيهة بالفة ولم ياذن  
 في اكلها معه وليها فلا تسقط نفقتها باكلها معه ويكون  
 الزوج متطوعا ويجب للزوجة على زوجها الا تنظيف  
 من الاوساخ التي تؤذيها وذلك مكشط ودهن يستعمل  
 في ترحيل شعرها وما يفضل به الرأس من سدر او خطمي  
 على حسب العادة ومزتك ونحوه لرفع صنان اذا لم  
 يندفع برونه كما وترا ب ولا يجب لهما عليه كل ولا  
 طيب ولا خضاب ولا ما تنزين به فان هياه لهما وجب  
 عليها استعماله ولا يجب لهما عليه دوا مرض ولا اجرة  
 طبيب وحاجر ونحو ذلك كفا صرو خاتن لان ذلك  
 لحفظ الاصل ويجب لهما طعام ايام المرض وادماها  
 لانها محسوسة عليه ولها صرفها في الروا ونحوه و  
 يجب لهما اجرة حمام بحسب العادة ان كانت عاداتها  
 دخوله للحاجة اليه عملا بالعرف وذلك في كل شهر مرة  
 كما قاله الماوردي لتخرج من دنس الحيض الذي يكون



في كل شهرة غالباً وينبغي كما قاله الاذري ان ينظر في ذلك  
لعادة امثالها ويختلف باختلاف البلاد حراً وبرداً ويجب  
لها ثمن ما غسل جماع ونفاس من الزوج ان احتاجت  
لشرايه لا ما غسل حيض واحتلام اذ لا صنع فيه ويجب  
لها آلات اكل وشرب واللات طبخ كقدر وقصعة وكوز  
وجرة وغير ذلك مما لا غنا لها عنه كمعرفة وما تغسل فيه  
ثيابها ويجب لها عليه ادم غالب المحل وان لم تاكل كزيت  
وسمن ومز وخل وشيرج وزبد لقوله تعالى وعاشروهن  
بالمعروف وليس من المعاشرة بالمعروف فكيفها الصبر  
على الخبر وحده لان الطعام غالباً لا يساغ الا بادم و  
قال ابن عباس في قوله تعالى من اوسط ما تطعمون اهليكم  
الخبز والزيت وقال ابن عمر الخبر والسمن ويختلف قدر  
الادم بالفصول الاربعة فيجب لها في كل فصل ما يعاديه  
الناس فيه من الادم قال الشيخان وقد تغلب الفاكهة  
في اوقاتها فتجب ويقدر الادم عند تنازع الزوجين فيه  
قاضي باجتهاده اذ لا توقيت فيه من جهة الشرع ويقاوت  
في قدره بين موسر وغيره فينظر في جنس الادم وما يحتاج  
اليه المديفرضه على المعسر ويصاغه للموسر ويوسط  
فيهما للتوسط ويجب لها عليه لخم بليق بيساره وا  
عساره وتوسطه واعساره كعادة البلد ولو كانت  
عادتها تاكل الخبر وحده وجب لها الادم وانظر لعادتها  
لانه حقها يجب لها عليه ما امرانه من المعاشرة المأمور  
بها **قوله** وذكر في شرح الاصل الخ عبا وفيه ومسلين

الزكاة معسر ومن قوته ان كان لو كلف مدين يرجع مسكيناً  
فتوسط والاموسر انتهى بحروفه قال شيخنا الزيادي في  
درسه وهما ضابط للشيخين وهو اسهل مما ذكره النو  
وي فمنها جبه وغيره وهو ما ذكره المولف في منهيه وهو ان  
من زاد دخله على خرجه فهو موسر ومن استوى دخله و  
خرجه فتوسط ومن زاد خرجه على دخله **ففس قوله**  
مع زيادات اخر عبارته فيه وليس على العبد الا نفقة  
المعسر وكذا المكاتب والمطعم وان كثر مالهما الضعيف  
ملك المكاتب ونقص مال الاخر **قوله** فالمونة عليهما  
سواء ما ذكره المصنف هنا وفي متن منهيه من الاستواء في النفقة  
هو واحد وجهين في كلام الشيخين ليربحا شيئا منهما  
والمعتمد منهما التوزيع بحسب الارث كما جزم به في النو  
ار فتكون بينهما اثلاثا كالارث لان العزم على قدر الغنم  
وهذا ما اعتمدته الشيخ الرملي في شرحه على انها ج ونقل  
اعتماده عن مرقسي في حاشيته واعتمده شيخنا الزيا  
دي كما رايت بخطه كذلك **قوله** ومن له اصل وفرع وهو عاقر  
**قوله** فننقته على الفرع وان بعد كاب وابن ابن ارب  
عصوبته اقوى وهو اولي بالقيام بشان ابيه لعظم  
حرمته اوله محتاجون منهما اي من الاصل والفرع  
او من اخرهما ولم يقدر على كفايتهم قدم بعد نفسه  
ثم زوجته الاقرب فالاقرب فلو كان له اب وام وابن  
قدم الابن الصغير ثم الام ثم الاب ثم الولد الكبير  
ومن له ابوان اي اب وان علا وام فعلى الاب موته



فان عجز الاب فعلى الام صغيرا كان او بالغا وصورة نفقة  
 الاب مع بلوغه فيها اذا عجزا عن النفقة اما الصغير فلقوله  
 تعالى فان ارضعن لكم فائوهن اجورهن واما البالغ فاما  
 لاستصحاب اوله اجداد وجرات فعلى الاقرب موثته وان  
 لم يدل بعضهم ببعض **قوله** والكسوة بكسر الكاف وضهها  
 لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف  
 لفصل الشتاء والصيف ولما روى الترمذي ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال في حديث وحققهن عليكم ان تحسنوا  
 اليهن في كسوتهن وطعامهن ولا بد ان تكون الكسوة  
 تكفيها للاجتماع على انه لا يكفي ما ينطلق عليه الاسم فتختلف  
 كفايتها بطولها وقصرها وسمنها وهزلها باختلاف البلاد  
 في الحر والبر ولا يخلف عدد الكسوة باختلاف يسار الزوج  
 واعساره ولكنهما يؤثران في الجودة والرداء والفرق بين  
 البروية والحضرية ويجب لها ايضا في كل ستة اشهر  
 قميص وسراويل وخمار ومكعب ويزيد الزوج زوجته  
 على ذلك جبة محشوة قطنا وفروة بحسب العادة لدفع  
 البرد ويجب لها ايضا ثوبان من كوفية للرأس  
 وثلة لباس وذر للقميص والجبة ونحوها وجنس  
 الكسوة من قطن لانه لباس اهل الدين وما زاد عليه  
 ترفه ورعونة فان جرة عادة اهل البلدة مثل الزوج بكتان  
 او حرير وجب مع وجوب التفاوت في مراتب ذلك الجنس  
 بين الموسر وغيره عملا بالعادة ويجب لها ما تقدر عليه  
 كزلية وهي بكسر الزاي والتشديد مئتي مضر صغيرا وكبر

في الشتاء

في الشتاء او حصير في الصيف وهذا الزوج المفسر اما روجبة  
 الموسر فيجب لها انطع في الصيف ووطنفسه بكسر الطاء والفاء  
 في الشتاء وهي بساط صغير تخين له ويرويجب لها فراش للنوم  
 غير ما تفرشه نهارا للعادة الغالبة حتى قال الروياني وغيره  
 لو كانوا لا يعتادون في الصيف لنومهم غطاء غير لباسهم  
 لم يجب غيره ولا يجب ذلك في كل سنة واما مجرد وقت  
 تجريه عادة ويجب لها عليه مخدة والحاف او كسا في الشتاء في  
 بلد بارد ومخفة بلولة الحاف او الكسا في الصيف **قوله**  
 والمسكن اي يجب لها عليه بهتبه مسكن لان المطلقة يجب  
 لها ذلك لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم فالزوجه  
 اولى ولا بد ان يكون المسكن يليق بها عادة من دار  
 او حجرة او غيرهما لانها لا يمكن الانتقال منها ولا يشترط  
 في المسكن كونه ملكه كان يقول مكثري او معار اعتبارا  
 بغيره في المسكن ان يكون لا يخال الزوجه بخلاف النفقة  
 والكسوة حيث اعتبر ولجأه لان المطلقة فيها التملك  
 وفي المسكن الامتاع ولانها اذا لم يلقاها بها يمكنها ابرائها  
 بلايق بلا اضراء بخلاف المسكن فانها مأمورة بملازمته فا  
 اعتبر بحالها **قوله** وتسقط النفقة بمضي الزمان بلا انفاق  
 اي فلا تصير ديناً عليه بفوتها الا اقتراض قاض بالقاق بنفسه  
 او ما ذونه لغيبته او تمتنع من الانفاق فتصير ديناً عليه  
 كما تقدم ايضاح ذلك في ذلك في كلام الحاشية والله اعلم  
**كتاب الحضانة** **قوله** ومونة الحاضنة على من عليه  
 مونة الطفل ومن ذكرته هنا ويأتي في انفاق الحاضنة



مع الاستهاد وقصد الرجوع ما مر انفا اذا امتنعت الام منها  
لم تجبر وانتقلت لامهاتها **قوله** حفظه من لا يستقل بامور  
وتربيته بما يصلحه ويقيه عما يضره ولو كبير المجنون كان  
يتعهد به بغسل جسده وثيابه ودهنه وكحله وربطه  
الصغير في المهد وتحويله لينام وهي نوع ولاية وسلطنة  
وتنتهي في الصغير بالتمييز وما بعده الى البلوغ فتسمى  
كفالة كذا قاله الماوردي وقال غيره تسمى حضانة ايضا  
**قوله** والاناث اليق بها لانهن اصبر عليها واحدي  
الي التريسة واصبر على القيام بها واستمر ملازمة للاطفال  
واولاهن اي الاناث عند اجتماعهن وتنازعهن في  
حضانة الطفل ان كان حرا اما الرقيق فحضانته لسيده  
فان كان مبعضا فهي بين قريبه ومالك بعضه بحسب  
الرق والحرية فان انفقا على المهايأة او على استيجار حرة  
ضنة او رضى احدهما بالآخر فذاك وان تمانعا استاجر  
الحاكم من يحضنه والزمهما بالاجرة **قوله** الام وان علمت  
ان كانت اهلها وان نوزعت في الاهلية فلا بد من ثبوتها  
عند حاكم كما في فتاوى النووي قال في التوضيح ومه افقت  
فيما اذا تنازعا قبل تسليم الولد وقال في الروضة اذا كان النزاع  
في الاهلية بعد تسليم الولد لم ينزع من يديها الولد ويقبل  
قولها في الاهلية ويحمل عليه ما افتي به النووي او قبله لم  
يسلم اليها الا بعد ثبوتها وان طلبت اجرة وهناك منعه  
قدمت عليها لو طلبت الارضاعة فوق اجرة مثل او رضيت  
باقل من اجرة مثل دون الام فله منعها من ذلك لقوله تعالى

وان اردتم

وان اردتم ان تسترضعوا اولادكم فلا جناح عليكم لو فوراما  
شفقتها والخبر البيهقي والحاكم وصح اسناده ان امرأة قالت يا رسول  
الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء ودرتي له  
سقاوان اياه طلقني ويزعم انه ينزعه مني فقال انت احق  
به مالر تنكح **قوله** فيخير المميز بينهما ان افترقا بفسخ او طلاق  
كان من اختار منهما ان ظهر للحاكم انه عارف باسباب الا  
ختيار وانما ثبت الحضانة للانثى من ام او غيرها بشرط  
احدها العقل فلا حضانة لمجنون وان كان جنونه متقطعا  
لانها ولاية وليس هو من اهلها ولا لايتاقي منه الحفظ ولا  
لتعهد بل هو في نفسه يحتاج من يحضنه فغير ان كان يسيرا  
كيوم في سنة كما في الشرح الصغير لم تسقط الحضانة لمريض  
يطروا ويوزل وثانيها الحرية فلا حضانة لرقيق ولو مبعضا  
وان اذن له سيده ولا انها ولاية وليس هو من اهلها  
لانه مشغول بخدمة سيده وانما الرقيق يوثق اذنه لانه قد يرجع  
فيشوش امر الولد ويستثنى ما لو اسلمت ام ولد الكافر فان  
ولدها يتبعها وحضانة الولد لها **قوله** مالر تنكح ومع ذلك  
لاحق للاب لكفره ابن حجر مالر تنكح كما حكمه في الروضة في امهات  
الاولاد والمعنى فيه كما في المهمات فراغها لمنع السيد من قربانها  
وو فور شفقتها وثالثها الاسلام فلا حضانة للكافر على مسلم  
اذ لا ولاية عليه ولانه ربما فتنه في دينه فيحضنه اقاربه  
المسلمون على الترتيب الاتي فان لم يوجد احدهم حضنه  
المسلمون وموئنته في ماله فان لم يكن له مال فعلى من تلوا  
نفقته فان لم يكن فهو من محايج المسلمين وينزع نديا من



الاقارب الزميين ولد ذمي وصف الاسلام ولا يمكنون من كفا  
 وان لم يصح اسلامه احتياطا محرمة الكلمة وتثبت الحضانة  
 للكافر على الكافر والمسلم على الكافر بلا ولا لان فيه مصلحة  
 له وكما يجوز له التقاطه ورابعها العدالة فلا حضانة لفاقد  
 لا يلي ولا يؤتمن ولا ان المحضون لا حضن له في حضانتها لانه  
 ينشأ على طريقته وتكفي العدالة الظاهرة كشهود النكاح  
 وخامسها الإقامة في بلد الطفل بان يكون ابواه مقيمين  
 في بلد واحد فلو اراد احدهما سفرا لنقله كج وتجارة فا  
 لمقيم اولى بالولد مميذا اولا حتى يعود المسافر لحظر السفر  
 او لنقله ما لعقبه من اب او غيره ولو غير محرم او من الام حفظا  
 للنسب وانما يكون اولاده فيما اذا كان هو المسافر اذا امن  
 خوفا في طريقته ومقصده والا فالام اولى وقد علم مما مر انه  
 لا تسلم مشيئة لغير محرم كانب عم حزنا من الخلوة المحرمة  
 بل لثقة ترفع كبنته وسادسها خلوة باضنة من زوج  
 لاحق له في الحضانة فلا حضانة لمن تزوجت به وان لم يدخل  
 وان رضى ان يدخل الولد اياه ولا يها مشغولة عنه بحق  
 الزوج فان كان له فيها حق كعم الطفل وابن عمه فلا يبطل  
 حقها بنكاحه لها لان من نكحته له حق في الحضانة وشقيقته  
 تحمله على رعايته فيتعاونان على كفالته وسابعها ان  
 ان تكون الحاضنة مرضعة للطفل ان كان المحضون رضيعها  
 فان لم يكن بها لبن او امتنعت من الارضاع فلا حضانة  
 لها كما هو ظاهر عبارة المنهاج وقال البلقيني حاصله  
 ان لم يكن لها لبن فلا خلا في استحقاتها الحضانة وان

كان

كان لها لبن فامتنعته فالاصح لاحضانة لها انتهى وهذا  
 هو الظاهر وثامنها ان لا يكون به مرض دائم كالسلس وال  
 لقالج ان عاق تالمه عن نظر المحضون بان كان بحيث  
 لا يشغله المرض عن كفالته وتدريب امره او عن حركة من  
 يبشرها غيره وتاسعها ان لا يكون ابرص ولا اجذم  
 كما في فتاوى العلاءي وعاصم ~~شرها~~ ان لا يكون اعمى  
 كما افق به عبد الملك ابن ابراهيم المقدسي من ايمتنا  
 ومن اقران ابن الصباغ واقره عليه جمع من ائمة المتأخرين  
 وحادي عشرها ان لا يكون معقرا كما قاله الجرجاني عن  
 الشافعي وثاني عشرها ان لا يكون صغيرا لانه لا ية  
 وليس هو من اهلها فان اختلف منها اي من الشروط  
 المذكورة شرط فقط سقطت حضانتها اي لم تستحق  
 حضانتها كما تقر نعم لو خالعهما الاب على الف مثلا وحضا  
 ولده الصغير سنة فلا يسقط حقها في تلك المرة كما في  
 الروضة واخر الخلع حكاية عن القاضي الحسين معلل  
 له بان عقد الاجارة لازم ولو فقد مقتضى الحضانة ثم  
 وجد كان كملت ناقصة بان اسلمت كافرة او ثابت ف  
 سقة او افاقت مجنونة او عتقت رقبة او طلقت منكوبة  
 بائنا او رجعية على المذهب حضنت لزوال المانع وتستحق  
 المطلقة الحضانة في الحال قبل انقضاء العدة قوله وصلى  
 فان صلح احدهما قدم عقب سى وقوله وصلى او هما مقيمان  
 ببلدة واحدة وان فضل احدهما ضلحيه بدين او مال  
 او محبة فان الطفل يخير بينهما ولا يختص به الفاضل

نة



قوله خير غلاما بين ابويه وامه وانما يدعى بالغلام المميز و  
 ظاهر كلامه تخير الولد وان سقط احدها حقه فله التخير  
 وهو كذلك خلافا لما ورد في الروايات فلو امتنع المختار من  
 كفالة كفله الاخر فان رجع الممتنع منهما اعيد التخير وان  
 امتنعا وبعد مستحقان لها كجدة وخير بينهما والا جبر  
 عليهما من تلزمه نفقته لانها من جملة الكفالة شر ملى  
 والفلامة اعرف بحفظه فيرجع اليه **قوله** يرضى اي الزوج  
**قوله** ويقدم اقاربها اي الام وان علت الام تقدم القرني فا  
 لقرني لو فور شفقتهما **قوله** وان علواي الاب والام وغلب  
 المذكر على الموث لشرف المذكر على الموث **قوله** لادلايها اي  
 الثلاثة المذكورة والاولي لادلايها **قوله** وذكرت في شر الاصل  
 زيادة على ذلك قال فيه عقب ما هنا وثبت الحضانة  
 لكل ذكر محرم وارث على ترتيب الارث وكذا وارث غير محرم  
 كابن عم فان فقد الارث والمحرمية كابن الخال وابن العم  
 والارث دون المحرمية كخال والعم للام فلا حضانة له لضعف  
 قرابته بخلاف انثى غير محرم كبنت خالة وبنت عم وبنت  
 الخال والعم لشفقتهما بالقرابة وهدايتها الى التربية با  
 لا نوثه واذا اجتمع مستحقوا الحضانة قدمت الام فامهاتها  
 ثم الاب ثم امه وان علوا ثم امهاتها المربيات باناث ثم الا  
 خت ثم الاخ ثم الخالة ثم بنت الاخت ثم بنت الاخ ثم العم  
 تقدم الشقيقة على التي للاب والتي للاب على التي للام وتقدم  
 امهات الام على امهات الاب فانهن يسقطن بالام ولان  
 الولادة فيهن محققة وفي امهات الاب مظنونة وذلك لانه

يحمل

يحمل ان الولد من غير طريق الاب كان يكون من زنا فرج  
 لو كان للمحصنون بنت قدمت في الحضانة عند عدم  
 الابوين على الجدات او زوج يمكن تمتعه به قدم ذكر  
 كان او انثى على كل الاقارب والمراد بتمتعه بها وطوله لها  
 فلا بد ان تطيقه والا فلا تسلم اليه كما مر في الصداق و  
 صرح ابن الصلاح في فتاويه هنا فان لم يمكن وطوها  
 للزوج سقطت حضانتها وفايدة ذلك انه اذا فرض  
 لها نفقة على الوالد في نظير حضانتها وزوجت البنت  
 سقطت النفقة عن الوالد وثبت الحضانة لانثى قريبة  
 غير محرم لم تدل بذكر غير وارث لبنت خال وبنت عم  
 وكذا من ادلت بوارث او بانثى وكما لمحضون ذكر ايشتهل  
**قوله** كبنت خال وبنت عم المعتمد الذي رجحه الشيخان  
 ان بنت الخال لها حق في الحضانة خلافا للشيخ المولف  
 في شرفه حيث سوى بينهما في عدم استحقاقهما الحضا  
**قوله** ووقع فيه اي الاصل **كتاب الجنايات**  
 كسر ومثقل وسم وتجويع ولشموله لما فيه تعزيز لكنها  
 تشمل السرقة والقصص وليست حراما وجمعت  
 وان كانت مصدر التنوعها كما ياتي الى خطأ وعمد وشبه  
 عمد **قوله** مسلم خرج به الكافر فان له عهدا ودية لم يجل  
 دمه وهذا هو مفهوم قوله مسلم والمفهوم اذا كان  
 فيه تفصيل لا يعرض به **قوله** يشهد ان لا اله الا الله  
 والي رسول الله وفايدة ذكر يشهد بعد قوله مسلم  
 ان قوله يشهد الخ صفة كاشفة او يقال انه بيان لما

نة



يحصل به الاسلام **قوله** والتارك لدينه هو المرتد **قوله** المفارقة  
للمجاعة اي جماعة الاسلام لاجتماع الصلاة **قوله** يجب  
القتل اي يثبت فلا ينافي ما ياتي في كلامه من ان القود يكون  
حرما **قوله** والمعنى كشم وبصر وشم وذوق وعقل **قوله** بشرط  
للعصية القتل والعصية اما بايمان لخبر مسلم امرت ان اقاتل  
الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماهم  
واموالهم وحسابهم لله بحقها او امان بجزية والعهد  
للانسان اما بعقد لجزية او عهد لقوله تعالى قاتلوا الذين  
لا يؤمنون بالله الاية وقوله تعالى وان احدهم من المشركين  
استجارك فاجره الاية فيهدر الحربي ولو قتل مثله لانتفا  
ذلك عنه وكذا نساء الحربيين وذرايعهم واما حرم قتلهم  
رعاية لحق الغائبين لا الحق الله تعالى ومرتد في حق معصوم  
لخبر من بدل دينه فاقتلوه كزان محصن قتله مسلم معصوم  
لاستيفاء حرامه تعالى سوا ثبت زناه باقراره او بيينة  
ومن عليه قود لقاتله وخرج بالمعصوم في حالتي الاصابة وا  
لتلف ما لو جرح حربي او مرتدا فاسلم او مسلم افا رتد او ذميا  
فنقض عهده ومات بالجرح فلا كفارة ولا ضمان للنفس بخلاف  
ما لو جرح مسلم مسلما فارتد المجروح ثم اسلم ومات او رمي  
الي مرتدا او حربي فاسلم ثم اصابه ومات فانه يوجبها الجرح  
العصية فيهما وان لم يوجر القود لما سياتي انه يعتبر  
فيه العصية من اول الفعل الي الفوات وقوله بشرط لعصية  
القتل الاولى من هذان يقول بشرط عصية المجني عليه  
ليشمل ما لو كانت الجناية على الاطراف من غير قتل **قوله**

حال الجناية لان الاعتبار في العقوبات بحال الجناية ولا نظر  
لما يحدث بعدها **قوله** بجزية او اسلام او اصلية او سيادة  
قال في الاسعاد ويؤخذ من الاقتصار في امتناع القصاص  
للفضل على ما ذكر انه يقتص من الرجل بالمرأة في النفس  
وغيرها لانه لم يفضلها بشئ مما ذكر وان يقتل العالم  
بالجاهل والشريف بالوضيع والعدل بالفاسق انتهى  
بحروقه والكبير بالصفير والغني بالفقير وعكسه لانه  
صلى الله عليه وسلم كتب في كتابه الي اهل اليمن ان  
الذكر يقتل بالانثى رواه النسائي وقيس بما فيه البقية  
**قوله** فلا تقتل الخ بما فيه رق فابردة حكي الرويان  
ان بعض فقهاء خراسان سئل في مجلس اميرها عن قتل  
الحرب العبد فقال اقدم حكاية ثم قال كنت في ايام فقه  
بغداد قايما ذات ليلة على شاطئ الدجلة فسمعت قائلا  
يترنم ثم يقول **قوله** خذوا بدي هذا الغزال فانه  
خذوا بدي هذا الغزال فانه رما في بسملهم مقلته على بعد  
ولا تقتلوه اني انا عبده **قوله** ولما را احراقا يقتل بالعبد  
فقال الامير حسبك فقد اغثيت عن الدليل قال المصالي  
وكان ابو الحسن ينشد في تدريس هذين البيتين  
شرا الخطيب وقوله خذوا بدي اي بدل دمي وهو الرية  
حتى لا ينافي قوله فلا تقتلوه الخ **قوله** بمن فيه رق ولو  
بعضا لعدم المكافاة ولا ببعض بمثله وان فاقد حرية  
كان كان نصفه حرا وربع القاتل حرا ان لا يقتل بجز الحرية  
وبجز الرق جز الرق لان الحرية شائعة فيهما بل يقتل



جميعه بجهنم فيلزم قتل جز حرة بجزرة وهو متنع و  
يقتل رقيق ولو مبررا او مكاتبا او ام ولد برقيق وان عتق  
القاتل ولو قبل موت الجريح لتكافيهما حال الجناية و  
يقتضى في هذه الحالة امام بطلب وارث ولا يفوضه  
الى الوارث حذرا من تسليط الكافر على المسلم ويقتل  
مرتد بغير حربي من ذلك ان يكون المقتول مرتدا **قوله**  
ولا اصل بفرعه الخبر لا يقاد للابن من ابيه صححه الحاكم  
والبيهقي وابنت كالابن والام كالاب وكذا الاجراد والجرات  
وان علوا من قبل الاب والام والمعنى فيه ان الوارث كان  
سببا في وجود الولد فلا يكون الولد سببا في عدمه وهل  
يقتل بولده المنفي بلعان وجهان المعتمد منهما انه لا يقتل  
به وان اصر على النفي لانه بسبيل من ان يستلحقه كما اعتد  
الرملي والخطيب وشيخ الزيايدي في حاشيته وسياتي  
بعض ذلك في كلام المؤلف **قوله** ولا مكاتب برقيقه كما  
لا يقتل لا يقتل الحر برقيقه وان كان رقيقه اصله بان اشترى  
المكاتب اصله فانه لا يعتق عليه ولا يقتل به كما اعتمد  
الرملي والخطيب فلو حكم حاكم بقتل والرب بولده فانه ينقض  
حكمه الا ان اوضح الاصل فرعه وذبحه وحكم بالقود حكم  
فانه لا ينقض رعاية لقول مالك بوجوب القصاص **تنبيه**  
سكت المؤلف عما يشترط في القاتل مع تكلمه على ما يشترط  
في القتل ويشترط في القاتل امران التزام الاحكام ولو من  
سكران او ذمي او مرتد فلا قود بين صبي ومجنون وحربي  
اي لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد

سلف الالية ولان وحشيا لم يقتل بحمزة ولو قال كنت وقت  
القتل صبيا وامكن صباه فيه او مجنونا وعهد جنونه قبله  
يخلق فيصدق لان الاصل بقا الصبي والمجنون سواء انقطع  
ام لا بخلاف ما اذا لم يكن صباه ولم يعهد جنونه او قال  
انا صبي الان وامكن فلا قود ولا يخلق انه صبي لان التخلق  
لا ثبات صباه ولو ثبت لبطلت بيمينه ففي تحليفه  
ابطال التحليفه ومكافاة اي مساواة حال جنانية بان لم  
يفضل القاتل قتيله باحد امور اربعة مما تقدم في كلامه  
ان **قوله** والاسم الاخص اي كاليد فانها اخص باعتبار  
كونها يميننا او يسارا كما اشار اليه بقوله بعد رعاية  
للمثالة وخرج بالاسم الاخص الاشتراك في البرن فلا  
يشترك فيقطع الرجل بالمرأة وعكسه والزمي بالمسلم  
والعبد بالحر ولا عكس فيهما قاله في الروضة في الخطيب  
**قوله** فلا تقطع اليد بيد من فيه رق الخ اشار بذلك  
الى قاعدة وهي كل ما لا يقتل به لا يقطع به ومن يقتل به يقطع  
به **قوله** ولا اليمين باليسار سواء في ذلك اليد والرجل والاذن  
والعين والمنخر والخصية والشفر والالية وغيرها لان  
هذه الامور في الاطراف بمنزلة الكفاة في النفوس ولو قال  
لا يوذمين بليسار لكان اولى ليدخل فيه في احري  
العينين وقلعها واذهاب ضوئها وغير ذلك من بقية  
المعاني ولا شفة سفلى ولا اذنة بفتح الهمزة بضم الميم  
في الافصح باخرى ولا اصبع باخرى **قوله** بحدقة عميا ولو  
مع قيام صورتها سكت عن عكسه وحكمه ان المجني عليه



ان رضى به جاز ولا شيء معه قس **قوله** ولا لسان ناطق بالخرس  
 لان كلامها اكثر من حقه ولان البصر والنطق في العين واللسان  
 بخلاف السمع والشم والاخرى هنا من بلغ او ان النطق  
 ولم ينطق فان لم يبلغه قطع به لسان الناطق ان ظهر فيه  
 اثر النطق بتحركه بنحو بكاء وكذا ان لم يظهر هو ولا ضره فيها  
 يظهر اذا اصل السلامة ثم لم يلبس بلوغ او ان الكلام ولم يتكلم  
 ثم روى **قوله** ويوضح بنحو موسى لا بسيف وجروان اوضح بهما  
 اذ لا تؤمن الزيادة قال شيخنا ينبغي ان يحمل العذر عما فعل  
 به الى موسى على حالة خوف حيف وزيادة والمماثلة على حالة  
 الامن من ذلك كاتبه حاشية رضى واما لم يعتبر ذلك بالحرية  
 لان الراسين مثلا قد يختلفان صفرا وكبرا فيكون جزا اخرها  
 قدر جميع الاخر فيقع الحيف اي على صاحب الكبيرة بخلاف  
 الاطراف لان القود وجب فيها بالمماثلة بالجملة فلو اعتبرها  
 بالمساحة ادى الى اخذ عضو ببعض اخر وهو ممتنع ولا يضر  
 تفاوت غلظ اللحم وجل في قودها ولو كان براسي الشجاج  
 شعر دون المشجوج ففي الروضة واصليها عن نص الام انه  
 لا قود ما فيه من اتلاف شعر لم يتلفه الجاني وظاهر نص المختص  
 وجوبه وعزى لما وردى وحمل ابن الرفعة الاول على فساد  
 ثبت المشجوج والثاني على ما لو خلق قال الاذرى وقضية نص  
 الام ان الشعر الكثيف يجب ازالته ليسهل الاستيفاء ويبعد  
 الغلظ قال والتوجيه يشعربانها لا يجب اذا كان الواجب  
 استيفاء الواسي ولو اوضح راسا ورأسه اي الشجاج اصغر  
 استوعب ايضا حاوي وخذ قسط للباقي من ارشى موضحة

لو وزع عليه جميعها فان كان الباقي قدر الثلث فالمتمم به ثلث  
 ارشها فلا يكمل الايضاح من غير الراسي كما لو جدد والقفا  
 لانه غير محل الجناية او راسه اكبر اخذ منه قدر حقه فقط  
 لحصول المماثلة والخبرة في محل الجاني لان جميع راسه محل  
 الجناية وقيل للجاني عليه وصوبه الاذرى وغيره قالوا وهو  
 الذي اورده العراقيون او اوضح ناصيته وناصيته اصغر كمل  
 عليها من باقي راسه لان الراسي كله عضو واحد فلا فرق  
 بين مقدمة وغيره ولو زاد المقتص في موضحة على حقه عدا  
 لزومه قوده اي الزايد لكن انما يقتص منه بعد ان مال موضحة  
 فان وجب مال فارش كامل يجب للمناقضة حكمه حكم الاصل  
 فان كان الخطا باضطراب الجاني فهدرا وباضطرابها فالوجه  
 انه عليهما فيهدر النصف المقابل لفعل المقتص منه لانه بمنزلة  
 شريك قاتل نفسه حيث ال الامر الى الرية فلو قال المقتص  
 تولدت باضطرابك فانكر في المصروف منهما وجهان قال  
 البلقيني الاربع عندي تصديق المقتص منه ولو اوضح جمع  
 بان تحاملوا على الة وجروها معا اوضح من كل منهما مثلها  
 اي مثل موضحة لا قسطة منها فقط ان ما من جزا الا وكل  
 منهم جان عليه فاشبهه ما لو اشتركوا في قطع قال الامر  
 الى الرية وجب على كل واحد قسطة كما قطع به الغزالي ولا  
 لما وردى لادية موضحة كاملة خلا فاما رجة الامام ووقع  
 في الروضة عز الاول للامام والثاني للبطوي وهو خلاف  
 ما في الرافعي وغيره منهج وشرحه **قوله** خلا فاما رجة الامام  
 وهو انه يجب على كل ارشى كامل كما رجة الامام وصرحا



به في باب الريات وقال الاذرى انه المذهب وافق به الوالد  
 خلافا للبعوى والماوردي ومن تبعه شرم من عند قوله  
 المعتمد ما رجه الامام **الشيخ** والقول من حيث الحكم اي  
 لا من حيث الفعل ينقسم الى ثلاثة عذر وشبه عذر وخطا  
**قوله** وقتل الحرني اذا لم يسلم او يعطى الجزية **قوله** والمراد  
 اذا لم يتب **قوله** والزاني المحصن وهو البالغ العاقل الحر  
 الذي غيب حشفته بقبول في نكاح صحيح **قوله** وتارك الصلوة  
 اي بعد امر الحاكم به بها وتهديده له بالقتل وقد اخرج  
 الصلوة عن وقتها الضروري **قوله** ومباح وهو القتل  
 قودا يرد على حصر القتل المباح في القتل قودا قتل الغازي  
 قريبه الى اسب الله او رسوله فانه لا يكره قتل له ولا  
 يباح بل يندب ويبقى على الشيخ ان يذكر انقسام القتل  
 الى مكروه وهو قتل الغازي قريبه اذا لم يسب الله او رسوله  
 ويبقى عليه حكم خامس وهو قتل الامام الاسير اذا استوت  
 الخصال فانه يخير فيه وهذا لا يستلزم كلام الشيخ لحصر  
 المباح في القتل قودا واما قتل الخطا فلا يوصف بجلال ولا حرام  
 لانه غير مكلف فيما اخطاه فهو كفعل المجنون والبيهمة  
 وعلم بذلك ان القتل ينقسم الى خمسة اقسام كما ذكره الشيخ  
 الخطيب في شهابي شجاع لا الى ثلاثة فقط خلافا للشيخ **قوله**  
 وغيره الى المعاهد والزمي والمستامن **قوله** وهو اي قتل الاذي  
 عمدا بغير حق **قوله** من الكبار اي من الكبار بعد  
 الكفر فقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم اي  
 الذنب اعظم عند الله تعالى قال ان تجعل لله ندا وهو

خلقت

خلقتك قيل نراي قال ان تقتل ولدك مخافة ان يطعم مغذ رواه  
 الشيخان وخبر لقتل مومن عند الله تعالى اهو من زوال  
 الدنيا وما فيها رواه ابو داود باسناد صحيح وتصح توبة  
 القاتل عدلان الكافر تصح ثوبته فهذا اولى ولا يتختم عذابه  
 بل هو في خطر المشية ولا يخلد عذابه ان عذب وان اصر على  
 ترك التوبة كساير ارباب الكبار غير الكفر واما قوله تعالى  
 ومن يقتل مومنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها فالمراد  
 بالخلود المكنث الطويل فان الدلائل تظاهرت على ان عصاة  
 المسلمين لا يدوم عذابهم او مخصوص بالمستحيل كما قاله  
 بكرمه وغيره واذا اقتصر منه الوارث او غنى على مال او مجانا  
 فظواهر الشرع تقتضي سقوط المطالبة في الدار الآخرة كما افق  
 به النووي ومثله في شرح مسلم وما افهمه كلام الشارح والروضة  
 من بقاها محمول على حقه سبحانه وتعالى اذ لا يسقط الا  
 توبة صحيحة ومجرد التمكن من القود لا يفيد الا ان انضم  
 اليه ندم من حيث المعصية وعزم على العود ومذهب  
 اهل السنة ان المقتول لا يموت الا باجله والقتل لا يقطع  
 الاجل خلافا للمعتزلة فانهم قالوا القتل يقطعه **قوله**  
 ثلاثة وجه الحصر في ذلك ان الجاني ان لم يقصد عين  
 المجنى عليه فهو الخطا وان قصد لها فان كان بما يقتل غالبا  
 فهو العمد والافشيه العمد كما يؤخذ الثلاثة من قوله  
 عمد وهو قصد الفعل والشخص الى اخر الاقسام الائمة  
 في كلامه **قوله** والشخص اي وعين الشخص المقصود بالجنابة  
 يعني الانسان اذ لو قصد شخصا يظنه شجرة فبان انسانا

عدم



كان خطأ كما يأتي **قوله** مما يتلف غالباً كسر وجارح ومثقل وجس  
 وتجويع ويقصد فعله فتغله بذلك عدواناً من حيث كونه  
 مزهقاً للروح كما في الروضة فخرج بقيد قصد الفعل مالم  
 زلفت رجله فوقع على غيره فمات فهو خطأ وبقيد الشخص  
 المقصود مالم يرمي زيدا فأصاب عمرواً فخطأ وبقيد الغالب  
 النادر كما لو غرز ابرة بغير مقتل ولم يعقبها اورم ومات فلا  
 قصاص فيه وان كان عدواناً قال في الروضة لانه ليس عدواناً  
 من حيث كونه مزهقاً وانما هو عدوان من حيث انه عدل  
 عن الطريق المستحق في الاتلاف **قوله** مما يتلف غالباً علم من  
 هذا ان الذي يتلف قطعاً يثبت له ذلك بالاولى انتهى **قوله**  
 بل هذا شامل لما يتلف قطعاً لانه يتلف غالباً قد مر من  
**قوله** غالباً اورد على قوله غالباً مالم يقطع اثملة شخص فمات  
 فانه يجب القصاص مع انه لا يقتل غالباً واجيب بان المراد  
 به الالة لا الفعل فلا يراد ولو اشار الى انسان بسكين نحو  
 تعاله فسقطت عليه من غير قصد الالة كونه غير عمد لانه  
 لم يقصد عينه بالالة قطعاً وان مال ابن العماد الى انه عهد  
 بوجب القود شر ملى **قوله** وشبهه عمد ويسمى خطأ عمداً وخطأ  
 شبهه سواء كان كثيراً نادراً كضربة يمكن عادة احواله الهلاك  
 عليها بخلافها بنحو قلم او الف على غيره نحو خرقه فمات  
 فهو راء الموت عقبه موافقة قدر **قوله** وشبهه عمد بكسر  
 الشين وسكون الباء وبفتحها وشبيهه كقتيل ونظر ذلك  
 مثلي ومثلي ومثلي انتهى **قوله** لا غالباً ولا نادراً كضربة  
 غير متوال في غير مقتل بفتح التاء ولم يكن برون المضروب نظراً

اي ضعيف الخلقة ومنه الضرب بسوط او عصي خفيفتين  
 لمن يحتمل الضرب به والا فهدر شتم **قوله** لا غالباً ولا نادراً  
 اي يكون التلف به كثيراً وهذا القسم اذا كان بجارح وذهب  
 في الحياوي الصغير الى وجوب القصاص فيه تبعاً للفراي  
 ق **قوله** وهو ان لا يقصد الفعل ومن لازمه انتفا قصد  
 الشخص **قوله** او يقصد اي الفعل **قوله** دون الشخص كان  
 يرمي الى شئ كشجرة او صيد فيصيب انساناً فيقتله او  
 يرمي زيدا فيصيب غيره او لولم يقصد اصل الفعل كان  
 زلفاً فسقط على غيره فمات ايضاً كما مر **قوله** ولا فود في الاخيرتين  
 هما شبه العمد والخطأ **قوله** وانما فيهما الدرية وسيأتي اللام  
 عليها في كلام المص في باب الريات **قوله** فتحرير رقبة مؤمنة  
 المصدر اذا وقع خبر الشرط وقرن بالفاجري مجرى الامر  
 ووجب اقترانه باللام فكانه قال فتحرير رقبة مؤمنة كما  
 تقدم ذلك في اول كتاب الرهن في قوله تعالى فريهن مقبوضه  
**قوله** قتل السوط والعصي صفة لقتيل الاول كما شق لحقيقته  
 وقوله فيه مائة خبر المبتدأ **قوله** ويجب القود اي القصاص  
 في العمد اي الظلم اي من حيث الاتلاف بخلاف غير الظلم  
 كالقود وبخلاف الظلم لا من تلاف الحيشية بان عدل عن  
 الطريق المستحق في الاتلاف كان استحق حر رقبة ففقه  
 نصفين كما تقدم ومثال العمد كغرز ابرة بمقتل كرماع وخلق  
 وعين وخاصة فمات به لخطر الموضع وشدة تأثيره او  
 غرزها بغير مقتل كالية وفخذ وتالحم حتى مات فعمد لظهور  
 اثر الجناية وسرايتها الى الهلاك فان لم يظهر اثر ومات



فشيبه عمد لان مثله لا يقتل غالبا ولا اثر لغرضها فيما لا يولم  
كجلدة عقب فلا يموت بموته عنده قود ولا غيره لعلمنا بانه  
لم يجب به **قوله** بشرطه وهي العصمة والمكافاة كما تقدم ذلك  
في كلامه **قوله** والزوجة بين الاب والام **قوله** كان قتل عتيقه  
او امه **قوله** فلا يقتل قاتل الاب لا تنتقل بعض ابيه اليه من  
امه وعبارته في شئ منهجه لانه اذا سبق قتل الاب لم يرث  
منه قاتله ويرثه اخوه والام واذا قتل الاخير الام وورثها  
الاول فينتقل اليها حصتها من القود ويسقط باقيه  
وليسحق القود على اخيه انتهت عبارته ولو سبق قتل  
الام سقط القود عن قاتلها واستحق قتل اخيه فثبت ان  
القصاص على الثاني دون الاول لكن يطالب به اي الاول  
ورثة الثاني بنصيب مورثهم من الرية للمقتل الاول **قوله**  
وفي قتل مسلم ولو زانيا محصنا **قوله** وفي قتل حزني غيره  
ولو كان الغير مسلما **قوله** والزوجيه باقية وان لم يبق  
بين الاب والام زوجته فلكل من الاخوين القصاص على  
الاخر ويبدأ بقتل القاتل منهما او لا تقدم سببه مع  
تعلق حقه بالعين نعم ان علم ان سبق دون عين  
السابق احتمال ان يفرغ وان يتوقف الى البيان وكلامهم  
قد يقتضي الثاني وقدم في فقيه محققه او محتملة بقرعة  
فان اقبض احدهما ولو مبادرا بغير قرعة او سبق فلو  
ارث الاخر قتله بنا على ان القاتل لا يرث هذا كله كما علم  
من كلام المص حيث عبر بتم اذا قتل مرتبا فان قتل معا  
فلكل منهما على الاخر القود لانه قتل مورثه وامعية وا

لترتيب

والترتيب بزهور الروح لانه اي الحربي لم يلتزم حكما **قوله**  
فيقتل به لما مر وهو قوله المكافاة له حال الجنائية **قوله**  
معصوم اي مسلم بخلاف ما لو كان ذميا معصوما فانه يجب  
عليه القود في ذلك لعصمتهم عليه لعصمة بعضهم على  
بعض **قوله** تختم قتل به بان قتله فيهما من يكافيه فلا يقتص  
من قتل كل منكر ان لم يكن بصفته بخلاف ما اذا لم كان  
بصفته ثم الاصل **قوله** وفي قدره اي مثلالان القدر هو الشق  
طولا والقطع هو الشق عرضا **قوله** ملفوفا وزعم انه غير  
انسان فلا يجب القصاص لانه يسقط بالشبهة ويجب  
الرية **قوله** من ظنه حربيا بان كان عليه زى الحربيين اوزاه  
يعظم الهتهم واثبت اسلامه مع هذين لان الاصح ان  
التريبي بريهم غير ردة مطلقا وكذا تعظيم الهتهم بدار  
الحرب لاحتمال الاكراه **قوله** ويجب القود بالسبب وهو  
ما يورث في التلف ولا يحصل وهو على ثلاثة اضراب الاول  
حسي كالاكراه على القتل ففيه القصاص لانه مما يقصد  
به الاهلاك غالبا لانه يوكر داعية القتل في المكروه غالبا  
ليرفع الهلاك عن نفسه وسياتي ببيان الثاني شرعي  
كالشهادة لان الشهود تسبوا الى قتله بما يقتل غالبا  
كالمكروه لان الشهادة تولد في القاضي داعية القتل شرعا  
كالاكراه بولدها حاسا فلا يقتص من شهود الزور اذا شهدوا  
على انسان بما يوجب قتله مثلا وحكم القاضي بشهادتهم  
وقتله بمقتضاها الا ان اغتروا بالتعذر والعلم بان قالوا  
علمنا وتعذرنا انه يقتل بشهادتنا وجهله الولي فان علم



به فالقود عليه دونهم لانهم يلجئونه حسا ولا شرعا فصار  
قولهم شرطاً محضاً كالامساك والثالث عرفي كتقديم طعام  
مسموم لمن يأكله روض وشرحه **قوله** كما يجب بالمباشرة وهي ما  
يؤثر في التلف ويحصله كالجراحة السارية وفيه القصاص  
واما شرط وهو ما لا يؤثر في الهلاك ولا يحصله بل يحصل  
التلف عنده بغيره ويتوقف التأثير اي تأثير ذلك الغير  
عليه كالحفر مع التردى فانه لا يؤثر في التلف ولا يحصله  
واما الموش التخطي في صوب الحفرة والمحصل للتلف التردى  
فيها ومصادفها لكن لولا الحفر لما حصل التلف ولهذا  
سمى شرطاً ومثله الامساك للقاتل فلا قصاص فيه اي  
في الشرط روض وشرحه هذه هي الافعال التي لها مدخل في الزهوق  
كما قاله في الروض **قوله** وعلمت انه يقتل بشهادتي فان قال  
لمر اعلم انه ممن يقتل بهما فان كان ممن لا يخفى عليه ذلك فلا  
اعتبار بقوله او ممن يخفى عليه ذلك لقرب عهده بالاسلام فشبهه  
عمر ذكره في الروضة **قوله** وعلى المكره القود ولو اصابا ومتغلبا ومنه  
امر خفيف من سطوته لا عتيا د فعلم ما يحصل به الاكراه لو خولف  
فامر كالكراه حينئذ **قوله** والاقتلتك خرج به قتل ولده  
بان قال اقتل هذا والاقتلت ولدك فلا يكون اكراهاً ومثل  
القتل بالضرب الشديد فما فوقه **قوله** فقتله وان ظنه  
المكره بفتحها صيدا او كان مراهما لا قتله بما يقصد به الهلاك  
غالبا ولا يؤثر فيه جهل المكره لانه اله مكرهه ولا صباه  
لان عمر الصبي عند الان اكراهه على قتل نفسه بان قتل  
اقتل نفسك والاقتلتك فقتلها فلا قود وعلى الامر نصف

الدية

الدية كما جزم به ابن المقرئ بتعال أصله وهو المعتمد لان  
ذلك ليس باكراه حقيقة لا يجاد المأمور والمخوف به فلكانه  
اختاره قال في الشرح الصغير ويشبهه ان يقال ان هده  
بقتل يتضمن تعذيبا شديدا ان لم يقتل نفسه كان الكراه  
او على قتل زيد وعمر وفتلها او احدهما فلا قود على المكره  
وان كان امثالا ان ذلك ليس اكراه حقيقة فالما مور مختار  
للقتل فعليه القود او على صعوبة من شجرة فزلق ومات  
فلا قود لانه لم يقصد القتل غالبا بل هو شبهه عمد مطلقا  
على المعتمد اي سواء كانت مما يزلق على مثلها غالبا ام لا  
خلا فالما في بشرط المنهج من انه ان كانت مما يزلق على مثلها  
فشبهه عمد والا فخطا **فصل** في موجب القتل **قوله**  
وقد يوجبها اي الكفارة **قوله** الا ما استثنى اي كقتل الوالد  
ولده فان الواجب الكفارة والدية والمسلم الكافر اي الزمي  
فان الواجب الكفارة والدية **قوله** اما الكفارة فلما مر وهو  
ان الكفارة حق الله تعالى فلا تسقط بذلك **قوله** وموجب  
القود بعينه وقد لا يجب الا التعزير والكفارة كما في قتل  
السيد قنه وقد يتعين القود كما في قتل المرتد مرتدا وفيها  
لو استوفى ما يقابل الدية ولم يبق الاخر الرقبة **قوله**  
لقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى فاوجب  
القصاص ولم يذكر الدية بل جعل وجوبها مشروطا  
بالعنف **قوله** فهو قود اي فله قود اي موجب للقود  
فا **قوله** روي البيهقي عن مجاهد وغيره ان شريعة  
موسي تحتم القود وسيدنا عيسى تحتم الدية فحنف



الله عن هذه الامة وخيرها بينهما شئ ابن حجر لما في التزام اخرها  
من المشقة شئ الخطيب **قوله** والدية في النفس وارث غيرها  
**قوله** بلا عفو لموت الجاني شئ رملي ولا يتصور بقتل الوالد  
ولده او السيد فنه فان القود لم يثبت **قوله** بدل عن النفس  
وما اعترض به من ان قضية كلام الشافعي والا صحاب  
وصرح به الماوردي في قود النفس انها بدل ما جنى عليه  
والا لزم المرأة بقتلها الرجل دية امرأة وليس كذلك  
رد بان الخلاف في ذلك لغطي لاتفاقهم على ان الواجب  
هو دية المقتول فلم يبق لذلك الخلاف كبير فائدة ويمكن  
توجيه الاول بان القود لما وجب عينا كان كحياة نفس  
القتيل فكان اخذ الدية في الحقيقة بدلا عنه لا عنها ولا  
يرد عليه ما ذكرنا تقرر انه كحياة نفس القتيل شئ رملي  
**قوله** ويعفو عنه اي عن القود عليها اي على الدية **قوله**  
لزمها دية **قوله** بينة اي القود **قوله** بلا مال بان لم يتعرض  
للمال **قوله** اوبه اي مال ياخذ العافي **قوله** ولم تنقض ديته  
اي دية القاتل **قوله** عن دية القتيل بان ساوتها او كانت  
ازيد منها وخرج تساويها ما لو لم يتساويا فيها كانت  
نقصت يد القاطع كما مرارة قطعت يد رجل فافتص ثمانية  
سراية فالعفو بثلاثة ارباع الدية لانه استحق دية رجل  
سقط منها ما استوفاه وهو يد امرأة بربع دية رجل  
صح في الروضة واصلها في باب العفو وفي ناسه كما قاله  
جمع انه لا شئ لها في عكس ذلك وهو ما لو قطع يدها  
فقطعت ثمانية سراية فاذا اراد وليها العفو لم يكن

له شئ

له شئ شئ رملي لانه استوفى يد رجل وهو مقدار ديتها في  
**قوله** فيختار اي وارث القتيل **قوله** لانه استوفى ما يقابل الدية  
وهو قطع اليدين لان في قطعهما الدية بخلاف ما لو قطع  
يدا واحدة فله العفو بنصف دية واليد المستوفاة مقابلة  
بالنصف الاخر **فصل** في الجناية على الرقيق **قوله** وان الوا  
قيمه وان زادت على دية الحر كسائر الاموال المتلفة **قوله**  
من الابل للنص عليها **قوله** وان يعتبر اوصافه في ضمان  
نفسه كسائر الاموال المتلفة **فصل** في الاشتراك في القتل  
**قوله** بان يكون فعل كل عمدا وان تفاضلت جراحتهم  
في العدد والفحش والارث نعم لو كانت جراحت بعضهم  
ضعيفة لا تؤثر في الزهوق كالخدرشة الحقيقية فلا اعتبار  
بها وهذا معلوم سوا قتلوه بمجرد او غيره كان القوة من  
شاهق او في مجرما او جرحوه مجتمعة او متفرقة **قوله** غيلة  
اي خيانة والغيلة بكسر الغين ان يخدع ويقتل بموضع  
لا يراه فيه احرى وقتل على ثلاثة بواحد وقتل المغيرة سبعة  
ولم ينكر عليه وقال ابن عباس اذا قتلوا جماعة واحدا  
قتلوا به ولو كانوا مائة ولم ينكر عليه احد **قوله** اهل صنعا  
خص اهل صنعا لان القاتلين منها **قوله** فصار بذلك اجمالا  
وقال ايمنا ولان القصاص عقوبة تجب للمواحد على الواحد  
فتجب للمواحد على الجماعة كحد القذف ولان القصاص  
شرع لحقن الدما فلولم تجب عند الاشتراك لكان كل  
من اراد ان يقتل شخصا استعان باحد على قتل واخذ  
ذلك ذريعة لسفك الدما لانه صار امنا من القصاص

جب



واللوي العفو عن بعضهم على الدية بمحضته باعتبار روسهم  
وعن جميعهم عليها ثم ان كان القتل بجراحات وزعت الدية  
باعتبار عدد الروس فتوزع على عدد فعل الواحد من  
العشرة عشرها وان تفاوتت جراحاتهم عددا او فحشا لان  
تأثير الجراحات لا ينضببط وقد يزيد نكالية الجرح الواحد  
على جراحات كثيرة وان كان بالضرب بسيطا او عصي  
خفيفة فقتلوه وضرب كل واحد منهم لا يقتل قتلوا ان  
تواطوا عليه اي توافقوا على ضربه والابان وقع اتفاقا  
فالدية تجب عليهم باعتبار عدد الضربات لانها تلاقي  
الظاهر ولا يعظم فيها التفاوت بخلاف الجراحات وانما  
لم يعتبر التواطى في الجراحات ونحوها لان ذلك يقصد  
به القتل غالبا بخلاف الضرب بنحو السوط اما اذا  
كان ضرب كل منهم يقتل فيقتلون مطلقا واذا ال الامر  
الى الديات وزعت على الضربات بخلاف الجراحات ونحوها  
فانها توزع على الروس ومن قتل جماعة رتباً فقتل باولهم  
او معابان ما توافى وقت واحد او جهل اخر المعية والترتيب  
فالمراد المعية المحققة او المحتمل فبقرة بينهم فمن  
خرجت قرعته قتل به وللباقي الديات لتعدد القصاص  
عليهم فان قتل غير الاول من المستحقين في الاولى او غير  
من خرجت قرعته في الثانية عصي ووقع قتله قصاصا  
وللباقي الديات لتعدد القصاص عليهم بغير اختيار  
ولو قتلوه اوليا القتل جميعا وقع القتل عنهم موزعا  
عليهم فيرجع كل منهم الى ما يقتضيه التوزيع من الدية

فان

فان كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه وله ثلثا الدية  
**قوله** لا قود فيه بان يكون الخ وضابط هذا ان يكون القود  
فيه سقط المصني قام بفعل بعضهم دون بعض وذلك  
كان قتل غيره بجرحين عمد وغيره من خطأ او شبه عمد  
او بجرحين مضمون وغيره ممن جرح جريبا او مرتدا شر  
اسلم المجرور وجرحه ثانيا فمات بهما فلا قود على الجراح  
لما قاله الشر وكذا الومات المجرور من جراحتين عمد او خطأ  
او شبه عمد لم يقتض منه اي من الجراح لان الزهوق  
لم يحصل بفعل محض بل على عاقلة غير المتعمد نصف الدية  
مخففة او مثقلة وعلى المتعمد النصف مغلظة سواء اتحد  
الجراح او تعدد الا ان قطع المتعمد طرفه فيقتص منه  
ولو قطع اليد فعليه قصاصها والا صعب فكذلك مع  
اربعة اعشار الدية **قوله** الثالث يسقط فيه القود عن  
بعضهم فقط اي دون البعض الاخر وضابط هذا ان  
يكون القصاص امتنع في احدها لمعنى فيه لوجود مقتضى  
القتل وان كان شريكا لمن ذكر فيقتص من شريك نفسه  
بان جرح شخص نفسه وجرحه غيره فمات منها ومن  
شريك حربي في قتل مسلم وشريك اب في قتل الولد وشريك  
دافع صايل وقاطع قود او حرا وعبد شارك في حرا وفي  
قتل عبد وذي شارك مسلما في قتل ذي وحرا شارك  
جراحات عبدا فعتق بان جرحه المشارك بعد عتقه  
فمات بسرايتها ومن شريك صبي ومجنون له نوع  
تمييز في حق من يكافيه لان عمدها عمد بخلاف شريك



من لا يميز له وفارق شاربيل الاب شاربيل المخطئ بان الخطا  
شبهة في فعل المخطئ والفعلان مضافان الى كل واحد فاورث  
شبهة في القصاص كما لو صدر من كل واحد والابوة صفة  
في ذات الاب وذاته مميزة عن ذات الابن فلا تورث شبهة  
في حقه ككونه سعيًا او جبهه هذا هو المعتمد كما جزم  
به شيخنا الزيادي في حاشيته وهو ان يقتل شاربيل  
السبع والحية وقيده الرملي في شرحه بقوله القاتل  
غالبًا مع وجود المكافحة **فصل** في الجناية على غير النفس  
**قوله** او غيره كوجه اشار بذلك الى ان القصاص في الموضحة  
يعم جميع البدن وان لم يكن في ايضاحه ارش مقدر كما في  
اليدين مثلا فيها القصاص وان لم يكن فيها ارش مقدر  
بخطاف المقدر فخاص بالوجه والراس **قوله** ونحو ذلك  
لما مونة تبلغ خريطة الرماح ودامغة بغير معجبة بخرفها  
اي خريطة الرماح وتصل اليه وهي مرفقة عند بعضهم  
لكن المعتمد انها غير مرفقة وجارصة بهملات وهي  
ما تشق الجلد قليلا نحو الخدش ودامية بتخفيف اليا  
مدمية بضم التاء اي تشق الجلد بلا سيلان دم وباضعة  
من البضع وهو القطع بقطع اللحم بعد الجذر وملاحة  
تفوص في اللحم ونهيق بكسر السين تصل جلدة العظم  
اي التي بينه وبين اللحم وموضحة تصل العظم بعرق  
الجلدة وهاشمة تشتم العظم وان لم توضحه ومقتلة بكسر  
القاف المستردة افصح من فتحها تنقل من محل الى اخر وان  
لم توضحه وتشمه **تمة** لو اوضحه فذهب ضوه اوضحه

فان

فان ذهب الضو والا اذهب به بالحق ممكن كتقريب خديرة  
مهاة من خدقته او وضع كافور ولو لطمه لطمه فذهب  
ضوه غالبًا لطمه مثلها فان لم يذهب اذهب به بالمعالجة  
والسمع كالبحر يجب فيه القصاص بالسراية لان له محلا  
منضبطا وكذا البطش والذوق والشم في الاصح بشر الاصل **قوله**  
في متوفى القود **قوله** القود يثبت لكل الورثة العصبية وذو  
الفروض بحسب ارثهم المال سواء كان الارث بنسب وان  
بعد كذا في رحم ان ورثناه او بسبب كالزوجين والمعتق  
والامام فيمن لا وارث له مستغرق ومران وارث المرتد  
لولا الردة يستوفي قود طرفه ويبقى في قاطع الطريق ان قتله  
يتعلق بالامام دون الورثة حيث تحم قتله فلا يرد ذلك  
على المصر كما لا يرد عليه ما قيل انه يفهم ثبوت كله لكل  
وارث كما سيصرح به انه يسقط بعضو شرعي وهل  
يثبت للورثة ابتداء وتلقيا الذي في المهر ان يثبت للورثة  
ابتداء والمعتمد انه يثبت للورثة تلقيا ومن فوايد الخلا  
ف مالو كان عليه دين وقتل واخذت دينه هل يقضى منها  
دينه وتنفذ وصاياه ان قلنا بالاول فلا وان قلنا بالثاني  
فيقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه وقد افق شيخنا الزيلعي  
بقضا الدين منها **قوله** اي يثبت لكل بقدر حصته بوجه  
لكنه على سبيل البدل **قوله** وينتظر غايبهم الى خطوره  
او اذنه **قوله** وكما حال صبيهم ببلوغه **قوله** ومجنونهم بافاقته  
لان القود للتشفي ولا يحصل باستيفاء غيرهم من ولي  
او حاكم او بقيتهم فان كان الصبي والمجنون فقيرين



محتاجين لنفقة جاز لولي المجنون غير الوصي والقيم مثله  
 فيما يظهر الصفو على الدية دون ولي الصبي لانه غاية  
 ينتظر بخلاف المجنون اذ ليس لافاقته امر ينتظر اي  
 معين فلا يرد معتاد الافاقه في زمن معين وان قرب  
 كما اقتضاه اطلاق قلم بخلاف الصبي اذ لبلوغه امر ينتظر  
 شر رملي **قوله** ويجبى اي وجوب **قوله** القاتل اي الجاني على  
 نفس او غيرها الى حضور المستحق او كماله من غير توقف على  
 طلب ولي ولا حضور غايبه ضبط الحق مع عذر مستحقه  
 وانما توقف حبس الحامل على طلبه للمساهمة فيها رعاية  
 للجمل فسومح فيها ما لم يسامح في غيرها **قوله** ولا يخل بكفيل  
 لانه قد يهرب فيفوت الحق ومحل في غير قاطع الطريق اما  
 هو فيقتله الامام مطلقا **قوله** اي المستحقون المكلفون  
 الحاضرون **قوله** على مسقوف مسلم في مسلم ويمتنع اجتماعهم  
 على قتله او نحو قطعه لان فيه تعذيرا للمقتص منه ومن  
 ثم لو كان القود بنحو اغراق كاحراق جاز اجتماعهم عليه  
 كما صرح به البلقي وفي قود نحو طرف يتعين توكيل واحد  
 منهم لان بعضهم ربما بالغ في تزييد الالة فشدد عليه  
 فيسري **قوله** لكن باذن الباقيين اذ له منعه وطلب الاستيفا  
 بنفسه وانما جاز للقارع في النكاح فعله بلا توقف على  
 طلب المبني ما هنا على الدر ومبني ذلك على التعجيل ما لم يكن  
 ومن ثم لو عضلوا باب الحاكم عنهم وفايدة الاذن بعد القرعة  
 بقيين المستوفى او منع قول كل من الباقيين انا استوفى ثم  
 رملي **قوله** ولا يدخلها اي القرعة **قوله** عاجز في المباشره

كشيخ

كشيخ وامرأة وهذا ما صحى الاكثر من كما في اصل الروضة وصحة  
 في الشرح الصغير ونص عليه في الام وهو المقتدر فلو خرجت  
 لقادر فحجز اعيدت بين الباقيين ثم رملي **قوله** وصح الاصل  
 الرخول لانه صاحب حق كالقادر قال في البحر انه غلط  
 رملي **قوله** ولا يستوفى قود في نفس او غيرها او حرا وتعزير  
**قوله** ولو بنايبة الذي تناولت ولايته اقامة الحدود ولا  
 يتوقف في حدوده سبحانه على طلب بخلاف حق الادمي  
 فان اقامتها تتوقف على طلب المستحق المتاهل وبين  
 حضور الحاكم له مع عدلين ليس هذا ان انكر المستحق  
 ولا يحتاج للقضا بعلمه ان كان الترافع اليه **قوله** لا خلا  
 العلم في شروطه قال في الحاوي انه يعتبر عشرة اشيا في استيفا  
 انه يحضره الحاكم الذي يحكم له به او نايبه ليكون حضوره  
 تنفيذ الحكم وان يحضره شاهدان ليكونا ببينة في الاستيفا  
 او التعزير وان يحضر معه عون له فرما حدث ما يحتاج  
 الي كف او ردع وان يامر المقتص بما تعين عليه من صلاة  
 يومه وان يامر بالوصية وان يامر بالتوبة من ذنوبه وان  
 يساق الى موضع القصاص برفق وان يستر عورته وان  
 تشد عيناه بعصابة ويترك مهرودا الصنق ليلا يعزل  
 السيف عنه والعاشران يكون السيف صارما ليس  
 بكال ولا مسهوم وان اعتبرنا هذه الشروط والا وصاف احسا  
 في الاستيفا او منعه من التعزير حديث اذا قتلتم فا  
 حسنوا القتل وللهي عن تعذيب المهادم فالادمي الحق  
 انتهى قال الزركشي واكثر ما ذكره عرويه من المنذوبات ح رملي

يه

نا



وقد لا يصبر الاذن كما اذا جنى احد عبديه على الاخر فللسيد  
 قتل احد عبديه في الاخر من غير اذن الامام والقاتل في الجناية  
 وذلك فيما اذا قطع انسان الطريق وتعرض الانساق  
 يريد قتله فله دفعه وقتله من غير اذن الامام والمستحق  
 المضطر لاكله او المنفرد بحيث لا يرى كما بحثه ابن عبد  
 السلام لا سيما ان عجز عن اثباته ويوافق قول الماوردي  
 ان من وجب له على شخص حد قذف او تعزير وكان ببادية  
 بعيدة عن السلطان له استيفاؤه اذا قدر عليه بنفسه  
**قوله** الاعار في غير في المنهاج والمنهاج بالاهل قال الرمي  
 في شرحه اما غير الاهل كشيخ وامرأة وذوي له قود على مسلم  
 لكونه قد اسلم بعد استقرار الجناية وامن نحو الطريق  
 فنيامر بالتوكيل لاهل مسلم في الاخيرة ان كان الجاني مسلما  
 قال ابن عبد السلام ولا بد ان لا يكون عدو للجاني ليلا  
 يعذبه ولو قال الجاني ان اقتصر من نفسي لم يجيب لان التسليم  
 لا يتم الا بفعله الى انه قد يتوانا فيعذب نفسه فان اجزا  
 في القطع لافي الجلد لانه قد يوهم الايلام ولا يولم ومن شمر  
 اجزا باذن الامام في قطع السارق لاجلد الزاني والقاذق  
 نفسه شر رمي في النفس طلب فعله بنفسه وقد احسنه  
 وقد رضى به البقية كما مر **قوله** لا في غيرها من استيفاء طرف  
 او ايضاح او معنى كعين **قوله** هو ام تقدم وجه الاعمية **قوله**  
 ويقاد بمثل فعل الجاني ان امكنت المماثلة لا قطع طرق بمقتل  
 وايضاح به او بسيف لم تؤمن فيه الزيادة بل يتعين نحو  
 الموص من محد كسيف او غيره كجر او حنق بكسر النون

مصدرا او متجوع كغريق بما ملح او عذب والقامن علو **قوله**  
 بمثل فعل الجاني مقدار او محلا وكيفية حيث كان غرضه ازهاق  
 روحه او لم تقذفه المماثلة فان قصد العفوج فلا **قوله**  
 رعاية للمماثلة المفيدة للتشفي الرال عليها الكتاب والسنة  
 والنهي الوارد في المماثلة مخصوص بما سوى ذلك ولو كانت الض  
 التي قتل بها غير موثرة لضعف المقتول وقوة القاتل عدل  
 الى السيف وله العمد في المماثلة للملح للعذب لانه اخف  
 لا عكسه فان القاؤه فيه حيثان تقصله ولم تمت بها بل بالما  
 لم يجز القاؤه فيه وان مات بهما او كانت تاكله التي فيه  
 لتفعل به الحيثان كالاول على ارجح الوجهين رعاية للمماثلة  
 ولا تلتقي النار عليه الا ان فعل بالاول ذلك ويخرج منها قبل  
 ان يشوى جلده ليمكن من تجهيزه وان اكلت جسده  
 الاول شر رمي **قوله** او بسيف غير مسهم فتعين ضربة عنقه  
 به ما لم يقتل به اي وليس سمة مهربا الخزاميات فان قتل  
 بانهاش افعى قتل بالنهش في ارجح الوجهين وعليه يتعين  
 تلك الافعى فان فقدت مثلها ولو ذبحه بالبهمة جاز قتله  
 بمثله فيما يظهر خلافا لابن الرفعة في تعين السيف وله قتله  
 بمثل السم الذي قتل به ما لم يكن مهربا يمنع الغسل ولو اوجز  
 ما متنجسا او جرم طاهرا ولو رجع شهودنا بعد رجعه ر  
 جهوا شر رمي **قوله** وصوبه جماعة وهو الاعمى شر رمي نعم لو  
 قال افعل به كفعله فان لم تمت لم يقتله بل اعفو عنه لم يكن  
 لما فيه من التعذيب **قوله** بخلاف ما وقع في الاصل تبعا  
 للمنهاج من تصحيح تعين السيف فانه سبق قلم اذا التحير



هو المنقول عن النص والجمهور وجه في الروضة وصوبه  
 جماعة كما تقدم انفا في كلام الشيخ **قوله** كسر الحرفة عمل  
 السحر وعدم التضياطة **قوله** وسيف مسموم وخروبول ولواط  
 بصغير يقتل مثله غالباً ونحوها من كل محرم **قوله** فبسيق  
 فقط يقاد لتعذر المماثلة **باب** **الديات** اخرها  
 عن القصاص لانها بد له وجمعها باعتبار الانفس والاطراف  
**قوله** مغلظة من ثلاثة اوجه او من وجه واحد **قوله** اثلاث  
 اي ثلاثة اقسام وقوله اثلاث اي من حيث الاقسام لا العدد  
**قوله** ثلاثون حقة وثلاثون جزعة ومتر تفسيرها في الزكاة  
**قوله** واربعون خلفه بكسر اللام فكسروا بالفاء واجمع لها  
 من لفظها عند الجمهور بل من معناه وهو صخاض كأمرة  
 تجمع على نسا وقال الجوهرى جمعها خلف وابن سيد  
 خلفات **قوله** اي حوامل اي ولو جزعة عب ق س والمعنى ان  
 الاربعين حوامل ويثبت حملها بقول خيرين من اهل  
 الخبرة بالابل وذلك في قتل الذكر الحر المسلم المحقون الدم  
 غير جنين انفصل بجناية ميتا والقاتل لار في فيه لان  
 الله تعالى اوجب في الآية المذكورة دية وبينها صلى الله  
 عليه وسلم في كتاب عمرو بن حزم في قوله في النفس مائة  
 من الابل رواه النسائي ونقل بن عبد البر وغيره الاجماع  
 فيه ولا تختلف الدية بالفضائل والزيال وان اختلفت  
 بالاديان والذكورة والانوثة بخلاف الجناية على الرقيق  
 فان فيه القيمة المختلفة لان تلك احدها الشارع ولم  
 ينظر لالعيان من يجب فيه وهذه لم يحددها فسيطت

بالاعيان

بالاعيان وما يناسب كلامها اما اذا كان غير محقون الدم  
 كتارك الصلاة كسلا والزاني المحصن اذا قتل كل منهما مسلم  
 فلا دية ولا كفارة وان كان القاتل رقيقا لعلو المقتول ولو مكاتباً  
 وام ولد فالواجب اقل الامرين من القيمة والدية **قوله**  
 لخبر الترمذي بذلك في العدرسوا اوجب العدر قودا فعنى  
 على الدية ام لم يوجب كقتل الوالد وله فهي مغلظة من هذا  
 الوجه ومن حيث كونها على الجاني دون عاقلته وحالة لا  
 موجلة كما سيأتي ذلك في فصل تغليظ الدية في كلامه ولايض  
 كون احدا الاقسام اكثر **قوله** وبنات لبون وبنى لبون وتقدم  
 تفسيرها اثر ايضا **قوله** وحقاق وجزعات والمراد من الحقا  
 والجزاع الاناث كما افاده قول الروضة وعشرون حقة و  
 جذعة لان اخذ الذكر منها الر يقبل به احد من اصحابنا  
 والحقاق وان اطلقت على الذكور والاناث فان الجزاع مخقة  
 بالذكور شر على كما سيأتي ذلك كله في فصل تغليظ الدية  
 في كلام المؤلف **تنبيه** الدية قد يعرض لها ما يغفلها  
 وهو احدا سباب خمسة كون القتل عمدا او شبه عمدا و  
 في الحرم او في الاشهر الحرم او ذى حرم محرم وقد يعرض  
 لها ما ينقصها وهو احدا سباب اربعة الانوثة والرق  
 وقتل الخنثى والكفر فالاول يردّها الى الشطر والثاني  
 الى القيمة والثالث الى الضرة والرابع الى الثلث او اقل  
 وكون الثاني انقص جرى على الغالب والافقد تزيد القيمة  
 على الدية وما قاله المصنف في التثليث والتخسيس انما ياتي  
 في دية الرجل المسلم وهو مائة بعير ويدخل التغليظ



والتخفيف في دية المرأة والذمي ممن له عصمة وفي دية الجرح  
بالنسبة لدية النفس ففي قتل المرأة خطأ عشر بنات  
مخاض وعشر بنات لبون وهكذا وفي قتلها عمدا او شبهة  
خمس عشرة حقة وخمس عشرة جرعة وعشرون خلفه  
وفي قتل الذمي خطأ ست بنات لبون وثلاثان وهكذا  
وفي قتله عمدا او شبهة عشر حقا وعشر جزاع وثلاث  
عشر خلفه وثلاث لا قيمة العبد فلا يدخل فيها  
تخليط ولا تخفيف بل فيه قيمته يوم التلق على قياس  
قيم سائر المتقومات وفي قتل مجوسي عمدا او شبهة حقتان  
وجزعتان وخلفتان وثلاثان وفي قتله خطأ بعير وثلاث  
من كل سن مرانفا وعن المتولي وغيره استثنى المأفر المقتول  
في حرم مكة من التثليث وهو المعتمد عند الرملي وتبعه  
عليه شيخنا الريادي **قوله** ومن لا كتاب له ولا شبهة هـ  
كتاب كعابد الشمس والقمر وكذا زنديق وهو من لا يستحل  
دينا لا مرتدا بامان فكالمجوسي فيما ذكر فيجب فيه دية  
بخلاف المرتد ومن لا امان له فانهما مقتولان بكل حال  
ودية اثني وخمسين حرين نصف دية حر نفسا ودونهما  
روي البيهقي خير دية المرأة نصف دية الرجل والحق  
مادونهما وبها الخنثى لان زيادته عليها مشكوك فيها  
ولم يبلغه اسلام اي دعوى نبيا وقتل ان تمسك بمالم  
يبدل من دين فدية اهل دينه فان كان كتابيا فدية  
كتابي او مجوسيا فمجوسي ديته لانه بذلك يثبت له نوع  
عصمة فالحق بالمومن من اهل دينه فان جهل قدر دية

دينه بان علم تمسكه بدين حق ولم يعلم عينه قال ابن  
الرفعة يجب احسن الديات لا المتيقن والا بان تمسكه  
بما بدل من دين او لم يتمسكه بشي بان لم يبلغه دعوة نبي  
اصلا فكمجوسي ودية المتولدين كتابي ومجوسي كدية كتابي  
اعتبارا بالاكثرسوا ان كان ابا ام اما جزم به الراقعي وغيره  
في الدية ونقل الماوردي عن نص الام لان الولد يتبع اشرف  
الابوين دينا والضمان يغلب فيه جانب التغليب قال  
الرملي في شرحه ومن لم يعلم هل بلغت الدعوة ام لا ففي  
ضمانه وجهان مبنيان على ان الناس قبل ورود الشرع  
على اصل الايمان حتى امنوا بالرسول والكفر وجهان اصحهما ثا  
نيهما وحينئذ فاصح الوجهين كما قال الاذري انه الاشبه بالمذهب  
عدم الضمان اذ لا وجوب بالاحتمال ولان من لم يتمسك بدين  
مهتر وعدم بلوغ الدعوة امر نادر واحتمال صدق من ادعاه  
امر ضعيف لا يوجب الضمان بمثله **قوله** والمعنى من عقل وسمع  
وبصر وشم وغير ذلك من بقية المعاني **قوله** والجرح من ها  
شمة وموضحة ومنقلة **قوله** كالنفس اي مطلقا واما ما بعدها  
فهو في الخطا وشبه العهد اذ اعلى على ما **قوله** والشم ولو  
ادعي زواله فان بسط للطيب وعبس للخبث خلق جان  
والافدع وياخذ دية وان نقص وعرف قدر الزايل فقسطه  
والا فحكومة **قوله** والممارن ولو قطع القصبة معه دخلت  
حكومتها في دية لانها تابعة بخلاف الموضحة الحاصلة  
من قطع اللذين وفي تعويجه حكومة لتعويج الرقبة  
او تسويد الوجه **قوله** واللسان لناطق وفي لسان الاخر



اصالة او لعارض حكومة لذهاب اعظم منافعه نعم ان ذهب  
بقطعه الذوق فدية لا حكومة ولو اخذت صديعة اللسان  
فثبتت لم تسترد وفارق عود المعاني بان ذهابها كان مظلونا  
وقطع اللسان بحقق والعايد غيره وهو نعمة جريفة فلو  
ولو اصم فلم يحسن الكلام لالعلة بلسانه بل لعدم سماعه ففي  
وجوب الدية بقطعه وجهان والمعتد وجوب حكومة **قوله**  
وفارق عود المعاني بخلاف سائر الاحكام لا تسقط ديته بعودها  
الا سني غير المتشور وسلخ الجلد اذا ثبت والا قصا اذا التحم  
مرقس اي فان هذه الثلاثة تسقط ديته بعودها ولو لا  
لكن وهو من في لسانه لكنه اي عجيبة ومنافع اللسان ثلاثة  
الكلام والذوق والاعتماد عليه في اكل الطعام وادارته في الشهوات  
حتى يستكمل طمحه بالاضراس **قوله** وارت ثقات **قوله** والفتح بثلاثة  
وسبق تفسيرها في صلاة الجماعة **قوله** وطفل وان لم يظهر اثر  
نطقه وشمل ما لو كان ناطقا فاقد الذوق وان قال لما وردى ان  
فيه الحكومة كالأخرى ولو قطع لسانه فذهب كلامه وذوقه  
لزومه ديتان ثم رمي نعم ان بلغ او ان النطق او التحريك ولم يظهر  
اثره ففيه حكومه فاي حجة كان لسان حسان ابن ثابت  
يصل الي جبهته والي نخوه وكذلك كان ابوه وجده وابنه عبد  
الرحمن وكان يقول والله لو وضعت على صخر لفلقه او شعر  
لحفه وفي اخر ورقة من الشفا ان عمر ابن الخطاب قطع لسان  
ولده عمير الله ما شتم المقداد ابن الاسود فكلوه في ذلك  
فقال دعوني اقطع لسانه حتى لا يشتم احدا بعد اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ابن حجر **قوله** والكلام ولو

ادعي زوال نطقه امتحن بان يروع في اوقات الخلوات هل  
يصدر منه ما منع يعرف به كذبه فان لم يظهر منه شيء حلف  
المجنى عليه كما يحلف الاخرى هذا في ابطال نطقه لكل الحروف  
واما في ابطال نقطه لبعض الحروف فيعتبر قسطه من الدية  
هذا اذا بقي له في الباقي كلام مفهوم والا فعليه كمال الدية  
كما جزم به في الانوار في الحروف الة يوزع عليها ثمانية وعشرون  
حرفا بحذف لالا لانها لام الف وهما معدودتان وفي ابطال نصف  
الحرف نصف الدية وفي ابطال حرف منها ربع سبعها لان الكلام  
يتركب من جميعها وخرج بلغة العرب غيرها فتوزع عليها  
وان كانت اكثر حروفا وقد انفردت لغة العرب بحرف الضاد  
فلا توجد في غيرها وفي اللغات حروف ليست في لغة العرب  
كالخرف المتولد من الجيم والشين وحروف اللغات المختلفة  
كاحد وعشرين وبعضها احد وثلاثون ولا فرق في توزيع  
الدية على الحروف بين اللسانية وغيرها كالحروف الحلقية  
وهي الهيرة والها والعين والحاء والفيق والحاء فاي حجة  
في حاشية شيخنا الشنوا في على الازهرية ان حروف الهجاء انزلت  
على ادم وذكر الحديث الدال على ذلك لكن رايت بخط شيخنا  
الزيادي بها مشي ثم البهجة ذكر ابن هشام في كتاب التيجان  
ان الله تعالى انزل على هود هذه الحروف الف با تا ثا الي اليا  
تسعة وعشرون لفضل اللسان العربي على العجمي والعبراني  
وانزل عليه يا هود ان الله اترك وذريته بسيد الكلام  
وبه يكون لكم استطالة وفضل على الجميع حتى يختم الله  
نبوته بمحمد صلى الله عليه وسلم وفيما نقله شيخنا الزبيري



مخالفة لما نقله شيخنا الشنواني مع نقل كل منها عن الحديث  
ويمكن الجمع بين الحديثين بان هذه الحروف تكرر نزولها فانزلت  
اولا على ادم وثانيا على هود ومما يصرح بهذا الجمع ويدل على  
صحته ان الكتب المنزلة من السماء الى الدنيا مائة واربعة و  
عرد الرسل ثلاث مائة واربعة عشر رسولا **قوله** وان كان  
لا يحسن بعض الحروف خلقه كالث والثلخ ام بافة سماوية فدية  
كاملة لوجود نطقه وضعفه لا يمنع كمال الدية لضعف البصر  
والمنع لان كان عدم احسانه لذلك بجناية فلا يجب فيه  
دية لئلا يتضاعف العزم في القدر الذي ازاله الجاني الاول  
ولا فرق في الجاني الاول بين الحزبي وغيره وهو الاوجه كما في شرطي  
ولو قطع نصف لسانه فذهب ربع حروف كلامه او عكس  
فنصف دية اعتبارا بالكثرة الامرين المضمون كل منهما بالدية  
اذ لو انفرد كان ذلك واجبه فدخل فيه الاقل ومن ثمراته  
دخول المساوي فيهما لقطع النصف فذهب النصف ولو  
قطع بعض لسانه فذهب كلامه وجبت الدية لانها اذا  
وجبت بدنها به بلا قطع فع القطع بالاولي ولو قطع بعض  
لسانه كلامه وجبت لانها اوجب نطقه وجبت حكومة لا قسط  
اذ لو وجب للزم ايجاب الدية الكاملة في لسان الاخرى  
خلا فالجمع **قوله** اذا قال اهل الخبرة لا يعود نطقه فان اخذت  
شرعا واستردت **قوله** فاعداها منه تابع لهما لان احكام  
الوطي تدور عليها وبعضها بقسطة منها لان الدية تكمل  
بقطعها كما مر فقسطت على بعضها **قوله** من زوج ببنكاح  
صحيح او فاسد **قوله** بوطي شبهة او زنا او اصبغ او خشبة

مخرج

ومخرج بافضاء المرأة افضا الخنثى ففيه حكومة **قوله** وهو اي  
الافضاء **قوله** رفع ما بين مخرج ذكر ودبر فصير مسيل الغايط  
والجماع واحدا لقطعه النسل اذ النطفة لا تستقر في محل العلق  
لا متزاجها بالبول فاشبهه قطع الذكر فان لم يستمسك الفا  
فحكومة ايضا **قوله** وقيل هو رفع ما بين مخرج ذكر ومخرج  
بول وهو ضعيف وان خرم اياه في موضع اخر وقال الماوردي  
بل عليه الدية في الاول فان لم يستمسك البول فحكومة ايضا  
فان ازالها فدية وحكومته وصح النووي ان في كل دية لا  
خلاله بالتمتع ولو التحم وعاد كما كان فلا دية بل حكومة وفاق  
التحام المجايفة بان المزار هناك على الاسم وهنا على فوات  
المقصود وبالعود لم يفت شرطي فان لم يمكن الوطى  
من الزوج للزوجة الا بالافضاء لكبر التها ولضعف مخرجها  
فليس للزوج الوطى ولا لهما تمكينه لافضائه الى المحرم ولو  
ازال بكارتها ولو بلا ذكر فلا شيء عليه لانه مستحق وان اخطا  
في طريق الاستيفاء بخشبة او نحوها او ازالها غيره بغير ذكر  
فحكومة نعم ان ازالها بكر وجب القود او بذكر وعذرت بشبهة  
منها كظنها انه خاطبها ونحوها كاكراه وجنون فمهر مثل  
ثيبا وحكومة فان كان بزنا مطاوعتها وهي حرة فمهر  
**قوله** والعقل الغريزي وهو العلم بالمدرجات الضرورية  
التي بها التكليف **قوله** الخبر البيهقي بذلك وقال ابن المنذر اجمع  
كل من يحفظ عنه العلم على ذلك ولانه اشرف المعاني وبه  
يميز الانسان عن البهيمة اما العقل المكتسب وهو ما به  
حسن التصرف ففيه حكومة نعم ان رجي عوده بقول اهل

يط



الخبرة في مرة يظن انه يعيش اليها انتظر فان مات قبل العود  
وجبت الدية كسبح وبصرو في بعضه ان عرف قدره قسطه  
والا فحكومة **تنبيه** مقتصر المص على الدية يقتضي عدم  
وجوب القصاص فيه وهو المذهب للاختلاف في محله  
فقيل القلب للاية وانما زال بفساد الدماغ لانقطاع مرده  
الصالح الواصل اليه من القلب فلم ينشأ زواله حقيقة الا  
من فساد القلب وقيل الدماغ وقيل مشترك بينهما والاكثر  
على الاول وقيل مسكنه الدماغ وتربيه في القلب وسمي  
عقلا لانه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك ولا يزد  
شي على دية العقل ان زال بما الارش له بان زال يخرج له  
ارش مقدر كالموضحة او حكومة وجبت الدية والارش  
او هي والحكومة ولا يندرج ذلك في دية العقل لانها جناية  
ابطلت منفعة غيرها له في محل الجناية فكانت كما لو انقرت  
الجناية عن زوال العقل ولو ادي ولي المجني عليه زوال العقل  
وانكر الجاني فان لم ينتظم قول المجني عليه وفعله في خلوته  
فله دية بلا يمين لان يمينه يثبت جنونه والمجنون لا يخلق  
وهذا في الجنون المطبق اما المنقطع فانه يخلق زمن افاقته  
فان انتظم قوله وفعله خلق الجاني لاحتمال ضرور المنتظم  
اتفاقا او جريا على العادة **قوله** اذافات به لشي او الجماع  
او المني فلو كسر صلبه فذهب مشيه وجماعة او مشيه ومنه  
فريتان لان كل منهما مضمون بدية عند الافراد فكذا عند  
الاجتماع **قوله** اذ لم يثبت بدله فان ثبت استردت كالا  
سنان التي لم تنقر لجران العادة في نحو الجلد واللم بذكر

**قوله** ويثبت فيه حياة مستقرة وهو نادر **قوله** من غير  
السالم كهدم **قوله** او منه اي السالم **قوله** واختلفت الجنا  
عمر او غيره فان مات بسبب من السالم فالواجب دية  
القتل وتجب الدية ايضا بقطع المحرم النائيين بجنب  
سلعة الظهر كاللبيين قاله في التنبيه قال ابن الرفعة وهذه  
المسألة غير مشهورة في الكتب المشهورة قال الاذرعى وهي غريبة  
وقد ذكرها الجرجاني في الساقى والتحرير ايضا وفي كسر عضوه  
او ثرقوته حكومة ويحط من دية العضو ونحوه بعض جرم  
مقدر وواجب جناية غيره ثم رمل **قوله** معصان لفرض واحد  
وهو استهساك البدن من لحم ودم **قوله** والاذنين قطعا او  
قلصا **قوله** بغير ايضاح فان حصل بالجناية ايضاح وجب  
مع الدية ارش وفي بعض الاذن بقسطه ويقدر بالمساحة  
ولو ايسرها بالجناية عليهما بحيث لو تحركتا لم يتحركا فدية  
كما لو ضرب بيده فسلت ولو قطع اذنين يابستين بجناية  
او غيرها فحكومة **قوله** ولو باينا سهما كما لو شل يده ولانه  
اذهب الاحساس الذي يدفع به الهوام **قوله** وسواء في ذلك  
السهم والاصم بنا على ان السمع لا يحلها بل في مقعرها من  
الراس **قوله** وفي الاذن خمسون من الابل وعن عمر وعلى رضي  
الله عنهما في الاذنين الدية ولان فيهما مع الجمال جمع الصوت  
ليتادي محل السماع ودفع الهوام لان صاحبهما يحبس  
بسبب معاطفهما بدبيب الهوام فيطردهما وهذه هي  
المنفعة المعتبرة في ايجاب الدية شرور **قوله** وسهما  
دية اجماعا ولانه اشرف الحواس حتى من البصر كما عليه



أكثر العلماء اذ هو امدرك للشرع الذي به التكليف ولانه يدركه  
به من كل الجهات وسائر الاقوال والبصر يتوقف على جهة  
المقابلة وتوسط شعاع اوضيا وما زعمه المتكلمون من  
اشرفيته على السمع يقصر ادراكه على الاصوات وذاك يدرك  
الاجسام والالوان والهيئات مردود بان كثرة هذه العلاقات  
فوايرحها معنوية لا يعول عليها الاقران من جالسي اصم  
فكأنما صب جحرا ملقى وان تمتع في نفسه بمتعلقات بصره واما  
الاعمى ففي غاية الكمال الفهمي والعلم الزوقي وان نقص تمتعه  
الذنيوي ثم رضى **قوله** لخبر البيهقي بذلك ولانه من المافع المقصود  
ففي سمع كل من اذنيه نصف دية وفي ازالته مع اذنيه ديتان  
لان السمع ليس في الاذنين كما امر ولوا دعي المجنى عليه زواله  
وانكر الجاني فانزعج لصياح مثلا في غفلة كنوم خلق جنان ان  
سمعه باقى الاحتمال ان يكون انزعاجه اتفاقا وان لم ينزعج  
فهل ع يحلف لاحتمال تجلده ويؤخذ دية ولا بد في امتحانه  
من تكرار ذلك الي ان يغلب على الظن صدوقه او كذبه ولو  
توقع عوده بعد مدة قدرها اهل الخبرة انتظار وشرط  
الامام ان لا يظن استغراقها العمر واقتره الشيخان ويجي  
مثله في توقع عود البصر وغيره وان نقص السمع من  
الاذنين او احدهما فقسطه اي النقص من الدية ان عرف  
قدره بان عرف في الاول انه كان يسمع من موضع كذا فصار يسمع  
من دونه وبان يخشى في الثانية القليلة ويضبط بينهما سماع  
الاخرى ثم يعكس فان كان التفاوت نصف وجب في الاولى نصف  
الدية وفي الثانية ربعها وان لم يعرف قدره بالنسبة فحكومة

فيه باجتهاد

فيه باجتهاد قاض لا باعتبار سماع قرنه وهو من سنه كسنه  
فلو قال انا اعلم قدر ما ذهب من سمعي قال اما وردى صرق  
بيمينه لانه لا يعرف الا من جهته **قوله** فنقول كالنفس الخ اي  
كلامه يفهم عدم الحصر فيما ذكره بخلاف كلام اصله فانه يفهم  
ان ما يجب فيه كل الدية ينحصر فيما ذكره وليس كذلك بل مما يجب  
فيه جميع الدية الزوق اي ابطاله بان لا يفرق بين حلو وحامض  
بان يلحقها له غيره مفاضة فان لم يعبس صدق بيمينه والا فإ  
لجاني بيمينه ولو ابطال معه حركة لسانه السابقة او نطقه  
فدريتان كما قاله جمع بنا على ان الزوق في طرف الخلق لا في اللسان  
والصوت واللمشي والبطشي والسمع والبصر والاجفان واليدان  
والرجلين وفي ذكر السليم والانف والشفتان والاسنان وال  
الحيان وحلمات المرأة والانتيان تنبيه المراد بالانتيان  
البيضتان كما صرح به في بعض طرق حديث عمر ابن حزم  
واما الخصيتان فالجلدتان اللتان فيهما البيضتان شر  
الخطيب والاليتان وهما موضع القعود ففي قطع كل منهما  
الدية والشفران للمرأة اي حرفا فزجها ففي قطعها واسلا  
الدية **قوله** كاذن واحدة لان ما وجب فيه الدية وجب  
في بعضه فقسطه منها والبعض صادق بواحدة ففيها  
نصف الدية وبعضها ويقدر بالساحة ولان ضبط النقص  
بالعداوي واقرب منه بغيره لا تعدد السمع فان واحد واما  
التعدد في منفذه بخلاف ضو البصر اذ تلك اللطيفة متعددة  
ومحلها الحرقرة وهذا ما نص عليه في الاما الوازال الاذن  
وسمعهما معا وجب دية كاملة بخلاف ما لو زال الاذن

لها



العين الواحدة وبصرها ففيها نصف الدية فقط وكالعين  
الشفة مع خروغها التي تبطل بزوالها ولو ادعى المجنى  
عليه زواله من اذنيه وكذبه الجاني وانزعج بالصياح ونحوه  
فصادق في دعواه وحلف لاحتمال تجلده واخذ الدية وان  
نقص سمعه فقسطه من الدية ان عرف والا فحكومة باجتهاد  
قاضي **قوله** وشفة وهي في عرض الوجه الى الشدقين وفي  
طوله الى ما يستر اللثة **قوله** ولحي يفتح اللام اي اذ لم تكن  
الاسنان والا فتجب ديتها مع ديتته وهي راسي الشرحي  
ولونها غالباً يخالف لون الشرحي وحولها اذارة على لونها  
**قوله** وخصية وهي لفة جلدة البيضة والمراد بها هنا نفس  
البيضة **قوله** وهي اي الجائفة جرحه ولو بغية حديد ينفذ  
الى جوف باطن محيل للغذاء والرواق **قوله** اي طريق له احي  
المحيل **قوله** كبطن وصدروثغرة نخروهي نقرة وجنبين و  
خاضرة وورك ومثانة وعجاب وهي ما بين الخصية والرب  
اي كداخلها اي المذكورات فان خرق الامعاء ففيها مع  
ذلك حكومة وخرج بالباطن المذكور غيره كالفم والانف و  
العين ومهر البول وداخل الفخذ **قوله** الجفن بفتح جيمه وكسرها  
وهو غطاء العين واختصت عن غيرها من الاعضاء بكونها  
رباعية **قوله** ولولا عي لان الجمال في كل منها ففي الاربعة  
الدية ويندرج فيها حكومة الاهداب بخلاف ما لو انفردت  
الاهداب فان فيها حكومة او افسر منبتهما كسائر  
الشعور لان الثابت يقطعها الزينة والجمال دون المقاصد  
الاصليه والا فالنخري وفي قطع الجفن المستشفة حكومه

وانقسمت

وانقسمت على الاربعة لان ماوجب في المتعدد من جنس ينقسم  
على افراد **قوله** عملاً بما قلنا وهو التقسيط **قوله** وهاشمة  
مع ايضاح عشرة ولو برأية او نحوها كان هشتم بلا ايضاح فاحتج  
لاخراج العظم او تقويمه ثم رمى **قوله** والخبر زيد ابن ثابت وهو  
لا يكون الا عن توقيف **قوله** في الراس ومنه هناك دون الوضوء  
العظم الذي خلف او اخر الاذن **قوله** متصلاً به وما انحط عن  
اجز الراس الى الرقبة **قوله** او الوجه ومنه هناك الاثر ايضا ما تحت  
المقبل من اللحيين ولعل الفرق بين ما هنا والوضوء ان المزار  
هنا على الخط والشرف اذ الوجه والرأس اشرف ما في البدن  
وما جاور الخط مثله وثم على ما راسي وعلا وعلى ما يقع به الموال  
وليس مجاور الخط مثله ثم رمى **قوله** وسن اصلية نامة مشغورة  
غير منفصلة صغيرة او كبيرة نصف عشر ففي خبر مسلم خمسة  
ابرة لخبر عمر بذلك رواه ابو داود وان كسرهما دون السنخ  
بكسر المهملة وسكون النون واعجام الناح وهو اصلها المستقر  
في اللحم او عادت او قلت حركتها او نقصت منفعتها ففيها نصف  
العشر لبق الجمال والمنفعة فيها والعود نعمة جريدة فان قطع  
هو او غيره السنخ بعد الكسر لزمه حكومة لاديه كزيدة وهي  
الخارجية عن سميت الاسنان ففيها حكومة ولو قلعت الاسنان  
كلها وهي ثنتان وثلاثون فيحسابه وان زادت على دية ففيها  
ماية وستون بعيراً وان اتحد الجاني وان زادت على ثنتين  
وثلاثين قيل يجب لما زاد حكومة او لكل سن منه ارشى اي من  
الابل وجهان الذي رجحه البلقيني اي والركشي الثاني وهو  
الوجه كما شمله كلام الجمهور وهو المعتمد طب روم واعتمده

جهة

ن



شيخنا الزيادي في حاشيته ولانثى وخنثى كذلك ولزيمي ثلثه  
 ولقن نصف عشر قيمته وشمل مالو ذهبت حداثتها حتى كلت  
 بهرود الزمان عليها ولا فرق بين الضري والثنية لرخولها  
 في لفظ السن وان انفرد كل منهما باسم كالخنصر والسبابة وا  
 لوسطى في الاصابع نعم لو كانت احدى ثنيته اقصر من  
 الاخرى او ثنيته مثل ربا عيته او اقصر نقص من الخمس  
 ما يليق بنقصها لان الغالب طو الثنية على الرباعية **قوله**  
 وامله ابهام لان كل اصبع ثلاث انا مل الا الابهام فلها  
 املتان شروض **قوله** وهاشمة بلا ايضاح خمسة اذ لموضع  
 من العشرة خمسة فتعين الباقي للماشمة ولو اوصل هاشمته  
 الوجه الغم وموضحة قضبة الانف لزمه حكومته ايضا ثم  
 قال الفوراني في الانابة لا يتصور اكثر من ثمانية عشر دية في  
 شخص مع بقاياه انتهى وفي التخييص انه يجتمع في الرجل تسع  
 عشرة دية وما يجتمع في المرأة فكل الرجل اذا قلنا في حلمي الرجل  
 الدية وفي مقابلة الذكر والانثى لها الشفران والافضا وان قلنا  
 في حلمي الرجل الحكومة فتزيد المرأة بواحدة وهي الحمة وقول  
 ابن الرفعة انه يجتمع في الرجل وهو حي تسع وعشرون وستة  
 وعشرون في المرأة تسمع قاله الا ذري **باب العاقلة قوله**  
 جمع عاقل وجمع الجمع عواقل وقيل غير ذلك وقيل لمنعهم  
 اياه وقيل لرفعهم الابل بالعقل وهو الجبال التي يثني بها  
 ايدي الابل الى ركبته وقيل لمنعهم عنه والمنع ومنه سمي  
 العقل عقلا لمنعه من الفواحش **قوله** هي العصبات للجاني  
 وجهات التحمل ثلاثة كما ياتي في كلامه قرابة وولا وبيت

العقل

مال ولا بد من تاهله ما ياتي اعني من يصلح ان يكون ولي نكاح بغير  
 الجاني انثى من الفعل الي الفوات فلو تخللت ردة او اسلام بين  
 الرمي والاصابة وجبت الدية في ماله لا على عاقلته وتعرض الفاسق  
 عدل ولا بد من ثبوت القتل بالبينه او باقراره ولكن له تخليفهم  
 ويصدقوه **قوله** من نسب وولا وبيت مال لا غيرها كزوجة و  
 مخالعة وقرابة ليست بعصبة **قوله** وبيت المال يعقل عن المسلم  
 الكل او الباقي لانه يرثه بخلاف الكافر فماله في الواجب في ماله ان  
 كان له مال امان واستثنى من ذلك اللقيط فيما اذا قتل خطأ او شبه  
 عمد وكان القاتل لا وارث له الا بيت المال فلا يعقل عن عاقلة بيت  
 المال فتسقط الدية في هذه الحالة اذ لا فائدة في اخذها منه المتبادل  
 اليه **قوله** غير الفقرا الفقرا لا يعقلون عن الجاني ولو كانوا اصحاب  
 كسب لان العقل مواساة والفقرا ليسوا من اهلها والمراد با  
 لفقير هنا من لا يملك كفايته على الروام اي كفاية العمر الغالب  
**قوله** الا الاصل والفرع كالمقاتل اذ مالهم كماله بدليل لزوم النفقة  
**قوله** فحذفت بالخا والزال المعجمة كذا بخط الزيادي بهامشي شرح  
 المنهج **قوله** وقضى بدية المرأة على عاقلتها اي القاتلة وقتلها  
 شبهه عمد فتبوت ذلك في الخطا اولى والمعنى في ذلك ان القبائل  
 في الجاهلية كانوا يقومون بنصرة الجاني منهم ومنعون اوليا الدم  
 اخذ حقهم فابدل الشرع تلك النصرة ببذل المال وخص تحللم  
 بالخطا وشبه العمد لانها ما يكثر لاسيما في تعاطي فحنت  
 اعانتها لئلا يتضرر بها هو وعذوز فيه واجلت الدية عليهم  
 رفقا بهم **قوله** شروض **قوله** لا يؤخذ الرجل بجرمة ابنه ولا بجرمة  
 ابيه رمي **قوله** وسوا في ذلك اصول الجاني وفروعه ولو كان فرع



الجانية ابن عمها فلا يعقل عنها وان كان يلي نكاحها لان البنوة  
هنا مانعة وبشر غير مقتضية لامانة فاذا وجد مقتضى زوج  
به **قوله** لان ابن اخيهما او قدم عصبة الجاني اقرب منهم فاقرب فيوزع  
على عددهم الواجب من الدية اخر السنة فان بقي منه شيء فمن  
يليه اي الاقرب يوزع الباقي عليه وهكذا الاقرب الاخوه وينوم  
وان نزلوا ثم الاعمام ثم بنوهم كالارث فان عدم عصبة النسب  
اولم يبق ما عليهم بالواجب في الجناية فمعتق فعصبة من النسب  
فمعتقه فعصبة كذلك وهكذا اي بعد موت معتق معتق الاب  
وعصبة معتق الجد الى حيث ينتهي ويوزع الواجب على  
المعتقين بقدر ملكهم لا بعدد رؤسهم ويعقل المولى من جهة  
الام اذا لم يوجد عتق من جهة الابا فاذا تزوج بعقيقته وتلق منها  
بوتر ثبت الولاء عليه لموالي امه فاذا جنى الولد خطا او شبهه عمد  
تحمل المولى من جهة الام اذا لم يوجد عتق من جهة الابا فاذا  
عتق من جهة الاب او الجد انجر الولاء عن موالى الام الى موالى  
الاب او الجد ويحمل ايضا بعد من ذكر الاخوة للام وذو الارحام  
واذا لم ينتظم بيت المال كما في الانوار والظاهر ان تحمل الاخوة  
للأم قبل ذوى الارحام وللأجماع على توريتهم فان عدم من ذكر ولم  
يبق ما عليه بالواجب فبيت مال يعقل غير مسلم فان عدم ذلك  
اولم يبق ما ذكر فالكل والباقي على جان بنا على الاصح من ان الواجب  
ابتدا عليه ثم تحمله العاقلة **قوله** ولا تحمل عمدا اي بان كان الواجب  
الدية ابتدا كغير الكافي والالتزام ما بعده **قوله** ان صدقت العاقلة  
اي من النسب او من الولاء قبل تصديق العاقلة تصديق الامام  
كما اجاب به شيخنا الزيادي سايله وقال انه القياس **قوله** ولا

عن عبد لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحمل عمدا ولا عبدا ولا اعترافا  
انتهى فتعين قوله ولا عبدا انها لا تحمل عن عبد حرم على بخلاف  
الجناية عليه اذا ائتلفه لا بوضع يده عليه خطا او شبه عمداي  
فان قيمة الرقيق المقتول تؤخذ من عاقلة الجاني وترفع لسيد  
الرقيق المقتول لانها بدل نفس كالحرق **قوله** وهو غير مميز او مميزا  
وكان يري وجوب طاعة امره من عجم **قوله** من الفعل الى فوت  
النفس اشار بذلك الى ان المال بالتكليف والاسلام والحرية قال  
في شر الروض بل الى معنى الاجل قال في الروضة ولو كان بعضهم في  
اول الحول كافر او رقيقا او صبيا او مجنونا وكمل في اخره لم يؤخذ  
منه حصة تلك السنة وما بعدهما قال الرافعي لانهم ليسوا  
اهلا للبدل في الابتداء فلا يكلفون النصرة بالمال في الانتها والمفسر  
كامل اهل للنصرة وانما يعتبر المال ليتمكن من الاداء فيعتبر ووقته  
**قوله** اهو قبل اسلام او بعده بان قالت المسلمة قبله والكافرة  
بعده **قوله** الى تمام الدية اي ان كان لها تمام وكانت الجناية على  
مقتدر **قوله** في هذه اي مسألة الاصطدام تنبيهه سكت المولى  
تبع الاصله عن صفة العاقلة وهي جنس التكليف وعدم الفقر  
والحرية والذكورة واتفاق الدين فلا يعقل صبي وفقير ورقيق و  
مبعض كما قاله البلقي وامرأة وخنثي لعدم اهليتهم للنصرة  
ولعدم الولاية لان الرقيق لا يملك والمكاتب وان ملكه ليس  
اهلا للمواساة فلو بان الخنثي ذكر اغرم حصته التي اداها  
غيره اعتبارا بما في نفس الامر كما في شاهد النكاح وولييه وصح  
البلقي خلافة ولا يعقل مسلم عن ذمي ولا عكسه ويتعاقل يهودي  
ونصراني اي يعقل كل منهما عن الآخر كما قد يتوارثان لان الكفر



كله ملة واحدة ويتعاقل ذمي ومعاهد في عهده مرة الاجل الاحري  
 فلا يعقل عن ذمي ولا معاهد ولا يعقل ان عنه وان اتفقت  
 ملتهم الا لقطع النصرة بينهما باختلاف الدار وتحمل في كل سنة من  
 العاقله وهو من يملك فاضلا عما بقي في الكفارة عشرين دينار او قد  
 اعتبارا بالزكاة نصف دينار على اهل الذهب او قدره دراهم على  
 اهل الفضة وعلى المتوسط منهم وهو من يملك فاضلا عما ذكر  
 دون العشرين دينار او فوق ربع دينار ليل يبقى فقير اربع دينار  
 او ثلاثة دراهم لانه واسطة بين الفقير الذي لا شيء عليه والغني  
 الذي عليه نصف دينار **فصل** في تغليظ الدية وتخفيفها  
**قوله** وتغليظ دية العمد من ثلاثة اوجه او من وجه واحد شر الخطيب  
**قوله** لكونها امثلة اي ثلاثة اقسام ولا يضر كون احدا الاقسام اكثر  
**قوله** وكونها حالة لا موجلة **قوله** وعلى الجاني دون عاقلة **قوله**  
 وتخفيف دية الخطا ثلاثة اوجه او من وجهين شر الخطيب **قوله**  
 موجلة ولو من غير ضرب قاض **قوله** ثلاث سنين اي توجل في اخر  
 كل سنة ثلث من الدية وتاجيلها بالثلاث ذكره البيهقي في قضا  
 عمر وعلى وعزاه الشافعي الى قضاء النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر  
 تساوي الثلاث في القيمة وان كل ثلث اخر سنة واجلت بالثلاث  
 لكثرتها الا انها بدل نفس فدية المرأة والذمي لا تكون في ثلاث كما  
 سيأتي **قوله** في النفس الكاملة باسلام وحرية وذكره **قوله** وبسنتين  
 اي وتوجل بسنتين في السنة الاولى ثلثيها الدية وفي السنة الثا  
 نية الثلث الثالث من الواجب **قوله** وبسنة اي وتوجل دية  
 كافر معصوم من ذمي ومعاهد ومستم من سنة لانها قدر  
 دية مسلم او اقل **قوله** في الاطراف كالايدي والارجل واجل واجب

نفس

نفس من وقت رهوق لها مرقع او سرية جرح لانه مال  
 يحل بانقضاء الاجل فكانه ابتداء اجله من وقت وجوبه كسا  
 الديوون الموجلة واجل واجب غيرها من وقت جناية لان  
 الوجوب تعلق بها وان كان لا يطالب ببديلها الا بعد  
 الدرمال ومن مات من العاقله في ثمان سنة فلا شيء عليه  
 من واجبها بخلاف من مات بعدها الزم واجبه تركته **قوله**  
 الا ان يكون القتل اشار بذلك الى ان دية الخطا تغلظ من  
 وجه واحد وهو وجوبها مثلثة في احد ثلاثة مواضع **قوله**  
 بحرمة مكة ولو كان القاتل صبيا او مجنونا والقتل خطا بحرمة  
 مكة فانها تغلظ فيه لانه لا تأثير في الاصل بدليل الجواب جزا  
 الصيد المقتول فيه فاذا غلظ على الامة في شأن صيده و  
 طيره بالضيان فالذمي اولى بالتغليظ **قوله** سواء كان القاتل  
 والمقتول فيه ام احدهما وان خرج منه المجرم فيه ومات  
 خارجه بخلاف عكسه نظيره ما مر في صيد الحرم ومن شر  
 يتاتي هنا كل ما ذكره كما اقتضاه كلام الروضة فلورمي  
 من بعضه في الحرم او بعضه في الحرم او من الحرم انسانا فيه فر  
 السهم في الحرم غلظ ولا يختص التغليظ بالقتل فان الجراح  
 في الحرم مغلظة وان لم يمت فيها او مات فيها خارجه بخلا  
 عكسه فيما يظهر شر ملى تنبيه الكافي لا تغلظ دية في  
 الحرم كما قاله المتولي لانه ممنوع من دخوله لضرورته اقتضته  
 فهل تغلظ او يقال هذا نادرا لوجه الثاني شر الخطيب ومضى  
 عليه الرملى في شرحه وقد تقدم التنبيه عليه في كلام الحاشية  
**قوله** او شهراي او وقع القتل **قوله** في شر حرام وينبغي انه لو

ف



رمي في الأشهر الحرم وأصاب في غيرها أو عكسه أو جرحه فيها  
ومات في غيرها أو عكسه أن تغلظ الدية كما تقدم في الحرم وغيره  
كما يؤخذ من كلام ابن المقرئ في إرشاده انتهى خطيب **قوله**  
ذي القعدة بقاق مفتوحة والحجة بحاء مكسورة على الأفصح فيها  
وسميا بذلك لعودهم عن القتال في الأول ولو وقع الحج في الثاني  
والحرم لتحريم القتال فيه ودخلته اللام دون غيره من الشهور  
لأنه أولها ففرقوه كان قيل هذا الشهر الذي يكون ابتداء أول السنة  
**قوله** ورجب ويقال له الأصم والأصم لعظم حرمتها ولا يلحق  
بها شهر رمضان وإن كان سيد الشهور لأن المتبع في ذلك  
التوقيف قال تعالى فلا تظلموا فيهن أنفسكم والظلم في غيرهن  
محرم أيضا وقال تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل  
قتال فيه كبير ولا يشك على ذلك نسخ حرمة القتال فيه لأن أثر  
الحرمة باق كما أن دين نسخ وبقيت حرمة ولا بالحرم الإحرام لأن  
حرمة عارضة غير دائمة سواء كان محرما أم باحدا ولا  
يحرم مكة حرم نحو المدينة بنا على منع الجرا بقتل صيده وما ذكره  
الشيخ من عدوها من سنتين هو المصواب في شرح مسلم وغيره  
وقال إن الأخبار تظاهرت بعدوها كذلك وعدوها الكوفيون من  
سنة واحدة فقالوا المحرم ورجب وذا القعدة وذا الحجة وتظهر  
فايدة الخلاف فيما لو قال له على صوم الأشهر الحرم ابتداء الأول  
منها فعلى الأول يبدأ بذي القعدة وعلى الثاني بالمحرم أما لو  
أطلق فقال له على صوم الأشهر الحرم فإنه يبدأ بما يلي نذره  
**قوله** محرم رجب أي قريب محرم كالام والاختلاف في ذلك من  
قطيعة الرحم **قوله** بالإضافة لأن الرحم القرابة فلا تصح الوصفية

ظاهرا

ظاهر أو يتقيدان المحرمية من جهة القرابة احتراماً لما ذكره الشيخ  
بقوله وخرج بالإضافة **قوله** وتغلظ دية شبهه العهد يكونها  
مثلثة على العاقلة فهو لا خذ شبهها من العهد والخطا ملحق  
بكل منهما من وجه ش رمل وياتي التغليظ في غير النفس من  
الاطراف والجراحات والمعا في إذا وقع ذلك في الأشهر الحرم والحرم  
أو محرما إذا حرم كذا بخط الشيخ الزياي **تنبيه** لا يدخل قيمة  
العبد تغليظ ولا تخفيف بل الواجب قيمة العبد يوم التلف  
على قياس سائر المقومات ولا تغليظ في قتل الجنين بالحرم كما  
يقتضيه إطلاقهم وصرح به الشيخ أبو حامد وإن كان مقتضى  
النص خلافه ولا تغليظ في الحكومات كما نقله الزركشي عن  
تصريح الماوردي وإن كان مقتضى كلام الشيخين خلافه وتقييد  
أهم القتل بالخطا إشارة إلى أن التغليظ إنما يظهر فيه أما إذا  
كان عمدا أو شبهه عمد فلا يتضاعف بالتغليظ ولا خلاف فيه كما  
قاله العرفاني لأن الشيء إذا انتهى نهايته في التغليظ لا يقبل التغليظ  
كالإيمان في القسامة ونظيره المكبر لا يكبر كعدم التثليث في  
غسلات الكلب قاله الرميري والزركشي في الخطيب ولا يقبل في  
أهل الرية معيب ما يثبت الرد في البيع وإن كانت أبل من  
لزمته معيبة لأن الشرع أطلقها فافتضت السلامة وخالف  
ذلك الزكاة لتعلقها بعين المال وخالف الكفارة أيضا لأن  
مقصودها تخليص الرقبة من الرق يستقل فاعتبر فيها  
السلامة مما يؤثر في العمل والاستقلال إلا برضى المستحق  
بذلك إذا كان أهلا للتبرع لأن الحق له فله إسقاطه ومن  
لزمته دية وله أبل فيؤخذ منها ولا يكلق غيرها لأنها



تؤخذ على سبيل الموساة ما عثر على تجب الزكاة في نوع الفصا  
فان لم يكن له ابل فمن غالب ابل بلده بلدى او من غالب ابل  
قبيلته بدوى لانها بدل متلف فوجب فيها البدل الغالب  
كما في قيم المتلفات فان لم يكن في البلدة او القبيلة بل بصفة  
الاجزاء فيؤخذ من غالب ابل اقرب بلاد او اقرب قبائل الى  
موضع المودى فيلزمه نقلها كما في زكاة الفطر ما لم يبلغ موته  
نقلها مع قيمتها اكثر من ثمن المثل ببلد او قيمة القدم فانه  
لا يجب ح نقلها وهذا ما جاز عليه ابن المقرئ وهو الوجه من  
الضبط بمسافة القصر واذ اوجب نوع من الابل لا يعدل عنه  
الى نوع من غير ذلك الواجب ولا الى قيمة عند التراض من  
المودى والمستحق ثم الخطيب **فصل** في بيان الاصطدام **قوله**  
حران كاملان **قوله** ماشيان او راكبان ولو صبيين او مجنونين  
يفيدانها ان قصد الاصطدام فالواجب مغلظ والافخف  
حرره وسواركبان بانفسهما او اركبهما الولي لمصلحتها ولانا  
من يضبطان المركوب فلا ضمان على الولي اذ لا تقصير قسى  
او حاملين مقبلين كانا او مدبرين او احدهما مقبلا والاخر  
مدبرا او ماشيا طويلا وراكبا **قوله** فيموتا ودايتهما سواء اتفق  
المركوبان جنسا وقوة كفرسين ام لا كفرسى وبغير وبغل و  
سواء اتفق مسيرهما ام اختلف كانا كان احدهما ماشيا والاخر  
يعدرا وسواء او قعا منكبين ام مستقلين ام احدهما منكبيا  
والاخر مسلقا **قوله** لا شتر الكه في الاتلاف الخ وقد يجي التقاض  
في ذلك ولا يجي في الدابة الا ان تكون عاقلة كل منهما ورثته و  
عدمت الابل هذا اذا كانت الديتان لهما وسياتي في كلامه حكم

مالو كانتا لغيرهما **قوله** نصف دية الاخر لو ارث الاخر لانه مات  
بفعله وفعل الاخر ففعله هدر في حق نفسه مضمون في حق  
الاخر وظاهرهما ياتي في السفينتين انه لو كان على الدابتين مال  
اجنبى لزم كل منهما نصف الضمان ايضا ولو كانت حركة احري  
الدابتين ضعيفة بحيث يقطع بانه لا اثر لهما مع قوة حركة  
الاخرى لم يتعلق بها حكم كفر زابرة في جلد العقب مع الجراحات  
العظيمة نقله الامام عن الشيخان عن الامام واقره وجزم به  
ابن عبد السلام ومثل ذلك ياتي في الماشين كما قاله ابن الرفعة  
 وغيره ثم المنهج **قوله** كانا ناعمين او في ظلمة او غافلين **قوله**  
وهو في الاولى وهو ما اذا لم يقصد الاصطدام خطأ **قوله** وفي الثانية  
وهو ما اذا قصد ذلك **قوله** شبه عمد لا عمد لان الغالب ان الاصطدام  
لا يفضى الى الموت غالب او على كل منهما ايضا في تركته كفارتان احدا  
لقتل نفسه والاخرى لقتل صاحبه ثم رخص **قوله** فان كانتا لا  
جنبى كالمعادين والمستاجرين لزم كل منهما نصف قيمتهما اي  
فلا يهدد منهما بشي لان المعاد ونحوه مضمونان وكذا المستاجر  
ونحوه اذا اتلفه ذوا اليد واصطدام رقيقان وما في هدر وان  
تفاوتا قيمة لفوات محل الجناية واذا مات احدهما فنصف قيمته  
في رقيقه الحي نعم لو امتنع بيعهما المستولدتين لزم سيد كل الاقل  
من قيمته وارث جنايته على الاخر وكذا لو كانا مفصويين لزم  
الفاصل الاقل ايضا والمجنونان والصبيان والمجنون والصبي  
في اصطدامهما كالكاملين فيه ان ركبا بانفسهما وكذا لو  
اركبهما الولي لمصالحتهما وكان من يضبطان المركوب فلا ضمان  
على الولي اذ لا تقصير قال الزركشي في ثمانها وبشبهه ان الولي



من له ولاية التاديب من اب او غيره خاضع وغيره فلو اركبها  
اجنبي بغير اذن الولي ولو لمصلحة تحتها فعلى عاقلة ديتاها  
وعليه قيمة دابتهما التعدي به بذلك او اركبها اجنبيان كل  
واحد فعلى عاقلة كل منهما نصف دية وعلى كل منهما نصف  
قيمة الدابتين لانه اتلف النصفين متعديا وعلى كل منهما  
ضمان ما اتلفته دابة من اركبه روض وشرحه **قوله** ملاحان  
والملاحان هما المجران لهما والملاح هو المصلح لشان السفينة  
فهو من الملاحة وقيل هو اسم للريح سمي به الملاح وقيل لملاحة  
الماطلح عميره **قوله** فتلفا وما فيهما اي وهما وما فيهما ملك  
لهما **قوله** فلما لركبين فيما مر فيهدر نصف بدل سفينة ونصف  
ما فيها فان بذلك يلزم كل منهما كفارتان ولزم عاقلة كل  
منهما نصف دية الاخر روض وشرحه فان كان فيما مال اجنبي  
لزم كل منهما نصف الضمان لتعدييه وظاهر ان الاجنبي يتخير  
بين اخذ جميع ماله من احد الملاحين ثم هو يرجع بنصفه على  
الاخر وبين ان ياخذ نصفه منه ونصف من الاخر فان كانا  
الملاحان رقيقين تعلق الضمان برقبتهما **قوله** اولم يكمل  
عدتهما من الرجال والالات اولم يعد لهما عن قصوب الا  
صطدام **قوله** نعم الخ هذا استدراك على قوله فلما لركبين **قوله**  
فلا ضمان لعدم تقصيرهما كما لو حصل الهلاك بصاعقة بخلاف غلة  
غلبة الدابة لانهما تنضبط بالمجام سوا اوجد منهما فعمل بان  
سيرهما ثم هاجت ربح وعجزا عن الحفاظ ام لا كما لو شرهما  
على الشط فهاجت ربح وسيرتهما والقول قولهما عند  
التنازع في انهما غالبا لان الاصل براءة ذمتها وان تعذر احدهما

او فرط دون الاخر فلكل منهما حكمة فان كانت احدهما مربوطة  
والاخرى سائرة فضرمتها السائرة وكسرت بها فالضمان على  
مجرى الصادمة روض وشرحه **قوله** فخص بالضمان سوا استمر  
الواقف بمكانه ام انخرف عن الماشي فاصابه في انخرفه او انخرف  
اليه فاصابه بعد تمام انخرفه بخلاف ما لو انخرف اليه لما قرب  
اليه فاصابه في انخرفه فانهما الماشيين اصطدم ماش الاصل وقد  
تقدم حكم اصطدام الماشيين **قوله** بطريق ضيق هذر القا  
ومثله النائم فيما اذا كان في متن الطريق ونحوه اما اذا كان في  
منعطف ونحوه بحيث لا ينسب اليه تعد ولا الى تقصير فلا  
يهدر وهذا لا بد منه وقوله قال الاذري الخ اشارة الى تصحيحه  
ح رمي **قوله** وعلى عاقلة اي عاقلة **تنبيه** النائم في طريق او  
ضيق لغرض فاسر كسرقة او اذى كالقاعد في ضيق نبيه عليه  
الاذري والمسجد بالنسبة لقيام اوقاع فيه وكذا نائم معتكف  
فيه كالمالك بهم فعلى عاقلة العاشر ديتهم وهو هذر وفي تشبه  
ذلك بالملك زمن الي ان محله فيمن له الملك بالمسجد بخلاف ما  
اذا امتنع عليه كجنب وحايض وكافر دخل بلا اذن والمسجد  
لنايم فيه غير معتكف وقاعد اوقايه فيه ما ينزه المسجد عنه  
كالطريق فيفصل فيه بين الواسع والضيق كما مر **قوله** ولو  
دموا بالمجنون فافرى معرب يذكر ويونث لان الجيم والقاف  
لا يجتمعان في كلمة عربية واصلا من جي بيل اي ما اجود في  
وهوالة يرمي بها المجارة **قوله** لانه مات بفعله وفعل الباقي  
فان كانوا عشرة اهدر العشر من دية كل منهم ولزم عاقلة كل  
واحد من التسعة عشرها وكذا حكم دية كل واحد من العشرة



اذا مات اهر عشرها ويلزم كلا من عاقلة التسعة عشرها قال  
 البلقيني ويستثنى منه ما لو حصل عوده على بعضهم بامر صيغة  
 البا قون وقصدوه سقوطه عليه وغلبت اصابته فلم يعد لا  
 تحمله العاقلة بل في اموالهم ولا قصاص عليهم لانهم شركاء في الخطي  
 وكانهم تركوه لانه لا يتصور عندهم ونحن صورناه فلا خلاف بيننا  
 وبينهم قال الزركشي كالاذرعي وصورة المسالة فيمن مر معهم  
 الجبال ورعي بالجراما من امسك خشبة المنجنيق ان احتيج الي  
 ذلك او وضع الحجر في الكفة ولم يمد الجبال فلا شيء عليه لانه متسبب  
 واطبا شرعية قاله اما وردي والمتولي وغيرهما روض وشي نعم ان  
 توقفت جوده الرمي على وضعه كان شركا بالهرج واذا اصاب  
 غيرهم فوات فان لم يقصدوه في خطأ وان قصدوه فمعدان غلبت  
 الاصابة به وهم حذاق لصدق حر العمد عليه فيوجب القصاص  
 او الدية المفلظة في اموالهم والا بان لم تغلب الاصابة به فشي  
 عمد يوجب دية مفلظة على العاقلة **فصل** في الجنابة على  
 الجنين والجنين اسم للمستتر في بطن امه ولذلك سميت الجن  
 جننا لا ستارهم فان خرج حيا سمي ولدا او ميتا سمي سقطا **قوله**  
 مثلا مثل الضرب ما لو شمت راحة توثر في الاجهاض اذا علم  
 ان الطعام كذلك وان هناك حاملا وجب عليه ان يدفع لها  
 ما يمنع الاجهاض ان طلبت وكذا ان لم تطلب فان لم يدفع وا  
 جهضت ضمنه بالضرورة نعم لا يجب عليه الدفع مجانا بخلاف  
 ما اذا لم يعلم حال الطعام او لم يعلم بوجود الحامل او تباشرها  
 بتلك الراحة فلا ضمان عليه لانه لم يخالف العادة ولم يباش  
 الا تلافى لكن لو علمت هي الحال فلم تطلب حتى اجهضت فعليها

الضمان

الضمان ولو كان الطعام لغيره وجب عليه الرفع منه ويضمن  
 كما في المضطر وكما لو اشرفت السفينة على الفرق فانه يجب  
 طرح متاعها الرجاء نجاته الركاب مع الضمان فاسى وكذا لو فتح  
 الجيران السراب بغير اعلام الجيران او استعملوا نحو سملك  
 من غير اعلام الحامل او ذات الولد ومات فانهم يضمنون **قوله**  
 حية ولو انفصل بعد موته فاسى **قوله** ضربة مؤثرة ولا اثر  
 لنحو لطمة خفيفة كما لا توثر في الدية **قوله** بان تبين فيه شيء  
 من خلق ادعي بخلاف ما لو ظهر لحر لا صورة فيه فانه لا شيء  
 فيه لعدم تحقق وجوده **قوله** معصوما عند الضرب وان  
 لم تكن امه معصومة عنده بخلاف جنين حربية من حربي  
 وان اسلم احدهما بعد الضرب فلا شيء فيه واما المرتد فلا  
 ضمان في اتلافه قال في البيان وليس لنا شيء يصح بيعه ولا  
 يجب في اتلافه شيء سواء انتهى **قوله** غرة واصل الغرة البياض  
 في وجه الفرس ولهذا شرط عمر وابن العلاء ان يكون العبد  
 ابيض والامة بيضا وحكاها الفاكهاني في شرح الرسالة عن ابن  
 عبد البر ايضا ولم يشترط الاكثر من ذلك وقالوا النسمة من  
 الرقيق غرة لانها غرة ما يملك ابي افضل وغرة كل شيء خيار  
 ع قال القاضي الحسين الحكمة فيها ان الجنس شخص يرضى له  
 كمال الحال بالحياة انتهى ولم يفرقوا في ذلك بين الذكر والانثى  
 ليلاد يكثر التنازع في الزكوة والاثوة ثم الرليل انه صلى الله عليه  
 وسلم اوجب في جنين المردلية عبدا ووليدة انتهى **قوله** وفي  
 جنين غرتان وهكذا اوميتا وحيات فغرة في الميت ودية  
 في الحي **قوله** لو اقلت المضروبة يدا وماتت فغرة فان لا يعلم



قد حصل بوجود الجنين والغالب على الظن ان الظن بان  
بالجناية وخارج مانت مالوعاشت ولم تلق جنينا فلا يجب  
الانصف غرة كما ان يد الحي لا يجب فيها الانصف دية ولا يضمن  
باقية لاننا لم نتحقق تلفه كيد من القتلها وماتت او عاشت  
فينجب فيها غرة وكذا لو اوقت ثلاثا او اربعاً من الابد والارجل  
وراسين لا مكان كونهما بجنين واحد بعضها اصلي وبعضها  
زايد وعن الشافعي انه اخبر بامرة لها راسان فنكحها بما ية  
دينار ونظر اليها وطلقها وظاهرا انه يجب للعضو الثالث  
حكومة وان اوقت برنين ولو ملتصقين ففرتان اذ الواحد  
لا يكون له بدنان فالبدنان حقيقة يستلزمان راسين فلو  
لم يكن الاراس فالجميع بدن واحد حقيقة ولا يجب الاغرة  
واحدة روض وثمرة **قوله** يبلغ الرقيق اي قيمته **قوله** عشرة دية  
امه ففي الحر المسلم رقيق يبلغ قيمته خمسة ابعرة كما روي عن  
عمر وعلى وزيد ولا يخالف لهم ولانه لا يمكن تكميل الدية لعدم  
تكميل حياته ولا الاهدار فقد ردت باقتل دية ووردت وهو  
الجنين في الموضحة والسن واجاب ثلاثة ابعرة وثلاث لانه  
غير ابهام لم يرد بخصوصه بل لزم توزيع مال الاصبع على  
اجزائها **قوله** وتنقض الام كاب دينا ان فضلها فيه ففي  
جنين بين كتابية ومسلم تفرض الام مسلمة فان فقد الرقيق  
حسا او شرعا وجب العشر في دية الام فان فقد العشر بفقد  
الابل وجب قيمته كما في ابل الدية والغرة لورثة جنين لانها  
دية نفس **قوله** ميمز اسليما من عيب مبيع لان الغرة الخيار وغير  
المميز والمعيب ليسا من الخيار واعتبر عدم عيب المبيع كابل

الدية

الدية لانه حق ادعي لوحظ فيه مقابلة ما فات من حقه  
فطلب فيه شايبة المالية فاشتر فيها الحل ما يورث في المال وبلا  
هرم فلا يجزي رقيق هرم وعدم استقلاله وقدره العيا على  
القديم بخمسين دينارا عشر دية الام وهي من الابل على الجدي  
خمس فيجب عن فقد الغرة ويقسم ذلك على ورثته بتقدير  
انفصاله حياته ثم موته **قوله** قيم امه قنة كانت او مدبرة او  
مستولرة قيا ساعلى الجنين الحرفان الغرة في الجنين بعش  
ما تضمن به الام واما لم يعتبر واقيمته في نفسه لعدم ثبوت  
استقلاله بانفصاله ميتا تنبيه يستثنى من ذلك ما لو كانت  
الام هي الجانية على نفسها فانه لا يجب في جنينها المملوك للسيد شي  
اذ لا يجب للسيد على رقيقه شي اما الخنثى المبعوض ففي رونق  
الشيخ ابي حامد انه كالقن والذي في الروضة واصلها التوزيع  
بالحسبة فتجب فيمن نصفه حر نصف غرة ونصف عشر قيمة الام  
انتهى **قوله** بعشر دية امه المتساوي لنصف عشر دية ابية وتقوم  
الام سليمة سواء كانت ناقصة والجنين سليم ام بالعكس اما  
في الاولى فليسلامته واما في الثانية فلان نقصان الجنين قد  
يكون من اثر الجناية واللايق الاحتياط والتغليظ والواجب  
من الغرة وعشر الاقصى على عاقلة الجاني لانه لا عمد في الجنا  
على الجنين اذ لا يتحقق وجوده ولا حياته حتى يقصد **قوله**  
فعلى وزان الفصص ما لم يفصل حياته بموت في اثر الجناية  
والاف فيه قيمة يوم الانفصال **قوله** قطع **قوله** والاصل اقتصر  
على اعتبار عشر القيمة وهو محمول على ما اذا كان هو الاكثر **قوله**  
لانا اتقنا حياته وقد مات بالجناية ويجب في الجنين اليهودي

ية



او النصر في غرة تساوي ثلث غرة مسلم كما في ديتة **قوله** لان  
 الاصل واقل ما يكون الحمل حينئذ ان يتبين فيه شئ من خلق  
 الادمي كالحجر قال القوابل فيه صورة خفية وبه تنقضي العدة  
 ويتم به الاستبراء وان لم تكن فيه صورة ظاهرة ولا خفية  
 اذا قال القوابل انه مبداء خلق ادمي والله اعلم **قوله** لحصول  
 براءة الرحم به وان لم تجب به الغرة ولا نصير الامة به ام ولد  
 لاصل البراءة في الاول وانتفاء اسم الولد في الثاني الاصل مع شرحه  
**باب القسامة قوله** وهي بفتح القاف كما قاله الشافعي  
 للايمان تقسم على اولياء الدم ما خوزة من القسم بفتح القاف  
 والسين وهو اليمين وقيل اسم للاولياء وترجم الشافعي وا  
 اكثر من باب دعوى الدم والقسامة والشهادة على الدم  
 واقتصر المصنف على ايراد واحد منها وهو القسامة طلبا  
 للاختصار ثم الخطيب **قوله** لا طرف وجرح ومع واتلاف  
 مال غير رقيق اي لا قسامة فيها بل القول قول المدعي  
 عليه بيمينه مع اللوث وعدمه لكنها خمسون يمينا في قطع  
 الطرف والجرح لانها يمين دم فتفطن لذلك فان كثيرا من الطلبة  
 يتوهم انها يمين واحدة فالنفي في كلام الشيخ من حيث كون  
 اليمين ابتداء على المدعي **قوله** فيقتصر فيها اي القسامة **قوله**  
 على مورد النصر وهو القتل فلو قال قتله احد هو لا يستمع  
 دعواه هذا محمول على ما اذا لم يكن هناك لوث فان كان هناك  
 لوث سمعت الدعوى للتخليف وهذا الجمع هو المعتقد **قوله**  
 لا بهام المدعي عليه كمن ادعي دينا على احد رجلين او رجال  
 فلا سمع الدعوى المجهولة فيه اي القتل ولا في غيره كغصب

واتلاف وسرقة ويستثنى من اعتبار العلم ما يتوقف على تقدير  
 القاضي كمهر المفوضة ومتعة وحكومة ورشح وايتام كاتب  
 وغرة واقرار ووصية ونفقة وكسوة الزوجة او القريب ولو  
 كتب ورقة وقال ادعي بها فيها كفي في احد الوجهين **قوله**  
 كما لو اوصى لام ولده مثلا ومن ذلك ما لو وصى كاتب انسان  
 انسانا وملك المكاتب رقيقا وقتل ثرا المالك بمجر نفسه قبل  
 نكوله فان السيد يحلف ويحسب يستحق **قوله** وتعين المدعي عليه  
 نعم ان قال مثلا لا اعلم عددهم تحقيقا ولكن اعلم انه لا يزيدون  
 على عشرة سمعت دعواه وطولب المدعي عليه بالمثال المذكور  
 بالشر من الدية لانه المتيقن ومن الشروط ان تكون الدعوى  
 ملزمة فلا سمع دعوى هبة شئ او بيعه او اقراره حتى يقول  
 المدعي وقبضته باذن الواهب ويلزم ابابيع او المقر التسليم  
 الي وان يكون كل من المدعي والمدعي عليه غير حرني لا امان له مكلفا  
 حال الدعوى وان فقد ذلك حال الجنابة فلا يدعي على صبي و  
 مجنون الابينة لعل الغايب والميت وارتضاه شيخنا الطلاب **وي**  
 وظاهره انه حيث كانت بينة على الصبي والمجنون صحته ولو  
 مع حضور الولي وارتضاه ايضا بخلاف الصبي والمجنون فلا يصح  
 دعواهما بل يدعي لهما وليهما او يوقف الامر الي كما لهما لهما في الانوار  
 قس ومثل المكلف السكران ودخل في قوله غير حرني الزمي والمعا **هد**  
 والمجور عليه بسفه او فلس كمن لا يقول السفه في دعواه  
 المال واستحق تسليمه بل وولي يستحق تسليمه فلا يصح دعوى  
 حرني لا امان له ولا عليه وان لا تناقضها دعوى اخرى فلو  
 ادعي لاحد افراده تقبل ثرا ادعي اخر مشركة او افراد المهر



تسبح الدعوى الثانية لان الاولى تكذبها نعم ان صدقة الاخر فهو  
 مواخذ باقراره وتسبح الدعوى على الاصح في اصل الروضة ولا يمكن  
 من العود الى الاولى لان الثانية تكذبها او ادعي عمدا امثلا وقس  
 بغيره عمل بتفسيره فيلغى دعواه العمد لا دعوى القتل لانه قد  
 يظن ما ليس بهمد عمدا فيعتمد تفسيره مستندا الى دعواه القتل  
 وعلم مما تقدم انه يشترط لكل دعوى بدم او غيره كسرقة وغصب  
 ستة شروط **قوله** اللوث وهو باسكان الواو مشتق من التلوث  
 وهو التلطخ واللوث لغة القوة ويقال الضعف يقال لاث في كلامه  
 اي تكلم بكلام ضعيف لان القرينة ضعيفة وقويت بالايان  
 وسرعا ما ذكره المصم بقوله قرينة الخ والقرينة امامالية  
 او حالية **قوله** صدق المدي اي توقع في القلب صدقة **قوله**  
 او بعضه كراسه اذا تحقق موته **قوله** في محلة منفصلة عن  
 بلد كبير ولا يعرف قاتله ولا بيته بقتله او في قرية صغيرة  
 لا عداية سوا في ذلك العداوة الدينية والدينية اذا كانت  
 تبعث على الانتقام بالقتل **قوله** او تفرق عنه جمع محصورون  
 وهو ما يسهل عده على الاحاد من يتصور اجتماعهم على  
 قتله كان اذ هموا على بيت او باب الكعبة او في الطواف ونحوه  
 كبستان ثم تفرقوا عن قتيل لقوة الظن انهم قتلوه ولا  
 يشترط كونهم اعدا للقتيل بل يكفي ان يكونوا اعدا للقبيلة  
 والا فلا قسامة نعم ان ادعي على عدد منهم محصور من  
 ممكن من الدعوى والقسامة **قوله** من غير اصدقا القتل  
 وانه يعني ان مخالطة اصدقا القتل واهله لا يمنع اللوث  
 في حق الاعدا بل اللوث باق في حقهم فيحلف المدي خمسين

يمينا

يمينا اما مخالطة غير الاصدقا والاهل فتمنع اللوث وتكون  
 في جانب المدي عليه **قوله** الشرط ان لا يساكنهم غيرهم  
 وهذا هو المعتمد مكي وأشار الشئ بالكاف في اول الامثلة  
 في قوله كان وجد قتل الخ الي عدم الحصر فيما ذكره من ذلك  
 ان يقع في السنة العام والخاص انه قتله فلا يكون لوثا  
 وعبرة الصحيح ومن اللوث ان يقع في السنة العام وا  
 لخاص انه قتله فلا او روى في موضعه رجل من بعد يحرك يده  
 كضارب بسيف او وجد عنده رجلا سلاحه متلخ بدم  
 او على ثوبه اثره ما لم يكن بقربه سبع او رجل اخر مول او  
 غير مول كما قاله في الانوار او اثر قدم او ترشش دم في غير  
 جهة صاحب السلاح قال في الروض وشرا قول المقتول اي  
 المجرع جرحني فلان او قتلني او دمي عنده او نحوه فليس  
 بلوث لانه مرع فلا يعتمد قوله وقد يكون بينه وبينه عدا  
 فيقصد اهلاكه **قوله** المدي بكسر العين على قتل ادعاه لنفسه  
 خمسين يمينا ولعل الحكمة في كونها خمسين يمينا ان ابل  
 الدية وهي مائة تقوم عابا بالنقد ويكون قيمة كل واحد  
 عشرة دنانير وذلك الف دينار ولهذا اوجبها القديم وا  
 لتغليظ انما يكون في عشرين دينارا فاقضى بذلك ان يكون  
 خمسين يمينا في مقابلة كل عشرين دينارا **قوله** خمسين  
 يمينا اي ولو كانت الدعوى بقتل امرأة او ذمي او جنين  
 ونحو ذلك ولا تكفي بتكرير المقسم به مع اتحاد المقسم عليه  
 انتهى قس ويبين في كل يمينا حقيقة القتل ويشير  
 للمدي عليه عند حضوره فيقول والله هذا قتل ابني مثلا

و



عمدا او شبه عمدا او خطا منفردا او مع غيره ويرفع في نسب  
 المدي عليه عند غيبته او يعرفه بما يمتاز به من قبيلة  
 او حرف او لقب **قوله** ولو متفرقة بجنون او غيره فان تخللها  
 جنون ونحوه كما انما اثر زال عن من قام به بنى عليها فلا  
 يلزم استيفاف لعززه مع قيام ما وقع **قوله** البينة علي  
 المدي واليمين علي من انكره هو عام لدعوى القسامة و  
 غيرها فخص بغير دعوى القسامة لثبوت كل من الحريتين  
 كما نبه عليه الساجد **قاس** ولا يشترط موالاتها فلو حلفه  
 القاضي خمسين يمينا في خمسين يمينا صح لان الايمان من  
 جنس الحج والحج يجوز تفريقها كما لو شهد الشهود  
 متفرقين **قوله** غالبا احتراز عن مثل مسألة الزوجة والبنت  
 ففي زوجة وبنت تحلف الزوجة عشر والبنت اربعين  
 بجعل الايمان بينهما اخصا لان سهامهما خمسة و  
 للزوجة فيها واحد **قوله** قياسا على ما ثبت بها استد  
 له ايضا بقوله صلى الله عليه وسلم ويترككم يهودي بخمسين  
 يمينا حيث اقتصر على الخمسين مع تعدد اليمين انتهى **قاس**  
**قوله** وجبر الكسر فن خلف تسعة واربعين ابنا حلفوا  
 يمينا يمينا لان الواحد الباقية تقسم بينهم روض وشرحه  
**قوله** ما يثبت المنفرد بل يثبت بعض الارض فيحلف بقدر  
 الحصة ثم روض تنبيه عين المدي عليه قتل بلا لوث واليمين  
 المردودة من المدي عليه على المدي ان لم يكن لوث او كان  
 ونكل المدي عن القسامة فردت على المدي عليه فنكل فردت  
 على المدي مرة ثانية واليمين المردودة على المدي عليه

بسبب

بسبب نكل المدي مع لوث واليمين ايضا مع شاهد خمسون  
 في جميع هذه الصور لانها فيهما نكر يمين دم ثم الخطيب **قوله**  
 جبت الدية في الحر والقيمة في الرقيق **قوله** علي مدي عليه دية حا  
 لة علي المدي عليه **قوله** في قتل خطا او شبه عمدا مخففة في الاولى  
 مغلظة في الثانية لقيام الحجة بذلك كما لو قامت به بينة **قوله**  
 في خبر البخاري الحج واصلا ذلك خبر الصحيحين ان بعض الانصار  
 قتل بخبر وهي صلح ليس بهما غير اليهود وبعض اوليا القتل  
 فقال صلى الله عليه وسلم لا وليا به تحلفون وتستحقون دم  
 صاحبكم اوقا قلكم قالوا كيف خلف ولم تشهد قال فتبروكم  
 اليهود بخمسين يمينا قالوا كيف نأخذ بايمان قوم كفار  
 ففعله صلى الله عليه وسلم من عنده رد اللفتنة وقولهم  
 كيف استعطف ابيان الحكمة في قبول ايمانهم المويذ لكذبهم  
 ولم يبينها صلى الله عليه وسلم انكالا على وضوح الامر  
 فيهما ثم ابن حجر **قوله** فيستانف وارثه وليس كما الواقع شط  
 البينة ثمرات حيث يضم وارثه اليه الشطر الثاني ولا يستأ  
 لان شهادة كل شاهد مستقلة اما اذا امت ايمانه قبل موته  
 فلا يستأنف وارثه بل يحكم له كما لو اقام بينة ثمرات واما  
 ورثة المدي عليه فتبني على ايمانه اذا تخلل موته الايمان  
 وكذا يبني المدي عليه لو عزل القاضي او مات في خلاها  
 وولي غيره والفرق بين المدي والمدي عليه ان يمين المدي  
 عليه للنفي فتنفذ بنفسها او يمين المدي للاثبات فتوقف  
 على حكم القاضي والقاضي الثاني لا يحكم بحجة اقيمت عند  
 الاول ثم الخطيب **قوله** من ارتد بعد استحقاق بدل

نف



الدم بان يموت المجروح ثم يرتد وليه قبل ان يقسم فالاولي تاخير  
اقسام منه لانه لا يتوزع في حال رده عن الايمان الكاذبة فلا  
عاد الي الاسلام اقسام اما اذا ارتد قبل موته ثم مات المجروح و  
هو مرتد فلا يقسم لانه لا يرتد بخلاف ما اذا قتل العبد او بعد  
لانه استحقاقه بالملك لا بالارث فاذا اقسام الوارث في الردة  
صح اقسامه واستحقاق الردة لانه عليه السلام اعتبر بايمان  
اليهود فدل على ان يمين الكافر صحيحة والقسامة نوع من  
الكتاب للمال فلا تمنع منه الردة كما لا حظاب ووهن لا وارث  
له خاص لا قسامة فيه وان هنالك لو لم يعدم المستحق  
المعين لان دينه لعامة المسلمين وتحليفهم غير ممكن لكن  
ينصب القاضي من يدعي على من ينسب القتل اليه ويحلفه  
فان نكل فهل يقضي عليه بالنكول او لا وجهان جزم في الانوار  
بالاول ومقتضى ما صححه الشيخان فيمن مات بلا وارث فادعي  
القاضي او منصوبه دينه على اخر فانكروا نكل انه لا يقضي  
بالنكول بل يجس ليقرأ ويحلف وهذا هو المعتمد **قوله** في القتل  
بالسحر **قوله** بسحره والسحر لغة صرف الشئ عن وجهه يقال  
ما سحر كذا اي ما صرفه عنه واصطلاحا ما في حاشية  
الكشاف وغيرهما من اوله النفوس الخبيثة لا اقوال وافعال  
تترتب عليها امور خارقة للعادة والسحر حقيقة له عند  
المعتزلة واما هو قويه وتخيل والحق عند اهل السنة  
ان له تأثير وحقيقة ولكن الاثار المترتبة عليها بتاثير  
الله تعالى عادة كالفعل الذي ليس بسحر قال في الروضة  
كاصلها ومن اعتقد باحتماله فهو كافر وقال امام الحرمين

لا يظهر

لا يظهر السحر الا على يد فاسق وفي اصل الروضة ان الكهنة  
وايكن الكهان وتعلم الكهانة والتنجيم والضرب بالرمل  
وبالشعر وبالحصى والشعبه قال العلامة التفتازاني الشبهة  
خفة اليد وكذلك الشعبه وتعلم هذه واخذ الغرض عليها  
حرام ولو قتل شخص باصابة العين فلا قود ولا دية قال  
الزركشي وسكتوا عما لو قتل به الحال ولم ار فيه نقلا عندنا  
وافتي بعض المتأخرين ان للمولي ان يقتله به لان له اختيارا  
لساخر انتهى وفيه نظر والذي يتجه خلافه لان غايته انه كما  
تهدو وقد اعتيد فيه دايما قتل من تهدو النظر اليه على ان القتل  
بالحال حقيقة اما يكون لمهدر لعدم نفوذ حاله في محرم انتهى  
ح مع زيادة **قوله** باقراراي حقيقة او حكما وذلك بان رد اليمين  
على المدعي لانها لا اقرار **قوله** او شهرا عدلان اي من السحرة تابا  
**قوله** او قال اي قتلته بسحري وسحري لا يقتل **قوله** لانه في الاول  
اي فيما اذا قال لا يقتل **قوله** لا اقراره او لا اي بقوله قتلته بسحري  
ان صدقته فيها اي الثانية **قوله** حملت على الردية عملا  
بتصديقها **قوله** كما امرت الاشارة اليه في باب العاقله من انهم  
لا يحملون **قوله** ولا اعترافا وعلم من كلامه ان القتل بالسحر لا  
يثبت بالبينة لان الشاهد لا يعلم قصد الساخر ولا يشا  
تأثير السحر **باب احكام المرتد قول** وهو من جملة الكليات  
الجنس وهي حفظ النفس والدين والنسب والعقل والمال و  
لهذا شرعت هذه حفظا لهذه الامور فشرع القصاص حفظا  
لنفسه فاذا علم القاتل انه ان اقتل قتل انكف عن القتل  
وشرع قتل الردة حفظا للدين فاذا علم انه اذا ارتد قتل

هد



انكف عن الردة وشرع حد الزنا حفظا للعقل فاذا علم الشخص  
انه اذا شرب المسكر حد انكف عن الشرب حفظا للعقل وشرع  
حد السرقة حفظا للمال فاذا علم الشخص انه اذا سرق قطعت  
يده انكف عن السرقة تامل **قوله** تجب استنابته اي المرتد  
ذكر ان كان او غيره لانه كان محترما بالاسلام وورث ما عرضت له  
شبهه فترال فان تاب بالصود الى الاسلام صح اسلامه و  
ترك ولو كان زنيقا او تكرر ذلك منه لاية قل للذين كفروا  
ان ينزلوا يغفر لهم ما قد سلف **قوله** حال الان المرتب عليها حد  
فلا تؤخذ كسائر الحدود نعم ان كان المرتد سكران من التأخير  
اي الاستنابة الى الصحوة **قوله** ثم يقتل بخبر البخاري من بدل  
دينه فاقتلوه و**قوله** ثم يقتل اي بضرب الرقبة لا باحراق ونحو  
واشهر كلامه بانه لو قال لي شبهة فازيلها وطلب المناظرة  
لم يلتفت لكلامه وهو الاصح عند الفرائي بل يسلم وتحل شبهة  
وهذا هو المعتمد **قوله** كترك الصلوة فانه تجب استنابته  
في الحال ضعيف والمعتمد ان استنابة تارك الصلوة مستحبة  
بخلاف استنابة المرتد فانها واجبة لان الردة تخلد صا  
حبها في النار فوجب استنابته انقاذ له من النار بخلاف  
تارك الصلوة كسلا فانه من جملة اصحاب الكبائر ومتركب  
الكبيرة لا يخلو في النار كذا بخط شيخنا الزيادي و**قوله** كترك  
الصلوة اي فيها اذا اخرجها كل الصلوة عن جميع اوقاتها وكان  
ذلك كسلا بخلاف ما اذا اخرج الصلوة عن وقتها لاجل احد  
لوجوبها فانه يكون مرتدا بذلك ومثل ترك الصلوة كسلا  
ترك شرط من شروطها **قوله** الردة هي لغة الرجوع عن

الشي

الشي الى غيره وهي افسس انواع الكفر واغلاظها حكما محبطة  
للعمل ان اتصلت بالموت والا احبط ثوابها لما نقله في المهمات  
عن نص الشافعي لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فميت  
وهو كما في الآية ولقوله تعالى ومن يتبع غير الاسلام ديننا  
فلن يقبل منه ونحو البخاري من بدل دينه فاقتلوه وشرعا  
ما قاله المولى رحمه الله **قوله** من يصح طلاقه بان يكون مكلفا  
مختارا لا صبيا ومجنونا ومكرها **قوله** بكفر ولو في قابل **قوله**  
او قولا بان صدر القول في اعتقاد او عناد او استهزاء بخلاف  
ما لواقعته به ما يخرج عن الردة كاجتهاد او سبق لسان  
او حكاية او خوف فمن مبتدأ خبره **قوله** بعد ذلك لسهو اي  
فمن اعتقد قدم العالم بفتح اللام وهو ما سوى الله او حرث  
الصانع الماخوذ من قوله صنع الله او وجد جواز بعثة الرسل  
او نفي ما هو ثابت للقديم بالاجماع ككونه عالما قديرا او  
اثبت ما هو منفي عنه بالاجماع كالا لوان او كذب نبيا في  
نبوته او غيرها او جحد اية من مصحف مجمع عليه اي علي  
ثبوتها او زاد كلمة فيه معتقدا انها منه او استخف بنبي  
او غيره او سئته كان قيل له قلم اظفارك فانه سنة فقال  
لا افعل وان كان سنة او انكر الوجوب او التحليل الصادق  
بالاباحة والندب والكراهة او تحريم المجمع عليه المعلوم  
من الدين وان لم يكن فيه نص كوجوب الصلوة والزكاة  
والحج وتحليل البيع والنكاح وتحريم شرب الخمر والزنا بخلاف  
ما لا يعرفه الا الخواص وان كان فيه نص لا استحقاق بدت  
الابن السدي مع بدت الصلب وتحريم نكاح المعتدة فلا



يكفر منكرا للعدو بل يعرف الصواب ليعتقده او انكر ركعة من  
الصلوات الخمس او اعتقد وجوب ما ليس بواجب بالإجماع  
كأن يعم زيادة صلاة سادسة او وجوب صوم شوال او قذف  
عائشة لان القرآن نزل ببرائتها بخلاف سائر زوجاته او  
دعي نبوة بعد نبوة نبينا او صدق مدعيها او كفر مسلم ولو  
لذنبه وانما الكفر مكفره لانه سمي الاسلام كفر والخبر من دعي  
رجلا بالكفر او قال عدو الله تعالى وليس كذلك الاحاد اي  
رجع عليه ان كفره بل اتاويل للكفر بكفر النعمة والافلايكفر  
او عزم على الكفر او عقله على شيء كان قال ان هلك مالي او ولي  
تهودت او تنصرت او تردت هل يكفر او لا لان استقامة  
الايمان واجبة فاذا تركها كفر وبهذا فارق عدم تفسيق  
العدل بعزمه على فعل كبيرة او تردده فيه اورضى بالكفر كان  
امر مسلما به او اشار به على مسلم او كافر او اراد الاسلام  
بان اشار اليه باستمراره على كفره او لم يلقن الاسلام طلبة  
او استهل منه تلقينه كان قال له اصبر ساعة لانه اختار  
الكفر على الايمان او سخر باسم الله تعالى او بامر او وعده  
او وعيده او باسم رسوله او قال لو امرني الله تعالى او رسوله  
كرا لم افعل او اجعل القبلة هنالم اصل اليها قال الادري  
وهذا محله اذا قال ذلك استخفا فافا واستعنا لانا  
اطلق او لو اتخذ الله فلانا نبيا لم اصدقه او لوا وجب الله  
الصلاة على مع حالي هذا اي من مرض وشدة لظمني او قال  
المظلم وهذا بتقدير ان الله تعالى فقال الظالم انا افعل بغير  
تقدير الله تعالى او لم شهد عندك بنى بكرا او ملكا لم اقبله

او ان كان ما قاله الانبياء صدقا نجونا او لا ادري النبي انسي او جني  
او قال انه جن او قال لا ادري ما الايمان احتقارا او اصغى غصوا  
منه اي من النبي صلى الله عليه وسلم احتقارا او اصغى اسم الله  
تعالى او قال لمن حو قتل لا حول لا يعنى من جوع او كذب المودن  
في اذانه كانه قال له تكذب او سمي الله تعالى على شربه خيرا  
او علي زنا استخفا فافا سمي او قال لا اخاف القيمة قال الادري  
وغيره هذا ان قصد الاستخفاف والافلايكفر ويحمل الاطلاق  
على قوة رجايه وسعة غفران الله تعالى ورحمته او قال  
قصعة من تريد خيرا من العلم او قال لمن قال او دعت الله  
مالي او دعتني لمن لا يتبع السارق اذا سرق وقيدته الادري  
بما اذا قصده ما تقدم انفا ويحمل الاطلاق على ستر الله  
تعالى اياه ونحوه ولو قال توفي ان شيت مسلما او كافرا او  
قال اخذت مالي وولدي فاذا التصنع ايضا وماذا بقي لم افعله  
او اعطى من اسلم مالا فقال مسلم ليتني كنت كافرا فاسلم  
فاعطى مالا او انكر صحبة ابي بكر الصديق للنبي صلى الله عليه  
وسلم لان الله تعالى نص عليها بقوله تعالى اذ يقول لصا  
لا تحزن ان الله معنا بخلاف سائر الصحابة او قال كان  
النبي صلى الله عليه وسلم اسود او امرد او غير قرشي  
لان وصفه بغير صفته نفى له وتكذيب به او قال النبوة  
مكتسبة او نال رتبها بصف القلوب واحي الله الي وان لم  
يرد النبوة او قال اني دخلت الجنة فاملت من ثمارها وعا  
حورها او شك في تكفير اليهود والنصارى او ضلال الامة  
اي نسبهم الي الضلال او كفر الصلاة بان نسبهم الي الكفر

في

حبه

نقت



وانكر اعجاز القرآن او غير شيئا منه او انكر مكة او البيت او انكر  
الدلالة على الله تعالى في خلق السموات والارض بان قال  
ليس فيها دلالة عليه تعالى او انكر البعث الى الموقف من قبورهم بان  
تجمع اجزائهم الاصلية ونفاد الارواح اليها او الجنة او النار والحساب  
او الثواب والعقاب ككفر بجميع ما ذكر كما تقدم لمخالفة ما نص  
عليه الشارع صريحا في بعضها او ما اجمع عليه في الباقي هذا  
ان علم معنى ما قاله ان جهل ذلك لقرب اسلامه عن المسلمين  
فلا يكفر لعذره روض وزيادة يسيرة من شرحه وهذا باب واسع  
لا ساحل له **قوله** او فعلا اي والفعل المكفر ما تعده صاحبه استهزا  
صريحا بالدين او جحودا له كسجود لصنم والقا المصحف وهو اسم  
للمكتوب بين الدفتين او نحوه كتبت الحديث في قدر استخفافا  
اي على وجه يدل على الاستخفاف بهما وكانه احتراز عن الاول  
عما لو سجد بدار الحرب فلا يكفر كما فصله القاضي عياض عن  
النص وان زعم الزركشي ان المشهور خلافه وفي الثانية عما  
لو القاه في قدر خيفة اخذ الكافله اذ الظاهر انه لا يكفر به وان  
حرم روض وشرحه **قوله** فيما لو اتلف شيئا من نفس او مال او  
نحوهما **قوله** وصححه الشيخ ابو حامد وجماعات ونقله ابن  
الرفعة عن الجمهور وقطع به القاضي وغيره **قوله** وقيل لا يضمن  
هذا هو المصنف زيادي تمة فرع المرتد ان انعقد قبل  
الردة او فيها واحدا صوله مسلم فسلم تبعا والاسلام يعملوا  
واصوله مرتدون فمرتد تبعا للمسلم ولا كافر اصرى فلا يستر  
ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فان لم يتب قتل واختلف في  
الميت من اولاد الكفار قبل بلوغه والصحيح كما في المجموع

في باب صلاة الاستسقاء تبعا للمحققين انهم في الجنة والاكثر  
على انهم في النار وقيل على الاعراف ولو كان احدا بويه مرتدا  
والاخر كافر اصليا فكا فاصلى قاله البغوي وملك المرتد موقوف  
ان مات مرتدا بان زواله بالردة ويقضى منه دين لزمه قبلها  
وبدل ما اتلفه فيها وثمان منه محرمة من نفسه وبضعة  
وماله وزوجاته لانها حقوق متعلقة به وتصرفه ان لم يجهل  
الوقف فان احتمله بان قبل التعليق كمتق ووصية موقوف وان  
اسلم نفذ والا فلا ويجعل ماله عند عدل وامته عند نحو محرم  
كامرأة ثقة ويودي مكاتبه النجوم للقاضي حفظا لها ويعتق بذلك  
وان لم يقبضها المرتد لان قبضة غير معتبر قال الغزالي ولو زعم زاعم  
ان بينه وبين الله تعالى حال اسقطت عنه الصلاة واحلت  
له شرب الخمر واكل مال السلطان كما زعمه بعض من ادعى التصوف  
فلا شك في وجوب قتله وان كان في دخوله النار نظيره الخطيب  
**باب احكام السكران** وتقدم تقريره في كتاب الطلاق فليرجع  
اليه من احب الوقوف عليه والمراد بالسكران الذي يقع طلاقه  
ويصح نكاحه ونحوهما المتصدي بالشرب كشرب الخمر وشرب  
دواء منجس بلا حاجة ونحوه اي السكر بما ذكر كزوال عقله  
بوثبة ولو كان السكر طافيا عليه بحيث يسقط كالمغشى  
عليه لعصيانه بازالة عقله فجعل كانه لم ينزل وخالف الامام  
في الطائفة **قوله** له او عليه من الاقوال والافعال معا كالبيع وال  
اجارة او منفردين كالاسلام والطلاق ويصح طلاقه بالكتابة  
خلاف ابن الرفعة **قوله** ولا يحد في حال السكر فيجب التأخير  
لان الخلاف انما هو في الاعتداد باقامة الحد عليه حال سكره



كما استفيد من النهي في قوله ولا يجد حال سكره فيجب التأخير  
 ح فان صار ملقى كالخشب فلا يعتد به لعدم فائدة حده ح  
**قوله** ومرجعه العرف اي ويرجع في حده الى العرف فاذا انتهى  
 تغير الشارب الى حالة يقع عليه اسم السكران فهو محل  
 الكلام وعن الشافعي انه الذي اختل كلامه المنظوم وانكشف  
 سره الملتوم وقد تقدم هذا في كتاب الطلاق بلفظه قلت  
 وقد اعترض ابن المقرئ في روضه على تعريف السكران بقوله  
 قلت ولا حاجة على الوجه الصحيح الى معرفة السكران لانه  
 اما صاح واما سكران زاييل العقل وحكمه حكم الصافي بل  
 يحتاج الى معرفة السكر في غير المتعدي به وفيما اذا قال  
 ان سكرت فانت طالق فيقال ادناه ان يختل كلامه المنظوم  
 ويكشف سره الملتوم انتهى بحروفه واما السكر فقال القرابي  
 هو حالة تحصل من استيلائها النجوة متصاعدة من المعدة  
 على معادن الفكر وقيل في تعريفه غير ذلك انتهى ابن قاسم  
 وفي البحر لو قال السكران مقدمات طلق انما شربت الخمر مكرها  
 او لم اعلم ان ما شربت منه مسكر اصدق بيمينه ح اي  
 وشرفينة شروص **قوله** ولا يصلي فيه اي فيما اذا كان في حالة  
 انها سكره اما او ايل السكر فتصح صلاته لانه مميز **قوله** ولا  
 يستتاب ندبا حتى يفيق هذا هو المصنف زيادي **قوله** فان وصف  
 بان اعرب به عن نفسه كان قال انا مسلم او اتى بالشهادتين  
**باب الاقرار** بغيره كاستمانة بغيره **قوله** وحسب  
 طويل والطواف في السوء اي التخويف بكل منهما الذي صرقة  
 واتلاف الولد والوالد **قوله** ويختلف ذلك اي الاكراه **قوله** باختلاف

طبقات الناس واحوالهم المكره عليها فقد يكون الشيء  
 اكراهيا في شخص دون اخرو في سبب دون اخر فالاكراه باتلاف  
 مال لا يضيق على المكره الخمسة دراحم في حق المؤمن ليس باكراه  
 على الطلاق لان الانسان يتحمل ولا يطلق بخلاف المال الذي يضيق  
 عليه والحسب في الوحية اكراه وان قل كما قاله الاذري **قوله** لا  
 ضربتك غدا قال الاذري وفي النفس منه شيء اذا غلب على ظنه  
 اي قاع ما هدد به لو لم يفعل لاسيما اذا عرف من عادة الظالم  
 اي قاع ذلك انتهى ومع ذلك كونه عاجلا لا يشترط تمييزه بل  
 يكفي التوعيد لفظا صرح به الاصل انتهى شروص **قوله** افعل  
 كذا والا اقتصصت منك فليس باكراه وان قال له اللصوص  
 لا نطلقك حتى تحلف بالطلاق انك تكتمنا اي الخبر بنا فحلف  
 بذلك فهو اكراه منه لم له على الحلف فاذا اخبر بهم لم تطلق  
 زوجته واكثره بان حمله الظالم على الدلالة على نريد او ماله  
 وقد انكر معرفة محله فلم يحلف حتى يحلف بالطلاق فحلف  
 به كاذبا لانه لا يعلم طلقت لانه في الحقيقة لم يكره على الطلاق  
 بل خير بينه وبين الدلالة روض وشرحه تنبيه الاكراه الشرعي  
 كالحسب فلو حلف ليطان زوجته الليلة فوجدها حيا ايضا  
 او لتصوم من غدا فحاضت فيه او ليبيعن امته فوجدها حامل  
 منه لم يحنث بشئ **قوله** بغير حق لا من المكره بحق  
 فيصح اسلام مرتد وحربي بالاكراه لهما عليه ولو من كافر  
 لانه اكراه بحق وكذا طلاق المولى واحدة باكراه القاضي له  
 بعد مضي المدة لا اسلام الذي لانه مقرر على كفره بالجزية  
 قال ابن الرفعة ومثله ان المعاهد كالدني فلو اكراه القاضي



الزوج المولي على الطلقات الثلاث فتلفظ بها وقتلنا ينعزل  
 بالفسق وهو الاصح لغة لغا الطلاق كما لو اكرهه عليه والا  
 وقعت واحدة ولغا الزاير روض وشرحه **قوله** وكلمات الكفر  
 تبيح الاكراه اي ويبيح الاكراه التكلم بكلمة الكفر والقلب  
 مطمئن بالايمان فنقوله تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن  
 بالايمان لكن الثبات افضل ويبيح شرب الخمر كما يباح لمن  
 غص بلقمة ان شبعها اذ لم يجد غيرها ويبيح الفطر من صوم  
 واجب والخروج من صلاة واجبة لازنا وقتل احربيا كراية  
 فلا يبيحها التعلقها بالغير وقضية هذا انه لا يبيح القرق  
 البهجة مع شرحها للمؤلف **قوله** بالاكراه قال الشيخ في شرحه على  
 الاصل والحاصل انه لا اثر لقوله الا في الصلاة حيث تبطل به وفي  
 طلاق زوجة المكره له ويبيع ماله ونحوها ولا الفعل الا في  
 الرضاع والوطى والحد والحوال على القبلة وترك القيام  
 في الفريضة مع القدرة والفعل المصن كالقتل ونحوه والذبح  
**كتاب الجهاد قوله** اي القتال في سبيل الله وما يتعلق  
 ببعض احكامه **قوله** كخبر الصحيحين امرت ان اقاتل الناس  
 حتى يقولوا لا اله الا الله وخبر مسلم لفزوة او روحة في سبيل  
 الله خير من الدنيا وما فيها وقد جرت عادة الاصحاب تبعا  
 لامامهم الشافعي ان يذكر في مقدمة في صدر الكتاب فلنذكر  
 منها نبذة على سبيل التبرك فنقول بعث رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين في رمضان وهو ابن  
 اربعين سنة وقيل ثلاث واربعين وامنت به خديجة  
 رضى الله عنها ثريبعها قيل على وهو ابن تسع سنين

وقيل

وقيل عشر وقيل ابوبكر وقيل يزيد ابن حارثة ثريبعها  
 قوله بعد ثلاث سنين من مبعثه واول ما فرض عليه بعد  
 الانذار والردع الى التوحيد من قيام الليل ما ذكر في اول  
 سورة المزمل ثم نسخ بها في اخرها ثم نسخ بالصلوات الخمس  
 اي بايجابها ليلة الاسر الى بيت المقدس مدة اقامته  
 بمكة بعد النبوة بعشر وثلاثة اشهر ليلة سبع وعشرين في رجب  
 كذا في الروضة وخالفه في الفتاوى فقال بعد النبوة بخمس اوست  
 وقيل غير ذلك ثريبعها استقبال القبلة ثم فرض الصوم وقيل  
 قبله في السنة الثانية وقيل في نصف شعبان وقيل في رجب من  
 الهجرة حولت القبلة وفيها فرضت صلاة الفطر وفيها ابتدا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة عيد الفطر ثم عيد  
 الاضحى ثم فرض الحج سنة ست وقيل سنة خمس ولم يحج  
 صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة الا حجة الوداع سنة عشر  
 واعتمد اربع **قوله** بعد الهجرة واما قبلها فكان ممنوعا منه لان  
 الذي امر به اول الامر التبليغ والانذار والصبر على اذا الكفار  
 تالفا لهم ثم بعدها امر بقتال من قاتله ثم ابيح الابتدائه في  
 غير الاشهر الحرم ثريبعها امر به مطلقا **قوله** كاحيا الكعبة ولاك الجزية  
 تجب بدلا عنه وهي واجبة في كل سنة فكذلك هو لان تأخير  
 اكثر من سنة يقطع العدو في المسلمين **قوله** والعاصي لا يواعد  
 بها ولا تفاضل بين ماجور وما زور **قوله** وتحصل الكفاية  
 بان يسحق الامام الثغور بكافيين للكفار مع احكام الحصون  
 والجنادق وتقليد الامر ذلك او بان يدخل الامام او نائبه  
 دار الكفر بالجيوش لقتالهم صريح كلامه ان الكفاية تحصل



باحد الامرين وخالف في ذلك شيخنا البرلسي وافرد المسألة  
 بالتصنيف بانه لا بد من الامرين معاً اقام به فيه عليه  
 البراهين على انه لا بد من اجتماع الامرين وعرضه على جمع كثير  
 من اهل عصره من مشايخه وغيرهم فوافقوا على ذلك انتهى  
**قوله** ونقليد الامور ذلك بان يرتب في كل ناحية اميراً يقلده  
 امور المسلمين من الجهاد وغيره **قوله** فيصير فرض عين فيلزمهم  
 الرفع بالممكن لان احاطتهم بنا خطر عظيم لا سبيل الي اجماله  
 فان امكن تاهب القتال وجب الممكن حتى على فقير وولد  
 ومدين وعبد وامرأة بلا اذن من الاصل ورب الدين والسيد  
 ولو كفى الاحرار ويلزم الذين على مسافة القصر المضى اليهم  
 عند الحاجة بقدر الكفاية وفما لهم وانقاد امن المملكة فيصير  
 فرض عين في حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعد **قوله**  
 تاهب اي استعداد للقتال **قوله** فله استسلام لان المكافحة  
 ح استحجال للقتل **قوله** وامنت المرأة فاحشة ان اخذت والا  
 فان لم تامن ذلك فلا يحل لها الاستسلام بل يلزمها الدفع  
 ولو قتلت لان من اكراه على الزنا لا يحل له المطالبة لدفع القتل  
 روض وشرحه **قوله** المرأة قال الاذني الظاهر ان الامرد الجميل  
 وغيره حكمه في ذلك انه اذا علم انه يقصد بالفاحشة في  
 الحال او المال حكم المرأة واوجب **قوله** الظاهر الخ اشارة الى تعجبه  
 ح رمي **قوله** لما رمي لانهم **قوله** ويفعل الامام وجوباً وامر  
 الجيش بالاجتهاد لا بالتكليف **قوله** لاحظ لنا اي للاسلام  
 والمسلمين لان حظ المسلمين ما يعود اليهم من القايمة **قوله**  
 وفي امن حظ الاسلام ح رمي **قوله** وكذا من اهل الزمة فيها يظهر

وهذا

وهذا هو المعتمد من اقتصر **قوله** منا جري على الغالب  
 ويجوز فدا مشرك بمسلم **قوله** او مال اي يوحز منهم سواء كان  
 من مالهم او من مالنا في ايديهم **قوله** او قتل الخ اي فقد فعل النبي  
 النبي صلى الله عليه وسلم في عقبة ابن ابي معيط والنضرا بن  
 الحارث وجعل لمن بتمامه ابن اياك وابي غره والفرات كثير قال  
 تعالى فاما منا بعد واما فدا والاسترقاق وقع في بني قريظة  
 وفي بني المصطلق وحكي عن بعض الاصحاب فيه الاجماع **قوله**  
 بضرب الرقبة لا بتخريق وتخريق **قوله** وارفاق ولو لوثن  
 او عري او بعض شخص على الراجح من وجهين **قوله** فان خفي  
 عليه اي الامام **قوله** حبسه اي الاسير **قوله** حتى يظهر له الا  
 لانه راجع الي الاجتهاد لا الي التشهي كما مر فيوخر لظهوره  
 الصواب واسلام كافر بعد اسره يعصم دمه من القتل بخبر  
 الصحيحين امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله  
 فاذا قالوها عصموا مني دماهم واموالهم الا بحقها  
 والخيار رباق في الباقي من خصال التخيير السابقة لان المخير  
 بين اشياء اذا سقط بعضها العذر لا يسقط الخيار في الباقي  
 كما ان من عجز عن الاعتراف في كفارة اليمين يبيخ خياره في الباقي  
 فان كان اسلامه بعد اختيار الامام خصلة غير القتل تعينت  
 لكن انما يفرض من له عز وعشيرة ليسلم به ديناً ونفساً واسلامه  
 قبل اسره يعصم دمه وماله للخبر السابق وفرعه الخبر الصغير  
 والمجنون عن السبي ويحكم باسلامه تبعاله وخرج بالحر  
 المذكور ضده فلا يعصمه اسلام ابيه من السبي لا وجهه فلا  
 يعصمها عن السبي فان قيل هذا يخالف قولهم ان الحر اذا

حظ

مه



بذل الجزية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق اجيب بان  
المراد هنا الزوجة الموجودة حين العقد فيتناولها العقد  
على جهة التبعية والمراد هناك الزوجة المتجدة بهر العقد  
لان العقد لم يتناولها بخلاف عتيقها لان الولاء الزم من  
النكاح لانه لا يقبل الرفع بخلاف النكاح فان رقت بان سبت  
ولو بعد الدخول انقطاع النكاح حال الامتناع امسك الامة  
الكافرة للنكاح كما تمتع ابترانكاحها كسبي حرة زوجة او زوج  
حر ورق بدسبيه او باراقته فانه ينقطع به النكاح لحدوث الرق  
وبذلك علم ان نكاحها ينقطع فيما لو سبها وكان حريين وفيما  
لو كان احدهما حرا والاخر رقيقا ورق الزوج بما مر سوا سبها ام  
احدهما وكان المسيحي حرا فانه لا ينقطع فيما لو كانا رقيقين سوا  
اسبيا ام احدهما اذ لم يحدث رق وانما انتقل الملك من شخص  
الى اخر وذلك لا ينقطع النكاح كالبيع والهبة ولا يرق عتيق مسلم  
كما في عتيق من اسلم وان ارق الحزبي وعليه دين لغير حزبي مسلم  
وذي لم يسقط اذ لم يوجد ما يقتضي اسقاطه فيقضي من ماله  
ان غنم بعد ارقاقه وان زال ملكه عنه بالرق كما يقضي دين المرتد  
وان حكم بزوال ملكه بالردة قياسا للرق على الموت فان غنم  
قبل رقه او معه لم يقضى منه لان الغائبين ملكوه او تعلق حقهم  
بعينه فكان اقوى فان لم يكف له مال او لم يقضى منه يبق في ذمته  
الي ان يعتق فيطالب به وخروج بغير حزبي الحزبي كدين حزبي  
على مثله ورق من عليه الدين بل اوجب الدين فيسقط ولو رق  
رب الدين وهو على غير حزبي لم يسقط فان عتق كان له والا  
كان فيما لو كان الحزبي على مثله دين معاوضة كبيع وقرض

ثم عصم

ثم عصم احدها باسلام او امان مع الاخر او دونه ليرسقط لا  
لتزامه بعقد وخروج بالمعاوضة دين الاتلاف ونحوه كالقصب  
فيسقط لعدم التزامه ولان سبب الدين ليس عقد استدام  
ولانه يتقيد بعصمة المتلق **قوله** لعدم اهليه الصغير والمجنون  
ولقوله تعالى ليس على الضعفاء الاية قيل هم الصبيان لضعف  
ابرائهم وقيل المجانين لضعف عقولهم ولان النبي صلى الله  
عليه وسلم رد ابن عمر يوم احروا جازة يوم الخندق **قوله**  
مريض يتعذر عليه القتال او يشق عليه مشقة شديدة غير  
بالصداع والحمى الخفيفة **قوله** ومن به رق وان امره به سيده  
كما في المجع لعدم اهليته له **قوله** وضعف الانثى والخنثى عن القتال  
غالب ولقوله تعالى يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال وا  
طلاق لفظ المؤمنين ينصرف للرجال دون النساء **قوله** وذي  
عرج بين ولو ركب لعجزه والداية قد تعطل فيتعذر الفرار  
ولا عبرة بيسير لا يمنع المسي **قوله** واقطع واسئل ولوليد لان  
مقصود الجهاد البطش والنكابة وهو مفقود فيهما وعدام  
اهبة قتال من سلاح ونفقة والاحلة في سفر القصر فاضل جميع  
ذلك عن نفقة من تلزمه نفقته وما ذكر معها في الحج فان بدل  
الاهبة لنا قدرها غير الامام لم يلزم القبول بخلاف ماله  
بدلها له الامام من بيت المال فيلزمه قبولها لانها حقه  
وموجب الجهاد على اعشى واعور وضعيف نظر يبصر الشخص  
والسلاح ليتقيها وفاقدا اصابع اليد لان ذلك لا يمنع مكافحة  
العدو وقضية كلامه كاصله انه يجب على فاقد الابهام والبلية  
وفاقد الوسطى والبصيرة لكن قال الاذري انه لا يجب عليهما



اي كما لا يجزيان في الكفارة وقد يفرق بينهما روض وشرحه ولو  
مرض بعد ما خرج او في زاده او هلكت دابته فهو بالخيار  
بين ان ينصرف او يمضي فان حضر الواقعة جاز له الرجوع على  
الصحيح اذ لم يمكنه القتال فان امكنه الرمي بالحجارة فالاصح  
في زوايد الروضة الرمي بها على تناقض وقع له فيه ولو  
كان القتال على باب داره او حوله سقط اعتبار المون كما ذكره  
القاضي ابو الطيب وغيره **قوله** ولصوص مسلمين فان عذر  
في الحج دون الجهاد **قوله** ويعتبر اذن رب الدين صريحاً او ظناً  
رضاه **قوله** الا بدين المسلمين ولو كان الحي احدهما فقط لم  
يجز الا باذنه **قوله** فقط وجميع اصوله كذلك ولو وجد الاقرب  
منهم واذنوا اسوا كانوا احراراً ام ارقا ذكرنا او اناثا لان برهم  
متعين عليه **قوله** في سفر مخوف لا سفر تعلم فرض ولو كفاية  
كطلب درجة الفتوى فلا يحرم عليه وان لم ياذن اصله وكذا  
لا يشترط له ذلك لو وجده اي طلب العلم بان وجد من  
يتعلم منه بالبلد الذي هو فيه لكن توقع زيادة فراغ او  
ارشاد من استاذ او غيرها كما لا يشترط الجواز الخروج للتجارة  
ان لا يتمكن منها ببلده بل الكفاية بتوقع زيادة ربح او رواج  
وقيد الرافعي الخارج وحده بالرشد قال الاذرى وينبغي  
ان لا يكون امرد احميلاً يخشى عليه **قوله** قال الاذرى وينبغي  
ان لا يكون امرد احميلاً اشار الى تصحيحه على تنبيهه عبر  
في المنهج باصله بدل تعبيره بابويه شرعاً في شرحه و  
تعبيره باصله اولى من تعبيره بابويه انتهى ووجه ذلك  
ان التعبير بالاصل يشمل اصوله واصول اصوله وهكذا الى

ادم فانه لا بد من اذن من وجد منهم بخلاف تعبيره بابويه  
فانه لا يشمل الاصول ولا اصول الاصول الى ادم فكان عليه  
التعبير باصله لما تقدم **قوله** لان برهما فرض عين اي صلا  
عتما فان اذن اي اصله اورب الدين في الجهاد شر رجوع  
بعد خروجه وعلم بالرجوع وجب رجوعه ان لم يحضر الصف  
والا بان حضره حرم انصرافه لقوله تعالى اذ القيم الذين كفروا  
رحفا فلا تولوهم الادبار ولقوله تعالى اذ القيم فيئة فاثبتوا  
ولان الانصراف يشوب امر القتال ويشترط لوجوب الرجوع  
ايضا ان لا يخرج بجعل من السلطان كما نقله ابن الرفعة عن  
الماوردي وعزى لنص الام وان يامن على نفسه وماله ولم  
ينكسر فكلوب المسلمين والا فلا يجب الرجوع فان امكنه عند  
الخوف ان يقيم في قرية بالطريق الى ان يرجع الجيش فيرجع  
معه لزمه الاقامة به حتى يرجع الجيش لحصول غرضه  
الراجع من عدم حصول القتال وان لم يمكنه الاقامة لا الرجوع  
فله المضي مع الجيش لكن يتوقى مظان القتل نص عليه الشافعي  
في الام **قوله** بخلاف ابويه الكافرين فلا يجب استيذانها والله  
اعلم **كتاب البغاة** **قوله** جمع باغ والبغي الظلم **قوله** سموا  
بذلك لظلمهم وعدو لهم عن الحق **قوله** وهم مخالفا امام  
قال الزركشي يعتبر في البغاة الاسلام والمرتدون اذا انصبوا  
القتال لا يجري عليهم حكم البغاة في الاصح وهذا الشرط هو  
مقتضى كلام المحرر فلا وجه لاهماله انتهى **قوله** امام  
ولو جاز ان يابان خرجوا عن طاعته بعد انقيادهم له وفي  
شرح مسلم يحرم الخروج على الجائر اجماعاً اي ويجاب عن



خروج الحسين علي بن يزيد ابن معاوية وعمر وابن سعيد ابن  
العاص علي عبد الملك ونحوهما بان المراد اجماع الطبقة المتأخرة  
عن التابعين فمن بعدهم انتهى ابن حجر **قوله** او منع حق لله تعالى  
كزكاة اولادهم وما يدخل في هذا الضابط كما قاله العراقي ما لو  
تقاتل فيتان من المؤمنين فاصالح الامام بينهما لانه كان  
من حقوقهم عدم المقاتلة والرفع الي الامام فترك ذلك والافيتات  
عليه حق توجه عليهم غيره **قوله** وان طائفتان معني فاصحا  
الاول ابرار الوعظ والنصيحة بينهما بالقضاب العدل فيما كان  
بينهما انتهى **قوله** لعمومها لكونه من جملة المؤمنين وقوله  
او تقتضيه اي بمفهوميها **قوله** لانه اي الحال والشان **قوله** و  
قتالهم واجب على الامام او نائبه كما استفيد من الآية وعليها  
عول علي في قتال صفين والنهر وان ولاجماع الصحابة عليه  
وليسوا فسقة لانهم انما خالفوا ابتاء ويل جابر باعتقادهم لكنهم  
مخطئين فيه كما اول الخارجين علي بن ابي بكر يعرف قتلة عثمان  
ويقدر عليهم ولا يقتض مناهم لمواظاته ايام وتاويل بعض  
مانعي الزكاة من ابي بكر بانهم لا يدفعون الزكاة الا لمن صلاته  
سكن لهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** والخوارج وهم  
صنف من المبتدعة قائلون بان من اتى كبره كفر واحبط عمله  
ودخل النار وان دار الاسلام يظهور الكبار فيها تصير دار كفر  
واباحة **قوله** علي الشوكة ومن ذلك ما لو نزلت طائفة دار  
انسان ليلا وهي بعيدة عن الغوث او منعوه عن الاستغاثة  
فقطاع **قوله** الي فيه اي قرينة **قوله** تحت رايته زعيمهم  
فان انهزموا تحت رايته زعيمهم اتبعناهم حتى يرجعوا

الي

الي الطاعة او يتبددوا **قوله** وكذا الفريق الثاني انما قال وكذا  
لاجل قوله انما قلنا للاشارة الي ان هذا القيد يختص بما بعد  
كذا **قوله** او خرج عن قبضتنا اي عن طاعة الامام **قوله** والا  
فلا يقاتلون لان عليا سمع رجلا من الخوارج يقول لا حكم الا  
لله او رسوله ويعرض تخطيه لحكمه فقال كماله حق اريد  
بها باطل لكم علينا ثلاث لا تمنعكم مساجد الله ان تذكروه  
فيها ولا الفتي ما دامت ايديكم معنا ولا نبذكم بقتلكم ثم روض  
**قوله** النعمان تضررنا بهم بان اظهروا ما يبتدعون به **قوله**  
ولا يذفون بالمعجزة اي لا يسرع على جرهم بالقتل ولا يغتم  
ما لهم لقوله تعالى حتى تنفي الى امر الله والفيئة الرجوع عن القتال  
بالهزيمة روي ابن ابي شيبة ان عليا امر مناديه يوم الجمل  
فناد لا يتبع مدبر ولا يذفق على جريح ولا يقتل اسير ومن  
اغلق بابيه فهو امن ومن القى سلاحه فهو امن ولان قتالهم  
شرع للرفع عن منع الطاعة وقد زال تنبيهه فديفهم من  
منع قتله هو لا وجوب القصاص بقتلهم والاصح لا قصاص  
لبشمة ابي حنيفة وتجب الدية والكفارة ولا يطلق اسيرهم  
ولو صيبا وامراة وعبد حتى ينقض الحرب ويتفرق جمعهم ولا يتو  
عودهم الا ان يطيع الاسير باختياره فيطلق قبل ذلك وهذا في الرجل  
الحر وكذا الصبي والمرأة والعبد ان كانوا مقاتلين والا اطلق  
بمجرد انقضاء الحرب ونزلهم بعد امن شرهم بعودهم الي الطاعة  
او تفرقهم وعدم توقع عودهم ما اخذ منهم من سلاح وغير ذلك  
ويحرم استعمال شيء من سلاحهم وخيلهم وغيرهما من اموالهم  
لهوم **قوله** صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امر مسلم الا بطيب

مع



نفس منه الا لضرورة كما اذا اخفنا انكزام اهل العدل ولم نجد غير  
خيولهم فيجوز لاهل العدل ركبها ولا يقاتلون بما يعزم كفار  
ومنجنيق ولا يستعان عليهم بكفار لانه يحرم تسليطه على  
المسلمين الا لضرورة بان كثروا واحاطوا بنا فيقاتلون بما يعزم  
ولا بمن ترى قتلهم مذبذبين لعداوة او اعتقاد كالحنفى والامام  
لا يرى ذلك ابقاع عليهم ولا يجوز حصارهم بمنع طعام وشراب الا  
على راي الامام في اهل قلعة ولا يجوز عقر خيولهم الا اذا قاتلونا  
عليها ولا تقطع اشجارهم وزروعهم ويلزم الواحد كما قال المتولي  
من اهل العدل مصابرة اثنين من البغاة كما يجب على المسلم  
ان يصبر للكافرين فلا يولي الا اذا كان متحرفا للقتال او متحيزا الي  
فئة قال الشافعي يكره للعاقل ان يعهد قتل ذي رحمه من اهل  
البغي وحكم دار البغي حكم دار الاسلام فاذا جرى فيها اقامة حد  
اقامه الامام للاستيلاء ولو سبي المشركون طائفة من البغاة  
وقدر اهل العدل على انقاذهم لم يلزم ذلك **قوله** ولا يقاتل اي  
الامام البغاة الخ اشار به الى ان قتال البغاة يخالف الكفار  
من وجوه **قوله** حتى يبعث اي وجوب **قوله** امينا فطنا اي ندبا  
ان يبعث لمجرد السؤال فان كان المناظرة وازالة الشبهة فلا  
بد من تاهله لذلك **قوله** يسالهم ما ينقون اي يكرهون اقتدا  
بعلي فانه بعث ابن عباس الى اهل النهروان فرجع بعضهم  
واي بعضهم **قوله** مظلمة بكسر اللام وفتحها اي ان كانت مصدرا  
ميميا فان كانت اسما لما يظلم به فبالكسر فقط **قوله** ازالها لان  
المقصود بقتالهم ردعهم الى الطاعة **قوله** فان اصر وابتعد الازالة  
**قوله** وعظلم وامرهم بالعود الى الطاعة لتكون كلمة اهل الدين

واحدة

واحدة **قوله** اذ نكح بالمدراي اعلمهم بالقتال لان الله امر بالاصلاح  
نثر بالقتال فلا يجوز تقديم ما اخره الله تعالى **قوله** فعلى ما رآه  
مصلحة من الاهمال وعدمه فان ظهر له ان اسماها لهم للقتال  
في ازالة الشبهة امسألهم او لا يستلحاق مدد لم يهملهم **قوله** ولا  
يستعمل ذلك اي ما اخذه منهم في حرب او غيره **قوله** الا لضرورة  
كان لم يجز ما دفع به عنا الاسلحة لهم او ما تركه عند الهزيمة  
الا خيلهم نعم تلزم اجرة مثل ذلك كما صرح به الاصحاب كمضطر  
اكل طعام غيره تلزمه قيمته **قوله** ولا يجب عليهم ضمان ما تلفوه  
عبارة في منجبه ونحوه وما اتلفوه علينا او عكسه اي اتلفناه  
عليهم في حرب او غيره لضرورة حرب هدر اقتدا بالسلف وتر  
في الطاعة ولان امانهم ورون بالحرب فلا تضمن ما يتولر منها وهم  
انما اتلفوا ذلك بتاويل **قوله** ما اتلفوه عليه الخ في الزركشي  
الثاني انه يستثنى من الاتلاف في غير القتال ما اذا اقتصر اهل العدل  
باتلاف المال اضعافهم وهو بيتهم فلا ضمان قاله الماوردي قال  
فان قصدوا التشفى والى انتقام ضمنى كالتلف في غير القتال فاس  
**قوله** الا لضرورة فيهما اي في غير القتال او فيه لضرورة وهذا  
ما قرره شيخنا الزيادي في درسه وفهم اهل الدرس انه يرجع  
لاهل البقي والعدل **قوله** ان يكون لهم اي من خرج عن طاعة  
الامام بانفرادهم ببلد او قرية او موضع من الصحرا لما نقله  
في الروضة واصلمها عن جمع وحكى الماوردي الاتفاق عليه **قوله**  
تاويل باطل ظنا اي لا يقطع بفساده بل يعتقدون به جواز  
الخروج لان من خالف بغير تاويل كان معاندا للحق **قوله**  
وشوكة بكثرة اوقية ولو حصن بحيث يمكن معها مقاومة

غيبا

له



الامام فيحتاج في ردهم الى الطاعة لكلفة من بذل مال وتخصيل  
رجال **قوله** وهي لا تحصل الا بطاع اي ببلوغ يحصل به قوة لشوكتهم  
مصدرون عن رايه اذ لا قوة الا لمن يجتمع كلمتهم بمطاع فالمطاع  
شرط لحصول الشوكة لانه شرط اخر غير الشوكة كما يقتضيه  
كلام المنهاج **قوله** وان لم يكن اماما لهم اي بدليل ان عليا قاتل  
اهل الجمل ولا امام لهم واهل صفين قبل نصب امامهم فمن  
فقدت فيه الشروط المذكورة بان خرجوا بلادا وتاويل كانعي  
حق الشرع عناد الكا الزكاة او بتاويل يقطع ببطلان كتاويل  
المرتدين او لم يكن لهم شوكة بان كانوا افراد ايسهل الظفر  
بهم اولى فيهم مطاع فليسوا بغاة لا تنفاه حرمتهم فيرتب  
على افعالهم مقتضياتها على تفصيل في ذي الشوكة حتى لو تا  
ولو ابل شوكة واتلفوا شيئا ضنونه مطلقا ولو في غير الحرب  
كقاطع الطريق **تذييل** في شروط الامام الاعظم وفي بيان  
انعقاد طريق الامامة وهي فرض كفاية كالقضاء فشرط الامام  
كونه اهل للقضاء وشيا الخبر الائمة في حق يشيخا العرفه  
بنفسه وتعتبر سالامته من نقص يمنع استيفاء الحركة وسرعة  
النهوض كما دخل في الشجاعة وتنقذ الامام بثلاثة طرق الاولى  
بيعة اهل الجمل والعقد من العلماء ووجوه الناس المتيسر  
اجتماعهم فلا يعتبر فيها عدد ويعتبر اتصاف البايع بصحة  
الشهود والثانية باستئذان الامام من عينه في حياته كما عهد  
ابوبكر الي عمر ويشترط القبول في حياته كجعله الامر في الخلافة  
فتشاورا بين جمع كما جعل عمر الامر تشاورا بين ستة علي وا  
لنير وعبد الرحمن ابن عوف وسعد ابن ابي وقاص وطحمة

فاتفقوا

فاتفقوا على عثمان والثالثة باستئذان شخص متغلب على الامامة ولو  
غير اهل لها نعم الكافر اذا تغلب لا تنقذ امامته لقوله تعالى  
ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وتجب طاعة الامام  
وان كان جابرا فيها يجوز امره ونهيته لخبر اسمعوا واطيعوا وان  
تأمر عليكم عبد منكم من الاطراف ولان المقصود من نصبه اتحاد  
الكلمة ولا يحصل ذلك الا بوجوب الطاعة **باب السير بكسر**  
السين وفتح الياء جمع سيره وهي السنة والطريقة والمراد احكام  
الجهاد كما اشار اليه الشارح **قوله** في غزواته وهي سبع وعشرون **قوله**  
والترجمة السابقة في حكم القتال بالجهاد ومنهم من جمع بينهما  
فترجم عنهما بالسير وبعضهم بالجهاد وبعضهم بهما وبعضهم  
بقتال المشركين **قوله** ويقوض الامام الخ اي ان كان الماخوذ من  
المال اي فان كان الماخوذ من الاختصاص فان الامام لا يقوضه  
لانه لا يضمن الا المال **قوله** من اهل الحرب سواء اخذه من دار الحرب  
ام لا حتى لو اخذ من مالهم في دارنا ولا امان لهم كان الحكم كذلك بانه  
عليه الاذرعى يتروض **قوله** غنيمة لا يختص به الاخر **قوله** فتهرب من  
عقار وغيره والمراد بالعقار المملوك اذ الموات لا يملكونه فكيف  
يملك عليهم صرح به الجرجاني وكذا ما وجد كل قطعة مما يظن انه  
لهم فهو غنيمة كذلك اي تنزيلا لدخوله دارهم الخ **قوله** وجب تعريفها  
وتعرف سنة الا ان يكون حقيقا كسائر الطلقات **قوله** ويجوز لمن  
حضر الواقعة ولو اغنيا او بغير اذن الامام ويجوز للزيمي التبسط  
ايضا اذا كان مستحق الرضخ على المعتمد خلافا للراجح البلقيني  
**قوله** الاكل على سبيل الاباحة لا التمليل وان امكنهم الشرا  
بدرهم من سوق فعلم ان المتبسط لا يتصرف فيه الا بنحو الاكل



دون البيع كالضيافة فله ضيافة مثله له غيره ممن لم يشهد بها  
فيضمان كما الوضيف غاصب غيره بما غصبه وقرار الضمان على  
الاكل **قوله** من طعامهما اي الغنيمة العام كقوت وادم واكحة  
ونحوهما ما يعتاد اكله للادمي كالشجر والمخمر **قوله** بدار الحرب فان كان  
الجهاد في دارنا وعز فيها ما ياتي قال القاضي فلنا التبسط ايضا **قوله**  
كرار اهل الزمة ودارنا **قوله** فكان كل واحد ياخذ قدر كفايته وفي  
البخاري عن ابني عمر قال كنا نصيب في مغازينا الفصل والعنب  
فناكله ولا نرفعه والمعنى فيه عزته بدار الحرب غالب الاحرار اهل  
له عنا فجعله الشارع مباحا لنا ولانه قد يفسد وقد يتعذر  
نقله وقد تزيد مونة نقله عليه سواء كان معه طعام يكفيه ام  
لا لعموم الاخبار وليكن التبسط بقدر الحاجة فلو اخذ فوقها  
لزمه رده ان بقي وبذله ان تلف قال الزركشي وكذا ينبغي ان يقال  
به في غلق الدواب **قوله** علف وهو يسكنون اللام كما ضبطه الجلال  
وقوله تبنا وشعير امعمول المصدر وعلى ضبط غيره بفتح اللام  
فهو منصوب على الحالية **قوله** البهايم خرج به نحو اطعام البزاة  
كالصفور لعدم الحاجة اليها فان لم يقدر صاحبها على اطعامها  
شبرا او غيره ارسلها واذبح ما يوكل لحمه **قوله** لا اكل ولو لجلده وان  
ليس بسوق **قوله** او غيره تحف ويجب رد جلده ان لم يوكل معه **قوله**  
وخرج بالاكل الركوب واللبس من الغنيمة فلو خالف لزمته الاجرة  
كما يلزمه القيمة ان اتلف نقص الاعيان فان احتاج الى الملبوس  
ليرد او حر البسة الامام له اما بالاجرة مرة الحاجة ثم يرده الي  
المفغم ويحبسه عليه من سهمه كالادوية والفايد والسكر  
المحتاج اليها فيعطى الامام المريض المحتاج اليها قدر

حاجته

حاجته بقيمته او يحبس عليه من سهم وله القتال بالسلاح بلا  
اجرة للضرورة اليه فيه ويرده الى المفغم بعد زوالها فان لم  
تكن ضرورة لم يجز له استعماله وتواضطر الى ركوب المركوب  
في القتال فله ركوبه بلا اجرة فيما يظهر كالقتال بالسلاح  
ثروص وخرج بقوله سابقا قبل الغنيمة ما لو لحق الجيش  
بعد الحرب والحيازة فانه لا يجوز ذلك لانه اجنبي عنهم فهو  
كغير الضيف مع الضيف وقضية ملامه كاصله والروضة جواره  
من الحق بعد الحرب وقبل الحيازة لا يجوز لانه اجنبي عنهم  
فهو الضيف او معها لكن قضية الميرز وتبعه الحاي عدم  
الاستحقاق وهو المعتمد شرعا **قوله** ما امر الذي مر هو الحديث  
ولعل وجه الدلالة منه ان قوله فكان كل واحد منا ياخذ قدر  
كفايته فيه استعارا بانه لا ضمان فيما يلخذه وفيه ما فيه **قوله**  
رد الى الغنيمة وانما يلزم من رجوع الى العيران ومنه بقية ردها  
الي الغنيمة اذا كانت قبل القسمة اما بعدها فيردها الي الامام  
ثم ان لم يمكن قسمتها كالغنيمة لقلتها وتفرق الغنائم جعلت  
في سهم المصالح **قوله** لزوال الحاجة والمراد بالعيران ما يجد فيه  
حاجته مما ذكر بلا عزة كما هو الغالب والا فلا اثر له في منع التبسط  
منه **قوله** وحرم على من لزمه الجهاد الانصراف الى المعنى في وجوب  
الثبات مع المقاومة ان المسلم على احدى الحسينين اما ان يقتل  
فيدخل الجنة او يسلم فيغور بالاجر والغنيمة والكافر يقاتل  
على الفوز بالدنيا **قوله** اذا القيم فية فاثبتوا وان خافوا  
الهلاك بالثبات اذ الفزاة يقتلون ويقتلون واما قوله تعالى  
ولا تلقوا بايديكم الي التهلكة ففسرت التهلكة فيه بالكل



عن الضرر ويجب ائمال وبالفرار من الزحف وبالخروج من غير نفقة  
**قوله** كما امرأة ومريض **قوله** كانه ضعيفا عن مايتين الا واحدا قويا  
 كذا قاله وفي المهمات ان تكلف هذا المثال تبعا لليسيط مع امكانه  
 التعبير بالماتين ذهول عن جواز الانصراف عند الضيق كذا  
 بخط شيخنا الزيايدي وهو في التصحيح **قوله** الامتناع في القتال الخ  
 لو ادعي التحرق او التحيز صدق بهمينه قاله الفزالي وشرط فيه  
 البغوى ان يعود قبل انقضاء القتال وصحة في الروضة في باب  
 قسم الغنيمة او يتصرف في مضيق الخ او ينصرف في مقابلة الشمس  
 او الريح اي محل يسهل فيه القتال وشارك اي المتحرف والمتحيز  
 ما لم يبعد الجيش فيما غنم بعد مفارقتها كما يشاركه في ما  
 غنم قبلها بجامع بقا مضرته او نجرتهما فلهما كسرية قريبة تشارك  
 الجيش فيما غنمه بخلاف ما اذا بعد لفوات النصرة والجاسوس  
 اذا بعثه الامام لينظر عدد المشركين ويقتل اخبارهم يشارك  
 فيما غنم في غيبته لانه كان في مصلحتنا وخاطر بنفسه اكثر من  
 الثبات في الصف **قوله** فيجوز انصرافه تنبيه ليس لنا عباد يجب  
 الفرار عليها ولا يجب فعلها سوى الفرار من الزحف بقصد  
 التحيز الي فيئة يجوز واذا تحيز اليها لا يجب القتال في الاصح  
 ح **قوله** ويقتل كل كافر ولو راهبا واجيرا وشيخا واعيا وزنا  
 وان لم يكن فيهم قتال ولا راي **قوله** والا من يرق بالاسر من  
 صبي ومجنون ومن به رق وانثى وخنثى **قوله** ولم يقتل ولا القتال  
 السب للاسلام والمسلمين اي من المرأة والخنثى كما قيد  
 بذلك في شروط بخلاف الصبي والمجنون فسبهما لا يقتضي  
 جواز قتلها **قوله** والحاق بالكرسي للنهي وللحاق اي

القياس فهو مجرور عطفا على قوله للنهي كذا بخط شيخنا  
 الزيايدي **قوله** وارسل ما عليهم وتبينتهم في غفلة اي الاغارة  
 عليهم ليلا **قوله** ويجوز حصارهم قال تعالى فخذوهم واحصروهم  
 ولانه الى اخره **قوله** فلا يجوز قتلهم بما يعمر ولا حصارهم **قوله**  
 بذلك اي بما يعمر **قوله** ان كان فيهم معصوم من مسلم او زنا  
**قوله** ويجوز عقوبتهم لاجه ويجوز اطلاق بنائهم وشجرهم  
 لحاجة القتال والظفر بهم للاتباع في غل بني النصر النازل  
 فيه اول الحشر كما زعموه فسادا وفي كروم اهل الطائف رواه  
 البيهقي بل يجب جميع ذلك عند توقف ظفرنا بهم عليه وكذا  
 يجوز اتلافنا ان لم يرج حصوله لنا اغاظة واضعافا لهم و  
 تشديدا عليهم وقد قال تعالى ولا يطمون موطيا يغيظ الكفار  
 الآية فان ظن حصوله لنا كره اتلافه حفظا لحق الغامضين  
 ولا يحرم لانه قد يظن شيئا فيظهر خلافه وحرمان اتلاف الحيوان  
 محترم لحرمة وللهي عن ذبح الحيوان لغير ما حله الا الحاجة  
 كحل يقاتلون عليها فيجوز اتلافها لرفعهم او لظفر بهم  
 كما يجوز قتل الذراري عند الترس بهم بل اولى وكشي عننا  
 وخفنا رجوعه اليهم وضرره لنا فيجوز اتلافه دفعا لضرره  
 اما غير المحترم كالخنزير فيجوز بل ليس اتلافه مطلقا **قوله**  
 هو ما صح في الروضة المعتمد ما في الروضة فيضرب الترس  
 مطلقا اي سوادعت ضرورة الى ذلك ام لا بخلاف ما اذا كان الترس  
 ادبيا معصوما بايمان او امان ففيه التفصيل وهو انه دعت  
 ضرورة الى ذلك بان كانوا بحيث لو تركوا غلبونا جاز وفي  
 الترس الادبي المعصوم بخلاف ما اذا كان الترس منهم فيري



الرمي مطلقا اذا كان منهم ويفرق بان الادمي المحترم محقون  
الدم لحرمة الدين والعهد فلم يجز رميهم بلا ضرورة والذاري  
حقنوا الحق الغافلين فجاز رميهم بلا ضرورة **قوله** لو ارثه ان كان  
اي ما لم يكن وارثه بدار الحرب والا فلا توارث بينهما **باب**  
**الجزية قوله** وهو اسم لخراج مجعول على اهل الزمة سميت بذلك  
لانها اجزت اي القتل وشرعا مال يلتزمه الكافر بعقد مخصوص  
وعقب المصنف الجزية للجهاد وهو قتال المشركين لان الله تعالى  
عنا قتالهم باعطائهم وليس في مقابلة كفر ولا تقرير عليه  
جزما بل فيه نوع اذلال لهم واختلاف الاصحاب فيما يقابلها  
فقل هو سكنى الدار وقيل تركهم قتالهم في دارنا وقال الامام  
الوجه ان يجمع مقاصد الكافرين تقرير وحقق دم ومال  
ونسا وذرية وذب عنه وتجعل الجزية في مقابله وتنقطع مشروعيها  
بنزول عيسى لانهم لا يبقون لهم شبهة بوجه فلم يقبل منهم  
الا الاسلام وهذا من شرعنا لانه انما ينزل حاكمه متلقيا له  
عليه السلام من القرآن والسنة والاجماع او عن اجتهاد النبي  
صلى الله عليه وسلم لانه لا يخطى كما هو الصواب المقرر في محله  
انتهى ابن حجر **قوله** اي لا تنقض يقال جزيت ديني اي قضيته وجهها  
جزى كفديه وفري والعقود التي تفيد الامن ثلاثة امان  
وهدنة وجزية لان التامين ان يتعلق بمحصور فهو الامان  
او باهل اقليم او بلد فان كان الى غاية فهو الهدنة وستاق  
اولا الى غاية فهو الجزية وهما مختصان بالامام بخلاف الامان  
وقضيته ان تامين الامام غير محصورين لا يسمى امانا وان  
الجزية لا تصح في محصورين وليس مراد امير المؤمنين **قوله** سنوا

بهم اي اجروهم على طريقة اهل الكتاب **قوله** وصيغتها عبارت  
في منهجه مع الشرح وشرط فيها اي الصيغة مامر في شروطها في  
البيع من نحو اتصال القبول بالايجاب وعدم صحتهما معلقة  
او موقفة وذكر الجزية وقدرها كالثمن في البيع والصيغة ايجابا  
كما قررتم الخ وقبولا نحو قبلنا ورضينا فعلى هذا يشترط فيها الا  
يجاب والقبول كما هو المنقول فكان ينبغي للشيخ ان ينبذ على  
اشترط القبول فان سكوته عنه يدل على عدم اشترط القبول  
فان سكوته وليس كذلك **قوله** الامام او نائبه **قوله** اي ان يلتزموا  
كجزية وتنقاد والحكمة اذ ذلك لان الجزية والانقياد كالعوض  
عن التقرير فيجب ذكرها كالثمن في المبيع **قوله** دينار رجل كون  
اقلها دينار عند قوتنا والا فقد نقل الدار عن المذهب  
انه يجوز عقدها باقل من دينار ونقله الاذري وقال انه ظاهر  
متجه واحدا اكثر الجزية **قوله** اي محتمل تفسيره بالا وضحه من  
المعاقبة في حرف العين المهملة معافر قيل هو مفرد على غير قياس  
وقيل هو جمع معفر سمي به معافرا بن مروينسب اليه على  
لفظه فيقال ثوب معافر تسمى القبيلة باسم الاب وهو  
حي من احيا اليمن وفي حرف العين المعجمة المففر بكسر الميم و  
سكون الفين المعجمة ما يلبس تحت البيضة **قوله** والمنقول  
تعين الدينار وانما امتنع عقدها بما قيمته دينارا لان قيمته  
قد تنقضي آخر الحول **قوله** عن رجل فلا يصح عقدها مع امرأة  
ولا جزية عليها **قوله** تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى  
**قوله** تعالى وهم صاغرون وهو خطاب للذكور وحكي ابن المنذر  
فيه الاجماع وروي البيهقي عن عمر انه كتب الى امير الاجناد



لا تأخذ الجزية من النساء والصبيان **قوله** ولا الخنثى فلا جزية عليه  
لاحتمال كونه انثى فان باننت ذكوريته وعقد له الجزية طالبنا  
بجزية المرأة الماضية عملا بما في نفي الامر بخلاف ما لو دخل خنثى  
دارنا وهي مرة ثم اطلعنا عليه لاناخذ منه بشئ لما مضى لعدم عقد  
الجزية والخنثى كذلك اذا باننت ذكوريته ولم يعقد له الجزية وعلى  
هذا التفصيل يحل اطلاق من صح الاخذ منه ومن صح عزمه **قوله**  
فلا يصح عقدها مع الرقيق ولو لم بعضها ولا جزية على متخص  
الرق اجماعا وعلى المبعوض على المذهب **قوله** مرأي من قوله خذ  
من كل حاله ويصح ان يكون لحقن الدم وهو يحقون الدم **قوله**  
بالغ اي عاقل فلا يصح عقدها مع صبي ولا مجنون ولا من وليهما  
لعدم تكليفهما ولا جزية عليهما ان كان المجنون بالغاً ولو بعد  
عقد الجزية ان اطبق جنونه فان تقطع وكان قليلا كساعة  
من شهر لزومه ولا عبرة بهذا الزمن اليسير وكذا لا انزل سير  
زمن الافاقه فاذا بلغ سنة وجبت جزيتها **قوله** له كتاب اي مطلق  
كتاب ولهذا مثل الشيخ بصحف ابراهيم **قوله** او شبهة كتاب كاليهودي  
والنصراني من العرب والعجم **قوله** لاجره الاعلا **قوله** بعد نسخه بان  
علمنا تمسكه به قبل نسخه او معه او شككت في وقته ولو كان  
تمسكه بعد التبديل فيه وان لم يجتنب المبزل منه اما اذا علمنا  
تمسكه الجزية بعد نسخه كن تهود بعد بعثة عيسى فلا تنفقد  
الجزية لفرعه لتمسكه بدين سقطت حرمة ولا من لا كتاب  
له ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان والشهسي والقهر وحكم  
السامرة هنا كيهودي النكاح الا ان يشك في امرهم فيقرون  
بالجزية **قوله** تمسكه بصحف ابراهيم وصحف شيت وهو

ولرادم لصلبه وزبور اودلان الله تعالى انزل عليهم صحفا  
فقال صحف ابراهيم وموسى وقال وانه لفي زبر الاولين ونسب  
كتابا نصي عليه الشافعي فاندرجوا في قوله تعالى من الذين  
اوتوا الكتاب **قوله** وما من من الآية والخبر **قوله** ما كسبة غير فقير  
وليست بشئ من ذلك السفية فلا يصح عقده ولا عقد وليه بالكسر  
من دينار خلافا للقاضي والمالك كسبة لها حالتان احدها ان  
يعقد على الاوصاف فتستحب المالك كسبة عند العقد وعند  
العقد ايضا الثانية ان تعقد على الاشخاص فلا تجوز المالك كسبة  
عند الاخذ بل عند العقد فقط وبهذا يجمع بين الكلامين **قوله**  
خروجها من الخلاف اي بخلاف ابي حنيفة فانه لا يجزها الا كركل  
وتردد الزركشي في ضابط الغنا والتوسط ويتجه انه كالنفقة  
بجامع انه في مقابلة منفعة تعود اليه لا العاقلة اذ لا مواساة  
ولا العرف لانه مختلف كما يصرح به اختلاف ضابطها باختلاف  
الابواب انتهى ابن حجر والمعتمد انه كالعاقلة رملح **قوله** فان  
ابواب الجزية اطلقه تبع الاصله وقد حمله في الروضة و  
صلها بتعال لامام على الامتناع منها عنادا فالعاجز المستهل  
لا ينتقض عهده وهو كذلك كما في الروضة واصليها عن الماوردي  
انتهى ابن قاسم بالمعنى والذي قاله الماوردي راي ضعيف  
فلا فرق بين الواحد والجماعة رملح **قوله** بما لا يدينون به  
امام يدينون به كقولهم القرآن ليس من عند الله تعالى وقولهم  
الله ثالث ثلاثة فلا انتقاض به مطلقا **قوله** اودينه او الاسلام  
او فعل نحوها كقتل مسلم عدا او قذفه **قوله** ولو باسهم نكاح والمراد  
ان يعقد عليها حال اسلامها فلو عقد على كافرة ثم اسلمت



بعد الرجول فاصابها في العدة لم ينقص عهده فقد يسلم فيستر  
 نكاحه قال شيخنا البلقيني والقياس ان لو اوطه بغلام مسلم  
 كذلك انتهى عراقى **قوله** على عورة قال ابو محمد حدثنا ابو اسحاق  
 عن يزيد ابن جبيب ان عمرو ابن العاص اسما مال قبلى  
 من قبط مصر لانه استقر عنده انه كان يظاهر الروم على  
 عورات المسلمين فكتب بذلك اليهم فاخذ منه بضعة وخمسين  
 اردب دنانير من نيل الزايد في النيل الزايد للشهاب الحجازى وجاء  
 في بعض الروايات انه كان سبعة وخمسين اردبا **قوله** او نحوها اي  
 نحو العين كالطبقة **قوله** ان شرط انتقاض عهده به هذا هو المقتضى  
 قال شيخنا القاضى تاج الدين ابن السبكي في التوشيح لا ينبغي ان  
 يفهم من عدم الانتقاض انه لا يقتل فان ذلك لا يلزم وقد حقق  
 ذلك الوالد في كتاب السيف المسلول على من سب الرسول وصححه  
 انه يقتل وان قلنا بعدم انتقاض العهد انتهى عراقى **قوله** واعتق  
 اي واسما عهدهم لنا صوت ناقوس فلهو معطوف على قولهم واسما  
 قوله واظهار عير فلهو معطوف على اظهار شرب خمر ولو قدمه عليه  
 كان اخصر والناقوس ما يضرب به النصارى لافوقات الصلوات  
 بخلاف ما اذا اظهروها بينهم كان افرادا في قرية وقوله كاظهار  
 حمل خمر الخ لما فيه من اظهار شعائر الكفر **قوله** المتعبد فيهما ولو مع  
 غيره على المعتمد اما الكنيسة فان قصرها على اهل دينهم فوجها  
 المعتمد منهما الجواز ايضا قال الشيخ عز الدين لا يجوز  
 للمسلم دخول كنائس اهل الزمة الا باذنهم لانهم يكرهون  
 دخوله اليها ومقتضى ذلك الجواز بالاذن وهو محمول على  
 ما اذا لم يكن فيها صورة فان كان وحى لا تنفك عن ذلك حرم

وكذا

وكذا كل بيت فيه صورة هذا اذا كانت ما يقرون عليها والاجاز  
 دخولها بغير اذنها لانها واجبة الازالة وغالب كنايسهم  
 لان بهذه الصفة من الخطيب **قوله** بلا اذن قيد في الاخير فقط  
 اي الاحتاج الى الكل والشرب ونحوها فلا يجوز اما اذا اذن لهم  
 المسلم البالغ في دخول المسجد فانه يجوز له دخوله ويظهر  
 ان جلوسى المفتى للافتاء فيه كذلك وكذلك جلوسى قاض  
 المحكم فيه كذلك ولا فرق فيه بين ان يكون جنبا ام لا وهذا  
 بالنسبة للممكن اما هو فحرام عليه الملك مع الجنابة لانه  
 مخاطب بالفروع خطاب عقاب ح شيخنا الرمالى باب  
 الغسل بالمعنى **قوله** ومن ركوب خيل واستثنى الجوينى البرا  
 الحسياسة وخروج بالخيل غيرها كالحير والبغال ولو نفيسة  
 لانهم يهيمون بالهمة **قوله** نحو هدير كرواص متهير اللهم  
 عنا بخلاف بردعة وركب خشبا او نحوه ويامرون بالركوب  
 عرضا وقيل اللهم الاستواء واستحسن الشيخان الفرق بين  
 المسافة البعيدة والقريبة قال ابن كج وهذا في الزكور البالغين  
 اي العقل ويمنعون من حمل السلاح وتختهم ولو بفضة  
 واستخدم مملوك قاذف كرنجى ومن خرمه الامراكا ذكرها  
 ابن الصلاح واستحسنه في الاولى الزركشى ومثلها الثانية  
 بل اولى **قوله** والمراد بالفرض ان يجعل رحلته في جانب وظهره  
 في جانب **قوله** ويومرون وجوبا اي اذا كانوا في دارنا اي وان  
 دخل دارنا برسالة او تجارة وان قصرت مدة اختلاطه بنا  
 كما اقتضاه اطلاقهم ويشترط في المأمور ان يكون بالغاعاقلا  
 ولا فرق في المأمور بين الزكور والاناث اما اذا لم يكونوا في دار

دين



الاسلام فلم يترك الغيار **قوله** ومليس وذلك ان عمر صالحهم  
 على تغيير دينهم يحضر من الصحابة كما رواه البيهقي وانما لم يفعل  
 النبي صلى الله عليه وسلم بيهود المدينة ونصارى نجران لا  
 نلهم كما نلوا قليلين معروفين فلما كثروا في زمن الصحابة وخافوا  
 من التباسهم بالمسلمين احتاجوا الى تمييز ذلك **قوله** الاحمر والاسود  
 وسود وبالسامري الاحمر هذا هو المعتاد في كل الارض من المتقدمة  
 والمجوس فلا يرد كون الاصفر كان زي الانصار كما حكي والملايكة  
 يوم بدر كانوا اثرا وروهم به لغلبة الصفرة في الوانهم الناشية  
 عن زيادة فساد قلوبهم ولو ارادوا التغيير بغير المعتاد منعوا  
 خشية التباس وتوهم ذمية بتخالف لون خفيها ومثلها  
 الخنثى ثم لم يمانع فان خالفوا بان اظهروا شيئا مذكرا عزروا وان  
 لم يشترط في العقد لم ينتقض عهدهم وان شرط انتقاضه  
 به لانهم يترددون به **قوله** ولا يمكن كافر ولو ذميا **قوله** من سكن  
 الحجاز فرع لو اراد كافر ان يتخذ دارا بالحجاز ولم يسكنها لم يجز  
 لان ما حرم استعمال حرم اتخاذه كالاواني والالات اللهم واليه  
 يشير قول الامام الشافعي ولا يتخذ الذي شيئا من الحجاز  
 دارا **قوله** وقراها كالايايف ملكة وخير للمدينة دون  
 اليمن فيقرون فيه لانه ليس من الحجاز وان كان من جزيرة  
 العرب ولم يخرج عمر ولا احد من الخلفاء اهل الزمة من اليمن  
 وانما امره باخراج اهل نجران من جزيرة العرب وليست  
 من الحجاز لنقضهم العهد بالكلية الربا المشروط عليهم  
 ترك بغيته وشرعها المولى **قوله** اخر ما تكلم به لعل المراد  
 فيما يتعلق بالكفار **قوله** اخرجوا اليهود من الحجاز

والان

ولا يخرج احدهم منه واقهره فيما عداه من اليمن ونجران وسمى ذلك  
 حجازا لانه جزيرتين نجد وتهامة فلو دخله بلا اذن امام اخرج  
 منه لعدم ادته وعز علماء التحريم وان ذلك من الحجاز لدخوله  
 لجزيرة بخلاف ما اذا جهله ولا يؤذن له في دخوله الحجاز **قوله**  
 غير حرم مكة الاصلحة لنا وتجارة فيها كبر حجة وعقد ذمة  
 وهدينة والابان لم يكن فيها كبر حجة وعقد ذمة وهدينة  
 فلا ياذن له الا باخذ شي من متاعها كعشر او نصفه بحسب اجتهاد  
 الامام ولا يغتم في كل سنة الامرة واحدة كالجزية **قوله** ثلاثة ايام  
 غير يومي الدخول والخروج لان الاكثر منها اقامة الاقامة وهو ممنوع  
 منها ثم **قوله** لا الزيادة على ذلك ان اقام بموضع واحد فلو اقام  
 بموضع ثلاثة ايام ثم انتقل الى اخراي وبينهما مسافة القصر  
 وهكذا فلا منع **قوله** والمراد جميع الحرم بالجماع المفسر بن قال  
 الماوردي وكل موضع ذكر الله فيه المسجد الحرام والمراد به  
 الحرم الا قوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام والمراد  
 به الكعبة **قوله** صلى الله عليه وايضا والمراد جميع الحرم لقوله تعالى وان  
 خفت عيلة اي فقرا بمنعهم من الحرم وانقطاع ما كان لكم بقدر  
 من المكاسب فيسوف يفنيكم الله من فضله ومعلوم ان  
 الجلب انما يجلب الى البلد لا الى المسجد نفسه والمعنى في  
 ذلك انهم اخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم منه فعوقبوا  
 بالمنع من دخوله بكل حال فان كان رسول الله خرج له بنفسه  
 او نايبه يسمعه ويخبر الامام وان دخله ومرض فيه ونقل  
 منه وان خيف موته **قوله** لتقديه ولان المحل غير قابل لذلك  
 بالاذن فلا يؤثر فيه الاذن نعم ان تهرى بعد دفنه ترك

ومهم



وليس حرم المدينة كحرم مكة فيما ذكر لاختصاصه بالسنة وفيه  
 خبر الشيخين لا يوجب بعد العام مشرك وثبت انه صلى الله  
 عليه وسلم ادخل الكفار مسجده وكان ذلك بعد نزول براءة واما  
 غير الحجاز فلكل كافر دخوله بامان **قوله** وشق نقله منه لتقطعه  
 او بعد المسافة من غير الحجاز او نحو ذلك **قوله** دفن هناك للضرورة  
 نعم الحربي لا يجب دفنه وتغري الكلاب عليه فان تاذى الناس  
 برايحته ورورى اما اذا الريش نقله بان سهل قبل تغيره فينقل  
 بخلاف غيره من الحجاز فانه لا ينقل منه ان شق نقله او خيق منه  
 وهذا هو المصنف حرمي **باب العدة قوله** من الهدون اي  
 مشتقة منه اي السكون لان مال الكفار سكن بالصلح معهم  
 يقال هدن الرجل واهدنته اذا سكنته وهدن هدونا سكن  
**قوله** مصالحة مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل اي مصالحة  
 الامام اهل الحرب على ترك القتال **قوله** عام الحديبية بتخفيف  
 الياء وتشديد ها وهي قرية صغيرة سميت ببيير عند مسجد الشجرة وهي  
 شجرة بايع الصحابة تحتها وهي على نحو مرحلة من مكة انتهى كرماني  
 وكانت سببا لفتح مكة لان اهلها لما خالطوا المسلمين وسمعوا  
 القرآن اسلم منهم خلق كثير اكثر من اسلم قبل **قوله** جواز اي اصاله  
 والا فالوجه وجوبها اذا ترتب على تركها الحوق ضررنا لا يمكن  
 تداركه **قوله** الامام ولو بناي به ان كانت للكفار مطلقا  
 او اهل اقليم كالروم والهند لانها من الامور العظام لما فيها من ترك  
 القتال على الاطلاق او في جهة ولما فيها من الاخطار وانه لا بد فيها  
 من رعاية مصلحة تنافا للايق تفويضها للامام او انايية والوالي  
 باقليم مهادة بعض من ولايته لتفويض مصلحة الاقليم اليه

وقضية

وقضية كلامه كما صله انه لا يهادن جميع اهل الاقليم وبه صرح  
 الفوراني لكن صرح العمري بان له ذلك وهو المصنف **قوله**  
 لمصلحة فلا يكفي انتفاء المفسدة قال تعالى فلا تهنوا وتدعوا الي  
 السلم وانتم الاعلون والمصلحة كضعف القلة عدد واهبة ورجا  
 اسلام او بزل جزية ولو بلا ضعف فيهما **قوله** لاية فسيحوا في الارض  
 اربعة اشهر فانه انزلت في اقوى ما كان عليه الصلاة والسلام  
 عند منصرفه من تبوك **قوله** هادن صفوان ابن امية اربعة اشهر  
 قال الماوردي ومحل في النفوس اما اموالهم فيجوز العقد عليها  
 موبدا **قوله** بداله اي النقص او مسلم معين عدل ذي راي في الحرب  
 يعرف مصلحة في فعلها وتركها اي لا رجل منهم لان الكافر لا يحكم  
 علينا ولا الفاسق ولا من لا راي له **قوله** ولا يجوز له ان يزيد على  
 المرة المشروعة العقد به وهو اربعة اشهر عند قوتنا **قوله** والاية  
 وهي الزيادة الى عشر سنين عند ضعفنا ولا يجوز هادنكم ما شا  
 شاء الله للجهالة واما قوله صلى الله عليه وسلم هادنكم ما شا  
 اذنه تعالى فلا نه يعلم ما عند الله تعالى بالوحى دون غيره **قوله**  
 هادن قريشا هذه المرة فلا يجوز اكثر منها الا في عقود متفرقة  
 بشرط ان لا يزيد كل عقد على عشرة ذكراه الفولاني وغيره ولو دخل  
 اليها بامان لسماع كلام الله تعالى واستمع في مجالس يحصل  
 بها البيان لم يهل اربعة اشهر لحصول عوضه **قوله** فان زيد  
 على الجائز منها بحسب المصلحة او الحاجة **قوله** بطل الترابدعلا  
 بتفريق الصفقة وعقد الهدنة للنساء والحناني لا يتقيد مدة  
**قوله** ويفسر العقد اطلاقه لاقتضائه التابيد وهو متبع  
 لمناقاة مقصودة من المصلحة **قوله** ولا يجوز عقدها الخ اي



من غير ضرورة فان كان ثم ضرورة كان لنا ان يعذبون الاسرى او  
احاطوا بنا وخفنا اصطلاحهم جاز الرفع اليهم بل وجب ولا  
يكونه وهل العقد صحيح في هذه الحالة قال الاذري عبارة كثير  
تفهم صحته وهو عقد والظاهر بطلانه وهو قضية كلام  
الجمهور انتهى وهذا هو المعتمد على واستشكل الاسنوي وجوب  
ذلك بانه مخالف لما في السير من ندب فلك الاسرى واجيب عنه  
بحمل ما هنا على عدم تعذيب الاسرى او خوف اصطلاحهم  
**قوله** لما امر وهو قوله تعالى فلا تهنوا الآية **قوله** وترك ما لنا اي الذي  
لنا فاموصولة بمعنى الذي كما يشير اليه حل الش حيث قال من مسلم  
او غيره **قوله** وعقد الزمة لهم بدينا راي لكل واحد **قوله** مسلمان  
اي قبل الهدنة اما بعدها فيعطى لانه لم يعتق في هذه فيبيعه الامام  
لمسلم ويرد قيمته او يرفع له قيمته من بيت المال ويعتقه الامام  
ح ومحل ما لم يعتقه سيده وعبارة الروض شرحه ولو هاجر قبل  
الهدنة او بعدها العبد او الامة ولو مستولدة ومكاتبته ثم اسلم  
كل منهما اعتق لانه اذا جازا قاهر النفسه ملك نفسه بالقهر  
فيعتق او اسلم ثم هاجر قبل الهدنة فكذا يعتق لوقوع قهره حال  
الاباحة او بعدها فلا يعتق لان امواله لم يخطورة فلا يملكها المسلم  
بالاستيلاء بالاستيلاء ولا يرد الي سيده لانه جاء مسلما مرغما  
والظاهر انه يسترقه ويهينه ولا عشرة له تخيه بل يعتقه السيد  
فان لم يفعل باعه الامام عليه مسلم او اشتراه للمسلمين عبارة  
الاصل او دفع قيمته من بيت المال واعتقه عنهم ولهم ولاوه  
واعلم ان الهجرة ليست شرطا في اعتقه بل الشرط فيه ان يغلب  
على نفسه قبل الاسلام ان كانت هدنة ومطلقا ان لم تكن

فلو هرب

فلو هرب الي مامن ثم اسلم ولو بعد الهدنة او اسلم ثم هرب  
قبلها اعتق وان لم يهاجر فلم مات قبل هجرته مات حرا يرث و  
يوري وانما ذكر واهجرته لا يثبها يعلم اعتقه غالب **قوله** ولانه البضع  
ليس بمال فلا يشمله الامان كما لا يشمل زوجته واما قوله تعالى  
واتوهم اي الازواج ما انفقوا اي من المهور فهو وان كان  
ظاهرا في وجوب الغرم محتمل لنديه الصادق به عدم الوجوب  
الموافق للاصل لان الاصل في الامران يكون للوجوب ورجحوه  
على الوجوب لما قام عندهم في ذلك وهو ان الاصل براءة الزمة **قوله**  
اي ما يامنون فيه منا ومن اهل العهد ولو بطرف بلادنا فيما يظهر  
ابن حجر ونقل عن البحر انه لو كان مائنان لزم الامام الحاقه  
بمسكنه منهما ولو كان يسكن بلدين لخبر الامام قاله في الحاشي  
ونص عليه في الام انتهى تصحيح بخلاف تاذي اهل الحرب **قوله**  
ويجوز امان الخ هذا مصدر مضاف للفاعل وقوله جريبا  
مفعول **قوله** كل مسلم مختار ولو امرأة وعبد لان عمر امان عبد  
على جميع الجيش وفاسق وان كان فسقه بسبب معونته  
للمحريين علينا ح رملي وسيفها **قوله** ونحو جاسوس والجاسوس  
صاحب نفي الشر والناموس صاحب نفي الخير **قوله** لانه  
مفهور بايديهم الخ ولان الامان يقتضي ان المؤمن امانا وهذا  
ليس بمؤمن **قوله** ولا امان حزبي غير محصور كما هل ناحية وبلد  
اي بالنسبة للاحادد لا للامام ح اما اسير الرار وهو المطلق  
ببلادهم المنوع من الخروج منها فيصح امانه كالتاجر وهو المعنى  
خلاف الاسنوي ثم رملي قال الماوردي واما يكون مومنا امانا  
بدارهم لا غير الا ان يصرح بالامان في غيرها وهو المعتمد **قوله**



ليلا يفسد باب الجهاد قال اللوهيلوني وعلم من لفظه انه يجوز  
 امان النسيان غير المحصورات قال شيخنا وعلم من التعليل ايضا  
 انه لو ادى امان الاحاطة بصور الي سر باب الجهاد امتنع وهو  
 كذلك وقاب الضابط وعلم من الضابط انه ليس المراد بالمحصور  
 المذكور في النكاح بل محصور خاص بما هنا وهو امان من لم  
 يفسد باب الفروغنا ومن سوى بين ما هنا وما في النكاح فتد  
 وهم حرمي قال الامام ولو امان مائة الف من مائة الف منهم فكل  
 واحد لم يؤمن الا واحد لكن اذا اظهر الانسداد رد الجميع قال  
 الرافعي وهو ظاهر ان امنوهم دفعة فان وقع مرتبا فينبغي صحة  
 الاول فالاول الى ظهور الخلل واختاره النووي وقال انه مراد  
 الامام **قوله** ولا امان اسير مصدر مضاف للمفعول بعد حذف  
 الفاعل يعني ان الواحد منا اذا اراد ان يؤمن اسيرا فانه  
 يمتنع عليه تامينه **قوله** غير الامام لانه بالاسير ثبت فيه حق  
 لنا وغيره فلا يفوت بالامان وكتب ايضا وقال مسلم او جماعة  
 كنا امناه لم يقبل لانهم لم يشهدوا على فضل انفسهم ولو قال  
 واحد وشهد اثنان قبلت حرمي **قوله** قال الماوردي وغيره من  
 هو بيده هذا هو المعتمد امان اسره فيومنه ان كان باقيا بيده  
 لم يقبضه الامام **قوله** ولا ضعف بنا اما الزايد لضعفنا المنوط  
 بنظر الامام فهو في الهرة ومحل ذلك في الرجال اما النساء  
 مثلهن الخنثى فلا يتقيد بمدة لان الرجال امنوا من سنة  
 ليلا يترك الجهاد والمرأة والخنثى ليسا من اهلها واستثنى الماوردي  
 والرويان المال فلا يتقيد بمدة واعتمدتم ايضا عدم التقيد  
 في المال والذرية بمدة وانما يصح الامان بما يفيد مقصوده ولو

رسالة ولو كان الرسول كافرا واسارة مفهومة ولو من ناطق و  
 كتابة وتعليقا بغرر كقوله ان جازيد فقد امتنك لبنا الباب  
 على التوسعة لحقن الدم كما يفيد اللفظ صريحا او كناية مع  
 النية والتصریح كما امتنك او اجرتك وانت في امانى وانا بجار  
 وانت امن ولا باسى عليك ولا تنزع ومترى بالعجبية لاي  
 لا خوف عليك والكناية كان على ما تحب او كن كيف شئت ان  
 الكافر الا امان بان بلغه ولم يرد والافلو ببرد مسلم فقتله ولو  
 كان هو الذي امنه ولا بد من قبول الكافر الا امان كما بحثه الامام  
 وجري عليه النووي والرافعي كالفراحي وليس بهذا الامام بلا  
 تهمة لانه لازم من جانبنا اما بالتهمة فينبذه الامام والمؤمن  
**قوله** فان اطلق حمل على اربعة اشهر ع اي بخلاف نظيره من  
 المسكنة فيفسد **قوله** ولو ترفع الخ واشعر تعبيرة بالتحا  
 اعتبار رضى الخصمين وهو قضية كلام الفرائي ولكن عامة  
 الاصحاب على اعتبار رضى واحد اذا استعدي على خصمه انتهى  
 ابن قاسم **قوله** في نكاح او غيره هذا يتناول ما اذا رفع المسلم  
 والذي الى الحاكم في شأن نكاح الذي فليست طرق سبلا خلاف  
 في غير الاولى والاخيرة اما جري خلاف في الاولى والاخيرة لعدم  
 وجود مسلم فيهما ولم يجب فيما عداها الوجود مسلم **قوله**  
 واما فيهما اي في الاولى والاخيرة **باب الخراج** **قوله** فلا الجزية  
 ولا يؤخذ من اراضي من لا جزية عليه كصبي وامرأة ويلزمهم  
 ذلك زرعوا ام لا ولهم بيع تلك الارض وهبتها واجارتها  
 واذا اجار بعضهم مسلما فالخراج على المكثري والاجرة على  
 المالكى وان باعها انتقل الواجب الي رقبته ويسقط الخراج

كم



بالاسلام لما امرانه جزية ولهذا اي وكونها ملكا لله المعلوم  
 ما ذكر كان بيع دور مكة جازا لانها فتحت صلى الله عليه وسلم  
**باب السبق** والرمي **قوله** السبق بالسكون مصدر سبق  
 اي تقدم وبالسبق المالك الموضوع بين اهل السباق **قوله**  
 ونحوها نحو الخيل والبغال والابل والفيلة ونحو السهام المزاريق  
 وهي الرماح القصيرة وكل الة قتال وهذا الباب من مبتكرات  
 امامنا الشافعي التي لم يسبق اليها لما قاله المزني وغيره و  
 لمساواة المشاملة للمناضلة سنة للرجال المسلمين بقصد  
 الجهاد بالاجماع ولقوله تعالى واعزوا لله ما استطعتم من  
 قوة وفسر النبي صلى الله عليه وسلم القوة بالرمي والخبر ان  
 كانت العضبان اقة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبق  
 فيها اعرابي على فتعود له فسبقها فشق ذلك على المسلمين  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حقا على الله تعالى  
 ان لا يرفع شيئا من هذه الدنيا الا وضعه وخبر سلمة ابن الاكوع  
 خرج النبي صلى الله عليه وسلم على قوم من اسلم يتناضلون فقال  
 ارموا بني اسماعيل فان ابوك كان راميا رواه البخاري ويكره  
 علم الرمي تركه كراهة شديدة فان قصد بذلك غير الجهاد كان  
 حراما مباحا لان الاعمال بالنيات وان قصد محرما قطع الطريق  
 كان حراما اما النساء فصرح الصيمري بمنع ذلك لهن واقره  
 الشيخان قال الزركشي ومراده انه لا يجوز بعوض لا مطلقا فقد  
 روي ابوداود باسناد صحيح ان عايشة رضي الله عنها وعن  
 ابوينها سبقت النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** واجار بالير  
 ومحل حل الرمي اذا كان لغير جهة الرامي اما لورمي كل الي صاحبه

فحرام قطعاً لانه يؤذي كثير انحر لو كان عندهما خندق بحيث  
 يغلّب على ظنهما سلا متهماً منه لم يحرم ويحل اصطفاً للحياة  
 لما ذق في صنعة غلب على ظنه سلامته منها وقصد ترغيب  
 الناس في اعتماد معرفته كما يؤخذها ذكره المصنف في فتاويه في  
 البيع ويؤخذ ايضاً من انواع اللعب الخطرة من الماذق بها حيث  
 غلب على الظن سلامته ويحل التفرج على ذلك ثم رمل على المنهاج  
**قوله** مسلاة وابر لزاة بالزاي والنون وهي التي لها راس رقيق  
 وحديدتها عريضة تكون مع الديلم وهي جيل من الناس كما في الصحاح  
 وذلك لانها اسلحة يرمي بها ويتقى بها الاصابة كالسهم **قوله**  
 ولو يعوض لان فيه حثاً على الاستعداد للجهاد ويعتبر في باذله  
 لا قابله اطلاق تصرف فليس للولي صرف شيء من مال موليه فيه  
 بخلاف تعلم خوقران او علم فلا يجوز على الكلاب ومهارشة الد  
 ومناطحة الكباش لا يعوض ولا بغيره لان ذلك يفسده ومن  
 ومن فعل قوم لوط الذين اهلكهم الله بذنوبهم **قوله** لا سبق  
 ويروي سبق بسكون الموحدة مصدر او بفتحها وهو المال الذي  
 يدفع الي السابق قال الشافعي الخف للابل والحافر للخيل والنصل  
 كل نصل من سحر **قوله** كطير وصراع بعوض لانهما ليسا من انواع  
 القتال فان قيل فصرع النبي صلى الله عليه وسلم رواه ابوداود اجيب  
 بان الغرض من مضارعة له ان يوريه شدته ليسلم بدليل  
 انه لما صرعه فاسلم رد عليه غنمه فان كان ذلك بغير عوض  
 جاز وكذا كل مال ينتفع به في الحرب كالشبال والمسابقة على  
 البقر فيجوز بلا عوض واما اللقاف بالمشاة والعامّة تقول  
 بالدرال فلا نقل فيه قال الاذري والاشبه جوازه لانه ينفع

ح

يكة



في حال المسابقة وقد يمنع خشية الضرر ان كل يحصر على  
اصابة صاحبه كاللحام وهذا هو الظاهر في الخطيب **قوله** وكره  
مجن المجن وزان مقود خشية في طرفها اعوجاج مثل الصور  
قال ابن دريد كل عود مطرف الراس فهو مجن والجمع المجان  
والمجنون وزان رسول جبل مشرف بمكة **قوله** ويندق يرى به  
الحفرة ونحوها والمراد به ما يوكل ويلعب به في العيد اما بندق  
الرصاص والطين فتصح المسابقة عليه لانه نكايه في الحرب  
اشد من السهام رملح **قوله** وعموم واما الغطس في الماء فاجرت  
العادة بالاستعانة به في الحرب فلما السباحة فيجوز بلا عوض والا  
فلا يجوز **قوله** بعوض والا فباح **قوله** لا يهام ذلك ادخال البندق  
قد تقدم انفا ادخال البندق وان فيه تفضيلا بل قال الزركشي  
قضية كلامهم ان الرمي بالبندق على قوسى انه لا خلاف في جوازه  
قال وهو اقرب **قوله** لا يحلل بكسر الهمزة سمي محلا لانه يحلل  
العقد ويخرجه عن صورة القمار المحرمة **قوله** ان سبق اخذ ما  
لها وان سبق لم يغرم شيئا فلا بد من شرط ذلك في صلب العقد  
**قوله** ان سبق بفتح اوله على البناء للفاعل **قوله** وان سبق  
بضم اوله على البناء للمفعول **قوله** فان سبقهما قال الزركشي والصواب  
الممكنه في المحلل ثمانية ان يسبقهما ويجيبهما معا او مرتبا ان  
يتوسط بينهما ويكون مع اولهما او ثانيهما او يجرى الثلاثة  
معا ولا يخفى الحكم فيها اقول حكم الاولين ان ياخذ المحلل  
الجميع والثالثة لاشي والرابعة للاول والخامسة كذلك  
والسادسة للاول والمحلل والسابعة للاول والثامنة  
لاشي انتهى عميره وأشار اليه الشيخ المولى فان اخرج كل منهما

مالا على انه ان سبق الاخر فله الى انه انما يشترط في صحة  
العقد وجود المحلل اذا كان الشرط منهما اما اذا كان الشرط  
من غيرهما كقوله من سبق منكما فله من بيت المال او على  
كذا او من احدهما كقوله ان سبقتنى فلك على كذا او ان سبقتك  
فلاشي لي عليك فيصح بغير محلل بخلاف ما اذا كان الشرط  
منهما لان كلا منهما متردد بين ان يغرم وان يغرم وهو صورة  
القمار المحرم وانما صح شرطه من غيرهما لما فيه من التحريض  
على تعلم الفروسية وغيرها وبذل عوض في طاعة **قوله** ان  
ذكرت اي الغاية فان اجملا شيئا من المبدأ او الغاية او شرطا  
العوض لمن سبق او قال ان اتفق السبق دون الغاية لو اريد  
منهما فالعوض له لم يصح للجهل بهذا الم يكن عرف والا  
فلا يشترط شيء من ذلك بل يحل المطلق عليه اما اذا لم تذكر  
الغاية في الراميين فلا ياتي اشتراط العلم بهما فلو تناضلا  
على ان يكون السبق لآخرهما دميافلا غاية صح العقد وبذلك  
علم انه لا ياتي اشتراط العلم بالمسافة ايضا وعلى ذلك يشترط  
استواء الفارسين في الشدة واللين والسهمين في الخفة والزرانة  
**قوله** وعلم عوض جنسا وقدر او صفة كسائر الاعراض **قوله**  
عينان او دينارا او موحلا فلا يصح عقدها بغير مال  
ككلب **قوله** اولي ما عبر به عبارته فان قال ارم عشرة اريشاق  
اي رميات فان كان صوابك اكثر من خطاك ذلك على كذا الم يجوز  
لانه يناضل لنفسه بنفسه انتهى بحروفه **قوله** لانه اي ما عبر  
به وهو عدم الجواز ضعيف كما قاله السمع والاصح الجواز وعبارة  
المولى في الاصل عقب ما هنا والا صح ما نقله في الروضة



واصلاهما عن الجمهور الجواز لانه بذل مال لفرض صحيح وهو مخير  
 على الرمي ومشاهدة رميه لكنه ليس بنضال بل هو جعالة انتفى  
 بجروفيه **قوله** صح لان كل واحد يجتهد ان يكون اولا او ثاني في  
 الاولى ليفوز بالعوض والا في الثانية ليفوز بالاكثر **قوله** تساوى  
 المتسابقين في المبدأ والفاية فلو بشرط تقدم مبدء احدهما  
 او غايته لم يجز لان المقصود معرفة حزق الراكب او الراي و  
 جودة سير المركوب وذلك لا يعرف مع تفاوت المسافة **قوله**  
 بلا نزاع فيهما فلو كان احدهما ضعيفا يقطع تخلفه او فارها  
 يقطع بتقدمه او كان سبقة ممكنة على نزور او كان لا يمكن  
 قطع المسافة الاعلى ندور لم يجز **قوله** ونفس الفرسين اي  
 مثلا ليدخل في ذلك ما لو كان احدهما فرسا والاخر جارا فيجوز  
 لتقاربهما ولو عبر بالمركوبين كما عبر به في منجبه المكان اجم  
 ليشمل ما تقدم ويشمل الابل والفيلة **قوله** ولو بالوصف في  
 الزمة والراميين والراكبين بالعين فلو بشرط كل منهما ان  
 يركب دابته من سائله يجز حتى يعين الراكبين ولا يكفي  
 الوصف كما بحثه الزركشي لان المقصود ما مر انفا ولا يعرف  
 الا بالتعيين ويتعينون المركوبان والراكبان والراميان  
 بها اي بالعين لا بالوصف على ما تقر فلا يجوز ابدال واحد  
 منهم **قوله** وبيان قدر الفرض بفتح الغين المجهمة والراما  
 يرمي اليه من نحو خشب او جلد او قرطاس **قوله** طول او عرضا  
 اي وشكها اي تخنا وبيان ارتفاعه من الارض **قوله** ولم يغلب  
 عرف في الفرض والارتفاع من الارض فان غلب فلا يشترط  
 شئ منها بل يحمل المطلق عليه **قوله** وبيان البادي بالرمي

لاشترطا

لا اشتراط الترتيب بينهما خزا من اشتباه المصيب بالمخطي  
 لورميا معا **تنبيه** سكت المص عن حكم عقرا المسابقة وهو  
 لا زم في حق ملتزم العوض ولو غير المتسابقين كالأجارة فليس  
 له فسخه ولا ترك عمل قبل الشروع ولا بعده ان كان مسبوقا او  
 مسابقا وامكن ان يدركه الاخر ويسبقه والا فلا تركه حقه  
 ولا زيادة ولا نقص في العمل ولا في العوض **خاتمة** وتسال الله  
 حسن الخاتمة لو تراهن رجلان على اختبار قوتيهما بصعود  
 جبل او اقلال صخرة او كل كذا فهو من اكل اموال الناس بالبا  
 وكل حرام ذكره ابن كج واقره في الروضة قال الرمي ومن هذا  
 النمط ما يفعله العوام من الرهان على حمل كذا الى موضع كذا  
 او اجزا الساعي من طلوع الشمس الى غروبها وكل ذلك ضلالة و  
 جهالة مع ما اشتمل عليه من ترك الصلاة وفعل المنكرات انتهى  
 وهذا امر ظاهر ويندب ان يكون عند الفرض شاهدا  
 ليشهدا على ما وقع من اصابة وخطا وليس لهما ان يمدحا المصيب  
 ولا ان يزما المخطي لان ذلك يخل بالنشاط ويمنع احدهما من  
 اذية صاحبه بالتبجح والفخر عليه ولكل منهما حق الفرس في  
 السباق بالسوط وتحريك الجوام ولا يجلب عليه بالصياح  
 ليريد عذره لخير لا جلب ولا جنب قال الرافي وذكر في معنى الجنب  
 انهم كانوا يجنبون الفرس حتى اذا قاربوا اليه تحولوا عن  
 المركوب الذي مكره الركوب للجنبة فنهوا عن ذلك والله اعلم  
**كتاب الحدود** جمع حد وسهيت حدانتهما عن ارتكاب  
 الذنب وقيل لان الله تعالى حردها وقدرها فلا يزار عليها  
 ولا ينقص عنها **قوله** ولو مع صلب يرجع للقتل فيما اذا قتل

طل



وقطع الطريق واخذ المال وقوله او نفى يرجع للضرب **قوله**  
كسلا واما تارك الصلاة جاحدا لوجوبها فانه يكون مرتدا  
وقد تقدم انه يجب استتابته في الحال بشرط ان لم يثبت  
**قوله** لما مر في الباب السابق لعلة ان يستتاب وجوبا على  
طريقة الشيخ بشرط ان لم يثبت ويرد ذلك بان هذا  
حكم من احكام تارك الصلاة وليس علة وبجمل ان ما مر  
في باب المرتد من الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم من  
بدل دينه فاقتلوه وفيه نظر ايضا والاحصان وهو لغة  
المنع وشرعا جابها معنى الاسلام والبلوغ والعقل والحرية وا  
لعفة والتزويج ووطي المكلف الحرفي نكاح صحيح وهو مراد  
الاصل هنا كما يؤخذ من قوله يحصل الخ **قوله** اما خوذها تقدم  
اي من المحصن **قوله** بحرية وبلوغ وعقل ولو كافرا عذله انه  
صلى الله عليه وسلم رجلا وامراة من اليهود رينا وكانا  
قد احصنا انتهى قس **قوله** بقبول وفيه بذكر اصلي او عامل  
وان لم تزل البكارة اي فلا يشترط في الاحصان زوال البكارة قس  
**قوله** في نكاح صحيح ولو في عدة شبهة او حيض او نحوه وصورة  
عدة المشبهة كما صورها بذلك شيخنا الريادي في درسه كان  
تزوج رجل بامراة وقبل وطيه لها وطيت بشبهة فانه يجب  
عليها ان تعتد لهذا الوطي فاذا وطى الزوج زوجته في حال  
عدة الشبهة فانه يحصل الاحصان بهذا الوطي ويقال في  
الحيض ونحوه بمثل ذلك او بناقص كان ووطي كامل بتكليف  
وحرية ناقصة او عكسه فالكمال محصن نظر الحالة وانما  
اعتبر الوطي في نكاح صحيح لان به قضى الواطي والموطوء

شهوته

شهوته فحقه ان يمنع عن الحرام واعتبر وقوعه حال الكمال  
لانه مختص بالجل البهات وهو النكاح الصحيح فاعتبر حصوله  
من كمال حتى لا يرجع من وطي وهو ناقص شرزا وهو كامل  
ويرجع من كان كاملا في الحالين **قوله** وان تخلل الحالتين جنون  
او رق كان التحق بدار الحرب واسترق بشرط ان يكون حرا  
الاصل شر استرق بعد الوطي المذكور شرعت والعبد بالكمال  
في الحالين وهما تقرر علم بانه لا احصان بوطي في ملك يمين  
ولا بوطي شبهة ونكاح فاسد كما في التحليل وانه لا احصان  
لصبي ومجنون ومن به رق لانه صفة كمال فلا يحصل الا لمر  
كامل وانه لا يعتبر الوطي في حال عصية حتى لو وطي وهو  
حربي بشرط ان بعد ان عقدت له ذمة رجس **قوله** بسوط وا  
لسوط كما قال ابن الصلاح المتخذ من جلود سيور تلو او تلف  
سمى بذلك لانه يسوط اللحم بالدم اي يخلطه انتهى ابن قاسم  
**قوله** ونحوه كيد ورجل **قوله** لانه صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر  
بالجرير والنعال اربعين وعن علي جلد النبي صلى الله عليه وسلم  
اربعين وجلد ابو بكر اربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا  
وهذا احب الي لانه اذا شرب مسكروا اذا سكر هزي واذا  
هزي افترى والا فترى وهو حد القذف ثمانون وقوله هذا  
احب الي اي الاربعون صرح بذلك الكمال المقدسي في شرحه  
مع حكاية الفضة باسقاط ما هنا عن صحيح مسلم كذا بخط  
شيخنا بهامش شرح البهية قس ولا يشك في ذكر الاربعين بما في  
في البخاري انه جلد ثمانين اذا السوط كان براسين ثم رمل  
**قوله** لاية والذين يرمون المحصنات ثم يراون اربعة شهداء



فاجلدوه ثم اثنين جلدة فانها في الحر لقوله تعالى ولا تقبلوا منهم  
 شهادة ابدا اذ غيره لا تقبل شهادته وان لم يقذف ولا جاع  
 الصحابة على ذلك **قوله** وفي زنا البكر غير المحصن ثم الاصل **قوله**  
 هذا كله في الحر المملوك ولو ذميا ولو سكران رجلا كان او امرأة  
**قوله** لان الحق قتله روى البيهقي عن عمرو بن عيسى عن ابي عبد الله  
 او قصاص فلا دية لان الحق قتله في **قوله** وترضعه الخ  
 ع لانه اذا اوجب حفظه صحتنا فلولودا ولي ولو وجد مواضع  
 وامتنع اجبر الحاكم من يرى منهن بالاجرة سواء وجد ما يستغنى  
 به عنهما من امرأة اخرى او بهيمة يحل لبسها ام لا ولا سكران  
 اي يحرم اقامة الحد عليه حال سكره كما استفيد من النهي في قوله  
 ولا سكران فيجب التأخير فان حال سكره اعتد به ان كان  
 فيه نوع احسانى كما هو ظاهر ومثله المغمى عليه وما بعد **قوله**  
 ولا في مرض ان رجي بروه وكما لم يرض المذكور النفاس والحمل والجم  
 والضرب **قوله** ولا جلد بعثكال ونحوه والعبرة في قدر الحد بوقت  
 الوجوب حتى لو زنا وهو حر ثم رق حد مائة وكذا لو زنا وهو فقير  
 ثم عتق حد خمسين لامية والعبرة في صفة الحد بوقت الادا  
 حتى لو زنا وهو مخيف جرد ثم صار مهتليا حد الحد الخفيف زيادي  
**قوله** بعثكال بكسر العين اشهر من ضمها وبالمثلة ع ويقال فيه  
 عثكول واثكال بابدال العين همزة وهو الذي يكون فيه الرطب  
 فاذا ايبست تلك الشماريخ فهو عرجون انتهى **قوله** لبسها  
 بعض الالم وفارق الايمان حيث لا يشترط فيها الم بانها مبنية  
 على العرف والضرب غير المولم يسمى ضربا والحد ومبنية على  
 الزجر وهو لا يحصل الا بالايلام **قوله** لكن يجب تأخير الجلد

الى

الجزوال ذلك اي الحر والبرد الشديدين اي الى اعتدال الوقت  
 واستثنى الما وردي والرويا في ما لو كان ميلاد لا ينفك حرها او  
 بردها فلا يؤخر ولا ينقل الى البلاد المعتدلة لما فيه من تأخير الحد  
 والحد المشقة وكل من اخرج حد لعذر فلا يحل بل يحبس حتى يزول  
 عذره قاله الامام وتوقف فيه ابن الرفعة وقال لا يتجه حبس  
 المقر كما ذكره الامام احتمال في موضع اخر واما الثابت زناه با  
 لبينة فان امن هربه لم يحبس والا فيشبهه ان يوكل به من  
 يحفظه او يراقبه **قوله** وهذا هو المذهب في الروضة وهو  
 المعتبر روى على بن ابي بصير ومعه الوجوب لاضهان فيه على النص  
 وهو المعتبر وفارق ما لو ختن الامام اقلق فيها فوات الجلد  
 ثبت اصلا وقدر بالنص والختان قدر بالايجتهاد فاشبهه الغزير  
 فشرط فيه سلامة العاقبة **قوله** وهو التفريق ويكون في الحر  
 بدون سنة وفي غيره يكون بدون نصف سنة **قوله** ويغرب الحر  
 سنة اي هلالية ولا بد ان يكون ذلك بفعل الحاكم او نائبه فلو  
 غرب نفسه لم يعتد به لانتفاء التكيل كما في ثم الرمل وعطف  
 بالواو ليفيد **قوله** عدم الترتيب بين الجلد والغريب ولا  
 بد في التغريب ان يكون لمسافة قصر لان المقصود ايجاشه  
 عن الاهل والولد فكثر ان راه الامام لان عمر غرب الى الشام وعثمان  
 الى مصر وعليها الى البصرة فلا يكفي تغريبه الى ما دون مسافة  
 القصر اذ لا يتم الايجاش المذكور به لان الاخبار تتوابع **قوله**  
 لكن المفعول به اي في اللواط لا حر عليه رجلا كان او امرأة  
 كما في ثم الروض بل بجلد **قوله** وفي بيان البهيمة التغريب هذا  
 هو المعتمد فقولي اي شجاع وحكم اللواط وبيان البهيمة

ير



الفرير هذا هو المعتمد فتولي حكم الزنا اي من حيث ان كل واحد  
 منهما لا يثبت الا باربعة وهذا ما حمل شيخ شيخنا العلامة  
 البلقيني كلام ابي شجاع عليه والحمل اولي من التضعيف كراقره  
 شيخنا الزيادي في درسه العام مرات عديدة **قوله** كساير المعاصي  
 التي لاحد فيها ولا كفارة **تنبيه** اقتضى الضابط المذكور ثلاثة  
 امور الاول تعزير ذوى المعصية التي لاحد فيها ولا كفارة و  
 يستثنى منه مسائل منها الاصل لا يعزير بقذف الفرع كما لا يجد  
 بقذفه ومنها ما اذا ارتد ثم اسلم فانه لا يعزير اول مرة وانما  
 يقال له لا تعذر فان عاد عزرو ومنها اذا قطع الشخص اطراف  
 نفسه الامر الثاني من كان في المعصية حرك الزنا او كفارة كما  
 لمتنع بطيب في الاحرام ينتفى التعزير لا يجاب الحد والثاني الكفارة  
 ويستثنى منه مسائل منها افساد الضاييم يومان رمضان  
 بجاع زوجته او امته فانه يجب فيه التعزير مع الكفارة و  
 منها اليمين الغفوس يجب فيها التعزير مع الكفارة ومنها  
 ما ذكره الشيخ عز الدين في القواعد الصفري انه لو زني بامه  
 في جوف الكعبة في رمضان وهو صائم معتكف محرم لزمه العتق  
 والبدنة ويحد للزنا ويعزير لقطع رحمه وانتهاك حرمة الكعبة الامر  
 الثالث انه لا يعزير في غير معصية ويستثنى منه مسائل الصبي  
 والمجنون يعزيران اذا فعلا ما يعزير عليه البالغ العاقل وان لم  
 يكن فعلهما معصية ومنها ان المحتسب يمنع الملتسب  
 بالله هو ويؤدب عليه الاخذ والمعطى وظاهر تناوله للهو  
 المباح ثم الخطيب ويندب لمن ارتكب كبيرة ان لا يقربها  
 لخبر من اتى من هذه القاذورات شيئا فليست ترسترا انه تعالى

فانه

فانه من ابدى لنا فضيحة اقنا عليه الحدود رواه الحاكم والبيهقي  
 باسناد جيد بخلاف من قتل او قذف فانه يندب له بل يجب  
 عليه ان يقربه ليستوفي منه في حقوق الادمين من التضييق  
 ثم البهجة للمؤلف والتعزير يفارق الحد من ثلاثة اوجه اخرها  
 اختلافه باختلاف الناس الثاني جواز الشفعة والعفو فيه بل  
 يستحبان الثالث التالف به مضمون في الاصح خلاف ابي حنيفة  
 ومالك **باب حد السرقة** اي هذا باب في حد السرقة الواجب  
 بالنص والاجماع ومن جهة وجوب رد المال وغير ذلك مما ياتي  
 هذا احد الكليات الخمس وهي حفظ المال فشرع القطع حفظا لها  
**قوله** والسارق والسارقة الخ قدم السارق في الآية على السارقة  
 عكس اية الزنا لان الرجال اقوي واحفظ واعرف بانواع السرقة  
 من النساء و قدم في الزنا الزانية على الزاني لان النساء في الزنا اشد  
 ميلا ومعرفة من الرجال فقدم الله تعالى في كل موضع ما هو الاعرف  
 والاحفظ **قوله** وشرعا اخذه حقيقة اي ظم الخ وما نظم ابو العلا  
 الطعري البيت الذي شكله على اهل الشريعة في الفرق بين الربة  
 والقطع في السرقة وهو قوله **يد بخمس ما بين عسجد وديت**  
 ما بالها قطعت في ربع دينار اجابه القاضي عبد الوهاب المالكي  
 بقوله وقاية النفس اغلاها وارخصها وقاية المال فافهم  
 حكمة الباري اي لو وديت بالقليل لكثرة الجنايات على الاطراف  
 المودية لازهاق النفوس لسهولة الفرغ في مقابلتها ولو لم  
 يقطع الا في الكثير لكثرة الجنايات على الموال واجاب ابن الجوزي  
 لما سئل عن هذا لما كانت امينه كانت ثمينة فلما خانت هانت  
**قوله** فلا قطع الخ ليس على المختلس والمشتهب والخاين قطع صحي



الترمذي **قوله** فلا قطع على مختلس ومنتهب ويدفعان بالسلطان  
وغيره بخلاف السارق لاخذ حقيقته فيشرع قطعه زجرا وان كان  
السرقه الموجبة للقطع ثلاثة سرقة وسارق ومسروق **قوله**  
ربع دينار فكثر ولو كان الربع لجماعة اخرج حرزهم **قوله** خالصا  
لان الربع المفسدوش ليس بربع دينار حقيقة فان كان في المفسدوش  
ربع خالص وجب القطع **قوله** او متقومابه اي يقينا بان يقطع  
المقومون بان قيمة ذلك لا تقوم اجتهاد منهم للحري لاجله  
فلا بد لاجله من القطع بذلك فلو قالوا لظن انه يساوي ربعا  
لم يجز به كما عبر به الغزالي مع ان الشهادة لا تقبل الا بالقطع  
وان كان مستند بها الظن والا فلا قطع ويعتبر مساواته للربع  
كما ذكر عند الاخراج من الحرز في ذلك الزمن فيراعي في القيمة الزمان  
والمكان لاختلافها فلا قطع بما نقص قبل اخراجه من الحرز عن  
نصاب بالكل كاحراق لا انتفاء كون المخرج نصابا وكذا لو تضمنه  
بطيب فيه وان جمع من جسمه بعد خروجه نصابا لان استعماله  
بعد اتلافه كالطعام ولا يمالين دون نصاب اشتراكا في اثنان  
في اخراجه لان كل منهما لم يسرق نصابا ولا بغير مال ككلب وخنزير  
اذ لا قيمة له بل يقطع بثوب رث في جيبه تمام نصاب وان جهل  
السارق لانه اخرج نصابا من حرزه بقصد السرقة والجملة بجسمه  
لا يؤثر كالجمل بصفته ويخرج بلغ اناؤه نصابا وبالة له وكطير  
بلغ مكسرها ذلك لانه سرق نصابا من خمره ولا نظر الى ما في  
الانا وما بعد مستحق الازالة نعم ان قصد باخراج ذلك  
افساده فلا قطع ونصاب ظنه فلو تساوى به لذلك  
او نصاب النصب من وعاء ينقبه له وان انصب شيئا فشيئا

لذلك

لذلك وان لم ياخذ كما لو اخرج به بيده لانه بفعله عتقه الحرز  
واخرج منه نصابا ومثل النقب قطع الجيب **قوله** نعم هذا استوراك  
على قوله او متقومابه **قوله** اذ الحان قطعه ذهب غير مضروب الوزن  
والخالص انه يعتبر في الذهب المضروب الوزن فقط وفي غير  
المضروب الوزن وبلوغ قيمته ما ذكر ولا يكفي بلوغ قيمته ما  
ذكر مع نقص قيمة وزنه **قوله** والمحي الترس الذي يقاتل به وكانت  
الثلاثة مساوية لربع دينار اشار بذلك الى قول الامام الشافعي  
لا مخالفة بين الاحاديث فان الدينار كان اثني عشر درهما و  
لذلك قومت الدية باثني عشر الف درهم من الورق او الف دينار  
من الذهب ولهذا كانت القيمة مختلفة باختلاف البلاد والافات  
**قوله** والحرز يختلف باختلاف الاموال والاحوال والافات فقد  
يكون الشيء حرزا في وقت دون وقت بحسب صلاح الناس  
وفسادها وقوة السلطان وضعفه وضبط الغزالي بما لا يعد  
صاحبه مضيفا فعرضه دار وضعفها حرز خسيس انية وثياب  
اما نفيسها فحرز بيوت الدار والخانات والاسواق المنيعة و  
مخزن حرز حلي ونقد ونحوها ونوم بنحو صحر ومسجد وشارع  
على متاع ولو توسده حرز له فيقطع سارقه بدليل الامر  
بقطع سارقه رد اصفوان قال الشافعي ورداه كان محرزا  
باصحاحه عليه ومحل في توسده فيما بعد التوسر حرز له  
كما ذكره الماوردي والرويان **قوله** ومرجعه العرف فان لم يجد  
في الشرع ولا في اللغة فرجع فيه الى العرف كالقبض والاحياء والا  
حرار يكون بلحاظ بكسر اللام داما او خصانة موضعه  
مع لحاظ له ولا يفرح في دوام اللحاظ الفترات العارضة عادة



قال الاصحاب ما كان حرز النوع فهو حرز لما دونه قال الزنجاني  
ولا بد فيه من قيد اخر وهو ان يكون ذلك الدون من نوع الاول  
او تابعه لان الاصطلاح حرز للدواب دون الثياب وقد يكون حرزا  
للجمل ونحوه انتهى **قوله** كمرتهم ومستاجر ولو سرق ما اشتراه من  
يد غيره ولو قبل تسليم الثمن او في زمن الخيار او سرق ما التهبه  
قبل قبضه لم يقطع فيهما ولو سرق مع ما اشتراه مال اخر بعد  
تسليم الثمن لم يقطع كما في الروضة ولو سرق الموصي له به قبل  
موته او بعده وقبل القبول قطع في الصورتين اما في الاولى فلان  
القبول لم يفتقرن بالوصية واما في الثانية فبنا على ان المالك  
فيها لا يحصل بالموت فان قيل فترامه لا يقطع بالهبة بعد  
الموت وقبل القبض فهذا كان هناك كذلك اجيب بان الموصي  
له مقصر بعدم القبول مع تمكنه منه بخلافه في الهبة فانه  
لا يمكن من القبض وايضا القبول قد وجد ثم لم يوجد هنا  
ولو سرق الموصي به فقير بعد موت الموصي والهبة للفقير  
لم يقطع سارقه كسرقة المال المشترك بخلاف ما لو سرقه الغني  
**تنبيه** لو ملك السارق المسروق او بعضه باريك او غيره كثر  
قبل اخراجه من الحرز او نقص في الحرز عن نصاب بالكل بعضه  
او غيره كاحراقه لم يقطع اما في الاولى فلانه ما اخرج الا ملكه  
واما في الثانية فلانه لم يخرج من الحرز نصابا ولو ادعى السارق  
ملك المسروق او بعضه لم يقطع على النص لاحتمال صرفه  
فصار شبهة دارية للقطع ويروى عن الامام الشافعي  
انه سماه السارق الطريق اي الفقيه ولو سرق اثبات  
مثلا نصابين وادعى المسروق احدهما انه له فكذبه الاخر

لم يقطع المروي لما سرق قطع الاخر في الاصح لانه اقرب سرقة نصاب  
لا شبهة له فيه وان سرق من حرز شركه مال مشترك بينهما  
فلا قطع به وان قل نصيبه لان له في كل جز حقا شايضا وذلك  
شبهة فاشبهه من وطى الجارية المشتركة **قوله** الخطيب **قوله**  
فلا قطع مال اصله وان **قوله** او فرعه وان سفل ما فيهما من  
الاتحاد ولان مال كل منهما مرصدا لاجبة الاخر ومنها ان لا يقطع  
يده بسرقة المال بخلاف سائر الاقارب ومثواه كان السارق منها  
حر اثم عبد اصرح به الزركشي تفقها مويد له بما ذكره من انه  
لو وطى الرقيق امة فرعه الحر لم يجد للشبهة وبقي شبهتان  
شبهة السيادة والرقيق اذا سرق مال سيده فلا يقطع العبد  
بذلك ماله في مال سيده من الشبهة من وجوب النفقة وبه كيد  
سيده والمبعض كالقن وكذا المكاتب لانه قد يعجز فيصير  
كما كان قاعة من لا يقطع بمال لا يقطع به رقيقه فكما لا يقطع  
الاصل بمال الفرع وبالعكس لا يقطع رقيق احدهما بسرقة مال  
الاخر ولا يقطع السيد بسرقة مال مكاتبه ولا بماله ملكه المبعض  
ببعضه الحر كما جزم به الماوردي لانه ما ملكه بالحرية في الحقيقة  
بجميع بدنه فصار شبهة فرع لو سرق طعما من القحط  
ولم يقدر عليه لم يقطع وكذا من اذن له في الدخول الى دار  
او حانوت لشرا او غيره فسرق كما رجه ابن المقري ويقطع  
بسرقه حطب وحشيش ونحوهما كصيد لهم الادلة ولا اثر  
لكونهما مباحة الاصل ويقطع بسرقة معرض للتلف كهريرة  
وفواكه ويقول وبها وتراب ومصحف وكتب علم شرعي وما  
يتعلق به وكتب شعر نافع مباح لما مر فان لم يكن نافعا مباحا



قوم الورق والجلد فان بلغا نصابا قطع والا فلا وشبهة استحقاق  
فلا اسرق الانسان من مال بيت المال وهو مسلم فانه لا قطع  
وان كان غنيا بالاجماع كما حكاه ابن المنذر تنبيه ذكر المؤلف من  
شروط القطع كون المأخوذ ربع دينار واخذه من حرز مثله وعدم  
الشبهة فيه للسارق وبقي عليه شروط اخر ان يكون السارق  
بالغا فلا يقطع صبي لعدم تكليفه وان يكون عاقلا فلا يقطع  
مجنون كما ذكر وان يكون السارق مختارا فلا يقطع المكره بفتح  
الراء على السرقة لرفع القلم كالصبي والمجنون ولا يقطع المكره بكسرهما  
ايضا نعم لو كان المكره بالفتح غير مميز لعجه او غيرها قطع المكره  
له وان يكون ملتزما بالحكام فلا يقطع حرزي لعدم التزامه ويقطع  
مسلم وذمي بمال مسلم وذمي اما قطع المسلم بمال المسلم فبالاجماع  
واما قطعه بمال الزمي فعلى المشهور لانه معصوم بزمته ولا يقطع  
مسلم ولا ذمي بمال معاهد ومؤمن كما لا يقطع المعاهد والمؤمن  
بسرقته مال ذمي او مسلم لانه لم يلزم الاحكام فاشبهه الحرزي  
وان يكون المسروق محترما فلو اخرج مسلم او ذمي خمر او موصومة  
وخنزير او كلبا او لومقتني وجلد ميتة بلاد بغ فلا قطع لان ما ذكر  
ليس بمال واما المربوغ فيقطع به ولو دغفه السارق في الحرز  
ثم اخرج به وهو يساوي نصاب سرقة فانه يقطع به اذا قلنا  
بانه للمقصوب منه اذا دغفه الفاصب وهو الاصح ومثله كما  
قال البلقيني اذا صار الخمر خلا بعد وضع السارق يده عليه  
وقبل اخراجها من الحرز فان بلغ اثار الخمر نصابا قطع به لانه  
سرق نصابا من حرز لا شبهة له فيه كما لو سرق انا فيه بول  
فانه يقطع باتفاق كما قاله الماوردي وغيره هذا اذا قصد باخراج

ذلل السرقة اما اذا قصد تغييرها بدخولها او باخراجها فلا  
قطع وسوا اخرجها في الاولى او دخل في الثانية بقصده السرقة  
ام لا كما هو قضية كلام الروض فليهما وكلام اصله في الثانية  
وان يكون المالك في النصاب تاما قوي كما قاله في الروضة فلا يقطع  
مسلم بسرقة حصص المسجد المعصرة للاستعمال ولا سائر ما يفرق  
فيه ولا قناديل تشرح فيه لان ذلك المصلحة للمسلمين فله  
فيه حق كمال بيت المال وخرج بالمعصرة حصص الزينة فيقطع بها  
كما قاله ابن المقرئ وبالمسلم الزمي فيقطع لعدم الشبهة و  
ينبغي ان يكون بلاط المسجد كحصص المعصرة للاستعمال ويقطع  
المسلم بسرقة باب المسجد وتاثيره وسواريه وسنقوفه و  
قناديل زينة فيه لان الباب للتحصين والجذع ونحوه للعمارة  
ولعدم الشبهة في القناديل ويلحق بهذا سائر الكعبة ان خيط  
عليها ح لانه محرز وينبغي ان يكون سائر المنبر كذلك ان خيط  
عليه ولو سرق المسلم من مال بيت المال شيئا نظرا ان افرز  
لطائفة كزى القرية والمساكين وكان منهم او اصله او فرع فلا  
قطع وان افرز لطائفة ليس هو منهم ولا اصله ولا فرعه قطع  
اذ لا شبهة له في ذلك وان لم يفرز فان كان له حق في المسروق كماله  
المصالح سواء كان فقيرا ام غنيا او كصدقه وهو فقير او غارم  
لزات البين او غاز فلا يقطع في المسالتين اما الاولى فلان له  
حقا وان كان غنيا كما مر لان ذلك قد يصرف في عمارة المساجد  
والرباطات والقناطر فينتفع به الفنى والفقير من المسلمين لان  
ذلك مخصوص بهم بخلاف الزمي فيقطع بذلك ولا نظرا الى  
اتفاق الامام عليه عند الحاجة لانه انما ينفق عليه للضرورة



وبشرط الضمان كما ينفق على المضطر بشرط الضمان وانتفاعه بالقنا  
والرباطات بالتبعية من حيث انه قاطن بدار الاسلام الاختصاص  
بحق فيها واما في الثانية فاستحقاقه بخلاف الغني فانه يقطع لعدم  
الا اذا كان غاريا او غاريا للزوات البين فلا يقطع لما مر فان لم يكن  
له في بيت المال حق قطع لانتهاء التبعية فرع لو سرق شخص  
المصحف الموقوف على القراءة لم يقطع اذا كان قاريا لان له فيه حقا  
وكذا ان كان غير قاري لانه لم يتعلم منه قال الزركشي او يدفعه الى من  
يقرا فيه لاستماع الحاضرين ويقطع بموقوف على غيره لانه مال  
محرز ولو سرق مالا موقوفا على الجهات العامة او على وجوه  
الخير لم يقطع وان كان السارق ذميا لانه تتبع للمسلمين وفروع  
هذا الكتاب كثيرة ومحل ذكرها المبسوطات وفيما ذكرناه كفاية  
لمن قرأ هذا الكتاب **بقوله** فتقطع يده اليمنى ولو كانت اليد الزائدة  
الاصابع او مقطوعة البعض لعدم الآية ولان الغرض التنكيل  
بخلاف العقود فانه مبني على المماثلة كما مر وعلم من كلامه ما صرح  
به اصله انه لو سرق مرارا ولم يقطع اكتفى بقطع يمينه عن الجمع  
الاتحاد السبب كما لو زنى مرارا ليكتفى بحد واحد وانما تعددت الكفارة  
فيما لو لبس او تطيب في الاحرام في مجالسي مع اتحاد السبب لان فيه  
حقا لادمي لانها تضرب اليه فلم تتداخل بخلاف الحد وضوضوح  
ولو كان له على معصم كفان ولم تميز الاصلية من الزائدة قطعا  
كما حكاه الامام عن الاصحاب وعن البغوي تقطع احراها فان  
تعذر قطع احراها عدل الي رجله واستحسنه الرافعي وقال النووي  
انه الصحيح المنصوص وجزم به في التحقيق وصوبه في المجموع  
وعلى هذا لو سرق ثانيا قطعت الثانية وح ترد هذه الصورة

على قوله فان عاد فرجله اليسرى وقد يقال لا ترد لان كلامه  
مبني على الحلقة المعتادة انتهى ابن قاسم ولو كان السارق  
ضعيف الخلق بحيث يخشى موته بالقطع ولا يرجي بروه قطع  
على الصحيح وبه قطع العراقيون ويؤخر القطع للمرض المزمو  
الزوال ح رملي وكاليد اليمنى في ذلك غيرها كما هو ظاهر  
**قوله** وقرئ بشاذ الخ بين الثانية ما في الآية الاولى من الاجمال  
وادعي البلقيني ان القرأتين مجملتين اما الاولى فلجامها واضح  
لتناولها اليمنى واليسرى واما الثانية فقد تناولت اليد  
والرجل ولم يبين فيها محل القطع انتهى **قوله** فان عاد اي سرق  
ثانيا ولو ما سرقه او لا **قوله** فرجله اليسرى بعد ان مال يده  
اليمنى ليلا يفضي التوالي الى الهلاك وتقطع من المفصل الذي  
بين الساق والقدم للاتفاق في ذلك **قوله** ثم ان عاد ثانيا **قوله** ثم  
ان عاد رابعا **قوله** لا امر بذلك عبارة ثم الروض روي الشافعي  
رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال السارق ان سرق  
فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله وقرمت اليد لانها  
الاخرة وقرمت اليد اليمنى لان البطش بها اقوى فلما ان البراة  
بها ازجروا ودع وانما قطع من خلاف ليلا يفوت جنتي  
المنفعة عليه فتضعف حركته كما في قطع الطريق انتهى ولا  
قطع الا بطلب من المالك اي ماله لا بطلب القطع **قوله** من  
الكوع بضم الكاف هو العظم الذي في مفصل الكف مما يلي الابهام  
وما يلي الخنصر كرسوع بضم الكاف والبوع هو العظم الذي  
عند اصل ابهام الرجل ومنه قولهم للغبني ما يعرف كوي  
من بوعه اي ما يعرف لغباوته ما اسم العظم الذي عند



كل من ايهام اصبع يديه من العظم الذي عند كل ايهام من  
رجليه **قوله** والقطع الخ ويميل المصنوع حتى يتخلع تسهلا للقطع  
ويقطع بماض اي حاد قال في الاصل وليكن المقطوع جالسا  
ويضبط ليلا يتحرك روض ويترحه **قوله** ويغنى محل قطعه استجابا  
لا وجوبا وليستحب للامام الامرية عقب القطع لخبر الحاكم  
انه صلى الله عليه وسلم قال في سارق اذهبوا به فاقطعوه ثم  
اغمسوه وانما لم يجب لان فيه مزيدا للمراواة بمثل هذا لا يجب  
بحال **قوله** برهن من زيت او غيره **قوله** مغلي بضم الميم اي من  
اغلى والحنوا من قال مغلي بفتحها لانه لا يقال غليت انتهى لتسد  
افواه العروق ونقصه الماوردى بالحضري قال واما البدوي فيحسم  
بالنار لانه عادتهم وقال في قاطع الريق واذا قطع حسم بالزيت  
المغلي وبالنار بحسب العرف فيهما انتهى فذل على اعتبار عادة  
تلك الناحية **قوله** وهو مصلية للمقطوع لانه حق له لائمه  
للحد لان الغرض منه دفع الهلاك عنه بنزف الدم فلا يفعل  
الاباذه **قوله** فبونه عليه كاجرة الجلاد الا ان ينضب الامام  
من يقيم الحدود ويرزقه مثال المصالح والا فلا مونة على المقطوع  
في عنقه ساعة للزجر والتكليل وقد امر به صلى الله عليه وسلم  
رواه الترمذي وحسنه **قوله** وللأمام اجماله نعم ان ادى تركه  
الى الهلاك لتعذر فعله من المقطوع بجنون او نحوه لم يجر  
تركه قال البيهقي وغيره وجزم به الزركشي وهو ظاهر وعليه  
لو ترك الامام لزمه كل من علم به وله قدرة على ذلك فعلة  
به كما لا يخفى ثم روي في ثمران عاذا خاسا **قوله** عز كما لو سقطت  
اطرافه او لا يقتل وما روي من انه صلى الله عليه وسلم قتله

منسوخ او موول بقتله لاستحلاله ونحوه بل ضعفه الدارقطني  
وغيره وقال ابن عبد البر انه منكر لاصل له **قوله** ويسقط الحد  
بقطع يسرى عن يمين هذا وجه ضعيف والمعتبر عدم السقوط  
وعدم الاجزاء وانما يجزى ذلك في المحاربة **قوله** من يداور رجل النظر  
ما صورة اخذ اليد اليمنى عن اليسار وما صورة اخذ اليسار عن  
الرجل اليمنى قال شيخنا الزيادي في درسه لعل هذا وجه ضعيف  
ولم ارفيه نقلا فليراجع وليحرر **باب** قاطع الطريق **قوله** سمي  
بذلك لامتناع الناس من سلوك الطريق خوفا منه **قوله** انما اجزا  
الذين يجاربون الله ورسوله الآية قال اكثر العلماء نزلت في قاطع  
الطريق لا في الكفار واحتجوا به بقوله تعالى الا الذين تابوا من  
قبل ان تقدر واعليهم الآية اذا المراد التوبة عن قطع الطريق  
ولو كان المراد الكفار لكانت توبتهم بالاسلام وهو دافع  
للعقوبة قبل القدرة وبعدها وقطع الطريق هو البروز لا  
خرمال او لقتل او ارتكاب مكابرة اعتمادا على القوة من البعد  
عن القوت ويثبت برجلين قال العباب ويثبت في المحاربة  
بشهادة عدلين بشرط ان يفصلا ويعينا المحارب ومن قتله  
او اخذ ماله وان كانا من الرفقة ان لم يتعرضا لانفسهما او  
ليس للمقاضي البحث انهما من الرفقة فان سال لم يلزمهما  
جوابه فان شهدا بشرط احقهما قبل الحكم امتنع او بعده لم  
يؤثروا ان تعرضا لانفسهما كنهبونا ونهبوا رفقتنا لم يقبل  
الا برجل وامرأتين هو اي قاطع الطريق ملتزم للحكام ولو  
سكتا ان وذهبا وان خالفه كلام اصل الروضة مختار مخيف  
للطريق يقاوم من يبرز هوله بان يساويه او يغلبه بحيث



بمكة مؤنة غوث البعد عن العماره او ضعف في اهلها وان كان الباطن  
واحد او اثني ولو بلا سلاح وخروج بالقيود المذكورة اضدادها  
فليس المنتصف بها او بشي منها من حزبي ولو معا هذا اوصي او  
مجنون ومكره ومختلس ومتهلب قاطع طريق ولو دخل جمع بالليل  
دارا او منعوا اهلها من الاستغاثة مع قوة السلطان وحضوره  
فقتل قطاع وقيل مختلسون **قوله** يعزز وجوبا ما لم يرى تركه مصلحة  
**قوله** ولم يراخذ المال النصاب بان لم يراخذ شيئا او اخذ دون  
نصاب كما شملت ذلك العبارة وقوله بحبس وغيره الواو بمعنى  
او بوقسي وقطع الطريق على اربعة اقسام فقط لان الموجود  
منهم اما الاقتصار على القتل او الجمع بينه وبين اخذ المال او  
لاقتصار على اخذ المال او الاخافة **قوله** وغيره كضرب وتعذيب  
**قوله** لا ارتكابه معصية وهي اخافة الطريق **قوله** يده اليمنى ورجله  
اليمنى فان فقد احدهما اكتفى بالآخرى او فقد قبل اخذ  
المال او بعد فمال السرقة فتقطع يده اليسرى ورجله اليمنى  
في الاولى ويسقط القطع في الثانية وله حسم كل عضو بعد  
قطعه قسي **قوله** فان عاد ثانيا **قوله** للاية وهي قوله تعالى او  
تقطع ايهم وارجلهم من خلاف وقطعت اليد اليمنى للمال اي  
مع ملاحظة المجازية لما سيأتي انه لو تاب قبل القدرة عليه  
يسقط قطعها ولو كان قطعها المال فقط لم يسقط قال  
الماوردي والرويانى ولو قطع الامام في المرة الاولى يده اليسرى  
ورجله اليمنى فانه يلزمه فيها القود ان كان عالما والا فافا  
لرية ولا يجزى عن قطع رجله اليسرى لانه تعالى نص  
على قطعها من خلاف فواجب مخالفة النص للضمان و

تقديم

وتقديم اليمنى على اليسرى اما ثبتت بالاجتهاد فمسقط بمن افقه  
الضمان والرجل قبل المال والمجاهدة تنزل لذلك منزلة سرقة  
ثانية وقبل للمجارية قال العمراني وهو اشبه وحزم ابن المقري  
تبعا للروضة بعد ذلك ومع ذلك هو حذر واحد **قوله** رمل  
فان قتل المعصوم المكافى له **قوله** قتل حتما للاية ولانه ضم  
الي جنائته اخافة السبيل المقتضية زيادة العقوبة ولا زيادة  
هنا الا تحتم القتل فلا يسقط قال البنديني ومحل تحتمه اذا  
قتل اخذ المال والا فلا تحتم واعتمده البلقيني وهو الوجه  
رمل ثم صلب فلا يعكس لان فيه تعزيبا وقد نهى النبي  
صلى الله عليه وسلم عن تعذيب الحيوان **قوله** روض فهو  
اولي من قوله وصلب وجه ذلك ان الواو لا تفيد ترتيبا بخلاف  
ثرفانها تفيد الترتيب والترتيب هنا المقصود **قوله** ثلاثة من  
الايام الاولى حذف التاليف الا فصيح عند حذف العدد فلا تجوز  
الزيادة عليها **قوله** رمل **قوله** ثم بعد الثلاثة ينزل من محل الصلب  
اي ما لم يخف تغيره قبلها والادنى لرح فان مات حتى انفه ونفى  
الشافعي انه لا يصلب اذ بالموت سقط القتل فسقط تابعه  
وبما تقرر فسر ابن عباس الاية فقال ان المعنى ان يقتلوا ان  
قتلوا او يصلبوا مع ذلك ان قتلوا واخذوا المال او تقطع  
ايديهم وارجلهم من خلاف ان اقتصر على اخذ المال  
او ينفوا من الارض ان اربوا ولم يخذوا فحيلة كلمة او على  
التنويح لا التحريم كما في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى  
اي قالت اليهود كونوا هودا او قالت النصارى كونوا نصارى  
اذ لم يخير احد منهم بين اليهودية والنصرانية **قوله** روض



قوله من قطع يد اعترض المنهج واصله بان قضيت عدم سقوط  
 قطع اليد لانه لا يخلص القاطع واعتذر ابن العراقي بان قطعها  
 ليس عقوبة كالملة بل بعضها فان المجرع هنا عقوبة واحدة  
 فاذا سقط بعضها كالرجل سقط كلها قال ولعل عبارة المنهاج  
 هي التي عزت ابن الرفعة حتى نقل في الكفاية عن النووي  
 اختيار عدم سقوط اليد **قوله** الا الذين تابوا من قبل  
 ان تقدر واعليهم هذا هو نظم الآية الشريفة وفي المحلى فان  
 تابوا وصوابه كما هنا الي الذين تابوا **قوله** وحد الزنا حتى لو اسلم  
 الكافر بعد ان زنا فان الحد لا يسقط عنه وقد نص الشافعي  
 على سقوط الحد باسلامه وهو على معنى ان التوبة تسقط الحدود  
 وهو ضعيف والمعتمد عدم السقوط خلافا للشع ومن تبعه كذا  
 بخطه **قوله** وغيرها من شرب وقذف لان العمومات الواردة  
 منها اي من المذكورات من حد زنا وسرقة وشرب وقذف لم  
 تفصل بين ما قبل التوبة وما بعدها بخلاف قاطع الطريق  
 ومحل عدم سقوط باقي الحدود بالتوبة في الظاهر اما بينه و  
 بين الله تعالى فتسقط ومن جد في الدنيا لم يعاقب عليه  
 في الآخرة على ذلك بل على الاصرار عليه او على الاقدام على موجه  
 ان لم يمت **قوله** الا قتل المرتد وتارك الصلاة اي وقاطع  
 الطريق كما اشار بذلك الى ان سائر الحدود لا تسقط بالتوبة  
 الا ثلاثة اشيا قتل تارك الصلوة فانه يسقط بالتوبة ولو  
 بعد رفعه الى الحاكم لان موجه الاصرار على ترك الفعل لا  
 التارك لما عني وثانيها قتل المرتد فانه يسقط بالتوبة وثالثها  
 قطع الطريق فانه يسقط عنه العقوبات التي تخصه بالتوبة

قوله

قوله من يتعرض للقافلة مشاملا لاولها واخرها بخلاف قول  
 اعله لاخرها فانه يفهم خلاف ذلك واجاب عنه الشبانه جري  
 على الغالب **قوله** من صال عليه اذا استطال **قوله** هو الاستطالة  
 والثوب عطف الثوب على الاستطالة عطف تفسير والظاهر  
 ان مقتضى الصيال لغة واصطلاحا والا فلو كانه غيره لنبه على  
 كل من المعنيين كما هو طريقته في هذا الكتاب وغيره زيادي **قوله**  
 له دفع صايل الخ نعم يجب الرفع على من بيده مال مجورا او وقف  
 او ودعة على ما في الاحياء ومن زال نفعه المتعلق به مخوذه  
 او اجارة وانما يتجها اذا لم يخف على نحو عضوه نظير ما ياتي قريبا  
**قوله** ايضا له دفع الخع لو فرض صيال على مال وبضع ونفس قدم  
 الرفع عن النفس ثم البضع ثم المال الا خروفا لا خصر او على  
 بضع ولو اطاق الظاهر تقديم البضع لكثرة فسادة انتهى واعمد  
 مرقى **قوله** كل صايل ولو حامل على المعتمد كذا بخطه رحمه  
 الله حتى لو صالت حامل من امرأة وهرة تدفع ولو ادي ذلك  
 الي القتل فلا يضمن حملها ولو ادي الرفع الي تلفه كقتل المسلمين  
 اذا ترمى بهم الكفار **قوله** بال وان قله اقول ووظفته بيده  
 بوجه صحيح وان ادي الي قتله كما هو قياس الباب ثم بلغني  
 ان الشهاب ابن جبرافتي بذلك فليراجع **قوله** واختصاص  
 يفيد جواز دفع الصايل عن جلود الميتة والسر جرت  
 ولو بقتله قس فرج محل الجواز في غير الولاة اما الولاة فيجب  
 عليهم الرفع عن اموال الناس ونبيه الامام على ان الرفع  
 لا يختص بالصيال بل لو ادى شخص ما يشرب خرا او نحوه فله  
 منعه بما يخرج ويقتل بل له الحجر عليه في بيته انتهى وجرم



بذلك في الروض وبين في شرحه انه واجب وقوله انفا ولو اصلا  
اعتمدهم روجزم به في الروضة فقال وله دفع والرعن ولده  
انتهى ومثله في العباب قس **قوله** وبضع شمل قوله وبضع الحرية  
وهو كذلك لا لاحترامها بل من ازالة منكروان كان الواطي لها  
حربا لان الزنا لا يبرح في ملة من الملل قط انتهى **قوله** وبضع  
غير اهل قيد به لعله بضع الاهل من قوله السابق واهل فانه  
بشامل لبضعها كما هو ظاهر وقيل المراد بالاهل بضعها العلم  
نفسها او طرفها من قوله ونفس وطرف الخ فان المراد به اعلم  
من نفسه وغيره وكذا الباقي **قوله** دون دينه اي لاجل دينه جعل  
شهيدا دل على ان له القتل والقتال كما ان من قتله اهل الحرب كان  
شهيدا له القتل والقتال قاله الزركشي **قوله** عن بضع ومقدماته  
ولو من غير اقاربه لانه لا محال الا باحاطة فيه لكن بالاخف فيه حتى  
في غير البكر ويقتل به الرافع ما لم يشهد عدلان انه قتله دفعا  
خلاف الماشي عليه الشئ في كتبه تبعا لما ورد في الروايات من عدم  
وجوب الترتيب على المعتد رمي وتقدم ان الزنا لا يباح  
بالاكرام فيحرم على المرأة ان تستسلم لمن صال عليها الزني  
بها مثلا وان خافت على نفسها ثم رمي ولو امكنه الهرب  
من فحل صايل عليه ولم يلرب فقتله دفعا ضمن بنا على و  
جوب الهرب عليه اذا صال عليه انسان وفي حل اكل  
لحم الفحل الصايل الذي اتلف بالرفع انه اصيب من بجه تردد  
اي وجهان وحر منع الحل انه لم يقصد الذبح والاكل قال الزركشي  
والراجح الحل كما دل عليه كلام الرافع في الصيد والذبايح روض  
وشرحه **قوله** لم يضمنه اي فيما اذا راعي الترتيب السابق

او كان لا يندفع عنه الا بقتله فلا ينافي هذا ما تقدم **قوله** بقود  
اي فيما اذا كان مكاتبا وقوله ولادمة فيما اذا عفى على ماله وقوله  
ولا قيمة اي فيما اذا كان رقيقا وقوله ولا حكومة وانظر ما صورته  
عدم الحكومة فان فرض المسألة ان قتله ويمكن تصوير ذلك  
في الحكومة بان يجرجه جراحة لا مقدر لها فيرتد بعد الجراحة  
 ويموت فيهما مرتدا فنفسه هدر من حيث الردة وجراحته  
هدر لصياله **قوله** كحربي ومرتر فله قتله هذا هو المعتمد **قوله**  
في اجنبية اي عن الفاعل احترزه عما لو راه او لح في زوجة نفسه  
فليس له ان يتعرض له بوجه من الوجوه **قوله** فله ان يبدأ  
بالقتل وان اندفع بدونه الخ هذا ما قاله اما ورد في الروايات  
وهو ظاهر في المحصن فغيره يتجه فيه انه لا يجوز قتله الا ان  
ادي الدفع بغيره الى مضي زمن وهو متلبس بالفاحشة انتهى  
ابن حجر والطحاوي وجوب الترتيب في الفاحشة ولو محصنا  
**قوله** بالاناة على وزن قناة ومعناها الثاني وعجالة الصحاح الا اذا  
كحصاة من ثانی في الامر يمكن وللمرء **قوله** فسقط مراعاة  
الترتيب كما ذكره الامام في قتال البغاة وما لو كان الصايل يندفع  
بالسوط والعصى والمصول عليه لا يحسد الا السيق فالصحيح  
ان له الضرب به لانه لا يمكن الرفع به وليس بمقتصر في ترك  
استصحاب السوط ونحوه على الترتيب ان امكن المصول  
عليه دفعه بكلام يجرجه به او استغاثه وظاهر هذا مساواة  
الزجر للاستغاث وهو واضح ان لم يترتب على الاستغاث  
الخلق ضررا قويا من الزجر كما سلك حاكم جابر له والاوجب  
الترتيب وعلى اطلاق من اوجبه حرم الرفع بالضرب او بضر



بيده حرم بسوطه او بسوط حرم بعضى او قطع عضو حرم قتله  
لان ذلك جواز للحاجة ولا ضرورة في الاثقل مع تحصيل المقصود  
بالاخف وفايدة الترتيب المذكور انه متى خالف وعدل الى  
رتبة مع امكان الاكتفاء مادونها ضمن منهاج مع شرحه للرمل  
ولو ان رفع شرة كان وقع في ماء او نار او انتشرت رجله او حال  
بينهما جدار او خندق لم يضرب به كما صرح به الاصل في روض **قوله**  
ويجب الرفع على من لم يخف على نفسه الرفع افهم انه لو خاف  
على نفسه لم يجب الرفع ويجوز التمكن له واستشكل بان  
الزنا لا يباح بالاكراه واجيب بانه لا يلزم من الصيال الاكراه  
اذا الاكراه يعتبر فيه التخويف بالعقوبة العاجلة تامل كذا  
بخط شيخنا الزيايدي **قوله** عن بضع سوا بضع اهل وغيرهم ومثل  
البضع مقل ما ته **قوله** وعن نفس ولو مملوكة خرج المال الذي  
لا روح فيه فانه لا يجب الرفع عنه لانه يجب اباحته للغير  
والا وجه كما بحثه الاذرى لزوم الامام وتوابه الرفع عن  
احوال رعاياه ثم رمي **قوله** كراي محصن وتارك صلاة لله وقاطع  
طريق تحتم قتله كراي بخط شيخنا **قوله** فان قصدها مسلم بحق  
الدم ولو مجنون لا خلاف للملح او يصرى فلا يجب دفعه فلا  
يجوز الاستسلام بل يسن كما افهمه كلام الروض لخبر ابي داود  
عن خير ابن قابيل وهابيل وطعن عثمان عبيده وكانوا اربعة  
من الرفع يوم الدار وقال من القى بسلاحه فهو حر واشتهر  
ذلك في الصحابة ولم ينكر عليه احد الا اذا المصول عليه ملكا  
توحيد في زمانه او عالما توحيد في زمانه وكان في عدم قتله  
مصلحة عامة فيجب عليه الرفع عن نفسه ولا يجوز له

الاستسلام

الاستسلام كما افق به الرمل ويشرط الوجوب في البضع وفي نفس  
غيره **قوله** ان لا يخاف الرفع على نفسه فهدى اي الصايل ولو  
بهمية فيما حصل فيه بالرفع من قتل وغيره لاجرة ساقطة  
عليه مثلا كسرهما اي لا تهدر وان كان دفعهما واجبا ولم تدفع  
عنه الا بكسرهما ان قصد لهما ولا اختيار بخلاف البهمية نعم لو كانت  
موضوعة بمحل او حال تضمن كان وضعت بروشن او على معتدل  
لكنها ما يلة هدت **قوله** لو عض عقال الزركشي العض اذا كان بجار  
فهو بالضااد او غيرها فهو بالاطا مثل عظام الزمان وعظم الحرب  
انتهى **قوله** والمعضوض معصوم او حرى وجه ذلك في الحرى  
انه غير ملتزم الاحكام **قوله** لم يضمن اي العاض المعضوض  
كنفسه لان العض لا يجوز بحال وقد اهدر النبي صلى الله عليه  
وسلم تشية العاض كما في الصحيحين وقال يعرض احركم اخاه  
كما يعرض الفحل قال ابن ابي عسرون الا اذا لم يمكن التخلص  
الا به اي بالعض فان لم يمكنه التخلص الا بالتلاف عضو  
كفقى عينه وفتق بطنه فله ذلك من فرك لحيته بان يرفع احد  
عن الاخر بلا جرح **قوله** او كان المعضوض غير من ذكر بان كان  
زانيا محصنا او تارك صلاة بعد الامر او قاطع طريق فيضمن  
لما قاله الشافعي **قوله** لان العاض اراد تخليص حقه بالعض ويصرف  
هنا وفيما ياتي في عدم امكان التخلص لدون ما وقع اي لعس  
اقامة البينة على ذلك **قوله** وكذا الوطعن عين من اطلع وهو  
منوع من المنظر ولو امرأة او امرأة او امرأه قال في الروض وجاز  
لها المراهق مع انه غير مكلف لانه في حرمة النظر كالبالغ  
والرهي تعزير وهو لا يختص بالمكلف ولهذا يجوز دفع الصايل

حاة

ها



ولو كان صبيا او بهيمة **قوله** في بيته والحجبة في الصحر الما البيت  
في البنيان **قوله** ولو مكثري ودخل في ذلك الحمام فان حكمه حكم  
الدار **قوله** او مستعارا وان كان الناظر طمعي كما رجه الاذري  
وغیره **قوله** وخذفته بالخا والزال المعجنتين الرمي بين الاصبعين  
بخصاصة او نحوها وبالمهملة الرمي بالخصاصة ثم الاعلام للمؤلف  
**قوله** فلا فؤد ولا دية والمعوق فيه المنع من النظر سواء كانت  
الحرمة مستورة ام لا ولو في منصف لعموم الاخبار ولا يبريد  
سترها عن الاعين وان كانت مستورة بثياب ولا تله لا يبريد  
مئ تستر وينكشف فيحسم باب النظر وظاهر ان ذلك يثبت  
للمنظورة وخرج بما ذكر الاجنبي فليس له رمي الناظر **قوله**  
مجردا قد يؤخذ من اعتبار التجرد وكون الناظر ممنوعا من النظر  
انه لو كان الناظر امرأة والمنظور اليه امرأة مستورة ما بين السرة  
والركبة فللارمي وهو متجه ثم رايت في الناشئ عن البلقيني  
ما يفيد ذلك في **قوله** اولى حرمة ويلحق بذلك ولله الامر  
الحسن فيما يظهر ولو غير متجرد وكذا اليه في غير كشف عورته ومثله  
خشي مشكل ثم رمي فيحرم نظر الفريقين اليه مرق في **قوله** كان  
المستمع فلو اتى اذنه لسق الباب ليستمع لم يجز رمية اذ ليس  
السمع كالبصر في الاطلاع على العورات **قوله** المسجد والشارع فليس  
له رمي عينه لان الموضع لا يختص به ولانه الهائل حرمة  
**قوله** اي اذا وجدته عبارة ثم روض لولم يجد غير الحجر والنشاب  
جاز كنظيره في الصيال فيما اذا امكنه الرفع بالعضي ولم يجد  
الا السيوف نبه عليه الزركشي **قوله** وبالعهد النظر اتفاقا وعلم  
به صاحب الدار فلورماه ثم ادعي هو عدم القصد وعدم الاطلاع

لم يصدق

لم يصدق ولا شئ على الرمي لوجود الاطلاع ظاهرا وقصده امر  
باطن لا يطلع عليه قال في الاصل وهذا اذهاب الى جواز الرمي  
بلا تحقق وقصده وفي كلام الامام ما يدل على منعه وهو حسن انتهى  
وظاهر ان ما ذكر ليس ذهابا لذلك ان لا يمنع ذلك ان تحقق بقرين  
يعرف بها الرمي قصد الناظر بوض وشرحه **قوله** ولا بما قبله اي قبل  
مجردا وهو قوله اليه **قوله** وما بعده وهو قوله من نحو ثقب **قوله**  
وما بعده اي الثقب وهو قوله ولم يكن للناظر الخ **قوله** كالباب  
المفتوح والشباك الواسع الفيتون لم يرم اي لتقصير صاحب  
الدار الا ان ينزله فيرميه كما صرح به الحاوي الصغير وغيره و  
يؤخذ من التعليل المذكور انه لو كان الفاح للباب هو الناظر ولم  
يتمكن رب الدار من اغلاقه جاز الرمي وهو الظاهر انتهى روض  
وشرحه واعتمدهم **قوله** نفسا ومالا وضمان النفس على عاقلة  
وضمان المال عليه قال الامام ولم يتعلق الضمان برقبة البهيمة  
لما نقل الضمان برقبة العبد لان الضمان فيما يتلفه بحال على  
تقصير صاحبه او هي كالة والعبد كالمملوك واقرب ما يودي  
منه ما يلزم رقبته تتعلق بهما حرمي **قوله** واذا اكرهه في  
منهجه ثم قال في شرحه واشتريت بقولي غالبا الي انه قد لا يضمن  
كان اركبها اجنبي بغير اذن الولي صبيا او مجنونا لا يضبطها  
مثلها او تحبسها انسان بغير اذن من صاحبها او غلبته فا  
ستقبلها انسان فردها فالتفت بشيئا في انصرافها فالضمان  
على الاجنبي والناخس والراد لو سقطت ميتة او اركبها ميتا  
فتلف به شئ لم يضمن ولو صاحبها سابق وقايد استويا في الضمان  
او اركب معها او مع احدها ضمن الراكب فقط انتهى **قوله** ضمن

ن



الراكب فقط الا ان تعدد الركاب فعلى الاول دون الرديف فعلى  
المعتمد فان كان كل منهما في شقة الضمان عليهما فلو ركب  
معها ثالث في الوسط والضمان اثنان لان اليد لكل زيادي لكن  
ثقل قسي عن م ر عدم الضمان على الذي ركب في الوسط وقوله  
ضمن الركاب فقط بذلك تعلم ان الضمان على المرأة التي لا تتركب  
الا ان مع المكارى دون المكارى م ر قسي **تبيينه** في فتاوى ابن  
الصلاح ان الخائن لو استوجر على حفظ دابة فانفلتت على الاخرى  
واتلفتها ولم يقدر على ردّها فلا ضمان ح ر ملى **قوله** كان ارسلها الخ  
او ربطها بطريق ولو واسعا **قوله** ضمن ما التفتت ليل او كرا نهارا  
الا ان تعود وارسالها بلا راع فلا يضمنه لان انتفاء تقصيره وان ربطها  
ليل فانفلتت بغير تقصير منه كان انهدم الجدار وفتح الباب لص  
او قطعت جبلها الرضمن ما التفتت مطلقا لذلك روض وشرحه  
**قوله** كان كان الخ او عرض الشيء ما لكه لها او وضعه في الطريق فيها  
او حضر وترك دفعها لانه المضيع لماله **تممة** يستثنى من الدواب  
الحمام وغيره من الطيور فلا ضمان باتلافها مطلقا احكامه في اصل  
الروضة عن الصباغ وعمله بان العادة ارسالها ويدخل في ذلك  
الخل وقد افق البلقي في نخل الانسان قتل جلا لاخر بعدم  
الضمان وعمله بان صاحب النخل لا يمكنه ضبطه والتقصير  
من صاحب الجمل ولو اتلفت الهرة طير او طعاما او غيره ان  
عهد ذلك منها ضمن مالكها او صاحبها الذي يابوئها ما التفت  
ليل كان او نهارا وكذا كل حيوان مولع بالتفدي كالجمل والحمار  
الذين عرفا بعقر الدواب واتلافها اما اذا لم يقدر منها التلاف  
ما ذكر فلا ضمان لان العادة حفظ ذلك عنها لا ربطها **افادته**

سئل القفال عن حبس الطيور في الاقفاص لسماع اصواتها  
وغير ذلك فاجاب بالجواب اذا تعمد هاما لكها بما تحتاج اليه  
كالبهيمة ولو كان بدار كلب عقورا او دابة جوح ودخلها  
شخص بان به ولم يعلمه بالحال فحضره الكلب او ارضته الرابة  
ضمن وان كان الرار بصيرا او ادخلها بلا اذن او اعلمه بالحال  
فلا ضمان لانه المتسبب في اهلاى نفسه ثم الخطيب **باب حكم**  
**الجدار الماريل قوله** اي في الابتداء والانتها **قوله** وما يذكر معه اي  
من نحو ادخال السبع في ملكه وحفره في ملكه **قوله** وتلق به  
شيء اي سواء تمكن من هدمه او اصلاحه او لم يتمكن من ذلك  
بخلاف البلقي **قوله** في الاخرة ليس بقيد حيث كان نحو السبع  
في منعطف فمسالة نحو السبع كسالة نحو البير كما تقرر زيادي  
**قوله** اما لو بني جداره ما يلا والعبرة بالمالك لا بالثاني ومن عاونه  
لانه ما مور فاعتبر امره ولو امر غيره بالرشى فترش وتلق به شيء  
والضمان على الراشى دون الامر والفرق بينهما ان الرش لا ينضبط  
فنسبت المجاوزة الى الرش بخلاف بناء الجدار ونحوه كغراب وخنزير  
فان حكمها كذلك **باب حكم الاشربة** الاشربة جمع شراب  
بمعنى مشروب هذا من جملة الكلمات الخمس والمقصود بهذا  
حفظ العقل وشرب الخمر من الكبار وهو المتخذة من عصير  
العنب اذا اشتد وقذف بالزبد وسائر الانبذة المسكرة  
هي المتخذة من الخمر ونحوه مثلها مثل الخمر في التحريم والحد  
والنجاسة لمشاركتهما له في كونها ما يبعث مسكرة نعم لا يكفر  
مستحلها اي القدس الذي لا يسكر منها بخلاف الخمر لا لجماع  
على تحريمها دون تلك فقد اختلف العلماء في تحريمها وشرب



ما لا يسكر من غيرها القلته صغيرة وابتعت اول الاسلام حتى ما ينزل  
 العقل ثم حرمت ثالث سني الهجرة ولا ينافيه قوله هذان الكلمتان  
 الخمس لم ينجح في ملة من الملل لان ذلك بالنسبة للمجموع اوانه  
 باعتبار ما استقر عليه امر ملتنا **قوله** فالمسكرتنا وله حرام وان  
 شربه لتداوا او عطش اي ولا يجد بشره لذلك وان وجد غيره  
**قوله** وان قل ولم يسكر **قوله** كل شراب اسكر فهو حرام وخبر مسلم  
 كل مسكر خمر وكل خمر فهو حرام وخبر لص رسول الله في الخمر عشرة  
 عاصرها ومعتصرها وشاربها وساقيها وحاملها والمحمولة  
 اليه وبايها ومبتاعها وواهبها واكل ثمنها **قوله** عص بلمقة  
 بفتح العين كما وجد بخط النووي ويجوز الضم اي شرب الخليل  
**قوله** ولم يجد غيره لان حل تناوله ليس بقيد واذا اسكر في هذه  
 الحالة لم يجد للضرورة **قوله** كالبنج والحشيش حرام ولا حرقه  
**قوله** لغير التداوي لانه لا يلز ولا يطرب ولا يدعوا قليله الي كثيره  
 بل فيه التعزير وله تناوله ليزيل قتله لقطع عضو متاخر حتى  
 لا يحس بالالم اما التداوي فيجوز وعبارة الروض ويجوز  
 التداوي بنجس كل حمية وبول ومجرون خمر ولو كان التداوي  
 به لتعجيل شفا فانه يجوز بشرط اخبار طبيب عدل مسلم  
 عدل بذلك او معرفة التداوي به ان عرف بشرط عدم ما يوقع  
 مقامه مما يحصل به التداوي من الطاهرات **قوله** في حرمه  
 اسم كتاب املاه الامام الشافعي علي صاحب حرمه فسمي  
 الكتاب باسم صاحبه **قوله** والذي في الروضة انه شرب الطاهر  
 ويتم وصوبه في المجموع قال لانه لا يحل شرب النجس الا عند  
 فقد الطاهر فوجوده كعدمه وقوله صار مستحقا للطهارة

منوع

ممنوع في هذه الحالة انتهى وهذا ما افتى به الرمي وهو المعتمد **قوله**  
 اما ما تستقدم نادرا ما الضب والخيل الخ لا يخفى ان الباب معقود  
 للاشربة وليس منها الضب والخيل وسياتي حكمها ومعرفتها  
 من اكرهها الرين لان معرفة الحلال والحرام فرض عين فقد  
 ورد الوعيد الشديد يد على كل الحرام بقوله صلى الله عليه وسلم  
 اي لحرمت من حرام فالنار اولى به الاصل في الاعيان حيوانها  
 وجهادها الحل لانها خلقت لمنافع الصباد الا ما استثنى بنص  
 او لورود الامر بقتله او النهي عن قتله او الاستحبابه فلذلك قال  
 كل طاهر يحل اكله الخ **قوله** كنعم بالاجماع **قوله** كرجاج بفتح اوله  
 افصح من ضبه وكسره **قوله** وحمام وهو ما عاب اي شرب الماء بلا  
 تنفس وهو دراي صوت وهو ترجيع الصوت ومواصلته  
 من غير تقطع له وذكره تأكيد والافهول لازم الاول ومن ثم اقتصر  
 في الروضة في موضع على عاب ونظر بعضهم في دعوي تلازمهما  
 ودخل في كلامه القري والربسي واليما والفواخت والقطا  
 والحجل وهو على قدر الحمام كالفقا حرام المنقار والرجلين ويسمى  
 دجاج البر **قوله** وضع بفتح الباء اكثر من اسكانها بقوله صلى الله  
 عليه وسلم الضبع صيد فاذا اصاده المحرم ففيه جز كش مسن  
 ويوكل ولان نابه ضيق لا يتقوى به وخبر النهي عنه لم يصح و  
 بفرض صحته فهو للتنزيه ومن عجيب امره انه سنة ذكر  
 وسنة انثى ويحيض **قوله** وضب وهو حيوان للذكر منه ذكران  
 ولانثى فرجان ولا تسقط اسنانه حتى يموت لانه الحل على ما يردته  
 صلى الله عليه وسلم وحضرته وقال لمن قال له احرام هو قال  
 لا ولكنه ليس بارض قومي فاجدني اعافه كما في الصحيحين وخبر



النهي عنه ان يصح محمول على التنزيل **قوله** ويربوع بفتح اوله وسكون  
ثانيه وضم ثالثه جمعه يربيع وهو حيوان قصير اليردين طويل  
الرجلين لونه كلون الغزال لانه طيب ونابه ضعيف ومثله  
بروام حبيب بمهمله فوحده فتحتيه الضب وهو انثى الحواري  
وقنفذ وسمور بفتح اوله وهو دويبة يؤخذ منها الفزول بينها  
وخفتها وسنجلب وفلك بفتح الفاء والنون وقام بضم القاف  
الثانية وكل منهما دويبة يتخذ جلد هافر او يحرم الوشق كما  
في الانوار **قوله** وان الضب اكل علي ما يدته وكان مشويا وارنب  
لانه بعث بوركها اليه فقبله رواه الشيخان زاد البخاري  
واكل منه وهو حيوان يشبه العناق قصير اليردين طويل  
الرجلين عكس الررافة يطا الارض على موخر قدميه واما  
الزرافة بفتح الزاي وضمها ففي المجموع انها تحرم جزما ومشي  
على ذلك الرمل في شرحه وقال المتولي يحل وبه افتي البقوي **قوله**  
الا ادنيا اي ما لم يكن ميتا غير نبي فانه يحل اكله لمضطر من  
غير شي فلا يحل شيه الا اذا كان لا يمكن الا به فيجوز له ذلك وعليه  
اذا كان مضطرا اكل ادمي ميت محترم حيث لم يجد بحيث لا يسي  
جايعا ان يقتصر على سدر مقه اي بقية روحه فلا يشبع  
وان لم يتوقع حلا لانه فاع الضرورة بذلك الا ان يخاف  
محذورا ان يقتصر عليه فيشبع وجوبا بان ياكل حتى يكس  
سورة الجوع لا بان لا يبقى للطعام مساع فانه حرام قطعاً  
اما النبي فلا يجوز تناوله لشرف النبوة وكذا لو كان الميت  
مسلماً والمضطر كافراً وليس المضطر اشرف على الموت اكل من  
المحرم لانه لا ينفع والا وجهه كما هو ظاهر كلامهم عدم

النظر

502  
النظر فقلبة الميت مع اتحادها اسلاما وعصمة قبل وقياسه  
عدم اعتبار اتحادها نبوة ويصور في عيسى والخضر صلى الله  
عليهما وسلم والمتجه خلافه اذ هما حيوان فلا يصح القياس  
**قوله** لحرمة دخل فيه المسلم والذمي والعاهر والمؤمن والبهيمة  
وان كانت لغيره بخلاف غير المحترم فله بل عليه قتل موثد و  
خربي ولوصبيا وامرأة ومثلهما الخنثى وزان محض وتارك  
صلاة توجه قتل شرعا ومن يستحق عليه القتل وان لم ياذن  
له الامام للضرورة والكلهم وليؤخذ من ذلك انهم لو كانوا  
مضطرين لم يلزم احدا بذل طعامه لهم **قوله** وذات الخلب  
بكسر الميم اي ظفر **قوله** وذات اب اي قوي يعدو ابه **قوله** باز  
وشاهين وصفق هو عام بعد خاص لشموله للبراة والشواهي  
وغيرهما من كل ما يصيد وهو بالسين والصاد والزاي وغراب  
بضم اوله ونسب بفتح النون اشهر من ضمه وكسرها وجميع  
جوارح الطير **قوله** كاسد وفهد ودب وفيل وقرد وهو حيوان  
قبيح سريع الفهم شبيه بالانسان في غالب احواله فانه  
يضحك ويضطرب ويأكل الشئ بيده **قوله** في اية حرمت عليكم  
الميتة عبارة اصله وشرحه والمنصوص على تحريمه في القرآن  
عشرة الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل الفيراس به اي  
ذبح على اسم غيره والاهلال رفع الصوت وكانوا يرفعون  
عند الذبح لالهتهم يقول باسم اللات والعزى والمنخنة  
اي التي انخنت وماتت والموقودة اي المقتولة ضربا او  
متردية اي التي وقعت من علو الي اسفل والنطحة اي  
المقتولة نطحا وما اكل منه السبع فوات الاما ذكيت وما ذبح



على النصب اي على اسم الاصنام وهذا معلوم مما اهل الفير  
الله به فلذا اعدوا المصم كاصل واحد والاثم وهو الخمر  
قال في الباب لقوله تعالى قل انما حرم ربي الفواحش ما  
ظهر منها وما باطن والاثر والبقي وهو الخمر قال الشاعر  
شربت الخمر حتى ضل عقلي كذاك الاثر يذهب بالعقول  
**قوله** كخفنفسا بضم اوله مع فتح ثالثة اشهر من ضمه وبالمدة وحكي  
ضم ثالثة مع القصر **قوله** منفرد ووزع بانواعها وادات سم  
وابر **قوله** وكدرت بضم الدال المهملة وهو الطائر الاخضر  
له قوة على حكاية الاصوات وقبول التلقين قال الزركشي وليست  
من طيور العرب وانما يجذب من النوبة واليمن **قوله** وطاووس  
وهو طائر في طبعه الخفة وحب الزهر بنفسه والخيلا والاعجاب  
بريشه **قوله** وذباب بضم اوله وهو اجهل الخلق لانه يلقي  
نفسه في الهلكة **قوله** وما تولد اي يقينا من مأكول وغيره **قوله**  
بين كلب وشاة اوبين فرس وحمارة اهل اوبين ذيب و  
ضبع تغلبا للتحريم وخرج بقولنا يقينا ما لو نتجت شاة فو  
لدت كلبة فانها تحمل كاقاله البغوي كالقاضي لانه قد تقع الخلقة  
على خلاف صورة الاصل وان كان الورع تركها وذهب جمع  
الى انه اذا كان اشبه خلقه بالحلال حل والا فلا ويجوز  
شرب لبن فرس ولدت بغلا وشاة ولدة ملبا لانه منها  
لا من الفحل ولو مسخ حيوان يحل الى ما لا يحل او عكسه  
هل يعتبر باصل المسخ على ما قاله بعضهم عملا بالاصل  
او ما يحول اليه على ما يدل عليه ما في فتح الباري على الطحاوي  
كل محتمل والاوجه اعتبار المسوخ اليه ان بذلت ذات

بذات اخرى والاباء لم تبدل الاصفته فقط اعتبر ما قبل  
المسوخ والاوجه اعتبار الاصل في الادبي المسوخ مطلقا كما  
يدل عليه الخبر الصحيح ولو قوم لولي مال مفصوب فقلب  
كرامة له ثم اعيد الى صفته او صفة غير صفته فالمتجه عدم  
حله لانه يعود الى اماليه عاد ملك مأكله فيه كما قالوه في جلد  
ميتة ذبغ ولا ضمان على الولي بقلبه الى الدم كما الا ضمان عليه  
اذا قتل بحاله ثم رمى **قوله** كخطاق بضم الخاء وتشديد الطاء وبني  
بعض صور الجنة للنهي عن قتله في مرسى اعتضد بقول صحابي  
ويطلق على الخفافيش عند اللغويين وهو طائر صغير لا يمشي  
له يشبه الفاريطير بين المغرب والعشاء فقد جزم ما يتحرمة  
هنا ولا ينافيه خبرها بلزوم القيمة فيه بقتل المحرم له اذ لا  
تلازم بين ذلك وبين حل اكله اذ المتولد بين مأكول وغيره حرام  
مع وجوب الجزا فيه ثم رمى **قوله** ونخل ونمل لصحة النهي عن  
قتلها اذ حملوه على النمل السليماني وهو الكبير لا نتفا اذا  
بخلاف الصغير فيحل قتله لكونه مؤذيا **قوله** وحمارة بوزن  
عنبه وفارة فائدة قال ابن الملقن السرفي قتل الحية انها خا  
ادم با دخال ابليس الجنة بين فل والغراب بعثه نبي الله تعالى  
نوح من السفينة ليأتيه بخبر الارض فترك امره واقبل على  
جيفة الفارة عمدة الى جبال سفينة سيدنا نوح فقطعها  
واخذت الفيلة ليحرق البيت ايضا فامر النبي صلى الله عليه  
وسلم بقتلها **قوله** وفارة وكل سبع ضاراي عاد لخبر المسخ  
الشيخين خشي يقتلن في الحل والحرم الفارة والغراب والحرارة  
والعقرب والكلب العقور وفي رواية لمسلم الغراب لا يقع



والحجة بدل العقرب وفي رواية لابي داود والترمذي ذكر السبع  
العادي مع الخنثى وخروج نحو ثعلب وضبع لضعف نابه كما مر  
**قوله** والرواب في العرف المراد هنا الخيل والبغال والخيرو وفي  
اللغة كل ما نشى على الارض دابة ودبيب والدابة التي تتركب  
**قوله** واذن في لحوم الخيل فتحريم الخيول لم يقع الا في زمن خيبر  
وقبله كانت حلالا وبهذا رد علي من تمسك في تحريم الخيل  
بآية والخيل والبغال والخيول لتركبوها وزينة من حيث انه  
في معرض الامتنان ولم يذكر الاكل ووجه الرد ان الآية ملكية  
فلو دلت على التحريم للزم تحريم الخمر قبل خيبر وهو متنع  
بالاتفاق غيره **قوله** الجلالة وهي التي تاكل الجمل بفتح الجيم  
**قوله** اي يكره تناول شي منها لان الاحكام الشرعية انما تتعلق  
بافعال المكلفين **قوله** كلبنها ويصنها ويلحق بذلك شعرها  
وصوفها المنفصل في حياتها والسخلة المرباة بلبن كلمة او خنزيرة  
حتى نبت لحمها كالجلالة قال الزكشي والظاهر الحاق ولرها بها  
اذا ذكيت ووجد في بطنها ميتا او ذكي ووجد فيه الزاينة ولا يكره  
بيض سلق بما نجس كما لا يكره الماء اذا سخن بالنجاسة ولا  
زرع نبت في زبل او غيره من النجاسة اذا لا يظهر فيه اثرها  
ورايحتها **قوله** ولاخراج طيبها بغسل وطبخ اي فان الكراهة  
لا تنتفي ولو غذيت بشاة بحرام مرة طويلة لم تحرم كما قاله  
الغزالي وابن عبد السلام اذ هو حلال في ذاته والحرمه انما  
هي لحق الغير وما في الانوار من التفصيل في ذلك مبني على  
حرمة الجلالة **قوله** وقال اطعمه رفيقك واعلفه ناصحك  
والفرق من جهة المعنى شرف الحر ودناءة غيره **قوله** فلو كان

حراما لم يعطه لانه حيث حرم الاخذ حرم الاعطاء كالحجارة  
الفاخرة الا لضرورة كما عطا ظالم اوقاض او بشاعر خوفا  
منه فيحرم الاخذ فقط **قوله** بفصد وحيالة ونحوها لان العلة  
منامة النجاسة لا دناءة الحرفة ومن ثمر الحقوابه كل كسب  
حصل من مباشرتها كزبال ودباغ وقصاب لا قصار على الاصح  
لقلة مباشرته لها وكذا حلاق وحارس وحائك وصباغ  
وصواغ وما شطبة اذ لا مباشرة للنجاسة فيها **قوله** وذكرت  
بعضها في شرح الاصل عبارة فهو يدل له خبر البخاري في الراعي  
بفاتحة الكتاب في السفر حيث اخذ عليها اثلا ثين شاة فقال  
ابو سعيد الخدري لا تحزنوا شيئا حتى ناتي ونسال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فلما قدمنا المدينة ذكرناه للنبي صلى الله  
عليه وسلم فقال وما كان يدريه انها رقية اقسوا واضربوا  
لي بسهم وفي البخاري ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
اذا حق ما اخذتم عليه اجر كتاب الله تعالى **قوله** اي لا ادم من محل  
الي محل الاداوان لم يركب **قوله** فلا تحرم بالقوية نظرا للاجرة ويجوز  
بالتحسية نظرا للاخذ **قوله** فان اتاه المشهود عليه فلا اجرة و  
فرقوا بين التحمل والادلبان الاخذ على الادا يورث تهمة قوية  
مع ان زمنه يسير لا يفوت منفعة متقومة بخلاف زمن التحمل  
شروط **باب الصيد** **قوله** مصدر صاد يصيد صيدا ثم اطلق  
الصيد على المصيد وهو الحيوان لان الصيد يطلق على الفعل  
وليس مراد كما اشار اليه الشرح بقوله بمعنى المصيد قال تعالى  
لا تقتلوا الصيد وانتم حرم **قوله** والزبايح ولما كان الصيد مصدا  
افردة المص وجمع الزبايح لانها تكون بالسكين او السهم والجوارح



والراجع هنا ذكر الصيد والذبائح والاطعمة والنذر فتبعه المص هنا  
وفاقا للمزني واكثر الاصحاب وخالفه في الروضة فذكرها في اربع  
العبادات وهو ان نسب لان طلب الحلال فرض عين واركان  
الذبح بالمعنى الحاصل بالمصدر وهو الانذباح اربعة ذبح والة  
وذبح وذابح وقد شرع في بيان ذلك فقال الصيد **الذبح** فذكاته  
اي ذبحه اي الحيوان المأكول البري ان قدر عليه وحشيا كان  
او انسيا بخلاف ما اذا رمي صيدا متوحشا او بغير هرب او  
سنة شرودت بسهم او ارسى عليه جراحة فاصاب شيئا من  
بدنه ومات في الحال قبل تمكنه من ذبحه حل ولا يختص بالخلق  
واللبنة والركاة بذال معجزة في اللغة التطيب لما فيها من  
تطيب الحل المذبوح وخصها الشرع بابطال الحرارة العريضة  
على وجه مخصوص فائدة قال النووي في شمس مسلم قال بعض  
العلماء والحكمة في اشتراط الذبح وانها ادر الدم تميز الشجر واللحم  
من حرامهما وتنبيه على ان تحريم الميتة لبقاء دمها انتهى  
ثم البهجة **قوله** بقطع خلقومه خرج به قطع راسي عصفور  
بيده او بندقة مثلا فانه ميتة ولو انهدم سقف على شاة  
او جرحها سبع فذبحت وفيها حياة مستقرة حلت وان  
تيقن موتها بعد يومين وان لم يكن فيها حياة مستقرة  
لم تحل **قوله** حلقومه ومريه بالاجماع وروي الدارقطني  
والبيهقي عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث  
بديل يصح في حجاج مني الا ان الزكاة في الخلق واللبنة فلا  
يحل شي من الخلق والحيوان المأكول من غير ذكاة **قوله** وهو  
مجري الطعام ويكون دفعة واحدة لا في دفعتين والكلام

في الذبح

في الذبح استقلا لا فلا يرد الجني لان ذبحه بذبح امه لخبر  
ذكاة الجني ذكاة امه **قوله** قطع الخ هذا هو الركن الاول ويشترط  
في الذبح قصر فلو قطعت مديته على مذبحة شاة او احتكت  
بها فانذبحت او ارسى سلهما الا لصيد فقتل صيدا حرم  
لجراحة ارسى لها وغابت عنه مع الصيد او جرحته ولم  
ينته بالجرح الى حركة مذبوح وغابت ثم وجده ميتا فيها  
فانه يحرم لاحتمال ان موته بسبب اخر وما ذكر من التحريم في  
الثانية هو ما عليه الجمهور وان اختار النووي في تصحيحه  
الحل ولو رمي شياظنه جرا ورمي قطع ضبا فاصاب واحدة  
به او قصروا واحدة به او قصروا واحدة منه فاصاب غيرها  
حل ذلك لصحة اعني قصده ولا اعتبار بظنه المذكور **قوله** والا  
بان ادرك فيه حياة مستقرة اشار بذلك الى انه يشترط في الذبح  
الذي هو الركن الثاني كونه حيوانا مأكولا فيه حياة مستقرة  
اول ذبحه فان كان كذلك حل والا فلا نعم لو ذبح المريض اخره مع  
حل ان لم يوجد فعل محال عليه الملاك من جرح واكله نبات  
مضرة فانه حرام في شمس المذهب عن الشيخ ابي حامد وصاحبي  
البيان والشامل وغيرهم ان الحياة المستقرة ما يجوز ان يبقى  
معه الحيوان اليوم واليومين لكن في الكفاية عن ابن الصباغ  
بمثلها بحيث لو ترك لبقى يوما او بعض يوم وغير المستقرة  
بان يكون بحيث لو ترك لمات في الحال وان غيره قال ان لا  
ينتهي الحيوان الى حركة مذبوح انتهى والحياة المستقرة وهي  
ان تكون بحيث لو ترك لعاش وهذه غير مشترطة هنا  
واما حركة المذبوح وهي التي لا ينبغي معه سماع ولا ابصار

ط



والحركة اختبار **قوله** او غصبت او علفت في العمد فانه لا يحل ان  
يخرج البلقيني الحل في ما لو غصب بعد الرمي او كان العمد مقادرا  
غير ضيق فعلق لعارض تنبيه بقي من اركان الزمخ الزامح  
ويشترط في الزمخ الشامل للناحر ولقاتل غير المقدور عليه  
فيحل مذبحه حل نكاحنا لاهل ملته بان يكون مسلما  
او كتابيا بشرطه السابق في كتاب النكاح ذكر ان اواني  
ولو امة كتابية قال تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل  
لكم وقال ابن عباس انها ذبايح اليهود والنصارى من اجل انهم  
امنوا بالنور والانبيا ورواه الحاكم وصححه بخلاف المجوسي ونحوه  
واما حلت ذبيحة الامة الكتابية مع انه يحرم نكاحها لان الرق  
مانع ثراها والشرط المذكور معتبر في اول الفعل الى اخره فلو  
تخلل بينهما ردة الاسلام نحو مجوسي لم يحل ذبيحته ودخل في  
ذلك ذبيحة اواج النبي بعد موته فيحل نكاحها له صلى الله  
عليه وسلم وهو راسي المسلمين وكونه في غير مقدور عليه من  
صيد وغيره بصيرا فلا يحل مدبوح الاعمي بارسالة الاله الزمخ  
اذ ليس له في ذلك قصر صحيح وبقي من اركان الزمخ الاله وهي  
الركن الرابع بشرط في الاله كونها ذات حديد يخرج بحديد حديد  
وقصب وخجر ورصاص وفضة الاعظما كسن وظفر الخنزير  
الشيخين ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه ليس السن  
والظفر والحق بلما باقى العظام وخرج بحديد ما لو قتل بمثل  
كبدقة ونسوط وسهم بلا نصل ولا حديد او سحر وبنقرة  
او اخنق ومات باحبولة منصوبة لذلك او اصابة تسلم  
فوقع على طرف جبل ثم سقط منه وفيه حياة مستقرة

ومات حرم الصيد في جميع هذه المسائل **قوله** كصقرو باز **قوله**  
ككلب وفهد وفهر صغير قابل للتعليم وشاهين في اي موضع  
كان جرحها حيث لم يكن فيه حياة مستقرة بانه ادركه  
ميتا او في حركة المذبوح اما الاصطياذ يعني اثبات الملك فلا  
يختص بالجراحة بل يحصل بكل طريق تيسر والجراحة كل  
ما يخرج سمي بذلك لجرحه الطير الظفر او ناب **قوله** ان تكون  
معملة فان لم تكن كذلك لم يحل ما قتله فان ادركه وفيه  
حياة مستقرة فلا بد من ذبحه لقوله تعالى صلى الله عليه  
وسلم لا يبي ثعلبية ما صدت بكلبك غير المعلم فادركت ذكاته  
وكل متفق عليه ويشترط في كون الكلب ونحوه معلما امور  
استار اليها بقوله بان تسترسل **قوله** ان تهيج باعزايه لقوله  
تعالى مكلمين قال الشافعي اذا ايتمت الكلب فايتم واذا نهيته  
فانتهى فهو مكلم **قوله** وبان يترجربا نرجار ظاهر كلامه  
ان هذا جار في جراحة السباع والطير لكن في الروضة كاصلا  
عن الامام ان هذا في جراحة السباع لا في جراحة الطير اذ لا  
مطعم في نرجارها بعد طيرانها ويشترط فيها ترك الاكل  
وان يهيج عند الاغراء وهذا هو المعتمد على ولا بد من التكرار  
ايضا زيادي **قوله** وتمسك الصيد بان لا يخليه يذهب **قوله**  
او نحوه كجلد وحشوته وعظمه وينبغي كما قاله الزركشي القطع  
بالحل في تناول شعره اذ ليس عادته الاكل منه ومثله الصوف  
والريش ولا يفتح في حل ذلك ان يكون معلم الجراحة مجوسيا  
سرملى **قوله** ولا يقع في ماء فان وقع في ماء ففيه تفصيل فان كان  
غير طير الماء بان وقع في بئر فيها ما فانه لا يحل وان كان طير



الماء على وجه الماء فانه يحل والماء كالارض اي حيث لا يغرسه  
في الماء او ينغرس بثقله والاله يحل ولو كان خارجا ثم وقع  
فيه فوجهان بلا ترجيح للشيخين اقواها التحريم ولو كان خارجا  
وجه ثم وقع فيه فوجهان في هو البحر في التهذيب ان كان  
الراعي في سفينة حل او في البر فلا وجميع ذلك اذ الربنثة بالحج  
الى حركة مزبوح والا فقد تمت ذكاته ولا اثر لما يعرض بعده  
انتهى فصح **قوله** حيوان البحر وهو ما لا يعيش الا في البحر واذا  
خرج منه صار عيشته عيش مزبوح **قوله** او طفي نغمر ان انتفخ  
الطاقي واضر حرم ويحل اكل **المضير** ويتسامح بما في جوفه  
ولا يتحس به الرهن ويحل شيه وقلبه وبلعه ولو حيا ولو  
وجد ناسهكة في جوف اخري ولم تنقطع وتتغير حلت والا  
فلا ويحل القرش على كلام فيه وهو اللحم بفتح اللام ولا نظر  
الى ثبوته نابه لانه ضعيف ولا يقال في غير البحر بخلاف التماسح  
لقوته وحياته في البر والترسة واما الدنيلس فالمعتمد حله  
كما جري عليه الرمي ووافي به ابن عدلان وائمة عصره  
وافي به الوالد قرع فرس البحر حيوان يوجد في نيل مصر  
له ناصية الفرس ورجلاه مشقوقتان كالبقرو هو افطس  
الوجه له ذنب قصير يشبه ذنب الخنزير وهو يشبه  
صورة الفرس الا ان وجهه اوسع وجلده غليظ جدا يصعد  
الى البر يري الزرع وربما قتل الانسان وغيره وحكمه حكم  
الاكل لانه كالخيل المتوحشة التي تعدو في غالب احيائها  
انتهى حياة الحيوان للرمي **باب** **الاضحية** **قوله**  
ويقال ضحية بفتح الصاد وكسرها واضحا بفتح الهمزة وكسرها

فيكون

فيكون حاصل لغاتها ثمان ضم الهمزة مع تشديد الياء وتخفيفها  
وكسر الهمزة مع تشديد الياء وتخفيفها او كسر الهمزة مع تشديد  
الياء وتخفيفها او مع حذف الهمزة لفتان فتح الصاد وكسرها  
واضحا بفتح الهمزة وكسرها **قوله** من يوم عيد النحر لا  
يخفى ما في هذا الكلام من التجوز لان اليوم حقيقة من طلوع  
الفجر الى غروب الشمس وظاهره انه لو ذبحها بعد الفجر  
وقبل مضي ركعتين وخطبتين خفيفات ان ذلك يكون اضحية  
وليس كذلك وقد اشار النعماني الى ذلك ودفع ذلك في ثم منطجه  
بقوله كما سيأتي والذي ياتي له حتى في هذا الكتاب ان وقتها  
لا يدخل الا مضى ذلك زيادي وعليه كان الاولي له هنا ان  
يقول كما سيأتي لذلك **قوله** الرما واجبة مبتدا وخبر بالنظر  
للمتن واما بالنظر للشفا والخبر نوعان وواجبة صفة لمخزوف  
اي دما واجبة **قوله** ابتدا جعلها اضحية او هذه اضحية **قوله**  
او عما في الزمة كان نذر اضحية في ذمته كدله على اضحية  
ثم عيى المنذور **قوله** وسنة اي موكدة في حقنا على الكفاية  
ان نقرر اهل بيت فان فعلها واحد من اهل البيت كفي  
عن الجميع وان سنت لكل منهم فاذا تركوها كلها كره وظاهر  
ان الثواب للمضي خاصة كالتايم بفرض الكفاية والمراد  
باهل البيت من في نفقته شرعا والافسنة عين والمخاطب  
بها الحر المسلم البالغ العاقل المستطيع وكذا المبعوض اذ  
ترك ببعضه الحر ما لا قاله في الكفاية واما المكاتب فهي منه  
تبرع يجري فيها ما يجري في تبرعائه **قوله** وهي اي الاضحية  
بمعنى التضحية كما في الروضة لا الاضحية كما يفهمه كلامه



لان الاضحية اسم لما يضحي به **تنبيه** شمل كلام المص اهل  
 البوادي والحضر والسفر والحاج وغيره لانه صلى الله عليه وسلم  
 ضحي في منى على نسائه بالبقر واه الشيخان والتضحية افضل  
 من صدقة التطوع للاختلاف في وجوبها وقال الامام الشافعي  
 لا ارضى في تركها لمن قدر عليها اي فيكره للمقادير تركها وليس  
 ان يذبح الرجل بنفسه ان احسن الذبح للاتباع اما المرأة فيسن  
 لها ان توكل كما في المجموع ومثلها الخنثى ومن لم يذبح لعذر  
 او غيره فليشهدها روي الحاكم انه صلى الله عليه وسلم قال  
 لفاطمة قومي الي اضحيته فاشهد بها فانه باول قطرة من  
 دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك قال عمران ابن حصين  
 هذا لك ولاهل بيتك فاهل ذلك انتم ام للمسلمين عامة قال  
 بل للمسلمين عامة ولا تجب باصل الشرع لما روي البيهقي وغيره  
 باسناد حسن ان ابا بكر وعمر كانا لا يضحيان مخافة ان  
 يرى الناس ذلك واجبا ولان الاصل عدم الوجوب خلافا  
 لابي حنيفة الا بالنذر كجعلت هذه الشاة اضحية كسائر  
 القرب **قوله** ما اجزعه اي سقطت منها قبل تمام السنة  
 اجزات ويكون ذلك كالبلوغ بالسن او الاحتلام فانه يكفي  
 فيه اسبقهما وبه صرح في الاصل **قوله** الممسنة هي  
 الشاة من الابل والبقر والغنم فما فوقها قال الرافعي والمعنى  
 في ذلك ان الشاة ينتهي الحمل والتروان فانتهاها الى  
 هذا الحد كبلوغ الادبي وحالها قبله كحال الادبي قبل بلوغه  
 انتهى ولا يخفى ان كثيرا من الابل والبقر ينتهي لذلك قبل هذا  
 الحد وقضية هذا الخبر ان جذعة الضان لا تجزي الا اذا عجز

عن المسنة والجمهور على خلافه وحملوا الخبر على الاستحباب  
 وتقديره ليسن لكم ان لا تذبحوا الا مسنة فان عجزتم فجزعة  
 ضان **قوله** وقد اشار الشافعي الى الجواب قضية الخبر  
 بقوله اي ليسن لكم ان لا تذبحوا الا تذبحوا الا مسنة الخ ولا  
 فرق في الابل والبقر والغنم بين الذكور والاناث والخنثى ولو  
 خصيا لقوله تعالى وللحمل امه جعلنا منسكا لذكر والاسم الله  
 على ما رزقهم من بهيمة الانعام ولان التضحية عبادة تتعلق  
 بالحيوان فاختصت بالنعم كالزكاة **تنبيه** علم من قوله ولا  
 يجزي في الاضحية الا الجذع من الضان والثني من غيره من  
 بقروا بل ان ما عدا ذلك لا يجزي فلا يجزي بقرة الوحش وحميره  
 والظبا وغيره واما المتولد بين جنسين من النعم فالظاهر انه يجزي  
 هنا وفي العقيقة والهدى وجزا الصيد الا انه ينبغي اعتبار اصل  
 اعدا الابوين مسنفا في الاضحية ونحوها حتى يعتبر في المتولد  
 بين الضان والمعز بلوغه ثلاث سنين الحاقا له بأعدا السنين  
 فيه عليه الزركشي وهو ظاهر **قوله** ويجزي الشاة المعينة  
 من الضان عن واحد فقط فان ذبحها عنه وعن اهله او عنه  
 واشترك غيره في ثوابها جاز وعليهما اهل خبر مسلم ضحي النبي  
 صلى الله عليه وسلم بكبشين وقال اللهم تقبل من محمد وال  
 محمد وامة محمد قال في المجموع وما يستدل به بذلك الخبر  
 الصحيح في الموطا ان ابا ايوب الانصاري رضي الله عنه قال  
 كنا نضحي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن اهل بيته  
 ثم تتابع الناس بعد فصارت مباهاة وخرج بمعينة الاشرا  
 في شاتين مشاعتين بين اثنين فانه لا يصح وكذا لو اشترك



أكثر من سبعة في بقرتين مشاعتين أو بدنتين كذلك لم يجز عنهم  
 لأن كل واحد لم يخصه سبع بدنة أو بقرة من كل واحد من ذلك  
 والمتولد بين ابل وغنم أو بقرة وغنم ينبغي أن لا يجزى عن أكثر من  
 واحد وأفضل أنواع التضحية بالنظر للقامة شعارها بدنة  
 ثم بقرة لأن لحم البدنة أكثر ثمر صان ثم معز لطيب الضان  
 على المعز ثم المشاة في بدنة أو بقرة أما بالنظر للحرف فالحمر  
 الضان خيرها وسبع شاة أفضل من بدنة أو بقرة وشاة أفضل  
 من مشاركة في بدنة أو بقرة للأفراد بارقة الدماء واجتمعوا  
 على استحباب السمين في الاضحية فالسهيبة أفضل من غيرها  
 ثم ما تقدم في الافضية في الذوات وأما في الألوان فالبيضا أفضل  
 ثم الصفرا ثم العفرا وهي التي لا يصفوا بياضها ثم الحمرا  
 ثم البقعاء ثم السوداء قيل للتعبد وقيل لحسن النظر وقيل  
 لطيب اللحم وروي الإمام أحمد لم يعفرا أحب إلى الله من  
 دم سود أوين ثم الخطيب والذكر أفضل من الانثى لأن لحمه  
 أطيب من لحمها فإن كثرت روايته فضلتها الانثى التي لم تلد  
 لأنها أطيب وأرطب لحما **قوله** لحم الموطأ في ذلك ففيه ما يدل  
 لذلك **قوله** العور بالمد **قوله** البين عورها بأن لم تبصر بأحد  
 عينيها وإن بقيت الحدة فإن قيل لا حاجة لتقييد العور  
 بالبين لأن الطرار في عدم أجزاء العور على ذهاب البصر  
 من أحدي العينين أجيب بأن الشافعي قال أصل العور  
 بياض يغطي الناظر وإذا كان كذلك فتارة يكون يسيرا فلا  
 يضر فلا بد من تقييده بالبين كما في حديث الترمذي الذي  
**تنبيه** قد علم من كلامه عدم أجزاء العميا بطريق الأولى وتجزي

٥٥٩  
 العمشا وهي ضعيفة البصر مع سيلان الدم غالبا أو المكويه  
 لأن ذلك لا يؤثر في اللحم والعشا وهي التي لا تبصر ليلا لأنها  
 تبصر وقت الرعي غالبا **قوله** وعرجها وضابط العرج البين  
 أن تكون بحيث تسبقها الماشية إلى الملا الطيب وتتخلف عن  
 القطيع فلو كان عرجها يسيرا بحيث لا تتخلف به عن الماشية  
 لم يضر كما في الروضة **قوله** وإن حصل أي العرج تحت السكين  
 فإنها لا تجزي لأنها عرجاء عند الذبح فاشبهه ما لو انتشرت  
 رجل شاة فبادر إلى التضحية بها **قوله** ومرضها وضابط  
 الممرض البين هو ما يوجب الهزال بأن يظهر بسببه هزالها  
 وفساد لحمها فلو كان مرضها يسيرا لم يضر ويدخل في إطلاق  
 المصم إليها بفتح الهاء والمرد فلا تجزي لأن الهيام كالمريض  
 يأخذ الماشية فتهم في الأرض ولا ترعى كما قاله في الزوائد **قوله**  
 ولا العجفا بالمد **قوله** التي لا تنقي بضم التاء واسكان النون  
 وكسر القاف **قوله** لخبر الترمذي وهو أنه صلى الله عليه وسلم  
 قال أربع لا تجزي في الاضاحي العور البين عورها والمرضاة  
 البين مرضها والعرجا البين عرجها والعجفا التي لا تنقي **قوله** أي  
 لا يخ لها من شدة الهزال وعلم من هذا عدم أجزاء المجنونة وهي  
 التي تدور في المري ولا ترعى الا قليلا في هزل وتسمى أيضا التولا  
 بل أولي بها وقضية كلامه عدم أجزاء التضحية بالحامل لأن الحمل  
 يهزلها وهو المعتمد فقد حكاه في المجموع في خرزكاة الغنم عن  
 الأصحاب ثم رمي من عند قوله وقضية الخ **قوله** وإن قل جريها  
 وصحة في المنهاج بقوله قلت الأصح المنصوص بضر يسير  
 الجرب والله أعلم قال الرملي في ثم والحقق به القروح والبثور



قوله لا المخلوقة بلا اذن وفارقت المخلوقة بلا اذن المخلوقة  
ضرع او الية بان الاذن عضو لازم للحيوان غالبا والذكر لاضرع  
له والمفتر لا الية له نعم لو قطع من الالية جزء يسير لاجل كبرها  
والاوجه الاجزاء كما افق به الوالد بدليل قولهم لا يضر فقد  
قلقة يسيرة من عضو كبير ثم رمي اما فقد ذلك بقطع ولو  
لبعض منه وان قل او يقطع بعض لسانه فانه يضر لحدوث ما  
يؤثر نقص في اللحم ويحدث بعضهم ان شلل الاذن كقصرها  
وهو ظاهر ان خرج عن كونه مأكولا ولا يضر شق اذن ولا  
خرقها بشرط ان لا يسقط من الاذن شيء بذلك لانه لا ينقص  
بذلك شيئا من لحمها ويسن استحسانها باستكثار القيمة  
في الاضحية بنوع افضل من استكثار العدد منه بخلاف العتق  
فلو كان معه دينار ووجد به شاة سميئة وشاتين دونها  
فالشاة افضل ولو كان معه الف واراد عتق ما يشتره بها  
فعبداً خسيسان افضل من عبد نفيس لان المقصود بها  
اللحم ولحم السمين اكثره واطيب والمقصود في العتق التخلص  
من الرق وتخليص عدد اولي من تخليص واحد واللحم  
اي كثرته خير من كثرة الشحم قال في الاصل الا ان يكون لحماً  
ردياً واجمعوا على استحباب السمين في الاضحية فالسمين  
افضل من غيرها كما مر روض وشرحه **قوله** بعد صلاة العبد  
وهو عاشر الحجة وهو طلوع شمس يوم النحر ومضي قدر  
ركعتين وخطبتين خفيفات الى غروب الشمس من اخر  
ايام التشريق الثلاثة بعد يوم النحر بحيث لو قطع  
المحلقوم والمري قبل اتمام غروب اخرها صحت اضحيته ولو

ذبح قبل

ذبح قبل ذلك او بعده لم تنفع اضحية لخبر الصالحين اول ما أبد  
به في يومنا هذا انصلي ثم ترجع فنجرح من فعل ذلك فقد اصاب  
سنتنا ومن ذبح قبل ذلك فانه هو لجر قدمه لاهله فانه ليس  
من المناسك في شيء وخبر ابن حبان في كل ايام التشريق ذبح و  
لا فضل تاخيرها الى مضي ذلك من ارتفاع الشمس يوم النحر  
كره خروجها من الخلاف **قوله** خفيفات عرفا وضابطه ان يشتمل  
فعله على اقل مجزي في ذلك **قوله** فلا يجوز وكان شاة لغيره من  
ذبح قبل الصلاة فانه ما يذبح لنفسه ومن ذبح بعد الصلاة فقد  
نهر نسكه واصاب سنة المسلمين نعم لو وقفوا في القاسم  
حسبت الايام للذبح على حساب وقوفهم ثم رمي **قوله** احب  
من ذبح كتابي في المجموع عن الاصحاب الاولي الضحايا في الذبح  
الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة ثم الصبي ثم الكتابي  
ثم المحنون انتهى **قوله** لما مر وهو قوله لانه يتوفى ما لا يتوقاه  
غيره **قوله** وان جاز ليلا مع الكراهة لافرق في ذلك بين الاضحية  
وغيرها لكن في الاضحية اشد كراهة لما قاله الشافعي قال الاذرعى  
ولا معنى لكراهة الذبح اذا ترجحت مصلحته او دعت اليه ضرورة  
كان خشى فوت وقت الاضحية او نهبا واحتاج هو واهله الى  
الاكل منها او نزل به اضياف او حضر مساكين القرية وهم محتاجون  
الي الاكل منها ثم روض من عند قوله قال الاذرعى **قوله** وان لا يأخذ  
وان كان ذلك في يوم جمعة مثلاً انتهى من خط بعض الفضلاء **قوله**  
غير محرم انظر هل كراهة ذلك خاصة بخصوص المضي وانه اذا  
ضحي عن جماعة يكره لهم دونه قال شيخنا العلامة الزيادي في  
درسه يكره للمضي دون من يضحي عنهم وقال الشيخ غيره يكره



له ولهم **قوله** اي عشر ذي الحجة وايام التشريق **قوله** حتى يصحى والحكمة  
فيه بقا ومكامل الاجر لتشملها المغفرة والعتق من النار وسوا  
في ذلك شعرا راسي والمحية والابطال والعانة والشارب وغيرها  
فان خالف كره وتسمى الكراهة لمريدها الى انقضاء من الاضحية  
ومحل ذلك فيها الايضار اما نحو ظفر وجلدة تضر فلا **قوله** حتى يصحى  
قال في الروض وقضية قولهم حتى يصحى انه لو اراد التضحية باعداد  
زال الكراهة بفتح الاول ويجعل بقا النهي الى اخرها ايضا  
**قوله** اي مذبجها فقط على الاصح دون وجهها ليمكنه الاستقبال  
اليها **قوله** وان يسمى الله وحده وخروج بوحده تسمية رسوله  
معه بان يقول باسم الله واسم محمد فلا يجوز لايها ممة التشريك  
قال الرافي فان اراد ذبح باسم الله تعالى واتبرك باسم محمد  
فينبغي ان لا يحرم ويجعل اطلاق من نفي الجواز عنه على انه  
مكروه لان المكروه يصح نفي الجواز عنه اما الذبيحة فلا تحرم  
الا ان قصد الشركة قال الشيخان وافق اهل بخاري بتحريم  
ما ذبح عند لقاء السلطان تقربا اليه ثم قالوا واعلم ان الذبح  
للمعبود او باسمه كالسجود له فمن ذبح لغير الله تعالى اوله  
تعالى ولغيره على وجه التعظيم والعبادة كفر بذلك كمن سجد  
لغير الله تعالى سجدة عبادة ولم يحل ذبيحته وان كان على  
غير هذا الوجه لان ذبح للكعبة تعظيمها لئلا نهايت الله  
تعالى او لبنى لانه رسول الله تعالى او استبشار القدوم  
للسلطان حلت ولا يكفر بذلك كما لا يكفر بالسجود لغير الله  
تعالى تذلل وخضوعا وان حرم **قوله** فيقول باسم الله والا حلال  
بسم الله الرحمن الرحيم انتهى ابن قاسم **قوله** وان يقول اللهم

هذا

هذا منك واليك فتقبل مني اي اللهم هذا عطية منك وتقرب  
مني اليك وفي الرافي عن الاصحاب انه لو هو قال تقبل مني كما  
تقبلت من ابراهيم خليلك وموسى كلمك وعيسى روحك  
ومحمد عبدك ورسولك صلى الله عليهم وسلم لم يكره ولم  
يستحب لانه يساويهم غيرهم فيها لكن يجوز ان يكون  
المسبول التشريك في اصل التقبل وذكر بعض ذلك في الروضة  
**قوله** وان تنحر الابل والنحر الطعن به الى حد في النحر وهو هذه  
في اعلا الصدر واصل العنق ومقتضى تعليقه من نحر الابل  
طرد ذلك في الازر والتمام ونحو ذلك مما طال عنقه من الصيود  
**قوله** اللبة بفتح اللام وهي الثفرة اسفل العنق **قوله** قايسة  
معقولة الخ لقوله تعالى فاذكروا اسم الله عليها صواف قال  
ابن عباس قياما على ثلاث قوائم والا اي وان لم ينحرها فباركة  
**قوله** والبقرة والغنم ونحوها كالخيل وجر الوحش بان يقطع  
حلقها على العنق **قوله** لجنب اليسر لانه اسهل على الذابح  
في اخذه السكين باليمين وامسك راسها باليسار **قوله** مشدودة  
القوائم ليلا يضطرب حالة الذبح فيزيل الذابح **قوله** غير الرجل  
اليمين فلا تشد بل تترك لتسترخ بتحريرها فان نحرها اذبح  
الابل ونحرها حل اما الاول فلنحر مسلم عن جابر بن عمر عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة  
واما الثاني فلعوم الادلة كخبر ما انهار الدم وذكر اسم الله عليه  
فكل ولم يكره ذلك اذ لم يرد عليه فكل ولم يكره ذلك اذ لم يرد  
فيه نهى لكنه خلاف الاولى **قوله** وان يحد بضم اليا المدرية في  
غير مقابلتها سميت لانها تقطع مدة الحياة وسكنها لانها تسكن



حرارة الحياة **قوله** وان يتصدق بكل الاضحية اي واما الواجب  
ما ينطلق عليه الاسم ولو تعددت الضحايا واجب التصديق  
بجزء من كل واحدة **قوله** من اجزا ايام التشريق نعم ان لم يذبح  
الواجبة حتى فات الوقت ذبحها بعده وقضا **قوله** ولان ذبحها  
لا يفتقر الى نية فاذا فعله غيره اجزا الا ذلة الحنث **قوله** والواجبة  
بالجعل كجعلها الضحية او هذه الضحية **فصل** في العقيقة من  
عق يعق بكسر العين وضيمها **قوله** وشرا ما يذبح عند الحلق  
شعره لان مذبحه يعق ويقطع ولان الشعر يحلق اذ ذاك والاصل  
فيها اخبار كخبر الغلام مرتين بعقيقته تذبح عنه يوم السابع  
ويحلق راسه ويسمي ويخبر انه صلى الله عليه وسلم امر بتسمية  
المولود يوم سابعه ووضع الاذاعنه والعق رواها الترمذي  
وقال في الاولي حسن صحيح وفي الثانية حسن والمعنى فيه اظهار  
البشر والنعمة ونشر النسب وهي سنة مؤكدة واما لم تجب لخبر  
ابي داود من احب ان يسل عن ولده فليفعل ولانها اراقة  
دم بغير جناية ولا نذر فلا تجب كالاضحية ومعنى مرتين  
بعقيقته قيل لا ينمو اخو مثله حتى يعق عنه قال الخطابي واجود  
ما قيل ما ذهب اليه احمد ابن حنبل انه اذا لم يعق عنه لم يشفع  
في والديه يوم القيمة ونقله عنه الحليمي عن جماعة متقدمة  
عنه على احمد ومقتضى كلامهم والاخبار انه لا يكره تسميتها  
عقيقة لكن روي انه صلى الله عليه وسلم قال للسائل عنها  
لا يحب الله تعالى العقوق فقال الراوي كأنه كره الاسم وبوافقه  
قول ابن ابي الدم قال اصحابنا يستحب تسميتها نسكها او ذ  
بيحة ويكره تسميتها عقيقة كما يكره تسمية العساة عمة ثم روى

**قوله**

**قوله** تسن العقيقة لمن تلزمه نفقة فرعه بتقدير فقره ولا  
يعق عنه من ماله لان العقيقة تبرع وهو ممتنع من ماله فلو  
عق من ماله ضمن كما نقله في المجموع عن الاصحاب ويعتبر يسار  
قبل مضي اكثر النفاس اي ولو من ام عن ولزنا ان لم يكن فيها  
عار وفضيحة بنسبتها للزنا والا فلا وتسني في حق الوالد الي  
بلوغ الولد وبعده يعق عن نفسه تدارك لما فات **قوله** شاتان  
متساويتان قالت عايشة امرنا رسول الله ان نعق عن الغلام  
بشاتين متكاضيتين وعن الجارية بشاة فان اريد العق بالابل  
والبقرفا لافضل العق باثنين من الابل او البقر محصلة لاصل  
السنة خلافا لبعض المتأخرين **قوله** وحشي نقل ابن كج عن صاحب  
البيان انه كالذكر في العق بشاتين وحزم به الجوجري في ثلث الارشا  
وهو المعتمد روى **قوله** وان لا يكسر العظم فان كسره فحلاف  
الاولي **قوله** الارجلها اي الى اصل الفخذ فيما يظهر والافضل  
اليمين ح فتعطى نية للقابلة تفاولا بان الولد يعيش وتمشي  
**قوله** كان يحب الحلوى والعسل قال الزركشي ولو كانت منذرية  
فالظاهر انه يجب التصديق بلحها نيا كالاضحية وفيما قاله  
نظر بل الظاهر انه يسلك بها مسلكها بدون الذنر ولا يكره  
طبخها بالخامض اذ لم يثبت فيه نهى مقصود **قوله** وان تطعم  
للفقرا واداهدي للغني منها شيئا ملكه لان الاضحية ضياء  
عامة من الله تعالى بخلاف العقيقة **قوله** كالعقيقة اذ العقيقة  
في الحقيقة كالاضحية في جميع احكامها حتى لو قال هذه عقيقة  
او جعلتها عقيقة وجب الذبح في جنبها وسنها وسلامتها  
ونيتها والافضل منه والاكل والتصدق وحصول السنة

فة



بشاة ولو عن ذكر وغيرهما لئلا في العقيقة لكن لا يجب التصرف  
 بلحرم **نيات** **تسمية** يدخل وقت العقيقة بانفصال جميع الولد  
 ولا تحسب قبله بل تكون شالحو ومن ذبحها يوم سابع ولادته  
 ويحسب يوم ولادته من السبعة فيدخل يومها في الحساب لانه  
 صلى الله عليه وسلم علق عن الحسن والحسين يوم السابع  
 وسماهما كما في المجموع بخلاف المختار فانه لا يحسب منه كما  
 صححه في الزوايد لان المراد هنا المبادرة الى فعل القرية والمراعاة  
 هناك التاخير لزيادة القوة وليس ان يقول الذابح بعد التسمية  
 اللهم منك واليك عقيقة فلان الخبر ورد فيه رواه البيهقي  
 باسناد حسن ويكره لطخ راس المولود برمها لانه من فعل  
 الجاهلية واما لم يحرم الخبر الصحيح كما في المجموع انه صلى الله  
 قال مع الغلام عقيقة فاهري فوا عليه دما واميطوا عنه الاذي  
 بل قال الحسن وقتادة انه يستحب لذلك ثم نقل لهذا الخبر وليس  
 لطخ راسه بالزعفران والحلوق كما صححه في المجموع وليس ان يسمى  
 في السابع كما في الحديث المار ولا باس بتسميته قبل ذلك وذكر النووي  
 في اذكاره ان السنة تسميته يوم السابع على من اراده قال ابن حجر  
 شارحه وهو جمع لطيف لاراه لغيره وليس ان يحسن اسمه  
 لخبر انكم تدعون يوم القيمة باسمائكم واسماء ابائكم فحسنوا اسمائكم  
 واحب الاسماء عبد الرحمن وعبد الله وتكره الاسماء القبيحة  
 وكشهاب وشيطان وجمار وما يتطير بنفيه عادة كبركة ونجيج  
 ولا تكلمه التسمية باسماء الملائكة والانبياء روي ابن عباس  
 انه قال اذا كان يوم القيمة اخرج الله تعالى اهل التوحيد من  
 النار وان اول من يخرج من وافق اسمه اسم نبي وعنه انه قال

اذا كان يوم القيمة ناري مناد الا ليقيم من اسمه محمد فليدخل  
 الجنة كرامة لنبه محمد صلى الله عليه وسلم ويحرم تلقيب الشخص  
 بما يكره وان كان فيه كالاغمش ويجوز ذكره بقصد التعريف لمن  
 لا يعرف الاب به واللقاب الحسنة لا ينهي عنها وما زالت الالقاب  
 الحسنة في الجاهلية والاسلام قال الزمخشري الاما احوشه  
 الناس في زماننا من التوسع حتى لقبوا السفلة بالالقباب العلية  
 وليس ان يكنى اهل الفضل من الرجال والنساء ويحرم التكنى بابي  
 القاسم ولا يكنى كافر قال في الروضة ولا فاسق ولا مبتدع لان الكنية  
 للتمكينة وليسوا من اهلها الا خوف فتنة من ذكره باسمه او  
 تعريف كما قيل به وفي قوله تعالى تبت يدا ابي لهب واسمه عبد  
 العزي وليس في سابع ولادة المولود ان يحلق راسه كله  
 ولو انني ويكون ذلك بعد ذبح العقيقة وان يتصدق بزنة الشعر  
 ذهبافان لم يتسير كافي الروضة ففضة **خاتمة** ونسال الله  
 حسن الخاتمة ليس ان يوذّن في اذن المولود اليمين ويقام في  
 اليسرى لخبر ابن السني من ولد له مولود فاذن في اذنه اليمين وا  
 في اليسرى لم تضره ام الصبيان اي التابعة من الجن وليكن اعلاه  
 بالتوحيد او لا ما يفرغ سمعه عند قدومه الى الدنيا كما يلحق  
 عند خروجه منها وان يحنكه بتمر سواء كان ذكرا وانثى فيمضغ  
 ويدلك به حنكه ويفتح فاه حتى ينزل الى جوفه منه شيء وفي  
 معني التمر الرطب وليس لكل احد ان يدهن غبا بكسر  
 الغين اي وقتا بعد وقت بحيث يحق الاول وان يلتحل  
 وتر الكلعين ثلاثة وان يحلق العانة ويقلم الاظفار وينتف  
 الابطوان يغسل البراجم ولو في غير الوضوء وهي عقد الاصابع



ومفاصلها وان يسر الحجة لخبر ابي داود باسناد حسن من  
كان له شعر فليكرمه وبكرة القرع وهي حلق بعض الراشي واما  
حلق جميعه فله باس به من اراد يدعنه ويرجله ولايس حلقه  
الا في نسك او في حق الكافر اذا اسلم او في المولود اذا اراد ان  
يتصدق بزنته ذهب او فضة كما امر واما المرأة فيكره لها حلق  
راسها الا لضرورة وبكرة تنق اللحية اول طلوعها ايثار المرأة  
وتنق الشيب واستعمال الشيب بالكبريت او غيره طلبا للشهوة  
**كتاب الايمان قوله** بفتح الهمزة واصليها في اللفظة اليد  
اليمين واطلقت على الحلق لانهم كانوا اذا تحالفوا وضع احدهم  
يمينه في يمين صاحبه وقيل لانها تحفظ الشيء على الحالف كما تحفظ  
اليد واصطلاحا تحقيق امر غير ثابت ماضيا كان او مستقبلا  
نفيا او اثباتا مكنيا كالحلف ليدخلن الدار او ممتنع كالحلف ليقتلن  
الميت وليقتلن زيدا صادقة لان اليمين او كاذبة مع العلم بالحال  
او مع الجهل به وخروج التحقيق لغو اليمين فليست يميننا وسياتي  
وبغير ثابت الثابت لقوله والله لا مؤمن اولا اصعد السماء  
فليس يمين الامتناع الحث فيه بذاته فلا معين لتحقيقه بخلاف  
والله لا صعدت السماء وليقتلن الميت فانه يمين يلزم به الكفارة  
حالا وان صعد السماء لان هذا يخل بتعظيم الاسم وحرمة  
علمه باستحالة البر فيه فيحوج الى التكفير حاله ما لم يقصد  
كفر فيكفر غدا ويكون اليمين ايضا للتأكيد وشرط الحالف يعلمها  
مرفى الطلاق وغيره وهو مكلف او سكران مختار قاصد فخرج  
الصبي والمكره والاعمى **و** كان يحلف لا ومقلب القلوب رواه  
البخاري وقوله والله لا غزون قريشا ثلاث مرات ثم قال في الثالثة

ان شا

ان شالله تعالى رواه ابو داود **قوله** وهي اي التي للاستحقاق  
**قوله** اللعان في التمثيل بذلك نظرا لان اللعان لرفع الحد عن القاذف  
لا الاستحقاقه شيئا فليتامر قال في ثبوت الاصل وفي عدم اللعان من  
اليمين التي للاستحقاق لا للدفع وقفه **قوله** والقسامة لان كان  
هناك لوث فان المستحق يحلف ويستحق الدية **قوله** في الاموال  
وما يؤول اليها كالخيار والاجل والجراحات **قوله** كالقرار فاذا  
اقام المدعي عليه بالدفع بينة فلا تقبل بينته بخلاف ما لو  
قلنا كالبينة فانها تقبل **قوله** ويقع في الرد بعيب استشكل تصوير  
هذه المسألة بان المتبايعين اذا اختلفا في قدم العيب وحدوثه  
فان امكن قدمه وحدوثه صدق البايع بيمينه وان امكن حدوثه  
فقط صدق المشتري بلا يمين ويمكن تصوير المسألة بان المتبايعين  
اذا اختلفا في قدم العيب وحدوثه فان امكن قدمه وحدوثه  
صدق البايع بيمينه وان امكن حدوثه فقط صدق البايع بلا يمين  
وان امكن قدمه فقط صدق المشتري بلا يمين ويمكن تصوير  
المسألة بان محل ما تقدم اذا اتفقا على كونه عيبا واختلفا في  
قدمه وحدوثه واما اذا اختلفا في كونه عيبا فلا يثبت الا  
برجلين كما هو مصرح به وحيث اذا اقام المشتري بينة بانه عيب  
قديم ثم حلف يمين الاستظهار على انه عيب قديم هذا ما  
ظهر ولم ار من تعرض له زيادي ويمكن تصوير المسألة ايضا  
بما اذا مات البايع ورد المشتري المبيع بعيب على الورثة وكان  
فيهم صبي او مجنون وادعي المشتري انه عيب قديم ليرد به  
واقام شاهدين بذلك فيحلف المشتري معهما يمين الاستظهار  
**قوله** ودعوى العنة استشكل تصوير المسألة بان العنة

يعين

ر



لا تثبت الا بالاقرار وببينة على الاقرار ولا يمكن ثبوتها بالبينة  
ويمكن تصوير المسألة بما اذا ثبتت العنة بالاقرار وبالبينة على الاقرار  
وامسأله القاضي بسنة ثلث بعد السنة اختلفا في الوطي وعدمه  
بان ادعاء الزوج وانكرته وكانت بكر افلا بد ان تقيم البينة ببناتها  
وتحلف معها على عدم الوطي لاحتمال عود البكارة وقد اشار الشافعي  
الى هذا هذا ما ظهر ولم ار من تعرض له زيادي لكن صرح الاصل  
بانه لا فرق بين البكر والشيب **قوله** ودعوى الجراحة في عضو باطن  
استشكل ايضا تصوير المسألة بان الاصحاب صرحوا بان الجاني  
والمجني عليه اذا اختلفا في السلامة وعدمها بان الاختلاف  
ان كان في عضو ظاهر صدق الجاني بيمينه وان كان العضو باطنا  
صدق المجني عليه ويمكن تصوير المسألة بان محل ما هنا فيما  
اذا اختلفا في اصل الجناية فلا بد من البينة على وجودها فاذا  
ثبتت الجناية بالبينة ثم اختلفا في السلامة وعدمها هذا ما ظهر  
ولم ار من تعرض له زيادي **قوله** في عضو باطن وهو ما لا يبدوا عند  
المهنة غالبا **قوله** على الغالب اي فوق مسافة عدوي او تعزز  
او تواروا ان لم يكن فيها **قوله** وعلى الميت ونحوها كصبي ومجنون  
**قوله** كلا والله وبلي والله بلا قصد حلف في نحو صلة كلام الغصب  
لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم الآية وعقدتم فيها  
قصدتم ولكن يؤخذكم الآية وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم  
لغوها بقول الرجل لا والله وبلي والله **قوله** وقوله الماوردى  
الاولي لغو والثانية منعقدة لانها استدراك مقصود منه  
ضيق والمعتمد عدم الانعقاد مطلقا **قوله** وهي من الكباير  
كما ورد في البخاري وفيها الكفارة لقوله تعالى ولكن يؤخذكم

بما عقدتم الايمان الآية ولانه حلف بالله تعالى وهو مختار كاذب  
فصار كما لو حلف على مستقبل والاثم لا يمنع وجوبها كما في الظاهر  
ويجب فيها التعزير ايضا قاله ابن عبد السلام وابن الصلاح  
فان كان جاهلا ففي وجوبها القولان فيمن فعل المحلوف عليه  
ناسيا ويصدق حيث لا قرينة تدل على قصده اليمين التي حلفها  
ان قال لم اقصد ها ولا يصدق ظاهرا في الطلاق والعقاق والا يلا  
لتعلق حق الغربة ولان العادة جرت باجر الفاظ اليمين  
بلا قصد بخلاف هذه الثلاثة فدعواه فيها يخالف الظاهر فلا  
يصدق وان كان ثمة قرينة تدل على قصده اليمين لم يصدق  
ظاهرا وروى وشرحه **قوله** او باسم من اسمائه المختصة به ولو  
مشتقا او من غير اسمائه الحسنى سوا كان اسما مفردا لقوله  
والله او مضافا لقوله والله رب العالمين ومالك يوم الدين او لم  
يكن لقوله الذي اعبدته او اسجد له او نفسي بيده او بقدرته  
يصرفها كيف شيا **قوله** الا ان يريد غير اليمين كوثقت بالله  
تعالى او اعتصمت به والله المستعان به ونحو ذلك اما اذا اراد  
بذلك غير الله تعالى فلا يقبل منه ارادته لا ظاهرا ولا باطنا  
لان اليمين بذلك لا يحتمل غيره تعالى فقول المنهاج ولا يقبل  
قوله لم ارد به اليمين موول بذلك اي كان يكون المراد لم ارد  
به اليمين لاني لم ارد به الله سبحانه وتعالى تامل في اوسبق  
فلم **قوله** كعظمته وعزته وكبريائه وكلامه ومشيئته وعلمه وقدرته  
وحقه الا ان يريد بالحق العبادات وبما للدين قبله المعلوم  
والمقدور وبالبقية ظاهرا واثارا فلست يمين الاحتمال الملقظ



لها وقوله وكتاب الله يمين وكذا القرآن والمصحف الا ان يريد با  
لقرآن الخطبة والصلاة وبالمصحف الورق والجلد بان يوتي با  
لظاهر بدل الضمير ثم المحلى لانه تعالى لما لم يزل موصوفاً بشبهت  
اسماء المختصة به واحداً من كون العظمة صفة منع قول الناس  
سبحان من تواضع كل شيء لعظمته لان التواضع للصفة عبادة  
لها ولا يعبد الا الذات ورد بان العظمة هي المجموع من الذات  
والصفات فان اريد بذلك هذا فصحيح او مجرد الصفة فمنع ولم  
يبينوا حكم الاطلاق ويظهر انه لا يمنع فيه ثم ابن حجر **قوله** بان  
يوتي بالظاهر بدل الضمير اي فيقول وعزة الله وكبرياؤه وهكذا  
الي اخره يكرر انظر لواتي بالضمير بعد تقدم الظاهر هل يكفي  
اولا **قوله** فتعين جمله على نذر الجحاح ولو قال ان فعلت كذا فعلى  
كفارة يمين او كفارة نذر لزمته الكفارة عند وجود الصفة تغليباً  
لحكم اليمين في الاولى والخبر مسلم السابق في الثانية **قوله** سوانصب  
على الحال بتقدير مستويا او على نزع الخافض بتقدير على السوا **قوله**  
كالشيء والموجود والعالم بكس اللام والحج والسميع والبصير  
والحليم والعليم والغني **قوله** الابنية بان اراده تعالى بخلاف ما اذا  
اراد بها غيره تعالى او اطلق لانها لما اطلقت عليهما سوا الشبهت  
الكنايات والاشتراك انما يمنع الحرمة والتعظيم عند عدم النية  
ثم رايت ابن ابي عمرون اجاب به **قوله** وما يستعمل فيهما اي  
في الله تعالى وفي غيره **قوله** كالرحيم والخالق والمصور والخبير  
والمتكبر والخالق والظاهر والقادر والرب والرازق **قوله** ان اراد  
به غيره تعالى لانها تستعمل في غيره مقيداً لرحيم القلب وخالق

الافرى ورازق الجيش ورب الابل واستشكل الرب بال فانه  
لا يستعمل في غير الله فينبغي الحاقه بالاول ويرد بان اصل مقناه  
اي قبل دخول ال عليه ان يستعمل في غيره فصيح وقصره به وال  
قرينة ضعيفة لا قوة لها على الغافل القصد بخلاف ما اذا اراده  
تعالى او اطلق **قوله** الباء الموحدة **قوله** نحو بالله وتالله وتالله لا  
طع فعلن كذا **قوله** ولو قال الله ويجوز مر الالف وعنه اذ حكمها  
واحد وحذف حرف القسم الذي هو الواو **قوله** مثلاً كقوله اشهد  
بالله او لعمر الله تعالى او على عهد الله وميثاقه وذمته وكفالاته  
لا فعلن كذا **قوله** فكناية اي لا فعلن كذا فبدونه لا يكون صريحاً  
ولا كناية ومثل بالله ما في معناه **قوله** كما بينته في سائر الاصل عبارته  
فيه ينبت ما هنا فالرفع بالابتداء اي الله تعالى اخلف به لا  
فعلن والنصب بنزع الخافض والجرح بحذفه وابقا عمله والاسكان  
باجرا الوصل مجري الوقف انتهى بحروفه **قوله** او حلفت او اخلف  
او اليت او الي **قوله** بالله اما مع حذف بالله فلعنوا وان نوى اليمين  
ثم ابن حجر **قوله** فان لم يذكر الله او صفته فليس يمين تنبيه علم  
من حصص الاعتقاد بما ذكر عدم اعتقاد اليمين بمخلوق كالبنى و  
جبريل والكعبة ونحو ذلك ولو مع قصره بل يكره الخلف الا ان يسبق  
اليه لسانه فان اعتقد تعظيمه كما يعظم الله تعالى بان اعتقد  
فيه من التعظيم ما يعتقده في الله تعالى كفر وعليه يحمل خبر الحاكم  
من حلف بغير الله كفر اما اذا سبق لسانه اليه بلا قصد فلا  
كراهة بل هو لعنوا اليمين وعليه يحمل خبر الصحيحين في قصة  
الاعرابي الذي قال لا ازيد على هذا ولا انقص اقله وابيه ان  
صدق ولو قال ان فعلت كذا فان ايهودي او يري من الله تعالى



او من رسوله او من الاسلام او من الكعبة او فاكون مستحلا للحر  
او الميته او نحو ذلك فليس يمين تخلوه عن ذكر اسم الله تعالى وصفته  
ولا المحلوف به حرام فلا ينعقد به اليمين كقوله ان فعلت كذا  
فانا او سارق فان قصر به تبعد نفسه عن ذلك او اطلق كما  
اقتضاه كلام الاذرعى لم يكفر لا كنه ارتكب محرما كما صرح به النووي  
في ذكراه او قصد الرضي بذلك ان فعله كفر في الحال اذ الرضي  
بالكفر كفر واذ لم يكفر ندب الاستغفار ويقول كذلك لا اله الا  
الله محمد رسول الله وحذفه من شهادته لا يدل على عدم وجوبه  
في الاسلام الحقيقي لانه يعتقدها هو للاحتياط ما لا يعتقده في  
غيره وهو محمول على الاتيان بالشهد كما في رواية امرت ان اقاتل  
الناس حتى يقولوا لا اله الا الله **قوله** وباستثنا بان عقب اليمين  
بان مشا الله تعالى لم يحث بفعل المحلوف عليه ولم ينعقد  
يمينه للتعلق به **قوله** متصل بالحلف فلا تضر سكتة لطيفة لتذكر  
او حي او تنفس كما في الطلاق ويصح تقديمه اي الاستثنا على اليمين  
بانه تعالى والطلاق والعناق كقوله ان شا الله والله لا فعلن  
كذا او انت طالق او انت حر **قوله** ان نواه اي الاستثنا **قوله** و  
يشترط التلفظ بالاستثنا وان يسمع نفسه او من بقربه وان  
يقصد بذلك التعليق بخلاف ما اذا اطلق او قصد التبرك  
فان يمينه تنعقد اي وتوفرت بقية شروط الاستثنا زيادي  
**قوله** قبل فراغه منه اي من اليمين تنبيه **قوله** يصح اليمين  
على ما مضى وغيره كقوله والله ما فعلت او فعلته والله لا فعلن  
كذا ولا افعله ويكره اليمين قال الله تعالى ولا تجعلوا الله  
عرضة لايما نكنم الا في طاعة من فعل واجب او مندوب او ترك

محرر

محرر او مكروه فطاعة وفي دعوى عند حاكم في حاجة كتوكيد  
كلام كقوله صلى الله عليه وسلم والله لو تعلمون ما اعلم لضحكتم  
قليل ولبيكم كثير افلا يكره فيهما فان حلف على ارتكاب معصية  
كترك واجب عيني ولو عرضا وفعل حرام عصى بحلفه ولزمه  
حنث وكفارة ومثله ما لو حلف بالطلاق ليصومن العبد يلزمه  
الحنث ويقص عليه الطلاق وانما يلزمه الحنث اذا لم يكن  
له طريق سواه والا فلا كما لو حلف لا ينفق على زوجته فان  
له طريقا بان يعطها من صداقتها او يقرضها ثوبا يبريها لان الرضي  
حاصل مع بقاء التعظيم او على ترك او فعل مباح كدخول دار واكل  
طعام ولبس ثوب سن حنثه او على ترك مندوب كسنة الظهر  
او فصل مندوب او ترك مكروه كنه حنثه **قوله** فان قدم الكفارة  
على الحنث جاز خرج بالحنث اليمين فلا يجوز التقديم عليها لانه  
تقديم على السببي ومنه ما لو قال ان دخلت الدار فوالله لا اكلمك  
لم يجز التكفير قبل دخولها لان اليمين لم تنعقد بعد صرح به  
البعقوي وغيره وكما لا يجوز تقديمها على السببي لا يجوز مقارنتها  
لليمين حتى لو وكل من يعتق عنها مع شروعه في اليمين لم يجز  
بالاتفاق قاله الامام وتأخيرها عن الحنث افضل ليخرج من خلاف  
ابي حنيفة شروضا **قوله** كقوله صلى الله عليه وسلم ولا تها وجبت بسببي  
فجاز تقديمها على احدى كتحجيل الزكاة **قوله** بغير حاجة خرج بغير  
حاجة الجمع بين الصلاتين تقديم **قوله** ولو حلف على القزح  
على زوجته الخ ولو حلف لا يستوي فلا يحنث الا اذا وطئ وا  
نزل ومنعهما من الخروج الاعلى هيبة الاحرار اي وكان الوطي  
والانزال بعد الحلف ولا فرق بين الحلف بالله تعالى والطلاق

رنتها



زيا دي **قوله** ولو حلف ان لا يسكن الخ وان حلف ان لا يسكنه ونرى  
 ولو في البلد حنت بمساكنته فيها ولو باطرافها بان يسكن كل واحد  
 في طرف منها في حنت وان لم ينو موضعاً حنت بالمساكنة في اي  
 موضع كان الا ان كان البيتان من خان ولو صغيراً فلا يحنت  
 وان اختلف فيه المرقى وتلاصق البيتين ولا ان كانا من دار كبيرة  
 بشرط ان يكون لكل بيت غلق بباب ومرقى او انفراد بدار كبيرة  
 بحجرة منفردة المرافق كالمرقى والمطبخ والمستحم وبابها في الدار  
 لم يحنت وكذا لو انفرد كل منهما بحجرة كذلك في **دار قوله** او لا يركب  
 او لا يلبس او لا يقوم او لا يستقبل القبلة **قوله** حنت لانها تقدر  
 برمان كلست يوماً وركبت ليلة وساكنة شهر واذا حنت  
 باستدامة شئ حلف ان لا يفعله فاستدامة لزمته كفارة  
 اخرى لا تحلل اليمين الاولى بالاستدامة الاولى وقضيتها انه لو  
 قال كلها بست فانت طالق تكرر الطلاق بتكرار الاستدامة فتطلق  
 ثلاثاً متى ثلاث لحظات وهي لابسة وما قيل كل قرينة صارفة  
 للابتداء مردود بمنع ذلك ثم ابن حجر **قوله** ومشاركة فلان محل  
 الحنت في المشاركة اذا كانت الشركة صحيحة فان كانت فاسدة  
 فانه لا يحنت بذلك ولو حلف لا يشترك زيد فاستدام افتى  
 ابن الصلاح بالحنث الا ان يريد شركة مبتدأة **قوله** كما لو حلف  
 لا يتزوج بخلاف التسري اذا استدماه بان حجبها بعد حلقه و  
 حجبها وطبها وانزل فيها فانه يحنت كما افتى به الرملي لانه حجب  
 الامة عن العين وانزل المني فيها وذلك حاصل مع الاستدامة  
 خلاف البلقيني **قوله** او لا يصلي بصورة حلف المصلي ان يحلف  
 ناسياً او يكون جاهلاً او يكون اخرس ويحلف بالاشارة **قوله**

في دار

لان الاستدامة فيها لا تسمى تزويجاً لان الزوج قبول النكاح  
 واما وصف الشخص بانه لم يزل متزوجاً بفلانة متكرراً فما يبراد  
 به استمرارها على عصيته ولا يخلو بعض ذلك عن الشكال اذ  
 يقال صمت شهراً وصليت ليلة حينئذ وقد يجاب بان الصلاة  
 انعقاد النية والصوم كذلك كما قالوا في الزوج انه قبول النكاح  
 وقد صرحوا بانه لو حلف لا يصلي فاحرم بالصلاة احراماً  
 صحيحاً حنت لانه يصدق عليه انه مصلي بالتحريم قال الماوردي  
 وكل عقد او فعل يحتاج الى نية لا تكون استدامة كابتدائه  
 ثم الخطيب **قوله** يجوز ان يكون هو المحلوف عليه والخبر الترمذي و  
 النسائي دع ما يري بك الى ما يري بك اي اترك المشكوك فيه  
 وحذ بغيره ثم الاصل **قوله** والورع ان يترك يكفر فان اكل الحرام حنت  
 لكن من اخرجز فتهتد في حلف بطلاق من حينئذ لانه المتيقن **قوله**  
 او سويقاً في حاشية البراس على سيرة ابن سيد الناس في غروة  
 السويق فتح او شعير يقلي شريطي ويسود ويشق تارة مما  
 سوربه او سمن او بعسل وسمن وقال ابن دريد وبنو الغبر  
 يقولونه بالصاد وكذا في المطالع لابن فوقول **قوله** ولا نية له احتزن  
 بقوله ولا نية له عما اذا نوى مسمى الراس فلا يختص بانبتاع  
 اتباعها او نوعاً منها لم يحنت **قوله** لان كان الحالف من بلد بتاع  
 فيه الخ هذا مبني على القول باختصاص الحنت بالمحل الذي اعتيد  
 بيعها فيه اما على القول بانه يعبر سائر الامكنة في الروضة فلا  
 فرق بين ان يكون الحالف منها او من غيرها **قوله** مفرد اي  
 عن ابدانها **قوله** اما اكل راس النعم وهي الابل والبقر والغنم  
 عبارة المحقق الجلال المحلى وهي الغنم والبقر والابل والغنم



وما صنعه اقعد وانسب لان الواقع ان روس الغنم بيعها  
مفردة عن ابدانها اكثر من بيع روس البقر عن ابدانها فلهذا قدم  
الشئ المحلى الغنم على البقر والبقر على الابل لذلك كما ان فاده شيئا  
العلامة الزيادة في درسه عن بعض مشايخه **قوله** فيبحث لو خلق  
لا ياحل روسا في هذه المسألة لا يبحث الا بالكل ثلاث لانها اقل الجمع  
بخلاف الروسي فانها المجنس فيبحث بواحدة لا ببعضها نظرا  
للمجنس ونظير هذه المسألة ما لو خلق بالطلاق انه لا يزوج نسأ  
والنساء فهو للجمع فيهما فلا يبحث الا بالثلاث لان العصبة  
متحققة وقد شككتنا في رواها بالمجنس فلا يزول الا بيقين وبإثبات  
هذا الفصل في الروسي فان خلق بالله تعالى فرق بين الجمع وال  
لجنس وان خلق بالطلاق فلا يبحث الا بالثلاث فيهما حينئذ  
**قوله** مطلقا اي سواء كان من بلد تباع فيه مفردة عن ابدانها  
ام لا **تمية** قال القفال سمعت الشيخ ابا زيد يقول لا ادري ماذا  
بني الشافعي عليه مسایل الایمان ان اتبع اللفظ فن خلق  
لا ياحل الروسي ينبغي ان يبحث بكل راس وان اتبع العرف فإ  
هل القرى لا يعدون الخيام بيوتا ولم يفرق بين القرى والبلد  
وقال الراعي والعرف انه يتبع اللفظ تارة وذلك عند ظهوره و  
شموله وهو الاصل وتارة يتبع العرف اذا اشتهر واطردم الاصل  
عقب الايمان به كفارة يمين او التحجير  
بينهما وبين ما التزم به وان كل يعقد لتأكيد الملتزم **قوله**  
التزام قرينة فلا يلزم بالنية وحدها وان تأكد في حقه ايضا  
ما نواه قال ابن الرفعة والظاهر انه قرينة في نذر التبرردون  
غيره وهذه هو المعتمد واركانه ثلاثة نذر وشرطه التكليف

والاختيار

والاختيار ونفود التصرف فيما ينذر فيصح النذر من المسكران  
لصحة تصرفه فلا يصح النذر من كافر لعدم اهليته للقربة او لا  
لتزامها وانما يصح وقفه وعتقه وصدوقته ووصيته من حيث  
انها عقود مالية لا قرينة ولا من المكره كالعتق وغيره ولا من  
لا ينصرف تصرفه فيما ينذر كمنجور سفيه او فلس في القرب اثماليه  
المعينة وصبي ومجنون وصبيغة وشرط فيها اللفظ يستعمل  
بالتزام كيفية العقود ويكفي في صراحتهما نذرت لك كذا وان  
لم يقل لله تعالى ثم رمي وفي معناه ما مر في الضمان كسبه على  
على كذا او على كذا العتق وصوم وصلاة ومنزور وشرط فيه  
كونه قرينة لم تتعين كما اشار اليه بقوله انما يصح النذر الخ **قوله**  
ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصيه وتسميته المخصصة نذرا  
من باب المشاكلة على حد قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا اعلم  
ما في نفسك وحقيقة المشاكلة ذكر الشئ بلفظ غير لوقوعه  
في صحة **قوله** انما يصح النذر في قرينة لم تتعين سواء كانت القرينة  
عبادة مقصودة بان وضعت للتقرب بها وعرف من الشارع  
الاهتمام بتكليف الخلق بايقاعها عبادة كصلاة وصدقة وحج  
وصوم واعتكاف واعتاق وفرض كفاية وان لم يحتج في ادايه  
الي بذل مال او مشقة كصلاة الجنازة ام لا بان لم يكن كذلك  
وانما هي اعمال واخلاق مستحسنة رغب الشارع فيها العظم  
فايدتها وقد يتبغى بها وجه الله تعالى فيثاب عليها كعبادة  
المريض وتطبيب الكعبة وكسوتها وتسميت العاطس و  
زيادة القادح وافشا السلام على المسلمين وتشجيع الجنائز  
**قوله** او مباح القيام وقعود سواء انذر فعله ام تركه ونفس



في الرخصة كاصليها المباح بما لم يرد فيه ترغيب ولا ترهيب وزاد  
في المجموع على ذلك واستوفى فعله وتركه شرعا كنوم والحل ثم نقل  
في الرخصة كاصليها عن الامة انه قد يقصد بالاكل التقوى على  
العبادة وبالنوم النشاط على التمجيد فينال الثواب لكن **قوله**  
الفعل غير مقصود فالثواب على القصد لا الفعل انتهى ولو قال  
ان فعلت كذا فله على ان اكل الخنزير يلزمه كفارة يمين وكذا  
لو قال لله على ان ادخل الدار فيمنح فلا يصح نذر ولم يلزمه  
بمخالفته له كفارة حتى في المباح اما الواجب المذكور فلانه لزم  
عينا بالزام الشرع قبل النذر فلا معنى لالتزامه واما المعصية  
فلخير مسلم لا نذر في معصية الله تعالى ولا فيما لا يملكه ابن  
ادم واما المكره والمباح فلانه لا يتقرب بهما والخبر ابي داود  
لا نذر الا فيما التفتي وجهه الله تعالى والنذر تارة يسلك به  
مسلك جازي الشرع ولو سلكنا بالاول مسلك جازي الشرع  
لجاز ان يصلي من قعود او بالثاني مسلك واجب الشرع لتعنت  
سليمة **قوله** فلو نذر حجا او عمرة **قوله** او نسيان اي للطريق او  
للوقت او للنسل **قوله** وخطا في الوقت اي والطريق **قوله** كما  
لو نذر صوم سنة معينة فافطر فيها مرض فانه يقضى تبع  
فيه البلقيني والمعقد انه لا قضاء اذا فطر للمرض **قوله** اما اذا  
منعه شيء الخ حاصل هذه المسألة انه متى منعه مرض قبل الاحرام  
او عرو او سبع او رصدي فلا قضاء ومنعه مرض بعد الاحرام  
لزمه القضاء او عرو او نحو بعد الاحرام فلا قضاء والفرق  
بينه وبين المرض ان المرض ليس من اسباب التحلل ولا  
يخرج من المسلك به الا ان شرطه والصد والمنع من اسباب

التحلل

التحلل وقد ورد في السنة انه صلى الله عليه وسلم لما احصر هو  
واصحابه عام الحديبية وكانوا نحو الف واربع مائة ولم يات في  
العام القابل منهم الا نفر يسير اكثر ما قيل فيهم انهم سبع مائة  
ولم يامر من تخلف بالقضاء كرا بخط الشمس الرملي في ورقة صغيرة  
جدا **قوله** ولا يقبضها ولا يجب بما افطره من غيرها استثناء في سنة  
بل له ان يقتصر على قضائه لان التابع انما كان للوقت كما في رضا  
لانه مقصود الا ان شرطت تابعتها فيجب استثناءها عما لا يابا  
لشرط لان التابع صار به مقصودا ونذر صوم سنة مطلقة  
وجب تابعتها ان شرطه في نذره والا فلا ولا يقطعها الا يدخل  
في نذر سنة معينة من صوم رمضان عنه وفطر ايام العيد  
والتشريق والنفاس الاستثناء به شرعا ويقضيه زمن حيض  
ونفاس متصل باخر السنة ليني بنذره اما من الحيض ورا  
لنفاس فلا يلزمه قضاء **قوله** او يوما مما لا يدخل في نذر صوم  
سنة بعينها من نحو عيد او تشريق او في رمضان او حيض او  
نفاس **باب النفاس** وفي نسخة اذاب القضاء بالمد وهو لغة  
امضا الشيء واحكامه وجامعا ان اخر كالوجي والخلق وشرعا  
فصل الخصومة بين خصمين فاكثر بحكم الله تعالى والا صل في  
القضاء قبل الاجماع ايات كقوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل  
الله وقوله تعالى فاحكم بينهم بالقسط واخبار الخبر الصحيحين  
اذا اجتهد الحاكم فاخطا فله اجر وان اصاب فله اجران  
وفي رواية فله عشرة اجور قال النووي في شرح مسلم اجمع المسلمون  
على ان هذا الحديث يعني النبي في الصحيحين في حاكم عالم اهل  
الحكم ان اصاب فله اجران باجتهاده واصابته وان اخطا فله



اجري باجتهاده في طلب الحق اما من ليس باهل للحكم فلا يحل له ان  
يحكم وان حكم فلا اجوله بل هو اثر ولا ينفذ حكمه سواء وافق الحق  
ام لا لان اصابته اتفاقية ليست صادرة عن اهل شرعي فهو  
عاص في جميع احكامه سواء وافق الصواب ام لا وهي مردودة كلها  
ولا يصدر في شيء من ذلك وقد روي الاربعة والحاكم والبيهقي ان  
النبي صلى الله عليه وسلم قال القضاة ثلاثة قاض في الجنة وقا  
ضيان في النار فاما الذي في الجنة فرجل عرف الحق وقضى به والذان  
في النار رجل عرف الحق فجار في الحكم ورجل قضى للناس على جهل وا  
لقاضي الذي يعتبر حكمه هو الاول والثاني والثالث لا اعتبار بحكمهما  
والذي يستفده القاضي بالولاية اظهار حكم الشرع وامضاؤه  
فيما رفع اليه بخلاف المفتي فانه مظهر لامضي ومن ثم كان القضا  
بحقه افضل من الافعال لانه افتا وازيادة وتولي القضا فرض كفاية  
في حق الصالحين له في الناحية اما تولية الامام لاحدهم فنرض  
عين عليه فمن تعين له في ناحية لزمه طلبه ولزمه قبوله **قوله**  
صوناه الخ وقد يحتاج لاحضار المجانين والصغار والحيض وا  
لكفار واقامة الحد فيه استدكر اهية **قوله** فلا باس بفضلهما لا اتباع  
رواه البخاري ولا فيما اذا احتاج اليه لعذر من مطر او غيره فلا  
يكراه له الجلوس للحكم فيه فان جلس له فيه اي في المسجد مع  
الكراهة او دونها منع الخصوم من الخوض فيه بالمشاقمة وا  
لمخاصمة ونحوها **قوله** وان لا يقعد للحكم محتجبا الخ فان لم  
يجلس للحكم بان كان وقت خلواته او كان ثمرة لم يكره نصبة  
والبواب وهو من يقعد بالبواب لله اخبار الحاجب فيما ذكر وهو  
من يدخل على القاضي للاستئذان قال الماوردي اما من وظيفته

ترتيب

ترتيب الخصوم والاعلام بمنازل الناس اي وهو المسمى الان  
بالنقيب فلا باس باجتهاده وصرح القاضي ابو الطيب والبندي  
وابن الصباغ باستحبابه **قوله** في حال غصبه والغضب  
كما قال الراغب فودن دم القلب لارادة الانتقام وسببه كما قال  
الماوردي هجوم ما تكرهه النفس من هود ونها انتهى ح ولا  
فروق في الغضب بين ان يكون لله تعالى او لغيره كما اذا غضب  
لخطأ نفسه كما رجه الاذري وافق به الشهاب الرملي كما في ث  
ولده نعم تنفي الكراهة اذا ادعت حاجة الي الحاكم في الحال وقد  
يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة **قوله** وفرج شر يد  
وحزن شر يد ومرافعة خبث وغلبة نفاس **قوله** وهو غضبان  
وقيس به الباقي ولاختلاف فكره وفهمه بذلك ومع ذلك ينفذ  
حكمه **قوله** او يتركها كلها الخ وتقدم ان الاجابة الي وليمة  
العريس واجبة بشرطها **قوله** هو اولي من قوله خصوم لان قوله  
خصوم ليسهل المرعي والمرعي عليه مع ان هذا الشمول غير مراد  
اذ المرعي عليه لا يعتد بسبقة **قوله** قدم وجوبا السابق المسلم  
ان تعين عليه فضل الخصومة لان له العدل والعبرة بسبق  
المرعي لانه ذو الحق وبحث البلقيني انه لو جامد مع وحده ثم مرع  
مع خصمه ثم خصم الاول قدم من جامع خصمه اما الما فريقدم  
عليه المسلم المسبوق كما بحثه البلقيني وسبقه اليه الفراري  
واما اذا المر يتعين عليه فصلها فيقدم من شاكر ربي في علم غير  
فرض ولو كفاية كالعروض وازيادة التجر على ما شرط في الاجتهاد  
المطلق واما فيه فهو كالقاضي وكذا يقال في المفتي كما هو ظاهر ان  
حجر **قوله** اخرج بينهم ومنه ان يكتب اسمهم في رقاع بين يديه ثم



ياخذ رقعة فكل من خرج اسمه قدمه والا ولي اللهم تقدّم من  
يتضرر بالتأخير فان امتنعوا قدمه القاضي ان كان مطلوباً  
لانه مجبوراً **قوله** ثم مسافرون اي يريدون للسفر طباح  
وان قصر السفر كما اقتضاه اطلاقهم **قوله** ان قتلوا اي المسافرون  
والنسوة وغلب الذكور لشرفهم وينبغي كما في الروضة كاصلها  
ان لا يفرق بين كونهم مدعين ومدعي عليهم **قوله** اضرا راينا  
بأن لم يحتمل عادة كما هو ظاهر **قوله** ابن حجر **قوله** ويشاور المجتهد  
ولو في الفتوى وغيره حيث لا مستند متيقن في مذهبه في تلك  
الواقعة يسايرتوا بعبها ومقاصدها فيما يظهر **قوله** ابن حجر **قوله**  
العلماء المتوافقين والمخالفين **قوله** عند اختلاف وجوه النظر وتعارض  
الاراء بخلاف الحكم المعلوم بنصها واجماع اوقياس **قوله** لقوله  
تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الامر ومنه اخذ  
رد قول القاضي لا يشاور من هو دونه وايضا فقد يكون عند  
المفتول في بعض المسائل ما ليس عند الفاضل وفي وجه تحريم المباحة  
مع الفاسق ويتعين ترجيح ان قصد بها ايناسه لانه حرام  
كما صرحوا **قوله** ابن حجر **قوله** الشامل للظن كان داي المدعي عليه افتراض  
من المدعي ما ادعاه او سمعه بقربه وانكر هو ذلك ومعلوم ان ذلك  
لا يفيد التعيين بثبوته وقت القضاء فدل على انهم ارادوا الظن  
المؤكد كما اشار اليه الشافعي **قوله** وان شمل الظن حينئذ **قوله** فيقول  
علمت ان له عليك ما ادعاه وحكمت عليك بعلي فان ترك  
احد المظنين هذين لم ينفذ حكمه كما قاله الماوردي وتبعوه  
قال ابن عبد السلام ولا بد ايضا من كونه ظاهراً التقوى والورع  
انتهى وهو احتياط لا باس به **قوله** ابن حجر قال ابن حجر واذا نفذنا

احكام القاضي الفاسق للضرورة كما مر فينبغي ان لا ينفذ قضاؤه  
بعلمه بخلاف اذا ضرورة الى تنفيذ هذه الجزئية مع فسقه  
الظاهر انتهى **قوله** ثم كدرنا او محاربة او فسق سرقة او شرب  
خمر كان داي انسانا يشرب الخمر مثلاً **قوله** ولو قامت بينة بخلاف  
علمه فلا يحكم بالبينه ولا بعلمه كان علم ابراهيم عليه ما  
ادعاه عليه المدعي واقام به بينة فلا يقضي بها الاجماع ولا يقضي  
في هذه بعلمه ايضا كما صرح به الشافعي والماوردي في روض والا  
لما كان قاطعاً بطلان حكمه والحكم باطل محرم **قوله** ممن لا تقبل شهادته  
كعبد دين **قوله** او خلاف نص والمراد بالنص هنا الظاهر علي ما في  
المطلب لا معناه الحقيقي وهو ما لا يحتمل غيره **قوله** ابن حجر **قوله**  
او سنة متواترة او احاد **قوله** او خلاف اجماع ومنه ما خالف شرط  
الواقف **قوله** او قياس جلي وهو ما يقطع فيه مبق تأثير الفارق  
بين الاصل والفرع او بعد تأثيره **قوله** نقضه وصيغة النقض  
ان يقول نقضت هذا الحكم او بطلته او نسخته فلو قال هذا  
باطل او ليس بصحيح فوجهان انتهى **قوله** والمخالفة القاطع  
او الظن المحكم كنص مقلده بخلاف القياس الخفي وهو ما لا يبعد  
فيه تأثير الفارق فلا ينقض الحكم المخالف له لانه الظنون المتعاد  
لنقض بعضها ببعض لما استمر حكمه ولشق الامر على الناس  
والجلي كقياس الضرب على التافيفي للوالدين في قوله تعالى فلا  
تقل لهما اف بجامع الا يذاوا الخفي كقياس الزرة على البرقي باب  
الربا بجامع الطعم فلا ينقضه القاضي لاحتماله **قوله** فيما يستقبل  
من اخوات الحادثة **قوله** لان الاستزكاح حق الله تعالى ولهذا  
لا يجوز الحكم بشهادة فاسق وان رضي الخصم **قوله** وان ارتاب



اي القاضي مثلا اذ من ذلك ما لو توهم غلظهم بخفة عقل وجدها  
فيهم **قوله** سألهم اي كلامهم نرد بالما في الروضة وان يكون ذلك  
قبل التذكية **قوله** عن وقت تحمل الشهادة او شهرا او يوما او غدة  
او عشية ومكانه محلة وسكة ودار او صفة او صحن **قوله** ونحو  
ذلك ليس بتدل به على صدقهم ان نتفت كلتهم والا فيقف  
عن الحكم واذا اجابه احدهم لم يدعه يرجع الى الباقيين حتي  
يسألهم لئلا يخبرهم بجوابه فان امتنعوا من التفصيل وراي  
ان يعظمهم ويحذرهم عقوبة شهادة الزور وعظمهم وحذرهم  
فان اصرواعلى شهادتهم ولم يفصلوا وجب عليه القضاء وان وجد  
شروطه ولا عبرة بما يبقى من ريبة وانما استحب له ذلك قبل  
التركية لا بعدها لانه ان اطلع على عورة استغنى عن الاستزكا  
والمحس عن حالهم والا بان عرفهم بالعدالة قضى والا استزكى  
قال الاذري وينبغي ان يفرضهم في اية قبل ان يفهموا عنه ذلك فيمتالوا  
فيجعل كل واحد مكان بمفرده كما صنع على رضي الله عنه وكرم وجهه  
وان لم يرتب فيهم ولا توهم غلظهم فلا يفرضهم ولو طلب منه  
الخصم تفريقهم لان فيه غضا منهم ووض وشرحه **قوله** وان لم يقل  
لي وعلى قال القفال معني قول الامام الشافعي عدل علي ولي اي  
ليس عدولي بل تقبل شهادته لي قال وهذا هو الصحيح والامن  
قال من اصحابنا معناه المبالغة اي تقبل شهادته بكل حال  
وهذا غير صحيح اذ لا يتوهم بالامام الشافعي ان يحذر بهذا فيقول  
لا يقبل التفسير حتي يقول هذا عدل علي ولي حتي لو شهد كاذبا  
قبلت شهادته حينئذ **قوله** بتعديل غيره افهم قوله بتعديل  
غيره انه لا يشترط في الجرح خبرة باطنة لانه لا يقبل الا مفسرا

قال

قاله ابن قاضي شهبة والزر كشي وابن جبر وقول الجلال المحلي  
في شراح او يجرحه لعله جرى على الغالب حينئذ **قوله** او جواز  
بكسر الجيم افصح من ضمها **قوله** او معاملة ونحوها فعن عمر  
رضي الله عنه ان اثنين شهدا عنده فقال لهما اني لا اعرفكما  
ولا يضركما اني لا اعرفكما ايتينا من يعرفكما فأتيا برجل فقال له  
عمر كيف تعرفهما قال بالصلاح والامانة قال هل كنت جارا لهما  
تعرف صاحبهما او مساهما او مدخلهما او مخرجهما قال لا قال هل  
عاملتهما بهذه الدراهم والدنانير التي تعرف بها امانات الرجال  
قال لا قال هل صاحبتهما في السفر التي تسفر فيها عن اخلاق  
الرجال قال لا قال فانت لا تعرفهما ايتيا من يعرفكما او المعنى  
فيه ان اسباب الفسق حقيقة غالبا فلا بد من معرفة المزكي حال  
من يزكيه وهذا كما في الشهادة بالافلاسي وان يعلم القاضي منه ذلك  
اي انه خير بباطن الحال في كل تركية حقيقة ان يبني على الظاهر  
قال في الاصل الا ان علم من عادته ان لا يزكي الا بعد الخبرة ويعتمد  
المزكي في الجرح المعايينة بان راه يزني او يشرب الخمر او نحو ذلك وا  
لسماع بان يسمعه يقذف شخصا او يعرف على نفسه بكبيرة وكذا ان  
سمع من غيره وتواتر واستفاض لحصول العلم والظن بذلك بخلاف  
ما لو سمع من عدد لا يحصل به تواتر ولا استفاضة لكنه يشهد  
على شهادتهم بشرطه وتبين في تحريره غيره بسبب الجرح من  
زنا وسرقة ونحوها لان اسبابه مختلف فيهما وقد يظن الشاهد  
ما ليس بجرح عند القاضي جرحا ولا حاجة الي بيانه بسبب التقدير  
لان اسبابه غير منحصرة ووض وشرحه **قوله** يسكن المولف  
عن شرط القاضي ولا يامى بذكر شروطه وهو انه لا يصح ولا

يل



يجوز ان يلي القضاء الامن اجتماع فيه ما ياتي وهو انه لا بد ان يكون  
اهل للشهادة بان يكون مسلما مكلفا حرا ذكرا عاقل سمعا بصيرا  
ناطقا كافيا الامر بالقضاء فلا يولاه كافر لانه ليس اهل للولاية ونصبه  
على مثله مجرد رياسة لا تقلب حكم وصبي ومجنون ومن به رقت  
وانثى وخنثى وفاسق ومن لم يسمعه بالطهية بخلاف من يسمع  
بالصباح واعني ومن يري الشيخ ولا يميز الصورة وان قربت بخلاف  
من يميزها اذا قربت بحيث يصر فيها ولو بتكليف ومريد تامل  
وان عجز عن قراءة المكتوب واخرى وان فهمت اشارته ومغفل  
ومختل النظر بكبر او مرض لنقصه مجتهدا فلا يتولي جاهل  
بالاحكام الشرعية ولا مقلد وهو من يحفظ مذهب امامه لكنه  
غير عارف بفواهمه وقاص عن تقرير ادلته لانه لا يصلح للفتوى  
فالقضاء اولى والمجتهد هو العارف باحكام القرآن والسنة وبا  
لقياس وانواعها فمن انواع القرآن والسنة العام والخاص والمجل  
والمبين والمطلق والمقيد والنص والظاهر والناسخ والمنسوخ ومن  
انواع السنة المتواتر والاحاد والمعضل وغيره لانه بذلك يمكن  
من الترجيح عند تعارض الادلة ومن انواع القياس الاولوى وا  
مساوى والا دون لقياس الضرب للوالدين على التافيق لهما  
وقياس التفاح على البر في باب الربا بجامع الطعم وحال الرواة  
قوة وضعفا فيقدم عند التعارض الخاص على العام والمقيد  
على المطلق والنص على مقابلها ولسان العرب لغة ونحوها وصرفا  
وبلاغة واقوال العلماء الصمابة فمن بعدهم اجتماعا واختلافا  
لان في كل مسألة بل في المسألة التي يريد النظر فيها بان يعلم ان قوله  
فيها لا يخالف اجماعا ولو بان يغلب على ظنه بانها مؤيدة لم يكلم

فيها

فيها الاولون وكذا يقال في معرفة الناسخ والمنسوخ كما نقله الشيخان  
عن القرطبي واقره فلا يخالفهم واجتهاده فان قدرت هذه الشروط  
بان يوجد رجل متصف فولي السلطان ذو شوكة مسلما غير اهل  
كفاسق ومقلد وصبي وامراة وكن واعني فيما يضبطه نفذ قضاؤه  
للضرورة ليله تتعطل مصالح الناس **قوله** بكسر القاف وادرجت  
بالقضاء احتياج القاضي اليها ولان القاسم كالقاضي على ما ياتي  
**قوله** هي تميز المحصى بعضها من بعض هذا معناها لغة وشرعا  
وقيل معناها لغة التقوية وشرعا ما ذكره المصم ونحط شيخنا  
الزيادي بها متى نسخته هذا استوى فيه اللغة والاصطلاح  
**قوله** كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم الضمان بين  
اربابها والحاجة داعية اليها فقد يترجم الشريك من المشا  
ركة او يقصد الاستبداد بالتصرف **قوله** الذي نصبه الامام وشرط  
منصوبه اي الامام ومثله المحكم عنده ان يكون مكلفا ذكرا حرا  
مسلم عاقل اضابطا سميعا بصيرا ناطقا فلا يصح نصب غيره  
لانه نصبه لذلك ولاية وليس هو من اهلها وعلمه بقسمة  
والعلم بها يستلزم العلم بالمساحة والحساب لانها  
التاها ويعتبر كونه عفيفا عن الطمع وعلمه بالقسمة على  
احد وجهين ربح منهما الاسنوي نربها تبعا لجزم جماعة  
به فان لم يعرفها سال عدلين وهذا هو المعتمد اما منصوب  
الشركا فلا يشترط فيه الا التكليف ولا يشترط فيه العدالة  
لانه وكل عندهم ويجوز كونه قنا وامراة وفاسقا الا ان  
يكون فيهم مجبور عليه فيعتبر فيه مأمور ويكفي ان لا يكون  
في القسمة تقويم قاسم في كل بلد كالوزان والكيل من جهة



استناده الى عمل محسوس هذا ان كفى والا يزيد بقدر الحاجة فان  
كان فيها تقويم فلا بد من اثنين لا شترط العدد في المقوم لان ذلك  
شهادة بالقيمة **قوله** فاجزوه على الشركا ان استاجروه وذلك  
لان يعمل لهم مع التزامهم له عوضا لان عمل ساكتا فلا شيء  
له اما لو استاجره بعضهم فالكل عليه وانما حرم على القاضي  
اخذ اجرة على القضاء مطلقا لان الحكم حقه تعالى والقسمه حق  
الادبي ومن ثم كان القضاء ضا دون القسمه ولان القسم عمل  
مباشر فالاجرة في مقابلته والحكم مقصور على الامر والنهي ولا  
ينصب حينئذ قاسما مقيما بل يدع الناس يستاجرون من شأوا  
**قوله** لان العمل في الكثير اكثر منه في القليل كارض بينهما انصفين  
يعدل ثلثها ثلثها فالصاير اليه الثلث يعطى من اجرة القسام  
الثلث والصاير اليه الثلثان يعطى من اجرة القسام ثلثي الاجرة  
ولو استاجروه لكتابة الصك فالاجرة ايضا على الحصص كما  
جزم به الرافعي اخر الشفعة انتهى **قوله** سوا عقد وامر اي  
بان وكلوا وكيله عقد للمركب يقتضيه اطلاقهم وبقوله امر  
مرتبين اي بان عقد احد الشركا لا يفرز حصته ثم الثاني كذلك  
كما قال القاضي حسين وغيره خلا فالامام لكن قال بعضهم  
المعروف ما قاله القاضي حسين وصور الشيخان استيجار كل  
من الشركا وتسهيته قدر من الاجرة بما اذا اقالوا جميعا  
استاجروا لك لتقسم بيننا بدينار على فلان ودينارين على  
فلان مثلا او عقدا للمركب وكذا لو استاجروا في عقود  
مرتبة فقد جوزها القاضي وانكره الامام وقال هذا بناء على جواز  
استقلال شريك بالاستيجار لا يفرز نصيبه ولا سبيل اليه لتوقفه

علي

على التصرف في نصيب شريكه ترددا او تقدير انعم يجوز انفراد  
برضى الباقيين وحينئذ يكون اصيلا ووكيلا وحينئذ ان فصل  
واجب كل فذالك ولا فتوزع على الحصص على المذهب ولم يرجح  
الشيخان شيئا من كلام القاضي وحكامه ابن الرفعة عن النص  
وجمع وانهم نفوا الخلاف فيه عندنا فنقول الشرحه الله سوا  
عقد وامر عالم مرتبين مبني على رأي القاضي رحمه الله تعالى  
**قوله** بطلب الاخر لا انتفاعه بحصته من الوجه الذي كان ينتفع  
به قبل القسمه فهو معذور وضرر صاحب العشر انما نشأ من  
قلة نصيبه لامن مجرد القسمه **قوله** دون عكسه لانه مضاعف لماله  
تمتع ثم لو ملك او احيا مالوا ضمن لعشره صلح اجيب ويظهر ان  
ما ياتي قريبا هنا فيها لو طلب ان يكون نصيبه الى جهة ارضه ثم  
ابن حجر **قوله** اسم شريك اي من الشركا **قوله** او جز من الاجزا **قوله** و  
تدرج اي الرقع **قوله** في بنادق من نحو طين يحفف او شمع **قوله** مستو  
لانها لو تفاوتت لزمها سبق اليه الكبيرة وفيه ترجيح ولا ينحصر  
فيها ذكر بل يجوز بنحو افلام ومختلف كرواة وقلم ثم توضع في حجر  
من لم يحضر وكونه مغفلا لانه ابعد عن التهمة **قوله** من لم يحضرها  
اي الرقعة **قوله** علي خبر ان ثبت الاسماء فيعطى من خرج اسمه  
ثم يومر باخراج جز على الخبر الذي يليه ويعطى من خرج ويتبين  
الاجز الاخر لا خبر بلا قرعة وكذا فيما ياتي **قوله** واسم او يخرج على  
اسم زيد مثلا ان كتب الاجزا اي اسمها في الرقاع فتخرج رقعة  
علي اسم زيد واخري على اسم عمرو وهكذا او من يسا به هنا و  
فيما قبله من الاجزا والاسماء منوط بنظر القاسم اذ لا تهمه ولا  
تمييز **قوله** علي اقل الاجزا التادي القليل والكثير يذللان غير

ية



خيف ولا شطط **قوله** اعطيهما اي الاول والثاني ثم ما لم يعظم ضرره  
 فيسميه انواع ثلاثة احدها بالاجزاء وتسمى قسمة امتشابهات وقسمة  
 الاجزاء كمثل متفق النوع فيما يظهر ومربى انه في الغصب ومنه نقد  
 ولو مغشوشا على المعتمد لجواز المعاملة اما اذا اختلف النوع  
 فيجب حيث لا رضى قسمة كل نوع وحده ثم راييت غير واحد  
 اشاروا لذلك ودار متفقة الابنية بان يكون ما بشر فيها من  
 بيت وصفة كما بغير بها وارض مشبهة الاجزاء ونحوها ككرباس  
 لا ينقص بالقطع الثاني القسمة بالتعديل كارض تختلف قوة اجزائها  
 بحسب قوة انبات الارض وقرب ماء فيجبر الممتنع عليها فيهما  
 الثالث بالرد بان يكون في احد جانبي الارض بيرا وشجر لا يمكن  
 قسمته فيرد من يأخذه قسط قيمة نحو البير فان كان الفا وله  
 النصف رد حسمانية ولا اجبار في هذا النوع لان فيه تمليكا بالمال  
 شركة فيه فلان كغير المشترك وشرط لقسمة ما يقسم براض  
 من قسمة رد وغيرها رضى بها بعد خروج قرعة وهو ان هذا  
 النوع قسمته بيع لوجود حقيقة وهو مقابلة المال بالمال فتثبت  
 جميع احكامه من نحو خيار وشفعة نصر لا يفقر الى لفظ تمليك  
 وقبول بل الرضى قائم مقامهما وكذا التعديل وقسمة الاجزاء بالا  
 جبار او التراضي افرار المحق اي تبين ان ما خرج لكل هو الذي  
 ملكه كالذي في الزمة لا يتعين الا بالقبض اذ لو كانت بيعا لما  
 دخلها الاجبار ولما جاز الاعتماد فيها على الرفعة **قوله** احد  
 على جعل السفلى لواحد والعلو لآخر ولو اقسما بالتراضي المستقل  
 لواحد والمستعلي لآخر ولم يتعرضا للسطح ففي مشترك بينهما  
 كما هو ظاهر وكانه لم ينظر لبقاء العلة بينهما لان السطح تابع

كالطريق

كالطريق **قوله** غلطا ولو غير فاحش اي حيفا وان قل **قوله** وهي اي  
 قسمة التراضي **قوله** كما في غير ذلك في بعض النسخ لاحتمال ما ادعاه  
**قوله** فان اقام المدعي بينة بذلك الى قوله نقضت القسمة فان لم  
 يقر البينة وادعاه واحد من الشريكين او الشريكين على شريكه و  
 بين قدر ما ادعاه فله تخليف شريكه انه لا غلط ولا زائد معه  
 او انه لا يستحق عليه ما ادعاه ولا شيامنه فان حلف مضت  
 والاحلف المدعي ونقضت كما لو اقر **قوله** تسمع الدعوى على القاسم  
 من جهة الحاكم لانه لو اقر لم تنقض منهاج وشرحه للرملي **قوله**  
 بينة ذكرين عدلين دون غيرها على الاوجه ثم ابن حجر **قوله** او  
 حلف اي المدعي **قوله** مطلقا اي منقولا او غيره استنوت القيمة او  
 اختلفت **قوله** كضائتي اي اثنين من الضان **قوله** وفي خود كاكن  
 صفار مثلا صفة لا يحتمل كل منها القسمة قال في المنهج اعيانا ان  
 زالت الشركة قال في شرحه بخلاف نحو الركاكين الكبار والصغار  
 غير الموصوفة بما ذكر فلا اجبار فيها وان تلاصقت الكبار وا  
 ستوت قيمتها السدرة اختلاف الاعراض باختلاف الحال والابنية  
 كالجنسين ومعلوم انه لو طلبت قسمة الكبار غير اعيان اجبر  
 الممتنع **خاتمة** ونسأل الله حسن الخاتمة لو توافعوا الى قاض في  
 قسمة ملك بلا بينة لم يجبرهم وان لم يكن لهم منازع لانه قد  
 يكون في ايديهم باجارة او اعاره فاذا قسمت بينهم فقد  
 املك محتجين بقسمة القاضي وقيل يجبرهم وعليه الامام  
 وغيره **كتاب الشهادات** **قوله** جمع شهادة مصدر  
 شهد من الشهود بمعنى الحضور والشاهد حامل الشهادة  
 ومود بها لانه شاهدها غاب عن غيره **قوله** او يمينه اي الطرعي



عليه وخبر اكرموا الشهود فان الله يدفع بهم الحقوق ويستخرج  
 بهم الباطل ضعيف بل قال الذهبي منكره ابن حجر **قوله** واركابها خمسة  
 وكلها تعلم من كلامه الا الصيغة وهي لفظ اشهد لا غير ثم الرمي  
 وابن حجر **قوله** الاول شاهد واحد وهو في حلال رمضان ومثل  
 ذلك الحجة بالنسبة للوقوف كما قاله بعضهم وكذلك مشوأل با  
 لنسبة للاحرام بالحج كما قاله ابو ثور وكذلك المنذور صومه اذا  
 شهد بروية هلاله واحد وكذلك اللوث يثبت بواحد وكما  
 خبار العدل الثقة بامتناع الخصم المتعزز بتعززه بقوله وكذلك  
 ثبوت بشوأل بشهادة العدل الواحد بطريق البقية فيها اذا  
 ثبت رمضان بشهادته ولم ير الهلال بعد الثلاثين فان انقض  
 على الاصح وكذا المسمع للخصم كلام القاضي او للقاضي كلام الخصم  
 يقبل فيه الواحد وهو من باب الشهادة كما ذكره الرافعي قبل  
 القضاء على الغائب وكذلك الحرض وكذلك القسمة وكذلك الاذان  
 وكذلك لومات ذمي فشهد عدل باسلامه وجب علينا مون  
 تجهيزه فقط لا الارث وغيره من الاحكام فلا يثبت بشي منها  
 بعدل وهذا كله وارد على عبارته وحصره المذكور **قوله** شاهد  
 اي رجل واحد **قوله** وبمين اي يمين المدعي بعد شهادة شهادته  
 وبعد تقديره ويذكر حتما في حلفه صدف شاهده لان اليمين  
 والشهادة حجتان مختلفتان الجنسي فاعتبر ارتباط احدهما  
 بالآخر البصير كالنوع الواحد **قوله** في الاموال من كل عقد مالي او  
 فسحة او حق مالي كبيع ومنه الحوالة لانها بيع دين بدين وا  
 قالة وضمان **قوله** او ما قصدت به اي بالخيار والاجل والشفقة  
**قوله** زاد الشافعي في الاموال وقيس بما فيه ما قصد به مال **تبيينه**

من هذا الضرب الوقف ايضا كما قاله ابن شريح وقال في الروضة  
 انه قوى في المعنى وصحى الامام والبغوي وغيرهما انتهى وصحى  
 الرافعي ايضا في الشرح كما افاده في المهمات ثم الخطيب **قوله** كعب  
 امرأة كرتق وقرن وجرع على فرج كما صوبه النووي هذا ان كان الشا  
 عاما بالطلب كما نقله الرافعي في اصل الروضة عن التهذيب ولا  
 فرف بين حرة وامه كما صرح به في الروضة واصليها **قوله** تحت  
 ثوبها والمراد بها تحت الثوب ما بين السرة والركبة كما صرح  
 به الاصحاب وخرج بتحت الثوب العيوب الظاهرة كالوجه  
 والكفين فلا تقبل شهادتهن فيها ولا يقبل فيها الارجلين  
 كما قاله البغوي انتهى ويثبت العيب في الامة وفيما يبدو واحال  
 المهمة برجل وامرأتين لان المقصود منه المال انتهى وهذا هو المعتمد  
 في المسالتين انتهى **قوله** وحيض صريح في اسكان اقامة البينة عليه  
 وبه صرح النووي في اصل الروضة ونقله في فتاويه عن ابن الصباغ  
 وصوبه بعضهم خلافا لما في الروضة لاصلها في كتاب الطلاق  
 من تعذر اقامة البينة عليه وخرج بعضهم ما هنا وحمل ما في  
 الطلاق من التعذر على التعسر انتهى وشارب الكافي في اول الامثلة  
 الي عدم الحصر فيما ذكر من ذلك الرضاع واستهلال الولد **تبيينه**  
 قيد القفال وغيره مسألة الرضاع بما اذا كان الرضاع من الثدي  
 فان كان من انا حلب فيه اللبن لم يقبل شهادته النساء فيه  
 لكن تقبل شهادتهن بان هذا اللبن من هذه المرأة لان الرجال  
 مطلقون عليه غالب **قوله** وغيره مما في معناه كاللواط واثبات  
 البهائم كما ياتي قريب في كلامه **قوله** لقوله تعالى ثم لربنا توابربعة  
 شهدا ولانه اقبح الفواحش وان كان القتل اعظم منه علي



الاصح فغلطت الشهادة فيه ستر من الله تعالى على عباده  
 ولا بد من تفسيرهم كرايانه ادخل مكلفا مختارا حشفته او قدرها  
 من فاقدها في فرج هذه او فلانة ويذكر نسبتها بالزنا او نحوه  
 والاوجه عدم اشتراط ذكر مكان الزنا وزمانه حيث لم يذكره  
 احدهم والاوجب سوال باقيلهم لاحتمال تناقض يسقط شهادههم  
 ولا يشترط قولهم كليل في محلة نعيم يندب ولو قالوا تعذرنا  
 النظر لاجل الشهادة قبلت شهادههم لان ذلك صغيرة  
 لا يبطلها ويستقط بدون الاربعة سقوط الحضانة والعدالة  
 لثبوت ذلك برجلين وكذا مقدمات الزنا كقبلة ومعانقة  
 فلا يحتاج الى اربعة ووطي شبهة قصد به النسب او شهد  
 به حصة يثبت برجلين او المال يثبت بها وبرجل وامرأتين  
 او شاهدين ويمن ولا يحتاج فيه لما مر في الزنا من راينا حشفته  
 الخ ويشترط للاقرار اثنان كغيره من الاقارن **قوله** وا  
 بيان البهيمية والميتة قال في زيادة الروضة لان كل جماع ونقصا  
 العقوبة فيه لا تمنع من العدد كما في الزنا الامة قال البلقيني  
 ووطي الامة لا يوجب الحد على الاصح وهو كاتيان البهائم  
 في انه لا يثبت الا باربعة على المعتمد انتهى تنبيهه علم من  
 تفسير المص المذكور انه لا يثبت بشي بامرأتين ويمن وهو  
 كذلك لعزم ورود ذلك وقيامهما مقام رجل في غير ذلك  
 لو روده فترع ما قبل فيه شهادة النسوة على فعل لا تقبل  
 شهادهن على الاقرار به فانه ما يسمعه الرجال كساير  
 الاقارن كما ذكره الرميري في الخطيب **قوله** وان رجوعوا عن  
 الشهادة بان صرحوا بالرجوع ومثله شهادة باطلة او لا

شهادة

شهادة لي فيه وفي ابطالها او فسختها او ردتها وجهان  
 ويتجه انه غير رجوع اذ لا قدرة له على انشا ابطالها الذي هو  
 ظاهر كلامه بخلاف ما لو قال هي باطلة او منقوضة او مفسوخة  
 لانه اخبار بانها لم تقع صحيحة من اصلها وبخلاف ما لو قال  
 اردت باطلتها امثلا انها باطلة في نفسها ثم رايت من اطلق  
 ترجيح ان ذلك رجوع ويتعين حمله على ما ذكره اخرا وقوله  
 المحاكم بعد شهاده توقيف عن الحكم يوجب توقفه ما لم  
 يقبل له لانه لم يتحقق رجوعه نعم ان كان عاميا وجب  
 سواله عن سبب توقفه ثم ابن حجر **قوله** لم يحكم بها في عقوبة  
 او بضع امال **قوله** وبعد استيفاء اما قبل استيفائه فان كان  
 عقوبة لادمي كقود وجر قذف او لله تعالى كحد زنا وسرقة  
 فلا تستوفي لانها تسقط بالشبهة والرجوع شبهة بخلاف  
 المال فانه يستوفي اذ لم يكن استوفى لانه ليس مما يسقط با  
 لشبهة **قوله** في الطلاق البائن مهر مثل ولو قبل ووطي او بعد  
 ابر الزوجية زوجها عن المهر نظر الى بدل البضع المفقوت  
 بالشهادة اذ النظر بالاتلاف الى المتلف لا الى ما قام به علي  
 المستحق سواء دفع الزوج اليها المهر لان بخلاف نظيره في  
 الدين لا يغرمون قبل دفعه لان الحيلولة هنا قد تحققت  
 الا ان ثبتت بحجة فيها ذكر ان النكاح بينهما محرم او نحو  
 فلا غرم اذ لم يفوتوا شيئا وخروج بالباين الرجعي فلا غرم  
 عليهم اذ لم يفوتوا شيئا فان لم يراجع حتى انقضت العدة  
 غرموا كما في البائن **قوله** كما لو قالوا اخطانا في شهادتنا فلو قالوا  
 في القبل تعذرنا بشهادة الزور فعليه قود او دية مغلظة ويجوز



في شهادة الزنا أحد القذوق شريرهم من الأصل ولورجع مشهود  
مال معا او مرتبا غرموا وان قالوا اخطانا ببدله من مثل في المثل  
او قيمة في المتقوم المشهود عليه بحصول الحيلولة بشهادتهم موزعا  
عليهم بالسوية بينهم عند اتحاد نوعهم او رجوع بعضهم وبقي  
منهم نصاب فلا غرم على الراجع لقيام الحجة بمن بقي او بقي  
دون النصاب فقص منه يفرمه الراجع سواء اراد الشهادة  
عليه كثلثة رجوع منهم اثنان ام لا كاثني رجوع احدهما فيغرم  
الراجع فيهما النصف لبقاء نصف الحجة وعلى امراتين رجعتا مع  
رجل نصف على كل منهما ربع لانها نصف الحجة وعلى الرجل النصف  
الباقى وعلى الرجل اذا رجع مقانسا ربع في تخورضاع مما يثبت  
بعضهما ثلث وعليهن ثلثان اذ كل ثلثان بمنزلة رجل فان  
رجل هو او اثنان فلا غرم على الراجع لبقاء الحجة وعليه اذ رجع مع  
اربع في مال نصف وعليهن نصف فان رجع منهن ثلثان فلا غرم  
عليهما لبقاء الحجة **قوله** وبشرط الشاهد اي شرطه **قوله** ومروءة  
وهي لغة الاستقامة وبشرط عام ذكره المصنف **قوله** من به رق خلافا  
للامام احمد رحمه الله **قوله** ولا من كافر ولو في الوصية في السفر  
خلافا لاجماد حيث جوز شهادته في هذه الحالة ولو جهل الحاكم  
اسلام الشاهد بحث عنه ويرجع لقوله بخلاف جهل الحرية  
فلا يبحث عنها ولا يرجع لقوله ويسمى الشاهد بالعدل لا اعتزال  
احوال دين او مروءة وحكما فلا يكون ناقض الحكم بصبي او سفه  
او جنون او ورق **قوله** ولا من كافر ولا على كافر لاية واشتهدوا  
ولقوله تعالى واشتهدوا ذوى عدل منكم والكافر ليس من رجالنا  
وليس بعدل ومعنى قوله تعالى او اخوان من غيركم اي من غير

عشيركم

عشيركم او منسوخ بقوله تعالى واشتهدوا ذوى عدل منكم ولا من  
اخرى وان فهم اشارته كل احدا لا يخلوا عن احمال **قوله** ولا  
من محجور عليه بسفه لانه متكلم **قوله** وصبي ومجنون كالافراد بل  
**اولي قوله** ولا من مقصد لا يضبط فلا بد ان يكون متيقظا ومن  
التيقظ ضبط الفاظ المشهود عليه بحرف وفيها من غير زيادة ولا  
نقص ومن ثم كان المتجه عدم جواز الشهادة بالمعنى ولا يقاسى  
بالرواية لضيقها ولان المراد هنا على عقيدة الحاكم لا الشاهد  
فقد يحذف او يغير ما لا يؤثر عند نفسه ويؤثر عند الحاكم نعم  
ليقرب الاول بجواز التفسير باحد المترادفين عن الاخر عند  
عدم الابهام **قوله** مكشوف الرأس او البدن غير العورة او كشف  
ذلك في حجة وان لم يمش فيه وكان ممن لا يليق به ذلك فيسقط الخبر  
الاكل في السوق دناءة وقيسى به الشرب الا ان صدق جوعه او  
عطشه نعم لو اكل داخل حانوت بحيث لا ينظره اخرون وهو  
ممن يليق به او كان صائما وقصد المبادرة لسنة الفطر اتجه  
عنده حينئذ **قوله** وملى **قوله** وملى اكثر من حكايات مضحكة للحاضرين  
او فصل خيالات كذلك بحيث يصير ذلك عادة له يسقطها الخبر من  
تكلم بالكمة يضحك بها جلساء يهوى بها في النار سبعين خريفا  
ثم رملى لكن يتعين حمله على كلمة في الغير يبطل يضحك بها اعداء  
ابن حجر **قوله** في غير عقوبة لله تعالى من حقوق الادميين وحقوق  
الله تعالى كزكاة وهلال رمضان **قوله** وذكرت في نسخة الاصل الخ  
عبارة فيه ويحملها بان يستتر عيبه الاصل بان يقول انا  
شاهد بكذا واشتهد على شهادتي او سمع يشهد عند قاضي  
او يقول ان فلان علي فلان كذا عن ثمن بيع او غيره ويبين



الفرع عند الاداجمة التحمل فان لم يبيها ووثق القاضى بعلمه فلا  
 باس لان يقول اشهد على شهادة فلان بكذا وشرط قبولها تعذر  
 او تقصر الاصل بموت او مرض يشق او غيبة لفوت مسافة عروى  
 وان تسمى الاصول لتعرف عد التهم ولا يشترط ان يزكهم الفروع  
 فان زكهم قبل من لهم **قوله** اما في عقوبة الله تعالى كحذرنا وسرقة  
 وشرب وفي الاحصان فلا يجوز ان يفاذ اشهد والاربعه بنات شخص  
 ثم اراد اربعة يشهدون على شهادتهم فانه لا يصح او يشهد اثنان  
 باحصان شخص ثم يشهد اثنان على شهادتهما باحصانه فانه لا يصح  
 لما قاله الشيخ رحمه الله **قوله** اما عقوبة الله تعالى والمراد بمنع  
 الشهادة على الشهادة في عقوبة الله تعالى منع اثباتها فلو شهدا  
 على شهادة اخرين ان الحاكم حر فلا نأقبلت **قوله** في الجملة  
 احترز مذكر الجملة عن نحو شرب الخمر فانه لا يشترط فيه الاحصان  
**قوله** ولا يكفي واحد لهما وواحد لاخر ولا واحد على واحد في هلال  
 رمضان **قوله** لرقيقه سواء كان مازونا له ام لا لان له علقه **قوله**  
 ولو كانتا لعم لو شهد بشرا شقوى لمشرية وفيه شفعة لما ثبت  
 قبلت ولغيره لم ميت وان لم يستحق يستغرق تركته الديون  
 او عليه حجر فليس لانه اذا ثبت للغريم شيئا اثبت لنفسه  
 المطالبة به **قوله** بطلاق صرة اسمها الا ان ادعى الاصل انه طلقها  
 من مرة لتسقط نفقتها او انه طلقها بمال عاب فاذا اسنده  
 لذلك واقام فرعية يشهد ان له بذلك فلا تقبل لانها شهادة  
 له حينئذ لا عليه **قوله** وتقبل شهادة احد الزوجين للاخر نعم  
 لو شهد الزوج ان فلانا قذف زوجته لم تقبل على احد وجهين  
 في النهاية واشهر كلامهما بترجيحه ورجحه البلقيني وعلمته ان

الزوج

الزوج يصير بقذفها فهو يريد دفعه عنه فلم يقبل **قوله** لذلك  
 اي لا نتفاء التهمة **قوله** وكفر ظاهر وبراءة بان يادر بشهادته فثبت  
**قوله** لا نتفاء التهمة لان المتصف بذلك لا يتغير ببرد شهادته و  
 خرج بظاهر الكافر المسرف فلا تقبل شهادته المعادة للتهمة و  
 بالمعادة غيرها فتقبله من الجميع وبحث اسماعيل الحضرمي انه  
 لو شهد بما لا يطابق الدعوى شرعا ماها بمطابقها قبل ولا بد من  
 تقييده بمشهور بالريانة عرف منه اعتياد سبق لسانه او نسيا  
 شرعا وما يقبل غيرها اي غير المعادة من فاسق وخادم مروة  
 بعد توبته وهي ندم على المحذور بشرط اقلع عنه وعزم ان لا يعود  
 اليه وخرج عن ظلامة ادمي وغيره وبشرط قول في محذور قولي  
 لتقبل شهادته كقولهم في القذف قذف باطل وانا نادم عليه ولا  
 اعود اليه وبشرط استبراسنة في محذور فعلى وشهادة زور  
 وقذف ايذا **قوله** لم يقربا لهما الا حدوها وان اقربا لهما احدهما عمل  
 بمقتضى اقراره او بيدها او بيد احد فلهما اذ ليس احدهما  
 باولي به من الاخر وبيد احدهما ويسمي الراخل رجحت بينته  
 وان تاخرتا ربحها او كانت شاهدا ومينا وبينه الخارج شاهدين  
 اولم تبين سبب الملك من شرا او غيره ترجح البيت بيده هذا  
 ان اقامها بعد بينة الخارج ولو قبل تعديلها لانها انما تسع  
 بصدورها لان الاصل في جانبها اليمين فلا يعدل عنها مادامت  
 كافية ولو ازيلت يده بينة واستندت بينة الملك اليها قبل  
 ازالة اليد واعتذرت بعينها مثلا فانها ترجح لان يده اما ازيلت  
 لعدم الحجة وقد ظهرت لكن لو قال الخارج هي ملكي اشتريتها  
 منه فقال الداخل له واما بينتي بما قاله رجح الخارج لزيادة علم

ن



ببينة بما ذكر فلما ازيلت يده باقرارهم تسمع دعواه به بغير ذكر  
انتقال لانه مواخذة باقراره نعم لو قال وهبته له ومملكه لم يكن  
اقرارا بل زعم الهبة بجواز اعتقاده لزمها في العقد ذكره في الروضة  
كاصلها وترى شهادتين وشاهد وامرأتين لاحدهما على شاهد  
مع يمين لان ذلك حجة بالاجماع وابعده عن تهمة الحالف بالكذب  
بيمينه الا ان كلامه مع الشاهد يدترجح بها على من ذكر ولا يترجح  
بزيادة شهود لاحدهما ولا برجلين على رجل وامرأتين ولا  
على اربع نسوة لكمال الحجة في الطرفين ولا ببينة مورخة على  
بينة مطلقة وترى بتأنيخ سابق والعيب بيدها او بيد غيرها  
اولا بيد احدهما تحت بينة ذي الاكثر لان الاخرى لا تعارضها  
فيه ولصاحبة التأنيخ السابق اجرة وزيادة حادثه من يوم ملكه  
بالشهادة لانها ما ملكه ويستثنى من الاجرة ما لو كانت العين  
بيد البائع قبل القبض فلا اجرة عليه للمشتري على الاصح ولو  
كانت العين في يدها واقاما بينتتين بقيت في يدها لما كانت  
وجمعت البينات لاختلافها **قوله** وافردت

لان حقيقتها واحدة واجمعت البينات لاختلافها **قوله** لغة  
الطلب والتمني ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون **قوله** وشرعا  
اخبار عن وجوب حق للمخبر على غيره عند حاكم وقال بعضهم  
هي مطالبة بحق لازم حال عند قاضي على منكر او مقر ممتنع  
بشرط **قوله** ولكن البينة على المدعي واليمين على من انكر  
قال ابن حجر في شرح الأربعين النووية بعد كلام طويل فعلم  
ان حكمة كون البينة على المدعي واليمين على من انكر هي ضعف  
جانب المدعي لدعواه خلاف الاصل وجانب المنكر قوي براءة

الزمة

الزمة والبينة حجة قوية لبعدها عن التهمة واليمين حجة  
ضعيفة لقربها منها فجعلت الحجة القوية في الجانب  
الضعيف والحجة الضعيفة في الجانب القوي ليتعادلا انتهى  
بحروفه ويعتبر في المدعي كونه معيناً معصوماً مكلفاً وسكراناً  
ولو مجبوراً عليه بسفه فيقول ووليي يستحق تسليمه والمدعي  
من يخالف قوله الظاهر وهو براءة الزمة والمدعي عليه  
المتصف بما مر من يوافقه ولذلك جعلت البينة على  
المدعي لانها اقوى من اليمين التي جعلت على المنكر لينجبر  
ضعف جانب المدعي بقوة حخته وضعف حجة المنكر بقوة  
جانبه كما مر من الاشارة اليه وهذه القاعدة تخرج الى معرفة  
المدعي والمدعي عليه ليطالب كل منهما بحجة اذا تخاضعا وقيل  
المدعي من لو سكنت حلي ولم يطالب بشئ والمدعي عليه  
من لا يخلي ولا يكفي السكوت فاذا طالب زيد عمر بحق  
فانكر فزيد يخالف قوله الظاهر من براءة عمر ولو سكنت  
ترك وعمر يوافق قوله الظاهر ولو سكنت لم يترك فهو  
يدعي عليه وزيد يدعي على القولين ولا يختلف موطنها غا  
وقد يختلف كالذكر بقوله فاذا اسلم زوجان قبل وطئ  
فقال الزوج اسلمنا معا فالتكاح باق وقالت الزوجة بل  
اسلمنا معا فلا نكاح فهو مدعي لان وقوع الاسلامين  
معا خلاف الظاهر وهي مدعي عليها وعلى الثاني هي مدعية  
لانها لو سكنت تركت وهو مدعي عليه لانه لا يترك لو  
سكنت لزمها الانفساخ التكاح فعلى الاول يخلف الزوجة و  
يرتفع النكاح وعلى الثاني يخلف الزوج وليسهر النكاح ورتحه

لها



المص في الروضة في نكاح المسترك وهو المعتمد لا اعتقاده بقوة  
جانب الزوج يكون الاصل بقا العصمة وان قال لها اسلمت  
قبلي فلا نكاح بيننا ولا مهر وقالت بل اسلمنا معا صدق  
في الفقرة بلا يمين وفي المهر يمينه على الاصح لان الظاهر معه  
وصدقت يمينها على الثاني لانها لا تترك بالسكوت لان  
الزوج يزعم سقوط المهر واذا سكنت ولا يمينه جعلت  
ناكلة وحلف هو وسقط المهر برد اليمين واليمين في دعوى  
الرد مدع لانه يزعم الرد الذي هو خلاف الظاهر لكنه يصدق  
بيمينه لانه اثبت يده لغرض المالك وقد ايمنه فلا يحسن  
تكليفه يمين الرد واما على القول الثاني فهو مدعي عليه لان  
المالك هو الذي لو سكنت ترك وفي التحالف كل من الخصمين  
مدع ومدع عليه لا استوياهما ثم روي للمهاج **قوله** كصي  
واما الوادي على صبي هل تسمع الدعوى عليه فقبل تسمع وقبل  
لا تسمع وجمع بينهما شيخ شيخنا البلقيني بانه ان كان مع  
المدعي بينة سمعت الدعوى عليه وعليه يحمل ما حمل  
من سماعها قبل وان لم يكن مع المدعي بينة فلا تسمع و  
عليه يحمل القول بعدم سماع الدعوى **قوله** يخلق لسقوط  
القتل انظر ما عدل سقوط القتل من الامور الثلاثة هل هو  
فيها كالبالغ فياتي فيه ما ياتي فيه كالبالغ او كالصبي حر ذلك  
وراجعه فان شيخنا العلامة الزيادي توقف في ذلك في درسه  
وقال انه لا نقل عنه في ذلك لارتفاع منصبها ولو فتح باب  
تحليفها لا اشتد الامر ودغبت القضية عن القضاء والشك  
عن اذا الشهادة **قوله** ولا يمين في حد صورة هذه ان يدعي انسان

512  
على اخراجه زني او شرب الخمر او نحو ذلك فانكر المدعي عليه ذلك  
فلا يحلف المدعي عليه **قوله** انه لم يثبت فان حلف حد القاذف  
وسقط الحد عن القاذف ولا يثبت زني المقذوف والنظر لو لم يحلف  
القاذف هل يحلف القاذف او لا وقع في ذلك تردد في ربي شيخنا ثم  
ان شيخنا المذكور راجع المسألة فوجد في شرح البهجة للشيخ  
المولف اذ الر يخلق حد القاذف **قوله** لذلك اي لان فيه در الحد  
**قوله** في فعل نفسه وفعل مملوكه فلو قال في الدعوى على السيد  
بما لا يقبل اقرار العبد به جني عبدك على ما يوجب كذا فانكره  
حلف على البت قطعا وكذا لو قال جنت بهميتك على زري  
فانلفته وانكر ما لكها حلف على البت قطعا هذا اذا كانت  
الرابة وحدها او في يد المالك فان كانت في يد غيره فالدعوى  
عليه ويحلف على البت قطعا ايضا **قوله** نفيا او اثباتا فيقول  
في الاثبات والله بعثك او اجرتك وفي النفي والله ما بعثك ولا  
اجرتك ولا اشتريت منك **قوله** ومملوكه سواء كان مملوكه ادبيا  
او بهيمة ليستر الوقوف عليه فلو نفي البائع العيب عن العبد  
حلف على البت ايضا كما ذكره الرافعي فيحلف انه ما باعه وما  
به هذا العيب **قوله** ويكون عليه اي على البت او على نفي العلم  
فهو مخير في ذلك نفيا كالا اعلمه فعل كذا او لا اعلمه ابراك  
اي ولا يتعين فيه ذلك فلو حلف على البت اعتد به كما  
قاله القاضي ابو الطيب وغيره لانه قد يعلم ذلك **قوله** مطلقا  
اي سواء كان لنفي محصور او غير محصور **قوله** لتعسر الوقوف  
عليه ويفرق بين هذا وبين عدم الشهادة بالنفي غير المحصور  
بانه يكتفي في اليمين بادني ظن بخلاف الشهادة لا بد فيها



من الظن القوي القريب من العلم **قوله** فله اخذ جنسي حقه  
اي ولو بكسر الباب ونقبت الجدار وقطع ثوب حيث لا يصل الي  
المال الابن وظاهر ان محل ذلك اذا كان ما يفعل به ذلك ملكا  
للمدين ولم يتعلق به حق لازم كرهن واجارة فلا يضمن ما فوقه  
فيملكه ان كان بصفته والا فلكفر الجنسي **قوله** مقدما النقد على  
عليه قال الاذري وغير الامة احتياطا للبضخ ويقتصر على اصل  
حصته بالمضاربة في مدين ميت او محجور عليه بفلس فيبيعه  
مستقلا كما يستقل في الاخذ ولما في الرفع الى الحاكم من المونة وتضييع  
الزمان ههنا حيث لا حجة له والا فلا يبيع الا باذن الحاكم واذا باعه  
فليبيعه بنقد البلد وان كان غير جنسي حقه ثم يشتري به الجنسي  
ان خالفه ثم يملك الجنسي وما ذكر محله في دين ادي اما دين الله تعالى  
كزكاة امتنع المالك من اديها وظفر المستحق بجنسي حقه من ماله  
فليس له الاخذ لتوقفها على البينة بخلاف دين الادي حتى لو امتنع  
الزوج من نفقة زوجته فليها الاستقلال باخذها من غير قاض  
في الاصح **قوله** وان نكل عن اليمين الخ كان يقول بعد قول القاضي له  
احلف لا او انا فل عن اليمين او قال قل بعد قوله والله والرجى **قوله**  
الخصم بفتح الخ او يسكون الصاد يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر  
والمؤنث ومن العرب من يثنيه ومنه قوله تعالى هذان خصمان  
ويجمعهما اما الخصم بفتح الخ او كس الصاد فهو الشريد والخصومة  
**قوله** لحكم القاضي بنكوله بان يقول جعلته ناكلا او نكلتك بالتشديد  
ولا يصح ههنا ناكلا من غير حكم لان ما صدر عنه ليس صريح  
نكول ويندب ان يفرضها عليه الحاكم ثلاث مرات وهو من  
السكات اكل ولو توسع فيه جهل حكم النكول وجب عليه

تعريفه

تعريفه بل يقول له ان سكوتك يوجب حلف المدي وانك  
لا تسع بينك بعد بابر او نحوه ثم يمل **قوله** بل بسبب حلف  
خصمه وقضى له بالحق اي مكن منه اذ الذي في الروضة وا  
صلها انه لا يحتاج بعد اليمين الى القضاء به ولا يقضى  
له بنكول الخصم وحده ومخالفة الي حنيفة واحمد ردت بنقل  
مالك في موطاه الاجماع قبلهما على خلاف قولهما ويرد اليمين  
في كل حق يتعلق بالادي ولو ضنا كما في صورة القاذق لا في  
محض حق الله ثم ابن حجر وبين القاضي حكم النكول للجاهل به  
وجوبا على ما قاله ابن عبد السلام بان يقول له ان نكلت عن  
اليمين حلف المدي واخذ منك الحق فان لم يفعل وحكم بنكوله  
نفذ حكمه للضرورة لتقصيره بترك البحث عن حكم النكول **قوله**  
كاسلامه اثنا السنة وقال العامل بل بعدها حلف المسلم فان  
نكل اخذت منه لتعذر عهدها **قوله** وكان غايبا فان ادعي ذلك وهو  
حاضر لم يقبل منه **قوله** مثلا اي او متواريا او متغزرا اما اذا كان  
بين اظهرنا فلا يحلف بل تؤخذ منه الجزية لعدم احتمال المسقط  
**قوله** اخذ اي الجزية والخراج **قوله** ونكل عن اليمين فانه حلف  
انه استعجله بدواحق نبت قبل قوله بيمينه ودفع القتل عنه فحضر  
الدم وان لم يقبل منه في الجزية لسهولتها **قوله** للكفر لا الظاهر  
للكول **قوله** رب الحايط يعني النخل والعنب **قوله** بمحمل بفتح  
اليمين كخمسة او ستة في مائة بخصة اي الخارص وان ادعي بما بعد  
لم يقبل **قوله** كما لو ادعي ميل الحاكم او كذب الشاهد لا يقبل الا  
ببينة نعم في القدر المحتمل فيه وجهان اصحهما يقبل قوله  
فيه ثم الاصل **كتاب العتق** **قوله** هو لغة ما خوذ من



قولهم عتق الفرج اذا اطاروا اشتغلوا بشرع ما ذكره الله فخرج بالآ  
الطير والبهيمة فلا يصح عتقهما في الاصح وختم المص كتابه بالحق  
رجاه ان يعتقه الله من النار والعتق المنجز من المسلم قرية  
بالاجماع ولقوله تعالى واذ تقول للذي انعم الله عليه بالاسلام  
وانعت عليه اي بالعتق كما قال المفسرون وامر الله بتحرير  
الرقبة في مواضع من الكفارة اما العتق المصطلق على دخول  
مثل المكان دخلت الدار مثلا كان دخلت الدار فانت حر ففي  
الصداف من الرافعي انه ليس عقد قرية قال بعضهم اي ليس  
له اصل في وضعه ذلك لكن قد يرد ما يقتضي ذلك اي كونه قرية  
مكن علق عتق عبده على ايجاده قرية كما في الرافعي في الوقف **قوله**  
بمعنى الاعتاق المحصل له اي للعتق **قوله** حتى الفرج بالفرج  
وخص الرقبة في قوله تعالى فك رقبة بالذكر دون سائر الاعضا  
لان ملك السيد لعبده كالحبل في الرقبة فاذا اعتقه فكان له  
اطلق من ذلك وخص الفرج بالذكر لان ذنبه وهو الزنا الفحش  
واما لانه قد يختلف من المعتق والعتق وهذا احسن والاول  
منقوص بما يحصل به الكفر من الاعضا فان الكفر فحش من الزنا  
انتهى اسنوي **قوله** اعتق النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا  
وستين نسمة وعاشي ثلاثا وستين سنة واعتقت عياشة  
رضي الله عنهما تسعا وستين وعاشت كذلك واعتق عبد  
الله ابن عمر الفا واعتق حكيم ابن حزام مائة مطوقين با  
لفضة واعتق ذوالكراع الحميري في يوم ثمانية الاف واعتق  
عبد الرحمن ابن عوف ثلاثين الفارسي رضي الله عنهم اجمعين  
وحشر نامعهم امين ثم الخطيب **قوله** معتق وشرط فيه ان

يكون

يكون مالا للرقبة جازا التصرف في ملكه اهلا للتبوع والولا مختارا  
ومن وكيل او ولي في كفارة لزم من موليته فلا يصح من غير مالك بلا  
اذن ولا من غير مطلق التصرف من صبي ومجنون ومجنون عليه  
بفسفه او فلس ولا من مبعوض ومكاتب ومكره بغير حق ويتصور  
الاكراه بحق في البيع بشرط العتق ويصح من سكران ومن كافر  
ولو حرييا ويثبت ولاؤه على عتيقه المسلم سواء اعتقه مسلمانا  
او كافرا حرا مسلما ولا يصح عتق موقوف لانه غير مملوك ولان ذلك  
يبطل حقه ببقية النظر **قوله** عتيق ويشترط فيه ان لا يتعلق  
به حق لازم غير عتق يمنع بيعه كاستولرة وموجز بخلاف ما  
يتعلق به ذلك كرهن على تفصيل مريانه **قوله** وصيغة وسبقي  
التبنيه عليهما في كلامه **قوله** بان ملك العبد نفسه بالفوقية  
والتشديد في ملكه وعبارة اصله بان يشتري العبد نفسه  
وعدل المص الى ما قاله لانه امر اذن من صور ملكه نفسه ان يقهر  
سيده بدار الحرب وها الكافران فيصير حرا او يصير سيده رقيقا  
له ومن ذلك ان يهبه نفسه ونحو ذلك **قوله** فيقع بصريح ولو من  
هازل ولاعب **قوله** اي ما اشتق منها والافحى كناية كانت  
عتق او تحريرا او فك رقبة كانت طلاق واعتقك الله صريح  
على تناقض فيه كطلاقك الله تعالى وابراك الله تعالى وفارق  
باعك الله واقالك الله وزوجك الله فانها كناية لضعفها  
بعدم استقلالها بما مقصود بخلاف تلك **قوله** او حر نعر لو  
قال لمن اسلمها حرة اي في الحال يا حرة ولم يقصد العتق لمر  
تعتق اما لو كان اسمها حرة قبل طر والرق فقال يا حرة ولم  
يخطر له النرا باسمها القديم عتقت وان قصد نراها لم تعتق



في الاصح انتهى ولو اقر بحرية رقيقته خوفا من اخذ الملكس منه  
عنه اذا طال به المكاسي به وقصد الاخبار عتق ظاهرا لا باطنا  
وهذا هو المعتمد كما في شريفي ولو قال لامرأة زاحته فآخري يا  
حرة فبانت امته لم تعتق عليه ولو قال لعبده افرغ من عملك  
وانت حرة قال اردت حراما من العمل لم يقبل ظاهرا ويدين **قوله**  
لا ملك لي عليك الخ ولا يد ولا خدمة لي عليك او ازلت حكمي او ملكي عندك  
وانت سايب وحرام ومولاي وسيدي وكذا لو قال لعبده يا سيد  
كما رجه في الشرح الصغير وهو الاصح وجري عليه ابن المقرئ وان  
رجح الزركشي انه لغو وقوله انت ابني او بنتي او ابني او ابنتي  
ان امكن من حيث السن وان عرف كذبه ونسبه من غيره او ابني  
لكاية **قوله** وما ياتي اي من الخبر **قوله** يعتق عليه نصيبه لقوته كما في الطلاق  
ولانه اذا جرت السراية والباقي لغيره فلان تجرى والباقي له اولى  
كنصير حرمتك او نصفك حر وهو ملك نصفه **قوله** وسرى بالاعتق  
الا اذا كانت الشريكان عبدا فبانت عبدا فاعتق احدها نصيبه فيحكم  
بالسراية بعد العجز عن اذا نصيب الشريك على الصحيح انتهى  
ابن قاسم **قوله** ما ليس به وليس المراد بالموسر بنصيب شريكه  
فاضلا عن قوته وقوت من تلزمه نفقته في يوم وليلة وعن  
دست ثوب يليق به وعن سكنى يومه كما سبق في الفلوس  
ويصرف لذلك ويباع كما يصرف في الديون انتهى **قوله** وعليه  
قيمته وللشريك مطالبة المعتق بدفع القيمة واجبارا عليها  
فلومات اخذت من تركته فان لم يطالبه الشريك فللعبد المطالبة  
فان لم يطالبه طالبه القاضي واذا اختلفا في قدر قيمته فان كانت  
العبد حاضر او قرب العهد وجمع اهل التقويم او مات او غاب

في الحديث

في الحديث العهد صدق المعتق في الاظهر انتهى ابن قاسم **قوله**  
في الحديث الشريف من العبد يتامل حكمة التعبير بالعبد مع  
ان الواجب قيمة حصة الشريك فقط ولا شك انه المراد بد  
بقية الحديث قس ويستثنى من السراية ما لو كان نصيب  
الشريكين مستولرا بان استولرها وهو معسر فلا سراية  
في الاصح لان السراية متضمنة للنقل ويجري الخلاف فيما لو  
استولرها احدها وهو معسر ثم استولرها الاخر ثم اعتقها  
احدها ولو كانت حصته الذي لم يعتق موقوفة لم يسر المعتق  
اليها قولا واحدا كما قاله في الكفاية ويستثنى صورتان لا تقويم  
فيهما على المعتق مع يساره الاولى اذا وهب الاصل لفرعه  
شخصا من رقيق وقبضه ثم اعتق الاصل ما بقي في ملكه فانه  
يسري الي نصيب الفرع مع اليسار ولا قيمة عليه على الارجح  
والثانية ما لو باع شخص من رقيق ثم جرد على المشتري بالفلس  
فاعتق البايع نصيبه فانه يسري الي البايع الذي له الرجوع فيه  
بشرط اليسار ولا قيمة عليه لان عتقه عليه صادق ما كان له ان يرجع  
فيه ولو كان رقيق بين اثنان فاعتق ثلاثة اثنان منهم نصيبها  
معا واحدها معسر والاخر موسر قوم نصيب الذي لم يعتق على  
هذا الموسر كما قاله الشيخان والمريض معسر الا في ثلث ماله فلا  
اعتق نصيبه من رقيق مشرك في مرض موته فان خرج جميع العبد  
من ثلث ماله قوم نصيب شريكه وعتق نصيبه وان لم يخرج  
الا نصيبه عتق فلا سراية ولا تختص السراية بالاستيلاء  
وحينئذ استيلاء احد الشريكين الامة المشتركة بينهما يسري  
الي نصيب شريكه كالعتق بل اولى منه بالتفرد لانه فعل وهو



اقوى من القول ولهذا ينفذ استيلاء المجنون والمجنون عليه  
 دون عتقهما **قوله** لان المرض دبر الحياة فهو تعليق عتق بصفة  
 لاوصية للرقيق ولهذا لا يفتقر الى اعتاق لفظ الموت ولفظه  
 ماخوذ من الرب وكان معروفا في الجاهلية فافقه الشرع على  
 ما كان عليه **قوله** دبر غلاما وكان اسمه مذكورا واسم سيد ه  
 يعقوب **قوله** فتقريره وعدم انكاره **قوله** غير ام ولولا انها تستحق  
 العتق بحجة اقوى من التدبير **قوله** وصيغة ويشترط فيها لفظ  
 يشعروني معناه ما مر في الضمان **قوله** من بالغ عاقل مختار فيصح  
 التدبير من معينه ومفلسه ولو بعد الحجر عليها ومن مبعض  
 وكافر ولو خربيا لان كلامهم صحيح العبارة والمملك ومن سكران  
 لانه كالمكلف حكما او تدبير من ترد موقوف ان اسلم بان صحته  
 وان اسلم من ترد بان فساده **قوله** تعليق عتق بصفة لان ه  
 صيغته تعليق **قوله** لاوصية اي للرقيق بعتقه كما نص عليه  
 في البويطي واختاره المزني والربيع واختاره جمع ولو قال دبرت  
 نصفك او ثلثك صح واذا مات عتق ولا سرية كما تقدم في كتاب  
 الاعتاق ولو قال دبرت يدك او عينك فوجهان كظيره في  
 القذف وقضية ترجيح المنع انتهى والمعمد انه صريح في تدبير  
 الكل لا ما قبل التعليق صح اضافته الى بعض محله كالطلاق  
 بخلاف ما لو قال دبرت نصفك او ثلثك فانه تدبير لذلك الخبر  
 فقط ولا سرية لا التشقيص معهود في الشايع بخلاف اليد  
 ونحوها **قوله** ولا يجوز الرجوع عنه بقول ولا غيره كما اشار  
 اخبر من مفهومة بخلاف ما اذا قلنا انه وصية فانه يصح الرجوع  
 عنه كما بطلته فسخته نقضته رجعت فيه **قوله** ولا يتبع المرب

اولادها

اولادها لانه بمعنى يقبل الرفع فلا يسري للولد الحادث **قوله** ولو  
 دبرها حاملا يملكها يملكها وحملها **قوله** ان لم يستثنه اما اذا ه  
 استثناه فلا يتبعها ويفرق بينه وبين ما مر في العتق بقوة  
 كما مر ومحل ذلك ان ولدت قبل الموت والاتباعها وبطل الاستثنا  
 لان الحق لا تدر الا حرا اي غالبا ومن غير الغالب مالوا وصي ما تدره  
 امته ثم اعتقها الوارث بن ابن جرق **قوله** عليه **قوله** وصريحه وهو  
 ما لا يحتمل غير التدبير **قوله** او اعتقك بعد موتي او حررتك بعد  
 موتي او دبرتك بعد موتي او ابنت مديرا او اذامت فانت حر **قوله**  
 وكناية وهو ما يحتمل التدبير وغيره **قوله** كما قاله ابن الصباغ في  
 الثانية ويقاس بها الاولى وهذا هو المعتمد فيهما كما لو اعتق  
 السيد مكاتبه قبل الادانة **قوله** لو وجد مع مديرا مال او نحوه  
 في يده بعد موته سيده فينازع هو الوارث فيه فقال المدير  
 كسبته بعد موت سيدي وقال الوارث بل قبله صدق المدير بميمنه  
 لان اليد له فتخرج وهذا بخلاف ولد المديرة اذا قالت ولدت بعد  
 موت السيد فهو حر وقال الوارث بل قبله فهو قن كان القول قول  
 الوارث لانها تزعم حرته والحر لا يدخل تحت اليد وتقدم بيعة  
 المدير على بيعة الوارث اذا اقاما بينتين على ما قاله الاعتصا  
 باليد ولو دبر رجلا ان امتهما وانت بولد او ادعاه احدهما الحق  
 وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف مهرها وصارت ام ولد له  
 وبطل التدبير وان لم ياخذ شريكه نصف قيمتها لان السرية  
 لا تتوقف على اخراجها ويلغو اراد المدير التدبير في حياة السيد  
 وبعد موته كما في المعلق عتقه بصفة ولو قال لامة انت حر  
 بعد موتي بعشر سنين مثلا لم يعتق الا بمضي تلك المدة من

دها



حين الموت ولا يتبعها ولدها في حكم الصفة الا ان انت به بعد  
موت السيد ولو قبل مضيتها فيتبعتها في ذلك فيعتق من راسي  
المال كولد المستولدة بجامع ان كلا منهما لا يجوز ارقاقه ويؤخذ  
من القياس ان محل ذلك اذا خلقت به بعد الموت ولو قال  
لعبده اذا قرأت القرآن وميت فانت فان قرأ القرآن قبل موت  
سيده عتق بموته وان قرأ بعضه لم يعتق بموت السيد ولو قال  
ان قرأت قرانا وميت فانت حر فقرأ بعض القرآن فقرأ السيد  
وميت عتق والفرق التعريف والتذكير كذا نقله البغوي عن  
النص قال الرمي والصواب ما قاله في المحصول ان القوان  
يطلق على القليل والكثير لانه اسم جنس كالما والفصل لقوله تعالى  
نحن نقض عليك احسن القصص مما اوحينا اليك هذا القرآن وهذا  
الخطاب كان بمكة بالاجماع لان السورة فيكم وبعد ذلك ترك كثير من  
القران وما نقل عن النص ليس على هذا الوجه فان القران بالهمز عند  
الشافعي يقع على القليل والكثير والقران بغير همز اسم جنس كما افاده  
البغوي في تفسير سورة البقرة ولغة الشافعي بغير همز والواقع على  
كلام الشافعي يظنه مملوزا وانما نطق بذلك بلغته المألوفة لا  
بغيرها وبهذا التوضيح الاشكال والجواب عن السؤال في الخطيب على  
ابي شجاع **باب امهات الاولاد** ختم المصنف كتابه بالعتق رجاء  
ان الله يعتقه وقاربه وشارحه من النار فسال الله تعالى ان  
يجبرنا واولادنا ومشايعنا من النار وجميع اهلينا ومجينا منها  
واخر هذا الباب لان العتق يستعقب الموت الذي هو خاتمة  
امر العبد في الدنيا ويترتب على عمل عمله العبد في حق من قصد  
به حصول ولد وما يترتب عليه من عتق وغيره وقد قام الاجماع

على ان العتق من القربات سوا المنجز والمعلق وامان تعليقه فان  
قصد به حث او منع او تحقيق خبر فليس بقربة والا فهو قربة لما  
مر والاصح ان العتق باللفظ اقوى من الاستيلاء لترتب عليه  
في الحال وتأخير في الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعاً بخلاف  
الاستيلاء ولجواز موت المستولدة اولاد ان العتق بالقول  
مجمع عليه بخلاف الاستيلاء **قوله** مع فتح الميم وتسرحا جملة  
ذلك اربع لغات **قوله** واصلها امته بدليل جمعها على ذلك قاله الجوهري  
قال وقال بعضهم الامهات للناسي والامات للبهائم وقال غيره يقال  
فيهما امهات وامات لكن الاول اكثر في الناس والثاني في غيرهم  
ويمكن رد الاول الى هذا كما في شرح المنهج وانشد الزمخشري للمأمون  
الرشيد واما امهات الناس اوعية **قوله** مستودعات والابا ابناء  
وخبر البخاري امهات الاولاد الخ وخبر انه صلى الله عليه وسلم قال  
في مارية ام ابراهيم لما ولدت اعتقها ولدها اي ثبت لها حق  
الحرية رواه الحاكم وقال انه صحيح الاسناد وصححه ابن حزم ايضا  
ورواه ابن ماجه بسند ضعيف قال الزركشي وذكر ابن القطان  
له اسناد اخر وقال انه جيد انتهى وقول عايشة رضي الله عنها  
ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا ولا درهما ولا  
عبدا ولا امة رواه ابن حبان في صحيحه والبيهقي وكانت مارية  
من جملة المخلف عنه ولم يثبت انه اعتقها في حياته ولا علق  
عتقها بوفاة وخبر الصحيح ان من اسرط الساعة ان  
تلد الامة ربتها وفي رواية ربتها اي سيدتها فاقام الولد  
مقام ابيه وابوه حر فكذا هو وقد استنبط غير رضي الله  
عنه امتناع بيع ام الولد من قوله تعالى فمهل عسيتم ان توليتم



ان تقسروا في الارض وتقطعوا ارحامكم قال واي قطيعة من  
 ان تباع ام امر منكم وكتب الي الافاق لا تباع ام حرفانه قطيعة  
 وانه لا يحل رواه البيهقي مطولا واشتهر عن علي انه خطب  
 يوما على المنبر فقال في اثنا خطبته اجتمع رأي وراي عمر علي  
 ان امهات الاولاد لا يبعن وانا الان اري بيعهن فقال عبيدة  
 السلماني رايتك مع رأي عمر وفي رواية مع الجماعة احب اليها  
 من رايتك وحرك فقال فيه اقضوا ما انتم قاضون فاني اكره  
 ان اخالف الجماعة واما قدمت ذكر الادلة لان رتبة الدليل  
 العام التقديم وقد قال الفخر الرازي ان المحققين جرت عادتهم  
 بانهم يذكرون اول الباب ما هو الاصل والقاعدة ثم يخرجون  
 عليه المسائل ثم رمي مع زيادي ونقص قوله اذا اشرها على ان  
 لانها تختص بالمشكوك والموهوم بخلاف اذا التفتق والمظنون  
 ولا شك ان احوال الاماكن منظون بل متيقن ونظيره اذا  
 قمت الى الصلاة وان كنتم جنبا فخص الوضوء بالكره وكثرة  
 اسبابه والجنابة بان نذرتها وكثرة اللغو عن الموت حتى  
 صار كانه منسي مشكوك فيه التي بان معه في نحوولين متم والي  
 باذا في نحو واذ امسى الانسان فخرج ان الموضع لان نحو وان  
 تصبهم سيئة مما نذرتهم بالغلة في نحو يفهم واخبارهم لانه  
 لا بد ان يسهل شي من العذاب وان قل كما اشار اليه بتكثير  
 لفظ امس ثم ابن حجر **قوله** مجنون ومكرها ومجورا بسفه وكذا  
 فلس على المنقول الذي اعتمدته البلقيني كابن الرفعة لكن في  
 السبكي خلافه وبتبعه الاذري والزركشي والدميري وهذا هو  
 المعتمد **قوله** امته اي من له فيها ملك وان قل **قوله** ولو لا وطي

كما استدخالها

كما استدخالها ذكره او منية المحترم كذلك خرج بلما المحترم ما اذا  
 كان غير محترم وهو الخان على وجه محرم لعينه كالزنا فلا يثبت  
 استيلا **قوله** او يوطى محرم بسبب حيض او نفاس او اضرار  
 فرضا او صوما واعتكاف او لكونه قبل استبرائها او لكونه ظاهرا  
 منها ثم ملكها قبل التكفير او لكونها من زوجة او معتدة او مجوسية  
 او وثنية او مرتدة او ملابثة او لكونها مسلمة وهو كما في قوله **قوله** فو  
 اي في حياة السيد او بعد موته مرة يحكم بثبوت نسبة منه  
 وفي هذه الصورة الاوجه كما رجحه بعضهم انها تصق من حيث  
 الولادة فتعققت فتملك كسبها بعد انتهى ابن حجر **قوله** ولو سقطا  
 لما روي البيهقي عن ابن عمر انه قال ام ولد اعنتها ولدها وان كان  
 سقطا وصرح ابن عباس بروايته عن ابن عمر ثم رمي **قوله** يجب  
 فيه غرة مكضة فيها صورة ادي ظاهرة او حقيقة اخبر بها القوا  
 ويعتبر اربع منهن او رجلان خيران او رجل وامرأتين بخلاف ما اذا  
 لم يكن فيها تخطيط كذلك وان قلنا لوبقى لتخطيط فلا يثبت بها  
 امية الولد كما لا يجب فيها الغرة واما النقض به العدة لان الفرض  
 ثم براءة الرجوع وهنا ما يسمى ولد **قوله** وان لم ينفصل فان قلت اذا  
 احبل امته ثم مات وقد خرج بعض الولد فلهما تعتق حالا ولا تعتق  
 حتى يتم خروجه اجاب شيخنا الرملي بانها لا تعتق حتى يتم خروجه  
**قوله** ايضا وان لم ينفصل فان قلت اذا امته ثم مات انظر كيف  
 تاتي الغاية بعد قوله وضيعته الا ان يجاب بان استعمال الوضع  
 فيما يشمل وضع البعض مجازا وظاهر هذه العبارة بثبوت الامية  
 لها فان لم يتم انفصال الولد وليس كذلك كما تقدم قرره شيخنا  
 الزيايدي في درسه **قوله** ولو بقتلها له وان استعملت الشئ قبل

هر

ضعت

بل



او انه لان الاحبال كالاتفاق ولهذا يسرى الي نصيب الشريك  
فلا يقدح القتل فيه كما لو قتل من اعتقه وتجب دية في دميها  
**قوله** لما مر وهو الخبر الصحيح اي مائة ولدت من سيدها فلي  
حرة بعد موته وفي رواية عن دبر منه وروي البيهقي عن  
عمران السقط كغيره وقد لا تعتق بموته كان ولدت امه له موهنة  
او جانية تعلق برقبته مال او لعبه المدين الماذون له في  
التجارة او لمورثه وقد تعلق بالتركة دون وهو عسر ومات  
كذلك وكان تذر ما لكها التصرف بها او بثمنها ثم استولدها ورث  
استثنى هذه بزوال ملكه عنها بمجرد النذر وكان اوصي بعنق  
امة تخرج من ثلثه فاولدها الوارث فلا ينفذ استيلاده مع انها  
ملكه لئلا تبطل الوصية وكان وطئ صبي له تسع سنين اتمته  
فولدت لالاكثر من ست اشهر فيلحقه وان لم يحكم ببلوغه قال  
البلقيني وظاهر كلامهم انه لا يثبت استيلاده اي ويفرق بانه  
يحتاج لغيره انتهى ابن حجر **قوله** ان لم يكن فرعه بخلاف ما اذا  
احبل حرامه فرعه التي لم يولدها وان كان معسرا ويجب قيمتها  
وكذا مهرها ان تاخر الانزال عن تغيب الحشفة فانه يثبت  
فيها الاستيلاد **قوله** انها زوجة الحرة او امته بان تزوج حرة  
وامر فوطي الامة ليظن انها الحرة **قوله** المالك اذا احبل  
امته ثم مات رقيقا قبل العجز او بعده فلا تعتق بموته **قوله**  
ولسيدها ولو بمعضا **قوله** اجبارها اي تزويجها بغير اذنها لانه  
ملكها من غير مانع **قوله** كالفتنة وملكة الرقبة والمنفعة كالمرور  
**قوله** لا يتابع لما مر من الاحاديث واجمع التابعون في بعض  
عليه قال المصنف في ثم المذهب هذا هو المعتمد في المسألة اذا قلنا

الاجماع بعد الخلاف رفع الخلاف وح فيستدل بالاحاديث وبالاجماع  
على نسخ الاحاديث في بعضها ثم رمل **قوله** ولا توجب ولا ترهن  
اما الهبة فلا ينقل ملكه الي الغير واما الرهن فلا يسهل  
على ذلك فاشبهه البيع والحاصل ان حكم ام الولد حكم القنه الا  
فيما ينقل به الملك او يؤدي الي انتقاله وانما صرح برهنها مع فيه  
من تحريم بيعها للتنبيه على ان تعاطى العقود الفاسدة حرام  
وان لم يتصل به المقصود كما نص عليه في الام كذا قاله الزركشي  
والرميزي ولا تضع الوصية بها ولا وقفها ولا تدبرها وظاهر ان  
ام الولد التي يجوز بيعها ورهنها العلقه رهن وضعي او شرعي او  
جناية او نحوها يمتنع هبتها ثم رمل **قوله** وعقها راس المال مقدما  
على الديون والوصايا بالظاهر الاحاديث كخبر اعتقها ولدها واول  
استولدها في الصحة ام المرض ام نجزعتها في مرض موته ولا  
نظر الي ما فوت من منافعتها التي كان يستحقها الي موته لان هذا  
اتلاف في مرضه فاشبهه ما لو اتلفه في طعامه وشرابه وبالقياس  
عليه من تزوج امرأة بالكفر من مهر مثلها في مرض موته وهذا الحكم  
جاري في الادهاء الحادثون الارقاله ثم رمل **قوله** لان جنايتها كالمرة  
اذا الاستيلاد اتلاف ولم يوجد الامرة واحرة كما لو جنى العبد  
جنايات ثم قتله سيده **قوله** ويتبعها ولدها **قوله** في العتق الخ لان  
الولد يتبع امه في الرق والحرية **قوله** بعد صيرورتها ام ولد فانه  
يعتق بموت السيد وان ماتت امه قبل موت السيد بقي حكم  
الاستيلاد في حق المتبوع ويبقى حكم التابع كما في نتاج الماشية  
في الزكاة بخلاف الولد الحاصل بنساح او زنا قبل الوضع فلا يتبعها  
لحدوثه قبل بثوت حق الجزية للام **قوله** وترهن هذا فيه اصله



التابع فيه للبليقي وهذا رأي ضعيف والمعتد خلافه وهو انه لا  
يصح وهن المديرة او المديرة وان كان الدين حالاً لها فيه من الغرر  
بموت السيد فجأة وقد تقدم في باب الرهن ان ما جاز بيعه  
جاز رهنه الا المديرة **قوله** ولا يضمن سيدها جنايتها الثانية اي  
ان كان بعد الغرر او ما قبل الغرر ففي كل حال يضمن كلامها  
باقل الامرين من الارث والقيمة ثم رمل **قوله** بالوصف السابق  
اي في التدريب **قوله** فيعتق بالاسبق تعجيلاً للعتق ما امكن **قوله**  
ولا يصح بيعها ومثلها ولدها التابع لها كما علم من كلامه بل لو  
حكم قاض بجواز بيعها نقض وصاؤه لمخالفته الاجماع وما كان  
في بيعها من خلاف بين القران الاول فقد انقطع وصار مجعاً  
على منعه وهذا هو المعتمد تناظر ابن سريج وابن داود الظاهري  
في بيعها فقال ابن داود اجماعنا على انها تباع قبل الولادة فيستحب  
قال ابن سريج اجماعنا على انها لا تباع مادامت حاملاً فيستحب  
فانقطع ابن داود لكن كان من الممكن ان يجيب بان المنع هنا  
لظرو سبب وهو الحمل وما طر السبب زال بسببه كحدوث  
تنجس الماء الكثير بتغيره وقد يرد بمنع زواله لان السبب ليس  
هو مجرد حملها به بل كون جزيها ثبت له الحرية ابتداءً منجزة  
فسرت اليها تبعا لكن منتظرة كما هو شأن تراخي التابع عن  
متبوعه وهذا الوصف لم يزل فلما ان الحق ما استدل به ابن  
سريج ثم ابن حجر من عند قوله تناظر الخ **قوله** الا في ثلاث مسائل  
عبارة ثم رمل ويستثنى من ذلك اي من حرمة بيع ام الولد  
مسائل يجوز بيعها الاولى المرهونة رهناً وضعياً حيث كان  
المستولر معسراً حال الابد الثانية الجانية وسيدها كذلك

الثالث مستولرة المفلس الرابعة بيعها من نفسها بنا على انه  
عقد عتاقه وهو الاصح الخامسة اذا سبي سيد المستولرة  
واسترق فيصح بيعها ولا تعتق بموته السادسة اذا كانت حرة  
وقهرها حربي اخر ملكها وقد مر انه يجوز كتابة ام الولد  
انتهى ما اردناه منه باختصار وهذه الصور التي ذكرها الرمي  
واردة على حصر الشيخ المذكور ويمكن ان يجاب عنه بان الحصر  
المذكور حصر اضافي باعتبار المذكور في كلامه هنا فلا منافاة  
بينهما **قوله** الا فيما لو اشترت نفسها امالوا اشتراها اصلها او  
فرعها او من اقرب حريتها فانه لا يصح بيعها كما في شرح الرمي  
**قوله** كما افتي به الفقهاء وهذا هو المعتمد **قوله** وكما شر اسائر  
التملكات كهبتهما كما صرح به البليقي والاذري قال الازري  
وردت لو قيل بجواز بيعها من تعتق عليه بقراءة قال الزكشي  
ينبغي صحة بيعها من تعتق عليه كما صلها او فرعها او من  
اقرب حريتها انتهى وهو مردود ثم رمل فرغ افتي القاضي فيمن  
اقربوطي امته فادعت انها اسقطت منه ما نصير به ام ولد  
فانها تصدق ان امكن ذلك يمينها وحكي ابن القطان فيه  
وجهمي ربح الازري منهما تصديقه وان اعترف بالحمل المالم  
يمض مدة لا يبقى فيها الحمل مجتناً وهذا هو المعتمد **قوله**  
الممكنة احتراز بقوله الممكنة عن الوصية بها لاحتياجها الى  
القبول وهو انما يكون بعد الموت والموت يقع بعقبه ثم رمل  
او كانت مرهونة بان رهنها قبل الابد ثم استولرها بعد  
ذلك فاذا مات سيدها فانها تباع في دين الرهن **قوله** وام  
ولد مكاتبه يعني ان المكاتب اذا ملك امه واولدها حكم



هذا الولد انه ان ولدته في الكتابة او بعد عتقه لدون سبت  
اشهر تبعه رقا وعتقا كما يأتي **باب احكام الرقيق قوله**  
الا يبيّن اي ما دون فيه والا فالعبد لا يصح نذره بغير اذن  
سيده كما صرح به في الجواهر الغرر فيما يخالف العبد الحر **قوله** ولا  
يلزمه جمعه وان كان مكاتباً **قوله** وعورة الامة بنصب المضاف  
عطفاً على اسم ان والتقدير وفي ان عورة الامة يجوز الرفع بالابتداء  
اي في الصلاة **قوله** يجوز نظره الى وجهها وسائر بدنهما اعدا  
ما بين سرية وركبة لغير محرم لان ذلك ليس بعورة **قوله** ولا  
قاسماً بنصب الامام اما بنصب الشراكا فيجوز كونه قاسماً **قوله**  
ولا ولياً في نكاح اي في ايجابه اما قبوله النكاح لغيره فيجوز وان لم  
يأذن فيه سيده وذلك فيما اذا وكل شخص ليقبل له نكاحاً  
**قوله** لعدم ملكه اي في غير المكاتب وقوله او ضعفه وذلك في  
مكاتب **قوله** اولي من يقبره بالتسري لان التسري يعتبر فيه  
الا نزال وهو ممنوع من وطئ امته مطلقاً **قوله** غير مكاتب واما  
المكاتب فان كانت كتابته صحيحة فلا زكاة عليه ولا على سيده  
وان كانت كتابته فاسدة فيجب عليه ويحملها عنه وان لم  
يلزمه مونتته ثم رملى والفرق بين زكاة الفطر والموتة ان الموتة  
تتكرر في اليوم والليلة ولا كذلك زكاة الفطر فانها لا تجب في العام  
الامرّة واحدة **قوله** وتحمل العاقلة قيمته اي فيما لو جنى عليه  
حرف فقتله اما لو جنى هو على غيره فلا تحمل عاقلته جنايته كما  
سيذكره **قوله** ولا يبرج في الزنا ويصور ثبوت الزنا على الرقيق  
بان يتزوج ذمي من حر تزويجاً صحيحاً او يطوّه اثم يبرج و  
يثبت عليه الزنا ثم يلحق بدار الحرب ثم يوسر ويختار الامام

رقه فانه يبرج وان كان رقيقاً وهي صورة الرقيق الزاني  
المحصن **قوله** ولا يقاد به اي لا يقتل به جرّ ولا ببعض اي  
لوجني حر او ببعض على رقيق فيقتله لا يقتل به **باب**  
**احكام المبعوض قوله** وان تردد حرية القاتل اذا لا يقتل بجز  
الحرية جز الحرية وجز الرق جز الرق بل يقتل جميعه بجميعه  
اي وهو متعذر فعذر الي بدله وقضية كلامه انه يقتل بعد  
وليس مراد بقرينة ما يأتي **قوله** الظاهر انها تلزمه وهذا  
هو المعتمد وعلي هذا تلزمه نفقة لأملة لقريبه وفطرة كما  
له ايضاً وهذا هو المعتمد عند الرملي وخالف الخطيب الش  
فقال لا تلزمه نفقة قريبه وفطرته الا بالقسط **قوله** ولا  
خيار للمبعضة يعني الامة اذا عتق بعضها تحت عبد  
بخلاف ما لو عتقت تحت مبعوض ثم الاصل **قوله** لا يقاد به  
فيه رفق يعني لوجني على من به رفق فقتله لا يقتل به **قوله** كالجناية  
والاحضانة فانها بين السيد والقريب فان اتفقا على مهياة  
او على كونه عند احدهما او على استيجار حاضنته فذاك او قدا  
استاجر الحاكم حاضنة واوجب الموتة عليهما وكتر وبيع المبعوض  
فيزوجها سيدها مع قريبها ثم مع مقتنيها ثم مع السلطان ثم الاصل  
**باب القرعة قوله** في ابتداء القسم بين الزوجات اي فيكتب  
اسماهن وتخرج على الليالي او بالعكس فان كتب الاسماء فواضح  
او كتب الليالي اخرج على الاسماء وتتعدد القرعة بتعدد الزوجات  
فان كانا ريفاً ثلاثاً وتعين الرابعة او ثلاثاً فثلاثان او اثنتين فوا  
**قوله** في احيا الموت المراد بالاحيا هنا الاخر اي الماخوذ **قوله** وفي  
احيا معدن اي الاخذ منه **باب احكام الاعمي قوله** ولا يصح

ملة  
بيني

نعا

حدة



بيعه ولا شراؤه اي خلافا للامة الثلاث **قوله** والعنق اي والوقف  
والولا **قوله** والموت الحق الصيرى والماوردي بالسامع فيه اي  
يمر باب القتل فيسمع النوح في داره والناسي جلوسى للتعزية  
فيخبره واحد بموته غيره **تنبيه** صورة الشهادة بالنساع  
اشهد ان هذا ولد فلان او انه عتيقه او مولاه او رقيقه او انها  
زوجته او انه ملكه لا اشهد ان فلانة ولدت فلانا او ان فلانا  
اعتق فلانا او انه وقف كذا او انه تزوج هذه او انه اشترى هذا  
لانه صورة كذب لاقتضايه انه راي ذلك وشاهده **قوله** وهو  
قادر عليها اي فاضلة عن مائة يومه وليسته **قوله** فعلم انه لو  
احسن المشي بالعصي لا تلزمه الجمعة اي اذا كان منزله بعيدا  
او ان كان قريبا بحيث لا يتضرر بالذهاب الي الجمعة لزمته  
وعليه يحمل كلام القاضي وبه يجمع بين الكلامين المتناقضين  
وهذا الجمع هو المعتمد **قوله** وانه لا يثبت في ديون المترقة  
في الغزو وهذا غير كونه لاجهاد عليه فلا يقال انه تكرر معه **قوله**  
وصرح به غيره هو عبد الملك ابن ابراهيم المقدسي في فتاويه وهو  
من ائمة اصحابنا ومن اقرانه ابن الصباغ قال ابن الرفعة وقد  
يقال انه باشر غيره وهو مدبر اموره فلا منع كما في الفالح ثم  
الاصل وما قاله ابن الرفعة من الحل المذكور هو المعتمد كما في  
شيخنا الزيادي في درسه عن مشايخه **قوله** السنوي اي في الممات  
الي ثبوتها له قال لانه يلزم الحاضن تعاطيها بنفسه بل له الاستئابة  
فيها وقد صرحوا بجواز استيجار اعمى للحفظ اجارة ذمة الاجارة  
عني ثم الاصل **باب حكم الاولاد قوله** فاعتقها وارثه بعد  
موته اي فالولد رقيق مع ان امه حرة ولذلك لا يصح نكاحها

الاحياء

592  
الاحياء يصح نكاح الامة ولذلك يلغز فيقال لنا حرة لا تنكح الا  
بشروط نكاح الامة ولنا رقيق ينعتق بين حرتين **قوله** فعلمت  
منه فان الولد حرم مع ان امه رقيقة وولد المبعضة مبعوض على المعتمد  
كما افتي به الشهاب الرمي خلافا للعراقيين حيث ذهبوا الي انه  
حر **قوله** وولد ام الولد الخ واما ولدها ذكر الم يتبعها وان كان انثى  
فان اولادها يتبعونها **قوله** الحادى بعد ايلادها اي  
الناقد فلا ترداد الولد اذا تعلق بها حق ويبيعه فيها ثم ملكها  
السيد واولادها فانه لا يثبت لها حكم الاستيلاء على الاصح لانها  
جاءت بالمحر في حال فيه غير ثابت لها حكم الاستيلاء **قوله** الحادى  
بعد الكتابة اي وانفصل **قوله** كولد المستولدة اي في انه يعتق  
بما تعتق به كما ان ولدا المكاتبه يعتق بعقدها **قوله** ولا شيء علمه  
اي الولد من مال الكتابة ولا غيره وافهم قوله يتبعها رقا وعقدا  
انما لو عجزت او ماتت قبل العتق لم تعتق وانه لو قال انا وري  
النجوم من كسبي لا اعتق اولي يعتق هي فاعتق لم يكن منه لان  
عتقه تابع لعقدها ابا رايها او نحوه وانه لا يتبعها في غير ما ذكر  
فلا يجوز للسيد معاملته كما جزم به البلقيني بفقدها وله مكاتبته  
كما جزم به الماوردي لان الحاصل له كتابة تبعية لا استقلالية  
ثم الاصل **قوله** بالتعيين اي ابتداء غير نذر او بغير نذر في الزمة  
سواء كانتا حاملين عند التعيين ام حملتا بعده وذبحه واجب  
مع امه اتفاقا والخلاف انما هو في جواز اكل المضي منه ام لا  
**قوله** وقيل له اكل جميعه وهذا هو المعتمد كما للابن **قوله** وحمل  
المبيعة اي حملها الموهوب عند البيع **قوله** لانه معلوم يعني  
انه يعطى حكم المعلوم **قوله** والمصاراة ذكرها اول من حيث عدم



دخول ولدها في العارية وذكرها ثانيا من حيث عدم ضمان ولدها  
تبعها لها **قوله** والموصى بخبرتها والموهوبة وولدها الموقوفة  
وولدها مال القراض **قوله** وولدها الطبيعية قبل القبض ما ذكره المص  
في ولدها الطبيعية قبل القبض من انه مضمون ضعيف والمعتمد انه  
لا ضمان فيه اللهم الا ان يحمل كلامه على ما اذا تعدي في ذلك  
فينبغي ان يقال بال ضمان حينئذ **قوله** وابواه مرتدان فتردان  
لم يكن في احد اصوله مسلم كما يعلم مما بعده **خاتمة** ونسأل الله  
حسن الخاتمة الولد يتبع الاب في النسب والام في الرق والحرية  
كما امروا شرفهما في الدين وايجاب البدل وتقرير الجزية واخفها  
في عدم وجوب الزكاة واخسها في النجاسة وتحريم الزبيحة وا  
لمناكحة وقد نظم هذه المسائل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى  
**١** يتبع الفرع في انتساب اباه **٢** والام في الرق والحرية **٣**  
**٤** والزكاة الاخف والدين الاعلى **٥** والذي اشتد في جزاويه **٦**  
**٧** واحسن الاصلين رجسا وذبحا **٨** ونكاحا والاكل والاضحية **٩**  
فاذا تزوج هاشمي او مطلبي امرأة غير هاشمية ومطلبية كان ولدها  
هاشميا او مطلبيا يتبع الابيه في النسب والام في الرق والحرية فاذا  
تزوج رقيق بكرة اصلية او عتيقة كان الولد حرا يتبع الامه واشرفها  
في الدين فاذا تزوج كتابي كافرة غير كتابية كان الولد كتابيا يتبع  
لابيه وكذا عكسه وايجاب البدل يعني ان هذا الولد لو قتل وجبت  
فيه دية كتابي فلو تولد حيوان بين بري ووحشي مأكول واهلي  
حرم على المحرم التعرض له ووجب فيه الضمان وتقرير الجزية  
فيقر بالجزية تبعالا شرف ابويه واخفها في عدم وجوب الزكاة  
حتى لو تولد حيوان بين زكوي وغيره كشاة وطبي فلا زكاة فيه ولو

تولد بين زكويين تبع الاخف في الوجوب فلا تجب الزكاة حتى  
تبلغ اربعين واخسها في النجاسة وتحريم الزبيحة والمناكحة  
والاكل والتضحية فاذا تولد بين كتابي ومجوسي لم تحل ذبيحة الولد  
ومناكحته تبعالا اخس واذا تولد بين حيوان طاهر وحيوان نجس  
فلا يحل اكله واذا تولد بين نعم وغيرها فلا تصح التضحية بها كما  
تقدم في باب النجاسات وانما ذكرته وان ذكر سابقا طلبا للفائدة  
ولطول العهد والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب لارب  
غيره ولا مامول الاخير وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله  
 واصحابه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين امين  
وهذا اخر ما انتهى اليه من حاشية

التحرير على التمام والكمال

للشيخ خضر الشوري

تحرير في يوم

الاثنين

غرة

ربيع الثاني من شهر ربيع الثاني ١٢٣٣ لله علقه لنفسه جعل الله يومه  
خير امن امسه الفقير الى الله تعالى علي ابن الحاج مصطفى  
غفر الله له ولهن نظرفيه ودعاه بالمغفرة ويجمع المومنين

الاحياء منهم والاموات

امين يارب

العالمين

امين

سم